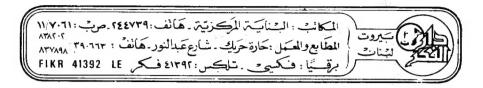


المؤلوى مُحَمَّد عُمَرًا لشِّهِ يَربَاصِرًا لأَسْلِلَامِ الرَّامفُوري

تنبيه؛ متن الهداية في رأس الصفحة بحرف كبير وشرح البناية للعيني تحته ثم تعليقات المولوي محمد عمر مفصولاً بينها بخط.

الجزء الأول

الله المالك الم



قام بإخراج هذه الطبعة وتصحيحها دار الفكر ببيروت وجميع الحقوق محفوظة لها الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م الطبعة الثانية : منقحة وبها زيادات

—المسهمون في إخراج هذا الكتاب مكتب التوثيق والدراسات في دار الفكر



## مقدمة الطبعة الثانية

الحد لله نحمده ونستمينه ، ونموذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ومن يضل فسلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . وبعد :

يسر دار الفكر ببيروت التي دأبت منذ تأسيسها على نشر وطبع الموسوعات الإسلاميسة في التفسير والحديث والفقه والثاريخ واللغة والمصنفات في شتى العلوم والفنون الإسلامية أن تقدم للدارس والباحث والعالم والفقيه الطبعة الثانية كهسنده الموسوعة في الفقه الحنفي التي طالت فترة انتظارها وتاقت النفوس لرؤيتها وتمنى غير واحد من أهل الفضل والعلم اقتناءها والحصول عليها .

لقد صدرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب عام ١٩٨٠ وبذلنا جهداً كبيراً في إخراجها وضبطها عن الطبعة الحجرية التي كانت مقروءة بصعوبة وتلقينا برحابة صدر وامتنان كل الملاحظات والتنبيهات التي وصلتنا من علماء أفاضل وباحثين واستدركنا كل ذلك في هذه الطبعة التي قرأناها مرة أخرى على الأصل فاستدركنا النقص وصححنا الأخطاء ولم ندخر جهداً في إخراج هده الطبعة الإخراج اللائق بقدسية هذا العلم وطهارته فجاءت هذه الطبعة مصححة منقحة كا نتمنى خالية من كل شوب إن شاء الله .

والله نسأل العون والمدى والرشد والسداد .

بيروت يوم الجمعة ١٢ صفر ١٤٠٨ هـ الموافق ٢٣ ايلول / سبتمبر ١٩٨٨ م

النساشر

in j

# بسيسم بنوالرح لازحيم

### وبسه نستعين

# ترجمة الشارح العلامة البدر العيني

لفضيلة الشيخ خليل الميس مفتي البقاع ومدير أزهر لبنان

#### نسبته

هو الإمام العلامة ، الحافظ ، الفقيه ، المؤرخ ، قاضي القضاة ، شيخ الإسلام ، بسدر الدين ، أبو محمد ، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن الحسين ، بن يوسف بن محمود ، الحلبي الأصل ، المينتابي المولد ، ثم القاهري ، الحنفي ، ، ويعرف بالعيني .

#### نشأتــه:

انتقل أبوه من حلب إلى (عين تاب) فولي قضاءها وولد له البدر بها في السابع عشر من رمضان سنة اثنين وستين وسبعهائة ( ٧٦٢ هـ ) فنشأ بها وترعرع وقر أالقرآن الكريم .

#### رحلاتــه:

رحل الميني إلى حلب وتفقه بها أيضاً فقرأ على العلامة جمال الدين يوسف بن موسى الملطي الحنفي البزدوي ، وسمع عليه في الهداية وفي الأخسيكتي .

وأخذ عن حيدر الرومي شارح الفرائض السراجية .

ثم عاد إلى بلده ولم يلبث أن مات والده فارتحل أيضاً ، فأخذ عــن الولي البهسي ببهستا ، وعلاه الدين بكختا ، والبدر الكشافي بملطية . ثم رجع إلى بلده ، ثم حج ودخل دمشق، وزار بيت المقدس فلقي فيه العلاء أحمد بن عمد السيرامي الحنفي فلازمه واستقدمه معه القاهرة . في سنه ٧٨٨ ه وهكذا يكون قد طوف البلاد الحلبيه والشامية والقدسية قبل أن يستقر بالقاهرة حيث ذاع صيت مودرس على تلاميذه .

## شيوخــه ١

في تجواله في البلاد التقى العديد من العلماء فقرأ عليهم وأجازوه . . وقد بلغ شيوخــه من الكثرة بحيث استوجب استيفاء تراجمهم مجلداً صنفه بنفسه وسماه ( معجم الشيوخ ) . فمن مؤلاء : الشهاب أحمد بن خاص التركي حيث أخذ عنه الفقه . .

والحافظ زين الدين عبد الرحيم العراقي سمع عليه صحيح البخاري .

والحافظ سراج الدين البلقي الذي سمع عليه مصنفه ( محاسن الاصلاح ) •

ومنهم : المحدث الكبير محمد بن محمد الدجوي سمع عليه صحيح البخاري ومسلم وسنن النسائي وسنن أبي داود والترمذي وابن ماجة والنسائي – الأصول الستة بأسرها . . وسمع على العسقلاني الشاطبية .

وعلى الزين العراقي صحيح مسلم ، والالمام لابن دقيق العيد .

ومنهم : الشيخ المحدث زين الدين تغري برمش ابن يوسف التركماني سمــــع عليه شرح معاني الآثار للطحاوي ، ومصابيح السنة للبغوي ·

ومنهم : العلاء السيرامي أخذ عنه أكثر الهداية وغيرها .

ومنهم : قاضي القضاة جمال الدين يوسف بن موسى الملطي بحلب أخذ عنه أصول فخر الإسلام البزدوي ، ومنتخب الأصول الحسام الاخسيكتي . . . .

ومنهم : الشيخ ميكائيل أخذ عنه مختصر القدوري ، ومنظومة النسفي في الخـــلان ، ومنهم البحرين في الفقه لابن الساعاتي .

#### تلامذتــه :

 مدارس القاهرة .. واذا استمرضنا بعضاً من تلاميذه نجب مدى تأثيره وتبحره في العلم .. فمنهم :

الامام المحقق كمال الدين بن الهام صاحب ( شرح فتح القدير ) .

والحافظ الملامه قاسم بن قطلوعنا .

والحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي .

والحافظ ناصر الدين أبو البقاء محمد بن أبي بكر . . ابن زريق محدث الشامية ، وقاضي القضاة عز الدين أحمد بن ابراهيم الكتاني الحنيلي .

والشيخ كمال الدين المالكيالشمني .

والبدر البغدادي الحنبلي .

وأبو المحاسن جمال الدين يوسف بن تفري بردي المؤرخ وغسيرهم كثير من العلماء الكيار في عصره ..

#### رتبته العامية ،

كان رحمه الله إماماً عالماً علامة عارفاً بالصرف والعربية وغيرها ، حافظاً التاريسخ واللغة ،كثير الاستعبال لها ، مشاركاً في الفنون ، ذا نظم وناثر ، صنف الكثير ، قلمه أجود من تقريره ، وكتابته طريفة حسنة مع السرعة ، حدث وأفتى ودرس ، وأخسنا عنه الأثمة من كل مذهب طبقة بعد أخرى ، وكان واسع الباع في المعقول والمنقول .

وكان بارعاً في الموازنة بين أدلة المسائل الحلافية عند فقهاء الأمصار ، واسع الاطلاع على مذاهب سلف الامة وآراء الأئمة ، يجرى على طريقة البسط والإيضاح في مؤلفات. ، هذا وكان فصيحاً باللغتين التركية والعربية .

## ما تقلده البدر العيني من الوظائف

لما استقدمه العلاء أحمد بن محمد السيرامي الحنفي من بيت المقدس إلى القاهرة سنسة ٧٨٨ ه قرره صوفياً بالبرقوقية أول ما فتحت سنة ٧٨٩ ه ولم يزل البدر في خدمتها حتى مات شيخها العلاء ثم تولى حسبة القاهرة سنة ٨٠١ ه لشهر واحد ، وتكررت ولايتسه لها . . وولي في الآيام الناصرية عدة تداريس ووظائف دينية ، كتدريس الفقه بالمحمودية ،

ونظر الاحباس ، وفي ايام المؤيد قرره في تدريس الحديث بالمؤيدية سنة ٨١٩ه ثم صار من الحصائه وندمائه .. ثم عينه الظاهر ططر لقضاء الحنفية لأربع سنين ثم أعساده ... ولم يجتمع القضاء والحسبة ونظر الاحباس في أحد قبله ، ولما صرف أخيرا لزم بيته مقبلاً على الجمع والتصنيف ، مستمراً على تدريس الحديث .

#### مؤلفاتـــه :

تصانيف البدر العيني كثيرة جداً ، انتفع به الناس وأخذ عنه الطلبة من كل مذهب. ومن تصانيفه : شرح البخاري وسماه (عمدة القارىء) مطبوع ، وشرح الهدايسة المعروف ( بالبناية ) وهو الذي نقدم له .

وشرح الكنز ( للنسفي ) وسماه ( رمز الحقائق في شرح كنز الدقائق ) مطبوع .

وشرح بجمع البحرين ( لابن الساعاتي ) وشرح تحفة الملوك في الفقه .

وشرح معاني الآثار (الطحاري) في عشر بجلدات ، وشرح الكلم الطيب لابن تيمية ، ولا كتاب في المواعظ والرقائق في ثمان بجلدات ، ومعجم مشايخه في مجلد واحد ، ومختصر الفتارى الظهيرية ومختصر المحيط .

وشرح التسميل لابن مالك ، وشرح شواهد ابن عقيل .

وله طبقات الشعراء ، وطبقات الحنفية ، والتاريخ الكبير على السنين في عشرين مجلداً والتاريخ الصغير ، واختصر تاريخ ابن خلكان وله غير ذلك .

ولما اخرج عن نظر الاحباس . . صار يبيع من أملاكه وبيته إلى أن توفي رحمه الله تمالى سنة ٨٥٥ وقال النواصي يدحه :

يقصر عنها منطقي وبساني فسلا زلت محوداً بكل لسان

لقد حزت يا قاضي القضاة مناقباً واثنى عليك الناس شرقاً ومغرباً

# البناية شرح الهداية

#### المذايسة : .

من المتون المعتبرة في مذهب الاحناف (الهداية شرح بداية المبتدى) لشيخ الاسلام برهان الدين أبي بكر على بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني المرغيناني المتوفى سنة ١٩٥٥ ه. جمع فيه (مسائل القدوري) و (الجامع الصغير) لمحمد بن الحسن ، ثم شرحها شرحاً في نحو ثمانين مجلدة ، وسماه (كفاية المنتهى) ولما تبين فيه الاطناب ، وخشي أن يهجر لأجله الكتاب ، شرحه شرحاً مختصراً لطيفاً وافياً في الحسن والتقدير والتحرير والضبط والاتقان سماه (الهداية).

## شوح الهداية ،

ثم أن العلماء اعتنوا بشرحه كثير اعتناء ، إلا أن من اجترأ على شرحه إنما هو واحـــد من الأفراد . . وأوسعها وأتمها الذي وصل إلينا . ونقدم له :

# البناية شرح الهداية

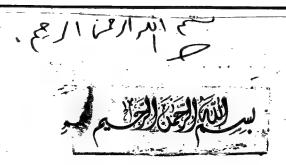
والعيني الذي عرف بشارح البخاري . واشتهر أيضاً بشارح الهداية وسوف تكون فرحة العلماء والباحثين كبيرة جداً حيث يبلغهم طباعة ونشر هذه الموسوعة الفقهيسة وبثوب قشيب . . وكم تمنى غير واحد من أهل الفضل رؤيته قبل وفاته . . وطالماتشوفت النفوس المحصول على هذا الكتاب عرباً وعجماً .

النموس العصول على هذا الكلماب عرب وعجما . . ولدار الفكر في بيروت عظيم الثواب إن شاء الله عند من لا يضيسم أجر من أحسن علا ولمام منا خالص الدعاء بأن يجزيهم الله تعالى على حسن صنيمهم . . . وخدمة كتاب الله وسنة رسوله والفقه الإسلامي ، والله من وراء القصد .

خليل الميس مدير أزهر لبنان







الحمد لله الذي شرح صدورنا بأنوار الهداية (١) ، وأطلعنا على غوامض العلوم بمعراج الدراية (٢) ،

(١) قوله : « الحد لله الذي شرح صدورنا بأنوار الهداية » ، أقول : ولله در الشارح اللبيب !! حيث أتى بنمط عجيب ، ونهج غريب ، مومثًا إلى غوامض البلاغة ، مستهلاً على عسنات البراعة فشبه الهداية بالشمس المنير الذي استضاء منه قصور الصدور ، واستنار عنه صفحات الدهور ، بالاستعارة بالكناية ، ففي إضافة الأنوار إلى الهدايسة تخييل ، وفي إسناد الشرح إلى الصدور ترشيح ، والمراد بضائر المتكلم : المصنف وأضرابه وأحزابه من الفضلاء والنبلاء ، فافهم .

(۲): قوله و وأطلعنا على غوامض العلوم بمعراج الدراية ، أقول: أي عرج بطبائع معشر العلماء المتبحرين ، وجمع الكملاء المعتبرين على معسارض غوامض العلوم بعراج الدراية ، فإن قلت: إن إضافة غوامض إلى العلوم إضافة الجمع إلى الجمع ، وهي مفيدة للاستغراق ، فيكون المعنى إن الله تعالى أطلعنا على جميع غوامض العلوم ، وهذا باطل جدا ، لأن الاطلاع على جميع الغوامض لا يلائم طوق البشر ، بل هو من خصائص القوى والقدر ، قلنا : ربنا يجري من نحو هذا الكلام تكثيراً لشكر المنعم ذي الجلال والاكرام ، وتشهيراً لآلائه ، وتنويها لنعمائه على سبيل المبالغة والادعاء التام كا في قوله تعالى : ﴿ وأوتينا كل شيء ﴾ فالمراد من كل شيء كثرة مسا أدنى ، كقولك : فلان يقصده كل أحد ، ويعلم كل شيء ، فكذا المراد ههنا عن جميع الغوامض كثرة الغوامض المالقية على صدور الأصفياء ، والملهمة على آذان الأذكياء .

حتى اطلعنا على أسراره المكنونة من البداية إلى النهاية (١) ، وفجر لنا من ينابيع الحكمة بما فيه الكفاية (٢) ، حتى وقفنا بهذا على أسرار الفقه بمنطار الفياية (٣) ،

(١) قوله: (حتى اطلعنا على أسراره المكنونة من البداية إلى النهاية). أقول: فإن قلت: الفاية متحدة عن المفيا مع انها تكون خارجة عن المفيا ، لأن غالية الشيء متحدة عن المفيا مع انها تكون خارجة عن المفيا ، لأن متحدة حتى رأسها ، فهي ليست بفاية حقيقة بل هي بمعنى آخر الشيء . ولو سلم أن الغاية لا تكون خارجة دائما بل قد تكون جزء المفيا ، لا نسلم أنها قد تكون متحدة لتحقق التفاير بين الكل والجزء ، ودليل الاتحاد أن الاطلاع على جميع الغوامض بأسرها عين الاطلاع على الأسرار المكنونة من أولها إلى آخرها ، لأن الغوامض هي الأسرار الحقية المكنونة - قلنا : المراد بغوامض العلوم الدقياني التي المورار مطلقا . فعاصل مراده أن الله تعالى أطلعناهلي غوامض غوامض الكلام ، لا على الأسرار مطلقا . فعاصل مراده أن الله تعالى أطلعناهلي غوامض كتب المفن ودقائقها . فالمناهل غوامض الملام الدونة في الكتب المدونة ، بمزيد من النظر كتب الملوم الدونة في الكتب المدونة ، بمزيد من النظر والانتقال ، على الأسرار كلها أو المراد اطلاع في ضمن القواعد الكلية ، وعلم الجزئيات في ضمن الكليات ولو كان العلم بوجه ما .

(٢) قوله: (وفجر لنا من ينابيع الحكمة بما فيه الكفاية) ، أقول: في الصراح فجر اب راندن يقال: فجرت الماء فانفجر، وفجرته ، للبالغة ، فتفجر أي: فجر ينابيع الحكمة حيث شاء إجراء وتفجيراً ، ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً. ينابيع: جمع النبع: وهو المين والجدول الكثير الماء. الحكمة تحقيق العلم ، وإتقان العمل . ولما كان علم الفقه متضمنا لكل جزئي الحكمة ، وقائما على قوائمها المستحكمة ، لأن الفقه هو العلم بالأحكام المتعلقة بأفمال المكلفين عن أدلتها التفصيلية ، فلهذا أردف على هذا القول قوله حتى وقفنا .

(٣): «حتى وقفنا بهذا على أسرار الفقه بمنطار الغاية ». أقول: المنطار: علم يهتدي به إلى الغاية . يعني: وقفنا على أسرار الفقه بواسطة القواعد الشرعية الحكمية التي هي كالأعلام المنصوبة في أثناء الطريق المستقم ، والمسلك القويم .

ونجانا به عن الوقوع في مهاوي الضلالة ومهاوى الغواية (١) .

والصلاة والسلام على المستأثر بالفضائل الجة بحسن العناية (٢): محمد المبعوث إلى خير الأمم أرعاهم يحميل الرعاية (٣) ، ويخرجهم من ظلمات الريب وسوء العماية (٤) ، وعلى آله وصحبه الذين شدوا قواعد الدين بحسن البناية ، واجتهدوا في حماية الشريعة المطهرة بأتم الحماية ، وعلى علماء الدراية والرواية مسا دار كوكب في غيابسة (٥) ، وينيع النخل بإنشابة (٦) .

- (٣) قوله : « والصلاة والسلام على المستأثر بالفضائل الجدّ » . أقول : في القاموس : رجل يستأثر على أصحابه : أي يختار لنفسه أشياء حسنة . والجم : الكثير والمعظم. أي بالفضائل المعظمة .
- (٣) : قوله : « أرعام بجميل الرعاية » أقول : في القساموس : الراعي : من ولي أمر قوم أي كفلهم وكفام في الهداية والشفاعة اله. مولاة ناصر الاسلام مولوي محمد عمر عم فيضه .
- (٤): ( وسوء العماية » . أقدول أي الضلالة ، لأن العمى في التصديق أشد من عمى الطريق ، وأن عمى الجنان فوق عمى الأعيان ، فهدذا تشبيه غير المحسوس بالمحسوس ، فالمشبه به أظهر من المشبه صورة ، لكونه محسوساً ، والمشبه فوق المشبه به معنى ، ولا ضير قيه .
- (a) : قوله : ما دار كوكب في غيابة » . أقول أي : تحت الأفق . والحفاء من الأرض مي به بغيبوبته عن أعين الناظرين ، كما في قوله تعالى ( وألقوه في غيابة الجب ) أي : في قمره .
- (٦) : قوله : « وينيع النخل بإنشانة » . أقول : عيـــل بإنشابة الربح ، أي : باشتـــداده

<sup>(</sup>١) : قوله : « ونجانا به عن الوقوع في مهاوي الضلالة ومهاوي الغواية » . أقول : المراد عن مهوى الضلالة : واديها الذي يهم فيه من يسير من الملاحـــدة والزنادقة ، ومن مهوى الغواية : مقر الهواء والشهوة النفسية الذي يسوق اليه غـــواية النفس بمن يهوى اسرائية ويشوق .

وبعد ؟ فإن العبد الفقير إلى ربه الغني أبا محمد محود بن أحمد العيني - عامله الله ربسه ووالديه بلطفه الحقى - يقول ؛ إن كتاب ، الهداية ، قد تباهجت (١) به علماء السلف، وتفاخرت به فضلاء الحلف ، حتى صار عمدة المدرسين في مدارسهم ، وفخر المصدرين في عالسهم ، فلم يزالوا مشتغلين به في كل زمان ، ويتدارسونه في كل مكان ، وذلك لكونه حاوياً لكنز الدقائق ، وجامعاً لرمز الحقائق ، ومشتملا على مختار الفتوى ، ووافيا بخلاصة أسرار الحاوي ، وكافياً في إحاطة الحادثات ، وشافياً في أجوبة الواقعات ، موصلا على قواعد عجيبة ، ومفصلا على قسواعد غريبة ، وماشياً على أصسول مبنية ، موصلا على قواعد عجيبة ، ومفصلا على قسواعد غريبة ، وماشياً على أصسول مبنية ، وفصول رضية ، ومسائل عزيزة ، ودلائل كثيرة ، وترتيب أنيق ، وتركيب حقيق . فلذا ، تصدى جماعة من الفضلاء ، وطائفة من النبلاء لشرحه بالإيضاح ، وإظهار ما فليه من الأسرار بالإفصاح (٢) . فمنهم من طول وأمل ، ومنهم من قصر وأخل ، ومنهم من أظهر الفضية بكثرة الأسئلة والإعتراضات، ومنهم من اقتصر علىمواضع من المشكلات. مع هذا لم يعط أحد منهم خرفه (٢) ، ولم يذكر شيئاً يوافق خلفه . على أن الفضل (١)

<sup>(</sup>١): قوله: قد تباهجت به ، أقول: أي: إنه حصل المباراة والمباهاة بدرسه السلف. يقال: باهجه أي: باراه وباهاه ، أو أورثت مطالعة دقائقه ونكاته ترقياً في علوم السلف. يقال: تباهج الروض: إذا كثر نوره.

<sup>(</sup>٢) : قوله : « بالافضاح » . أقول : يقال : أفصح الصبح : إذا بدا . أي إظهارما فيه من الأسرار بغاية الكشف والتوضيح .

<sup>(</sup>٣) : قوله : « منهم خرفه » . أقول : خرف الثهار : إذا اجتناها . أي : لم يبين أحد منهم شيئًا من نتائج كلامه ، ولم يجتن ثمرة من نخيل مرامه .

<sup>(</sup>٤) : قوله : « على أن الفضل لهم » . أقول : لا معنى لهذه العلاوة ، لأن العلاوة تحكي أمراً زائداً على مفهوم الكلام السابق عنها مع اتحادها عنه في نفي المطلوب المعين وإثباته . والأمر ههنا ليس كذلك مسوق السابق تنقيصهم ، ومنطوق العلاوة تفضيلهم ، اللهم إلا أن يتكلف ويجابأن العلاوة في هذا المقام لبيان الأمر الزائد مطلقا عم من أن يكون موافقاً عن مفهوم الكلام أولاً ، فتامل .

لهم في هذا الباب يسبقهم في كل شيء ، وفي شرح هذا الكتاب، ولم أذكر ذلك للبخس (١) في حقهم أصلا ، لأني لم ألحقهم في ذلك علماً وفضلا ، ولكني رأيت مبنى همذا الفن على الكتاب والسنة الظاهرة ، على أنه لا يمدل عن النصين عند الإمكان ، بالنص الوارد عن صاحب هذا الشان .

وكيف يترك ذلك ، وقد أخذ عنه الدين ثم عن الصحابة المهديين ؟ . وقد قال الله تمالى (٢) : ﴿ وَمَا أُرْسَلْنَا مِن رَسُولَ إِلَّا لِيطَاعَ بِإِذِنَ اللهُ ﴾ (٢) ﴿ وَأَطْيِعُوا الرَسُولَ ﴾ (٤) وقد قال الله عن المحابي كالنجوم بالهم اقتديتم المتديتم » . وذلك الخبر الصحيح العاري عن العوارض .

والذهاب إلى الرأي في الفرائض عمل ليس عليه أمسر الرسول ، ولا يرضي من له المعقول والمنقول ، ولم يقتصر فيه الصدر الأول ، وعملوا فيه بالوجه الأكمل . وإنحالتقصير فيه من أكثر الخلف الذين قصروا في التمهيد . وآفتهم في ذلك هو التساهل لاكتفائهم بالتقليد . ألا ترى إلى أكثر شراح هذا الكتاب وغيرهم من شراح غيره في هذا الباب قد ملأوا تصانيفهم بقولهم « لأن » وحشوها بـ « إنحا » و « لكن » ؟ . وإنما يحسن هسذا بعسد التأسيس بالخبر ، والتنصيص بالأثر . على أرب بعضهم ذكر في معسرض بالإستدلال في الفصول أخباراً ليس لهسا أصل في الأصول ، وهل هذا إلا كذب على الرسول ؟ ! وقسد روينا من طريق البخاري وغيره ، عن أنس رضي الله عنه الرسول ؟ ! وقسد روينا من طريق البخاري وغيره ، عن أنس رضي الله عنه

<sup>(</sup>١) : قوله : « للبخس في حقهـم » . أقول : في القاموس : البخس : الظـم والنقص .

<sup>(</sup>٣): « قوله تعالى : وما أرسلنا » إلخ . أقول : ولله در البيضاوي ، حيث فسره بإذن الله ، لسبب إذنه في طاعته وأمره المبعوث إليهم بأن يطيعوه ، كأنه احتج بذلك على أن الذي لم يرض بحكمه إن أظهر الاسلام كان كافراً مستوجب القتل ، وتقريره أن إرسال الرسول لما لم يكن إلا ليطاع كان من لم يطعه ولم يرض بحكمه لم يقبل برسالته ، ومن كان كذلك كان كافراً مستوجب القتل .

<sup>(</sup>۲) ۲۶ النساء . (۱) ۹۰ النساء .

قال (۱): قــال النبي عَلِيْكُم ومن تعمد على كذباً فليتبوأ مقعده من النار » قال الحافظ أبو بكر البزاز: « هذا حديث متواتر ، مقطوع به ، لا يوجـــد له مشابه في طرقه » ، وقال ابن وجبة: قـــد أخرج من نحوه أربع مائة حديث ، ويقال: رواه مائتان من الصحابة ، ولا يعرف حديث اجتمع على روايته العشرة سواه .

وقد ندبني (٢) جماعة من الإخوان ، وطائفة من خلص الحلان إلى أن أغـوص في هذا البحر الزاخر ، وأستخرج من درره الزواهر ، فأجبت بأن بضاعتي قليلة في هـذا الشأن (٣) ، وباعي قصير في هـذا الميدان (٤) ، وقد قصرت أيدي الانتقال في هـذا

<sup>(</sup>١) : قوله (قال : قال النبي على : من كذب علي ، النع ، أقول : قال الامام النووي في شرح المسلم : وأما الكذب فهو عند المتكلمين من أصحابنا الاخبار عن الشيء على خلاف ما هو عمداً كان أو سهواً ، همذا مذهب السنة ، وقالت المعتزلة : شرطه العمدية ، ودليلنا خطاب هذه الأحاديث ، فإنه قيده على المحمد لكونه قد يكون عمدا وقد يكون سهواً مع ان الاجاع والنصوص المشهورة في الكتاب والسنة متوافقة متظاهرة على أنه لا إثم على الناسي والفالط ، فلو أطلق على أنه لا إثم على الناسي أيضاً فقيده . وأما الروايات المطلقة فمحمولة على المقيدة . انتهى كلامه المنيف . أقول : إذا ظهر ذلك فاعلم أن رواية هذا الحديث في تشنيع الشارحين ، من الشارح العلامة تشدد وتغليظ ، فاعلم أن الشارحين الفاضلين تعمدوا الكذب على الرسول عليه الصلاة والسلام بسل غاية ما في هذا الباب أنه لو وقع عنهم المساهلة في مقام الاستدلال عن الأخبار الضعيفة كان سهوا منهم وغفلة كاملة لكن لا بهذه المثابة فتحرز ولا تغفل وقد روينا من طويق البخاري وغيره (المسلم من سلم المسلم من لسانه ويده) .

<sup>(</sup>٢) : قوله « وقد ندبني جماعة » النح ، أقول : ندبه لأمر فانتدب له أي دعاه

 <sup>(</sup>٣) : قوله « فأجبت بأن بضاعتي » النح أقول : في الصراح : بضاعية
 بالكسر .

<sup>(</sup>٤) قوله « وباعي » النع ، أقول الباع عبارة عن الجمل والجود ، يقال : فلان طويل الباع أي ذو بسطة وكرم .

الزمان ، وكلت (١) همم أهله في التحقيق إلى إبراز المعاني وإظهار البيان ، حتى صار الفضل مطموس المعالم (٢) ، مخفوض الدعسائم (٣) ، معفو الرسوم (٤) ، مندرس الصوى (٥) ، سليت المراثر (١) ، منتقض القوى ، حتى أشرف درسه على الدروس وأشفى (٧) ، ولم يبق من أهلها إلا قليلون عجفى (٨) ، لتأخر أهله وكساد سوقهم (٩)

- (٤) قسوله « معفو الرسوم » أقسسول : أي مندرس الآثار لأن رسم الدار أثره .
  - (٥) : قوله « مندرس الصوى » أقول : المنى ظاهر .
- (٦) : قوله و سليت المرائر ، أقول : السليت في الأصل : الجسم الذي أخذ مسا عليه من اللحم ، لكن المراد همنا العساري عن الشيء مطلقاً . والمرائر جمع المرير [ في الأصل الموير ] والمراد منه همنا الطاقة أي العاري عن الطاقة لوقوع الوهن والازاحة فيه عن شوع الجهل ، وكثرة الغباوة والغواية .
- (٧) : قوله ﴿ وأشرف درسه على الدروس وأشفى ﴾ أقول : أي زاد إندراس درس العلم عن الأشياء المندرسة أي المنهدمة . في القاموس : وأشفى عليه : أشرف .
- (A) قوله د إلا قليلون عجفي ، أقول في القـــاموس : المجف : ذهاب السجن ، وهو أعجف وهي عجفاء أي لم يبق من أهل العلم إلا أضعفوا الأجسام وأعجفوا الأجرام ، وما هم إلا شرذمة قليلة وجماعة ذليلة .
- (٩) : قوله و لتأخر أهله وكساد سوقهم » أقول : أي فتقدم أهل الجهل وتسأخر أهل الفضل لأنهم مترددون بحيث يقدمون قدماً ويؤخرون آخر ٠

<sup>(</sup>١) : قوله « وكلت همم أهله » أي قــــد عييت وعجزت همم أهــل الانتقال من مطلوب إلى مطلوب آخر بسرعة الذهن وحدة الفطانة .

<sup>(</sup>٢) : قوله « حتى صار الفضل مطموس المعالم » إلخ . أقول : معالم جمع المعلم بالفتح أي لم يبتى علامة من علامات الفضل على صفحات العالم .

<sup>(</sup>٣) : قوله « مخفوض الدعائم » أقول : أي مالت دعائمه إلى الانهدام أو انهدمت وسقطت على الأرض .

وتقدم أهل الجهل وانتصابهم على مسوقهم (١) ، حتى لم يبق لأهل العلم عندهم مقال ، ولا لخيلهم مجال ، فقا خروا إلى أن صاروا نسيا منسيا ، وأخذوا في الأمكنة مكانا قصيا (١) وهذا عذري في التأخير ، وتأخري عن الجواب بالتحرير . ولم أجد بدأ من تحقيق آمالهم ، ولم يقبل اعتذاري بأنواع العلل (٣) ، ولا اعتلالي بسوف ولعل ، ولا مواعدي بالإلباس (١) بضرب الأخساس بالأسداس (٥) ، وذلك لعلمي بأن دون مرامهم خرط القتاد (٦) ، والأبخذ بزمام شيء صعب القياد (٧) ، ومعذلك قالوا: أنت لهذا أبو عذرة (٨)،

- (٢) : قوله « مكاناً قصياً ، أقول : أي بعيداً من أهله عن خوف الجهلاء وشرورهم .
- (٣) : قوله ( ولم يقبل اعتذارى ) أقــول : ولم تكن علة اعتذارى من العلـل ولا اعتلالي من التعلل .
- (٤): قوله « مواعدي بالإلباس » أقول: في القاموس: لبس عليه الأمر يلبسه: خلطه ، وألبسه: غطاه ، وأمر ملبس وملتبس بالأمر: مشتبه. والمراد بإلباس المواعد واختلاطها واشتباهها: أن يمين المرء لإيفائها يوماً من الأيام ثم لما لم يستطع على إيفائه فيه حوله إلى يوم آخر وثم هكذا يحول من يوم إلى يوم.
- (٥) : قوله « بضرب الأخماس بالأسداس » أقول : ضرب الشيء بالشيء : خلطه به.
- (٦) : قوله ﴿ بأن دون مرامهم خرط القتاد ﴾ أقول : هذا مثل يضرب في أمــــر
   صعب ﴾ لأن مس اليد على القتاد أمر صعب يصير به اليد مجروحاً ومتألماً .
- (٧) : قوله و صعب القياد ، أقول : . . . . [ نقل صاحب الحاشية كلاماً عن الصراح بغير العربية فأسقطناه ] .
- (A): قوله « قالوا: أنت لهذا أبو عذرة » أقول: يقال: هو أبو عذرة وعذرتها: أي أزال بكارتها ؟ ومن ههنا يقال للزوج الأول: أبو عذاري . دقائق الهداية ورموزها أبكار لم يطمسهن إنس ولا جان فأنت أبو عذرها ومزيل بكارتها أي كاشف غطائها ومزيل خفائها .

وكفوا لأمره (١) ، ومقتضب حلوه ومره (٢) ، فقلت حينتُذ : صار أمركم على حتماً لازما ، وشروعي فيا طلبتم فرضاً قائماً .

فوجهت ركابي نحو مطالبهم وتوجهت تلقاء مدين مآريهم وشرعت فيه متوكلاً على المعزيز الوهاب ، متمسكاً في الإستدلال بالأحاديث الصحاح في هذا الباب ، ومعرضاً عما ذكروا من الأخبار الجريحة ، آتياً عوضها من الأخبار الصحيحة ، ومشيراً إلى ما وقع لبعضهم من السهو ، والإصابة أوردتها في ذلك من الثقات الأخيار ، بحيث صار ما رسخته مقصداً لكل وارد من كل إرب (٣) ، ومطلباً لكل من شد الركاب من كل صب (٤) ، ويصدر من يود حافلا (٥) ، ومن يووم منعبا من المذاهب (١) يوجم حاملا (٧) . وكتابي فيه شفاء لكل عليل ، وري شاف لكل غليل ، فها نحن نشرع فيه المسمى بكتاب : و البناية في شرح الهداية ، ، معتمداً على الوهاب المسر لكل صعاب . ثم إني أروي هذا الكتاب بأربع طرق ، الأولى : ما أخبرتي به شيخي وسيدي زيدة الدهر ، وآية العصر ، حلال المشكلات ، كشاف المضلات ، الشيخ شرف الدين بن

<sup>(</sup>١) : قوله ( وكفو لأمسره ) أقول : أي أنت كاف لحسل جميع غوامضه .

<sup>(</sup>٢) : قوله د ومقتضب حاوه ومره و أقول : يقال : اقتضبته من الشيء أي قطمته . ورجل قضابة : قطاع للامور مقتدر عليها . واقتضاب الكلام : إرتجاله . أي المقتدر على جميع أصناف الكلام بالارتجال والاستعجال .

<sup>(</sup>٣) : قوله د من كل إرب ، أقول : أي : من كل حاجــة .

<sup>(</sup>٤) : قوله ( من كل صب » أقول : الصب بمنى الصبابة أى شده العشق وحرارة الشوق . يمني في هذا الكتاب قضاء لكل حاجة ومطلب لكل طالب ومشتاق .

<sup>(</sup>٥) : قوله و ويصدر من يرد حافلا ، أقول : يقال : رجل حافل وذو حفل مبالـــغ فيا أخذ فيه ٠

 <sup>(</sup>٦) : قوله « ومن يروم منعباً » أقول : أي ومن يقصد أن يعين منعباً من المذاهب
 الأربعة في التقليد والاتباع .

 <sup>(</sup>٧): قوله « يرجع حاملاً » أقول : اى يرجع حال كونه يحمل متمناه ويصل إلى
 ما يرضاه . يقال شجرة حاملة إذا كان عليها ثمار .

أبي الروح عيسى بن خاص الغمر ما روى رحمه الله ، بعضه بقراءة الشيخالفاضل خواجه أحمد الرومي عليه في مدرسة بمدينة عنتـــاب ، في حدود ثمانين وسبع مــاثة ، والباقي بالإجازة بحق روايته عن شيخيه الإمامين العلامتين : شمس الدين التكسري، ونجم الدين التكسري ، مجق روايتها عن الشيخ الإمام العلامة حسام الدين حسين السفناقي ، عـــن الشيخ العلامة محمد بن محمد بن نصر البخاري ، عن الشيخ العلامة شمس الدين محسد بن عبد الستار بن محمد العادي ، عن المصنف ، الثانية : ما أخبرني به شيخي الملامة جمال الدين يوسف بن مـــوسى الشهير بالملطي رحمه الله ؟ بعضه بقراءة شمس الدين ابن أمين الدولة ؟ والباقي إجازة في حدود سنة اثنين وتمسانين وسبع مائة بمدرسته مجلب مجق روايته عن شيخنا الملامة قوام الدين أمير كاتب بن أمير عمر الأفرازي الاتقاني ، عن شيخه برهان الدين أحمد بن محمدي سعد بن محمد الحر بقعيني البخاري ، عن شيخه حميد الدين الضرير على بن محمد البخاري ، وشيخه حافظ الدين المذكور ، عن شمس الدين الكردري ، عن المصنف • الثالثة : ما أخبر به الإمام العلامة السيرامي بقراءة الشيخ سراج الــــدين عمريه بالمدرسة الظاهرية البرقوقية بالديار المصرية ، في حدود سنة ثمانية وسبع مائة من أول الكتاب إلى آخر كتاب النكاح ، والباقي بـــالإجازة مجق روايته قرأه على شيخه الملامة السيد الشريف أحد شراح الكتاب ، عن حسام الدين السفناقي رحمه الله . الرابعة : ما أخبرني به الشيخ الإمام جلال الدين السيري ثم الصابوني المصري إجازة في حدود سنة شراح هذا الكتاب. قال رحمه الله:

(بسم الله الرحمن الرحيم) ابتدأ الكتاب بالبسملة أولاً ، ثم ثنى بالحدلة اقتداء بالكتاب العزيز المستفتح هكذا ، وعملاً بقوله عليه الصلاة والسلام : « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بذكر الله وبسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع » رواه الحافظ عبد القسادر الرهاوي في أربعينه . وفي رواية أبي داود والنسائي « كل كلام لا يبدأ فيه بالحد لله فهو أجذم » ، وفي رواية ابن ماجه « كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بالحد فهو أقطع » ورواه أبو عوانه وابن حبان في صحيحيهما .

قال ابن الصلاح : ورجاله رجال الصحيح سوى مرة بن هبد الرحمن فإنه ممن تفرد به مسلم بالتخريج له . قال وهو حديث حسن بل صحيح .

وممنى و أقطع » (١): قليل البركة ، وكذلك و أجدم » بالجيم من جدم بكسر الذال المعجمة يجدم بفتحها ، فإن قلت : إن بين النصين تمارضاً ظاهراً والإبتداء باحدهما مفوت الابتداء بالآخر قلت : يكن الجمع بأن يقدم أحدهما على الآخر ، فيقع الابتداء بالمتحدم حقيقة وبالآخر بالاضافة إلى ما سواه ، فعمل (٢) بالكتاب الوارد بتقديم التصمية

(١) قوله : و ومعنى أقطع : قليل البركة » ، أقول : هذا جواب سؤال مقدر

وهو أن الخبر الصادق كيف أخبر بأن الأمر الذي لم يبدأ بسم الله أو مجمد الله فهو أقطيم مع أن كثيراً من الناس لا يبتدئون الأمور التي يهمونها وتتملق بها عزائمهم بسم الله أو مجمد الله ، ولم تكن الأمور مقطوعة عن التحامية ، وتقرير الجواب أن المراد بكون الأمر أقطع كونه أقطع عن كمال البركة . وإنما قال و قليل البركة » ولم يقل و مسلوب البركة » مع أن اللفظ يساعده، لأن الابتداء بسم الله أو مجمد الله ليس فرضا قطميا جق يلام بتركه المتزام الحرام وسلب النعمة رأساً بل هو أمر مستحب موجب لإيادة الثواب والبركة ، شكال وهو أن الحصار التوفيق والتطبيق بأن يحمل الابتداء بسم الله على الحقيقي وفي حد الله على الله على الحقيقي وفي حد الله على الانتداء بسم الله على الحقيقي وفي على عكن التوفيق والتطبيت على عكن التوفيق والتطبيت على عكن هذا التقدير أيضاً . وتقرير الجواب أن انعقاد الاجماع على تقديم النسمية على عكن هذا الكتاب الوارد فيه مرجع .

والأجماع المنعقد عليه ، فلذلك ترك العاطف لئلا يشعر (۱) بالتبعية فيخل بالتسوية . فإن قلت : في قولك و اقتداء بالكتاب العزيز المستفتح هكذا » (۲) نظر من وجهين : أحديهما : أنه إنما يتجه الابتداء بالحمد لو لم يكتب في الأول البسملة ، وكيف لا ، وحال المسلم ينافي قصداً ترك البسملة ؟ والآخر : أن الكتاب العزيز لم يستفتح بالحدالة لأن الترتيب فيه إما بالنظر إلى النزول على النبي على أو بالنظر إلى الترتيب العماني ، فإن كان الأول فلا ثم أنه استفتح بالحد بل بسورة العلق والمدثر (۱) على الاختلاف ، وإن

<sup>(</sup>١) قوله : « لئلا يشعر بالتبعية فيخل بالتسوية ، أقول : لأن المعطوف البسع المعطوف عليه . وأما الترجيح في تقديم التسعية من حيث الاجماع والكتاب ، فلا يخل بالتسوية ، لأن الابتداء الحقيقي كا أنه فرد للابتداء المطلق الابتداء الاضافي أيضاً فرد له ونسبته الكلي من الافراد بالتسوية ، فلهذا وله المطف لئلا يشعر بالتبعية .

<sup>(</sup>٢) قوله : « فإن قلت : في قولك اقتداء » أقرل : لا حساجة إلى هذا السؤال والجواب الذي أجابه لأنه قال في ابتداء هذا القول : إبتدأ الكتاب بالبسملة أولاً ثم ثنى بالحدلة اقتداء بالكتاب العزيز المستفتح هكذا فلا ترم هذه العبارة أنه ابتدأ الكتاب أولاً بالحد بل ظاهره يشعر على تقدير الجواب اللهم إلا أن يكون مطلوبه توضيع المقام وكشف المرام .

<sup>(</sup>٣) قولة: «بل بسورة العلق أو المدفر » أقول: قال الإمام النووي: والصواب أن أول ما نزل على الإطلاق « اقرأ باسم ربك » كما صرح به في حديث عائشة. وأماه يا أيها المدفر » فكان نزولها بعد فنرة الوحي كاصرح به في رواية الزهري عن أبي سلمة عن جابر ، والعدلالة صريحة فيه في مواضع ، منها قوله وهو يحدث عن فنرة الوحي إلى أن قال: فأنزل الله تعالى « يا أيها المدفر » ومنها قوله ويخيع: فإذا الملك الذي جامني بحراه. ثم قال : فأنزل الله تعالى « يا أيها المدفر » ومنها قوله « تتابع » يعني بعد فنرة ، فالصواب أن أول ما نزل « إقرأ » وأول ما نزل بعد فنرة الوحي « يا أيها المدثر » إنتهى . وهذا أن أول ما نزل « إقرأ » وأول ما نزل بعد فنرة الوحي « يا أيها المدثر » وتطبيق بين الروايات المتمارضة في الظاهر ، وتطبيق بين الأحاديث المنتقضة المروية بين الصحيحين في باب بدء الوحي إلى رسول الله علي .

كان الثاني فهو استفتح بالبسملة قطعاً قلت: المراد من القول د اقتداء بالكتاب العزيز المستفتح هكذا ، بالنظر إلى ما تقرر عليه استفتاح الكتاب ، فكان مطابقاً للرتيبه في الابتداء بالبسملة والثني بالجدلة (۱). والباء في بسم الله للاستمانة ، وهي الداخلة على آلة الفعل ، نحو : كتبت بالقلم ، وبخرت بالقدوم (۱) ، لأن الفعل لا يتأتى على الوجه الأكمل إلا بها ، لأن المؤمن لما اعتقد أن فعله لا يحيى معتداً به حسب الشرع ولا موافقا في السنة حتى يذكر الله وإلا لكان فعلا كلا فعل ، لذلك جعل متقول بسم الله كما يفعل

<sup>(</sup>١) قوله: وفي الابتداء بالبسملة والثني بالجدلة ، أقول: إعلم أن في تقديم البسملة وجوها أخرى ، منها قوله تعالى : ﴿ اقرأ باسم ربك الذي خلق ﴾ ، قال الطبيعي : هذا أمر بإيجاد القراءة مطلقا ، وهو لا يختص بخور دون مفرد ، فقوله وباسم ربك ، أي إقرأ مفتتحاً باسم ربك أي قل بسم الله الرحن الرحيم ، وهذا يدل على أن البسملة مأمور بها في ابتداء كل قراءة . وقوله و ربك الذي خلق ، وصف مناسبمشم بعلية الحكم بالقراءة والإطلاق ، انتهى . ومنها حديث البخاري في كتاب رسول الشيائية إلى هرقل ، وهو حديث طويل فيه ، فدفعه إلى هرقل فقراه ، فإذا فيه و بسم الله الرحيم من محد عبد الله ورسوله ، إلى آخر الحديث في إرشاد الباري بشرح صحيت البخاري ، فيه استحباب تصدير الكتب بالبسملة ولو كان المبعوث إليه كافراً ، فإن البعاد و كتب اسمه عنوانا بعد ختمه لأن بلقيس إنما عرفت كونه من سليان بقراءة عنوانك و كتب اسمه عنوانا بعد ختمه لأن بلقيس إنما عرفت كونه من سليان بقراءة عنوانك المهود ولذلك قالت ( إنه من سليان وإنه بسم الله الرحمن الرحيم ) ، فالتقديم واقع في حكاية الحال . منها أنه تعالى متقدم بالوجود والقديم الخالق ينبغي أن يكون ذكره أيضاً سابقاً وهذا لا يحصل إلا إذا كانت قراءة بسم الله سابقة على سائر الأذكار .

<sup>(</sup>٢) قوله: و بخرت بالقدوم ، أقول: أي صرت متبخراً (عنسرحه شيء) والقدوم لأن الحركة السريعة موجبة لاستعمال الأبخرة. في القاموس البخر فعل البخار ، بخرت القدر كمنع. قوله: وهذا الوجه أقرب وأحسن ، أقول: وأيضاً أوفق بالآدب تحاشيه عن جمل اسمه تعالى آلة. [ وهم صاحب الحاشية فالصواب: نجرت بالقدوم، انظر مغني اللبيب ص ١٣٩] ا ه مصححه.

الكاتب بالقلم ، ويجوز أن يتعلق باقرأ تعلق الدهن بالإنبات (١) في قوله تعالى : وتنبت بالدهن (٢) على معنى نتبرك باسم الله وأقرأ . وكذلك قول الداعي العرس : بالوفاء البنين (٣) . وهذا الزجه أقرب وأحسن . وعرفت أن الفعل الذي تعلق به الباء على الاسم محذوف ، حذف لدلالة الحال عليه ، والمعنى : بسم الله أقرأ ، أقرأ : أتلو لأن الذي يتلوه مقروء ، كا أن المسافر إذا حل أو ارتحل قال : بسم الله والبركات ، كان المعنى : بسم الله أحل وبسم الله أرتحل متبركا به ، وكل فاعل يبدأ فيه باسم الله (١٤) كان مضمراً بما جعل التسمية مبتداً له .

واعلم أن الظرف أعني « باسم » في الوجه الأول على الإلفاء ، وفي الوجه الثاني على الاستقرار ومحله منصوب على الحال ، والعامل هو الفعل المحذوف ، وإذا قدرنا : إبتدائي بسم الله كان محلها الرفع ، والباء على هذا متعلقة بالخبر المحذوف هو نائب عنه كأنه قيل: ابتدائي ثابت أو مستقر بسم الله ونحو ذلك . فإن قلت : لم لا يتعلق بابتدائي ؟ قلت : لا يجوز ذلك لأنه مصدر فلو تعلقت به لدخلت في صفاته (٥) ، وبقي المبتدأ بلا خبر ،

<sup>(</sup>١): قوله « تعلق الدهن بالإنبات » أقول : أي بأن يجمل المظرف حالاً والعامــل فيه الفعل الذي كما في ( تنبت بالدهن ) والمحذوف كما في بسم الله ، ومعنى « تنبت بالدهن » متلبس الدهن ، ومصطحبا له ، ومعنى « بسم الله » أقرأ الكتاب متبركا باسم الله الرحمن الرحميم .

<sup>(</sup>٢) ٢٠ المؤمنون.

<sup>(</sup>٣) : [كذا في الأصل ، والذي يقال عند التزويج : بالرفاء والبنين ]

<sup>(</sup>٤) قوله ﴿ وكل فاعل يبدأ فيه باسم الله ﴾ إلخ ' أقول : وهذا أولى من أن يضمر في كل مقام أبدأ ' إذ لا قرينة على الفعل المحذوف إلا المقارنة بالفعل ' وهذه داعيــة إلى تقدير الفعل المبتدأ له بالتسمية لا أبدأ .

<sup>(</sup>٥) : قوله « لدخلت في صفاته » أقول : أي في متعلقاته ، لأن صفة الشيء تابعة ومتعلقة به .

وذلك أن المصدر إذا كان بمعنى « أن فعل » و « أن يفعل » احتاج إلى صلة . ونقل بعضهم عن البصريين أن تقديره : أولماأبتدى ، به بسم الله ولا يجوز أن تتعلق الباء في هذا الوجه بأبدأ ، لأنه في صلة ما ، وما تعلق بالموصول (۱) لا يجوز أن يكون خبراً ، فتكون الباء متعلقة بمحذوف وهو خبره . وعن الكسائي أن الباء زائدة ، لأن الباء لا تعلق بشيء ، وموضع الله وقع تقديره وأول ما ابتدى ، به : اسم الله . وزيادة الباء (۲) في خبر المبتدأ عزيزة جداً لا تكاد توجد إلا ما حكي عن الأخفش : الباء في قوله تعالى في مسوضع خزاء سيئة بمثلها وينس ، آية (۱۰) والتقدير : مثلها ، بدليل قوله تعالى في مسوضع آخر : ﴿ وجزاء سيئة سيئة مثلها ﴾ الشورى / ٤٢ ، والصواب أن الباء همنا متعلقة بحذوف ، والتقدير : سيئة بمثلها واقع أو حاصل وما نقال عنه ضعيف عند المحققين (۲) .

واعلم أن الأولى أن يقدر المحذوف متأخراً قصداً إلى اختصاص الابتداء بسم الله ، وذلك لأن العرب كانوا يبدأون بأسماء آلهتهم ، فيقولون : بسم اللات ، بسم العزى . وذلك أولى للموحد (٤) ، كما في قوله تعسالى : ﴿ إِياكُ نعبد ﴾ حيث صرح بتقديم الاسم

<sup>(</sup>١) : قول، وما تعلق بالموصول ، أقول : لأن الصلة ليس لها حكم مستقل فكيف عِتْمَالِهُمْا ؟

<sup>(</sup>٢): قول ، وزيادة الباء ، أقول: هذا رد على الكسائي بأن زيادة الباء في خبر المبتدأ غريبة نادرة مقصورة على الساع ، وفي غير الخبر الواقع في مثل الاستفهام والنفي ليست بقابلة للآخذ والتمسك فلا يرد أن حصره يبطل وينتقض بنحو حسبك بزيد.

 <sup>(</sup>٣): قول « وما نقل عنه ضعيف عند المحققين » ، أقول : ألان حمل كلام الله تمالى مهما أمكن على الإفادة أولى من الزيادة .

<sup>(</sup>٤) : قول ه ﴿ وَذَلِكَ أُولَى للمُوحِدِ ﴾ أقول : لأنه يفيد الحصر والاختصاص باسمالله تمالى ﴾ وذلك لأن تقديم ما حقه التأخير يفيد فائدة الحصر .

إرادة الاختصاص . وهذا (١) بخلاف ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ و فإن هناك تقديم الفعل أوقع لأنها أول سورة نزلت ، فكان الأمر بالقراءة أهم .

والباء أحد عشر معنى :

الإلصاق: نحو: مررت بزيد. أي التصقى مروري بمكان يقرب منه زيد. وقد يعال إن هذه الباء مكملة بالفعل ، ومنه: حلفت بالله. ويقال: معنى الإلصاق لا يفارقها في كل الأحوال.

والتعدية ؛ وتسمى باء الفعل أيضاً : نحو ذهب بزيد •

<sup>(</sup>١) : قوله و وهذا ، أقول : هذا جواب سؤال مقدر ، وهدو أنه إذا كان تقدير المحذوف في بسم الله فيجب أن يكون الفعل المذكور في ( اقرأ باسم ربك ) متأخـــراً ليفيد اختصاص الابتداء أو الاستعانة باسمه ، فأجاب بأن هناك تقديم الفعل أوقع ، لأنها أول سورة نزلت ، فكان الأمر بالقراءة أمم . ولهذا تكرر الأمر للمبالغة وقال : ( اقرأ وربك الأكرم) ، ويمكن أن يقال : إن الأول مطلق والشاني للتبليغ ، أو في الصلاة • ولما قبل له ، اقرأ باسم ربك ، فقال : ما أنا بقارى ، ، فقبل له : اقرأ . فهذا التكرير كان على التأكيد والمبالغة في القراءة ، كما أنه عليه السلام يصر على عدمها ، مكذا في البيضاوي وفيه نظر ، لأن الاصرار عنه عليه السلام في عهدم القراءة لم يكن بعد قول جبريل : اقرأ بسم ربك الذي خلق ، بل كان بمجرد استاعه « اقسراً » من جبريل في البخاري حتى جاءه الحق ، وهو في غار حراء ، فجاءه الملك فقال له : اقرأ ، قال : ما أنا بقارىء قال : فأخذني فغطني حق بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال : اقرأ قلت : ما أنا بقارىء ، فأخذني فغطني الثانية حق بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال : اقرأ فقلت : ما أنا بقارىء ، فأخذني فغطني الثالثة ثم أرسلني فقال : ( اقرأ باسم ربك الذي خلق ، خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم ) والأولى في هذا المقام أن يقال : لو قدم بسم ربك فأنكره عليه السلام كا أنه أمر على عدم القراءة فيازم الإنكار عن الاستغتاح والاستعانه بإسمه تعالى.

والاستمانة ، وقد مر .

والسبب : نحسو : ﴿ إِنْكُمْ ظَلْمُتُمْ أَنْفُسُكُمْ بِالْخَاذُكُمُ الْمُجِلُ ﴾ الْبِقْرَةُ / ٥٤ ، ﴿ فَكُلَا أَخَذُنَا بِذَنْبِهِ ﴾ المنكبوت / ٤٠ ٠

والمصاحبة (١) : نحو : ﴿ اهبط بسلام ﴾ . أي : ممه .

والظرفية : نحو : ﴿نجيناهم بسحر ﴾ (٢) .

والبدل: كقول الحاسي (٣): « لي بهم قوماً إذا ركبوا ، .

والمقابلة : وهي الداخلة على الأعواض : كاشتريته بألف -

والمجاورة : كـ « عن » ، فقيل : تختص بالسؤال نحو : ( فاسأل به خِبير اً)الفرقان/ ٥٨ وقيل : لا تختص به .

والاستملاء : نحو : ﴿من إن تأمنه بقنطار ﴾ آل عمران | ٧٥

والتبعيض : أثبته الأصمعي والفارسي وابن مالك ، قيل : والكوفيون جعلوا منه :

﴿عيناً يشرب بها عباد الله ﴾ الإنسان / ٦ ومنه : ﴿وامسحوا برؤوسكم ﴾.

والقسم : وهي أصل أحرفه .

<sup>(</sup>١) : قوله ( والمصاحبة : نحو : اهبط بسلام » ، أقول : وغام الآية : ( قيل : يا نوح : اهبط بسلام منسا ) أي : انزل من السفينة مع السلامة . ويمكن أن يكون بمنى التسليم ، فإن قلت : ما الفرق بين المصاحبة والإلصاق ، قلنا : الإلصاق عبارة عن إفادة لصوق أمر إلى مجرور الباء ، والمصاحبة عبسارة عن إفادة شركته إليه ، فالإلصاق لا يخاو عن المصاحبة ولا عكس ،

<sup>(</sup>٣) : قوله « كقول الحاسى » تمامه :

والغاية : نحو ( وقد أحسن بي ) أي إلي .

والتوكيد وهي الزائدة ، فتكون في الفاعل ﴿ وكفى بالله شهيداً ﴾ النساء / ٤ ، وتكون في وتكون في المفعول نحو : ﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾ البقرة / ١٩٥ ، وتكون في المبتدأ ، نحو : ﴿ بحسبك درم ، و ﴿ خرجت فإذا بزيد ، ونحو ذلك .

وقد قيل: إن الباء في « كفى بالله » ليست لغوا ، ويجوز أن يكون الفعل (١) مقدراً بعد كفى ، ويكون « بالله » صفة له قائة مقامه ، ويجوز أن يكون الفاعل مضمر العين المنصوب بعده ، أعني : شهيداً . كا تقول : نعم رجلا زيداً ، أو زيد رجلا قال هذا القائل : ولو كانت الباء زائدة هناك لكان القياس أن يلحق الفعل عليها علامة التأنيث في قوله تعالى : ولو كفى بنفسك اليوم عليك حسيباً الاسراء / ١٤ ، لانه للنفس، وهوما يغلب عليه التأنيث

وقال بعضهم : إن الباء تكون التجريد و نحو : لقيت بزيد بحراً . وإنما سمي تجريداً لانك إذا قلت : زيداً بحراً ، كأنك لقيت زيداً وهو جواد فجردته .

فإن قلت : الحرف مبني ، وحق البناء السكون قلت : لا (٢) ينافي الإبتداء بها فإن قلت : حق الحرف الواحد الفتح لخفته ، نحو واو العطف وفائه ، وسين الاستقبال ، وغيرها قلت : لأنهم شبهوا (٣) حركتها بحركة معمولها فكسروها . فإن قلت : الكاف

<sup>(</sup>١): [كنذا في الأصل؛ ولعـــل الصواب: أن يكون الفاعل مقدراً] . ه مصححة .

<sup>(</sup>٢) [كـذا في الاصل ، ولعل الصواب : لانه ينافي ] . ا ه مصححه

<sup>(</sup>٣) : قول ( لانهم شهوا ) أقول : المراد أن حق الحرف ، مع قطع النظر عسن عروض العوارض ، ولحوق الموانع ، الفتح . لكن المانع عن حركة الفتح ههنا موجود ، لان التناسب بين حركة العامل والمعمول أولى ، بالعلامة التأثير التي هي تقتضي التناسب بين المؤثر بالكسر .

حسرف ، وهي مع ذلك مفتوحة قلت : الكاف (١) يدل على معنيين : معنى الإسم ، ومعنى الحرف ، فبالأولى أن يحرك بأخف الحركات .

وحكي عن أبي علي بن عيسى أن الباء إنما حركته ليتوصل إلى النطق بها ،ولوفتحت أو ضمت لجاز أيضاً . وبعض العرب يفتح هذه الباء ، وهي لغة قليلة .

ولفظ الاسم أحد الأسماء العشرة التي بنوا أوائلها على السكون ، فإذا نطقوا بها مبتدئين زادوا همزة لئلا يقع الابتداء بالساكن . وهو من الأسماء المحذوفة الأعجاز ، كيد ودم .

وأصله: يسمو ، واشتقاقه من السمو عند البصريين . قال الكوفيون : من وسم يسم، وقال البصريون لقالوا في تصغيره : وسم ، وفي جمعه : أوسام ، فلما قالوا : سمي وأسماء دل على أن أصله : سمو . ويقال : إسم وسم بالكسر فيهما ، واسم وسم بالفسم فيهما . وقال المبرد : سمعت العرب تقول : إسمه ، وسمه ، وباسمه ، وسماه .

وإنما سقطت همزة « اسم ، في الله ، لأنها همزة وصل ، كما في : ابن وابنم ، ونحوهما ، وسقطت في الحط أيضاً لكثرة الاستعمال .

ولفظة و الله » اسم علم الباري جل جلاله . والختار (٢) أنه ليس بمشتق ، وهو قول الحليل وسيبويه وأكثر الأصوليين والفقهاء وذلك لأنه لوكان مشتقاً لكان معناه معنى كلياً لا يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة ، وحينتُذ لا يكون قولنا : و إلا الله » موجباً للتوحيد المحض . وحيث أجمع الفقهاء على أن هذا موحد محض علمنا أنه اسم علم

<sup>(</sup>١) : قول د قلت : الكاف ۽ أقول : لان الاسم قوي يقتضى أقوى الحركات وهو الرفع . والحرف يستدعي للسكون فجهة كونه اسماً تقتضي الاول ، وكونه حرف الثاني ، فأعطيت له حركة الفتّح جماً بين الشبهين ، لان الفتح أقوى من السكون وضعيف بين الحركات .

<sup>(</sup>٢) : قول « المختار أنه ليس بمشتق » أقول : لأن المشتقات كلها لهــا معان كلية لعموم المآخذ والاسناد .

موضوع لتلك الذات المعينة ، وليست من الألفاظ المشتقة (١١ ) كا ذهب إليه سيبويه وآخرون . ثم اختلفوا في اشتقاقه ، فقيل : من أله يسأله بفتح المين فيهما إلاهة بالكسر أي عبادة . والإله على وزن قمال بمنى مفعول ، أي مألو، أي معبود . ثم لمساكان اسما لعظيم ليس كمثله شيء أرادوا تفخيعه بالتمريف الذي هو د ال ، ولا نهم أفردوه لهذا الاسم دون غيره ، فقالوا : الإله ، واستثقلوا الممزة في كلة يكتر استمالهم فيهسا فحذفوها ثم ادغموا اللام في اللام ، فصار د الله ، كا نزل به القرآن ، وقيل : من أله يأله بالكسر في الماضي والقتح في الحاضر ألها بفتح الفاء والعيناي سكنا الفاسمي المفالم الملكون الحلق في الحاضر ألها بفتح الفاء والعيناي سكنا الفاسمي المفالم الحلق في عظمته . وقيل : من أله أي تحير ، إنما سمي بسه لتحير الحلق في عظمته . وقيل : من قاله أي تضرع يناله تألها ، إنما سمي به لتضرع الحلق إليه ، وقيل : من لاه يلوه أي احتجب عن إدراك الأبصار وإحاطة الأفكار . قال الشاعر (٢) :

<sup>(</sup>١) : قول و وليست من الالفاظ المشتقة و أقول : في تفسير البيضاوي : دوالاظهر أنه وصف في أصله لكنه لما غلب مجيث لا يستعمل في غيره ، وصار له كالعلم مثل الثريا والصعق أجري بجراه ، في إجراء الوصف عليه ، وامتناع الوصف به ، وعسدم تطرق احتال الشركة إليه ، لان ذاته من حيث هو بلا اعتبار حقيقة أو غيره غير معقول البشر ، فلا يمكن أن يدل عليه بلفظ و انتهى . قال بعض الشراح : هسذا الكلام مبني على أن واضع اللغة البشر ، والختار هو الله تعالى . أقول : ليس بمني على كون البشر واضعا اللغات لانه على تقدير كون الواضع هو الله تعالى لا يخلو إما أن يكون المدلول المطابقي الفظ الله مدركا العباد أو لا ، وعلى الأول يازم العلم بكنه تعالى وهو محال ، وعلى الثاني لا يخلوا إما أن يدرك مدلوله التضمني أو الالتزامي ، والاول باطل لانه بسيط ذهنا وخارجا ، والثاني أيضاً كذلك لانتفاء العلم بالمدلول المطابقي ، لأن الالتزام فرع الانتقال من الملزوم إلى الملاق في عرف العباد .

<sup>(</sup>۲) : قولمه و لاه ربي ، أي احتجب ربي عن أبصار الخلائق كلها ، وهـــو خالق الحلق ( لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الحبير ) الانعام / ۱۰۳ .

لاه ربي عن الخلائت طراً خالق الخلق لا يرى ويرانا فإن قلت: لم قرن لفظة الإسم بلفظة الله دون سائر أسمائه ؟ قلت: لانه اسم الذات المستجمع لجميع الصفات العلى والاسماء الحسنى ، فلذلك جعل أمام سائر الاسماء ، وخصت به كلمة الإخلاص ، ووقعت به الشهادة فصار شمائر الإيمان . وهو إسم ممنوع لم يسم به أحد ، وقد قبض الله عنه الالسن ، فلم يدع به شيء سواه . وقد كان يتعاطأه المشركون (۱) اسما لبعض أصنامهم فصرفه به الله إلى اللات صيانة لحق هذا الاسم وذباعنه ، وكذلك الجواب في و الحد لله ، (۲) فافهم .

الرحمن؛ فعلان من رحم ، كفضبان من غضب . والرحم : فعيل منه . وفي الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحم ، فلذلك قالوا : رحمان الدنيا والآخرة ، ورحم الدنيا . والزيادة في البناء زيادة في المعنى . واتصاف الله تعالى بالرحمة ، ومعناها العطف والحنو ، مجاز عن إنعامه على عباده . وذكر الرحم بعد الرحمن من قبيل التعمم (٣) والرديف ، وذلك لانه لما قال : « الرحمن » ؛ تناول جلائل النعم ودقائقها ، ثم أردفه بالرحم ليتناول ما دق منها وما لطف ، وهما محروران بالوصفية ، وهما من الصفات المادحة عجرد الثناء والتعظيم .

 <sup>(</sup>١) : قول : ( يتماطاه المشركون ) أقول : المعاطاة لمنادى أي أخذه المشركون اسما لبعض أصنامهم .

<sup>(</sup>٢) قول و و كذلك الجواب في الحد الله و المؤلى و كذا الاختصاص بلفظ الله من بين اسائه تعالى في إسناد الحمد إليه دون غيره من الاساء لكونه اسما للذات بخلاف غيره من الاساء و والاوجه فيه أن يقال : إن اللام يدل على الاختصاص ان يدخل على اسم مختص له في الاطلاق بخلاف الاسماء الاخرى فإنها ليست بهذه المرتبة . ولعله أشسار اليه بقوله : فافهم .

<sup>(</sup>٣) قول ، من قبيل التعميم ، أي التعميم بعد التخصيص .

وقد اختلف في صــرف رحيان.ومنعه ، فمن شرط في المنع انتفاء فعلانة منعه ، ومن شرط وجود فعلى صرفه على ما عرفت في موضعه .

( المحمد لله ) ، الحمد لله هو الثناء على الجيل الاختياري (١) نعمة كانت أو غيرها ، باللسان وحده . يقال : حمدته على إنمامه وعلى شجاعته . والشكر هو الثناء على النعمة وحدها باللمان وغيره من الجوارح ، قال الشاعر : (٢)

أفدادتكم النعاء مني ثلاثمة يدي ولساني والضمير المحجبا فبينهما عموم ، والمدح هو الثناء على الجيل اختيارياً أولاً باللسان وحده ، فيقال : مدت الله وشكرته ولا يقال : مدحت ، فهو أعم من وجه (٣) . وقيل : الحمد هدو

(۱): قول و على الجيل الاختياري و أقدول أي على بعض الجميل الاختياري حقيقة كالانعام أو تنزيلا ليدخل الحد على صفاته الذاتية و لان الله تعالى كافيا فيها ومستقلا و فكأنه مختار فيها وقد يقال المراد بالاختيار ما يكون المحمود فاعلابالاختيار وإن لم يكن مختاراً في المحمود عليه و المراد بالجيل الاختياري: الوصف المنسوب إلى صاحب الإختيار وإن لم يكن مختاراً في الوصف المحمود عليه و فيانتساب الجيل إلى الإختيار باعتبار المتعلق وهو صاحب الاختيار أعني المحمود .

- (٢): قول و أفادتكم النماء ، أقول: أستشهد به من حيث المعنى على أن الشكر يطلق على أفعال الامور الثلاثة لانه جعلها بإزاء النعمة جزاء لها ، وكل ما هو جزاء المنعمة عرفاً يطلق عليه الشكر لغة . ومعنى البيت البيت : أفادت إنعاماتكم على ثلاثة أشياء مني : المكافأة باليد ، ونشر المحامد باللسان ، ووقف الفؤاد على الحبة والاعتقاد .
- (٣) : قوله « فهو أهم من وجه » ، أقول : الأوضع أن يقال : المدح هو الثناء على الجيل اختيارياً كان أو غيره ، والحمد هو الثناء على الجيل الاختياري ، والمدح يكون قبل الإحسان وبعده ، والحمد لا يكون إلا بعده ، فإذا وجد الثناء على الجيل الاختياري بعد الإحسان يجتمعان ، وإذا وجد الثناء على الجيل الاختياري قبل الإحسان أو على الجيل الذي ليس باختياري بعد الإحسان وجد المدح لا الحمد فبينها عموم من وجه .

الثناء باللسان على قصد التعظيم سواء تعلق بالنعمة أو بغيرها . والشكر فعل ينبىء عن تعظيم المنعم لكونه منعماً سواء كان باللسان أو بالجنان أو بالأركان .

فمورد (۱) الحمد لا يكون إلاباللسان ، ومتعلقه يكون النعمة أو غيرها ، ومتعلق الشكر لا يكون إلا النعمة ومورده يكون اللسان وغيره ، فالحمد أعم من الشكر باعتبار المتعلق ، وأخص باعتبار المورد ، والعكس .

وقال الزنخشري: الحمد والمدح أخوان. فالحمد على النعمة وغيرها، والشكر على نعمة خاصة بالقلب واللسان والجوارح، والحمد باللسان وحده، وهو إحدى شعب الشكر والحمد نقيضه الذم، والشكر نقيضه الكفران، قلت: معنى قوله: أخوان أي مشتركان في المعنى الأصلي وهو الثناء لاشتراكها في الحروف الأصول، غير أن كلا منها يدل على معنى يختص هو به على حسب الاختلاف في اللفظ، وذلك من وجوه:

الأول : أن المدح قد مجصل (٢) للحي وغيره ، فإن من رأى لؤلؤة في غايتها يمدحها ولا يحمدها ، فبينت أن المدح أعم من الحمد الثاني : أن الحمديكون قبل الإحسان وبعده، والمدح لا يكون إلا بعده .

والثالث : أن المدح قد يكون منهياً عنه ، قال عليه السلام : « احتـــوا التراب في وجوه المداحين » ، والحمد مطلق .

والرابع: المدح عبارة عن القول الدال على كونه نحتصاً بنوع من أنواع الفضائل.

<sup>(</sup>۱) قوله « فمورد الحمد » أقول : إشعار على أن بين الشكر والحمد نسبة العموم والخصوص من وجه باعتبار التحقق والوجود لا الصدق والحمل ، لأن المصدر لا يحمل إلا على مرادفه أو حصصه ، وإنما بين النسبة بين المسدح والحمد وبين الحمد والشكر . ولم يتعرض عن بيان النسبة بين المدح والشكر لاتحادها عن النسبة بين الحمد والشكر فالسان السان .

 <sup>(</sup>٢): قول ( المسدح قد يحصل ) ، أقول : لأن الجيل الاختياري الذي هو صفته
 للاحياء مأخوذ في الحد دون المدح .

والحمد هو القول الدال على كونه مختصاً بفضيلة ممينة ، وهي فضيلة الإنعام والإحسان (۱) ثم اعلم أن معنى الحمد والشكر الحقيقي في العرف أن الحمد ليس عبارة عن قسول القائل: الحمد لله ، بل هو فعل يشعر عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما مطلقاً ، بعنى أعم من أن يكون منعما للحامد أو لغيره. وذلك أن الفعل إما فعل القلب ، أعني الاعتقاد باتصافه بصفات الكال ، أو فعل اللسان ، أعني ذكر ما يدل عليه من القسرائن والأمارات التي تدل على أن المحمود يتصف بالصفات الكاملة ، أو فعل الجوارح ، وهسو الاتيان بأفعال دالة على اتصافه بصفات الكيال والجال – وأن الشكر ليس قول القائل: الشكر لله ، بل صرفه جميع ما أنعم الله عليه من السمع والبصر وغيرها إلى مساخلق وأعطاه لأجله ، كصرفه النظر إلى مطالعة مصنوعاته يتوصل منها إلى المصدر صانعها ،

ثم اعلم (٢) أن الالف واللام موضوعة إمـــا للعهد الخارجي أو الذهني ، وإمـــا

<sup>(</sup>۱) : قول و وهي فضيلة الانعام والإحسان » ، إن قلت : إن الحمد يكون متعلقه النعمة وغيرها ، فكيف تختص دلالته على فضيلة الإنعام والإحسان وإلا فارتفع الافتراق والامتياز بينه وبين الشكر – قلنا : الإنعام ههنا أعم من الإنعام الذي أخب في معنى الشكر ، فمعنى قوله و هو القول الدال » أي القول الذي يبدل على فضيلة الانعام دلالة عقلية أنية وهي دلالة المعمول المتأخر على العلة المتقدمة ، لأن علة حمد الحامد إنعام المحمود أعم أن يكون إنعامه للحامد أو لغيره . وعلة الشكر كون المنعم منعما للشاكسر ولا يجزيه كونه منعما لغيره فلا يرد أيضاً أن الحمد على إرادة الله أو علمه لا يدل على فضيلة الانعام والاحسان ونعثاء الايراد إرادة الدلالة الوضعية عن قوله و هو القول إلدال » .

<sup>(</sup>٢): قول و اعلم أن الآلف واللام ، النح ، أقول: في التلويح و إن المعرف باللام قد يكون نفس الحقيقة من غير نظر إلى الآفراد ، مثل: الرجل خير من المسرأة حصة معينة منها واحداً أو أكثر مثل: جاءني رجل فقال الرجل: كذا ، وقد يكون حصة غير معينة فيها لكن باعتبار عهديتها في الذهن ، مثل: أدخل السوق ، وقد يكون جميع =

لاستغراق الجنس ، وإما لتمريف الطبيعة ، لكن العهد هو الأصل ، ثم الاستفراق، ثم تعريف الطبيعة ، لأن اللفظ الذي تدخل عليه اللام دال على الماهية بدون اللام ، فحمل اللام على الفائدة الجديدة أولى من حمله على تعريف الطبيعة ، والفائدة الجديدة هذه إما تعريف العهد أو استفراق ، لانه إنما ذكر

 أفرادها مثل: « إن الإنسان لفي خسر » . واللام بالاجماع للتعريف ومعناه الإشارة والتعيين والتميز ، الاشارة إما إلى حصة معينة في الحقيقة ، وهو تعريف العهد ، وإما إلى نفس الحقيقة ، وذلك قد يكون . بحث لا يفتقر إلى اعتبار الأفراد ، وهو تعريف الحقيقة والماهية والطبيمة و وقد يكون بحيث يفتقر إليه وحينئذ إما أن يوجد فيه قرينة البعضية كما في : أدخل السوق ، وهو العهد الذهني أولًا ، وهو الاستغراق احترازاً عن ترجيح بعض المتساويات ، فالعهد الذهني والاستغراق من فروع تعريف الحقيقة ، ولهذا ذهب المحققون إلى أن اللام لتمريف العهد والحقيقة لا غير ، إلا أن القوم أخذوا بالحاصل وجعلوه أربعة أقسام توضيحاً وتسهيلاً . فنقول : الأصل أي الراجع هو العهد الخارجي ، لأنه حقيقــة التميين وكال التميز ، ثم الاستغراق ، لأن الحكم على نفس الحقيقة قليل الاستمال جداً ، والعهد الذهني موقوف على وجود قرينة البعضية ، فالاستغراق هـــو المفهوم من الاطلاق حيث لا عهد في الخارج خصوصاً في الجم ، فإن الجمعة قرينة القصد إلى الْأَفْرَادُ دُونَ نَفْسُ الْحَقَيْقَةُ مِنْ حَيْثُ هِي هَيْءً هَذَا مَا عَلَيْهِ الْحَقَقُونَ ۽ . انتهى كلامه أقول : : لا ريب في أن الاستفراق أرجح وأقدم على العهد الذهني ، لأن الماهمة الكلمة نسبتها إلى جميع الأفراد على السواء ، فالترجيح بين المتساويات بلا قرينة التخصيص عكس فالبعض المشاع بين أبعاض الكل متيقن ، والكل محتمل ، فالمهد الذهني هـــو الأرجح من الاستغراق قلنا: إن البعض المشاع ليس بمداول العهد الذهني بل مداوله هو البعض المهود في ذهن المتكلم و ومن الظاهر أن البعض في ذهن المتكلم ليس بمتيقن لقدم قرينة العهد ولا بملازم للكل بل الملازم هو البعض المبهم . بعض أفراد الجنس خارجاً وذهناً ، فحمل اللام على ذلك البعض المذكور أولى من حمله على جميع الأفراد ، لأرب البعض متيقن (١) ، والكل محتمل . بين هذا اختلفوا إذا دخلت على المفرد أو الجمع : فقالت عامة أهل الاصول والمربية : تفيد الاستفراق فيهما

(١) : قوله ﴿ لأن البعض متبقن والكل محتمل ﴾ أقول : في التاويح : هذا معارض بأن الاستفراق أعم فـــائدة وأكثر استعبالاً في الشرع وأحوط في أكثر الأحكام ، أعني الايجاب والندب والتحريم ، وإن كان البعض أحوط في الاباحة ومنقوض بتعريف الماهية فإنه لا يوجد فرد بدون الماهية ، وقد جمله متأخراً عن الاستغراق بناء على أنه لا يفيسه فائدة جديدة زائدة على مــا يفيده الاسم بدون اللام ، وهذا بمنوع ، ولو سلم فمنقوض بتعريف العهد الذهني ، فإن عدم الفيائدة فيه أظهر ، لأن دلالة النكرة على حصة غير معينة أظهر من دلالته على نفس الحقيقة صرحوا بأن المعهود الذهني في المعنى كالنكرة . فإذ قيل : يعتبر فيه المهدية في الذهن فيتميز عن النكرة قلنا : وكذلك يعتبر في تعريف الماهية حضورها في الذهن والاشارة إليها لتميز عن اسم الجنس النكرة مثل : رجعرجمي ورجع الرجعي . وبالجلة توقف العهد الذهني على قرينه البعضية وعدم الاستغراق ممسا اتفقوا عليه . أقول : تنقيح الكلام : إن مدلول اسم الجنس النكرة هو الماهية المهمة ، ومفاد اسم الجنس المعرفة بتعريف الحقيقة الماهية المعينة الحاضرة في الذهن ، فالقول بأن الحمل على تعريف الحقيقة لا يفيد فائدة جديدة تحكم وقول بالاتحاد والخلط بين التعريف والتنكير . فإن قلت : إن كلا من معنى التعريف والتنكير معنى زائد على أصل المعنى الاسمي المعتبر الموضوع بإزاء الاسم المجرد عن اعتباري التعريف والتنكير في أصل الوضع ، فإن التنكير مفاد التنوين ، والتعريف مدلول اللام ، وعلى الأول مدلول الاسم الماهية المبهمة ، وعلى الثاني في تعريف الحقيقة الماهية المعينة فهامفاد الاسم المجرد عنوصفي التمريف والتنكير ؟ قلنا: مدلول النكرة الفرد المنتشر الدائر بين الأفراد على سبيل البدلية ، ومداول الاسم المعرفة بتعريف الحقيقة الماهية بشرط شيء المعينة الحاضرة في الذهن ، ومدلول الاسم المجرد الماهنة لا بشرط شيء .

جميعاً إلا إذا كان معهوداً . وعن أبي علي الفارسي أنه لمطلق الجنس فيهما ، لا للاستفراق، وهذا أحد قولي أبي هاشم المعتزلي ، وقوله الآخر أنه في المفرد لمطلق الجنس ، وفي الجمع لطلق الجمع لا للإستفراق إلا بدليل آخر ، فإذا كان كذلك فقيل : الالف واللام في الحمد للجنس ، أي حقيقة الحمد كما في و أرسلها العراك » (١) ومعناه الاشارة إلى ما يعرف كل واحد من أن الحمد ما هو ، والعراك ما هو من بين أجناس الافعال .

(١) : قول ه كما في : أرسلها العراك » أقوله : تمامه :

وأرسلها العراك ولم يذرها ولم يشتم على نفص الدخسال وهو من الواقع ، والضمير المستكن لحمار الوحش ، والبارز للأنن . والعراك بالكسر الازدحام . والاشفاق : الخوف . والنفص بفتح النون والفين المعجمة والصادالمهمة بعدها ، نفص الرجل بالكسر نفصا : إذا لم ينل مراده ، ونغص البعير : إذا لم يتم شربه ، والدخال بكسر الدال المهمة والخاء المعجمة : شراب . نقل أنه خرج لبيد يوما متنزها إلى جانب الجبل ، فرأى في ذيل الجبل حمار الوحش والأنن ، قد بعث ذلك الحمار بالأن إلى ماء هناك ، ووقف هو على موضع حال ينظر إليها خوفا من صياد يهجم عليها في الماء ، فلما رأى لبيد ذلك الفعل العجيب منه وصفه بقوله « وأرسلها العراك » أي أورد الحمار الأن معتركة ، ولم ينعها عنه ، ولم يخف على أنه لم يتم شرب بعضها للماء بالمزاحة . فالمراك معرفة صورة ونكرة معنى ، فإن قيل : فالعراك معرفة وجب تقديها على صاحبها لأن العراك معرفة صورة ونكرة معنى ، فإن قيل : هذا التوجيه لا يستقيم إلا بأن يكون الألف واللام زائدة أو للعهد الذهني فيكون نكرة ، هذا التوجيه لا يستقيم إلا بأن يكون الألف واللام زائدة أو للعهد الذهني فيكون نكرة عنى عن الطبيعة عندالشار متأخر عن العهد ، فإن المراك كان الذهني في كون المهد ، فإن كان الذهني في كون المهد ، فإن كان الذهني في حكم النكرة كان تعريف الطبيعة عندالشار متأخر عن العهد ، فإن كان الذهني في حكم النكرة كان تعريف الطبيعة عندالشار عناهيه .

لابنائه ، على الحلاف في خلق الأفعال ، فإنهم قالوا : الحمد مــا يعرفه كل واحد منهم مجسب الاثم . واللام عندهم لمطلق الجنس .

فإن قلت: فعلى هذا قول من يقول: إن اللام لاستغراق الجنس يكون بهنيم المحامد لا التي تتملق بالاعيان والاعراض لله تعالى ، فيكون الله تعالى هو المستحق لجميع المحامد لا غير ، فكيف يصح قولهم: حمدت فلانا على شجاعته - قلت: هو (۱) ، في الحقيقة ، راجع إلى الله تعالى ، لان حمد المخلوق على صفة أو فعل حمد للخالق في الحقيقة ، ثم الحمد لله مرفوع بالابتداء ، وخبره قوله و لله » ، وأصله النصب (۲) ، لان أصله: نحمد الحمد لله فلما حذف و نحمد » عدل عن النصب إلى الرفع ، ليدل (۳) على ثبات المعنى ، لانه عينئذ يصير الكلام جملة اسمية ، وهي راسخة القدم بخلاف الفعلية الدالة على التجدد والحدوث ، وأيضاً في الفعلية يكون الحمد مقيداً بقائله وليس الامر كذلك ، بسل الله عمود قبل حمد الحامدين وقبل شكر الشاكرين ، سواء حمده عبيدة أولم يحمدوه ، فهو عمود من الازل إلى الابد مجمده القديم وكلامه القديم .

<sup>(</sup>١) : قوله ( هو في الحقيقة » أقول : إذ ما من خير إلا وهو موليه بوسط أو غير وسط ، كا قال الله تعالى : ( وما بكم من نعمة فمن الله ) .

<sup>(</sup>٢) : قوله « وأصله النصب » أقول لأنه من المصادر التي تنصب بأفعال مضمرة لا لا تكاد تستعمل منها .

<sup>(</sup>٣): قيرله وليدل على ثبات المنى ، أقول: فإن قيل: لو دلت الجلة الاسمية على الاستمرار والثبوت لدل و زيد قائم ، على دوام ثبوت القيام لزيد واستمرار حصوله قلنا: إن الجلة من حيث هي هي تسدل كذلك ما لم تمنع قرينة خارجية من خصوصية المسند والمسند إليه دلالتها على الثبوت والاستمرار . فإن قيل : إن الجلة الاسمية التي خبرها فعل من الأفعال يدل إسناد خبرها وهو الفعل إلى مبتدئه وهو الاسم من حيث هو هو على الحدوث وإلا يلزم دلالة الفعل من حيث هو هو على الاستمرار قلنا : إن الجلة التي خبرها فعل من الأفعال فعلية صورة واسمية معنى ، لأن مفاد و قام زيد ، و و زيد قام واحد، غير أن الجلة الثانية تتضمن لتقوي الحكم وتكرر الاسناد .

## الذي أعلى مَعَالِمَ الْعِلْمِ

( الذي ) ، هو صفة ، اسم موصول مع صلته محل الحبر ، لانه صفة الله تعالى ..

واختلفوا فيا يعمل في الصفة: فذهب جماعة ، منهم سيبويه والمازني وابن كيسان والزجاج ، إلى أن العامل (١) فيها هو العامل في الموصوف . وذهب الأخفش إلى أن العامل في الصفة كونها صفة ، وأن الوصف يجري على ما قبله وليس معه لفظ عمل فيه ، وإنحسا يعمل فيه كونه وصفا ، فذلك هو الذي يوفعه وينصبه ويجره ، كا أن المبتدأ اسم رفعه الابتداء ، والابتداء معنى عمل فيه ليس لفظا ، فكذلك هذا . فإن قلت : لم ينى الذي على السكون ؟ قلت : لانه يشبه الحرف من حيث (٢) إنه لا يستقل بنفسه ، فإن قلت : لم أعرب في حال التثنية ؟ قلت : بالتثنية يزول الشبه ، إذ لا مثنى في الحروف فيعود إلى أصل استحقاقه في الاعراب . ومنهم من يشدد ياءه ويخفضونه أيضاً من غير وجهه لاستطالتهم اياه مع صلته ، فقالوا : و الذ » يحذف الياء ، ثم بحذف الحركة ، ثم حذفوه رأساً واجتروا عنه باللام ، وذلك في نحو : الضارب اياه زيد ، واسم الفاعل هنا في معنى الفعل ومعناه الذي ضرب إياه .

( أعلى ) : مأخوذ من الاعلاء ، وثلاثيه : علا يعلو . يقال علا في المكان يعلو علواً ، وعلى بالكسر ، في الشرف ، يعلى علاء بالفتح ، ويقال أيضاً علا بالفتح علاء .

(معالم العلم): كلام اضافي ، مغمول أعلى . والجملة صلة الموصول . وهو جمسع معلم بفتح الميم وهو موضع العلم ، والمعنى رفع مواضع درك العلوم ، وأراد بها أصسول الشرع ، لكونها مدرك العلم الشرعي ، وقيل : أراد بها العلماء على معنى أنهم مواضع أخذ العلوم . وأما إعلاء الله اياهم فظاهر ، قال الله تعالى في يوفع الله الذين آمنوا منكم

<sup>(</sup>۱) : قوله ﴿ إِلَى أَن المـــامل ﴾ أقول : لأن الوصف قابع ، وإعرابـــه إعراب المتبوع ، فالعامل فيه بمنى التبعية ، لان العامل في مثل : ﴿ جاءني رجل عالم » ليس الفعل ، وإلا يلزم إسناد الفعل إلى الشيئين في مرتبة واحدة وهو باطل .

<sup>(</sup>٢) : قوله د من حيث إنه يستقل بنفسه » أقول : لان الموصول يحتاج إلى الصلة في تعيين المرام ورفع الابهام .

والذين أوتوا العلم درجات ﴾ «المجادلة ١١» حيث خصهم بالذكر ثانياً بعد دخولهم في قوله « الذين آمنوا » إظهاراً لزيادة درجاتهم عنده (١٠ .

(وأعلامه): عطف على المعالم ، وهو جمع علم بفتحتين وهو الجبل ، واراد بسه العلماء تشبيها لهم بالجبال ، لكونهما أوتاد الأرض . وجه الإستعارة أن الجبال تمنع الأرض من التحرك والتمايل ، فكذلك العلماء بين ظهراني (٢) الأمة ، بل ينزلون منهم منزلتها ، لكونهم يمنعون عن الميل الى الزيغ والعناد ، ويعنى قيام أمورهم وانتظام أقوالهم على منهاج العدل في المسرع يكون منهم ، ويقال : المراد من الأعلام : إثبات الأحكام الشرعية وشروطها . فعلى هذا يكون جمع علم ، يعنى مايعلم به الشىء ، وإعلاء الله إياها ظاهر حيث جعلها في حتى العباد ، وشرفها على غيرها . ومن جملة محاسن هذا التركيب أنه مشتمل على ما يلحق الجناس ، وهو شيئان :

أحدهما : أن يجمع (٣) اللفظين الاشتقاق ، نحو قوله : ﴿ فَأَقَـَــــم وَجَهَكَ لَلَّذِينَ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّ

<sup>(</sup>١): قوله ﴿ إظهاراً لزيادة درجاتهم ﴾ أقول: والسرفيه أن تعليق الحكم بالوصف المشتق مشعر بأن مأخذ اشتقاق الوصف علة لذلك الحكم ، وتعدد الاوصاف المختلفة في المأخذ يدل على تعدد الحكم ، لأن تعدد العلة يدل على تعدد المعاول، وإلا يلزم توارد العلل على معاول واحد . فالايمان موجب لازدياد الدرجات الرفيعة الاولية المتعلقة به المعتبرة بإزائه ، والعلم باعث قوي على ازدياد المراتب المنيعة الثانية المتضاعفة على الدرجسات الاولية المعتبرة بإزاء الايمان ، وكيف لا ، وإلا يلزم المحذور المذكور ، فافهم ، فإنه من عزم الامور .

<sup>(</sup>٢) ﴿ بِينَ ظَهْرَانِي الْأُمَةَ ﴾ أقول أي كماأن الجيال تمنع الأرض عن التحسرك وتعينها على الاستقرار والثبات ، فكذلك العلماء ظهير في استقامة الأمة على الشريعة السمحة البيضاء .

 <sup>(</sup>٣) قوله (أن تجمع) إلخ أقول: أي وهو توافق الكلمتين في الحروف الأصول
 مع الاتفاق في أصل المعنى .

والثانى: أن يجمعهما (١) ما يشبه الاشتقاق وليس به ، نحو قوله تمالى: ﴿ قال : انى لمملكم من القالين (٢) ﴾ ( الشعراء -- ١٦٨ ، فإن قال والقالين يشبه ان يكونا راجعين في الاشتقاق إلى أصل واحد ، وليس كذلك .

فقوله أعلى مع غيره من قبيل الثانى ، والثلاثة الآخر من قبيل الآول ، فإن المسالم والمعلم والأعلام كلها ترجع إلى أصل واحد . والعلم ، في اللغة ، بمنى المعرفة نقيض الجهل ، من علمت الشيء أعلمه علماً : عرفته وفي الاصطلاح ما ذكره الشيخ أبو منصور الماتريدي رحمه الله : العلم في اللغة صنعة يتجلى (٣) بها المذكور لمن قامت به هى . ويقال : العلم إدراك النفس بمعنى الشيء ، إذ (١) كل من وجد له ادراك المعنى وجد له العلم من حيث إنه وجد له من ذلك الإدراك عدم له العلم من حيث إنه وجد له من ذلك الإدراك عدم له العلم من الحيثية .

قلت (٥) : حاصل هذا أنه ليس للعلم ماهية سوى إدراك النفس لمعنى الشيء . وقــد

<sup>(</sup>١) قوله و والثانى أن يجمعهما ، أقول : والثانى أن يجمع اللفظين اتفاق يشب الاشتقاق وليس باشتقاق ، بأن يكون في كلمنهما جميع ما يكون في الآخر من الحروف أو أكثرها لكن لا يرجعان إلى أصل واحدكما في الاشتقاق فلفظة دما ، موصولة أو موصوفة .

<sup>(</sup>٢) قولسه « قال إنى » إلخ أقول : فالأول من القول والثانى من القلى . ومعنسى الآية : أي إنى لعملكم من المبغضين غاية البغض ، لا أقف عن الإنكار عليه بالإيعاد ، وهو أبلغ من أن يقول : إنى لعملكم قال ، لدلالته على أنه معدود في زمرتهم مشهسور بأنه من جملتهم .

<sup>(</sup>٣) : قول و يتجلى بها المذكور ، أقول : المراد بالذكر الذكر العلمى ، وإنسا قال يتجلى بها المذكور ، ولم يقل : يتجلى بها المجهول لاستحالة طلب المجهول الطلق .

 <sup>(</sup>٤): قول و إذ كل من وجد ، إلخ أقول : هذا بيان!لمساواة بين المعرف بالكسر والمعرف بالفتح .

<sup>(</sup>٥) قوله و قلت : حاصل هنا ، ، أقول : ليس حاصله كها قال بل حاصله بيان =

قالت طائفة، منهم الغزالي والدارمي ، بعدم جواز تعريفه ؛ لأن (١) غير العلم يعرف به ، فاو عرف بغيره يلزم الدور (٢) . ويمنع ذلك بأن جهة توقف غير العلم عليه من حيث إنـــه

= المساواة بين المعرف بالكسر وللمرف بالفتح ، وهي لا تستلزم أن لا يكون للعلم ماهية سوى إدراك النفس بمعنى الشيء خاصة شاملة للعلم دون نفس حقيقته وماهيته .

(١) قوله « لأن ، إلخ ، أقول : حاصله أن انكشاف المعلومات متوقف على العلم ، وأما انكشاف العلم فبالذات وإلا لكان انكشاف العلم متوقفاً على الغير فلا يخلو إمـــا أن يكون هذا الغير علماً أو معلوماً . على الأول يلزم الدّور وعلى الثاني لمــــا كان انكشاف المعاومات بالعرض أي بواسطة العلم ، ومن الظاهر إستحالة وجود ما بالعرض بدون مـــا بالذات فإما أن تنقطــــع السلسلة على العلم أو لا ، على الأول يلزم الدور ، وعلى الثاني لزم التسلسل مع استحالة وجود مــا بالعرض بدون ما بالذات. فإن قيل: إن الفصول مميزة للأنواع عن مـا عداها فلا يخلو إما أن يكون الامتياز الذي حصل لنا من الفصول مضافاً إلى الفصول بالذات أو إلى علومها . على الأول يلزم ان يكون المعلوم بميزًا بالذات لابواسطة العلم ، وعلى الثاني يلزم أن تكون الفصول بالذات عاومها لا نفس ذواتها - قلنا : لما كانت العلوم مستفادة عن مفاهيمها أضيف التمييز إلى الفصول دون العلوم . فإن قيـــل : إن التسلسل في الأمورات الذهنية منقطع بانقطاع الاعتبار - قلنا: إن الإنقطاع ليس بمضر لنا ؛ لأن الإنقطاع موجب لفقدان الانكشاف والامتياز وإلا يلزم وجود مــــا بالعرض بدون ما بالذات . فإن قيل : قولكم في عدم جواز تعريفه بأن غير العلم يعرف به يوجب صحة تعريفه وهو أن العلم : ما يعرف به غيره قلنا : إن المعرفة التي أخذت في جانـــب المجهول مرادف للعلم ، والتعريف بالمرادف لا يخلو عن الدور ؛ ولو سلم فالمسراد بالتعريف التحديد كما لا يخفي على من له أدنى مسكة في فهم دقائق المقام ولطائف الكلام، فافهم؛ فإنه من مزال الأقدام ومطارح الأقوام.

(٢) قوله ﴿ وَيَمْعُ ذَلَكُ ﴾ أقول: هذا المنع لا يسمن ولا يغني من جوع ؛ لأن التمييز =

## وَأَظْهَرَ شَعَائِرَ الشَّرْعِ وَأَحْكَامَه

إدراك له ، وتوقف على غيره لا من جهة أن ذلك الغير إدراك له ، بل من جهة أنه صفة مميزة له عما سواه .

(واظهر): عطف على وأعلى، من الإظهار، وهو من ظهر الشيء ظهوراً بالفتح بيناً. (شعائر الشرع وأحكامه): الشعائر مفعول أظهر. وهو جمع شعارة، وقال الأصمعي: جمع شعيرة ، وإليه مال السراج ، والأولى هو الأول ؛ لأن الشعيرة واحدة الشعير الذي هو من الحبوب ؛ والشعيرة أيضاً: البدنة تهدي . والشعارة كل ما جعل علماً لطاعة الله تعالى. قال الجوهري: الشعائر: أفعال الحج ، وكل ما جعل علماً لطاعة الله عز وجل . ويقال: المراد بها: ما كان أداؤه على سبيل الاشتهار ، كأداء الصلاة بالجاعة ، وصلاة الجعسة والعيدن ، والأذان ، وغير ذلك مما كان فيه اشتهار ،

وقوله ﴿ الشرع ﴾ يحتمل معاني :

آحدها : أن يكون بمعنى المشروع فيتناول الأسباب والأحكام الشرعية .

والثاني : أن يكون بمعنى الشارع ، ويكون من قبيل إقامة المظهر موضع المضمر .

= الكشفي الذهني عن العلم بالذات وعن غير ممن المعاومات بالعرض فلا محالة إما أن يدار أو يتسلسل ، والجواب القاطع لعرق الأعضال ما مسخ في خاطري من الإلهامات الغيبية أن الصفة العلمية لها جهتان : إحداهها : أنها كيفية عارضة في ذهن العالم بها يتجلى المعاومات موجودة بوجود عيني لا بوجود ظلي كسائر الصفات العارضة له في دعاء الخارج ، فانكشاف المعلومات يتوقف على هذه الصفة الموجودة بوجود عيني ، وثانيتها : أنها إذا قصد العالم كشف حقيقتها ومعرفة ماهيتها فهي بهذا الاعتبار موجودة بوجود ظلي كسائر المعلومات المخزنة في ذهن العالم . وإن اختلج في صدرك فقس مثله على مثل الذهن فان لله أمرين : أحدها : أنه محل حصول المعلومات موجود عيني لا بوجود ذهني ، وثانيها أنه من جملة المعلومات موجود بوجود عيني إذا قصد صاحبه تحصيل كشف حقيقته واكتساب علم ماهيته . إذا علم ذلك فاعلم أن كشف ماهية العلم متوقف على وجود العيني بوسط وإما بغير وسط ولا دور لاختلاف جهتي الوجود والاعتبار .

الثالث: أن يكون بمعنى الشريعة ، يقال شرع محمد عليه على السان (١١ ، من قولهم : خاتم فإن قلت : ما هذه الإضافة في و شعائر الشرع » ؟ قلت : البيان (١١ ، من قولهم : خاتم فضة ، وثوب خز ؛ فإن قلت : كيف يكون من هذا القبيل ، لأن الثوب هو عين الحز ، والحاتم هو عين الخر ، والحاتم هو عين الشرع بعنى الشروع ، والمتعائر ، على النفسير الذي ذكرنا ، من عين الشروع . فإن قلت : ليست هذه الإضافة والشعائر ، على التفسير الذي ذكرنا ، من عين المشروع . فإن قلت : ليست هذه الإضافة بحتمل إضافة الشيء إلى نفسه قلت : لا ؛ لتغاير (٢) اللفظين ، ولأن الشعائر قبل الإضافة بحتمل أن يكون الشعائر غير أكثروع ، كالثوب والخاتم قبل الإضافة ، فبالإضافة نقطع الاحتال . وفيه من صفة البديع السجع ، وهو : تواطؤ الفاصلة في النثر على حرف واحد ، وهما الكلمتان اللتان هما عجز القرينتين ، والفاصلة في النثر كالقافية (٢) في النظم . فإن قلت :

<sup>(</sup>۱) قوله و البيان ، أقول : فإن قلت : من شرطها أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه ، ويكون المضاف إليه أصلاً للمضاف كمسا في و خاتم فضة ، وأن الفضة أصل الحاتم ، وليس الأمر بين الشرع والشعائر كذلك قلنا : الأمر كذلك لأن الشمارة على ما فسره الشارع اللبيب أولاً كل ما جعل علماً لطاعة الله ، فسإن كان من جعل المشارع كان شرعياً وإلا لا ، وكذا الشرعي يجوز أن لا يكون شعارة لأن الحرام والمكروه وأسبابهما من الشرعيات وليست أعلاماً لطاعة الله بل من المنهيسات أو مقدماتها ، فوجدت المواد الثلاثة : أحدها : مادة الاجتاع والاثنتان منها مادة الافتراق . وأما كون الشرع أصلاً الشعائر فعما لا يأبى عنه الملم ، وأمسا على التفسيرين الآخرين فالأمر ظاهر .

 <sup>(</sup>٣) قوله و لتفاير اللفظين ، أقول : فيه نظر ؟ لأن التفاير اللفظي لا يكفي لصحة
 الإضافة وإلا تصبح إضافة المرادف إلى المرادف كإضافة الليث إلى الأسد .

<sup>(</sup>٣) قوله « كالقافية في النظم « أقول : القافية عند الاخفش: هي الكلمة الآخيرة من البيت كلفظة « حومل » في قول الشاعر :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين اللخول فحومل =

أي سجع هو من الأقسام ؟ قلت : سجع متواز وهو : أن لا تختلف الفاصلتان في الوزن ؟ ولكن لا يكون جميع ما في القوينة ولا أكثره بمثل ما يقابله من الأخرى نحو : ﴿ فيها سرر مرفوعة وأكواب موضوعة ﴾ و الغاشية ١٣ » لاختلاف سسرر وأكواب في الوزن والتقفية .

( ويعث ) : جملة حال من الفعل والفاعل وهو الضمير المستتر فيه الذي يرجع إلى الله ، وهو عطف على قوله و وأظهر » . يقال : بعث يبعث بعثاً ، وبعثه يعني أرسله فانبعث . وبعث الثاقة : أي ساقها. وبعثه من منامه أي أهبه. وبعث الموتى : نشرهم ليوم القيامة. وانبعث (١) في البيران : أي يشرع .

(رساق): مفعول بعث، وهو جمع رسول من أرسلت فلاقاً في رسالته ، وهو مرسل ورسول ، فالمرسل اسم مفعول ، والرسول صفة مشبهة. وقد يجيء الرسول بمنى الرسالة، قال الأشعر الجعفى (٢):

#### ألا أبلنم أبا همرو رسولاً بأني عن فتاحتكم غني

= وعند غيره : من آخر البيت إلى أقرب ساكن إليه مع الحركة السابقة عليه . وقيل : بل مع المتحرك الذي قبل . فعلى الأول القافية : من حركة الحاء إلى آخر البيت ، وعلى الثانى من الحاء إلى آخر البيت . هكذا في حاشية السيد السند على شسور المختصر ، وفي شرح المنتاح قيسل : القافية : من آخر حرف في البيت إلى أول ساكن يليه مع حركة المتحرك الذي هو قبل ذلك الساكن ، وهذا أصح الأقوال وقبل مع المتحرك أيضاً ، انتهى . لكن تشبيه الشارح اللبيب في قوله و المناصلة في النثر كالقافية في النظم ، مبني على مذهب الأخفش ، وهو أضعف المذاهب .

- (١) (كذا في الأصل ، والذي في اللسان : وانبعث في السير : أي أســـرع ، ولعله العبواب ) . أ. ه. مصححة .

أي رسالة . وصيغة فعول يستوي فيها الواحد والجمع ، والمذكر والمؤنث مثل عــدو وصديق ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَا رسول رب العالمين ﴾ ، ولم يقل رسل ؛ لأن فعولاً وفعيلاً تستوي فيها هذه الأشياء .

(وأقبياء) : عطف على « رسلا » وهو جمع نبي: فعيل بمعنى فاعل من النبأ (١) وهو الحبر . إلا أن أهل مكة - يشرفها الله تعالى - يهمزون هذه الحروف ، ولا يهمزون في غيرها وكذلك في أنبياء . وينبغي أن يقال : أنبئاه بالهمزتين ، لكن (٢) الهمزة لمسا أبدلت وألزمت الإبدال جمع على ما هو الأصل ؛ لأنه حرف علة ، كعيد وأعياد . ويجمع النبي أيضاً على نبآه بضم النون ، قال العباس بن مرداس السلمي :

يا خاتم النبآء إنك مرسل بالخير ، كل هدى السبيل هداكا

ثم الفرق بين الرسول وإلنبي: أن الرسول: من بعث لتبليغ الوحي ومعه كتاب، والنبي: من بعث لتبليغ الوحي مطلقاً ، سواء كان بكتاب أو بلا كتاب ، كيوشع عليه السلام ، فكان النبي أعم من الرسول: كذا قال الشيخ قوام الدين الاتوازي في شرحه ،

<sup>(</sup>١): قوله د من النبأ ، أقسول: في المواقف: هو لفظ منقول في العرف عن مسها المنعوي ، فقيل: هو النبي عن النبأ لإنبائه عن الله تمالى ، وقيل: من النبوة وهو الإرتفاع لماو شأنه ، وقيل: من النبي وهو الطريق ، لأنه وسيلة الله ، والاشتقاق على التقديرين الأولين دون الثالث . فسيان قلت: فلم خصص الشارح التقدير الأول وترك التقديرين الآخرين ؟ قلنا: أما ترك التقدير الثاني فلها قال الفاضل اللاهوري: النبوة ما ارتفع من الأرض ، كا في القاموس فهو اشتقاق من الجاور ، والنبوة بعنى الارتفساع لما الكتب المتعارفة في اللغة . انتهى . أقول: فلنصف هذا الإشتقاق ترك بيانه ، وأما قرك التقدير الثالث ، فلأن النقل من العام إلى الحاص أولى من غيره في الإعتبار .

<sup>(</sup>٢) : قوله د لكن الهمزة ، أقـــول : لما كان النبي على التقدير الأول مهموز اللام فالتزم العرب سوى أهل مكة بإبدال الهمزة بالياء وإدغام في الياء فصار نبياً كسخي ، ويجمع على أنبياء كأسخياء .

### َصَلَوَاتُ أَللهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِين

وهو قد تبع في ذلك صاحب النهاية حيث قال: الرسول: هو النبي الذي معه كتاب كوسي عليه السلام ، والنبي: هو الذي ينبىء عن الله وإن لم يكن معه كتاب كيوشع عليه السلام ، ومن هنا قال النبي عليه السلام: « علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل » ، ولم يقل: « كرسل بني إسرائيل » ، وتبعها الشيخ أكمل الدين رحمه الله وفرق بينها هكذا ، ثم قال: وهو الظاهر . كل هذا لا يخلو عن مناقشة ، وذلك لأنهم يلزم على تفسيره (١١) في يخرج جماعة من الرسل عن كونهم رسلا ، كآدم ونوح وسليان ، ونحوهم صلوات الله عليهم أجمين ، فسلهم رسل بلا خلاف ، ولم ينزل عليهم كتساب كا نزل على موسى . والصحيح هنا أن الرسول من نزل عليه الكتاب أو أتى إليه ملك ، والنبي من يوقفه الله تعالى على الأحكام ، أو تبع رسولاً آخر ، ولهذا قال عليه السلام : « علماء أمتى كأنبياء بني إسرائيل » ، والعجب من الشيخ أكمل الدين مع ادعائه التحقيق في مصنفاته كيف رضي بالتفسير المذكور، ثم قال: وهو الظاهر؟!! ومع هذا فهو ليس بظاهرعلى ما لا يخفى ، رضي بالتفسير المذكور ، ثم قال: وهو الظاهر؟!! ومع هذا فهو ليس بظاهرعلى ما لا يخفى . ( صلوات الله عليهم أجمعين ) : هذه الجلة إخبار في الصورة ، ولكنها إنشائية في المعنى ، لأن المنى : اللهم صل عليهم صلواتك . وهو جمع صلاة ، وهي في اللغة : الدعاء . المعنى ، لأن المنى : اللهم صل عليهم صلواتك . وهو جمع صلاة ، وهي في اللغة : الدعاء . قال الأعشى ، لأن المنى : اللهم صل عليهم صلواتك . وهو جمع صلاة ، وهي في اللغة : الدعاء . قال الأعشى ، لأن المنى : اللهم صل عليهم صلواتك . وهو جمع صلاة ، وهي في اللغة : الدعاء . قال الأعشى ، لأن المنى : اللهم صل عليهم صلواتك . وهو جمع صلاة ، وهي في اللغة : الدعاء . قال الأعشى ، لأن المنى : اللهم صل عليهم صلواتك . وهو جمع صلاة ، وهي في اللغة : الدعاء .

تفايلها الريسح في دنها وارسم

(١) : قوله « يلزم على تفسيرهم » أقول : وينتقض تفسيرهم أيضاً بقوله تمال في في شأن اساعيل : ﴿ وكان رسولاً نبياً ﴾ فإن اساعيل ، على نبينا وعليه السلام ليس له كتاب ، فانتقض تعريف الرسول جماً ومنما ، اما جماً فليا قال الشارح ؛ وأما منعاً فليا قلنا .

(٢) : [كذا ورد ، والذي في اللسان :

وقابلهما الريسح في دنهما وصلى على دنهما وارتسم ولعله الصواب ، وأورد صاحب اللمان بيتاً آخر من القصيدة قبل هذا البيت : وصهباء طمان يهود بها وأبرزها ، وعليها ختم ] . ا هـ مصححة . وهو اسم وضع موضع المصدر ، يقال : صلاة ، ولا يقال : تصلية ، ومعناها (١) من الله : الرحمة ، ومناها الشرعي في الله : الرحمة ، ومناها الشرعي في في حق النبي عليه : اللهم عظمه في الدنيا بإعلاء كلمته ، وإحياء شريعته ، وفي الآخرة برفع درجته ، وتشفيعه في أمته ، هكذا سمعت من الأساتذة الكبار . وأما في حق غيره من الأنبياء فمعناها ما ذكرة ، من الله : الرحمة ، إلى آخره .

قوله: « أجمين » : جمع « أجمع » وهو من ألفاظ التوكيد المعنوي وهي : النفس » والمعين » وكل عمل وأجمع » وأكتم » وأتبع » وأبصع . ولا يؤكد بكل وأجمع » وأكتم » وأتبع ، وأبصع . ولا يؤكد بكل وأجمع إلا شيء ذو أجزاء (٢) يصح افتراقها حسا » نحو : زيد وعمر وبكر وغيرهم » أو حكماً (٣) » نحو : اشتريت العبد كله أجم » في إن العبد » وإن لم يكن له أجزاء يصح

<sup>(</sup>١): قوله و ومعناها من الله الرحمة ، أقول: وهي رقة القلب والله بريء عنها ، فالمراد ثمرتها ، وهي التفضل والإحسان . قال صاحب البيضساوي: الرحمة في اللغة وانعطاف يقتضي التفضل والإحسان ، ومنه الرحم لانعطافها على ما فيها . وأساء الله تؤخذ باعتبار الغايات ، هي أفعال دون المبادىء التي تكون انفعسالات ، انتهى . وفي الشتراك لفظة الصلاة في المعاني الثلاثة كلام لطيف ذكره صاحب التوضيح في بحث المشترك اللفظى ، وعقب عليه العلامة في حاشية الشهير بالتاويح .

<sup>(</sup>۲): قوله « إلا شيء ذو أجزاء » أقول : ولا حاجسة إلى ذكر الأفراد ، لان الكلي ما لم تلاحظ أفراده مجتمعة ولم تصر تلك الأفراد أجزاء لا يصبح تأكيد الكل بكل وأجمع ، فأنه يجوز أن تلاحظ أفراده مجتمعة وإن كان الحكم على كل واحد من أفراده كا جاز عكس ذلك أيضاً فحينتذ يكن توهم الحكم على كل فرد من أن الحكوم عليه هسو الجموع ، كقولك : زيد إنسان ، وكل إنسان ، أي مجموعه ، حيوان فزيد إنسان .

<sup>(</sup>٣) : قول ه وأو حكماً ه ٤ أقول : الظاهر أنه لا يكفي الإفاتراق الحسي بسدون الافاتراق الحكمي حتى لوكان ذا أجزاء يصح افاتراقها حساً لم يصنع تأكيده بكل وأجمع، فالمعيار هو الافتراق الحكمي .

افترقها حسا لكن الذي له أجزاه يصحافتراقها حكما، لأنه يجوز أن يكون المشترى منه ربعه أو ثلثه أو نصفه أو ثلثيه و واعترض على المصنف – رحمه الله – بأنه ترك ذكر عد عليه عد عليه أو ثلثه مع كونه الأصل المحتاج إلى ذكره ، لأنهم ذكره أنه بما لا بد منه في أو اثل المصنفات له. الابتداء بالبسلمة ، ثم بالحدلة ، ثم بالصلاة على النبي عليه بصريح اسمه ، والمصنف خالف المصنفين أصحاب التصانيف والرسائل . وأجاب عنه الشيخ أكمل المدين بأن المراد بالرسل والأنبياء عمد عليه المحتاج ، لكن جمعه (١) تعظيما له وإجلالاً لقدره ، قال

(١) : قوله « لكن جمه ، إلخ ، : هذا استدراك عن التوهم الناشيء عن قوله بأن المراد بالرسل والانساء ممد عليه . إن الجمع لا يطلق على الواحد فكيف يكون المسراد بالرسل والانساء ؟ فأجاب بأنه جمه تعظيماً • فان قبل : إن التعظم يقتضى الحكاية عن الوحدة والانفراد قلنا: إن الله تمالى عبر عن ذاته بلفظ الجمع ، كما في قوله تعالى: ( نحن أقرب اليه من حبل الوريد ) ، ومثل ذلك في القرآن كثير ، فلو لم تكن الجمية دالة على التعظيم لما اختار لفظ الجمع لذاته. والسر فيه أنه - عليه السلام - منبع الفيضان السائر إلى الكائنات ، كا هو مدّهب أهل الحق ، فليس أصل كل فضيلة من الفضائل ونبيلة من النبائل إلا وهو مستقر في ذاته أولاً ثم ينشعب منه إلى غيره علىحسب استعداده . أو ما علمت أنه لا بد من المناسبة بين المفيض والمستفيض؟ ولكوننا متعلقين غاية التعلق بالعلائق البشرية والعوائق البدنية ومتدنسين بادناس اللذات الحسية والشهوات الجسمية ومنهمكين في الظلمات الهولانية ، وكونه تعالى في غاية التقديس والتنزم انتفت الملاءمة بيننا وبينه رأسًا ، فاحنجنا في النماس الفضائل الجيلة واقتباس النبائل الجميلة الى متوسط له وجه تجرد ووجه تعلق ، فبوجه التجرد يستفيض من الحق ، ويوجب التعلق يفيض علمنا ؛ لان جهة التجرد تصبر سبهًا لمناسنة بجوار الحق تعالى ؛ وجهة التعلق تصير سبباً للملاءمة لنا فهو مستفيض من الله تعالى في جميل الصفات ومفيضها منه إلى الحائنات فهو بجمع الكل في الكلُّ ، ومبعوث يبعث الكل إلى أحسن السبل وأفضل الرسل في رفعه كونه مفيض الكل في الكل وهو غاية مراتب التعظيم وأقصى مدارج التفخيم .

الشيخ قوام الدين : كان ينبغي أن يصلي على محد ملك قصداً (١) بذكر اسمه وصفاته ، لأن الشيخ قوام الدين : كان ينبغي أن يصلي على محد ملك ذكرك كو والفالب أنه سها ، والكل الله تعالى علم هفوة .

قلت : كل منها أبعد . أما الاول فلأن لفظة و أجمين » ود عليه ، لانه أكده بها ، فالتأكيد يقطع احتال الجاز ، وإطلاق (٢) الجمع وإرادة الواحد مجاز . ونصره بعضهم بأن قوله و أجمعين لفظ معنوي ينافي أن يخص قوله و أجمعين لفظ معنوي ينافي أن يخص قوله و رسلا وأنبياء » بطائفة معينة منهم . وأما الثاني فانه نسبه إلى السهو ، وهو ليس مجواب ، بل إلجواب ههنا بوجهين :

أحدها: أن المصنف ، رحمه الله ، قصد من ذلك المبالغة والبلاغة في ذلك ، لا فيه من ذكره عليه السلام مرتين ، لانه دخل أولاً في قوله و رسلا » ، لانه من جملة المرسلين بل سيدهم وأشرفهم ثم دخل ثانياً في قوله و وأنبياء » ، ولان كل مرسل نبى فيكون (٣) ذكره مرتين ، وإن كان ضمنا ، أبلغ من ذكره مرة واحدة صريحاً والتضمين أبلغ من التصريح (٤) ، لان الاعتاد في الصريح على اللفظ ، والدلالة منه وفي التضمين على الفمل والدلالة من جهة ، وبين الدليلين والدلالتين فرق كبد .

<sup>(</sup>١) : قوله « قصداً » إلخ ، أقول : وكيف ؟ فان اسمه قد جمع مع اسمه تعالى في كلمتي الشهادة ، فكيف لا يجتمع في المحامد الاخرى ، لان التوحيد أس التحميد والتمجيد

<sup>(</sup>٢) : قوله « إطلاق الجمع » إلخ ، أقول : وإن كان مجازاً لكنه لا يخلو عن النكتة التي سبقنا ذكرها فتذكر .

<sup>(</sup>٣): قوله « فيكون ذكره » إلخ ، أقول: إن جميع الرسل في هذا الأمر سواء ، والتسوية لا نخلو عن تنقيص شأنه عليه السلام ، لأن ذكر ... الأفضل يجب أن يكون على وجه الفضيلة ، اللهم إلا أن يقال: إن ذكره بهذا النمط يتضمن تكرير الصاوات ، فـــلا يخلو عن تلطيف المقام .

<sup>(</sup>٤): [ في الأصل: من الصريح ] ا هـ مصححة .

والثاني: ما سنح في خاطري من الانوار الإلهية في الجواب القاطع الذي ليس وراءه شيء ، وهو أن المصنف إنما لم يصرح باسم النبي على في الصلاة عليه بل أضره اليكون ذلك من باب الإضار والإيهام ، وهو طريق من طرق البلاغة ، لان فيه إشارة إلى علو شأنه وارتفاع قدره وتفخيم فضله على مالا يخفى على أحد ، لما فيه من الشهادة على أنسه المشهور الذي لا يشتبه ، والمبين الذي لا يلتبس ، كا أضمره الله تعالى في قوله : ﴿ تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض ﴾ البقرة ٣٥٣ ، حيث صرح أولاً بما يدل على موسى عليه السلام بقوله : ﴿ منهم من كلم الله ﴾ البقرة / ٣٥٣ ، ولا شك في اشتهسار موسى عليه السلام بالكلام (١١) ، ثم صرح باسم عيسى بقوله تعسالى : ﴿ وآتينا عيسى بن مريم البينات ﴾ البقرة / ٨٧ ، وذكر النبي على بينهم بطريق الإيهام والإضار بقوله : ﴿ ورفع بعضهم درجات ﴾ (٢) البقرة / ٢٥٣ إشارة إلى ما ذكرنا . وعليه قسول الحطيئة لجريو : من أشعر الناس ؟ فقال : زهير والنابغة ، ثم قال : لوشت لذكرت الثالث . أراد به نفسه ، ولو قال : لذكرت نفسي ، أو قال : زهير والنابغة لم يقع كلامه مؤذنا بتعظيمه بل كان تزع نقص على ما لا يخفى .

<sup>(</sup>١) : قوله ﴿ بِالكلامِ ﴾ ، أقول : وإن كان حصل التكليم منه بغيره أيضاً .

<sup>(</sup>٢): قوله « ورفع بعضهم » إلخ ، أقول: في البيضاوي فضه على غيره من وجود متعددة وبمراتب متباعدة وهو محمد عليه السلام ، فانه خص بالدعوات العامة والحجج المشكائرة والمعجزات المستعرة والآيات المتعاقبة بتعاقب الدهر والفضائل العلمية والعملية الفائنة الحصر والإيهام لتفخيم شأنه كأنه العلم المتعين بهذا الوصف المستغني عن التعيين . انتهى • فان قيل : إن الله تعالى اختار جمع المنكر ، وهو كلة درجات وهي لاتفيد فائدة الاستغراق ، وإ يختر جمع المرف مع أنه يفيد فائدة الاستغراق فأي نكتة فيه ؟ قلنا : إن بعض درجاته عليه السلام مشترك بينه وبين الأنبياء كنزول الوحي عليه وتبليغ الأحكام فانها مشتركان بينه وبين الأنبياء ، وبعضها مختص به كختم النبوة وغيره ، فلهذا التفضيل اختار جمع المنكر ،

#### إِلَى سُبُلِ ٱلْحَقِّ كَادِين

(الى سبل الحق): تعلق بقوله و هادين ، وإنما أخره لإقامة (١) السجع . والسبل بضمتين جمع سبيل ، وهو الطريق ، يذكر ويؤنث ، قال تعالى : ﴿ قل هذه سبيلي ﴾ يوسف ١٠٨ فأنث ، وقال : ﴿ وإن يروا سبيل الرشد لا يتخذوه سبيلاً ﴾ الاعراف ١٤٦ فذكر ، ويصح في الجمع تسكين الباء أيضًا والحق خلاف الباطل .

قلت (٢) : الحق مستعمل في معان :

أحدها : النزول ؛ يقال : حتى يحتى : إذا نزل .

والثاني : الوجوب ، يقال حق عليه : إذا وجب .

والثالث : الصدق والصواب ، يقال : قوله حق : صدق وصواب .

ومعناه في الإصطلاح ، الحق : ما غلب حجة وأظهر التمويه في غيره .

(هادين): نصب على أنه صفة لقوله: « رسلا وأنبياء » ، ويقال: نصب على الحال وليس بصحيح ، لان الحال من النكرة لا يصح إلا بتقديم ذي الحال على الحال ، وقد عم أن حتى الحال أن يكون معرفة ، للفرق بينها وبين أن حتى الحال أن يكون معرفة ، للفرق بينها وبين الصفة والموصوف ، فقيل: لان الحال هو الخبر في الحقيقة ، والخبر حقه التنكير . قلت: هما يتفقان في هذا ، ولكنهما يفترقان من وجوه ، الاول: أن الحال ما محتمل الاوصاف فيميز بأحد الاوصاف ، والتمييز ما محتمل الاجناس فيميز بأحد الاجناس . الثاني: أن الحال لا ينقسم إلى ما يقع عن المفرد والجملة والتمييز إلى ذلك ، ففي الجملة نحو: طاب

<sup>(</sup>۱): قوله و لإقامة ، إلخ ، أقول: ولم يكن تقديم المتعلق لئلا يفيد فائدة الحصر لمعوم وصف الهداية بين الأنبياء عليهم السلام والعلماء الكرام والأولياء العظام رضى الله تعالى .

<sup>(</sup>٢) : قوله و قلت » إنخ ، أقول : حاصله أن من ذكر وجه التفريق والامتيسان ليس هو مطابقاً لزعم القائل ، لأن الحال كما أنها الحبر حقيقة كسندلك الصقة بالأولى لأن الحال تقع قيد العامل ذي الحال وهو الفعل أو شبه ، وهذا المعنى ينافي عن كونهسا خبراً بخلاف الصفة فان هذا المعنى المانع عن كونها خبراً لم يوجد فيها .

زيد نفساً ، فالإبهام في النسبة ، وعن المعرف نحو : عندي دامور خلافاً للإبهام في دامور والثالث : أن و نفساً ، ليس هو و زيد ، في المثال المذكور ، وإنما هي شيء منه ، وراكباً في قولك : جاء زيد راكباً هو زيدكله . والرابع : التقدير في المثال المذكور وإنما هي شيء منه وراكباً في قولك وطابت نفسه فالفعل للنفس وليس لزيد ، وفي جاءني زيسد راكباً الفعل لزيد وراكباً تبع له .

وقوله و هادين » : من الهداية ، وهي الدلالة (١) الموصلة إلى البغية . وأصله أن يتعدى باللام أو بانى ، كقوله تعالى : ﴿ إِن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم ﴾(٢) و الاسراء/٩٥٠

<sup>(</sup>١) : قوله (وهي الدلالة ) وإنما لم يفسرها بارادة الطريق ولأن الأصل في الألفاظ عدم الاشتراك لان التخصيص مأخوذ في أصل الوضع . فان قبل : فمن أين علم أن الهداية هي الدلالة الموصلة دون إرادة الطريسة ويجوز أن يكون الأمر على المكس أي تكون الهداية إرادة الطريق دون الدلالة الموصلة ؟ قلنا : إن قولكم : هداه إلى الطريق وقوله تمالى : ﴿ إنك لتهدي إلى صراط مستقيم ﴾ الشورى ٥ وغيرها يدل على ذلك ولان إرادة الطريق لو كانت عين الهداية فذكر الطريق بمد ذكر الهداية لا يخلو عن الحشو . فان قبل : كذلك الامر في الامر في الممنى الاول و لان الطريق هي يخلو عن الحشو . فان قبل : كذلك الامر في الامر في المنى الاول و لان الطريق هي الدلالة المواود وهو أعم من واسطة المطلوب ومقصودة بالمعرض لا بالذات فاضافة الهداية إليها بالمنى الاول أي الدلالة الموصلة إلى البغية لا تساعده ولا توافقه قلنا : المراد بالبغية المقصود وهو أعم من أن يكون بالمرض أو بالذات . فان قبل : إذا كانت البغية التي هي عبارة عن المقصود أن يكون بالمرض أو بالذات . فان قبل : إذا كانت البغية التي هي عبارة عن المقصود مأخوذة في الهداية فذكر المقصود الذي تضاف الهداية إليه يكون حشواً قلنا : المأخوذ الفاعل يذكر بعد الفمل مع أن الفاعل يذكر بعد الفمل .

وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم ﴾ و الشورى / ٥٦ ، فجار بحرى ، وقول تمالى : ﴿ وَاخْتَارُ مُوسَى قومه سبعين رجلاً ﴾ (١) الاعسراف / ١٥٥ وقال الجوهري : يقال هسداه الله للذين هسدى ، وقوله تعالى : ﴿ أو لم يهد لهم ﴾ السجدة / ٢٦ قسال أبو عمرو بن العلاه : أو لم يبين لهم . وهسديت الطربق ، والبيت هداية : أي عرفته ، هسندا لغة الحجاز ، وغيرهم يقول : هديته إلى الطريق وإلى الدار ، حكاها الأخفش ، وهدى واهتدى بمعني . وقال السكاكي في شرحه : هداه إلى الطريق : إذا أعلمه أن الطريق في ناحية كذا ، وهداه إلى الطريق : إذا ذهب به إلى رأس الطريق : أعلمه أن ألطريق في ناحية كذا ، وهي وظيفة الرسول عليه السلام . وهداه إلى الطريق : ذهب به وأرصله إلى رأس الطريق ، واعترض عليه الشيخ قوام الدين ، رحمه الله ، بأن هذا الفرق عير صحيح ، لهديمه في سائر قوانين اللغة . قلت : هذا اعتراض صادر من غير تسأمل ، وذلك لأن الفرق المذكور إنما هو لسبب الاحتال ، والفارق ما ادعى أن ذلك مجسب اللغة وإن ادعى ذلك فسلا يمنع ، لأن الذي ذكره هو حساصل المنى اللغوي (٢) .

( وأخلفهم علماء ) : عطف على قوله ﴿ وَبَمَثُ رَسَلا ﴾ وهي جملة من الفعل والفاعل وهو الضمير المستتر فيه الذي يرجع إلى الله تمالى . ولأخلف مفعولان ﴿ الضمير ، أعني : هم ، والآخر قوله علماء . والممنى : جعل العلماء خلفاء الأنبياء عليهم السلام وورثتهم . وفال الشيخ قوام الدين الاترازي ، رحمه الله ، : ﴿ وأخلفهم علماء ﴾ : من قسولهم :

<sup>(</sup>١) : فوله و واختار موسى ، أي : اختار موسى من قومه فحذف الجار وأوصل الفعل اليه .

<sup>(</sup>٢): ﴿ هُو حَاصَلُ المُعْنَى اللَّغُويِ ﴾ أقول ؛ لأن الأول هُو حَاصَلُ الدَّلالَة المُوصَلَة إلى البُّغِية ﴾ والثاني هُو محصل إراءة الطريق . فــــإن قيل : كيف تدل الإراءة الطريق على إعلام الطريق بــأنه على ناحية كذا قلنا : لأن الإراءة هي الإعلام والإعلام لا يتحقق إلا بمد التَّمَين .

خلفت الثوب: أصلحته وحملت موضع الخلفان خلفانا ، وهذا التفسير غير مرضي بل التفسير الصحيح ما ذكرة ، لأن مسراده بيان أن العلماء خلفاء عن الأنبياء في بيان الشرائع ، فحينئذ لا يفسر قوله و وأخلفهم ، إلا من قولهم : أخلف زيسد عمراً : إذا جعله خليفة ، لا من أخلفت الثوب : إذا أصلحته ، يقال : خلف فلان فلانا : إذا كان خليفة وخلفه في قومه خلافة ، ومنه قوله تعسالى : ﴿ وقال موسى لأخيه هارون ؛ إخلفني ﴾ (١) الأعراف . وأخلفه عيره : إذا جعله خليفة له ، وكذلك استخلفه .

( الى سنن سننهم داعين ) : الجار والمجرور متعلق بـ « داعين » . والسنن بفتح السين والنون : مفرد بمعنى الطريقة . يقال : استقام فلان على سنن . ويقال : امض على سنتك أي على وجهك ، وقوله « سننهم » بضم السين وفتح النون جمع سنة وهي الطويقة المسلوكة المرضية . وقان الجوهري : السنة :السيرة (٢) قال الهذلي يخاطب أبا ذويب :

فلا تجزعن من سنة انت سرتها وأول راضي سنة من يسيرها (٣) وبين السنن والسنن تجنيس محرف ، وهو من جملة محاسن الكلام . وقال الشيخ قوام الدين : فلو قال بضم السين في الموضعين ليكون تجنيساً تاماً لكان أحسن ، إلا أن الرواية

<sup>(</sup>١) : قوله « وقــــال موسى » ، أقول : أي كن خليفتي فيهم وأصلح ما يجب أن يصلح من أمورهم ، أو كن مصلحاً ، فإن كان المراد من « خليفتي » كن مصلحاً من جانبي لزم إلغاء قوله وأصلح .

 <sup>(</sup>٣): قوله « السيرة » ، أقول : فالحاصل بهذا المعنى : داعين إلى طرق موصلة من يسير فيها إلى سير الأنبياء وعاداتهم .

<sup>(</sup>٣) : [ ورد البيت محرفاً في الأصل و فلاتخبر من سنة أنت سرتها وقال راض سنة من يسيرها » ، والصواب من ديوان الهذليين – القسم الأول ، ص ١٥٧ ، وفيه أن الشعر لخالد بن زهير بن محرث . وفي اللسان أنه لخالد بن عتبة ، وفيه و راض سنة ، على إهمال إسم الفاعل ] . ا ه مصححه .

# يَسْلُكُونَ فِيمَا لَمْ يُؤثَّرَ عَنْهُم

بالمفتوح خاصة لأن المضعوم في معناء قليل الاستعمال: قلت: الذي ذكره أولى وأبلغ، لأن اختلاف الحركات تحصل زيادة رونق في الكلام، وأنواع التجنيس كلها من محاسن الكلام ولم يرجح منها شيء على غيره. والتجنيس التسام: أن يتفق اللفظان في أنواع الحروف وهيأتها نحو الحركات والسكنات، وفي ترتيبها مع تقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه. وإن اختلفا في هيئة الحروف فقط سمى التجنيس محرفا.

قوله « داعين » : جمع داع : من دعوت فلاناً : إذا صحبته واستدعيته . ويستعمل باللام وعلى وإلى ، نحو : دعوت الله له ، ودعوته عليه ، ودعوته إلى الطعام ، وهبو من هذا القبيل . وقوله « داعين وهادين » (١) من الصفات المادحة . فإن قلت : أليس يجوز أن يكون من الصفات الكاشفة يكون الموصوف أن يكون من الصفات الكاشفة يكون الموصوف فيه فوع غموض فيكون الوصف حينئذ كاشفاً لذلك الغموض ، بخلاف الصفة المساهحة ، وهذه الصفة ليس في موصوفها ذلك على ما لا يخفى ، كا في بسم الله الرحمن الرحيم وبينها تجنيس متواتر ،

(يسلكون): تحتمل أموراً ثلاثة:

الأول: أن تكون صفة لهم .

الثاني : أن تكون حالاً عنهم . فإن قلت : النكرة لا يقع عنها الحال قلت : النكرة الموافة كالمعرفة يقع عنها الحال متأخرة . وههنا التصف العلماء بقوله : داعين .

الثالث : أن تكون بياناً . كأن قائلاً يقول : كيف دعوتهم إلى سنن سننهم ؟ فقال : يسلكون .

( فيما لم يؤثر عنهم ) : فإن قلت : مـــا موضع هذه الجملة في الأحوال الثلاثة ؟

(١) : قوله و داعين ، أقول : ويمكن أن يكونا حالا من رسلا ؛ فإن قيل : الحال لا تقع عن النكرة غير الخصصة قلنسا : حصل التخصيص من استناد بعث . فإن قيل : التخصيص لا يحصل إلا من الإضافة أو التوصيف قلنا : تخصيص حصول التخصيص من التركيب الاضافي والتوصيفي دون الإسنادي تحكم صريح .

قلت : أما في الأول فـالنصب ، لأن الموصوف منصوب على المفعولية ، وأما في الثاني فالنصب على الحالية ، وأما في الثالث فلا محل لها في الإعراب ، اللهم إلا إذا قدرنا مبتدأ محذوفا نحو : هم يسلكون ، من الاعراب رفعاً على الحبرية ، وقد علم أن الجملة لا تكتسب شيئاً من الاعراب إلا إذا وقعت موقع المفرد ، فحينئذ إعرابه محلاً .

ويسلكون: من سلك الشيء في الشيء فانسلك: أي أدخله فيه فدخل ، ومصدره سلك بفتح اللام ، وأما السلك بكسر السين وسكون اللام فهو الحيط. والمعنى همنا: يدخلون فيا لم يؤثر عنهم أي عن الأنبياء عليهم السلام ، وهو على صيغة المجهول أي فيا لم يوو عنهم. وأصله من أثرت الحديث أفره أثراً: إذا ذكرته عن غيرك ، ومنه «حديث مأثور»: أي مسند ينقله خلف عن سلف. قال الأعشى:

إن السندي فيسه تماريتا بيَّسسن للسامسع والآثر والأصل فيه الهزة ، وقد تلين للتخفيف.

وكلمة ﴿ مَا ﴾ : موصولة و ﴿ لَمْ يَؤْثُرُ ﴾ صلتها •

( مسلك الاجتهاد ) : كلام إضافي منصوب على المفعولية أي: طريق الاجتهاد . وهو اسم مكان من سلك . والاجتهاد : بــذل الوسع والجهود . وكذلك الجاهد ، وأصله من الجهد وهو الطاقة ، وكذلك بضم الجيم ، ويقـــال الجهد بالضم : المشقة . والإجتهاد ، عند الفقهاء : استفراغ الفقيه وسعه لتحصيل (١) الظن بحكم شرعي ، وقيل : الاجتهاد :

(١): قول و لتحصيل الظن ، و أقول : فإن قيل : هذا التعريف لا يشمل لاستخراجهم الأحكام الفرضية وأضدادها من المحرمات القطعية قلنا : إن كل دليل من الأدلة الأربعة الشرعية إنما يثبت به الحكم إذا كان مشتملاً على شرائط ذكر في موضعها و وذلك أن لا يكون الدليل منسوخا و لا يكون له معارض مساو أو راجح ، وغير ذلك أن لا يكون الدليل منسوخا ، ولا يكون له معارض مساو أو راجح ، وغير ذلك . والعلم بذلك عسير ، ولهذا ثبت الظن في جميع ما وقع فيه الإجتهاد ، وصار الفقه علما ظنيا . فإن قيل : فعلى هذا تنقلب القطعيات إلى الظنيات قلنا: لا و لانالدليل إن علما ظنيا . فإن قيل : فعلى هذا تنقلب القطعيات إلى الظنيات قلنا: لا ، لأن الدليل إن

# مُسْتَرْشِدِينَ مِنْهُ فِي ذَلِكَ ، وَ هُو َ رَلِيٌّ ٱلرَّشَاد

بذل الجمهود لذيل المقصود ، وفيه إشارة إلى أنهم لا يخرجون عن المأثور عن الأنبياء عليهم السلام ويتبعونهم فيه ، ولا يعدلون (١) إلى الاجتهاد إلا فيا لم يرد عنهم ، فحينتُذ يأخذون في ذلك طريق الاجتهاد ، وهو أيضاً في نفس الامر علم بالاثر كا في قضية معاذ رضي الله عنه أنه قال : لما بعثني النبي عليه إلى اليمن قال : كيف تقضي إن عرض قضاء ؟ قال ، قلت : أقضي بما في كتاب الله عز وجل ، قال : فإن لم تكن في كتاب الله ؟ قال قلت : با قضى به رسول الله عليه قال : فان لم يكن قضى به الرسول ؟ قال ، قلت : أجتهد برأيي ولا آلو ، قال : فضرب صدري وقال : الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله ، فلا يرضى رسول الله أخرجه البيهاي وغيره ،

( مسترشدين منه في ذلك ) : نصب على الحال من الضمير الذي في « يسلكون » : أي حال كونهم طالبين الرشد منه ، أي من الله عز وجل ، وذلك إشارة إلى قوله « بما لم يؤثر عنهم » . والرشد خلاف الغي ، يقال : رشد بالفتح يرشد بالضم رشداً بضم الراء وسكون الشين ، ورشد بالكسر يرشد بالفتح رشداً بفتحتين لغة فيه . والارشاد إفعال يقال : أرشده إرشاداً إذا دله على الخير .

( وهو ولي الرشاد ): أي : الله تعالى هو المرشد والارشاد بيده ، وهو وليه والولي : عمنى الصاحب ، وأصله : ولي على وزن فعيل ، من ولي الرجل الامر يليه ولاية : إذا تقلده . والولي : القرب والدنو . وهذه الجلة الاسمية في محل النصب على الحال ، وقسد علم أنها إذا وقعت حالاً لا بد فيها من الواو إلا ما ندر ، نحو : كلمته فوه إلى في .

كان بحيث يورث الظن للمجتهد يكون الحكم ظنيا ، وإن يورث اليقين فالحكم يكون قطمياً . وأما الظن بحيث يجوز أن يكون الدليل المتمسك به منسوخاً أو مرجوجاً وغير ذلك فهدا الظن خارج عن العلم الحاصل من الدليل فلا منافاة .

<sup>(</sup>١) قوله : « لا يعدلون » ، أقول : هذا عجيب من مثله ؟ لأن الاجتهاد يشمل الاستدلال بالأدلة الأربعة ، وليس هو عبارة عن التمسك بالقياس فقط ولهذا قال معاذ رضى الله عنه : اجتهد برأيي ، ولم يقل : اجتهد ليفيد معنى القياس .

## وَ خَصَّ أُوَائِلَ ٱلْمُسْتَنْبِطِينَ بِالتَّوْفِيق

(وخس أوائل المستنبطين بالتوفيق): دخص » جملة من الفعل والفاعل وهـو الضمير المستترفيه الذي يرجع إلى الله عطف على قوله و أعلى ممالم العلم، ، من خصه بالشيء خصوصاً وخصوصة ، وخصصه واختصه بكذا ، أي خصه به .

ف الأوائسل جمع [أول] « وهو نقيض الآخر ، وأصله : أواله على وزر أفعل مهموز الاوسط ، قلبت الهمزة واواً وأدغمت الواو في الواو . وقال بعضهم : أصله: ووال على وزن فوعل ، قلب الواو الاولى همزة ، وإنما لم يجمع على واول ، لاستثقالهم اجتاع الواوين بينهما ألف الجمع .

قوله: « المستنبطين » : من الاستنباط وهو الاستخراج ، وأصله من نبط الماء ينبسط » وينبط نبوطاً . وأنبط العقار : بلغ الماء . وعند الأصوليين الاستنباط : استخراج الوصف فيه . وقال الشيخ قوام الدين وغيره : المراد (١) من « أوائل المستنبطين » : هو أبو حنيفة

(١) قوله « المراد من أوائل » إلغ ، أقول فإن قيل : لا يخلو إما أن يكون المراد بأولية أبي حنيفة وأصحابه من جميع الجتهدين أولية ذاتية أو زمانية أو بالشرف أو بالربة ، وكل من الشقوق المذكورة باطل . أما الأول فلان أبا حنيفة وأصحابه ليسوا علة للمجتهدين حتى يثبت لهم تقدم ذاتي من الجتهدين. وأما الثاني والثالث والرابع فلتقدم الجتهدين من الصحابة على أبي حنيفة وأصحابه بالزمان وبالشرف والربة ، قلنا : المراد بالمستنبطين الذين م فصلوا الأحكام وبوبوا الشرائع بحيث لا يقع فيها تردد للمستنبطين ولا التوقف للمفتين فإنهم وضعوا الأصول فلم يبتى حكم إلا وهو داخل تحتها ، واستخرجوا القواعد الكلية بحيث لا يتصور من القروع إلا وهي تشملها وتتناولها والصحابة لم يفرغوا عن كافة المهنات الضرورية حتى يتوجهوا إلى التبويب والتفصيل ، فأول من سبستى في عن كافة المهنات الضرورية حتى يتوجهوا إلى التبويب والتفصيل ، فأول من سبستى في المذا المضمار هو أبو حنيفة وأصحابه الأخيار والسابقون في السابقون . أولئك المقربين في البينات والزبر ؟ لأنهم واقفون على عرفات معالمم وسالكون على آثار مراسمهم وآخذون بالبينات والزبر ؟ لأنهم واقفون على عرفات معالمم وسالكون على آثار مراسمهم وآخذون الفرفات عن أنها علومهم ومهتدون على هداية نجومهم ، كاقال ابن المبارك :

النعمان بن قابت الكوفي وصاحباه أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري ، ومحمد بن الحسن الأنصاري الشيباني رحمهم الله ؟ فإنهم مهدوا قواعد المسائل حتى قيل: إن ما وضعه أصحابنا من المسائل الفقية هو ألف ألف وماثة ألف وسبعون ونيف مسألة . وقال الخطيب موفق بن أحمد المكي في مناقب أبي حنيفة عن مالك بن أنس رضي الله عنه ، وقد قيل له : كم قال أبو حنيفة قال إلاسلام ؟ قال : ستين ألفاً ، يعني مسائل ، ثم قال الخطيب : ذكر الثقة أن أبا حنيفة قال في السنة ثلاثة وثمانين ألفاً وثمانية وثلاثين أصلا في العبادات ، وخمسة وأربعين أصلا في المعاملات . وقال غيره : إن أبا حنيفة وضع ثلاثهائة أصل ، كل أصل يخرج منه عشرة من الفروع . وذهب قوام الدين وغيره من قوله و أوائل المستنبطين ، إلى أن المراد منه أبو حنيفة وصاحباه ؟ فظراً إلى أن همذا الكتاب في بيان مذهب أبي حنيفة، فلذلك خصصه به ، ولكن لا يلزم من ذلك التخصيص بمل الظاهر منه فقهاء الصحابة والتابعين أو سائسر المجتهدين من الفقهاء المتقدمين ؟

قوله « بالتوفيق » : يتعلق بقوله « خص » ، وهو حسن (١) عناية الله لعبده • وقال بعض أهل الكلام : التوفيق : خلق الله قدرة الطاعة ، والحذلان : خلق قدرة المصية .

إمام المسلمين أبو حنيفة كآيات الزبور على الصحيفة ولا بالمغربين ولا بكوفة صحيح النقل في حكم لطيفة على فقه الإمام أبي حنيفة

لقد زان البلاد ومن عليها بأحكام وآثار وفقه ولا في المشرقين له نظير وقد قال ابن إدريس مقالاً فإن الناس في فقه عيال فعلى هذا تنتهض صحة كل من الشقوق.

(١) قوله و وهو حسن عناية الله ، أقول : وكيف لا ا؟ فإنهم إن أصابوا فلهم أجران وإن أخطؤوا فلهم أجر واحد .

(حتى وضعوا مسائل من كل جلي ودقيق) ؛ حتى : للغاية بمعنى إلى ، والمسائل : جمع مسألة وهو موضع السؤال ، كذا قال بعضهم وليس كذلك ، بل المسألة مصدر . قال الصاغاني بمسألة الشيء ومسألة من الشيء : سؤالاً ومسألة .

قوله: « من كل جلي » كلمة « من » للبيان » وموضعها النصب على الوصفية » تقديره مسائل جليه ودقيقة . والجلي : الظاهر » وهو نقيض الخفي : وأراد به المسائل القياسية لظهور إدراكها ، وقال صاحب النهاية : نظهرها إذا وقعت البعرة في البئر » فيه قياس واستحسان . فالقياس : أن تفسد الهاء لوقوع النجاسة في الهاء القليل » همذا دليل ظاهر دركه . والاستحسان : أن لا يفسد ؛ لأن آبار الفلوات ليس لها رؤوس حاجزة والمواشي تبعر حولها وتلقيها الربح فيها » فجعل القليل عند الضرورة عفواً » ولا ضرورة في الكثير ، وهذا دليل خفي دركه . قلت : تخصيص الجلي بالمسائل القياسية فيه نظر ؛ لأنه قدتكون مسألة قياسية في غاية الجلاء والظهور.

قوله « ودقيقة » : من دق الشيء يدق دقة : أي صار دقيقاً ، وهو خلاف الظاهـــر . والدقاق بالضم والدق بالكسر مثل الدقيق .

(غير أن الحوادث متعاقبة الوقوع): هذا استثناء من قوله وحتى وضعوا اويضاف إلى قوله . وهو إسم ملازم للاضافة في المعنى ، ويجوز أن يكون صفة للنكرة ، نحو قوله تعالى : ﴿ تعمل صالحاً غير الذي كنا نعمل ﴾ فاطر / ٣٧ ، أو المعرفة (١) قريبة منها ،

<sup>(</sup>۱) قوله : « أو المعرفة » ، أقول : وإنها قال : « قريبة » ؛ لأن فيه احتالات أخرى غير الاحتال المذكور لأنه على قراءة النصب كا هي روايته عن ابن كثير يكون نصبه على الحال عن الضمير المجرور في « عليهم » ، والعامل « أنعمت » أو بإضهار « أعني » ، أو بالاستثناء إن فسر النعم بها يعم وهو مطلق النعمة سواء كان نعمة دنيوية أو أخروية . وأما على قراءة الجر فإما أن يكون بدلاً من « الذين » على معنى ان المنصم عليهم هم الذين سلموا من الغضب والضلال أو صفة له مبينة أو مقيدة لأنها إذا كان المراد من « الذين أفعمت عليهم » المسلمين الكاملين تكون الصفة مبينة بأن الكاملين منهم آمنون عن الغضب : =

نحو : ﴿ صراط الذين أنعمت عليهم غير للغضوب عليهم ﴾ • الفاتحة ٧

والثاني: أن يكون استثناء يعرب بإعراب الاسم التالي(١) إلا في ذلك الكلام ، تقول: جاء في القوم غير زيد ، وما جاءني من رجل غير زيد ، بالنصب والرفع ، وهو ههنا من هذا القبيل .

والحوادث : جمع حادثة ، وأراد بها المسائل الواقعة بين الناس .

وقوله : ﴿ مَتَمَاقَبَةَ الرَّقُوعِ ﴾ : كلام إضافي مرفوع لأنه خبر أن .

واعلم أن هذا الاستثناء جواب عن سؤال مقدر ، تقديره أن يقال : إذا كان أوائل المتنبطين وضعوا مسائل من كل جلي ودقيق ، فأي حاجة تدعو إلى الإستنباط والتصنيف بمدهم ؟ فأجاب بقوله : و « غير أن الحوادث » إلى آخره ، تقديره أنه قال : نعم ، وإن كان الأمر كذلك لكن الحوادث متعاقبة : أي يقع شيء منها عقيب شيء ، فلا تنقطم (٢).

<sup>=</sup> والضلال ، وإذا أريد المؤمنون من غير تقييد بالكمال بحيث يشمل الفاسقين كانت هذه الصفة مخصصة لبعضهم . وأما الاحتال الآخير أي جعل (غير » صفة للموصول مع أنسه معرفة وغير نكرة إنها يصع بأحد تأويلين : إجراء الموصول بجرى النكرة إذا لم يقصدبه معهود كالمحل في قوله : « ولقد أمر على اللئم يسبني » ، أو جعل غير معرفة بالإضافة لأنه أضيف إلى ماله ضد واحد وهو المنمم عليه ، فتمين تعين الحركة من غير السكون ، كذا في السفاوى ،

<sup>(</sup>١) ( في الأصل : الثاني إلا في . ولعل الصواب ما أثبتناه ) . اه مصححة .

<sup>(</sup>٢) قوله « فلا تنقطع النع » اقول : الحوادث وإن كانت متناهية في نفسها لانقضاء دار التكليف وانقطاعها كلها لكثرة وقوعها وعدم انقطاعها ما دامت الدنيا غير داخلة تحت حصر الحاصرين وضبط المجتهدين وهو المراد من قوله : فلا تنقطع . ثم اعلم أن تقرير الاعتراض والجواب على ما قرره الشارح لا يساعده السياق ؟ لأنه قال في توصيف أوائسل المستنبطين : « حتى وضعوا مسائل من كل جلي ودقيتى » فوضع جميع المسائل الدقيقة والجلية يناقضه عدم وضع المسائل عن بعض الحوادث والنوازل ، والتناقض يمنع صحة =

# وَالنَّوَاذِل يَضِيقُ عَنْهَا نِطَاقُ ٱلْمَوضوع

والنوازل تنزل ساعة فساعة ، فلا يستوعب جمعها نطاق مصنوعات الأوائل ؛ فاحتيج إلى وضع آخر على حسب حادثة تحدث ونازلة تنزل . فحاصل الكلام . هذا إشارة إلى وجه شروعه في تصنيف هذا الكتاب والكلام مع أنه قد جرى منه وعد في مبدأ البداية فسلا يجوز خلفه في الديانة .

( والنوازل يضيق عنها نطاق الموضوع): النوازل ، بالنصب ، عطف على قوله « أن الحوادث » ، تقديره : وأن النوازل ، وهو جمع نازلة ، وهي الأمور الواقعة بين النساس .

قوله « يضيق » : فعل ، وقوله: « نطاق (١) الموضوع » كلام إضافي فاعله . والنطاق

= الاستدراك والاستثناء . على أن قوله دو الاعتبار بالأمثال من صفة الرجال » ينافي ما ذكره في الجواب ، فيجب أن يغير تقريره إلى هذا التقدير . فنقول : إن قوله : غير أن الجوادث ، جواب سؤال مقدر وهو أنه إذا كان أو الخل المستنبطين وضعوا المسائل من كل جلي ودقيق فلا حاجة الى وضع آخر وإلا يلزم تحصيل الحاصل ، فلأي معنى تصديت أنت لهذا الكتاب ؟ فأجاب إن مسا وضعته في هذا الكتاب مأخوذ عا وضعوه لكن الحوادث لما كانت متعاقبة والنوازل غير منقطعة كانت المسائل فيها داخلة تحت أصولهم العامة وقواعدهم الكلية خارجة عن الفروعات المصرحة بعدم حصر الجزئيات ، فاحتيج الى وضع آخر ليطلع عنه إلى مسائل الحوادث الواقعة المشاركة في أحكام الحوادث المصرحة للذكورة في موضوعاتهم ، ولهذا اختار لفظ الأمثال دون النظائر إشارة إلى هذا المنسى فلا يرد أيضاً لما كانت الحوادث غير منقطعة فيجب أن يكون الوضع على حسب حادثة فيلزم التسلسل في الوضع ع ولا يرد أيضاً أنه يجب على ما قاله وجوب وجود المجتهد في فيلزم التسلسل في الوضع ، ولا يرد أيضاً أنه يجب على ما قاله وجوب وجود المجتهد في

(١) قوله: « نطاق » ، أقول: نطاق ، بالكسر ( ونقـــل كلاماً بغير العربية ) . « وليس لها حجزة ولا ينفق ولا ساقان والجمع نطق » طرح ، ينفق السراويل ؛ الموضع المتسع منه . الحجزة بالضم معقد الإزار ، ومن السراويل موضع التكة . (١٢) قاموس.

## وَإَقْتِنَاصُ الشُّوَادِدِ بِالْاقْتِبَاسِ مِنَ ٱلْمَوَادِد،

بكسر النون هو المنطقة . وقول الجوهري : النطاق : شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها ، ثم ترسل الأعلى على الأسفل إلى الركبة ، والأسفل يجر على الأرض ، وليس لها حجزة ولا نفتى ولا ساقان ، والجمع نطق (١)

وكان يقال لأسماء رضي الله عنها « ذات النطاقين ». وأراد بالموضوع ما وضعه الأوائل من التي يستنبطها ، والألف واللام فيه بدل من المضاف إليه ، تقديره : نطاق موضوع الأوائل من المستنبطين . وبين قوله « الوقوع » و « الموضوع » سجع مطرف ، وفي قوله « نطاق الموضوع » استعارة تخييلية ، لأن الموضوع (٢٠) لا نطاق له وإنما استعير النطاق للأجوبة المنقولة عن السلف في الفتاوى . وفي قوله « يضيق عنها » استعارة مرشحة ، وأراد بضيق النطاق عدم كفاية موضوعهم لجميع الحوادث .

(واقتناس الشوارد بالاقتباس من الموارد): هذا جملة مستقلة بذاتها ، وليس لها موقع من الإعراب ، لعدم وقوعها موقع المفرد ، وتعلقها بما قبلها كأنها جواب عن سؤال نشأ عن الكلام المتقدم ، تقديره أن يقال : لما كانت الحوادث كثر وقوعها ، والنوازل تضيق عنها موضوعات الأوائل فكيف قنص ما كان شارداً منها إذا لم يوقف عليه من عين النصوص ؟ فأجاب بقوله : « واقتناص الشوارد بالاقتباس من الموارد » ، يعني : اكتساب النوازل من الحوادث التي تعثر دركها ، ويحتاج فيها إلى الإستنباط بالقياس : والأخذ من موارد النصوص يعني : بالاطلاع على الأوصاف المؤثرة ، وفيه إشارة أيضاً إلى أنه قادر على الاستنباط فيا لم يردعن السلف ، ولم يؤثر عنهم مطلقاً على مناط الحكيم .

<sup>(</sup>١) (في الأصل: وليس لها حجرة ولا ينفق. والصواب من اللسان ، وقد نقل صاحب اللسان عن المحكم هذا الكلام بنصه ، وفيه « فالأسفل ينجر » بدل (والأسفل يجر ») اله مصححة .

<sup>(</sup>٢) : قوله : « لأن الموضوع لانطاق له » ، أقول : شبه موضوعهم بالإنسان ، وأثبت له النطاق .

الاقتناص (۱): من اقتنص: إذا اصطاد و كذلك قنص ومصدره قنص بالسكون. وأما القنص بتحريك النون ، فهو الصيد والشوارد: جمع شاردة ، من شرد البعير يشرد شروداً وشراداً فهو شارد وشرود ، والجمع شرد مثل خسدم وخادم . والإقتباس: من اقتبست منه ناراً : أي أخذت منه قبساً ، وهو شعله من نار ، و كذلك المقباس يقال (۱): قبست منه ناراً أقبس قبساً فاقتبس [أي]: أعطاني منه قبساً . والموارد: من ورد فلان وروداً : حضر . وأراد بها موارد النصوص من الكتاب والسنة . وهذا التركيب يشتمل على أنواع من محاسن البديع :

الأول: فيه استمارة تخييلية واستمارة ترشيحية . التخييلية (٣) في قوله «الشوارد»، حيث شبعه الحوادث بالوحش الشمارد على التخييل . والترشيحية في قسوله: « اقتناص » كحيث أورد صفة ملائمه للمستمار منه وهو الاقتناص على سبيل الترشيح .

<sup>(</sup>۱) : قوله و الاقتناص ، أي : اصطياد الصيود الناقرة ، شبه المسائل التي يصعب فهمها وإفهامها بالصيود النافرة في انتفاء المؤانسة والارتباط ، وأثبت له الاقتناص الذي هو الاصطياد ، على سبيل الترشيح ، ثم شبه المأخذ الذي يستنبط منها المسائل بالموارد ، في أن كلا منها محل لأخذ ما هو سبب الحياة ، فإن الماء سبب الحياة ، قال الله تعالى : و من في وجعلنا من الماء كل شيء حي في الأنبياء / ٣٠ ، و كذلك العلم ، قال الذي عليه ، و من صار بالعلم حيالم عت أبداً .

 <sup>(</sup>٢) [ في الأصل : يقال : قبست منه ناراً أقتبس قبساً فاقتبس أعطاني . والصواب
 من اللسان ] ا ه مصححة .

<sup>(</sup>٣) : قوله « التخييلية في قوله » ، أقول : فإن قبل : إن التخييل إضافة خواص المشبه به إلى المشبه ، ولم يذكر ههنا الخواص ، فكيف يحقق الاستعارة التخييلية قلت ، في تشبيه الحوادث بالوحش استعارة مكنية ، وفي إثبات الشرود للحوادث تخييلية ، وفي إضافة الاقتناص إليها ترشيحية .

الثاني فيه (١) جناس لاحق بين قوله و الشوارد » و والموارد» نحو قوله (٢) تعالى : و ويل لكل همزة لمزة في الهمزة ١ ، وقوله : ﴿ وإذا جاءهم أمر من الأمن ﴾ النساء/٨٣، وقوله تعالى : ﴿ ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون ﴾ (٣) غافر / ٧٥ ، كل هذا جناس لاحق .

الثالث : فيب سجع ترصيع ، نحو قول الحريري : فهو يطبع الاسجاع بجواهـ لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظة .

(١): قوله «الثاني: فيه » ، أقول: الحرفان اللذان وقع فيها الاختلاف إن كانا متقاربين في ألخرج سمي الجناس مضارعاً وهو ثلاثة أضرب: لأن الحرف إما في الأول نحو « بيني وبين كني ليل دامس وطريق طامس » أو في الوسط نحو قوله تعالى: ﴿ وهم ينهون عنه ويناون عنه ﴾ الانعام / ٢٦ ، أورفي الآخر نحو: « الخيل معقود بنواصيها الخير ». ولا يخفى تقارب الدال والطاء ، وكذا الهاء والهمزة ، وكذا اللام والراء وإلا أي: وإن لم يكن الحرفان متقاربين سمي لاحقا ، وهو أيضا إما في الأول نحو : ﴿ ويل لكل همزة لمزة ﴾ الهمزة / ١ ، أو في الوسط نحو: ﴿ ذلكم بما كنتم تفرحون في الأرض بغير الحق وبما كنتم تمرحون ﴾ غافر / ٢٥ ، أو في الآخر نحو: ﴿ وإذا جاءهم أمر من الأمن ﴾ النساء / ٨٣ . كذا في كتب البلاغة والبيان .

(٢) : قوله : « نحو قوله » ، أقول : الهمزة : العياب للناس . ( واللمزة ) الذي يميبك في وجهك ، والهمزة من يعيبك في الغيب .

(٣): قوله: « ذلكم » ، أقول: في المطول: وفي عدم تقارب الفاء والميم نظر ، فإنها شفويتان. وإن أريد بالتقارب أن يكونا بحيث تدعم إحداها في الأخرى فالهاء والممزة ليستا كذلك ، انتهى ، قال العلامة (حطبي) قد يجاب عنه بأن المراد من تقارب الخرج ههنا قصر المسافة بين الخرجين وإن كانا مختلفين ، وليس بين مخرجي الفاء والميم تقارب بهذا الممنى ، لأن الميم من ظاهر الشفتين ، والفاء من باطن الشفة السفلي وأطراف الأسنان. وأنت خبير بأن هذا الجواب يدل على عدم اتحاد مخرجها لا على المسافة بينها ،

# وَ الْاعْتِبَارُ بِالْأَمْثَالِ مِنْ صِفَةِ الرِّجَال

( والاعتبار بالأمثال من صغة الرجال ): الإعتبار مبتداً وخبره: من صفة الرجال والجملة معطوفة على ما قبلها ، وهي جواب عن سؤال ينشأ من الجملة المتقدمة ، بعديره ان يقال : إذا كان اقتناص الشوارد ، والنوادرمن الأحكام لا يكون إلا الاقتباس من مسوارد النصوص يكون ذلك أمراً عظيماً ، لا يقدر على ذلك إلا السلف المشهورون بالاستنباط وإدراك المعاني الخفية ، فأجاب عنه بقوله: « والاعتبار بالأمثال من صفة الرجال » ، يعني إظهار الأحكام بالاقسام بالقياس من صفة الرجال الكاملين ، والسلف كانوا رجالاً كاملين، ونحن أيضاً رجال يسوغ لنا الاعتبار بالأمثال ، كا ساغ لهم ذلك . وهذا كقول أبي حنيفة ، رضي الله عنه ، في حق التابعين : هم رجال نزاحهم كا يزاحموننا . وهذا ، في حق التصنيف .

والاعتبار مصدر من اعتبرت الشيء : إذا رددته إلى نظيره .

والأمثال: جمع مثل بكسر الميم ، كالأشباه جمع شبه ، وأراد به المقيس عليه . وفيه من المحاسن اشتاله على سجع مطرف ، وهو ما يختلف فيه الفاصلتان ، نحو قوله تعالى: ﴿ مَا لَكُم لَا تَرْجُونَ لَهُ وَقَارًا وَقَدْ خُلَقَكُم أَطُوارًا ﴾ (١) نوح / ١٣ ، وإن لم يختلف فهو سجع ترصيع .

<sup>(</sup>۱): قوله « ما لكم لا ترجون » ، أقول : « لا تأملون له توقيراً أي تعظيماً لمن عبده وأطاعه فتكونون على حال تأملون فيها تعظيمه إياكم ، و « لله » بيان للموقر ، ولو تأخر لكان صلة للوقار . أولا تعتقدون له عظمة فتخافون عصيانه . وإنماعبرعنالاعتقاد بالرجاء التابع لادنى الظن مبالغة . وقد خلقكم أطواراً : حال مقررة للانكار منحيث إنها موجبة للرجاء بأن خلقهم أطواراً أي تارات ، اذ خلقهم أولاً عناصر ، ثم مركبات تغذي الانسان ، ثم أخلاطاً ، ثم نطفاً ، ثم عطاماً ولحوماً ، ثم أنشأهم خلقاً آخر ، فإنه يدل على أنه يمكن أن يعيدهم تارة أخرى فيعظمهم بالثواب ، وعلى أنه تعلى عظيم القدرة تام الحكمة ثم أتسع ذلك ما يؤيده من آيات الآفاق » ، كهذا في الميضاوى .

#### وَبِالْوُ تُوفِ عَلَى ٱلْمَآخِذِ يَعْضُ عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدْ

( وبالوقوف على المآخذ يعمن عليها بالنواجد ) : وبالوقوف : عطف على قول و بالأمثال ، ، والتقدير : قياس الأحكام على نظائرها من صفة الرجال الكاملين وبالوقوف على مآخذ الاحكام ، من : وقفت الدابة تقف وقوفسا ، ووقفتها (١) أنا وقفا ، يتعدى ولا يتعدى .

وقوله و يمض عليها » جملة فعلية وقعت حالاً من المسآخذ . وقد عرفت (ن الجملة الفعلية إذا وقعت حالاً وكان فعلها مضارعاً مثبتاً لا يحتاج (٢) إلى الواو ، بل لا يحسوز ، نحو : جاء الامير تقساد الجنائب بين يديه . وأشار بهذا التركيب إلى صعوبة الوقوف على مآخذ الاحكام ، وأنه من صفة الرجال الكاملين لا من صفة كل رجل واحد . وقسال الشيخ قوام الدين : قوله و بالوقوف » إلى آخره : جواب عن سؤال مقدر ، بأن يقال : نعم ، إن موضوعات المتقدمين لا تكفي جميع الحوادث، لوقوعها متجددة . وهذا المنى يقتضي التصنيف والاستنباط ، ولكن هل فيك تلكالصلاحية حتى اجترأت على التصنيف؟ فأجاب عنه وقال : نعم ، لان السلف لم يقع صنيعهم على ما عليه من الحسن والإحكام إلا ياعتبار وقوفهم على مادة الاحكام ، فنحن نشار كهم في هذا المعنى ، قلت : هذا كلام (٣) يعمد جداً لا يعضد (٤) من التركيب ، ولا يوافق مسراد المصنف على ما ( لا ) يخفى على الفطن . والظاهر أن المراد من هذا الكلام والذي قبله انه أراد بهذا هضم نفسه عن رتبة

<sup>(</sup>١) : ( في الاصل : ... تقف وقوفاً ، ووقفانا به تمدى ولا يتعدى . وأثبت عبارة اللسان ) ا همصححة .

<sup>(</sup>٧) : قوله و لا يحتاج ، إلخ ، أقول : لأن له مشابهة لفظها ومعنى باسم الفاعل الذي يستغني عن الواو .

<sup>(</sup>٣) قوله : وهذا كلام » إلخ ، أقول : وكذا حال ما قسال المولوى عبد الففور : هذه الجلة إشارة إلى أن قصوير المسائل إذا كان مع الدليل يكون محكماً ، فذلك إشمار بأنه لم يكتف في كتابه بذكر المسائل بل أورد الدليل أيضاً انتهى كلامه .

<sup>(</sup>٤) قوله : ﴿ لَا يَعْضُدُ ﴾ ، أقول : لأن الاستئناف والبيان لا يتأتى عليها الواو .

# وَ قَدْ جَرَى عَلَيَّ الْوَعْدُ فِي مَبْدَأَ ﴿ بِدَا يَةِ الْمُبْتَدِي ﴾ أَنْ أَشْرَحَهَا ، بِتَوفِيقِ اللهِ تَعَالَى، شَرْحاً أَرْسُمُهُ بِـ ﴿ كِفَا يَةِ المُنتهي ﴾

التصنيف ، لان ذلك بالاعتبار بالامثال ، وبالوقوف على مآخذ الاحكام ، ولكن لمساجرى الوعد منه في مبدأ بداية المبتدي بشرح برسم بكفاية المنتهي ، على ما صرح به في المتن شرع فيه لاجل وفائه بوعده ، وإن كان لا يرى نفسه من رجال هذا الميدان . وأشار بهذا إلى أن مآخذ الاحكام والوقوف عليها لا يحصل إلا بمعاناة الشدة في ذلك ، وهو معنى قوله : « يعض عليها » ، أي على المآخذ « بالنواجذ » . والعض بالنواجذ كنساية عن الاحكام والاتقان بعد نصب عريض ، والشخص إذا أراد شدة الاخذ يعض بالنواجذ ، وهي بالذال المعجمة ، جمع ناجذ وهو آخر الاضراس ، والانسان أربعة نواجذه ، في أقصى الاسنان بعد الارحاء ، ويسمى : ضرس الحلم ، لانه ينبت بعد البلوغ وكمال المقل. ويقال : ضحك حتى بدت نواجذه : إذا استغرب فيه . وفيه من السجع المطرف ، وقسد بيناه فيا مضى .

( وقد جرى على الوعد في مبدأ « بداية المبتدي » أن أشرحها بتوفيق الله تعالى شرحاً أرسمه به « كفاية المنتهي » ) : أصل جرى من الجريان » يقال : جرى الماء وغيره جرياً وجريانا » وأجريته أنا . ولما همن جرى هاهنا معنى ورد عدي به « على » وهوفمل ماض وفاعله « الوعد » . و كلمة « قد » فيه للتحقيق • والمبدأ بفتح الميم موضع البده (١٠) والمبداية ، بكسر الباء ، مصدر بدأ ، يقال : بدأت بالشيء بدءاً : ابتدأت به ، وبدأت الشيء : فعلته . والمبتدىء : فاعل من الابتداء .

قوله: ﴿ أَنْ اشْرَحُهَا ﴾ ، أي: بأن أشرحها ، وهـــو متعلق بالوعد. و ﴿ أَنْ ﴾ : مصدرية ، والتقدير : وقد جرى علي الوعد للاصحاب بأن أشرح بداية المبتدي .

الباء في و بتوفيق الله على يتعلق بأشرحها ، ومحلها النصب على الحال ، تقديره : متلبساً بتوفيق الله تيسيره على ذلك .

<sup>(</sup>١): ( في الاصل : موضع البدل . تصحيف ) ا ه مصححة .

قوله: ﴿ شرحا ﴾ : نصب على المصدرية .

قوله : ﴿ أَرْسُمُهُ ﴾ : جملة من الفعل والفـــاعل والمفعول ، في محل النصب على أنها صفة ﴿ شرحا ﴾ : من رسم الشيء : إذا علم عليه . ورسم عليه : إذا كتب . والمعنى (١) همنا : أسميه .

فإن قلت : الواو في و وقد جرى ، ما هي ؟ قلت : يجوز أن تكون عاطفة عطف جملة ، ويجوز أن تكون حالمة. فان قلت : كمف وجه ذلك في الموضعين ؟ قلت :

أما في الاول ، فتكون فيه إشاره الى هضم نفسه ؛ والى أنسه غير أهل للتصنيف ، لان الاعتبار بالامثال والوقوف على المآخذ من صفة الرجال الكاملين ، وهو ليس منهم ، ولكن لما جرى عليه الوعد في منبدأ و بداية المبتدي ، شرع فيه حال كون الوعد يسوغ بعض المساغ ، لئلا (٢) يكون بمن اذا وعد أخلف ، فيدخل تحت الوعيد .

وأما في الثاني ففيه إشارة إلى أن فيه صلاحية للتصنيف ، وأنه من أهله ، وأنسه حصل له الوقوف على الماخم بالإنقان ، كا حصل لهم ، فحينتذ جاز له الاعتبار . والحال أنه قد جرى عليه الوعد ، وهو مما يسوغ بعض المساغ ، يمني منفرد عن صلاحية الوعد للاتيان بالموعود فكيف مم الصلاحية ؟ .

<sup>(</sup>۱) : قوله : « والمعنى ههنا » إلخ ، أقـــول : وفيه أن الشرح مصدر ، فلا يصح رجوع الضمير إليه إلا إذا جعل من باب الاستخدام. وفيه أنه لا يصح توصيفه بـــه إذ جمل في كلامه مضافاً محدوفاً مقدر أي أرسم أثره .

<sup>(</sup>۲): قوله و لئلا يكون ، إلخ ، أقول : فان قيل : قال الله تعالى : ﴿ وأوفوا بالمهد إن المهد كان مسؤولاً ﴾ الاسراء / ٣٤ والعقل لا يشهد على أن الوعد يصح ان يكون مسؤولاً ، لان السؤال من المكلفين قلنا ، في البيضاوي : وأوفوا بالمهد : بما عاهدكم الله من تكاليفه أو ما عاهدتموه وغيره ، إن العهد كان مسؤولاً : مطاوبا يطلب من المعاهد أن لا يضيعه ويفي به ، أو مسؤولا عنه يسأل الناكث ويعاتب علمه أو يسأل العهد لم نكثت ؟ تبكيتا للناكث و كا يقال للموؤودة بأي ذنب قتلت ؟ فيكون تخييلا، ويجوز أن يواد أن صاحب العهد كان مسؤولاً ، انتهى

#### فَشَرَعْتُ فِيهِ وَٱلْوَعْدُ يَسُوغُ بَعْضَ ٱلْمَسَاغ

واعترض الشيخ قوام الدين في هــــذا المقام ، فقال : قال بعض الشارحين فيه بأن المصنف لم تتأهل نفسه للشرح . ثم قال : يعني أن المانع ، وهو عدم الصلاحية ، متحقق إلا أن الوعد يحرض عليه ، ولولاه لامتنع . ثم قال : قوله هذا الكلام صادر لا عن تفكر وتبصر ، لان سياق كلام المصنف في قوله و غير أن الحوادث ، ينفر عن ذلك أو يأباه ، الى ما نادى بأعلى صوته في قوله و والاعتبار بالامثال من صفة الرجال ، مثبت صلاحيته مدعيا كماله ، فإذا حققت ما بينه قبيل هذا عرفت مزل قدم الشارح.

قلت: أراد بهذا الحط على صاحب النهاية وتاج الشريعة وكلامه هو صادر عنه غير منكر ، لأن قوله و غير أن الحوادث ، كيف ينفر عن ذلك ؟ وأي دليل من أنواع الدلالات يدل على ذلك ؟ لأنه الذي يقتضيه فحوى التركيب ومعنى التركيب الوجهان (١) اللذان ذكرناهما ، ولا ترجيح لأحدهما على الآخر في الوجه الذي ذهب إليه صاحب النهاية وتاج الشريعة لدلالة السياق عليه ، فافهم .

( فشرعت فيه ) : أي في الشرح المسمى بـ « كفــــاية المنتهي » • والفاء للسببية ، وذلك لان وعده كان سببا لشروعه فيه •

( والوعد يسوغ بعض المساغ): يسوغ ، أي يجوز - يقال: له ما فمل: أي جاز له ، وأنا سوغت له ، أي : جوزته . والمساغ بفتح الميم ، مصدر ميمي بمعنى السوغ (٢٠). أي التجويز . والجملة وقمت حالاً من التاء في « شرعت » .

فإن قلت: الجملة الحالية تحتاج إلى ضمير يرجع إلى ذي الحال ، قلت: يجـــوز خلاء الجملة الحالية عن الضمير إذا أجريت بجرى الظرف لابتعـــاد الشبه بينهما حينتُذ ، ومحو

<sup>(</sup>١): قوله ٠ « الوجهان » أقول: لان قوله « وقد جرى » إذا كان معطوفا على الجملة السابقة فلوجوب التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه سيكون الشارح باقراره خارجا عن أهل الاعتبار والعلماء الابرار ، لكن هذا الموجه لا مخلو عن ضعف ، لان عطف الجملة الفعلية على الاسمية مخرج الكلام عن محسنات الفصاحة .

<sup>(</sup>٢) [ في الأصل : المسوغ ، والصواب ما أثبتناه ] ا ه مصححة .

قولك: أتيتك والجيش قادم ، والمعنى: أتيتك هذا الوقت. والظرف لا يفتقر إلىضمير عائد منه إلى ما تقدمه ، فكذا ما اجرى مجراه. وكذلك حكم الجملة الواقعة خبراً عن ضمير الشأن على ما تقرر في موضعه.

قوله « بعض المساغ » : كلام إضافي منصوب بقوله « يسوع » • وقال الشيخ قـوام الدين : و « بعض المساغ » منصوب على أنه مفعول مطلق ، مثل قــوله تعالى : ﴿ والله أنبتكم من الأرض نباتاً ﴾ (١) نوح ١٧ ، فقرن بالفعل غير مصدره كما في الآية . قلت : لس الأمر كذلك من وجهين :

الأول: أنه يلزم ، على ما ذكره ، أن تكون لفظة « بعض » في حكم المطروح ، وليس كذلك . بل هو مقصود بالذكر ، لأنه أشار به إلى أن الوعد بالتبرع ليس موجباً ، لأنه يجوز حيناً . والمصنف أشار إلى ذكر ذلك بقوله : إن موعدي بعض الجائد والمكتات والمكتات وان لم يقع (٢) موعدي ، لأنه بعض المكتات وإن لم يقع (٢) موعدي ، لأنه بعض المكتات لا كلها ، فلأجلها شرعت في الشرح رجاء أن يكون موعدي من ذلك البعض الواقع . فإذا كان كذلك كيف يكون انتصاب «بعض المساغ » على أنه مفعول مطلق ؟ بل هو منصوب على أنه مفعول به . ومع هذا يلزم على تقديره هذا أن يقرأ يسوغ بالتخفيف دون التشديد .

<sup>(</sup>١): قوله « والله » إلغ ، أقول في البيضاوي: أنشأكم منها ، فاستمير الانبات للانشاء ، لأنه أدل على الحدوث والتكون من لأرض. وأصله: أنبتكم إنباتاً فنبتم نباتاً ، فاختصر اكتفاء بالدلالة الالتزامية . انتهى .

<sup>(</sup>٢): قوله و وإن لم يقع » ، أقول لان المكنات غير متناهية ، ووقوع غير المتناهي عال . فإن قيل : إن الكلي كا يصدق على كل واحد من الأفراد منفرداً يصدق على المجتمعات كذلك ، فيلزم أن يكون مجموع المكنات جائز الوقوع – قلنا : إن معية الامكال لا تستلزم إمكان المعية ، فوقوع المجموع بوصف الهيئة الاجتماعية لا يتصور لاجل ذلك . والسر فيه أن الهيئة الاجتماعية ليست من ذاتيات معنى الامكان أو من لوازمه ، فلا يصدق المكن على المكنات بقيد هذه الحيثية .

## وحين أكاد أتَّكيءُ عنه اتَّكاءَ الفراغ

الوجه الثاني: أن تمثيله بالآية غير صحيح ، لأن « نباتاً » واقع مفعولاً لقوله أنبتكم طر معنى « إنباتاً ، وليس وقع لفظ المساغ ، ههنا ، مفعولاً لقوله « يسوغ » ، وإنما المفعول ههنا لفظة « بعض » على ما ذكرنا ، والمفعول ههنا مفعول بـــه ، والذي في الآية مفعول مطلق فكيف تحقق الماثلة بينها ؟ ! .

( وحين أكاد أتكىء عنه اتكاء الفراغ): بين هذا الكلام وبين ما قبله من السجع: المطرف ، ولهذا قدم لفظة وعنه ، الأجل السجع ، وإلا فحقه أن يقال: أتكىء اتكا الفراغ عنه .

قوله و أكاد » : من الأفعال المقاربة . يقال ، كاد يفعل كذا يكاد كوداومكادة ١٠ أي قسادب ولم يفعل . ولد وكاد » اسم وخبر ، إلا أن خبره يجب أن يكون ف مضارعاً متأولاً باسم الفاعل ، نحو : كاد زيد يخرج ، الأصل : كاد زيد خارجاً. ويستعم بغير « أن » ، وربما يستعمل استعمال عسى في إثبات « أن » بعده . قال الشاعر :

قد كاد من طول البلي أن يمصحا

وقد يستعمل عسى بغير ﴿ أَنْ ﴾ كما في كاد . قال الشاعر :

عسى اللهم الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب (٢)

قوله (أتكى، عنه ): أي عن الشرح. يقال ، اتكا عن الشيء فهو متكى، والموضع متكا وقال صاحب النهاية: عدى الاتكاء برعن ) وإن كان هو يعدى برطى ) لتضمين معنى الفراغ كا في قوله تعالى: ﴿ ففرحن إليك ﴾ على تضمين معنى الفراغ كا في قوله تعالى: ﴿ ففرحن إليك ﴾ على تضمين معنى الامالة ، وتبعه على ذلك صاحب الدراية . وقال الشيخ قوام الدين: فيه نظر ، لأنه حين ثد يكون معناه: أفرغ عنه فراغ الفراغ ، وهو ، كا ترى ، فاسد من العبارة . وصحين أنه من باب التقديم والتأخير ، أي: اتكاء الفراغ عنه أي الشرح وهواله كفاية ». وتبعه على ذلك الشيخ أكمل الدين ، ويكن أن يقال: التضمين صحيح ، والفراغ يكون

<sup>(</sup>١) : [ في الاصل : مكايدة ، وهو تصحيف ] ا ه مصححة .

<sup>(</sup>٢) : [ورد في البيت عدة تصحيفات: ﴿ اللَّهُم ﴾ ﴿ وراه ﴾ ﴿ فوج ﴾ ] ا ه مصححة .

## تُبيَّنت فيه نبذاً من الإطناب وخشيت أن يُهجّر لأ جله الكتاب

بمنى الفارغ ، لما يقال : رجل عسدل بمنى عادل ، المبالغة ، فلا يلزم ما ذكر من المحذور .

(تبينت فيه نبذا من الاطناب وخشيت أن يجر لأجله الكتاب): أي : علمت فيه ، هكذا فسره الشراح . وأصل معناه . الظهور . يقال : بان الشيء بياناً : اتضح فهو بين ، وكذلك أبان الشيء فهو مبين ، وأبنته أنا أي : أوضحته . واستبان الشيء : ظهر . وتبينته أنا ، تتعدى (١) هذه الثلاثة ولا تتعدى . والتبيين (٢) : الايضاح والوضوح . وفي المثل : قد بين كذا أي : تبين .

قوله ﴿ فيه ﴾ : أي في الشرح المذكور .

قوله و نبذاً ، بفتح النون ، وسكون الباء الموحدة ، وفي آخره ذال معجمة ، أي : شيئاً يسيراً . ويقال : أصاب الأرض نبذ من مطر أي : شيء يسير (٣) .

والاطناب (٤): من أطنب في الكلام: إذا بالغ (٥) فيه . وفي الاصطلاح: الاطناب: أداء المقصود بأكثر من المبارة المتعارف بها .

قوله و أن يهجر ، ، أي : يترك . قال الجوهري : هجر أي : ترك

<sup>(</sup>١) : [ في الأصل : بتقدير ، وهو تحريف . والصواب من اللسان ] اله مصححة .

<sup>(</sup>٢) : [ في الاصل : والتبين ، والصواب من اللسان ] ا ه مصححة .

<sup>(</sup>٣) : [ في الاصل : شيئًا يسيراً . وهو خطأ من الناسخ ] ا ه مصححة .

<sup>(</sup>٤): قوله « الاطناب » إلغ ، وهو إما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين إحداها مبهمة ، والاخرى موضحة ، وعلمان خير من علم واحد ، أو ليتمكن في النفس فضل تمكن بما جبل الله النفوس عليه من أن الشيء إذا ذكر فيها ثم بين كان أوقع عندنا، أو لتتمكن لذة العلم به . كا لا يخفى من أن نيل الشيء بعد الشق والطلب ألذ . فإن قيل: فالاطناب إذا كان متضمنا بهذه الفوائد ، فكيف يكون قابلا للترك ؟ قلنا : إن فوائده منحصرة في مواضعها المقتضية له ، وإلا فالمساواة والايجاز أولى منه على العموم .

<sup>(</sup>٥).: [ في الاصل: بلغ ، والصواب ما أثبتناه ] ا ه مصححة .

### فصرفت عنان العناية إلى شرح آخر موسوم بـ • الهداية ،

قوله و لاجله ، أي : لاجل الاطناب .

وقوله « تبينت » عامل في قوله « حين » . وقوله « أتكى، » : جملة خير « كاد » . وقوله « اتكاء الفراغ : كلام إضافي منصوب على المصدرية .

قوله « نبذاً » : مفعول تبينت . وقوله « أن يهجر » في محل نصب على المفعولية ، و أن » مصدرية . و « خشيت أن يهجر لاجله الكتاب » : أي : يترك لاجل الإطناب،

( فصرفت عنان العناية ): الفاء للسببية . و « صرفت » من الصرف ، وهو الرد . يقال : صرف الله عنك الأذى أي : رده . والمعنى ، هينا ، وجهت . والعنان بالكسر مفعول صرفت ، وهو ، في الأصل ، عنان الفرس ، ولكن أراد به هينا عنان خاطره . والعناية : اسم من عنى يعني ، من باب ضرب يضرب . يقال : عنيت بالقول كذا

والمناية : اسم من عنى يمني ، من باب ضرب يضرب . يقال : عنيت بالقول كذا أي : أردت .

ويقال : اعنى عناء وتعنى ، ومعناه : نصب (١) ، وعنا يمنو عنواً وعنياً ، معناه : خضع . والمعنى ، همنا ، عناية القلب ، ويقال : أراد بالعنان و الظاهر ، وبالعناية : الباطن . ويقال : أراد بالعنان العلم ، وبالعناية القلب .

( إلى شرح آخر موسوم بـ « الهداية » ) : إلى : متعلق بقوله « صرفت ».و «آخر»: على وزن أفعل غير منصرف ، للصفة ووزن الفعل . « موسوم » : أي : يسمى . وهـــذا بالجر صفة الشرح •

و « موسوم » : من وسم يسم وسماً وسمة . وسمته : إذا أثرت في بشيء . والهداية (٢٠ ، في الأصل ، مصدر ، لكن جملت همنا علماً للكتاب .

<sup>(</sup>١) : [ في الأصل : عنى عنيا ويعنى معنيا ومعناه . في العبارة تحسريف وسقط فأثنتنا عبارة اللسان ] ا ه .

 <sup>(</sup>۲): قوله و والهداية » أقول: والتسمية بها من قبيل تسمية الشيء باسم وصفه إظهاراً للمبالغة من قبيل: زيد عدل.

(أجمع قيه): أي في شرح آخر ، للذي سماه « الهدايـــة » ، وهو جملة من الفعل والفاعل ، والضمير المستتر فيه ، ومحلما النصب على الحال من الضمير في « صرفت » ، وهو من الأحوال المقدرة .

( ب**توفيق الله تمالى** ) ؛ أي تيسيره (١) وعونه .

(بين عيون الرواية ومتون الدراية): العامل في دبين ، أجمع . والعيون: جمع عين الشيء أي: خياره ، وأراد به ما ينقل عن العلماء من المسائل المجازة ، والرواية: مصدر: روى . والمتون: جمع متن الشيء أي: قوته . ومنه سمي الظهر متنا ، لأن بالظهر قوة البدن وقوامه . يقال: متن الشيء متنا ، وبالضم متانسة فهو متين: إذا صلب . والدراية: مصدر درى ، وأراد ما يستنبط من العلوم . والحاصل أن عيون الرواية التي اختارها العلماء ، ومتون الدراية المعاني المؤثرة والنكات اللطيفة .

( تاركا للزوائد في كل باب ، معرضاً عن هذا النوع من الاسهاب ) ، تاركا : حال من الضمير الذي في و أجمع ، ، وكذلك و معرضاً ، حال إما من المتداخلة أو من المترادقة، والمراد من و الزوائد ، الفروع الآخر التي ذكرها غيره معراً (٢٠). وأشار بقوله: و عن هذا النوع من الاسهاب ، إلى ما وقع في كفاية المنتهي من الإسهاب أي : الإكثار في الكلام . يقال : أسهب الرجل : إذا أكثر من الكلام ، فهو مسهب بفتح الهاء ، ولا يقال بكسرها وهو نادر وخارج عن القانون . وأسهب الفرس : اتسع في الجري والسبق ، وبين والباب، و الاسهاب ، جناس أيضاً كما بين الرواية والدراية .

(مع ما إنه يشتمل على أصول تنسحب عليها فصول ) : كلمة « مع » : المصاحبة.

<sup>(</sup>١): قوله « تيسيره » أقول : هـــذا إشارة إلى أن المراد منه التيسير دون المعنى المتعارف عليه للتوفيق . (٢) هكذا في الأصل اله مصححة .

و دما ، مصدريه ، فإن قلت : دمع ، اسم أو حرف ؟ قلت : اسم ، بدليل دخـــول التنوين عليها في قولك دمما » . وتسكين عينها لغة تميم وربيعة بلا ضرورة خلافــــا لسيبويه . وتستعمل مضافة ، وتكون ظرفا ، ولها حينئذ ثلاثة ممان :

أحدهما : موضع الاجتاع ، ولهذا يكني بها عن الدوات ، نحو : ﴿والله معمَهُ مُحدُ ٢٤/

والثالث : مرادفة عند .

وههنا على المعنى الأول ، والتقدير : مع شمول الذي أجمعه على أصول تنسحب عليها فصول من الفروع .

وشمَل ، يفتح الميم (٢) ، من شملهم الأمر : إذا عمهم • والأصول : جمع اصل : وهو ما يبنى عليه غيره (٣) .

وينسحب: من سحبت ذيلي فانسحب ، أي : جررته فـــانجر . والفصول : جمع فصل ، وهو في اللغة : القطع . يقال : فصلت بين الشيئين ، إذ فـــرقت بينهها . وأراد بالفصل ، همنا ، الحاجز بين الحكين في الفروع التي يوردها في كتـــابه . وبين الأصول والفصول جناس .

<sup>(</sup>١) : [ في الاصل : زمانية ، ولعل الصواب ما أثبتناه ، انظر مغني اللبيب «مع » ٢٩٤ ] ا ه مصححة .

 <sup>(</sup>٢) : في الاصل ، بضم الميم ، وهو خطــــــ المله من الناسخ ، والذي في المعجات :
 شمل كفرح ونصر ] ا ه مصححة .

<sup>(</sup>٣): قوله دوهو ، إلخ ، فإن قيل : له معان أخرى مثل : القساعدة الكلية ، والدليل ، فترك المعاني الاخرى والاختيار من جملتها ما ذكر لا يخلو عن الترجيح بلا مرجح قلنا ; إن النقل خلاف الاصل ، والابتناء كا يشمل الابتناء الحسي كابتناء السقف على الجدران وابتناء أعالي الجدار على أساسه وأغصان الشجرة على دوحتها كذلك الابتناء المعلي كابتناء الحكم على الدليل ، فهنا يحمل على المعنى اللغوي مع أن المذكور يشمل لجيس المعاني فهو أرجح من جملتها .

وأَسَأَلُ اللهَ أَن يُوَفِّقَنِي لِإِمَّامِهَا ، ويختمَ لي بالسَّعادة بعد آختتامها حتَّى إِنَّ مَنْ سَمَت مِعَنَّهُ إِلى مزيد الوقوف يرغبُ في الأطول والأكبر ،

( وأسأل الله أن يوفقني لاتمامها ، ويختم لي بالسعادة بعد اختتامها ) : « أسأل » ، جملة دعائيه ولا محل لها من الإعراب . و « أن يوفقني » : في محل النصب على الفعولية . و « أن » : مصدرية ، والتقدير : أسأل الله التوفيق ، وقد مر تفسيره من [ قبل ] .

قوله « ويختم » : عطف على « يوفقني » . و « بعد » : نصب على الظرفية ، والعامل فيه قوله « يختم » ، وفيه من السجم والتزيين الكلام .

(حتى إن من سبت مبته إلى مزيد الوقوف يرغب في الأطول والأكبر) : دحق اللغاية في الأصل ، ولكن ، مبنا ، فيه معنى التعليل ، وليست للجر بدليل و إن ، بمدها بالكسر ، ولو كانت للجر لفتحت مبزة إن ، لأن القاعدة أن حروف الجر إذا دخلت على و إن » فتحت مبزتها ، نحو : و ذلك بأن الله مو الحق كه الحج / ٢ فإن قلت : مذا يرتبط بماذا ؟ قلت : بقوله و فصرفت عنان العناية ، ويجوز أن يرتبط بقوله و تاركا للزوائد في كل باب معرضاً عن مسذا النوع من الإسهاب » ، وذكر هنا شيئين : تركه للزوائد ، وإعراضه عن التطويل ، وذكر في مقابلتها شيئين : الرغبة في الأطولوالأكبر، والاقتصار على الاقصر والاصغر . وأسسار إلى [أن] من كانت همته عالية يرغب في الفصل الأول ، ومن كانت همته قاصرة يقتصر على الفصل الثاني .

قوله ( سمت ) : أي : علت ، من السمو وهو الماو .

والهمة ، بكسر الهاء : ما يهم فيه الرجل بقلبه وقالبه . وجاء الفتح في الهاء .

قوله « مزيد الوقوف » ؛ أي : زيادة الوقوف على الاقسنام المسيرة من الفروع .

قوله ﴿ يُرغبُ ﴾ : من رغب في الشيء : إذا أراده ٬ رغبة ورغبـــا بالتحريك (١٠ ٬ وارتنب فيه مثله .

ورغب عن الشيء : إذا لم يرده . ومحل ديرغب، الرفع، لانه خبر لقوله ومن سمت». والاطول بقابله الاقصر ، والاكبر يقابله الاصفر ، والاشباء تتبين بضدها .

<sup>(</sup>١) : [ في الاصلي : رغبة ورغباناً بالتحريك و والصواب ما أثبتناه] ا همصححة ٠

## وَمَنْ أَعْجِلُهُ الوقتُ عنه يقتصر على الأقصر والأصغر وللناس فيا يعشقون مذاهب والفن خير كله

( ومن اعجله الوقت عنه يقتصو على الاقصر والاصغر ): أعجله بمنى عجله أي: استحثه عن أن يزيد الوقوف. وفيه من محساس الكلام اشتاله على الطباق، ويسمى المطابقة: وهي الجمع بين المتضادين، يمني معنيين متقابلين في الجملة، فإن ذكر الاطول وذكر ما يقابله وهو الاقصر، وذكر الأكبر وذكر ما يقابله وهو الأصغر من هذا الباب. وفيه من المحاسن اشتاله على الجمع. وفيه أيضاً إسناد مجازي، وهو إسناد أعجل إلى الوقت، وهو مجاز عقلي، كا في قوله ﴿ قيام الليل وصيام النهار ﴾. وأشار بهذا الكلام إلى أن طلاب العلم على قسمين: أحدها من همته عالية لا يقنع بالقليل منه، والآخر من همته قاصرة يقنع باليسير منه، ويجوز أن تكون هذه القسمة من جهة سعة الوقت وضيقه على ما [لا] يخفى.

#### ( وللناس فيا يمشقون مذاهب والفن خير كله ) .

( ومن مذهبي حب الديار لاهلها وللناس فيا يعشقون مذاهب ) هذا شطر بيت وقبله و ومن عادتي حب الديار لاهلها » وهو من قصيدة بائية من الطويل قالها أبو فراس واسمه همام وقيل هميم بالتصغير ابن غالب التميمي وفرزدق لقبه لقب به لانه كان جهم الوجه والفرزدق في الاصل قطع العجين واحدتها فرزدقة وقيل لقب به لفظه وقصره شبه القنينية التي يشير بها النساء وهي الفرزدقة والاول اصح لانه أصابه جدري في وجهه ثم برأ منه فتبين وجهه جهما توفي بالبصرة سنة عشر ومائة وأشار بهذا البيت إلى أن الناس لهم أهواء مختلفة ولهم فيا عيلون اليه مذاهب وطرق مختلفة في كل فن من الفنون ولهذا أشار اليه بعد ذلك بقوله ( والفن كله خير ) أراد به ان كل فن من أي فن كان الذي يميل اليه الشخص هو خير عنده في زعمه وإن كان غير خير عند غيره لانا ذكرنا ان الناس لهم أهواء مختلفة وهي فنون كلها خير بالنسبة إلى ما في زعم أصحابها ألا ترى كيف قال الفرزدق ومن عادتي حب الديار لاهلها حيث جعل حب الديار لاجل أصحابها ملة وعادة وذلك خير بالنسبة إلى ما في زعمه وإن كان ذلك غير خير عند غيره وقد قالت الشراح وذلك خير بالنسبة إلى ما في زعمه وإن كان ذلك غير خير عند غيره وقد قالت الشراح وذلك خير بالنسبة إلى ما في زعمه وإن كان ذلك غير خير عند غيره وقد قالت الشراح وذلك خير بالنسبة إلى ما في زعمه وإن كان ذلك غير خير عند غيره وقد قالت الشراح وذلك خير بالنسبة إلى ما في زعمه وإن كان ذلك غير خير عند غيره وقد قالت الشراح وذلك خير بالنسبة إلى ما في زعمه وإن كان ذلك غير خير عند غيره وقد قالت الشراح

<sup>(</sup>١) قوله ( يؤكد به ) الخ أقول لان المنكر اذا كانمنذوات الاجزاء وقابلاً للتجديد يؤكد به لان تأكيده لا يفيد الا معنى التحديد وهو يصلح لهذا المعنى فيمكن تأكيده به فالتخصيص بالمعرفة لس في محله .

<sup>(</sup>٢) قوله ( فإذا أضيفت ) الخ أقـــول لان اللام فيه همنا للجنس والا فالعهد ينافي الاستغراق المفهوم منه والاستغراق موجب لالفائه لان اللام اذا كان للاستغراق فـــأين الفائدة في ايراد لفظ كل انتهى.

 <sup>(</sup>٣) قوله ( واذا أضيفت ) الخ لان المراد منها لا يكون الا لواحد على سبيل الهداية
 وهي لا تصلح لعموم الافراد .

# ثم سألني بعض اخواني أن أملي عليهم المجموع الثاني فافتتحته مستعيناً بالله تعــالى في تحرير ما أقـاوله

إذا قلت كل زمان مأكول يصح لأن المعنى كل فرد من أفراد الزمان مأكول وهذا لا يصح كا ترى وعن هذا قالت النحاة كل اسم موضوع لاستغراق أفراد النكرة نحو كل نفس ذائقة الموت و المعرف كالمجموع نحو و كنتم ، آية وأجزاء المفرد المعرف تحوكل زيد حسن فإذا قلت أكلت كل الرغيف لزيد كانت لعموم الأفراد فإذا أضيف الرغيف إلى زيد صارت لعموم أجزاء فرد واحد وقوله الفن مبتدأ وخبره قوله خير وقوله كله تأكيد للفن والمعنى كل فرد من أفراد الفن خير والألف واللام فيه اما للجنس فالمنى أي فن كان من الفنون واما للعهد فالمنى فن الفقه أي علم الفقه كله خير.

- (ثم سألني بعض اخوانى ان أملي عليه المجموع الثاني) بعض إخوانى كلام إضافي مرفوع لأن فاعل سألني وهو جمع اخ واراد به الاخ في الدين وإنما قال ( بعض إخواني ) لانه لا يمكن أن يكون السؤال من إخوانه كلهم لان المؤمنين شرقاً وغرباً اخواته في الدين قال الله تمالي ﴿ إنما المؤمنون إخوة ﴾ ١٠ الحجرات. قوله (ان املي عليه) من الإملاء يقال أمليت الكتاب وأملي وامليته لفتان جيدتان جاء بها القرآن وكلة ان مصدرية تقديره سألني بعض اخواني املاء المجموع الثاني عليهم والمراد الهداية فكأنه بعد صرف العناية اليه لم يشرع فيه حتى سأله بعض إخوانه الاملاء عليهم روى انسه بقي في تصنيفه ثلاث عشرة سنة فكأنه كان يملي عليهم في أثناء تلك المسدة وكان يصوم في تلك المدة ولا يفطر أصلا وكان لا يطلع على صومه أحسد حتى ان خادمه كان يأتي اليه بطعام وكان يقول له ضع واذهب أنت فإذا مضى كان يطعمه أحداً من الطلبة وغيرهم فببركة هذا الزهد صدار كتابه مقبولاً بين العامة والخاصة وبلغ حيث ما بلغ الإسلام .
- ( فافتتحته مستعيناً بالله في تحرير ما أقاوله ) الفاء فيسه تصلح أن تكون للسببية ومستعيناً حال من الضمير المرفوع في افتتحته قوله ( في تحرير ما أقاوله ) أي في تخليص ما أقاوله وتقويمه والمقاولة القول من الجانبين يقال قاول أقاوله كدارس وأشار بهذا إلى زيادة مقاساة في القول لأنها من باب المفاعلة .

## متضرعاً إليه في التيسير لما أحاوله الميسر لكل عسير وهو على ما يشاء قدير وبالاجابة جدير وحسبنا الله ونعم الوكيل

(متصوعاً اليه في التيسير لما احاوله) الله أي إلى الله تمالى ومتضرعاً حال من مستعيناً ويجوز أن تكون في الأحوال المتداخلة والتضرع طلب الحاجة على وجه المسكنة يقال ضرع الرجل ضراعة أي ضرع وذل وأضرعه غيره وتضرع إلى الله ابتهل قوله ( لمما أحاوله ) من المحاولة يقال حاولت لشيء إذا أراد به وفقال المحاولة طلب الشيء بحلة ومنه الحديث و اللهم بك أحاول ، أي بنصرك ، وتوفيقك ادفع عني كيد العدو وأطلب الوثوب المهم وفعه من محاسن الكلام حسن الاسجاع المذكورة ومنها الازدواج بين اقاولة وأحاوله ومنها المبالغة في البيان بالتفضيل بعد الاحتمال ليكون إشارة إلى عملين فالعملان خير من عمل واحد وذلك في قوله ( في التيسير لما أحاوله ) حيث لم يقل في تيسير مسا أحاوله بالاضافة قد إشارة إلىما ذكرنا وقصداً للسالفة مخلاف قوله ( في تحرير ما أقاوله) حدث ذكره بالاضافة لان المالغة حاصلة من صنفة القاولة فإن قلت فكذلك المسالغة حاصلة في صيغة المحاولة قلت لا نسلم ذلك لان المفاعلة فيه ليست على بابها كما في قوله تعالى ﴿ ويسارعوا ﴾ بمنى اسرعوا وسافر الرجل بمنى سفر ( انه الميسر لكل عسير وهو على ما يشاء قدير وبالاجابة جدير ) أي ان الله عز وجل وهو الميسر لكل أمر صعب قوله (قدير) وقوله (جدير) خبر منتدأ محذوف تقديره (وهو بالإجابة جدير) أي لاثق يقال فلان جدير بكذا أي خلىق وأنت جدير أن تفعل كذا والجنم جدر أو جديرون وفيه حسن التعليل وهو قوله إنه المسر لانه وقع موقع التعليل يعني أنمسا فتحت أملاء الهداية مستعيناً بالله لانه المسر لكل عسر.

# كتاب الطهارات(۱۰)

الكتاب والكتابة في اللغة جمع الحروف من الكتب وهو الجمع تقول كتبت البلغة اذا جمعت بين شفريها مجلقة أو سير من كتب يكتب من باب نصر ينصروبكتب من باب

(١) قوله كتاب الطهارة اعلم ان ما لا بد لنا في هذا المقام من معرفة خسنكت الاولى انه انما قدم العبادات على المعاملات والحدود لانها هي التي تحقق بها معنى العبودية قال الله المال في وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون في والثانية انه انما قدم الصلاة على سائسر العبادات لانها عماد الدين بالحديث والبناء لا يقوم الا ينصب عماده أولاً لا يقافه فالواجب تقديم الإيمان لانه أصل الكل لانا نقول المتكفل به الكلام لا الفقه وأيضاً الصلاة تعقب كثيراً دون سائر العبادات كقوله تعالى في الذين يؤمنون بالنيب ويقيمون بالصلاة في والثالثة انما يقوم الطهارة لانها شرطها وتقدمها على سائر شروطها لانها تسقط بالاعذار والثالثة انما يقوم الطهارة شرط لا يسقط بالاعذار لان النية أيضاً شرط بعذر ونحن نقول معنى الاهمية لا يثبت الا باللزوم وعدم السقوط ولهذا قال في الكفاية وانها أهم لانها لا تسقط الطهارة في عدم السقوط لا ينافي كونه وجها لتقديم الطهارة على أنها أقدم من النية تحققاً بالنية الى الصلاة لاقترانها بالتحرية المتأخرة عن الطهارة ولانها عنصة بها بخلاف النية لعموم نسبتها الى جميم العبادات .

والرابعة انما عنون الكتاب بلفظ الكتاب لا الباب لان وجوه اشتقاق الكتاب تدل على الجميع والباب لا يجيء الا بمنى النوع والمقصود جمع أنواع الطهارة لا نوع منها.

والخامسة انما ذكر الطهارة بلفظ المفرد لان الجمع المعرف باللام نحو لا أتزوج النساء يبطل فيه معنى الجمية هو المحتار في بحث اللام فيلزم المبث وتطويل اللفظ بلا فائدة =

ضرب يضرب وكتب وكتابة وكتبت القرية إذا أحرزتها فهي كتيب والكتيبة بالضم الحسرزة والكتيبة الجيش وكتبت الخيل اذا اجتمعت والكتابة تصوير اللفظ بحروف هجائية لان فيها جمع الحروف والكلمات والكتاب العرض والحكم والقدر قمال النابغة الجمدى: يا بنت عمى كتاب الله أخرجني عنكم وهلا متعن الله ما فعلا

ويقال أراد بالكتاب همنا المكتوب بجازاً كالحساب بمعنى المحسوب ويقال في تعريف الكتاب والكتاب المائفة من المسائل الفقهية اعتبرت مستقلة اشتملت أنواعاً أو لم يشتمل فقوله (طائفة) كالجنس وقوله (من المسائل الفقهية) اخرج به غيرها وقدوله اعتبرت مستقلة أي مع قطع النظر عن تبعيتها للغير أو تبعية غيرها إياها ليدخل فيه هذا الكتاب فإنه تابع الصلاة ويدخل كتاب الصلاة فإنه مستتبع للطهارة وقد اعتبرا مستقلين أمساكتاب الطهارة فلكونه المقصود الاصلي فظهر من هذا ان اعتبار الاستقلال قد يكون لانقطاعه عن غيره ذاتاً كانقطاع كتاب اللقطة عن كتاب الآبق وكتاب اللقطة عن كتاب الصلاة والزكاة وقد يكون لمنى يؤثر ذلك كانقطاع الصرف عن البيوع والرضاع عن النكاح والطهارة عن الصلاة كا ذكرنا وقدوله اشتملت أنواعا أو لم تشتمل لدفع قول من يقول الكتاب جنس يدخل تحته أنواع من الجملة

<sup>=</sup> فليتأمل نكتة أخرى ذكرها الشارح بقوله اكتفى بلفظ الواحد النج، وله قال الفاضل البيضاوي الكتاب أما مصدر كالخطاب سمي به المفعول للمالغة كرجل عدل أو فمال فيبنى للمفعول كاللباس انتهى معنى التقديرين فهو لغة الجمع واصطلاحاً مسائل اعتبرت مشتملة على أنواع مختلفة أولاً فإن قبل فعلى هنذا كان المناسب ان يصدر الطهارة بلفظ الباب ونحوه بمستقلة بل هي بالغة للصلاة داخلة تحت كتابها كسائر شروطها قلنا نعم لكنها لما كانت مشتملة على أنواع مختلفة كطهارة الثوب والمكان والبدن والطهارة الكبرى والطهارة الكبرى الحقيقية والطهارة الحكمية والطهارة بالماء والتراب فصارت كانها عبادة مستقلة وللتصريح بهذا المعنى أورد بعضهم بصيغة الجمع واما من أفردها فقد لاحظ ما ذكر الشارح بقوله اكتفى بلفظ الواحد النع.

وكل نوع يسمى بالباب والباب اسم لنوع مشتمل على اشخاص تسمى فصولاً فإن الكتاب قد يكون كذلك وقد لا يكون فإن من الكتب ما لم يذكر فيه لا باب ولا فصل ككتاب اللقطة واللقيط والآبق وغيرها على ما سيأتي انشاء الله تعالى فلو لم يسندكر ذلك ربما توهم ذلك فذكره وفعاً لذلك الطهارة (١) في اللغة النظافة وفي الاصطلاح عبارة عن صفة تحصل لمزيل الحدث والجنب عما تعلق به الصلاة سواء كان طبعاً أو شرعاً فيان قلت ذكراً وفي الحدود لا يجوز قلت همها ليست بمانعة الجمع فلا يضير الحد وإنما قال عما تعلق به الصلاة ليتناول المكان فإن طهارته شرط على ما سيأتي قال صاحب الدراية الطهارة لغة النظافة وشرعاً نظافة الأعضاء الثلاثة ومسح الرأس قلت هذا تعريف غير صحيح لأن الطهارة أعم من الوضوء والتعريف المذكور لا يطلق إلا على الوضوء والوضوء نوع من أنواع الطهارة وهي على وزن فعول بضم الفاء من الوضاءة وهي الحسن قال الجوهسري الوضاءة الحسن والنظافة تقول منه وضاء الرجل أي صار وضيئا وتوضأت للصلاة ولا تقول توضيت وبعضهم يقول ذلك والوضوء بالفتح الماء الذي يتوضأ به والوضوء أيضاً مصدر من توضأت للصلاة مثل الولوع والقبول وقال اليزيدي الوضوء باللغم المصدر وحكى عن أبي عمرو بن العلاء القبول بالفتح مصدر لم يسمع غيره وذكر الأخفش في قوله تعالى هوقودها الناس والحجارة القلاء القبول بالفتح مصدر لم يسمع غيره وذكر الأخفش في قوله تعالى هوقودها الناس والحجارة المعارة بالفتح مصدر لم يسمع غيره وذكر الأخفش في قوله تعالى هوقودها الناس والحجارة به القبول بالفتح مصدر لم يسمع غيره وذكر الأخفش في قوله تعالى هوقودها الناس والحجارة به والوضوء بالفتح مصدر لم يسمع غيره وذكر الأحفية على وقوله تعالى هوقودها الناس والحجارة به والوضوء المناس والمناس وال

<sup>(</sup>١) قوله (الطهارة) النح قال العلامة الجلبي في حاشيته لمسرح الوقاية الطهارة لفسة النظافة ويقابلها الدنس وشرعاً إزالة النجاسة الحقيقية كطهارة الشوب والبدن والمكان عنها والحكية التي هي الحدث الأصغر والأكبر بالوضوء والفسل والتيمم ان عدم الماء وتجديد الوضوء ليس بطهارة حقيقية وإنما سمي بسه باعتبار النور الحاصل وقال الامام النووي في شرحه لصحيح مسلم قال جمهور أهل اللفة ويقال الوضوء والطهور بضم أولها اذا أريد به الفعل الذي هو المصدر ويقال الوضوء والطهور بفتح أولها إذا أريد به الماء الذي يتطهر به هكذا نقله ابن الانباري وجهاعات من أهل اللغة وغيرهم عن أكثر اهل اللغة وذهب الجليل والاصمعي وأبو حاتم السجستاني والزهري وجهاعة إلى انه بالفتح فيها انتهى .

التحريم / 7 فقال الوقود بالفتح هو الحطب والوقود بالضم الايقاد وهو الفعل قال ومثل ذلك الوضوء (١) وهو الماء والوضوء وهو الفعل ثم قال وزعموا أنها نمتان بمنى واحسد تقول الوقود والوقود ويجوز أن يعنى بها الحطب ويجوز أن يعنى بها الفعل وقسال غيره القبول والولوع مفتوحان وهما مصدران شاذان وما سواها من المصادر فمبني على الضموفي اصطلاح الشريعة هو غسل الاعضاء الثلاثسة ومسح الرأس ويقال هو عبارة عن غسل

(١) قوله ( الرضوء ) إلخ قال العلامة الجلبي في حاشبته لشرح الوقاية والوضوء بضم الواو ولغة النظافة من الوضاءة أي الحسن والنظافة وشرعاً غسل الوجه والمدين والرجلين ومسح الرأس واما الوضوء بالفتح ما يتوضَّأ به قيل إضافة الفرض إلى الوضوء بيانية لأن الفرض قد يكرن من غيره ويجوز أن يكون بمنى اللام لأن الفرض قد يكون للصلاة وقد يكون للحج ولغير ذلك وبقي ههنا سؤال واضح الورودوهو ان الآية النسازلة في الوضوء مدنية إجماعاً وقد فرضت الصلاة بمكة فيلزم كون الصلاة بلا وضوء إلى حين نزلت وأجيب عنه بوجوه أحدها أن يمنع بطلان اللازم تجويز الصلاة بلا وضوء قبل تحقق توقفها عليه من جهة الشارع كالصوم والجهاد وثانيها جواز ثبوت الوضـــوء بالوحي الغير المتلو كتعليم جبريل وكون الآية دليــــل الوضوء ولا يقتضي كون دليله منحصرا فيها وثالثها جواز الأخذ من شرائع من قبلنا كما يدل عليه ما روي عنه عليه الصلاة والسلام حينتوضاً ثلاثاً ثلاثا وقال هذا وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي قمن زاد على هذا أو نقص فقد تمدى وظلم لا يقال إذا يثبت الوضوء بإحدى ماتين الطريقتين فها فائدة نزول الآية لأنا نقول القاء أمر الوضوء وإثباته من عظم المنافع وارفعها لأنه لما لم يكن عبادة محضة بل وسيلة للصلاة كان مظنة أن لا يمني المسلمون بشأنه ويتساعون في رعاية أركانه لكونه بعبد العهدعن وقت نزول الوحى وقبلة النقلة عصراً فعصراً بخلاف ما إذا ثبت بالمتاو المتواتر السرمدي في كل زمان على أ كل لسان ذلك ان نقول لم يبعوز أن يثبت وجوب نفس الوضوء بأحد هذينالوجهين المذكورين والآية إنها نزلت لاثبات فرضة الوضوء لا لاثبات غيرها فلا اشكال وإنها قدم الوضوء على سائر أنواع الطهارة لانه أكثر ما يحتاج اليه المسلون وأوفى فهو بالتقديم أولى انتهى .

أعضاء مخصوصة ومسح عضو مخصوصة فإن قلت لم اختار لفظ الجمع اللطهارات دون المفردكا ذكره غيره قلت للتصريح بإرادة أنواع الطهارة لأنه لو ذكرهاً بلفظ الأفـــراد لكان فهم الأذواع على سبيل الاحتمال لا القطع لان الجنس واقع على الأذل مع احتمال الكل فإن قلت إذا دخلت الالف واللام على الجمع تبطل الجمعية وتكون للجنس أيضاً فـــــأي فائدة في جمعها حينئذ قلت هذا فيه خلاف على ما تقرر في موضعه فيجوز أن يكون المصنف أراد به مطلق الجمع كما هو مذهب البعض في اللام إذا دخلت في الجمع فإن قلت الطهارة مصدر فلا يثنى ولا يجمع قلت إذا أريد به النوع يجوز أن يجمع فإن قلت فلم لم يجمع الصلاة والزكاة ونحوهما قلت هذا لا يتمشى فيهما اما الصلاة فلانها متحدة انواعها لأنها عبارة عن الاركان الممهودة واما الزكاة فإنها عبارة عن إيتاء الربع من العشر وهو واحد بخلاف الطهارة فإن أنواعها مختلفة كايرى من اختلاف طهارة الحدث والجنب والطهارة بالتيمم ولا ترد علينا صلاة الجنازة لأنها ليست بصلاة حقيقية لأنها دعاء ولهذا جسازت ركوباً قياساً استحساناً ويجوز بالتيمم عند وجود الماء حتى أنَّ الشعبي لم يشترط فيهـــــا الطهارة أصلا وقوله كتاب الطهارة كلام إضافي مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف أيهذا كتاب الطهارة ويجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر أي كتاب الطهارة هذا ويجوز أن ينصب الكتاب على تقدير هات كتاب الطهارات أو خذه أو نحو ذلك فإن قلت ما هذه الاضافة قلت إضافة معنوية بمعني في أي هذا كتاب في الطهارات أي في بيانها لأن الكتاب ليس في نفس الطهارة ويجوز أن تكون بمنى اللام للاختصاص وإنماقدمالعبادات علىغيرها من المعاملات والزواجر لكونها أهملأن العبادة هي التي تحقق معنىالعبوديةوماخلقالثقلان إلا لهذا قال الله تمالي ﴿ وما خلقت الجن والأنس إلا ليعبدون ﴾ الذاريات ٥٦ فإن قلت لم قدم الصلاة على غيرها من العبادة قلت لأنها ثانية الايمان في الكتاب والسنة ولأنها عماد الدين والبيت لا يقوم إلا على الاعمدة فإن قلت الأصل في العبادات الايمان فكان ينبغي أن يقدم قلت هو متعلق بعلم الكلام وهو علم مستقل بذاته فذكره هنالسك أولى وتقديم الطهارة على الصلاة لأنها شرط الصلاة وشرط الشيء يسبقه وجملته تعقبه والشرط مسا

يتوقف على وجوده الشيء ولا يكون منه فبالضرورة يكون مقدمـــا على المشروءا فقدم عليه أيضاً وضعاً ليوافق الوضع الطبع وتقديمها على سائر الشروط كاستقبال القبلة وستر المورة (١) ونحوهما لأنها لا تسقط بالأعذار بخلاف غيرها ولأن الله تعالى استقصى فيبيانها ما لم يستقص في غيرها فكان التقديم بها أهم وإنما قدم بيان الوضوء الذي هـــو طهارة صغرى على الغسل الذي هو طهارة كبرى اما اقتداء بالكتاب المزيز فإنه ذكر على هــذا الترتيب واما باعتبار شدة الاحتياج إلى علم الوضوء بإعتبار كثرة دورانه فإن قلت ما سبب الوضوء قلت عند الظاهرية القيام إلى الصلاة لظاهر النص لأنه يقتضى وجهوب الطهارة بعد القيام إلى الصلاة لأنه جعل القيام اليها شرطاً لفعل الطهارة وحكم الجزاء أن يتأخر عن الشرط الا ترى ان من قال لامرأته ان دخلت الدار فأنت طالق إنمايقع الطلاق بعد الدخول وهذا لا خلاف فيه بين أهل اللغة لأنه مقتضى اللفظ وحقيقته فعلى هذا كل من قام إلى الصلاة فعليه أن يتوضأ قلت هذا باطل لأن النبي عليه كان يتوضأ لكل صلاة فلما كان يوم الفتح صلى خمس صلوات بوضوء واحد فقال له عمر رضي الله عنه رأيتكاليوم تفعل شيئًا لم تكن تفعله فقال عليه السلام عمداً فعلت كيلا تحرجوا والحديث أخرج مسلم من طريق مسلم بن يزيد عن أبيه أن النبي علي صلى الصلوات الحس يوم الفتح بوضوء واحد ومسح على خفيه فقال له عمر رضي الله عنه لقد صنعت اليوم شيئًا لم تكن تصنعه فقال عمداً صنعته يا عمر رواه الترمذي أيضاً ولفظه كان النبي ﷺ يتوضأ لكل صلاة فلما كان عام الفتح صلى الصلوات الخس كلها بوضوء واحد الحديث أخرجه الطحاوي نحو رواية مسلم فدل هذا على أن القيام إلى الصلاة غير موجب للطهارة إذ لم يُجدد النبي عَلَيْكُمْ

<sup>(</sup>۱) قوله (وستر العورة) النح قال في بعض شروح الوقاية شرط بعض المشايخ ستر عورته عن نفسه حتى لـــو رأى فرجة من جيبه أو كان بحيث يراه لو نظر اليه لم يجيز صلاته وعامتهم لم يشترطوا لانها ليست بعورة في حتى نفسه لانه يحل له لمسها والنظر اليها وقول العامة أصح حتى روى ابن شجاع عن الاعظم والشافعي رحمهم الله انه لو كان محلول الحبيب فنظر إلى عورة نفسه لا يفسد صلاته انتهى.

طهارة لكل صلاة فثبت بذلك ان في الآية مقداراً يتعلق به في إيجاب الوضوء إذا قمتم إلى الصلاة من مضاجعكم وروى الطحاوي في معاني الآثار رأبو الرازي في الأحكام والطبراني في الكبير من طريق جابر بن عبد الله ابن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الله ابن علقمة عن أبيه قال كان رسول الله عليه إذا أجنب أو أهرق الماء إنها نكلمه فلا يكلمنا ونسلم عليه فلا يرد علينا حتى نزل قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قَمْتُم ۚ إِلَى الصلاة ﴾ المائدة / 7 فدل هــــذا الحديث على أن الآية نزلت في إيجاب الوضوء من الحدث عنـــد القيام إلى الصلاة وأن التقدير في الآيــة في إذا قمتم إلى الصلاة وأنتم محدثون فإن قلت حديث جابر الجعفي غير ثابت فلا يتم به الإستدلال قلت لا نسلم ذلك لأن سفيان يقول كان جابر ورعاً في الحديث ما رأيت في الحديث أورع منه وعن شعبة هوصدوق في الحديث وقال هذا الحديث مطلقاً للدوران وجوداً وعدماً وهو أيضاً باطل لأنا نعلم أن الدوران دليل الغلبة ولئن سلمنا لكن لا نسلم ان الدوران وجوداً موجود لأنه قد لا يوجد الحديث ولا يجب الوضوء ما لم تجب الصلاة بالبلوغ ودخول الوقت وعندنا هو الصلاة بـدليل الاضافة اليها وهي إمارة السببية لكن شرطه الحدث لأنه تعالى ذكر التيمم معلقاً بالحدث والنص في البدل نص في الأصل لأنه لا يفارقه بشرطه وسببه هكذا ذكره الشيخ حافظ الدين النسفي رحمه الله واعترض عليه الشيخ قوام الدين وقال لا نسلم ان البدل لا يفارق الاصل بشرطه وسببه وقد فارقه في النية وهي شرط في التيمم دون الوضوء قلت هـــو عين النية لأن التيمم في اللغة عبارة عن القصد قال الشاعر:

وما أدري إذا يمت أرضاً أريــــد الخير أيها يسلني (١)

أي إذا قصدت والقصد هو عين النية فإذا كان كذلك كيف يطلق على النية انهاشرط التيمم والحال ان شرط الشيء خارج عن ذاته فإذا سقط الاعتراض المذكور فإن قلت قدا صرح بذكر الحدث في الغسل والتيمم دون الوضوء فعلم بذلك أن الحدث هو سبب الوضوء

<sup>(</sup>١) هكذا في الأصل وقد ورد أيها يليني ه مصححة .

قلت السبب الصلاة وشرطه الحدث لما ذكرنا ولقوله (١) تعسالي ﴿ إذا قعتم ﴾ أي من مضاجعكم وهو كناية عن النوم وهو حدث وأما التصريح بذكر الحدث في الغسل والتيمم دون الوضوء فليعلم أن الوضوء يكون سنة وفرضاً والحدث شرط في الفرض دون السنسة

(١) قوله ( لقوله تعالى ) الخ أقول أن النبي عَلَيْكُ صلى الصاوات يوم الفتح بوضوءواحد ومسح على خفيه فقال له عمر لقد صنعت اليوم شيئًا لم تكن تصنعه قال عمداً صنعته يا عمر رواه مسلم قَال الامام النووي في شرح هذا الحديث أنواع من العلم منهــــا جواز المسح على الحف وجواز الصلوات المفروضات والنوافل بوضوء واحدما لم يحدث وهذا جائز بإجماع من يعتد به وحكى أبو جعف الطحاوي وأبو الحسن بن بطال في شرح صحيح البخاري عن طائفة من العلماء انهم قالوا يجب الوضوء لكل صلاة وإن كان متطهراً واحتجوا بقول الله تعالى ﴿ إذا قمتم إلى الصلاة فاغساوا وجوهكم ﴾ المائدة الآية وما أظن هذا المذهـــب بصحيح عن أحد ولعلهم أرادوا استحباب تجديد الوضوء عند كل صلاة ودليل الجهور الأحاديث الصحيحة منها هذا الحديث وحديث أنس في صحيح البخاري كان رسول الله طَالِعٌ يَتُوضًا عنـــد كل صلاة وكان أحدنا يكفيه الوضوء ما لم يحدث وحديث سويد بن النعمان في صحيح المخاري أيضاً أن رسول الله عليه عليه صلى العصر ثم أكل سويقاً ثم صلى المغرب ولم يتوضأ وفي معناه أحاديث كثيرة كحديث الجمع بين الصلوات بعرفة والمزدلفة وسائر الأسفار والجمعين الصلوات الفائتات يوم الحندق وغير ذلك وأما الآية الكريمة فالمراد بها والله أعلم إذا قمتم محدثين وقيل انها منسوخة بفعل النبي عليه وهذا القول ضعيفوالله أعلم قال أصحابنا ويستحب تجديد الوضوء وهو أن يكون على طهارة ثم يتطهـر ثانياً من غير حدث وفي شرط استحباب التجديد أوجه أصحها أنه يستحبلن صلى به صلاة سواء كانت فريضة أو نافلة والثاني لا يستحب إلا لمن صلى فريضة والثالث يستحب لمن فعل به ما لا يجوز إلا بطهارة كمس المصحف وسجود التلاوة والرابع يستحب وان لم يفعل بـــه شيئًا أحلاً بشرط أن بتخلل بين التجديد والوضوء من يقع لمثله تفريق ولا يستحب تجديد الغسل على المذهب الصحيح المشهور اتتهى.

لأن الوضوء على الوضوء نور على نور والغسل على الغسل والتيمم على التيمم ليس كذلكوهو المشهور فيهما عند الشافعي رحمه الله قال المتولي من الشافعية في موجب الوضوء ثلاثة أوجه أحدهما الحدث فلولاه لا يجب الثاني القيام إلى الصلاة لأنه لا يتعين عليه قبله الثالث وهــو الصحيح عند المتولي وغيره أنه يجب بهما ثم الحديث يحل جميع البدن في وجه كالجنابة حتى منع من مس المصحف بظهره وبطنه والاكتفاء بغسل الأعضاء الأربعة تخفيف وفي وجه يختص بالأربعة وعدم جواز المس لعدم طهارة جميع البدن بالنجاسة الحقيقية في الأصبح اختلاف عندهم فقال الشافعي العموم وقال النووي وغيره الاختصاص ورجحة النووي فإن قُلْت ما الحكمة في تخصيص الأعضاء الأربعة في الوضوء قلت لأن الله تعالى لما نهى آدم عليه السلام في الجنة عن قربان تلك الشجرة وتناولها صارت هذه الأعضاء الأربعة مذنب فمن الرجلين المشي ومن اليدين البطش ومن الوجه التوجه إليها فلما علم آدم عليــه السلام بذلك وضع يده على أم رأسه لما أصابه من الغم وسقط عنــــه الحلى والحلل فعين الله هذه الأعضاء الأربعة لنزول عنه ما اقترفت هذه الأعضاء فإن قلت كان ينبغي أنه تجـــب الأكل وإنما كان ممنوعاً من القربان إليها بقوله ﴿ وَلَا نَقَرُهِا هَذَهُ الشَّجْرَةُ ﴾ البقرة / ٣٠ ولم يحصل من القم القربان بخلاف الأعضاء المذكورة وقيل فعل القم كان بعد حصول ماحصل من آدم فلم يكن له ذنب وقيل إنما لم يجب غسل الفم لأن مطهر الأبدان قد طهره وهوقول لا إله إلا الله محمد رسول الله وطهارة جميع الأعضاء بالفم واللسان ألا ترى أن الكافر إذا لم يقل ذلك يسمى نجساً لقوله تعالى ﴿ إنما المشركون نجس ﴾ فإن قلت ما الحكم في تخصيص الأعضاء الثلاثة بالغسل والرأس بالمسح قلت الرأس لم يحصل منه شيء في قضية القربان فلم يبين له الغسل ولذا اختص بالمسح باليد المفترقة إليه وذلك كا ذكرنا أنه وضع يده على أسه لما أصابه من الغم وقيل إنما اختصت هذه الأعضاء الأربعة أما الوجه فلأنه أحسن الأعضاء وأما اليدين فلأن سائر الحيوانات ليست لها يد باطشة ولا آخذه بل أخذها الأشياء بفعها حق لا تميز بين الحديث والطيب وأما الرجلان فلأن الله تعالى خلق ابن آدم خلقة مستوية وخلق سائر الحيوانات خلقة منكوسة فأمر بفسل هذه الأعضاء شكراً لمساصنع وأما الرأس فقد رفع عنه السيف والجزية بدين الإسلام فاكتفى بالمسح شكراً على ذلك وقيل لما كانت الصلاة مناجاة ومحل القرب أمرهم بتطهير هذه الأعضاء الزميمة وقيل إنما أمربغسل هذه الأعضاء الثلاثة لما ارتكبوا بها من الحرام لأن مباشرة العبدلا تكون إلا بهذه الأعضاء وأما الرأس فلأنه مجمع الحواس فكذلك خص أيضاً بالتطهير واكتفى فيه بالمسح لأن الغسل ربما يضره وقبل ان المبد إذا شرع في الخدمة يجب أن يجدد فطافته وأيسرها تنقية الأعضاء التي تنكشف كثيراً لتحصل بها نظافة القلب إذ تنظيف الظاهر يوجب تنظيف الباطن. (قال الله (۱) تعالى في الها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم في المائدة / ٦ الآية الكرية مقول القول وافتنح الكتاب بالآية المذكورة لكونها أصلا في المتنباط مسائل هذا الباب أو لأجل التبرك في افتتاح الكتاب وإن كان حتى الدليل أن يؤخر عن المدلول لأن الأصل في الدعوى تقديم المدعي وهي مفتتحة بالنداء الذي هو نوع

<sup>(</sup>۱) قوله (قالالله) في الآية أبحاث الأول أن الخطاب في قوله تعالى ﴿إذا قعم ﴾ والفيبة في قوله تعالى آمنوا كلا منها في موضعه فإن صلة الموصول في الاستعمال المتعارف تكون من صنيع الغيبوبة وحتى الكلام بعد تمام المنادى أن يكون بطريق الخطاب فلا يقال يا فلان إذا فعل كما في المستصفى من أن في الآية صنعة التفات من الغيبة إلى الخطاب فسطط الثاني أن الخطاب في فاغسلوا للايجاب على ما هو ظاهر الأمر فالخطاب اما إلى الحدثين خاصة بقرينة ان التيمم الذي هو بدل الوضوء مقيد بالحدث والبول لا يخالف الأصل واما إلى كل من امن لكن التقدير يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة وأنتم محدثون الآية وهنا أيضاً بالقرينة السابقة واما إلى كل من أمن محدثاً كان أو متوضئاً وليس في التقدير أيضاً ذكر المحدث لكن المتوضىء المتوضىء قد نسخ بالسنة فقد روي أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم صلى الصلوات بوضوء واحد الثالث ان كلمة آمنوا وقمتم وان كان صيغة جمع المذكر لكنها تتناول النساء أيضاً فلا تضغ إلى ما قيل من أن فرضية الوضوء على النساء ثابتة بدلالة النص - حاشية شرح الوقاية ملخصاً .

الطلب لأنه طلب اقبال المخاطب بحرف نائب مناب أدعو اما بحرف نداء للبعيد حقيقة أو حكماً وقد ينادي بها القريب توكيداً وقيل هي مشتركة بين البعيد والقريب وقيل بينهما وبين المتوسط وهي أكثر حروف النداء استعمالاً ولهذا لايقدر عندا لحذف سواها نحو فيوسف أعرض عن هذا في يوسف ٢٩ ولا ينادي إسم الله والإسم المستغاث وأيتها وأيها ولا المندوب إلا بها أو بهيا وقوله من قال أن ويا ، مشتركة بين القريب والبعيد هو الأصحلان أصحاب اللغة ذكروا ان يا حرف ينادى به القريب والبعيد فإن قلت ما تقول في قول الداعي يا الله قال الله تعالى في ونحن أقرب إليه من حبل الوريد في ق - ٣ قلت هذا استقصاء منه لنفسه واستبعاد عن مظان القبول لعلمه وأي اسم لخسة ممان الأول للشرط نحوف أيا ما تدعوا فله والأسناء الحسنى في الاسراء ١٠٠٠ .

الثاني الإستغمام نحو ﴿ أَيكُم زادته هذه إياناً ﴾ التوبة - ١٢٤.

الثالث يكون موصولاً نحو ﴿ لننزعن من كل شيعة أيهم أشد ﴾ مريم — ٦٩ والتقدير لننزعن الذي هو أشد نص عليه سيبويه.

الرابع يكون صفة النكرة نحو زيد رجل أي رجل أي كامل في صفة الرجال وجاء المعرفة نحو مررت بعبد الله أي رجل.

الخامس يكون صلة لما فيه ال نحو يا أيها الرجل ومنه قوله تعانى ﴿ يا أيها الذين آمنوا إذا قعتم إلى الصلاة ﴾ المائدة – ٦ وزعم الأخفش أن أيا هذه هي الموصولة حذف صدر صلتها وهو العائد والمعنى يا من هو الرجل و كذلك التقدير همنا على قوله يا من هم الذين إذا قعتم إلى الصلاة وها تستعمل على ثلاثة أوجه الأول أن يكون إسم الفعل نحو خذ تقول المذكر ها بالفتح وها للمؤنث بالكسر وها وهان وهاؤم قال الله تعالى ﴿ هاؤم اقرؤوا كتابيسة ﴾ الحاقة ١٩٠.

الثاني أن يكون ضميراً للمؤنث نحو ضربها وغلامها .

الثالث أن تكون للتنبيه فتدخل على أربعة .

الأول : الإشارة نحو لهذا .

الثَّاني ضمير رفع الحبر عنه باسم الاشارة نحو أنتم أولاء.

الثالث اسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف نحوها الله بقطع الهمزة ووصلها و كلاهما مع إثبات ألفها وحذفها .

الرابع نمت أي في النداء نحو يا أيها الرجل وهو في هذا واجبة التنبيه على أنه المقصود والله ومنه قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا اللَّذِينَ آمَنُوا ﴾ والذين إسم موصول موضوع لجسع الذي لأن الذين عام لذي العلم وغير مو الذي تحيص بذي (١) العلم ولا يكون الجمع أخص من مفرده فمن هذا قول قوام الدين في شرحه ان الذين جمع الذي صادر من غير تحقيق والذي لايخار اما أن يكون صفة لأي أو يكون موصوفها محذوفاً تقديره يا أيها الناس الذين آمنوا ويا أيها القوام الذين آمنوا ونحو ذلك لأن الموصولات وضعت وصلة إلى المعارف بالجمل وأي ليس بمعرفة فلا يكون الذي صفة له فإن قلت كيف يكون الذي صفة لأي وصفة أي هو المفرد من الناس أو القوم قلت المجموع كلمة هو صفة أيلا المقدروحدهولا الموصولوحده فمن هذا مقط اعتراض الشيخ قوام الدين رحمه الله على الشيخ حافظ الدين النسفي في قوله الذين آمنوا صفة لأي لأنه ليس كذلك لأن صفة أي هو المقدر من القوام والناس ثم آمنوا صفة لتلك الصفة المقدرة لأي بواسطة الذين قوله آمنوا فمل ماهل الجمع المذكر الفائبين من أمن يؤمن إيماناً وهي جمة من الفعل والفاعل وضعت صلة للموصول ولا محل لها من الاعراب لأنهـــا لم تقع موقع المقرد وهي فعل الشرطوقولا ( فاغسلوا ) جواب الشرط فلذلك دخلت الفاء ثم اعلم أن القياس في قوله آمنــوا أن يقال آمنتم لأنَّ من حق المنادى بكونه غاطباً أن يعبر عنه فيقال يا اياك يا أنت إذ مقتضى الحال في الخاطب أن يعبر عنه بضميره لكن لما كان النداء لطلب الاقبال ليخاطب بعده بالقصود المنادي إذ أهل عن كونه مخاطباً نزل منزلة الفائب فمبر عنه بالضمير الذي هو الفائب ليكون قيصى لحق البيان ولما جاءالاختلاف بقوله آمنوا وآمنتم ذهب بعضهم إلىأن هذا من قبيل الالتفات(٢)

<sup>(</sup>١) مكذا في الأصل وريا قصد تخصيص بذي أه مصححه .

 <sup>(</sup>٢) في الأصل الا التفات والصحيح ما أثبتناه .

لأن آمنوا للغائب وأنتم مخاطب وممن قال ذلك الشيخ حافظ الدين النسفي في المستصفى شرح المنافع وشنع عليه الشيخ قوام الدين في شرحه ونسبه في ذلك إلى الغلط وقسال ليس الأمر كذلك لأن الالتفات لا يكون إلا فيما إذا كان حق الكلام بالغيبة وذكر بالخطاب أو بالعكس ولم يقع الكلام في الآبة إلا في الموضع الذي اقتضاه قلت على تقديره كلامالنسفي صحيح والحط عليه مردود يفهم ذلك من التقرير الذي سبق بل الصحيح ان منع الالتفات همنا مبني على أن آمنوا صلة الذين والموصولات غيب والضمير الذي يكون راجعـــــــا من الصلة إلى الموصول لا يكون إلا غائبًا ويمكن الجلة كلها أعني قوله يا أيها الذين آمنــوا في حكم الخطاب لأنه منادى فوجب أن يكون ما بعده خطاباً فكان قولهم قعتم بالخطـــاب واقماً في محله مخرجاً على مقتضى ظاهره فلا يكون من الالتفات لأنه انتقال من صيغة. إلى صيغة أخرى سواء كانت الضمير بعضها إلى بعض أو من غيرها وذهب بعضهم بناء علىما ذكر من أن قوله ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ في حكم الحُطاب إلى أن الغائبين إنها يدخلون تحت الخطاب بالدلالة أو بالاجماع وقال بعضهم إنها قال آمنوا دون آمنتم ليدخل تحتــه كل من آمن إلى يوم القيامــة ولو قال أنتم لاختص لمن كانوا في عصر النبي عَلَيْكُم ثم اعلم أن تقييد الفعل بحرف الشرط في أكثر الكتبيكون لاعتبارات شتى لا يعرف ذلك إلابمعرفة أدوات الشرط التي هي ان واما واذا واذما وإذ ومتى وميتما وأين وأينما وحيث وحيثاومن وما ومهما وأي وما ولو وصاحب العناية لا يتكلم إلا في إذا أو اذ ولو لكاثرة دورانها مسع تعلق إعتبارات لفظة بهما أما إن وإذا فللشرط في الاستقبال يعني لتعليق الفعل في الزمان المستقبل لكن أصل أن عدم الجزم لوقوع الشرط يعني عدم جزم القائل بوقوع شرطها ولاء وقوعه بل بتجويز كل منهما لكونه غير متحقق الوفوع كمــا في – إن طلعت الشمس ــ وإلا لا وقوع كا في – إن طار إنسان – ونحو – إن يكرمني أكرمك – إذا لم يعلمالقائل أنه يكرمه أم لا وأصل إذا الجزم أي جزم القائل بوقوع الشرط تحقيقاً وخطاباً كقولك إذا جاء يحي فإن مجيئه ليس قطمياً تحقيقاً كطلوع الشمس بل تقديراً باعتبسار خطابي أو ظني وهو أن الحب يزور الحبيب فإذا تمهد هذا فنقول ذكر في الآية الكريمة بإذا دون إن وذكر في آية الفسل بإن درن إذا وذلك انه لما كان المقام إلى الصلاة من الأمور الملازمة والأشياء الفالية بالنسبة إلى حال المؤمن ذكر بإذا التي تدخل على أمر كائن أو منتظر لا عالة بخلاف الجنابة فإنها بالنسبة إلى القيام إلى الصلاة قليلة جداً وهي من الاشياء المترددة الوجود والأمور المعارضة فلذلك خصت بإن فإن قلت ما تقول في قوله إن مات فلان قلت هذه الجهالة وقت الموت لا في وقوعه فلا يقدح ذلك واعلم ان ههنا إرادة الفعل بالفعل لأن معنى قوله وإذا قمتم إلى الصلاة إذا أردتم القيام إلى الصلاة وأنتم عدثون فاغساوا كا في قوله تعالى ﴿ وَإِذَا قَمْتُم إلى الصلاة إذا أردتم القيام إلى الصلاة وأنتم عدثون فاغساوا كا في قوله تعالى ﴿ وَإِذَا قَمْتُم الله وَالله وَاله

<sup>(</sup>۱) قوله ( ان يفتح ) أقول لأن الهداية للمتقين في معنى قولنا هدى للمتقين مع أنه من قبيل تحصيل الحاصل بل أن القرآن هداية للناس بقوله تعالى هدى للناس في صفته أو هدايته للضالين في البيضاوي هدي المتقين يهديهم إلى الحق والهدى في الأصل مصدر كالسري والنقي ومعناه الدلالة قبل الدلالة الموصلة إلى البغية لأنه جمل مقابل الضلالة في قوله تعالى لعلى هدى أو في ضلال مبين ولأنه لا يقال هدى إلا لمن اهتدى إلى المطلوب واختصاصه بالمتقين لأنهم المهتدون والمنتفعون بنصيب إن كانت دلالته عامة لكل ناظر من مسلم أو كافر وبهذا الاعتبار قال هدى للناس أو لأنه لا ينتفع التأمل فيه إلا من صقل العقل واستعمله في تدبير الآيات والنظر في المعجزات وتعرف النبوات لأنه كالغذاء الصالح لحفظ الصحة فإنه لا يجلب نفعاً ما لم تكن الصحة حاصلة وإليه أشار بقوله تعالى ﴿ ونزل =

الصلاة ﴾ الصلاة على وزن فمة من صلى كالزكاة من زكى واشتقاقها من الصلى وهو العظم الذي عليه الالبتان لأن المصلي يحرك صلويه في الركوع والسجود وقبل المتاله من خيـــل السباق المصلى لأرن وأسه يلي صلوا التالي ويقال الصلاة الدعاء ومنه قول الأعشى في وصف الحر:

وقابلها الريح في دنها وصلى على دنها وارسم أي دعى لها بالسلامة والبركة وأما في الشرع فهي عبارة عن الأفمال المهودة بالأركان المعاومة فإن قلت كيف يكون المعنى في الوجهين قلت على الوجه الأول تكون لفظة الصلاة من الاسماء المعتبرة شرعاً وعلى الوجه الثاني تكون من الاسماء المعتبرة شرعاً وفي الفعل المعنى اللغوي مرعي وفي التغيير يكون باقياً المعنى اللغوي مرعي وفي التغيير يكون باقياً ولكنه زيد عليها شيء آخر وكلمة إلى تأتى لثانية معان .

الأول: انه الغاية الزمانية نحو ﴿ أغوا الصيام إلى الليل ﴾ البقرة /١٨٧ والمكانية نحو ﴿ من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ﴾ الاسراء / ١ .

الثاني : البعد نحو ﴿ من أنصاري إلى الله ﴾ آل عمران / ٥٠ .

الثالث: التبيين وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعدما يقعد حباً أو بغضاً من فعل تعجب أو إسم التفضيل ﴿ رب السجن أحب إلي ﴾ يوسف / ٣٣ .

الرابع : بمعنى اللام نحو ﴿ إِلَى إِلَمْكُ ﴾ طه / ٩٧ .

الخامس: بمعنى في نحو ﴿ ليجمعنكم إلى يوم القيامة ﴾ النساء / ٩٧ .

السادس: الإبتداء كقوله.

تقول وقد عاليت بالكور فوقها فلا يلوى إلى ابن أخمـــد السابع : بمنى عند نحو انتهى إلى من الرحيق السلسيل أي عندي .

<sup>=</sup> من القرآن ماهو شفاء ورحمة للمؤمنين ولا يزيد الظالمين إلا خساراً ﴾ الاسراء - ٨٢ ولا يقدح ما فيه من المجمل والمتشابه في كونه هدى لما لم ينفك عن بيان تعيين المراد منه انتهى .

الثَّامن : التوكيد وهي الزائدة أثبت ذلك الفراء مستدلاً بقراءة بعضهم ﴿ أَفَئْدَةُ مِنْ النَّامِنَ بَهُ إِبِرَاهُم ﴾ إبراهم / ٣٧ بالفتح .

وقوله في الصلاة في يتناول سائر الصلوات من الفروض والنوافل لأن الصلاة إسم الجنس فافتضى أن يكون من شروط الصلاة الطهارة أي صلاة كانت واستدلت بظاهر الآية طائفة أن الوضوء لا يجوز إلا بعد دخول الصلاة وكذلك التيمم وهو فاسد لأنه لم يقيد في النص دخول وقت الصلاة ويؤيد ما ذكرناه ما رواه النسائي وغيره من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن النبي عليه قال من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة وراح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن الذكر فهذا نص جلي على جواز الوضوء الصلاة قبل دخول الوقت بها لأن الامام يوم الجمعة لا بد ضرورة من أن يخرج قبل الوقت أو بعده وأي الأمرين كان يظهر هذا الربح من أول النهار كان قبل وقت الجمعة بلاشك.

قوله ﴿ فاغملوا ﴾ يقتضي إيجاب الغسل وهو إسم لامرار الماء على الموضع إذا لم يكن هناك نجاسة فإن كانت ففسلها إزالتها بامرار الماء أو مسايقوم مقامه وليس عليه ذلك الموضع بيده وإنها عليه إمرار الماء حتى يجري على الموضع وقال آبو بكر الرازي رحمه الله وقد اختلفت في ذلك على ثلاثة أوجه فقال مالك بن أنس عليه إمرار الماء وذلك الموضع به وإلا لم يكن غاسلا وقال أصحابنا وعامة الفقهاء عليه إحسراء الماء عليه وليس عليه دلكه به روى هشام عن أبي يوسف انه ان مسح الموضع بالماء كما يسح بالدلك اجزأه وفي التحفة الفسل تسييل الماء على الموضع والمسح امراره عليه فقد فسر المسح بما فسر الرازي الفسل به وفي البدائع لو استعمل الماء من غير اسالته كالتدهن به لا يجوز في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف انه يجوز وعلى هذا لو توضأ بالثلج ولم يقطر منه شيء لا يجوز ولو قطر قطرتان أو ثلاث جاز لوجود الاسالة وفي الذخيرة تأويل ما روى عن أبي يوسف ان سال

من العضو قطرة أو قطرتان ولم يتدارك وفي الاحكام لابن بريدة صفة الفسل في الاعضاء المنسولة ان يبله العضو بالماء وقال أبر برسف اذا مسح الاعضاء كسح الدهن يجوز وقسال بعض التابعين ما عهدناهم يلطمون وجوههم بالماء وجماعة العلماء على خلافهما قاله أبريوسف لأن تلك الهيئة التي قال بها لا تسميه العرب غسلا البتة .

قوله ﴿ وجوهم ﴾ جمرجه وحكى الفراء في الوجوء وهي الاوجه وقال ان السكينة ويفعلون ذلك كثيراً في الواو إذا انضمت والوجه في اللغة مسأخوذ من المواجهة وهي المقابلة وحده في الطول من مبتدأ سطح الجبهة إلى منتهى اللحيين (١) وهما عظما الحنك ويسميان النكارة وعليها منابت الأسنان السفلى ومن الأذن إلى الأذن وقسال أو بكر الرازي واقطع حده من قصاص الشمر إلى أسفل الذقن إلى شحمة الأذن حكى ذلك أبر الحسن الكرخي عن أبي سعيد البردعي وقال الرازي ولا يعلم خلافاً بين الفقهاء في هـذا المنى ولذلك يقتضي ظاهر الاسم إذاكان إنما يسمى وجها لظهوره ولأنه يواجهه الشيء ويقابل به وهذا الذي ذكرنا من تحديده هو الذي يواجهه الانسان ويقابله من غيره فيان قيل فينبغي أن تكون الأذنان من الوجه لهـــذا المنى قيل له لا يجب ذلك لأن الأذنين يستران بالمامة والقلنسوة والازارو لحوها في البدائع لم يذكر الوجه في ظاهر الرواية وذكر في غير رواية الوصول كما ذكره في الكتاب وقال هذا حسمين صحيح مستخرج داخل العينين والأنف والفم وأصول شعر الحساجبين واللحية والشارب ووليم اللباب ودم البراغيث بخروجه من الوجه قال أبو عبيد الله البلخي لا يسقط وبه قال الشافعي في الجديد والمزني وأبو ثور واسحاق بن راهوية مطلقاً وحكى الرافعي قولاً وقال في المبسوط المين عبر داخل في غسل الوجه كا في إيصال الماء إليها جرح أأنه شعم لا يقبل الماء ومن تكلف من الصحابة فيه كف بصره في آغـر عره كابن عباس وابن - مر رضي الله عنهم وفي كتاب المناية السروجي عن أحمد بن إبراهم ان من غمض عينيه في غسل الوجه غمضا شديداً (٢)

<sup>(</sup>١) في الأصل اللحين والصحيح ما أثبتناه .

<sup>(</sup>٢) في الأصل شدايد والصحيح ما أثبتناه .

لا يجزئه الوضوء وقيل من رمدت عينه فرمضت الماء واجتمع رمصها تكلف إيصال الماء الأماق كذا في المنتخبة وفي المغني الوجه من منابت شعر الرأس إلى ما اتحد من المحين والذقن إلى أصول الاذنين ولا يعتبركل واحد بنفسه بل لوكان أصلع ينزع شعره عن مقدم رأسه إلى منابت الشعر في الغالب والانتزاع الذي ينزل شعره إلى الوجه يجب عليه غسل الشعر الذي ينزل من حد الفالب وفي الأحكام لامن بريدة للوجه حد طولا من منابت الشعر المعتاد إلى الذقن وقولنا المتداد احتراز أمن الأعم والاقرع واختلفت المذاهب في حده عرضاً على أربعة أقوال فقيل من الأذن إلى الاذن وقيل من العذار إلى المنادر في حق الملتعي ومن الاذن إلى الاذن في حق الامرد والقول الرابع إن غسل البياس الذي بين الصدغ والاذن سنة انتهى .

واللحية يحمل أن يكون من الوجه لانها مواجهة المقابل ولا تغطى في الاكثر كسائر الوجه فيقتضي ذلك وجوب غسلها ويحتمل أن لا تكون من الوجه لأن الوجه ما واجهك من بشرته دون الشعر النابت عليه هذا مساكانت البشرة ظاهرة دونه فلذلك اختلفوا في غسل اللحية وتخليلها ومسحها على ما نذكره إن شاء الله تعالى وما ذكرنا من حد الوجه يدل على أن المضمضة والاستنشاق و قى ه (١) غير واجبين لمن قال بها الآية إذ ليس داخل الانف والقم منه إذ هما غير مواجهين لمن قابلها فمن قال بإيجابها فقد زاد على الكتاب وهو غير جائز.

وقوله ﴿ فَاعْسَلُوا وَجُوهُم ﴾ يقتضي جواز الصلاة بوجود الفسل سواء قارنته النية أو لم تقارنه وذلك لان الفسل اسم شرعي مفهوم المعنى في اللغة وهي إمرار الماء على الموضع وليس عبارة عن النية فمن شرط فيه التية فقد زاد على النص وسيجيء مزيد الكلام فيه في موضعه إن شاء الله تعالى .

قوله ﴿ وأيديكم إلى المرافق ﴾ أي واغسلوا أيديكم والأمر يدل على فرضية غسل اليدين والايدي جمع يد وأصلها يدى على وزن فعل بسكون العين ويدل على هذا الجمع ويجمع على

<sup>(</sup>١) ربما أخطأ الناسخ في اثبات ( في ) اه مصححة .

يدى أيضاً وأصله يدوي على وزن فلوس اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون وأبدلت الوارياء وأدغمت الياء في الياء وقد جمعت الايدي في الشعر على أياد قسال جند ابن المثنى .

#### كأنه بالفحيان الابخل قطن شجاع بأياد غزل.

وهو جمع الجمع مثل أكوع وأكاوع ولغة بعض العرب أيد بحذف الياء من الأصل مع الالف واللام كا يقولون في المهتدي المهتد وبعضهم يقول يدى مثل رحى ويثني على هذا اللغة يدان مثل رحيان ويقال في التنبه يدوي كا يقال رحوي ثم اليد اسم يقع على هذا العضو وهي من طرف الاصابع إلى المنكب والدليل على ذلك أنعاراً رضي الله عنه تيمم إلى المنكب وقال تيممنا مع رسول الله على المناكب وكان ذلك بعموم قول تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه في ولم ينكر عليه من جهة اللغة بل هو كان من أهل اللغة فكان عنده أن الاسم للعضو إلى المنكب فثبت بذلك أن الاسم يتناول إلى المنكب فإذا كان الاطلاق يقتضي ذلك ثم ذكر التحديد فجعل المرفق غاية لان ذكرها لاسقاط ما ورائها وسيجيء الكلام فيه في موضعه إن شاء الله تعالى .

ثم اعلم أنه يجب غسل ما كان مركباً على اليدين من الاصابع الزائدة والكسف الزائدة على التفسير الذي ذكرنا وان خلق على العضد غسل ما يحاذي محل الفرض لا ما فوقة وفي المفنى وان خلق له أصبع زائدة أو يد زائدة في محل الفرض وجب عليه غسلها مع الاصلية وإن كانت في غير محل الفرض كالعضد والمذكب المجب غسلها سواء كانت طويلة أوقصيرة مذا قول ابن حامد وابن عقيل وقال القاضي ان كان بعضها يحاذي محل الفرض غسل ما يحاذيه منها والأول أصح واختلف أصحاب الشافعي في ذلك كا ذكرنا وإن تعلقت جلدة في غير محل الفرض حتى تدلت في محل الفرض وجسب غسلها لأن أصلها في محل الفرض فأشبهت الاصبع الزائدة وإن تعلقت في محل الفرض غسلها قصيرة كانت أو طويلة بلا خلاف وإن تعلقت في أحد المحلين يجب غسل ما يحاذي محل الفرض من ظاهرها وصار خلاف وإن تعلقت في أحد المحلين يجب غسل ما يحاذي محل الفرض من ظاهرها وصار باطنها وغسل ما يحب من محل الفرض وفي الحلية لو خلق له يدان على المنكبين احداهما باطنها وغسل ما يحب من محل الفرض وفي الحلية لو خلق له يدان على المنكبين احداهما

ناقصة فالكاملة هي الأصلية والناقصة خلقت زائدة فإن حاذي منها محل الفرض وجب , غسله عندنا والشافعي من أصحابه من قال لا يجب غسلها بحال وفي الغاية ومن شلت يده اليسرى ولم يجد من يصب عليه الماء والماء جارياً لا يستنجي بيبينه وانوجدذلك يستنجي بيمنه وإن شلت يداه مسح يديه الأرض ووجهه بالحائط ولا بدع الصلاة وروى الحسن عـــن أبي حنيفة رحمه الله ان مقطوع اليدين من المرفقين والرجلين من الكمبين يوضى، وجهه ويمسح أطراف المرفقين والكعبين بالماء ولا يجزئه غير ذلك وهو قول أبي يوسف وفي الدراية لو قطمت يدم من المرفق لا فرض عليه وفي المغني وإن قطمت من دون المرفق غمل ما لقي من محل الفره وإن قطعت من المرفق غمل العظم الذي هو طرف العضد وإن كان من فوق المرفقين سقط النسل لعدم محله وإن كان أقطع اليدين فوجد من يوضئه متبرعاً لزمه ذلك لأنه قادر عليه وإن لم يجد من يوضئه إلا بأجر يقدر عليه لزمه أيضاً كما يلزمه شراء الماء وقال ابن عقيل يحتمل ان لا يلزمه كما لو عجز عن القيام لم يلزمـــه استشجار من يعتمد (١) عليه وإن عجز عن الأجر أو لم يقدر على من يأجر صلى على حسب حاله كمادم الماء والتراب وإن وجد من ييمه ولم يوجد من يوضئه لزمه التيمم وهــــذا منهب الشافعي ولم أعلم فيه خلافاً وفي مبسوط بكر قال الاسكاف يجب إيصال الماء إلى ما تحت العمين والطن في الأظافر دون الدرن لتولده منه وقال الصفاء يجب إيصال|اًماء أظفار المصري رسومة تمنع إيصال الماء إلى ما تحته وفي اظفار القروي طين لا تمنع ولوكان خلاب أو خبز بمصوغ جاف يمنع وصول الماء لم يجزه وفي ذنيم الذباب والبرغوث جاز وفي جامع الأصفر إذا كان واسع الأظفار وفيها طينأو عجين أو المرأة تصنع التخي جاز وإنما جاز في القروي والمدني إذ لا يستطاع الامتناع منه إلا بحرج قال الدبوسي وهذا صحيح وعليه الفتوى وفي فتاوى ما وراء النهر و بقي من موضع النسل قدر داس إبرة أو الصق 

<sup>(</sup>١) في الاصل زيادة ويعتمد أي يعتمد ويعتمدعليه وهو زيادة والصحيح ما ذكرة . له مصححة .

تحت أظافره وسخ يمنع وصـــول الماء إلى ما تحته فقال ابن عقيل لا تصح طهارته حتى يزميله ويحتمل أن لا يلزمه ذلك لأن هذا يسير عادة وفي الأحكام لابن بزيزة إذا طـــالت الأظفار فقد الختلف العلماء هل يجب غسلها لأنها من البدين حسا وإطلاقاً وحكماً ومن العلماء من يوجب غسل الزائد على الممتاد ولم يوجب بمض العلماء غسل الأظفار إذا طالت وفي المجتبى لا يحب نزع الحاتم وتحريكه في موضعه اذاكان واسماً وفي الضيق اختلاف المشايخ وروى الحسن عن أبي حنيفة اشتراط النزع والتحريك فإن قلت روى الدارقطني ضعيفان وفي الأحكام لابن بزيزة تحريك الخاتم في الوضوء والغسل اختلف العلماء فيهفقيل يحركه في الوضوء والغسل والتيمم وقيل لا يحركه مطلقةً وقيل أن كان ضيقاً حركةوان كانواسعا لايحر كهوقيل يحركه في الوضوءوالغسل ويزيله . قوله ﴿ الى المرافق ﴾ يدل على أن المرفق غاية وهل تدخل الغاية تحت المغيا أم لا فيه خلاف نذكره عن قريب ان شاء الله تعالى وهو جمع مرفق بكسر الميم وفتح الفاء وعلى المكس وهو مجتمع طرف الساعد والعضد قلت الاول على وزن اسم الآلة كالمخلب والثاني على ورن اسم المكان فيجوز فيه فتح الميم والفاء على ان تكون مصدراً أو اسم مكان على الاصل قوله وامسحوا برؤوسكم هذا يدل على فرضية مسح الرأس وسيجيء ذكر الخلاف فيه ان شاء الله تعالى ﴿ وامسحوا ﴾ أمر من مسح يمسح مسحاً من باب فتح يفتح قال الجوهري مسح برأسه ويمسح بالأرض ومسح الأرض مساحة أي وزعها ومسح المسرأة أي جامعها ومسحه بالسيف أي قطعه ومسحت الإبل نوامها أي سارت ومسح الرجل بالكسر مسحاً في الأصح وهـــو الذي يصيب احدى ربليه الى الاخرى قلت الربلة بفتح الراء وسكون الباء الموحدة وبفتحها أيضا هو باطن الفخذ وقال الاصمعي الفتح افصح والجمع ربلات والمسح في الشرع الاصابة وقد يجيء بمعنى الغسل على ما نذكره ان شاء الله تعالى والرؤوس جمع رأس وهـــو جمع كثرة وجمع القلة ارؤس ﴿ وأرجلكم الىالكعبين ﴾ المائدة / ٦. فيه ثلاث قرا آتالرفع قرأ به الحسن البصري تقديره وأرجلكم مغسولة أو ممسوحة الى الكعبين وقرأ به نافع وروى

عنه الوليد بن مسلم وهي قـــراءة الاعمش أيضا والنصب قرأ به علي وابن عباس وابن مسعود وابراهيم والضحاك وابن عامير والكسائي والخفص عن عاصم وعلي بن حمزة وقال الازهري وهي قراءة الاعمش وحفص عن أبي بكر ومحسد بن ادريس الشافعي والجر قرأ به ابن عباس في رواية عكرمة وحمزة وابن كثير وقال الحافظ أبو بكر بن المغربي وقرأ يرنس وعلقمة وأبو جعفر بالحفض والمشهور قراءة (١١ الجرو النصب وبينهما تعارض فالحكم في تعارض القراءتين كالحكم في تعارض الآيتين وهو، انه أن أمكن العمل يهما يعمل مطلقًا وأنَّ لم يحكن العمل بها بالقدر الممكن وهمنا لا يمكن الجمع بين الفسل والمسح في عضِو واحد في حالة واحدة لانه لم يقل به أحد من السلف ولانه يـــؤدي الى تكرار المسح لان الغسل يتضمن المسح والامسسر المطلق لا يقتضي التكرار ولا يحتمله فيعمل في حالتين فيحمل قراءة النصب على ما إذا كانت الرجلان باديين ويحمل على قراءة الجو على ما إذا كانتا المستورتين بالحقين توفيقا بين القراءتين وعملا بها بالقدر الممكن وقديقال ان قراءة من قرأ ﴿ وأرجلكم ﴾ بالخفض معارضة لمن نصبها فلا حاجة إذن لوجود المعارضة فإن قيل نحن نحمل قراءة الجر على انها منصوبة الحل فإذا حلناه على ذلك لم يكن بينها تعــــارض بل يكون معناهما النصب وإن اختلف اللفظ فيهما ومتى أمكن الجمع لم يجز الجل على التمارض والاختلاف والدليل على جواز العطف على المحل قوله تعالى واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام ﴾ النساء / ١ وقالالشاعر:

الاحي عثمان عمرو بن عسامر إذا ما تلاقينا البوم أو غــالله فنصب غدا على المحل ويجاب بأن العطف على الحل خلاف السنة وإجماع الصحابــة

<sup>(</sup>١) قوله ( الجر ) النح فإن قبل قراءة الجر في أرجلكم متواتر هي أيضا فمقتضى الجمع بين القراءتين التخيير بين الفسل والمسح كها قال به البهض قلنا قراءة الجر ظاهرها متروكة بالاجماع لان من قال بالمسح لم يجعله معينا بالكمبين وقال بعد غسل رجليه هذا لا يقبل الله الصلاة الا به والجر للجوار كقولك حجر صب خرب وفائدة الجر التنبيه على انه ينبغي أن لا يفرط في صب الماء عليها ويغسلا غسلا خفيفا شبها بالمسح انتهى .

رضي الله عنهم اما السنة فحديث عمرو بن عيينة الذي أخرجه مسلم وفيه ثم يغسل قدميه إلى الكمبين . الحديث واما الاجماع فهو ما روى عاصم عن أبي عبد الرحمن السلمي قال بينها يوم والحسن يقرأ على علي رضي الله عنه وجلس قاعداً إلى علي يحازيه فسمعقارثا يقرأ وأرجلكم ففتح عليه الحسن بالخفض فقال علي وزجره إنها هو ﴿ فَاغْسَاوَا وَجُوهُكُمْ واغساوا أرجلكم في القرآن تقديم للتعظيم وتأخيره. وكذلك عن عروة ومجاهد والحسن وممد بن الحسين وعبد الرحمن بن الاعرج والضحاك وعبد الرحمن بن عمر و بن غيلان زاد البيهقي وعطاء ويعقوب الحضرمي وابراهيم بن زيد التميمي وأبي بكر بن عباس وذكر ابن الحاجب في أماليه انه نصب على الاستئناف وقبل المراد بالمسح في حق الرجـــل والغسل وابكن أطلق عليه لفظ المسحالمشاكلة كقوله تعالى وجزاءسيئة سيئة مثلها وقيل إنها ذكر بلفظ المسح لان الارجل من بين سائر الاعضاء مظنة اسراف الماء بالصب فعطف على الممسوح وإن كانت مغسولة للتنبيه على وجود الاقتصار في الصب لا التمسح وجيء بالغاية فقيل إلى الكعبين إماطة لظن ظان يحسبها انها ممسوحة إذ المسح لم تعرف له غاية ثم اعلم ان النصب له وجهان احدهما أن يكون معطوفا على و وجوهكم ، فيشاركها في حكمها وهو الغسل وانها أخر عن المسح بمد المفسولين لوجوب تأخير غسلهما عن مسح الرأس عند قدوم الاستجابة عند آخرين والوجه الثاني أن يكون عامله مقدراً وهـــو واغسلوا لا بالعطف على وجـــوهكم كها تقول أكلت الخبز واللبن أي وشربت وان لم يتقدم الشرب بذكر وههنا تقدم للغسل ذكر فكان أولى بالاضار ومنه قوله علفتها تبنا وماء بارداً أي سقيتها وقال ورأيت زوجك في الوغاء مقلداً سيفا ورمحا أي وحــاملا رمحا وقال تشويت البانوتمراً اقط أي وأكل تمراً اقط ويجاب عن الجر بأجوبة .

الأول: انها جرت على انها بجاورة رؤوسكم وإن كانت منصوبة كقوله تعالى ﴿ وِانِي أَخَافَ عَلَيْكُمْ عَذَابِ يَوْمُ أَلَمْ ﴾ على جر أليم وإن كان صفة للمذاب وكقولهم هذا حجر ضب خرب بجر خرب وإن كان مرفوعاً فإن قلت حجرا ضب خربين وحجرة ضباب خربة لم يجزه الخليل في التثنية وأجازه في الجميع واشترط أن يكون الآخر مثل الأول وأجازه سيبومه في الكل.

الجواب الثاني: إنها عطف على الرؤوس لأنها تفسل بصب الماء عليها فكانت مظنة لاسراف الماء المنفى عنه لا التمسح ولكن لينبه على وجوب الإقتصار في صب الماء عليها فجيء بالغاية ليعلم أن حكمها مخالف لحكم المعطوف عليه لأنه لا غاية في الممسوح قساله صاحب الكشاف.

والجواب الثالث : أنه محمول على مسألة لبس الخف والنصب على الغسل عند علامسة روى همام بن الحرث ان جرير بن عبد الله بال ثم توضأ ومسح على خفيه فقيل له انت تفعل هذا قالومايمنعنيوقد رأيت رسولالله عليه يفعله وكان يعجيهم حديث جرير رضي اللهعنه لأن اسلامه كان بعد نزول المائدة قال الترمذي حديث حسن صحيح وقال ابن العربي اتفق الناس على صحة حديث جرير وهذا نص يروي ما ذكروه فإن قبل روى محمد بن عمر عرفة ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾ المائدة ٣.

الجواب الرابع أن المسح يستعمل بمعنى الغسل الخفيف بقال مسح على أطرافك إدا توضأ قاله أبو زيد وابن قتيبة وأبو علي الفارسي وفيه نظر وما ذكر عن ابن عباس قال محمد بن جرير إسناده ضعيف والصحيح الثابت عنه أنه كان يقرأ ﴿ وأرجلهم ﴾ بالنصب ويقدول عطف على المفعول هكذا رواه الحفاظ عنه منهم القاسم بن سلام والبيهقي وغيرهما وثبت في صحيح البخاري عنه أنه توضأ وغسل رجليه وقال هكذا رأيت رسول الله علي وأما قوله تمالى ﴿ يَا جِبَالَ أُوبِي مَعُهُ وَالطَّيْرِ ﴾ سبأ / ١٠ بِالنَّصِبِ عَلَى الحُلُّ فَمُمْوعِ لأنه مفعول معه ولو سلم المطف على المحل فإنما يجوز مثل ذلك عند عدم اللبس نقل ذلك عن سيبويه وههنا لس فلا يجوز واما الديت فغير مسلم فإنه ذكر في العقد ان سيبويه غلط فيه وإنها قاله الشاعر بالخفض والقصيدة كلها مجرورة فكان مضطراً إلى أن ينصب هذا البيت ويحسال محملة ضمَّمفة قال:

> مغاوى اننا بشر فانجح أكلتم أرضنها وجعاوا تمرنها

فلسنا والجذيال ولا الجديد فهل من قسائم أو من حصيم

أتطمه في الخاود إذا هلكنها ولس لنها ولا لهك من خهاود وقبل هما قصيدتان مجرورة ومنصوبة وفيه بعد ، فإن قلت أن القراءتين النصب والجر نقلهما الائمة تلقيناً من رسول الله عليه ولا يختلف أهل اللغة ان كل واحدة من القراءتين محتملة للمسح لعطفها على الرأس ومحتملة للغسل لعطفها على المغسول قلت و لا يخلو القول من أحد ممان ثلاثة اما أن يقال ان المراد هما جميمًا مجموعان فيكون عليه أن يسح أويفسل أو يكون أحدهما على وجه التخيير يفعل المتوضىء أيهما شاء ويكون ما يفعله هوالمفروض أو يكون المراد أحدهما بعينه لا على وجه التخيير فلا سبيل إلى الأول لاتفساق الجيم على خلافه وكذا لا سبل إلى الثاني إذ لس في الآية ذكر التخسر ولا دلالة علمه فتعين الوجمة الثالث ثم يحتاج في ذلك إلى طلب الدليل على المراد منها فالدليل على أن المراد الغسل دون المسح اتفاق الجمع على انه إذا غسل فقد أدى فرضه وأتى مالمراد وانه غير ملوم على ترك المسح فتبين أن المراد الفسل وأيضاً فهو صار في حكم الجمل المقتصر إلى السان فما ورد فمه من البيان عن الرسول عليه من فعل أو قول علمنا انه مراد الله تعالى وقد ورد البيان عنه بالنسل قولا وفعلا اما فعلا (١) فهو ما ثبت بالنقل المستفيض والنصوص المتواترة انه عليه السلام غسل رجليه في الوضوء ولم تختلف الامة فيه واما قولًا فيا رواه جابر وأبو هريرة وعائشة وعبد الله من عمر وعبد الله من الحارث بن جزء التربيدي رضي الله عنه اما حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه ما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه وقال حدثنا أبـــو الاحوص عن ابن إسحاق عن سميد بن أبي كريب عن جابر بن عبد الله قال سممت رسول قدم رجل لممة لم يغسلها فقال ويل للمراقب من النار وأخرجه ابن ماجة من طسريق ابن أبى شيبة وأما حديث أبى هربرة رضى الله عنه فها أخرجه البخاري وقال حدثنا آدم بن أبي أياس قال حدثنا شعبة حدثنا محمد بن زياد قال سمعت أبا هريرة وكان يمر بنسا والناس يتوضؤون من المطهرة فقال اسبغوا الوضوء فإن أبا القاسم عليائج قال ويل للاعقاب منالنار

<sup>(1)</sup> في الأصل فضلًا والصحيح ما أثبتناه .

أخرجه مسلم أيضاً وأما حديث عائشة رضي الله عنها أخرجه مسلم من طريق سالم قول شداد قال دخلت على عائشة رضي الله عنها زوج النبي عليه يوم توفي سعد بن أبي وقاص فدخل عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنها فقالت يا عبد الرحمن اسبغ الوضوء فاني سمعت رسول الله عليه يقول ويل للاعقاب من النار وأخرجه الطحاوي أيضاً وأما حديث عبد الله من عمرو فأخرجه أبر داود وقال حدثنا مسدد حدثنا يحيى بن معين قسال حدثنا منصور عن بلال بن بشار عن أبي يحيى عن عبد الله بن عمرو ان النبي عليه أي قوماً واعقابهم وأبو يحيى اسمه مصدع مولى عبد الله بن عمرو روى له الجاعة سوى البخاري والحديث أخرجه النسائي وابن ماجة أيضاً وأمسا حديث عبد الله بن الحرث بن جزء التربيدي فأخِرجِه أحمد في مسنده وقال حدثنا هارون قال حدثنا عبد الله بن وهب أخبرني حياة بن شريح أخبرني عروة بن مسلم عن عبد الله بن الحرث بن جزء التربيدي وهـــو من أصحاب رسول الله مطالح يقول سمعت رسول الله طالح يقولويل للاعقاب وبطون الاقدامهن المنار واسناده حسن وقد أخرجه الطحاوي والطبراني أيضاً فقوله ويل للاعقاب من النار وعيد لا يجوز أن يخلف الا بترك الفروس وهــــذا يوجب استيعاب الرجل بالفسل وفي العناية واما وظيفة الرجلين ففيها أربعة مذاهب .

الأول: هو مذهب الأئمة الأربعة وغيرهم من أهل السنة والجماعة ان وظيفتهما الفسل ولا يمتد مخلاف من خالف ذلك .

الثاني : هو مذهب الإمامية من الشيمة ان الفرض مسحها . "

الثالث : وهو مذهب الحسن البصري ومحد بن جرير الطبراني وأبي على الجبائي انه غير بين المسح والغسل .

الرابع: مذهب أهل الظاهر وهو رواية عن الحسن ان الواجب الجمع بينها وعن ابن عباس رضي الله عنهما هما غسلان ومسحان وعنه مسا أمر الله بالمسح للناس إلا بالفسل وروى ان الحجاج خطب بالاهواز فذكر الوضوء فقال اغسلوا وجوهكم وأيديكم والمسحوا

برؤوسكم وأرجلكم فإنه ليس شيء من ابن آدم أقرب من جنبه من قدميه فاغساوابطونهما وظهورهما وعراقيبهما فسمع ذلك أنس بن مالك رضي الله عنه فقال صدق الله وكذب الحجاج قال الله تعالى وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم وكان عكرمة يسحرجليه ويقول ليس في الرجلين غسل وإنما هو مسح وقال الشعبي نزل جبريل عليه السلام بالمسح وقال قتادة فرهن الله غسلين ومسحين ولأن قــــراءة الجر محله في المسح لأن المعطوف يشارك المعطوف عليه في الكلمة لأن العامل الأول ينصب عليهما انصبابه واحدة بسواسطة الواو عند سيبويه وعند البصريين يقدر الثاني جنس الأول والنص يحتمل المطف على الأول على بعد فإن أبا علي قال قد أجاز قوم النصب عطفا على وجوهكم وانما يجــــوز وأشبهه في الكلام المعتبروني ضرورة الشعر وما يجوز على مثله هجنة العي وظلمة اللبس وتقديـــــره اعط زيداً وعمراً وجوائزهما ومـــر ببكر وخالد فأي بيان الكلام في هذا وان ليس أقوى من هذا ذكره المرسي حاكياً عنه في ري الظمآن ويحتمل المطفعلى محل برؤو سكم كقوله تعالى ﴿ يَا جِبَالَ أُوبِي مَعُهُ وَالطِّيرِ ﴾ سبأ / ١٠ بالنصب عطفاً على المحل لأنه مفعول به وقد ذكرنا الجواب عن هذا عن قريب وورد في الأحاديث المستفيضة في صفة وضوء النبي عليه الله على وهو حديث عثان رضي الله عنه المتفق على صحته وحــديث علي وابن عباس وأبي هريرة وعبد الله بن زيد والربيع بنت معود بن عفر اوعمرو بن عنبسة وثبت انه عليه السلام رأى جماعة يتوضؤون وبقبت اعقابهم تاوح لم يمسها الماء فقال ويل للاعقاب من النــــار ولم يثبت عنه عليه السلام انه مسح رجليه بغير خف في محضر ولا سفر اما تفسير الكعب فسيأتي عن قريب إن شاء الله تعالى ويستفاد من الآية الكريمة فوائد .

الأولى: يدل على أن الغسل مرة و احدة إذ ليس فيها ذكر العدد فلا يوجب تكرار الفعل فمن غسل مرة فقد أدى الفرض وقد وردت الآثار بالمرة و المرتين والثلاث على ما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

الثانية إن الأمر في هذه الآية لا يا ل على وجوب الترتيب ولا على الموالاة للاطلاق النص على ذلك على ما نذكره إن شاء الله تعالى .

الرابعة تدل على ان الإستنجاء ليس بفرض وان الصلاة جائزة بتركه إذا لم يتعد الموضع بيان ذلك ان معنى قوله ﴿ إذا قمتم إلى الصلاة ﴾ المائدة / ٢ إذا قمتم وأنتم محدثون كا ذكرة وقال في اثناء الآية ﴿ أو جاء أحد منكم من الفائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا ﴾ النساء / ٣٤ فحققت هذه الآية الدلالة من وجبين على ما قلنا احدهما إيجابه على المحدث غسل هذه الاعضاء واباحة الصلاة به وموجب المصلاة الاستنجاء فرض ما منع من الآية وذلك يوجب المسح وهو غير جائز والوجه الآخر من دلالة الآية ﴿ أو جاء أحد منكم من الفائط ﴾ إلى آخرها فأوجب التيمم على من جاء من الفائط وذلك كناية عن قضاء الحاجة فأباح صلاته بالتيمم من غير استنجاء فدل على ذلك على أنه غير فرض. الخامسة : استدل بعض الناس بقوله ﴿ وأرجلكم إلى الكعبين ﴾ في قسراءة الجر على جواز المسح على الخفين والمنى وامسحوا بارجلكم في حال استعمال الحقف وإنما ترك ذكر الحقف كيلا يوهم جواز المسح على الحف بدون اللبس .

(الآية) يجوز فيه الأوجه الثلاثة الرفع على انه مبتدأ محذوف الخبر أي الآيسة مقروءة بما فيها ويجوز أن يكون مرفوعاً على تقدير تقرأ الآية بتمامها والنصب على أنه مفعول والتقدير اقرأ الآية وغو ذلك والجر على تقديسر إلى آخر الآية وهذا أضعف الوجوه لآن فيه حذف الحرف وحذف المضاف من غير ضرورة (ففرض الطهارة غسل الأعضاء الثلاثة ومسح الرأس كذلك بهذا النص) ففرض الطهارة كلام إضافي مبتدأ وغسل الاعضاء الثلاثة كذلك خبره ومسح الرأس خبره كذلك عطف عليه وفي القضة الجلية لا بد من رابط قد يحذف والتقدير هو غسل الاعضاء والمفاء فيه امسا المتمقيب أو التفسير أو السببية فالاول ذهب اليه الشيخ قوام الدين والشيخ أكمل الدين وقال الاكمل النها دخلت على الحكم بعد ذكر الدليل وقال القوام لانها تدخل على الحكم لما انه يعقب العقب أي قولك اضرب فأوجع وأطعم فاشبع والثاني ذهب اليه صاحب النهاية وصاحب

الدراية فقال الاول لما كان في الآية المتلوة ذكر المسح والغسل فسرهما تتميماً للمرامولابانة الكلام وقال الثاني ان الامر في الآية يحتمل الوجوب والندب فغسره بالوجوب كا فسره في آية التيمم بقوله ﴿ فامسحوا بوجوهكم ﴾ لان التيمم مجمل والثالث ذهب اليه بعضهم وهو أن يكون الكلام الواقع بعد الفاء نتيجة للكلام الواقع قبله ولم يســـذكر أكثر أهل اللغة الفآظ النتيجة والظاهر أنسبه اصطلاح والفرض ههنا بمعنى المفروض كضرب الامير يعني مصروبه ونسج فلان بممنى منسوجه والإضافة فيه بمعنى أي المفروض في الطهارةهو غسل الاعضاء الثلاثة وهذا من قبيل قوله تعالى ﴿ بِـــل مكر الليل والنهار ﴾ سبأ / ٣٤ أي مكر في الليل وقد انكر بعضهم هذه الإضافة وهو غير صحيح ولكن الاكثر أن تكون الاضافة بمعنى اللام أو بمعنى من كقولك غلام زيد وخاتم فضة أي غلام لزيدوخاتم من فضة وقال صاحب النهاية ههنا للبيان لان الفروض قد تكون من الطهارة ومن غيرها وتبعه على ذلك الشيخ الاكمل قلت الكلام في الطهارة ولا يذهب الوهم هناك إلى أب الفروض قد تكون من غير الطهارة حتى يقال ان الاضافة ههنا للبيان وعلى قولهما تكون الاضافة بمعنى من نحو خاتم فضة ويكون المعنى المفروض من الطهارة من غسل الاعطُّساء الثلاثة وأراد بالطهارة الوضوء من قبيل ذكر الكل وإرادة الجزء أو من قبيل ذكر ألعام وإرادة الخاص ولو قال فرض الطهارة لكان أولى وأحسن لان العدول عن الحقيقة بلا داع لا يحسن والفرض في اللغة يأتي لممان كثيرة بمعنى القطع يقال فرض الخياط الثوب أي قطعه وفرضت القرآن قطعته بالقراءة منه حزء قال الجوهري الفرض الجزء في الشيءيقال فرضت الثريد والسواك وفرض القوس هو الجزء الذي فيه الوتر والمعنى التقدير قال الله تعالى ﴿ فنصف ما فرضم ﴾ أي قدرتم وبمعنى التفصيل قال الله تعالى ﴿ سورة أنزلناهـا وفرضناها ﴾ النور / ١ أي فصلناها وعمني البيان قال الله تعالى ﴿ قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم ﴾ التحريم / ٢ أي بين الله لكم كفارة أيمانكم ولمعنى الحد قــــال الله تعالى ﴿ لَاتَّخَذَنَّ مَنْ عَبَادَكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا ﴾ النساء ١١٨ أي محــدوداً ومنه المفرض بكسر الميم وهو الحدة التي يحد بها وبمعنى التحرير كا في قوله ﴿ ســـورة أنزلناها وفرضناها ﴾ بالتشديد بمنى حررناها لكم كذا فسره بعضهم وقال الجوهري التعريض التحرير بمعنى التعظيم وبمعنى العطية يقال ما أصبت منه فرضاً ولا فريضاً أي عطية وقدال الجوهري الفوض العطية الدنيوية وفرضت للرجل وأفرضت إذا أعطيته وقد فرضت له في الديوان وبمعنى التكبير يقال فرضت البقرة تفرض فروضاً أي كبرت وطعنت في السن ومنه قوله تعالى لافارض ولا بكر البقرة مهم والمغنى العظمة لكيسة (١) فارضة إذا كانت عظيمة وقال الجوهري الفارض الضخم في كل شيء والفارض بمعنى الرئيس قال ضخم العين أنشده أبوعبيدة:

أفرضت له بمثل لمع البسس . قلت بالكف فرضا حقيقا

وفي اصطلاح الشرع مـــا ثبت بدليل قطمي لا شبهة فيه كالكتاب والسنة المتواترة إذالم يلحقهما خصوص وكالإجماع إذالم ينتقل بطريق الاحاد وكالقياس المنصوص عليه والمعاني اللغوية تجري في المعنى الشرعي لان الذي فرضه الله على عباده ومقطوعومقدور ومفصل ومبين ومحدود ومحرر وغير ذلك من المعاني المذكورة فإن قلت كيف قــــال دخلت تحت خطاب واحد تجعل كالشيء الواحد فجعلت البدان كيد واحدة وكذا الرجلان كرجل واحدة وإن كانت أربعة في الحقيقة فإن قلت فعلى هذا ينبغي أن يجوز أن تغسل البلة من يد إلى أخرى ومن رجل إلى رجل أخرى في الوضوء كما يجوز ذلك في الغسل قلت القياس بالفارق باطل وذلك لان البدن شيء واحد حقيقة فكان في الغسل في حكماً لا حقيقة لدخولها تحت خطاب واحد كما ذكرنا قوله بهذا النص إشارة إلى مسا تلاه من قوله تمالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمنُوا إِذَا قَمْتُم إِلَى الصلاة ﴾ المائدة ٥ الآيــة فإن قلت الباء تتعلق بماذا ؟ فلت مجور أن تتعلق بقوله ( ففرض الطهارة ) والمعنى يثبت فـــرض الطهارة وهي الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس بهذا النص ويجوز أن تتعلق بمسح الرأس أي يثبت مسح الرأس بهذا النص وذلك لئلا يتوهمان فرضية المسح بالحديث والنص مننصفت الشيء رفعته ونصفت الدابة استخرجت ثمنها أو سرتها بالتكليف سيراً فوق سيرها المعتاد

<sup>(</sup>١) هكذا في الأصل وربما أراد الكيسة اله مصححة

### والغسل هو الاسالة والمسح هو الاصابة وحد الوجه من قصاص الشعر إلى أسفل الذقن وإلى شحمتي الأذنين

وهو من أقسام اللفظ باعتبار ظهور المعنى فهذا الاعتبار يحصر في أربعة أقسام الظاهر والنص والمفرد والحكم والاعتبار في الظاهر لظهور المراد منه سواءكان مسوقاً له أو لا وفي النص كونسه مسوقاً للمراد سواء احتمل النسخ أولا وفي المحكم عدم احتمال شيء من ذلك .

- ( والفسل هو الاسالة ) هـــو بفتح الغين مصدر من غسلت الشيء غسلاً وبضم الغين الاسم وبكسر الغين ما يغسل به الرأس من خطمي وغيره وتفسيره بالاسالة تفسير لغوي ومعناه الشرعي اسالة الماء على العضو والتقاطر ليس بشرط وفي المبسوط عن أبي حنيفة لو سال الماء على الاعضاء بلا تقاطر يجزيه لأن الاسالة تحصل به وإن لم يتقاطر وقال يصلح الغسل إلا إذا سال الماء إلى حد التقاطر لأنه قبيل التقاطر متردد بين الإصابة والإسالة فلا يحصل اليقين بالفسل.
- ( والمسح هو الاصابة )أما إلى الموضع الذي يمسحه وقد مر الكلام قيه مستوفى فإن قلت ما كان الداعي إلى تفسير الغسل والمسح ههنا قلت لما كان في الآية ذكرهما فسرهما تتميماً للبيان وقيل في تفسير المسح دفع لمسا يذهب اليه الشافعي من تكرار مسح الرأس بمياه مختلفة وفيه ثبوت المسح والشارح أوجب المسح وفي تفسير الغسل دفسع لما روى عن أبي يوسف في الليل في المغسولات سقط الفرض.
- ( وحد الوجه من قصاص الشعر إلى أسفل اللقن وإلى شحمتي الأذنين ) هذا تفسير الوجه من حيث السرع وإلا فالوجه في اللغة هو العضو المعين من بني آدم وغيرهم وقصاص الشعر حيث ينتهي بينه من مقدمه ومؤخره والقاف مثلثه والضم أعلاها والذقسس بفتح الذال المعجمة (١) والقاف وهو مجتمع لحيته وشحمة الآذن معلق القرط وقد بسطنا الكلام عند قوله تعالى ﴿ فاغسلوا وجوهم ﴾ .

<sup>(</sup>١) في الأصل المجمعة وهو خطأ والصحيح ما أثبتناه . اه مصححة

### لَأَن المواجهة تقع بهذه الجملة وهو مشتق منها والمرفقان والكعبان يدخلان في الغسل عندنا خلافاً لزفر رحمه الله

( الأن المواجهة تقع بهذه الجملة ) أي المقابلة تقع بهذه الجملة وأشار إلى مــــا ذكر من حد الوجه طولاً وعرضاً .

(وهو مشتق منها) أي الوجه مشتق من المواجهة فإن قلت الوجه ثلاثي والمواجهة مزيد الثلاثي والثلاثي لا يكون مشتقاً من المزيد قلت هذا الشرط في الاشتقاق الصغير وأما في الكبير والأكبر فلا يشترط ذلك بل مجرد التناسب بين اللفظ والمعنى كاف بخلاف الصغير يشترط فيه التناسب في الحروف والترتيب والمناسبة في اللفظ والمعنى كاف بخلاف الصغير يشترط فيه التناسب في الحروف والترتيب والمناسبة في اللفظ والمعنى والتفاير في الصفة نحو ضرب فإنه مشتق من الضرب ونصرمن النصر فلا يقال الذئب مشتق من السرحان الصفة نحو ضرب فإنه مشتق من الفعاب وأما الإشتقاق الكبير فيجوز فيه أن يكون الثلاثي مشتقاً من المزيد فقد ذكر الزنخشري في الفائق ان الدبر وهو النحل وهو يكون الثلاثي مشتق من التدبير والجس من الاجتناب وهو الاستتار وذكر الكشاف ن التيم مشتق من التيم وهذا الاشتقاق بيان حقيقته معنى تنك الكلمة فجاز أن يكون المزيد أشهر وأقرب إلى الضم من الثلاثي لكثرة استماله كما في الدبر معالتدبيروأما الإشتقاق الأكبر فيكفي فيه وجود المناسبة في المخرج في الحروف نحو نعق من النهق وقد شنع الشيخ قوام الدبن هينا على الشيخ حافظ الدبن النسفي بغير تسأمل ثم تصدى للجواب وهو في الحقيقة تحصيل ما قاله الشيخ حافظ الدبن ويعلم ذلك عند التأمل.

- ( والمرفقان والكمبان يسدخلان في الفسل ) قسد مر تفسير المرفسق وسيأتي تفسير الكمب .
- ( عندنا ) أي عند أصحابنا الثلاثة وهم أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله وبسه قال الشافعي وأحمد ومالك في رواية .
- ( خلافاً لزفر رخمه الله ) فمنده لا يدخل المرفقان والكعبان في الفسل وبه قــال مالك في رواية . ﴿ ﴾

# وهو يقول ان الغاية لا تدخل تحت المغيا كالليل في باب الصوم ولنا ان هذه الغاية لاسقاط ما وراءها إذ لولاها لاستوعبت الوظيفة الكل وفي باب الصوم لمد الحكم إليها إذ الاسم يطلق على الامساك ساعة

( وهو يقول ان الفاية لا تدخل تحت المفيا ) أي زفر يقولِ فيها ذهب اليه ان الفاية أي الحد لا تدخل تحت المفيا أي في المحدود .

(كالليل في الصوم) كها لا يدخل الليل في الصوم في قسوله تمالي ﴿ أُمَوا الصيام إلى الليل في البقرة ٢٢٢ حيث دخلت في الآية الغاية في المغيا لأنها إنما لم تدخل إذا كانت عينا أو وقتاً وههنا الغاية لا عين ولا وقت بل فعل والفعل لا يوجد بنفسه ما لم يفعل فلا بد من وجود الفعل الذي هو غياية للنهي لانتهاء النهي فبقي الفعل داخلا في النهي ضرورة وذكر غير المصنف كزفر تعارض الاشتباه وهو ان من الغايات ما يدخيل كقوله ( قرأت القرآن من أوله إلى آخره ) ومنها ما لا يدخل كها في قوله تعالى ﴿ وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة البقرة ٢٨٠ وقوله ﴿ مُ أَمُوا الصيام إلى الليل ﴾ وهذه الغاية تشبه كلا منها فلا تدخل بالشك .

( ولنا ان هذه الفاية لاسقاط ما وراءها إذ لولاها ) يمني لولا ذكر الغاية .

( الاستوعبت الوظيفة الكل) أي الاشتمات وظيفة الغسل كل اليد وكل الرجل بيان ذلك ان الغاية على نوعين غاية اسقاط وغاية اثبات يمام ذلك بصدر الكلام فإن كان صدر الكلام يثبت الحكم في الغاية وما وراءها قبل ذكر الغاية فذكرها الإسقاط ما وراءها وإلا فلا تدخل الحكم إلى تلك الغاية والغاية في صورة الغزاع من قبيل الاسقاط وفي المقيس من قبيل الإثبات فلا يصح القياس .

( وفي باب الصوم لمد الحكم اليها ) هــذا جواب عن قول زفر كاليل في الصوم قوله اليها أي إلى الغاية .

(إذ الاسم يطلق على الامساك ساعة) أي اسم الصوم يطلق على الإمساك أدنى ساعة حقيقية وشرعاً حتى لو حلفا لا يصوم يحنث بالصوم ساعة وكذا قوله ﴿ ثم أتمسوا الصيام ﴾ البقرة ١٨٧ اقتضى صومه ساعة ومتى كان ما قبل ذكر الغاية يتناؤل زيادة على

الفاية تدخل الفاية في الحكم ويكون المراد بها ما وراء الفاية مع بقاء الغاية والحد داخل في الحكم واسم اليد يتناول من رؤوس الأصابع إلى الإبط واسم الرجل يتناول إلى أعلى الفخذ فكان ذكر الغاية لاخراج ما وراءها وإسقاط من الإيجاب فبقيت الغاية وما قبلها داخلة تحت الابجاب وأوردا على هذا مسألة وهو أنه لو حلف لا يكلم فلانا إلى رمضان يدخل رمضان في اليمين مع أنه لولا الغاية لكانت اليمين متأ بدة ولم يكن ذكر الغايسة مسقطاً لما وراءها فاليد ههنا كأيدي في اليمين قال خواهر زاده لا وجه لتخريج هــــذا الغاية لمد السمين لا للاسقاط لأن قوله لا أكلم للحال فكان من الحال إلى الأبد قلنا هذا منوع فإن المضارع مشترك بين الحـــال والاستقبال يعم في النفي حتى لو حلف لا يكلم موالى فلان بتناول الاعلى والأسفل ذكره في الوصايا الهداية وغيرها وعلى هذا قسال أبو حنيفة لو شرط الحيار في البيع والشراء إلى غد فله الخيار في الغد كله لأنــــه لو اقتصر على قوله إني بالخيار يتناول الابد فيكون ذكر الغد لاسقاط ما ورائه إنمــــا وجهه ظاهر وايه في اليمين في العرف ومبنى الإيمان عليه حتى لو حلف لا يكلُّمه إلى عشرة أيام يدخل اليوم العاشر ولو قال ان تزوجت إلى خس سنين دخلت السنة الخامسة في اليمين وكذا لو استأجر داراً إلى خمس سنين دخلت الخامسة فيها وقيل ان إلى بمعنى مع قاله تُعلب وغيره من أهل اللغة واحتجوا بقوله تمالي ﴿ ولا تَــاً كاوا أموالهم إلى أموالكم ﴾ النساء ٢ وكقولهم الذود إلى الذود ابل وقد ضعف فإنه يجب غسل العضد لاشتال اليد عليه وعلى المرفوع انا نمنع أن يكون فيا استشهد بـــ بمعنى مـــع لأن معنى الآية لا تــــأكلوها مضمومة إلى أموالكم أو ولا تضموها إلى أموالكم آكلين لها وكذا الذود مضمومة إلى الذود ابل وقيل ان الحديد يدخل تحت المحدود إذا كان التحديد شاملا للحد والمحدود وقال سبويه والمرد وغيرهما مسابعد إلى أن كان من نوع ما قبلها دخل فيه والبيد عند العرب من رؤوس الأصابع إلى المنكب ولهذا لو قال بعتك هذه الأشجار من هذه إلى هذه دخل الحد ويكون المراد بالعناية اخراج ما وراء الحد فكان المراد بــذلك المرافق

### والكعب هو العظم الناتيء

والكعبين وإخراج ما وراءها وقيل ان إلى تفيد الفاية ودخولها في الحكم وخروجها منه يدور مع الدليل فقوله تعالى ﴿ فنظرة إلى ميسرة ﴾ البقره ٢٨٠ بمسالم يدخل فيه لأن الإعتبار علة الإنظار فيزول بزوال علته وكذا الليل في الصوم لو دخل لوجب الوصالوما فيه دليل الدخول قولك حفظت القرآن من أوله إلى آخره وقطعت يد فلان من الحنصر إلى السباية فالحد يدخل في المحدود فإذا كان الدخول وعدم الدخول يقف على دليل فقد وجد دليل الدخول همنا بوجوه ثلاثة .

الأول: حديث أبي هريرة انه توضأ فغسل يديسه حتى أشرع في العضدين وغسل رجليه حتى أشرع في الساقين ثم قال هكذا رأيته عليه السلام يتوضأ رواه مسلم ولم ينقل تركها فكان قوله عليه السلام بيانا أنه ما يدخل قوله أشرع المعروف شرع في كذا أي دخل وروي حتى أسبغ في الساق ·

الوجه الثاني : إن المرفق من عظمي الساعد والعضد وجانب الساعد دون العضد وقد تمذر التمييز بينهما للتداخل فوجب غسل المرفقين لأن مالا يتم الواجب إلا به فهوواجب.

الرجه الثالث : انه قــــد وجبت الصلاة في ذمته والطهــــارة شرط لسقوطها فلا تسقط بالشك .

(والكعب هو العظم الناتيء) أي الناتيء في مفصل القدم والناتيء بالهمزة في آخره ومعناه المرتفع عند ملتقى الساق والقدم وأنكر الاصمعي قول من قال انه في ظهر القدم نقل عن الجوهري وقال الزجاج الكعبان العظمان الناتئان في آخر الساق مع القدم وكل مفصل للعظام فهو كعب إلا ان هذين الكعبين ظاهران عن يمنى القدم ويسرته فلذلك لم يحتج أن يقال الكعبان اللذان من صفتها كذا وكذا وفي المختصر في كل رجل كعبان وهما طرفا عظمي الساق وملتقى القدمين قال ابن جني وقول أبي كثير وإذا انتبه من المنام من جنبها وليس الساق ليس مجزيل يدل على أن الكعبين هما الناتئان في أسفل كل ساق من جنبها وليس الشاخص في ظهر القدم وفي الترهيب للازهري عن ثعلب الكعبان الشجان الناتئتان قال وهو قول أبي عمرو بن الملاء والأصمعي وفي كتاب المنتهى وجامع القرآن

الكعب الناتىء عند ملتقى الساق والقدم ولكل رجل كمسبان والجمع كموب وكعاب وقالت الامامية وكل من ذهب إلى المسح انه عظم مستدير مثل كعب الغنم والبقر موضوع تحت عظم الساق حتى يكون مفصل الساق والقدم عند ممقد الشراك وقمال فخر الدين الخطيب اختار الأصمى قول الإمامية في الكمب وقال الطرفان الناتآن يسميان النجمين وهو خلاف مانقله عنه الجوهري ورجعه الجهور ولو كان الكعب ما ذكروه لكان في كل رجل كمب واحد فكان ينبغي أن يقول إلى الكعاب لأن الأصل إنحــــا نوجد من خلق الإنسان مفرداً فتثنية بلفظ الجم كقوله تعالى ﴿ فقد صغت قاوبكما ﴾ التحريم ؛ وتقول رأيت الزيدين أنفسها ومق كان مثنى فتثنيه بلفظ التثنية فلما لم يقل إلى الكعبات علمأنه المراد بالكعب ما أوردناه وأيضاً انه شيء خفي لا يعرف، إلا المشرحون وما ذكرناه معلوم لكل أحد ومناط التكليف على الظهور دون الحفاء وأبضاً حديث عثمان رضي الله عنه غسل رجله اليمني إلى الكعبين ثم اليسرى كذلك أخرجه مسلم فدل على أن في كل رجل كمبين وحديث النعمان بن بشير في تسوية الصفوف فقد رأيت الرجل يلصق كعبه بكعب صاحبه ومنكبه بمنكبه رواه أبو داود والبيهي باسانيد جيدة والبخاري في صحيحه تعليقاً ولا يتجلق الصاق الكعب فيا ذكره وحديث طارق بن عبد الله أخرجه اسحاق بن راهويه في مسنده وقال حدثنا الفضل بن موسى عن زيد بن زياد بن أبي الجمد عن جامع ابن شداد عن طارق بن عبد الله المحاربي رضي الله عنه قال رأيت رسول الله على في سوق ذي المجاز وعليه جبة حمراه وهو يقول ( يا أيها الناس قولوا لا إله إلا الله تفلحوا ورجل يتبعه يرميه بالحجارة وقد أدى عرقا به وكعبه هو يقول أيها الناس لا تطيعوه فإنه كذاب فقلت من هذا فقالوا ابن عبد المطلب قلت فمن هذا الذي يتبمه بالحجارة قالوا هذا عبد العزى أبو لهب ) وهذا يدل على أن الكمب هو العظم النابت في جانب القدم لأن الرمية إذا كانت من وراء الماشي لا تصيب ظهر القدم .

( هو الصحيح ) احترز به عما روى عن هشام بن عبد الله الرازي أنه في ظهر القدم عند معقد الشراك قالوا ان ذلك سهو من هشام في نقله عن محمد بن الحسن رحمه الله لأن

عمداً قال في مسألة المحرم إذا لم يجد النعاين حتى يقطع خفيه أسفل الكعبين وأشار محمد بيعه إلى موضع القطع فنقله هشام إلى باب الطهارة وقال ابن حجر في شرح البخاري قال أبو حنيفة الكعب هو العظم الشاخص في ظهر القدم قال وأهل اللغة لا يعرفون مسا قال قلت هذا جهل منه لمذهب أبي حنيفة فإن ما ذكر ليس قولاً له ولا نقله عنه أحسد من أصحابه فكيف يقول قال أبو حنيفة كذا وكذا وهذا جرأة على الأثمة منه.

( ومنه الكاعب ) أي ومن الكعب اشتقاق الكاعب وهي الجارية التي يبدو ثديها للنهور و كذلك الكعاب بفتحتين بمنى الكاعب وقد كعبت تكعب بالمضمم كعوب للنهور و كذلك الكعاب بفتحتين بمنى الكاعب وقد كعبت تكعب بالتشديد مثله وأشار بذلك إلى تأييد قوله الكعب والكعب هدو الناتىء لأن وجود الاشتقاق يدل على ذلك ولذا يقال للنواشر في أطراف الأنابيب كعوب ومنه الكعبة لارتفاعها على سائر البيوت ويقال لربعها. فرع لو قطعت رجليه وبقي بعض الكعبة يجب غسل البقية وموضع القطع و كذا في المرفق .

(والمفروض في المسح (۱) مقدار الناصية ) أي المقدار على جهسة الفريضة في مسح الرأس قدر الناصية الألف والسلام فيه للعهد يعني ذلك المسح الذي يثبت بالنص لا بخبر الواحد عندنا وأراد به الفرض اللغوي لا الشرعي فإن الآية بحملة والفرض لا يثبت بخبر الواحد ويجوز أن يواد به الفرض الشرعي على الرواية التي هي انه مقدر بثلاثة أصابع لأن دخول الآلة تحت النص بطريق الإقتضاء يكون ثابتاً بمقتضى النص لا بخبر الواحد فإن قلت لو دخلت الآلة تحت النص كان ينبغي أن لا يتأدى المسح بدون الآلة وهي أكثر اليد وقد يتأدى بإصابة المطر بلا استعمال اليد وقسد نص في المبسوط والحلاصة وغيرها بذلك قلت ثبوت الآلة بطريق الضرورة لا بطريق القصد فإن من أمسر بالصعود على السطح دخل بنصب السلم تحت الأمسر ضرورة لا قصداً حتى لو حصل الصعود من غير مقصود من غير مقصود .

( وهو ربع الرأس ) أي مقدار الناصية ربع الرأس وليست الناصية ربع الرأس على

<sup>(</sup>١) في الأصل في مسح الرأس مقدار .

الحقيقة لأن هذا لا يحتاج إلى تكسر ومساحة حتى يتبين انها ربع الرأس على الحقيقة وإنما هي مقدار الناصة قال ابن فارس الناصة قصاص الشعر ثم فسر القصاص بــانه نهاية منبت الشمر من مقدم الرأس فهذا أعم من أن يكون ربع الرأس على الحقيقة أو بإعتبار أنه أحد الأركان الأربعة وهي القفا والناصمة والقودان والقفا يقال له القذال أيضاً بفتح القاف والذال المعجمة وقال الجوهري القذال جمم مؤخس الرأس وهو معقد الفدار من الفرس خلف الناصمة ويقال القذا لأن ما اكتنفا ما بين القفا من يمين وشال ويجمع أقذلة وقذل والقودان بفتح الماف وسكون الواو تثنية قود وقال الجوهري فود الرأس جانبه ثم اعلم أن للفقهاء في هذه المسائل ثلاثة عشو قولاً سنة عن المالكية حكاما أبن العربي والقرطبي قال ابن مسلمة صاحب مالك يجزئه مسح ثلثمه وقال أشهب وأبو الفرح يجزئمه الثلث وروى الرقي عن أشهب يجزئه مقدم رأسه وهو قول الأوزاعي والليث وظاهـــر مذهب مالك الإستبعاب وعنهم يجزئب أدنى ما يطلق عليه إسم المسح والسادس مسح كلها ويعفى عن ترك شيء يسير منه يعزى إلى الطرطوسي وللشافعية قولان صرحاً كارهم بأن مسح شعرة واحدة يجزئه وقالوا يتصور ذلك بأن يكون رأسه مطليا بالحناء بجيث لم يبق طاهراً إلا شعرة واحدة فأمر يده عليها وهذا ضعيف جداً فإن الشرع لا يسسره بالصورة النادرة التي يكلف في تصورها وقال ابن القاضي الواجب ثلاث شعرات وهذا أخف من الأول ويحصل اضعاف ذلك بغسل الوجه وهو يجزء عن المسح في الصحيح والنية عندل عضو لست بشرط بلا خلاف عندهم ودليل الترتيب ضميف وعندنا في المفروض منه ثلاث روايات في ظاهر الروايات ثلاث أصابع ذكره في المحيط والمفيد وهو رواية هشام عن أبي حنيفة رضي الله عنه وفي رواية الكرخي والطحاوي مقدار الناصية وذكر في اختلاف زفر عن أبي حنيفة رحمه الله وأبي يوسف انها قالا لإيجزئه إلا أن يسح مقدار ثلث رأسه أو ربعه وروى ابن يحيى بن اكتم عن محمد انه اعتم ربع الرأس وقال أبــو بكر عندنا أعني فيه روايتان الربع والثلاث أصابع وبعض المشايخ صحع رواية ثلاث أصابع احتياطاً وفي جوامـــع الفقه عن الحسن يجب مسح أكثر الرأس وعن أحمد يجب

## لما روى المغيرة بن شعبة رضي الله عنه ان النبي عَيَّالِيَّةِ أَتَى سباطة قوم في الله عنه الله على ناصيته وخفيه

مشّح جميعه وعنه يجزىء مسح بعضه والمرأة يجزئها مسح مقدم رأسها في ظاهر قوله وفي المغني لا خلاف بين الآية في وجوب مسح الرأس وقد نص الله سبحانه وتعالى عليه بقوله ﴿ وامسحوا برؤوسكم ﴾ واختلف في قدر الواجب فروى عن أحمد وجوب مسحالجميــع في حق كل أحد وهو ظاهر كلام الخرفي ومذهب مالك والرواية الثانية يجزىء مسح بعضه قال أبو الحرث قلت لأحمد فإن مسح برأسه وترك بعضه قال يجزئة ثم قـــال ومن يكنه أن يأتي على الرأس كله ونقل عن سلمة بن الأكوع انه كان يمسح مقدم رأسه وابن عمر مسح اليافوخ وممن قال يمسح البعض الحسن والثوري والأوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي إلا ان الظاهر عن أحمد في حق الرجل وجوب الاستيعاب وفي حق المرأة يجزئها مقدم الرَّأس قال الجلال العمل في مذهب أبي عبد الله انها ان مسحت مقدم رأسهااجزأها وقال همنا قال أحمد أرجو أن تكون المرأة في مسح الرأس أسهل.واعلم أن قول المصنف والمفروض في مسح الرأس مقدار الناصية إشارة إلى أن الناصية لا تتمين حتى لو مسح القذال أو أحد الفردين جاز ولا يجزىء مسح الأذنين عنه لأن كون الأذنين من الرأس احتمالًا لشبوته بخبر الواحد فأشبه التوجه إلى الحطيم هكذا أذكره وفيـــه نظر لأن الحطيم من المسجد الحرام قطما وقسد أمرنا بالتولية بوجوهنا شطر المسجد الحرام بقوله تمسالي ﴿ فُولُ وجهك ﴾ البقرة ١٤٩ الآيــة لكن قد أريد به الكعبــة بالإجماع وهو من باب ذِكر الكل وإرادة الجزء.

( لما روى المغيرة بن شعبة رضي الله عنه أن النبي على أربعة أنى سباطة قــوم فبال وتوضأ ومسح على ناصيته وخفيه ) الكلام فيه على أربعة أنواع الأول المغيرة بضم الميم وكسرها ابن شعبة بن أبي عامر بن مسعود بن صعقب بعين مهملة وبالمثناة من فوق وباء موحدة ابن مالك بن كعب بن عمرو بن سعد بن عمرو بن قيس بن منبه وهو ثقيف بن بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة بن حفصة بن قيس غيلان بن نصر بن نزاريكني بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة بن حفصة بن قيس غيلان بن نصر بن نزاريكني أبا على ويقال أبا عبيد الله ويقال أبو عمد أسلم عام الحندق وروى عن رسول الله على الما على ويقال أبا عبيد الله ويقال أبو عمد أسلم عام الحندق وروى عن رسول الله على الما على ويقال أبا عبيد الله ويقال أبو عمد أسلم عام الحندق وروى عن رسول الله على الما على ويقال أبا عبيد الله ويقال أبو عمد أسلم عام الحندة وروى عن رسول الله على الما على ويقال أبا عبيد الله ويقال أبا عبد أبيد الله ويقال أباله ويقال

وستة وثلاثون حديثًا اتفقا على تسعة وللبخاري حديث ومسلم (١) حديثان روىعنهجماعة منهم عروة بن الزبير وأبو إدريس الخولاني والشعبي وروى عنه بنوه عروة وحمزةوعقار الجماعة.الثاني ان هذا الحديث مركب من حديثين رواهما المغيرة بن شعبة جعلهما المصنف حديثًا واحدًا وقد تبع في ذلك أبا الحسن القدوري رحمه الله وقال الشيخ أكمل الدين قيل هذا حديث واحد وقيل حديثان جمع القدوري بينهما قلت هذا عجز ظـــاهر منه حيث صرح بقوله قيل هذا حديث واحد وهذا القول غير صحيح والقول الثاني هوالصحيح ومع هذا لم يبين كيف روى الحديثان ولا التفت اليه والعجب منه ومن نظر إلى الذين تصدوا لتأليف الشروح على مثل الهداية كيف قصروا فيما يتعلق بالأحاديث التي يستدل بها في هذا الكتاب وهل مبنىهذا العلم إلا عليها وليس بقاؤهما على شفا جرف هار فنحن نبين ذلك بعون الله وتوفيقه أما الحديث الأول الذي فيه ذكر السباطة والبول فأخرجه ابن ماجة في سننه حدثنا إسحاق بن منصور حدثنا أبو داود حدثنا سعيد عن عاصم عن أبي وائل عن المغيرة بن شعبة أن رسول الله مَالِيُّ أتى سباطة قوم فبال قائماً قال شعبة قال عاصم يومئذ ورواء البخاري ومسلم عن الأحش عن أبي واثل عن حذيفة رضي المُعنا · أن النبي ﷺ أتى سباطة قوم فبال قائماً ثم دعا بماء فخينند به. ثم توضأ وزاد مسلم ومسح. على خفيه ووهم الشيخ علاء الدين التركهاني في هذا الحديث بعد أن حكاه بلفظ البخاري وزيادة مسلم أخرجاه وليس كذلك بل انفرد مسلم فيه بالمسح على الحفين وصرح بذلك عبد الحق بــــالجمع بين الصحيحين وقال لم يذكر البخاري فيه المسح على الحنفين ووهم المنذري أيضاً فعزاه إلى المنفق وتبع في ذلك ابن الجذري فوهم وتعقبه ابن عبد الهادي لما ذكرنا من تصريح عبد الحتى وأما الحديث الثاني ففيه ذكر المسح على الناصية والحفين فأخرجه مسلم عن عروة بن المغيرة عن أبيه المغيرة بن شعبة أن النبي علي توضي ومسح بناصيته وطي العمامة وعلى الخفين ورواه أبو داود والنسائي وابن ماجه مطولاً ومختصراً وأخرجــــــ

<sup>(</sup>١) في الأصل أسلم والصحيح ما أثبتناه .

الطحاوي من حديث الربيع بن سلمان المؤذن قال حدثنا يحيى بن حبان حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين عن عمرو بن وهب الثقفي عن المغيرة بن شعبة أن رسول الله وكالتجوضأ وعليه عمامة فمسحطى عمامته ومسحبناصيته وأخرجه الدارقطني حدثنا أبو بكر الطريق في كتاب المعرفة وأخرجه الطبراني حدثنا أبو زرعـــة عبد الرحمن بنعمرو الدمشقي حدثنا محد بن بكار حدثنا سعيد بن بشير عن قتادة عن محمد بن سيرين عن عمرو بن وهب الثقفي عن المغيرة بن شعبة قال مسح رسول الله مُطِّلِيٍّ على ناصيته وعمامته ومسح على خفيه وأنا أشاهد ذلك وأخرجه أحمد أيضاً في مسنده مطولًا ووهم الشيخ علاء الدين أيضًا في هذا الحديث حيث جعل الحديث الذي ذكره المصنف مركبًا من حديث المفيرة الذي فيـــــه المسح على الناصيــــة وعلى الخفين ومن حديث حذيفـــة الذي فيه ذكر السباطــــة والبول وليس كذلــــك بــل هو مركب من حديث المغيرة كمـــــا ذكرناً واضحاً . النوع الثـالث أن السباطة بضم السين الكناسـة وهي المكنوســة أســــم الحال على المحل ثم الإضافة فيــــه قيل للاختصاص وقيل للملك لأنهــــا كانت مواتساً مباحة وقيل لا موات في المدينسـة وقيل للناس عامة وأضيفت اليهــــم لقربها

منهم وتباح عموماً لكل مائل وقيل خاصاً برسول الله على لأنهم كانوا يكرهون ذلك منهم وتباح عموماً لكل مائل وقيل خاصاً برسول الله على الأذن في ذلك . النوع الرابع ان هـذا الحديث صحيح لا نزاع فيه لأحد وهو حجة لمن يقول بأن الفرض في مسح الرأس مقدار الناصية فإن قلت الحديث يقتضي بيان عين الناصية والمدهى ربع غير معين وهدو مقدار الناصية فلا يوافق الحديث يحتمل تعيين بيان الجمل وبيان المقدار وخبر الواحد يصح الدليل المذكور قلت الحديث محتمل تعيين بيان الجمل وبيان المقدار وخبر الواحد يصح بيانا لمجمل الكتاب والاجمال في المقدار دون المحل لأنه الرأس وهو معلوم فلو كان المراد منه العين يلزم نسخ الكتاب بخبر الواحد فإن قلت لا نسلم ان الاجمال في المقدار لأن المراد منه مطلق البعض بدليل الباء في الحل والمطلق لا يحتاج إلى البيان قلت المراد بعض المراد منه مطلق البعض بدليل الباء في الحل والمطلق لا يحتاج إلى البيان قلت المراد بعض

مقدار لا مطلق المقدار بوجوه الأول ان المسح يطلق على أدنى ما يطلق عليه الإسم وهــو مقدار شمرة غير بمكن إلا بزيادة غير معلوم والثاني ان الله تعالى أفرد المسح بالذكر ولسو كان المراد بالمسح مسح مطلق البمض وهو حاصل في ضمن الفسل لم يكن للافراد بالذكر فائدة والثالث ان المفروه في سائر الأعضاء غسل مقدر فكذا في هذه الوظيفة فكان بِمِلا في حتى المقدار فيكون فعله عليه السلام بياناً - الحامس ان المذكور في الأحاديث المذكورة الاتيان إلى سباطة قوم والبول فيها قائماً والتوضىء والمسح على الناصية والحقين والغمامة ومقدم عن قريب فإن قلت قد روى الأربعة انه عليه السلام إذا أرادحاجة أبعد فكيف مال في السباطة التي تقرب الدور قلت لعله كان مشغولاً بامور المسلمين والنظر في مصالحه وطال عليه المجلس حتى خرقه البول فلم يكنه التباعد ولو أبعد لكان تضرر وارتداد السباطة لدمسها وكان حذيفة يقربه بيده من الناس مع أنهم كانوا يؤثرون ذلك ولا يكرهون بل يفرحون به ومن كان هذا حاله جاز البول في أرضه والأكل من طعامه والاستهداد من مجرته ولهذا ذكر علماؤنا من دخل بستان غيره يباح له الأكل من الفاكهة كالهبة إذاكان بينه وبين صاحب البستان انبساط ومحبة وأما البول قائماً فأخرجه البخاري ومسلم من حديث الأعش عن أبي وائل عن حذيفة رضي الله عنهم أن النبي عَلَيْهِ أَتَى سِبَاطَةً قُومَ فَبَالَ قَائمًا الحديث فيه وجوه الأول لما كان به وجع الصلب إذ ذاك والثاني ما رواه البيهقي برواية ضبيفة انه عليه السلام بال قائماً لعلة بماء بضة والماء بضة يهمزة ساكنة بعد الميم ثم باء موحدة وهو باطن الركبة والثالث انه عليه السلام لم يجد مكانا للقعود فاضطر إلى القيام لكون الطرف الذي يليه من السباطة كان غالباً مرتفعاً والرابع ما ذكره القاضى عياض وهو كون البول قائماً حالة يؤمن فيها خروج الحدث من السبيل الآخر في الغالب بخلاف حالة القمود وكذلك قــال عمر رضى الله عنه البول قائماً حض للدبر والخامس انه عليه السلام فعله بياناً للجواز في هذه المرة وكانت عادتة المستمرةالبول قاءداً يدل عليه حديث عائشة رضى الله عنها قالت من حدثكم أن النبي علي كان يبول قائمًا فلا تصدقوه ما كان يبول إلا قاعدًا رواه أحمد والنسائي والترمذي بإسناد جيئاوقد

روى في النهى عن البول قائماً أحاديث ثبت ولكن حديث عائشة رضى الله عنها هــــــذا ثابت ولهذا قال العلماء يكره البول إلا لمذر وهي كراهة تنزيه لاتحريم وقال ابن المنـــذر اختلف في البول قائمًا فثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وزيد بن ثابت وابن عمـــر وسهل بن سعد رضي الله عنهم أنهم بالوا قياماً وذلك عن أنس وعلي وأبي هريرة رضي الله عنهم وفعسل ذلك ابن سيرين وعروة بن الزبير وكرهه ابن مسعود والشعبي وابراهيم وابن سعد وكان إبراهيم لا يجوز شهادة من بال قاتمًا وقال ابن المنذر فيه قول ثالث أنـــه إذا كان يتطاير إليه من البول شيء فهو مكروه وإن كان لا يتطاير فلا بأس وهو قول مالك قال ابن المنذر البول جالساً أحب إلى وقائمًا مباح وكل ذلك ثابت عن النبي عليه وقال الطحاوي رحمه الله لا بأس بالبول قائمًا وأما تعريضه عليه السلام فيجيء بيانه إن شاء الله تعالى وأما المسح على العمامة فقد اختلف فيه أهل العلم فذهب إلى جوازه جماعة من السلف وقال بـــه من فقهاء الأمصـــار الأوزاعي وأحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه وأبو ثور وداود وقال أحمد وجابر ذلك عن النبي مُلِلِّةٍ من خمسة أوجه وشرط في جواز المسح على العهامة أن يقيم الماسح عليها بعد كال الطهارة كا يفعله من يريد المسح على الحقين وروي عن طاووس أنـــه قال يمسح على العيامة التي تجعل تحت الذقن وإلى المسح على العيامة أكثر الفقهاء وتأولواالخبر في المسح على العمامة على معنى أنه كان يقتصر على مسح الرأس لبعض الرأس فلا يجب كله مقدمه ومؤخره ولا ينزع همامته عن رأسه ولاينقضها وجعلوا خبر المغيرة بن شعبة كالمفسر له وهو أنه وصف وضوءه ثم قال ومسح بناصيته وعلى العامة فوصل مسح الناصية بالعامة وإنها وقع أداء الواجب من مسح الرأس بمسح الناهية إذ هي جزء من الرأس وصارت العهامة تبعًا له كا روى أنه مسح أسفل الحنف وأعلاه ثم كان مسح الواجب في ذلك مســـح أعلاه وصار مسح أسفله كالتبع له وأما الحديث الذي رواه أحمد في مسنده ورواه عنه أبوداود عن ثوبان رضي الله عنه قال بعث رسول الله عليه الله عليه فأصابهم البرد فلما قدموا على رسول الله ملي (١) أن يسحوا عن العصائب والثناخين فتأويله أنه يجوز أن يكون من قبيل ذكر

2

<sup>(</sup>١) مكذا الحديث في الأصل وهو ناقص اه مصححة .

الحال وإرادة المجل وذكر عاصب وأرادما يحويه العصائب مجاز أو العصائب العمائم سميت بذلك لأن الرأس تعصب بها وكلما عصبت به رأسك من عمامة أو منديل أو خرقة فهــو عصابة والثناخين الحفاف وقيل وأحدهما ثخنان أو تثخين وذكر حمد ــزة الأصبهاني أن الثخان فارسي معرب تسكان وأما الحديث الذي رواه أبو داود حدثنا عبد الله بن معاذ قال حدثنا شعبة عن أبي بكر يمني ابن حفص بن عمر بن سعد سمع أبا عبيد الله عن أبيه عبد الرحمن السلمي أنه شهد عبد الرحمن بن عوف سأل بلالاً عن وضوء رسول الله علي عبد فقال كان يخرج فيقضي حاجته فأتيته بالهاء فيتوضأ فيمسح على عهمته وموقية الاا) فالجواب عنه أن المراد به مسح ما تحته من قبيل إطلاق إسم الحال على المحل وأوله بعض أصحابنا أن بلالًا كان بعيداً عن النبي عليه عسح النبي عليه ولم يضع العامة من رأمه وظن بلالًا مسح على المهامة وفي الغاية وبذكر المسح على العهامة تأويلان أحدهما أن المسح عليهالم يكن عن قصد بل تبع هو عسم البعض كا نشاهد ذلك إذا مسم البعض وعلى الرأس عامة الثاني أنه يحتمل أن يكون به زكام فمسح على عامته تكميلا السنة بعد مسح الواجب منه يدل على ذلك إقتصاره على مقدم رأسه وذكر المسح على العهامة في حديث رواه أبو داود عن أنس رضي الله عنه أنه عليه السلام توضأ وعليه عهمة قطريه فأدخل يده تحت العهامسة ومسح مقدم رأسه ولم ينقض العهامة والقطرية بكسر القاف وسكون الطاء المهملة وكسر الراء ثياب حمر بها اعلام ينسب إلى قطر موضع بين عان وسيف البحسر بكسر السين وسكون الياء آخرالحروف وهو ساحله وقال الأزهري وقع في بعض الأحاديث الإقتصار على ذكر العمامة والجهار وفي بمضها على عهامته وخفيه أخرجه البخاري وفي حديث المفيرة معهم الناصية قال الخطابي والبيهةي في الجواب ما تحصيله أن المحتمل يحمَل على الحكم وإنما حذف الراوي الناصة في بعضها لأن بعضها معاوم مقدمة خده (٢) لأن الله تعالى فرض مسح الرأس والعامة ليست من الرأس فلا يترك اليقين بالمحتمل وقياسها على الحف بعيد لأنس يشق نزعه .

<sup>(</sup>١و٣) هكذا في الأصل اه مصححة .

(والكتاب مجمل فالتحق بياناً به ) هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره أن يقيال حديث المغيرة من أخبار الآحاد فلا يزاد به الكتاب وتقرير الجواب أن هذا ليس من باد. الزيادة على الكتاب بل الكتاب مجمل فالتحق الخبر بيانًا به أي بالكتاب إذ التقدير التحق فعل النبي عليه السلام بياناً به والجمل ما ازدحمت فيه المعاني وأشبه المراد به اشتباهاً لا يدرك نفس العبارة بل الرجوع في الاستفسار ثم الطلب ثم التأمل فإن قلت نسلم أن الكتاب بجمل لأن الجمل ما لا يمكن العمل به الاتيان من الجمل والعمل بهذا النص ممكن بحمله على الأقل تيقنه قلت لا نسلم أن العمل به قبلالتبييان في المجمل وإلا قد يكون أقل من شعــرة والمسح عليها لا يكون إلا بزيادة عليها وما لا يمكن الفرض إلا به فهو فرض والزيادة غير معلومة فتحقق الاجمال في المقدار فإن قلت سلمنا أنه مجمل والخبر بياناً له ولكن الدليـــل أخص من المدلول فإن المدلول مقدار الناصية وهو ربسع الرأس والدليل يسمدل على تعيين الناصية ومثله لا يفيد المطلوب قلت البيان لما فيه الاجمالِ فكانت الناصية بياناً للمقدار لا للمجمل المسمى وهو الناصية والاجمال في المجمل فكان من باب ذكر الحاص وإرادة العام وهو مجاز شائع فكانا متساويين في العموم فإن قلت لا نسلم أن مقــدار الناصية فرض لأن الفرض الخاص مايثبت بدليل قطعي وخبر الواحدلا يفيد القطع ولئن سلمناه ولكن لازمة وهو تكفير الجاحد منتف فبقي الملزوم قلت الأصل في هذين الحبرين الواحد إذا لحق بياناً للمجمل كان الحكم بعده مضافاً إلى المجمل دون البيان والمجمل من الكتاب والكتاب دليل قطمي ولا نسلم إنتفاء اللازم لأن الجاحد من لا يكون مؤولاً وموجب الأقل أو الجمعمتأول معتمد شبهة قوية وقوةالشبهة تمنع التكفير من الجانبينالا ترى أن أهل البدع لا يكفرون بما منعوا ما دل عليه الدليل القطعي في نظر أهل السنة لتأويلهم وقال السفناقي فإن قيل الفرض هو الذي يوجب العلم إعتقاداً باعتبار أنه ثابت بدليل مقطوع فيه فلهذا يكفر جاحده وكفــــر الجاحد غير ثابث هذا في حق أي في حق المقدار فكيف يكون فرضاً قلنا إن لم يكن ثابتًا في حق المقدار لكن الثلاثة أعني الوجوب والعلم وكون الدليـــــل مقطوعاً به وكفر الجاحد كلها ثابتة في حق أهل المسح فمسمى المقدار بإسم صل المسيح

إطلاقاً للاسم المتضمن على المتضمن لأن المقدار تفسير هذا المسيح والمفسر متسأول التفسير وإلا لا يكون تفسيراً له وتقول الفرض على نوعين قطعي وهو ما ذكر وظني وهو الفرض على زعم المجتهد كإيجاب الطهارة بالفصد والحجامة عند أصحابنا فإنهم يقولون تعترض عليه الطهارة عند إرادة الصلاة الوبقول يطلق السم الفرض على الوجوب كا يطلب ق إسم الوجوب على الفرض في قوله الزكاة واجبة والحج واحب لاكتفائهما في معنى اللزوم على البدل وقال صاحب الاختيار الاجمال في النص من حيث أنه يحتمل إرادة الجم كما قسال مالك ويحتمل إرادة الربع كما قلنا ويحتمل إرادة الأقل كما قال الشافعي وهذا ضعيف لأن في احتمال إرادة الجميع تكون الباقي برؤوسكم زائدة وهو بمنزلة المجاز لا يعــــارض الاحتمالين مجملًا وقال أبو بكر الرازي رحمــــه الله في الأحكام قوله تعالى ﴿ والمسحوا برؤوسكم ﴾ يقتضي مسح بعضه وذلك أنه معلوم أن هذه الأدوات موضوعة الإفادة المعاني وإن كانت قد يجوز دخولها في بعض المواضع صلة فيكون ملغاة ويكون وجودهاوعدمها سواء ولكن لما أمكن استعمالها هنا على وجه الفائدة لم يجزء إلغاؤها فلذلك قلناأنها للتبعيض والدليل على ذلك انك قلت مسحت يدك بالحائط كان المفعول مسحها ببعضه دون جميعه ولو قلت مسحت الحائط كان المفعول مسح جميعه دون بعضه فوضح الفرق بين إدخالها وإسقاطها في العرف واللغة فإذا كان كذَّلك تحمل الباء في الآية على التبعيض مستوفية لحقها وإن كانت في الأصل للالصاق إذ لا منافاة بينهما لأنها تكون مستعملة للالصاق في تفسير المفروض والدليل على أنها للتبعيض ما روى عمر بن علي بن مقدم عن إسماعيل بن حماد عن أبيه حماد عن إبراهيم في قوله تعالى ﴿ وامسحوا برؤوسكم ﴾ قال إذا مســــح لبعض الرأس أجزاه فإذا قال وامسحوا رؤوسكم كان الفرض مسح الرأس كله فأخبر أن الباء للتبعيض وقد كان من أهل اللغة مقبول القول فيها ويدل على أنه قد أريد بهاالتبعيض في الآية اتفاق الجميع على جواز ترك القليل من الرأس في المسحوالاقتصار على البعضوهذا هو اشتال اللفظ للتبعيض فحينئذ احتاج إلى دلالة في إثبات المقدار الذي حده فإن قيـل

#### وهو حجة على الشافعي في التقدير بثلاث شعرات

إذا كانت للتبعيض لما جاز أن يقال مسحت برأسي كله كا يقال مسحت ببعض رأسي كله قيل له قدمنا أن حقيقتها إذاأطلقت للتبعيض مع إحتال كونها ملغاة فإذا قال مسحت برأسي كله علمنا أنه أراد أن تكون الباء ملغاة نحو قوله تعالى ﴿ مَا لَكُمْ مَنْ إِلَّهُ غَيْرُهُ ﴾ الأعراف / ٥٩ / ٦٥ / ٧٣ ونحو ذلك فإن قلت قال ابن جني وابن برهان من زعم أرب الباء للتبعيض فقد جاء أهل اللغة بما لا يعرفونه قلست أثبت الأصمعي والفارسي والقتبي وابن مالك التبعيض وقيل هو مذهب الكوفيين وجعاوا منه ﴿ عيناً يشرب بها عباد الله ﴾ الإنسان / ٦ وقول الشاعر ﴿ شربنا بهاء البحر ثم ترفعنا ﴿ وقال بعضهم الباء في الآيسة للاستعانة وإن في الآية حذفاً وقلباً فإن مسح يتعدى إلى المزال عنه بنفسه وإلى المزيل بالباء فالأصل امسحوا رؤوسكم بالماء والتحقيق في هذا الموضع أن الباء للالصاق بأن دخلـت في الآلة المسح نحو مسحت الحائط بيدي يتعدى إلى المحــل تقديره ألصقوا برؤوسكم فإذا لم يتناول كل المحل يقع الاجهال في قدر المفروض منه ويكون الحديث بسناً لذلك كما قدرناه فإن قلت أليس ان في حكم التيمم حكم المسح بقوله ﴿ فامسحوا بوجو هكم وأيديكم ﴾ المائدة ثم الاستيماب شرط فيه قلت اما على رواية الحسن عن أبي حنيفة لايشترط فيه الاستيماب لهذا المعنى واما على ظاهر الرواية فعرفناه بإشارة الكتاب وهو أن الله تعالى أقام التيمم في هذين العضوين مقام الغسل عند تعذره والاستيعاب في الغسل فرض وكذا فيها أقيم مقامه أو بالسنة المشهورة وهو قوله عليه السلام لعمار رضي الله عنه ما يكفيك ضربة للوجه وضربة للدراعين .

( وهو ) أي الحديث للذكور ( حجة على الشافعي ) بيان كونه حجة على الشافعي أنه لها التحق بالكتاب على وجه البيان له صار الكتاب رداً له لذلك فصار حجـة عليه .

( في التقدير بثلاث شعرات ) من شعر الرأس وهذا الذي نسبه إلى الشافعي وجه شاذ في مذهبه مذكور في الروضة والواجب في مسح الرأس ما يطلق عليه الاسم ولوبعض شامرة أو قدره في البشرة وفي وجه شاذ يشترط ثلاث شعرات وشرط الشعر المسوح ان لا يخرج حد الرأس لو سدل سبطاً كان أو جعد انتهى م

### وعلى مالك رحمه الله في اشتراط الاستيعاب ، وفي بعض الروايات قدره أصحابنا بثلاث أصابـع

(وعلى مالك) أي هو حجة أيضاً على مالك بن أنس (في اشتراط الاستيعاب) أي في اشتراط إستيماب الرأس بالمسح واعلم أن الذي ذهب إليه الشافعي في مسـح الرأس لم يُرحد له نص في الأحاديث التي رويت في صفة وضوء النبي ﷺ بخلاف ما ذهب إليه مالك وأصحابنا أما ما ذهب إليه مالك فهو حديث عبد الله بن زيد بن عاصم رواه مالك عن عمرو من يحى المازني عن عبد الله قال شهدت عمرو من أبي حسن سأل عبد الله بن زيد عن وضوء الرسول علي فدعى بتور من ماء فتوضأ لهموضوء رسول الله علي فاكتفى على يده من التور فغسل يديه ثلاثاً ثم أدخل يده في التور فمضمض واستنشق واستنثر ثلاثاً بثلاث غرفات ثم أدخل يده في التور فغسل وجهه ثلاثاً ويديه إلى المرفقين مدة ثم أدخل يده في التور فمسح رأسه فأقبل بهما وأدبر مرة واحدة ثم غسل رجليه أخرجه الجماعــة كلهم من حديث مالك رحمه الله وأما ما ذهب إليه أصحابنا فهو حديث المغيرة فيها مضى فإناقلت كان ينبغي أن يكون الفرض مسح جميع الرأس بمقتضى حُديث عبد الله بن زيد كا ذهب إليه مالك قلت روى عنه عليه السلام الإقتصار علىالناحية دل على أن ما فوق ذلكمسنون ونحن نقول به فقد استعملنا الخبرين وجعلنا المفروض مقدار الناصية إذ لم يروعنه أنــــه مسح أقل منها وجعلنا ما زاد عليها مسنوناً ولو كان الفروض أقل من قدر الناصيــة كما ذهب إليه الشافعي لاقتصر النبي عليه السلام في حالمسحه على مُقدار المفروض كما اقتصر على الناصية في بعض الأحوال .

(وفي بعض الروايات قدره أصحابنا بثلاث أصابع) هذه رواية عن محد ذكرها عنه في نوادره أنه إذا وضع ثلاث أصابع ولم يمدها جاز في قول محمد في الرأس والحف جميعاً ولم يجز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف حتى يمدها بقدر ما يصيب البلة ربع رأسه وهما اعتبرا المسوح عليه ومحمد اعتبرا المسوح به وهو عشرة أصابع وربعها إصبعان ونصف إلا أن الأصبع الواحد لا يجري جعل المفروض قدر ثلاثة أصابع وقال الشيخ قوام الدين في تفسير قوله \_ وفي بعض الروايات \_ إلى آخره وهو ظاهر الرواية لأنه المذكور في الأصل فكان

ينبغي على هذا أن يقول وعلى ظاهر الرواية لأن لفظة بعض الروايات مستعمل في غير ظاهر الرواية وقال الشيخ أكمل الدين قيل هي ظاهر الرواية لكونها المذكورة في الأصل فكان ينبغي أن يقول على ظاهر الرواية قلت ظاهر الرواية هو أن المفروض فيمسحالرأس هو مقدار الناصية والرواية التي فيها التقدير بثلاث أصابح هي رواية النوادر وهــي غير ظاهر الرواية حتى يرد ما ذكره فرع إذا وضع ثلاث أصابع ولم يمدهـــا جاز عند محمد كا ذكرنا ولو أعاد إصبعاً واحدة إلى الياء ثلاث مرات جاز وكذا لو مسح بإصبــــع واحدة يجوانبها الأربعة لأن ظاهرها وباطنها يقومان مقام اصبعين وجانبها مقام اصبع واحدة وقال السرخسي الأصح عندي أنه لا يجوز وفي البدائع ولو مسح بثلاث أصابح منصوب غير موضوعة ولا ممدودة لم يجز لآنه لم يأت بالمفروض ولو مدها حتى أبلغ المفروض لم يجز عندنا خلافًا لزفر وفي المحيط إن كان الماء يتقاطر جاز كأنه أخذ ماء جديدًا أو بلة وكذا لو مسح بالابهام والسبابة وبينهما مفتوح يجوز كدا في الجتبي وفيه أيضاً مسح شعر رأسه وفي شرح الوجيز المسم على بشرة الرأس يجوز ولا يضر كونها تحت الشعر وقــــال بعض أصحابنا لا يجوز لانتقال الفرض إلى الشعور ولو غسله بدل المسح قيل لا يجوز لأنه مأمور بالمسح والأصح أنه يجوز لأن الغسل مسح وزيادة ثم هل يكره غسل بدل المسح قيل يكره لأنه سرف كالغسلة الرابعة والأظهر أنه لا يكره ولو بدأ رأسه ولم يمسد اليد فيه قولان أصحهما أنه يجوز وقال القفال لا يجوز ولو قطرت على رأسه قطرة لم يجز فإن جرت كفي وفي مغني الحنابلة إذا وصل إلى بشرة الرأس ولم يمسح على الشعر لم يجزه وإن رد هذاالنازل وعقده على رأسه لم يجزه المسح عليه ولو نزل عن منبته ولم ينزل عن محل الفرض فمسمح عليه أجزأه ولو خضب رأسه بما يستره أو طينه لم يجزه المسح على الخضاب والطين نص عليه أحمد في الخطاب وان غسل رأسه بدل مسحمه فعلى وجهين أحدهما لا يجزئه والثاني يجزىء ولو حصل على رأسه ماء المطر أو صب عليه إنسان ثم مسح يقصد بذلك الطهارة أجزأه وإن جعل الماء على رأسه من غير قصد أجزاه أيضاً وإن مسح رأسه بخرقة مبلولة أو خشبة أجزأه على أحد الوجهين وإن وضع على رأسه خرقة مبلولة فانبل رأسه بهـــا أو وضع خرقة ثم بلها حتى انبل شعره لم يجزئه ولو حلق رأسه أولحيته لا يعيد المسح إجماعاً وكذا ان قلم الظفر وكنسط الخف وعند بعض الشافعية يجب إعادة المسح بعد حلتى الشعر وقال السروجي ولو حلق رأسه بعد الوضوء أو جز شاربه أو قلم ظفره أو شرط خفه لا اعادة عليه وقال ابن جرير عليه الوضوء وقال إبراهيم عليه امرار الماء على ذلك الموضع ومسح العتق قيل سنة وقيل مستحب ومسح الحلقوم بدعة ولو مسحت المرأة على خمارها وفصل الماء إلى رأسها يجوز ما لم يتلون الماء ولو كانت الذؤابة مسدولة فوق رأسه كا يفعله النساء فمسح على رأسها الذؤابة لم يجز عند العامة وبعضهم جوزه إذا لم يرسل وفي ولمداية الناطفي لو مسحت على الخضاب أو الوقاية لم يجز وإن وصل إلى الشعر وقيل هذا قبل غسل الخضاب وقيل هذا إذا خرج الماء من كونه ماء مطلقاً وفي النظم قال عامة العلماء ان وصل إلى الشعر يجوز وإلا فلا مسح رأسه ببلل يبقى في كفه لم يجز .

( وسنن الطهارة غسل الكفين قبل ادخالهما الاناء ) لما فرغ من بيان فرائض الوضوء شرح في بيان سننه وتقديم الفرائض لكونها أقوى والإضافة للبيان امنا بمعنى في أو اللام والمراد من الطهارة الوضوء وإنما ذكر الفرض بلفظ الواحد والسنة بلفظ الجمع لأن الفرض في الأصل يتناول القليل والكثير ويستغني عن الجمع بخلاف السنة فإنها إسم ولحسنا أفراد فجمعها لضم أفرادها وهي بضم السين جمع سنة وهي في اللغة الطريقسة وكذلك السنن بفتحتين يقال إستقام فلان على سنن واحد ويقال امض على سنتك أي على وجهك وتنحن سنن الجبل أي عن وجهه وعن سنن الطريق وسننه وسنة ثلاث لغات وهي فتحةالسين مع فتح النون وضمة السين وفتحة النون وضمهما معا والسنة والسيرة أيضاً يقال سنة العمرين أي سيريها والسنة أيضاً ضرب من التمر بالمدينة وفي الشريعة ماواظب النبي على ولم يتركه إلا مرة أو موتين كذا في المحيط وذكر في المفيد والمزيد السنة ما واظب عليه النبي على المنافع قال خواهر زاده وحد السنة ما فعله عليه السلام على سبيل المواظبة ويؤمر بإتيانها ويلام على تركها وهي تتنساول

القولية والفعلية وقال الاترازي السنة ما في فعله ثواب وفي تركه عتاب لاعقاب ثم قسال وإنما قلت في تركه عناب احترازاً عن النقل وإنما قلت لا عقاب إحتراز عنالواجب الفرض هذا التعريف أبدعه خاطري في هذا المقام وقال الأكمل السنة هي الطريقة المسلوكة في الدين وحكمها أن يُتِبَاب في الفعل ويستحق الملامة في النرك وكل من التعريفين ناقص لا يخلو: عن نظر أما تمريف الاترازي الذي ادعى أنه من ابداع خاطره فليس بشيء من الأوَّل أن في قوله أن في فعله ثواب يشتمل الفرض والنفل أيضاً وقوله في ع كه مقاب لا يخرج الفرض لأن المتاب نوع من المقاب ولين سلمنا أن المتاب غير المقاب فحينند يخرج السنن المؤكدة التي هي في قوة الواجب فإن في تركها عذاباً أيضاً الثاني أن تعريفه, هذا يدخل في سنت غير النبي علي فإن سيرة العمرين لا شك في فعلها ثواب وفي تركها عقاب لأنا أمرنا بالاقتداء بهما لقوله عليه السلام اقتدو إللذين من بمدي فإذا كان الاقتداء بهما مأمور ب يبكون واجبا وتارك الواجب يستحتى العقاب والعتاب وأما تعريف الأكمل فلأنه غيرمانع لتناوله سنة غير النبي عليه على ما لا يخفى وأحسن التعريفات تعريف خواهر زادة رحمه الله ثم كيفية غسل اليدين قبل إدخالهما الاناء هي أن يأخذ الاناء إن كان الصغير ويصب على يمينه فيغسلهما ثلاثًا وإن كان كبيراً لا يمكنه رفعه يأخذ عنه الماء بإناء صغير إن كان معه فيصبه على يمينه فيغسلها ثلاثاً ثم يدخل اليمني والسنة تقديم غسل اليدين إلى الرسم اما نفس الغسل ففرض حتى قال محمد في الأصل ثم يغسل ذراعيه فلا يجب غسلهما ثانياً وقال تاج الشريعة قوله وسنن الطهارة غسل اليدين أي تقديم غسل اليدين لا نفسس الغسل فإنه فرض .

( اذا استيقظ المتوضىء من نومه ) شرط ذلك عن استيقاظ المتوضىء من نومه نقل ذلك من شمس الأغة الكردري أنه شرط حتى أنه إذا لم يستيقظ لا يسن غسلهما وقيل هو شرط اتفاقي خص المصنف غسلهما بالمستيقظ تبركا بلفظ الحديث والسنة تشتمل المستيقظ غيره وعليه الأكثرون وسيجيء مزيد الكلام في الحديث الذي يذكره المصنف. وقوله المتوضىء مجتمل أمرين أحدهما أن يريد به من قام على وضوء فسإذا سن ذلك في

### لقوله عليه السلام إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمسن يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدري أين باتت يده

حقه فغيره أولى والآخر أن يريد به من يريد الوضوء ففي الأول الكلام حقيقة وفي الثاني مجاز فافهم .

( لقوله عليه السلام إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمسنيسده في الاناء حتى يفسلها ثلاثاً فإنه لا يدري ابن باتت يده ) هـــذا الحديث صحيح أخرجه الجاعة بألفاظ ختلفة كلهم عن أبي هريرة فالبخاري عن عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن رسول الله عليه عليه قال إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم يستنثر ومن استجمر فليوتر وإذا استيقظ أحدكم من منامه فليغسل يديه قبل أن يدخلهما الإناء في وضوئه فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده. وأبو الزناد بكسر الزاء الممجمة وتخفيف النون اسمه عبد الله بن ذكوان المقري المدني من رجال الستة والأعرجهو عبد الرحمن بن هريز المدني من رجال مسلم عن نصر بن الجهني وحامــد بن عمر البكراري قالا حدثنا بشر بن الفضل عن خالد عبد بن سميد عن أبي هريرة أن النبي عَلَيْقٍ قـــال إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاث مرات فإنه لا يدري أين باتت يده. وأبو داود عنمسدد قال حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي رزين وأبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله على إذا قام أحدكم من الليسل فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاث مرات فإنه لايدري أين باتت يده. وأبو معاوية اسمه محمد بنحازم بالمعجمتين من رجال الستة والأعمش اسمه سليمان بن مهران ثقة كبير وأبو رزين بفتــــح الراء وكسسر الزاء اسمه مسعود بن مالك الأسدي أسد خزيمة من رجال المسلم والأربعة وأبو صالح اسمه زكوان الزيات ويقال النعمان من رجال الستة والترمذي عن الوليب الدمشقي قال حدثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال إذا استيقظ أحدكم من الليل فلا يدخل يــده في الإنامحتى يفرغ عليهامرتين أوثلاثا فإنه لا يدريأين باتت يده وأبو الوليد اسمه الاوزاعي اسمه عبد الرحمن بن عمرو وأمام كبير مشهور ونسبته إلى أوزاع وهي من قبائل بلي وقيل

الأوزاع من همدان وقيل الأوزاع قرية بدمشق والزهري محمد بن مسلم عبيد الله بن عبدالله ابن شهاب ونسبته إلى زهرة بن كلاب بن كعب بن لؤىء بن غالب وأبو سلمة إسمه عبــــد الله بن عبد الرحمن بن عوف ويقال اسمه وكيفيته والنسائي عن قتير بن سعيدقال حدثنا سفيان عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي عَلِيلِ قال إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في وضوئه حتى يغسلها ثلاثاً فإن أحدكم لا يدري أين باتت يدهوابن ماجة عن عبد الرحمن بن إبراهيم الدمشقي قال حدثناالوليد بن مسلمقال حدثناالأوزاعي حدثنا الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن أنهما حدثاه أن أبا هريرة كان يقول قال رسول الله عليه إذا استيقظ أحدكم من الليل فلا يدخل يده في الإناء حتى يفرغ عليها مرتين أو ثلاثًا فإنه لا يدري أحدكم أين باتت يده وأخرجه الطحاوي في ممان الاثار قالحدثنا مليمان بن شعيب قالحدثنا بشر بن بكير قال حدثنا الأوزاعي وحدثنا سعيد بن نصر قال حدثنا الفريابي قال حدثنا الأوزاعي قال حدثنا ابن شهاب قالحدثنا سعيد بن المسيب أن أبا هريرة كان يقول إذا قام أحدكم من الليل فلا يدخل يده في الإناء حتى يفرغ عليها مرة أو مرتين أو ثلاثاً فإنه لا يدري أين باتت يد أحدكم والفريابي بكسر الفاء وسكون الراء وبالياء آخر الحروف وبعد الألف باء موحدة مكسورة بعدها يـــاء النسبة نسبة إلى فارياب بليدة هو حي بلخ ويقال الفريابي أيضاً على الأصــل وهو فيرياني بزيادةياء بعدالفاءوهو محمدبن يوسف شيخ البخاري وغيره وهذا الحديث روى عن جابر وابن عمر وأما حديث جابر فرواه الدارقطني من حديث أبي الزبير عن جابر رضي الله عنهقال قال رسول الله ﷺ إذا قام أحدكم من الليل فلا يدخل يده في الاناء حتى يغسلها فإنه لايدري أين باتت يده ولا على ما وضعها إسناده حسن وأما حديث ابن عمر رضي الله عنهما فرواه الدارقطني أيضاً من حديث أبي شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال قال رسول الله عليه إذا استيقظ أحدكمن منامه فلا يدخل يده في الإناء حتى يغسلها ثلاث مرات فإنه لايدري أين باتت يده منه وأين طاف بيده فقال له رجل أرأيت ان كان حوضاً فجصه ابن عمـــر وقال أخبرك عن رسول الله عليه وتقول أرأيت إن كان حوضًا إسناده حسن ورواه ابن

ماجة وابن خزيمة ولفظ المصنف في هذا الحديث لا يوافق الروايات المذكورة على النســق ً كما تراه بل قوله إذا استيقظ أحدكم من منامه يوافق ما في رواية البخاري والدارقطني قوله ( فلا يغمسن يده ) بنونالتوكيد المشددة لم يقع في رواية هؤلاء إلا أنه وقع في روايةالبزاز فإنه رواه من حديثه هشام بن حسان عن محد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً إذااستيقظ أحدكم من منامه فلا يغمسنيده في طهوره حتى يفرغ عليها الحديث والذي وقع في رواية مسلم وهو قوله فلا يغمس على صورة النهي وكذا في رواية النسائي وقوله حتى يغسلمــــا ثلاث مرات وكذا وقع في رواية مسلم وأبي داود وقع في رواية النسائي حتى يفسلها والترمذي وفي رواية البخاري فإن أحدكم لا يدري أين باتت يدموكذا في رواية مسلموأبي داود والترمذي وفي رواية البخاري فإن أحدكم لا يدري اين باتت يده وكذا في روايــة النسائي وفيرواية ابن ماجة فإن أحدكم لايدري فيم باتت يدموكذا في رواية الطحاوي وفي جميع الروايات عدم التعرض إلى العدد إلا في رواية البخاري فليغسل يديه قبــل أن يدخلهما في وضوئه وفي رواية مسلم فلا يغمسن يده في الاناء وفي روَّاية النسائي فلايغمسن يده في وضوئه وفي رواية أبي داود مثل رواية مسلم وفي رواية الترمذي حتى يفرغ عليها من أفرغت الاناء إفراغاً إذا قلبت ما فيه وكذا أفرغته تفريغاً والمعنى حتى يصب على يديه مرتين أو ثلاثاً وفي سنن الكرخي الكبيرحتى يصب عليها صبة أو صبتين وفي جامع عبيد الله بن وهب الحيدي صاحب مالك حتى يفسل يده أو يفرغ فيها فإنـــه لا يدري حيث باتت يده وفي علل ابن حاتم الرازي فليغرف على يديه ثلاث غرفات وفي لفظ فليفرغ بيمينه من إنائه وعند ابن أبي عدي من رواية الحسن عن أبي هريرة مرفوعاً فإن غمس يده في الاناء قبل أن يغسلها فليرق ذلك الماء قلت أنكر ابن عـــدي على على ابن الفضـــل الذي روى هذا الحديث عن الربيع بن صبح عن الحسن عن أبي هريرة زيادة فليرق ذلكُ الياء والحديث منقطع عند الأكثرين بعدم صحة الحسن عن أبي هريرة رضـي الله عنه ثم الكلام فيه على أنواع الأول استدل به أصحابنا على أن الغسل لليدين قبـــل

الشروع في الوضوء سنةبيان ذلك أن أول الحديث يقتضي وجوب الغسل للنهي عنإدخال اليد في الإناء قبل الغسل وآخره يقتضي استحباب الغسل للتعليل بقوله فإنه لا يدري أين باتت يده يعني في مكان طاهر من بدنه أو نجس فلما انتفى الوجوب لما في التعليل المنصوص تثبت فتثبت السنة لأنها دون الوجوب فإن قلت كان ينبغي أن لا يبين في التعليل مـــذه السنة لأنهم كانوا يتوضؤون من الأتوار فلذلكأمرهم عليه السلام بغسل اليدين قبل إدخالهما الإناء، واما في هذا الزمان فقد تغير ذلك . قلت السنة لما وقعت سنة في الإبتداء بَقيت ودامت وإن لم ينِق ذلك المعنى لأن الأحكام إنما يحتاج إلى أسبابها حقيقة في الإبتداء وجودها لا في بقائها لأن الأسباب تبقى حكماً وإن لم يبق ذلك المعنى للشارع ولايسة الإيجاد والإعلام فجعلت الأسباب الشرعية بمنزلة الجواهر في بقائها حكماً وهذا الرمل في الطواف ونحوه . وفي الأحكام لابن بزيزة واختلف الفقهاء في غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء فذهب قوم إلى أن ذلك من سنن الوضوء وقيل أِنه مستحب وبه صدر ابن الخلاب في شرحه وقيل بإيجاب ذلك مطلقاً وهو مذهب داود وأصحابه وقيل بإيجابه في نوم الليل دون نوم النهار وبه قال أحمد وقال هل يغسلان مجتمعين أو متفرقين ففيه قولان مبنيان على اختلاف لفظ الحديث الوارد في ذلك ففي بعض الطرق يغسل يديه مرتين مرتين وذلك يقتضي الإفراد وفي بعض طرقه يغسل يديه مرتين وذلك يقتضي الجمع. وقــــال السروجي اختلف الفقهاء في غسل اليدين قبل الوضوء فقيل انه سنة بإطلاق وهو مشهور وهكذا ذكر في المحيط والمبسوط ويدل عليه انه عليه السلام لم يتوضأ قط إلا غسل يديه وحديث عثمان رضي الله عنه متفق عليه ومثله في التحفة والحواشي والمنافع وفيـــه تقديم غسلها إلى الرسغين سنة تنوب عن الفريضة كالفاتحة تنوب عن الواجب وفرض القراءة وقيل انه مستحب للتأكيد في طهارة يده فروي عن مالك وقوله انــه واجب على المنتبه من النوم بالليل دون النهار قاله أحمد لحديث الترمذي وابن ماجة بقوله من الليــــل ونحن نقول أن قيد الليل باعتبار الغالب وإلا فالحكم ليس مخصوصاً بالقيام من الليل بـل المعتبر الشك في نجاسة اليد فمن شك في نجاستها كره له إدخالها في الإناء قبل غسلهما سواء قام من

نوم الليل أو من نوم النهار أو شك في نجاستها في غير نوم وهذا مذهب الجهور • وعن أحمد إن قام من الليــل كره كراهة تحريم وان قام من نوم النهار كراهة تنزيه وافقــــه داود الظاهري إعتاداً على لفظ الحديث، النوع الثاني ان هذا النهي نهي تنزيه لا تحريم حتى لو غمس يده لم يفسد الماء ولم يأثم الفاسل وعن الحسن البصري وإسحاق بن راهويه ومحمد بن جرير الطبري رحمهم الله انه ينجس إن قام من نوم الليل ، النوع الثالث إن قوله في الإناء محمول على ما إذا كانت الآنية صغيرة كالكون أو كبيرة كالجب ومعه آنية صغيرة أما إذا كانت كبيرة وليست معه آنية صغيرة فالنهي محمول على الإدخال على سبيل المبالفة وتهام الكلام قد مر. النوع الرابع يستفاد منه أن الماء القليل تؤثر فيه النجاسة كالقلتين بوقوع النجاسة فيه وإن لم تغيره وإلا لا يكون فائدة والنوع الخامس يستفاد منه إستحباب غسل النجاسات ثلاثًا لأنه إذا أمر به في المتوهمة ففي المتحققة أولى ولم يـــزد شيء فوق الثلاث إلا في ولوغ الكلب كما سيجيء إن شاء الله تعالى النوعالسادس ان النجاسة المتوهمة يستحب فيها الغسل ولا يؤثر فيها الرش لأنه عليه السلام قال حتى يغسلهما ولم يقل حتى يرشها عليها والنوع السابع فيه استحباب الأخذ بالاحتياط في أبواب العبادات والنوع الثامن استدل به أصحابنا على أن الإناء يغسل من ولوغ الكلب ثلاث مرات وذلك أن النبي عليه السلام أمر القائم من الليل بإفراغ الماءعلى يديه مرتين أو ثلاثًا وذلك أنهم كانوا يتغوطون ويتبولون ولا يستنجون بالماء وربها كانت أيديهم تصيب الموضع النجس فنجس فإذا كانت الطهارة تحصل بهذا العدد من البول والغائط وهما أغلظ النجاسات كان أولى وأحرى أن يحصل بها دونهها من النجاسات، النوع التاسع أن الماء ينجس بورود النجاسات عليه وهذا بالاجباع وأما ورود الماء على النجاسة فكذلك عندنا خلافاً للشافعي وقال الشيخ محيالدين النووي رحمه الله في هذا الحديث الفرق بين ورود الماء على النجاسة وورودها عليه وإنهـــا إذا وردت عليه تنجسه وإذا ورد عليها أزالها وتقريره أنه قسد نهى عن إدخال البدين في الإناء لاحتمال النجاسة وذلك يقتضي أن ورود النجاسة على الماء مؤثر فيسب وأمر بغسلها بإفراغ الماء عليها للتطهير وذلك يقتضي أن ملاقاتها الماء على هذا الوجه غير مفسد بمجرد

الملاقاة للضرورة ولكن لانسلم أنه يبقى طاهراً بعد إزالة النجاسةوقال النووي أيضاوفيه ولالة أن الماء القليل إذا وردت عليه نجاسة تنجسه وإن قلت ما لم يتغيره فاتنجسه لأن تقرب من القلتين بل لا تقاربه • وقال القشيري وفيه نظر عندي لأن مقتضى الحديث أن ورود النجاسة على الماء يؤثر فيه ومطلق التأثير أعم من التأثير بالنجس ولا يلزم من ثبوت الأعم الأخص العين فإذا سلم الخصم أن الماء القليل بوقوعالنجاسة قد يكون مكروهافقد الكنايات في المواضع التي فيها استحياء ولهذا قال عليه السلام فإنه لا يدري أين باتت يده ولم يقل فليعلم يده وقعت على دبره أو ذكره أو نجاسة ونحو ذلك وإن كان هذا معنى قوله عليه السلام وهذا إذا علم أن السامع يفهم بالكناية المقصود فإن لم يكن كذلك فلا بد من التصريح لينفي اللبس والوقوع في خلاف المطلوب وعلى هذا مجمل ما جاء من ذلك مصرحاً به النوع الحادي عشر أن قوله في الإناء وإن كان عاماً لكن القرينة دلت على أنه أن الماء بدليل ما في الرواية الأخرى في وضوئه وهو الماء الذي يتوضأ بـــه لكن الحكم لا يختلف بينه وبين غيره من الأشياء الرطبة النوع الثاني عشر أن قوله فلا يغمس يده يتناول ما إذا كانت يده مطلقة أو مشدوداً بشيء أو في جراب أو كون النائم عليه سراويله أو لم يكن لعموم اللفظ النوع الثالث عشر أن قوله أحدكم خطاب للمقلاء البالغين المسلمين فإن كان القائم من النوم صبياً أو مجنونا أو كافراً فذكر في المنني أن فيه وجهين أحدهما أنه كالمسلم البالغ العاقل لأنهُ لا يدري أين باتت يده والثاني أنه لا يؤثر غمسه شيئًا لأن المنسع من العمل إنها يثبت بالخطاب في آخر هؤلاء النوع الرابع عشر أن قول المصنف إذااستيقظ المتوضى، يدل على أنه كان نائمًا على الوضوء وهو لا يسن في حقه غسل يديه قبل إدخالهما الإناء فكيف عد ذلك من سنن الطهارة قلت قد مر جوابه عند قوله إذا استيقظ المتوضىء وفي المجتبي والخبارية خص المصنف غسلهما بالمستيقظ تبركا بلفظ الحديث وإلا السنـــة ﴿ شَامَلَةً لَلْمُسْتَيْقَظُ وَغَيْرِهُ فَإِنَّهُ ذَكُرُ فِي الْحَيْطُ وَالنَّحْفَةُ وَغَيْرُهُمَا أَنْ غَسَلْهَا فِي الْإِبْتُدَاءُ سُنَّـةً على الإطلاق وفي البداية قوله – إذا استيق طلاقي وعن شمس الأنمة الكردري كلة الشرط تجري على حقيقتها حتى لم يسن إذا لم يستيقظ وقيد في الإيضاح وفي شرح مختصر الكرخي وسائر شروح القدوري أن كونه سنة للمستيقظ من نومه فحسب لأن النوم مظنه واليد طوافة على البدن فلعلما أن تقع على موضع النجاسة لكن هذا مردود بمن قام مستنجيا بالماء فإنه لا حاجة له إلى غسل البدين أو لا النوع الخامس عشر انه إذا أراد غسل يديه بعد غسل وجهه هل يغسل ذراعيه لا غير أو يغسلها من الأصابع ذكر في الأصل غسل النراعين لا غير لتقديم غسل البدين إلى الرسغ مرة وقال السرخسي على ما ذكره في الذخيرة الأصح عندي أن يعيد غسل البدين ظاهرها وباطنها لأن الأول كان فرض الوضوء وهو مشكل لأن المقصود هو التطهير بأي طريق كان حصل فلا معنى لإعادته .

(ولأن اليد آلة التطهير فيسن البداية بعلهارتها) هذا الظاهر يدل على الوجوب باعتبار أن ما لا يتم الوجوب إلا به فهو واجب ولكن طهارة المضوحقيقة وحكما تدل على عدم الواجب فشت السنة في المستيقظ وغيره فإن قلت كيف طهارة المضوحقيقة وحكما قلت أما حقيقة فظاهر وأما حكما فلأنه لو أدخل يده في الإناء لا ينجس على قول من يقول بسنية هذا الفعل وأما على قول من يوجب ذلك فالماء يتنجس وقال تأج الشريعة فإن قلت اليد آلة التطهير فلا يتوصل إلى الطهارة إلا بها فيفرض غسلها قلت هذه الآلة كانت طاهرة بيقين لأن الظاهر اضطجاءه متوضئاً إذ هو السنة والمستحبوقد شككنا في تنجيسها فلا تنجس بالشك وقال أيضاً في قول المصنف فتسن البداية بطهرها أي عند التباس حافيالثلايؤدي إلى تنجيس غيره فإنه نما كان كذلك يكون تركه مكروها إذ الكراهية لاحتال النجاسة فإذا كان تركه مكروها يكون البنيان به سنة إذ السنة إعدام المكروه إذ المكروه إذ المكروه لاحتال النجاسة فإذا كان تركه مكروها يكون البنيان به سنة إذ السنة إعدام المكروه إذ المكروه إذ المكروه لاحتال النجاسة فإذا كان تركه مكروها يكون البنيان به سنة إذ السنة

(وهذا الغسل الى الرسغ) أشار به إلى غسل اليدين قبل إدخالها الإناء إلى الرسغ بضم الراء وسكون السين المهملة وفي آخره غين معجمة وهو منتهى الكف عند المفصل وفي مغني

### لوقوع الكفاية به في التنظيف قال وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء لقوله عليه السلام لا وضوء لمن لم يسم الله

الحنابلة وحد اليد المأمور بغسلها من الكوع لأن اليد المطلقة في الشرع تتناول ذلك بدليل قوله تعالى والسارق والسارق والسارق من مفصل الكوع.

( لوقوع الكفاية به في التنظيف ) تعليل غسل اليدين إلى الرسغ وقد قلنا اس هذا الغسل ينوب عن الفرض لأن محداً قال في الاصل ثم يغسل ذراعيه .

( وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء ) هذا بالرفع عطف على قول عسل اليدين لأنب خبر لقوله وسنن الطهارة وقوله تسمية الله خبر بعد خبر ويجوز أن يكون قوله وسنن الطهارة أشياء الأول البدين والثاني تسمية الله والثالث السواك وكذا يقدر إلى آخر ما ذكره من السنن وإنما قدر التسمية بقوله في ابتداء الوضوء لانه أراد به أن يسمي قبل شروعه في الوضوء لتقع جميع أفعال الوضوء فرضها وسننها بالتسمية وفإن قلت الأدلة عليه في الحديث الذي ذكره قلت لما ثبت أنها سنة الوضوء دل على أن محلها إبتداء الوضوء ليشمل الجميع كما ذكر ولقوله عليه السلام كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه باسم الله فهوأبتر فإن قلت دل حديث مهاجر بنمنقذ أنه سلم على النبي عليه وهويتوضأ فلم يرد عليه فلما شرع سنه قال إنه لم يمنعني أن أرد عليك إلا أني كرهت ان أذكر الله عن غير طهارة • انه عليه السلام توضأ قبل التسمية قلت التسمية من لوازم كال الوضوء فكان ذكرها من تمامه والذاكر لها قبل وضوئه مضطر إلى ذكرها لإقامة هذه السنة المكملة للفرض قحصت من هُوم الذَّكُر ومطلق الذكر ليس من ضرورات الوضوء رقد حكى التخصيص في الأذكار المقولة على أعضاء الوضوء لأنها من مكملاته وأقول يعارض هذا ما ثبت عن عائشة رضي الله عنها أنه عليه السلام كان يذكر الله في كل حين ولا يجوز نسبة ترك الأفضل إليه عليه السلام والعجب من الأكمل أنه أجاب عن الثمارض بين حديث التسمية وحديث لا صلاة إلا بقاتحة الكتاب وبما نسب إلى مالك في إنكاره التسمية في أول الوضوء ثم قال وذلك كما ترى يدل على أنه عليه السلام قوضاً قبل أن يذكر الله وسكت على هذا ومضى .

( للموله عليه الملام لا وضوء لن لم يسم الله ) هذا الحديث بهذا اللفظ لم يخرجسه

أحد وإنما أخرجه أبو داود وغيره لا وضوء لمن لم يذكر إسم الله عليــــه • وذكر صاحب الكتاب هذا الحديث وعزاه إلى أبي داود بلفظ المصنف وليس كذلك وإنما المذكور في سنن أبي داود وغيره لا وضوء لمن لم يذكر إسمالله مثماعلم أن هذا الحديث روي عَن أحد عشر صحابياً وهم أبو هريرة وسعيد بن زيد وأبو سعيد الخدري وسهل بن سعد الساعدي وأنس بن مالك وأبو سيرة وأم سيرة وابن عمر وعلي وابن مسعود وعائشة رضي الله عنهم أما حديث أبي هريرة فرواه أبو داود وقالحدثنا عتيبة بن سعد قال حدثنا محمد بنموسي عن يمقوب بن مسلمة عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله عِلَيْكِ لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر الله عليه ورواه أحمد أيضًا في مسنده بهــذا الإسناد ورواه ابن ماجة أيضاً والحاكم في المستدرك فقال فيه عن يعقوب بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة فذكره ثم قال حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه وقد احتج مسلم بيعقوب ابن أبي سلمة أي يعقوب بن أبي سلمة عن أبيه الماجشون واسم أبي اسلمة دينار قلت تاه ذهـن الحاكم في هذا من يعقوب بن سلمة إلى يعقوب بن سلمةُ الماجشون وهذا الذي في هـــــذا الحديث هو يعقوب بن سلمة الليثي وهذا لم يحتج به مسلم وقال البخاري في تاريخـــه الكبير لا يعرف لسلمة سماع من أبي هريرة ولا ليعقوب من أبيه في ترجمة سلمة وللحديث طرق أخرىعند الدار قطني والبيهقي من طريق البخاري عن يحيى بن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة بلفظ ما توضأ ما لم يذكر إسم الله عليه وما صلى ما لم يتوضأ. وأبوب سمعه يحيي ابن معين يقول لم أسمع من يحي ابن أبي كثير إلا حديثًا واحدًا التقى آدم وموسى عليه السلام وفي الأوسط للطبراني من طريق علي بن ثابت عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة قال قال رسول الله عَلِيْظُ يا أبا هريرة إذا توضأت فقل بسم الله والحمد لله فإن حفظتك لا يزال يكتب لك الحسنات حتى تحدث من ذلك الوضوء وفي أيضاً من طريق الأعرج عن أبي هريرة رفعه إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يدخل يديه في الإناء حتى يغسلها ويسمي قبل أن يدخلها تقرب بهذه الزيادة عبد الله بن محمد بن يحيى بن عون وهومتروك عن هشام عن عروة عن أبي الزناد عنه ، وأما حديث سعيد بن زيد فرواه الترمذي وابن

ماجة من حديث أبي ثفال عن ثابت بن عبد الرحمن أنه سمع جدته بنت سعيد بن زيد تحدث انها سمعت أباها سعيد بن زيد يقول قال رسرل الله عليه الله عليه لل صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر إسم الله عليه ورواه أحمد والبزار والدارقطني والحاكم والعقيلي وزاد الحاكم والعقيلي ولا يؤمن بالله من لا يؤمن بي ولايؤمن بيمن لا يحب الأنصار وقال الترمذي قال الإمام أحمد بن حنبل لا أعلم في هذا الباب حديثًا له إسناد جيد وقال محمد بن اسماعيل يعني البخاري أحسن شيئًا في هذا الباب حديث رباح بن عبد الرحمن وصححه الحاكم في مستدركه وعلي بن القطان في كتاب التوهم والإبهام وقال فيه ثلاثــــة مجاهيل الأحوال جـدة رياح لا يعرف لها إسم ولا حال ولا تعرف لغير هذا أو رباح أيضاً مجهول الحال وأبوتهال أيضاً مجهول الحال مع أنه أشهرهم لرواية جماعــة عنه منهم والدارقطني والداراروردي(١) وذكره ابن حاتم في كتاب العلل وقال هذا الحديث عندنا ليس بذلك والصحيح أبو تفال مجهول ورباح مجهول وقال الترمذي في علله الكبير سألت محمـــــــد بن إسماعيل عن إسم أبي بقال فلم يعرفه ثم سألت الحسن بّن أبي الحلال فقال إسمه ثفالـة أبن الحصين وهو بضم الثاء المثلثة ويقال بكسر الثاء المشددة بعدها الفاء وقال البزار أبو ثفال مشهور وربساح وجدته لا نعلمهما رويا إلا هذا الحديث ولا حدث عن رباح إلا أبو ثفال فالخبر من جهة النقل لا يثبت وقال أبو حاتم وأبو ذرع الحديث ليس بصحيح وأما جدته رباح فقد عرف اسمها من رواية الحاكم ورواه البيهقي مصرحاً باسمها وأما جدته فقد ذكرت في الصحابة أما حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه فرواه ابن ماجــة وأحمد والدارمي والترمذي في العلل وابن عــــدي وابن السكن والبزار والدارقطني والبيهةي والحاكم من طريق كثير بن ربيح بن عبد الرحمن بن أبي سعيــد عن أبيه أبي سعيد أن النبي مُؤْلِيًّا قال لا وضوء لمن لم يذكر إسم الله وصححـــه الحاكم في المستدرك وأسند إلى الالزم أنه قال سألت أحمد بن حنبل عن التسمية في الوضوء فقال أحسن ما جاء فيها حديث كثير بن زيد ولا أعلم فيها حديثًا ثابتًا وأرجو أن يخبر به الوضوء لأنه ليس فيه حديث به وقال الترمذي في عله الكبير قال محمد بن إسماعيل وربيح بن عبد

<sup>(</sup>١) هكذا في الأصل وربما أراد الداروردي اه مصححة .

الرحمن منكر الحديث وقال أجمد كثير بن زيد ليسبه بأس وعن ابن معين ليس بالقوي وعن أبي ذرعة صدوق فيه لين وعن أبي حاتم صالح الحديث ليس بالقوي يكتب حديثه وربيع قال أبو حاتم شيخ وقال الترمذي عن البخاري منكر الحديث وأما حديث سهل ابن سعد رضي الله عنه فرواه ابن ماجة وقال حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم حدثنا ابن أبي قديك عن عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد الساعدي عن أبيسه عن جده عن النبي عَلَيْ قال لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر إسم الله عليه ولا صلاة لمن لم يصل على النبي علي ولا صلاة لمن لم يحب الأنصار وأخرجه الطبراني أيضاً وعبدالمهيمن ضعيف لكن تابعه أخوه ابن عباس وهو مختلف فيه وأما حديث أنس رضي الله عنــــــه فرواه النسائي وقال أخبرنا إسعق بن إبراهيم قال أخبرنا عبد الرزاق قال أخبرنا معمر عن ثابت وقتادة عن أنس قال طلب بعض أصحاب النبي عَلِيلِيٌّ وضوءاً فقال رسول الشَّمْ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هل مع أحد منكم ماء فوضع يده في إناء وهو يقول توضأوا باسم الله فرأيت الماء يخرجمن أصابعه حتى توضأوا من عند آخرهم قال قلنا لأنس كم تراهم قال نحواً من سبعين وروي عبد الملك بن حبيب الأتدلسي عن أسد بن موسى عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس بلفظ لا إيمان لن لم يؤمن ولا صلاة إلا بوضوء ولا وضوء لن لم يسم الله وعب الملك شديد الضعف.وأما حديث أبيسيرة فرواه الطبراني في الأوسط وقال حدثنا أبو جعفر حديثا يحيى بن زيد بن عبد ألله بن سيرة (١) عبد الله بن سيرة عن أبيه عن جده قال صعد رسول الله عَلَيْظُ المنبر دات يوم وحمد الله عز وجل وأثنى عليه ثم قال أيها الناس لا صلاة إلا بوضوء ولا وضوء لمن لم يذكر إسماله عليه ولا يؤمن بالله من لم يؤمن بي ولا يؤمن بي من لم معرف حتى الانصار ورواه الدولابي في الكنى وألقاب الصحابة وأما حديث ام سيره رضي الله عنهما فربواه الدارقطني وقال حدثنا أحمد بن مجمد بن زياد وحدثنما محمد بن غالب حدثنا هشام بن مهرام حدثنا عبد الله بن حكيم عن عاصم بن محمد عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الشَّيَالَةُ مِن توضأ فذكر إسم الله على وضوئه كانطهوراً

<sup>(</sup>١) مكذا في الأصل اه مصححة .

بجسده ومن توضأ ولم يذكر إسم الله على وضوئه كان طهوراً لأعضائه ورواه البيهقي أيضاً ثم قال هذا ضعيف وأبو بكر الزاهدي غير ثقة عند أهل العلم بالحديث قلت أراد بأبي مِكْرُ الزَّاهْدِي عَبِدُ اللهُ مِنْ حَكْمٍ وَذَكُرُهُ المُنْدَى بِفَتْحَ الحَاءُ وَقَالَ يُحِي بن معين عبد الله بن حكيم أبو مكر الزاهدي ليس بشيء وقال السعدي كذاب مصرح وقال ابنحسان يضع الحديث على الثقات وأما حديث علي رضي الله عنه فرواه ابن عدي في ترجمة عيسى ابن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي عن أبيه عن جده عن علي وقال إسناده ليسبمستقيم وأما حديث ابن مسعود فرواه الدارقطني وقال حدثنا عثمان بن أحمد الزقاق حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن سلمة قال حدثنا يحيى بن هاشم حدثنا الأعمش عن شقيق عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال سمعت رسول الله عَلِيلِتُم يقول إذا طهر أحدكم فليذكر إسم الله فإنه يطهر جسده كله وإن لم يذكر إسم الله على طهوره لم يطهر منه إلا ما مر عليه الماء فاذا فرغ من طهوره فليشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ثمليصل علي فإذا قال ذلك فتحت له أبواب الرحمة ورواه البيهقي أيضًا ثم قال هذا ضميف لاأعلم رواه عن الأعش غير يحيي بن هاشم ويحيي بن هاشم متروك الحديث وأما حديث عائشة رضي الله عنها فرواه البزاز في مسنده وقال حدثنا إبراهيم بن زياد الصانع حدثنا أبوداود الحولي حدثنا سفيان عن حارثة بن محمد عن سمرة عن عائشة رضي الله عنها أن النبي عليه كان إذا بدأ الوضوء سمى ورواه الدارقطني أيضاً ولفظه كان رسول الله عَلِيْلَةٍ إذا مس طهوراً سمى الله وقال أبو بكو كان يقوم إلى الوضوء فيسمي الله ثم يفرغ الماء على يديه . قوله لا وضوء كلمة لا لنفي الجنس وخبرها محذوف تقديره لا وضوء حاصل أو كائن لمن لم يسم أي لم يذكر إسم الله عليه وحذف خبر لا شائع ولا سيا إذا كان الحبر عاماً كالمؤجود والحاصل ان غير ذلك لدلالة الثفي ومنه لا إله إلا الله ولا فتى إلا علي ولا سيسف إلا ذو الفقار واستدل أهل الظاهر وإسحاق بن زاهويه أن الوضوء لا يعشح إلا بالتثنية حتى قسال إسعاق إذا ترك التعمية عامداً يجب عليه إعادة الوضوء عن أحمد أنهاو اجبة وروي عنه أنه قال ليس في هذا حديث يثبت وأرجوان يجزئه الوضوء. وفي المغنيظاهر مذهب أحمد

أن التسمية مسنونة في طهارات الحدث كلها ورواه جماعة من أصحابه عنه وقــــال الذي استقر في الروايات عنه أنه لا بأس به يعني إذا ترك التسمية وهذا قول الثوري ومالـــك والشافعي وأبي عبيدة وابن المنذر وأصحاب الرأي وعن أحمد رواية أخرى أن التسمية واجبة في جميع طهارات الحدث الوضوء والغسل والتيمم وهو اختيار أبي بكسر ومذهب الحسن وإسحاق ثم إذا قلنا ، وجوبها فتركها عامداً لم تصح طهارته فإن تركها سهو أصحت وهو قول إسحاق وإن ذكرها في أثناء الطهارة أتى بها وقال أبو الفرح إذا سمى في أثنـــاء الوضوء أجزأه يعني على كل حال لأنه قد ذكر إسم الله عليه وقال بعض أصحابنالاتسقط بالسهو لظاهر الحديث وقياساً على سائر الواجبات والأول أولى قال أبو داود قلت لأحمد إذا نسي التسمية في الوضوء قال أرجو أن لا يكون عليه شيء إنتهى قال القدوري قال قوم ان التسمية في أول الوضوء فرض وهذا غلط وعن مالك أنـــــــ أنكر التسمية في أول الذبيحة فهو موجه وإن كان إنكاره كونها مستحبة أو سنة في أولَ الوضوء فإنكاره ليس له وجه لما ذكرنا من الأحاديث ولما روى الحافظ عبد القادر الزهاوي فيأربعينه منحديث أبي هويرة رضي الله عنه كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بذكر الله أو باسم الله الرحن الرحيم فهو اقطع وصححها أبو عوانة وابن حبان وقال صاحب البدائع قال مانك إن سسمية فرض إلا إذا كان ناسياً فتقام التسمية بالقلب مقام التسمية باللسان دفعاً للحرج واحتج له بالحديث المذكور فإن قلت هذا غير صحيح لأن مذهب مالمك أن التسمية سنة كمذهبنا على أن نقلنا عن القدوري أنه نقل عنه أنه أنكر التسمية كما ذكرنا أيضاً وقد قال صاحب الجواهري وأما فضائله أي فضائل الوضوء فأربع التسمية وروى الواقدي أن ذلــك فيما يؤمر به من شاء قــال ذلك ومن شاء لم يقله وروى علي بن زياد وانكارها وأما صفة التسمية فقــــال الطحاوي رحمه الله المنقول عن السلف في تسمية الوضوء باسم الله العظيم والحمد لله على دين الإسلام وقسال الأكمل فيه أنه مرفوع إلى النبي ﷺ قلت هذا عجز منه لم يبين من رفعــه رواه من الأثمة المعتبرين وكذا قال البخاري هو المروي عن رسول الله عليه قلت المرويعن

رسول الله على الله والحمد على رواه الطبراني في الصغير باسناد حسن عن أبي هريرة قال قال رسول الله على إنه المحديث وقد مر عن قال رسول الله على إنه المحديث وقد مر عن قريب وعن الديوسي الأفضل أن يقول باسم الله الرحمن الرحم وعند يتعوذ في ابتداء الوضوء ويبسمل وفي المجتبي لو قال باسم الله الرحمن الرحم باسم الله العظم والحمد لله على دين الإسلام فحسن لورود الآثار وقال صاحب المحيط ولو قال في ابتداء الوضوء لا إله إلا الله والحمد لله أو أشهد أن لا إله إلا الله يصير مقيماً لسنة التسمية قلت هذا كما ترى كل واحد من الأنمة هؤلاء الكبار يذكر حديثاً أو أثراً لم يبين مخرجه ولاحاله من الصحة والضعف والآفة في ذلك من التقليد .

( والمراد به نفي الفضيلة ) هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره أن يقال أنكم ذكرتم التسمية في سنن الوضوء واحتججتم عليه بالحديث المذكور فالحديث بظاهره يـــدل على الوجوب وتقدير الجواب أن الحديث محمول على نفي الفضيلة حتى لا تلزم الزيادة على مطلق الكتاب مخبر الواحد ونظير ذلك قوله عليه السلام لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجدفإن قلت الحديث المذكور نظير قوله عليه السلام لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب في كون مخبر الواحد فكيف اختلف حكمها في السنة والوجوب قلت قد أجاب أكثر الشراح بأن لا نسلم أنها نظيران في كِونهما خبر الواحد بل خبر الفاتحة أشهر من خبر التسمية فقد ورد مرسلًا على حسب مرتبة العلوية وهذا فيه نظر لأن لقائل أن يقول إذا كان خبر الفاتحــة مشهوراً كان تعيين الفاتحة فرضاً لجواز الزيادة على النص بالحتبر المشهور والأحسن أن يقال فإذن خبر الفاتحة مواظبة النبي عليها عليها من غير ترك فهذا دليل الوجوب بخلاف التسمية حيث لم تثبت عليها المواظبة ويرد عليه التكبيرات التي تخلل في أثناء الصلاة والجواب القاطع عندي أن يقال خبر الفاتخة متفق على صحته وخبر التسمية ليس كذلك حتىروي عِن أحمد رحمه الله أنه قال حين سئل عنها لا أعلم فيها حديثاً صحيحاً أقوى فإذا كان الأمر كذلك فمن أين المعارضة حتى محتاج إلى الجواب ولأنه عليـــــ السلام علم الأعرابي الوضوء ولم يذكر التسمية وهو جاهل أحكام الوضوء فلو كانت شرطاً لصعته لاستوى فيها

العمل والنسيان كتحريمة الصلاة فإن قلت روى في حديث عائشة رضي الله عنها أنه عليه السلام سمي كما ذكرنا عن البزار قلت ضعفه بعضهم قال ابن عدي بلغني عن أحمد أنسه نظر في جامع إسحاق بن راهوية فإذا أول حديث أخرجه هذا الحديث فأنكره جــــداً فقال أول حديث يكون في الجامع عن جارثة وكان في إسناده حارثة بن محمد وهو ضعيف روى عن أحمد أنه قال هذا يزعم انه اختار أصح شيء في إسناده وهذا أضعف حديث ولئن سلمنا ذلك لكن لا نسلم انه عليه السلام سمى باعتبار الوجوب بل باعتبار أنها مستحبة في ابتداء جميع الأفعال كما في قوله عليه السلام كل أمر ذي بال - الحديث وقد حمل بعضهم قوله عليه السلام لا وضوء لمن لم يذكر إسم الله عليه على أنـــه الذي يتوضأ أو السرح قال حدثنا ابن وهب عن الداروردي قال ذكر ربيعة أن تفسير حديث رسول الله مَالِلَهِ لا وضوء لمن لم يذكر إسم الله عليه انه الذي يتوضأ أو يغتسم ولا يتوضأ وضوءه للصلاة ولا غسلًا للجنابة وذلك لأن النسيان محله القلب فوجب أيضاً أن يكون محلًا للذكر الذي يضاد النسيان وذكر القلب إنها هو النية هذا توجيه كلام ربيعة بن عبد الرحمن المدني شيخ مالك والليث والأوزاعي قلت الذكر الذي يضاد التسيان بضم الذال والذكربالكسر يكون باللسان والمراد بالذكر المذكرر في الحديث هو الذكر باللسان فكيف يلتشم كلام ربيعة وفيه تعسف وتأويل بعيد لا تدل على قرينة من القرائن اللفظيسة ولا من القرائن الحالية فلا حاجة إلى هذا التكلف إذا حملناه على نفي الفضيلة والكهال قبل إن حديث المهاجر بن قنعد أنيت النبي عليه وهو يتوضأ فسلمت عليه فلم يرد فلها فرخ قال إنه لم ينبغ ان أرد عليك إلا أني على وضوء أخرجه أبو داود رابن جنان في صحيجه والحاحجم في مستدركه وقال إنه صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه مشكل على أحادبث التسمية والجواب عن ذلك من رجهين أحدهما انه معلول والآخر انهممارض أها كونه معلولافقال ابن دقيق العدد في الإمام سعيد بن أبي عروبة الذي يرويه عن قتادة عن الحسن عن الحصين ابن المنفر عن الماجرة قال كان اختلط في آخر عمره فراعى فيه ساع من سمع منه قبل

الإختلاط قال ابن عدي قال أحمد بن حنبل زيد بن زريع سمع منه قديماً قال وقد رواه النسائي من حديث شعبة عن قتادة به وليس فيه انه لم يمنعني آه ورواه حماد بن سلمة عن حميد وغيره عن الحسن عن المهاجر منقطعاً فصار فيه ثلاث علل فان قلت روى أبو داود في سننه عن محمد بن ثابت العبدي حدثنا نافع قال انطلقت مع عبد الله بن عمر في حاجة إلى ابن عباس فلما قضى حاجته كان من حديثه يومئذ أن قال مر النبي عليه في سكة من سكك المدينة وقد خرج من غائط أو بول إذ سلم عليه رجل فلم يرد عليه السلام ثم انه ضرب ببديه الأرض أو بنده الحائط فمسح وجهه مسحاتم ضرب ضربة فمسح ذراعيه إلى المرفقين وقال انه لم يمنعني ان أرد عليك إلا اني لم أكن على طهارة قلت قـــال النووي في الخلاصة محمد بن ثابت العبدي ليس بالقوي عند أكثر المحدثين وقد أنكر عليه البخاري وغيره ورفع هذا الحديث وقالوا الصحبح انه موقوف على ابن عمر وقال الخطابي وحديث ابن هرو ولا يصح لأن محمد بن ثابت العبدي ضعيف جداً لا يحتج بجديثه وقال ابن معين ليس بشيء وقال البخاري يخالف في بعض حديثه وقال النسائي يرويعن نافع ليس بقوي وأما كونه معارضاً فروى البخاري ومسلم من حديث كريب عن ابن عباس قال بت ليلة عند خالتي ميمونة زوج النبي علي الله عليه فاضطجمت في عرض الوسادة واضجع رسول الله عليه في طولها فنام عليه السلام حتى إذا انتصف الليل أو قبله أو بعده بقليل إستيقظ فجعل يمسح النوم عن وجهه بيده ثم قرأ العشر الخواتم من سورة آل عمران ثم قام إلى قربةمعلقة فتوضأ منها فأحسن وضوءه ثم قام فصلى الحديث ففي هذا ما يدل على جواز ذكر إسم الله. وقراءة القرآن مع الحديث ولكن وقع في الصحيح أنه عَيْسَتَهُاهُ تَيْمَمُ لُرِدُ السَّلَامُ أَخْرَجَاءُعَن أبي الجهم قال أقبل رسول الله ﷺ من نحو بئر خم فلقيه رجل فسلم فلم يرد عليه حتى أقبل على الجدار فمسح وجهه ويديه ثم رد عيستها ولم يصل مسلم سنده به ولكنه روى منطريق المنحاك بن عثمان عن نافع عن ابن عمر أن رجلًا مر ورسول الله علي يبول فسلم فلم يرد عَلِيْتَ لِمَا يَذَكُو فَيهِ النَّهِم ورواه البزار في مسنده من حديث أبي بكر رجل من آل عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن نافع عن ابن عمر في هذه القضية قال فرد عَلِيتَ إلا وقـــال إنها أرددت عليك خشية أن تقول سلمت فلم يرد علي فإذا رأيتني هكذا فلا تسلم علي فإني لا أرد عليك ورواه عبد الحق في أحكامه من جهة البزاز ثم قال أبر بكر فيا أعلم هو ابن عمسر بن عبد الله بن الخطاب وروى ذلك مالك وغيره بإسناد لا بأس بسه ولكن حديث الضحاك بن عثان الأصح فإن الضحاك يوثن من بكر في هذا ولعل ذلك كان في موضعين و تعقبه ابن القطان في كتابه فقال من أين له أنه هو ولم يصرح في الحديث باسمسه واسم أبيه وجده قلت قد جاز ذلك مصرحاً في مسند السراج فقال حدثنا محد بن إدريس حدثنا عبد الله بن رجاء حدثنا سعيد بن سلمة حدثني أبو بكر بن عمر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن نافع عن ابن عمر فذكره وروى ابن ماجة في سننه من حديث عبد الله بن محد بن عقيل عن جابر بن عبد الله رضي الله عنها أن رجلاً مر على النبي علي النبي علي في هذه الهيئة فلا تسلم علي فإنك إن فعلت وهو يبول فسلم عليه فقال عنوجاد إذا رأيتني على هذه الهيئة فلا تسلم علي فإنك إن فعلت ذلك لم أرد عليك ورواه البزار وقال فيه فلم يرد عليه .

( والاصح انها ) أي التسمية ( مستحبة وإن سماها في الكتاب سنة ) أي القدوري وقيل المسوط وليس بصحيح لأن المنصوص فيه على الإستحباب فإن قلت أين جواب ان التي هي الشرط قلت بعده سعى ان الواصلة وهي مستغنية عن الجواب بدلالة ما قبل الكلام عليه وتقديره في الأصل وان سهاها في الكتاب سنة فهي مستحبة ويجوز أن يكون معطوفا على المحذوف تقديره والأصح من المذهب أن التسمية مستحبة إن لم يسمها وإن سهاها مثم إن الشراح عللوا ذلك بقولهم لأن الذي على لم يواظب عليها ولأن عثان وعلياً رضي الله عنها الشراح علوا ذلك بقولهم لأن الذي على لم يواظب عليها ولأن عثان وعلياً رضي الله عنها مع ورود الأحاديث الكثيرة الدالة على سنيتها بمتضى التأويلات التي ذكرناها على انا لو لم نورد لها المعارضة بأحاديث غيرها إياها لكان مقتضياً وجوب التسمية على ما ذهبت إليه طائفة بمن ذكرناها فيا مضى فاذلك نص على منستها في المحيط وشرح مختصر الكرخي والتحفة والفنية والجامع والقدوري وقال ابن المرغيناني هو الصحيح وهو الحتار أيضا وقال الأكمل وغيره وما روي أنه علايتهان سعى فهو من باب قوله عليتهان كل أمر ذي بال

لا يبدأ فيه باسم الله فهو أبتر قلت هذا جواب عن الحديث الذي فيه أنه يؤلفته سمى عند الوضوء فكانت سنة وتقديره أنه عؤلفتها سمى لأنه سنة تختص بالوضوء بل إنه فعسل من الأفعال والمستحب في سائر الأفعال البداية باسم الله لقوله عؤلفتها كل أمر ذي بال الحديث قلت هذا لا يساعدهم لأن قوله عنيفتها كل أمر ذي بال كاد أن يدل على وجوب التسمية عند كل فعل مطلقاً لأن فيه ما نسبه الوعيد على ترك التسمية وذلك أنه عنيفتها أشار إلى عند كل فعل مطلقاً لأن فيه ما نسبه الوعيد على ترك التسمية وذلك أنه عنيفتها أشار إلى أن الفعسل الذي لا يبدأ باسم الله أبتر ويروى أقطع ويروى أجزم وأدنى ما فيه الدلالة السنية .

(ويسعي قبل الاستنجاء وبعده وهو الصحيح ) احترز به عاقبل أنه يسمي قبل الاستنجاء لأنه سنة الوضوء فيسمي لتقع جميع أفعال الوضوء بها وعا قبل يسمي بعد الاستنجاء لأن قبله حال انكشاف العورة وذكر الله تعالى في تلك الحالة غير مستحب تعظيماً لاسم الله تعالى وفي جوامع الفقه ويبدأ بالتسمية بعد الاستنجاء وهو المختار واختار المصنف الجمع بين القولين فقال ويسمي قبل الإستنجاء وبعده قلت ينبغي أن يكون الأصح من قول من قال يسن قبل الإستنجاء التعليل الذي ذكر الآن ولأن الإستنجاء من الوضوء والبداية شرعت فيه بالتسمية نص عليه في الحيط فإن قلت الدليل من السنة على مااختاره المصنف رحمه الله من التسمية تكون مرتين مرة قبل الإستنجاء ومرة بعده في ابتداء الوضوء قلت يمكن أن يكون حديث أبي هريرة كل أمر ذي بال الحديث دليلا على مدعاه وذلك لأن الإستنجاء أمر من الأمور فيبدأ فيه بذكر الله تعالى والوضوء أيضا أمر آخر فيبدأ به أيضاً ليكون عاملا بالحديث في كل الأحوال فإن قلت فعلى هذا ينبغي أن يكون عند غسل كل عضو لأنه كل واحد من ذلك أمر على حدة قلت الوضوء كلها أمر واحد فيند عمل واحد بخلاف كثرة الإستنجاء والوضوء فإنها عملان مختلفان على أنه لو سمى عند غسل كل عضو لا يمنع من ذلك ولا يكره بل هو مستحب .

( والسواك ) بالرفع عطف على قوله تسمية الله تعالى والمعنى والإستعمال والمضاف فيه عذوف لأن السنة إستعمال السواك ونفسالسواك ليس بسنة ، قال الجوهري السواك المسواك

وقال أبو زيد السواك يجمع على سوك ككتاب وكتب قال الشاعر:

أنظر الثنايا انهم اللتان بمنجة سوك الا تجمل قال أبو حنيفة اللغوي ربيا همز سوك وسوك فاه تسويكا وإذا قلت استاك أو سوك لم يذكر الفم وقال ابن الأثير في النهاية السواك بالكسر والمسواك ما يدلك به الأسنان من المعيدان يقال ساك فاه يسوكه إذا دلكه بالسواك فإذا لم يذكر الفم قلت استاك وفي الحميدان المسواك إسم العود يذكر ويؤنت وفي التهذيب في العربية الحركة يقال تساوكت الإبسل إذا تمايلت في السقوط في الضعف .

( لأنه عليه السلام كان يواظب عليه ) أي لأن النبي مَلِينَ كان يواظب على استعمال السواك والعجب من المصنف رحمه الله أنه ذكر أن استعمال السواك سنة ثم احتج على ذلك بمواظبة النبي عليه مع هذا لم يذكر شيئًا من الأحاديث الدالة على المواظبة وقد علم أن مواظبة النبي علمين على فعل شيء يدل على أن ذلك واجب وقد اعتذر عنه الشراح بأن المواظبة مع ترك دليل السنة وبدونه دليل الوجوب وقد دل على تركه حديث الأعرابي فإنه لم يقل فيه تعليم السواك فاو كان واجباً لعلمه . قال الأكمل ويدل ترك التعليم على تركه دفعاً للتعارض فإن عدم الترك يدل على الوجوب وترك التعليم على عدمـــه فكان تدافيع قلت ادعوا أن مواظبته عليتها على السواك كان مع الترك وهو دليل السنة ثم احتجواً على ذلك بحديث الأعرابي وفيه نظر من وجهين الأول انهم لم يأتوا بجديث فيسه تصريح بأنه عَلِيتُ إِذَا كَهُ فِي الجُملة والثَّانِي استدلالهم على ذلك مجديث الاعرابي لا يتم لأن الإستعيال للسواك هل هو من سنة الدين أو من سنة الصلاة (١) وقد اختلف العلماء في ذلك فقال بعضهم انه من سنة الدين لا من سنة الوضوء لعدم اختصاصه به ذكره في المفيد وقال بعضهم هو من سنة الوضوء وفيه أحاديث صحيحة مـــــا رواه مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عِن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال عليه السلام لولا أن يشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء قال أبو عمر هذا يدخل في السنة لاتصاله من غير ما وجه وهـــو

<sup>(</sup>١) هكذا في الأصل وربما قصد من سنة الوضوء بدليل ما بعده اه مصححة .

معروف من جهة بشير بن عمر وروح بن عبادة صحيح عنها عن مالك بسندهمر فوعاورواه ابن خزيمة في صحيحه والنسائي والدار قطني مرفوعاً إلى النبي ﷺ السوال مع كل وضوء عن شعبة افترضت عليهم السواك مع كل وضوء رواه الكتني من حديث شعبة مع كل طهور ذُكره في الإمام وخرجه أحمد أيضاً وروى البيهةي من حديث مــــالك بن أنس عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة ان رسول الله علي قال لولا ان أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل فرض • وأكثر الرواة عن مـــالك مكذا مرفوعـــــا ورواه الطحاوي أيضـــاً عن ابن مرزوق عن ابن عجر عن مالك نحوه وروى الدارقطني من حديث أنس أن رسول الله عليه كان يستاك ويفصل وضـــوءه وفي إسناده يوسف بن خالد الجهني وروى أبو داود من حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي عَلِيْقٍ كان وضع له وضوءه وسواكه فإذا قام من الليل تحلى ثم استاك وروى أيضاً من حديث عائشة أن النبي عَلِيْكُ كَانَ لَا يُوقِد مِن لَيْلُ وَلَا نَهَارُ فَيُسْتَيْقَظُ إِلَّا تَسُوكُ قَبِلُ أَنْ يِتُوضًا وَلِهَذَا احتج أبوداود ان السواك واجب وحكي عن اسحاق بن راهوية انه واجب ان قركه عمداً بطلت صلاته وقال بعضهم هو من سنة الصلاة وفيه أحاديث منها مـــــا رواه الستة في كتبهم عن أبي هريرة قال قال رسول الله عليه لولا ان اشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة - وقال مسلم عند كل صلاة وروى أبو داود والترمذي من حديث أبي سلمة عن زيد بن خالد الجهني مرفوعاً قال لولا أن يشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عندكل صلاة وقال الترمذي حديث حسن صحيح فإن قلت كيف التوفيق بين رواية عندكل وضوء ورواية عندكل صلاةقلت السواك الواقع عند الوضوء واقع للصلاة لأن الوضوء شرع لها فتجعل الأحاديث التي فيها عند كل صلاة على ما ذكرنا توفيقاً بين الأحاديث السواك عندكل صلاة ربما خرج الفم وأخرج الدم وهو نجس بلا خلاف وإن كان خلاف في انتقاض الوضوء فيتجنب عن ذلك وقول من قال إنه من سنة الدين أقوى نقل ذلك عن أبي حنيفة وفيه أحاديث تدل على ذلك منها ما رواه أحمد والترميذي من حديث أبي أبوب رضي الله عنه أربع منسنن المرسلين الحتان والسواك والتعطر والنكاح رواه ابن أبي وغيره من حديث مليح بن عبد الله عن أبيه عن

جده نحوه ورواه الطبراني من حديث ابن عباس ومنها ما رواه مسلم من حديث عــائشة رضي اللهعنها عشرةمنالفطرة فذكر منها السواك ورواه أبو داود منحديثعلي ومنها ما رواه البزاز من حديث أبي هـــريرة الطهارات أربع قص الشارب وحلق العانة وتقليم الأظافر والسواك رواه الطبراني من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه ومنها مـــــــا رواه الطبراني والبيهقي من حديث أم سلمة رضي الله عنها مرفوعاً ما زال جبريل عليه السلام يوصيني بالسواك حتى خشيت أن يدردني ورواه ابن ماجة من حديث أبي امامة ورواه ابو نعيم من حديث جبير بن مطعم وأبي الطفيل وأنس والمطلب بن عبيد الله ورواه أحمد من حديث ابن عباس ورواه ابن السكن من حديث عائشة رضي الله عنها . واعلم أنه قد جاء أحاديث تدل على المواظبة منها ما رواه العقيلي وأبو نعيم من حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت كان إذا سافر حمل السواك المشطو المكحلة والقادرة والمرات واعداين الجوزي وروى ان ماجة من حديث عائشة أيضاً كنت أصنم لهثلاث آنية محرة آنية لطهوره وإناه لسواكه وإناء لشرابه وإسناده ضعيف ومنها ما رواه البيهقي من حديثها أيضاهذه لكرسنة وعلى فريضة السواك والوتر قيام الليل وفي إسناده موسى بن عبد الرحمنالصنعاني وهوماتروك ومنها ما رواه أحمد والطبراني من حديث واثلة بن الأسقع أمرت بالسواك حتى خشيت ان يكتب علي وفيه اياس بن أبي سليم وهو ضعيف ومنها مــــا رواه أبو نعيم من حديث رافع بن خديج وغيره السواك والوتر ومنها ما رواه ابن ماجة من حديث أبي إمامــــة رضي الله عنة لولا أن يشتى على أمتي لفرضت عليهم السواك وإسنادهما ضعيف وأقوى ما يدل على المواظبة وأصحه محافظته عليه السلام للسواك حتى انه فعله عند وفاته كما رواه البخاري في آخر كتاب المغازي من حديث القاسم عن عائشة رضي الله عنها قالت دخل عبد الرحمن بن أبي بكر على النبي عليه فاستن فما رأيته عليه استن استناناً أحسن منه ثنا هذا أن فِرغ رسول الله عليه رفع يده أو اصبعه ثمقال في رفيق الاعلى ثلاثاً ثم قضى وكانت تقول مات بين حافتي وذقني ، ومن ذلك ما رواه الطبراني من حديث جابررضي الله عنه كان السواك من أذن رسول الله عليه موضع القلم من أذن الكاتب وفي إسناده يحيى

ابن اليهاني وقد تفرد به وسئل أبو ذرعة عنه في العلل فقال وهم فيه يحيى بن اليهاني وإنما هو عبد الله بن اسحاق عن أبي سلمة عن زيد بن خالد بن نضلة قلت كذا أخرجه أبو لامرتهم بالسواك عندكل صلاة قال أبو سلمة فرأيت زيداً يجلس في المسجد وإن السواكمن أذنه موضع القلم من أذن الكاتب وكلما قام إلىالصلاة استاك وردت أحاديث فيها الأمر بالسواك منها ما رواه الأثمة الستة من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله عَالَجُهُ لولا ان أشق على أمْتي لأمرتهم بالسواك الحديث قسال الزيلعي أحاديث الأمر بالسواك ثم روى حديث أبي هريرة هذا واخرج ما رواه البخاري من حديث أنس رضي الله عنه أكثرت عليكم بالسواك وذكره ابن حبان في العلل من حديث أبي أيوب بلفظ عليكم بالسواك واعله أبو ذرعة بالإرسال وروى مالك في الموطأ من حديث عبيد بن السباق مرسلاً ومنها ما رواه أبو نميم من حديث علي رضي الله عنه ان أفسواهكم طسرق القرآن فطهروها بالسواك ووقفه ابن ماجة ورواه أيضاً أبو مسلم المكي في السنن ومنها مـــا رواه البزاز والطبراني والبغوي وابن حبان وابن أبي حيثمة من حديث العامري كانوا يدخلون على النبي ﷺ فقال تدخلون على قلحاً استاكوا والقلح بضم القاف وسكون اللام وفي آخره حاء مهملة جمع أقلح يقال قلح الرجل بالكسر قلحاً وهو صفرة في الاسنان ومنها ما رواه البخاري في تاريخه وغيره من حديث أبي حبرة والصباحي وكنت في زود يزودنا رسول الله ﷺ بالاراك وقال استاكوا بهذا ووردت في فضيلة السواك منها حديث عائشة رضي الله عنها علقه البخاري بلا إسناد ووصله النسائي وأحمد وابن حبان من حديث عبد الرحمن بن أبي عتيق سممت أبي سممت عائشة قالت قال رسول الله علي السواك مطهرة للفم مرضاة للرب ومنها حديث عائشة رضي الله عنها أخرجه أحمد وابن خزيمة والحاكم والدار قطني وابن عدي والبيهقي في الشعب وأبو نميم رواه عروة عن عائشة عن النبي عليه فضل الصلاة التي يستاك لها على الصلاة التي لا يستاك لها سبعون ضعفاً ومنها حديث جابر رضي الله عنه أخرجه أبو نعيم برارة ثقائب قاله ابن دقيق العيد إذا قام أحدكم من

الليل يصلي فليستك فإنه إذا قام يصلي أتاه ملك فيضع فاه على فيه فلا يخرج شيء من فيه إلا وقع في الملك. ومنها حديث ابن عباس رضي الله عنهما رواه أبو نميماً مرفوعاً السواك يذهب البلغم وتفرح الملائكه ويوافق السنة ومنها ما رواه البزاز من حديث مليح بنعبد الله الحطمي عن أبيه عن جده قال قال رسول الله على خمس من سنن المرسلين الحتان والعلم والحجامة والسواك والتعطر ومنها ما رواه الطبراني في الأوسط من حديث معاذبنجبل رضي الله عنه قال سممت رسول الله عليه تضم السواك الزيتون من شجرة مباركة يطيب الفم ويذهب الحضر وهو سواكي وسواك الانبياء قبلي ومنها حسديث عبد الله بن حداد وأخرجه أبو نعيم قال قال رسول الله عليه السواك الفطرة وذكر القشيري بلا إسناد عن أبي الدرداء قال عليكم بالسواك فلا تغفلوه فإن في السواك أربع وعشرين خصلة أفضلهاانه يرضي الرحمن ويضيف ويضاعف صلاته سبعة وسبعين ضغة ويورث السعةوالفنىويطيب النكهة ويشد اللثة ويسكن الصداع ويذهب وجع الضرس وتصافحه الملائكة لنور وجهه وتبرق أسنانه وذكر بقيتها وقد أخرج الطحاوي في معاني الآثار حديث السواك عنستة من الصحابة وأخرجنا في شرحه عن أربعين صحابياً أخرى أراد الزقوف عليها فعلية مراجعته يقر بفوائده وبقي الكلام في السواك من وجوه أخرى الأول وقت استعماله في الوضوء ذكره في الحيط وشرح نختصر الكرخي والطحاوي والتحفة والنافع وغيرهاوقال في شوح الطحاوي انه سنة فيه رطباً ويابساً مبلولاً بالماء أو لا في جميع الأوقسات على أي حال كان وذكر في مبسوط شيخ الإسلام ومن الستة حالة المضمضة الاستياك فهذا يدلعلى أن وقته وقت المضمضة وعليه أكثر أصحابنا إلا ان المنقول عن أبي حنيفة رحمه الله انه من سنن الدين فحينتُذ يستوي فيه كل الأحـــوال والاستحباب يتأكد فيه عند تغير الفم وقال أبو عمر فضل السواك مجتمع عليه لا اختلاف فيه والصلاة عندالجميع أفضل منهابغيره حتى قال الأوزاعي هو شطر الوضوء ويتأكد طلبه عند إرادة الصلاة وعند الوضوء وقراءة القرآن والاستيقاظ من النوم وعند تغير الفم ويستحب بين كل ركعتين من صلاة الليل ويوم الجمعة

وقبل النوم وبعد الوتر وفيالسحر وفي الدراية ثم وقته عند المضمضة تكميلاً للانقاء وكذا في مبسوط شيخ الإسلام وفي كفاية المنتهى والوسيلة والشفاء يستاك قبل الوضوء وعند الشافعي هو سنة للقيام إلى الصلاة وعند الوضوء وعند كل حال يتغير فيها الفم • الوجه الثاني كيفية الاستباك عرضاً لا طولاً عند مضمضة الوضوء ونص عليه في المحيط واخرج أبو نعيم من حديث عائشة رضي الله عنها قالت كان عليه السلام يستاك عرضاً لا طـــولاً وفي سنن أبي داود اذا استكتم فاستاكوا عرضاً وفي المغني ويستاك على أسنانه ولسانهوقال أبو موسى رضي الله عنه أتانا رسول الله عَلِيلِ فرأيته يستاك على لسانه متفق عليه • وقال عليه السلام استاكوا عرضاً وادهنوا غباً واكتحلوا وتراً انتهى واخرج الطبراني باسناده إلى بهدلة قسال كان رسول الله عليه يستاك عرضاً وأخرجه البيهقي بأسناده إلى ربيعة بن أكتم قال كان رسول الله مطالع يستاك عرضاً ويشرب مصاً ويقول هو اهنأ وأمـــرا وعن إمام الحرمين عن أصحاب الشافعي انه يمر بالسواك على طول الاسنان وعرضها فإن اقتصر على أحدهما فالمرض أولى وقال غيره من أصحابه يستاك عرضاً لا طولاً كذا في شرح الوجيز وروى البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي من حديث حذيفة بن اليان رضي الله عنه قال كان رسول الله عليه إذا قام يتهجد يشوض فـاه بالسواك ويقال الشوض رض السوك بأن يستاك طولاً والأصح ان تفسير الشوص هـو التنقية وقـال الجوهري الشوص الغسل والتنظيف يقال شوص فاه بالسواك ويقال الشوص هذا الذي يدلك أسنانه بالسواك وهذا أعم من أن يدلك طولاً وعرضاً ولا تقسدير في السواك يستاك إلى أن يطمئن قلبه بزوال النكهة واصفرار السن ويأخذ السواك باليمني والمستحبة فيه ثلاثة أشياء ١٧ ويكون في غلظ خنصر وطول شبر • الرجه الثالث فيما يستاك بــــه وما لا يستاك به وفي الدراية ويستحب أن يستاك بعود من اراك يابس قد ندى بالماء وتكون لينا وقد مر- في حديث أبي سيرة الاستياك بالاراك وذكونا أيضاً عن الطبراني من حديث معاذ نعم السواك الزيتون الحديث وروى الحارث في ستة بن همزة بن جندب حشيش قال نهى رسول الله مالية عن السواك بعود الحين وقال انه يحرك عرق الجذام وفي الدراية ويقول عند الاستياك اللهم طهر

<sup>(</sup>١) هنا ساقط أحد الوجوه الثلاثة اله مصححة .

فمي ونور قلبي وطهر بدني وحرم جسدي على النار وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين وفي الحيط العلك للمرأة يقوم مقام السواك لأنها تخاف سقوط أسنانها لأن سنها ضعيف والعلك بمــا ينقي الأسنان ويشـد اللثة . الوجه الرابـع فيمن لا يحــــد السواك أي يزود به عن يـــده اليمني ( لأنه عليه السلام فعل كذلك ) أي عالج بإصبعه قال الزيلعي حديث غريب أراد انه لم يثبت من جهـة فعله عليه السلام وإنما روت أحاديث في هذا الباب من جهة قوله منها ما رواه البيهةي في سننه من حديث أنس ان النبي عليها قال يجزىء عن السواك الأصابع وضعفه البيهةي وفي رواية عن أنس قال قال رسول الله مَلِيْتُم الاصبع يجزء عن السواك ومنها ما أخرجه الطبراني في الأوسط من حديث عائشة رضي الله عنها قالت قلت لرسول الله عليه الرجل يدهن فاه يستاك قال نعم قالت كيف يصنع قال يدخل اصبعه في فيه ومنها ما رواه البيهقي عن رجل من الأنصار من بني عمرو ابن عوف قال يا رسول الله إنك رغبتنا في السواك فهل دون ذلك من شيء قال اصبعك سواك عند وضوءك تمر بها على أسنانها لأنه لا عمل لمن لا نية له ولا أجر لمن لا حسنةلهقلت لو نظر الزيلعي في سنن أحمد بالإممان لاطلع على حديث على رضي الله عنه فإنه يؤذن بأنه عليه السلام فعله وهو ان علياً رضي الله عنه دعى بكوز من ماء ففسل وجهه وكفيه ثلاثًا وتمضمض فأدخل بعض أصابعه في فيه الحديث وفي آخره وهو وضوء رسول الله عليه الله ( والمضمضة والاستنشاق )كلاهما بالرفع ممطوفان على المرفوع قبلها والمضمضة تحريك الماء في الغم قال ابن سيدة مضمض وتمضمض وهو أن يجعل الماء في فيه ولايشترط إدارته على مشهور مذهب الشافعي وقال جماعة من أصحاب يشترط وفي بعض شروح البخاري المضمضة أصلها مشمر بالتحريك ومنه مضمض النعاس في عينيه إذا تحرك واستعبل في المضمضة تحريك الماء في الفم والإستنشاق إدخال الماء في الأنف استفعال منالنشقوهو سعود يجمل في المنخرين ونشقت منه ريحاً طيبة أي شهمت وتنشق واستنشق الماء فيأنفه صبه في أنفه وفي العرنين استنشق أي يبلغ الماء خياشيمه وذكر ابن الاعرابي وابن قتيبة

الاستنشاق والاستنثار واحد وقال ابن طريف ينشد الماء من أنفه دفعة وقال ابن سدة يقال استنثر إذا استنشق الماء ثم اخرج ذلك بنفس الأنف والنشرة الخيشوم وما والاهوفي جامع الغرار نثرت الشيء إذا أنثره وأنثره نثراً إذا بددته فأنت ناثر والشيء منثور قال المتوضىء مستنشق إذا جذب الماء بريح أنفه ثم يستنثر .

( لأنه عليه السلام فعلهما على المواظبة ) أي فعل المضمضة والاستنشاق وقوله عليه السلام المواظبة يدل على انهما واجبتان كما ذهب اليه أحمد وآخرون ولكن قيد الشيخ قوام الدين بقوله أي مع النرك وإلا كانا واجبتين والدليل على النرك ماروت عائشة رضي اللهعنها نقلت وضوء رسول الله عليه ولم تذكر المضمضة والإستنشاق ولم يذكر أيضًا في حديث الاعرابي الذي علمه رسول الله عَيْلِكُم الواجبات وتبعه على ذلك الشيخ الأكمل قال السفناقي رحمه الله لا يقال المواظبة تدل على الوجوب حتى قال أهل الحديث هما فرضان في غسل الجنابة والوضوء استدلالًا بالمواظبة لأنا نقول انه عليه السُّلام كان يواظب في العبادات على ما فيه تحصيل الكمال كما كان يواظب على الاذكار وفي كتاب الله تعالى أمر بتطهير أعضاء غصوصة والزيادة على النص لا تجوز إلا بما ثبت النسخ وعلم رسول الله علي الاعرابي الوضوء ولم يذكرهما فيه مع أن ابن عباس رضي الله عنهما صرح بقوله هما فرضان في الجنابة سنة في الوضوء كذا في المبسوط قلت إلا ما ترى لم يشق منهم واحــــداً لقليل ولا روى منهم. أما القوام والأكمل فإنها قدرا في قول صاحب الهداية مع الترك وكيف يقيد بذلك وقد روى صفة وضوء النبي عليه من أصحابه ثلاثة وعشرون نفراً وهم عبيد الله بن زيد بن عاصم وعثمان بن عفان وابن عباس والمفيرة بن شعبة وعلي بن أبي طــالب والمقدام بن معد يكرب والربيع بنت مسعود وأبو مالك الأشعري وعائشة وأبو هريرة وأبو بكرووائل ابن حجر وبعير بن جبير الكندي وأبو إمامة وأنس وكعب بن عــــرو اليماني وأبو أيوب الأنصاري وعبد الله بن أوفى والبراء بن عازب وأبو كاهل وعبد الله بن أنيس وطلحة عن أبيه عن جــــده لقيط بن ضمرة رضي الله عنهم وكلهم حكوا فيه المضمضة والإستنشاق كحديث عبد الله بن زيد عند الأثمة الستة وحديث عثان رضي الله عنه عند البخاريومسلم

وحديث ابن عباس عند البخاري وحديث المغيرة عند البخاري أيضاً في كتاب اللباس وفيه المضمضة والإستنشاق وحديث علي رضي الله عنه عند الأربعة أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجة وحديث القدام عند أبي داود وجديث الربيم عند أبي داود أيضاً وحديث أبي مالك الأشعري عندعبد الرزاق في مصنفه وفي طريقه إرواه الطبراني في معجمه وأحمد في مسنده وابن أبيشيبة في سننه وإسحاق بن راهويه في سننه واسم أبي مالك محرث وحديث عائشة رضي الله عنها عند النسائي في الكبرى وفيه المضمضة والإستنشاق وحديث أبي هــــريرة عند أحمد في سننه والطبراني في ممجمه الأوسط وأبي يعلى في مسنده وحديث أبي بكر عند البزاز في مسنده وحديث واثل بن حجر عند البزاز أيضاً وحديث بعير بن جبير عند أبي حبان في صحيحة والبيهقي في سننه وحديث أبي امامة عند أحمد في مسنده وحديث أنس عند الدار قطني والبيهةي في سننه وحديث كعب بن عمرو عند أبي داود في سننه وحـــديث أبي أيوب عند الطبراني في معجمه والحسن بن راهوية في مسنده وعند ابن عدي في الكامل وحديث أبي كامل واسمه قيس بن عامرعند الطبراني في معجمه وحديث عبد الله بن أنس عند الطبراني في معجمه وحديث طلحة عن أبيه عن جده عند أبي داود وفيه قرائن تفصيل بين المضمضة والإستنشاق وحديث لقيط بن صبرة عند الشافعي وأحمد والجارود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والبيهقي وأصحاب السنن الأربعة وقيه وبالغ في الإستنشاق إلا أن يكون صائماً وقول قوام الدين. والدليل على الترك ما روت عائشة رضي الله عنها إلى آخره ينافي ما رواه النسائي عنهاطي ما ذكرنا فالعجب منه أنه يدعي علم الحديث ولم يذكر همنا من روى حديث الترك ولئن سلمنا ذلك فمعناه انها اختصرت في إحدى رواياتها وكذلك في حديث الإعرابي لم يبينهن روى التراك ولئن سُلمنا فالجواب على ما ذكرناه وأما جواب السفناقي قوله تعالى لا يقال المواظبة تدل على الوجوب مع تحصيل الكهال فيدل على ان مواظبته عليه السلام على عبادة لتحصيل الكمال وليس كذلك في مواظبته على شيء يدل على الوجوب مع تحصيل الكمال وسكوت المصنف عن القيد المذكور يدل على ان المضمضة والاستنشاق سنتان مؤكدتان

والسنة المؤكدة في قوة الواجب ومع هذا لا يحصل الفساد بتركها سواء كان عامداً أوناسياً كا في ترك الواجب غير انه في ترك الواجب يكون ناقصاً وفي انشفائها سنتان قوله فإن من تركها يأثم وقول السفناقي في كتاب الله امراه لا يازمنا لأنا ما ادعينا فرضية المضمضة والاستنشاق والذي ذكره إنما يلزم من يدعى فرضيتها وقوله مع ان ابن عباس إلى آخره ما أفاد فائدة جديدة لما ادعاه لأنا لا نقول انها ليستا بسنتين ومع هذا هو حديث ضعيف.

( وكيفيتهما ) أي كيفية كل واحد من المضمضة والاستنشاق .

( ان يمضمض ثلاثاً يأخذ لكل مرة ماء جديداً ثم يستنشق كذلك ) إنما ذكر هــــذا واحتج الشافعي بما رواه البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن زيد بن عاصم وله طرق منها فمضمض واستنشق من كف واحدة فعل ذلك ثلاثــــاً وفي لفظ البخاري فمضمض واستنشق ثلاثاً بثلاثِ غرفات وفي رواية لهما فمضمضٌ واستنشق واستنثر منثلاثغرفات وروى ابن حبان فمضمض واستنشق ثلاث مسرات من ثلاث حثيات وفي لفظ البخاري فمضمض ثلاثاً هراة من حقنة (وفي التاويح شرح البخاري والأفضل أن يتمضمض ويستنشق من ثلاث غرفات كما في الصحيح وغيرها . ووجه ثان يجمع بينهما بغرفة واحدة يتمضمض منها ثلاثًا ثم يستنشق منها ثلاثًا رواه على بن أبي طالب عن النبي ﷺ عند أبي حنيفة وابن حبان رواه أيضاً وائل بن حجر أخرجه البزاز بسند ضعيف،وثالث يجمع بينهما بغرفة وهو أن يتمضمض منها ثم يستنشق ثم الثانية كذلك ثم الثالثة رواه عبد الله بن زيد عن النبي عليه السلام أخرجه الترمذي وقال حسن غريب ورابع يفصل بينهمابغرفتين يتمضمض من أحدها ثلاثاً ثم استنشق من الأخرى ثلاثاً • وخامس يفصل بينها بغرفتين تمضمض من غرفة ثلاثاً ويستنشق من أخرى ثلاثاً وفي الروضة وفي كيفيتهوجهان أصحهما تمضمض من غرفة ثلاثاً ويستنشق غرفات ومندهب أحمسد كمذهب الشافعي ومذهب مالك ما ذكره في الموطأ والجواهر حكى ابن سائق في ذلك قولين أحدهما يغرف غرفة واحدة لفيه وأنفه والثاني يتمضمض ثلاثاً في غرفة ويستنشق ثلاثاً في غرفة فقال

وهذا اختيار مالك والأول اختيار الشافعي وأشار المصنف إلى دليل أصحابنا بقوله ( هو المحكي من ومنوءه عليه ) الحكى يستعمل في رواية الفملوالمروي في رواية اللفظ قال صاحب الدراية حكى عثمان وعلي رضي الله عنهما وضوء رسول الله عليه السلامهكذا نسبه إلى المحيط ولم يبين حديثهما كيف هما وأما قوام الدين فإنه قال ولنا ان الأنف والفم عضوان منفردان فلايجمع بينهما بماء واحد كسائر الأعضاء وأما أكمل الدين فإنه قمال كقول قوام الدين وأما السفناقي فإنه قال بعد احتجاج الشافعي بما روي انه عليه السلام كان يتمضمض ويستنشق بكف واحد وله غندنا تأويلان أحدهما أنه لم يستعن في المضمضة والإستنشاق باليدين كما في غسل الوجه والثاني ان فعلهما باليد اليمني رداً على قــول من يقول يستعمل في الاستنشاق اليد اليسرى لأن الأنف موضع الأذى كموضع الاستنجاء ثم نسبه إلى المبسوط فانظر إلى هذا الشأن العجيب بل يرد ما احتج به الشافعي من الصحيح بما ذكروه وكان الواجب أن يذكر وربما احتجت به أصحابنا من الأحاديث ثم يجيبوه عن أحاديثه ثم يقووا ذلك بدلائل أخرى في التأويلين المذكورين نظراً لأن الأحاديث المصرحة بأنه تمضمض واستنشق بماء واحدلا يمكن تاويلها بما ذكرو مفنقول وبالله التوفيق أما ما احتج به أصحابنا فما ذهبوا اليه هو الحديث الذي رواه الترمذي من حديث على رضي الله عنه وفيه فغسل كفيه حتى انقاهما ثم مضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثــا الحديث وقال هــذا حــديث حسن صحيح فــإن قلت لم يحك فيه ان كل واحدة من المضامض والاستنشاقات بماء واحد بل حكى أنه تمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً قلت مدلوله ظاهــر ما ذكرناه وهو أن يتمضمض ثلاثًا يأخذ لكل مرة ماء جديداً ثم يستنشق كذلك وهــو رواية البويطي عن الشافعي فإنه روى عنه أن يـأخذ ثلاث غرفـات للمضمضة وثلاث غرفات الاستنشاق وفي رواية غيره عنه في الأم يغرف غرفة يمضمض بها ويستنشق ثم يغرف غرفة يتمضمض بها ويستنشق ثم يغرف ثالثة يتمضمض بها ويستنشق فيجمع في كل غرفة بين المضمضة والاستنشاق واختلف نصه في الكيفيتين فنص في الأم وهـو نص مختصر المزني ان الجمع أفضل ونص البويطي ان الفصل أفضل ونقله الترمذي عن الشافعي

قال النووي قـــال صاحب المهذب القول بالجمع أكثر في كلام الشافعي وهو أيضاً أكثر في الأحاديث الصحيحة والجواب عن كل ما روي في ذلك فهو محمول على الجواز ومن الدليل على تجديد الماء لكل مرة فيها حديث طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده وهو كعب بن عمرو قال ابن خزيمة الحافظ عمرو بن كعب والأول أصح قال رأيت رسول الله على يفصل بين المضمضة والإستنشاق فإن قلت ليس بصريح في المقصود قلت رواه الطبراني في معجمه من حديث طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده كعب بن عمر الياني أن رسول الله عليا توضأ فمضمض ثلاثًا واستنشق ثلاثًا يأخذ لكل واحدة ماء جديداً الحديث فإن قلت في سنده ليث بن أبي سليم وهو ضعيف تركه يحى القطان وابن مهدي وابن معين وأحمد بن حنبل وقال النووي في التهذيب العلماء على ضعفه وأنكر ابن أبي حاتم كون جد طلحة صحابيــــا وقال سألت عنه فلم يثبته وقال طلحة هذا رجل من الأنصار وقال ابن القطان فيهعلةوهي جهل حال مصرف بن عمرو ووالد طلحة قلت أما لبيث بن سليم القرشي الكوفي فقد روى عنه خلق كثير منهم سفيان الثوري وشريك وشعبة وفضل بن عاصم وأبو عوانة والوضاح والإمام أبو حنيفة وآخرون كثيرون وعن أبي داود ليس به بأس وعن يحيى لا بأس بـــه قال الدار قطني كان صاحب سنة وإنما أنكروا عليه الجمع بين عطاء وطاووس وأما مجاهد فحسب واستشهد به المخاري في الصحيح وروى في كتاب رفع في الصلاة وغيره وروى له مسلم مقروناً بأبي إسحاق الشيباني وروى له الأربعة ولما روى أبو داود هــذا الحديث سكت عنه وهذا يدل على أن عنده حديث صحيح وكذا سكت عنه الهندري في مختصر السنن ونقل النووي على هذا غير صحيح وأما إنكار أبي حاتم لكونه جد طلحة صحابياً فليس بموجه قال الخلال عن أبي داود سمعت رجلًا من ولد طلحة يقول ان لجدي صحبة وحكى عثمان الدارمي عن على بن المديني سألت عبد الرحمن بن مهدي عن إسم جده فقال عمرو بن كعب وعمرو ابن أبي كعب وكعب بن عمرو وكانت له صحبة وقال الذهبي في تجزئة أسماء الصحابة كعب بن عمرو الهمداني الثاني صحابي نزل الكوفة وجد طلحة ابن مصرف حديثه عنده ذكره في باب كعب بن عمرو وذكره أيضاً في باب عمروبن كعب

## ومسح الأذنين وهو سنة بماء الرأس خلافاً للشافعي لقوله عليه السلام الأذنان من الرأس

وقول ابن القطان يرده ما ذكره ابن السكن وابن مردويه ان طلحة بن مصرف وكذا ذكره يعقوب بن سفيان في تاريخه وابن أبي حيتمة أيضاً وآخرون وأما حديث مصرف فقد قال الذهبي في مختصر تهذيب الكيال وثقه أبو ذرعة ثم في تقديم المضمضة والإستنشاق اختيار رائحة الماء وطعمه كيلا يكون وضوءه بما لا يجوز بسبب التغيير لأن اللون شاهد هنا لاختيار الرائحة والطعم وقيل الإستنشاق بالشيال لأن اليسار للاقذار وإزالة المخاط بالميد اليسرى وفي المجتبى لو رفع الماء من كف واحدة للمضمضة جاز والاستنشاق لا يجوز لصيرورة الماء مستعملاً وفي جامع قاضي خان والمحيط المبالغة فيهما سنة إجماعاً بقوله عليه السلام للقيط بن صرة بالغ في المضمضة والإستنشاق إلا أن تكون صائماً فأرفق رواه الأئمة الحسة وصححه الترمذي والمبالغة في المضمضة والغرغرة وفي الإستنشاق ان يأخذ بحنجريه حتى يصعد الماء إلى ما اشتد من الأنف .

( ومسح الأذنين ) بالرفع عطف على ما قبله والتقدير ومن سنن الوضوء مسح الأذنين ( وهو ) أي مسح الأذنين ( سنة بعاء الرأس عندنا ) أي عند أصحابنا خلاف الشافعي متعلق بقوله بهاء الرأس لا بقوله سنة فإنه عنده أيضاً وقال قوام الدين متعلق بمجموع قوله سنة بهاء الرأس لا بسنة وحدها ولا بهاء الرأس وحده كها ظن بعض الشارحين قلت أراد به السفناقي ومن تبعه وهذا عجيب منه لأن الخلاف في موضع واحد فكيف يتعلق بالموضعين وخلافاً منصوب على أنه مفعول مطلق بإضمار فعله تقديره نحن في هذا نخالف خلافاً للشافعي أو هذا المذكور في معنى يخالف خلافاً للشافعي وكان مصدراً مؤكداً مضمون الجلة كقوله على ألف درهم إعترافاً .

( لقوله عليه السادم الأنغان من الرأس ) أكثر الشراح لم يتعرضوا لهذا الحديث منجعة التخريج والتصحيح ونحوها فنقول هذا الحديث روي عن ثمانية أنفس من الصحابة و هم أبو المامة وعبد الله بن زيد وابن عباس وأبو هريرة وأبو موسى وأنس وابن عمر وعائشة رضي الله عنهم فحديث أبي المامة عند أبي داود والترمذي وابن ماجة عن أبي المامة توضأ

النبي عَلَيْكُ فَعْسَلُ وَجِهِ ثَلَاثًا وَيُدْيِهِ ثَلَاثًا وَقَالَ الْأَذْنَانُ مِنْ الرَّأْسُ وَلَفْظُ ابن مَاجَّةً وَقَــال قال رسول الله عِلِيِّ الْأَذْنَانُ مِن الرأس وقال أبو ذاود والترمذي قال قتيبة قـــال حماد لا أدري هذا من قول النبي ﷺ أو من قول أبي امامة يعني حديث الأذنين وقسال الترمذي حديثه ليس بذلك القائم ورواه الدار قطني في سننه وقال رفعه وهم شهر بن حوشب ليس بالقوي وقد رفعه سليان بن حرب وهو ثقة ثم أخرجه عن سليان بن حرب حدثهما حماد بن زيد به وفيه قال أبو امامة الأذنان من الرأس وقال ابن دقيق العيد في الإمام وهذا الحديث معاول بوجهين أحدهما لشهر بن حوشب والثاني بالشك في رفعه قلت شهر وثقــــة أحمد ويحيى والعجلي ويعقوب بن سبيه وسنان بن ربيعة أخرج له البخاري وصحح حديث شهر الترمذي عن أم سلمة أن النبي ﷺ نشر على الحسن والحسين وعلي وفاطمة رضي الله عنهم كساء وقال هؤلاء أهل بيتي ثم قال هذا حديث حسن صحيح وقال اشهر اسناد فيه حديث حياد بن زيد عن سنان بن ربيعة عن شهر بن حوشب عن أبي امامة وكان حياد يشك في ربيمة وكان سليان بن حرب يقول هو من قول أبي امامة قلت قد اختلف في على حياد فوقفه ابن حرب عنه ورفعه أبو الربيع وإذا رفع ثقة حديثاً ووقفه آخر وقبلها شخص واحد في وقتين برجح الرفع لأنه أتى بزيادة ويجوز أن يسمع الرجل حديثًا فيقف بـــه في وقت ويرفعه في وقت آخر وهذا أولى من تغليظ الراوي وحديث عبد الله بن زيد عنــــد ابن ماجة قال قال رسول الله منالج الأذنان من الرأس وإسناده مثل إسناده لاتصاله وثقته رواية وقواه المنذري وابن دقيق العيد وحديث ابن عباس عند الدارقطني قـــال ان النبي عَلَيْهِ قَالَ الْأَذْنَانَ مِنَ الرَّأْسِ قَالَ ابنِ القطانَ إِسْنَادَهُ صَحَيْحَ لاتصالهُ وثقته رواية فإن قلت أعله الدارقطني بالاضطراب في إسناده وقال ان اسناده وهم وإنها هو مرسل قلت لا يقدح ذلك وما يمنع أن يكون فيه حديثان مسند ومرسل قال البزار إسناد حديث ابن عبساس جيد فانظر كيف أعرض البيهقي عن حديث عبيد الله بن زيد وابن عبــــاس المذكورين واشتغل مجديث أبي امامة وزعم أن إسناده أشهر إسناد بهذا الحديث وتركهذين الحديثين وهما أمثل ومن هنا يظهر تحامله وجد حديث أبي هريرة عند ابن ماجة قال قال رسول الله

عِلِيِّهِ الْأَذْنَانُ مِن الرأس وأخرجه الدارقطني في سننه وفي إسناده الحبشي بن عبد وقــال هو ضميفو أبوه مجهول وفي إسناد ابن ماجة عمرو بن الحصين وأبو قلابة قال الدار قطني كلاهما ضعيفان وحديث أبي موسى عند الدار قطني والطبراني وفي إسناده عن الحسنعن أبي موسى قال الدار قطني الحسين لم يسمع من أبي موسى ثم أخرجه موقوفاً وحديث أنس عند الدار قطني من طريق عبد الحكم عن انس وهو ضعيف وحديث ابن عمر عند الدارقطني من طرق وأعل جميعها وحديث عائشة رضي الله عنها عند الدارقطني أيضاً وقال الأصح أنه موقوف وفي إسناده محمد بن الأزهر وكذا به أحمد ثم مذهب الشافعي لهما ماء جديداً ولو أمسك بعض أصابعه عليه الماء الذي أخذه للرأس فمسح به أذنيه وفي الرواية قال الشافعي يمسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما بماء جديد ثلاثا ويأخذ لصماخه مساء جديداً وهو قول أبي ثور وقال مالك الأذنان منالرأس الا ويمسحهما مع الرأس على رواية الاستيعاب ويجزىء مسحهما بماء مسح الرأس وقال الشعبي والحسن بن صالح ما أقبل منهما من الوجه فيغسل معه وما أدبر منهما من الرأس فيمسح معه وعن ابن شريح أنه كان يغسلهما مع الوجه ويسحهما من الرأس إحتياطاً في العمل هذا مذهب العلماء وقد غلط من غلطه زاعماً أن الجمع لم يقل به أحمد فإن الشافعي استحب غسل الأذنين مع الوجم وانهما يمسحان مع الرأس وقال ابن المنذر روايتان الأذنان من الرأس عن ابن عباس وابن والنخمي وابن سيرين والحسن وابن جبير وقتادة ومالك وهو قول أصحابنا وقسال أبو عيسى الترمذي وهو قـــول أكثر العلماء من الصحابة فمن بعدهم وبه قال السدي وابن المبارك وأحمد وروي عن إسحاق بن راهويه أن من تركها عمداً لم تصـــح صلاته وعن الشمي لا يستحب مسحها .

( والمراد بيان الحكم دون الخلقة ) أي مراد الذي يَلِيَّ من قوله الأذناب من الرأس بيان حكم مسح الأذنين دون خلقتهما لأنهما مشاهدة والذي عَلِيَتَ الا عن بعيان الأحكام

دون حقائق الأشياء قال شمس الأثمة السرخسيرحمه الله المراد اما أن يكون الحقيقةوهو مشاهد لا يحتاج إليه وإنما بمسوحتان كالرأس وهذا بعيد لأن اتفاق العضوين في وظيفة لا يوجب إضافة أحدهما إلى الآخر فيتعين انهما ممسوحتان بالماء الذي مسح به الرأس وقـــال شيخ الإسلام خواهر زادة أن النبي عليستهد جعل الأذنين من أبعاض الرأس حكماً حيث. قرنهما بكلمة من ولو كان من أبعاض الرأس حقيقة يسن مسحهما بمـــاء واحد فكذا إذا · كانتا من أبعاضه حكماً إذ الحكمي يلحق بالحقيقي. ووجه ثالث أن استيعاب الرأس بالمسح بماء واحد سنة ولا يتم بدونهما حيث جعلنا من الرأس فإن قلت فعلىهذا ينبغي أن يجزىء مسحهما عن مسح الرأس قلت كون الأذنين من الرأس ثبت بخبر الواحد فلا يقع مجزئاًعما ثبت بالكتاب كما أن التوجه إلى الحطيم لا يجزىء لأن كونه من البيت ثبت بخبر الواحد والتوجه إلى البيت ثابت بالكتاب فلا يجزىء عنه ما ثبت بخبر الواحد لئلا يلزم نســـخ الكتاب به وقوله عليه السلام في السنن انه من ذلك لا يقتضي إلا المشاركة إياه في حكم ولا يقتضي مساواة الأول للثاني في جميع الأحكام وذلك عند قوله عليه السلام سلمان من أهل البيت وقوله إن مولى القوم منهم لم يردان سلمان شارك أهـــل البيت في كرامتهم واستحقاقهم النام ولأن مولى القوم الهاشمي لا يكون من غسالة الناس من الصدقات كما لا يكون الهاشمي ألا ترى أن من حلف في شيء على أهل بيت رسول الله ﷺ لم يكن يحنث بسلمان وكذا من حلف في شيء على بني فلان فلم يكن يحنث بمواليهم فإن قلت لم لا يجمل الحديث بيانًا على أن وظيفتهما المسح لا الفسل من غير إثبات التبعية فكان الحديث بياناً أنهما من المسوح قلت لا يلزم من كون وظيفة الشيء المسح كونه من الرأس كالحف فإن قلت إذا كانا من الرأس فينبغي أن يسقط فرض مسح الرأس إذا مسح أذنيه قلت المسنون لا يقوم مقام المفروض وفي المبسوط ان مسح أذنيه دونرأسه لم يجزء وقالخواهر زاده الرأس من الحلقوم إلى فوق إلا أنه تعالى فصل في الأحكام فجعل وظيفة الوجهالغسل ووظيفة الرأس بعده المسح فأشبه الأذنين ان وظيفتهما من أيهما فبين عليه السلام بقول. الأذنان من الرأس أن وظيفتهما من الرأس لأنه عليه السلام ما بعث لبيان الحقائق ووجه

آخر في الاستدلالات أن كلمة من التبعيض فوجب أن يكون بعض الرأس حقيقة وحكما أو حكماً لا حقيقة وحكم الرأس من ذلك المسح فكذا حكمهما ثم كيفية مسحهما ذكر في المجتبى يمسحها بالسبابتين داخلهما والإبهامين خارجهما وفي الأصل بمسح داخلها مسم الوجه وفوقها مع الرأس والمختار هو الأول وعن الحلواني وشبخ الإسلام خواهــر زادة يدخل الحنصر في صاخ الأذنين ويحركها كذا فعل النبي عليه واعلم أن الشافعي استــدل بقوله أن يأخذ لكل واحدة من الأذنين ماءجديداً بجديث عبد الله بنزيد أنه رأىرسول الله صلية يتوضأ وأخذ لأذنيه ماء جديداً خلاف الماء الذي أخذه لرأسه ورواه البيهقي وقال إسناده صحيح واستدل أيضاً بما رواه أبو امامة الباهلي أنه عليه السلام أخذ لأذنيه ماء جديداً أو لأن الأذن مع الرأس كالفم والأنف مع الوجه ثم يأخذ لهما ماء جديداً فهذا فعلموا الدليل على ما رواه أبو داود من حديث عثمان رضي الله عنه أنه سئل عن الوضوء فدعا بهاء اله وفيه فأخذ ماء فمسح برأسه وأذنيه وفي الغاية للسروجي وتأويل حديث عبد الله بن زيد أنه عليه السلام أخذ خلاف الماء الذي أخذه لراسه أنه لم يستعمله ويحمل على الجواز لأن السنة لا تثبت بمرة واحدة وهكذا يكون جواباً عن الثاني ولنا حديث أمثل من الكل أخرجه ابن مندة وابن خزيمة في صحيحها والحاكم في مستدركه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال ألا أخبركم بوضوء رسول الله فأخذ غرفة فمسح برأسه وأذنيه وأخرجه ابن حبان في صحيحه ولفظه ثم غرف غرفة فمسح بها رأسه وأذنيه وأماالجواب عن قوله ولأن الأذن مع الرأس إلى آخرة وان الفم والأنف وإن كانا من الوجه ولكنها خصا بماء جديد ليحصل الإمتيار نسبة الوجه عن غسل الفم بضرب حفنة كا يحصل الإمتياز لفره المسح عن فرض الغسل يضرب حفنة ولهــــذا لايقام الثلث فيمها إلا عاء حديد .

فرع – أما مسحالرقبة فلم يرد فيه رواية عن أصحابنا المتقدمين قال في شرح الطحاوي كان الفقيه أبو جعفر يمسح عنقه اتباعاً لما روي أن ابن عمر كان يمسح عنقه وفي التحفة اختلف المشايخ في مسح الرقبة قال أبو بكر الأعمش أنه سنة وقال أبو بكر الإسكافانه أدب فإن قلت قال محمد الجرجي روى أن النبي التي قال غسل الرقبة امان من النسل ثم قال ولم يوهن أئمة الحديث إسناده فحصل التردد في ان هذا الفعل سنة أو أدب وتعقبه الإمام، عا حصله أنه لم يجز الأصحاب تردداً في حكم مع تضعف الحديث الذي يدل علمه قلت قال القاضي أبو الطيب لم ترد فيه سنة ثابتة وقال القاضي أبو الحسين لم ترد فيه سنة وقال الغوراني لم يرد فيه خبر وأورده الغزالي في الوسيط وتعقبه ابن الصلاح فقال هذا الحديث غير معروف عن النبي ﷺ وإنما هو قول بعض السلف وقال النووي في شرح المهذب هذا حديث موضوع وليس من كلام النبي عليه السلام وزاد في موضع آخـر لم يصح عن النبي عَلِيْتَبَاهُ فَيهُ شَيءُ وَلَيْسُ هُو سَنَّةً بِلَ هُو بِدَعَةً وَلَمْ يَذَكُرُهُ الشَّافِعِي وَلَا جَمُهُورَ الْأَصْحَابُو إِنَّمَا قال ابن القاضي وطائفة يسيرة وتعقبه ابن الرفعة بأن البغوى من أهل الحديث قـــال باستحبابه ولا مأخذ لاستحباب الأجزاء وأثر مسح القفا ما رواه أحمد وأبو داودمن حديث طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده أن النبي عَنْ الله مسح مؤخر أصل المنق كذا قساله الجوهري وغيره والقذال بفتح القاق والذال المعجمة جماعة مؤخر الرأس وهومعقدالغدار من الفرس خلف الناصية فإذا كان كذلك يكون حديث طلحة مسنداً في مسح الرقبة وكلام بعض السلف الذي ذكره ابن الصلاح تحتمل بأن مريد به ما رواه أبو عسدفي كتاب الطهور عن عبد الرحمن بن مهدي عن المسمودي عن القاسم بن عبد الرحمن عنموسيبن طلحة قال من مسح قفاه مع رأسه وقىالفسل يوم القيامة قلت هذا وإن كان موقوفًا فله حكم الرفع لأنه لا مجال فيه للرأي وروى أبو نعيم في تاريخ أصبهان بإسناده إلى ابن عمر أن النبي عَلِينَ إلا من توضأ ومسح عقبه وقى الفل يومالقيامة وفي البحر للروياني لميذكر الشافعي مسح العنق وقال أصحابنا هو سنة .

( وتخليل اللحية ) بالرفع عطف على ما قبله من المرفوعات وتفسيره أن يدخل أصابع يديه في خلل اللحية وهي الفرخ التي بين الشعر ( لأن النبي عليه السلام أمـــوه جبريل عليه السلام بذلك ) أي بتخليل اللحية على ما روى ابن أبي شيبة في مصنفه حدثناو كيع

## وقيل هو سنة عند أبي يوسف جائز عند أبي حنيفة ومحمد

حدثنا الهيثم بن حاد بن ابان عن أنس رضي الله عنه أن النبي عليه قال أتاني جبريل عليه السلام فقال إذا توضأت فخلل لحيتك ورواه ابن عدي في الكامل ولفظه قال جاءني جبريل يؤيئها فقال يا محمد خلل لحيتك بالماء عند الطهور واعله بالهيثم بن حاد وأسند تضميفه عن أحمد وابن معين ويقرب منه مسا رواه أبو داود وفي سننه عن الوليد بن وردان عن أنس بن مالك أن رسول الله يؤيئها كان إذا توضأ أخذ كفا من ماء فأدخله تحت حنكه فخلل به لحيته وقال هكذا أمرني ربي ومن كتب عنه ثم المنذري بعدهقال في الامام الوليد بن زر أنه روى عنه جماعة وقول ابن القطان انه بجهول على طريقه في الأمر إلى جبريل يؤيئه لكونه أمر بأمر الله عز وجل قلت هذا عجز منه لأنه لم يقف الأمر إلى جبريل يؤيئها أسد صاحب الهداية على الحديث الذي ذكرنا وعن ابن أبي شيبة حتى أول بهذا التأويل ثم تخليل اللحية فيه أربعة أقوال الأول أنه واجب يووي ذلك عن سعيد بن جبير وعبد الحكم من المالكية الثاني أنه ستحب وفي الحيط أدب وليس بمسنون وهو قول أبي حنيفة ومحمد على مسالالله المصنف الآن ه

(وقيل هو سنة) أي تخليل اللحية سنة (عند أبي يوسف رحمه الله جائز عندابي حنيفة ومحد رحمها الله) معنى جائز أن صاحبه لا ينسب إلى البدعة وهو القول الرابع وبه قال مالك في القنية وفي المسوط وتخليل اللحية مستحب عند أبي حنيفة رحمه الله وعندها جائز وكذا ذكر في التحفة والقنية في شرح الطحاوي والأفضل تخليلها وإن لم يفعل اجزأه وقال السفناقي في قوله جائز عند أبي حنيفة وعمد أي لا يبدع فاعله كا يبدع ماسح الحلقوم وقال صاحب الكافي يعني جائز ليس بسنة أصلية ولو فعل لا يبدع ولا يكره لأنه عليه السلام فعله مرة فدل على الجواز لا على السنة قلت قوله فعله مرة يرده ما رواه أنس رضي الله عنه أن النبي عليه كان إذا توضأ أخذ كفا من ماه فأدخله تحت حنكه فخلل به لحيته وقال هكذا أمرني وبي ورواه أبي داود وفيه شيئان يدلان على أنه عليه فخلل به لحيته وقال هكذا أمرني وبي ورواه أبي داود وفيه شيئان يدلان على أنه عليه

السلام فعله غير مرة أحدهما قوله كان مما يدل على الاستمرار والثاني قوله هكذا أمرني ربي عز وجل والذي عامره ربه فلا يفعله مرة فإن قلت فإسناده الحديث بالوليد بن رودان وهو مجهول الحال قلت أبو داود لما رواه سكت عنه فهذا يدل على رضاهبه على قاعدته وله طرق آخری منها طریق الحاکم في مستدر که بروایة ثقات ومنها طریق این عدي ومنهاطریق صححه ابن القطان ومعهذا روى الحديث تخليل اللحية عن سبعة عشر نفراً من الصحابة وجمعتان أبن عفان وأنس بن مالك وعمار بن ياسر وابن عباس وأبو أيوب وابن عمر وأبو امامة وعبد الله بن أبي أوفى وأبو الدرداء وكعب بن عمر وأبو بكرة وعائشة وجابر بن عبد الله وأم سلمة وجرير بن عبد الله بن عيكرة وعلي ابن أبي طالب رضي الله عنه فحديث عثمان عند الترمذي وابن ماجة من حديث عامر بن شعيب الأسدي عن أبي وائل عن عثمان رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان يخلل لحيته وقال الترمذي أنـــه عَلِيتُ اللهِ عَلَيْتُ تُوضاً وخلل لحيته وقال حديث حسن صحيح وقال محمد بن اسماعيل يعني البخاري أصح شيء في هذا الياب حديث عامر بن شقيق عند أبي وائل عن عثان رضي الله عنهم ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه وقال صحيح الاسناد وقد احتجا يعني البخاري ومسلم بجميع رواته غير عمار بن ياسر وأنس وعائشة ثم اخرج أحاديثهم أن النبي الله توضأ وخلل لحيته وزاد في حديث أنس وقال بهذاأمرني ربي فإن قلت تعقبه الذهبي في مختصره وقال ابن عامر بن شقيق ضعفه ابن معين وقال الشيخ تقي الدين أخرج البخاري ومسلم حديث عثان في الوضوء من عدة طرق وليس في شيء منها ذكر التخليل قلت قال الترمذي في علل الكبير قال محمد بن اسماعيل يعني البخاري أصع شيء عندي في التخليل حديث عثمان وهو حديث حسن وحديث أنس رواه ابن ماجة من حديث يزيد الرقاشي عن أنس قال كان رسول الله علي إذا توضأ خلل لحيته راه البزاز في مسنده والحاكم في مستدركه وحديث عمار عند الزهري وان ماجة قال رأيت رسول الله علي خلل لحيته وفي إسناده عبد الكريم بن أبي المخارقي عن حسان بن بلال قال الترمذي سممت اسحاق أبن منصور يقول سممت احمد بن حنبل يقول قال ابن عيبنة ليسمع عبدالكريم هن حسان

حديث التخليل ثم أخرج الترمذي من حديث قتادة عن حسان بنبلال وحديث ابن عباس عند الطبراني في الأوسط قال دخلت على رسول الله ﷺ وهو يتوضأ والحديث وفيه وخلل لحيته ورواه العقيلي أيضاً وحديث أبي أيوب عند ابن ماجة من حديث واصل بنالسائب عن أبي سورة عن أبي أيوب قال رأيت رسول الله عليه توضأ فخلل لحيته قال البخاري وأبو حاتم واصل بن السائب منكر الحديث وقال النسائي متروك ورواه الترمذي فيالعلل والعقيلي وأحمد وحديث ابن عمر عند ابن ماجة قال كان رسول الله عَلَيْهِ إذا توضأ غرك عارضه أشد الغرك ثم يشبك لحبته باصعه من تحتها ورواه الطبراني في الأوسط وحديث أبي أمامة عند أبي شيبة في مصنفة والطبراني في معجمه الكبير وإسناده ضعيف وحديث عبد الله بن أبي أوفي عند الطبراني وعند أبي عبيد في كتاب الطهور وفي إسناده أبو الوقار وهو ضعيف وحديث أبو الدرداء عند الطبرانى وابن عدي بلفظ توضأ فخلل لحيته مرتين وقال هكذا أمرني ربي وفي إسناده ثمامة بن يخلج وهو لين الحديث وحـــديث كعب بن عمرو عند الطبراني وحديث أبي بكرة عند البزاز في مسنده أن النبي عليته توضأ وخلل لحيتة وحديث عائشة رضي الشعنهاعند الحاكم في مستدركه وأحمدفي مسنده وإسناده ضعيف وحديث جابر عند ابن عدي في الكل من حديث أجزم بن حازم ،قال البخاري هو منكر الحديث وقال النسائي ولفظه وضأت رسول الله ﷺ غير مسرة ولا مرتين ولا ثلاث فرأيته يخلل لحيته بأصابعه كأنها أنياب مشط وحديث أم سلمة رضيالله عنها عند الطيراني في معجمه أن النبي عَلِيُّ كان إذا توضأخلل لحيته ورواه العقيلي في الضعفاء وحديث جرير عند ابن عدي وفيه ليس الزيات وهو متروك وحديث عبد الله بن عكيرة عند الطبراني في الصغير ولفظه عن عبد الله بن عكبرة وله صحبة فإن التخليل سنة وفيه عبد الكريم وهو ضميف وحديث علي رضي الله عنه عند الطبراني فيما تلقاء عن أبي مردويه وإسناده ضعيف ومنقطم.

( لأن السنة اكمال الفرض في محله ) لتخليل أصابع الرجلين والمضمضة والإستنشاق لأن الفم والأنف من الوجه ولا كذلك ما تحت اللحية لسقوط منيبات اللحية (والداخل)

أي في اللحية ( ليس بمحل له ) أي للفرض بعدم وجوب إيصال الماء اليه بالإتفاق واعترض بان المضمضة والاستنشاق سنتان وداخل الفم ليس محل الفرض في الوضوء واجيب بأن الفم والأنف من الوجه في وجه اذ هما في حكم الخارج من الوجه والوجه على الفرض فإن قلت الأمر يقتضي الوجوب فكان ينبغى أن يكون تخليل اللحية واجبا قلت أمر الوضوء في الآية خاص بظاهر اللحية لا يحتمل الخفاء فلو قلنا بوجوب تخليل اللحية بهذا الأمر يلزم الزيادة في كتاب الله تعالى بخبر الواحد وهي تجري مجرى النسخ فلذلك انحطت درجة مقتضى الأمرين الوجوب إلى السنية وكون تخليل اللحبة سنة وهو الصحيح للاحاديث المذكورة ولفعل الصحابة رضى الله عنهم. وأخرج سعيد بن منصور عن الوليد عن سعيد بن سنان عن أبى الزاهر عن جبير بن مغير قال كان رسول الله عليه إذا توضأ خلل أصابعه ولحيته وكان أصحابه إذا توضأ خللوا لحاهم فإن قلت قال أحمد ليس في تخليل اللحية شيء صحيح وقال ابن أبي حاتم عن أبيه لا يثبت عن النبي عَلِيلَةٍ في تخليل اللحية قلت قد مــر أن الترمذي صحح حديث عثمان رضي الله عنه وحديث عائشة المذكور اسناده حسن وقال السروجي في شرحه ذكر أصحابنا أنـــه عليه السلام كان إذا خلل لحيته الكريمة شبك أصابعه كأنها أسنان مشط وليس لذلك كله ذكر في كتب الحديث وإنما ذكر ابن ماجة والدارقطني عن ابن عمر وشبك لحيته باصابعه من تحتها ولم يزد وذكر الراوي كسأنها أسنان مشط قلست العجب من السروجي كيف غفل جابر الذي أخرجه ابن عدى المذكور آنفاً وكيف يقول وليس لذلك كله ذكر في كتب الحديث ولا بلزم من إطلاعه على ذلك أن يقول وليس لذلك كله ذكر في كتب الحديث ثم نسبه إلى أبي ببكر الرازي بأن قال كأنها أسنان مشط وأبو بكر الرازي لم يقل هذا من عنده .

( وتخليل الأصابع ) بالرفع عطف على ما قبله من المرفوعات واطلق الأصابع على أصابع البدين والرجلين ودكر في التحفة والقنية والمنافع أصابع البدين والرجلين وسكت أكثرهم التخليل ولهذا قالوا وان توضأ في الماء الجاري أو الحوص وأدخل رجليه في الماء يجزيه وك التخليل . وإن كانت منضمة وفي جوامع الفقه للعتابي تخليل أصابع الرجلين إذا كانت

يتوضأ من الاناء فرص، قال المرغيناني بحساء يتقاطر قبل المراد وصول الماء أثنابها لانفس التخليل وإن كانت منضمة وفي جوامع الفقه للعتابي تخليل أصابع الرجلين اذا كانت منضمة واجب وفي شرح شيخ الاسلام ان تخليلها قبل الوصول إلى أثنائها فرض وبعده سنة وقال شمس الأثمة الحلواني سنة مطلقة ومن الناس من قال تخليل أصابع الرجلين قرص وهو واجب في اليدين عند مالك وقال إسحاق وأحد وكذا في الرجلين وقال مالك لا يازم في الرجلين ذكره في العتيبة وإنحا يجب عنده في الجنابة وإن كانت أصابع يديه ورجليه متلاصقة ذلك كله فيها ولا يلزم فعلها عنده وفي العتيبة تخليل أصابع الرجلين مع وصول الماء إلى باطنها فيخلل بخنصر بعده اليسرى ويختم بخنصر وجله اليسرى بذلك ورد الخبر وكذا قال الرافعي الاحب في كيفية تخليل أصابع الرجلين أن يجمل بذلك ورد الخبر بذلك عن رسول الله عليها وهذه الكيفية لا أصل لها وإنها روى أبو داود والترمذي من حديث المسور بن نضلة قال رأيت رسول الله عليها إذا توضأ يدلك أصابع يده بخنصره فالحديث يقتضي البداية بالحنص فقط.

(القوله عليه السلام خللوا اصابعكم كيلا يتخللها نار جهنم ما ورد الحديث بهذا الفظ والذي ورد هو ما رواه الدارقطني في سننه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال وسول الشكالة خللوا أصابعكم لولا يخللها الله بالنار يوم القيامة وخرج نحوه من حديث عائشة وفي الأول يحيي بن ميمون الثار قال ابن أبي حاتم قال عمرو بن علي كان يحيى كذاباً وله حديث عن يحيى بن علي حدث علي عن زيد بأحاديث موضوعة وفي الثاني عسر بن قيس ولقبه مستدل قال أحمد متروك وأخرجه الطبراني من حديث وائل بن حجر عن النبسي قال من لم يخلل أصابعه بالماء خللها الله بالنار يوم القيامة وفي باب لقيسط بن صمرة عن الأربعة وقد مر وحديث ابن عباس عند الترمذي قال قال رسول الله عليه إذا توضأت فخلل أصابع يديك ورجليك وقال الترمذي حديث حسن غريب وحديث الربيع بنت مسعود عند الطبراني في الأوسط بإسناد ضعيف وحديث عثان رضي الله عنه عندالدارقطني

أنه خلل أصابع قدميه ثلاثاً وقال رأيت رسول الله على فعل كما فعل عبد الله بن مسعود عند ابن أبي شيبة وعبدالرزاق موقوفاً عن على وابن مسعود ولفظه لينهكن أحدكم أصابعه قبل أن تنهكه النار ورواه زيد بن أبي الزرقاء عن البي مسكين عن هزيل بن شرحبيل عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً قال أبو حاتم رفعه منكر وهو في جامسع الثوري موقوفاً.

( ولأنه ) أي ولأن تخليل الأصابع ( إكمال الفرض في محله ) أي في محل الفرضوقه قلنا أن غسل اليدين والرجلين فرض وتخليل أصابعها إكال الفرض فيكون سنة بمقتضى الأحاديث المذكورة فإن قلت ينبغي أن يكون التخليل واجباً نظراً إلى الأمركا قـــال مالك في اليدين وأحمد وإسحاق في اليدين والرجلين مع كونهما مقرونين بالوعيد لتاركه قلت هذا لا يفيد الفرضية لأنهمن أخبار الأحاد ولا يفيد الوجوب لأنه إنما يقتضيالوجوب إذا لم يمنعه مانع ولم توجد قرينة صارفة عن ظاهره كخبر صدقة الفطر والأضحية وخبر الفاتحة أما إذا وجد لا يمكن القول بالوجوب وههنا عارض هذا الأمــر من تعليم الأعرابي الوضوء ولم يملمه التخليل فاو كان واجباً لعلمه، هذا الذي ذكره أكثر الشراح وفيه نظر لأنه يحتمل أن الراوي طوى ذكر التخليل لكونه من المكملات وقال صاحب الدرايـــة الأخبار التي حكى فيها وضوء رسول الله عليه من غير ذكر التخليل بحتمل على الندب أو السنة التي دون الوجوب عملاً بالدليلين بقدر الامكان وتبعه على ذلك الأكمل وهذا أيضاً فيه نظر لأن في حديث وائل بن حجر رواه البزاز في مسنده قال شهدت النبي ﷺ وأتى بهاء فأكفأ على بمينه ثلاثًا الحديث وفيه ثم غسل بيمينه قدمه اليمني وفصل بين أصابعــــه وقال خلل بين أصابعه فإن قلت الأمر المقرون بالوعيد على التارك يدل على الوجوب قلت قال السفناقي إنما لم يفد الوجوب لأن آية الوضوء خاصة ليس بمحتمل للبيان لأنب بين في نفسه فحينئذ تكون الزيادة عليه بطريق النسخ لا بطريق البيان وخبر الواحد لا يصلح لذلك وقال الأكمل الوعيد مصروف بما إذا لم يصل الماء بين الأصابع وقد أخذ ذلك من السروجي وقـــال الشيخ حافظ الدين النسفي لا مدخل للوجوب في الوضوء لأنه شرط

وتكرار الغسل الى الثلاث لأن النبي عليه السلام توضأ مرة وقال هــــذا وضوء لا يقبل الله تعالى الصلاة إلا به وتوضأ مرتين مرتين وقال هذا وضوء من يضاعف الله له الأجر مرتين وتوضأ ثلاثاً ثلاثاً وقال هذا وضوئي ووضوء الانبياء من قبلي ومن زاد على هـذا أو نقص فقــد تعدى وظلم

الصلاة فيكون تبماً لها فاو قلنا بالوجوب ههنا كما في الصلاة قلنا بوجوب الفاتحة ليساوي الفرع الأصل بخلاف النصين فيها أي في الصلاة والوضوء للتفاوت هناك حيث يثبت التبع بثبوت الأصل ويسقط بسقوطه ولا كذلك ههنا .

( وتكرار الغسل إلى الثلاث ) بالرفع أيضاً عطفاً على ما قبله أي تكرار غسل الأعضاء المفروض غسلها إلى ثلاث مرات أراد أنه أيضاً من سنن الوضوء ( لأن النسي عليه السلام توضأ مرةمرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به وتوضأ مرتين مرتين وقال هذا وضوء من يضاعف له الأجر مرتين وتوضأ ثلاثاً ثلاثاً وقال هذا وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي فمن زاد على هذا أو نقص فقد تعدى وظلم) أقول هذا الحدث بهذا اللفظ ما روي ولكنه مركب من حديثين فقوله توضعًا مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به إلى قوله فمن زاد حديث واحد أخرجه الدارقطني من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما نحوه غير أن في حديثه ثم توضأ. مرتين وثم توضأ ثلاثًا وفيه وضوء المرسلين قبلي وأخرجه البيهقي في سننه وقال تفرد به المسيب بن واضح وهو ضعيف وقال في المعرفة المسيب بن واضح غير محتج به وقد روى هــذا الحديث من أوجه كلها ضميفة وقال عبد الحق في أحكامه هذا الطريق من أحسن طرق هذا الحديث وثقل عن ابن أبي حاتم أنه قال المسيب صدوق لكنه يخطىء كثيراً وأخرجه ان ماجــة من طرق أخرى عن ابن عمر ولفظه توضأ رسول الله ﷺ واحدة واحدة فقال هذاوضوء من لا يقبل الله منه صلاة إلا به ثم توضأ ثنتين ثنتين وقال هذا وضوء القـــدر من الصلاة وتوضأ ثلاثاً وقال هذا اسبغ الوضوء وهو وضوئي ووضوء خليل الله إبراهم عليه السلام وفي رواية عبد الرحم بن زيد العمى قال ابن أبي حاتم سألت أبي عنه فقال هو متروك الحديث

وأبوه زيد ضعيف الحديث ولا يصح هذا الحديث عن النبي عليه السلام وسئل أبو ذرعــة عن هذا الحديث فقال هو عندي حديث واه وفي إسناده معاوية بن قرة عن ان عمـــر ومعاوية هذا لم يلحق ابن عمر ورواه الطبراني في الأوسط وفيه عن معاوية بن قرة عن أبيه عن جده فذكره وزيد العمي وثقة الحسن بن سفيان وقال أحمد صالح وإنها سمسى العمى لأنه كان إذا سئل قال حتى اسأل عمي وروى ابن ماجة أيضاً من حديث ابن أبي كمب أن رسول الله عليه السلام دعى بهاء فتوضأ مرة مرة وقال هـــــذا وظيفة الوضوء وقـال وضوء من لم يتوضأ لم يقبل الله له صلاة ثم توضأ مرتين مرتـين وقال هذا وضوء من توضأ أعطاه الله تعالى كفلين من الأجر ثم توضأ ثلاثاً ثلاثاً وقال هذا وضوئي ووضوء المرسلين من قبلي وفي رواية زيد بن أبي الحوارث قال ابن معين ليـس بشيء وقال النسائي ضعيف وقال أبو ذرعة واهي الحديث وفيه أيضاً عبد الله بن عوانة الشيباني قال ابن معين ليس بشيء وقال البخاري منكر الحديث وقال ان حبان لا يجوز الإحتجاج به وروى عن أبي هريرة وزيد بن ثابت كلاهما أخرجه الدار قطني أن النبي عليه السلام توضأ مرة مرة وقال هذا الذي لا يقبل الله العمل إلا به وتوضأ مرتين مرتين وقال جدًا يضاعف ألله به الأجر مرتين وتوضأ ثلاثاً ثلاثاً وقال هذا وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي واما حديث توضأ مرة مرة فأخرجه الجماعة إلا مسلم من حديث ابن عباس وحديث توضأ مرتين مرتين أخرجه البخاري من حديث زيد بن عاصم وحديث توضأ ثلاثاً ثلاثاً أخرجه البخاري ومسلم من حديث عثمان رضي الله عنه وقوله فمن زاد على هذا إلى آخره حديث آخر ركبه المصنف مع الأول وأخرجه أبو داود والنسائى وابن ماجة من حديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلًا أتى النبي عليه السلام فقال يا رسول الله كيـــف ظلم وأساء وفي لفظة لابن ماجة تعدى وظلم وللنسائي فقد أساء وتعدى وظلم وقال تقي الدين في الإمام الحديث الصحيح عند من يصحح حديث همروبن شعيب عن أبيه عن جده وبصحة الإسناد إلى عمر وقالأبو بكر ينالعربي عمرو بن شعيب ضعيفوثبت فيالصحيحين

أنه عليه السلام قال إن أمني يأتون غراً محجلين يوم القيامة من آثار الوضوء وقال أبو محمد الأصلى هذا الثابت يدل على أن هذه الأمة مخصوصة بالوضوء من بين سائر الأمم فلا يثبت ما روى أنه عليه السلام توضأ ثلاثا ثلاثاً فقال هذا وضوئي ووضوء الأنبياء قبلي وهـــو حديث لا يصح قلت ما لعمرو بن شعيب وقد روى عنه أيوب الاسبيجابي وثابــت البناني والأوزاعي وابن جريج وعطاء بن أبي رباح وهو أكبر منه وقتادة بن دعامة ومحمد بن إسحاق وابن هر ومكحول الشامئ والإمام أبوحشفة ويحس بن سعد الانصارىوآخرون وقال البخاري رأيت أحمد بن حنبل وعلي بن المديني وإسحاق بن راهويـــه وأبا عبيدة وعامة أصحابنا يحتجون بجديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مــــا تركه أحد من المسلمين قال البخاري من الناس بعدهم وقول الأصيلي هذا الحديث الثابت إلى آخره غير مسلم لأنه لا يلزم مِن كون الغرة والتحجيل لهذه الأمـــة أن لا يكون الوضوء موجوداً في غيرهم ولكن تكون الغرة والتحجيل لهذا الامامة خاصة بشسرفهم وفضلهم على غيرهم ولا يحسن أن نقول أن الأمم السابقة المسلمين كانوا يصاون بلا وضوء . وقوله فقسد تعدى وظلم له تأويلات سبعة الأول تعدى وأساء في الأدب بترك السنة والتأدب باداب الشراع وظلم نفسه بما نقصها من الثواب بترداد المرات في الوضوء الثاني زاد على أعضاء الوضوء أو نقص عنها الثالث زاد على المحدود أو نقص عنه الرابع (١) زاد على الثلث يفيد ان كمال السنة لا يحصل إلا با لثلاث أما لو زاد على الثلاث لطمأنينة القلب عند الشك أو نية وضوء آخر فلا بأس بــــه لحديث ابن عمر أنه عليه السلام كان يقول من توضأ على وضوئـــه كتب الله له عشر حسنات رواه أبو داود وابن ماجة والبيهقي والترمذي وضعفه هووغيره لأنه من رواية عبد الرحمن بن زياد قلتُ روى عن إسحاق بن راهويه أنه قال سمعت يحيي القطان يقول عبد الله بن زياد وثقه وعن يحسى ليس به بأس وقال أبو داود قلت لاحمـــد ابن صالح أو يحتج بجديث الافريقي قال نعم قلت صحيح الكتابة قال نعم وكان أحمـــد ابن أحمد ينكر على من يتكلم فيه قال من تكلم في ابن العم فليس بقبول ابن انعم من الثقات وأنمم جد عبد الرحمن هذا فإن قلت جاء الوضوء على الوضوء نورعلي نور قلت هذا

<sup>(</sup>١) في الأصل اسرابع اه مصححة .

مشهور في كتب الفقه لم يذكر في كتب الحديث المشهورة المتبرة الخامس قيل فمن زادعلى المد في الوضوء وعلى الصاع في الغسل أو نقص عن ذلك فقد تعدى وظلم لحديث أنس رضي الله عنه أنه عليه السلام كان يغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد ويتوضأ بالمسد رواه البخاري . ومسلم السادس فمن زاد على الصاوات الخس والوتر أو نقص عنها وهو بعيد جداً السابع ما ذكر من المشايخ أنه محمول على نفس الفعل وإن لم يكن ثم اعتقاد أن الزيادة على الثلاث لا يقع طهارة ولا يصير الماء به مستعملاً إذا قصد به تجديد الوضوء فإن قلت ذكر في الجامع أن ماء الرابعة في غسل الثوب النجس الطهور وفي العضو النجس مستعملاً يقتضي ما ذكره سنة تقع طهارة ويصير الماء مستعملاً قلت ما ذكر هناك محمول على ما إذا نوى به القربة والدليل عليه أنه قال في المتابي وماء الرابعة مستعمل فيالمضو النجس لأن الظاهر هو القربة حتى يقوم الدليل بخلافه وفي شرح النظم للنسفي لأن وجدفيه ممسى القربة لأن الوضوء على الوضوء نور على نور فلهذا صار الماء به مستعملًا وذكر في المحيط والاسبيجابي مجاوزة الحد قال الله تعالى ﴿ ومن يتعد حدود الله ﴾ البقرة / ٢٢٩ والظلم يرجــــع إلى النقصان قال الله تعالى ﴿ ولم تظلم منه شيئًا ﴾ الكهف / ٣٣ أي لم ينقص وأخذ الأكمل منه وفسر السفناقي وقال البخاري كره أهل العلم الإسراف فيه وإن لم يجاوز فعسل النبي الشافعي في الأم لا أحب الزيادة عليها فإن زاد لم أكر إن شاء الله تعالى وذكر أصحاب، ثلاثة أوُّجه أصحها أن الزيادة عليها مكروهة كراهة تنزيه وثانيها أنها حرام وثالثها أنها خلاف الأولى وأبعد من قال إذا زّاد على الثلاث بطل وضوءه حكاه الدبري في استذكاره وهو خطأ فإن قلت ما حكم الثلاث قلت الأولى فرض والثانية سنة والثالثة إكمال السنسة وهى المذهب وقيل الثانية سنة والثالثة نفل وقيل بالمكسوعن أبى بكر الاسكاف الثلاث فرض ذكره في مختصر الحيط ولو توضأ مرة مرة لقوة البرد أو لقلة المــــــــــاء أو ُلضرورة لا يكره ولا يأثم وإلا فيأثم وقيل ان اعتاد يأثم وإلا فلا فإن قلت كيف يكون النفل عن الثلاثة إنمًا وظلمًا وقد ثبت أنه عليه السلام توضأ مرة مرة وتوضأ مرتين مرتين قلت ذلك لسان الجواز وكان ذلك الحال أفضل لأن السان واجب علمه فإن قلت مقتضى التأويل أن من غسل ما فوق المرفق والكعب بكون مسئاً وظالماً وجاء في تلك الإطالة الغرة والتححمل الثانية في الصحيح وكان أبو هريرة رضي الله عنه يمر يده حتى يبلغ الإبط فقيل له ما هذه الوضوء فقال سمعت خليلي عليه السلام يقول يبلغ الحلى من المؤمن حبث يبلغ الوضوء رواه مسلم والبخاري رواه يمناه قلت تحصيل الجواب لما ذكرنا من التأويلات في قوله فقيد تعدى وظلم وقال ابن بطال هذا الذي قال أبو هريرة ما لم يبالغ عليه المسلمون مجمعون على أن الوضوء لا يتعدى به ما حد الله ورسوله ولم يتجاوز فعل النبي عليه السلام قطمواضع الوضوء قلت هذا ترك الأدب في حق الصحابي وهو لم يفعل ما فعل من تلقاء نفسه بــــل وأصحابه بل قالوا باستحباب غسل ما فوق المرفقين والكمبين لا خلاف فيه بين أصحاب ذكر النووى حق لو قطعت المد من محل الفرض كالمنكب يستحب أن يسح موضع القطع بلا خلاف نص عليه الشافعي في الأم واختلفوا في تعليله فقال الجماعة حتى لا يخلو العضومن طهارة وقال الغزالي والبغوي وآخرون يستحب ذلك إطالة للغرة والتحجيل لأن الغرة إنها هي في الوَّجِه والذي في اليد التحجيل وأورد عليهم بأن غسل ما فوق المرفق كان تبعـــاً للذراع وقد زال المطبوع فينبغى أن لا يشرع التابع كما لا يقضى السنن إذا سقط قضاء الفرائض بحبض أو جنون وأجابوا عنه بأن سقوط القضاء عن المجنون رالحائض وخصه مع إمكانه فإذا سقط الأصل مع إمكانه فالتابع أولى واما سقوط غسل الذراع فلتعذره والعذر نختص بالنداع فيبقى العضد على ما كان في الإستحباب وصار كالمحرم الذيلا شعر على حلق رأمه فيستحب إمرار الموسى على رأمه .

( والوعيد لعدم رويته سنة ) هذا جواب عن سؤال مقدد تقديره أن يقال ان الشارع رتب على الزيادة والنقصان وعيد المقتضاة الاطلاق وتقدير الجواب بان الوعيد بمدم رويته الثلاث سنة والحديث ليس على ظاهره وأشار بذلك إلى أنه اختار من تسأويلات

هذا الحديث التأويل الذي قيل انب إذا زاد على الثلاث معتقداً أن كمال السنة لا يحصل بالثلاث وأما إذا أراد طمأنينة القلب عند الشك أو بنيته وضوء آخر فلا بأس. بــــــه ولا يدخل تحت الوعيد من العجائب من دعاوى الاترازي في شرحه انه نسب هذا الحديث أعنى الذي فيه فمن زاد على هذا إلى عبد الله بن عمر بن الخطاب وليس كذلك فإنسه روى عن عبد الله بنعمروبن العاص كما ذكرنا واعجب منه انه قال كذا ذكره الخصاف في شرح مختصر الطحاوي وسكت على ذلك من غير أن ببين من أخرجه من أثمة الحديث ( ويستحب للمتوضىء أن ينوي الطهارة ) النية بكسر النون وتشديد الياء وقد تخفف إرادة استباحة الصلاة بوضوئه أو قصد عبادتــــــهلا تستغنى عن الطهارة أو قصد والمستحب ما يثاب على فعله ولا يلام على تركه فإن قلت قال المصنف ويستحب النية في في الوضوء ثم قال فالنية في الوضوء سنة عندنا وهذا ما وجهه قلت قسال الاترازي وتبعه الأكمل انما قال سنة بعد أن قال ويستحب لأن الاستحباب على ما اختاره القدوري فرواه بلفظه ثم ذكر ماهو الختار عنده قلت له وجه آخر عندي وهو أنه ذكر استحباب النية في الطهارة أعم من الوضوء فالمتوضىء إذا أراد أن يطهر ثوبه أو بدنه أو المكان الذي يصلى من النجاسة يستحب له أن ينوي لمموم قوله عليه السلام الأعمال بالنيات وهذا عمل أيضاً مطلوب مرغوب فيه فإذا نوى تطهير هذه الأشياء يحصل له الثواب فيكون مستحباً وإذا لم ينو لا يضره ذلك لأن تارك المستحب لا يلام وما ذكره بلفظ النية في الوضوء فلنصب الخلاف بيننا وبين الشافعي بان النية عنده وجماعة آخرين فوض فاقل الأمر أن يذكـــر في مقابلة لفظ السنة .

( فالنية في الوضوء سنة عندنا ) الفاء هنا للمطف ولكنها تعد الترتيب المتقارب من بعض الوجوه كما يقال خذ الأكمل فالأفضل واعمل الاحسن فالأجمل وفائدة كون النية سنة في الوضوء عندنا انه إذا نسى المسح فأصابه المطر أو أجرى الماء أو قطر على أعضاء وضوئه أو علم الوضوء إنسانا أو توضأ متبرداً فعندنا في يجوز وبه قال الثوري والأوزاعي والحسن والمربح والمربع والمربح والمربح والمربح والمربح والمربح والمربح والمربح والمربع والمربح والمربح والمربع والمربع

وعند الشافعي رحمه الله فرض لأنه عبادة فلا يصح بدون النية كالتيمم ولنا انه لا يقع قربة إلا بالنيـــة ولكنه يقع مفتاحاً للصلاة لوقوعه طهارة باستعمال المطهر

( وعند الشافعي قرض ) وبه قال الزهري وربيعة ومالك والليث بن سعد واسحاق وأحمد وأبو ثور وأبو عبيد وداود ( لأنه ) أي لأن الوضوء ( عبادة فلا يصح بدون النية ) لأن العبادة فعل يأتي به المكلف على خلاف هوى نفسه تعظيماً لأمر ربه والوضوء بهذه المثابة وكلما هو عبادة لا يصح بدون النية لقوله تعالى ﴿ وما أمروا إلا ليعبدوا الله خلصين له الدين ﴾ البينة ٥ والإخلاص لا يحصل إلا بالنية وقسد جعله حالاً للعابدين والأحوال شروط فتكون كل عبادة مشروطة بالنية .

(كالتيمم) أي كا أن النية شرط في التيمم وقاسه على ذلك في كونها طهارتين المعلاة فلا يفترقان (ولنا أنه) أي لأن الوضوء (الايقع عبادة إلا بالنية ) هذا قدول بموجب العلة ممناه سلمنا أن الوضوء لا يقع عبادة إلا بالنية (ولكنه) أي ولكن الوضوء (يقع مفتاحاً للصلاة) ممنى هذا الإستدراك أنه ليس كلامنا في أن الوضوء لا يكون عبادة إلا بالنية وإنما كلامنا في استعمال الماء المطهر في أعضاء الوضوء هل يوجب الطهارة بدون النية حتى يكون مفتاحاً المصلاة أولا ولا مدخل لكونه عبادة في ذلك ويفسد ذلك بدونها لأن أعضاء الوضوء عكوم بنجاستها في حتى الصلاة ضرورة الأمر بتطهيرها والماء طهور بطبعه فإذا الاقى النجس طهدره قصد المستعمل من ذلك كالثوب النجس ولأن المظهر لا يعرف كونه مطهراً على قصد المعبادة والشيء إذا خلق على أي طبع كان فوجد ذلك الطهب فيه سواه وجدت النية فيه أو لم توجد كالنار طبعها الاحراق إذا وجدت علا قابلاً للاحراق فيه سواه وجدت النية فيه أو لم توجد كالنار طبعها الاحراق إذا وجدت علا قابلاً للاحراق فيه سواه وجدت النية فيه أو لم توجد كالنار طبعها الاحراق إذا وبعدت علا قابلاً للاحراق المسلاة بوصف كونه طهارة لا بوصف كونه قربة وهذا لأن الشارع سمى الماء طهوراً وهو ما يحصل به الطهارة فاستماله في عل قابل يحصل الطهارة قصداً ولم يقصد كا أن الماء مرؤ خلقته فاستماله في عل قابل يحصل الطهارة قصداً ولم يقصد كا أن الماء مرؤ خلقته فاستماله في عل قابل يحصل الطهارة قصداً ولم يقصد كا أن الماء مرؤ

( طهارة باستعمال المطهر ) وهو المساء الذي قال الله فيه ﴿ وأنزلنا من السهه ماء

## بخلاف التيمم لأن التراب غير مطهر الا في حال ارادة الصلاة او هو ينبىء عن القصد ويستوعب رأسه بالمسح وهو السنة

طهوراً ﴾ ٤٨ الفرقان فإنقلت إذا سلمتم للخصم ان الوضوء لا يقع عبادة إلا بالنية فتكون النيا شرطاً فيه فإذا انتفى الشرط انتفى المشروط قلت نعم عبادة ولكنها غير مستقلة لأنها وسيلة إلى غيرها فهذا الإعتبار مستغنى عن النية على أن بعضهم قالوا الوضوء غير عبادة ولهذا لا يصح النظر به وعدم النية تمنع العبادة ولا تمنع الطهارة .

( بخلاف التيمم ) أشار به إلى أن قياس الشافعي الوضوء على التيمه في كونها طهارة فلا بقترقان قياس بالفارق وذا لا يجوز بين ذلك بوجبين أحدهما قوله (لان التراب غير مطهر) يعنى لم يعقل مطهراً لأنه في ذاته ملوث ومفير فلا يكون مطهراً (إلا في حالة إرادة الصلاة) يعنى لم يعقل مطهراً لأنه في ذاته ملوث ومفير فلا يكون مطهراً (إلا في حالة إرادة الصلاة) فتكون طهارته بدلاً عن الوضوء في الفصد وحقيقته مطهر بخلاف الماء والوجه الثاني هو قوله ( او هو ) أو التيمم ( ينبىء عن القصد) يقال تيمم إذا قصد قال الله تمالى النية فلم يكن فيه إلا معنى النية فإن قيل في الوضوء مسح والمسح لم يعقل مطهراً طبعاً فيحتاج إلى النية أجيب بأن مسح الرأس ملحق بالفسل لقيامه وانتقاله اليه بضرب من الجرح وهذا في شرح الأكمل نقله من كلام السفناقي ولو نظر في قوله لأنه ينبيء عن القصد لفة والقصد الذي هو النية إنما هو قصد خاص وهو قصد إباحة الصلاة والأعم لا دلالة له على الأخصر قلت القصد لفة مطلق والقصد الذي هو إباحة الصلاة مقيد ويلزم من وجود المقيد وجود المطلق فعل القلب فافهم .

( ويستوعب رأسه بالمسح ) بنصب الباء أي يستحب أن يستوعب رأسه عطف على قوله أن ينوي الطهارة والتقدير يستحب نية الطهارة فاستيماب الرأس أي شموله بالمسح وهو على اختبار القدوري وعلى اختياره سنة أشار إليه بقوله ( وهو سنة ) أي استيماب الرأس بالمسح سنة ذكرها في الحيط والبدائع والتحفة والقنية والمفيد وشرح المبسوط وهو صحيح وأشار بفوله وهو سنة إلى الحديث الذي رواه البخاري ومسلم من حديث مالك

عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه قال شهدت عمرو بن أبي حسين سأل عبد الله بن زيـــد عن وضوء رسول الله عليه فذكر الحديث وفيه ثم أدخل بده بعني في التور فمسح رأسه فأقبل بهما وادبر مرة واحدة ورواه الاربعة أيضاً فأبو داود عن عبد الله بن سلمةعنمالك والترمذي عن إسحاق بن موسى عن معن بن عيسى والنسائي عن محمد بن سلمة والحرث ابن مسكين كلاهما عن ابن القاسم عن مالك وابن ماجة عن الربيع بن سلبان وحرملة بن يحيي كلاهما عن الشافعي عن مالك وأخرجه محمد بن الحسن في موطاه عن مالك وقــال أخبرنا مالك بن أنس قال أخبرنا عمرو بن يحيى بن عمارة بن أبي حسين المدني عن أبيه ويحيى أنه سمع جده أبا حسين سأل عبد الله بن زيد بن عاصم وكان من أصحاب رسول الله عَلَيْتُهِ قال هل تستطيع أن تريني كيف كان رسول الله عَلَيْتُهُ يتوضأ قال عبد الله بن زید بن عاصم نعم فدعی بوضوء فافرغ علی یدیه فغسل یدیه مرتین ثم تضمض ثم غسل وجهه ثلاثاً ثم غسل يديه إلى المرفقين مرتين مسرتين ثم مسح من مقدم رأسه حتى ذهب بها إلى قفاه ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه ثم غسل رجليه قال محمد هــــذا حسن والوضوء ثلاثاً ثلاثاً أفضل الوضوء والإثنان مجزئان والواحدة إذا أسبغت تجزىء أيضاً وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والكيفية المذكورة في هذا الحديث هي المشهورة وبسم استدل أصحابنا على أن السنة البداءة من مقدم الرأس قال الحسن البصري السنة البداءة من الهامة يضع يديه عليها وعربها إلى مقدم الرأس ثم يعيدها إلى القفا وهكذاروى مشامعن محمد والصحيح قول العامة للحديث المذكـــورة وفي الحيط ويستحب فيه أن يضع من كل واحدة من يديه ثلاث أصابع عن مقدم رأسه ســـوى الإبهام والسبابة ويجافي بين كفيه ويمدها إلى القفا ثم يضع كفيه على مؤخر رأسه ويمدها إلى مقدمه ثم يسح ظاهر كل أذن بكل إبهام وباطنه بمسبحة وفي الينابيع والمسح أن يضع الخنصر والبنص بكسر أولها والصاد بينها من كل يد على مقدم الرأس من منبت الشعر ويمررهمــــــا إلى نصف رأسه ثم يرفعها ويضع الوسطييز في وسط رأسه وعدهما إلى منبت الشعر من قفاه ثم يعيدهما إلى وسط رأسه ثم يضع الخنصر والبتصر في وسط رأسه وعدهما إلى مقدم رأسه ثم عدهما إلى وسط رأسه

ثم يمدهما إلى قفاه ثم يدخل السبابة في أذنه ويديرها في زواياها ويدير إبهامه في زواياها . وفي الدرايسة وكيفية الإستيعاب أن يبل كفه وأصابع يديسه ويضع بطه ن ثلاث من كلكف على مقدم الرأس ويعزل السبابتين والابهامتين ويجافي الكفين ويجروهما إلى مؤخـــر الرأس ثم يمسح الفردين بالكفين ويمدهمــــا إلى مقــــدم الرأس ويمسح ظاهر الأذنين بباطن الإبهامين وباطن الأذنين بباطن السبابتين ويمسح رقبته بظاهر اليدين حتى يصير ماسحا ببلل لم يصر مستعملا هكذا روت عائشة رضى الله عنها مسيح رسول الله عليه وهكذا المنقول عن السلف وعن أبى حنيفة ومحمد أنه يبدأ من أعلارأسه إلى جنبيه ثم إلى قفاه عكسه كذا في مبسوط شيخ الإسلام قلت حديث عائشة رضى الله عنها أخرجه النسائى أنها وصفت وضوءه عليه السلام ووضعت يديها في مقدم رأسهــــا ومسحت إلى مؤخره ثم مدت يديها باذنيها ثم مدت على خدين ، قالوا الذي ذكره صاحب الدراية ونسبه إلى عائشة لم يذكره أحد من أئمة الحديث على الوجه المذكور ولا عن غير حسين وقد ورد من حديث طلحة بن مصرف وفيه رأيت رسول الله عليه عسح رأسه مرة واحدة حتى يبلغ القذال وهو أول القفاء وقال مرة وقد مسح رأسه من مقدمه إلى مؤخره حتى يخرج يديه من تحت أذنيه أخرجه الطحاوي ولفظه رأيت رسول الله عَلِيُّةٍ يمسح مقدم رأسه حتى بلغ القذال من مقدم عنقه وأخرجه النسائي حديث عبد الله بن زيد وفيه ثم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبرهما إلى مؤخر رأسه ثم جره إلى قفاه ثم الرأس كله من قرن الشعر كل اصيتا لمنبت الشعر لا يحول الشعر عن هيئته وفي لفظ مسح : رأسه وما أقبل وما ادبر وصدغيه وأخرجه البزاز من خديث أبي بكرة وفيه مسحبرأسه وما أقبل يُقبل بيديه من مقدمه إلى مؤخره ومن مؤخره إلى مقدمه واخرج ابن قانع من حديث أبي هريرة وفيه ووضع يديب على النصف من رأسه ثم جرهما إلى مقدم رأسه ثم أعادهما إلى المكان الذي بدأ منه وجرهما إلى صدغيه وأخرج أبو داود أيضًا من حــديث أنس وفيه فأدخل يده من تحت العهامة فمسح مقدم رأسه وأخرج ابن السكين عنه ولفظه فمسح باطن لحيته وقفاه وأخرجه البيهةي والبغوى وابن أبي خثيمة وفيه مسح رأسه إلى سافله فهذا أوجه كثيرة يختار المتوضىء أيها شاء واختار بعض أصحابنا رواية عبد الله بن زيد رضي الله عنه وذكر السفناقي في كيفية المسح كلاماً نقلاه عن الدراية ثم قال كذا أعلمنا عين الأعيان الاستاذ المتقنن مسولانا فخر الدين الماير معي رحمه الله إلا أن الرواية منصوصة في المسوط على أن الماء لا يعطى له حكم الماء المستعمل حال الإستعمال قال الاترازي أن في المسوون يستوعب الحكم جميع الرأس كا في المنسولات فكها ان في المفسولات الماء في العضو لا يصير مستعملا فكذلك في حكم إقامة الستة في المسوح ولكن يجب أن يستعمل فيه ثلاث أصابع اليد في الاستيعاب ليقوم الاكثر مقام الكل حتى أنه لو مسح باصبعه بجوانبها الأربعة لا يجوز في الاصح لعدم استعمال أكثر الأصابع فانظر هل ترى أحداً من الشراح وهم أثمة كبار اقام من الحديث شيئاً مها ذكره من الصورة المذكورة في كيفية مسح الرأس بالإستيعاب ،

( وقال الشافعي رحمه الله التثليث بعياه مختلفة اعتباراً بالمفسول ) لا خلاف بيننا وبين الشافعي في سنية استيعاب الرأس بالمسح وإنما الخلاف في تثليث لمسح فعنده السنة في التثليث بمياه مختلفة نص عليه في كتبه وقطع به جماعة من جماهير أصحابه حكى هذا عن الشافعي لكن حكى الرافعي وجها لاصحابنا أنه يسن مرة واحدة وهو مسنده أكثر العلماء وحكى الترمذي عنه أنه يمسح مرة كقولنا قال النووي لا أعلم أحداً من أصحابنا حكى هذا عن الشافعي لكن حكى الرافعي وجها لاصحابنا أنه مسح مرة واحدة وهو مدنده والمدهب أكثر العلماء وقال الترمذي والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب رسول الله عليه عنه أنه بعده وقال ابن عدي كل الرواة قالوا مسح الرأس مرة واحدة وقسال ابن المنذر ومن قال به عبد الله بن عمر وطلحة بن مصرف والحاكم وحياد والنخعي وبحساهد وسالم بن عبد الله بن عمر والحسن البصري وأحمد ومسالك وسفيان الثوري وإسحاق بن راهويه واختاره ابن المنذر ومذهب الشافعي حكاه ابن المنذر عن أنس بن مالك وسعيد بن حبير وعطاء وهو رواية عن أحمد وداود وقال ابن سيرين أنه ينسح مرتين واحتج بحديث

الربيع بنت مسعود أن النبي عليه مسح برأسه مرتين وعن عبد الله بن زيد مثله وقـــال أبر عبيد القاسم بن سلام لا نعلم أحداً من السلف جاء عنه استكمال الثلاث في مسحالرأس إلا عن ابراهيم التيمي قلت ذكرنا الآن عن الجاعة الذين ذكرهم ابن المنذر ومن الغرائب أن الشيخ أبا حامد الاسفرايني حكى إهضهم أنه أوجب الثلاث وحكاه صاحب الابانة عن ابن أبي ليلي ثم أن المصنف رحمه الله احتج للشافعي من جَهَّة القياس ولم يحتج له بشيء من الحديث واحتج له بعض أصحابه مجديث عثمان رضي الله عنه أن النبي عليه السلام توضأ ثلاثاً ثلاثاً ورواه مسلم ووجه الدلالة منه أن قوله توضأ يشمل الغسل والمسحوحديثعثمان ومسح رأسه ثلاثًا وقسال رأيت رسول الله علي توضأ هكذا رواه أبو داود باسناد حسن ذكره النووي وقال أيضاً ابن الصلاح حديث حسن وحديث علي رضي الله عنه أنه توضأ فمسح رأسه ثلاثًا ثم قال هكذا رأيت رسول الله عليتها فعل ورواه البيهقي وقال أحسن ما روي عن علي ابنه الحسين بن علي فــــذكره باسناده وذكر مسح الرأس ثلاثًا وهكذا رأيت رسول الله علي توضأ وإسناده حسن وأما الذي احتج به المصنف بقوله اعتباراً بالمفسول فأراد أن المسح ركن من الوضوء فكان التثليث فيه سنة كغسل الوجه واليدين والرجلين وأيضا الرأس أحد أعضاء الوضوء والمسح أحسد قسمي الوضوء فيسن تثليثه كالغسل قلنا هذا القياس ضعيف لان المسوح ليس من جنس المغسول وكان من الواجب عليه أن يقيمن المسوح على المسوح بأن يقول لا يصلح تكراراً إنما شرع مجكم مرة كمسح الحف والجبيرة والتيمم وهذا مسح فلا يكرر هو الذي قاله الاترازي وقال صاحب المفيد والمزيد هذا فاسد الوضع لان المسح مبناه على التوسعة والتخفيف بخلاف الفسل والحاق ما مبناه على التيسير بما مبناه على التعسر فاسد في الوضع واعتبار المسح بالمسح وجهد كمسح الحف والجبيرة وفي البدائع التعسير في الغسل يفيد زيادة نظافة وبزيادة تكرار المسح لا يحصل زيادة نظافة ولان تكراره يقربه إلى السيلان فكان مخلا باسم المسح والسنة الاكمال لا الاخلال وجواب المصنف عن ذلك يأتي عن قريب مع الجواب عن أحاديثه فإن قلت اعتباراً منصوب بماذا قلت هو مصدر منصوب بفعل محذوف تقديره اعتبر الشافعي اعتباراً

## ولنا أن أنساً رضي الله عنه توضأ ثلاثاً ثلاثاً ومسح برأسه مرة واحدة وقال هذا وضوء رسول الله عليه السلام

بالمغسول ويجوز أن يكون اعتباراً بمنى معتبراً على صيغة المفعول ويكون نصب على الحال من التثلث .

( ولنا ان أنسأ رضي الله عنه توضأ ثلاثاً ثلاثاً ومسح برأسه مرة واحدة وقال هذا وضوء رسول الله عليه عليه عليه عليه الله عليه الله عليه الله عليه المعجب من المصنف ذكر هذا ولم يذكر ما روي في الصحيحين من رواية عبد الله بن زيد أنــــه مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وادبر مرة واحدة وحديث آخر أخرجه الاربعة عن سعيدين جبير عن على ان أبي طالب رضي الله عنه انه أتي بلناء فيه ماء وطشت الحديث وفيه ماء فمسح برأسه مرة واحدة وقال في آخره من سره ان يعلم وضوء رسول الله عَلَيْكُ فهو هذا ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن على رضي الله عنه أن النبي عليه كان يتوضأ ثلاثاً ثلاثاً إلا المسح فإنه مرة مرة وحديث آخر أخرجه أبو داود عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه رأى رسول الله مَالِئَةٍ يَتُوضًا الحديث وفيه مسح برأسه وأذنيه مرة واحسدة وحديث آخر أخرجه الدارقطني في مسنده عن عثمان بن عفان وفيه مسح برأسه مرة واحدة وقال في آخره هكذا رأيت النبي ﷺ توضأ وكنت على وضوئه ولكن أحببت أن أريكم كيف توض النبي مَلِينَةٍ وقال أبو داود واحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على أن مسح الرأسمرةو احدة فإن قلت روى أبو داود والبزاز والدارقطني من طريق أبي سلمة عن حمران عن عثمان أن النبي عَلَيْنَا تُوضاً فمسحراً مه ثلاثاً قلت فيه عبد الرحمن بن وردان وفيه مقال وأخرجه البزاز أيضاً من طريق عبد الكريم بن حمران واستاده ضعيف ورواه أيضاً من حديث والدارقطني من حديث ابن دارة عن عثمان وابن دارة مجهول الحديث ورواه البيهقي من حديث عطاء بن أبي رباح عن عثبان وفيه انقطاع ورواه الدار قطني أيضاً من طريق السلماني عن أبيه عن عثمان والسلماني ضعيف جداً وأبوه ضعيف أيضاً وقال البيهقي روى غريبة عن عثمان وفيها مسح الرأس ثلاثًا إلا أنها مع خلاف الحفاظ الثقات ليست بججةعند

#### والذي يروى من التثليث محمول عليه بماء واحد وهو مشروع على ما روي عن أبي حنيفة رحمه الله

أهل المعرفة وإن كان بعض أصحابنا احتج بها فإن قلت روى أبو داود والدارقطني في صنفه عن محمد بن محمود الواسطي عن شبيب عن أيوب عن أبي يحيى الحال عن أبي حنيفة عن خالد ابن علقمة عن عبد خير عن علي رضي الله عنه أنه توضأ الحديث وفيه أنه مسح رأسه ثلاثا ثم قال هكذا رواه أبو حنيفة رحمه الله عن علقمة بن خالد وخالفه جماعة من الحفاظ الثقات فرووه عن خالد بن علقمة وقالوا فيه مسح رأسه مرة واحدة ومع خلافه إيام قال ان السنة في مسح الرأس مرة واحدة قلت الزيادة من الثقة مقبولة ولا سيا مثل أبي حنيفة رحمه الله وأما قوله فقد خالف حكم المسح غير صحيح لأن تكرار المسح مسنون عند أبي حنيفة أيضاً إذا كان بماء واحد على ما يذكره المصنف عن قريب .

(الذي يروى من التثليث محمول عليه بهاء واحد) هذا جواب عن الأحاديث الق فيها تثليث المسح الذي احتج بها الشافعي و تقريره أن يقال الذي يروى من التثليث على التثليث عاء واحد لأن ذلك يقتضي العدد دون تكرار أخذ الماء قال تاج الشريمة قوله و الذي يروى فيه من التثليث هو ما روي عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه أن رسول الله عنها توضأ و مسح برأسه ثلاثا قلت الذي يروى عن عبد الله بن أبي أوفى من الماذكور الذي فيه تثليث الغسل المسح هو وحده حق خصه به وقد روى ذلك عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم ومع هذا من أخرج حسديث عبد الله بن أبي أوفى من أثمة الحديث (وهو) أي التثليث (مشووع على ما روي عن ابي حنيفة رضي الله عنه) وروى الحسن في المجرد عن أبي حنيفة رحمه الله انه إذا مسح ثلاثاً عاء واحد كان وروى الحسن في المجرد عن أبي حنيفة رحمه الله انه إذا مسح ثلاثاً عاء واحد كان مسنوناً فإن قيل قد صار البلل مستعملاً بالمرة الأولى فكيف في إمراره ثانياً وثالثاً أجيب منيفة رحمه الله يصير مستعملاً لإقامة فرض آخر لا لإقامة السنة لأنها تبع للفرض ألا ترى أن الإستيعاب يسن بماء واحدوالصحيح فن أبي حنيفة رحمه الله يوضاً ثلاثاً ثلاثاً عليه السلام توضاً ثلاثاً ثلاثاً عن أبي حنيفة رحمه الله ترحه الله ترحه الله تركاً المنتعاب عن أبي حنيفة رحمه الله تركاً المنتعاب يسن بماء واحدوالصحيح عن أبي حنيفة رحمه الله ترك التثليث فإن قيل روى أنه عليه السلام توضاً ثلاثاً ثلاثاً عن أبي حنيفة رحمه الله ترك التثليث فإن قيل روى أنه عليه السلام توضاً ثلاثاً ثلاثاً عن أبي حنيفة رحمه الله ترك التثليث فإن قيل روى أنه عليه السلام توضاً ثلاثاً ثلاثاً

## ولأن المفروض هو المسح وبالتكرار يصير غسلاً فلا يكون مسنوناً فصار كمسح الحف بخلاف الغسل لأنه لا يضره التكرا ويرتب الوضوء فيبدأ بما بدأ الله تعالى بذكره وبالميامن والترتيب في الوضوء سنة عندنا

فكان ماسحاً رأسه ثلاثاً قيل له ثبت ذلك بمقتضى قوله ثلاثاً وقد مر أن التثليث ليس سنه بصريح قوله أن النبي عَلِيتَهِ مسح رأسه مرة واحدة فالصريح أقوى .

(ولأنالمفروش) دليل آخر أي في الوضوء (هو المسح) لقوله تعالى ﴿ وامسحوا برؤوسكم ﴿ وبالتكرار ) أي بالتكرار المسح (يصير ) أي المسح (غسلا ) لأن المسح بحرد الاصابة (فلا يصير مسئونا ) مسحه القدمين يخرج عن كونه سنة لأنه يصير غسلا (بخلاف الفسل لأنه لا يضره التكرار) (فسار كمسح الخف)أي فصار مسح الرأس كالمسح على الحف وتحقيقه أن يقال مسح الرأس مسح في الوضوء وكل ما هو مسح في الوضوء لا يسن تثليثه كمسح الحف والمسح على الجبيرة (بخلاف الفسل لأنه لا يضره التكرار) هذا متصل بقوله وبالتكرار يصير غاسلا ومعناه ان المسح يفسده التكرار بخلاف الفسل فإنه لا يفسده بل يزيد نظافة وتنقية فكان قياس الشافعي المسوح على المفسول فاسداً .

( ويرتب الوضوء ) بنصب الباء عطف على قوله ويستوعب قاله الأكلو قال الاترازي عطف على قوله أن ينوي فعله قوله يكون الترتيب مستحب والمنصوص في المسوط ان الترتيب سنة وكذا عند المصنف على ما يجيء الآن ( فيبدأ ) الفاء فيه تفسيرية لأنه يفسر الترتيب ويجوز فيه النصب والرفع فالنصب عطف على قوله ويرتب الوضوء والرفع على الترتيب فهو مبتدأ فتكون الجلة خبر مبتدأ محذوف وهو أن يبدأ فيه ( بما بدأ الله بذكره) في القرآن في آية الوضوء ( وبالميامن ) أي ويبدأ بالميامن وهو ميمنة وهي خلاف المسرة وكذا الأيمن خلاف الأيسر ويجمع على أيامن وسيأتي دليله ( فالترتيب في الوضوء سنة عنداً عندنا ) أي الترتيب في أعضاء الوضوء سنة عند أصحابنا وبه قال مالك والليث والثوري والاوزاعي وعطاء بن السائب ومكحول والزهري وربيمة والنخمي وداود والمزني وحكاه البغوي عن أكثر العلماء واختاره ابن المنذر وصاحب البيان وأبو قصر البند يجيى من

وعند الشافعي رحمه الله فرض لقوله تعالى • فاغسلوا وجوهكم ، الآية والفاء للتعقيب ولنا أن المذكور فيها حرف الواو وهي لمطلق الجمع باجماع اهــــل اللغة

أصحاب الشافعي والابهري روى ذلك عن علي وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم ( وقال الشافعي فوض ) أي الترتيب في الوضوء فرض وقال أبو بكر الرازي ولا يروى عن أحد من السلف والخلف مثل قول الشافعي قلت هذا غفلة منه وقد قال بقوله أحمد وإسحاق وأبو ثور وقتادة وأبو عبيدة القاسم بن سلام والية ذهب ابن منصوروصاحب مالك وحكاه عن صاحبه ( بقوله تعالى ﴿ فاغسلوا وجوهكم ﴾ الآية والفاء للتعقيب ) أي الفاء في قوله تعالى أو فاغسلوا وجوهكم الآية والفاء للتعقيب اليالم اليالم الله الفاء في قوله تعالى أل الصلاة وإذا ثبت الترتيب فيه ثبت في غيره لأنه فيفيد ترتيب غسل الوجه على القيام إلى الصلاة وإذا ثبت الترتيب فيه ثبت في غيره لأنه معطوف على المرتب مرتب وتحقيق هذا ان الفاء المتعقيب معالوصل فإذا كان كذلك ثبت تقديم الوجه على الباقي ويلزم ترتيب غيره عليه لأن غيره معطوف عليه بحرف الواو وهو الترتيب كا في قوله تعالى ﴿ إز كموا واسجدوا ﴾ الحج ٧٧ وبقوله تعالى ﴿ إز كموا واسجدوا ﴾ الحج ٧٧ وبقوله تعالى ﴿ إن الصفا والمسروة من شعائر الله ﴾ البقرة ١٩٥٨ ونقلوا عن الفراء كون الواو عن مسح الرأس وقالوا لولا وجوب الترتيب لما أخر غسلهاعن المسحولة كره معالمفسولات عن مسح الرأس وقالوا لولا وجوب الترتيب عن الكل إن شاء الله تعالى ،

(ولنا أن المذكور فيها) أي في الآية المذكورة (حوف الواو وهي لمطلق الجمع باجماع أهل اللغة ) يعني المذكور بعد الفاء حرف الواو والواو لمطلق الجمع باجماع أهل اللغة وباجماع النحاة البصرية والكوفة دون الترتيب وقيل نص سيبويه عليه في سبعة عشر موضعاً من الكتاب فصار المعنى كأنه قال والله أعلم فاغسلوا هذه الأعضاء فعملنا مجرف الفاء والواو فقلنا الفاء دخل في الفعل لا في المحل والفاء التي للتعقيب هي العاطفة وليست هذه عاطفة بل جواب الشرط ولو كانت المتعقيب فهي لتعقيب الجملة بواسطة الواو وقال إمام

الحرمين تكلفت أصحابنا في نقل أن الواو للترتيب واستشهدوا بامثلة فاسدة والحال انها لا تقتضي ترتبياً ومن ادعاه فهو مكابر وقال النووي وهو الصواب ولو كانت الواو للترتيب لكان قولنا جاء زيد وعمرو وبعده تكرار أو قبله أو معه نقضاً وكذا من قال لامرأته ان دخلت الدار فأنت طالق فإنه ينجزه ولو كانت تحتمل الترتب لما وقع ويصح تنجيز الحالف وكذا تقول تقابل زيد وعمرو مع امتناع الترتبب والإشتراك المجازي على خلاف الأصل وقد شنم قوام الدين على حافظ الدين تشنيماً شنيماً لا يليق لمثل أن يذكر مثله ما ذكر وذلك ان حافظ الدين قال في جواب الشافعي في المستصفى والجواب الفاء إنما يقتضيالتعقيب إذا دِخلت على غير الأفعال الإختيارية وأما إذا دخلت على الأفعال الإختيارية فلا وقال قوام الدين أقول ما للنسفي من جوابفمن أين قال مثل هذا الكلام تقليداً وما وضع أهل اللغة الفاء إلا للتعقيب مطلقاً سواء دخلت على كذا وكذا قلت مراد حافظ الدين ان الفاء مـــا وضمت للتعقيب مطلقاً وما قاله صحيح لأن الفاء انما تكون للتعقيب إذا كانت عاطفة اما إذا كانت جواب الشرط لا تكون للتعقيب بل تسمى حرفاً رابطة وقوله وما وضع أهل اللغة الفاء إلا للتعقيب ليس كذلك بل وضعت لغيره كما ذكرنا ولا يمكن أن يقال الفاء في قوله تعلل ﴿ ثم خلقنا النطفة علقة فخلفنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاماً فكسونا العظام لحماً ﴾ الاسراء ٨٩ للتعقب وذلك لأن المعلوم ما بين هذه الأشباء عن المهملة والفاء التي للتعقيب لا يقتضي المهملة إذا قلت جاء زيد فعمرو فمدلوله بجي عمروعتسب مجيءزيد بزمان وان لطف ولا يكون بينها مهلة فدل على أن الفاء في الآية المذكورة للتراخى بمعنى ثم وتجيء بمعنى الواو كما قالوا في قول امرىء القيس بين الدخول فحومل أي وحومل حتى ادعى بعضهم أن الصواب روايته بالواو وقد تجيء الفاء بمعنى الغاية كما في قوله تعالى ﴿ مَا بعوضة فما فوقها ﴾ البقرة ٢٦ وهو غريب فإن قلت الحروف ينوب بعضها عن بعض قلت هذا إذا كانالواضع واحداً وأما إذا كان متعدداً فلا يحتاج إلى هذا واما الجواب عما قالوه نصرة إلى ما ذهب اليه الشافعي رحمه الله اما عن الأول فقد ذكرناه عند قوله واما وجــه المذكور فيها حرف الواو وتوضيح ذلك أيضاً ان الواو لمــاكانت لمطلق الجمع باجماع أهل

اللغة صار تقدير الآية على هذا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا كــذا وامسحوا كذا ولا يفهم : منه إلا فعل الغسل والمسح مطلقاً كما في قول الرجل لعبده إذا دخلت السوق فاشتر اللحم والخبز والبصل لا يفهم منه إلا الجمع بين هذه الأشياء مطلقاً كيف ما وقع الشواء وليس ودلالة الاجماع والمنقول اما السنة فهي ما ذكر أبو داود في سننه ان النبي ﷺ تيمم فبدأ بذراعيه قبل وجهه والخلاف فيهما واحد قلت ذكر السفناقي هكذا والذي رواه أبو داود هكذا في حديث طويل وفيه عن عهار فأتيت رسول الله عليه فل فد كرت ذلك له فقال إنما يكفيك أن تضع هكذا وضرب بيده على الأرض فنفضها ثم ضرب بشاله على يمينه ويمينه على شاله على الكفين ثم مسح وجهه ورواه البخاري أيضاً ولفظه فقال أي ﷺ لعمار إنما يكفيك أن تصنع مكذا وضرب بكفيه ضربة على الأرض ثم نقضها ثم مسح بها ظهر كفه بشماله أو ظهر شماله بكفه ثم مسح بهما وجهه ورواه الاسماعيلي في كتابه المخرج على البخاري ولفظه إنها يكفيك أن تضرب بيديك على الأرض ثم تنفضها ثم تسحبيمينكعلى شمالك وشالك على يمينك ثم تمسح بوجهك ولم يذكر مسح اليدين إلا قبل الوجه فإذا ثبت جواز تقديم مسح اليدين في التيمم على الوجه ثبت في الوضوء لعدم القائل بالفرق وأما أدلة الاجماع فإنه لو انغمس في الماء بنية الوضوء أجزأه اتفاقا وإن لم يوجد الترتيب واما المنقول فإن الواو لو اقتضى الترتيب لكان قول الرجل لامرأت. إن دخلت الدار فأنت طالق كقوله إن دخلت الدار وأنت طالق وليس كذلك فإن في الواو تطلق في الحال وفي الفاء يتملق الطلاق واما عن الثاني وهو استدلالهم بقوله تعالى ﴿ اركعوا واسجدوا ﴾ الحج فانا لم نعلم الترتيب فيه بالواو ولأن النصوص فيها متعارضة فإنه قال واسجدي واركعي آل عمران ٤٣ وإنما علمناه بفعل النبي ﷺ وأما عن الثالث وهو استدلالهم بقوله تعالى ﴿ إِن الصفا والمروة من شعائر الله ﴾ البقرة ١٥٨ فإن الترتيب فيهما ليس بالآية وإنما هو بالحديث ولا يتصور الترتيب لكونهما من الشعائس غير ان السعي لا ينفك عن الترتيب فرجح الصفا بالذكر بخلاف الوضوء فإنه يمكن غسل الأعضاء دفعة كما لو انغمس في المـــاء

للوضوء أو للغسل وأما عن الراسع وهو نقلهم عن انفراد الواو تأتي للترتيب فهو خلاف ما ذكره أهل اللغة والنحو وانكروا على الفراء ذلك وكتب النحو مشحونة بأن الـــواو لمطلق الجمعولم يذكر خلافا وصرح في بعضها بلفظ الاجماع ولذا قال المصنف اجماع أهل اللغة فإن قلت قد وافق الفراء في ذلك جماعة منهم قطرب والزيلعي وثعلب وأبو عموو الزاهد وهشام والشافعي قلت قال السيرائي إن النحويين واللغوبين أجمعوا على أنها لا تفيدالترتيب وقد أنكروا عليهم بذلك ولا يضر خلافهم إجماع الأكثرين من أن الخلاف القليل لا يمنع انعقاد الاجماع عند البعض والمصنف اما ذهب إلى قول البعض في قوله بإجماع أهل اللغة واما اتفاق الجهور فسماه اجماعا تسمية للبعض باسم الكل واما عن الخامس وهو قولهم إن الفاء تفيد البداءة بغسل الوجمه لأن الفاء دخلت في الغسل مقدما من المسح فنقول لا نسلم ذلك لأن فعل المغسول لما كان مقدما يازم منه تقديم جنس الغسل على المسح ولا يفهم مئه الترتيب واما عن السادس وهو استدلالهم بتأخير غسل الرجلين فنقول أعضاء الوضوء انقسمت إلى مكشوف غالباً وهو الوجه واليدان وإلى مستور غالباً وهو الرأسوالرجلان اليمين على اليسار ثم قدم الرأس على الرجلين لأنه أشرف وقال الزنخشري الرجلان مظنة الاسراف والنصب فعطفها على المسوح ليدل على عدم الاسراف والتوسط فيالصب وأدخل الممسوح بين الفسلين وقدم الوجه وأخر الرأس مع قربه لفائدة ولا يلزم أن تكـون تلك الفائدة الوجوب لعدم انحصارها فيه فيكون فائدة استحباب الترتيب وأما عن السابع وهو تعلقهم بوضوء النبي علي مرتباً فنقول لما لم يرو ترك الترتيب فيه عنه عليتها فكذلك لم يرو ترك البداءة بغسل اليدين وترك المضمضة والإستنشاق وتقديم اليد اليمني والرجل اليمني والبداءة من رؤوس الأصابع والبداية بالوجه وليس شيء من ذلك بشرط.

( فيقتضي اعقاب غسل جملة الأعضاء ) أي لما كان حرف الواو لمطلق الجمع والفاء دخلت على هذه الجلة التي لا ترتيب فيها اقتضى ذلك اعقاب غسل جملة الأعضاء من غير ترتيب والاعقاب بكسر الهمزة .

# والبداءة بالميامن فضيلة لقوله عليه السلام ان الله تعالى يحب التيامن في كل شيء حتى التنعل والترجل

( والبداءة بالميامن فضيلة ) أي مستحبة والفضيلة الدرجة الرفيعة في الفضل وذكــر الميامن ُفيا مضى الآن وإنما أعاد ذكرها ههنا ليبين انها فضيلة وليست بسنة لأنه ذكرشيئين أحدهما ترتيب الوضوء والثاني البداءة بالميامن ولكن ما علم من ذلك انهما سنة وفضيلة بين همنا أن الترتيب سنة والبداية بالميامن فضيلة وليست بسنة ( لقوله عليه السلام أن الله يحب التيامن في كل شي حتى التنعل والترجل ) هذا الحديث بهذا اللفظ لم يخرجه أحد ولكن الأنمة الستة أخرجوه قريباً منه في كتبهم من حديث مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله ﷺ يحب التيامن في كل شيء حتى في طم-وره وتنعله وترجله وشأنه كله رواه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجة في الطهارة وأبسو داود في اللباس والترمذي في الصلاة والفاظهم متقاربة وأخرجه ابن حبان ولفظه كان يحب التيامن في كل شيء في وضوئه حتى في الترجل والإنتعال وأخرجه ابن مندة ولفظه كان يحب التيامن في الوضوء والإنتعال وعن أبي هريرة رضي الله عنه انه عَلِيْتَتِلادْ قال إذا توضأتم فـــابـدأوا بميامنكم أخرجه أبو داود وابن ماجة وابن حبان والبيهقي كلهم من طــريق زهير عن الأعمش عن أبي صالح عنه وزاد ابن حبان إذا لبستم والنسائي والترمذي من حديث أبي هريرة أن النبي عَلِيْتُ كان إذا لبس قميصاً بدأ بميامنه وعن عائشة رضي الله عنها كانت يد رسول الله عليه اليمني لطهوره وطعامه واليسري لخلائه وماكان من أذي رواه أبو داود وغيره وعن أم عطية أن النبي عَلِيْتَ إِلا قال للنسوة في غسل ابنته ابـــدأن بمِيامنها ومواضع الوضوء منها رواه البخاري ومسلم وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه عَلِيْتَ إِلَّا قَالَ إذا اغتسل أحسدكم فليبدأ باليمنى وإذا نزع فليبدأ بالشال لتكون اليمني أولهما تنعل وآخرهما تنزع اتفقا عليه وعن أنِس بن مالك إذا دخلت المسجد أن تبدأ برجلك اليمني وإذا خرجت أن تبدأ برجلك آليسرى قال الحاكم هو صحيح على شرط مسلم والتنعل لبس النعلين والترجل تسريح الشعر واتفق العلماء أنه يستحب تقديم اليمني في كل ما هو من باب التكريم كالوضوء والغسل ولبس الثوب والنعل والخف والسراويل ودخول المسجد والسواك والإكتحال وتقليم الأظافر وقص الشارب ونتف الإبط وحلق الرأسوالسلاممن الصلاة والخروج من الخلاء والشرب واستلام الحجر الأسود والأخذ والعطاء وغير ذلك مما هو في معناه ويستحب تقديم اليسار في ضد ذلك كالامتخاط والاستنجاء ودخول الخلاء والخروج من المسجد وقلع الخف والنعل والسراويل والثوب واشباه ذلك وعن الشعبة تقديم اليمني واجب يعني في الوضوء وعن ابن مسعود انه رخص بالشال وروى الدارقطني من حديث علي رضي الله عنه ما أبالي بدأت بيميني أو شالي إذا اكملت الوضوء وروى الدارقطني أيضاً انه جاء رجل إلى علي رضي الله عنه فسأله عن الوضوء فقال ابدأ باليمين أو الشال فخيره به علي ثم دعا بماء فبدأ بالشال قبل اليمين ورواه البيهقي أيضاً وروى عن على ما أبالي بدأت بالشال إذا توضأت رواه ابن أبي شيبة ٠

فروع ــ للوضوء فرائض وسنن وواجبات وآداب ومكروهات اما الفرائض فقد مر ذكرها وأما سننها فقد عدها المصنف وعدها في صلاة الحلواني خمس عشـــرة وفي التحفة إحدى وعشرن :

- الاستنجاء بالاحجار أو ما يقوم مقامها ٠
  - ٢) النه .
  - ٣) التسمية .
- ٤) وغسل اليدين إلى الرسفين قبل إدخالهما في الإناء •
- ه والاستنجاء بالماء وهو كان أدبا في عصر النبي على وصار سنة بعد عصره بإجماع الصحابة كالتراويح .
  - ٣) والمضمضة ٠
  - والاستنشاق والترتيب فيها.
  - ٨) واخذ الماء لكل واحدة منها على حدة والمبالغة فيها إلا في حالة الصوم ٠
    - . ٩) والسواك في حال المضمضة ٠
      - ١٠) والترتيب ٠
    - ١١) والموالاة وهو ان ان لا يفصل بين أفعال الوضوء بعمل ليس منه
      - ١٢) وتثليث غسل الأعضاء المغسولة .

- ١٣) والبداءة بالمامن .
- ١٤) والبداءة من رؤوس الأصابع في غسل اليدين والرجلين .
  - ١٥) وتخليل الأصابع.
  - ١٤) واستيعاب جميع الرأس •
  - ١٧) والبداءة من مقدم الرأس.
    - ١٨) والمسح مرة واحدة ٠
      - ١٩) وترك التثلث .
  - ٢٠) ومسح ظاهر الأذنين وباطنها بماء الرأس لا بماء جديد .
    - ٢١) وتخليل اللحية عند أبي يوسف .

واختلف المشايخ في مسح الرقبة قيل سنة وقيل أدب وأما مستحباته ف أربعة عند المصنف التسمية قبل الإستنجاء وبعده وتخليل اللحية والبداءة بالميامن وعند القدوري النية والترتيب والاستيعاب من المستحبات وأما آدابه فقد ذكر في الحيط سبعة ترك الإسراف والتقتير وكلام الناس فيه وذكر الشهادة عند كل عضو إلى المستراح واستقاءماء الوضوء بنفسه وعن الوبري لا بأس بصب الخادم على مولاة في الوضوء وستر المورة بعد الاستنجاء والتأهب للوضوء قبل الوقت ويقول بعد فراغه سبحانك اللهم ومجعدك أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ولا يسح أعضاءه بخرقة مسح بها مواضع الاستنجاء ويستقبل القبلة في الوضوء ويقول بعد فراغه أو في أثنائك اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين ويشرب فضل وضوثه مستقبل القبلة قاعًا وخيره الحلواني بين القيام والقعود وروى عن علي رضي الله عنه انك فعل ذلك وقيل لا يستحب ذلك وإنما فعله إشارة إلى انه لا يكره شرب الماء قاعًا وقيل لا يشرب قائما الافي هذاو هندزمزم ويصلي ركعتين بعده ويتوضاً بالنية ويتوقى التقاطر على الثياب وزاد الغزنوي ويغسل ويصلى ركعتين بعده ويتوضاً بالنية ويتوقى التقاطر على الثياب وزاد الغزنوي ويغسل الاغاء ثلاثاً ويضعه على يساره ولو كان اناء يغترف منه يضعه على يمينه ويضع يسده حالة الوضوء على عرق الاناء دون رأسه ويغسل الأعضاء بالرفق ولا يستعجل في الوضوء ويدلك

أعضاءه خصوصاً في زمان الشتاء ويبالغ في الغسل والتخليل والدلك ويجاوز حـــد الوجه واليدين والرجلين ليتيقن بغسل الحدود ويدخل خنصره في صماخ أذنيه ويحركها وينزع خَاتَه أو يحركه كل مرة عند غسل اليدين وينزعه حالة الاستنجاء إن كان في يساره وعليه اسم الله واسم نبيه عَلِيْتَكِاهِدَ وفي التوشيح شرح الهداية وللوضوء آداب الوضوء قبل الوقت وترك الاسراف ولوكان على نهر وترك التقتير والتشهد عندكل عضو لأنه روي عنه تليئتها انه فعل ذلك هكذا في كتب الفقه وأما الأحاديث الصحيحة في كتب الحديث فيقتضي أن يتشهد بعد الفراغ من الوضوء لحديث عمر رضي الله عنه رواه مسلم ولفظه ما منكم من أحد يتوضأ فيسبغ أو أسبغ الوضوء ثم يقول أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله إلا فتحت له أبــواب الجنة الثهانية يدخل من أيها شاء وفي رواية لمسلم أيضاً من توضأ فأحسن وضوءًه ثم قال أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وفي رواية أبي داود ثم يقول حين يفرغ من وضوئه وفي رواية الترمذي من توضأ فـــأحسن وضوءه ثم قال أشهد أن لا إله إلا الله اهـ نحو رواية مسلم قلت زاد الترمذي في حديث عمر رضي الله عنه اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين وقال في إسناده اضطر ابوروى البزاز هذه الزيادة والطبراني في الأوسط من طريق وبانة رواه ابن ماجة من حديث أنس رضي الله عنه وروى النسائي في عمل اليوم والليلة والحاكم في المستدرك من حديث أبي سعيد الخدري أستغفرك وأتوب اليك كتب في ورق ثم طبع فلم يكسر إلى يوم القيامة واختلف فيرفعه ووقفه وصحح النسائي الموقوف وضعف الحازمي الرواية المرفوعة ورجح الطبرانيالرواية الموقوفة أيضاً وقال النووي في الأذكار والخلاصة ان حديث أبي سعيد رضي الله عنه هذا ضعيف وقال في شرح المهذب روي عن أبي سعيد مرفوعاً وموقوفاً وكلاهما ضعيف قلت اما المرفوع فيمكن أن يضعف بالإختلاف والشذوذ واماالموقوف فلاشك فيصعته فإن النسائي قال فيه خدثنا محمد بن بشار حدثنا يحيى بن كثير حدثنا شعبة حدثنا أبو هشام وقسال ابن أبي شيبة حدثنا وكيم حدثنا سفيان عن أبي هاشم الواسطي عن أبي مخلوفة عنقيس

الطحاوي يقـــول عند المضمضة اللهم أعني على تلاوة القرآن وذكرك وشكرك وحسن عبادتك اللهم ارحني برائحة الجنة وعند غسل الوجه اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل اليد اليمنى اللهم أعطني كتابي بيميني وحاسبني حسابأ يسيرأ وعند غسل يدهاليسرى اللهم لاتعطني كتابي بشمالي ولا من وراء ظهري وعند مسح أذنيه اللهم اجملني من الذين يسمعون القول فيتبعون أحسنة وعند مسح عنقه اللهم اعتق رقبتي من النار وعند غسل رجليه اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل الاقدام قال الرافعي من السنن المحافظة على الدعوات الواردة في الوضوء ويقول في غسل الوجه اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند اليمني مثل ما ذكر وعند اليسرى كذلك وعند مسح الرأس اللهم حرم شعري وبشرتي على النار وروى اللهم احفظ رأسي وما حوى وبطني وما وعى وادى اللهم أعنى برحمتك وانزل على منبر كتك واظلني تحت ظل عرشك يوم لا ظل إلا ظلك وعند مسح الأذنين وغسل الرجلين مثل ما ذكرنا قالالرافعي وروي هذا الخبر عن الصالحين وقال النووي في الروضه هذا الدعاء لا أصل له ولم يذكره الشافعي والجمهور وقال في شرح المهذب لم يذكره المتقدمون وقال ابن الصلاح لم يصح فيه حديث قلت روى فيه عن علي رضي الله عنه من طريق ضعيفة أوردها المستغفري في الدعوات وابن عساكر في أساليه وهو من رواية أحمد بن مصعب المروزي عن حبيب بن أبي حبيب الشابي عن أبي إسحاق الشعبي عن علي رضي الله عنه وفي إسناده من لا يعــرف ورواه صاحب مسند الفردوسي من طريق أبي ذرعـــة الرازي عن أحمد بن عبد الله بن داود وحدثنا محمود بن العباس حدثنا المغيث بن بديل عن خارجة بن مصعب عن يونس بن عبيد عن الحسن عن علي رضي الله عنه نحوه ورواه ابن حبان في الضعفاء من حديث أنس نحو هذا وفيه حديث عبادة بن صهيب وهو متروك ورواه المستغفري أيضا من حــــديث البراء بن عازب رضي الله عنه و إسناده واه ثم اختلف العلماء في التنشيف والمسح بالمنديل أو الخرقة بعد الوضوء فمذهبنا لا بأس بـــه حكى ابن المنذر إباحته عن عثمان بن عفان

والحسين بن علي وأنس بن مالك وبشر بن أبي مسعود والحسن البصري وابن سيرين وعلقمة والأسود ومسروقوالضحاكومالك والثوري وأحمد وإسحاق وحكى كراهته عن جابر ابن عبدالله و'بن أبي ليلي وسعيد بن المسيب والنخعي ومجاهد وأبي العالية وعنابن عباس كراهته في الوضوء دون الغسل وقــال ابن المنذر كل ذلك مباح ونقل المحاقلي الاجماع على أنه لايحرم وإغاالخلاف في الكراهة وعندالشافعي خسة أوجه الصحيح انه لا يكره ولكن يستحب ىركه وقبل يكره وقيل يباح وقيل يستحب وقيل إنكان في الصيف كره دون الشتاء لمذر البرد وليس للشافعي فيه نص وروى ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ حدثنا أحمدبن سليان هوالنجار حدثنا محمد بن عن الله هو مطمئن حدثنا عتبة بن مكرم حدثنا يونس بن بكير بن سعيد بن ميسرة عن أنس أن رسول الله ﷺ لم يكن يسح وجهه بالمنديل بعد الوضوء ولا أبو بكر ولا عمر ولا علي ولا ابن مسعود وروى الترمذي عن أنس أيضاً كان للنبي عليه السلام خرقة ينشف بها بعد الوضوء هذا يعارض ذلك وكلاهما ضعيفان وروى الحاكم من حديث عائشة نحوه وفيه أبو معاذ وهـــو ضعيف وقال الترمذي ليس بالقائم ولا يصح فيه شيء واخرج من حديث مطرف رأيت رسول الله عليه إذا توضأ مسح وجهه بطرف ثوبسه وإسناده ضعيف ثم الاستعانة في الوضوء فينبغي أن لا يستعين بغيره لقـــوله عَلِيْتَ إِلَّا لَا نستعين طي طهورنا ذكره صاحب الهداية في المفيد والمزيد وتمامه قال لعمر رضي الله عنه وقد بادر ليصب على يديه الماء لكن قال النووي غير صحيح قلت ذكره الماوردي في الحاوي بسند آخر فقال روي أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كان يصب علىيديرسول. الله ﷺ الماء فقال أنا لا أحب أن يشاركني في وضوئي أحد قلت تعيين أبي بكر رضي الله عنه إنما هو أخرجه البزار في كتاب الطهارة وأبو يعلى في مسنده من طَريق النَّهُو بن منصور عن أبي الجنية قال رأيت علياً رضي الله عنه يسقى الماء لطبور وفبادرت ان استقى له فقال مه يا أبا الجنوب فإني رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يستقى الما لموضوئه فبادرت ان أسقّي له فقال مه يا عمر فإني لا اربد أن يعينني على وضوئي أحد قال عثان الدارمي فقلت لابن معين النضر بن منصور عن أبي الجنوب وعند ابن أبي سعد فعرفه فقال هؤلاء

حمالة الحطب وروى ابن ماجة والدارقطني من حديث ابن عباس كان النبي مُثَلِّقُةٍ لا يكل طهوره إلى أحد وفيه مطهر بن الهيثم وهو ضعيف وجاء في الصحيحين أنه عنينتها استعان باسامة في صب الماء على يديه في قصته منها وفعه مع النبي عَلِيْكُم من عرفة في حجة الوداع حديث المغيرة بن شعبة كنت مع النبي عَلِيتِ في سفر الحديث ثم جاء وعليه جبة شامية ضيقة الكمين فذهب يخرج يده من كمها فضاق فأخرج يده من أسفلها فصببت عليه فتوضأ وضوءه للصلاة ثم مسح على خفيه ورواه مسلم والبخارى أيضا وقال الامام الغزالي كانت الاستعانة لأجل ضيق الكم وهو ظاهر وأنكره ابن الصلاح وقال الحديث يدل على انـــه استعان مطلقاً لأنه غسل وجهه أيضاً وهو يصب على وجهه وقيل كانت الاستعانة في السفر فأراد أن لا يتأخر عن الرفقة وعن صفوان بن عسال قال صبيت على رسول الله ﷺ في: الحضر والسفر في الوضوء رواه ابن ماجة والبخاري في التاريخ الكبير وفيه ضعف وعن أم عياش قالت كنت أوضىء رسول الله عليه وأنا قائمة وهو قاعد رواه ان ماجة أيضا وإسناده ضعيف وروى الدرامي وابن ماجة وأبو مسلم الكجي من حــديث الربيع بنت مسعود أنه عَلِيْتَ إِنَّ استَعَانَ بَهَا فِي صَبِّ المَّاءَ عَلَى يَدِّيهِ وَعَزَّاهُ أَبِنِ الصَّلَاحِ لتَخْريج أَبِي داود والترمذي وليس في رواية أبي داود إلا انها احضرت المام وحسب واما الترمذي فلميتمرض فيه للماء بالكليه نعم في المستدرك وفي سنن أبي مسلم الكجي من طريق بشر بن المفضل عن أبى عقيل عنها صببت على رسول الله ﷺ فتوضأ وقال اسكبي علي فسكبت عليه . واما مكروهاته فمنها أن ينقض يديه ذكر في الدراية لما يروي انه عيوتياه: قال إذا توضأتم فلا تنقضوا أيديكم فإنها مراوح الشياطين قلت رواه ابن أبي حاتم في كتاب العللمنحديث البختري بنهبيد عن أبي هريرة ورواه ابن حبان في الضعفاء من حديث البختري بن عبيد وضعفه به وقال لا يحل الاحتجاج به ولم ينفرد به البختري فقد رواه ابن ظاهر في صفة التصرف من طريق ابن أبي البرىء قـال حدثنا عبد الله بن محمد الطائي عن أبيه أبي هريرة به وإسناده مجهول ومنها أن يتكلم فيه كلام الناس ومنها لطم الماء وجهه ومنها

#### فصل في نواقض الوضوء المعاني الناقضة للوضوء كل ما يخرج من السبيلين

الاسراف في الماء ولو كان على نهر ومنها التقتير في الماء روى عن أنس رضي الله عنه أنه عنيين كان يغتسل بالصاع إلى خمسة امداد ويتوضأ بالمد رواه البخاري ومسلم.

( فسل في نواقس الوصوء ) لما فرغ من بيان فرائض الوضوء وسننه وآدابه شرع في بيان نواقضه وهو جمع ناقضة لا ناقض لأنه لا يجمع على فواعل إلا المؤنث وشذ فوارس وهوالك ونواكس جمع فارس وهالك وناكس على تأويل فرقة والنقض في اللفة إبطال التأليف في البناء وغيره ثم استعير لنقض العهد وللوضوء بجامع بطلان ما شرع لأجكه وهو استباحة الصلاة أو نقول النقض متى أضيف إلى الأجسام يراد به إطال تأليفها ومتى أضيف إلى المعاني يراد به إخراجه عما هو المطلوب والمطلوب ههنا من الوضوء إستباحة الصلاة والفصل في اللغة القطع وفي الإصطلاح طائفة من المسائل الفقهية تغيرت أحكامها بالنسبة إلى ما قبلها غير مترجمة بالكتاب والباب فإن قلت كيف اعراب هذا قلت الفصل منها فصل ينون لأن الإعراب لا يكون إلا بعد العقد والتركيب والتقدير هذا فصل في بيان نواقض الوضوء و

(المعاني الناقضة للوضوء كل ما خرج من السبيلين) أي العلسل المؤثرة في إخراج الوضوء عما هو المطلوب به كل ما خرج أي خروج كل ما من السبيلين وهما القبل و الدبر و إنحاقه بالمضاف قصحيحاً للحمل يعني لحل الخبر على المبتدأ ولأن المبتدأ هو قوله المعاني وقوله كل ما خرج من خبره وحمل الذات على المعنى غير صحيح وهي قضية حملية التي تسميها النحاة جملة إسمية و لا بد في القضية الحملية من الضمير و ههنا تقديره المعاني التي تنقض الوضوء وهي كل ما خرج و إنها اختار لفظ المعاني على لفظ العلل إقتداء بالنبي عليت في قوله لا يحل دم امرىء مسلم إلا بإحدى معان ثلاث احترازاً ايضاً من هبارة الفلاسفة فإن المتقدمين كرهوا استعمال ألفاظهم إلى أن نشأ الطحاوي فاستعملها فتبعه من بعده و المراد من السبيلين سبيل الحي حتى إذا خرج من الميت بعد الغسل لا يعاد الغسل فإن قلت هذه الكلية منتقضة بالربح الخارج من المدت وقبل المرأة فإن الوضوء لا ينقض به في أصح الروايتين قلت الذي

# لقولهِ تعالى « أو جاء احد منكم من الغائط ، الآية وقيل لرسول الله ﷺ وقال ما يخرج من السبيلين

يخرج منها إختلاج وليس بريح وأيضا الفرج محل الوطىء لا النجاسة فلا يجاوز الريسم النجاسة والريح طاهر في نفسه وهو اختيار المصنف لكن قوله كل ما عامة تتناول المعتاد وغيره وعن محمد يجب الوضوء منهما بعموم النص ولأنه يتعقب عن محـــل النجاسة ظاهراً ولهذا لو وصل إليه شيء ثم عاد نحو الحقنة ففيه الوضوء لا ينفك عن الحجاسة كذا في جامع قاضيخان والتمرتاشي قلت الحاصل أنه أجمع العلماء على أن الخارج المعتاد من أحد السبيلين كالغائظ والريح من الدبر والبول والمذي من القبل ناقض للوضوء واختلفوا في غِير المعتاد كالدود والحصاة يخرج من الدبر فعندنا ينقض وهو قول عطاء والحسن البصري وحماد بن أبي سلمان والحاكم وسفيان الثوري والأوزاعي وابن المبارك والشافعي وأحمــد وإسحاق وأبو ثور وقال مالك وقتادة لا ينقض وكذا قال مالك في الدم يخرج من الدبر والمذي لا بشهوة غير ناقض وكذلك سلس البول ودم الإستحاضة فإنه شرط أن يكون الخارجمعتاداً (القوله تعالى ﴿ أو جاء أحد منكم من الفائط ﴾ ) النساء /٣٤ الآية الفائط هو المكان المطمئن من الأرض ينتهي إليه الإنسان عند قضاء الحاجة تستر عن أعين الناس ووجه الإستدلال به ان الله تعالى رتب وجوب التيمم على الجيء من الغائط حال عدم المـــاء وهو لازم بخروج النجس فكان كناية عن الحدث لكونه ذكر اللازم وإرادة المازوم والترتيب يدل على العلية وإذا ثبت ذلك في التيمم يثبت في الوضوء لأن البدل لا يخالف الأصل في السبب فإن قلت الحدث شرط الوضوء فكيف يكون علة النقض قلت لأنه علة لنقض ما كان وشرط لوجوب ما سيكون ولا تنافي بينها ( وقيل لرسول الله عليه السلام وما الحدث قال ما يخرج من السبيلين ) استدل أولاً بالآية على مدعاه ثم بالحديث ولكن هذا الحديث بهذه العبارة لا يعرف له أصلا ولكن روى مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله عَلِيْكُم لا ينقض الوضوء إلا ما خرج من قبلأو دبر أخرجه الدارقطني في غرائب مالك وقال في إسناده أحمد بن الحلاج وهو ضعيف فإن قلت هذا حجة عليكم لأنه يدل على أن الخارج من غير السبلين ليس بحدث قلت مقصودة أن يأتي بدليل من الحديث على أن

الخارج من السبيلين حدث وهو يدل على ذلك قطعاً وأما دلالته على ما ذكرناقلنا أحاديث سنذكرها وحديث مالك وهذا حجة عليه لانه شرط المعتاد وكلمة مسافيه عامة تتناول المعتاد وغيره وقال عبد الحق في الاحكام الكبرى أخرج أحمد من حديث داود بن صر قال حدثنا شعيب عن قتادة قال سئل أنس مها كان يتوضأ رسول الله عليه السلام فقال من الحدث وأذى المسلم قيل وأنتم قال ونحن ثم قال وهذا لا يرويه عن شعبة غير داود وهو منكر الحديث ثم قال عبد الحق وهو ثقة في دينه ومنكر الحديث ثم قال عبد الحق وهو ثقة في دينه و

( وكلمة ما عامة فتتناول المعتاد وغيره ) أي كلمة ما التي في قوله ما يخرج من السبيلين وأشار به إلى نفى قول مالك فإنه يقول لا وضوء بما يخرج نادراً كالحصياة والدود ودم الإستحاضة مستدلًا بأن الله تعالى كني بالغائط على الوجه الذي ذكرنا وهو قضاء الحاجــة الممتادة فلا يكون غيرهما ناقضا قلنا تقييد هذابلادليل في مقابلة مايدل على خلافه وهو عموم كلمة ما وفي التوشيح استدل من قال بأن غير المعتاد لا ينقض بقوله عليه السلام لا وضوء إلا من صوت أو ربح رواه الترمذي وغيره بأسانيد صحيحة من رواية أبي هريرةو بجديث صفوان بن عباد المراري قال كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا سافرنا أن لا ننزع خفافنـــــا ثلاثة أيامولياليهن إلا من جنابة وفيرواية إلا منجنابة أو من غائط وبول ونوم وللجمهور حديث على رضي الله عنه أن النبي عَلِيلَةٍ قال في المذي يغسل ذكره ويتوضأ وفي روايـــة يتوضأ وضوء السلاة رواه البخاري ومسلم وعن ابن مسمود وابن عباس رضي الله عنهمقالا في الودي الوضوء رواه البيهقي والمذي والودي غير معتادين وقد وجب فيهما الوضوءولأنه خارج من السبيل فينقض كالريح والغائط ولأنه إذا وجب الوضوء بالمعتادة والذي تعمبه نواقض الوضوء في الربح فإن زوال العقل والنوم من النواقض ولم يذكر فيه بل المرادنفي وجوب الوضوء بالشك في خروج الريح حتى يدل عليه ما يرفع الشك من ريح أو صوت بدليل ما رواه مسلم من رواية أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ إذا وجد واحدكم من بطنه شيئًا فاشكل عليه أخرج منه شيء أم لا فلا يخرجن من المسجد حتى يسمع صوتــــاً

# والدم والقيح اذا خرجا من البدن فيجاوزا الى موضع يلحقه حكم التطهير والقيء ملىء الفم

أو يجد ريحاً وثبت عن عبد الله بن زيد بن عاصم قال شكى إلى رسول الله عَلَيْقَةِ الذي يخيل إليه أن يجد الشيء في الصلاة فقال لا ينصرفحتي يسمعصوتاً أو يجد ريحاً رواهالبخاري ومسلم والجواب عن حديث صفوان وهو أنه بين فيه جواز المسح ونقض مما يمسح بسببه ولم يقصد بيان جميع النواقض أو بين فيه جواز المسح من الحدث الأصغــر دون الأكبر . ( والدم والقيح إذا خرجا من البدن فتجاوزا إلى موضع يلحقه حكم التطهير )مذا معطوف على قوله كلما خرج من السبيلين من المعاني التي تنقض الوضوء الدم والقيح إن بالخروج و إلا لما حصلت الطهارة لشخص ما والثاني من البّدن وأراد به الحي لأنه إذاخرجت من بدن الميت بعد غسله لا يوجب إعادة غسله بل توجب غسل ذلك الموضع على ما سيأتي والثالث التجاوز إلى موضع يلحقه حكم التطهير وهو احتراز عها يبدو ولم يتجاوز فإنـــه لا يسمى خارجاً ولكنه يسمى بادياوفيه رد لزفر رحمه الله فإنظن أن البادي خارج فأوجب فيه الوضوء والشرط الرابع أن يلحق ذلك موضع التطهير في الجملة كا في الجنابــة حتى لو سال الدم من الرأس إلى قصبة الأنف ينتقض الوضوء بخلاف البول إذا نزل إلى قصبة الذكر ولم تظهر لأن النجاسة هناك لم تصل إلى موضع يلحقه حكم التطهير وفي الأنف وصلت إلى ذلك إذ الإستنشاق فرض في الجنابة اللفاء في قوله - فتجاوز - تفسيرية لأنهـــا تفسر الخروج والإضافة في قوله حكم التطهير من إضافة العام إلى الخاص كقولهم علم الطب أي حكمه هو تطهير في الجملة كما ذكرنا.

( والقي ملىء الفم ) بالرفع عطفاً على قوله والدموالقيح وسيعيء الكلام في حكم القيء مفصلاً إن شاء الله تعالى واعلم الخارج النجس من غير السبيلين ينقص الوضوء عند علمائنا وهو قول العشرة المبشرة بالجنة وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت وأبي موسى الأشعري وأبي الدرداء وثوبان وصدور التابعين وقال ابن عبد البر روي ذلك عن على وابن مسعود وعلقمة وعامر الشعبي وعروة بن الزبير وإبراهيم النخمي وقتادة والحكم

### وقال الشافعي رحمه الله الخارج من غير السبيلين لا ينقض الوضوء لما روى انه عليه السلام قاء فلم يتوضأ

ابن قتيبة وحياد والثوري والحسن بن حي والأوزاعي وإسحق بن راهويه وقسال الخطابي وهو قول أكثر الفقهاء .

( وقال الشافعي رجمه الله الخارج من غير السبيلين لا ينقض الوضوء ) وبهقال مالك مو قول ابن عمر وابن عباس وعبد الله بن أبي أوفى وجابر وأبي هريرة وعائشة وسعيــــــــ بن المسيب في رواية وسالم بن عبد الله والقاسم بن محمد وطاووس وعطاء في رواية ومكحول وربيعة وأبي ثور وداود ( لما روي أن النبي عليه السلام قاء فلم يتوضأ ) هذا الحديث غربب لا ذكر له في كتب الحديث واستدل الشافعي ومن تبعه فيما ذهب إليــه بأحاديث منها ما روي عن النبي عليه السلام أنه قاء فغسل فمه فقيل له ألا تتوضأ وضوءك للصلاة فقال هكذا الوضوء من القيء وزوي أنه عليه السلام قال لا وضوء إلا من حدث قيل وما الحدث قال الخارج من السبيلين وروى أبو هريرة أن النبي عَلَيْكِ قال لا وضوء إلا من صوت أو ربح رواه الترمذي وروى ثوبان أن النبي ﷺ احتجم وتوضأ ولم يزد على غسل محاجمــه رواه الدارقطني وفي رواية سكت فقال لو كان لوجدته في كتاب الله وعن جابر أن النبي عليه السلام خرج من غزاة ذات الرقاع فقال له من يكلؤنافي الليلة فقال رجل من الانصار ورجل من المهاجرين نحن نعم الشعب فقام الأنصاري واضطجع المهاجري فجساء رجل من المشركين فرماه بسهم فنزعه ورماه بآخر حتى رماه ثلاثة أسهم فلماخاف على نفسه أيقظ صاحبه فلها رأى الدم يسيل منه قال هلا أيقظتني في أول فقال كنت أتاو سورة فوقعت في وروخات رميات ولولا أني أخاف أن أضيع أمراً أمرني رسول الله عليليم بحفظه لما أيقظتك فبلغ ذلك رسول الله عظي فدعى لها رواه أبو داود ولم يأمره بالوضوء ولا إعادة الصلاة وأخرج هذا أيضا ابن حبان في صحيحه والبخاري أيضاً معلقاً ورواه الدارقطني والبيهقي في سننها إلا أن البيهقي رواه بإيضاح في كتاب ودلائل النبوة وقال فيه النائم عمار بنياسر وقام عهار بن إسريصلي وقال كنت أصلى بسورة وهي الكهف فلم أحب أن أقطعها الجواب عن الحديث الأول أنه غريب فلا يمارض المشهور والحديث الثاني لا يمرف أصلا والثالث

#### ولأن غسل غيرموضع الاصابة امر تعبدي فيقتصر على مورد الشرع وهــو المخرج المعتاد

متروك الظاهر لأن الوضوء يجب من غير الصوت والريح بالاتفاق والرابتع فيـــــه عتبة بن السكن قال الدارقطني هو متَروك والخامس يحتمل أنه عليه السلام لم يعلم بحاله على الفور ثم علم فأمره بالإعادة بغير علم الراوي ولو وقع التعارض لطلبناالترجيح وذلك منوجهين أحدهما إجهاع الصحابة على مثل مذهبنا ولو كانت الأخبار غير ثابتة لما أجمعوا والثاني ان أخبارنا مثبتة وأخباره نافية والمثبث يقدم كذا قاله صاحب أرباب الأنصاف من أصحابنا ولا يخاو عن نظر وقال صاحب كتاب اللباب وقيل هذا لا يصح الإستدلال به فإن الدم حين خرج أصاب بدنه و ثوبه فينبغي أن يخرج من الصلاة ولم يخرج فلمالم يدل مضيه في الصلاة على جو از الصلاة مع النجاسة كذلك لا يدل مضيه فيها على أن خروج الدم لا ينقض الوضوء فإن قبل اصابة الدم شيئًا من بدنه أو ثيابه شك فيه أو شك أنه يصير عمـل في الصلاة أو كثير لا يحتمل فيها وأما خروجه فإنه ينجس به لأنه خارج من بدنــه قيل له هذه مكابرة كيف يحصل له الشك وقد قال جابر رضي الله عنه فلها رأى المهاجري ما بالأنصاري من الدماء والمهاجري قد رآه بالليل ويقال ما رأى الدماء ببدنه وثيابه لأنه قال مــا بالأنصاري من الدماء ولم يقل ما بالأرض والدم المسول في الليــل لا يكون يسيراً فكيف قد جمع الدم في رواية حيث قال فلما رأى المهاجري ما بالأنصاري من الدماء قال سبحان الله وذلك لأنه وقد أصابه بثلاثة أسهم والظاهر أنها في ثلاثة مواضع ثم ان هذا نقل واحد من الصحابة ولمل هذا كان مذهباً له وكان غيره عالماً محكمه وقال الخطابي أكثر الفقهاء على انتقاض الوضوء بسيلان الدم وهذا أقوى إلى الإتباع.

(ولأن غسل غير موضع النجاسة امر تعبدي فيقتصر على مورد الشرع وهو الخرج المعتاد) هـــذا دليل الشافعي من جهــة العقل قوله تعبــدي أي أمــر تعبدنا به حين كلفنا الله به من غير معنى يعقل إذا العقل إنها يقتضي وجوب غسل موضع إصابة النجاسة فيقتصر على مورد الشرع وهو الخرج المعتاد ويجوز أن يكون معناه أمـر تعبدي أن القياس يقتضي وجوب غسل كل الأعضاء كما في المني بــل بطريق الأولى لأن

#### ولنا قوله عليه السلام الوضوء من كل دم سائل

الغائط أنجس من المني للاختلاف في نجاسته دور\_ الفائط فالإقتصار على الأعضاء الأربعة أمر تعبدي .

(ولنا قوله عليه السلام الوضوء من كل دم سائل ) هذا أخرجه الدارقطني في سننه يسمع من تميم ورآه وفي مسنده يزيد بن خالد عن يزيدبن محمد وكلاهما مجهولان قلت الحديث هذا مرسل والمراسيل عندنا حجة لما عرف في أصولنا ويعزى هذا لزيد بن ثابيت نحوه أخرجه ابن عدي في الكامل في ترجمة أحمد بن فوح عن بقية حدثنا عن شعبة عن محمد بن سليان عن عاصم عن عمر بن الخطاب عن عبد الرحمن بن اباد، بن عمان بن عفان عن زيد بن ثابت قال قال رسول الله عليه الوضوء من كل دم سائل قال ابن عدي هذا الحديث لانعرفه إلا من حديث أحمد لهذا وهو عن لا يحتج بجديثه ولكنه يكتب فإن الناس مع ضعفه قد احتملوا حديثه وقال ابن أبي حاتم في كتاب العلل كتبنا عنه ومحمله عندنا الصدق وجــه الإستدلال به أن مثل هذا التركيب يفهم منه الوجوه كما في قوله في خمس من الإبل شاة ولا خلاف في الفرضية فكان معناء توضأ من كل دم سائل من البدن و إنها عبر بلفظ الخبر لكونه آكد في الدلالة على الوجوب كأنه أمر فامتثل أمره فأخبر عن ذلك وهو آية كونه واجبًا فإن الامر إذا كان بمن لا يكذب في كلامه يعبر عن مطلوبه بلفــظ الحبر تأكيداً الطلب كذا قاله الأكمل وأخذه من حاصل كلام السفناقي فإنه قال فإن قلت هذا مبتدأ وخبره ما اقتضاه الجار والمجرور وهو مستحب أو سنة أو واجب فما الوجـــــــــ في تعيين الواجب قلت فيه وجهان أحدهما ان هذا اخبار ٢كد في الدلالة على الوجوب الوجه الثاني أنه وصف الدم بالسيلان والدم السائل نجس مطلقاً كالغائط فكان ملحقاً به بدلالة النص فإن قلت لم لا يجوز أن يكون المراد به الوضوء اللغوي لأنه قد ورد ذلك في لسان الشرع الوضوء قبل الطعام ينفي الفقر وبعده ينفي اللمم قلت أجابالسفناقي بأن النبي عليهالسلام أخرج ذلك على طريق المشاكلة لجواب سائل في قوله ألا تتوضأ وضوءك للصلاة وأجـــاب الأكمل بأن ذلك مجاز شرعي ولا تترك الحقيقة الشرعية في كلام الشارع بلا دليل وقسال

# وقوله عليه السلام من قاء أو رعف في صلاته فلينصرف وليتوضأ وليتوضأ وليبن على صلاته ما لم يكلم

تاج الشريعة الوضوء من كل دم سائل واجب لأنه على صالح لأتمام الكمال فيصار إليه وغيره من الأحكام غير ثابت بعضها نحو الحرمة والكراهة وبعضها ثابت بدون سيلان الدم وهو الندب والإباحة لأن كلمة من للجزئية والبعضية أولبيان أن أحدهما يتفرع من الآخر وبعضه كما يقال الثمرة من النخلة وهذه الحقيقة غير مرادة همنا لاستحالة أن يكون الوضوء متفرعاً من الدم السائل وبعضه فيحمل على السببية لأنها من لوازم الحقيقة إذالمتفرع لا بد له أن يكون سبباً فيصير تقدير الخديث والله أعلم بالصواب يجب بسبب كل دم سائل وقد وجد الدم السائل فيجب الوضوء وهذا أدق وأوجه من الوجهين الذين ذكرهما السفناقي فلذلك قال صاحب الدراية فيها تأمل.

( وقوله عليه السلام من قاء او رعف في صلاته فلينصرف وليتوضأ وليبن على صلاته ما لم يشكلم ) قال الاكمل رواه ابن أبي مليكة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي علي ذكره الرازي في شرح الطحاوي ولذا قال الاترازي وهذا عجز منها بل رواه ابن ماجة في سننه من حديث إساعيل بن عياش عن ابنجريج عن ابن أبي مليكة عن عائشة ولفظه قالت قال رسول الله على أصابه قيء أو رعاف أو قلس فلينصرف ثم يبن على صلاته وهو في ذلك ورواه الدارقطني في سننه ولفظه إذا قاء أحدكم في صلاته أو قلس فلينصرف ثم يبن على ملانصرف ثم يبن على ما مضى من صلاته ما لم يتكلم وروى الدارقطني أيضاً من حديث أبي سعيد الحدري قال قال رسول الله إذا قاء أحدكم او رعف وهو في الصلاة أو أحدث فلينصرف فليتوضأ ثم ليجيء فليبن على ما مضى فإن قلت قد طعنوا في الحديثين أماحديث عائشة فقال الدارقطني أصحاب ابن جريج يروونه عن ابن جريج عن أبيه عن عائشة وقال ابن عدي رواه ابن عياش مرة هكذا أو مرة عن ابن جريج عن أبيه عن النبي وقال بن عدي محفوظ وأخرجه البيهقي من حديث الدزاز عن ابن جريج عن أبيه عن النبي عيالية إن صحت فتحمل على سبيل غسل الدم لا على الوضوء وأما حديث أبي سعيد فهو معلول بأبي بكر الزاهدي الذي مسنده قال ابن الجوزي عن أحمد انه ليس بشيء وقال معلول بأبي بكر الزاهدي الذي مسنده قال ابن الجوزي عن أحمد انه ليس بشيء وقال

ابن حان يضع الحديث والجواب عن الأول ان اساعيل بن عباش وثقه ابن معين وغيره وقال يعقوب بن سفيان ثقة عدل وقال زيد بن هارون ما رأيت أحفظ منه ومــــا يضر الحديث إذا رواه الثقة باسنادين مرسل ومسند في حالة واحدةومن رواه بالاسنادينجيماً الربيع بن نافع وداود بن رشيد وهذه المقالة تفيد الخطأ على ابن عياش فانه لو رفع مسا وقفه الناس ربها يتطرق الوهم إليه فأما إذا وافق الناس على المرسل وزاد عليهم بالمست فهو مشمر بتحفظ وتثبت الزيادة عن الثقة بقوله ولئن سلمنا انه مرسل مطلقاً فنحن نحتج به وأما حمل الشافعي الوضوء على غسل بعض الأعضاء يدفعه ما جاء في الحديث المذكور أو مذي فان المذي يوجب الوضوء الشرعي ولا يكفي فيه غسل بعض الأعضاء بالاجماع وقد يقال في ذفعه أنه لو حمل هذا الوضوء في هذا الحديث على غسل الدم فقه لبطلت الصلاة التي هو فيها بالإنصراف ثم بالغسل ولها جاز له أن يبنى على صلاته بـل يستقبلها وأما الجواب عن الثاني فنقول إنه اعتمد بحديث عائشة رضي الله عنها ولثن رددناه بالكلية فحديث عائشة كاف سواء كان مسنداً أو مرسلا ثم وجه الاستدلال بالحديث المذكورمن وحوه الأول انه أمر بالمناء وأدنى درجات الأمر الإباحة والجواز ولاجواز للبناء إلا بعد الانتقاض فدل بعبارته على البناء وعلى الانتقاض بمقتضاه والثاني أنه أمر بالوضوء ومطلق الأمر للوجوب والثالث أنه أباح الإنصراف وهو لا يباح بعد الشروع إلا به فان قلت جاز أن يكون الأمر بالإنصراف واقعاً لغسل النجاسة الحقيقية كرعاف أصاببدنه وثوبه لا للحدث قلت أخرج علمه بطريق المشاكلة لجواب السائل في قوله ألا تتوضأ وضوءك للصلاة مع أن غسل النجاسة الحقيقية مبطل للصلاة ومانع للبناء بها بالإتفاق ألا ترى أن فيه أو مذي وعن المذي يجب الوضوء الشرعي فكذا بالقيء أو الرعاف كذا في الأسرار فان قلت البناء المعطوف على الإنصراف غير واجب فكذا الإنصراف والتوضىء لتناسب أحكام المعطوفات قلت هذا من الإستدلال بالأدلة الفاسده فان القرآن في النظم لا يوجب القرآن في الحكم وقد يعطف الأمر المقتضي للوجوب على الأمر المقتضي للاباحة كما في قوله تمالى ﴿ كلوا من رزق ربكم واشكروا له ﴾ سبأ / ١٥ فالأكل مباج والشكر واجب كا في

قوله تعالى ﴿ كُلُوا مِن ثُمَرَةً إِذَا أَثْمَرُ وَآتُوا حَقَّهُ يُومَ حَصَادَهُ ﴾الأنعام/١٤١ فالثاني للوجوب لا الأول ولما أمر بالإنصراف ظن ظان أن ذلك مفسد الصلاة فأمر بالبناء لنفـــي هذا الظن وقوله رعف بضم العين وقال العدي فتحالمين هو الصحيح يقال رعف إذا سالرعافه أو قلس بالتحريك وقيل بالسكون وهو ما يخرج من الجوف ملىء الفمأو دونه وليس بقيء فإن عاد فهو فيء واعلم أن لنا أحاديث أخر في هذا الباب حديث عائشة رضي الله عنها قالت جاءت فاطمة بنت أبي حسين إلى رسول الله عَلِيْتُ فقالت يا رسول الله إني أستحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة قال لا إنها ذلك عرق وليست بالحيضة فإذا أقبلت فدعي الصلاة وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وتوضئي لكل صلاة حتى يجيء ذلك الزقت فأخرجه أحمد وابن ماجة وتوضىء عند كل صلاة وأن قطر الدم على الحصير وهذا فيه دليل على وجوب الوضوء من الدم ونبه على العلة بقوله عرق فإن قلت قالوا قوله وتوضئي لكل صلاة من قول عروة قلت قد صححه الترمذي ولا يمكن أن يقال هذا من قبيل نفسه لأنه عطف الأمسر بالتوضىء على الاوامر المتقدمة من قوله فدعى الصلاة وإذا أدبرت فاغسلي عنــــك الدم وتوضئي لكل صلاة فلها قال توضئي شيئًا كل ما قبله من أمره عليه السلام ولان منأثبت الإسناد كان أولى فإن قلت فاغسلي عنك الدم ثم صلى مشكل في ظاهره لأنـــه لم يذكر الغسل إلا بعد انقضاء الحيض من الغسل قلت هذا مذكور في رواية أخرى صحيحة قـــال فيها فاغتسل قوله - استحاض - على بناء المفعول قوله أفأدع الصلاة سؤال قوله عرقأي دم عرق قوله وإذا أدبرت المراد من الإدبار إنقطاع الحيض وعلامة إدبار الحيض إنقطاعه وحصوله في الطهر عنديًا بالزمان والعادة وهو الفصل بينهما فإذا أظلت عادتها تحوت وان لم يكن لها ظن أخذت بالأقل وهو اليقين وعند الشافمي وأصحابه إختلاف الألوان هــو والاصفر أقوى مِن الاكدراذا جملا حيضاً فتكون حائضاً في أيـــام القوي مستحاضة في أيام الضعف وحديث سعد بن أبي طلحة عن أبي الدر داء أن النبي عليه السلام قاء فتوضأ فلقيته في مسجده فذكرت له ذلك فقال صدق أنا صببت وضوءه رواه أحمـــد والترمذي

# ولأنخروج النجاسة مؤثر في زوال الطهارة وهذا القدر في الأصل معقول والاقتصار على الأعضاء الاربعة غير معقول لكنه يتعدى ضرورة تعدى الاول

وقال حديث حسن المعلم أصح شيء في هذا الباب وحديث سعيد بن المسبب عن أبي هريرة رضي الله عنها أن الذي على أنه قال ليس في القطرة ولاالقطرتين من الدم وضوء الا أن يكون دما سائلا رواه الدارقطني وحديث سليان رضي الله عنه قال قال رسول الله على الفيء دم الحديث لما أحدث يكفي الوضوء رواه البزاز في مسنده وسكت عنده وحديث ابن عباس قال كان رسول الله على اذا رعف في صلاته توضأ ثم بنى على صلاته رواه الدار قطني واعله معمر بن رباح والترجيح معنا لوجوه اربعة الاول: انه اكبر الصحابة . الثاني أخبارنا مثبتة وأخبارهم نافيسة والمثبت أولى بالقبول . الثالث : أن أخبارنا أكثر واصح وليس لهم خبر صحيح . الرابع: ما صحيا الله أحوط في الدن في باب العبادة .

( ولأن خروج النجاسة مؤثر في زوال الطهارة ) هذا جواب لقول الشافعي حيث قال غسل غير موضع الإصابة تعبدي ليس بمقول وفيه اثبات لصفة النجاسة لما يخرج من غير السبيلين بطريق القياس ومعنى قوله يؤثر في زوال الطهارة ظاهر لان النجاسة اذا وجدت في محل تنفي الطهارة عن ذلك الحل واذا زالت عنه توجد الطهارة فيه لان بينها منافاة وقال تاج الشريعة النجاسة معنى اذا اختص بمكان يوجب الاخلال بالتقرب الى المعبود ويمنع كمال التعظيم في العبادة والطهارة يعني اذا اختصت بمحل يوجب كمال التقرب يه الى المعبود وتهام التعظيم في العبادة والنجاسة ضد الطهارة ومن الضرورات بتحقيق أحد الضدن انتقاء الضد الآخر .

( وهذا القدر ) أي كون النجاسة تؤثر في زوال الطهارة ( في الأصل وهو ) الخارج من السبيلين ( معقول ) يعني يدر كه العقل فيقاس عليه غيره وهو الخارج من غير السبيلين ( والاقتصار على الأعضاء الأربعة غير معقول ) لانه غسل غير موضع الإصابة ( لكنه يتعدى ضرورة يتعدى ضرورة تعدي الاول ) أي لكن الإقتصار على الاعضاء الاربعة يتعدى ضرورة تعدي المنعوص عليه وان كان غير معقول الى صورة النزاع حكماً حتى يتعدى في ضمن

الاول وهو زوال الطهارة بخروج النجاسة وتحقيق هـذا الكلام أن نقول نحن لا نتعدى الحكم المخالف للقياس ضرورة أن همنا حكمين أحدهما ثبوت أحكام النجاسة وهو المنع للصلاة ومن المضمضم وغيره أنه موافق للقياس لانه محل تعظيم المعبود لان القيام لعبادة الله ببدن نجس لا يكون مثل العبادة ببدن طاهر والآخر الإقتصار على الاعضاء الاربعــة وهو حكم نخالف القياس في الاصل أعنى السمل فإذا تعدى الموافق للقياس تعدى إلىالفرع بصفة واصل الحكم لما وافق القياس لا بد من تعديته لانا أمرنا بالقياس فإذا عدى لا سبيل انه تعدى وحده لانه خلاف وضع القياس اذ القياس مثل تعدي الحكم الثابت في الاصل الى الفرع وإذا كان الحكم في الاصل موصوفاً بصفة لا يجوز تعديته بدونه فتعين أن يتعدى بصفته وان كانت مخالفة للقياس وهذا لان الشيء اذا ثبت في ضمن غيره لا يعطى لـــــه حكم نفسه وانها يعطى له حكم التضمن كالوكالة الثابتة في ضمن الرهن فإنهـــا تازم والجندي يصير مقيماً في المغازي بنية اقامة السلطان في السفر وقال الاترازي يعني قوله لكنه أي لكن الخارج من غير السبيلين يتعدى حكمه الى غير موضع الاصابة ويثبت فيه ضرورة تعد الاول وهو الخارج من السبيلين لان شمول العلة تستلزم شمول الحكم والمراد من الاول الخارج من السبيلين لانه مذكور أولاً وغير الخارج من السبيلين مذكور آخراً فإن قلت ما الأصل وما الفرع ؛ وما شروط القياس فإنا لم نعلم هذه من كلام المصنف قط نقول أولاً القياس إثانة مثل حكم المذكورين بمثل علته في الآخر فالمذكور الاول هو الأصل والثاني هو الفرع وشرطه أن لا يكون الأصل مخصوصاً مجكم آخر كشهادة خزيمة رضي الله عنـــه وأن لا يكون معدولاً به عن القياس كبقاء الصيام مع الأكل ناسياً وأن تعدى الشرع الثابت بالنص بمينه الى فرع هو نظيره ولا نص فيه والاصل همنا هو الخارج من السبيلين أعني الغائط والبول والفرع هو الخارج من غير السبيلين وعلماؤة استنبطوا أن الخارج من السبيلين كان حدثًا لكونه نجسًا خارجًا من بدن الإنسان من قوله تعالى ﴿ أُو جَاء أَحَدُ منكم من الغائط ﴾ النساء الآية وهو نص مع أنه معلول بذلك الوصف لظهور أثره في عين الحكم المعلل به وهوانتقاض الطهارة بخروج دم الحيض والنفاس ووجدوا مثل ذلك في الخارج غير ان الخروج انما يتحقق بالسيلان الى موضع يلحقه حكم التطهير ويملأ الفم في القيء لأن بزوال القشرة تظهر النخامة في محلها فتكون خارجة بخلاف السبيلين لأن ذلك الموضع ليس بموضع النجاسة

من غير السبيلين فتعدى الحكم الأول اليه وتعدى الحكم الثاني وهو الاقتصار على الاعضاء الاربعة أيضاً ضرورة تعدي الأول لأنه لولم يتعد اليه تغير حكم النصبالتعليل وذلك يفسد القياس (غير ان الخروج متحقق بالسيلان إلى موضع يلحقه حكم التطهير) هذا جواب إشكال وهو أن يقال أن الحكم في الفرع لا بد وأن يكون على فوق الحكم في الأصل كما عرف ثم في الأصل يستوى القليل والكثير ولا يستوي ذلك في الفرع وتقدير الجواب أن المؤثر في نقض الطهارة انها هو المخروج من الباطن الى الظاهر والحروج انها يتحقق اذاوجد السيلان الى موضع يلحقه حكم التطهير في البدن كله موضع النجاسة والرطوبات والدماء السائلة فإذا انقطعت البشرة كانت الدماء والرطوبات مادية لا خارجة بخلاف البول اذا ظهر على الإحليل ولم يسل لانه وجد الخارج من الباطن الى الظاهر لان موضع تلك النجاسة هي المثابة لا الاحليل والمرادمن السيلان أن يعلو الشيء على رأس الجرحوينحدر. ( ويملأ الفم في القيء ) أي وغير أن الخروج يتحقق بمــلىء الفم في القيء يعني إذا قاء ولم يكن مل الفم لا ينتقض وضوءه وإنما اشترط ذلك باعتبار أن الفم له شبهان شبه الداخل وشبه الخارج فاعتبر الكثير خارجا والقليل غير خارج عملاً بشبهي الفم فإن قلت كان القياس أن لا يكون القيء حدثًا لأن الحدث خارج بقوة نفسه والقيء يخرجبقوة غيره فإن من طبع السليمة أن لا تسيل إلى فوق إلا بدافع يدفعها أو جاذب يجذبها كالدم الظاهر على أس الجرح فمسحه مجرقة قلت ترك القياس بالآثار عند ملء الفم فبقى مأذوناً على أصل القياس لأنه من القليل يكون فإن امتلاً معدته يعاو إلى حلقه إذا ركع فجعل عفـــوا (لأن بزوال القشرة تظهر النجاسة في محلها فتكون بادية ) أي ظاهرة ( لا خارجة ) لأن حقيقة الخروج هو الانتقال من الباطن إلى الظاهر والنجس ما دام في محله لا يأخذ حكم النجاسة لعدم إمكان تطهيره فاشترط التجاوز إلى مسموضع آخر ( بخلاف السبيلين لأن ذلك الموضع ليس بموضع النجاسة ) أي لأن موضع الطهر ليس عل النجاسة

وهو الاحليل وموضع النجاسة المثانة فبالظهور يعلم انه قد انتقل عن محله إلى محل آخر وهو معنى قوله ( ويستدل بالظهور على الانتقال والخروج ) بخلاف السبيلين فسأنه لم يعلم مجبر والظهور والخروج لأن تحت كل جلد رطوبة ودماً فلا ينتقض الطهارة مالم يوجد السيلان الذي هو يحتق الخروج ،

فروع ــ تورم رأس الجرج فظهر به قيح أو نحوه لا ينقض ما لم يجاوز الورم وعن محمد لو صار أكبر من رأس الجرح نقض والصحيح الأول ولو نزل الدم إلى مالان من الأنف أو إلى صماخ الاذن نقض وقال الحسن بن زياد الماء والقيح والصديد طاهربمنزلةالريقوالعرق والدمع والمخاط والنخامة والبستي فلاينقض الوضوء والصحيح ان ذلك بمنزلة الدم لانــه دم رقيق لم يتم نضجه فكان لونه لون الماء وفي المجتبئ الدم والقيح والصديد وماء الجوح رمدت عينه وسال منها الماء يجب الوضوء والناس عنها غافلون ويؤمر به بوقت كل صلاة لاحتمال أن يكون من جرح في الجفون وعن الحسن ان ماء النفطة لا ينقض قـــال الحلواني وفيه توسعة لمن به جرب أو جدري أو حكه بيده والدم إذا أخذ من غرز الابرة أو قطع السكين أكثر من النقبة حديث على الاصح وذكر الحسن فيه عن محمد انه ينتقض وعن أبي يوسف انه لا ينتقض وبه أخذ الزنخشري وفي الحيط مص القراده عضواً فامتلاً إن كان صغيرا لا ينقض كما لو مص الذباب والبعوض وإن كان كبيرا ينقض كما لو مصت العلقة ولو سال من فمه ماء أصفر نقض ولو ظهر بول الجبوب إن كان يقدر على إمساكه متى شاء نقض والا لا ينتقض إلا بالسيلان وفي الحيط توضأ فرأى بللا سائلًا من ذكره أعاد وضوءه إن لم يعلسم ما هو مضى على صلاته لأنه من وساوس الشيطان وينضح فرجب 'بالماء لتحليله عليه وفي الذخيرة إدا تبين ان الخنثى رجل أو امرأة فالفرج أخر منه بمنزلة القرحة لا ينقض الخارج منه ما لم يسل قال وفي الكتاب قال أحب ان يعيد الوضوء وهو اشارة إلى انه غير واجب وهو اختيار محمد بن ابراهيم الميداني وأكثر المشايخ على إيجابه والدم المساوي للريق ينقض استحسانا كالغالب بخلاف الناقض ولو كان لون الريق أحمر

نقض وإن كان أصفر لا ينتقض خرج من اذنه قيح أو صديد بدون الوجــــع لا ينتقض ومسم الوجع ينقض لأنه دليـــل الجرح هكذا افتى الحلواني . باشر امرأته من غير حائل فاشتد ذكره لها انتقض وضوءه عندهما استحسانًا خلافًا لمحمد إلا بخروج شيء ولم يشترط في ظاهر الرواية بماسة الفرج بالفرج واشترط في رواية الحسن وهــو الاظهر الدم السائل من الجرح إذا لم يتجاوز إلى موضع يلحقه حكمالتطهيرظاهر في الاظهرو هوقول أبي يوسف وبه أخذ الكرخي وكذا كلمالا ينقض الوضوء من القيء وغيره خلادم الاستحاضة وبه كان يفتي أبو عبد الله القلانسي ومحمد بن سلمة وأبو نصر وأبو القاسم وأبو الليث وعن محمد بن الحسن انه نجس وبه كان يفتي أبو بكر الاسكاف وأبو جعفر وعلى الاول لو امتلأ الثوب منه لا يمنع جواز الصلاة كا يكون لاصحاب القروح يصيب ثيابهم مرة بعد مرة من غير تجاوز لمكان العذر ولا يمنع وان كثر ما روى ذلك بعض أصحابنا عن ابن عمر رضي الله عنه ومكي عن أبي يوسف وعليه الفتوى وفي الينابيع اقطر دهنا في احليله ثم سال منـــه لا ينقض عند أبي حنيفة خلافاً لابي يوسف وعمد ادخل الحقنة في دبره ثم أخرجها لا وضوء علمه مع انه لا يخلو من خروج شيء معها منالنجاسة وكل شيء غيبه فى دبر المثم أخرجه أو خرج بنفسه نقض وأفسد الصوم وان دخل بعضه وطرفه خارج لا ينقض ولا يفسد الصوم عمم ولم يفسد ومراده غير الذكر اما إذا لم يكن عليه بلة وفي قاضيخان روايتان والصحمح إذا لم تغب فيه تعتبر البلة والرائحة فإنه ليس بداخلهن كل وجهجتي لا يفسد صومه ولا ينقض الوضوء بنزول البول إلى قصبة الذكر وإلى القلفة ينقض.والريح الخارج من ذكر الرجل وقبل المرأة لا ينقض الوضوء في المحيط هذا حكاه الكرخي عن أصحابنا إلا أن يكون مفضاة وهي الق صار مسلك بولها ووطئها والتي صار مسلكالغائط والوطىء منها واحد ولا يحلوطؤها إلا أن يعلم أنه لا يجاوز قبلها فحننئذ يستحب لهــــا الوضوء لاحتمال أنها خرجت من دبرها لا من قبلها وفي المفيد والذخيرة عن محمد أنه حدث من قبلها قباساً على دبرها وعن الكرخي أن الربح من الذكر لا ينقض وإنها هو اختلاج وقال أبو حقص الكبير يجب في المفضاة وقيل إن كانت الربح منتنة يجـب وإلا فلا وفي

### وملءالفم أن يكون بحال لا يمكن ضبطه إلا بتكلف لأنـــه يخرج ظاهراً فاعتبر خارجاً

الذخيرة والدودة الخارجة من قبل المرأة على هذه الأقوال وفي القدوري يوجب وفي الذكرا لا ينتقض وإن خرجت الدودة من الغم أو الأنف أو الأذن من لاتنقض حشى إحليه بقطنة أو ربط الجراحة تعدى البلل أي خارجها نقض وإلا فلا وإن حشت المرأة بقطنة فابتل داخلها ان كانت على الشفرتين نقض وإن كانت داخل الفرج فلا وضوء عليها وإن أدخلت أصبعها في فرجها انتقض وضوءها لأنها لا تخلو من بلة ولو وصل البائع إلى الدماغ بالسعوط أو الوجوز أو الأقطار ثم خرج لا ينقض لأنه خرج من مكان طاهر وعن أبي يوسف ان خرج من الغم نقض ولو غرز إبرة في يده وظهر الدم أكثر من رأس الابرة لم ينتقض وكان خرج من الغم نقض ولو غرز إبرة في يده وظهر الدم أكثر من رأس الابرة لم ينتقض واذا عصرت عبد الله عيل الى القول بالنقض ويراد سائلا وكذا في فتاوي النسفي واذا عصرت القرحة فخرج منها شيء كثير ولو لم يعصرها لا يخرج منها شيء ينقبض وضوءه كذا في مجموع النوازل وفيه أيضا جرح ليس فيه شيء من الدم والصديد فدخل الحام أو الحوض فدخل الماء الجرح وسال منه الماء لا ينقض وذكر الإمام علاء الدين أن من أكل خبزاً أو فدخل الماء أو الدم فيه من أصول أسنانه ينبغي أن يضع اصعه أو طرف كفه علىذلك فاكمة ورأى أثر الدم فيه من أصول أسنانه ينبغي أن يضع اصعه أو طرف كفه علىذلك الحوضع فإن وجد فيه أو الدم انتقض وضوءه والا فلا.

( ومل، الله أن يكون بحال لا يمكن ضبطه إلا بتكلف ) هذا التعريف عن رواية الحسن بن زياد رحمه الله وقيل حد مل، اللهم أن يمنعه من الكلام وقيل ان يزيد على نصف وقيل أن يمجز عن تفطية اللهم وقيل ما جاوز اللهم وقيل ليس فيه حد مقرر بل هدو مفوض إلى رأي المبتلى به إن كان يراه ملأ اللهم انتقضت طهارته وإن لم يره لا ينقض وهذا أشبه مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه فيا لم يرد فيه من الشرع تقدير ظاهروهو اختيار شمس الائمة الحلواني ( لأنه ) أي لأن مل، اللهم وهذا دليل لقوله وعلى اللهم من القيء وليس بدليل لقوله ومل، اللهم لمن يكون بحال اله حتى لا يقال التعرب لا يستدل عليها لأنه ما قبل تعريف ملى الفم ( يمخرج ظاهر أ ) لأنه لا يقدر على ضبطه إلا بكلفة ( فداعتم خارجاً ) فلا يكون تبعاً لذلك بخلاف ما إذا قل فيانه تبع لا يق فلا يقتضي وحاصل

# وقال زفر قليل القيء وكثيره سواء وكذا لا يشترط السيلان واعتباراً بالخرج المعتاد ولإطلاق قوله عليه السلام القلس حدث ولنا قوله عليه السلام ليس في القطرة والقطرتين من الدم وضوء إلا أن يكون سائلاً

الكلام همنا أن الفم تجارى فيه دليلان أحدهما يقتضي كونه باطناً والآخر يقتضي كونــه ظاهراً نظير ذلك في الصائم إذا أخذ الماء بفيه ثم مسحه لا يفسد صومه، وإذا ابتلع ريقه فكذلك فورد على الدليلين حكمها ، فقيل إذا كثر ينقض وإذا قل لا ينقض .

( وقال زفر رحمه الله قليل القيء وكثيره سواء )وبه قال الثوري والحسن البرحي وبجاهد ( وكذا لا يشترط السيلان ) أي في الخارج من غير السبيلين كالدم ونحوه (إعتباراً) أي يعتبر إعتباراً وانتصابه بالمقدر ( بالخرج المعتاد ولاطلاق قوله القلس حدث ) هذا قياس ظاهر لأنه لما كان الخارج من غير السبيلين حدثا بها دل عليه من الدليل ، وجب أن يستوي فيه القليل والكثير . قال الاترازي والأكمل أيضاً هذا الحديث رواه سوار بن مصعب عن زيد بن علي عن بعض آبائه عن رسول الله عليه في أوجه الأول أنهذا أخرجه الدارقطني شرحه لمختصر الطحاوي ، وهذا عجز منها من ثلاثة أوجه الأول أنهذا أخرجه الدارقطني في سننه حيث لم يرجعا اليه . والثاني غير الإسناد إلى زيد بن علي غير سوار بن مصعب وهو متروك (١) .

والقلس بفتح اللام وقيل بسكونها . قاله ابن الأثير واختلف فيه ، فقال المرغيناني القلس ما كان مل الفم والقيء دونه ، وقيل على العكس دل عليه قول محمد فإن قلسأقل من مل الفم. وقول مجاهد وطاووس لا وضوء في القلس حتى يكون القيء ذكر والنسائي وفي المقرب القلس ما خرج من الحلق مل الفم أو دونه وليس بقيء فإن عاد فهو القيء وقلس الكأس إذا قذف بالشراب لشدة الإمتلاء . وقال خواهر زاده القلس ما يخرج من المعدة عند غثيان النفس واضطرابها والقيء مسا يخرج منها عند سكون وقرار ، فكان في القلس زيادة شدة ليست في القيء ،

( ولنا قوله عَلَيْتُ ليس في القطرة والقطرتين من الدم وضوء إلا أن يكون سائلاً )

<sup>(</sup>١) لم يذكر الثالث في الأصل. اه مصححة ٠

رواه الدار قطني من حديث أبي هريرة رضي الله عنه من طريقين كلاهما ضعيف ، لأن في أحدهما محمد بن الفضل وفي الأخرى حجاج بن نضير وهما ضعيفان ، والقطرة والقطرتان عبار عن قلة الدم ، وسهاه قطرة لأنه لم يوجد السيلان والدليل على ذلك قوله إلا أن يكون سائلًا فإن كان السيلان سائقاً على حال القطر ، فإنه زاد السيلان بازدياد الدم واجتمع في موضع لو حصل له صلاحية إز دياد السيلان يحصل القطرة ، فإذا كان كذلك لو كانـــت القطرة على حقيقتها لا يصح إستثناء حالة السيلان منها ، لأن استثناء الشيء بمنزله غايته ، فلا يجوز تقديم الغاية على المغيا لأن الغايه تعقب المغيا أبداً ؛ فكذلك حالة القطرة تعقب حالة السيلان على ما ذكرنا ولا يجوز أن تعقب حالة السيلان حالة القطرة كذلك وهذا كا إذا قال الرجل لامرأته وهي خارجة الدار إذا قمدت وســـط الدار فأنت طالق إلا إذا دخلت تلك الدار أو دخلت فإنه لا يصح لأن حال الدخول سابقة على حال القمود نظيره ليس في اللقمة واللقمتين من أكل الجزء ، واختيار قطع الصلاة إلا أن يكون المصلي أدخله في فيه لا يصح . وحاصل معنى الحديث ليس في القطرة والقطرتين بالقود من الدم وضوء لكن إذًا سال الدم قفيه الوضوء.وفي المغني لا وضوء في الدم القليل لكن في الكثيروضوء وهو السليل فالاستثناء منقطع ، لأن حقيقته ليست بمرادة لحصولها بعد السيلان ، والجاز وهو القليل لا يتناول السائل فلا يكون متصلا ، ولا يجوز أن يكون المراد قطر الدم من رأس الجرح من غير أن يسيل فانه قول خارق للاجاع لعدم القائل بالفصل فلا يصح ، لأن كل من قال بانتقاض الطهارة بالسيلان ، فقائل بانتقاضها في هذه الصورة ومن قال بعدم الإنتقاض مطلقاً لا يقول بالإنتقاض في هذه الصورة ، فالقول بالانتقاض بالسيلان وبعدم الانتقاض بالقطر قول لم يقل به أحد .

( وقول علي رضي الله عنه حين عد الأحداث جملة أو وسعة قلة الفم )هذا غريب للم يشت عن علي رضي الله عنه ، والمجب من الأكمل قال الظاهر أنه قاله سماعاً من النبي من عندا قول الاترازي أورده عن علي رضي الله عنه ، وأعجب من هـــذا قول الاترازي أورده الحربمي أن علياً رضي الله عنه عد الأحداث وقال يعاد الوضوء من كذا ، ثم قال أو

## وإذا تعارضت الاخبار ، يحمل ما رواه الشافعي رحمه الله على القليل ، وما رواه زفر رحمه الله على الكثير والفرق بين المسلكين ما قدمناه ،

وسعة قلاً الفم ولم يقف على أصل الأثر كيف لفظه ولا وقف على صحبته أولا عرف هل هو موقوف ، أم مرفوع حتى يصرف فيه من عنده ، ثم قال وذكر الناطقي في الأجناس وقال روى زيد بن ثابت أن النبي على قال يعاد الوضوء من سبع : من نوم غالب ، وفي ذراع ، وغائط ، وبول ، ووسعة قلاً الفم ، ودم سائل ، والقهقه في الصلاة . الحديث . قال صاحب اللهراية روى البيهقي وصاحب الحيط عن النبي على النه قال يعاد الوضوء إلى آخوه نحوه ، وليس فيه والحدث . وذكر السروجي في شرحه كها ذكره صاحب الدراية وقال في آخره لا يصح وكلهم أظهر العجز في ذلك والحديث أخرجه البيهقي في الخلافيات عن أي آخره لا يصح وكلهم أظهر العجز في ذلك والحديث أخرجه البيهقي في الخلافيات عن أي هريرة قال قال رسول الله عليه الفطح ، وقهقهة الرجل في الصلاة ، وخروج الدم ، والقيء ، ومن وسعة قلاً الفم ، ونوم المضطجع ، وقهقهة الرجل في الصلاة ، وخروج الدم ، فأضعفه فان فيه سهل بن عفان والجارود بن زيد وهما ضعيفان . وقال ابن الأثير في النهاية الوسيع الدفع ، ثم قال ومنه حديث علي رضي الله عنه ، وذكر ما يوجب الوضوء وقال وسعة تملاً الفم يريد الدفع الواحدة من القيء . وجعله الزيخشري حديثاً عن النبي عليه السلام وقال هي من ربع السرمومة سعا إذا نزعها من كرشه وألقاها إلى فيه ،

( وإذا تعارضت الأخبار ، فيحمل ما رواه الشافعي وحمه الله على القليل ومسا رواه زفر رحمه الله على الكثير ) وهذا إلى أن الأصل في تعارض الأخبار التوفيق ، لأن الأصل في الأدلة الاعبال دون الاهبال وههنا تعارض ما رواه الشافعي رحمه الله ما رواهمن أنه عليه السلام قاء فلم يتوضأ . وما رواه رحمه الله من قوله عليه السلام القلس حدث والعمل بهما ممكن فيحمل ما رواه الشافعي على القليل وما رواه زفر على الكثير وذلك لأن القيء ملء الفم من كثرة الاكل . ورسول الله عليات كان عن ذلك بمعزل والقيساس مصدر قلس إذا قاء ملء الفم كذا في الأسامي ولأن ما رواه الشافعي إن صح فهو حكاية حال فلا عوم له أو أنه لم يتوضأ عن القيء في فوره ذلك .

(والفرق بين المسلكين ما قدمناه ) أي الفرق بين المخرج المعتاد وغيره هو جواب لزفر

ولو قاء متفرقاً بحيث لو جمع بملأ الفم ، فعند أبي يوسف رحمه الله يعتبر اتحاد المجلس ، وعند محمد رحمه الله يعتبر اتحاد السبب وهو الغثيان ، ثم لا يكون المجلس ، وعند محمد رحمه الله يعتبر اتحاد السبب وهو الغثيان ، ثم لا يكون نحساً

عن اعتباره غير المعتاد بالمعتاد ، وقسال صاحب الدراية أراد بالمسلكين السبيلين وغيرهما أو الفنم والسبيلين ، ويروى أو الفنم والسبيلين ، ويروى والفرق بين المسلكين أي بين الفسم والسبيلين ، ويروى والفرق بين المسألتين قوله ما قدمناه يعني في مسألة الدم من كون القليل ناقضاً في السبيلين غير ناقض في غير السبيلين أو عند قوله غير أن الخروج إلى آخره .

( ولو قاء متفرقاً ) أى قيئاً متفرقاً . وانتصابه على أنه صفة لمصدر محذوف (بحيث لو جمع ) أي القيء فان قلت القي لم يذكر ، قلت دل عليه قوله قداء ( يُما الفم ) جواب إذاً .

( فعند أبي يوسف يعتبر إتحاد الجلس ) أي مجلس القيء لأن للمجلس أثراً في جمع المتفرفات ، وكذا التلاوات المتمددة للسجدة متحد باتحاد المجلس .

(وعند محمد اتحاد السبب) أي ويعتبر عند محمد إتحاد السبب في القيء المتفرق (وهو) أي السبب (الفثيان) وهو مصدر عثت نفسه إذا جاءت. وقدال الجوهري الغثيان خبث النفس وتدعت نفسه عينا وعناة وأما على سبيل المرتع فعيوه عزا إذا جمع بعضه إلى بعض ومنه الغثاء بالضم والمد وهو ما يحمل السيل من العمامين قال محمد لأن الحكم يثبت على حسب ثبوت السبب من الصحة والفساد فيتحد باتحاده ، ألا قرى أنه إذا جرح جراحات ومات منها قبل البرء يتحد الموجب وان تخلل البراء اختلف ويعتبر الإتحاد في الغثيان ، وإن بقي ثانيا قبل سكون النفس عن الغثيان الأول فإن سكنت ثم قاء فهو حدث جديد ، وقبل قول محهد أصح ثم المسألة على أربعة أوجه ، إما أن يتحد السبب في المجلس ، أو يتعدد ، أو يتحد الأول دون الثاني ، أو على المكس . ففي الاول يجمع إتفاقاً ، وفي الثاني ، أو على المكس . ففي الاول يجمع عند الثانى ، وفي الراب عبيم عند الثانى .

( ثم لا يكون حَدثًا لا يكون نجسًا ) الذي لا يكون حدثًا هو القليل من القيء وغير

#### يروى ذلك عن أبي يوسف وهو الصحيح ، لأنه ليس بنجس حكما ، حيث لم تنتقض به الطهارة .

السائل من الدم لا يكون نجسا الاترى أنه لا تنقض بسه الطهارة فيكون طاهراً ( يروى ذلك عن أبي يوسف ) وبه اخذ الكرخي وفي جامع الكروري هو مروي عن ابن عمر رضي الله عنها وأمر به أبو عبد الله الفسلاني ومحمد بن سلمة وأبو نصر وأبو القاسم وأبو اللث:

( هو الصحيح ) أي ما روي عن أبي يوسف هو الصحيح ، وهو اختيار المصنف أيضاً واحترز به عن قول محمد فإنه نجس عنده ، واختاره بعض المشايخ إحتياطاً وأفتى به أبو بكر الإسكاف وأبو جعفر . وفائدة الخلاف تظهر فيما أخذه بقطنة وألقاد في الماء لا ينجس الماء عند أبي يوسف أرفق خصوصاً في مثل أصحاب القروح والجدري ، حتى لو أصاب الثوب منه كثير لا يمنم جواز الصلاة .

( لأنه ) تعليل وجه الصحة أي لأن ما لا يكون حدثا ( ليمس بنجس حكما ) أي من الحكم الشرعي ( حيث لم تنتقض به العلهارة ) معناه أن الخارج النجس من بدن الإنسان، أي يستازم كونه حدثا معه انتفى اللازم، وانتفاءه يستازم إنتفاء المازوم قيل فيه مصادرة على المطاوب، بناء على أن معنى كلامه ليس كذلك بل معناه ما لا يكون حدثا لا يكون نجسا ، لان ما لا يكون حدثا ليس بنجس حكما لأن حكمه بالنجاسة يستازم كونه حدثا وليس مجدث لما دل عليه الدليل ، فلا يكون نجسا . فإن قلت ما لا يكون حدثاً لا يكون نجسا . قلت لا ينعكس حدثاً لا يكون نجسا ينعكس بأن يقال ما يكون حدثا يكون نجسا . قلت لا ينعكس فإن النوم والإغماء والجنون احداث وليست بنجسة ، فان قلت يرد عليك دم الإستحاضة والجرح السائل فانه ليس مجدث، قلت بل هو حدث لكن لا يظهر أثره حتى يخرج الوقت، فان قلت كيف يجوز الإستدلال بعدم نقض الطهارة على عدم النجاسة لأن عدم النقصض كيوز أن يكون انتفاءه لكونها في محلم في النجاسة الأن عدم النجاسة المونية عير نجس أو يعطى له حكم النجاسة لكونها في محلما النفاء الخروج مستازماً لانتفاء النجاسة .

وهذا إذا قاء مرة أو طعاما أو ماء ، فإن فاء بلغما فغير ناقض عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله ، وقال أبو يوسف رحمه الله ناقض إذا قاء مل الفم . والخلاف في المرتقى من الجوف اما النازل من الرأس فغير ناقض بالاتفاق ، لأن الرأس ليس بموضع النجاسة لأبي يوسف رحمه الله انه نجس بالمجاوزة ، ولهما انه لزج لا تتخلله النجاسة وما يتصل به قليل والقليل في القيء غير ناقض .

- ( فان قاء بلغماً فغير ناقض ) للوضوء (عند أبي حنيفة ومحمد ) إذا كان بلغماصرفاً لا يشوبه طعام ولم يذكر ما إذا اختلط بالطعام قالوا تعتبر فيه الغلبة فان كان الطعام غالباً ينقض وإلا فلا .
  - ( وقال أبو يوسف ناقض إذا كان ملىء الفم والخلاف )أي الخلاف المذكور بينالثلاثة ( في المرتقى ) أي الصاعد ( من الجوف ) أي المعدة ( أما النازل من الرأس فغير ناقض بالاتفاق لان الرأس ليس بموضع النجاسة ) فالنازل منها رطوبة تنزل إلى أعلى الحلق فيرق فيصير بزاقاً ، وإذا استقر في أسفل الحلق يتخفف فيصير بلغما ( لأبي يوسف انه )أي البلغم المرتقى من الجوف ( ينجس بالمجاوزة ) أي مجاوزة ما في المعدة من النجاسة وقد خرج إلى موضع يلحقه حكم التطهير ، فيكون ناقضاً للوضوء .
  - (ولهما) أى لابي حنيفة ومحمد رحمها الله (انه) أى البلغـــم المرتقي من الجوف (لايتخلله النجاسة) أى لا (لزج) أى لصق. وهو بفتح اللام وكسر الزاء المعجمة (لايتخلله النجاسة) أى لا يتداخله النجاسة ولا يدخل في أجزائـــه (وما يتصل به قليل والقليل غير ناقص فيه) لانه لا يحتمل السيلان والسيلان في غير السبيلين أقيم مقام الخروج ولم يوجده. فان قيل ينتقض هذا ببلغم يقع في النجاسة ، ثم يرفع عنها يحكم بنجاسته ، أجيب بأنه لا رواية في

<sup>(</sup> هذا ) إشارة إلى القيء ملء الفم ( إذا قاء موة ) بكسر الميم وتشديد الراء . قــال الجوهري المرة إحدى الطبائع الاربع ، وقال المراواة التي فيها المراة والمرة القوة أيضاً . قلت المراد بها الصفراء وهي إحدى الطبائع ( أو طعام ) أي أو قاء طعاماً ( أو ماء )أي قاء ماء فان هذه الاشياء ربيا تنقض الطهارة إذا كانت ملء الفم .

ولو قاء دما وهو علق يعتبر فيه مل الفم ، لأنه سوداء محترقة ، وإن كان مانعا فلذلك عند محمد رحمه الله اعتباراً بسائر أنواعه ، وعندهما ان سال بقوة نفسه ينقض الوضوء ، وإن كان قليلاً لأن المعمدة ليست بمحل الدم فيكون من قرحة في الجوف.

هذه المسألة ولئن سلم فالفرق بينها أن البلغم ما دام في البطن يزداد ثخانة فيزداد لزوجة ، فإذا انفصل عن الباطن ثقل ثخانة فتقل لزوجته ، فإذا قلت لزوجته ازدادت رقته ، فجاز أن يقبل النجاسة ، وكان الطحاوي رحمه الله يميل إلى قول أبي يوسف حتى روي عنه أنه ينكره أن يأخذ الإنسان بلغمه بطرف ردائه ويصلي به ، كذا في الفوائد الظهرية ، وفي جامع المحبوبي هذا الإختلاف راجع إلى اختلافهم في أن البلغم طاهر أو نجس ، فعند أبي يوسف نجس وعندها لا ،

( ولوقاء دماً وهو علق ) أي و الحال أنه علق بفتح العين واللام وهو المتجمدة .

(يعتبر فيه مل، القم) حتى إذا لم يكن مل، القم لا ينقض ( لأنه ) أي لأن الدم العلق سوداء محترقة وليس بدم على الحقيقة ، فإن قلت ما موصوف السوداء فإنها صفة لا بد لها من موصوف ، قلت موصوفها المرة أي مرة سوداء احترقت من شدتها ، والسوداء المحترقة تخرج من المعدة وما يخرج منها لا يكون حدثاً ما لم يكن مل الفم ( وإن كان ) أي الدم ( مائعاً فكذلك ) أي فكان الحكم المذكور يعتبر في مل الفم ( عند محمد أعتباراً ) أي اعتبر محمد إعتباراً ( بسائر أنواعه ) أي بسائر أنواع القيء وهي خسة الطعام والماء والمرة والصفراء والسوداء ، كذا قال الأكمل أخذه من الدراية ، وصاحب الدراية أخذه من الحربي وفيه نظر لأن المرة هي الصفراء كا ذكرنا وهي السوداء أيضاً ، والذلك قالت الأطباء الاخلاط أربعة الدم ، والمرة السوداء ، والمرة الصفراء ، والمبلغ بارد رطب ، والثاني بارد وابس ، والثالث حار يابس ، والرابع بارد رطب ، وإن كان قليلاً ) أي عند أبي حنيفة وأبي يوسف ( ان سال بقوة نفسه ينتقض الوضوء وإن كان قليلاً ) الإعتبار عندهما بالسيلان بقوة نفسه لا بقوة المزاج ( لان المعدة ليست من مظان الدم ومواضعه ( فتكون من قوحة في الجوف )

## ولو نزل من الرأس إلى ما لان من الأنف نقض الوضوء بالاتفاق ، لوصوله إلى موضع يلحقه حكم التطهير فيتحقق الخروج . والنوم مضطجعا

فالمعتبر هناك السيلان فكذلك هناك فإن قلت لم اختص هذا الحكم بما يخرج من المعدة فينبغي أن يكون عاملاً ولاينتقض الوضو مبخروم دم من قرحة في الفم ما لم يلا الفم كالقيء ولمن ينها المنه القيء لأن النص متعارض فيه ، فإنه روى ينها السلام قساء فتوضأ والمنهوم من الإطلاق الوضوء الشرعي لا غسل الفم منه لأن ذلك يسمى مضمضة ، وروى أنه قال القلس حدث ، فعرفنا بذلك بأن الفم حكم الباطن في قليل القيء وحكم الظاهر في كثيره ، فأما في حق الدم فلم يوجد دليل يدل على ذلك بل دل فيه على أن المعتبر فيه التجاوز إلى موضع يلحقه حكم التطهير ، فإن قلت ما تقول في ماء فم النائم قلت النازل من الرأس أو المتخف من اللهوات طاهر ، والصاعد من الجوف فيان كان أصفر أو منتنا كالقيء وعن أبي الليث هو كالبلغم ، وقبل نجس عند أبي يوسفٌ خلافا لحمد. وعن أبي حنيفة إن قاء طعاماً أو قاء أصاب إنساناً فيء يسير لا يمنع ، قال الحسن الأصح أنه لا يمنع ما لم يفحش وفي القنية قاء دوداً كبيراً لا ينقض و كذا لو قاء حية ملأت فاه .

( ولو نزل مِن الرأس إلى ما لان من الأنف ) أي الذي لان من الأنف وهو المازن .

(نقض بالاتفاق لوصوله إلى موضع يلحقه حكم التطهير فيتحقق الخروج) لأن هذا الموضع له حكم الظاهر في الشرع ولهذا يخاطب بتطهيره في بعض الأحوال فصارالنازل اليسير خارجاً فيكون ناقضاً ، بخلاف ما إذا نزل البول إلى قصبة الذكر لأنه ليس له حكم الظاهر ، ولهذا لم يخاطب بتطهيره ، فإن قلت أليس هذا المكرر لأنه قدعلمن قوله في أول الفصل والدم والقيح إذا خرجا من البدن قلت إنها ذكره ههنا بيانا لاتفاق أصحابنا ، لأن عند زفر إذا وصل الدم إلى قصبة الأنف لا ينقض ، وإنما ينقض اذا وصل إلى مالان وإليه أشار المصنف بقوله بالإتفاق .

( والنوم مضطجماً ) برفع النوم عطفاً على قوله والقيء ملء الفم ، أي ومن نواقص الوضوء النوم مضطجماً . ولما فرغ من نواقض الوضوء بما خرج من البدن حقيقة كالبول

أو متكناً أو مستنداً إلى شيء لو زيل عنه لسقط، لأن الاضطجاع سبب لاسترخاء المفاصل فلا يعرى عن خروج شيء عادة والثابت عادة كالمتيقن به، والاتكاء يزيل مسألة اليقظة لزوال المقعد عن الأرض

والغائط والدم والقيح والقيء شرع فيا ينقضه أيضاً كالنوم. ثم الألف واللام في النوم بدل من المضاف اليه تقديره ونوم المتوضىء وانتصاب مضطجعاً على انه حال منه والاضطجاع أن يضع النائم جنبه على الأرض (أو متكناً) أي وحال كوب متكناً على أحد وركيه والاتكاء افتعال من وكا ممتل العين مهموز اللام. ولما نقل عن وكا إلى باب الافتعال صار أو تكا ثم أبدلت الواو تاء وأدغمت التاء في التاء وصار اتكا والمتكىء فاعل فيه وأصله المتوكىء (أو مستنداً) أي حال كونه مستنداً (الى شيء) كجدار وعامود ونحوها (لو أزيل عنه لسقط) وهذا القيد ليس من رواية المسوط وانما هونما اختاره الطحاوي (لان الاضطجاع سبب لاسترخاء المفاصل فلا يعرى) أي فلا يخلو (عن خروج شيء) أي الريح (عادة) أي من عادة النائم المضطجع (والثابت بالعادة (عن خروج شيء) أي الريح (عادة) أي من عادة النائم المضطجع (والثابت بالعادة الملتيقن به) الاترى ان من دخل المستراح ثم شك في وضوئه فانه يحكم بنقض وضوئه وانه كالمندة جرت عند الدخول في الحلاء بالتبرز بخلاف ما إذا شك بدون الدخول و

(والاتكاء يزيل مسكة اليقظة) أي التاسك الذي يكون لليقظان والمسكة بالضماسم قال الجوهري عن أبي زيد يقال فيه مسكة من خير بالضم أي بقية والمسكة أيضا من السير الصلبة التي لا تحتاج إلى طي ، واليقظة بفتح الياء وفتح القاف أيضاً من استيقظ فهو يقظان ، وفي دستور اللغة يقال يقظ من باب علم يعلم ، فعلى هذا هو مصدر . وقال الصاغاني في العتاب يقظ بالكسر أي استيقظ يقظاً ويقظة بالتحريك فيهما ، فإن قلت إذا كان الأمر كذلك فها وجه اضافة المسكة إلى اليقظة سواء كان مصدراً أو إسها قلت هذا اسناد مجازي ، والمراد مسكة صاحب اليقظة ، والمعنى ان الاتكاء يزيل مسكة اليقظان حال قوى أن يزيل مسكة النائم ولهذا علل المصنف بشين الأول أشار اليه بقوله (لزوال المقعد عن الأرض لا يؤمن عن خروج شيء ،

ويبلغ الاسترخاء في النوم غايته بهذا النوع من الاستناد غير ان السنديمنعه من الاستوط . بخلاف حالة القيام والقعود والركوع والسجود في الصلاة وغيرها هو الصحيح .

والثاني أشار اليه بقوله ( وبلغ الاسترخاء غايته لهذا النوع من الاستناد ) أراد بهذا النوع الاتكاء ( غير ان السند يمنعه من السقوط ) جواب عن سؤال مقدر وهـــو أن يقال لا نسلم ان الاسترخاء يبلغ غايته إذ لو كان كذلك سقط فلما لم يسقط علم انه لم يبلغ غايته ، فأجاب عنه بالسنة تمنعه من أن يسقط فاولا هو لسقط .

واعلم ان النائم له ثلاثة عشر حالة نوم المضطجع ، والمتورك والمتكي وهو ناقض ، والقاعد ، والمتربع ، والماد رجليه ، والمنحني ، والمقعي شبه الكلب ، والراكب ، والماشي ، والمقائم ، والراكع ، والساجد ، وهو ليس بناقض ، والمسند وهو ناقض على ما ذكره الطحاوي انه لو نام مستنداً إلى شيء أو متكثاً على يديد ولو كان بحال لو زال السند أو ما اتكا لسقط فكان حدثاً وإلا لا ، واختاره القدوري وصاحب الهداية وبه أخذ كثير من المشايخ ، ولكن روى خلف عن أبي يوسف انه سأل أبا حنيفة عن استند إلى شيء فنام فقال إذا كانت اللية مستوثقة من الأرض فلا وضوء عليه كيف ما كان وب أخذ عامة المشايخ ، وهو الأسح ، ذكره في البدائع والمحيط وفي الكافي وهدو ظاهر المذهب في المذعبرة ان النوم مضطجماً إنما يكون حدثاً إذا كان اضطجاعه على غيره واما إذا كان على نفسه لا يكون لو نام واضعاً إليته شبه على وجهه واضعاً بطنه على فخذيه لا ينقض الوضوء . وعن محمد من نام متكئاً لا ينقض وضوءه . . وقال أبويوسف الموضوء على غيره ونفسه سواء في انتفاض الوضوء ونوم المريض المضطجع في الصلاة ينقض الوضوء على هيئة المستعيح . وقال أبو يوسف لا وضوء عليه وهو الاصح . ولو نام خارج الصلاة على هيئة المستعيح . وقال أبو يوسف لا وضوء عليه وهو الاصح . ولو نام خارج الصلاة على هيئة في اختلاف المشايخ .

بخادف حالة القيام والقعود والركوع والسجود في الصادة) يمني لا ينقض النوم المخذو المالات ، إذا كان على هيئة سجود الصلاه من تجافي البطن عن الفخذوعدم افتراش الشراعين ، فإذا كان مخلافه ينقض ( وغيرها ) أي وغير الصلاة ( هو الصحيح ) يمني

لأن بعض الاستمساك باق ، إذ لو زال لسقط فلم يتم الاسترخاء . والأصل فيه قوله عليه السلام لا وضوء على من نام قائما أو قاعداً أو راكعا أو ساجداً إنما الوضوء على من نام مضطجعا فإنه إذا نام مضطجعا استرخت مفاصله .

كون ذلك في الصلاة وغير الصلاة هو الصحيح وظاهر الرواية واحترز بذلك عما ذكره ابن شجاع انه ناقض للوضوء في غير الصلاة (لأن بعض الاستمساك باق ) وقدر ما بقي من الاستمساك يمنع الخروج (اذ لو زال) أي الاستمساك (لسقط فلم يتم الاسترخاء) وإذا لم يكن النوم في هذه الأحوال سبباً لخروج شيء عادة فلا يقام مقامه ، لأن السبب إنما يقام مقام السبب إذا كان غالب الوجود بذلك السبب، أما إذا لم يغلب فلا لأنه حينتذيقع الشك في وجود الحدث ، والوضوء كان ثابتاً بيقين فلا يزال بالشك .

(والاصل فيه) أي في كون النوم غير ناقض في هذه الأحوال (قوله عليه السلام لا وضوء على من نام قاعداً أو قائماً أو راكماً أو ساجه أبنا الوضوء على من نام مصطحعاً فإنه اذا نام مصطحعاً استرخت مفاصله ) هذا الحديث بهذا اللفظ غريب وإنما رواه أبو داود والترمذي من حديث ابن عباس رضي الله عنها ولفظه ان الوضوء لا يجب إلا على من نام مضطجعاً ، في إذا اضطجع استرخت مفاصله ، ورواه أحمد في مسنده ، والطبراني في معجمه ، وابن أبي شيبة في مصنفه ، والدارقطني في سننه ، ورواه البيهقي في سننه ، ولفظه لا يجب الوضوء على من نام جالساً أو قائماً أو ساجداً حتى يضع جنبه فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله ، ورواه عبد الله بن أحمد في زيادته ولفظه ليس على من نام ساجداً وضوء حتى يضطجع ، وصاحب الهداية لم يتعرض إلى هذا الحديث أصلاً وإنما احتج به وسكت . وقال أبو داود قوله في الحديث على من نام مضطجعاً وهوحديث منكر لا يرويه إلا أبو خالد الدولابي عن قتادة . وقال الدارقطني تفرد به أبو خالد الدولابي ولا يصح . وقال ابن حبان كان يزيد الدولابي كثير الخطأ فاحش الوهم لا يجوز الاحتجاج به إلا إذا وافتي الثقات فكيف إذا تفرد عنهم بالمضلات . وقال الترمذي في العلل الكبير سألت محمد بن اسماعيل عن هذا الحديث فقال لا شيء . وقال البيهقي في العلل الكبير سألت محمد بن اسماعيل عن هذا الحديث فقال لا شيء . وقال البيهقي في العلل الكبير سألت محمد بن اسماعيل عن هذا الحديث فقال لا شيء . وقال البيهقي في

السنن انكره عليه جميع الحفاظ وأنكروا سماعه عن قتادة . وقسال في الخلافيات انكر عليه جميع ائمة الحديث .

قلت أبو داود كيف يقول انه حديث منكر وقد استدل ابن جرير الطبري على انه لا وضوء إلا من وم اضطجاع وصمح هذا الحديث ، وقسال الدولابي لا يرفعه إلا عن العدالة والأمانة والادلة على صحة خبره . وقول الدارقطني تفرد به أبو خالد الدولابي ولا يصح غير صحيح وقد تابعه فيه مهدي بن هلال عن أبي هريرة عن النبي عَلِيلَةٍ أَذَا وضع جنبه فليتوضأ . وأخرجه ابن عدي عنه حدثنا يعقوب بن عطاء بن أبي رباح عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلي الله على من نام قاعداً أو قائماً وضوء حتى يضطجع جنبه الى الأرض. واخرج ابن عدي أيضاً ثم البيهةي من جهته عن يزيد بن كثير البقال عن ميمون الخياط عن ابن عباس عن حذيفة الياني قسلل كنت في مسجد المدينة جالساً فاخنطني رجل من خلفي فالتفت فإذا أنا بالنبي علي فقلت يا رسول الله هل وجب على وضوء قال لا حتى تضع جنبك . قال البيهقي تفرد به يزيد بن كثير البقالوهوضعيف لا يحتج بروايته . وقال ابن حبان كان يزيد إلى آخود يوده مـــا قاله فيه يحيى بن معين وأحمد والنسائي ليس به بأس . وقـــال أبو حاتم صدوق ثقة وروى عنه سفيان الثوري وسعيد وزهير بن معاوية وغيرهم . وقال ابن عدى له أحاديث صالحة، ويروي الناس عنه وروى عنه عبد السلام بن حرب ، وقال الأكمل فإن قيل هــذا الحديث غير صحيح لأن مداره على أبي العالية وهو ضعيف عند الثقة روي عن ابن سيرين انه قال حــدث عمن شئت الا عن أبي العالية فإنه لا يبالي عمن أخــــذ ، أي لا يبالي أن يروى عن كل أحد . أجيب بان ابن العالية ثقة نقل عنه الثقات كالحسن وابراهيم النخعي والشعبي وكونه لا يبالي عمن أخذ ، يؤثر في مراسيله دون مسانيده ، وقد أسند هذا الحديث الى ابن عباس، قلت من العجب ان الاكمل كيف رفع رأسه لبيان حال الحديث ومع هذا قال في الحديث الذي ذكره المصنف رواه الترمذي مسنداً الى ابن عباس عن رسول الله مُطَالِبُهِ ، وليس الحديث كذلك عند الترمذي ، فقد ذكرنا وقوله لأن مداره على أبي العالية ليس كذلك وَاقْحًا مداره على يزيد الدولابي وعليه اختلف في الفاظه ومع هــذا كله ليس من عنده ، وانها نقله من تاج الشريعة برمته ، ثم وجه الإستدلال بهذا الحديث من وجوه . الأول بقى الوضوء عمن نام قائماً أو راكعاً . الثاني فيه الحصر بانها فيمن نام مضطجعاً . فإن قلت لا حصر همنا لأن الوضوء لم ينحصر على من نام مضجماً ، بل هو و اجب على المستندو المتكى مكامر ، ملت لانسلم ان اتماههما اللحصر بل هو لتأكيد الاثبات ، ولئن سلمنا انه للحصر فإنه حصر انتقاض الوضوء المتعلق بصفةالاضطجاعفإنه عليه السلام علل باسترخاء المفاصل وانها وجب على المتكىء والمستند بدلالة النص لاستوائها في المنصوص في المعنى وهو الاسترخاء •قال فخر الدين الرازي انها يحصر الشيء في الحكم . وينحصر الحكم في الشيء لأن ان للاثبات وما للنفي فيقتضي اثبات المذكور ونفي ما عداه . واعترض عليه بأن ما في انها كافة عند النحاة وليست بنافية لأنها قسيمة ، وقسيم الشيء لا يكون عينه ولا قسيمه ، وبــــأن دخول ان على ما النافية لا يستقيم لأن كلا منها له صدر الكلام فلا يجمع بينها . والوجه الثالث الحديث معلل وهو قوله فإنه اذا قام استرخت مفاصله فإنه يدل على عدم الوجوب على من نام قائماً أو راكعاً أو ساجداً لعدم الاسترخاء ، وعلى وجوبة على المضطجع ومن هو بممناه لوجوده فيه قال الأكمل قيل ممنى قوله استرخت مفاصله يبلغ الاسترخاء غايته لأن الأصل الاسترخاء فيمن نام قائماً فحينئذ ناقض أول الحديث آخره • قلت نقل هذا الكلام عن قائله المجهول ولكنه ما بينه كا ينبغي وتحقيقه •

أما تفسير قوله عنطيخ فإنه اذا نام استرخت مفاصله ، لأنه يبلغ الاسترخاء غايته بهذا النوع من الاسناد ولو لم يفسر الذي في الحديث بالاسترخاء النائم يلزم التناقض بين أول الحديث وآخره ، لأن أصل الاسترخاء يوجد من النوم حالة القعود والركوع والسجود فإذا فسرنا الاسترخاء بالنوم في الحديث ، وبأن المراد ليس الاسترخاء الناقض ولا هوعة فيه يندفع التعارض فافهم .

فروع ــ ذكر المبسوط في سجود المـــرأة والرجل اذا الصق بطنه بفخذه اختلاف المشايخ ، والحابس إذا نام وسقط على الأرض أو عضو منه فانتبه ، ذكر في البحر الحيط

ظاهر الجواب عند أبي حنيفة انه ان انتبه قبل إن يزايل مقعد الأرض لا ينقض و ووى الحسن عنه ان انتبه حتى يضع جنبه على الأرض لا ينتقض و وعند أبي يوسف لا ينقض يعني مستقراً قاعداً عليها بعد السقوط و ذكر السرخسي خلافه فقال ان نام قاعداً فسقط و فمند أبي حنيفة ان انتبه قبل أن يصل جنبه إلى الأرض لا ينقض وعنه ان استيقظ حال يوسف ينقض حين سقط وعن محمد ان زايل مقعده الأرض ينقض وعنه ان استيقظ حال ما سقط لا ينقض و وعند السقوط لو وضع بده على الأرض لا ينقض ويستوى فيه الكف وظهر الكف وأما في امالي قاضيخان نام جالسا وهو متايل فزال مقعده عنها وقال الحلواني ظاهر المذهب انه ليس مجدث والنوم متوركا كالنوم جالسا مضطجما ولو كان مربق ورأسه على فخذيه ينقض و ذكسر كان متكثا على ركبتيه لا ينقض ولو كان مربق ورأسه على فخذيه ينقض و ذكسر الحلواني ولا ذكر للنماس مضطجما والظاهر انه ليس مجديث لأنه نوم قليل و وقال أبو على الرازي وأبو على الدقاق ان كان لا يفهم عامة ما قيل حوله كان حدثا وإن كان يفهم حرفا أو حرفين فلا .

وسجدة التلاوة كالصلاتية وكذاسجدة الشكر عند محمد خلافا لأبي حنيفة وفي النوم في سجود السهو اختلاف المشايخ فيه ولو نام في سجوده معتمداً انتقض وضوءه عند أبي يوسف وقال وضوءه باق لقول النبي عليت الذا نام العبد في السجود يباهي الله تعالى به ملائكته فيقول انظروا إلى عبدي روحه عندي وجسده في طاعتي وفإن قلت ما حال هذا الحديث قلت قال في الاسرار وهو من المشاهير وقال في البدائع وفي المشهور من الأخبار ورد ذاك وقال السروجي وكتب اصحابنا مسجونة به وما وقعت له على أصل قلت الكلام في صحته وكونه من المشاهير زيادة درجة ويرد قول السروجي ما رواه البيهقي في الخلافيات من حديث أنس رضي الله عنه واكن في إسناده داود بن الزبير فإنه ضعيف ؟ وروي من وجه آخر عن ابان عن أنس وابان متروك ورواه ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ من حديث المبارك بن فضالة وذكره الدارقطني في العلل من حديث عبادة بن راشد كلاها عن الحسن عن أبي هريرة بلفظ إذا نام وهو ساجد يقول الله انظروا

إلى عبدى قال وقيل عن الحسن تلقاه عن النبي عَلَيْكُم قال والحسن لم يسمع من أبي هريرة ومرسل الحسن أخرجه أحمد في الزهد ولفظه إذا نام العبد وهو ساجد يباهي الله بسه الملائكة ، يقول انظروا إلى روحه عندي وهو ساجد وروى ابن شاهين عن أبي سعيد وإسناده ضعيف .

فائدة نوم النبي على النبي الله النبي الله النبي الله النبي الله النبي ا

فائدة أخرى: قال ابن القطان اجمع الفقهاء ان النوم القليل لا ينقض الوضوء إلا المزني فإنه خرق الاجماع وجعل قليله حدثاً ، وذكر في المارضي ان اسحاق بن راهويه حينشذ معه في هذا ، قال واجمعوا على النوم المضطجع ينقض الوضوء ، قلت وعند أبي موسى الأشعري والطعام لا ينقض وبه قال لاحق بن حميد وعبيدة . وعن سعيد بن المسيب انه كان ينام مضطجعاً وقت الصلاة ، ثم يصلي ولا يعيد الوضوء . ومذهب البعض ان كثيره ينقض بكل حال وبه قال الزهرى وربيعة والأوزاعي ومالك وأحمد في رواية . ومذهب البعض انه لا ينقض إلا نوم الراكع والساجد وروى هذا عن

أحمد ، ومذهب البعض انه لا ينقض النوم في الصلاة بكل حال وينقض خارج الصلاة وهو قول ضعيف المشافعية رحمهم الله . والمشافعي في النوم خمسة أقوال الصحيح منها انه التقام ممسكا مقمدته من المرض أو نحوها لم ينقض سواء كان في الصلاة أو غير هاوسواء طال نومه أولا والثاني انه ينقض بكل حال وهذا نصه في البويطي ، قال النووي وتأول أصحابنا نص في البويطي على ان المراد انه نام غير متمكن . وقال امام الحرمين قال الأثة انه غلط البويطي . وقال النووي هذا الذي قاله ليس بجيد ، والبويطي يرتفع عن الغلط والصواب تأويله قلت المجتهد يخطىء ، والغلط أدنى منه . الثالث ان نام في الصلاة لم ينقض على أي هيئة كان ، فإن نام في غيرها غير ممكن مقمدت من الأرض ينتقض ، وإلا فلا . والرابع ان نام ممكنا أو غير ممكن وهو على هيئة الصلاة سواء كان في الصلاة أو غيرها لم ينتقض ، وإلا ينتقض . والخامس ان نام ممكنا أو قائماً لا ينتقض والا ينتقض . وقال الصواب هو القول الأول ، وما سواه ليس بشيء . وتحرير منذهب ينتقض . وقصيل خفيف في تأثيره مالك على أربعة أقسام طويل ثقبل يؤثر في النقض بلاخلاف في المدوف منه ، وخفيف طويل يستحب فيه الوضوء ، وثقيل خفيف في تأثيره في النقض قولان وقبل قولان جائزان في الثالث أيضاً .

(والغلبة على العقل بالاغماء) الغلبة مرفوع عطفاً على قوله والنوم مضطجما أي ومن نواقض الوضوء الغلبة على العقل بالإغماء. وقال في المغرب هو ضعيف القوي لطلب الإغماء امتلاء بطون الدماغ من بلغم بارد غليظ. وعند الكمت هو سهو يعتري الإنسان مع فتور الأعضاء والإغماء من أغمي على المريض فهو مغمى عليه وغمي عليه فهو مغمى عليه على معقوله وأصله من غماء مثل قضاء مقصور ويقال تركت فلانا غمي أو مغمى عليه وكذلك الانسان والجمع والموت وإن شئت قلت همام غمان وهام اغماء (والجنون) بالرفع عطف على قوله والغلبة والجر خطأ لأن العقل في الإغماء مغلوب وفي الجنون مساوب ولهذا جاز الاغماء على الأنبياء دون الجنون وهو اختيار الصدر وفساده و ومن النواقض العثر السكر إذا لم يعرف الرجل من المرأة وهو اختيار الصدر

لأنه فوق النوم مضطجعاً في الاسترخاء والاغماء حدث في الأحوال كلها ، وهو القياس في النوم إلا انا عرفناه بالاثر ، والاغماء فوقه فلا يقاس عليه . والقبقهة في النوم إلا انا عرفناه بالاثر ، والاغماء فوقه فلا يقاس عليه . والقبقهة في النوم إلا انا عرفناه في صلاة ذات ركوع وسجود

الشهيد ، وذكر في الملتقطات للخوارزمي وفي الذخيرة الصحيح ما نقل عن شمس الأثمة الحلواني انه اذا دخل في مشيه اختلال ولهذا يحنث به إذ حلف لا يسكر . وعن أحمد في رواية يجب الغسل بالاغماء والجنون ، فظاهر مذهب الشافعي كمذهبنا ، وقال الشيخ أبو حامد وابن الصباغ وجماعة من الشافعة ان كان الغالب من حال من يجن الانزال وجب الغسل إذا أفاق ، وإن لم يتحقق الانزال كا يوجب النوم مضطجما الوضوء . وقال الماوردي في الحاوى عن أصحابنا إن كان الاغماء لا ينفك عن الانزال وجب الغسل وإن كان قد ينفك فلا ، وقال النورى الصحيح انه يستحب الغسل مطلقا .

( لأنه ) أي لان كل واحد من الاغماء والجنون ( فوق النوم مصطحعاً ) أي حال كون النائم مضطحما والألف واللام في النوم بدل من المضاف اليه بالتنبيه دونها ( والاغماء حدث في الأحوال كلها ) يمني حال القيام والركوع والسجود لوجود الإسترخاء ( وهو القياس في النوم ) يعني ان القياس على الإغماء يقتضي أن يكون النوم حدثاً في الأحوال كلها ، لأن خروج النجاسة أمر مظنون فدار الحكم على السبب الظاهر بالأثر ( الا انا عرفناه ) أي النوم ( بالأثر ) وهو قوله عنيتها لا وضوء على من نام قائما الحديث ( والاغماء فوقه ) أي والحال الاغماء فوق النوم ( فلا يقاس عليه ) أي على النوم في حكم يثبت بخلاف القياس ولا يلحق به دلالة إذ لا يلزم من أن لا يكون أدنى الغفلة في حكم يثبت بخلاف القياس ولا يلحق به دلالة إذ لا يلزم من أن لا يكون أدنى الغفلة ناقضاً أن لا يكون أعلاه ناقضاً ، فإن قلت لم لا يعلل المصنف للجنون ، قلت لأن كون الجنون ناقضاً ليس لعلة الإسترخاء لأن المجنون أقوى من الصحيح . لكن باعتبار عدم مبالات، وتمييزه فيصير في الأحوال كلها حدثا ، ومنهم من علله بعلة الإسترخاء وليس بوجه .

( والقبقية ) بالرفع وليس بالعطف على ما قبله ، بل هو مبتدأ وخبره قوله ينتقض ، أي من النواقض قبقية المصلي ( في كل صلاة ذات ركوع وسجود ) احترز بــه عن صلاة

والقياس انها لا تنقض وسو قول الشافعي رحمه الله ، لأنه ليس بخارج نجس ، ولهذا لم يكن حدثاً في صلاة الجنازة ، وسجدة التلاوة ، وخارج الصلاة ولنا قوله عليه السلام إلا من ضحك منكم قهقة ، فليعد الوضوء والصلاة جيعاً .

الجنازة فإنها لا تنقض الوضوء وتبطلها ( تنقمن الوضوء ) جملة في عل الرفع لأنها خبر المبتدأ كا ذكرنا ( والقياس ان لا تنقمن ) لانها ليست مخارج نجس بل هي صوت كالبكاء والكلام .

( وهو ) أي القياس فيها ( قول الشافعي ) وبه قال مالك ، وأحمد ، وأو ثور ، وداود ، وقول ابن مسعود ، وجساير ، وعروة بن الزبير ، والقاسم بن محمد ، وسعيد بن المسيب ، وأبي بكر بن عبد الرحمن بن خارجة بن زيــد بن ثابت ، وسليان بن بشار ، ومكحول ( لأنها ) أي لان القهقهة ( ليست بخارج نجس ولهذا ) أي ولكونها ليست بخارج نجس ( لم تكن حدثًا في سلاة الجنازة وسجدة التلاوة وخارج السلاة ) ولا مي حدث في حق الصبي ، فلذلك قيد النفي في الكافي بقـــوله وقبقهة المصلي البالغ ، وقيد بعضهم بكونه يقظانا احترز عن قبقهة النائم في الصلاة ، وذكر في النخيرة ان قبقهة النائم لا تنقض لمدم الجناية منه . ويتمدى صلاته . وفي فتاوى المرغيناني لو نـــام في الصلاة قائماً أو راكما أو ساجداً ، ثم قبقهة لا روابة لها في الاصول. وقـــال سلام تفسد صلاته ووضوءه . وفي المحيط لو قبقه بعد ما قعد قدر التشهد الاخير أو في سجود التشهد أو بمدما توضأ لحدث سبقه في الصلاة قبل أن يبنى ينقض ، خلافا لزفر رحمه الله . وفي فتاوى المرغيناني الثاني في الحدث إذا جاء متوضًّا وقهقه في الطريق بمد الصلام ولا ينقض وضوءه ، اختلفوا في الصلاة المظنونة والاصح انها تنقض قبقية الإمام والقوم ثم بمدالتشهد تنقض وضوءهم وإن تأخرت قبقهة القوم عنه فلا وضوء عليهم ، ولو قبقه في الصلاة على الدابة خارج المصر نقضت اتفاقا ، وفي المصر لاخلاف لإبي يوسف وعلى هـــذا الحلاف لو اتمها خارج المصر ثم دخلها راكبا ثم قبقه ، ولو كان منهزما من عدو نقضت اتفاقاً .

(ولنا قوله عليه السلام إلا من صحك منكم قهقهة ، فليعد الوصوء والصلاة جميما) روى هذا الحديث عن ستة أنفس من الصحابة مرفوعاً وهم أبو موسى الأشعري ، وأبو

المليح واسمه أسامة بن عمرو بن عامر بن قيس المعذبي الكوفي ، وقال الزهري روى عنه أبوه المليح فقط ، ومعبد الجهني ، ورجل من الأنصار ، أمــا حديث أبي موسى فرواه الطبراني في معجمه حدثنا أحمد بن زهير السدي حدثنا محمد بن عبد الملك الدمشقي حدثنا محمد بن أبي نعيم الواسطي حدثنا مهدي بن ميمون حدثنا هشــام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن أبي العالية عن أبي موسى رضي الله عنه قال بينا رسول الله عليه يصلي بالناس إذ دخل رجل فتردى في حفرة كانت في المسجــد ، وكان في بصره ضرر فضحك كثير من القوم وهم في الصلاة فأمر رسول الله عليه من ضحك أن يعيد الوضوء والصلاة . ذكره البيهقي في الخلافيات نحوه ثمأعله بأن جماعة من الثقات رووه عنهشام عن حفصة عن أبي العالية عن السي عِلْنَةٍ، قلت لم يقدر البيهقي على رده إلا بكونه مرسلاً، ولهذا يترك هذا ، والمرسل حجة عندنا ، ومرسل أبي العالية صحيح ، فإن قيل أن أبا عمرو محمد بن سيرين مولى أنس بن مالك وكان عالماً بأبي العالية والحسن البصري قال لا تأخذوا بمراسيلهم فإنها لا يسألان عمن أخذ عنه ، الجواب هذا لا يستقيم من وجوه ثلاثة. الأول أن المرسل لا تقوم به حجة عندهم فلا فائدة في هذه الوصية ولا فرق بين مرسلها ومرسل غيرهما . الثاني لا تصح هذه الحكاية عن ابن سيرين وذلك أن ابن دحية الكلبي حكى عنه أنه رأى في المنام كان الجواز ان قدمت على الزنا فأخذ في وصيته ، وقــــال يموت الحسن بن أبي الحسن أموت بعده ، وهو شرف مني فات في شوال سنسة عشرة ومائة بعد الحسن بمائه يوم . ذكرها في العلم المشهور مع ثنائه على الحسن وترفعه على نفسه وزكيه • الثالث إن صح ذلك عنه لا يسمع منه مثل هذا الكلام في حق الحسن البصري وأبي العالية مع جلالتهما ومكانتها من العلم والدين الذي لا يتفق لغيرهما مثله . ومحبرات يروى عمن يعرفه أنه غير مأ،ور به على دين الله ولاثقة لاقمتمه روايته مرسلا ولا مسنداً. وقول ابن عدي إنها قيل في أبي العالية ما قيل لهذا الحديث وإلا فسائر أحاديثه صالح ، يرد قول ابن سيرين فيه و إذا صلحت سائر أحاديثه فلا مانع من صلاح حديثه هذا، وهذا الحديث قد رواه غيره كما ذكرناه ومن أسند الحديث إلى إنسان فقد شهد عليه أنَّه رواه،

فاذا أرسله فقد شهد على رسول الله علي أنه قال لا يجوز الشهادة على غير رسول الله عليه، كيف يجوز الشهادة على رسول الله عليه بالباطل ، مع علمه لقوله عليه السلام من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده في النار ، وإذا سمع ممن لا يكون قوله معتبراً في دين الله ملته. ذلك كان عاماً للمسلمين عمداً في زمهم وذلك فادح في دينه فضلا عن عدالته ، والحسن وأبو العالية من أعلام الدين ولهما المكانة العالية في الدين ، والفضــل والعلم والتقدم ، فلا يلتفت إلى قول ساحر أو صاحب هوى . والعجب من أحمد بن حنبل أن مذهبه تقديم المراسيل والضعيف من الحديث على هذا القياس ، هكذا حكاه عنه ابن الجوزي في التحقيق وقد أخذ بالقياس هنا وترك أحد عشر حديثًا عن رسول الله عَلِيْكِ في مسألة واحدة كلها حجة عنده ، ولا يجوز المصير إلى القياس عنده مع وجود حديث واحد معها. وأمامالك فالمراسيل حجة عنده ، وأما حديث أبي هريرة فأخرجه الدارقطني في سننه عن عبد العزيز بن الحصين عن عبد الكريم أبي أمية عن الحسن عن أبي هريرة عن النبي علية قال إذا قَهِقه أعاد الوضوء والصلاة.فان قلت قال الدارقطني عبد العزيز ضعيف وعبدالكريم متروك وفيه انقطاع بين الحسن وأبي هريرة ، وانه لم يسمع منه قلت لما عد في التهذيب وغيره من روى منمن قالوعن أبى هريرة ، ثم قال وقيل لم يسمع منه ولا يضرنا هـذا الخلاف ، لأن المثبت يقدم على النافي ، ولئن سلمنا فالمرسل حجة عندنا. وأما حديث عبد الله بن حمر قرواه ابن عدي في الكامل من حديث عطية بن ممن حدثنا أبي حدثنا حرو بن قيس الكوفى عن عطاء عن ابن عمر قال قال رسول الله علي من ضحك في الصلاة قهقهـــه فليعد الوضوء والصلاة . فان قلت قال ابن الجوزي في العلل المتناهية هذا حديث لايصح، فان يصب ابن عادته الهدلي (١) كأنه سمعه من بعض الفقهاء ، فحذف اسمعه ، قلت هذا باطل لأنه قد صرح في هذه الرواية بقوله حدثنا عمرو بن قيس المدلـــس متى صرح بالتحديث ، وكان صدوقا زالت عنه تهمة التدليس وبقية من هذا القيد . وقد أخرج له مسلم وشرط المدلس إذا كان صدوقاً أن يأتي بعبارة لا يصرح بالشرع وإلا كان كاذباً .

<sup>(</sup>١) هكذا ورد الاسم في الاصل . اه مصححه .

وقال ابن عدي وبعضهم يقول فيه عمرو بن قيس وإنها هو عمر ، وأما حديث أنس رضي الله عنه فأخرجه الدارقطني عن داود الجبر عن أيوب بن حوط عن قتادة عن أنس قال كان رسول الله على يسلى بنا فجاء رجل ضرير البصر مثل الأول وفإن قلت قال الدارقطني داود بن نخب متروك ، وأوب ضعف ، والصواب من ذلك قول من رواه عن قتادة عن أبي المادية مرسلا ، ثم أخرج عن عبد الرحمن بن عمرو بن جميلة حدثنا سالم بن أبي مطيع عن قتادة عن ابن أبي العالية أن اعمى تردى فذكره قلت له طريق أخرى رواه أبر القاسم حمزة بن يوسف السهمي شذه في تاريخ مرجان عن أنس بن مالك قال قـــال رسول الله عَلَيْ مِن قَهِمُهُ شديدة فعليه الوضوء والصلاة . وأما حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه فأخرجه الدارقطني أيضاً عن محد بن يزيد بن سنان حدثنا أبي حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال قال لنا رسول الله علي من ضحك منكم في صلاتـــه فليتوضأ ثم يعيد الصلاة ، فإن قلت قال الدارقطني يزيد بن سنان ضعيف ويكنى بأبي قرة الرهاوي وابنه ضميف أيضاً وقد وهم في هذا الحديث في موضعين أحدهما في رفعــــه إياه ، والآخر في لفظه والصحيح عن الأعمى عن أبي سفيان عن جابر من قوله من ضحك في الصلاة أعاد الصلاة ولم يعد الوضوء . كذلك رواه عن الأعمش جهاعة من الثقات منهم سفيان الثوري وأبو معاوية الضرير ووكيسع وعبسسد الله بن داود الجريني وعمرو بن علي العدى وغيرهم ، وكذلك رواه شعبة وابن جريج عن يزيد بن خالد عن أبي سفيان عن جابر ثم أخرج عن جابر أنه قال من ضحك في الصلاة أعاد الصلاة ولم يعد الوضوء ، وزاد في لفظه إنها كان منهم ذلك حتى عجلوا خلف رسول الله علي قلت الحديث المرفوع بدل على ما ذهبنا إليه إذا كان المراد من الضحك القبقية، وكذلك إذا كان الضحك على أصل ممناه فان الحكم عندنا أنه ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء وهذا الحديث حجة لنا سواء كان مرفوعاً أو موقوفاً ، ولا يمكن لجابر رضي الله عنه أن يقول برأيه في مثل هــــذا الموضع . وأمره محول على السباع على الما نقول وإن كان هذا الحديث ضعيفاً فقد اعتضد بِغيرِهُ مَنَ الْأَحَادِيثُ المَرويةُ فِي هَذَا البَّابِ . وأما حديث عمرانُ بن الحصين رضي الله عنه

فأخرجه الدارقطني أيضاً عن اساعيل بن عياش عن عمرو بنقيس الملائي عن عمرو بن عبيد عن الحسن عن عمران بن الحصين قال سممت رسول الله عظيم يقول من ضحبك في الصلاة فليعد الصلاة والوضوء . فان قلت قال الدارقطني عمرو بن قيس المكي المعروف سنده ضميف ذاهب الحديث ، وعبرو بن عبيد قبل فيه أنه كذاب ، قلت كان عبروين عبيد جالس الحسن وحفظ عنه واشتهر بصحبته وكان له شهرة وإظهار زهد ، فالكذب عنه بعيد . والبيهقي أخرجه عن عبد الرحمن بن سلامة عن عمرو بن قيس عن الحسن،عن الخزاعي عن الحسن عن عمران بن حصين أن النبي عليه قال لرجل ضحك في الصلاة أعد وضوءك . قال محمد الخزاعي مجهول من مشايخ بقية ويروي محمدبن شداد عن الحسن وابن راشد مجهول هذا مردود لأن محمد الخزاعي هو ابن راشيد ، وابن راشد هذا وثقه أحمد ويحيى بن معين وقال عبد الرزاق ما رأيت أحداً أورع في هذا الحديث منه. وأماحديث أبي المليح عن أبيه فأخرجه الدار قطني أيضاً من حديث محمد بن إسحاق حدثنا الحسن ابن زياد عن الحسن البصري من أبى المليح بن أسامة عن أبيه قال بينا نحن نصلي خلف رسول الله عليه إذ أقبل رجل ضرير البصر باللفظ الأول. وقــال ابن إسحاق حدثني الحسن بن عبارة عن خالد الحذاء عن أبي المليح عن أبيه مثل ذلك. فان قلت قال الدار قطني الحسن بن دينار والحسن بن عارة ضعيفان ، قلت قبل لابن عبينة كان الحسن بن عارة يحفظ قال كان له فقيل وغيره احفظ منه ، وقال عيسى بن يونس الرملي الناخوري سمعت ابن سويد يقول كنت عند السفيان الثوري فذكر الحسن بن عمارة فغمزه ، فقلبت يا أبا عبد الله هو عندي خير منك قال وكيف ذاك قلت جلست معه غير مرة فيجرى ذكرك فيا يذكرك إلا بخير قال قال أيوب قال سفيان ما ذكر الحسن بن عبارة بعد ذاك إلا بخير حتى فارقته . وأما حديث معبد الجهني فرواه أبو حنيفة رحمه الله عن منصور بنزادان عن الحسن البصري عن معبد بن أبي معبد عن النبي عند قال من قبقه في صلاته أعاد الرضوء والصلاة . قان قلت قال البيهةي معبد لا صحبة له وهو أول من تكلم بالبصرة في

القدر قلت في معرفة الصحابة لابن مندة معدد بن أبي معدد رأى النبي عليه وهو صغير ٤ ثم ذكر ابن مندة مرور النبي عليتها بخيمتي وأنه بعث معبداً وكان صغيراً . الحديث . ثم قال روى أبو حنيفة عن منصور بن زادان إلى آخر ما ذكرنا ، ثم قال وهو حديث مشهور عنده ، رواه أبو يوسف القاضى وأسيد بن عمرو وغيرهما ، فظهر من هــــذا أن معبداً المذكور في هذا الحديث ليس هو الذي تكلم فيه في القدر كما زعم البيهقى ، ولم يذكر ذلك بسند ينظر فيه ، ثمَّ لو سلمنا أنه الجهني المتكلم في القدر فلا نسلم أنــــه لا صحبة له ، قال أبو عمر بن عبد البر في كتاب الإستيعاب ذكر الواقدي في الصحابة وقال أسلم قديمًا وهو أحد الأربعة الذين حملوا الوية الجهنية يوم الفتح . قال وقال أبو أحمد في الكنى وابن أبي حاتم كلاهما له صحبة . وقال الذهبي في تجريد الصحابة معبد بن خالد الجهني أبو رفاعة شهد الفتح له رواية . وقال ابن حزم أنه روى مرسلا عن الحسن ابن معبد بن صبيح أيضاً . وقال ابن عدي قال لنـــا ابن حياد وهو معبد هو الذي ذكره البخاري في كتاب تسمية الصحابة. وقال الذهبي معبد بن صبيح بصري روى عنه إسحاق حديثه في الوضوء من القهقهة ولا يثبت . وأما حديث رجل من الأنصار فرواه الطبراني باسناده عن وهب عن حامد بن عبد الله الواسطى عن هشام بن حسان عن حفصة عن أبي المالية عن رجل من الأنصار عن النبي عليه السلام . الحديث ، قال الدارقطني ولا يسميا الرجل ولا ذكر له صحبة ولم يضع خالد شيئًا ، وقد خالفه خمسة حفاظ قلت زيادة خالد هذا الرجل الأنصاري زيادة عدل لا يعارضها نقصان من نقصها ، وله خمسة مراسيل أيضاً. الأول مرسل أبي العالية وهو أشهر ما روى عبد الرزاق عن معمر عن قتـــادة عن أبي العالية ، وهو عدل ثقة أن أعمى تردى في بئر والنبي عليه السلام يصلي بأصحابه فضحك الصلاة . وأخرجه الدارقطني من جهة عبد الرزاق وعبد الرزاق من شيوخه من رجال الصحيحين. الثاني مرسل النخمي ورواه أبو معاوية عن الأعمش عن النخمي قال جاءرجل ضرير البصر والنبي عليه السلام يصلي . الحديث . وقال ابن رشد المالكي وهذا مرسل

صحيح . الثالث مرسل الحسن البصرى رواه الدارقطني باسناده عن ابن شهاب عن الحسن الحديث وهو أيضا مرسل صحيح . الرابع مرسل الزهري . والخامس مرسل قتادة وقال ابن عدى في الكامل روى هذا الحديث الحسن البصري وقتادة و ابر اهيم النخمي و الزهري الحسن فيه حديث صحيح لما اختار القول خلافه . وقد صح عن قتادة عن الحسن أنه كان لا يرى من الضحك في الصلاة وصّوءاً . وعن شعب بن أبي حمزة أو غيره من الزهري أنه قال في الضحك في الصلاة يعاد الصلاة ولا يعاد الوضوء. قلت مخالفــــة الراوي الحديث ليس فيه جرح . وقد روى الدارقطني بسند صحيح عن أبي هريرة أنه قــال إذا ولغ الكلب في الاناء فاهرقه ثم أغسله ثلاثاً ولم يجعلوا ذلكحرجاً في روايتهمرفوعاً الغسل سبعًا • فان قلت روى أحمد والترمذي وابن ماجة والبيهقي من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال لا وضوء إلا من صوت أو ريح . وقــال الترمذي حديث حسن صحيح ، فَهِذَا يدل على أنه لا وضوء في القبقية ، قلت ظاهر هذا متروك بالاجهاع لأن في ألبول والغائط يجب الوضوء وإن لم يوجد الصوت والريح وكذا في الدم والقيحان أخرجا من الخرج المعتاد وخصوصاً على مذهب الشافعي ، فان عنده يجب الوضوء في مس الذكر ومس النساء ولا صوت ولا ربح ، فلما لم يدل هذا الحديث على نفى الوضوء فيما ذكرنا من الصوت دل على أنه لا يدل على نفى الوضوء في القبقية أيضا ، على أنا نقول إن هذا الحديث ورد في حق من شك في خروج الربح ، والحكم فيه كذلك . أما فيمن تحقق الريح والصوت فلا ، فإن قلت قال الشافعي لو كانت القهقهة حدثاً في الصلاة لكان حدثًا خارجها ، لأن نواقض الطهارة سوى فيها الصلاة وخارجها كمافي سائر الأحداث. قلت الفرق بينهما ظاهر وهو أن المصلي في مناجـاة الرب سبحانه ، والقصود بالصلاة اظهار الخشوع والخضوع والتعظيم لله تعالى ، فالضحك قهقهة فيها جناية عظيمة فناسب ذلك انتقاض وضوءه زجراً له كتنجيس الخر من الشرع اهانة لها ، وزجراً للشاربين ليجتنبوها . وهذه المعانى لا توجد خارج الصلاة ولان من بلغ هذه الغاية من الضحكوربما

غاب حسه فأشبه نوم المضطجع فجعل حدثًا في الصلاة لزيادة الجنابة على العبادة . ولان النص ادا أورد على خلاف القياس لا لقياس على غيره بل يقتصر على مورده فلأجل هذا لم يجمل حدثًا خارج الصلاة ، ولا في صلاة الجنازة وسجدة التلاوة ، فان قلت لم يكن في مسجد رسول الله عليه بشرولا ركية ولاحفرة فكيف وقع فيه الضرير قلت المراد بالبشر حفرة عند المسجد مجتمع فيه المطر وليس في أكثر الحديث أنه كان يصلي في المسجد ، فيجوز أن يقال كان يصلي في غير المسجد ، وفي الموضع الذي كان فيه ركية ، والذي فيه ذكر المسجد رواية أبي موسى وهو عدل ثقة مثبت فهو أولى ، فان قلت هذا لا يصح باعتبار أنه لا يتوهم على أصحاب رسول الله عليه الضحك في الصلاة قبقهة خصوصاً خلف النبي عليه السلام ، قلت كان يصلى خلفه الصحابة ومن غيرهم من المنافقين والاعراب الجهال؟ وهذا باب حسن الظن بهم ،والا فليس الضحك كبــــيرة،وهم ليسوا من الصغائر بمعصومين ، ولا من الكيائر على تقدير كوئه كبيرة ، فان قلت ذكر البيهقى عن الشافعي أنه لو ثبت حديث الضحك في الصلاة لقال به . وقال ابن الجوزي قـــال أحمد ليس في الضحك حديث صحيح. وقال الذهبي لم يثبت عن النبي الله في الضحك أبي العالية وقد اضطرب عليه فيه . قلت مذهب الشافعي أن المرسل إذا أرسل من وجــه وأسند من وجه آخر يقول به ٤ وهذا الحديث أرسل من وجوه وأسند من طريق فيازمه أن يقول به . وقال ابن حزم كان يلزم المالكيين والشافعيين بشدة تواتره يخرج عن عــده مراسيله علت ويلزم الحنابلة ايضاً لأنهم يحتجون بالمراسيل ، وعلى تقدير أنهم لا يحتجونبه ما قيل ان أقل أحواله أن يكون ضعيفاً والحديث الضعيف عندهم مقدم على القياس الذي اعتمدوا عليه في هذه المسألة ، والعجب منهم أن يقولون لعامائنا أصحاب الرأي والقياس وينسبونهم إلى ترك كثير من الأحاديث بالقياس ، وهم تركوا حديثًا رواه جماعـــة من الصحابة ما بينا هذا عشرة فأرسله جهاعة من التابعين الكمار وعماوا بالقماس. وأمنا قول أحمد والذهبي فنفي وما رواه أصحابنا إثبات وهو مقدم على النفي ، على انا نقول عدم علم الشخص بشيء لا يكون حجة على من علمه قبله .

وبمثله يترك القياس، والاثر ورد في صلاة مطلقة فيقتصر عليها. والقهقة ما يكون مسموعاً لـه ولجيرانه والضحك ما يكون مسموعاً لـه دون جيرانه وهو على ما قيل يفسد الصلاة دون الوضوء

( وبعثله ) أي وبمثل هذا الحديث الذي علمه الصحابة والتابعون و لان رواية من كان معروفا بالفقه والتقدم في الإجتهاد كأبي موسى وأصحابه ( يترك القياس ) أي القياس الذي ذهب اليه الشافعي وغيره ( والأثر ) أي الحديث المذكور ( ورد في صلاة مطلقة ) أي كاملة ( فيقتصر عليها ) أي على الصلاة المذكورة فلا يتمدى إلى صلاة الجنازة وسجدة التلاوة ، وصلاة الصبي ، وصلاة الباني بعد الوضوء على أحد الروايتين ، وصلاة النائم ، فإن الوضوء لا يفسد في جميع ذلك ، وقوله والاثر إلى آخره في الحقيقة ، جواب عن قياس الشافعي على صلاة الجنازة وسجدة التلاوة كما حققنا .

(والتيقفة ما كان مسبوعاً له ولجيرانه) وأشار بهذا إلى تمريف القيقية التي تفسد الصلاة والوضوء جميعاً (والصحاعا يكون مسبوعاً له) أي الضاحك دل عليه قوله لانه لا يقوم إلا بالضحك (دون جيرانه) أراد ان لا يسمه من كان حوله (وهر) أي الضحك (على ما قيل) في حديث جابر رضي الله عنه ان الضحك (يفسد الصلاة دون الوضوء) يعني لا ينتقض ثم أنه فرق بين القيقية والذكر ، ولم يذكر التبسم لانه ليس بفسد الصلاة ولا الموضوء فليس له ههنا مسدخل. وروى الطبراني وأبو يعلى الموصلي والدار قطني من حديث جابر أن رسول الله عليه كان يصلي باصحابه المصر فتبسم في الصلاة فلما انصر ف قبل يا رسول الله وعلى جناحه عبار فضحك لي فتبسمت وأنت تصلي قال أنه مسحر بي ميكائيل وعلى جناحه جبريل عليتهذ مكان ميكائيل علي تيسمت وأنت تصلي قال انه مسحر بي ميكائيل وعلى جناحه جبريل عليتهذ مكان ميكائيل عليتهذ ، ثم يسوى في القيقية المعموالتسيان والسهوسواء بانت أسانه أولاً . ويبطل التيمم أيضاً دون الاغتسال وقيل يبطل أعضاء الوضوء في الفسل أسنانه أولاً . ويبطل التيمم أيضاً دون الاغتسال وقيل يبطل أعضاء الوضوء في الفسل وابراهم النخمي وسفيان الثوري وعمد بن سيرين والاوازعي وعبيد الله . \*

فروع – لواحق من النواقض التي عند غير أصحابنا لم يذكرها صاحب الهداية منها

مس الذكر معابة لا ينقض الوضوء عندنا ، وهو قول عمرو بن الخطاب وعلىبن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعمار بن ياسر وزيد بن ثابت وحذيفة بن اليان وعمران بن الحصين وأبي الدرداء وسعد بن أبي وقاص عند أهل الكوفة وأبي هربرة في رواية عنه ؛ هكذا حكاه أبو عمر ابن عبد البر ، ومن التابعين الحسنالبصري وسعيد ابن المسيب وهو مذهب سفيان الثوري . وقال الطحاري لم يعلم أحد من أصحاب رسول الله ﷺ أفتى بالوضوء منه غير ابن عمر ، وقد خالفه في ذلك أكثر أصحاب رسول الله عَلِيْكُ و وقال الشاقسي وأحمد وداود يجب الوضوء منه . واختلف أصحاب مالك في ذلك منهم من شرط اللذة وباطن الكف ، ومنهم من أوجب ذلك في العمددون النسمان، مروى عن مالك وداود · وقبل الوضوء منه سنة غير واجب وهو الذي استقر عليه قول مالك عند أهل العُرب ، والرواية عنه مضطربة فيه لهم من ذلك حسديث مثرة بنت صفوان (١) بن نوفل خالة مروان ان رسول الله ﷺ قال من مس ذكره فليتوضأ . رواه أبو داود والنسائي وابن ماجة وأحمد والترمــذي وصححه ، ولم يخرجه الشيخان ، ورواه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وابن الجارود من حديثهما ، ونقل عن البخارى انه أصح شيء في هذا الباب، وصححه أيضاً يُحيى بن معين فيا حكاه ابن عبد البر. قال البيهقي هذا الحديث رواه لم يخرجه الشيخان لاختلاف وقع فيسماع عروة عنها أو من مروان فقه احتجا بجمع رواية واحتج البخارى بمروان بن الحكم في عدة أحــاديث فهو على شرط البخارى بكل حال ، والجواب عن ذلك ان طريق حديث أبي داود والنسائي عن مالك عن عبيد الله بن أبي بكر بن محد بن عمرو بن حزم عن عروة بن الزبير قال دخلت على مروان فذكرت ما يكون عند الوضوء فقال مروان أخبرتني بشرة بنت صفوان أن رسول الله صليم قل من مس ذكره فليتوضأ . وطريق الترمذي وابن ماجة عن هشام بن عروة عن أبيه عن مروان عن بشرة وان في الاسناد الاول أبي بكر بن عبيد الله ، قال سفيان عن عبيلة فيه انه من الجماعة الذن لم يكونوا يعرفون الحديث وقد

<sup>(</sup>١) الصحيح بشرة كا يرد فيا بعد وفي تقريب التهذيب بسره بالسين المهملة اه.

رأيناه يحدث عنهم سخرنا فيه رواه الطبراني باسناده عن ابن عيينة عثم أخرجه الاوزاعي حدثنى الزهرى حدثني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم قال فثبت انقطاع هذا الخبر وضعفه . وفي السند الثاني فإن النسائي لم يسمع هشام من أبيه هذا الحديثوقالالطحاوي إنما أخذه هشام من أبمي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم حدثني عروة فرجع الحديث إلىأبي مِكْرَ • فإن قلت يشكل عليه رواية الترمذي عن يحيى بن سميد القطان عن هشامبن عروة قال أخبرني أبي عن بشرة وكذلك رواية أحمد في مسنده حدثنا يحيى بن سعيد عن هشام قال حدثني أبي ان بشرة بنت صفوان أخبرته قال البيهقي في سننه رواه يحيي بن سعيد القطان عن هشام بن عروة عن أبيه ، فصرح فيه بسماع هشام من أبيه ، قلت أخرجـــه الطحاوي أيضاً من خمس طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن بشرة ثم قـــال هشام بن عروة لم يسمع هذا الحديث عن أبيه عروة ثقة ثبت لم ينكر على شيء إلا بعدما صار إلى العراق ، فإنه انبسط في الرواية عن غير أبيه فأنكر ذلك عليه أهل بلده ، وكان يشهد انه أرسل عن أبيه بما كان يسمعه من غير أبيه • وقال ابنخراش كان مالك لا يرضاءوكان هشام صدوقاً يدخل اخباره في الصحيح ، بلغني ان مالكاً نقم عليه حديثه لأهل العراق والبيهةي خط على الطحاوي ينسب هشاماً إلى التدليس ، فقال وأين يكون إذا يرويه عن أبى بكر وأبو بكر ثقة حجة عند كافة أهل العلم بالحديث ، إنما يضعف الحديثبان يدخل الثقة بمنه وبين من فوقه مجهولاً أو ضعيفاً فإذا دخل ثقة معروفاً قامت به الحجة • قلت اعترف السبقى بالتدليس في الحديث المذكور ولكن تحامله على الطحاوي الذي دعاه إلى ما قاله وكيف يقول هذا ولا يخلصه من التدليس أن يكون بين الراوي وبين المروى عنه واحد أو اكثره سواء كان الواسطة ثقة أو ضعيفاً ، فانظر إلى تمثيل ابن الصلاح في صورة التدليس ترى في صحة ما قلنا ، على ان البيهقي قال أخبرنا أبو عبد الله الحافظ قال سمعت أبا منصور العناني يقول سمعت الفضل بن محمد الشعراني يقول سمعت أحمد بن حنبل يقول حدثني يحيى بن سعيد عن شعبة قال لم يسمع هشام بن عروة حديث أبيه في مس الذكر. قال يحيى فسألت هشام فقال اخبرني أبي بهذا شعبة صرح بان هشاماً لم يسمع هذا الحديث من أبيه عروة فكيف يكون قول يحيى سمع من أبيه معارضاً لقول شعبة انه لم يسمع أباه ؟ فإن قلت رواه عن عروه أيضاً غير الزهري وغير هشام ، وهو ما رواه الطحاوي حدثنا عمد بن حجاج وربيع المؤذن قال أخبرنا أسد قـــال حدثنا أبي لهيمة قال حدثنا أبو الاسود انه سمع عروة يذكر عن بشرة عن النبي ﷺ قلت أجاب الطحاوي فقال كيف يحتجون بابن لهيمة عند الطحاوي مرضى لهذا يحتج به في مواضم ، وانه لا يجملونه حجر يحصكم فما احتج به عليكم • وفي هذا قلب الموضوع ، فإن قلت ابن لهيمــــة مرضى عند الطحاوى ولهذا يحتم به في مواضع من كتابه فيكون الحديث صحيحاً عنده من هــــذا الطريق ، قلت لا نسلم انه يحتج به ، ولكن يذكره في المتابعات ، ولئن سلمنا انه يحتج به وانه ثقة عنده فالحديث ضعف لاضطرابه ويكون المدار على عروة في طريق هـــذا الحديث ، وأيضا ان عروة لم يرفع بجديث بشرة يمنى لم يعتبره ولم يلتفت البه وذلك أما لكون بشرة عنده بمن لا يوجد مثل ذلك الحكم عنها ولو ذلك لكونها انفردت بهذه الرواية مع عموم الحاجة إلى معرفته ، وما بال رسول الله والله الله على هذا بين يدي كبار الصحابة ولم ينقله أحد منهم إنما قاله بين يدي بشرة وقد كان عَلِيتُ إِنَّ أَشْدَ حَيَّاء من المذراء في خدرها وأما لكون مروان ليس في حال من يجب القيول عن مثله فإنه خبر شرطى مروان عن بشرة دون خبره هو حنها فإنه كان خبر مروان عنده غير مقبول فخبر شرطية أخرى لا يكون مقبولاً . فـــإن قلت مروان احتــج البخاري بـــه على ما ذكرنـــا قلت لا يلزم من ذلك أن يكون ثقة عند عروة وإنما روى عروة خبره لعلة فيه قد ظهرت لعروة • ولا سيا حين خرج على عبد الله بن الزبير رضي الله عنه ، قان قلت ابن حزم مروان لايملم له خرج قبل خروجه على ابن الزبير ولم بكن قط لقى عروة إلا قبل خروجه على اخيه لا بعد خروجه ، قلت لا دليل على هذه الدعوى فإذا قام دليل ينظر فيه . والجواب عنتصحيح الترمذي هذا الحديث هو انه يمارضه قول يحيى بن ممين ، قلت ثلاث أحاديث لا يصح فهذا حديث عن رسول الله ( ﷺ ) منها هذا ويحيى بن ممين هو العمدة في هـــذا الشأن واليه المرجع في التصحيح والتضميف ؟ فإن قلت قال بعض من عنده تعصبا فساسداً من أهل هذا الزمان سئل بعض الخالفين عن يحيى بن معين انه قال ثلاثة أحاديث لا تصح

حديث مس الذكر ، ولا نكاح إلا بولي ، وكل مسكر حرام . وقال يعرف هذا عن أبي صفيان ولا يعرف هذا عن ابن معين قلت لم يقم الدليل على ذلك حتى ينظر فيه على ان الاثبات مقدم على النفي ، وبذلك يجاب عن قول ابن الجوزي أيضا ان هذا لا يثبت عن ابن ممين ، والجواب عن قول البخاري انه أصح شيء في هذا الباب ان مـــراده هو على كلامه أصح من غيره من أحاديث الباب وقــد اعتد ابن العربي بهذه العبارة فحكى عن البخاري تصحیحه ولیس كذلك ، فإن البخاري لو رضي به لأخرجــه في صحیحه ولم يخرجه هو ولا نسلمولئن تنزلناو سلمنا بثبوته فتأويله من بال فيحمل مس الذكركناية عن البول ، لأن من يبول يمس ذكره عاده لقوله تعالى ﴿ أُو جاء أحدمنكم من الغائط النساء ٤٣ وكفي به عن الحديث ، او يكون المراد من قوله فليتوضأ غسل اليدين كما في قوله الوضوء قبل الأكل ينفي الفقر • قلت قال ابن حبان وليس المراد غسل اليدين وإن كانت العرب تسمى غسل البدين وضوء على أن في حديث بشرة فليتوضأ وضوءه الصلاة وقلت استضعفه الطحاوي وجِمله منقطعاً كها ذكرنا وعلى كل تقدير حديث بشرة معاول وقال في الامام هو عند البخاري معلول وقال ابراهيم الحربي حديث بشرة يرويه شرطي عن شراطي • وكان ربيعة يقول ويحكم بمثل هذا ما أخذ أحد ويعمل به لو شهدت بشرة على هذا النقل ما قبلت شهادتها • ؛ إنها قوام الدين الصلاة والصلاة بالطهور فلم يكن في أصحاب رسول الله مَالِيَّةٍ من يقيم هذا الدين إلا بشرة ، وبشرة قال حديث ضعفه جماعة ، وقال ربيعة لو وضعت يدي في دم أو حيض لم ينقض وضوئي فمس الذكر ايسر منه ، وروى عن عمر رضى الله عنه لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا لحديث امرأة لا ندرى اصدقت أم كذبت احفظت أم نسبت •

ويروى عن الأسود بن زيد أخذ كفا من حصى وحصب به الشعبي وقال ويلك تحدث عثل هذا فإن قلت في هذا الباب عن أم حبيبة وأبي موسى وأبي هريرة روى إبنة أنيس وعائشة وزيد بن خالد وجابربن عبد الله وعبد الله بن عمر ومطلق بن علي وابن عباسوسعد ابن أبي وقاص وأم سلمة والنعان بن بشير ومعاوية بن حدة وابن أبي كعب وقبيصة رضي

الله عنهم ، فحديث أم حبيبة عند ابن ماجة قالت سمعت رسول الله علي يقول من مس فرجه فليتوضأ . وأخرجه الطبراني أيضاً وصححه أبو ذرعة والحاكم . قلت أعله البخاري لأن فيه مكحولًا عن عتبة قال لم يسمع عتبة من أبي سفيان ، وكذا قال يحيى بن معين وأبو حاتم والنسائي أخرجه الطحاوي وقال منقطع . وحديث أبي موسى عند ابن ماجة أيضاً قال سمعت النبي عليه السلام يقول من مس فرجه فليتوضأ . وفيه إسحق بن أبي فروة متروك باتفاقهم واتهمه بعضهم بالوضع . وحديث أبي هريرة عند أبي حبان قــال قال رسول الله عليه إذا أفضى أحدكم بيديه إلى فرجه وليس بينهاستر ولا حائل فليتوضأ. ورواه الحاكم في مستدركه وصححه ، ورواه أحمد في مسنده ، والدار قطني في سننـــــه والبيهقي أيضاً ولفظه فيه من أفضى بيده إلى فرجه وليس دونها حجاب فقد وجبعليه وضوء الصلاة . وفيه يزيد بن عبدُ الملك وقد أغلظ العلماء القول فيه فقال أبو ذرعة واتقى فإذا عرفت تساهل ابن حبان والحاكم في الصحيح ، وحديث مــــا روى عند ابن المنذر السلام أنه قال من مس فرجه فليتوضأ . وذكرها ابن الأثير في الصحابيات ثم ذكر هــذ الحديث ثم قال وقيل أبو أروى الذوبي حجازي ، وهذا كما ترى فيه خلاف ، وسأل الترمذي والبخاري عنه فقال ما يصنع به بهذا ألا تشتغل وحديث عائشة رضي الله عنها عند الدارقطني في سننه عن عائشة أن رسول الله عليه قال ويــل للذين يمسون فروجهم ثم يصلون ولا يتوضؤون . قالت عائشة بأبي وأمي هذا للرجال أفرأيت النساء قال إذا مست إحداكن فرجهافلتتوضأ للصلاة وفيه عبدالرحمنين عبد الله بن عمربن جعفر العمري قال أحمد كان كاذباً وقال أبو حاتم وأبو ذرعة متروك ، زاد أبو حاتم وكان يكذب ، وقد روى أبو يعلى في مسنده ما ينافيه من حديث سفيان بن عبد الله الجهري قال دخلت أنا ورجل معي على عائشة فسألناها عن الرجل يمس فرجه أو المرأة تمـس فرجها فقالت سمعت رسول الله ﷺ يقول ما أبالي إياه مثبت أو منفي. وحديث زيد بن خالد بنجثال

عند أحمد في مسنده عن إبن إسحاق حدثني محمد بن مسلم الزهري عن عروة بن الزبيرعن زيد بن خالد الجهني سمعت رسول الله ﷺ يقول من مس فرجه فليتوضأ . وراه البزاز والطبراني وقال ابن المديني أخطأ فيه ابن اسعاق ، وأخرجه الطحاوي أيضاً وقال إنكم لا تجملون محمد بن إسحاق حجة في شيء إذا خالفه فيه منخالفه في هذا الحديث ولا رضى إذا انفرد ، ونفس هذا الحديث منكر وأخلت به أن يكون غلطاً ، لأن عروة حين سأله مروان عن مس الفرج أجابه من رواية أن لا وضوء فيه ، فلما قــال لمروان عن بشرة عن النبي عَلِيْتُهُ مَا قَالَ لَهُ عَرُوهُ مَا سَمَّتُ بِهُ وَهَذَا بِعَدْ مُوتَ يُزِيدُ بِنْ خَالَدُ بِكُم مَا شَاءُ الله فكيف مجوز أن ينكر عروة على بشرة ما قد حدثه إياه زيد بن خالد عن النبي عليه م قال البيهقي في كتاب المعرفة وروى الطحاوي حديث زيد بن خالد الجهني من جهة محمد ابن إسحاق بن يسار ، ثم أخذ في الطعن على ابن إسحاق و إنه ليس بحجة ثم ذهب إلى أنه غلط ، قلت فيها الطعن من البيهقي كيف يفهم كلام المحققين وكيف طعن الطحاوي على تجملون محمد بن إسحاق حجة ، وهذا القول لا يستلزم الطمن منه فيه ، وإنها اشتهر بذلك عصفر الحصم ، حيث يجعل محمد بن إسحاق حجة عند كون الحديث له ويتركه ويطمن فيه عند كون الحديث حجة عليه ولئن سلمنا أنه طمن فيه فيا هو بأول طاعن فإن مالكاقال فيه من اللجاجة • وقال الخطيب قد أمسك عن الإحتجاجبروايات ابن إسحاق غيرواحد من العلماء ، بأسباب منها أنه كان يتشيع ، وينسب إلى القدر ، ويدلس في حديثه ، فأما الصدق فليس بمرفوع عنه • وقال الدهبي فيما انفرد به نكالة وهو سيىء في حفظه وحديث جابر عند ابن ماجة عن جابر قال قال رسول الله عليه إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ . وأخرجه الطحاوي وأعله بالارسال؛ وقد قال الشافعي سمعت جهاعة من الحفاظ غير أبي نافع يرويه ولا يذكرون فيه جابراً وهم لا يحتجون بالمرسل . وحديث عبد الله ين عمرو عند أحمد والبيهةي عن عتبة بن الوليد عن محمد بن الوليــــد الزبيدي حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله عليه أيها رجل مس فرجه فليتوضأ وأيسا

امرأة مست فرجها فلتتوضأ • وأخرجه الطحاوي وقال لهـم أنتم تزعمون أن عمرو بن شعيب لم يسمع من أبيه شيئًا عنه وإنهاحديثه عن اصحيفة فهذا غير قولكم منقطع والمنقطع لا يجب أن ترونه حجة عندكم وأن قلت إذا كان الطحاوي يحتج بحديث عمرو بنشعيب عن أبيه عن جده فها باله لم يقل لم يممل بحديثه هذا ، قلت لأنه عارضه حديث طلق بن على فلم يكن العمل به لتأخير حديث طلق عنه ، فثبت بذلك انتساخ أحاديث الإنتقاض بمس الفرج ، فإن قلت حــديث أبي هريرة الذي ذكرناه في هذا الباب ناسخ لحديث طلق لأن طلقاً قدم النبي عَلِيَّ في ابتداء الهجرة والمسجد على العريش وأبو هريرة اسلم سنة (١) من الهجرة فكان حديثه متأخراً والآخذ بأحد الأمرين واجب لأنه ناسخ • والطبراني أيضاً مال إلى ان حديث طلق منسوخ ، قلت روى أبو داود عن ابن طلق عن أبيه قال قدمنا على رسول الله مُطِّلِينَةٍ فجاء رجل كأنه يدوي فقال يا نبي الله ما ترى في مس الرجل ذكره بمدما توضأ قال هل هو إلا بضعة منك أو بضعة منه . ففي قوله مــــا ترى إلى آخره ، دلالة على انه كان بلغه ان النبي عليه شرع فيه الوضوء فأراد أن يتقن ذلك ، وإلا فالمستقر عندهم ان الأحاديث إنما كانت من الخارج النجس وإلا فالعقل لا يهتدي إلى ان الذكـــر يناسبه نقض الوضوء ، فعلى هذا يكون حديث طلتي هو آخر الأمرين. وكان أبو هريرة تأخر سمعه من بعض الصحابة ثم أرسله • وجواب آخر دعوى النسخ إنما يصح بعد ثبوت صحة الحديث ونحن لا نسلم صحة حديث أبي هريرة رضي الله عنه وحــديث عبد الله بن عمر رضي الله عند الدارقطني في سننه عن رسول الله عليه انه قال من مس ذكره فليتوضأ وضـــو، الصلاة . ورواه الطبراني في الكبير والبزاز في مسنده ولفظها من مس فرجه فليتوضأ . وأخرجه الطحاوي أيضاً وأعله بصدقة بن عبد الله في سنده ، وفي سند الطبراني الملائي بن سليان ، وفي سند البزاز هاشم بنزيدو كلاهماضعيفان جداً. وحديث طلق ابن على عند الطبراني وفي الكبير ان النبي ملي قال من مس ذكره فليتوضأ . قلت يعارضه

<sup>(</sup>١) هكذا في الأصل ، وكان إسلام أبي هريرة بــــين الحديبية وخيبر أي في السنة السادسة ا ه مصححه

حديثه الآخر رواه أبر داود والترمذي والنسائي غير ملازم ابزهرو وعن عبد الله بن زيد عن قيس بن طلق بن على عن أبيه عن النبي عليه انه سئل عن الرجل يس ذكره في الصلاة فقال هل هو إلا بضمة منك . وقال الترمذي هذا الحديث أحسن شيء في هــــذا الباب . رواه ابن حبان في صحيحه . وحديث ابن عباس عند البيهةي من جهة ابن عدي بن الكامل وفي اسناده الضحاك بن حمزة وهو منكر الحديث وحديث سعد بن أبي وقباص عند الحاكم وحديث أم سلمة عند الحاكم . وحديث النمان بن بشير عند ابن مندة ، وأماحديث معاوية بن جدة وحديث أبي بن كعب وحديث قبيصة هذه الأحاديث كلها لا تخلو عن عة ؛ والحديث الذي عليه العمدة حديث طلق وقد ذكـــرة الآن عن الترمذي ما قاله . وذكر عبد الحق في أحكامه حديث طلق وسكت عنه فهو صحيح عنده على إعادتـــــ. . وروي عن عمروً بن علي القلانسي انه قال حديث طلق عندنا أثبت من حــديث بشرة ، وتضعيف الخصم حديث طلق منجهة الطريق الذي فيه أيوب بن عتبة ومحمد بن جابر وهما ضعيفان ولا يضر ذلك ، لأن حديث طلق له أربع طرق . أحدهما عند أصحاب السنن عن ملازم بن عرو . كا ذكرنا وهو صحيح . والثاني عن محمد بن جابر وهو ضعيف أخرجه ابن ماجة من هذا الطريق . والثالث عن عبد الحيد بن جعفر وهوضعيف أخرجه ابن عدي. والرابع عن أبوب بن عتبة وهو ضعيف . وأخرجه الطحاوي بالطريق الأول هذا حديث مستقم الاسناد غير مضطرب في إسناده ولا شبه ثم أسند عن على المدني أنه قال حديث مـــلازم بن عمرو أحـــن من حديث بشرة . ولنا حديث آخر ولكنه ضعيف رواه أبو امامة رضي الله عنه ان رجلا سأل النبي 🏂 فقال اني مسست ذكري وانا أصلي فقال إنما هو حدبة منك . قال ابن الأثير قبل هي بالكسر ما قطع من اللحم طولًا .

ومن نواقض الوضوء عند الشافعي مس المرأة على ما نذكره مفصلاً وهو يحتج بدلائل وصحح ، رنحن كذلك فإذا قطعنا النظر عن الكل يكفينا حديث عائشة المشهور رواه البخاري ومسلم من حديث أبي سلمة عن عائشة قسسالت كنت انام بين يدي النبي علي المخاري في قلبه وإذا سجد غزني قبضت رجلي فإذا قام بسطتها والبيوت يرمئذ ليس

فيها مصابيح . وفي لفظه فإذا أراد أن يسجد غمز رجلي فضممتها إلى ثم سجد . طريق آخر أخرجه مسلم عن أبي هريرة عن عائشة قالت تُقدُّمتُ النبي عَلِيلَةٍ ذات ليلة فجعلت أطلبه بيدي قوقعت يدي على قدميه وهما منصوبتان وهو ساجد . العديث طريق آخر رواه أبو داود والترمذي وابن ماجة من حديث الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عــــن عروة عن عائشة أن النبي عَلِيَّةٍ قبل امرأة من نسائه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ قال عروة فقلت لها من هي إلا أنت فضحكت . طريق آخر أخرجه أبو داود والنسائي عن الثوري عن ابن ودق عن ابراهم التميمي عن عائشة أن النبي طلالم كان يقبل بعض نسائه ثم يصلي ولا يتوضأ . ولحديث عائشة طريق آخر وما ذهب اليه الشافعي يروى عن عمر ابن الحطاب رضي الله عنه وابن مسمود رضي الله عنه وابن عمر وزيد بن أسلم ومكحول والنخمى وعطاء بن السائب والزهري ويحيى بن سعيد الأنصاري وربيعة وعلى بن أبى طالب وعبد الله بن عباس وأبى موسى الأشعري وعمر بن الخطاب رضى الله عنهم في الذي صححه أبو بكر بن الحربي وابن الجوزي ، ومــذهب عبيدة السلماني بفتح العين المهملة ، وعبيدة الضمي بالضم وعطاء وطاووس والحسن البصري والشعبى والثوري والأوزاعي ان اللمس والملامسة كناية عن الجناع ولا يجب الوضوء علىمسالمرأة، وقبلها إذا تيقن بعدم خروج المذي وبه قال أصابنا • وذهب مالك إلى انه ان لمس بشهوة ينتقض وإلا فلا ، وهو مروي عن الحكم وحماد والليث وإسحاق . وعن أحمد ثلاث روايات بالمذاهب الثلاث • وذهب داود إلى انه ان لمس عمداً انتقض ، وإلا فلا ، وعن الأوزاعي إذا لمس باعضاء الوضوء انتقض وإلا فلا وروى عنه أنه لا ينتقض إلا باللمس باليد. النساء / ٤٣ فالملامسة واللمس الجاع • وقال ابن رشد المالكي لأن كانت دلالته على الممنيين على السواء وقريباً من اللمس المسمى الأظهر عندي في الجماع ، لأن الله تعالى قد كني بالمباشرة والمس بالجماع ولا فرق بين اللمس والمس في اللغة ، وان الملامسة ظاهرة في الجماع، والمس سبب الجاع ، لأنه محرك للشهوة ، وذكر السبب وإراد المسبب من أقوى طرق

## والدابة تخرج من الدبر ناقضة ، فإن خرجت من رأس الجرح ، أو سقط اللحم منه لا ينقض . والمراد بالدابة الدودة

الجاز . وقال القرطبي يازم على مذهب الشافعي أنمن ضرب امرأته أو لطمها ان ينقص وضوءه ، وهذا لا يقوله أحد فيا اعلم ، وحديث عائشة في التقبيل قد مر بطرقه ..

ومن النواقض أكل لحم الجزور عند أحمد وإسحاق وأبي ثور ومحمد بن اسحاق ويحيى ابن يحيى • وعند الجهور لا ينقض • ومنها غسل الميت عند أحمد •

(والدابة) مبتدأ وهي الدودة التي نبتت في البطن قوله (تخرج من الدبر) جملة في على النصب لأنها حال من الدابة وقوله (ناقمن ) خبر المبتدأ ، فإن قلت المطابقة شرط بين المبتدأ والخبر في التذكير والتأنيث . قلت التقدير همنا خروج الدابة التي تخسرج من الدبر ناقض لأن النقض بالحروج لا بنفس الدابة فافهم .

( فان خرجت ) أي الدابة ، والفاء في فإن خرجت تفسيريه ( من رأس الجرح أو مقط اللحم منه لا تنقض ) لأن عين الخارج ليست بنجسة ، وما عليها قليل وهوالناقض في السبيلين معفو في غيرهما ، فأشبه الخارج من الجرح المحشاء في هيدم النقض ، والحارج من المدر الفساء في نقض الوضوء به .

( والمراد بالدابة الدودة ) إنما فسر الدابة بالدودة لأن الدابة ما تدب على الأرض ، ربما يتوهم ان المراد بها ما يدخل الجرح كالذباب فيخرج منه فإنه لا ينقض ، ففسره بيانا لذلك ، وقال الاترازي إنها فسر الدابة بعد أن ذكرها مجملة ولم يقل ابتداء دودة تخرج لأنه يغير لفظ محله ، ثم فسرها دفعاً لتشنيع البعض بأن الدابة وهي الفرس أو الحسار كيف يخرج من الدبر ، أو رأس الجرح . وهذا لأن الدابة في أصل اللغة اسم لكل مساش في الأرض . ثم قال الاترازي قال بعض الشارحين وجدت بخط ثقة إنها فسر الدابة بالدودة لأن الدابة اسم لما يدب على وجه الأرض ، فلو لم يفسرها بها لكان لقائل أن يقول المراد لأن الدابة هي التي تدخل من الذباب في الجرح ثم تخرج ، فأما التي تنشأ فيه كان منشأها من بالدابة هي التي تدخل من الذباب في الجرح ثم تخرج ، فأما التي تنشأ فيه كان منشأها من الدم وخروجا كخروج الدم ، فينتقض بها الوضوء في غير السبيلين ، كا إذا خسرج من السبيلين وهو أوجه ، لكني وجدت بخط ثقة إلى آخر ما ذكرة ، قلت نظر الاترازي إلى السبيلين وهو أوجه ، لكني وجدت بخط ثقة إلى آخر ما ذكرة ، قلت نظر الاترازي إلى

أول الكلام من غير أن يستوني ما قاله السفناقي ، ثم شنع عليه بهذا التشنيع ، وليس له وجه ، لأنه قال ويريد صحة هذا التفسير ما ذكره شمس الأثمة السرخسي في تعليل هذه المسألة بملتين في الجامع الصغير بعدما ذكر خروجها من الجرح فقال بخلاف الدابـــة التي تخسرج من العبر لا يخاو من قليل بلة فبالنظر إلى العلة الأولى يجب أن لا ينقض الوضوء بالدابة التي تدخل الدبر ثم يخرج لأنها لم تستحل من المذرة ، وكذا بالنظر إلى المة الثانية أيضاً لأنه قيد بالبلة وتحتمل أن تخرج بغير بلة ، والدليل عليه ما ذكره في الحيط انه إذا دخل المود في ديره وطرفه بيده ثم أخرجه فيه البلة نقض ؟ وإن لم تكن البلة فلا وضوء عليه . فإذا كان الأمر كذلك كيف برجه الاترازي أن يشنع تشنيماً غير موجه سمة (١) الغير معرفة بقوله لأن الذباب الداخل إلى آخره فيطلق كلامه ويسكت عنه تفسيره، حتى يتوصل به إلى التشنيع البارد ، وهذا أشار به إلى الفرق بين المسألتين وهو قولــــه ( لان النجس ما عليها ) أو ما على الدودة ، لا يقال ان المصنف ناقض في كلامه، لانه قال فهامضي مالايكون حدثًا لا يكون نجساً . وهنها قسال لان النجس ما عليها ، لانا نقول هذا على قول محمد والذي هناك على قول أبي يوسف ، وجوابه وقال الاكمل ويجوز أن يقال أطلق النجس على ما يخرج من الجوف بطريق المشاكلة لما كان بالنسبة إلى الدبرنجساً، ذكر في الخروج لفظ النجس. وقال الاترازي ويريد به حقيقته النوية لا الشرعية افيكون ممناه ذلك النجس اللنوي قليه حدث في السبيلين دون غيرهما . قلت هذا كلام عجيب فمن تأمله يقف على قساده ، وذكر السفناتي همنا ثلاثة أوجه ، منها على تقدير الشرطية ومي لو كان ثمة نجس فهو ما عليها . ورد عليه الاكمل فقال وهو غير صحيح لان علىتقدير الشرطية إن كان على هذا الوجه لكن ثمة نجس فيكون ما عليها لم يستقم في الجرح ، لان ما لا يكون حدثًا لا يكون نجسًا ، وهو ليس مجدث في الجرح فلا يكون نجسًا . وإنكان على هــــذا الوجه لكن لم يكن نجس ما عليها فلا يكون نجساً لم يستقم في الدبر لانب نجس وحدث .

<sup>(</sup>١) هكذا ورد في الأصل اه مصححة .

وذلك قليــــل وهو حدث في السبيلين دون غيرهما ، فاشبه الجشاء والفساء بخلاف الريح الخارجة من القبل والذكر ، لأنها لا تنبعث عن محل النجاسة حتى لوكانت المرأة مفضاة يستحب لها الوضوء ، لاحتال خروجها من الدبر .

( وذلك ) أي الذي عليها ( قليل وهو حدث في السبيلين دون غيرهما ) أي دون غير السبيلين فإن القليل ليس بحدث في غيرهما ( فأشهه الجشاء والقساء ) هذا لف ونشر فإن قوله الجشاء يرجع الى القليل على الدود من غير السبيلين ، والفساء يرجع إلى السبيلين. والجشاء على وزن فعال . وقال الاصمى كأنه من باب العطاس والبوال والدوار ، قلت هو مهموز اللام يقال تجشى تجشية وتجشا ، والاسم الجشبة مثل الهمزة . والفساء بالمد أيضاً على وزن فعال اسم من فسا يفسو فسواً وهو معتل اللام الواوى • والجشاء صوتمم الربح بخرج من الفم عند الشبم . والفساء ربح منتنة تخرج من الدبر بلاصوت وربايكون الجشاء منتناً أيضاً لكثرة الإمتلاء وفساد المعدة ( بخلاف الربيح الخارج من القبل) أي من المرأة والذكر ( لأنها لا تنبعث من محل النجاسة حتى لو كانت المرأة مفضاة ) أي التي صارت سبيلاها وأحداً، وفي الكافي المفضاة هي التي اتحد مسلكا بولها وغائطها وخرجت من قبلها ريح منتنة . وفي البــدائم وهي التي صار مسلك البول والوطيء واحداً ( فيستحب لها الوضوء احتياطاً لاحتيال خروجها من الدبر ) فمكــو فساء ؛ ولا يجب لانها كانت على وضوء بيقين ولا يزول إلا بيقين مثله . فإن قيل ينبغي أن يجب لوضوء في الريح مطِلقاً كما قال الشافعي لعموم قوله عليه السلام حين سأل عن الحدث قال ما يخرج من السبيلين؛ والعبرة في النصوص بعين النص لا بعناه • قلنا عن محمد أنه يجب الوضوء . ومن المشايخ من قال في المفضاة إذا كان الربح منتنا يجب الوضوء وما لا فلا . والدودة الخارجة من قبل المرأة بمنزلة الربح على الخلاف المذكور . والخارجة من ذكر المرء لا وضوء فيها والخارجة من الفم قيل لا ينقض وكذا الخارجة من الانف والاذن لا ينقض الوضوء . قلت ينبغي أن يكون عدم النقض عند عدم البلة فافهم .

ثم اعلم انهم اختلفوا في ان عين الريح نجس أو متنجس ، فمن قال متنجس وقسال بنجاسة عينها ، قال يتنجس السراويل ، ومن قال بطهارة عينها لم يقل به كا مرت الريح

فإن قشرت نفطة فسال منها ماء أو صديد أو غيره ان سال عن رأس الجرح نقض، وإن لم يسل لا ينقض، وقال زفر رحمه الله ينقض في الوجهين وهي مسألة الخارج من غير السبيلين وهذه الجلة نجسة لأن الدم ينضج فيصير قيحاً، ثم يزداد نضجاً فيصير ماء

بنجاسة ثم مرت بثوب مبتل فإنه لا ينجس بها ، وفي قول المصنف لاحتال خروجها من الدبر فائدة أخرى وهي ان المفضاة إذا طلقها زوجها ثلاثاً وتزوجت بآخر ودخل بها الزوج الثاني لا تحل للأول ما لم تحمل لاحتال ان الوطىء كان في دبرها لا في قبلها كذا في الفوائد الظهرية .

- ( فأن قشرت نفطة ) إنها ذكرها بالفاء لانها من فروع المسائل السابقة ، والنفطة بالحركات الثلاث في نونها يخرج البدن ملآن من قولهم انتفط فلان أي امتلاء غضبا ، ثم النفطة إذا قشرت ( فسال منها ماء أو صديد أو غيره ) نحو القيح ( ان سال عن رأس الجرح نقمن الوضوء وإن لم يسل لا ينقمن ) أراد ان لم يتجاوز عن رأس الجرح لاينقض الوضوء . وعن أبي حنيفة إذا خرج ماء صاف لا ينقض وإن سال ( وقال زفر ينقمن في الوجهين ) يمني سال عن رأس الجرح أو لم يسل .
- ( وقال الشافعي لا ينقض في الوجهين ) بناء على أصل ( وهي ) أي هذه المسألة مي ( مسألة الخارج من غير السبيلين ) بالخلاف المذكور فيها فيا تقدم ، وإنها أعادها ههنا وإن كانت تملم مها تقدم ليملم الفرق بين الخارج والمخرج ، أو لان الماء لم يسذكر من قبل فأعادها ليملم ههنا ان حكم الماء حكم غيره .
- ( وهذه الجملة ) أي الماء والصديد وغيرهما ( تجسة لأن الدم ينضج فيصير قيحاً ؟ ثم يزداد نضجاً فيصير صديداً ؟ ثم يصير ماء ) أشار بهذا إلى أن اللون الأصلي هـ و الحرة فيصير دماً ، ثم بالنضج يصير قيحاً ، ثم يترقى فيصير صديداً ، ثم بالنضج يصير قيحاً ، ثم يترقى فيصير صديداً ، ثم بالنضج يصير قيحاً ، ثم يترقى فيصير مديداً ، ثم وقال الجوهري القيح صفته فيصير ماء ، قال ابن الاثير القيح المدة ، يقال قاحت القرحة . وقال الجوهري القيح

### هذا إذا قشرها فخرج بنفسه ، واما إذا عصرها فخرج بعصره فلا ينقض ، لأنه مخرج وليس بخارج والله أعلم .

المدة لا يخالطها دم . وقال ابن الاثير الصديد الدم وليس كذلك ، بل الصديد ماء الجرح الرقيق المختلط بـالدم قبل أن تغلظ المدة ، يقال أصد الجرح أي صـار فيه المدة قاله الجوهرى .

( وهذا ) أي الذي ذكرنا من النقض ( إذا قشرها ) أي إذا قشر المتوضىء النفطه ( فخرج بنفسه ) أي فخرج الماء أو الصديد أو القيح بنفسه من غير علاج من القاشر ( وأما إذا عصرها ) أي أما إذا عصر المتوضىء النفطة ( فخرج ) أي أحد الاشياء المذكورة ( بعصره ) أي بسبب لا بنفسه (لا ينقض لأنه مخرج ) بضم الميم (وليس بخارج) والنقض بسبب الخارج كا عرفت . وهذا الذي ذكر. اختيار بعض المشايخ واختاره المصنف . وقال آخرون ينقض . وقال الاكمل قال بعض الشارحين وهذا هو المختار عندي لان الحروج لازم الاخراج ، فلا بد من وجود اللازم عند وجود الملزوم ، وفيه نظر ، لان الإخراج ليس بمنصوص عليه وإن كان يستلزمه فكان ثبوته غير قصدي ولا معتبر به . قلت أراد بقوله قال بعض الشارحين الاترازي فإنه قال في شرحه ، وقال في الفتوى والخلاصة ينقض وبعض مشايخنا على هذا ، وهذا المختار عنديلان الاحتياط فيه و إن كان الرفق بالناس في الاول ، وتحقيقه من عندي أن الحروج لازم الإخراج إلى آخر ما ذكره ، وجه النظر ما ذكره وفيه نظر ، لان ثبوت اللازم يستلزم ثبوت الملزوم غير ﴿ قصدى ، والاحتياط في كونه معتبراً لانه من باب العبادة . وفي النوازل وفتاويالعتابي عصرت القرحة فخرج منها شيء ولو لم يعصر لا يخرج لا ينقض ، ولكن قال وفيه نظر . وفي الجامع للامام السرخسي إذا عصرها فخرج الدم بعصرها انتقض وهو حدث عمداً كالفصد والحجامة ولايبني على صلاته و في الكافي الاصح ان المخرج ناقض •

#### قصل في الغسل

# وفرض الغسل المضمضة والاستنشاق وغسل سائر البدن وعندالشافعي رحه الله هما سنتان فيه

( فصل ) أي هذا فصل ( في ) بيان أحكام ( الفسل ) وقد بينا معناه لغة واصطلاحاً وإعراباً أيضاً فيا تقدم . والفسل بضم الفين اسم من الإغتسال . وبفتح الفين مصدر غسل يفسل من باب ضرب يضرب . وبكسر الفين ما يفسل به من خطمي وتحوه . وقال ابن لأثير الفسل بالضم الياء الذي يفتسل به كالأكل ليا يؤكل ، وهو الإسم أيضاً من غسله ، يقال الفسل بفتح الفين وضمها لفتان ، والفتح أفصح وأشهر عند أهل اللغة ، والضم هو الذي يستعملها الفقهاء أو أكثرهم ، وزعم بعض المتأخرين أن الفقهاء غلطوا في الضم وليس كما قال بل غلط هو في إنكاره ما لم يعرفه ، وقيل بالضم إسم الإغتسال الذي يعم البدن كله ذكره الأزهري ، وقال عبد الحق وقد أولع الفقهاء باتباع المضموم على فعل الفسل لا وجه له ، وإنها قدم فصل الوضوء على الفسل لأن الحاجة إلى الوضوء أكثر ، ولأن عل الوضوء جزء البدن وعلى الفسل كله والجزء قبل الكل ، واقتداء بكتاب الله تعالى فإنه وقع على هذا الترتيب ، أو لأن الوضوء وظيفة الحدث الأصغر والفسل وظيفة الحدث الأصغر والفسل وظيفة الحدث الأعام والغسل عليه باعتبار أنها طهارتان تعلقتا بالبدن ،

( وفرض الفسل ) بضم الذين أي مفروض الغسل ، كما يقال هذه الدراهم ضرب الأمير أي مضروبه والواو فيه إما للاستئناف وإما للعطف على قوله ففرض الطهارة ( المصحفة والاستنشاق ) قد مر تفسيرهما في فصل الطهارة ( وغسل سائر البدئ ) أي باقي البدن ، وغسل الشيء عبارة عن إزالة الوسخ عنه بإجراء الماء عليه . والحاصل أن فرض النسل ثلاثة منها المضمضة والإستنشاق وبه قال الثوري وابن سيرين والليث وابن عرفة وهسومذهب ابن عباس وغيره من الصحابة .

( وعند الشافعي هما سنتان فيه ) أي في الغسل ، وبه قال مالك ، وحكاه ابن المنذر عن الحسن البصري والزهري والحاكم وقنادة وربيعة ويحيى بن سعيد الأنصاري ورواية

عن عطاء وأحمد في روايتوني رواية أخرى وهي المشهورة أنها واجبتان وشرطان لصحتها واجب في الوضوء والغسل دون المضمضة وهو رواية ثالثة عن أحمد . وقال ابن المنذر وبه أقول ( لقوله عليه السلام عشر من الفطرة ) هذا الحديث رواه الجماعـــة إلا البخارى ومسلم وأبو داود وان ماجة في الطهارة والترمذي في الاستئذان؟ وقال حديث حسن • والنسائي في الزينة كلهم عن مصمب بن شبيب عن طلق بن حبيب عن عبد الله بن الزبير عن عائشة قالت قال رسول الله عليه عشرة من الفطرة قص الشارب ، وإعفساء اللحية ، والسواك والاستنشاق ، قال ونتف الابط ، وحلق العانة ، وانتفاض الياء . قال مصعب ونسيت العاشرة إلا أن تكون المضمضة . وأخرج أبو داود وابن ماجة من حديث علي بن زيد عن سلمة بن محمد بن عبار بن ياسر عن عبار بن ياسر أن رسول الله علي قال من الفطرة المضمضة ، والاستنشاق ، والسواك ، وقص الشارب ، وتقلم الاظفار ونتف الابسط ، والطبراني في معجمه والبيهقي في سننه ، وشراح الكتاب المشهورون لم يذكر أحد هــذا الحديث بحقه ولا ذكروامن رواه، ولا كيف حاله • وأعجب من ذلك كله يفسرون العشر بقولهم خمس منها في الرأس وخمس في الجســـد ، فالتي في الرأس الفرق ، والسواك ، والمضمضة ، والاستنشاق ، وقص الشارب ، والتي في الجسد الحتان ، وحلــق العانة ، ونتف الابط ، وتقليم الأظفار ، والاستنجاء بالماء . وذكروا الفرق ولم يذكروا الحديث المذكور وإعفاء اللحمة . وذكر في الحديث المذكور وذكر الاختتان في حديث أبي داود. وقوله عشرة من الفطرة مبتدأ وخبو فإن قلت عشر كيف يكون وقع مبتدأ وقد علم أن العدد إذا ذكر وأريد به المعدود فهو غير علم ، وهو منصرف ، كقولك عندي ستة ، لأن المراد بهذه الستة هو المعدود ولا العدد ، لأن العدد ليس شيئًا يكون وقع مبتدأ . قلت لأنه أريد به المدود المروف فيكون علماً فيقع مبتدأ وقد علم أن المدد إذا ذكر وأريد به فهو غير علم فهو منصرف كقولك عندك ستة لأنالمراد بهذه الستة هو المعدود لاالعدد،

لأن العدد ليس شيئًا يكون عندك، وإذا أريد به العدد فيحتمل أن يكون ستة من الدراهم أو الدنانير أو غيرهما ، فإذا كان كذلك بكون نكرة ، وأما إذا أريد به العدد المعروف يكون علماً غير منصرف للعلمية والتأنيث اتقول عشرة ضعف خمسة عشرة ا ههنامنصرف لمدم التأنيث ، ثم انه يفسر باسم جمع وهو نحو خصال ، والتقدير عشر خصال منالفطرة وقد علم أن عشر وأخواته إذا فسر باسم جنس أو اسم مؤنث لا يقال بالتاء ، نحو ثلاث من التمر وعشر من الابل . وإذا كان المعدود ما يذكر ويؤنث كحال ولسان وعين يجوز تذكره وتأنيثه نحو نلاثة أحوال، وثلاث أحوال، ويمكن الوجهان في اسم جنسواحدة بالتاء كبقر ونخل فيقال ثلاث من البقر وثلاثة من البقرة ، والفطرة السنة وتأويله أن هذه العشرة من سنن الأنبياء عليهم السلام الذين أمرنا أن نقتدي بهم، وأول من أمر بهاإبراهم عليه السلام • وكلمة من التبميض لأن السنن كثيرة • والاعفاء من أعفى وثلاثيه عفى يقال على الشيء إذا كثر وزادمن ذلك على الذرع ، واعفاء اللحية إرسالها وتوقيرها . قوله والسواك أي واستعمال السواك . قوله والانتقاص بالياء بالقاف والصاد المهملة وقد فسره وكسع بأنه الاستنجاء • وقال أبو عبيد معناه انتقاص البول بسبب استعمال المامني غسل مذاكيره ، وقيل هو الانتضاح كما في رواية أبي داود والآخرين . وقـــــال الجمهور الانتضاح نضح الفرج بماء قليل بعد الوضوء لينفي عنه الوسواس. وقال ابن الأثير أنسه روى انتفاص بالفاء والصاد المهملة ، وقال في فصل الفاء قيل الصواب أنه بالغاء، قـــــال والمراد نضحه على الذكر من قولهم نضح الماء القليل بعضه وجمعهما نقض. وقال النووى في شرح مسلم هذا الذي ذكره شاذ ، والصواب هو الأول ، قول ونسيت العاشرة أي الحنصلة العاشرة ، والاستحداد استعمال الحديدة وهي الموس والمراد بها حلق العانــــة ، وغسل البراجم بفتح الباء الموحدة وبالجيمجمع برجمة بضم الباءوهي عقدالأصابع ومفاصلها كلها ، وغسلها تنظيفها من الوسخ . وقال الخطابي انه الواجب ما بين البراجم . وأمـــا الفرق الذي ذكره الشراح فقد وقع في رواية ابن عباس ورواه ابو داود عنه أنه قال خمس كلها في الرأس وذكر فيها الفرق ، ولم يذكر اعفاء اللحية . والفرق بالسكون مصدر من

### أي من السنة وذكر منها المضمضة والاستنشاق ولهذاكانا سنتين في الوضوء ولنا قوله تعالى (وانكنتم جنباً فاطهروا)

فرق شعره إذا جعله فرقتين وقد انفرق شعره في مفرقه وهو وسط رأســه ، وأصله من اعلم أن الحديث المذكور وإن كان مسلم قد أخرجه فقد أثبت فيه ابن مندة علمين احدها من جهة مصعب فإنه قال النسائي فيه في سننه منكر الحديث، وقال أبو حاتم ليس بفوى، ولا يوجد من وثقه • والثاني أن سليان السمني رواه عن طلق بن حبيب عن أبي الزبير مرسلاً هكذا رواه النسائي في سننه ، ولأجل هاتين العلتين لم يخرجه البخاري، ولم يلتفت مسلم إليهما لأن مصعبًا عنده ثقة ، والثقة إذا أوصل حديثه يقدم وصله على الإرســــال . ( أي من السنة ) هــــــــذا تفسير الفطرة وليس من الحديث ، وللفطرة معان بمعنى دين الإسلام ، وبمعنى الحلق ، وبمعنى الإختراع والإبداع . وقال الخطابي فسرها أكثر العلّماء بالسنة . وقال ابن الصلاح هذا فيه إشكال لبعد معنى السنة من معنى الفطرة في اللغــة ، فلعل وجهه ان اصله سنة الفطرة أراديها فحذف المضاف رأقيم المضاف إليه مقامه. وقال النووي تفسيرها بالسنة هو الصواب ، ففي صحيح البخاري عن ابن عمر رضي الله عنها عن النبي عليه السلام قال من السنة قص الشارب ونتف الابط وتقلم الأظفار (وذكر فيها ) أي في الفطرة التي هي السنة ( المضمضة والاستنشاق ولهذا ) أي ولأجل كونهما من السنة (كانتا سنتين في الوضوء) عنده وعندنا أيضاً وعند أحمد فرض في الوضوء والغسل جمعًا .

( ولنا قوله تعالى ﴿ وان كنتم جنبا فاطهروا ﴾ ) ٦ / المائدة أى اغساوا على وجمه المبالغة ، والجنب يستوى فيه الواحد والاثنان والجع والمذكر والمؤنث ، لأنه اسم جرى مجرى المصدر الذى هو الاحناب ، يقال أجنب يجتنب ، والجنابة الاسم وهي في اللفة العبد وسمي الانسان جنبا لأنه نهى أن يقرب مواضع الصلاة ما لم يتطهر ، وقيل لمجانبة الناس حتى يتطهر . قال الجوهرى يقال أجنب الرجل وجنب أيضاً بالضم قلت الجنب صفة مشبهسة وهو الذى يجب عليه النسل بالجماع وخروج المني على اجناب وجنبين قوله

﴿ فاطهروا ﴾ صيغة أمر الجماعة، أصله تطهروا فلها قصد الادغام قلبت التاء طاء فأدغم في الطاء ، واجتلبت همزة الوصل ومعناه طهروا أبدانكم. قال الاترازي رحمه الله في شرحه قوله فاطهروا أمر بالاطهـار فكان يجنبـه لو كانت هكذا ولنـا قوله تعالى ﴿ وَإِنْ كُنتُمْ جَنَّهِا فَاطْهُرُوا ﴾ ٢ / اليائدة أمر بالاطهار .ثم شرحه بقوله قوله أمر بالتطهر بضم الهاء لأن أصله تطهروا فادغمت التاء في التاء لقرب الخرج ، وحتى بهمزة الوصل ليتوسل بها إلى النطق فصار اطهروا . قلت غالب النسخ التي عثرنا عليها هكذا ولنا قوله تمالي ﴿ وَإِنْ كُنتُم جِنبًا فَاطْهِرُوا ﴾ النساء/٢٤ وهو أمر بتطهير جميع البدن إلا مايتمدر ، اه . فإن كان الذي نقله هو لفظ المصنف يكون قصده الاشارة إلى أن قوله فاطهروا من باب التفعل لا من باب الافتعال ، ليدل على التكلف والأعمال. ومعناه أن الفاعل تبعًا في ذلك الفعل فيحصل ويصير معناه استعمل الشجاعة وكلف نفسه إياها ، كذلك استعمـــل يصير بالتكلف، ثم شرح الاترازي ههنا بقوله وبعـض من لا خبرة له ولا دراية يقرؤه بالاطهار ، وما ذلك إلا لحرمانه من العربية والمصنف بريء من عهدته . قلت هذا تشنيع بارد وهو تشنيع من لا خبرة له في قواعد العربية قرن الاطهار الذي قواه ذلك التشنيع عليه من باب الافتعال كان أصله الاطهار ، فقلبت الناء طاء وأدغمت الطاء في الطاء على ما هو القاعدة؛ وهذا الباب أيضاً يدل على التكلف والاعتمال ما ليس في كسب فلذلك كما في قوله تمالي ﴿ لَمَا مَا كُسبِت وعليها مَا اكتسبِت ﴾ البقرة / ٢٨٦ بكلب على وليست بكلمة اللام ما اكتسبت على وكسبت مشكلة اللام . ثم قوله والمصنف بريء من عهدت أبرد من تشنيعه بغير وجه لأن الذي قرأه بالاطهار هل على أمر كسب خطيئة أنزلحفظه أو ذكر الخلاف ما تقتضيه القواعد ، وخالف المصنف بغير وجــه حتى يبرأ عنه المصنف ( وهذا أمر يتطهير جميع البدن ) أي قوله تعالى ﴿ فاطهروا ﴾ أمر لتطهير سائر البدن في حق الجنب حتى تجب عليه المضمضة ، والاستنشاق ، وإيصال الياء إلى باطن السرة ، وتحريك الحاتم ، وقد روى أبو داود والترمذي وابن ماجة من حديث أبي هريرة رضيالله عنه قال قال رسول الله عليه ان تحت كل شعرة جنابة فاغساوا الشعر وانقوا البشرة.هي

ظاهر الجلد فيجب غسل جميعها ولهذا احتج أصحابنا على فريضة المضمضة والاستنشاق في الغسل ، وشنع الخطابي ههناعلى أصحابنا وقال عليه السلام من يحتج بفريضة المضمضة من الجنابة وان داخل الفم من البشرة ، وهذا خلاف قول أهل اللغة لأن البشرة عندهم مساظهر من البدن وداخل الفم والأنف ليس منها ، قلت ليس كذلك فإن أصحابنا احتجوا بفريضة الاستنشاق في الجنابة بقوله عليه السلام ان تحت كل شعرة جنابة ، وفي الأنف شعور ، وأما المضمضة فإن الفم من ظاهر البدن بدليل أنه لا يقدح في الصوم فيطلق عليه ما يطلق على البدن ، فهذا باعتبار الفريضة لا باعتبار ما قاله الخطابي ، ثم استثنى من ذلك ما يتعذر إيصال الهاء إليه من البدن بقوله:

( إلا أن ما يتعلر ايصال الماء اليه خارج ) عن قضية النص أي مقتضي النصوتناوله يجميع البدن ، لأن البدن إسم للظاهر والباطن سقط لأجل التعــذر في إمكان غسله ، لأن تكليف ما ليس في الوسع مستحيل كما يسقط الظاهر إذا كان به جراح أو عدم الهاء ، والأنف والفم يمكن غسلها فانهما يغسلان عادة وهبادة نفلا في الوضوء وفرضها في النجاسة الحقيقية فيتناولها الأمر وأما القياس فلتعذر إدخـــال الياء فيهما والعسر معنى كالتعذر لقوله تعالى ﴿ مَا جَعُلُ عَلَيْكُمْ فِي الدَّيْنِ مِنْ حَرْجٍ ﴾ الحج ∖ ٧٨ وفي غسلها من الجرح ما لا يخفى ، ولهذا لا تفسل العين إذا تكحل بالكحل النجس. وروى أبو داود والترمذي عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي عَلِيلَةٍ أنه قال تحت كل شعرة جنابة فبلوا الشعر وانقوا البشر • ويروى فاغسلوا الفرق ، وعن على رضي الله عنــه عن النبي عليه السلام من ترك موضع شعرة لم يصب الهاء فعل به كذا وكذا في النار قال فمن ثم عاديت شعري كان ثلاثًا وكان تحته شعرة رواه أبو داود وأحمد وغيرهما باستــــادحسن وروى الدارقطني عن ابن سيرين عن النبي عليه قال أمر رسول الله طلي بالاستنشاق من الجنابة . وروى أيضاً عن ابن عباس أمر النبي بالمضمضة والاستنشاق إن كان جنبا أعاد المضمضة والاستنشاق واستأنف الصلاة عليه ان فرضها في الجنابة ( بخلاف الوضوء ) جواب عن قيـــاس الشافعي الغسل بالوضوء (لأن الواجب فيه ) أي في الوضوء ( غسل الوجه )

#### والمواجهة فيهما منعدمة، والمراد بما روى حالة الحدث بدليل قوله عليه السلام انهما فرضان في الجنابة سنتان في الوضوء .

لاجميع البدن (والمواجهة فيهما) أى محل المضمضة والاستنشاق (متعدمة) أى معدومة وأهل التصريف يجعلون العدم خطأ مطاوعة ، لأن الفعل للمطاوعة وهو مختص بالعلاج والتأثير ، وجوابه معدومة ،

( والمراد بما روى حالة الحدث ) جواب عن حديث الشافعي يحمله على الوضوء أي المراد من كونهما سنتين في الوضوء ( بدليل قوله عليه السلام انهما فرصان في الجنابة سنتان في الوضوء) لم يذكر أحد من الشراح أصل هذا الحديث وإنما قال الاترازي وتبعه الأكمل بدليل ما روى عن ابن عباس وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم عن النبي عَلَيْكَ إِنَّ أَنَّ قَالَ انها فرضان في الجنابة نفلان في الوضوء . ولفظ الأكمل سنتان في الوضوء .وقالالسروجي وأما قول صاحب الهداية بدليل قوله عَلِيْتِيمِ انهما فرضان في الجنابة سنتان في الوضوء فلا يعرف . قلت روى الدارقطني ثم البيهقي في سننهما ما يقارب ذلك من حديث بركة بن محمد الجهني عن يوسف بن اسباط عن سفيان عن خالد الحداد عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ المضمصة والإستنشاق للجنب ثلاثًا فريضة . ورواه الحاكم في المستدرك ولفظه قِال جعل رسول الله عليه المضمضة والإستنشاق للجنب ثلاثاً فريضة. وقال الحاكم في المستدرك في الموجل بركة بن محمد الحلى ويروى عن بوسف بن اسباط أحماديث موضوعة و وقال الدارقطني حديث بركة باطل لم يحدث به غيره وهو يضع الحديث . وقال البيهة....ي رواه الثقات عن سفيان الثوري عن خالد الحداد عن ابن سيرين مرسلا.وقال الشيخ تقي الدين ابن الإمام وقد روى هذا الحديث موصولاً من غير حديث بركة أخرجه الإمام أبو بركة الخطيب من جهة الدارقطني حدثنا علي بن محمد بن يحيى بن مهران السوق حدثنا سليان بن الربيع المهدي حدثنا حام بن سلمة حدثنا سفيان الثوري عن خالد الحداد عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله عليه المضمضة والإستنشاق ثلاثاً الجنب فريضة ، قال الدارقطني غريب تفرد سلمان بن الربيع عن همام . وروى البيهقي منطريق الدارقطني بسنده عن أبي حنيفة عن عثان بن راشد عن عائشة بنت محمد عن ابن عباس

فيمن نسي المضمضة والاستنشاق قال لا يعيد إلا أن يكون جنباً • وجواب آخـــر عما استدل به الشافعي ان الحتان فرض عنده و كذا انتقاض الماء وهو الاستنجاء فرض عنده ، فكل جواب له عنهما فهو جواب لنا في المضمضة والإستنشاق .

فروع - جنب اغتسل ولم يتمضمض إلا انه شرب الماء هل يقوم الشرب مقام المضمضة أجاب أبو الفضل وقال نعم . وقال الفقيه أبو جمفر ان بلغ البلل نواحي الفم كا يبلغ له تمضمضاً يجوز وما لا فلا ، وقيل إذا كان الرجل عالماً أو مصرياً لا يجوز له لأنه يشرب على وجه السنة يمص مصاً وإن كان غير عالم أو بدوياً يعب الماء عبا فيصل المساء جميع فمه فيحوز ، لأن الجنابة تحولت إلى الفم فطهر الفم بشرب الماء .

فرع — آخر والاقلف لا يجب عليه إدخال الماء داخل الجلد لأنه خلقة له وهو المختار. (وسننه) أي سنن الغسل (أن يبدأ المفتسل) أي من يريد الإغتسال من قبل قوله تمالى في فإذا قرأت القرآن فاستمذ بالله كه النحل ٩٨. أي إذا أردت أن تقرأ القرآن والممنى من شرع في الإغتسال ( فيغسل يديه ) بنصب اللام عطف على قوله ان يبدأ والفاء للعطف. وقال السروجي الفاء للتفسير قلت ليس في قوله أن يبدأ ابهام حتى يفسر على ما لا يخفى ( وقوجه ) بالنصب فرجه الفرج يتناول القبل والدبر ( ثم يزيل المنجاسة إن كانت على بدنه بواوالعطفوتنكير لا يخفى النجاسة . قال السفناقي قيل والأصح أن يقال ويزيل نجاسة ان كانت على بدنه بواوالعطفوتنكير النجاسة . قال السفناقي قيل والأصح أن يقال ويزيل نجاسة يأن حرف التمريف لا يخلو الما أن يراد به العهد ، أو الجنس ولا يجوز الأول لأن قوله إن كانت كلمة الشك يأباه لأن المهد يقتضي التقرير اما ذكراً أو علماً ولا يجوز الثاني ، لأن كون النجاسة كلها في بدنه عال وأقل النجاسة التي ليس دونها أقل وهو الجزء الذي لا يتجزأ غير مرادة ، لأنه علل ذلك في الكتاب بقوله كيلا يزداد باصابة الماء ، وهذا الذي ذكرناه لا يزداد عند اصابة ذلك في الكتاب بقوله كيلا يزداد باصابة الماء ، هذا الذي مناء لم يتنجس ، قلت هذا الذي أصابت النجاسة مثل رؤوس الابر ثم أصاب ذلك الموضع ماء لم يتنجس ، قلت هذا الذي ذكره منقول عن الإمام حميد الدين الضرير في شرحه ثم قال السفناقي قلت إلا ان الرواية ذكره منقول عن الإمام حميد الدين الضرير في شرحه ثم قال السفناقي قلت إلا ان الرواية

بالالف واللام قد ثبتت في النسخ فوجه أن تحمل الألف واللام على تحسين النظم من غير اعتبار تعريف الجنس و تعريف العهد فكان ينبىء عن معنى التنكير نحو قوله تعالى و كثل الحار يحمل أسفاراً كا الجمعة ٥ وقوله تعالى و وآية لهم الارض الميتة أحييناها كي يس ٣٣ وحيث وصفها بالجلة الفعلية لبقائها على معنى التنكير ، فكانت من قبيل قول القائل – ولقد أمر على اللثم يسبني – وقال بعض الشارحين ربما يتمين التنكير إذا انحصرت اللام في التعريفين وليس كذلك ، يجوز أن تكون اللام لتعريف الماهية . فقلت أراد ببعض الشارحين قوام الدين فإنه قال في شرحه ثم قال الاكمل هذا ليس بشيء لأن الماهية من حيث هي لاتوجد في الخارج ، فاما أن توجد في الاقل أو في غيره وذلك فاسد لما مر . وقال تاج الشريعة ويزيل الجاسته بدون الالف واللام أولى لانها عست أن تكون وعست أن لا تكون فذكر هامنونة أولى ، ثم ذكر وجه الاولوية كا ذكرناه ، قلت هذا كله تكلف منهم لان مثل هذا إذا وقع في الكتاب أو كلام النبي علي الذي هو أفصح الخلائق يستقل وفي غيرها يوقف على الصواب وإن وقع على غير نهج الصواب ببدل بالصواب و

(ثم يتوضأ وضوءه للصلاة) بالنصب عطفاً على أن يبدأ أي مثل وضوئه للصلاة الما قاله هكذا كيلا يتوهم اذ يريد به غسل اليدين إلى المرفقين لأنه قد يسمى وضوءاً ، كا في قوله عليت الوضوء قبل الطعام ينفي الفقر . وقيل احترز به عما روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة ان الجنب يتوضأ ولايمسح رأسه ، لأنه لا فائدة فيه لوجود اسالة الماء بعد وذلك بعدم معنى المسح مجلاف سائر الأعضاء لأن السيل هو الموجود فلم يكن السيل من بعد معدماً له . فإن قلت لم يعلم من عبارته حال هذا الوضوء هل هو سنة أو فرض قلت غير واجب عندنا فيدخل الوضوء في الغسل كالحائض إذا اجنبت يكفيها غسل واحسد ومنهم من أوجبه إذا كان محدثاً قبل الجنابة . وقال داود يجب الوضوء والغسل في الجنابة المجردة بأن يأتي الغلام والبهيمة أو لف ذكره مجرقة فأنزل وفي احد قولي الشافعي يلزمه الوضوء في الجنابة مع الحدث ، وفي قوله الآخر يقتصر على الفسل لكن لا يلزم أن ينوي الحدث والجنابة في قوله وفي قوله ولي قوله الآخر يقتصر على الفسل لكن لا يلزم أن ينوي

على وابن مسعود رضي الله عنهها • وعن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله عَلَيْقِ لا يتوضأ بعد الغسل رواه مسلم والأربعة!

( إلا رجليه ) يعني يؤخر غسل رجلمه لأن في حديث مممونة رضي الله عنها على ما يأتي هكذا ؛ ثم تنحى عن مقامه ذلك ففسل رجليه • وهذا يقتضي تأخير غسل الرجلين عن اكمال الوضوء ، وبعضهم أجـــاز التكميل ومنهم الشافعي رحمه الله بظاهر حديث عائشة رضى الله عنها كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل من الجنابة بدأ بغسل يديه ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة ثم يدخل أصابعه في الماء فنخلل بها أصول شعبره ثم يفيض المساء على جلده كله . رواه البخاري ومسلم . والعجب من الشافعي كيف اختار التكميل فإن في حديث ميمونة النص على تأخير غسل الرجلين ، وحديث عائشة مطلق ومن مذهبه حمل المطلق على المقيد في حــادثتين فكيف في حادثة واحدة وهو نقض لأجله ، والحديثان صحيحان وليس فيها كلام ، فإن قلت كيف التوفيق بين الروايتين عندنا قلت عائشةرضي الله عنها ارجح بطول الصحبة والضبط في الحديث . وفي شرح الوجيز كلاهما سنة والكلام في الأولى . وفي المجتبى والاصح انه إن لم يكن في منبع الماءيتقدم بقدم وهو التوفيق بين الروايتين . وفي المبسوط إنها يؤخر غسلها إذا كانا فمه حتى لوكان على حجر أو لسوح أو أجر لا يؤخر كما ذكره في المتن على ما يأتي (ثم يفيض الماء على رأسه وسائر جسم ثلاثًا) ثم يفيض بالنصب عطفاً على قوله ثم يتوضأ قوله وسائر جسده أي باقي جسده . قسال أبو منصور الازهري وفي تهذيب اللغة اتفقوا على أن معنى سائر الباقي • وقسال ان الصلاح سائر بمعنى الجميع مردود عند أهل اللغة معدود من غلط ؛ ولا يلتفت إلى قول الجوهرى ان سائر بمنى الجميع ، فإنه بمن لا يقبل قوله فيما ينفرد به . وقال السروجي وقوله عليه التهاه لغيلان الديلمي أسلم على أكثر من أربع آخر وقدر منهن اربعا وفارق سائرهن يعني أن يكون سائر بمعنى الباقي دون الجميع للتناقض ؟ فهذا يؤيد ما ذكره ان الصلاح وحكم على الجوهري بالفلط في موضمين ، أحدهما في تفسيره بالجميسم . الثاني في ذكره في سؤر وحقه ان يذكر في باب سؤر مهموز المين لا في ممتل المين . قال لانه من السؤر الذي هو

## ثم يتنحى عن ذلك المكان فيغسل رجليه هكذا حكت ميمونة اغتسال رسول الله عَمَالِيَّةِ

مهموز المين بمعنى البقية ، قلنا له والجوهري لم ينفرد به وقد وافقه أبو منصور الجوالقي في شرح أدب الكاتب انه بمعنى الجيع ، وأنكر أبو على ان يكون السائر بمعنى السؤر بمعنى البقية لانها بمعنى الاقل والسائر يقتضي الاكثر لان السائر لما كثر والبقية لما قل ، وقال ابن سيرين من جعله سائسر من سار يسير يجوز أن يقول نفيت سائر الاديان أي نفي جيم الاديان . ثم قال السروجي كون السائر لما كثر لا يمنع أن يكون من السؤر ويكون قصد غلب في السور الخاص وهو الغالب في اليسير والكثير كالنجم والبقية أيضاً في القليل بالقلة لانها فعيلة من بقي تقول ذهب زيد وبقي القوم بعده ، قلت ذكره الساغاني في العباب في سائر مهموز العين ثم قال وسائر القوم بقيتهم وليس معناه جماعة الناس كما زعم من قصر في اللغة باعا وعناء ففي اختيار الفرائب باعه وهومشتق من السؤر ، الناس كما زعم من قصر في اللغة باعا وعناء ففي اختيار الفرائب باعه وهومشتق من السؤر عدوف ، أي ثم يفيض الماء ثلاثا أي ثلاث مرات . وكيفية الإفاضة أن يفيض الماء على منكبه الايمن ثلاثا ثم الايسر ثلاثا ثم على رأسه وسائر جسده ثلاثا ، هكذا قاله الحلواني وقيل يبدأ به ثلاثا ثم بالرأس ثم بالايسر وقيل ببدأ بالها الشافعي .

(ثم يتنحى من ذلك المسكان) أي ثم يتحول من المكان الذي اغتسل فيه ( فيغسل وجلية ) بنصب اللام ( هكذا حكت ميمونة رضي الله عنها اغتسال رسول الله على الله عباس حديث ميمونة أخرجه الائمة الستة في كتبهم مطولاً وغتصراً عن عبيد الله بن عباس رضي الله عنه قال حدثتني خالتي ميمونة رضي الله عنها قالت إذا أتيت رسول الله على غسل من الجنابة فغسل كفيه مرتين أو ثلاثاً ثم أدخل يديه في الإناء ، ثم أفوغ على فرجه وغسله بشهاله ، ثم ضرب بشهاله الارض فدلك دلكا شديدا ، ثم توضأ وضوءه للصلاة ، ثم افرغ على رأسه ثلاث حثيات من كفه ، ثم غسل سائر جسده ، ثم تنحى عن مقامه ذلك فغسل رجليه ، ثم أتيته بالمنديل فرده ، وفي رواية وضعت الذي ينهيئها وضيوء

وإنما يؤخرغسل رجليه، لأنهما في مستنقع الماء المستعمل فلا يغيد الغسل حتى لوكان على لوح لا يؤخر ، وإنما يبدأ بإزالة النجاسة الحقيقية كيلا تزداد بإصابة الماء.

الجنابة وفي الترمذي غسلا. وفي بعض طرقه ماء وفي رواية ثم دلك بيده الحائط والارض. وفي رواية فأتيته بخرقة فلم يردها. وفي رواية الترمذي فجعل ينفض الحساء بيده وقفا غسله بكسر الفين وهو ما يغتسل به قاله الإمام. وقال غيره بضم الغين وهو الماء الذي يغتسل به وقوله المن وفي دولة عائشة رضي الله عنها ثلاث حثيات أي ثلاث غرفات وهي وهي الحل الفم وفي رواية عائشة رضي الله عنها ثلاث حثيات أي ثلاث غرفات وهي جمع حشية . وفي رواية ثلاث غرفات ، وجاء ثلاث غرفات فالفرفات جمع غرفة بالفتح ، والغرف جمع غرفة بالفتح ، والغرف جمع غرفة بالفتم ، وقد قرىء بها . وفي الحديث دليل على استخدام الزوج الزوجته . وفيه تأخير الرجلين عن إكمال الوضوء وروى عن مالك انه ان أخر غسل الرجلين فيه استأنف الوضوء وعند أبي ثور يازم الجمع بين الوضوء والفسل و واستدل الرجلين فيه السلام الخرقة على انه لا ينشف أعضاء الوضوء ؟ لا دليل فيه لانه يحتمل بعضهم برده عليه السلام الخرقة أو غير ذلك . وقد ذكر هذا نقض أعضاء الوضوء ولا في وقد ذكر هذا نقض أعضاء الوضوء ولا في في وقد ذكرة وقد وقد دكرة وقد ذكرة وقد دكرة وقد ذكرة وقد دكرة و دكرة و

(وإنها يوخر غسل رجليه لأنها في مستنقع) أي في مجتمع (الماء المستعمل فلا يفيد الفسل) أي غسل الرجلين حيننذ (حتى لو كان على لوح لا يوخر) لعدم الماء المستعمل وينبغي أن يكون هسذا التعليل على رواية كون الماء المستعمل نجساً (وإنما يبدأ) المنتسل (بازالة النجاسة الحقيقية) الظاهر انه أراد بها النجاسة المعهودة في ذلك الحال وهي المني الرطبة ، فإن ميمونة رضي الله عنها قالت في الحديث المذكور ثم غرف على فرجه ، وفي رواية ما أصابه من الاذى ، وفيه دلالة على نجاسته ، قيل هذا تكرار لانه ذكره أولاً وليس كذلك لانه ذكره ههنا لبيان التعليل ، لان هذا الكتاب كالشرح على القدوري (كيلا تؤداد) أي النجاسة ان كانت (باصابة الماء) لان الماه إذا أصاب النجاسة بسطت وانتشوت فيزداد عليه العمل ،

وليس على المرأة أن تنقض صفائرها في الغسل إذا بلغ الماء أصول الشعر لقوله عليه السلام لأم سلمة رضى الله عنها يكفيك إذا بلغ الماء أصول شعرك.

( وليس على الموأة أن تنقش صفائرها في الغسل ) الضفائيس جم ضفيرة وهي العقيصة ، والضفرة بفتح الضاء المجمة وسكون الفاء مسبح الشعر عريضاً ، وتحريك الفاء بالفتح بمعنى المضفور والتضفير مثله ، واضفرت المـــرأة شعرها ولها ضفيرتان وضفيران أي عقيصتان . ومذهب الجهور لا يازمها نقضه إلا أن يكون مليئة لا يصل الماء إلى أصوله فيجب نقضه . وقال النخمي يجب نقضها بكل حال . وقال أحمد يجب في الحيض دون الجنابة . وقبل في تخصيص المرأة اشارة إلى ان حكم الرجل بخلافها . وفي المبسوط إذا اضفر الرجل شعره كما تفعله العلونون والاتراك هل يجب إيصال الماء إلى انتهباء الشعر ، فظاهر الحديث أنه لا يجب . وذكر الصدر الشهيد أنه يجب . والإحتياط إيصال الماء . وقال الشافعي يجب نقضه إذا كان لا يصل الماء إلى باطنها إلا بالنقض وبل الشعر ، وإن وصل بدون النقض فلا حاجة اليه . وعن مالك انه لا يجب نقض الضفائر ولا إيصال الماء إلى منابت الشعور الكثيفة وما تحتها لدفع الحرج . وفي مبسوط بكر في وجوب إيصال الماء إلى شعب عقاصها اختلاف المشايخ ، فإن قيل الاصل في النساء أن لا يذكر نالانمبنى حالهن على الستر ، ولهذا يذكرن في القرآن حتى شكين فنزل ﴿ ان المسلمين والمسلمات ﴾ الاحزاب ٣٥ أجيب بإن الحكم إذا كان مخصوصاً بهن يذكرن كهذه المسألة وكما في مسألة الحجاب ، ثم انهن مخصوصات بالضفائر ولهذا كره لهن الحلق وشرع لهن القصر في الحج ( إذا بلغ الماء أصول شعرها ) لحصول المقصود حتى إذا لم يبلغ فعليها النقض ( لقوله عليه السلام لام سلة رضي الله عنها يكفيك إذا بلغ الماء أصول شعرك ) أم سلمة إحدى زوجات النبي عليه ، واسمها هند بنت أبي أمية بن أبي حذيفة بن المغيرة هذا والراكب والحديث أخرجه الجماعة إلا البخاري من حديث عبد الله بن رافع مولى أم سلمة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله إني امرأة أشد ضفر رأسي فالقصة بغسل الجنابة فقال لا ، وإنما يكفيك ان تحتى على رأسك ثلاث حثيات ، ثم تغيض عليك الماء فتطهري ،أوفإذا أنت قد طهرت فإن قلت هذا خبر واحد فلا تجوز به الزيادة على قوله تعالى ﴿فَاطْهُرُوا ﴾

# وليس عليها بل ذوائبها هو الصجيح لما فيه من الحرج ، بخلاف اللحية لأنـــه لا حرج في إيصال الماء إلى أثنائها . قال والمعاني الموجبة للغسل

قلت الشعر ليس من كل وجه ببدن ، والامر بالتطهير للبدن ، أو لان مواضع التطهير مستثناة كتداخل العمنين .

( وليس عليها ) أي على المرأة ( بل ذوانبها ) هي ذؤابة وكان الاصل في الجمع أن يقال ذوائب ، لان الالف التي في ذوابه كالالف التي حقها أن يبدل همزة في الجمع ولكنهم استثقلوا أن تقع ألف الجمع بين الهمزتين فسابدلوا من الاولى واواً وأصله أذئبة ذال معجمة وهمزة وياء ( هو الصحيح ) احترز به عما روى من وجوب البل والعصر ثلاثًا ، رواه الحسن عن أبي حنيفة قال انها تبل ذوائبها ثلاثاً مع عصر كل بل ليبلغ الماء شعب قرونها . والاصح انه غير واجب ولهذا قال هو الصحيح ( لأن فيه حرجاً بخلاف اللحية لأنه لا حرج في إيصال الماء إلى أثنائها ) وفي الحيط يجب إيصال الماء إلى إنبات شعرها إذا كانممقوصاً ذكره أبو جعفر الهندواني ، وإن كان مصَفوراً قيل يجب إيصال الماء إلى انباته لقوله عَلِيْتُ إِلا فبلوا الشعر ، والصحيح عدمه مجديث أم سلمة وأخرج مسلم عن عبيد ابن عمر قال بلغ عائشة رضي الله عنها ان عبيدالله بن عمرو بن العاص كان يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن فقالت يا عجباً لابن عمرو هــذا يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن أفلا يأمرهن أن يحلقن رؤوسهن فقد كنت أغتسل أنا ورسول الله عليه من إناء واحد وما أزيد أن أفرغ على رأسي ثلاث فراغات . وفي المبسوط وغيرها بلغهـــا عن ابن عمر رضي الله عنه مكان ابن همرووليس بصحيح ، وإنها هو التباس وفي الخلاصة وفي شعر الرجال يفترض إيصال الماء إلى المترسل وإيصال الماء إلى البشرة فرض. وذكر الفقيه أبو الليث من اغتسل من الجنابة ينبغي أن يدخل اصبعه في سرته مبالغة في إيصال الماء إلى ما ظهر من بدنه ، فإن لم يفعل ان علم انه وصل اليها اجزأه وإلا فلا .

(قال) أى القدوري (والمعاني الموجبة للفسل) أي العلل التي توجب واختار لفظ المعاني لكون العلل من الفاظ الفلاسفة وقد كره العلماء استعمالها وقد تقدم هذا فيا مضى ورد هذا بان الأصوليين من أهل السنة استعماوا لفظ العلة والعلل في كتبهم كماقالوا

استمارة العلة للمعلول وفي تخصيص العلة وتقسيمها إلى ما هو علة معنى وحكما واسها وغير ذلك ، فإن كان استمال هذا اللفظ بما يجتنب فينبغي أن يجتنب في جميع المواضع ، ولكن الأولى أن يقال إنما استعمل لفظ المعاني اتباعاً للسنة لورودها بلفظ المعاني في قوله ﷺ لا يحل دم امرىء مسلم إلا بإحدى معان ثلاث أراد بها العلل ، و لهذا لم يأت بالباء وقال الاترازي قال بعض الشارحين هذه معان موجبة للجنابة لا للغسل على المذهب الصحيح من علمائنا فإنها تنقضه فكيف توجبه ، قات أراد السفناقي فإنه قال في شرحه في هذا الموضع مكذا ، ثم قال الاترازي لا شك ان معنى قُوله المعاني الموجبة للغسل تجب لهذه المعاني على طريق البدل على معنى أن أي معنى من هذ، المعاني إذا وجد يجب به الغسل فـــإن موجبة لوجود الغسل لا لوجوب ولم يتقيد المصنف بالوجود حتى يورد عليه مثلها قلت التحقيق في هذا الكلام أن العلل الشرعية لا تكون موجبة بذواتها ، فإنما الموجب للحكم هو الله تعالى إلا ان ذلك الايجاب غيب عنا في حقنا ، وجعل الشرع الاسباب التي يمكننا الوقوف عليها علة لوجوب الحكم في حقنا تيسيراً علينا ، ثم ان هذه العلل الثلاثة موجبة الجنابة والجنابة موجبة للغسل فيكون المعاني الموجبه علة العلة ، فكما أن الحكم يضاف إلى العلة يضاف إلى علة العلة . وذكر في مبسوط شيخ الإسلام أن سبب وجوب الإغتسال إرادة ما لا يحل فعله بسبب الجنابة . وأجاب الأكمل بسبب الجنابة واجباً بما لا يحل عن هذا بقوله ورد بأن الغسل يجب باحد المعاني المذكورة سواء وجدت الإرادة أو لم توجد ، قلت هذا جواب الاترازي في شرحه . ثم قال الأكمل وفيه نظر ولميبينوجه **ذلك قلت وجه** ﴿ ذَلَكَ أَنْ فَأَنَّدَةُ الْوَجُوبُ الْآدَاءُ وَهُو أَمْرُ اخْتَيَارِي ﴾ فإن إضافة الوجوب إلى الأداء بهــذا المعنى ، وقيل السبب الجنابة . قال الأكمل وأورد عليه الحيض والنفاس ولو زيد عليه أو ما في معناها لا ندفع قلت هذا لا يرد أيضاً للاترازي ، وجواب فيه أيضاً له عند عامة المشايخ سبب وجوب الغسل القيام إلى الصلاة ، وإرادة ما لا يحل فعله بسبب الجنابة ،اما إضافة الحكم إلى الشرط فأما الحدث والجنابة من شرائطها وجوب الرضوء والغسل وامــا

#### آنزال المني على وجه الدفق والشهوة من الرجل والمرأة حالة النوم واليقظة

باعتبار ان بعضهم جعل الجنابة سبباً نوجوب الفسل ولهذا ذكر في الكافي ويجب عند منى ذي دفق وشهوة فإن الحكم يجب عند الشرط بالعلة لا بالشرط ، فاضافة الوجوب إلى الشرط بجاز كا يقال صدقة الفطر . وقال تاج الشريعة هده المعاني منجسة للبدن لا موجبة للاغتسال ، بسل يجب الإغتسال بإرادة الصلاة لكن عند تنجس البدن مجروج هذه النجاسات منه فكانت شرطاً بها فيصير البدن قابلاً لوصف التطهير ، والوصف الذي يثبت به علة الحكم شرطاً فإن المحال شروط لما يثبت به المحلية يكون شرطاً أيضافتكون يشبت به علة الوجوب إلى الشرط مجاز ، أو قيل هذه المعاني موجبة للفسل بواسطة الجنابة كافي قوله علي شراء القريب اعتاقه ،

(إنزال المنهي) المنهي ماء أبيض خاثر رائعته مثل رائعة الطلع يلتذ به الذكر ويتولد منه الولد (على وجه الدفق) أي النقض ( والشهوة ) وهـــذان قيدان لوجوب النسل بخروج المني وسواء كان نزول المني ( من الرجل أو المرأة ) وسواء كان ( حالة النوم والميقظة ) فـــإن قيل خروج المني من النائم يوجب الغسل وإن لم يكن بشهوة ، فكيف شرط المصنف الشهوة قلت كان القياس ان لا يجب لكنهم استحسنوا فأوجبوه ، لأن الظاهر خروجه بالإحتلام ، وقال الأكمل قيل هذا اللفظ بإطلاقه يستقيم على قـــول أبي يوسف لاشتراطه الدفق والشهوة عند الخروج ، ولا يستقيم على قولها لأنها لم يشترطا الدفق عند الخروج حتى قالا يجب الغسل إذا از ايل المني عن مكانه بشهوة ، وان خرجمن غير دفق قلت أخذهذا من الشفناقي و كذاقال الاتراري في شرحه . قال بعض الشارحين ثم ذكره ثم قال ليس كذلك بل هذا يستقيم على قول الكل ، لأن انزال المني على هـذه ألم أو وجد يجب الغسل عند الجيع ، وأخـد منه الأكمل قال ورد بأنه يستقيم على قولهم ا ه . ثم قال ولكن كلام المصنف يوهم ترك بعض موجباته عندهما في مواضع بيانها، قولهم ا ه . ثم قال ولكن كلام المصنف يوهم ترك بعض موجباته عندهما في مواضع بيانها، وربا بين قوله ثم المعتبر عند أبي حنيفة ومحد ا ه لبعض بيان . قلت ليس من المتعين على وربا بين قوله ثم المعتبر عند أبي حنيفة ومحد ا ه لبعض بيان . قلت ليس من المتعين على الصنف أن يبين جميع ما تتعلق به المسألة التي هو في صددها ولا التزام ذلك .

وعند الشافعي خروج المنيكيف ماكان يوجب الغسل ، لقوله عليه السلام الماء من الماء أي الغسل من المني . ولنا أن الأمر بالتطهير يتناول الجنب والجنابة في اللغة خروج المني على وجه الشهوة .

( وعند الشافعي خروج المني كيف ما كان يوجب الغسل ) يعني سواء كان بشهوة أو بغير شهوة ، مثل ما إذا حمل ثقيلاً وسقط من مكان مرتفع أو نحو ذلك ( لقوله عليه السلام الماء من الماء ) الحديث رواه مسلم وأبو داود عن حديث أبي سلمة عن أبي سعيد الحدري رضي الله عنه قال قال رسول الله عليه الماء من الماء ، ولفظ مسلم إنها الماء من الماء ( أي الغسل من المني ) أي وجوب استعمال المساء بسبب خروج الماء ومن للسببية .

( ولنا أن الأمر بالتطهير يتناول الجنب ) وهو الأمر الذي في قوله تعالى ﴿ وَإِنْ عَنْهُ اللَّهِ عَالَى ﴿ وَإِنْ ا كُنتُم جَنْبًا فَاطْهُرُوا ﴾ وهذا يتناول الجنب وهو صريح في تناوله إياه .

(والجنابة في اللغة خروج المني على وجه الشهوة) قال السروجي تفسير الجنابة بقوله والجنابة في اللغة اه، ليس كذلك فإن الجنابة في اللغة البعد، وهو اسم اسلامي لأن فيها يجتنب المساجد والصلاة وقراءة القرآن حتى يغتسل. في الجنازية البعد قال الله تعالى ﴿ فبصرت به عن جنب وهم لا يشعرون ، القصص / ١١ أي عن بعد، ومنه سمى الأجنبي والغريب جنباً لبعد الأجنبي عن القرابة ، والغريب عن وطنه. قلت يجيء الجنابة في اللغة بمعنى البعد لا يمنع بحيثها أيضاً خروج النجاسة على وجه الشهوة كا قاله المصنف، وقال السفناتي في جنب الرجل اصابة الجناب، بعد أن قال جنبت إلى لقائك جنباً أي أشفقت ، ويقال أيضاً أجنب الرجل في بني فلان يجنب جنابة إذا نزل فيهم غريباً فهو جانب والجمع جناب ، فالأول بكسر النون ، والثاني بفتح النون . وقسال أيضاً رجل جنب من الجنابة يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث ، وقال الخارابي في ديوان جنب الرجل إذا أصابته الجنابة بضم الحمزة وكسر النون . فهذا كله يدل على ان لفظ الجنابة مستعمل في اللغة لمعان كثيرة .

واختلف النحاة في لفظ الجنب فقال الزجاج انه مصدر ولهذا أفرد في الجمع ، وتبعسه

#### يقال أجنب الرجل إذا قضى شهوته من المرأة والحديث محمول على الخروج عن الشهوة .

الرازي في أحكام القرآن ، وكذا ذكره ابن مالك في شرح الكافية فإنه قال المصدر يجيء على وزن فعل كجنب ، وقال الزنخشري هو اسم اجري مجرى المصدرالذي هوالاجتناب وذكر ابن الحاجب في باب الصفة المشتبهة وقـــال ابن عصفور لم يجيء فعل في الوصف الا جنب وشكل .

(يقال أجنب الرجل إذا قصى شهوته من المرأة ) لم يحرر أحد من الشراح هــذا الموضع كا ينبغي فقوله أجنب الرجل بضم الهمزة وكسر النون كا ذكرنا الآن عن الفارابي، وأما أجنب بفتح الهمزة وفتح النون فممناه يدخل في الجنوب. وقوله من المسرأة وقم اتفافاً لوقوعه من المحتلم وقيل ذكره ليخرج شهوة البطن بأن مسا فيها لا يسمى جنباً ( والحديث محول على الخروجعن شهوة ) هذا جواب عن ما قاله الشافعي في الحديث الذي استدل به وهو قوله عليمتها: المساء من الماء . وجسه حمله على الحروج عن الشهوة للتوفيق بين الأدلة فإنه روى عن حسين بن قبيصة عن علي رضي الله عنه قال كنت رجلا مذاء فجملت اغتسل حتى تشقت ظهرى فذكرت ذلك لرسول الله عليا أو ذكر له فقال رسول الله عِنْ الله عَلَيْ لا تفعل فإذا رأيت المذى فاغسل ذكرك وتوضأ وضوءك للصلاة ، فإذا فضغت الماء فاغتسل . اخرجه أبر داود وأخرجه البخاري ومسلم من حديث محمد بن على وهو ان الحنفية عن أبيه بنحوه مختصراً ، وأخرجه النسائي والترمذي وان ماجةمن حديث عبد الرحمن بن أبي ليلي عن علي رضي الله عنه . وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وأخرجه أحمد ولفظه إذا خذفت الماء فاغتسل وإذا لم تكن خاذفًا فلا تغتسل ، فاعتبر الخذف والفضخ وذلك يكون مع الدفق والشهوة . انخذف بالحاء والذال المجمتين والفضخ بالفاء والضاد والحناء المجمتين الدفق والرحى . وهذا الجديث مقيد وحديث الماءمن الماء مطلق والحادثة واحدة فيحمل المطلق على المقيد ، كذا قال في المفيد والمزيدكذا قال في الزكاة ، ثم الشافعي من أصله حمل المطلق على المقيد وإن كان في حوادث فخالف|أصله . وجه آخر في القيود الزائدة وهو ان قوله الماء من الماء عام يتناول المني والمذي والوديولم

يكن اجراءه على العموم لعدم وجوب الفسل في المذي والودي بالإجماع فيراد بهالحصوص ويحمل على حال الشهوة لحديث أم سليم رضي الله عنها انها جــــاءت إلى رسول الله عليه فقالت ان الله لايستحي من الحق هل على المرأة من غسل إذا احتلمت قال نعم إذا رأت الماء فقالت لها أم سلمة فضحت • أخرجه البخاري ومن حديث أم سلمة واللفظ للبخاري في الطهارة وله الفاظ عندهما رواه مسلم من حديث أنس عن أم سليم ، وفي حديث عائشة رضي الله عنها ان امرأة سألت . ووقع في كلام الصيدلاني من الشافعية وامام الحرمين والغزالي والروزباني وغيرهم ان أم سليم جدة أنس رضي الله عنه ، وغلطهم ابن الصلاح والنووي ووقع في الصيد من كتب الشافعية ان القائلة فضحت النساء عائشة رضى الله عنها وغلطهم بعض الناس ، ولم يصب في ذلك فقد وقع ذلك في حديث مسلم وأخرجه الطبراني في الأوسط من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وأخرجه النسائي منحديث خُولَة بنت حُكُم ،ووجه آخر أن الترمذي روى من حديث أكرمة عن أن عباس قال إنها الماء من الماء في الإحتلام وروى الطبراني حديث عبد الله بن أحدبن حنبل حدثنا محدبن الصباح حدثناشريك ابن الججافي من أكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه قال انها قال النبي عليه حديث الماء من الماء لمني الاحتلام . واسم أبي الحجاف داود بن أبي عون . قال النووي كان مريضًا • ووجه آخر أن الحديث منسوخ لأن مفهومه عدم الغسل من الاكسال وقد ورد في الصحيحين صريحًا من حديث أبي بن كعب رواه البخاري ومسلم عنه قال سألت رسول الله عَلِينَ عن الرجل يصيب من المرأة ثم يكسل فقال يغسل ما أصابه من المرأة ثم يتوضأ ويصلي • ورويا أيضاً من حديث أبي سعيد أن رسول الله عَلِيلَةٍ مر على رجل من الانصار فأرسل اليه فخرج ورأسه تقطر ماء فقال لعلنا أعجلناك فقال نعم يا رسول الله فقال إذا عجلت أو قحطت فلا غسل عليك وعليك الوضوء . وهــذان أيضا منسوخان وقد ورد في ثلاثة أحاديث صريح النسخ أحدهما مـــا أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجة عن يونس عن الزهري عن سهل بن سعيد عن أبي كعب قال انها كان الماء من المساء رخصة في الإسلام • الثاني أخرجه ابن حبان في صحيحه عن الجهمي بن عمران الزهرى

قالت سألت عروة في الذي يجامــــم ولا ينزل قال على الناس أن يأخذوا بالآخر من قول رسول الله عليه حدثتني عائشة رضى الله عنها فقال رسول الله عليه كان يفعل ولا يغتسل قبل فتح مكة ثم اغتسل بعد ذلك وأمر الناس بالغسل • والثاني رواه أحمد في مسنده عن بمض ، وكذا رافع بن جريح عن رافع بن خديج قال ناداني رسول الله عَلِيْكِيْرُ وأنا على بطن امرأتي فقمت ولم أنزل فاغتسلت وخرجت فقال النبي علائتياه: لا غسل عليك إنما المـــاء من الماء ، فقال رافع ثم أمرنا رسول الله عليه بعد ذلك بالغسل فإن قلت الحديث الأولمنقطع وقد جزم به البيهةي ، فقال وهــــذا الحديث لم يسمعه الزهري من سعد إنها سمعه بعض أصحابه عن سهل . قلت قال الشيخ تقي الدين وقــــد وقع في روايــة عن محمد بن جعفر من جهة أبي موسى عنه عن معمر عن الزهري وفيها قال أخبرني سهل بنسعيد. والحديث الثاني فيه الحسين من عمر انه قال المحاربي هو كثيراً ما يأتي عن الزهري بالمناكير ، وقسه ضعفه غير واحد ، قلت حكم ان حمان بصحته ونفس الحاربي قال بذلك . والحديث الثالث فيه راشد بن سميد أكثر الناس على ضمفه ، ونفس رافع مجهول وبعض ولد رافع محمد مجهول ، قلت ذكر الحارثي في كتابه وقال هذا حديث حسن وقال الشيخ تقى الدين وقد وقع في تسمية ولد رافع في أصل سماع الحـــافظ النسفي ، وساقه الشيخ بسنده إلى ا رشيد بن سعيد عن موسى بن أيوب عن سهيل بن رافع بن خديج فذكره . ومن الاستدلال على النسخ هو ان بعض من يروي عن النبي عليت الحكم الأول افتى بوجوب الغسلورجع عن الأول؛ فروى مالك عن يحيى بن سميد بن عبد الله بن كعب مولى عثمان بن عفان رضي الله عنه أن محود بن أسيد الأنصاري سأل زيد بن ثابت عن الرجل يصيب أهله ثم يكسل ولا ينزل فقال له زيد يغتسل فقال له محمود بن أبي كعب رضى الله عنه كان لا برى الغسل فقال له زيد بن أبي كمب رجم عن ذلك قبل أن يموت . وقال الشافعي رحمه الله لا وجه لتركه إلا انه ثبت له ان النبي عنستاهد قال بعده ما نسخه .

(ثم المعتبر عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تمالى انفصاله ) أي انفصال المني (عن مكانه ) أي مكان المني وهو الصلب والنرائب كما قال الله تعالى في كتابه ، والمني في

#### على وجه الشهوة وعند أبي يوسف رحمه الله ظهوره أيضاً اعتباراً للخروج بالمزايلة إذ الفسل يتعلق بهما ولهما انه متى وجب من وجه فالاحتياط في الإيجاب

الأصل دم لكنه يبيض بتصفيته الشهوة كا يبيض ماء الورد الأحمر بالنسار ، حتى إذا كاثر الجماع وقلت الشهوة خرج أحمر و والشرط إزالته عن مقره (على وجه الشهوة) حتى إذا لم ينفصل عن مكانه بشهوة لا يجب الغسل عندهما (وعند أبي يوسف ظهوره أيضاً) أي المعتبر ظهور الذي على وجه الشهوة أيضاً (اعتباراً) نصب على المصدرية أي يعتبره أبو يوسف اعتباراً (المخروج بالمزايلة) أي بالإنفصال وجه الإعتبار ان الغسل لا يجب إلا بها فإذا وجد الانفصال ولم يوجد الخروج لا يجب الحروج (١) وبالاجاع والشهوة حسال الانفصال شرط بالاتفاق ، فينبغي أن يشترط حال الحروج أيضاً ه

(إذ الغسل يتعلق بها) أي لأن الغسل يتعلق بالإنفصال والظهور (ولها) أي لأبي حنيفة وعجد (انه) أي ان الغسل (متى وجب من وجه) أي متى وجب الغسل جهة الانفصال دون الدفق ، والشرط مطلق الشهوة لاكماله فبإعتبار ما وجد يجب الغسل وباعتبار ما عدم لا يجب (فالاحتياط) من باب العبادة (في الايجاب) أي الإحتياط واجب في إيجاب الفسل ترجيحاً لجانبه ، وقال الإترازى قال بعض الشارحين الحروج على وجب الشهوة قد وجد، وإنا عدم الدفق لا غير فبإعتبار ما وحد يجب الإغتسال ، وباعتبار ما عدم لا يجب فيرجح حسال الوجود احتياطا ، قلت اراد بعض الشارحين السفناقي ثم قال هذا الشرح من الشروح كالصب من البول لأن كلام المصنف إنها التعليل من الطرفين لأجل هذا ، قلت الذي قاله السفناقي هو الصواب مع انه نقل هذا عن المسوط. قال الاترازى محارق في التشنيع على الأكابر وكلام المصنف ما سبة. لذى قاله الاترازى ، وإنها الذى قاله من لوازم ما سبق له فافهم ، نعم وقع في كلام السفناقي في بيان تعليلها ان الحروج على وجه الشهوة قد وجد وإنها عدم الدفق ، والظاهر انه سهو لأنه لو

<sup>(</sup>١) لا يحب النسل اله مصححة ٠

كان كذلك لارتفع النزاع ، فإن قلت دار الفسل بين الوجوب وعدمه فلا يجب بالشك ، قلت إلا ان جهة الوجوب راجعة لا الموجب أصل فالخروج بناء على المزايلة بالشهوة ، وعدم الخروج بالشهوة بعد المزايلة من العوارض النادرة فلا اعتبار بهذا السؤال . والجواب لتاج الشريعة والأكمل أخذ منه ، وقال السفناقي يشكل على هذا الريح الخارجة من المفضاة لأنه على هذا التعليل الذي ذكرناه ينبغي أن يجب عليها الوضوء بأن يقال انها لو خرجت من الله يجب فيرجح جانب الوجوب احتياطاً لامر العبادة ، ولم ينقل هناك كذلك بل قيل بالإستحباب ، وأجاب بقوله جاءك الشك هناك من الأصل فمارض الدليل الذي هو موجب مع الدليل الذي هـو غير موجب لتساويها في القوة فمارض الدليل الذي الموجوب من الوصف وهو الطهارة ، واماههنا فتساقطا ، فعملنا بالأصل الذي كان ثابتاً لها متمين باقياً لها بيقين وهو الطهارة ، واماههنا وجود الماء مع الشهوة فكان في إيجاب الاغتسال ترجيح لجانب الأصل على جانب الوضوء ، وثرة الخلاف تظهر في خس مسائل أحدها استمنى بكفه فزال المني عن مكانه بشهوة فأمسك ذكره حتى سكتت شهوته ثم سال عنه لا عن دفق فعليه الفسل عندها خلاف لأبي يوسف ،

والثانية جامع امرأته فيما دون الفرج أو قبلها بشهوة فزال المني عن مكانه وحصل ما ذكرنا فعلى الخلاف .

الرابعة اغتسل بعد الجماع قبل النوم أوالبول ثم أمنى يعيد الفسل عندها خلافاً لأبى يوسف و وفي المبسوط والسير الكبير لو أمنى بعد البول والنوم لا غسل عليه بالاتفاق وعند الشافعي يجب في الحال . وعن مالك لا يجب في الحالين وقال أحمد أن خرج بعد البول يجب وبعده (١) لا يجب كذا في شرح الوجيز .

<sup>(</sup>١) هكذا في الأصل أ ه مصححه ٠

والخامسة : استنقظ فوجد بفخذه وثوبه بللا ولم يذكر الاحتلام فإن تنقن انسه مذى أو ودى لا غسل ، وان تعقن انه منى علمه الغسل ، وإن شك انه منى أو مذى يجب عندهما خلافاً له . ولو بال فخرج من ذكره مني فإن كان ذكره منتشراً فعليه الغسل وإن كان منكسراً فعليه الوضوء ، ولو غشي عليه ثم أفاق أو سكر ثم ضعى فوجد مذياً لا. غسل عليه لأنه وجد سبب خروج المذى وهـــو الإغماء والسكر فيحال بالخروج عليه ، بخلاف النائم ولو مضطجعاً أو قائماً أو قاعداً أو ماشياً إذا استيقظ فإنه على ثلاثة أوجه، التي ذكرناها الآن ، وذكر هشام في نوادره عن محمد رحمه الله انه إذا استيقظ فوجدبللافي احليله ولم يتذكر حلمًا ، ان كان ذكـــره قبل النوم منتشرًا فلا غسل عليه وإن كان غير منتشر فعليه الغسل . قال ينبغي أن يحفظ هذا فإن البلوى كثرت فيه والناس عنه غافلون وقال في المنابسع يعمل بقول أبي يوسف في نفي وجوب الغسل إذا كان في بيت إنسان ويستحي منه أو يخــاف أن تقع في قلبه ريبة بأنه طاف حول أهل بيته • والمرأة في الاحتلام كالرجل وعند محمد في غير رواية الأصول انه إذا تذكرت الاحتلام والانزال ولم خرج إلى الفرج الخارج يجب وإلا فلا وفي المحيط لو احتلمت ولم يخرج الماء إلى ظـاهر فرجها فعليها الغسل ، لأن فرجها بمنزلة الفم فعليها تطهيره ، فاعطى له حكم الخروج ، حتى لو كان الرجل أقلف فخرج المني إلى القلفة يلزمه الغسل وإلا فلا ، لأن مــــاءها لا يكون دافقاً كاء الرجل . ولو نام رجل وامرأته فـوجد على فــراشها بللا لا يعرف من أيها واختلفًا فيه ينظر ان كان أصفراً فعليها الغسل ، وإن أبيض فعليه • وقيل ان وقم طولًا فمنه وإن وقع عرضاً فمنها ، والإحتياط أن يغتسلا . والقياس أن لا يجب على واحد منها لوقوع الشك ولا يجوز لهـا أن تقتدى به . وفي القنية منيها أصفر ومنيه أبيض ، وفائدته تظهر فيا لو اغتسلت عن جماع ثم خرج منها فإن كان أصفر فعليهاالغسل وإن كان أبيض فلا غسل عليها ، ولو قالت معي جني يأتيني في النوم مراراً وأجـد في نفسي ما أجد إذا جامعني زوجي لاغسل عليها لعدم الإيلاج والإحتلام ، ولو احتلم في المسجد وأمكنه الخروج من ساعته يخرج ويغتسل ، وقيل يتيمم ويخرج وإن لم يمكنه الحروج بأن كان في وسط الليل فيستحب له التيمم حتى لا يبقى جنباً .

( والتقاء الختانين ) بالرفع عطفاً على قوله انـــزال المنى على وجه الدفق والشهوة ، والتقائمها كناية عن الإيلاج ، فإن نفس الملاقاة لا يوجب الغسل ولكن يسوجب الوضوء عندهما ، خلافًا لمحمد رحمه الله . وقال السفناقي والتقاء الختانين أي مع تواري الحشفة . قيل لا يحتاج إلى هذا القيد لأن التقائم كناية عن الإيلاج كا ذكرنا ، قلت لاحظ الشيخ في ذلك لفظ الحديث إذا التقى الختانان وغابت الحشفة ، على ما يجيء ان شاء الله تعالى. وفي فوائد القدوري قوله وتوارت الحشفة ليس بقيد ، بل ذكر تأكيداً لأن التقاء الحتانين مستلزم لتواريها . وقال صاحب الدراية قال شيخي أحمد رحمه الله يحتمل ان ذكـــره للاشارة إلى الممنى المؤثر في إيجاب الغسل ، كما انه ذكر في قوله عيستهد ما أبقته الفرائض فلأولى رجل فكر اشارة إلى علة العضوية أو نفي لقول الشافعي ، فإن عنده يجب الغسل إذا تحاذى الفرجان . ولكن في كتبهم أن إيلاج الحشفة يوجب الفسل . وقسال بعضهم لو قال توارى الحشفة في قبل أو دبر آدمي حي مشتهى أو قدرِ حشفة من مقطوعها لكان أولى ، ليتناول الايلاج في الدبر مع انه ليس فيه التقام الحتانين ، ويخرج الإيلاج في البهيمة والميتة والصغيرة التي لا تشتهى ولا يجامع مثلها في قول محمد رحمه الله. قلت لا يجب عليه شيء في ترك الأولى ولا يتعين عليه تعين العبارة ثم ختان الرجل موضع القطع وما دون دورة الحشفة . وختان المرأة موضع قطع جلدة منها كعرف الديك في فمالرجل وذلك لأنه مدخل الذكر ونحرج الولد ، والمني والحيض وفوق مدخل الذكر مخرج البول وبينها جلدة رقيقة وفوق مخرج البول جلدة رقيقة تقطع منها في الحتان ، وهو ختار المرأة فإذا غابت الحشفة في الفرج فقد حاذى ختانه ختانها ، والمحاذاة هي التقاء الحتانين فإنه إذا تحاذيا التقيا ولهذا يقال التقى الفارسان إذا تحـــاذيا وإن لم يتصادفا والتصقا، ولكن يقال موضع ختان المرأة الخفاض فذكر الختانين بطريق التغليب كالعمرين والقمرين وفي السراية ذكر الختانين بناء على عــادة العرب فإنهم يختنون النساء قال عيستهم الحتان للرجل سنة وللنساء مكرمة ، أى في حق الزوج فإن جماع المختونة الذ ، قلت لم يذكر راوى الحديث ولا من أخرجه . وقال الاترازى روى الخصاف في باب أدب القاضي في باب من قال لا يجوز شهادة الاقلف بإسناده إلى شداد بن أوس قال قال رسول الله عليه الحتان للرجل سنة وللنساء مكرمة .

( من غير إنوال ) يمنى الإنزال ليس بشرط في التقاء الختانين في وجوب الفسل ، فإنه إذا أنزل يجب بالإجماع ، إذ المعتبر ان نفس الإلتقاء كاف في وجوب الغسل، والإنزال ليس بقيد أو هو يرد قول من يشترط الانزال من الصحابة رضى الله عنهم ، فمن المهاجرين قول ابن عمر وعلى وابن مسعود ، ومن الأنصار أبي بن كعب وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وأبو سعيد الخدري منهم من رجع إلى موافقة الجهور ، ومنهم من لم يرجع ، وبقول هؤلاء قال داود وعطاء بن أبي رباح وأبو سلمة بن عبد الرحمن وهشام بن عروة والأحمشوالجهني، وممن رأى ان لا غسل من الايلاج في الفرج إن لم يكن الانزال عثمان بن عفان والزبير بن الموام وطلحة بن عبد الله وسعد بن أبي وقساص ورافع بن خسديج وابن عباس والنعبان بن بشير وحمزة الأنصاري انتهى • وجمهور العلماء من الصحابـــــــــة والتابعين ومن بعدهم على وجوب الفسل بالتقاء الحتانين وان لم ينزل ، وروى ذلك عن عائشة رضي الله عنهــــا أم المؤمنين وأبي بكر وعمر بن الخطاب وآخرين ، وبه قــال إبراهيم النخمي والثوزي وأبو حنيفة والشافمي وأحمد . وفي المغني لابن قدامة تغييبالحشفة في الفرج هوالموجباللغسل سواء كانا غننين أو لا ، وسواء أصاب موضع الحتان منه موضع الحتان منها أو لم يصب ، ولو الصق الحتان بالحتان من غير إيلاج فلا غسل بالاتفاق ويجب النبسل سواء كان الفِرج قبلا أو دبرامن كل حيوان آدمي أو بهيمة حيا أو ميتا طائعاً أو مكرها نائماً أو مستيقظًا، وقال أبو حنيفة لا يجب الفسل بوطىء البهيمه وقال أيضاً فإن أولج بعض الحشفة أووطى، دون الفرج أو في البشرة لم يجب الفسل ، لأنه لم يوجد النقاء الحتانين ، فإن انقطمت الحشفة وكان الباتي من ذكره قدر الحشفة فأولج يجب الفسل وتعلقت به أحكام الوطىء من المهلَّ وغيره ، فإن أولج في قبل خنثى مشكل أو أولج الخنثى ذكره في فرجأووطى أحدهما

### لقوله عليه السلام إذا التقى الختانان وغابت الحشفة وجب الغسل انزل أو لم ينزل

الآخر في قبله فلا غسل على واحد منها لأنه يحتمل أن يكون خلقة زائدة فلا يزول عن الطهارة بالشك و واذا كان الوطىء صغيرا أو الموطوءة صغيرة فقال أحمد يجب عليها الغسل ، وإذا كانت الصبية بنت تسع سنين ومثلها يوطأ وجب عليها الغسل . وسئل عن الغلام يحامع مثلة ولم يبلغ فجامع امرأة يكون عليها جيماً الغسل ، قال نعم قبل له أنزل أو لم ينزل قال نعم ، وحمل القاضي كلام أحمد على الاستحباب ، وهوقول أصحاب الرأي وأبي ثور انتهى ، ولو لف على ذكره خرقة ان كان يجد حرارة الغرج يجب كادخال ذكر وأبي ثور انتهى ، ولو لف على ذكره خرقة ان كان يجد حرارة الغرج يجب كادخال ذكر خلافا لما الشافعي وأحمد وفي الحيط لو أتى امرأة وهي بكر فلا غيل ما لم ينزل لأن ببقاء البكارة يعلم انه لم يوجد الإنزال ، ولكن إذا جومعت البكر فيا دون الفرج فعبلت فعليها الناسل لوجود الإنزال لأنه لا حبل بدونه ، ولو جامعها فيا دون الفرج فدخل منيه في قرجها لا يجب عليها الإغتسال منه ، فإن حبلت منه يجب من وقت دخوله حتى يجب عليها فرادات الماضة .

وعن محمد مراهق له امرأة بالغة جامعها فعليها الغسل لأنها مخاطبة ولا غسل عليه لعدم الحطاب ، وفي العكس الحكم بالعكس لانعكاس العلة . وإذا جومعت المرأة فاغتسلت ثم خرج منها مني الرجل لا غسل عليها لعدم نزول الماء منها . وجماع الحصى يوجب الفسل على الفاعل والمفعول به .

( القوله عليه السلام إذا التقى الختانان وغابت الحشفة وجب الفسل أنزل أو لم يغزل ) الحديث أخرجه الامام أبو محمد عبد الله بن وهب في مسنده أخبرنا الحرث بنشهاب عن محمد بن عبيد الله عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله أن النبي عليه سئل على يجب الفسل فقال إذا التقى الحتانان وغيابت الحشفة وجب الفسل أنزل أو لم ينزل . وذكر عبد الحق في احكامه من جهة ابن وهب وقال اسناده ضعيف جداً و فالظاهر إنما ضعفه بالحرث بن شهاب ، وقد يعضد هذا ما رواه الطبراني في الأوسط أخبرنا عبد الله بن ضعفه بالحرث بن شهاب ، وقد يعضد هذا ما رواه الطبراني في الأوسط أخبرنا عبد الله بن

عمد الصغار السيوسي حدثنا يحى بن غيلان حدثنا عبد الله بن سريع عن ابي حنيفة رضي الله عنه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده إلى آخره نحوه ومعناه في الصحيحين عند أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله عليه السلام قال إذا قمد بين شعبها الأربع ومس الختان الحتان فقد وجب الفسل زاد مسلم في رواية وإن لم ينزل . وعن عائشة رضي الله عنها عن النبي على إذا جلس بين شعبها الأربع ومس الختان الحتان فقد وجب الفسل . رواه مسلم . وعن عائشة رضي الله عنها إذا جاوز الحتان الحتان وجب الفسل وفعلته أناورسول الله على فاغتسلنا . رواه الترمذي وصححه ، وعن عائشة قالت كان رسول الله على الله على أذا التقى الحتانان اغتسل ، رواه الطحاوي . وعنها إذا التقى الحتانان وجب الفسل ، واه الطحاوي موقوفاً ومرفوعاً ، وعن عبد الله بن همرورضي الله عنهما قال واختلف الحتان الحتان فقد وجب الفسل . رواه ابن أبي شيبة في مصنفه والطحاوي . وعن على مثله رواه الطحاوي ، وعن عبد الرحن بن الأسود قال كان أبي يبعثني إلى عائشة رضي مثله رواه الطحاوي ، وعن عبد الرحن بن الأسود قال كان أبي يبعثني إلى عائشة رضي الله عنها قال أن احتلم فلسها احتلمت جئت فناديت فقلت ما موجب الفسل قالت إذا التقت المواسى ، أخرجه الطحاوي وعمد بن سعد في الطبقات .

قوله شعبها بضم الشين النواحي وهو جمع شعبة ويروي شعبها جمع شعب ، واختلفوا في الشعب الأربع فقيل هي البدان والرجلان والفخذان ، وقيل الرجلان والشقوان ، واختار القاضي عناض ان المراد شعب الفرج الأربع أي نواحيه الأربع ، والضمير يرجع إلى المرأة وإن لم يمض ذكرها لدلالة السياق ، إلا قوله اختلف الختان أي إذا جاوز أحدهما موضع الآخر ، وهو كناية عن مجاوزة أحدهما الآخر بعد الملاقاة . قوله إذا التقت المواسى كناية عن التقاء الختانين لأن الختان يكون بالموسى فذكرت المواسى ، والمراد بها المواضع التي يختن فيها ، وهذه أحسن الكنايات حيث صدرت من امرأة عظيم الشأن ليتناول أول ما احتلم وكلاهما بصدد الحياء ،

( ولأنه ) أي ولأن التقاء الحتانين ( سبب الانزال ) أي انزال المني ، والشيء الذي يترتب عليه حكم إذا كان خفيفاً وله سبب ظاهر لقيام السبب الظاهر مقام الأمر الحفي

#### ونفسه يتغيب عن بصره ، وقد يخفي عليه لقلته فيقام مقامه ، وكذا الايلاج في الدبر لكمال السببية ويجب على المفعول به احتياطاً

ويرتب على الحكم وها هنا التقاء الحتانين سبب للانزال ونفسه خفي وهو معنى قوله ( ونفسه ) أي نفس الانزال الذي ترتب عليه الفسل ( يتغيب عن بصوه ) أي عن بصر المنزل ( وقد يخفى عليه ) أي وقسد يخفى الانزال عن المنزل ( لقلقه ) أي القة المني ( فيقام ) أي التقاء الحتانين ( مقامه ) بضم الميم الاولى أي مقام الانزال ، كما في السفر مع المشقة التي ترتب عليها القصر في السفر ، فقال الضمير يرجع في قوله إلى الخروج يعني على تقدير انحصار وجوب الفسل من المني ، فالمني قائم في الالتقاء تقديراً والثابت في مثله الانزال ، وقال الاترازي قوله وقد يحقق عليه جواب سؤال مقدر وهو أن يقال سلمنا انفس المنى يتغيب عن بصره ولكن لا نسلم الحقاء لعلم الرجل بخروج المني . فسأجاب عنه بقوله وقد يخفى أ ه . وقال تاج الشريعة فإن قلت الماء من الماء يقتضي عدم وجوب الاغتسال بالالتقاء ، قلت لا نسلم وهذا لأن قوله عليه السلام الماء من الماء أي من المنى تحقيقاً أو تقديراً إذ الغالب الانزال ،

(وكذا الايلاج في الدبر) أي حكم الايسلاج في القبل حكم الايلاج في الدبر (لكمال السببية) أي لكمال سببية خروج المني ، حتى ان الفسقة اللاطة يرجعون قضاء الشهوة من القبل لللين والحرارة والضيق ، وعن هذا ذهب بعضهم ان عاذاة الأهسر ، وفي الصلاة يفسد صلاة غيره كالمرأة قلت نقل ذلك عن محمد في نوادر الصلاة (ويجب) أي الفسل (على المفعول به) ان كان من أهل وجوب الاغتسال (احتياطاً) كلاجل وجوب الاحتياط لان من الناس من صارت تلك الفعلة الشفاء طبيعة ويجد أي لاجل وجوب الاحتياط لان من الناس من صارت تلك الفعلة الشفاء طبيعة ويجد بها لذة كالمرأة ، قلنا يسموجوب الاغتسال ، كذا قاله تاج الشريعة ، قلت هذا انما يظهر بها لذة كالمرأة ، قلنا بسموجوب الاغتسال ، كذا قاله تاج الشريعة ، قلت هذا انما يظهر الاسلام بالمفعول به إذا كانت به انبه ، وإلا فالذي ذكره إلا في الفاعل ، قسال فخر الاسلام البندوي في شرح الزيادات من أتى امرأته أو أمته في غير ما أتاها لم يجدد ان كان عرما عليه لان من الناس من يستحله بتأويل القرآن ، واتفقوا على ان الغسل يجب على الفاعل والمقعول به إن كان من أهسل الاغتسال رجلا كان أو امرأة لتيتين الايلاج عن غير والمقعول به إن كان من أهسل الاغتسال رجلا كان أو امرأة لتيتين الايلاج عن غير والمقعول به إن كان من أهسل الاغتسال رجلا كان أو امرأة لتيتين الايلاج عن غير

انزال اما عندها فإنه للزنا. وعند أبي حنيفة الاغتسال بنفس الايلاج إنها يجب في الفسل الانه مشتهى على الكهال ، فالظاهر انه عند انقضاء الشهوة فهو سببه نزول الماء فسأقيم الايلاج مقام الانزال ولا خلل في الشهوة ها هنا فيصار تشبها للاشتباء مثل الوطىء في القبل فوجب للاحتياط ، ولما اعتبر الايلاج دون الانزال استوى الفاعل والمفعول فيه ه

( بخلاف البهيمة وما دون الفرج ) هذا متصل بقوله فيقام مقامه ، أي فيقام صبب الإنزال في المسألتين في الادمى بخلاف البهيمة ، فإنه لا يجب فيها النسل بمجرد الايلاج من انزال وبخلاف ما دون الفرج كالفخذ والبطن فإنه لا يجب فيه النسل أيضاً ( لأن السببية ناقصة ) عند عدم الانزال .

(والحيض) بالرفع عطفاً على قدوله والتقاء الحتانين أي ومن المماني الموجبة الفسل واختلفوا في تفسيره و فقال السفناقي أي الحروج من الجيض لأن الحيض ما دام باقياً لا يجب الفسل لعدم الفائدة ، قال الاترازي لا حاجة إلى هذا التكلف لأنا اقتبسنا منقبل ان نفس الحيض سبب الفسل بدليل الاضافة ، فلا حاجة إذن إلى قوله المراد منه الحروج وهو لا يضاف الفسل اليه بأن يقال غسل الحروج من الحيض ، حق يتكلف المتكلف ، أما قوله لا فائدة في وجوب الفسل فلا نسلم بل فيه فائدة حيث يظهر الوجوب عند وجود الشرط وهو الطهر من الحيض ، وفيه نظر لان الحيض اسم لدم مخصوص والجوهر لا يصح أن يكون سببا للمنى فكيف يقول الحيض سبب الفسل . وقال صاحب التوضيح ممنى يكون سببا للمنى فكيف يقول الحيض سبب الفسل . وقال صاحب التوضيح ممنى الفائدة ، وإنما يجب عند الانقطاع ، وفيه نظر لان الانقطاع طهر فلا يوجب الطهارة وقد شنع الاترازي على حافظ الدين النسفي في قوله المراد بالحيض انقطاعه ، لانه يلازمه فقال وفي غاية العجب ذلك ورد عليه عنم الملازمة بينها لوجود الحيض قبل الانقطاع ووجوب الإنقطاع بعده فكان أحدهما منفكاً عن الآخر فلا ملازمة بينها . وقال تاج الشريعة والحيض أى خروح دم الحيض وهو الدم الخصوص يوجب الفسل ، وهو الذى فسره تاج الشريعة فيكون بجازاً من باب الحذف فو واسأل القرية كي يوسفه ٨٢ لان نفس فسره تاج الشريعة فيكون جازاً من باب الحذف فو واسأل القرية كي يوسفه ٨٢ لان نفس فسره تاج الشريعة فيكون بجازاً من باب الحذف فو واسأل القرية كي يوسفه ٨٢ لان نفس

## لقوله تعالى ﴿ حتى يطهرن ﴾ بالتشديد ، وكذا النفاس بالاجماع. وسن رسول الله عليه السلام الغسل للجمعة والعيدين وعرفة والاحرام

الدم لا يوجب شيئاً ، وهذا اولى وأظهر مما نسب إلى حميد الدين الضرير ، حيث قسال الحروج من الحيض مستازم للفسل فوجب الاتصال فصحت الاستعارة لان الخسروج من الحيض عين انقطاعه ، والانقطاع طهر والطهر لا يوجب الاطهار (لقوله تعالى وحق يطهرن به بالتشديد) وجه التمسك به على وجوب الاغتسال هو ان الله تعالى منع الزوج من الوطىء قبل الاغتسال والوطىء تصرف واقع في ملكه فلو كان الاغتسال مباحاً أو مستحباً لم يمنع الزوج من حقه ، فيعلم انه واجب قوله حتى يطهرن بالتشديد معناه حتى يطهرن أى يفتسلن ، وقسرىء بالتخفيف ممناه حتى ينقطع دمهن ، وكلا القراءتين يجب العمل بها . فذهب أبو حنيفة رحمه الله إلى ان له ان يقربها في أكثر الحيض بعد انقطاع الدم ، وإن لم تغتسل وفي أقسل الحيض لا يقربها حتى تغتسل أو يمضي عليها وقت صلاة الدم ، وإن لم تغتسل وفي أقسل الحيض لا يقربها حتى تطهر و تنظف فيجمع بين الامرين .

( وكذا النفاس بالاجماع ) أى كذا الخروج من النفاس يوجب الفسل بالاجماع ، وسنده انه لا نص ورد فيه واكتفوا به عن نقله أو قياس على الحيض لانه أقوى ، ونقل الاجماع ابن المنذر وابن جرير الطبرى وغيرهما .

( وسن رسول الله على الفسل المجمعة والعيدين وعرفة والاحرام ) أما الجمعة ففي الصحيحين من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن الذي على قال إذا جاء أحدكم إلى الجمعة فليغتسل وليس الامر الوجوب كا أخذ به أهل الظاهر ، لان الامر بالغسل ورد على سبب وقد زال السبب فزال الحكم بزوال علته ، لما رواه البخاري ومسلم من حديث يحيى ابن سعيد انه سئل عن عمرة عن الفسل يوم الجمعة فقالت سألت عائشة رضي الله عنها فقالت كان الناس في مهنة أنفسهم وكانوا إذا راحوا إلى الجمعة راحبوا في هيئتهم فقيل لهم اغتساوا. واخرج مسلم عن عروة عنها قالت كان الناس يتناوي في نوم الجمعة في منازلهم ومن العبار ويصيبهم الغبار فيخرج منهم الرجل ، فأتى رسول الله عملي وهو العوالي فيأتون من الغبار ويصيبهم الغبار فيخرج منهم الرجل ، فأتى رسول الله عملي وهو

### صاحب الكتاب نص على السنية وقيل هذه الاربعة مستحبة وسمى محمد رحمه الله الغسل في يوم الجمعة حسناً في الاصل وقال مالك واجب

عندى فقال عليه السلام لو انكم تطهرتم ثم ليؤمكم هذا ويأتي قام الكلام عن قريب إن شاء الله .

وأما العيدان فروى عن الفاكه بن سعد ان رسول الله على كان يغتسل يوم الفطرويوم الاضحى ويوم عزفة وكان الفاكه بن سعد يأمر أهله بالفسل في هذه الايام . رواه ابن ماجة ورواه الطبراني في معجمه والبزار في مسنده ، وزاد فيه يوم الجمة قال ولا يعرف للفاكه ابن سعد غير هذا الحديث، وهو صحابي مشهور ، وفيه يوسف بن خالد السهني قسال في الامام تكلموا فيه .

وروى ابن ماجة من حديث ابن عباس قـال كان رسول الله على يفتسل يوم الفطر ويوم الاضحى . وفيه عبادة بن المفلس وهو ضعيف ، وقال ابن عدى لا بأس به ، وروى البزار في مسندة عن مستدل عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن جده ان رسول الله عليه السلام اغتسل للعبدين . وذكره عبد الحق من جهة البزاز وقال اسناده ضعيف وقال ابن القطان وعقله محمد بن عبيد الله قال ابن معين ليس بشيء ، وقال البخارى منكر الحديث واما عرفة فقد تقدم في حديث الفاكه بن سعيد .

واما الاحرام فاخرج مسلم في الحج عن عائشة رضي الله عنها قسالت نفست أسماء بنت عميس بمحمد بن أبي بكر بالشجرة فأمر رسول الله عليه السلام أبا بكر أن يأمرها أن تغتسل وتهل و والشجرة اسم موضع و واخرج الترمذي أيضاً في الحج عن خارجة بن زيد بن ثابت انه رأى النبي عليه السلام تجرد لاهلاله واغتسل وقال حديث غريب (نص) أي القدوري (على السنية) يعني هذه الاربعة (وقيل) قائله فها قيل مالك في رواية عنسه وعن مالك انسه حسن على ما نذكره (هذه الاربعة) يعني غسل الجمعة والعيدين وعرفة والاحرام (مستحبة) وهو قول طائفة من العلماء (وسمى محد رحمه الله الفسل في يهم الجمة حسناً عنص محمد طي ذلك .

( في الاصل ) أي المبسوط ( وقال مالك هو واجب ) أي غسل الجمعة واجب وبسه

# لقوله عليه السلام من أتى الجمعة فليغتسل ولنا قوله عليه السلام من توضأ يوم الجمعة فها ونعمت ومن اغتسل فهو افضل.

قال الحسن البصرى وعطاء بن أبي رباح والمسيب بن رافع وجماعة الظاهر (لقوله عليه السلام من أتى الجمعة فليغتسل) الحديث رواه الترمدى وابن ماجة من حديث ابن عمر باللفظ المذكور ، وأخرجه البخارى ومسلم ولفظها من جاء منكم الجمة فليغتسل. وحديث آخر رواه يدل صريحاً على الوجوب من حديث أبي سميد الحدرى ان رسول الله عليها قال غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم.

وحديث آخر رواه أيضاً من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن الذي على قال حق الله على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام . زاد البزاز والطحاوى وذلك يوم الجمة . ثم اعلم ان نقل صاحب الهداية عن مالك ان غسل يوم الجمة واجب غير صحيح ، فإن عبد البرقال في الاستدراك وهو أعلم بمذهب مالك لا أعلم أحد أوجب غسل الجمة إلا أهل الظاهر ، فانهم أوجبوه ثم قال روى ابن وهب عن مالك انه سئل عن يوم الجمة أواجب هو قال هو سنة ، ومعروف قيل في الحديث انه واجب قال ليس كل ماجاه في الحديث يكون كذلك ، وروى أشهب عن مالك انه سئل عن غسل يوم الجمة أواجب هو قال حسن وليس بواجب ، وهذه الرواية عن مسالك تدل على انه مستحب وذلك عنده دون السنة .

(ولنا قوله عليه السلام من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فهو أفضل) روى هذا الحديث سبعة من الصحابة وهم سمرة بن جندب وأنس وأبو سعيد الخدري وأبو هريرة وجابر وعبد الرحمن بن سمرة وابن عباس رضى الله عنه فحديث سمرة أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي عن قتادة عن الحسن عن سمرة قال قال رسول الله عليه من توضأ إلى آخره . وقال الترمذي حديث حسن صحيح ، واختلف في ساع الحسن عن سمرة فعن ابن المديني انه سمع منه مطلقا وذكر عند البخاري وقال صاحب التنقيح قال ابن معين الحسن لم يلتي سمرة ، وقال النسائي سمع منه حديث العقيقة فقط . وحديث أنس عن ابن ماجة عنه عن النبي يرقي قال من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت يجزىء عنه

الفريضة ومن اغتسل فالفسل أفضل وسنده ضعيف وله طريق آخر عند الطحاوى والبزاز في مسنده سنداً ضعيفاً من ذلك وله طريق آخر عند الطبراني. وحديث الحدري في سننه والبزاز في مسنده عن أسد بن زيد الحائي عن شريك عن عون عن أبي نصرة عن أبي سعبد فذكره ، قال البزار لا نعلم رواه عن عون الا يزيد ، ولا عن شريك إلا أسد بن زيد ، واسيد كوفي قد احتمل حديثاً على شيبة شديدة كانت فيه .

وقال ابن القطان قال الدورى عن ابن معين انه كذاب . وقال الساجى له مناكير وقال ابن حبان يروي عن الثقات المنكرات ومع هذا فقد أخرج البخارى له وهو من عيب عليه الاخراج عنه ، وحديث أبي هريرة عن البزاز في مسنده عن أبي بكر الهندي عن محد بن سيرين عن أبي هسريرة مسندا مرفوعا نحوه ، ورواه ابن عدى في الكامل وأعله أبي بكر الهذلي واسمه سليان بن عبد الله ، وحديث جابر عند أبي جميل في مسنده وعبد الرزاق في مصنفه واسحاق بن راهؤيه في مسنده وابن عسدي في الكامل.

وحديث ابن هباس رضى الله عنه عند البيهةى في سننه . قوله فيها ونعمت جواب الشرط أي فهذه الحصلة أو الفعلة أو ينال الفضل ونعمت الخصلة هي فعل الوضوء وقيل معناه فبالسنة أخذ ونعمت الخصلة هذه أى الاخذ بالسنة ، وحذف المخصوص بالمدح .

قلت جميع شراح كتب الحديث وكتب الفقه فسروا هذا الحديث هكذا ، ولم يوفوا حقه لان فيه أشياء وهي الباء فلا بد لها من متعلق ، والضمير فلا بسد له من مرجع وإلا يلزم الاضمار قبل الذكر ، وضمير آخر وهو قوله فهو والمخصوص بالمدح في قوله ونعمت وتأنيث الفعل فيه وفيه افعل التفضيل ، واستعباله في أحد الأشياء الثلاثة كما علم في موضعه ، فنقول وبالله التوفيق ان هذا الحديث يتضمن شيئين أحدها الاتيان بالوضيء وهو فعل المتوضىء ، والوضوء في نفسه فاضل ، والآخر الاتيان بالغسل وهو أفضل بالسنة إلى الوضوء لأن فيه الوضوء ، وأشار النبي عليه إلى الأول بقوله من توضأ يوم الجمعة ، يعني من فعل الوضوء يوم الجمعة فقد أتى بهسا أي بهذه الفعلة ونعمت هي ، والمعنى نعمت من فعل الوضوء يوم الجمعة فقد أتى بهسا أي بهذه الفعلة ونعمت هي ، والمعنى نعمت

### وهذا يحمل ما رواه على الاستحباب

الفضيلة هي فصار قولنا أتى متعلقاً بالباء والضمير صار راجعاً إلى الفعلة التي دل عليهـــا قولنا من فعل الوضوء .

واما قولنا يعنى من توضأ من فعل الوضوء لأن كل فعل يفعله الشخص يأتي فيه هــــذا التقدير ، فإذا قلت قام زيد معناه فعل القيام ، وإذا قلت أكل معناه فعل الأكل ، وعلى هذا سائر الأفعال لأن الفاء والعين واللام أعم الأفعال ، ولهذا اختار الصرفيون هذه المادة في وزن الأشياء وتأنيث نعمت باعتبار ان الضمير يرجع الى الفعلة المذكورة ، والخصوص بالمدح محذوف كها قلنا .

وأشار عليه السلام إلى الثاني بقوله ومن اغتسل بمعنى ومن فعل الغسل يوم الجمعة فهو أفضل من الوضوء والضمير في فهو يرجع إلى الفعل الذي يتضمن من فعل وهو الغسل وفي نفس الامر يرجع إلى الفعل الذي يدل عليه قوله اغتسل لأن كل فعل يدل على مصدره وهو من قبيل قوله تعالى ﴿ اعدلوا هو اقرب التقوي ﴾ المائدة ٨ أي العدل أقرب. وقد علم ان أفعل التفضيل يستعمل بجرداً كما في قولنا الله أكبر أي أكبر من كل شيء فإن قلت افعلية التفضيل تدل على الوجوب ولا تثبت المساوات ، قلت السنة بعضها أفضل من بعض فجاز أن يكون الغسل من تلك السنن ، فإن قلت ما ذكرنا يقتضي وما ذكرتم ناف فالأول راجح ، قلت قوله فبها ونعمت نص على السنة وما ذكرتم يحتمل أن يكون أمسر فالحجة فالعمل بما ذكرنا أولى .

( وهذا ) أي وهنا الحديث المذكور ( يحمل ما رواه ) أي ما رواه مالك وهو قوله عليه السلام من أتى الجمعة فليغتسل ( على الإستحباب ) توفيقاً بين الحديثين ، فإن قلت هذا الحديث ضعيف وحديث مالك صحيح فكيف التوفيق بين الصحيح والضعيف ، قلت قد روينا هذا الحديث عن سبعة أنفس من الصحابة رضي الله عنهم كا ذكرنا ، فحديث ثمرة صحيح كا نص عليه الترمذي .

وحديث أنس المذكور إنما ضعف لأجل يزيد بن ابان الرقاشي ، قال ابن عدي أرجو انه لا بأس به لرواية الثقات عنه ، وقال ابن حبان كان من خيار عباد الله القائمين بالليل أو ضعفه لأجل الربيع بن صبيح ، قال أبو ذرعة شيخ صالح صدوق . وقال ابن عدي لسه أحاديث مستقيمة صالحة ولم أر حديثاً منكراً أرجو انه لا بأس به . وصبيح بفتحالصاد. ولئن سلمنا ذلك قالاحاديث الضعيفة إذا ضم بعضها إلى بعض أخذت قوة فيها اجتمعت فيها من الحكم كذا قاله البيهةي وغيره .

(أو على النسخ) أي أو يحمل حديث مالك على انه منسوخ قاله الاترازي لئلا تازم المعارضة بين القطمي والظني و وها آية الوضوء وخبر الواحد وقلت ليس هذا دليل النسخ على ما لا يخفى بل يكون فيه مخالفة الكتاب بخبر الواحد لأنه يوجب غسل الأعضاء الأربعة عند القيام إلى الصلاة مع الحدث و فلو وجب الغسل لكان زيادة عليه بخبر الواحد وهذا لا يسمى نسخا بل يصير كالنسخ فافهم و

وقال الأكل قوله أو على النسخ بدليل ما روى عن عائشة رضي الله عنها وابن عباس رضي الله عنه انها قالا كان الناس عمال أنفسهم وكانوا يلبسون الصوف ويعرقبون فيه ويأتون المسجد فكان يتأذى بعضهم برائحة بعض فأمروا بالإغتسال ، ثم انتسخ حينلبسوا غير الصوف وتركوا العمل بأيديهم . قلت هذا بعينه ذكره السفناقي وهو نقله عن المبسوط وليس ما روي عن عسائشة رضي الله عنه على هذه الصورة .

أما ما روي عن عائشة رضي الله عنها فقد ذكرناها عن قريب وأما ما روي عن ابن عباس فهو ما رواه أبو داود عن حكرمة ان ناساً من أهل العراق جاءوا فقالوا يا ابن عباس أترى الفسل يوم الجمعة واجباً قال لا ، ولكن اطهر وخير لمن اغتسل ومن لم يغتسل فليس عليه بواجب ، وسأخبركم كيف بدأ الفسل ، كان الناس مجهودين يلبسون الصوف ويعملون على ظهورهم وكان مسجدهم ضيقاً مقارب السقف إنها عسريش فخرج رسول الله علي في يوم حار وعرق الناس في ذلك الصوف حتى ثارت منهم رياح أذى بذلك بعضهم بعضا ، فلها وجسد رسول الله علي قلسك الربح قال يا أيها الناس إذا كان هذااليوم فاغتساوا وليلبس أحدكم أفضل ما يحد من دهنه وطيبه ، قال ابن عباس ثم جاء الله بالخير

ولبسوا غير الصوف ، وكفوا العمل ، ووسع مسجدهم ، وذهب بعض الذين كان يسؤذي بعضهم بعضا من المرق .

واخرجه الطحاوي أيضاً في معاني الآثار ، ثم قال فهذا ابن عباس يخبر ان ذلك الأمر الذي كان من رسول الله على الفسل لم يكن للوجوب عليهم ، وإنما كان لعلة ، ثم ذهبت تلك العلة فذهب الفسل ، قوله أطهر وفي رواية الطحاوي ولكنه طهور أي مطهر وخير لمن اغتسل في الثواب ، قوله كيف بدأ الفسل أي كيف كان ابتداءه ، قوله بجهودين من جهد الرجل فهو بجهود إذا وجد مشقة ، قوله عريش وهو كل ما يستظل به والمراد ان سقفه كان من الجريد والعسف ، وقوله ثارت أي هاجت من ثار يثور ثوراً وثورانا إذا مطمع ، قوله أفضل ما يجد ، وفي رواية الطحاوى مثل ما يوجد ، قوله ومن دهنه يتناول سائر الادهان نحو الزيت ودهن السمسموغير ذلك، وكذلك الطيب يتناول سائر أنواع الطيب نحو المنام وغير فالمنام ومصر والمراق على أيدي الصحابة فكثرت أموالهم ومعاشهم وخدمهم ، فغيروا السقف والبناء وغير ذلك ،

فإن قلت قال ابن حزم حديث ابن عباس روى من الطريقين أحدها من طريق محمد ابن معاوية النيسافوري ، وهو معروف بوضع الأحاديث والكذب . والثاني من طريق عمرو بن أبي عمرة عن عكرمة وهو ضعيف لا يحتج به ، ثم لو صح من طريق عمرو بن أبي عمرة فليس فيه حجة لمم بل حجة لنا عليهم ، لأنه ليس فيه من كلام النبي عليه الاالامر بالفسل فإيجابه وكل يتعلقوا به في اسقاط وجوب الفسل فليس من كلامه عليه ، وإنما هو من كلام ابن عباس وظنه ولا حجة لأحد دونه عليه السلام .

قلت الحديث صحيح وعمرو بن أبي عمرو احتجت به جماعة وعكرمة مولى ابن عباس قال البخاري ليس أحد من أصحابنا إلا وهو يحتج بعكرمة • وقال المجلي مكي تابعي ثقة بريء مما يرميه الناس به من الحروية فلا التفات إلى تضعيف ابن حزم إياه لترويج مسذهبه وقسوله فليس فيه حجة لهم ، كلام ساقط لأن ابن عباس لو لم يدر عدم وجوب الفسل

يوم الجمعة لما قال لا حين سئل عنه وكيف وقد روى عنه عليه السلام انه كان يأمر بسه وهو أعلم الناس بهاوافق النصوص وعللها ومواردها وما يتعلق باحكامها ، ولما كان الأمسر كذلك حمل بعضهم الأمر على الاستحباب ، ولفظ الوجوب على التأكيد للاستحباب ، كا تقول كان حقك واجباً على والعدة دين وهو أضعف من الأول ، ويدل عليه ما قرن به عاليس بواجب وهو الدهن والطيب .

وقال تاج الشريعة قوله أو على النسخ لأنه وجد دلالة التقديم ، وهي مسا روي عن عائشة رضي الله عنها انها قالت كانت الصحابسة في بدء الإسلام عال أنفسهم ويلبسون الجلود والحرص الحجاري والمسجد قريب السقف فأمرهم النبي عليهم بالفسل دفعاً للرائحة فلما ظهرت الثروة والفناء فيهم قال عليهم من توضأ يوم الجمعة . الحديث .

قلت لم يرد هذا الحديث عن عائشة رضي الله عنها على هذا الوجه وإنماروى في الصحيحين انها قالت كان الناس يتناوبون الحديث ، وقد ذكرناه فيا مضى ، واستدل تاج الشريعة بقولها فلما ظهرت الثروة إلى آخره على النسخ ، لأن قوله عليه السلام من توضأ الحديث يدل على انه مؤخر بمقتضى ما في هذه الرواية ، والمتأخر يتسخ المتقدم ولكن هذا إنها يصح إذا ثبت هذا عن عائشة رضي الله عنها على الوجه المذكور ، على ان ابن الجوزي انكر النسخ فقال لا ناسخ معهم ، ولكن سمعت حديث رواه ابن عدي في الكامل يدل على انه ناسخ لأحاديث الوجوب ، وهو ما رواه من حديث الفضل بن المختار عن ابان بن أبي عياش عن أنس رضي الله عنه قال وسول الله عنها المجمعة وقد جاء الشتاء ونحن نجد البرد ، فقال من اغتسل فلها كان الشتاء قلت يا رسول الله أخبرنا بالغسل للجمعة وقد جاء الشتاء ونحن نجد البرد ، فقال من اغتسل فبها ونعمت ومن لم يغتسل فلا حرج .

فإن قلت هذا ضعيف قلت قد شد بغيره فإن قلت إذا ثبت النسخ ينبغي أن يرتفع الغسل يوم الجمعة ، قلت المراد نسخ الوجوب لا كونه مشروعاً ، كا تقول نسخت الزكاة كل صدقة ونسح صوم رمضان كل صوم .

ثم هذا الغسل للصلاة عند أبي يوسف رحمه الله وهو الصحيح لزيادة فضيلتها على الوقت واختصاص الطهارة بهسا ، وفيه خلاف الحسن والعيدان بمنزلة الجمعة ، لأن فيها الاجتماع فيستحب الاغتسال دفعاً للتأذي بالرائحة

(ثم هذا الفسل) أي غسل يوم الجمعة (للصلاة عند أبي يوسف) أي لأجل الصلاة عند أبي يوسف) أي لأجل الصلاة عنى لا يحصل له الثواب إلا إذا صلى يوم الجمعة بهذا الفسل حتى لو اغتسل أول اليسوم وانتقض وضوءه وتوضأ وصلى لا يكون مدركا لثواب الفسل (وهو الصحيح) أي مسادهب أبو يوسف هو الصحيح ، واحترز به عن قول الحسن بن زياد فإنه قال لليوم على ما نذكره الآن (لزيادة فضيلتها على الوقت) أي لزيادة فضيلة الصلاة في يوم الجمعة على غيرها من المالها المالوات الأنها تؤدى بجمع عظم فإها من الفضيلة ما ليس لغيرها .

( واختصاص الطهارة بها ) أي بالصلاة فإنها من شرائطها ( وفيه ) أي وفي كون غسل يوم الجمعة للصلاة (خلاف الحسن ) فإنه يقول غسل يوم الجمعة لليوم إظهارالفضيلة والمحلية السلام سيد الأيام يوم الجمعة والجواب عنه ان سيادة اليوم اعتبار وقوع هذه الصلاة فيه ، ويقول الحسن قال داود في المبسوط وهو قول محمد وفي المبسوط وهو رواية عن أبي يوسف فعلى هسذا عن أبي يوسف روايتسان ، وقيل تظهر الفائدة من هذه الخلاف فيمن اغتسل بعد الصلاة قبل الغروب ان كان مسافراً أو عبداً أو امراة بمن لا يجب عليه الجمعة ، وهو بعيد لأن المقصود منه إزالة الروائح الكرية لئلا يتساذى الحاضرون بها ، وذلك لا يتاذى بعدها ولو اتفق يوم الجمعة ويوم العيد ويوم هرفة فاغتسل وقع عن الكل وفي صلاة الجلالي لو اغتسل يوم الحيس أو ليلة الجمعة أتى بالسنة لحصول المقصود وهسو قطم الرائعة .

( والعيدان ) أي عيد الفطر وعيد النحر ( بمنزلة الجمعة لأن فيهما الاجتاع فيستحب الاغتسال دفعاً للتأذي بالرائحة الكريهة ) هذا التعليل يشعر ان كرون الفسل في يومي العيدين سنة أو مستحبة لدفع الرائحة الكريهة ، فلا هو لليوم . ولا هو للصلاة ، والمفهوم من كلام الجلالي ان العلة هي دفع الأذى من الروائح الكريهة في الجمعة أيضاً .

### واما في عرفــــة والاحرام فسنبيته في المناسك ان شاء الله تعالى . قال وليس في المذي والودي غسل وفيهما الوضوء لقوله عليه السلام كل فحل يمذي وفيه الوضوء

( وأما في عرفة والاحرام فسنبينه في المناسك إن شاء الله يعالى ) قد بينا الأحاديث الواردة فيهما فيامضي ، واعلم انه صاحب الخلاصة ذكر الغسل أحد عشر نوعًا، خمسة منها فريضة الغسل لالتقاء الحتانين ومسن الإنزال والإحتلام والحيض والنفساس واربعة سنة غسل الجمعة والعيدين وعرفة والإحرام ، وواحد واجب وهو غسل الميت ، وواحد مستحب وهو غسل الكافر إذا اسلم ولم يكن جنباً ولم يغتسل حتى اسلم ففيه اختلاف المشايخ.

وفي الهيط أنواع الفسل سهمة ثلاثة فرض غسل الجنابة والحيض والنفاس، وأربمة سنة مثل ما ذكرنا ، وراحد واجب مثل ما ذكرنا ، وواحد مستحب وهو غسل الكافر إذا أسلم والمجنون إذا أفاق والصبي إذا بلغ بالسن وان بلغ بالإنزال وجب ،وفي شرح نحتصر الطحاوي نص على استحباب الثلاثة الكرماني في مناسكه ، وينبغي أن يستحب الإغتسال لصلاة الكسوف والاستسقاء وكل ما كان في معنى ذلك لاجتاع الناس. وإن لم يذكر وإلا يجبر المسلم زوجته على غسل الجنابة لأنها غير مخاطبة بها ويمنعها من الحروج الكنائس. رجلا مذاء فكنت استحى أن أسأل رسول الله عليه لكان ابنته عندي (١١) المقداد، بن الأسود فسأل النبي عليه فقال ينسل ذكره ويتوضأ .وفيرواية فيه الوضوء ( وفيها الوضوء لقوله عليه السلام كل فحل يمذي ففيه الوضوء ) هذا خبر من حديث رواه ثلاثة منالصحابة رضي الله عنهم ، وهم عبد الله بن سعد ومعقل بن يسار وعلى بن أبي طالب رضي الله عنهم. فحديث عبد الله بن سعد عن أبي داود رضي الله عنه عن معاوية بن صالح عن العلاء بن

الحارث عن سزام بن حكم عن عبد الله بن سعد الأنصاري قال سألت رسول الله مال على على

<sup>(</sup>١) هكذا في الأصل وربما سقطت كلمة وبعثت . ا ه مصححه ٠

وجب الغسل وعن الماء يكون بعد الماء فقال ذاك المذي وكل فحل يمذي فتغسل من ذلك فرجك وانثيبك وتوضأ وضوءك الصلاة ، ورواه أحمد في مسنده . وحديث معقل بن يسار عند الطبراني في معجمه من حديث اسماعيل بن عياش عن عطاء بن عجلان عن معاوية بن قرة عن معقل بن يسار ان عثمان بن عفان رضي الله عنه كان يلقى من المذي شدة فأرسل رجلا إلى النبي عليه فسأله عن ذلك المذي قال ذلك وكل فحل يمذي اغسله بالمساء وقوضاً وصلى .

وحديث على بن أبي طالب رضي الله عنه عند الطحاوي في شرح معاني الآثار عن صالح بن عبد الرحمن قال حدثنا سعيد بن منصور قال أخبرنا هشم قال أخبرنا الأعمش عن منذر بن يعلى الثوري عن محد بن الحنفية قال سمعته يحدث عن أبيه قال كنت أجد مذيا فأمرت المقداد أن يسأل النبي على الغير ذلك واستحييت ان أسأله لأن ابنته عندي فقال ان كل فحل يمذي فيفسل فإذا كان المني ففيه الفسل وإذا كان المذي ففيه الوضوء . ورواه اسحاق بن راهوية أيضاً في مسنده ولفظه انه سئل عن المذي فقال كل فحل يمذي فيفسل ذكره ويتوضأ و قوله كل فحل أي كل ذكر من بني آدم يخرج من ذكره مذي .

قوله يمذي من أمذى ومن مذا بالتخفيف ومن مذى بالتشديد .

وأشار إلى نفي وجوب الغسل بعلة كثرة الوقوع بقوله كل فحل يمذي ، فإن قلت إذا كان الواجب الوضوء كان الواجب أن يذكرهما في فصل نواقض الوضوء ، قلت لما كانا يشابهان المني ذكرهما في فصل الفسل ، وقال الأكمل الأوجه ان يقال إنماذكر ، ماهنا لان أحمد يقول بوجوب الفسل في رواية ، فذكر ها هنا نفيا لما قاله . قلت لم تجر عادة المصنف ان يذكر شيئًا ليدل على نفى قول أحمد .

فإن قلت إذا كان حكمة الوضوء كان ذكره مستغنياً عنه بالكلية لانه علم من قوله كلما يخرج من السيبيلين، قلت لما ذكره هاهنا المتأكيد وإن كان فهم من ذاك هذاالجواب الاترازي وأخذ عنه الاكمل أيضاً، وقال الاكمل أيضاً وقيل ذكره تصريحاً بالنفي لقول مالك رحمه الله فإنه لا يقول بوجوب الغسل والوضوء بها ، وأجاب الاترازي بجواب آخر وهو

أن يكون لبيان حكمها فيمن سلس البول لان طهارته لا تنقض بالبول في الوقت ، وربما ينتقض ، وقال تاج الشريعة إنها ذكرهها لكونها متشابهين للبول والحال ان الغسل لا يجب بها فمست الحاجة إلى الذكر .

( والودي ) بفتح الواو وسكون الدال المهملة ، وفي المطالع وقد يقال معجمة وهوغير معروف ويقال أيضاً بفتح الواو وكسر الدال وتشديد الياء من ودى بفتح العين ، ويقال من أودى بالالف ( هو الفليظ من البول يتعقب الرقيق منه ) أي من البول ( خروجاً ) أي من حيث الحروج ( فيكون معتبراً به ) أي بالبول ، وقال أحمد فإن قيل نقض الوضوء بالودى غير متصور على التفسير المذكور في الكتاب لانه لما خرج على أثر البول وقد وجب الوضوء بالبول فلم يجب بالودى ،

أجيب بأجوبة منها إذا بال وتوضأ للبول ثم أودى فإنه يجب عليه الوضوء ، ومنها ان من به سلس البول إذا توضأ للبول ثم أودى حال بقاء الوقت تنقض طهارته ، ومنها ان الوضوء يجب في الودي لو تصور الانتقاض به وفيه ضعف .

قال الاكل قلت هذا نظير تفريع أبي حنيفة رحمه الله في مسائل المزارعة ، ولوكان يقول بجوازها كان ذلك قياساً ومنها ان المراد يوجب السوضوه يعني لا يوجب الإغتسال ذكره الحلوائي، ومنها ان الوجوب بالبول لا ينافي الوجوب بالودي بعده فالوضوء منها جميعاً حتى لو حلف لا يتوضأ من رعاف فرعف ثم بال أو بال ثم رعف فتوضأ فالوضوء منها جميعاً ويحنث ، أو حلف لا يغتسل من امرأته فلانة من جنابة فأصابها ثم أصاب غيرها واغتسل فهو منها ، هكذا في المنتقى ويحنث . وكذا المرأة إذا حلفت لا تغتسل من جنابة أو حيض فأصابها زوجها وحاضت فاغتسلت فهو منها ، تحنث وعن أبي حنيفة رضي الله عنه فيمن ان اغتسلت من زينب فهي طالق وإن اغتسلت من عرة فهي طالق فجامع عرة فها طالقان ،

وقال أبو عبد الله الجرجاني الإغتسال من الاول دون الثاني . وقال الفقيه أبو جعفر الهندواني ان اتحد الجنس بأن بال ثم رعف أو على العكس فالوضوء منها جميعاً ، فعلى

### والمني خاثر أبيض ينكسر منه الذكر

قول الجرجاني يكون الوضوء والغسل من الاول ان اتحد الجنس أو اختلف ، وعلى قول الحندواني ان اتحد فمن الاول وان اختلف فمنها جميعاً وعلى ظاهر الجواب الوضوء والغسل منها جميعاً كيف ما كان ، وقيل الودى ما يخرج بعيد الإغتسال من الجهاع وبعد البول وهو من الزوج ، فعلى هذا الاشكال ذكر الزوجة في الودى يخالف ما تقدم .

( والمني خاثر أبيض ينكسر منه الذكر عند خروجه ) وزاد غيره ويتولد منه الولد. قال الاترازى يود على هذا التعريف مني المرأة لان منيها ليس بتلك الصفة فإذن مجتاج إلى التعريف الجامع بين منى الرجل والمرأة جميعاً ، وقال فها وجدت فيا عندي من الكتب ولا كتب اللغة يوجد منه إلا انه ذكر في كتاب الاجناس ناقلا عن المجرد ويقال المني هو الماء الدافق يكون منه الولد وهذا حسن ، وقوله الماء الدافق احتراز عن الودى والمذي لانه لا دفق فيها ، وقدوله المني يكون منه الولد احترازاً عن البول وعن مساء من الميزاب ،

ثم قال لا يقال ماء المرأة ليس بدافق لانا نقول لا نسلم لان الله تعالى أراد بالماء الدافق ماء الرجل والمرأة جميعاً حيث قسال ﴿ خلق من ماء دافستى يخرج من بين الصلب والترائب ﴾ الطارق ٧ قلت هذا كلام عجيب صادر من غير روية ، والتعريف الذى فسر المصنف المني به وهسو مني الرجل ولا يرد عليه ، لان منى كل منهما يعرف بتعريف فمني الرجل ماء أبيض خاثر رائعته كرائعة الطلع فيه لزوجة ينكسر منه الذكرويتولد منه الولد ، ومني المرأة ماء أصغر رقيق فتعريف أحد الماهيتين المختلفين كيف يورد عليها بتعريف الماهية الاخرى ، ثم استحسانه لما ذكر في المجرد بان المني هو الماء الدافق الذى يكون منه الولد غير مساعد له لان هذا أيضاً مني الرجل الدافق أيضاً من صفات مني يكون منه الولد غير مساعد له لان هذا أيضاً مني الرجل الدافق أيضاً من صفات مني الرجل وليس في مني المرأة دفق وقوله تعالى ﴿ من ماء دافق ﴾ الطاوق ٢ أى مدفوق في رحم المرأة .

قال الإمام أبو الليث السمرقندى في تفسيره من قـــوله تعالى ﴿ فلينظر الإنسان مم خلق ﴾ الطارق ٥ يعني فليعتبر الانسان مم خلق قال بعضهم نزلت في شأن أبي طالب

ويقال في جميع من أنكر البعث ثم بين أول خلقهم يعتبروا ، فقال ﴿ خلق من ماء دافق ﴾ يعني مدفوقاً فهذا يدل صريحاً دافق عني مدفوقاً فهذا يدل صريحاً على ان الدفق صفة ماء الرجل ، جعله الله دافقاً ليصل بقوة الدفق إلى قمر الرحم الذى يتولد منه الولد ، ولولا الدفق لعقمت النساء الغائرات الارحام ، قال الزنخشرى الدفق صب فيه دفع وهذا لا يوجد إلا في مني المرأة وقوله ﴿ يخرج من بين الصلب والترائب ﴾ الطارق ٧ . قال أبو الليث يمني خلق من ماء الاب ومن ماء الام ، فهاء الاب يخرج من الصلب ، وماء المرأة يخرج من الترائب ، وهو موضع القلائد ،

فإن قلت كان ينبغي أن يقال من مائين قلت قال الزنخشرى ولم يقل مائين لامتزاجها في الرحم واتحادها حين ابتداء خلقه ، وقال أيضاً الدفق في الحقيقة لصاحبه والاسناد بجازى وصاحب الدفق هو الرجل ، والمرأة ليس لها دفق .

وقال أبو اسحاق العراقي المني يخرج من الدماغ بعد نضجه ويصير دما أحمر في فقار الظهر إلى أن يصل الكليتين فينضجانه ، ثم يصبانه إلى انثيين فينضجانه منيا أبيض موهو خاور رائحته كرائحة الطلع فيه لزوجة ينكسر الذكر عند شروجه وهنده صفة منى الرجل دون المرأة . والعجب من الاكمل انه رضى بما قال الاترازى فقسال والتعريف الجامع لمني الرجل والمرأة انه ماء دافق يخرج من الصلب وتراثب المرأة ، وقد قلنا ان المرأة ليس لها دفق وهذا يمكن أن يكون تعريفاً للني المصبوب في رحم المرأة من حهتها الذي يتولد منه الولد إذا أراد الله ،

أما المني الذي تتعلق به الاحكام فاثنان أحدهما مني المرأة والثاني مني الرجل فلكل واحد منها تعريف وحده و إلا فتعريف القسمين بما ذكره كتعريف الانسان والفرس بأنهما حيوان ثم الفعل من المنى منى وامنى ومني بالتشديد . وفي نكت ابن الصلاح في المني لغتان تشديد الياء وتخفيفها ولم يحكه الجوهرى .

( والمذى رقيق يضرب إلى البياض يخرج عند ملاعبة الرجل أهله ) المذى بفتح الميم وسكون الذال المعجمة ، يقال مذى الرجل بالفتج وامذى بالالف وفي المطالع هو مـــاء

# والتفسير مأثور عن عائشة رضي الله عنهـــا

رقيق يخرج عند التذكار والملاعبة بسكون الذال وكسرها يقال مذى وأمذى ومذى . وقال عياض فيه وجهان مذى بالتخفيف ومذى بالتشديد . ويقال المذى من المرأة الذى قال المبرد في الكامل كل فحل يمذى وكل أنثى تمذى قلت من قذف الشاة إذا التقت من رحمها بساضاً .

وقال الاترازي فإن قلت لم ذكر تعريف الودى سابقاً والمني ثانياً والمذي ثالثاً ، قلت لأن المصنف ذكر المذي والودى بعدما ذكر حكم المني سابقاً واستدل على عدم الفسل في المذى لقوله على لله لله لم في الودى فذكر المذى لقوله على كل فحل يمذي وفيه الوضوء . ثم احتاج الى الدليل في الودى فذكر تعريفه لقربه بالبول لأنه يخرج عقيبه ، فوقع تعريفه ثانياً ثم أراد أن يعرف المني والمذي فقدم المني على المذي لقوة في المني دون المذى ، فوقع تعريف المني ثانياً ، والمذي ثالثاً ، قلت هذا الذي ذكره مطولاً ليس فيه من مزيد الفائدة والفقهاء ينظرون إلى رعاية محاسن التراكيب وإنحسانظرهم في بيان المقصود ولا يرى ذلك إلا في التراكيب التي تقع في كلام المسنف وغيره في الالفاظ الشارع لبيانه الاعجاز وبيان الفصاحة ، وسترى تساؤلاً في كلام المسنف وغيره في الالفاظ والعبارات على ما ستقف عليه في مواضع إن شاء الله تعالى .

( وهذا التفسير ) أي التفسير المذكور في المني والمذي والودى ( مأثور عن عائشة ) ثم لم يثبت هذا عن عائشة رضي الله عنها . روى عبد الرزاق في مصنفه عن قتادة وعكرمة قالا هي ثلاثة المني والمذى والودى الماء فالمني هو الماء الدافـــق الذي يكون فيه الشهوة ومنه يكون الولد ففيه الفسل وأما المذى فهو الذى يخرج إذا لاعب الرجل امرأته فعليه غسل الفرج والوضوء ، وأمـــا الودى فهو الذى يكون مع البول وبعــده وفيه غسل الفرج والوضوء .

#### باب الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به

### الطهارة من الاحداث جائزة بماء السماء والأودية

( باب في الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز ) أي هذا باب في بيان احكام الماء الذي يجوز به الوضوء وفي بيان الماء الذي لا يجوز به الوضوء أيضاً ، غير ان المطلوب الأهم بيان ما يجوز به اقتصر عليه ، ومعنى الباب في اللغة النوع وفي الاصطلاح هوطائفة من مسائل لعلم الفقيه يشتمل عليه الكتاب . والكتاب تجمع الأبواب والأبدواب تجمع الفصول .

ولما فرغ من بيان الوضوء والغسل وما يوجبها شرع في بيان الآلة التي تحصل بهاالطهارة في النوعين وهي الماء المطلق ، والآلف واللام في الماء للجنس . والماء سيال سببه خوف المعطش وأصله موه قلبت الواو الفا لتحريكها وانفتاح ما قبلها ، والدليل عليه أن جمعه في المجلة أمواه وفي الكثرة مياه، والهمزة فيه بدل من الهاء كما في شاء . وذكر صاحب الحكم ماه في لغته تدل على أن الابدال غير لازم ، ولفظه يجوز ماءة تطلق على معنى يحل وتارة تستعمل بمنى يصح وتارة بمنى تصلح لها .

(الطهارة من الاحداث) هو جمع حدث والحدث ينقسم إلى الاصغر والاكبر، ويقال الاخف والاغلظ وفي الزيادات وإذا اجتمع حدثان فالاغلظ أم ، فلو قال من الحدثين كان أولى ولعله جمعه باعتبار كثرة محاله أو لاختلاف أنواعه ، وقسوله من الاحداث . ليس للاختصار لان الاخباث تشاركها ، واللام فيه للعهد أى الطهارة من الأحداث التي سبت ذكرها ، ويجوز أن تكون للجنس . والحدث اسم يطلق على الحكي والحبث يطلق على الحسي والنجس مشارك يقع عليها بدلا ، ثم قيد الاحداث اتفاقي لانه يجوز بالمياه التي ذكرها الطهارة من الحدث والحبث جميعاً ، ويجوز أن يكون قيده بها لكونه قد ذكرها فيا سبق في الطهارة بن فاحتاج إلى بيان الآلة التي يحصلان بها .

وقوله الطهارة مبتدأ وخبره قوله ( جائزة بماء السماء ) وهو المطر والثلج والبرد إذا ذابا ، وقوله ( والاودية ) عطف عليه وهو جمع وادى وماء الاودية وهو الماء الذي يجتمع

### والعيون والآبار والبحار لقوله تعالى ﴿ وَانْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءُ مَاءً طَهُوراً ﴾ الفرقان ٤٨

فيها من الامطار والسيول التي تتحصل بها ( والعيون ) جمع عين وهي التي تنبع من الارض وتخرج إلى ظاهرها ( والآبار والبحار ) جمع بئر أصله بهمزه ساكنة في وسطها ، وجمعها في القلة ابئر وآبار بهمز بعد الباء ، ومن العرب من قلب الهمزة فيكون آبار ، فإذا كثرت فهي أبيار . وأما البحار جمع بحر قال الجوهرى البحر خلاف البر ، يقال سمى بسه لعمقه واتساعه والجمع أبحر وبحار وبحور ، وكل نهر عظيم قلت فلذلك قبل لنهر مصر بحر النيل ولكن إذا أطلق البحر يراد به البحر الملح ( لقوله تعالى ﴿ وأنزلنا من الساء مساء طهورا ﴾ ) الفرقان ٤٨ وجه الدسك بالآية في حق ماء الساء والاودية الحاصلة بماء الساء ظاهر وأما في حتى العيون والآبار فأما لان أصل المياه جميعاً من الساء لقوله تعالى ﴿ أَلْم تر الله أنزل من الساء ماء فسلكه ينابيع في الارض ﴾ الزمر ٢١ و واما لان التمسك بالآية يرجع إلى ماء الساء ، والتمسك بطهورية باقي المياه بالحديثين اللذين ذكرهما .

فإن قلت ليس في الآية ان جميع المياه نزلت منالساء ، لان قوله ماء نكرة في سياق الاثبات قلائم، قلت نعم بقرينة الامتنان به فإن الله ذكره في تعريف الامتنان به ، فلو نم يدل على العموم لفات المطلوب ، والنكرة في الإثبات تقيد العموم بقرينة تدل عليه كافي قوله تعالى ﴿ علمت نفس ما احضرت ﴾ التكوير ١٤ ، وقوله تعالى ﴿ علمت نفس ما قدمت وأخرت ﴾ الانفطار ٥ .

فإن قلت لا يتسم الاستدلال بالآية ولا بالحديث ، لان الطهور من طهر الشيء وهو لازم ، فلا يستفاد منه التعدى فيكون بمنى الطاهر كا في قدوله تعالى ﴿ وسقاهم ربهم شرابا طهورا ﴾ الانسان ٢١ أى طاهراً فلا يتم الاستدلال في التطهير . قلت يكون الماء مطهراً لغيره لا من حيث ان الطهور بمنى المطهر و بل من حيث انه معدول عن صيغة الطهور إلى صيغة الطهور التي هي المبالغة في ذلك الفعل كالغفور والشكور فيها مبالغة ما

ليس في الغافر والشاكر ، فلا بد في الطهور من معنى زائد ليس في الطاهر وليس ذلك إلا بالتطهر •

( وقوله عليه السلام الماء طهور لا ينجسه شيء الا ما غير طعمه أو لونه أو ريحه ) لم يثبت هذا الحديث بهذا اللفظ إلا ان ابن ماجة رواه من حديث ابي المامة قال قسال رسول الله علي الماء طهور لا ينجسه إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه . وفي إسناده راشد بن سعد أخرجه النسائي وابن معين وابن حبان وأبو حاتم ومعاوية بن أبي صالح ، وقال أبو حاتم لا يحتج به . وقال الدارقظني لم يرده غير راشد بن سعد وليس بالقوى .

وقال الشيخ تقي الدين قد رفع من وجهين غير طربق راشد بن سعد أخرجها البيهقي أحدها عن عطية بن بقية بن الوليد عن أبيه عن ثور بن يزيد عن راشد عن سعد عن أبي امامة عن النبي على ان الماء طهور إلا أن يتغير ربحه أو طعمه أو لونه بنجاسة تحدث فيها . الثاني عن حفص بن عمر حدثنا ثور بن يزيد عن راشد بن سعد عن أبي امامة مرفوعاً الماء لا ينجس إلا ما غير طعمه أو ربحه . وقال البيهقي والحديث غير قوى رواه عبد الرزاق في مصنفه والدار قطنى في مسنده عن الاحوص بن حكم عن راشد بن سعد عن النبي على مرسلا والاحوص فيه مقال .

وقد علمت بهذا ان الحديث الذي احتج به المصنف نصفه الأول صحيح وهو قول الماء طهور لا ينجسه شيء ، والنصف الثـاني روى من وجوه كثيرة وهو ضعيف ، وروى الدارقطني والطحاوي من طريق راشد بن سعد مرسلا الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريح، أو طعمه . وزاد الطحاوى أو لونه ، وصحح أبر حاتم ارسالـه المهذب والرباني في

#### وقوله عليه السلام في البحر هو الطهور ماؤموالحل ميتته

البحر نص الشارع على الطمم والريح ، وقاس الشافعي اللون عليهما وليس كذلك ، فإن اللون أيضاً مذكور في الحديث وكأنها لم يقفا عايه حتى قالا ذلك .

( وقوله عليه السلام في البحر هو الطهور ماؤ، والحلميتة) وقدوله بالجر عطف على قوله الذي قبله هذا الحديث عن ثمانية أنفس من الصحابة وهم أبو هريرة وجابر وعلى بنأبي طالب وأنس وابن عباس وعبد الله بن محرو والعراشي وأبو بكر رضي الله عنهم المعديث أبي هريرة عند الأربعة عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رجلا سأل رسول الله بالله فقال ياد سول الله عليه السلام انا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء فإن توضأنا به عطشنا فنتوضأ من البحر فقال عليه السلام هو الطهور ماؤه والحل ميتنه . قال المترمذي حديث حسن صحيح ورواه ما لك والشافعي وابن خزية وابن حبان وابن الجارود والحداكم والدارقطني والبيهقي وصححه البخاري فيا حكاه عنه الترمذي ، وتعقبه ابن عبد البربانه لو كان صحيحاً لأخرجه في صحيحه وهذا مردود لأنه لم يلتزم الاستيعاب، ثم حكم ابن عبد البر بعد ذلك بصحته فتلقاه العلماء بالقبول ورجح ابن مندة صحته ، وصححه أيضاً ابن المنذر وأبو محد البغوي .

وحديث جابر عن ابن ماجة في سننه من طريق أحمد بن حنبل عن جابر رضي الله عنه الله عنه الله عنه الله عن ماء البحر فقال هو الطهور ماؤه الحل ميتته . ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه والدارقطني كذلك وابن حبان في صحيحه .

وحديث على رضي الله عنه عند الحاكم في المستدرك والدارقطني في سننه من حديث الحسين بن على بن أبي طالب عن أبيه مرفوعاً سواء وسكت الحاكم عنه .

وحديث أنس رضي الله عنه عند عبد الرزاق في مصنفه والدارقطني في سننه عن أنس عن النبي عليه السلام مثله ، وفي إسناده لابان وهو متروك قاله الدارقطني.وحديث ابن عباس عند الدارقطني من حديث موسى بن سلمة عن ابن عباس مرفوعاً نحسوه ، ثم قال والصواب موقوف ورواه الحاكم في المستدرك وسكت .

وحديث عبد الله بن عمر عند الدارقطني أيضاً من جهة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً نحوه ، ورواه الحاكم في المستدرك وسكت عنه .

وحديث الفراشي عند أبن عبد البر المعتد بإسناده عن مسلم بن يحى انه حدث أن الفراشي قال كنت أصيد في البحر الأخضر على ارماس و كنت أحمل قربة لي فيها مساء فإذا لم أتوضاً من القربة أمس وقف ذلك لي ونصب لي ذلك بي وبقيت لي فحثت رسول الله محلية فقصصت ذلك عليه فقال هو الطهور ماؤه الحل ميتنه . وقسال عبد الحتى في احكامه حديث الفراشي هذا لم يروه فيا أعلم إلا بكر بن مهاذ وقال ابن القطان في كتابه وقد حفي على عبد الحتى ما فيه من الإنقطاع فإن ابن يحيى لم يسمع من الفواشي واتحايرويه عن ابن الفراشي عن أثمة ، ويوضح ذلك ما حكاه الترمذي في علله ، قال سألت محمد بن اساعيل عن حديث ابن الفراشي في ماء البحر فقال حديث مرسل لم يدرك ابن الفراشي النبي عليه السلام والفراشي بصحبته فسلم بن يحيى إنما يرويه عن ابن الفراشي وروايته عن الأب مرسلة وحديث ابن الفراشي رواه ابن ماجه في سننه عن مسلم بن يحيى عن ابن الفراشي قال حديث أميد وكانت لي قربة اجعل فيها ماء وإني توضأت باء البحر ف ذكرت ذلك لم سول الله على فقال هو الطهور ماؤه الحل ميته ، قال البخاري ان مسلم بن يحيى لم يدرك الفراشي بدرك الفراشي بعدي لم المنه وإنما يوى عن ابنه وان الابن ليست له صحبة ،

وحديث أبي بكر رضى الله عنه عند الدارقطنى من حديث عبد العزيز عن وهببن كيسان عن جابر بن عبد الله عن أبي بكر الصديق رضي الله عنها أن رسول الله على شعفه عن ماء البحر لحديث عبد العزيز بن عمران وهو ابن أبي ثابت ، قال اللهبي مجمع على ضعفه ثم أخرجه عن عبيد الله بن عمر رضي الله عنه عن عمرو بن دينار عن أبي الطفيل عن أبي بكر رضي الله عنه موقوفاً ، قال الذهبي هنذا سند صحيح واسم الرجل الذي سأل قيل عبيد وفيل عبد العزيز ، وفي الحديث دليل على جواز ركوبه إلا في حال ارتجاجسه ، وتوقفهم على الوضوء به اما لكونه لا يشرب أو لكونه طبق جهنم على ما ورد .

فان قلت ما الحكمة في انه عليت لم يقل نعم عن سؤال الرجل قلت لو قال نعم لم يحز الوضوء به إلا الفرورة ، لأنه سأله بصغة الضرورة وكان يرتبط نعم بسؤاله فاستأنف بيان الحكم لجواز الوضوء به مطلقاً .

فإن قلت لم يسأله عن السمك فكيف زاد بيان حكمه ، قلست لأن حاجة الناس الى ذلك ولا يركبون البحر في بعض الأوقات إلا المصيد ولاسيا ركوب السائل كان لأجل الصيد وهو زيادة من الشارع حملاً له على الجواب .

ومن الناس من كره الوضوء باه البحر الملح لحديث عمر انه ينطق الدين كب البحر إلا حاج او معتمر اوغاز في سبيل الله فإن تحت البحر نار أو تحت النار بحر . اخرجه ابو داود متفرداً به ، وكان ابن عمر لايرى جواز الوضوء ولا الغسل به عن جنابة ، وكذا عن ابي هريرة وعن ابي العالمية انه كان يتوضأ فيه ويكره الوضوء بماء البحر لأنه طبق جهنم ، وما كان طبق جهنم لا يكون طريق طهارة ورحمة على قوله على ارماث بفتح الهمزة وسكون الراء بعد الالف ثاء مثلثة جمع رمث بفتحتين ، وهو خشب ضم بعضه الى بعض ويركب في البحر،

( ومطلق الاسم يطلسق على هذه المياه ) اي يطلق اسم الماء في الآية والحديثين المذكورين ويطلق الاسم المتعرض للذات دون الصفات لا بالنفي ولا بالاثمات والمراد بالمطلق ها هنا ما سبق الى الافهام عند استعمال لفظ الماء . وقال الاترازي وجه التمسك بالآية والحديث ان الماء لما ذكر فيها مطلقاً من غير قيد بواحد من هذه المياه ، والمطلق ينصرف الى تقدير البلسد .

( ولا يجوز ) اي الطهارة ( بما اعتصر من الشجر والثمر ) ما اعتصر بالقصد على ان ما موصولة . قال الاكمل هكذا المسموع وقال تاج الشريعة ما اعتصر غير بمسدود وكذا قال في المستصفي . وقال السفناقي بالقصر لأنها موصولة وان كان يصح معنى المدود ولكن المتقول هو الموصولة ، ولان في المدودة وهم جواز التوضىء بماء المصر هو بنفسه وليس الامر كذلك . وقال الاترازي لانسلم ، ولئن سلمنا الوهم لكن لا يجوز التوضىء بالمصر بنفسه من غير اعصار ، لأنه خارج بلا علاج كما ذكره في المتن حيث قال :

# لأنه ليس بماء مطلق ، والحكم عند فقده منقول الى التيمم والوظيفة في هذه الاعضاء تعبديه

واما الذي يقطر من الكرم . على مايجيء يعني الماء الذي يخرج منه بالتقاطر يجوز التوضي به ذكره في جامع ابي يوسف رحمه الله ، لأنه ماء خرج من غير علاج ، وفي المحيط لا يتوضأ بما خرج من الكرم لكيال الامتزاج ، وقال بعضهم اذا قبل بالمد لوقع في الوم ان المراد الماء المطلق . قال الاترازي لا نسلم لأنه قيده بصفة الاعتصار فكيف يقع وم الاطلاق لأنه عند اطلاق الماء لا يطلق عليه مثلا إذا كان في بيت شخص ماء بئر او بعض وماء اعتصر من الشجر أو الثمر فقال لأحد هات في ماء لا يسبق الى مسن المخاطب إلا الاول ، ولا يعني بالمطلق أو المقيد الا هو والاضافة نوعان اضافة تعريف كنلام زيد ، وأنه لا يغير المسمى واضافة تقييد كماء العنب ، وأنه لغيره لأنه لا يفهم من مطلق اسم الماء ولهذا يصح أن يقال فلان لم يشرب الماء ، وأن كان يشرب ماء العنب وماء المأسلة والحقيقة لا تنفى عن المسمى بالاضافة الى الماء واخواته من القسم الاول واضافته الى المتصر من الثاني.

(لأنه ليس بماء مطلق) اذ لا يفهم بمطلق قولنا الماء (والحكم عند ققده) اي عند فقد الماء المطلق ، واراد بالحكم الطهارة (منقول الى التيمم) لقوله تمالى ﴿ فلم تجدوا ماء فتيمموا ﴾ المائدة ٣ ومن ضرورة النقل عدم جواز استمال هذه المائمات ، والاصل في هذا ان التوضق به جائز مادامت صفة الاطلاق باقية ولم يخالطه نجاسة ، وان زالست صفة الاطلاق لا يجوز التوضق به او زوالها بغلبة الممتزج ، وبكال الامتزاج وغلبة الممتزج بكثرة الاجزاء ، وكال الإمتزاج بطبخ الماء بالخلوط الطاهر أو يشرب الشارب الماء حق يبلسخ الإمتزاج مبلغاً ينع خروج الماء منه إلا بعلاج ، والإمتزاج بالطبخ إنما يمنع التوضق به إذا لم يكن ذلك الإمتزاج المقصود الفرض المطلوب وهو التنظيف ، وأمسا إذا كان كالاشنان إذا خلط بالماء قإنه يجوز التوضي والإمتزاج والإختلاط بين الشيئين بحيث يسم أحدها في الآخر حق يمنع التمييز ، فإذا عرف هذا فلا يجوز التوضي عا اعتصر .

﴿ وَالْوَظِيفَةُ فِي هَذُهُ الْأَعْضَاءُ تَعْبِدَيِهُ ﴾ هذا جواب عن سؤال مقدر تقديرُه أنْ يقال انْ

الماء المعتصر من الشجر أو الثمر وإن لم يكن ماء مطلقاً لكنه في معناه في الإزالة الميلحق بالمطلق كا ألحقه أبو حنيفة وأبو يوسف بالمطلق في إزالة النجاسة الحقيقية فيجب أن يكون في الحكمية كذلك .

وتقرير الجواب أن يقال ان الوظيفة في هذه الأعضاء الأربعة في الوضوء تعبدية يعني غير معقولة لأن الله تعالى أمرنا بذلك وعبدنا به ، فيجب علينا الإمتثال من غير أن يدرك معناه ، لأن أعضاء الحدث غير نجسة حقيقة لعدم إصابتها ، وحكما لجواز صلاة حامل الجنب أو المحدث وتطهير الطاهر محال ولكنه أمر تعبدي كما ذكرنا ( فلا يتعدى إلى غير المنصوص عليه ) لأن شرط القياس أن لا يكون حكم الأصل معدولاً به عن القياس، وليس فيا نحن فيه كذلك فلا يصح القياس بخلاف إزالة النجاسة الحقيقية ، فإنها معقولة المعنى لوجوبها حسا فجاز فيها الإلحاق .

فإن قلت إن لم تمكن التمدية بطريق القياس يلتحق بالدلالة فإن كون معقولاً ليس بشرط فيه قلت سائر المائعات ليس في معنى الماء من كل وجه لأن الماء مبذول عادة لا يبالي نجسه ، وسائر المائعات ليس كذلك . فإن قلت كيف الحقته به في النجاسة الحقيقية، قلت قياساً لا دلالة لأنه معقول المعنى .

فإن قلت من شرط الدلالة أن يكون الملحق في معنى الأصل في الوصف الذي هو مناط الحكم من كل وجه لا غير ، والوصف فيا نحن فيه هو إزالة النجاسة والماء والمائع في ذلك سيان ، وكون الماء مبذولاً لا دخل له في ذلك ، قلت إنها سيان في إزالة النجاسة الحقيقية ومطلقاً فالأول مسلم وليس الكلام فيه ، والثاني ممنوع .

فإن قلت إذا كان الغسل في هذه الأعضاء تعبدياً يلزم أن تكون النية فيه شرطاً وقد قلت الناء مزيل العدت بالطبع عيازم أن يكون مائماً كذلك لأنه مزيل بالطبع على الحالم على الخاسة حقيقية على الما لو كانت نجاسة حكمية فلا يكون مزيلاً بالطبع إذا كان المزال نجاسة حقيقية ، واما لو كانت نجاسة حكمية فلا يكون كذلك ولكن يلزم عليه الوضوء ، فإن المزال فيه حكمي فينبغي أن يشترط فيه النبة .

# اما الماء الذي يقطر من الكرم فيجوز التوطئ به لأنه ماء خرج من غير علاج ، ذكره في جوامـــع أبي يوسف رحمه الله ، وفي الكتاب اشارة اليه حيث شرط الاعتصار

فإن قلت غيل النجاسة بالماء المطلق على خلاف القياس لأنه يقتضي تنجيسه بأول الملاقاة وقد عديتم إلى المائمات الطاهرة قلت المزال من النجاسة مشاهد فاما ترك القياس في حتى الماء المضرورة يترك في حتى غيره بما يعمل عمل الماء ، وكذا عند ورود النجاسة على الماء في غسل الثوب النجس في الاجابات الثلاث حتى خرج من الثالثة طاهراً.

(أما الماء الذي يقطر من الكرم فيجوز التوضق به لأنه ماء خرج من غير علاج) هذا كأنه جواب عايرد على قوله ولا يجوز باء اعتصر من الشجر والثمر ، فلذلك قسال وأما الماء الذي يقطر بكلمة اما ، وقد ذكر في الحيط لا يتوضأ بماء يسيل من الكرم لكمال الإمتزاج وهذا المنقول عن شمس الأثمة (ذكره في جوامع أبي يوسف) ذكر فيه ضميران مرفوع ومنصوب ، أي ذكر أبو يوسف رضي الله عنه في جوامعه جواز الوضوء بالماءالذي يقطر من الكرم أياما ، وهدو أيام تنظيف فروعه من أطرافه ليقوى الأصول ، وتطرح المنب كثيراً ، فإن قلت فيه اضمار قبل الذكر قلت جاز ذلك القرينة كما في قوله تمالى في حق توارت بالحجاب عن ص ٢٢ أي الشمس ويجوز أن يكون الضمير المرفوع فيه راجما ألى جمع الجوامع أخذا عن أبي يوسف رحمه الله .

(وفي الكتاب) أي القدوري (إشارة إليه) أي إلى جواز التوضؤ بالماء الذي يقطر من الكرم (حيث شرط الاعتصار) لأن الذي يقطر من الكرم منعصر بنفسه لا معتصر ويجوز أن يقرأ شرط على صيغة المعاوم وعلى صيغة الجهول وغي المعلوم يعود النسمير الذي فيه إلى القدوري بقرينة قوله في الكتاب لان الألف واللام فيه بسدل من المضاف اليه . أى وفي كتاب القدوري ويكون الإعتبار منصوباً على انه مفعول شرط وفي الجهول يكون الإعتبار منصوباً على انه مفعول شرط وفي الجهول يكون الإعتبار منصوباً على انه مفعول شرط

### ولا يجور بماء غلب عليه غيره فأخرجه عن طبع الماء كالاشربة والخل وماء الورد وماء الباقلي والمرق وماء الزردج . لأنب لا يسمى ماء مطلقاً . والمراد بماء الباقلي ما تغير بالطبخ .

( ولا يجوز ) اي الطهارة ( بماء غلب عليه غيره ) اي غير الماء من المائعات الطاهرة ( فأخرجه عن طبع الماء ) هذا كالتفسير لكونه غلب على غيره ، فلذلك ذكره بالفاء التفسيرية وطبع الماء كونه مرويا ، لأنه يقطع العطش ، وقيل قوة نفوذه ، وقيل كونه غير متلون ، وقيل ما بقسى له اثر الغليان والاخراج عن طبعه ان لا يبقى له اثر بالغليان متلون ، وقيل ما بالمدوالله والخلود وماء الباقلاء ) بالمد وتخفيف اللام واذا شدد اللام قصسر الحاصل ان فيه لفتان ونظيره المزغر او المزغري بكسر الميم وفتحها ذكره في الفصيح .

( والمرق وماء الزردج ) بفتح الفاء وسكون الراء وفتح الدال المهملة و في آخره جيم وهو ما يخرج منالعصفر المنقوع يطرح ولايصبغ به ذكره المطرزي. وقيل ماء عروقــــه الزعفران . قال الاترازي كانه معرب قلت هو معرب زرده .

واعلم ان قوله كالاشربة اهم ان أراد به الاشربة المتخذة من الشجير كشراب الرمان والحياض وبالخل الحالص ، كان من نظير المعتصر من الشجر والثمر ، وكان ماء الباقلا والمرق نظير الماء الذي غلب عليه غيره ، وكان فيه صفة اللف والنشر وهو ان يلف شيئين ثم ينشرهما مظيره من التنزيل ﴿ ومن رحمته جمل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ﴾ القصص ٧٣ فإن أراد بالاشربة الحلوا المخلوط به والحل الخلوط بالماء كانت الاربعة كلها نظير الماء الذي غلب عليه غيره .

( لأنه )أي لأن الماء الذي غلب عليه غيره ، أو لأن كل واحد من هذه الاشياء المذكورة ( لا يسمى ماء مطلقاً ) لأن مطلق الشيء ما يتبادر اليه عند عن ذكره ، والفيم لا يتبادر إلى هذه المياه عند ذكر الماء ( والمراد بماء الباقلاء ما تغير بالطبخ ) بان صار ثخيناً حتى صار كالمرق حتى اذا طبخ ولم يثخن ورقة الماء فيه باقية يجوز الوضوء بسه

### وان تغیر بدون الطبخ یجوز التوضؤ به ویجوز الطهارة بماء خالطه شیء طاهر فغیر احد اوصافه

( وان تغير ) أي ماء الباقلاء ( بدون الطبخ يجوز التوضؤ به ) لاطلاق إسم الماء عليه لغلمة الماء .

( ويجوز الطهارة بماء خالطه شيء طاهر فغير أحد أوصافه ) وهي اللون والطعم والريح ، وقيه اشارة إلى أنه لايجوز التوضق به إذا غيير الوصفين ، ولكن الرواية الصحيحة بخلافها ، الا تراى لي ما قال في شرح الطحاوي ، واما الحوض والبئر إذا تغير لونه أو طعمه أو ريحه إما برور الزمان أو بوقوع الاوراق كان حكمه حكم الماء المطلق ، ولاشك أن الهاء إذا تغير لونه تغير طعمه أيضاً ، ولكن يشترط أن يكون باقياً على رقته ، أما إذ غلب عليه غيره وصار به ثخيناً فلا يجوز .

وفي الرواية في قوله فغير أحد أوصافه اشارة إلى أنه إذا تغير إثنان أو ثلاثة لا يجوز التيوضي به ، وإن كان المغير طاهراً لكن صحة الرواية بخلافه ، وكذا عن الكرخي وفي المجتبي لا يقبل التغير به حتى لو غير الاوصاف الثلاثة بالاشنان أو الصابون أو الزعفران أو الاوراق أو اللبن ولم يسلب إسم الماء عنه ولا معناه فإنه يجوز التوضي به .

وفي زاد الفقهاء الماء المغاوب من الخلط الطاهر يلحق بالماء المقيد غير أنه يعتبر الغلبة أولاً من حيث اللون ثم من حيث الطعم أولا علي قلب لون الماء يجوز و إلا فلا ؛ فإن توافقا لونا لكن تفاوتا طعما كماء البطيخ والمشمش والانبذة فالعبرة للطعم ، إن غلب طعم الماء يجوز و إلا فلا ، و إن توافقا لونا وطعما كماء الكرم فالعبرة للاجزاء .

وسئل المداني عن الياء الذي يتغير لونه بكثرة الاوراق في الكف إذا رفع منه هـل يحوز التوضي به قال لا ، ولكنـه يجوز شربه وغسل الاشياء . وفي فتاوى قاضيخان إذا طبخ بماء يقصد به المبالغة في التنظيف كالسدر والحرض ، فإن تغير لونه ولكن لم تذهب رقته يجوز التوضي به ، ولو صار ثخيناً مثل السويق لا يجوز .

# كماء المد والماء الذي اختلط به الزعفران أو الصابون أو الاشنان. قــــال اجرى في المختصر الزردج مجرى المرق. والمروى عن ابي يوسف رحمه الله انه بمنزلة ماء الزعفران

فإن قلست قد ذكر من قوله يؤينها إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه وذلك يقتضي به عند تغير أحد الاوصاف قلت معنى قوله يؤينها الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غير الحديث ، أي لا ينجسه شيء نجس وكلامنا في المختلط الطاهسر هكذا أجساب الاكمل ، وتبع في ذلك تاج الشريعة فإنه أيضاً قال المعنى إلا ما غير شيء نجس فيكون معناه لا ينجسه شيء إلا بالمتغير النجس وهذا لأنه ورد في الماء الجاري ولا يجوز إستعاله حيث قرى فيه النجاسة أو يوجد طعمها أو ريحها لأنه يدل على قيام النجاسة ، وأجاب الاترازي بجوابين أحدها مما ذكرنا والآخر إن الشرط لم يصح عند رسول الله عليه أ

قلت في الجميع نظر، أما في كلام الاكمل فلأن الحديث عام والتخصيص بلا مخصص لا يجوز، وأما في كلام تاج الشريعة فلأن دعواه بانه ورد في الماء البجاري لم يثبت، ومن ذكر هذا من شراح الحديث، وأما كلام الاترازي فلأن الشرط أراد به الماء غير طعمه أو لونه أو ريحه لم يصح عن رسول الله على وإن لم يصح مسنداً فقد صح مرسلا كما ذكره والمرسل حجة عندنا (كماء المد) أي السيل لأنه يجيء بتغير طين هذا إذا كان رقة الماء غالبة وإن كان الطين غالباً لايجوز الوضوء به كذا في الذخيرة (والماء الذي إختلط به الزعفران أو الصابون أو الاشنان) بضم الهمزة وكسرها حكاهما الجوالقي وأبو عبيدة، وهو معرب وهوالحرض بضم الحاء وسكون الراء المهملتين وفي آخره ضاد معجمة . وعن أبي يوسف ماء الصابون إذا كان ثخيناً قد غلب على الماء لا يتوضأ به وإن كان رقيقاً يجوز، وكذا ماء الاشنان، وعن أبي يوسف إذا طبخ الآس أو البابونج في الماء وغلب عليه حق يقسال ماء الآس والبابونج لا يجوز الوضوء بها . وفي الفتاوى الظهيرية إذا طرح الزاج يقي الماء حق أسود جاز الوضوء به ، وكذا العفص إذا كان الماء غالباً .

(قال رضي الله عنه) أي المصنف (أجرى في المختصر) أي أجرى أبو الحسن القدوري في كتابه المختصر المسمى بالقدوري (ماء الزردج مجرى المرق) أي جمــــل حكمها واحداً ، حيث لا يجوز التوشق بها (والمروى عن أبي وسف بمنزلة ماء الزعفران) .

# هو الصحيح ، كذا اختاره الناطفي والامام السرخسي ، وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز التوضيء بماء الزعفران واشباهه مما ليس من جنس الأرض ،

حيث يجوز التوضق بها (هو الصحيح) أي المروي عن أبي يوسف رحمه الله هــو الصحيح وقال السفناقي في قوله هو الصحيح احتراز عن قول محمد رحمه الله ، فإنه يعتبر الملة بتغير اللون والطعم والربح كذا في فتاوي قاضيخان . وقال الاترازى انا أقــول لا خلاف في هذه المسألة في الحقيقة اه . حاصله يقتضي إلى انه إن كان المراد به ما إذا كان الماء مغاوباً بماء الزردج فلا خلاف بينها ثم قال في آخــر كلامه فافهم ، فإنه غفل عنه الشارحون .

قلت هذا الموضع ليس من المواضع التي فيها غموض حتى ينسب الغفلة إلى الشراح (كذا اختاره الناطفي) أي كذا اختار المروى عن أبي يوسف الامام الناطفي، وهو أبوالعباس أحد بن محمد بن عمرو الناطفي أحد الائمة، وصاحبيه الواقعات والنوازل ومن تصانيفه الأجناس والضروق والواقعات، مات بالرى سنة ست وأربعين وأربعيائة، ونسبه إلى عمل الناطف وبيعه، وهو تلميذ الشيخ أبو عبد الله الجرجاني، وهو تلميذ أبي بكر الجصاص الرازي، وهو تلميذ الشيخ أبي الحسن الكرخي، وهو تلميذ أبي حازم القاضي، وهسو تلميذ عيسى بن ابان، وهو تلميذ محمد بن الحسن و

( والإمام السرخسي ) هو شمس الأثمة أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي ، وهو تلميذ الإمام محمد بن الفضل البخاري ، وهو تلميذ الشيخ عبد الله بن يعقوب السيد مولى ، وهو تلميذ عبد الله بن أبي حفص الكبير وهو تلميذ أبيه وشيخه أبي حفص الكبير ، وهو تلميذ محمد بن الحسن رحمهم الله ، والإمام السرخسي هوصاحب المبسوط املاه وهو في السجن باذر جند ، وهو من كهار علماء ماور اء النهر صاحب الأصول والفروع كان إماماً حجة من فحول الأثمة ذا فنون ، مات في حدود الاربعاثة وعشرين ، ونسبته إلى سرخس بفتح السين والراء المهملتين ثم خاء معجمة ساكنة و في آخره سين مهملة مدينة من مدن خراسان بين نيسابور ومرو في أرض سهلة .

( وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز التوضؤ بماء الزعفر ان واشباهه بما ليسمن جنس الأرض)

كاء الصابون والاشنان ونحوهما (لأنه) أي لأن مساء الزعفران ونحوه (ماء مقيد) لأنه قيد بشيء آخر فخرج عن الإطلاق ، ثم أوضح ذلك بقوله (الا ترى انه يقال ماء الزعفران) بالإضافة فصار مقيداً فلا يجوز التوضوء به . ومسنعب الشافعي على التحرير ان الماء إذا تغير أحد أوصافه بما لا يمكن حفظ الماء عنه كالطحلب وما يرى على الماء من الملح والنورة وغيرهما جاز الوضوء به لعدم إمكان صون الماء عنه ، وإن كان بما يمكن منه فإن كان ترابا طرح فيه فكذلك لأنه يوافق الماء في كونه مطهراً فهوكالوطرح فيه ماء آخر فتغير به ، وإن كان شيئاً سوى ذلك كالزعفران والطحلب إذا رق وطرح فيه وغير ذلك بما يتغير الماء منه لم يجز الوضوء به ، لأنه زال اطلاق اسم الماء بمخالطة ما ليس بطاهر والماء مستفن عنه فصار كاللحم والمائع المخالط بسالماء إن قل جازت الطهارة به وإلا فلا .

وعاذا تعرف القة والكثرة ينظر فإن خالفه في بعض الصفات فالعبرة بالتغير ، فيان غيره فكثير وإلا فقليل ، وإن وافقه في صفائه كاء الورد انقطعت رائحته ، وفيا يعتبر به القلة والكثرة فيه وجهان أحدها ان كانت الغلبة الماء جازت الطهارة ب ، وإن كانت العخالطة لم تجز ، ومنهم من قال إذا كان ذلك قدراً لو كان نحالف الماء في صفاته ولم يغيره لم يمنع ، ولو خالط الماء المطلق ماء مستعمل فطريقان أصحها كالمائع وفيه وجهان وبهذا قطع جهورهم وصححه الرافعي . والثاني وفي شرح الوجيز ما تفاحش بغيره بما يستغنى الماء عنه حتى زايله اسم الماء المطلق وإن لم يتجدد إسما آخر كالمتغير بالصابون والزعفران الكثير وأجناسها سلب اسم الماء عنه لم تجز به الطهارة به . وفي الحلية وب قال مالك وأحمد وعند الشافعي لو طرح فيه التراب فتغير الوضوء جائز به على الأظهر ، وحكي فيه قولان ولو طرح فيه الملح فتغير به جاز وعند بعض أصحابه لا يجوز ، ولو وقع فيه التكافور دهن طيب فقال المزني يجوز الوضوء به ، وقال البواطي لا يجوز . ولو وقع فيه التكافور دهن طيب فقال المزني يجوز الوضوء به ، وقال البواطي لا يجوز . ولو وقع فيه التكافور فتغير به ريحه فيه وجهان ، ولو وقع فيه قطران فنير، قال الشافعي في الإمسام لا يجوز الوضوء به ، وقال بعده بالمكث يجوز الوضوء به ، وقال بعده بالكنات يحوز الوضوء به ، وقال بعده بالمنات عليه وقال بعده باسطر لا يجوز ولو تغير بطول المكث يجوز الوضوء به ، وقال بعده باسطر لا يجوز ولو تغير بطول المكث يجوز الوضوء به ، وقال بعده باسطر لا يجوز ولو تغير بطول المكث يجوز الوضوء به ، وقال بعده باسطر لا يجوز ولو تغير بطول المكث يجوز الوضوء به ، وقال بعده باسطر لا يجوز ولو تغير بطول المكث

بخلاف اجزاء الارض لأن الماء لا يخلو عنها عادة. ولنا ان اسم الماء باق على الاطلاق ألا ترى انه لم يتحدد له اسم على حدة واضافته الى الزعفران كاضافته الى اليئر والعين

ابن سيرين لا يجوز . وشد الحسن بن صالح بن حسن وجوز الوضوء بالخــــل وما جوى عبراه .

( بخلاف أجزاء الأرض ) كالطين والجص والنورة والكحل (كُن الماء لا يخلو عنها عادة ) أي لا يخلو عن أجزاء الأرض ، وفي بعض النسخ عند ذكره باعتبار اللفظ .

( ولنا أن أسم (ألله وألله وألله وألله وألله والله وال

( وإضافته ) أى إضافة الماء ( إلى الزعفران كاضافته إلى البئر والعين ) هذا جواب عا قاله الشافعي رحمه الله في تعليله بقوله - لأنه ماء مقيد الا ترى انه يقال له مساء الزعفران - تقديره أن يقال ان الألفاظ لا تعبر عن المسميات وحيث لم يتجدد له اسم آخر دل على عدم اختلاف المسمى فتكون إضافته إلى الزعفران كاضافته إلى البئر ٠

والحاصل ان الإضافة ها هنا التمريف لا التقييد والفرق بينها ان المضاف إذا لم يكن خارجاً من المضاف اليه بالعلاج فالإضافة التمريف ، وماء البئر وماء المين من هذا القبيل ، وإن كان خارجاً منه فهي التقييد كهاء الورد ونحسوه والتغير في اللون موجود في بعض المياء المطلقة نحو ماء المد والواقعة فيها الاوراق ، وكذا ماء بعض البيار يضرب في السواد فلا يخرج عن كونه مطلقاً .

فإن قلت لم يتجدد المالبقلاء اسم على حدة ومع هذا لا يجوز التوضى ب. قلت المضاف ها هنا خارج من المضاف إليه بالعلاج كها ذكرنا فلا يجوز وإن لم يتجدد له اسم وقسال تاج الشريعة الدليل يقتضي الجواز ولكن الطبخ والخلط يبينسان نقصانا في كونه مائماً.

# . ولأن الخلط القليل لا يعتبر به لعدم امكان الاحتراز عنه كما في اجزاء الارض فيعتبر الغالب والغلبة بالاجزاء لا يتغير اللون هو الصحيح

( ولان الخلط القليل ) هـذا دليل ثان وهو ان الاعتبار للخلط ينظر ان كان قليلا (لايمتبريه لعدم إمكان الاحتراز عنه كافي أجزاء الارض ) نحو الطين والجص والنورة فإن التوضؤ بالماء الذي اختلط به هذه الاشياء يجوز بالاتفاق إذا كان الخلط به قليلالان الصفرة قليل ، وإن كان كثيراً لا يجــوز كاء الزعفران أيضا إذا غلب عليه الزعفران كاه الاترج.

ثم تعرف القلة أو الكثرة بالغلبة اشار بقوله ( فيعتبر الغالب ) لقوله ثم الغلبة لما كانت على قسمين أحدهما الغلبة بالاجزاء والآخر الغلبة باللون ، ولما كان الاعتبار القسم الاول اشار بقوله ( والغلبة بالاجزاء ) أى بأجزاء المخالط والمخلوط فإن كانت أجزاء الماء غالبة جاز الوضوء به وإن كانت أجزاء الذى اختلط به غالبة فلا يجوز ، فإن قلت بما تعلم ذلك قلت ببقائه على رقته أو تجريته ، فإن كانت رقته باقية جاز الوضوء به ، وإن صار ثخينا بحيث زالت عنه رقته الاصلية لم يجز .

( لا يتغير اللون ) يعني لا يعتبر الغلبة بتغير اللون كما ذهب اليه محمد رحمه الله ، أشار إلى الغلبة بالاجزاء ان الغلبة للاجزاء وهي المعتبرة بقوله (هو الصحيح ) لانه حينتنا ينتفى عنه اسم الماء ، وأشار به أيضاً إلى نفي قول محمد ، واعلم ان الماء إذا اختلطبهشيء طاهر لا يخلو اما أن يكون لونه لون الماء أو مخالفاً له ، فيان كان مخالفاً كاللبن والحلل والعصير وماء الزعفران والمعصفر وما أشبهها فالعبرة للون ، فإن غلب لون الماء يجوز الوضوء به ، وإن كان مغلوباً فلا يجوز ، وإن كان موافقاً كماء البطيخ والاشجار فالعبرة الموضوء به ، وإن كان مغلوباً فلا يجوز وإلا فلا ، وإن لم يكن له طعم فالعبرة لكثرة الاجزاء المطعم إن كان طعم الماء غالباً يجوز وإلا فلا ، وإن لم يكن له طعم فالعبرة لكثرة الاجزاء فإن كان أجزاء الماء أكثر يجسوز التوضق به وإلا فلا ، والماء الكثير المنتن إن كان نتنه فإن كان أجزاء الماء أكثر يجسوز التوضق به وإلا فلا ، والماء الكثير المنتن إن كان نتنه النجاسة لا يتوضأ به وإن لم يعلم يجوز . ولا يلزمه السؤال عنه لان الطهارة أصل ولعل نتنه بمكثه كما قبل الماء إذا سكن سنة تحرك نتنه ، وإن طال مكثه ظهر خبثه .

وفي شرح غنصر الطحاري الماء الطاهر اختلط به نجس حتى ضار طيناً أو كان المساء

نجساً والتراب طاهرا ، قال أبو بكر الاسكاف العبرة الماء إن كان طاهراً فالماء طاهر ، وإن كان نجساً فالطين نجس ولا ينظر إلى طهارة التراب ونجاسته ، وقال أبو نصر محمد أبن سلام العبرة الطهارة منها أيما كان طاهراً فالكل طاهر ، وقسال أبو القاسم الصغار العبرة النجس منها أيها كان نجساً فالطين نجس وبه أخذ أبو الليث ، وقال في المحيط هو الصحيح ، وقيل عند أبي يوسف رحمه الله الطين نجس وعند محمد طاهر ، وفي الملتقطات إذا جمل السرقين في الطين فالطين لا ينجس الضرورة .

فروع - خمر وقعت في ماء ، وجعلت في وعاء ، ثم تخالت طهرت . حوض ينزل البه الماء من الانبوب ويغترف الناس منه متداركا لا ينجس كالجارى ، ولا يجـوز الوضوء عاء الملح وهو يجمد في الصيف ويذوب في الشتاء عكس الماء ، ولا يأس بالوضوء من جب كورة في نواحي الدار ما لم ينجسه الجرح والطهارة أصل . وان ادخل جنب يده في كوز ماء ولم يعلم على يده نجاسة فالمستحب تراك الوضوء به ، لانه لا يبقى النجاسة عادة ، وإن قرضاً أجزاً ه للاصل .

وذكر الحاكم الشهيد عن أبي يوسف فيمن أخذ بغمه ماء من إناء فغسل يده وجسده أو توضأ به لم تجز ، ولو غسل به نجاسة في يده أجزأه البزاق والنخامة والخاط يقع في إناء الوضوء يجوز التوضق به معدث معه ماء قليل وعلى يده نجاسة يأخذ الماء بغمه من غير أن ينوى غسل فمه ثم يغسل يده ، قال أبو جعفر على قول محمد لا تطهر يده لان المساء خالط البزاق فخرج من أن يكون مطلقاً فالتحق بسائر المائمات غير الماء كالحلل ومساء الورد وغسل اليدين بسائر المائمات غير الماء المطلق فيه روايتان عن أبي يوسف رحمه الله في رواية يطهر كالثوب ، وفي رواية لا يطهر مجلاف الثوب وعن محمد رواية واحدة ان المبدن لا يطهر مخلاف الثوب وعن محمد رواية واحدة ان

التوضو بالثلج يجوز أن كان ذائباً يتقاطر وإلا فلا وعلى هذا التيم حال وجود الثلج إن كان ذائباً لا يجوز التيمم . إذا أصاب بعض بدنه بول قيل بده ومسحها على ذلك الموضع إن كانت البلة من بده متقاطرة جاز وإلا فلا ، والسيل شرط في ظاهر للرواية فلا يجوز

# وان تغير بالطبخ بعدما خلط بـــه غيره لا يجوز التوضق به لأنه لم يبق في معنى المنزل إلا إذا طبخ فيه ما يقصد به المبالغة في النظافة كالاشنان ونحوه

الوضوء ما لم يتقاطر الماء . وعن أبي يوسف انـــه ليس بشرط وفي مسألة الثلج إذا قطر قطر تطر تان قص عداً جاز اتفاقاً وإلا فعلى قولها لا يجوز وعلى قول أبي يوسف يجوز .

فروع — آخر — لا يكره الوضوء والاغتسال بماء زمزم ، وعن أحمد يكره وفي القنية يكره الطهارة بالماء المشمس لقوله عليت لا تلعلي الله عنها حين ثخنت الماء بالشمس لا تفعلي يا حميراء لا تفعلي فإنه يورث البرص . قلت رواه البيهةي في سننه من حديث خالد ابن اسماعيل عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها اثخنت ماء في الشمس وقال النبي على المعمود والا تفعلي فإنه يورث البرص . قال ابن عدى خالد يضع الحديث على الثقات قال الذهبي تابع خالد أبو الجميري وهب بن وهو مؤتمن وروى أيضاً بإساد منكر عن مالك رحمه الله عن هشام ، قال الذهبي هكذا مكذوب على مالك وروى البيهةي أيضاً من حديث الشافعي أخبرنا ابراهيم بن محمد أخبرني أبي صدقة بن عبد الله عن أبي الزبير عن من حديث الشافعي أخبرنا ابراهيم بن محمد أخبرني أبي صدقة بن عبد الله عن أبي الزبير عن ابراهيم واه عنه كنان يكره الإغتسال بالماء المشمس ، قسال الذهبي ابراهيم واه .

( وان تغير ) أي الماء ( بعدما خلط به غيره ) قيد به ، لأنه إذا طبخ به وحدهو تغير يجوز الوضوء به لأنسه لم يبق في معنى المنزل من السهاء ) أي في الماء لزوال صغة الماء لأن الناظر لو نظر اليه لا يسميه مطلقاً .

( إلا إذا طبخ فيه ) أي في الماء والاستثناء من قوله لا يجوز التوضق به وطبخ على صيغة الجهول مسند إلى قوله ( ما يقصد به المبالغة في النظافة كالاشنان ونحوه) مثل السدر والخطمي ونحوهما فإنهم كانوا يفلون الماء بشيء من هذه الأشياء لأن المساء المغلي بذلك يستقضي إخراج الدرن والوسخ عن المفسول ، ولكن يشترط ان لا يكون غليظاً لما يأتي

### لأت الميت يغسل بالماء للذي اغلي بالسدر بذلك وردت السنة

الآن ثم أقام الدليل على ذلك بقوله ( لأن الميت يغسل بالماء الذي اغلي بالسدربذلكوردت السنة ) لم ترد السنة بذلك على الوجه المذكور ، ولم أر أحداً من الشراح حققوا نظرة في هذا المكان .

أما السروجي قال بذلك وروت السنة عن أم عطية الأنصارية رضي الله عنها قالت دخل علينا رسول الله علي حين توفيت ابنته زينب زوجة أبي الماص بن الربيع قسال اغسليها ثلاثا أو خسا أو أكثر من ذلك بماء السدر . الحديث رواه البخاري ومسلم وهذا الحديث لا يدل على مسا ذكره المصنف أو هل فيه ان المساء أغلي بالسدر ، وأي دليل دل على هذا ي

وأما الأكمل فإنه قال لأن السنة وردت به في غسل الموتى بالماء الذي غلي بالسدروهذا أعجب من ذلك وابعد وامسا تاج الشريعة فإنه قسسال وردت لأن السنة في غسل الموتى ان يغلي الماء بالسدر ( والخرص) فهو أيضاً مثله .

وأما السفناقي والاترازي فبالكلية لم يحوما حوله و كذلك صاحب الدراية . وقال السروجي وحديث الحرم الذي وقصته راحلته قال عليه السلام اغساوه بماء وسدر . الحديث ، رواه البخاري ومسلم ، فلو سلب السدر الطهورية لما أمر النبي عليه السلام بذلك وعن عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام كان يفتسل ويفسل رأسه بالخطمي وهو جنب ويجزى و بذلك ويصب عليه الماء ، رواه أبو داود وقد أمر النبي عليه المتفير بالتراب في ولوغ الكلب فدل على ان المخالطة لا يسلب طهورية الماء قلت حديث الحرم كيف دل على انهم غساوه بالماء المفلي بالسدر ، وإغاقال عبيتهذ اغسلوه بماء وسدر غاية ما دل انه يحمونه ثم يسكبون عليه مدر أو يمكونه ثم يسكبون عليه مدر أو يمكونه ثم يسكبون

وقوله - لو سلبت السدر الطهورية - النع غير مستقيم على ما لا يخفى ، وحديث عائشة رضي الله عنها أيضاً لا يدل على ذلك لأنها ما قالت انه كان يغلي الماء بالسدر ، وحديث التعفير أيضاً لا يدل على ذلك لأن معنى التعفير التمريخ بالتراب ، وشيء معفر أو معفور

# إلا ان يغلب ذلك على الماء فيصير كالسويق المخلوط لزوال اسم الماء عنه وكل ماء وقعت النجاسة فيه لم يجز الوضوء به .

أي مترب • وقال صاحب المطالع يعني وعفر والثامنة بالتراب اغسلوه بالتراب وليسفيه ما يدل على الاغلاء .

( إلا ان يغلب ذلك ) استثناء من الاستثناء وذلك إشارة إلى الذي يطبخ فيه مسا يقصد المبالغة في التنظيف فإن ذلك إذا غلب ( على الماء فيصع كالسويق المخلوط )السويق قمح أو شعير يغلى ثم يطحن فتزود ويسق تارة بما يترى به أو بسمن أو عسل وبسمن ، وبنو المعسر يقولونه بالصاد قاله ابن دريد وإذا خلط السويق بالماء لا يجوز التوضؤ به ( لزوال اسم الماء عنه ) بغلبة ما اختلط به عليه .

( وكل ما وقعت النجاسة فيه لم يجز الوضوء به ) أراد بالماء ما لم يكن جاريا ولا ما في حكمه وهو الفدير العظم لآنه يذكر الجاري فيا يأتي عن قريب . وقال السفناقي أراد بالماء نحو الحوض الكبير الذي هو عشر في عشر . وقاله الاترازي أراد بالماء الراكد الذي لا يبلغ قدر الفدير العظم . وقال تاج الشريعة أراد من الماء الدائم الذي لم يبلغ عشراً في عشر سواء كان بئراً أو آنية أو غيرهما . وقال السروجي قوله وكل ماء . اهله وجهات عشر سعاء كان بئراً أو آنية أو غيرهما أن لا يجوز به الوضوء قليلاكان أو كثيراً جارساً كان أو راكداً فعلي هذا لا مناقضة بين هذا ، وبين قوله جاز الوضوء من الجانب الآخر

الوجه الثاني في دفع المناقضة أن يقال المراد بالكثير ما لا يغيره وقوع النجاسة ، وهو الذي جعله مالك رحمه الله كثيراً ، أو القلتان وهـو الذي جعله الشافعي كثيراً فيكون هذا لإثبات الكثير المحتلف فيه فلايتناول الذي لا تصل النجاسة فيه إلى الطرف الآخر فلا يمنم الرضوء منه .

قلت المناقضة التي هي تقع ظاهراً بين قوله وكلما وقعت فيه النجاسة لم يجز الوضوء به وبين قوله الغدير العظم الذي لا يتحرك أحد طرفيه بتحريك الآخر وإذا وقعت نجاسة في أحد

جانبيه جاز الوضوء من الجانب الآخر ، بيان ذلك ان قوله أولاً وكل ماء يتناول الكلامين جيماً لأن لفظ كل إذا أضيف إلى النكرة يراد به عموم الأفراد ، ففي كلامه الاول نفى الجواز ، وفي الثاني أثبته وبينها منافاة وبين الشارح دفع ذلك بالوجهين المذكورين ،

(قليلاكان أو كثيراً) (١) هذه عبارة القدوري وفي بعض نسخ الهداية قليلاكانت النجاسة أو كثيراً، وتوجيه عبارة القدوري أن يكون الضمير في كان راجعاً إلى الماء في قوله وكل ماء الذي أريد به الماء الراكد، والضمير اسم كان وخبره قوله قليلاً مقدماً عليه وتوجيه النسخة الثانية انه شبه فعيلا الذي هو بمنى مفعول كما في قوله تعالى ﴿ إِن رحمة الله قريب من الحسنين ﴾ الاعراف ٥٦ وقال بعض أشراح القدورى قليلاكان أو كثيراً إن كان وصفاً للماء فالكثير من الماء لا ينجس بوقوع النجاسة فيه كالقاذورات في الحياض الكبار والبحار، وإن كان وصفاً للنجاسة فلا بد من تاء التأنيث في القليل والكثير لأنه فعيل بمنى فاعل، ثم قال هو وصف للماء لكن نفى جواز الوضوء بالمحل والجانب للذى وقعت فيه النجاسة ه

ولمشايخنا في هـنه المسألة قولان ان الغدير العظيم إذا وقعت فيه نجاسة هل يجوز الترضي من جانب الوقوع ، ففي أكثر روايات الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله وروايات بشر عن أبي يوسف رحمه الله انه يجوز ، وفي ظاهر الأصول لا يجوز ، وهـو اختيار المصنف على ما أشار اليه في مسألة الغدير ، ولم يذكر وجه كون القليل والكثير صفة النجاسة . وقال صاحب الدراية ان كان لفظ القليل صفة الماء كان الخلاف مع الشافعي ، إن كان صفة النجاسة كان الخلاف مع مالك ، فإن عنده لا ينجس الماء القليل بوقدوع النجاسة اذا لم ير لها أثر .

وفي (٢) بعض أصحاب مالك القليل ينجس بالنجاسة القليلة وإن لم يتغير بــــ والقليل

<sup>(</sup>١) هكذا في الأصل غير نص المتن وهو ما ينوه عنه في الشرح أ ه مصححه .

<sup>(</sup>٢) ربما سقطت كلمة رواية عنى . ا ه مصححه ٠

وقال مالك رحمه الله يجوز ما لم يتغير احد اوصافه لمــــا روينا. وقال الشافعي رحمه الله يجوز ان كان الماء قلتين لقوله عليه السلام اذا بلغ الماء قلتين لا يحمل خبثاً.

كاف للوضوء والغسل وإن كان لفظ القليل والكثير صفة النجاسة فذكر فيا مر. وقدال الاترازي بعد أن وجه كون القليل والكثير عند كونها صفة النجاسة بأن ذكر بالتذكير كا ذكره ، وقال بعضهم ان قليلا لا يحتمل أن يكون صفة الماء وذلك سهو منه الأنه كان تقتضي اسا وخبراً فالإسم هو النجاسه والخبر هو القليل والكثير ، وإذا كان كذلك بأي توجيه يكون القليل والكثير صفة الماء ، قلت كانه أراد بقول بعضهم صاحب الدراية ونسبه إلى السهو وليس كذلك الأن مراده من قوله يحتمل أن يكون صفة الماء باعتبار اختلاف الجنسين .

( وقال مالك يجوز ما لم يتغير أحد أوصافه ) أي يجوز الوضوء بالقليل وإن وقعت فيه النجاسة ما لم يتغير أحد أوصافه وهي اللون والطعم والرائحة . ( لما روينا ) أراد به قوله غيفتين الماء طهور لا ينجسه شيء والحديث ، وقد مر توجيهه ( وقال الشافعي يجوز إذا كان الماء قلتين لقوله عليه السلام إذا بلغ المساء قلتين لا يحتمل خبثا ) رواه الأربعة من حديث ابن عمر رضي الله عنها ، ورواه ابن ماجة في صحيحه ولفظه لم ينجسه شيء وأخرجه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وأظنه لاختلاف فيه على أبي أسامسة عن الوليد بن كثير ، ورواه الشافعي في مسنده ، وأحمد في مسنده ، وابن خزيمة والدارقطني والبيهةي ، ولفظ أبي داود إذا بلغ المساء قلتين لم يحمل الحبث ، وفي خزيمة والدارقطني والبيهةي ، ولفظ أبي داود إذا بلغ المساء قلتين لم يحمل الحبث ، وفي أخرجه الطحاوي أيضاً بسند صحيح ولكنه اعتل في تركه العمل به يجهالة مقدار القلتين .

واختلفوا في تفسير القلة فقيل خس قرب كل قربة خسون منا وقيل جرة تسع مائة وخمسة وعشرين منا ، وقيل القلتان خس مائة رطل بالبغدادي ، وقيل ستائة ، وقيل الف وهما بالمساحة ذراع وربع طولا وعرضا وعمقاً هكذا قالوا ، وليس محرراً فإن

# ولنا حديث المستيقظ من منامه وقوله عليه السلام لا يبولن احدكم في الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من الجنابة .

الماء تختلف أوزانه ، وفي المفنى لابن قدامة القلة هي الجرة ويقع هذا الإسم على الصغيرة والكبيرة ، والمراد من القلتين ها هنا من قلال هجر وهما خس قرب كل قربة مائة رطل بالعراقي فتكون القلتان خمسائة رطل ، هـــذا هو المشهور في المذهب وعليه أكثر الأصحاب وهو مذهب الشافعي . وروى الاثرم عن الاكمل انهما أربع قرب وحكاه ابن المنذر أيضاً عن أسامة ، قلت وهجر التي تنسب اليها القلال قربة كانت ببلاد المدينة ، ويقال الهجر التي باليمين والأول أصح .

( ولنا حديث المستيقظ من نومه ) قد مر في أوائل الكتاب وجه التمسك به انسه لما ورد النهي عن النمس لأجل احتال النجاسة فحقيقته النجاسة أولى أن يكون نجسا ( وقوله عليه السلام لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من الجنابة ) رواه بهذا اللفظ أبو داود وابن ماجة من حديث ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنهقال وسول الله عليه في المسحيحين من حديث أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجرى ثم يغتسل فيه ، وفي لفظ ثم يغتسل منه ، وفي لفظ الترمذي ثم يتوضأ منه ، وروى مسلم من حديث أبي السائب عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله عليه لا يغتسل أحدكم من الماء الدائم الذي لا يجري وهو جنب فقال كيف يفعل يا أبا هريرة فقال يتناوله تناولاً . قوله فقسال كيف يفعل القائل هو أبو السائب مولى هشام بن زهرة . وأخرجه الدارقطني وابن حبان نحوه ، وروى أيضاً من حديث أبي الزبير عن جابر مرفوعاً لا يبولن أحدكم في الماء الراكد وروى النبيعي من حديث أبن عبال في الماء الراكد وأن يغتسل فيه من الجنابة .

ووهم الشيخ علاء الدين التركباني في عروة هذا الحديث لمسلم عن طلحة وإنما رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه وروى بعضه عن جابر ولم يخرج مسلم لطلحة في كتابه إلا في خسة أحاديث ليس هذا منها ؟ الأول جاء رجل منأهل نجد النر الرأس . أخرجه في

كتاب الايمان وشاركه البخاري فيه .

الثاني حديث الصلاة إلى مؤخر الرجل أخرجه في الصلاة .

الثالث أهدى لنا طير ونحن حرم ' أخرجه في الحج .

الرابع حديث لم يبق مع النبي علي إلا طلحة .

الخامس مررت مع رسول الله علي يقسوم على رؤوس النخل أخرجها في الفضائل ، فالمقلد ذهل والمقلد جهل وآفة كل شيء من التقليد ، وأخرجه الطحاوي أيضاً من حديث عطاء بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله علي قال لا يبولن أحدكم في المائم ثم يتوضأ منه أو يغتسل فيه . وأخرجه الطبراني بهذا الطريق وأخرجه الطحاوي أيضاً من حديث عطاء بن سعيد عن أبي هريرة أن رسول الله علي قال لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه أو يشرب . وأخرجه البيهتي أيضاً نحوه .

قوله أو يشرب أي منه ، وجه التمسك بهذا الحديث ان الغسل من الجنابة لا يغير لون الماء ولا طعمه ولا ربحه وقد نهى عنه فإذا لا ينجسه بوقوع النجاسة بكل حسال لم يكن للنهى فائدة ولا فصل في الحديث بين الدائم ودائم فهو على العموم إلا أن يصير في حكم الجاري كالحوض الكبير ، ولأن الماء الذي يغتسل قيه أكثر من قلتين طاهر .

فإن قلت الحوض الكبير دائم والحديث مطلق فيدخل تحت إطلاقه فيكون حجة عليه ، قلت انه في حكم الجاري في عدم اختلاط بعضه ببعض فإن قلت يحوز أن يكون النهي فيه للتنذيه ، قلت لا يجوز لأن تأكيده وتقييده بالدائم ينافيه فإن الماء الجاري يشاركه في ذلك المعنى فإن البول كما انه ليس باد في الماء الدائم فكذلك في الجاري فلا يكون للتقييد فائدة ، وكلام الشارح مصون عن ذلك .

وزعم النووي ان النهي فيه للتحريم في بعض المياه والكراهة في بعضها ، فإن كان الماء كثيراً جارياً لم يحرم البول فيه لمفهوم الحديث ، ولكن الأولى اجتنا به ، وإن كان قليلاً جارياً فقال جماعة من أصحابنا يكره ، والختار انه لا يحرم لأنه يقدره وينجسه على المشهور من مذهب الشافعي ، وإن كان كثيراً دائماً فقال أصحابنا يكره ولا يحرم ولوقيل

يحرم لم يكن بعيداً. فقيل إذا بال في الماء الراكد القليل فقد أطلق جماعة من أصحابناانه مكروه والصواب المختار انه حرام ، والتغوط فيه كالبول فيه واقبح. وكذا إذا بال في إناء ثم صبه في الماء قلت زعم انه من باب استمال اللفظ الواحد في معنيين مختلفينوفيه من الحلاف ما هو معروف عند أهل الأصول ه

ثم نتكلم في الفاظ الحديث فقوله – الدائم – أي الثابت الواقف . وقوله – الذي لا يجري – تفسير للدائم وإيضاح لمعناه . قوله أو الراكد – شك من الراوي من ركد إذا ثبت ، قال الجوهرى ركد الماء ركوداً ثبت وكل ثابت في مكان راكد . قوله نهى حكاية النهي كما انه قوله أمرحكاية الأمر، واختلفوا في إذا قال الصحابي أمر تابكذا الونهناعن كذا ، أو السنة كذا ، فالمنه من هذا الحلق الاخبار بأمر رسول الشيالي ولانه سنة رسول الشيالي و الشافعي رحمه الله في القديم ينصرف إلى ذلك عند الإطلاق ، وفي الجديد قال لا ينصرف إلى ذلك بدون البيان ، لاحتال أن يكون المراد سنة البلدان أو الروساء ، حتى لو قال في كل موضع السنة في بلدنا كذا فإنما أراد سلمان بن بلال وحان عريفاً بالمدينة . قوله – ثم يغتسل فيه – برفع اللام لأنه خبر لمبتدأ أى وهو يغتسل فيه ، ويجوز الجزم عطفاً على محل لا يبولن لانه مجزوم ، وعدم ظهور الجزم لأجل النون ، وقد قبل يجوز النصب بإضمار ان ويعطي له حكم الواو ، قلت هذا فاسد لانه يقتضي أن يكون المنهي عنه هو الجمع بينها دون افراد أحدهما ، و طذا لم يقل به أحد بل البول فيه منهي سواء أراد الإغتسال فيه أو منه أو لا .

وقال القرطي الصحيح يغتسل برفع اللام ولا يجوز نصبها إذا لا ينصب بإضمار ان بعد ثم وخالفه في ذلك ابن مالك واجازه الذى ذكرناه ، ويستنبط منه احكام ، الاول ان أصحابنا احتجوا به ان الماء الذى لا يبلغ الغدير العظيم إذا وقعت فيه نجاسة لم يجز الوضوء به قليلاكان أو كثيراً.

الثاني استدل به أبو يوسف على نجاسة الماء المستعمل فإنه قرن فيه بين الغشل وبين البول فيه ، وفي دلالــــة القرآن بين الشيئين على استوائهما في الحكم خلاف بين العلماء ،

فالمذكور عن أبي يوسف والمزني ذلك ، وخالفها غيرهما .

الثالث ان هذا الحديث عام فلا بد من تخصيصه اتفاقاً بالماء المستبحر الذي لا يتحرك أحسد طرفيه بتحريك الطرف الآخر ، ومجديث القلتين كها ذهب اليه الشافعي ، أو بالمعومات الدالة على طهارة الماء ما لم يتغير أحد أوصافه الثلاثة كها ذهب اليه مالك .

الرابع ان المذكور فيه البول فيلحق بسه اغتسال الحائض والنفساء قياساً ، وكذلك يلحق به اغتسال الجمعة ، والاغتسال عند غسل الميت عند من يوجبها .

فإن قلت يلحق به الفسل المسنون ام لا قلت من اقتصر على اللفظ فلا الحساق عنده كأهل الظاهر ، وأما من يعمل بالقياس فمن زعم ان الملة الاستمال فالإلحاق صحيح ، ومن زعم ان العلة رفع الحدث فلا الحاق عنده ، فاعتبر بالحلاف الذي بين أبي يوسف ومحمد رحمها الله في كون الماء مستعملا كما علم في موضعه .

( من غير فصل ) أى حجتنا حديث لا يبولن أحدكم ا ه . فإنه على العموم من غير فصل بين دائم و دائم ، وبين ما يتغير لونه وبين ما لا يتغير ، فإن قلت ما محل هذا من الاعراب قلت النصب على الحال من قوله وقسوله لا يبولن أى حجتنا عموم قوله عليه السلام حال كونه من غير فصل كها ذكرة .

(والذي رواه مالك) وهو قوله عليه السلام الماء طهور لا ينجسه شيء، وهذاجواب عن احتجاج مالك بهذا الحديث فيا ذهب اليه من جواز الطهارة من الماء القليل السذى وقمت ما لم يتغير أحد أوصافه (ورد في بئر بضاعة) أى الذي رواه مالك في بئر بضاعة وهو ما رواه أبو داود والترمذي والنسائي من حديث عبيد الله بن عبد الله بن رافع بن خديج عن أبي سعيد الحدري قال قيل لرسول الله عليه انتوضاً من بئر بضاعة وهي تلقى فيها الحيض ولحوم الكلاب والمنتن ، فقال عليه السلام ان الماء طهور لا ينجسه شيء . قال الترمذي حسن ، وضعفه ابن القطان للاختلاف في إسناده فقوم يقولون عبد الله بن عبد الله بن رافع ، وقوم يقولون عبد الله بن عبد الله بن رافع ، وقوم يقولون عبد الم عبد الرحمن بن رافع ، وقوم يقولون عبد الم عبد الرحمن بن رافع ، وقوم يقولون عبد الرحمن بن رافع ، ومنهم من يقول عبد الرحمن بن رافع ، قسال فتحصل فيه خسة عبد الرحمن بن رافع ، ومنهم من يقول عبد الرحمن بن رافع ، قسال فتحصل فيه خسة

أقول ، وكيف ماكان فهو لا يعرف رجالاً ولا متناً .

قوله ــ أتتوضأ ــ بتائين مثناتين من فوق خطاب النبي علي و

وبضاعة بضم الباء هو المشهور ، وذكر الجوهري الضم والكسر وهو بالضاد المعجمة وحكى أيضاً بالمهملة ، وقال المنذري بئر بضاعة دار لبني ساعدة بالمدينة وبئرها معاوم ، وبها مال من أموال أهل المدينة . قيل بضاعة اسم لصاحب البئر وقيل لموضعها ، والحيض بكسر الحاء وفتح الياء جمع الحيضة بكسر الحاء وهي الخرق التي تحشو بها المرأة وتمسح بها دم الحيض . والمخائض جمع محيضة وهي مثل الحيض . والنتن الرائحة الكريمة ويقم أيضاً على كل مستقبح .

قوله - ما ينجى الناس - بضم الياء بعدها نون ساكنة ثم جم من أنجى الرجل إذا أحدث .

قوله - لا ينجس شيء - نجس ينجس من باب علم يعلم نجساً ونجاسة وجاء فيه بضم الجيم في الماضي والمضارع أيضاً .

( وكان ماؤه ) أي ماه بئر بضاعة ( جاريا في البساتين ) يسقى منه خمس بساتين ، والماء الجاري لا ينجس بوقوع النجاسة فيه عندنا ، فإن قلت العبرة لعموم اللفظ دون خصوص السبب فكيف اختص بئر بضاعة مع وجود دليل العموم وهو الألف وللام ، أجيب بانه ليس من باب الخصوص في شيء وإنما هو من باب الحل للتوفيق فإن الحديثينإذا تعارضا وجهل تاريخها يعد كأنها وردا معا ، ثم بعد ذلك ان أمكن التوفيق بالعمل بينها يحمل كل منها على محل حسن ، وان لم يكن يطلب الترجيح ، وإن لم يمكن يتهاتران ، وهاهنا أمكن العمل بأن يحمل هذا الحديث على بئر بضاعة ، وحديث المستيقظ وقول ، يوهاهنا أمكن الحدكم الحديث على غيرها ، فعملنا كذلك دفعاً للتناقض .

قلت تحقيق الكلام ان النظر إلى عموم اللفظ دون خصوص السبب إنما يكون إذا لم يرد ما يخصصه من القوة ، وقد وزد هاهنا وهو حديث المستيقظ والأمر بغسل الإناء من ولوغ الكلب ، والنهي عن البول في الماء الدائم ، وما ورد من الأحاديث في تنجيس الماء بوقـــوع الحيوان فيها ، فيكون خصوصه بها لدفع انتقاض فكان هـــذا من باب الحلل .

وقال تاج الشريعة سمعت من الشيخ الأستاذ الإمام ان هذا النص خص بالحديثين فجاز أن يخص بالسبب ، أو ان العبرة إنما تكون بعموم اللفظ إذا كانت الألف واللام للجنس ، اما إذا كانت العهد فلا .

وقال الطحاوي والمستحيل أن يكون سؤالهم النبي عليه السلام عن بئر بضاعة وجوابه عليه السلام إيام في ذلك بقوله ان الماء لا ينجس ، وكانت النجاسة في البئر ، ولكنه والله أعلم كان بعد أن أخرجت النجاسة من البئر فسألوا الذي يراق عن ذلك تطهر بساخراج النجاسة منها فلا ينجس ماؤها الذي يطرأ عليها بعد ذلك ، وذلك موضع مشكل لأن حيطان البئر لم تغتسل وطينها لم يخرج فقال لهم الذي عليه السلام ان الماء لا ينجس ، يريد بذلك الماء الذي يطرأ بعد إخراج النجاسة منها ، لأن الماء لا ينجس إذا خالطته النجاسة ، وقد قال عليه السلام المؤمن لا ينجس في حديث أبي هريرة ، قال لقيت النبي عليه السلام

وأنا جنب فمد يده إلى فقبضت يدي عنه وقلت اني جنب فقال سبحان الله ان المؤمن لا ينجس ، وليس ينجس . وهذا الحديث أخرجه الجاعة ، وفي رواية الشيخين إن المؤمن لا ينجس ، وليس معناه ان بدنـــــه أصابته النجاسة وإنما أراد بـــــ لا لا ينجس وان ينجس بمنى غير ذلك

و كذلك قوله عليه السلام الأرض لا تنجس في حديث وفد سقيف لما قدم على رسول الله على فضرب لهم قبة في المسجد فقالوا يا رسول الله نحن قوم انجاس فقال رسول الله على أنفسهم . رواه الحسن البصري مرسلا وروى عبد الرزاق في مصنف عن الثوري عن يونس عن الحسن قال جاء رهط من سقيف فأقيمت الصلاة فقيل يا رسول الله أن هؤلاء مشر كون قال ان الأرض لا تنجس وإن أصابتها النجاسة ، وكيف يكون ذلك وقد أمر بالمكان الذي بال فيه الاعرابي من المسجد أن يصب عليه ننوب من ماء والحديث صحيح ، وروى طاووس أن النبي عليه السلام أمر بمكانه أن يحض فكان معنى قوله عليه السلام أن يكن النجاسة فيها، فوله عليه السلام أن الأرض لا تنجس أنها لا تبقى نجسة في حال عدم كون النجاسة فيها، فكذلك قوله عليه السلام في بئر بضاعة أن الماء لا ينجس ليس هو على حال كون النجاسة فيها النجاسة فيها إنما هو على حال كون النجاسة فيها النجاسة فيها إنما هو على حال عدم النجاسة فيها ، فهذا وجه قوله عليه السلام في بئر بضاعة الماء لا ينجسه شيء ،

وقال أبو نصر المعروف بالاقطع لا يظن بالنبي عليه السلام انه كان يتوضأ من بئر هذه صفاته مع نزاهته وإيثار الرائحة الطيبة ونهيه عن الامتخاط في المساء فدل ان ذلك كان في الجاهلية فشك المسلمون في أمرها فبين انه لا أثر لذلك مع كثرة النزح. وقال الخطابي قد توهم بعضهم ان هذا كان لهم عادة وتعمداً وهذا لا يظن بذمي ولا وثني فضلا عن مسلم فلم تزل عادة الناس قديماً وحديثاً مسلمهم وكافرهم من تنزيه المساء وصونه عن النجاسة فكيف يظن بأهل ذلك الزمان وهو أعلى طبقات أهل الدين ، وفضل جمساعة المسلمين ، والماء ببلادهم أعز ، والحاجة اليه أمس أن يكون هذا صنيعهم بالماء وامتهانهم له وقد نهى رسول الله عن التغوط في موارد الماء ومشارعه ، فكيف من اتخذ عيون الماءومتابعة

رصد الأنجاس ومطرحاً اللاقذار ، وإنما كان ذلك من أجل ان هذا البئر موضعها في حدود من الأرض وكانت السيول تلم هذه الأقذار من الطرق والافنية وتحملها فتلقيها فيها وكان الماء لكثرته وغزارته لا يتغير من ذلك ، فكان من جوابه عليه السلام ان المساء الكثير الذي صفته هذه في الكثرة والمقدار لا تؤثر فيها النجاسة ، لأن السؤال إنها وقع عنذلك، والجواب إنها يقع عنه .

فإن قلت ما الدليل على كون ماء بئر بضاعة جارياً في البساتين ، قلت روى الطحاوي عن أحمد بن أبي عمر ان عن أبي عبد الله محمد بن شجاع البلخي عن الواقدي ان بئر بضاعة كانت طريقاً للماء إلى البساتين .

فإن قلت كان أهل الحديث يشنعون على الواقدي تشنيعاً عظياً ونقل ابن الجوزي عن ابن عدي انه كان يضع الحديث في السنة ينسبها إلى أهل الحديث متها بها ، قلت من حلا تصانيفه كتاب الرد على المشبهة ، فكيف يصح هذا عنه وكان ديناً صالحاً عابداً . وفي التهذيب كان فقيه أهل الرأى في وقته وصاحب التصانيف فإن كان الواقدي قال البخاري فيه متروك الحديث ، ثم عن الشافعي انه قال كتب الواقدي كذب نقله البيهقي ، وقال الواقدي لا يحتج بروايته فيا يسنده فكيف فيا يرابله . وقد ضعفه يحيى وكذبه أحمد .

قلت هذا تحامل من البيهةي على الطحاوي في هذا الموضع والعجب منه انه يشنع هذا التشنيع والحال انه يخبر عن مشاهدة لأنه من أهل المدينة وهو أدرى مجالها وحال آبارها من غيره و وفيه إسناد وإرسال فيقول ما يقول وقد طبق الأرض شرقها وغربها بذكره وسارت الركبان بكتبه في فنون العلم كا ذكره الخطيب في ترجمته وقال إبراهيم ابن جابر الفقيه سمعت الصاغاني وذكر الواقدي فقال والله لولا انه عندي ثقة ما حدث عنه وحدث أربع أثمة الكبار أبو بكر بن أبي شيبة وأبو عبيد القاسم بن الزبير الواقدي ورجل ويمكن أن يكون هو الشافعي لأنه روى عنه وقال مصعب بن الزبير الواقدي ثقة مأمون ولولا هو والبلخي ثقتان عند الطحاوي لما روى عنها في معرض الاستدلال والمدي والمالمون ولولا هو والبلخي ثقتان عند الطحاوي لما روى عنها في معرض الاستدلال والموالي المورد والمالمون ولولا هو والبلخي ثقتان عند الطحاوي لما روى عنها في معرض الاستدلال والمورد وال

وتعريض غيره وتضعيفه إياهما لا يلزمه على ما عرف . واسم الواقدي محمد بن عمروالأسلمي أبو عبد الله المدني قاضي بغداد وأحد مشايخ للشافعي رحمه الله .

فإن قلت قد قبل ان المدينة لم يكن لها ماء جار على عهد رسول الله على وأما عين الزرقاء وعيون حمزة رضي الله عنه فحدثت بعد ذلك ، وبئر بضاعة كان ماؤها نبع غير جار وهي باقية إلى اليوم شرقي المدينة بدار بنى ساعدة ، قلت هذا يرد بما رواه الطحاوي على انه يحتمل أن يكون مراد هذا القائل ان المدينة لم يكن بها ماء جار على وجه الأرض مثل النهر ، وبئر بضاعة كان ماؤها جار تحت الأرض كالقنوات التي تجري تحت الأرض . وقال الأكل فإن قيل استدل المصنف في أول الباب الخ ، نقله عن صاحب الدراية فإنه قال ذلك ثم قال في آخره كذا قول شيخي رحمه الله ، وهو الامام علاء الدين عبد العزيز .

تقرير السؤال انه قال عليه السلام ان الماء لا ينجس لما بين انه ورد في بئر بضاعة لا يستقيم العمل بعمومه في أول الباب حيث اثبت صاحب الهداية طهارة المياه الكائنة من السيماء والأودية والعيون والآبار وماء البحار بهذا الحديث ، فإن كانت اللام في قوله الماء للجنس صح الإستدلال وبطل الجل ، وإن كان للعهد صحح الحل وبطل الإستدلال وتقرير الجواب ان اللام للجنس فالإستدلال صحيح والحل ليس بباطل ، لأن الحديث يشتمل على قضيتين أحدها الماء طهور والثانية لا ينجسه شيء ، والإستدلال بالأول صحيح لأنها تفيد المقصوص غير اقتصار إلى الثانية والحل بالثانية ، فإن قبل الضمير في قبوله لا ينجسه يرجع إلى ما دخل عليه اللام فكان المراد به الجنس فكيف يصح حمله على المفنين، أحيب بان اللفظ إذا احتمل معنيين وأريد به أحدها ثم أريد بضمير الآخر جاز ويسمى ذلك استخداماً كما في قول الشاعر :

إذا نزل الساء بسأرض قسوم وعيناه وان كانوا غضابا أريسبد بالساء المطر وبضميره النبات. ونظييره قوله علائيه لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من الجنابة. فإن القضية الأولى على المعوم حتى حرم البول في الماء القليل والكثير جميعاً واختصت الثانية بالقليل فوجب تخصيصه حتى لا يحرم

#### وما رواه الشافعي رحمه الله ضعفه أبو دأود

الإغتسال في الماء الدائم الكثير مثل الغدير العظيم ونحوه ، فيثبت ان حمل الحديث هاهنا على الماء الجارى لا يمنع التمسك به في أول الباب لعمومه .

( وما رواه الشافعي ضعفه أبو داود ) أراد به حديث القلتين . قال الاترازي أبسو داود سليان بن الأشعث السجستاني صاحب كتاب معالم السنن إمام ثقة من أتمة الحديث مقبول الرواية عندكل المذاهب ، وتبعه الأكمل في ذلك ، قلت هذا كلام غير صحيح لأن أباداود السجستاني الذي ذكره روى حديث القلتين في سننسه وسكت عنه فهو صحيح عنسده على عادته في ذلك قال صاحب الهدايسة لم يعين اسم ابي داود فيحتمل أن يكون أبا داود الطيالسي أو غيره بمن يكنى بابي داود من أثمة الحديث .

من الفريقين حديث عن رسول الله على الله على الله عن الله عن دليل يفيد و إلا لأدى القلتين ضرورة انه حديث في الماء وقلت الإحتال إذا كان ناشئًا عن دليل يفيد و إلا لأدى على ان أبا داود قال لا يصح اله مو أبوداو دالسجستاني صاحب السنن ويحتمل أن يكون غيره ، وما ذكرنا من الرد على حاله .

وأما تضعيف حديث القلتين فوجهه وإن كان رواه الأربعة والشافعي رحمه الله وابن خزيمة وابن حسان والحاكم والدار قطني والبيهةى وصححه الحاكم وابن المنشر ، أنه دائر على معطوف عليه في الرواية ومضطرب فيها أو موقوف . قال أبو بكر بن العربي في شرح الترمذى وحسبك أن الشافعي رواه عن الوليد بن كثير وهو أباضى منسوب إلى عبد الله بن اباض من غلاة الروافض .

واختلف في روايته قبل قلتين أو ثلاثا رواه يزيد بن هارون عن حاد بن سلمة أخرجه الدارقطني ، وروى أربعين قلة عن القساسم بن عبيد الله عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال رسول الله عليه إدا بلغ الماء أربعين قلة لم يحمل الحبث . أخرجه الحافظ أبو أحمد بن عبيد الله بن عدى الجرجانى وأبو حفص محمد بن عبيد الله بن عدى الجرجانى وأبو حفص محمد بن عمروالمقيلي وأبو الحسن على ابن عمر والدارقطني ، وروى أربعين غرباً . رواه أبو هريرة رضى الله عنه ، ذكر الخلاف ووقعت على أبي هريرة وعبد الله بن عمر رضى الله عنه ، وقال أبو بكر بن "المعربي أيضاً

والمقدام والدارقطني ان يخلص من رواية هذا الحديث بخبر سفه الذقن ما مضى لها وعلى كثرة طرقه لم يخرجه على شرط الصحة ، وأكثر طرقه عن محمد بن اسحاق بن يسار ، قال أبو فرعة ليس يمكن أن يقضى له وكذبه مالك وغيره . وقال الشافعي رحمه الله أخبرنى مسلم بن خالد بن الزنجى عن ابن جريج بالاسناد ولا يخضر في ذكره أن رسول الله على قال اذا كان الماء قلتين لم يحمل خبثا ، وقسال في الأحاديث بقلال هجر ، قال أصحاب الحديث ما حضره ولا يحضره أبداً . قال الشيخ تقى الدين في الامام هذافيه أمر ان أحدها أن الاسناد لم يحضره مجهول الرجال فهو كالمنقطع فلا تقوم به الحجة .

والثاني قوله قال في الحديث بقلال هجر يتوهم له انه من لفظ الرسول على الله و والذى وجد في رواية ابن جريج إنما هو من قول غير الرسول على الله و قلت وفيه علة ثالثة وهو ان شيخه مسلم بن خالد ضعيف صعفه جماعة منهم البيهتي الذي تنازع فيه مع أثمة الحنفية ولا سيا في هذا الباب ، فإنه في باب من زعم أن التراويح بالجماعة أفضل ، والذي وجد في رواية ابن جريج انه قول يحيى بن عقيل وبينه البيهةي ويحيى هذا ليس بصحابي فلا تقوم بقوله حجة .

فإن قلت أسند البيهةى عن محمد بن يحيي بن عقيل قال قلال فاظن ان كل قلة تاخذ فرقتين ، زاد أحمد بن علي في رواية والفرق ستة عشر رطلا ، قلت في هذا أربعة أشياء أحدها أنه مرسل . والثانى أن أحد المذكور فيه هذا يحيى على ما قال أبو أحمد الحافظ يحتاج إلى الكشف عن حاله الثالث أنه ظن من غير جزم . الرابع أنه إذا كان الفرق ستة عشر رطلا يكون مجموع القلتين أربعة وستين رطلا ، وهذا لا يقول به البيهةى ولا إمامه ، وقد أكثر العلماء في هذا الباب جداً .

وحاصلة أن حديث القلتين مضطرب لفظاً ومعنى 'أمـــا اللفظ فمن جهة الاسناد والمتن ' أما الاسناد فلأنه روي بروايات مختلفة ' وأما المتن فيا تقدم وضعفه الحافظ أبو عمر بن عبد البر وابن العربي . وأما من جهة المعنى فقيل أن القلة اسم مشترك يطلق على الجرة والقلة ، والقلة على رأس الجبل ' وعلى قامة الرجل ' والاسم المشترك لا يراد إلا

#### أو هو يضعف عن احتال النجاسة

أحد المماني الذى دل عليه المرجح ، فأى دليل ترجح دل على أن المراد القلة ما أرادوه لا غير من التقدير ، فإن قالوا الدليل ما روى في الحديث بقلال هجر ، فقد أجبنا عنه من قريب .

وقال أبو عمر في التمهيد في القلتين مذهب ضعيف من جهة النظر ثابت في الأثر ، لأن حديث القلتين قد تكلم فيه جماعة من أهل العلم بالنقل ولأنه لا يوقف على حقيقة مبلغها في أثر ثابت ولا إجماع ولو كان حتم لازما لما منعوه ثم انهم يقولون اذا تغير لرنه أو طعمه أو ريحه بالنجاسة تنجس القلتان وليس في حديثهم ذلك ، واغا جاء في مطلق الماء ، وقد ترك جماعة من أصحاب الشافعي مذهبه ، فيه لضعفه كالغزالي والديواني وغيرهما ، وقال أبو عمر في الاستذكار حديث معاول رواه اساعيل القاضي وتكلم فيه . وقال الطحاوى إنها لم يقل به لأن مقدار القلتين لم يثبت .

(أو هو يضعف من احتمال النجاسة) هذا تأويل معنى حديث القلتين ، فإن الشافعي رحمه الله يقول معنى قوله لا يحمل الخبث لا يقبل النجاسة ويدفعها ، ونحن نقول معناه يضعف عن احتمال النجاسة ، فإذا كان كذلك لم يكن التمسك به صحيحاً . قلت معناه بضعف عن مقاومة النجاسة كا يقال فلان لا يحتمل أذى الناس ، وفلان لا يحتمل الضرب، وهذه الدلالة لا تحتمل هذا المقدار من الحل ، وهذه الأسطوانة لا تحتمل ثقل السقف ، وهذا استعمال عربي فلا يتعين ما ذهب اليه فصار مجلا .

وقال النووي هذا خطأ فاحس من أوجه أحدها ان الرواية الأخرى مصرحة بفلطه وهي قوله فإنه لا ينجس. الثاني أن الضعف عن الحمل إنما يكون في الأجسام كقولنا فلان لا يحمل الخشبة أي يعجز عن حملها لثقلها ، وأما في المعاني فمعناه لا يقبله. الثالث أن سياق الكلام يفسره لأنه لو كان المراد أنه يضعف عن حمله لم يكن للتقييد بالقلتين معنى فإن ما دونها أولى بذلك ، وأجيب بأن التأويل المذكور في الرواية التي ذكر هسا المصنف صحيح على ما مر وتأويلهم في هذه الرواية .

وأما الرواية الأخرى فالجواب عنها ان العمل متعذر للاختلاف الشديب. في تفسير

والماء الجاري إذا وقعت فيه نجاسة جاز الوضوء إذا لم ير لهما أثر لأنها لا انستقر مع جريان المماء ، والاثر هو الطعم أو الرائحة أو اللون ، والجاري ما لا يتكرر استعماله وقيل ما يذهب بتبنة .

القلتين . وقال ابن حزم لا حجة لهم في حديث القلتين لأنه عيستاه لم يحدد مقدار القلتين ، ولا شك انه عليه السلام لو أراد أن يجعلها حداً بينمايقبل النجاسة وبين ما لا يقبلها ، لما أحمل أن يحدها لنا مجد ظاهر ، وأما الشافعي فليس حسده في القلتين أولىمن حد غيره فسرهما بغير تفسيره وكل قول لا برهان عليه فهو باطل .

والقلتان ما وقع عليه في اللغة اسم قلتين صغرتا أم كبرتا ، ولا خلاف أن القلة التي تسع عشرة أرطال ماء تسمى عند العرب قلة وليس هـــذا الخبر دل لقلال هجر ، ولا شك ان الهجر قلالاً صغاراً لا كباراً فإنه قيل انه عليه السلام قـــد ذكر قلال هجر في الحديث الاسرى (١١) ، قلت نعم وليس ذلك بموجب أن يكون عليه السلام متى ذكر قلة فإنما أراد بها من قلال هجر ، وليس تفسير ابن جريج القلتين بأولى من تفسير مجاهـــد الذي قال هما جرتان ويفسر كذلك .

(والماء الجاري إذا وقعت فيه نجاسة جاز الوضوء به إذا لم يو لها أثر) أى لم يعلم لهاأثر، وفيه إشارة إلى أنها لو كانت مرئية لا يتوضأ من جانب الوقدوع، وإذا لم تكن مرئية جاز له الوضوء من أي موضع شاء من موضع وقوع النجاسة فيه أو من غيره (لأنها) أي لأن النجاسة ( لا تعتقر مع جريان الماء ) أي لا تستقر في موضع وقوعها مع جريان الماء بل تتحول عنه ( والآثر ) أي أثر النجاسة ( هو الطعم أو الرائحة أو اللون ) ذكره بكلمة أو التي التنويع ليدل على أن واحدا منها يكفي عند وجودها (والجاري) أي حد الماء الجاري ( ما لا يتكرر استعاله ) وذلك أن الرجل إذا غسل يده وسال الماء منها إلى النهر فإذا أخذه تانياً لا يكون فيه شيء من الماء الأول .

( وقيل ما يذهب بتبنة ) أو درق ، وقيل أن يضع إنسان يده في الماء عرضاً لم تقطع

<sup>(</sup>١) هكذا في الأصل . ا ه . مصححة ٠

جريانه . وعن أبي يوسف رحمه الله ان كان لا ينحسر وجمه الأرض بالإغاراف بكفيه . وقمل ما يعده الناس جارياً وهو الأصح ، ذكره في البدائم والتحفة وغيرهما .

وفي الذخيرة والبدائع والمرغيناني لو بال إنسان في الماء الجاري فتوضأ به إنسان من أسفل منه جاز.

وفي البدائع وشرح الطحاوي جيفة فأرة في الفرات وتوضأ إنسان أسفل منه إن وجد طعمها أو لونها أو ربحها ينجس الماء وإلا فلا ، وفي المرثية كالجيفة ان كان الماء يجري على كلها أو نصفها لا يجوز الوضوء به أسفل منها ، والقياس في النصف الجواز وعلى هـــذا التفصيل الميزاب ، وإن لم تكن النجاسة على الميزاب يعتبر تغير لونه أو ربحه أو طعمه ، ولو كان الماء يجري في جوف الحيفة وأكثرها لا يلاقيها فهو طهور ، وقال أبو نصر هـذا أشبه بقول أصحابنا كلب ميتة مد عرض الساقية والماء يجري من تحته وفوقه فلا بــأس بالوضوء به إن لم يتغير عند أبي يوسف خلافاً لهما ، وعن أبي حنيفة إن كان الماءفوق الكلب مقدار ذراع جاز ، وفي الذخيرة إذا تغير لا يحكم بطهارته ما لم يزل تغيره بورود مــاء طاهر عليه حتى يزيل تغيره ،

فرع. مسافر معه ميزاب واسع وارواه ما يحتاج اليه ما يصنع فعند أبي الحسن السندي يأمر رفيقه بصب الماء من طرف الميزاب ويتوضأ من الميزاب ، وعند الطرف الآخر منه إناء يحتمع فيه الماء فإن المجتمع منه يكون طهوراً و الجساري لا يكون مستعملاً عند جريانه ، ومنهم من أنكر هذا لعدم المادة له ، والصحيح الأول وفي الكبرى ماء الثلج جرى على طريق فيه نجاسة إن لم ير أثرها فيه يتوضأ منه لأنه جار.

( والغدير ) على وزن فعيل بمعنى مفعول من غادره إذا تركه ، وهو الذي تركه ماء السيل . وقيل بمعنى فاعل لأنه يغدر بأهله لانقطاعه عند شدة الحاجة اليه. وقال الاترازي الغدير القطعة من الماء يفادرها السيل ، وهو فعيل بمنى فاعل من غادره أو بمعنى مفعل من أغدره .

قلت فيه نظر ، لأن غدير أقميلًا من غدر لا من غيادر حتى يقول بممنى مفاعل ، ولا

العظيم الذي لا يتحرك أحد طرفيه بتحريك الطرف الآخر إذا وقعت نجاسة في أحد جانبيه حاز الوضوء من الجانب الآخر ، لأن الظاهر أن النحاسة لا تصل إليه إذ أثر التحريك في السراية فوق أثر النجاسة. ثم عن أبي حنيفة رحمه الله انه يعتبر التحريك بالاغتسال وهو قول أبي يوسف رحمه الله وعنه بالتحريك بالبد، وعن محمد رحمه الله بالتوضىء.

هو من أغدر حتى يقول بمعنى مفعل مع أن الثاني منه متعد .

(العظيم) صفة الغدير وكذا قوله (الذي لا يتحرك أحد طرفيه بتحريك الطرف الآخر) لا بالموج (إذا وقعت نجاسة في أحد جانبيه جاز الوضوء من الجانب الآخر) لأنه يتغير طعمه أو لونه أو ربحة فحينئذ لا يجوز كذا في فتاوي الولوالجي وانقلت كيف إعراب هذا قلت الغدير مبتدأ وخبره الجلة وهي قوله إذا وقعت فيه نجاسة اه. وفيها الضمير أعني في جانبه يرجع إلى المبتدأ وقد علم أن الجلة تقع خبر سواء كانت اسمية أو فعلية أو شرطية أو ظرفية (لأن الظاهر ان النجاسة لا تصل اليه) أي إلى الجانب الآخر (إذ أثر التحريك) كلمة إذ للتعليل معناه لأن أثر تحرياك الطرف من الغدير (بالسراية) إلى الطرف الآخر (فوق أثر النجاسة ) لأن ذلك أسرع والنجاسة الواقعة في أحد الطرفين لا تصل إلى الآخر.

(ثم عن أبي حنيفة رحمه الله انسبه يعتبر التحريك بالإغتسال) يعني إذا اغتسل في طرف منه لا يتحرك الطرف الآخر فسيهان تحرك لا يجوز الوضوء منه ولا الإغتسال عند وقوع النجاسة . واعلم انهم اختلفوا في هذا على اثني عشر قولاً الأول هو ما ذكر معن أبي حنيفة رحمه الله رواه أبو يوسف رحمه الله واليه أشار بقوله ؟

( وهو قول أبي يوسف رحمه الله ) صورة هـــذا أن يغتسل إنسان في جانب منه اغتسالاً وسطاً فلم يتحرك الجانب الآخر والثاني هـــو قوله ( وعنه ) أي عن أبي يوسف رحمه الله عن أبي يعتبر ( بالتحريك باليد ) لا غير وهو أيضاً نقله أبو يوسف رحمه الله عن أبي حنيفة رحمه الله .

ووجه الأول أن الحاجة إليه في الحياض أشد منها إلى التوضىء وبعضهم قدره بالمساحة عشراً في عشر بذراع الكرباس توسعة للامر على النالس وعليه الفتوي

بالتوضىء منه (ووجه الأول) أي القول الأول وهو التحريك بالإغتسال (أن الحاجة إلى الإغتسال في الحياض أشد منها إلى التوضىء) لأن الوضوء يكون في البيوت عادة ولأن هذا أحوط ووجه الرواية الثالثة عن أبي حنيفة رحمه الله وهو التحريك باليد لأنه أخف فكان الإعتبار به أولى توسعة على الناس .

والرابع هو قوله ( وبعضهم قدروه بالمساحة ) أي بعض العلماء وهو أبوسليان الجرجاني وبه أخذ مشايخ بلخ ، واليه ذهب عبد الله بن المبارك ، وبه قال أبو الليث وهو قول أكثر أصحابنا ( عشراً في عشر ) عشراً حال من قوله – بالمساحة – وقوله – في عشر – محلها النصب على الحال أيضاً والتقدير بعض العلماء قدروا الماء الذي تقع فيه النجاسة حتى يجوز الوضوء منه بالزراع حال كونه عشراً كائناً في عشر ، فيكون مائة والمائة منتهى المشرات والعشر منتهى الآمين ، والمائة وسط ، وخير الأمور أوسطها فلذلك اختاره أكثر العلماء . ولو كان الحوض مدوراً قال في الفتاوى الظهيرية أنه يعتبرفيه ممانية وأربعون ذراعاً ودونها ينجس ، وقيل ستة وثلاثون وهو الصحيح ، وهو مبرهن عند الحساب وفي حيز مطاوب قدره بعضهم ثمانية وأربعين ذراعكا. وقيل يعتبر أربعة وأربعون . وقيل أربعة وثلاثون لأن العمود عشرة أذرع فيإذا ضربتها في ثلاثة وثلث فأخارج ثلاث وثلاثون وثلث فكماوا الثلث تسهيلا واحتياطاً واحترازاً عن الكسر ، وكان من قدره باكثر من ذلك اعتبر الزوايا.

( بذراع الكرباس ) الباء تتعلق بقوله قدروا ، ثم اختلفت الفاظ الكتب في تعيين الذراع فجعل الصحيح في فتاوى قاضيخان ذراع المساحة وهي سبع مشتان فوق كل مشتية إصبع قائمة وهي ذراع الملك ، واختارها في حيز مطلوب والمصنف اختار الفتوى ذراع الكرباس وهي سبع مشتيات ليس فوق كل مشتية إصبع قائمة ، وقيل أربع وعشرون إصبعاً بعدد حروف لا إله إلا الله محمد رسول الله ( توسعة للامر ) نصب على التعليل أي لأجل النوسعة ( على الناس وعليه الفتوى ) أي على هذا القول . وفي الحيط التعليل أي لأجل النوسعة ( على الناس وعليه الفتوى ) أي على هذا القول . وفي الحيط

أنه يعتبر في كل مكان وزمان ذ اعاتهم من غير تمرض للمساحة والكرباس .

والخامس من الأقوال الاثني عشر يعتبر فيه أكثر الرأي والتحري ، فإن غلب على الحظن وصول النجاسة إلى الجانب الآخر فهو نجس وإن غلب عدم وصولها فهو طاهر فهذا هو الأصح ، وهو ظاهر الرواية عن أبي حنيفة ، وقال السروجي والمذهب الظاهسر التحرى والتفويض إلى رأي المبتلى بسب من غير تحقيق بالتقدير أصلا عند الإمام وبسه أخذ الكرخي .

السادس يلقى فيه قدر النجاسة صبغ فإن لم يظهر أثره في الجانب الآخر لا ينجس ، حكي عن أبي حفص الكبير في المبسوط والبدائع .

السابع يعتبر بالتكدر روي عن أبي نصر عمد بن عمد بن سلام ذكر . البدائع والمفيد .

الثامن إذا كانت ثمانياً في ثمان قاله محمد بن سلمة .

والتاسع قدر بعضهم اثني عشر في اثني عشر أخذ من مسجد محمد بن الحسن منخارجه لأنه لما سئل عن ذلك قال مثل مسجدي هذا ، فمسحوه من داخله فكان ثمانيا في ثمان ومن خارجه فكان اثنى عشر في اثنى عشر .

والعاشر خمسة عشر في خمسة عشر قاله عبد الله بن المبارك نانياً وبه أخذ أبو المطيع البلخي ، وقال أرجو أن يجوز .

والحادي عشر عشرين في عشر ، قاله أبو مطيع حينئذ لا أجد في قلبي شيئًا .

والثاني عشر عن محمد بن الحسن لو انغمس رجل في جهانب لا يتحرك الجانب من ساعته ، وهذا قريب من معنى ما تقدم ، فإن قلت نصب المقدرات بالرأى لا يجوزو كيف اخترتم في حد الماء الكثير بالعشر في العشر وما استنادكم وهذا كل أحد من الأثمة الثلاثة استند في هذا الباب على الأثر .

أما لمالك فإنه اعتمد على حديث ابي سعيد الحدري وقال ان الماء لا ينجس بشيء إلا إذا تغير أحد أوصافه وبه قال الأوزاعي والليث بن سمد وعبد الله بن وهب واسماعيل بن

#### والمعتبرة في العمق أن يكون بحال لا ينصر

اسحاق ومحمد بن بكير والحسن بن صالح وبه قال أحمد في رواية •

وأما الشافعي رحمه الله فإنه اعتبر القلتين بالحديث الوارد فيها وبه قسال أحمد في المشهور عنه .

وقالت الظاهرية الماء لا ينجس أصلا سواء كان جاريا أو راكداً وسواء كان قليلاً أو كثيراً تغير طعمه أو لونه أو ريحه أو لم يتغير لظاهر حديث أبي سعيد الخدري. وقسال ابن حزم في المحلى وممن روى عنه القول مثل قوانا أن المساء لا ينجسه شيء عائشة أم المؤمنين وعمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس والحسن بن علي بن أبي طالب وميمونة أم المؤمنين وأبو هريرة وحديفة بن اليان رضي الله عنهم والأسود بن زيد وعبد الرحمن أخوه وعبد الرحمن بن أبي ليلي وسعيد بن جبير ومجاهد وسعيد بن المسيب والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق والحسن البصري وعكرمة وجابر بن زيد وعثان المثنى وغيرهم.

قلت حديث بثر بضاعة يصلح أن يكون استناداً في التقدير بالعشر بيان ذلك أن عبداً لماسئل عن ذلك قال قدر مسجدي فهو كثير فلما قاسوه وجدوه ثمانياً في ثمان من داخله وعشراً في عشر من خارجه وقيل اثني عشر وكان وسع بئر بضاعة ثمانياً في ثمان والدليل عليه ما قاله أبو داود وقدرت بئر بضاعة بردائي مددتها عليها ثم ذرعته فإذا عرضها ستة أذرع وسألت الذي فتح لي الباب وادخلني اليه هل غير تموها عما كانت عليه فقال لا ورأيت الماء فيها متغير اللون انتهى وفاذا كان عرضها ستة أذرع يكون طولها أكثر منها لان الغالب أن يكون الطول أمد من العرض ولو كانت البئر مدورة يقال فإذا دورها ستة أذرع فسيان أضيف ما في الطول من الزيادة إلى العرض يكون مقدار الثانية أو أكثر لان منشأ ذلك على التقدير لا على التحرير و فأخذ محد من هذا ولكن ما اعتبر إلا خارج مسجده إلا صلى للاحتياط في باب العبادات .

(والمعتبرة في العمق ) بفتح المين المهملة وضمها وسكون الميم ( أن يكون الماء بجال لا ينحسر ) أي لا ينكشف . بالاغتراف هو الصحيح وقوله في الكتاب جاز الوضوء من الجانب الآخر اشارة إلى أنه ينجس موضع الوقوع وعن أبي يوسف رحمه الله أنه لا ينجس إلا بظهور النجاسة فيه كالماء الجاري

( بالإغتراف ) باليد لانه إذا انحسر ينقطع الماء بعضه عن بعض ويصير الماء في مكانين فتخلص إليه النجاسة ، وهو اختيار الفقيه أبي جعفر الهندواني ( هو الصحيح ) أي الذي ذكره بقوله والمعتبر في العمق ا ه . واحترز به عن أقوال أخرى قال الكاساني الصحيح أنه إذا أخذ الماء وجه الارض يكفي ، وقيل مقدار ذراع بذراع الكرباس أو أكثر ، وقيل مقدار شبر ، وقيل زيادة على عرض الدرهم الكبير المثقال ، ولا تقدير فيه في ظاهر الرواية .

( وقوله ) أي وقول القدورى ( في الكتاب ) أى في مختصر القدوري ( جازالوضوء من الجانب الآخر إشارة إلى أنه ينجس موضع الوقوع ) أى موضع وقوع النجاسة ولم يفرق بين كونها مرئية وغير مرئية ، وهو الحكي عن مشايخ العراق . ومشايخ مجارى وبلخ فرقوا بينها وقالوا في غير المورئية يتوضأ من الجانب الذى وقعت فيه النجاسة بخلاف المرئية .

( وعن أبي يوسف انه ) أي موضع الوقوع ( لا ينجس إلا بظهور النجاسة فيه ) أى موضع الوقوع ( كالماء الجارى ) يعني حكمه حكم الماء الجارى إذا وقعت فيه نجساسة في موضع الوقوع منه ما لم يظهر أثرها فيه لانها لا تستقر مع جريان الماء ، وقيل على هذا إذا غسل وجهه من حوض كبير فسقط غسالة وجهه في الماء فرفع الماء من موضع الوقوع قبل التحريك لا يجوز عند العراقيين ، وجوزه مشايخ بخارى وبلخ توسعة على الناس لعموم البلوى به . وقيل ماء الحمام كالمساء الجارى لا ينجس بادخال اليد النجسة للضرورة ، ولو. انصب ماء الحوض النجس وجفت أرضه حتى طهرت ثم دخله الماء ففي كونه نجسا روايتان عن الامام والاصح تنجيسه ، وكذا المنى لو أصابه ماء بعد فركه ، وجلد الميتة بعد ثريبه وتسميسه والبئر إذا عاد ماؤها بعدما تنجسه ثم عاد الماء . قال نصر بن يحيى يحكم بطهارتها وهذا أرفق بالناس . وقال محد بن سلمة ينجس وهو أوثق ، وروى هشام

# قال وموت ما ليس له نفس سائلة في المساء لا ينجسه كالبق والذباب والزنابير

عن محمد كقول محمد بن سلمة ، وفي الفتاوى الظهيريه الماء إذاكان له طول ولا عرض له إن كان بحال لو جمع يصير عشر أفي عشر وصار عمقه بقدر شبر جاز الوضو ، في عند الميداني ، وبه أخذ الزندروسي . وقال بكر بن طر جاز لا يجوز وفي التنجيس ما له طول وعمق ولا عرض له ولو قدر يصير عشراً في عشر فلا بأس بالوضو ، منه تيسيراً على المسلمين

خندق طوله أربعون ذراعاً وعرضه ذراع قسال أبو سليان يجوز الوضوء منه قيل لو وقعت فيه نجاسة قال ينجس من كل جانب عشرة أذرع . وفي الجتبى حوض كبيرتنجس فدخل فيه ماء طاهر حتى كثر فهو نجس « وقيل يطهر إذا خرج مثله وإن قسل ' وفي الحيط وهو الأصح وقيل إذا خرج مثله ، وقيل ثلاثة أمثاله ، وقيل يطهر ، وقسال الوصاني وبه يفتى ، ولو تنجس حوض الماء فدخل فيه ماء حتى خرج مثله يطهر ، وقيل ثلاثة أمثاله ، ولو خاص فيماء الحام يجب غسل قدميه ، وقيل لا يجب والأصح أنه إن علم أن في الحام خبثا يجب ، وإلا فلا والأول أحوط كذا في المجتبى ،

(قال وموت ما ليس له نفس سائلة في المساء لا ينجسه) المراد من النفس الدم وفي المستصفى النفس بسكون الفاء الدم وتأنيثه باعتبار لفظ النفس ، قال الله تمالى ﴿ خلقكم من نفس واحدة ﴾ النساء ١ والمراد به آدم عليه السلام، ويقال النفس اما دم أو الدم محل النفس على حسب اختلاف الحكماء فكان اطلاقاً لاسم الحال على المحل .

(كالبق) جمع بقة وهي البعوضة ، قال الجوهري وأهل المصر يقولون لدويبة تنشأني الحصر والاخشاب وغير ذلك له ريحة كريهة ( والذباب ) جمع ذبابة ولا يقال ذبانة ، وجمع القلة أذببة ، والكثير ذباب مثل غراب وأغربه وغربان ( والزنابير ) جمع زنبور بضم الزاء ، قالت الشراح إنما جمع الزنابير دون غيرها لأنها أنواع شق ، قلت الكل مذكور بلفظ الجمع كا ذكرنا ولا معنى لتخصيص الزنابير بذلك ، فان كانت القلة في ذكر المصنف الزنابير بذلك ، فابواي هي البعوض على أنواع شق وهي البالموض على أنواع شق وهي التي تقول لها أهل المصر الناموس ، وكذلك الذباب على أنواع شق ،

(والمقارب) جمع عقرب والانتى عقربة ، وعقرب مصروف وغير مصروف والذكر عقربان المقارب ، وهذا كما رأيت جمع عقرب الضم وهو دابة له أرجل طوال وليس ذنبه كذئب المقارب ، وهذا كما رأيت جمع عقرب ذكره المصنف بلفظ الجمع ، فكيف قالت الشراح إنما جمع الزنابير دون غيرها ، فإن قلت البق والذباب والذبابة مثل التمو والتمرة بخلاف الزنابير فلذلك قالت الشراح إنما جمع الزنابير دون غيرها ، قلت يود عليك ذكره المقارب فافيم فإنه لا يخفى .

( ونحوها ) مثل القراد والجراد والحنفساء والنحل والنمل والصراصر والجعلان وبنات وردان وحمار قبان والبرغوث والقمل ، والحنفساء بضم الفاء وفتحها ، والجعلان بضم الجيم جمع جعيل ، وهي دويبة تكون في الزبل ، وحمار قبان علم على فعلان لدويبة يمنع ويصرف بتقدير زيادة الألف والنون ، وأحمالها من قب أو قب في الأرض ، وهذه الأشياء طاهرة عندنا فلا تنجس بالموت ، وقال ابن المنذر في كتاب الإجماع قال في الإشراق ولا أحد قولي الشافمي ، قال النووي وجماعة بعد الشافعي أتى خسرق الإجماع في قوله بالتنجيس قال ونقل عن محمد بن المنكدر ينجسه بموت العقرب فيه .

( وقال الشافعي يفسده ) أي موت هذه الأشياء المذكورة ينجس الماء إذا ماتت فيه وهذا أحد قوليه ، والقول الآخر كمذهبنا وهو الذي صححه جمهور أصابه . وشخا المحاملي في المقنع والروياني في البحر فرجع النجاحة ، وقال النووي وهخذا ليس بشيء والصواب الطهارة وهو قول جمهور العلماء ، ونقل الخطابي وغيره عن أبي يحيى بن أبي كثير أنه قال ينجس الماء بموت العقرب فيه ، ونقل ذلك عن محمد بن المنكدر وها إمامان من التابعين فلا يخرق الشافعي الاجماع ، قلت سلمنا في العقرب وما يقال في غيره ، وقال النووي القولان عن الشافعي إنها هو في نجاحة الماء بموت هذا الحيوان ، أما الحيوان نفسه ففيه طريقان أحدهما أن في نجاحة القولين إن قلنا نجس نجس الماء وإلا فلا وهذا القول اختاره البقالي ، والثاني القطع بنجاحة الحيوان وبهذا قطع العراقيون وغيرهم ، والصحيح لأنه من جملة الميتات ، قال وذكر صاحب التقريب قولا ثالثاً في المسألة الأولى وهو ان ما يعم لا ينجسه كالذباب والبعوض ونحوهما ، ما لا يعم كالحنافس والعقارب ينجسه لتعذر يعم الاحتراز وعدمه ، قال وهذا القول غريب .

لأن التحريم لا بطريق الكرامة آية للنجاسة ، بخلاف دود البخل وسوس الثار لأن فيه ضرورة . ولنسا قوله عليه السلام فيه هذا هو الحلال أكله وشربه والوضوء منسه ،

(لأن التحريم لا بطريق الكرامة آية النجاسة ) أي علامة النجاسة ، واحترزبقوله: لا بطريق الكرامة عن الآدمي فإنه حرام لكرامته . وقال أبو زيد حرمة الشيء مع صلاحيته الغذاء دليل نجاسته كالكلب والخنزير ( بخلاف دود الحلل وسوس الثار ) هذا من كلام الشافعي رحمه الله وهذا كأنه جواب ان يقول ما تقول في الحلل وسوس الثار ، فقال كلامنا في موت حيوان أجنبي عنه ، أما الدود المتولد في الحلل ونحوه والتين والتفاح ونحوها لا ينجس ما مات فيه ( لأن فيه ضرورة ) لأنه تولد منه ، والضرورة تمنع الحكم بتنجيسه وحكاية الدرامي عن بعض أصحاب الشافعي أن ما مات فيه ينجس ، غلط ولا بنجس خلاف عندهم في ذلك ، ولكن هذا الحيوان ينجس بالموت على المذهب عندهم ولا ينجس على قولهم ، وقال إمام الحرمين وإن جمع منه شيئًا وتعمد أكله فوجهان لأنه بجزء منه طبعاً وطعا ومم الطعام لا مجرمه أكله على الصحمح .

(ولنا قوله عليه السلام فيه) أي في الماء الذي مات فيه ما ليس له نفس سائلة ، وهو الذي فسر به أوجه وأحسن من قول الأكمل أي في مثل هذه الحادثة ، ونقل الأكمل ذلك عن شيخه صاحب الدراية وعن الاترازي في النهاية (هذا هو الحلال أكله وشربه والوضوء منه) هذا الحديث رواه سلمان الفارسي رضي الله عنه قال الذي علي الله الله وضوءه ، رواه وشراب وقعت فيه دابة ليس لها دم فهاتت فيه فهو حلال أكله وشربه ووضوءه ، رواه الدارقطني في مننه حدثني سعيد بن أبي سعيد الزبيدي عن نصر بن منصور عن علي بن زبد ابن أحمد عن سعيد بن المسيب عن سلمان رضي الله عنه ه قال الدارقطني لم يروه عن غير سعيد بن أبي سعيد بن المسيب عن سلمان رضي الله عنه ، قال الدارقطني لم يروه عن غير سعيد بن أبي سعيد الزبيدي وهو ضعيف ، ورواه ابن عدي في الكامل وأعله بسعيد هذا ، وقال هو شيخ مجهول ، وحديثه غير محفوظ .

والعجب من شراح الهداية يذكرون هذا الحديث ولا يبينون حاله غير ان الاترازي قال وقد روى أبو بكر الجصاص الرازي في شرحه لمختصر الطحاوي باستاده إلى سعيد بن

# ولأن المنجس اختلاط الدم المسفوح بأجزائه عند الموت حتى حل المذكى لا نعدم الدم فيه ولا دم فيها

المسيب عن سلمان رضي الله عنه الحديث ولم يذكر رجال الاسناد حتى ينظر فيه هل هم المذكورون في إسناد الدارقطني وابن عدي أم غيرهم ، وذكر الاكمل نحوه . وأما صاحب الدراية والسفناقي فاكتفيا بمجرد الذكر ، وأما السروجي فإنه نسبه إلى الدارقطني ومضى.

قلت الحديث المذكور وإن ضعفوه فإن حديث ميمونة زوجة النبي على المهاور بالغدير وفيه الجملان فتسقى لها وتشرب منه وتتوضأ ، رواه أبو عبيد في كتاب الطهور (ولأن النجس هو اختلاط الدم المسفوح باجزائه عند الموت) قيد به لأنه قيدهم المذكورون في إسناد الدارقطني ، وإن كان حياً لا ينجس ولهذا قلنا إن المصلي إذا استصحب فأرة أو عصفورة حية لم تفسد صلاته ولو كانت نجسة لفسدت ، ولو ماتت حتف أنفها واستصحبا ما فسدت ، وهذا لأن الدم الذي في الحي في معدته يتصرف (۱) في مجاريها يستصحب اللحم يشوبه إياه ، وهذا لأن الدم الذي في الحي لو قطمت العروق بعده لم يسل منه الدم .

(حق حل المذكية وإلا فقبلها الدم فيه ، ولو قال لزوال الدم منه لكان أولى واستعال ما المذكي بعد التذكية وإلا فقبلها الدم فيه ، ولو قال لزوال الدم منه لكان أولى واستعال ما انعدم بالتذكية خطأ (ولا دم فيها) أى للحيوانات المذكورة إذ البعوض كذلك فلا ينجس ، فإنا قد نعلم أن النجس هو اختلاط الدم المسفوح فإن ذبيحة الجوسي ليس فيهادم مسفوح وهي نجسة ، وذبيحة المسلم إذا لم يسل منها الدم بعارض بأن أكلت ورق الغباب حلال مع ان الدم لم يسل ، فالجواب أن القياس في ذبيحة المجوسي الطهارة كذبيحة المسلم، إلا ان صاحب الشرع أحرجه عن أهلية الذبح لقوله عليه الصلاة والسلام سنوا بهم سنة أهل الكتاب غير انكاح نسائهم وأكل ذبائحهم جعل ذبحه كلا ذبح ، وكما جعل لذلك

<sup>(</sup>١) وبالموت ينصب عن مجاريها فينجس اللحم بتشربه إياه ولهاذا لو قطعت العروق صحح ـ هامش .

جعلوا ذبيحة المسلم إذا لم يسل منها الدم كذبيحته إذا سال إقامة لأهلية الذابح، واستمال آلة الذبح مقام الإسالة لاتيانه ما هو المأمور به الداخل تحت قدرته ولا معتبر بالعوارض لأنها لا تدخل تحت القواعد الاصلية .

(والحرمة ليست من ضرورتها النجاسة ) هذا جواب عن قول الشافعي لان النحريم لا بطريق الكرامة آية النجاسة أراد أن الحرام لا يستلزم النجاسة (كالطابن) فإن أكله حرام لا لكرامته مع انه ليس بنجس ، وفي جامع الكردري وخص من الآية السمك والجسراد باعتبار عدم الدم والمتنازع فيه بمعناهما فلحق بهما ، وكل لحوم السباع إذا ذبحت طاهرة ولا تؤكل . وفي الحاوي جازت الصلاة مع لحم البازي المذبوح ، وكذا كل شيء لم يؤمر بإعادة الصلاة من سؤره مثل الحية والمقرب والفارة وجميع الطيور وتجوز الصلاة مع لحما إن كانت مذبوحة ، وقال نصر إذا ذبح شيء من السباع فجلاه طاهر ولحمه نجس مخلاف الطيور والحية والفارة . وفي الذخيرة والحية طاهرة في حال الحياة ولحمه طاهر في الاصح ، وكذا لو صلى معه سنور وفارة تجوز الصلاة معه ، ولو كان معه ثعلب أو جرو لم يجز .

قال والاصل في حق هذه المسائل أن كل ما يجوز الوضوء بسؤره تجوز الصلاة معه ، وما لا فلا. وأما حرمة أكل ما ليس له دم غير مسفوح غير السمك والجراد وإن كان طاهراً على ما مر فلان ذلك من الحشرات والخبائث ، فيان البقة والزنبور والخنفساء وأضرابها تستخبثها النفس وتعافها والحبل واضرابها يستخفها الشرع ويتاقها قال الله تعالى وغيرم عليهم الخبائث كه الاعراف ١٥٧ ولا يلزم من ذلك النجاسة ، فإن الكافر عندهم لا ينجس بالموت على الصحيح ، ولا يؤكل قولاً واحداً. وموت الحية البرية في الماء وغيره ينجس ما مات فيه قاله في الحاوى ، وكذا موت الوزغة والسحلية ودمها نجس ذكره في المفيد ولهذا ينجس بالموت .

وفي الذخيرة وغيرها خرء الحية وبولها نجس نجاسة غليظة وجلدها إذا كان أكبر من قدر الدرهم يمنع جواز الصلاة معه لانب نجس ولو كانت مذبوحة ولا تقبل الدباغ . والشافعية رحمهم الله وجهان في الحية والاصح ينجس ما مات فيه ، والوزغة على المكس

### وموت ما يعيش في الماء فيه لا يفسده كالسمك والصفدع والسرطان . وقال الشافعي رحمه الله يفسده إلا السمك

عندهم ولو حمل حية فصلى معها جازت صلاته ، قال في الذخيرة وهي طاهرة في حالـــة الحياة وقميصه طاهر في الاصح وقد ذكرناه الآن ،

( وموت ما يعيش في الماء ) يعني ما يكون مولده وفي بعض النسخ ومثواه ( فيه ) أى في الماء ، والجار والجرور متعلق بقوله وموت والجار في قوله في الماء يتعلق بقول بعيش ، وفي بعض النسخ لم يذكر كلمة فيه وأثبتها شمس الائمة الكردرى لتكون المسألة بحماً عليها لانه إذا مات في غير الماء قيل يفسده وقيل لا يفسده قوله وموت ما يعيش مبتدأ وخبره هو قوله ( لا يفسده ) أى لا يفسد الماء .

فإن قلت قال المصنف رحمه الله في المسألة الاولى في غير معدته فيتوهم التنجيس فتناسب نفيه ، وفي الثانية في معدته فلا يتوهم تنجيسه بواسطة الضرورة ، لكن احتمل تغير صفة الماء فنفاه بقوله لا يفسده (كالسمك والضفدع) بكسر الضاء والالله مثل الحنصر واحد الضفادع ، والانثى ضفدعة ، ومنهم من يقول بفتح الدال ، وقال الخليل ليس في الكلام فعلل إلا أربعة درهم وهجرع وهيلع وديعم . وقال أبو الحسن الهاء زائدة منها قلت الهجرع الطويل والهيلع الالوك والهاه زائدة في ديعم (والسرطان) ونحو ذلك كالعق وحية الماء ، فإن قلت على في تقديم السمك على أخواته فائدة قلت نعم لانه بجمع عليه ، وهذا إذا مات حتف أنفه فأما إذا قتل جرحاً فعند أبي يوسف رحمه الله يفسد مائية في الماء تفسد وفي الحاوى مات الضفدع في العصير قال نصير لا يفسد ،

( وقال الشافعي رحمه الله يعسده ) أى يفسد الماء ( إلا السمك ) قال الاترازى كان ينبغي أن يقول إلا السمك والجزاد لان حكمها واحد عندنا كذا في وجيزهم ،قلت مراد المصنف نصب الحلاف ولا يلزم استيفاء الحلاف كله . وقال النووى ما يعيش في الماء إن كان مأكواة فميتته طاهر لا شك أنه لا ينجس الماء ، وما لا يؤكل كالضفدع وغيره إذاقلنا لا يؤكل فإذا مات في الماء القليل أو ماثع قليل أو كثير نجسه صرح به أصحابنا في

### لما مر ، ولنّا انه مات في معدنه فلا يعطى له حكم النجاسة كبيضة حال محها دما

طرقهم ، وقالوا لا خلاف فيه إلا لصاحب الحاوى فإنه قال في نجاسته قولان ، وذكر الروماني في المضفدع وجهان أحدها لا نفس له سائلة فيكون في نجاسته منه قولان ، والثاني لها نفس سائلة فتنجسه قطماً وهذا الثاني هو المشهور في كتب الاصحاب (لما مر) يمني قوله لان التحريم لا بطريق الكرامة آية النجاسة . وقال الاكمل قيل في هذا التعليل إشكال وهو أن الضفدع والسرطان يجوز اكلها عند الشافعي على ما روئ عنه في كتاب الذبائح على ما سيأتي .

والجواب أن المذكور في كتاب الذبائح عن الشافعي أنه أطلق ذلك كله فيجوز أن يكون هذه رواية أخرى فيكون الالزام عليها ، قلت الإشكال للاترازى والجواب للاكمل فلا يرد الاشكال ولا يحتاج إلى الجواب لان نسبة جواز أكل السرطان إلى الشافعي رحمه الله على ما ذكر في كتاب الذبائح هكذا لا يسلمها أصحابه ، فإنهم ذكروا أن هذين مما لا يؤكل كا بينها عن يعضه عن قريب فلا يرد الاشكال أصلا ، ولا يحسن الجواب عنه بقوله فيجوز أن تكون هذه رواية أخرى وهذا من باب التخمين .

(ولنا انه) أى ما يعيش في إلماء (مات في معدنه) يعني في مثواه ومقره (فلا يعطى له حكم النجاسة ) لانه لو أعطي حكم النجاسة لما في موصعها ومعدنها لما طهر إنسان أبداً لأن في بطنه وعروقه نجاسة ، ثم مثل لذلك بقوله (كبيضة حال) أي انقلب (محها) بضم الميم وتشديد الحاء المهملة أى صفرتها (دما) حتى لو صلى وفي كمه تلك البيضة يجوز الصلاة معها لأن النجاسة في معدنها ، مخلاف ما لو صلى وفي كمه قارورة فيها دم لا تجوز صلاته ، لأن النجاسة ليست في معدنها . وفي الجامع الأصغر لا يجوز الصلاة مع البيضة المفرة عند أبي يوسف ومحد رحمها الله ، وعلى قياس قول أبي حنيفة والحسن رحمها الله ، وعلى قياس قول أبي حنيفة والحسن رحمها الله ، وعلى قياس القارورة قدر الدرهم فها دونه يجوز .

وعند الشافعية البيضة إذا استحالت دماً فهي نجسة في أصح الوجهين ، ولو صارت

مُذرة التي اختلط بياضها بصفرتها فطاهرة بلا خلاف . وقال الأكمل قيل هــذا التعليل يقتضى أن لا يعطى للطيور والوحوش حكم النجاسة إذا ماتت في البئر ، لأن معدنه (١١) قلت قال بهذا صاحب الدراية .

وقوله – والذي يظهر الخ – من كلام الأكمل كأنه جواب عما قيل وهــو أن الممدن عبارة عما يكون محيطاً يفهم هــــذا من تمثيلهم بالدم في العروق والمح في البيضة وليس الامر كذلك .

(ولانه) دليل ثان أى ولان ما يعيش في الماء من كل واحد من السمك والضفدع (لا يسكن دم فيها) أعني في هذه الثلاثة أعني السمك والضفدع والسرطان (إذ الدموي لا يسكن الماء) لمنافاة بين طبع الدم والماء بالحرارة والبرودة ، والدم إذا شمس يسود ، وما يسيل من هذه الحيوانات إذا شمس ابيض . واعلم أن كلمة إذ المتعليل ، والدموي بتشديد الياء نسبة إلى الدم لان أصل دم دمويا بالتحريك ، والاصل فيه أن يقال دمي ولكن جساء دموي أيضاً .

(والدم هو النجس) أى الدم المسفوح وليس في هذه الحيوانات دم مسفوح وهذا التعليل هو الاصح نص عليه السرخسي كها انه لا يفسد الماء بموت هذه الحيوانات فيه لا يفسد غير الماء أيضاً كالخل والعصير وسواء انقطع أو لم ينقطع إلا على قول أبي يوسف رحمه الله فإنه يقول إذا انقطع في الماء أفسده بناء على قوله إن دمه نجس وهو ضعيف ، لانه لا دم في السمك إنما هو آخر ، ولو كان فيه دم فهو مساكول فلا يكون نجسا كالكبد والطحال ، وأشار الطحاوي رحمه الله إلى أن الطافي من السمك في الماء يفسده قسال السفناقي هو غلط منه فليس في الطافي أكثر فساداً من أنه غير مأكول كالضفدع والسرطان وعن محد أن الضفدع إذا انغمس في الماء كرهت شربه لا لنجاسته لان أجزاء الضفدع وهو غير مأكول كذا في المسوط .

<sup>(</sup>١) هكذا في الأصل وربما قصد ﴿ لأنه في معدنه ﴾ .

في غير الماء قيل غير السمك يفسده لانعدام المعدن وقيل لا يفسده لعدم الدم وهو الاصح ، والضفدع البحري والبري فيـــه سواء ، وقيل البري يفسد وهو الاصح ، والضفدع البحري والبري فيــه سواء ، وقيل البري يفسد وعدم المعدن ،

( وفي غير الماء ) أى إذا مات ما يعيش في الماء كالمصير والدهن والنحل ونحوها ( قيل ) قائله نصر ابن يحي ( غير السمك يفسده ) أى يفسد غير الماء ، وبه قال محمد بن سلمة وأبو معاذ البلخي وأبو مطيع ، وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله ( لانعدام المعدن ) قال الاترازى فيه نظر لانه لا يجوز التعليل على وجود الشيء بالعدم ، وأجابعنه الاكمل بأنه ليس بتعليل بل هو لبيان انتفاء المانع ، فإنا قد ذكرنا أن النجاسة لا تعطي حكمها في معدنها فكان المعدن مانعاً عن ثبوت الحكم عليها ، قلت ويمكن أن يجاب عنه بأن الموجب التنجيس هو الدم وهو موجود إذ اللون ما دون الدم والرائحة رائحة والمانع هو المعدن وهو مفهود فعمل المقتضى عمله ،

( وقيل ) قائله أبو عبد الله البلخي ومحمد بن مقاتل ( لا يفسده لعدم الدم ) قال الاوازي فيه نظر لان عدم المالا لا يجب عدم الحكم لجواز أن يكون الحكم معلولاً بعلل شق إلاأن العلة إذا كانت متعينة يلزم من عدمها عدم المعلول لتوقفه على وجودها ، وهذا النظر والذى قبله للشيخ حافظ الدين رحمه الله تعالى والاترازى أخذ بما بينه ، وأجاب الاكمل عنه بان العلة الشخصية يستلزم انتفاؤها انتفاء الحكم وهاهنا كذلك لان كونه دما ممتزجاً هو المنجس لاغير. قلت ويجاب أيضاً بان العلة متحدة وهي الدم فإذا عدم لا يثبت الحكم في مثله وفي مثله يجوز التعليل بالعدم كقول محمد رحمه الله ولكن المنصوب لم يضمن لانه لم يغصب ( وهو يجوز التعليل بالعدم كقول محمد رحمه الله ولكن المنصوب لم يضمن لانه لم يغصب ( وهو الاصح ) أى القول الثاني هو الاصح وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله وهشام عن محمد رحمه الله ، وهو اختيار المصنف أيضاً لانه لا دم فيها .

( والضفدع البرى والبحرى فيه سواء ) أى في الحكم المذكسور ويعرف البحرى من البرى فإن البحرى ما يكون بين أصابعه سترة دون البرى ( وقيل البرى يفسد لوجود الدم هو العلة ، وعدم المعدن هو افتفاء المانع .

# وما يعيش في الماء ما يكون توالده ومثواه في الماء ، وماتي المعاش دون مائي المولد يفسد ، قال الماء المستعمل لا يطهر الاحداث خلافاً لمالك والشافعي رحمهما الله .

( وما يعيش في الماء ) كلمة ماموصولة بمنى الذى ، ويعيش في الماء صلة ، وارتفاعه على الإبتداء على وخبره هو قوله ( ما يكون توالده ومثواه ) أى منزله ومقره ( في الماء) أراد بهذا بيان ما يعيش في الماء لانه ذكره ولم يبينه ( ومائي المعاش دون مائي المولد يفسد ) كالبط والأوز والجاموس .

(والماء المستعمل لا يطهر الاحداث) هذا حكم الماء المستعمل قدمه لانه هو المقصود وقيد بطهارة الاحداث إشارة إلى أنه يطهر الاخباث فيا روي عن أبي حنيفة رحمه الله وهو الموافق لمذهبه ، فإن إزالة النجاسة المهينة بالمائعات يحوز عنده على ما يأتي . وفى جامع الاسبيجابي الماء المستعمل ثلاثة أنواع نوع طاهر بالاجاع كالمستعمل فى غسل الاعيان الطاهرة ، ونوع نجس بالاتفاق كالمستعمل فى الاعيان النجسة ، وفى الاسبيجابي قبل أن يحكم بطهارة ذلك الموضع ، ونوع مختلف فيه وهو الذي توضأ به محدث أو اغتسل به جنب إن لم تكن على أعضائه نجاسة حقيقية .

(خلافا لمالك والشافعي رحمها الله ) فإن عندهما يطهر الاحداث ، ونصب خلافاعلى الاطلاق غير موجه على ما نذكره ، أما عند مالك فإن المذكور في كتبهم منها الجواهر أن الماء المستعمل في طهارة الحدث طاهر ومطهر إذا كان الإستمال لم يغيره لكنه مكروه مع وجود غيره مراعاة للخلاف وهو قول الزهري والاوزاعي في أشهر الروايتين عنها ، وأبي ثور وداود ، قال المنذري عن على وابن عمر رضى الله عنها وأبي امامة والحسن وعطاء ومكحول والنخعي أنهم قالوا فمن نسي مسح رأسه فوجد في لحيته بللا يكفيه مسحه بذلك البلل ، وهذا يدل على أنهم يرون المستعمل مطهرا وبه أقول . وقبل طاهر ومشكوك في تطهيره يتوضأ به ويتيمم ويصلي صلاة واحدة . وقال النووي ان في المسألة قولن وهو الصواب ،

واتفقوا على أن المذهب الصحيح أنه ليس بطهور وعليه التغريع ، وحكى عيسى بن

#### هما يقولان ان الطهور ما يطهر غيره مرة بعد أخرى كالقطوع

بان أنه طهور قال في المهذب الصحيح أنه ليس بطهور ومن أصحابنا من لم يثبت هده الرواية ، وقال المحاملي قدوله من يرد رواية عيسى بن إبان ليس بشيء لأنه ثقة وإن كان نخالفاً ، وقال بعضهم عيسى ثقة لا يتهم فيا يحكيه ، ففي المسألة قدولان . وقال صاحب الحاوي نصه في الكتب القديمة والجديدة وما نقله جميع أصحابنا ساعاً ورواية أنه غير طهور . وحكى عيسى بن إبان في الخلاف عن الشافعي رحمه الله أنه طهور . وقال أبو ثور سألت الشافعي عنه فتوقف . وقال أبو إسحاق وأبو حامد المروى فيه قولان . وقال ابن شريح وأبو علي بن أبي هريرة ليس بطهور قطعاً وهذا أصح لأن عيسى بن إبان وإن كان ثقة فيحكي ما يحكيه أهل الخلاف ولم يلقه الشافعي رحمه الله ليحكيه سماعاً ، ولا وجده منصوصاً فيأخذ من كتبه ، ولعله تأول كلامه بصيرورة طهارته رداً على أبي يوسف فحمله على جواز الطهارة به .

( هما ) أي مالك والشافعي ( يقولان الطهور ما يطهر غيره مرة بعدأ خرى كالقطوع) ولا يكون كذلك إلا إذا لم ينجس بالإستمال ، وتكلمت الشراح هاهنا بكلام كثير فقال صاحب الدراية وفي الكيافي هيذا أنسب في القوانين ثم أطال الكلام ، ولحصه الأكمل فقال والجواب أنه يحكى عن ثعلب أراد الطهور ما يطهر غيره إلى آخره. قال ورد عليه بأن هذا إن كان لزيادة بيان نهايته في الطهارة كان سديداً ، ويعضده قوله تمالى فو وينزل عليكم من السهاء ماء ليطهركم به في الانفال ١١ و إلا فليس نقول من التعليل في شيء ، وإن كانت بياناً لنهاية فيها لا يستدل على قطهير اللغير فضلا عن التكرار فيه ، وقال صاحب الدراية في آخر كلامه ولم يتضح لي سر هذا الكلام . وقال الاترازي قسوله كالقطوع فيه تسامح لأن المشبه يقال من الفعل اللازم والمشبه به من الفعل المتعدى ، إلا أن المبالغة في الطهارة بأن يظهر أثرها في العين فصار بمنى المطهر .

وقال السفناقي قال الشيخ رحمه الله الماء مطهر لغيره لأن الطهور بمنى المطهر ، بل علم ذلك بسبب المدول من صيغة الطاهر إلى صيغة الطهور التي هي للمبالغة في ذلك الفعل / كالنفور والشكور فيهما مبالغة ليس في الفافر والشاكر ، وليس تكون تلك المبالغة في

طهارة الماء إلا باعتبار أنه يطهر غيره لأن في نفس الطهارة كلتا الصيغتين سيان ، فلا بد من معنى رائدة في الطهور وليس في الطاهر ولا ذلـــك إلا بالتطهير لا إن الطهور جاء بمعنى المطهر لأنه طهر الشيء وهذا لا يستفاد منه التمدى .

قلت تقدير هذا الكلام أن مالكاً والشافعي رحمه الله احتجا بقوله تعالى ﴿ وأنزلنامن السهاء ماء طهورا ﴾ الفرقان ٤٧ ووجه ذلك أن الطهور مصدر ، ومنه مفتاح الصلاة الطهور ، وطهور اناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب ، ولا صلاة إلا بطهور نص عليه سيبويه والخليل والمبرد في الكامل والاصمعي وابن السكيت .

ثم قولها ان الطهور ما يطهر غيره مرة بعد أخرى غير مثبت في القولين ، واحتج لهما من ينصرهما بما روى عن ثعلب الطهور ما كان طاهراً في نفسه مطهراً لغيره كالقطوع فإن فيه معنى التكرار والصيغتان أوردا عليه بما ذكر الآن ، وتحقيق الردان قياسه الطهور الذي هو من طهر على ما هو مشتق من الأفهال المتعدية كتطوع وتنوع غير صحيح ، والصيغة إذا أخذت من الفعل اللازم كانت للمبالغة والتكثير في الفاعل نحو مات زيد وموت ونام ونوم ، ولا يتعلق به الفعول البتة وإن كان النعل متعديا كان الثلاثي في مفعوله نحو قطعت الثوب ، والطهور مأخوذ من فعل ثلاثي لازم فكيف يتصور أن يؤخذ منه معنى الرباعي المتعدي فيكون المراد التكرار وتكثير المفعول ، ألا ترى أنك إذا قلت فلان صبور من صبر فمعناه كثير الصبر لا انه يصير مرة بعد أخرى ، ومثال ذلك كثير، فيدل على تحقيق هذا قوله تعالى ﴿ وسقاهم ربهم شراباً طهورا ﴾ ٢١ الإنسان ومعلوم أن أهل الجنة لا يحتاجون إلى التطهير من حدث أو خبث بل هو عبارة عن الطاهر الشديد الطهارة . وقال جرير :

والريق لا يطهر به عندهم وقال تلائقاند: التيمم طهور المسلم والتيمم لا يرفسع الحدث عندهم.

قلت يمكن المناقشة بأن يقال لا نسلم قولكم بأن المبالغة والتكرير تكون فى الفاعل إذا كانت الصيفة من الفعل اللازم على الإطلاق ، بل قد يكون التكثير فى الفعل دون الفاعل نحو حولت وطرقت ، وقد يكون فى الفاعل نحو سومت الإبل ، وقولكم إن

الطهور من طهر وهو لازم لا يشابه المشتق من الفعل المتعدي كتطوع وتنوع فلا يقاس عليه ، غير مانع قطعاً لأنه قد يستعمل على سبيل الجاز . أهل الصرف جوزوا فلك فقال بعضهم أن المراد بالتكثير في الفعول لا يستعمل بالتضعيف إلا إذا كان الفعل جمعاً نحو قولهم غلقت بالتضعيف فإنه لا يستعمل إلا إذا قال غلقت الأبواب حتى إذا كان واحدا لا يقال إلا غلقت بالتخفيف إلا على سبيل الجاز فحينئذ قياسهم الفعول من اللازم على الفعول من المتدي صحيح بهذه الطريقة ، ويؤيد ذلك ما قاله تاج الشريعة في هذا الموضع في شرحه أن الطهور وإن كان اشتقاقه من فعل وهو لازم لكنه جعل متعديا شرعا بواسطة طهور أثره في الغير فصح الالحاق ، ويمكن أن يمنع استدلالهم بلفظ الطهور فيها احتجوا به بأن يقال الطهور اسم لما يتطهر به كالسجود والوقود فليس فيه ما يدل على أنه مطهر غيره مرة بعد أخرى ولا فيه مبالغة .

فإن قالوا نعن نحتج بأشياء غير ذلك الأول أنه عليتها توضأ فمسح رأسه ببل لحيته. وعن ابن عباس رضى عنها عن النبي عليتها أنه اغتسل فنظر لمعة من بدنه لم يصبها الماء فأمر بده بما علمه ذلك .

الموضع الثاني قوله عليتها الماء طهور لا ينجسه شيء . وهو حديث صحيح . الثالث أن ما لاقى طاهراً يبقى مطهراً كما لو غسل به ثوبه .

والرابع أن ما أدى به الفرض مرة لا يمنع أن يؤدي به ثانياً كما يجوز للجهاعة أر يتيمموا في موضع واحد .

والخامس ان النبي عليه السلام كان إذا توضعاً كادوا يقتتلون على وضوئهر رواه البخاري .

والسادس أنهم كانوا يتوضؤون والماء يتقاطر على ثبابهم ولا يغسلونها .

الجواب عن الأول حديث ضعيف فإن فيه عبد الله بن محمد بن عقيل فلا يحتج بروايته إذا لم يخالفه غيره فكيف وقد عارضته الروايات الصحيحة منها مـــا رواه مسلم وأبو داود وغيرهما عن عبد الله بن زيد رضي الله عنه أنه رأى النبي عليه السلام توضأ فـــــذكر صفة

# وقال زفر رحمه الله وهو أحد قولي الشافعي رحمه الله ان كان المستعمل متوضئاً فهو طهور ، لأن العضو طاهرة حقيقة

الوضوء إلى أن قال ومسح رأسه بماء غير فضل يديه وغسل رجليه ، وهذا هــو الموافق لروايات الأحاديث الصحيحة في أنه عليه السلام أخذ لرأسه ماء جديداً ، والذي روي عن ابن عباس ضعيف ضعفه البيهتي والدارقطني ، وقال البيهتي إنما هو كلام النخعي وعلى تقدير صحته فبدن الجنب كعضو واحد ويجوز نقل البلة من موضع إلى آخر ،

والجواب عن الثاني انه استعمل في الذي تغيرت صفته من الطهورية إلى الطهارة كا في الصدقة لما أقيم به القربة تغيرت صفته وزال عنه صفة كونه حلالاً للجميع ، حتى لا تحل النبي يَهِيْنُ وقرابته على ما يجيء عن قريب .

رعن الثالث فقياسهم غير صحيح لأنه في غسل الثوب لم يرد فرض ولا أقيم بسه عن قريب.

وعن الرابع فقياس على تيمم الجماعة غير صحيح لآن المستعمل ما تعلق المضوو الأرض ليست كالماء فلا تقبل صفة الاستعمال .

وعن الخامس انه يجوز أن يكون اقتتالهم على ما فضل من وضوئه ، قسال في بعض الروايات الصحيحة فجمل الناس يأخذون من وضوئه فيتمسحون به، وفي لفظ النسائي في هذا الحديث واخرج عن بلال رضي الله عنه فضل وضوئه فابتدره الناس ، وليس المراد الساقط من وضوئه عليه السلام .

وعن السادس بأن حسكم الاستعال لا يثبت إلا بالاستقرار على الأرض أو في إناء على قوله وإن ثبت بالمزايلة على قوله لكنه في الثياب ضرورة فعفى عن ذلك .

( وقال زفر رحمه الله وأحد قولي الشافعي ) الضمير يرجع إلى القول الذي دل عليه . وقال زفر رحمه الله ( إن كان المستعمل متوضئاً ) أراد أنه إن كان على وضوء ( فهو ) أي الماء الذي استعمل ( طهور ) يعني طاهر في نفسه على حاله ولم يتغير منه شيء فهو طهور لفيره ( وإن كان ) أي المستعمل ( عدثاً فهو طاهر ) في نفسه ( غير طهور ) لفيره ( لأن الأعضاء ) أي الأعضاء المستعمل ( طاهرة حقيقة ) لاوجب التنجيس كا لولفيره ( وإن كان ) أي المستعمل ( عدثاً فهو طاهر ) في نفسه ( غير طهور ) لفيره ( لأن الأعضاء ) أي الأعضاء المستعمل ( طاهرة حقيقة ) لا وجب التنجيس كما لوليره ( لأن الأعضاء ) أي الأعضاء المستعمل ( طاهرة حقيقة ) لا وجب التنجيس كما لو

وباعتباره يكون الماء طاهراً لكنه نجس حكماً وباعتباره يكون الماء نجساً فقلنا بانتفاء الطهورية وبقاء الطهارة عملاً بالشبهين . وقال محمد رحمه الله وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله هو طاهر غير طهور

غسل به ثوب طاهر ( وباعتباره ) أي وباعتبار أمر الحقيقة ( يكون الماء طاهراً )وطهور لأنه لم يتغير منه شيء ، والأعضاء طاهرة ولهذا كان عرق المحدث والجنب طاهراً وكــذا سؤرهما وتجوز صلاة حاملها .

(لكنه) أي لكن الماء (نجس حكماً) أي من حيث الحكم أرادبه النجاسة الحكمية بسبب إزالة الحدث أو التقرب على الاختلاف (وباعتباره) أي وباعتبار النجس الحكمي (يكون الماء نجساً) فإذا كان كذلك صار هاهنا اعتباران (فقلنا بانتفاء الطهورية) لغيره وبقاء الطهارة في نفسه عملا بالشبهين) شبه الطهارة وشبه النجاسة ، فباعتبار الشبه الأول يكون طاهراً أصلا. والحكم عليه بأوجه منها ابطال للآخر وأهما لهما ولو بوجه أولى من اهمال أحدها فعمل بهما باسقاط الطهورية وبقاء الطهارة ، فإن قلت عملا منصوب بماذا قلت يجوز أن يكون تمييزاً أي من حيث العمل ويجوز أن يكون حالاً بمنى فعلت كذا ، فكذا حال كوننا عملا بالشبهين ويجوز أن يكون نصبه على المصدرية التقدير فعلت كذا وكذا وعلنا بالشبهين .

( وقال محمد رحمه الله وهو ) أي قول محمد دل عليه قال ( رواية عن أبي حنيفة رحمه الله هو ) أي الماء المستعمل ( طاهو ) في نفسه ( غير مطهر ) لغيره وبه أخذ مشايخ العراق ورواه زفر رحمه الله أيضاً عن أبي حنيفة رحمه الله وعافية القاضي قال أو هو طاهر غير طهور عند أصحابنا ، حتى كان قاضي القضاة أبو حازم عبد الحيد العراقي يقول أرجو أن لا يثبت رواية النجاسة فيه عن أبي حنيفة رحمه الله ، وهو اختيار المحققين من مشايخنا بما وراء النهر . قال في الحيط وهو الأشهر الاقيس . قال في المفيد هو الصحيح وقيال الأسبيجابي وعليه الفتوى وبه قال أحمد وهو الصحيح من مذهب الشافعي وهو رواية عن مالك لم يذكر ابن المنذر عنه غير ذلك ، قال النووي وهو قسول مجهور السلف والخلف .

لأن ملاقاة الطاهر الطاهر لا يوجب التنجيس، إلا أنه أقيمت به قربة فتغيرت به صفته كال الصدقة . وقال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمه الله هو نجس لقوله عليه السلام لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من الجنابة ، ولأنه ماء أزيلت به النجاسة الحكمية

( وقال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمها الله هو ) أي الماء المستعمل ( نجس ) إماحقيقة وإما حكما على الخلاف كما يأتي إن شاء الله تعالى ( لقوله عليه السلام لا يبولن أحدكم في الماء المدائم الحديث) في هذا الباب ورواية أبي هريرة رضي الله عنه ، وجه الإستدلال به أن عليه السلام كما نهى عن النجاسة الحقيقية وهي البول فكذلك نهى عن الحكمية وهرو الإغتسال ، فدل على أن الاغتسال فيه أكالبول فيه . الحديث يجولا فيه الرفع والنصب أما الرفع فعلى الابتداء ، وخبره محذوف تقديره الحديث يتامه وأما النصب فعلى تقدير أمر الحديث أو أمّه وممامه ولا يفتسل فيه من الجنابة .

( ولأنه ) دليل عقلي أي ولأن الماء المستعل ( ما أزيلت به النجاسة الحكمية ) لأن المضو المحدث والجنب له حكم النجاسة شرعاً ، وقد أزيلت تلك النجاسة بالماء فينجس

<sup>(</sup> لأن ملاقاة الطاهر الطاهر لا يوجب التنجيس ) الطاهر الأول الماء ، والطاهر الثاني العضو المنسول ، والملاقاة مصدر لاقى مضاف إلى فاعله ، والطاهر الثاني منصوب به ، فإذا لاقى الطاهر لا يتغير الملاقى كا لو غسل به ثوب طاهر ( إلا أنه ) أي أن الماء والإستثناء من قوله لا يوجب التنجيس ( أقيمت به قربة ) أي تقرب إلى الله تعالى والتقرب إلى الله تعالى يكون بما فيه الحير والعمل الصالح ، وليس المراد منه قرب الذات والمكان على ما عرف في موضعه (فتفيرت صفته) فلم يكن طيباً ( كال الصدقة ) الذي أقيم به القربة وقد تغيرت صفته حتى لم تحل لرسول الله يتالي وعلى أهل بيته ولكنه في نفسه طاهر حلال في نفسه حتى يحل لغيره ، ومع هذا سمى الزكاة أوساخ أموال الناس فإذا أعطى هاشمياً بنيسة الزكاة لا يجوز وبنية الهبة يجوز . وإن كان المال واحداً وفي صدقة التطوع عليه روايتان .

كما في الحقيقة ، والدليل على ذلك قوله تمالى ﴿ وَإِن كُنتُمْ جَنَّبًا فَاطْهُرُوا ﴾ ٢ المائدة أو التطهير عبارة عن إزالة النجاسة وقد أزيلت تلك النجاسة بالماء فاستعمل حكم النجاسة الله كما في الحقيقة ( فيعتبر بماء أزيلت به النجاسة الحقيقية ) أى فإذا كان كذلك يعتبر الماء الذي أزيلت به النجاسة الحكمية بالماء الذي أزيلت به النجاسة الحقيقية .

فإن قلت كيف يتصور هذا الإنتقال والاعراض لا تقبل الانتقال من على إلى على باتفاق العقلاء فلا وجه للحكم بنجاسة الماء ، قلت لا يمني بصيرورة الماء نجساً الا اتصافه بالخبث شرعاً كمال الصدقة سلمنا عدم قبول الاعراض الانتقال من على إلى على آخر ، ولكن الأمور الاعتبارية الحكمية يجوز أن تمتبر قائمة بعد قطع الاعتبار عن قيامها بحل آخر ، ألا ترى أن الملك للبائع أمر اعتبادي حكمي ، وبعد ان قال بعث وقيل المشترى انتقل من البائع إليه .

فإن قلت سلمنا هذا في المحدث والجنب فاما المتوضى، إذا توضأ ثانيها بنية القربة فلا نسلم أنه يكون مستعملا لأنه لم يكن بأعضائه من النجاسة الحكمية شيء حتى يزول عن أعضائه وينقل إلى الماء ، قلت نوى القربة فقد أراد به طهارة على طهارة ونور على ماجاء في الحبر، ولا يكون طهارة جديدة حكما إلا بأزالته حكماً فصارت الطهارة على الطهارة وعلى الحدث سواء ،

(ثم في رواية الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه ) أي ان الماء المستعمل (نجس نجاسة غليظة ) أشار بهذا إلى أنه لما بين نجاسة الماء المستعمل احتيج إلى بيان صفة همذه النجاسة هل هي غليظة أم خفيفة ، فاختلفت الروايات فيه ، فروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أنه نجس مغلظ ( اعتباراً بالماء المستعمل في الحقيقة ) أى في النجاسة الحقيقية فحينئذ يقدر بالدراهم (وفي رواية أبي يوسف رحمه الله عنه وهو قوله ) أى وفي رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله والحسال انه قول أبي يوسف رحمه الله ( خفيفة ) أي

لمكان الاختلاف ، والماء المستعمل هو ماء أزيل به حدث أو استعمل في البدن على وجه القربة قال ، وض ، وهذا عند أبي يوسف رحمه الله ، وقيل هو قول أبي حنيفة رحمه الله أيضاً . وقال محمد رحمه الله لا يصير مستعملاً إلا باقامة القربة

نجاسة خفيفة وارتفاعها على أنه مبتدأ وخبره قوله في رواية مقدما (لمكان الاختلاف) أي لأجل اختلاف العلماء في المساء المستعمل فإن عند مالك ما طاهر وطهور كما ذكرنا ، واختلاف العلماء يورث الاخفاف .

- ( والماء المستعمل هواماء أزيل به حدث ) هذا شروع في بيان حقيقة الماء المستعمل وكان حقه التقديم لكن قدم الحكم لأنه هو المقصود ، وقوله الماء مبتدأ والمستعمل صفته وهو قوله مبتدأ ثان ، وقوله ما أزيل به حدث خبره والجملة خبر المبتدأ الأول ( أو ) كلمة أو المتنويع يعني يكون الماء مستعملا بأحد الأمرين إزالة الحدث (استعمل) أي الماء ( في البدن على وجه القربة ) أي التقرب إلى الله تعالى بأن يتوضأ وهو على الوضوء ، واغتسل وهو طاهر.
- (قال رحمه الله) أى قال المصنف رحمه الله ( وهذا ) أى هذا الذي ذكرنا أن كون الماء مستعملاً بأحد الأمرين (قول أبي يوسف) فإن عنده بأحد الأمرين (وقيل هو) أي قول أبي يوسف رحمه الله (قول أبي حنيفة رحمه الله أيضاً) يعني استعمال المساء عنده أيضاً بأحد الأمرين المذكورين .
- (قال محد رحمه الله لا يصير) أى الماء (مستعملا إلا بإقامة القربة) فقط وعندرفر والشافعي رحمه الله بازالة الحدث لا غير، ولو توضعاً عدث بنية القربة صار مستعملا بالاجماع، ولو توضأ متوضىء التبرد لا يصير الماء مستعملا بالاجماع، ولو توضعاً المحدث المتبرد صار مستعملا عندهما وعند زفر رحمه الله خلافا لحمد رحمه الله لعدم قصد القربة، وكذا عند الشافعي رحمه الله لعدم إزالة الحدث عنده بلا نية، ولو توضأ المتوضىء بقصد القربة صار مستعملا عند الثلاثة خلافاً لزفر والشافعي رحمها الله، ولو توضأ بماء الورد لا يصبر مستعملا إجماعاً.

وفي المسوط المحدث أو الجنب إذا أدخل يده في المساء أو الجب لاجل الاغتراف لا يصير المساء مستعملا بلا خلاف ، إلا إذا نوى إيصال الميد للاغتسال ، ولو أدخل رجله في

#### لأن الاستعمال بانتقال نجاسة الآثام اليه

البئر ولم ينو به الاغتسال ذكر الشيخ الامام أنه يصير مستعملا لعدم الضرورة ، وعلى هذا إذا وقع الكوز في الجب وأدخل يده في الجب لاخراج الكوز لا يصير المساء مستعملا في الرواية المعروفة عن أبي يوسف رحمه الله .

وفي الفتاوى إذا أدخــل في الاناء اصبعاً أو أكثر منــه دون الكف يريد غسله لم يتنجس الماء ، ولو أدخل الكف يريد غسله يتنجس . وفي المضمرات هذا قول أبي يوسف ، وعند محمد طاهــر وعليه الفتوى ، وفي الظهيرية حيث رفع الماء بقية من أرى الحمام وغسل به يديه لا رواية لهذا في الاصل وقال محمد بن الفضل فيه نجس ويــداه نجستان والماء الذي خرج من فيه نجس مستعمل ، وقال بعضهم الماء مستعمل ويــداه نجستان وفعه طاهر والأول أصح .

وإذا غسل فخذه لا لنجاسة على يأخذ حكم الاستعال لا نص فيه عن أصحابنا ، وفي الخلاصة الاصح أنه لا يصير مستعملا وفي الذخيرة ابن ساعة عن محمد رجل على جراحته جبائر فغمسها في الاناء يريد به المسح عليها أجزأه ولا يفسد المسح في المبسوط إذا غسل يده من الوسخ والعجين للطعام قبل الأكل وبعده يصير الماء مستعملاً ، بخلاف ما لو غسل يده من الوسخ والعجين فإنه لا يصير مستعملاً لأنه لا قربة ولا إزالة الحدث . وفي الطحاوي قال بعضهم للطعام يصير مستعملاً وفي الطعام لا ، وإذا أدخل الصبي يده في الإناء على قصد القربة فالأشبه أن يكون الماء مستعملاً إذا كان الصبي عاقلاً لأنه من أهل القربة امرأة وصلت الماء إلى زوائبها فغسلت ذلك الشعر بالماء لا يصير مستعملاً ، بخلاف ما لو غسلت شعرها النابت في رأسها ، ولو غسل رأس مفتول قد بان منه صار مستعملاً .

( لأن الإستمال بانتقال نجاسة الآثام إليه ) أي إلى الماء المستعمل ، فإن قلت كيف يصف الإثم بالنجاسة وبعد الإتصاف بها كيف تقبل الاعراض لانتقالها ، قلت أما اتصافه فلقوله تنبيتها من أصاب من هذه القاذورات فليستتر بستر الله ، وهذا الشارع أطلق على الأسم قذراً والقذر نجس فلقوله عليه السلام من غسل وجهه نساقطت خطاياه مع آخر

وأنها تزال بالقربَة ، وأبو يوسف رحمه الله يقول إسقاط الفرض مؤثر أيضاً فيثبت الفساد بالأمرين ومتى يصير الماء مستعملاً الصحيح انه كا زال عن العضو صهار مستعملاً .

قطر الماء واما فلها حكم الجواهر في الشرع (وأنها) أي وأن نجاسة الآثام ( تزال بالقربة ) أي بإرادة القربة قال الله تعالى ﴿ ان الحسنات يذهبن السيئات ﴾ هود ١١٤ وقال عليه السلام اتبع السيئة الحسنة تمحها .

( وأبو يوسف يقول إسقاط الفرض ) وهو إزالة الحدث ( مؤثر أيضاً ) في كون الماء مستعملًا لأن الحدث الحكمي أغلظ من النجاسة العينية بالماء تنجسه ، فــــإزالة النجاسة الحكمية أولى ، ولهذا قال أبو حنيفة في رواية الحسن عنه ( فيثبت الفساد ) أي فسادالماء ( بالأمرين ) أي باسقاط الفرض وهو إزالة الحدث وإقامة القربة .

(ومتى يصير مستعملاً) كلمة متى للاستفهام نحو متى نصر الله ، وهـــو أحد معانيه الحسة ، وهذا بيان لوقت أخذه حكم الاستعبال (الصحيح انه) أي ان الماء (كا زال عن المفو صار مستعملاً) قال السفناقي الكاف هاهنا للفاجـــآت لا للتشبيه كها تقول كها خرجت من البيت رأيت زيداً ، أي فاجأت ساعة خروجي ساعة رؤية زبد أي يصير الماء مستعملا مفاجأة وقت زواله عن العضو وقت الاستعبال من غير توقف إلى وقت الاستقرار في مـــوضع ، كها زعم بعضهم وتبعه صاحب الدراية والأكمل في كـــون الكاف هاهنا للمفاحأة .

قلت ذكر النحاة أن الكاف إذا كانت بعدها ما الكافة يكون لها ثلاثة معان أحدها تشبيه مضمون جملة لمضمون الأخرى ، كما كانت قبل الكف كتشبيه المفرد قال الله تعالى إجعل لنا الها كما لهم الهة كه الاعراف ١٣٨ والثاني أن تكون بمعنى لعل حكى سيبويه عن المرب انتطوني كما اتيك أي لعل ما آتيك ، قال رومة لا تشتم الناس كما لا تشتم ، وكما قام والثالث أن تكون بمعنى قران الفعلين في الوجود نحو أدخل كما يسلم الإمام ، وكما قام زيد قعد عمرو ، الكاف في قوله كما زائل عن العضو من هذه القبيل فالمعنى أن الماء يصير

مستمعاً مقارنا زواله عن العضو من غير توقف إلى استقراره في مكان . وبعضهم قالوا إن الكاف التي بعدها ما الكافة تكون بمنى المبادرة أيضاً نحو سلم كها تدخل وصل كهاتدخل الوقت ذكره ابن الخيار والسيراني ، ومع هذا قالوا هو غريب وهذا في المنى مثل قران الفعلين الذي ذكرناه ولم أر أن أحداً منهم قال إن الكاف للمفاجأة بهذه العبارة وإن كان معناها قريباً بما ذكرنا .

( لأن سقوط حكم الإستمال ) أي سقوط حكم كون الماء مستعملا (قبل الانفصال ) أي قبل انفصال الماء عن عضو المتوضى، ( المضرورة ) أي لأجل ضرورة تعذر الاحتراز عنه ( ولا ضرورة بعده ) أي بعد الإنفصال وفي الحيط أن الماء إنما يأخذ حكم الاستمال إذا زايل البدن ، والاجتاع في المكان ليس بشرط هذا هو مذهب أصحابنا .

قلت بل نص عليه المصنف بقوله الصحيح أنه كما زايل عن العضو صار مستعملاً . وذكر في الأصل إذا مسح رأسه بما أخذه من لحيته لم يجز عندنا ، وكذا لو مسح على خفيه وبقي على كفه بلل فمسح به رأسه ، وكذا لو توضأ إنسان بالماء المتفاطر عن المتوضىء بأن يكون في موضع عال وهو يأخذ الماء من الهواء قبل وصوله إلى الأرض لا يجوز . وفي شرح الطحاوي الماء وإنما يأخذ حكم الإستعبال إذا زايل البدن واستقر في مكان ، وبهقال سفيان الثوري وابراهم النخمي وبعض مشايخ بلخ رحمهم الله ، وهو اختيار الطحاوي وبه كان يفتي ظهير الدين المرغيناني . وفي خلاصة الفتاوى المحتار أنه لا يعتبر مستعملاً ما لم يستقر في مكان وسكن عن التحرك .

فإن قلت فعلى ما ذكر المصنف ينبغي ان ينجس ثوب المتوضى، الذي ينشف بـ إذا أصاب الماء ، قلت أجابوا بأن ذلك سقط للحرج .

فإن قلت إذا أصاب ثوب غير المتوضى، ، قلت قيل هذا لا ضرورة فيه فينجسوقيل الضرورة في حق المتوضى، لا في حق المفتسل لأنه قليل الوقوع .

فإن قلت من شرط الاستقرار في مكان شرط أن يكون في أرض ، قلت لا سواءكان أرضاً أو إناءأوكف المتوضىء أو كف غيره ونحو ذلك . والجنب إذا انغمس في البئر لطلب الدلو فعند أبي يوسف رحمه الله الرجل بحاله لعدم الصب وهو شرط عنده لاسقاط الفرض، والماء بحاله لعدم الامرين

فإن قلت استدل سفيان الثوري رضي الله عنه علينا بمسائل زعم انها تدل على صحة مذهبه منها إذا توضأ أو اغتسل وبقي في يده لمعة فأخذ البلة منها في الوضوء أو من أي عضو كمسا في الغسل وغسل اللمعة يجوز ، ومنها لو بقي في كفه بلة فمسح بها رأسه يجوز، ومنها لو مسح أعضاءه بالمنديل فابتل جازت الصلاة معه ، ومنها لو تقاطر الماء من أعضائه على ثيابه وفحش لا يمنع جوز الصلاة .

قلت أجاب من لم يشترط الاستقرار في المكان عن الأول أن مسم النقل في العضو الواحد يفضي إلى الحرج ، وعن الثانية بأن الفرض تاوى بما جرى على العضو لا بالبلسة الباقية في الكف وعن الثالثة والرابعة بالحرج والضرورة وقد ذكرتاه .

(والجنب إذا انغمس في البئر) أراد به الجنب الذي ليس على بدنه نجاسة فإنه إذا كان على بدنه نجاسة وانغمس في البئر نجس الماء وهو على حاله جنب سواء كان انغاسه لطلب الدلو أو لغيره وإنما قيد بقوله (لطلب الدلو) لأنه لو انغمس لطلب الاغتسال المصلاة فسد الماء بالاتفاق (فعند أبي يوسف الرجل مجاله) وهو كونه جنباً (لعدم المصب) صب الماء لأنه عند الصب يكون كالجاري وعند عدمه يكون راكداً وهو أضعف من الجاري ، والله تعالى كلفنا بالتطهير ، والقياس يأبى التطهير بالفسل لأن الماء ينجس بأول الملاقاة فلا يحصل به التطهير وإنما حكمنا بالتطهير ضرورة ، وهي تندفع بالصب فلا ضرورة إلى طريق آخر ولهذا لا يشترط الصب عند الكل في الماء الجاري والحياض الكبيرة . وروي أن أبا يوسف رحمه الله قال إن الثوب أيضاً لا يطهر إلا بالصب وهو قول الشافعي رحمه الله أيضاً (وهو شرط عنده) أى والصب شرط عند أبي يوسف والواو فيه للحال (لاسقاط الفرض) الكلام فيه بالصب (والماء مجاله) وهدو كونه طاهراً (لعدم الأمرين) وهما إسقاط الفرض ، ونية القربة فإن الماء إنما يتغير عنده بأحدها ولم يوجد .

فإن قلت كان الحق تقديم أبي حنيفة رحمه الله في الذكر وبعده ذكر أبي يوسف رحمه

وعند محمد رحمه الله كلاهما طاهران الرجل لعدم اشتراط الصب والماء لعدم نية القربة . وعند أبي حنيفة رحمه الله كلاهما نجسان الماء لاسقاط الفرض عند البعض بأول الملاقاة والرجل لبقاء الحدث في بقية الاعضاء وقيل عنده نجاسة الرجل بنجاسة الماء المستعمل ، وعنه أن الرجل طاهر لأن الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الانفصال وهو وفق الروايات عنه .

الله وبعده ذكر محمد رحمه الله ، قلت إنما قدم أبا يوسف لزيادة احتياجه إلى البيان بسبب تركه أصله فإن كان يجب أن ينجس الماء عنده كما قاله أبو حنيفة ، لأن المساء تغير عنده مستعملا لسقوط الفرض وإن لم بنو فكأنه إنما ترك أصله في هذه المسألة لضرورة الحاجة إلى طلب الدلو فلم يسقط الفرض كيلا يصير الماء نجساً فيفسد البئر . ونظيره ما روىعنه أنه قال إذا أدخل الجنب أو المحدث يده في الاناء ليغترف الماء لا يزول الحدث عن يده ، كيلا يفسد الماء للحاجة إلى الاغتراف ، فكذا هذا .

( وعند محد رحمه الله كلاهما ) أي الرجل والماء (طاهران الرجل لعدم اشتراط الصب عند محد رحمه الله والماء لعدم تية القربة ) لأن عنده إنما يتغير الماء بنية التقرب ولم توجد . فإن قلت عللت بالعدم فلا يجوز ، قلت قد تقدم هذا مع جوابه .

( وعند أبي حنيفة رحمه الله كلاهما ) أى الرجل والماء ( نجسان الماء لاسقاط الفرض عند البعض بأول الملاقاة ) أى النية عنده ليست بشرط لاسقاط الفرض ، فإذا اسقطت الفرض صار الماء مستعملا عنده فينجس ( والرجل لبقاء الحدث في بقية الأعضاء ) أى ونجاسة الرجل لأجل بقاء الحدث في بقية الأعضاء ( عنده ) أى عند أبي حنيفة .

( وقيل عنده نجاسة الرجل بنجاسة الماء المستعمل ) لأن النية لما لم يشترط لسقوط الفرض عنده سقط الفرض بالانفياس وصار الماء مستعملا ، والرجل متصل به فينجس بنجاسته ( وعنه ) أى عن أبي حنيفة رحمه الله ( أن الرجل طاهر لأن الماء لا يعطى له حكم الاستعال قبل الانفصال ) أى قبل انفصال الماء عن العضو ( وهو ) أى هذا القول الثالث ( أوفق الروايات عنه ) أى عن أبي حنيفة لكونه أكثر مناسبة لأصله ولكونسه

أسهل المسلين ، فعلى الأول من أقواله لا تجوز له الصلاة ولا قراءة القرآن ، وعلى التساني تجوز له قراءة القرآن دون الصلاة ، وعلى الثالث يجوز كلامها وتسمى هذه المسألة مسألة حبحط - فالجيم عبارة عن نجاسة كل واحد من الرجل والماء الأنها نجسان ، والحاء عن ابقاء حال كل واحد على ما كان والطاء عن طهارة كل منها . وترتيب الأحكام على تيب المساء الثلاثة . وقد يقال - نحط - بالنون موضع الجيم فالنون عبارة عن نجاسة كل منها . وقال شهس الأثمة التعليل لمحمد لعدم إقامة القربة ليس بقوي فان هذا المذهب غير مروى عنه أيضاً . والصحيح أن إزالة الحدث بالماء مفسد له إلا عند الضرورة كالجنب يدخل يده في الاناء وفي البئر ضرورة لطلب الدلو يسقط استماله الحاجة . وقال القدوري كان شيخنا أبي عبد الله الجرجاني يقول الصحيح عندي من مذهب أصحابنا أن إزالة الحدث استمال الماء فلا معنى لهذا الخلاف وإنما لم بصر المساء مستعملا في البئر ضرورة ، وقسال في قاضيخان ومنهم من قال يصير الماء مستعملا عند عمد أصحابنا أن إزالة المستعملا كأعضاء الطاهر شيئان بدنه غير أعضاء الوضوء كالفخذو الجنب بنية القربة قبل يصير الماء مستعملا كأعضاء الوضوء وقبل لا يصير مستعملا ذكره قاضيخان وإذا وقع الماء المستعمل في البئر الإيفسده عند ، ويجوز التوضىء به ما لم يفلب على الماه وهذاه والصحيح ، وفي التنجيس على المذهب الحتار .

وإذارقع الماء المستعمل في الماء المطلق القليل قال بعضهم لا يجوز الوضوء به ، وإن قيل وقيل يجوز وهو الصحيح ، ومنهم من قال الماء المستعمل إذا وقع في البئر عند محد رحمه الله لا يجوز الرضوء به يخلاف بول الشاة مع أن كل واحد منها طاهر عنده والفرق له إن الماء المستعمل من جنس ماء البئر فلا يستهلك فيه ، وبول الشاة ليس من جنسه فيمتبر القالب، وفي قاضيخان لو صب الماء الذي توضأ به في بئر عند محدين ومنها عشرون داراً لأنه طاهر عنده فكان دون الفأرة.

قلت وعلى القول الثاني لا يجوز استمال مساء البئر وعندها ينزح أربعون دلوا وقيل تنزح جميع الماء هذا على القول بنجاسة الماء المستعمل .

( قال وكل إهاب دبغ فقد طهر ) كلمة كل إذا أضيفت إلى نكرةتوجب عوم الافراد، وإذا أضيفت إلى معرفة توجب حوم الآجزاء والاهاب نكرة ، فسالمعنى كل واحدة من

### وجازت الصلاة فيه والوضوء منه إلا جلد الخنزير والآدمي

أفراد الاهاب إذا دبغ فقد طهر إلا ما استثنى منه والاهاب اسم لجلد لم يدبغ فكأنه تهيأ للدباغ يقال فلان تأهب للحرب إذا تهيأ واستعد ، ويقال تساهب الشتاء أى استعد .

وفي الفائق سمي إهاباً لأنه اهبته للحي وبنا للحاية له كما يقال مسك لامساكه مسا وراؤه ، والاهاب أعم من الجلد يتناول جلد المزكي ، وغير المزكي ، وجلد ما يؤكل لجمه وما لا يؤكل ، والمدبوغ لا يسمى إماباً بل يسمى أديماً أو حوراً أو ادماً أو جراباً . ونحو ذلك . وإنما دخلت الفاء في فقد طهر لان في صدر الكلام معنى الشرط ، إذ التقدير وكل إهاب إذا دبغ فقد طهر وإن لم يدبغ فلا يطهر .

وقوله – طهر – بضم الهاء وفتحها من باب كرم يكرم ونصر ينصر ، والمصدر فيها طهارة ، والطهر أيضاً نقيض الحيض ، والطهور ما يثبت الطهر به كالفطور والسحور ، وقوله – طهر – أعم من طهارة الظاهر والباطن .

( وجازت الصلاة فيه ) أى في اهاب المدبوغ ، بأن جمل ثوباً يصلي فيه لأنه طاهر ( والوضوء منه ) أى من الاهاب المدبوغ ، أى جاز الوضوء منه بأن جمل قربة أو دلواً أو نحو ذلك ، فإذا جازت الصلاة فيه جازت عليه أيضاً بأن جمل مصلى لان البيان في الثوب بيان في المكان لزيادة الاستمال ، ولان الثوب منصوص عليه لقوله تمالى و ثيابك فطهر ﴾ ٤ المدر وطهارة المكان تلحقه بالدلالة ،

فإن قلت قوله طهر أفاد حصول الطهارة فيشمل ذلك الصلاة فيه والوضوء منه ، فها الفائدة في ذكرها بعد ذلك . قلت أجيب بجوابين أحدها الاحتراز بذلك عن قول مالك فسانه يقول يطهر ظاهره دون باطنه فيصلي عليه لا فيه ويستعمل في اليابس دون الرطب .

والثاني أن ذلك توكيد لطهارته ورد القول من لا يقول بطهارة الجلا المدبوغ .

( إلا جلد الخنزير والآدمي ) الخنزير وزنه فعليل مثل قنديل وربــــاعي الياء قيه زائدة ، والنون أصلية مثلها خندريس لانهـــا لا تزاد ثانية مطردة بخلاف الثالثة شريت وجحيل فقد نقل بأنها زائدة مطردة . وحكى ابن سيدة انه مشتق من خزر المعيز أى ضبعها فهو على هذا ثلاثى مزيد فيه الياء والنون ..

قلت الشريت الفليظ الكفين والرجلين وصف به الاسيد . والجحيل بتقديم الجيم على الحاء الغليظ الشقة . والآدمي منسوب إلى آدم عليه السلام .

فإن قلت في المسألتين منه ما هو . قلت معرفة هذا مبنية على معرفة شيء وهمو أن جلد الخنزير يقبل الدباغ أولا وكذلك جلد الآدمى فاختلف فيه ، فقال بعضهم جلد الخنزير لا يقبل الدباغ لأن فيه جلوداً مترادفة بعضها فوق بعض ، ذكره في المحيط والبدائع . وقيل يقبل الدباغ ولكن لا يجوز استماله لأنه نجس العين لأنه رجس ، والهاء في قوله تعالى فإنه رجس في ١٤٥ الانعام ينصرف اليه دون لحمه لقربه فلذلك لا يجوز الإنتفاع به ولا بيعه ولا جميع أنواع التملكات ولا يضمن مثله للمسلم ، وهو رواية عن أبي يوسف . « رح » ذكره في المحيط ، وهو مذهب الليث بن سعد وداود .

وأما جلد الآدمي فقد ذكر في الحيط والبدائع إن جلد الإنسان يطهر بالدباغ ولكن يحرم سلخه ودبغه والانتفاع به احتراماً له كشمره . وفي أحد قـــولي الشافعي الآدمي ينجس بالموت ويطهر جلده بالدباغ في أحد الوجهين إلا أن المقصود منه لما لم يحصل استثنى مـــع المستثنــى . وقيل جلد الآدمي أيضاً لا يقبل الدباغ كجلد الحنزير .

فإذا عرفت هذا فقد توجه في الاستثناء وجهان ، أحدها أن يكون الاستثناء من دبغ ويكون المعنى وكل إهاب يقبل الدباغ إذا دبـــغ فقد طهر إلا جلد الآدمي والحنزير لا لا يطهر لأنه لا يقبل الدباغ ــ والرجه الثاني أن يكون الاستثناء من قوله طهور ، والمعنى كل إهاب يقبل الدباغ إذا دبــــغ طهر إلا جلد الحنزير فـــإنه لا يطهر وإن حان يقبل الدباغ .

فإن قلت هذا الرجه يقتضي أن يطهر جلد الآدمي لأن تعليله بكرامته لا ينفي طهارته. قلت فعلى قوله من يقول لا يقبل الدباغ لا يطهر ، وعلى قـــول من يقول إنــه يقبل يطهر ولكن يحرم استماله كما قلنا ، فبالنظر الى القول الأول قــال إلا جلد الخنزير ولم يقل إلا

### لقوله ﷺ أيما إهاب دبغ فقد طهر

إهاب الحتزير ، لأن الإهاب له تهيو، واستعداد للدباغ ، وجلد الحتزير لبس كذلكفلذلك قال إلا جلد الحنزير ، وكذا الكلام في جلد الآدمي .

فإن قلت إن كان عدم القابلية للدباع يستلزم عدم الطهارة كان ينبغي أن يستثني أيضاً جلد الحية لأن في شرح الطحاوي قال جلد الحية نجس لا يحتمل الدباغ ويمنع جواز الصلاة أكثر من قدر الدرهم ، وكذلك كان ينبغي أن يستثني جلد الفيل عند محمد « رح » لأنه كالحنزير عنده . قلت اكتفى بذكر المتفق عليه دلم يتعرض لما فيه الخلاف .

ِفَإِنْ قَلْتُ مَا نَقُولُ فِي مَصَارِينَ الشَّاةَ وَالْمُبَانَةَ . قَلْتُ رَوَى عَنْ مُحَدُ ﴿ رَحَ ﴾ أنالمصارين إذا أصلحت والمثانة إذا دبغت طهرت ولهذا يتخذ من المصارين الأوتار .

فإن قلت الأكراس . قلت كالمصارين والمثانة . وقال أبو يوسف كاللحم فلا يطهر .

فإن قلت فلم فرع الحنزير على الآدمي . قلت الموضع موضع الاهانة لكونه في بـــاب النجاسة وتأخير الآدمي في ذلك أولى كما في قوله تعالى ﴿ لهدمت صوامع وبيـع وصلوات ومساجد ﴾ ٤٠ الحج .

فإن قلست لم أخرج جلد الخنزير والآدمي عن العموم وكان ينبغي أن يجوز تخصيص الميتة منه قياساً عليه أو بقوله عليتها لا تنتفعوا من الميتة بإهاب. قلت هذا قياس فيه إبطال النص وهو الحديث الذي يأتي ؟ والنهي عن الانتفاع بالاهاب وقد مر أنسه اسم لجلد غير مدبوغ قليس ذلك داخل في عمومه ليجوز تخصيصه لا تعارض بينهما لاختلاف المحل.

( لقوله على أيما إهاب دبغ فقد طهر ) الحديث رواه ابن عباس وابن همر رضي الله عنهم . فحديث ابن عباس أخرجه الأربعة ، ورواه ابن حبان في صحيحه وأحمد في مسنده والشافعي واسحاق بن راهويه والبزاز في مسانيدهم و كثير من العلماء المتقدمين والمتأخرين عزوا هذا الحديث في كتبهم إلى مسلم وهو وهم ، وبمن فعل ذلك البيهةي في سننه ، وإنما رواه مسلم بلفظ إذا دبغ الاهاب فقد طهر ، واعتذر الشيخ تقي الدين بأن البيهةي وقع له مثل ذلك في كتبه كثير أو يزيد أصل الحديث لاكل لفظ منه ولا يقبل ذلك لان الفقهاء عنتلف نظرهم باختلاف اللفظ ، فلا ينبغي ذلك ،

ومن أحاديث هذا الباب ما رواه البخاري ومسلم قال تصدق على مولاة لميمونة رضي

الله عنها بشاة فهاتت فمر بها رسول الله على فقال هلا أخذتم إهابها فدبغتموه فانتفعتم به فقالوا انها ميتة فقال انها حرم أكلها . ورواه الدارقطني وزاد أو ليس في الماء والقرص ما يطهره وفي لفظ إنما حرم عليكم لحمها ورخص لكم في مسكها و وفي لفظ ان دباغه طهور أخرج هــــذه الالفاظ في حديث ميمونة رضي الله عنها ثم قال وهــــذه الاسانيد كلما صحيحة .

وما رواه البخاري أيضاً من حديث سودة زوجة النبي بي فقال ماتت لنا شاة فدبغنا مسكها ثم ما زلنا تبز فيه حتى صار ثناء وماء . رواه ابن خزيمة في صحيحه والبيهةي في سننه عن ابن عباس رضي الله عنها قال أراد النبي بي أن يتوضأ من سقاء فقيل له انه ميتة فقال و دباغه بزيل خبثه أو نجسه أو رجسه ، وقال البيهةي اسناده صحيح ورواه الحاكم ، وما رواه ابن حبان في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الأ ينافح جاود الميتة طهورها . ومسا رواه أبو داود والنسائي وابن حبان في صحيحه من حديث عبد الرحمن بن ثوبان عن أمسه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله عليه السلام أمر أن ينتفع بجاود الميتة إذا دبغت ، وأعله البزار بأم محمد غير ممروفة ولايعرف لحمد غير هذا الحديث . وسئل محمد عن هذا الحديث فقال من هي أمسه ، كأنه أنكره من أجل أمه ،

وما رواه أبو داود والنسائي عن جون بن قتادة عن سلمة بن اللهيمة أن النبي على في غزوة تبوك دعى بماء عند امرأة فقالت ماعندي إلا قربة من ميتة ، قال ألست قد دبغتيها، قالت بلى قال فإن دباغها طهورها ، ورواه ابن حبان في صحيحه وأحمد في مسنده وأعله ابن الاثير بجون ، ويحكى عن أحمد قال لا أعرف من هذا الجون بن قتادة . ومسارواه الدارقطني ثم البيه عن مديث عائشة مرفوعاً طهور كل أديم دباغه ، وقالا اسناده حسن ورجاله ثقات ،

وأخرج الدارقطني من حديث عائشة رضي الله عنها قالت قال رسولالله والمجالة استمتعوا كالود إذا هي دبغت تراباً كان أو رماداً أو ملحاً بعد أن يريد إصلاحه رفيه معروف بن

حسان قال أبو حاتم مجهول وقال ابن عدي منكر الحديث .

وأخرج أيضاً من حديث ابن عباس رضي الله عنها قال إنما حرم رسول الله عليه السلام من الميتة لحمها ، فأما الجلد والشعر والصوف فلا بأس به . وفيه عبد الجبار قال الدارقطني ضعيف . قلت ذكره ابن حبان في الثقات في هذا الحديث .

وأخرج أيضاً من حديث ابن عباس رضي الله عنه قال سمعت رسول الله على قسال في قل لا أجد فيا أوحي إلي محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دمامسفوحاً ( ١٤٥ الانعام ، ألا كل شيء من الميتة حلال إلا ما أكل منها ، فأما الجلد والقرون والشعر والصوف والسن والعظم فكله حسلال لانه لا يذكى ، وفيه أبو بكر الهدالي قسال وهو متروك .

وما رواه البيهةي من حديث ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله على من على شاه فقال ما هذه فقالوا ميتة قال ادبغوا إهابها فــــان دباغها طهور و وفيه القاسم بن عبد الله ضعف .

وأخرج أيضاً من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه الله الذي عَلِيْ قَــال دباغ جاود المنت طهورها .

وما رواه الطبراني في معجمه والبزار في مسنده من حديث ابن عباس قلل ماتت شاة لميمونة فقال النبي على فهلا استمتعتم بإهابها فإن دباغ الاديم طهوره . وفيه يعقوب بن عطاء بن أبي رباح فيه مقال . قال أحمد « رح » منكر الحديث ، وذكره ابن حبان في المقات . وهسنده الاحاديث كلها حجة لنا على المحالفين . وفي هذه المسألة العلسهاء سمعة مذاهب :

الاول : منهبنا وقد ذكره المصنف .

الثاني : مذهب الشافعي و رح » أنه يطهر الكل إلا جلد الكلب والحنزير وما يتولد منها أو من أحدها .

الثالث : يطهر الجميع ، يروى عن أبي يوسف « رح » ذكره في الحيط وهـو مذهب اللث وداود .

الرابع : كذلك ظاهره دون باطنه ، يحكى عن مالك .

الخامس : ينتفع بها من غير دباغ في الرطب واليابس ، يحكى عن الزهري .

السادس: يطهر بالدباغ جلد مأكول اللحم دون غيره ، قاله الاوزاعي وابن المبارك وأبو ثور واسحاق .

السابع : لا يطهر شيء منها بالدباغ ، يروى عن عمر وابنه وعائشة رضى الله عنهم ، وهو رواية عن مالك « رح » .

وعن أحمد أحاديث التابعين منها غير ما رواه الاربعة من حديث عبد الله بن حكم عن النبي على أنه كتب إلى جهينة قبل موته بشهر أن لا تنتفعوا من الميتة باهاب ولاعصب، وقال الترمذي حديث حسن ورواه ابن حبان في صحيحه ومنها مسا رواه ابن جرير الطبري في تهذيب الآثار من حديث جابر قال قال رسول الله على لا تنتفعوا من الميتة بشيء. ومنها ما رواه ابن جرير أيضاً من حديث ابن عمر رضي الله عنها قال نهى رسول الله على أن ينتفع من الميتة بإهاب.

ومنها ما وراه أبو داود والترمذي وصححه أنه عليه السلام نهى عن جاود السباع التي تفترس.

والجواب عن حديث ابن حكم أنه معاول بأمور ثلاثـــة الاول أنه مضطرب سنداً ومتناً. فالاول عبد الرحمن بن أبي ليل عنه حدثنا شيخ لنا أن النبي عليه السلام كتب إليهم أن لا يستمتعوا من الميتة بشيء • رواه ابن حبان ، وفي رواية حدثنا أصحابنا أن النبي عليه ونحن في أرض جهينة إني كنت رخصت لكم في جلدة الميتة فلاتنتهجوا من الميتة يجلد ولا عصب. رواه الطبراني في معجمه الاوسط •

الثاني يعني اضطراب المتن وهو ما روي قبل موتسه بشهر وروي بشهر أو شهرين ' وقال البيهقى وجساء في لفظ آخر قبل موته بأربعين يومساً ' وروي قبل موته بثلاثة أيام .

والثاني من العلة الإختلاف في صحبته ، فقال البيقهى وغيره لا صحبة لـ فهو مرسل وعن الخلال أن أحمد و رضى ، توقف فيه لما رأى تزلزل الرواة فيه ، وقيل انسبه رجم عنه .

والثالث قال في الامام عن الحكم بن عتبة الكندي عن عبد الرحمن بن أبى ليلى أنه انطلق هو وناس إلى عبد الله بن حكيم قال فدخلوا أو قعدت على الباب فخرجوا إلى وأخبروني أن ابن حكيم أخبرهم أن رسول الله عليه السلام كتب إلى جهينة قبل موتسه بشهرين لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب . فغى هده الرواية أنه سمع من الناس الداخلين عليه وهم مجهولون وقسال الخلال وطريق الانصاف أن حديث ابن حكيم ظلم الدلالة في النسخ ولكنه كثير الاضطراب وحديث ابن عباس سماع وحديث ابن حكيم وحديث ابن عباس المها منها المنها المنافهة ، ولو صح فهو لا يقاوم حديث ابن عباس في الصحة ، ومن شرط الناسخ أن يكون أصع سنداً وأقوم قاعدة من جميع الرجحان ، وغير خاف طي كل جاعة شرط الناسخ أن يكون أصع سنداً وأقوم قاعدة من جميع الرجحان ، وغير خاف طي كل جاعة الحديث أن حديث ابن حكيم لا يوازي حديث ابن عباس في جهة من جهات الترجيح فضلا عن جميعها .

والجواب عن حديث جابر أن في رواية زمعة وهـــو بمن لا يعتمد على نقله . وعن حديث ابن عمو رضي الله عنه أن عامة من في إستاده مجاهيل لا يعرفون .

وأما النهي عن جلود السباع فقد قيل أنها كانت تشتغل قبل الدبـغ.

# ولا يعارض بالنهي الوارد عن الانتفاع من الميتة وهو قوله عليه السلام لا تنتفعوا من الميتة بإهاب، لأنه اسم لغير المدبوغ وحجة على الشافعي (رح)

المحبوب دون السمن والمسل ونحوهما ، وأراد بعموم هذا النص أن الإهاب نكرة والنكرة والنكرة وأراد بعموم هذا النص أن الإهاب نكرة والنكرة إذا التصفت بصفة عامة تعم ، كقوله أي عبيدي ضربك فهو حر ، يعتق كلهم إذا ضروه، تقديره أي إهاب مدبوغ فهو طاهر ، وأيضاً بعمومه يدل على طهارة ظاهرة وباطنة فلا معنى لاستثناء باطنه .

وقال النووي قال الماوردي يجوز هبة جلد الميتة قبل الدياغ ، قال وقـ ال أبو حنيفة ( رض ) يجوز بيعه وهبته كالثوب النجس .

قلت مذا سهو منه بل لا يجوز بيع جلود الميتة قبل الدباغ ولا تمليكها ، ذكسره في الحيط وشرح الطحاري ، ولا يضمن بالاتلاف ، ولو دبغه بالنجس صح في أحد الوحهان ويفسل بعده عندهم وعندنا يطهر ، وجاد الميتة المدبوغ بما يؤكل لحمه يحل أكله في الجديد، وكذا ما لا يؤكل لحمه في وجه ولا يحل بالذكاة .

ثم اعلم أن قوله - حجة على مالك ليس كما ينبغي لأن مالكا لا يقول بذلك ، فني الجواهر المالكية إن جلد الميتة يطهر بالدباغ فهذا التقل عنه ضعيف ، وإنما هذا الحديث حجة على أحمد فإن عنده جلد الميتة لا يطهر بالدباغ .

( ولا يعارض ) على صيغة الجهول أي لا يعارض المذكور ( بالنهي الوارد عن الانتفاع من الميتة وهو قوله عليه السلام لا تنتفعوا من الميتة (١) بإهاب لأنه ) أي لأن الاهاب ( اسم لغير المدبوغ ) فإذا دبغ يصير أدياً فحيننذ لا معارضة بين الحديثين ، لأن المعارض يقتضي اتحاد المحل مع اتحاد حالته واختلاف حسالته ينفي التعارض ، وإن كان أصلها واحداً كحرمة الحر وحل الحل .

( وحجة على الشافعي ( رح ) ) عطف على قوله حجة على مـــالك ، أي الحديث

<sup>(</sup>١) جملة - وهو قوله عليه السلام لا تنتفعوا من المينة - ساقطة من هذا المحاس أ ه مصححة .

المذكور حجة أيضاً على الشافعي و رح ، في إنه يقول بعدم الطهارة ( في جلد الكلب ) بالدباغ وقاسه الشافعي بجلد الخنزير والآدمي ، وتخصيصه بالكلب ليس له زيادة فائدة لما ان عنده كل ما لا يؤكل لحمه لا يطهر جلده بسالدباغ ، والظاهر انه إنما خص الكلب موافقة لما ذكر في الأسرار لأنه فيه نص الخلاف بالكلب حيث قال بطهارة جلود السباع بالدباغ سوى الكلب والخنزير عند الشافعي .

وقال الاترازي والعجب من الشافعي و رح ، أنه يقول أن الكلب المعلم إذا أكل صيداً يجل أكله ، وان ترك الكلاب التسمية عمداً وقت الارسال ، ثم يقول ان جلده لا يطهر بالدباغ لأنه نجس المين ، فكيف جاز الانتفاع بنجس العين بلا ضرورة ، وكيف جاز صيده ، ومثل هذا لا يجوز في الحنزير وهو نجس العين .

قلت كيف يتعجب منه وليس فيه ما يورث التعجب لأن حل صيده لا يستلزم جواز دباغ جلده ، وكونه نجس العين لا يستلزم تحريم صيده وكل وأحد من ذلك ورد بنص مستقل ومع هذا رواية عندة أن الكلب نجس العين وما منعا طهارة جلده إذا دبغ لأن ذلك ليس يمشي على هذا ، بل على عموم النص .

(وليس الكلب بنجس المين) هذا جواب عن قياس الشافعي و رح ، الكلب على الحنزير ، وإن لم يذكر في الكتاب ، واختلفت الروايات في كدون الكلب نجس المين ، ففي المبسوط الصحيح من المذهب عندنا عين الكلب نجسة ، وقال بعض مشايخنا ليس بنجس المين ، قال في البدائع وهو رواية الحسن . وفي الذخيرة ذكر القدوري في تجريده أنه نجس المين عند أبي يومف ومحد و رح ، وفي العيون روى ابن سمساعة عن أبي يوسف و حمد الكلب والذئب وإن دبغا ولا تحلها الذكاة .

وقال الكاساني والذي يدل على أنه ليس بنجس العين أنه جوز الانتفاع به حراسة واصطياداً ولمجارة ، وقال في عمدة المعين لو استأجر الكلب للصيد يجوز والسنور لايجوز لان السنور لا يعلم . وقال في التجريد لو استأجر كلباً معلماً أو باياً (١١) صيوداً ليصيد بها

<sup>(</sup>١) هكذا رسمت في الاصل •

## ألا ترى أنه ينتفع به حراسة واصطياداً ، بخلاف الخنزير ، لأنه نجس العين إذ الهاء في قوله تعالى « فإنه رجس » ١٤٥ الانعام منصرف إليه لقربه

فلا أجر له . وقال مشايخنا ومن صلى وفي كمه جرو كلب تجوز صلاته ؛ وقـــد حكم أبو حصير لديته فدل على انه ليس بنجس العين .

( ألا ترى ) كلمة ألا بفتح الهمزة وتخفيف اللام للتنبيه والتوضيح ( أنه ) أي أن الكلب ( ينتفع به حراسة ) أي من حيث الحراسة سيا أهل البر ( واصطياداً ) أي من حيث الاصطياد ، فدل ذلك على أنه ليس نجس العين ، ولا يشكل بالسرقين فإنه نجس لا محالة ، وينتفع به إيقاداً أو غيره ، لانه انتفاع بالأهلاك كالدنو من الحر للاراقة ، وهو الذي اختاره المصنف أيضاً .

والذين ذهبوا إلى أنه نجس العين استدلوا بما ذكر أبو يوسف « رح » في العيون أن الكلب لو وقع في الماء فانتفض فأصاب ثوب إنسان منه أكثر من قدر الدرهم منع جواز صلاته ، فسئل إذا وصل المساء إلى جلده ويقول محمد ليس الميت بسانجس من الكلب والخنزير ، فدل على أنه نجس العين ، وهو اختيار شمس الائمة السرخسى . وقسال الاترازي لا نسلم أن نجاسته تثبت في الكلب فسندا القدر من الكلام ، فمن ادعى ذلك فعليه البيان ، ولم يسرد فص عن محمد في نجاسة العين ، قلت قد ذكرنا الآن عن صاحب الذخيرة عن القدورى أنه نجس العين عند محمد .

( بخلاف الخنزير ) متصل بقوله إلا جلد الخنزير ( لأنه نحس العين إذ الهاء في قسوله فإنه رجس كلة إذ التعليل أي لأن الهاء أي هاء الضمير في قوله تعالى ﴿ فإنه ﴾ أي فإن الحنزير ﴿ رجس ﴾ أي قذر قاله الفراء • وقيل الرجس والرجز واحد . وقال البغوي الرجس النجاسة .

(منصرف ) خبر المبتدأ وهو قوله الهاء ( إليه ) أي إلى الخنزير لا إلى اللحم في قوله تعالى ﴿ أَو لَحْمَ خَنْزِيرِ فَإِنْهُ رَجِسَ ﴾ ١٤٥ الانعام ( لقرب ) أي لقرب الخنزير أراد أن الضمير أي الحنزير أقرب من اللحم .

فإن قلت المقصود بالذكر في الكلام هو المضاف فيجب أن يرجع الضمير إليه قلت قد

يكون المضاف إليه مقصوداً وان كان يجوز أن يعود إلى المضاف اليه وما نحن بصدده من هذا القبيل لكونه شاملا للمضاف أشد وأحوط في العمل ، لأن الضمير إن رجع إلى اللحم لم يحرم غيره ، وإن رجع إليه يشمل الجميع .

والعجب من الاترازي أنه أخذ في الجواب عن هذا السؤال محصل كلام المصنف ، ثم قال هذا الجواب مماسنح له خاطري .

وقال أيضاً وقيل في صرفيه إلى الخنزير عمل بهما لاشتاله على اللحم ولا ينعكس. أقول فيه نظر لأن لقائل أن يقول لا نسلم لأن الجلد على تقدير عدود الضمير إلى اللحم لا يكون نجساً ، وعلى تقدير عدوده إلى الحتزير يكون نجساً ، وفي كون الجلد نجساً وغير نجس منافاة فيكون العمل بها أحوظ. انتهى كلامه .

أقول قوله – وقيل هو صاحب التوشيح – فإني رأيت بهذه العبارة فلا أدري هل هو من عنده أو نقله عن أحد . وقوله – في كونه نجساً أو غير نجس منافاة – غير مسلم لأن المنافاة إنما تكون إذا كان كونه نجساً وغير نجس بتقدير واحد . والذي قـاله القائل المذكور بتقدير فكيف تكون المنافاة .

ثم قال الاترازي وبما ظهر لفؤادي من الأنوار الربانية والأجوبة الالهامية أن الهاء لا يجوز أن ترجع إلى اللحم لأن قوله تعالى ﴿ فإنه رجس ﴾ حرج في مقام التعليل ، فاورجع إليه لكان تعليل الشيء بنفسه وهو فاسد لكونه مصادرة ، وهذا لأن نجاسة لحمه عرفت من قوله تعالى ﴿ أو لحم خنزير ﴾ لأن حرمة الشيء مع صلاحيته اللفذاء لا الكرامة آية النجاسة فحينئذ يكون معناه كأنه قال لحم خنزير نجس فإن لحمه نجس . أما إذا رجع إلى الخنزير فحينئذ يكون معناه كأنه قال لحم خنزير نجس لأن الحنزير نجس ، يعني إن هذا الجزء من الخنزير نجس ، لأن كله نجس . هذا هو التحقيق في الباب لأولي الألباب .

قلت فيا قاله نظر لأن دعواه بعدم جواز رجوع الضمير إلى اللحم غير صحيحة ، لأن الأصل في هذا الباب رجوع الضمير إلى المضاف وإن كان رجوعة إلى المضاف اليه صحيحاً، وذلك لأن المضاف هو المقصود بالذكر كما في قولك رأيت غلام زيد وكلمته ، فإن الأصل

أن يكون التكلم للغلام ، فإن كان يجوز أن يكون لزيد كما في قوله تعالى ﴿والدّين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ﴾ ٢٧ البقرة فإن الضمير يجوز أن يرجع إلى كل واحد من المضاف والمضاف الميه .

ثم تعليل الاترازي بقوله و رجس ، خرج في مقام التعليل ، أ ه . وقوله - هذا هـو التحقيق في الباب - غير تحقيق لأنه إنها يازم ما ذكره إذا جزم بعود الضمير الىالمضاف، وقد قلنا انه يجوز الامران ، والتحقيق في هذا الباب أن يكون التقدير في الضمير - فإن كل واحد من الميتة والدم المسفوح ولحم الخنزير رجس أي نجس - فيكون هـذا تعليلا لقوله محرماً ، فبين بذلك أن هذه الأشياء حرام لأنها نجسة ، لأنه لو لم يذكر و فإنه رجس ، لما كان يلزم من صدر الكلام النجاسة لهذه الأشياء ، لأن الحرمـة لا تستلزم النجاسة .

فإن قلت فعلى هذا يلزم اقتصار النجاسة في الخنزير على لحمه . قلت الأمر كذلك فإنه قال « على طاعم يطممه » والطمم لا يكون الا في اللجم دون غيره وهو المطلوب .

فإن قلت فعلى هذا يجوز استعمال جلده بالدباغ واستعمال شعره. قلت أما جلده فقد اختلف فيه هل يقبل الدباغ أم لا ، فقد قال بعضهم أنه يقبل ، فعلى هذا يطهر بالدباغ ، وهو مذهب الليث وداود ورواية عن أبي يوسف و رح ، وقال بعضهم انه لا يقبل ، فعلى هذا لا يطهر بالدباغ ، وقد ذكرنا هذا فيا مضى عن قريب .

وأما شعره فإنه جزء ما هو نجس بعينه ، وللجزء حسكم الكل غير أن محمداً أباح الانتفاع به للخرازين والاساكنة للضرورة لأن في تنجيسه حرجاً .

وقوله - لأن نجاسة لحمه عرفت بالنص من قوله تعالى ﴿ أَو لَحْمَ خَنْزَيْرَ ﴾ ١٤٥ الانعام، ليس كذلك لأن بالنص ما عرف الا حرمة لحمه ونجاسته عرفت من الضمير الراجع الى كل واحد من الاشياء الثلاثة كما قررناه فافهم ، فانه موضع دقيق .

وقوله - لان حرمة الشيء مع صلاحيته للغذاء لا لكرامته آية النجاسة - ينتقض بلحم الفرس لانه حرام عند أبي حنيفة ومالك رحمها ايثه مع صلاحيته للغذاء مع أنه غير نجس .

### وحرمــــة الانتفاع بأجزاء الآدمي لكرامته فخرجا عما رويناه ، ثم ما يمنع النتن والفساد

فان قلت حرمته للكرامة . قلت لا نسلم ذلك ، وانها حرمته لكون أكله سبباً لقتله لانه آلة الجهاد ، ولان الله تمالى امتن علينا بكونه مركوباً ولم يمنن بكونه مأكولاً مع أن نعبة الاكل فوق نعمة الركوب .

( وحرمة الانتفاع بأجزاء الآدمي لكرامته ) يتملق بقوله أو الآدمي والمعنى بخلاف جلد الحتزير فانه لا يطهر بالدباغ لنجاسة عينه ، وجلد الآدمي لكرامته ، لان الله تمالى كرمه ، وفي استعال جلده ابتذال له ، هكذا قرره الشيخ الأكمل ، وأنا أقول هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره أن يقال لما خرج جلد الآدمي عن حكم الدباغ بقوله الاجلد الآدمي كان ينبغي أن يجوز الانتفاع ببقية أجزائه مثل شعره وعظمه وعصبه وغير ذلك، فأجاب عن ذلك بقوله وحرمة الانتفاع ، ا ه ،

( فخرجا ) أي جلد الآدمي وجلد الحنزير ( عما روينا ) وهو قوله عليه السلام أيما اهاب دبغ فقد طهر ، ومراده خرجا عن عموم هذا الحديث . ثم خروجها عنه بالكتاب، فان كان متأخراً عن الحديث فهو ناسخ لا محالة ، وان كان متقدماً عليه فخبر الواحد لا بمارضه فضلا عن أن ينجس ، وان كان معارضاً كان محصها .

والذين ذهبوا الى طهارة جلد الآدمي والحنزير بالدباغ لم يخرجوهما عن عموم هذا الحديث ، غير أنهم منعوا استعمال جلد الآدمي لكرامته ، ونقل ابن حزم اجماع المسلمين على تحريم جلد الآدمي واستعماله . وعند الشافعي الآدمي لا ينجس بالموت ، وفي قدول نجس ويطهر جلده بالدباغ في أحد الوجهين ، لكن المقصود لما لم يحصل به اشتباه .

( والفساد ) وهو ضد الصلاح قاله الليث والمراد ها هنا ما يمنع ضد صلاحية استعمال الجلد الغير المدبوغ وهو أعم من النتن وغيره فإن قلت هو مصدر أم اسم . قلت مصدر من

# فهو دباغ وإن كان تشميساً أو تتريباً لأن المقصود يحصل به فلا معنى لاشتراط غيره

فسد الشيء يفسد فساداً وفسوداً وهو فاسد وهو من باب نصر ينصر . وقال ابن دريسه . فسد يفسد مثل عقد يعقد لغة ضعيفة وكذلك فسد يضم السين فساداً فهو فاسد .

( فهو دباغ ) جملة اسمية وهو خبر المبتدأ وهو قوله ما يمنع ، وتضمين الإبتداء معنى الشرط دخلت الفاء في الخبر ( وان كان ) أي وان كان ما يمنع النتن والفساد وان واصلة بما قدمنا فلذلك لا ينكر لها الجواب ظاهراً ( تشميساً ) من شمست الشيء بتشديد الميم اذا وضعته في الشمس ، يقال شيء مشمس أي عمل في الشمس والمراد ها هنا أن يبسط الجلد في الشمس لتشمس منه الرطوبة التي فيه وتزول عنه الرائعة الكريمة بمطة بذلك ، لانه دباغ حكمي ، والدباغ على نوعين حقيقي وحكمي على ما نذكره عن قريب .

(أو تتريباً) من تربت الاهاب تتريباً اذا ترب عليها التراب أزالت ماعليه من الرطوبة والرائحة الكريمة ، وكذلك يقال تربته مترباً بالتخفيف ، ويقال أيضاً تربت الشيء اذا حملت عليه التراب ، ومنه الحديث أتربوا الكتاب فانه انجح للجاجة . وقال الصاغاني قال ابن بروح كل ما يصلح فهو متروب وكل ما يفسد فهو متروب مشدداً .

قلت فعلى قوله ينبغي أن يقال أو مترباً ولا يقال أو تتريباً ، ولكن المشهور مسا ذكرناه **أولاً .** 

( لان المقصود يحصل به ) أي ما يمنع النتن والفساد ( فلا معنى لاشتراط غيره ) نحو القرظ بالظاء المعجمة ، والمفص والشث بفتح الشين المعجمة والثاء المثلثة وهو نبت طيب الرائحه كذا ذكره الجوهري وغيره . وقال الازهري هو بالباء الموحدة هو ما يدفع بسه بعد الزاج وهو السباع ، وقد صحفه بعضهم بالمثلثة وهو شجر لا أدري أيتدبغه أم لا ، وتابعه صاحب الشامل أو يحر وفي تعليق الشيخ أبي حامد ، قال أصحابنا بمثلثة ، وقال الشافعي بالموحدة ، وقد قيل الأمران وبأنها كان الدباغ به حاصل ، وصرح القاضي خان أبو الطيب في تعليقه مسا يجوز بها ، ولا ذكر له في حديث الدباغ ، وإنها هسو من كلام الشافعي .

وقال الصاغاني الشب بالباء الموحدة شيء منه الزاج والشث بالمثلثة نبت طيب الريح مر الطعم يدبغ به قال الدينوري أخبرني أعرابي من أزد السراة قال الشث شجر مثل شجر التفاح في القدر ، ورقه يشبه ورق الخلاف ولا شوك له ، وله تومة موردةويستقربه ذرة صغيرة فيها ثلاث حبان وربع سود مثل الربعة يرعاه الجمال إذا يبس .

قالوا والإبل تأكل الشث فتحصب عليه ويدبغ بورقه ويساق بأغصانه (١) وتعالج بفروعه الرطبة من الريح يأخذ في الجسد ويضمد بسه للكسر يخبر وهومرينبت في السهل والحبل وأكثره ينبت بجبال الفراهيد . وقسال أبو عيسى البكري الشث كأنسه شجر المدبان .

ثم اعلم أن الدباغ على نوعين حقيقي كالقرظ ونحوه ، وحكمي كالمسترب والمشئث والمشمس والاتقاء في الربح ، ولو جف ولم يستحل لم يطهر وقسال أبو يوسف « رح » إن كان يمنع من الفساد فهو دباغ ذكره في المحيط وهما سواء لأنه يعود نجساً (٢) إذا أصابه ماء فإن في الحكمي روايتين . وقال في الدراية قول صاحب الهداية فلا معنى لاشتراط غيره نفي قول الشافعي ، فان عنده لا يكون الدباغ إلا بما تزول به الرسوبات عنه وذلسك باستعمال القرظ والعفص ونحوهما لأنه طهارة شرعية فيقتصر على مورد الشرع ورد بالدباغ بالمتقوم كالقرظ والعفص دون غيرها من التراب والشمس . انتهى .

وقال أبو العباس الجرجاني من أصحاب الشافمي « رح » في التحرير يجوز الدباغ بالتراب ورجحه إمام الحرمين مجصوله بالملح . وقال القاضي أبو الطيب ولا يكفي فيه الشمس نص عليه الشافعي « رح » وفي وجه يجوز ، حكاه الرافعي وبه قطع الجهور، وفيه وجه شاذ تحصل به ، وقال القاضي خان ولم أر للشافعي « رح » في هذا نصاً ، والمرجع في ذلك إلى أهل الصنعة ، فان كان التراب والرماد هذا الفعل جعل الدباغ منهها .

<sup>(</sup>١) في الأصل بقضانه .

<sup>(</sup>٢) الجلة في الأصل – لأن في عودة نجسًا –. .

وأما المللح فنص الشافعي و رح ، أنه لا يحصل الدباغ به ، وبه قطع صاحب الشامل، وقطع إمام الحرمين بالحصول ، وفي الحلية قال أبو نصر سممت بمض أصحابنا أن أب حنيفة و رح ، يقول إنها يطهر الاهاب بالشمس إذا عملت به عمل الدباغ ، وهذا يرفع الحلاف ، وفي جواز بسع الجلد بعده له قولان أضحها وهو الجديد أنه يجوز وهو قسول أبي حنيفة و رح ، وفي قوله القديم لا يجوز وبه قال مالك رحمه الله ،

ثم ان الشافعي احتج فيا ذهب اليه بقوله عليتها في حديث ابن عباس رضي الله عنه قال مر الذي عليتها بشاة ميمونة رضي الله عنها فقال هلا استنفعتم باهابها ، فقالوا انها ميتة قال إنها حرم أكلها إذ ليس في الماء والقرظ ما يطهره. رواه الدارقطني والبيبقى وقال النووي هذا حديث حسن رواه أبو داود والنسائى في سننها بمناه عنميمونة رضى الله عنها قالت مر على النبى عليه رجال يجرون شاة لهم مثل الحمار فقال عليتها يطهره الماء والقرظ.

ولنا ما أخرجه الدارقطني عن عائشة رضى الله عنها قدالت قال رسول الله على استمتعوا مجلود الميتة إذا هى دبغت ترابساً كان أو رمساداً أو ملحاً أو ماكان بعد أن يزيد صلاحه . وقال محد في كتاب الآثار أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال كل شيء يمنع الجلد من الفساد فهو دباغ ، وهذا يتناول المشمس والمترب .

وحديث ابن عباس رضى الله عنه الذي احتج به الشافعى لا يقتضى الاختصاص بل المراد به ما في معناه بالإجماع ، والمرجع في ذلك إلى أهل الصنعة ، نص عليه الشافعى و رح ، كما ذكرنا .

فان قيل في رواية حديث عائشة الذي احتج به معروف بن حسان ، قال أبو حاتم عبول ، وقال ابن عدي منكر الحديث . قلت الذي ورد في الصحيح من قوله عليه السلام ملا أخنتم إهابها فدبغتموه فانتفعتم به ، قالوا انها ميتة قال إنها حرم أكلها ، وقدوله حديث حديثتها أن يكون الدباغ حقيقياً أو حكمياً فبعموم هذا يخص حديث عائشة المذكور عندنا يجوز بيم الجلد المدبوغ لقوله عليه السلام هلا أخذتم جلدهافد بغتموه

وانتفعتم به ، والبيع من وجوه بالإنتفاع فجاز بيعه كالذكاة وهو قول جهور العلماء .

وللشافعى في صحة بيع جلد الميتة بعد الدباغ قـولان مشهوران ، والصحيح عندهم القول الجديد وهو صحته كمذهبنا كالحر إذا تخللت . وقــال الماوردي والرويانى إذا جوزنا بيعه جاز رهنه واجارته ، وان لم يجز بيعه ففى جواز اجارته وجهان كالكلب المعلم . وقيل تجوز اجارته قطعاً ، وانها القولان في بيعه ورهنه .

وأما بيعه قبل الدباغ فباطل عندنا وعند جماعة من العلماء ، وحكى النوري عن أبي حنيفة جوازه كالثوب النجس ، وهذا سهو منه فان مذهب أبي حنيفة رحمه الله تمالى عدم جواز بسع جاود الميتة قبل الدباع ، ذكره في الحيط وفي شرح الطحاوي .

وفي جواز أكل الجلد المدبوغ من حيوان لا يؤكل لحمه (١) قولان للشافعي في القديسم وطائفة منهم صححوا قول الجديد .

( وما يطهر جلده بالدباغ يطهر بالذكاة ) الحاصل من الاهل بالتسمية فإن ذكاة الجوسي ليست بمطهرة . وقال في البدائع إلا الدم وهو الصحيح من المذهب . وروى المدارقطني عن ابن عباس لما مر بشاة ميمونة فقال هلا استمتعتم بجلدها قالوا يا رسول آلله إنهاميتة قال ان دباغها ذكاتها في حق الجلد فعلمنا أن الذكاة هي الأصل في الطهارة ، وإن الدباغ قائم مقامها عند عدمها ، ولأن الذكاة أبلغ من الدباغ لأنها أسرع للدماء والرطوبات قبل التشوب والفساد بالموت أو العادة الفاشية بين المسلمين تلبس الجلد الثعلب والفهد والسعور والسنجاب ونحوها في الصلاة وغيرها من غير نكير ، فدل على طهارته .

وفي النهاية عند بعضهم إنما يطهر جلد الحيوان بالذكاة اذا لم يكن سؤره نجساً. وذكر في فتاوى قاضي خان قبل يشترط أن يكون الذكاة من أهلها في محلها وهو مسا بين اللبة واللحيين وقد سمى مجيث لوكان مأكولاً لا يحل أكله بثلك الذكاة .

( لأنه ) أي لأن الذكاة ، وإنها ذكر الضمير لان الذكاة بمعنى الذبح ، وفي بعض النسخ

<sup>(</sup>١) في الأصل كلمة لحمه ساقطة والصحيح اثباتها .

# يعمل على الدباغ في ازالة الرطوبات النجسة وكذلك يطهر لحمه وهو الصحيح وإن لم يكن مأكولاً وهو الصحيح

فإنها لا يحتاج إلى التأويل ( يعمل عمل الدباغ في إزالة الرطوبات النجسة ) لانه يمنع من التصالها به والدباغ يزيل بعد الاتصال و لما كان الدباغ بعد الاتصال من للاتصال أولى أن يكون مطهراً ( و كذلك يطهر لحمه ) أي لحم ماذكى حق إذا صلى ومعه من لحم الثعلب المذبوح أو نحوه اكثر من قدر الدرهم جازت صلاته ( هو الصحيح ) أي الحكم بطهارة لحمه هو الصحيح ، واحترز به عها قال في الاسرار وغيره انه نجس ه

قلت قد اختلف أصحابنا في طهارة لحمه وشحمه ، فقال الكرخي كل حيوان يطهر جلده والد بالد والذكاة ، فقال بعض المشايخ بطهر جلده لا غيره منهم نصر بن يحي والفايه أبو جعفر ، والاول أقرب الصواب .

وقال في المفيد هو الصحيح ، وتظهر فائدة ذلك لو وقدع في الماء هل يفسده أم لا ، وهل يجوز له حمله إلى طيوره وكلابه ليطعمها أم لا ، ولو صلى معه هل تجوز صلاته أم لا ، وذكاة الآدمي كموته حتف أنفه ، وذكر الناطفي إذا صلى ومعه من لحم السباع أكثر من قدر الدرهم لا تجوز صلاته أم لا ، وذكاة الآدمي كموته حتف أنفه ، وإن كان مذبوحاً ، وفي فتاوى قاضي خان ولو وقع في الماء أفسده .

( وان لم يكن مأكولاً ) واصل بما قبله أي وإن لم يكن الحيوان المذبوح غير مأكول، وفي البدائع الذكاة تطهر المذكى يجميع أجزائه إلا السدم المسفوح ( هو الصحيح ) وفي الكافي اللحم نجس في الصحيح وكلامه هنا نخالف لما ذكر في الدباغ. قال صاحب النهاية قوله – وكذلك يطهر لحمه – في هذه الرواية نوع ضمف لما ان حرمة أكل اللحم فيا سوى الآدمي ولم يتعلق بسمه حق العباد دليل النجاسة ، ولزمهم طهارة الجلد لاتصسال اللحم بسمه .

وأجابوا بأن بين الجلد واللحم جلدة تمنع مماسة اللحم الجلد الغليظ فلا ينجس ، وبه أخذ المحققون من أصحابنا من الناطفي وشيخ الاسلام خواهر زاده وقاضي خان . وفي الخلاصة هو الختار وفيه نظر ، لانها متوهة وعلى تقدير تحقيقها فإما أن تكون طاهرة أو تكون نجسة ، فإن كانت متصلة باللحم فليس يتصور أن تكون طاهرة واللحم نجس فيكون نجسا ، والجلد الغليظ متصل به أيضاً الانه لا يجيء عند السلخ بين الجلد واللحم أمر ثالث فلا تكون طاهراً ، لكن الفرض انه طاهر ، وإن كانت متصلة بالجلد فليس يتصور أن تكون نجسة والجلد طاهر فتكون طاهرة واللحم متصل به اتصالاً فكيف يكون نجسا ، وهذا هو الذي حمل المصنف على تصحيح رواية تطهير اللحم وبه قال مالك ، وفي القنية قال الكرابيسي والقاضى عبد الجبار مجوسي ذبح حماراً قيل لا يطهسر ، والصحيح انه يطهر ولو ذبحه مسلم ولم يسم قال أبو حاتم الشهيد لا يطهر .

(وشعر الميتة وعظمها طاهر) وكذا جميع أجزاء الميتة التي لا دم فيها ان كانت صلبة كالقرن والسن والظلف والحافر والخف والوبر والصوف والعصب في رواية ، وفي رواية نجس ، والويش والانفخة الصلبيه والاجنحة ، وأما المائعة واللبن فكذلك عن أبي حنيفة وعندها نجس . وذهب عبد العزيز والحسن البصري ومالك وأحمد رحمهم الله واسحاق والمزني وابن المنذر إلى أن الشعر والصوف والوبر والريش طاهرة لا تتنجس بالموت كمذهبنا ، والعظم والقرن والظلف والسن نجسة . رقال الشافعي و رح ، الكل نجس إلا الشعر فإن فيه خلافاً ضعيفاً ، وفي العظم أضعف منه قال القاضي أبو الطيب وآخرون الشعر والصوف والوبر والعظم والقرن والظلف تحلها الحياة وتنجس بالموت هذا هو المذهب وهو الذي رواه البويطي والربيع المرادي وحرملة ، وروى المزني عن الشافعي انه رجع عن تنجيس شعر الآدمي .

قال النووي أما شعر الآدمي ففيه قولان أشهرها عنه أنه نجس ٬ والثاني وهـــو المنصوص في الجديـــد انه طاهر ٬ واتفق الأصحاب أن المذهب أن شعر الآدمي وصوفه ووبره وريشه نجس بالموت .

واختلفوا في الراجح في شعر الآدمي فالذي صححه الجمهور من العراقيين نجاسته ، والذي صححه جميع الحراسانيين أو جماهيرهم طهارته ، فهذا هو الصحيح ، فقد صح عن الشافعي « رح » رجوعه عن نجس شعر الآدمي ، وأما شعر النبي عليه الصلاة والسلام إساءة الأدب والجرأة في الإقدام بهذا الذكر الشنيع في حق هذا الجناب الرفيع ، وفي

اعتقادي أن مثل هذا كاد يكون كفراً أو انا كنت أنزه نفسي عن إيراد هـذه القضية السخيفة في هذه المواضع ، ولكني ذكرته ليقف عليه من لم يخطر علمه به ويعلم أن المذهب الحقي منه هو الدين الحنفي ، والذي رسخت في قلوبهم قواعد الدين إجلال قدر هذا النبي الحقي منه هو الدين الحيارة فضلات النبي عليتها فكيف بشعره الطاهر المطهر ، فنسأل الله المظمة عن الزين والضلال .

واحتج الشافعي « رح » فيا ذهب إليه بقوله تعسالي ﴿ حرمت عليكم الميتة ﴾ ١٤٥ الانعام ، وهو عام للشعر وغيره ، قإن الميتة اسم لما فارقه الروح بجميع أجزائه ولهذا لو حلف لا يمس ميتة فمس شعرها حنث ، وبقوله عليتها ما أبين من الحي فهو ميت

والجواب عن الآية أن الميتة عبارة عما فارقه الحياة بلا ذكاة والشعرو نحوه الحياة لهابدليل عدم الألم بالقطع ، فكيف يتصور أن يكون ميتة . ويقال أيضا لم الا يجوز أن يكون المراد في الآية حرمة الأكل فلا نسلم حرمة الانتفاع .

والجواب عن الحديث انسه ليس على عمومه لقوله تعالى ﴿ وَمَنْ أَصُوافُهَا وَأُوبِارِهَا وَالْجُوابِ عَنَ الْحُدَّ اللهِ عَلَى اللهِ وَذَلِكُ لَا يَكُونُ بِالنَّجِسُ ﴾ ٨٠ النحل وهذا امتنان عام وذلك لا يكون بالنَّجس ولما وي عن ابن عباس انه قال إنما حرم رسول الله عليه من الميتة لحمها ، فأمسا الجلد والشعر والصوف فلا بأس به ، رواه الدارقطني .

ولما روي عن أم سلمة « رض » زوجة النبي عليه السلام تقول سمعت رسول الله عليه الله عليه الله عليه الله عليه الله عليه الله عليه الله على بالماء ، رواه الدارقطني أيضاً .

فإن قلت في إسناد الحديث الأول عبد الجبار بن مسلم قال الدارقطني ضعيف ، وفي الحديث الثاني يوسف بن أبي لهيمة ، قال الدارقطني هو متروك . قلت ابن حبان ذكر عبد الجبار المذكور في الثقات ، وأما يوسف فإنه لا يؤثر فيه الضعف إلا بعد بيان جهته والجرح الجبار المذكور في الثقات ، وأما يوسف فإنه لا يؤثر فيه الضعف إلا بعد بيان جهته والجمر عبر مقبول عند الحذاق من الأصوليين وهو كان كاتب الأوزاعي ، ومما يؤكد ما قلنا أن النبي عليه السلام ناول أبا طلحة شعره فقسمه بين الناس وهو حديث متفتى عليه، وهذا يدل على طهارة الشعر المبان .

قالوا على القول بالنجاسة إنما قسم الشعر التبرك وقد يكون بالنجس، وهذه التكلفات البعيدة بمسا يؤدي إلى ارتكاب الاثم الكبير والخطأ العظم الذي ليس وراءه إلا الباطل المحض . وقالوا أيضاً ان الذي أخذه كل واحد كان يسيراً معفواً عنه .

قلنا هذا أفحش من الأول لأن فيه إشارة إلى الحكم بالتنجيس على ما لا يخفى ونحن أيضاً نحتج في طهارة عظم الميتة بحديث أنس رضى الله عنه أن النبي على امتشط بمشط من عاج . أخرجه البيهتي في سننه ثم قال رواية بقية عن شيوخه الجهولين ضعيفة .

قلت لا نسلم أن بقية رواه عن مجهولين ، فإنه رواه عن محد وابن خالد عن قتادة عن أنس رضى الله عنه ونعتج أيضاً بما رواه أبو داود في سننه بإسناده عن حميد الشيباني عن سلبان بن المنبه عن ثوبان مولى رسول الله ميلياً انه قسال له اشتر لفاطمة قلادة من عصب وسوارين من عاج ، وأخرجة أيضاً الطبراني في مسنده وابن عدي في كامله ومحد بن هارون في مسنده .

فإن قلت قال ابن الجوزي حميد وسليمان بجهولان ، وقال في التنقيح وحميد الشامى ذكره ابن عدي وقال إنما أنكر عليه هذا الحديث ولا أعلم له غيره . قلت روى عن حميد سالم المرادى وصالح بن صالح بن حميد وغيلان بن جامع ومحمد بن حمادة فانتقت جهالهته ، وأما سليمان فإن ابن حبان ذكره في الثقاث ونحتج أيضاً بما رواه أبو بكر الهذلي عن ابن عباس قال سممت النبي عليه السلام يقول كل شيء من الميتة حلال إلا ما أكل منها ، فأما الجلد والشعر والوبر والصوف والعظم والسن فكل هذا حلال ، لأنه لا يذكي ، أخرجه الدارقطني ثم قال الهذلي ضعيف .

قلت ذكر في الامام ان غير الهذلي أيضاً رواه ، فإن قلت روى عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال عليه السلام ادفنوا الاظلاف والدم والشعر فإنه ميتة ، قلت هذارواهالبيهقي من جهة ابن عيسى وقال لها اسناد ضهيف .

ثم اعلم أن عاج جمع عاجة . قال الجوهري العاج عظم الفيل ، وكذا قال في العباب، ثم قال والعاج أيضاً الدبل وهو ظهر السلحفاة البحرية . قال الأزهري لم يوو في حديث ثوبان العاج ما يخرط من أنياب الفيلة ولان أنيابها ميتة ، وإنما العاج الدبل و وقال في العباب الدبل ظهر السلحفاة البحرية يتخذ منه السوار والحاتم وغيرها ، قسال جرير بن قيس الحوالي موتا بكسرها لها مسكا من عاج ولا ذيل فهذا يدل على أن العاج غير الذيل وكذا

### وقـال الشافعي درح ، نجس لأنه من أجزاء الميتة ولنا انه لا حياة فيهما ولهذا لا يتألم بقطعها فلا يحلها الموت

قال الجوهرى المسك السوار من عاج أو ذبـــل والواحدة مسكة فدل على أن العاج غير الذبـــل . وقال الخطابي العاج الذبل وهو خطأ ، وفي الحمكم والعاج أنياب الفيلة ولا يسمى غير الناب عاجـــا . وحكى الازهرى عن البعض بن شميل المسك من الذبل ومن العاج كهيئة السوار تحمله المرأة في يدها ، وقال والذبل والقرون فإذا كان من عاج فهو مسك لا غير ،

قلت الذبل بفتحالذال المعجمة وسكون الباء الموحدة ، والمسك بفتح الميموالسين المهملة.

(قال الشافعي نجس لانه من أجزاء الميتة) أي لان كل واحد من الشعر والعظم من أجزاء الميتة ، والميتة نجسة بجميع أجزائها ولو جز شعر أو صوف أو وبر من مسأكول اللحم في حال حياته ، قال امام الحرمين القياس نجاسته ، لكن الاجاع على طهارته ، وإن كان نحر بجوسي وان الفضل ذلـــك ينتف بنفسه فهو نجس على وجه ولا يظهر إلا المجزور وفي وجه ان سقط بنفسه فطاهر فنجس ،

( ولهذا لا يتألم بقطمها ) أي ولاجل الحياة في اجزاء الميتة لا يتألم الحيوان بقطع هذه الاجزاء ، ألا ترى انه اذا قص ظلفه أو حافرهأو نشر قرنه لا يؤثر فيه (فلا يحلها الموت) هذا حجة المدعي وأصل القضية يرجع إلى قولنا هذا الشيء لا حياة فيه ، لانه لا يتسألم بقطعه ، وكل مالا يتألم بقطعه لا حياة فيه ، فهذا الشيء لا حياة فيه ، وأما كونه طاهسرا أو غير طاهر على الإختلاف ، فهو حكم يترتب عليه . وفي المسوط هذا الإختلاف بناءعلى ان لا حياة الشعر والعظم عندنا .

وقال الشافعي فيهما حياة ، وقال مالك في العظم حياة دون الشعر عن مالك إذا ذكى الفيل فعظمه طاهر ، وأورد بأن الحيوان يتألم بكسر العظم فيكون فيه الحياة ، وأجيب بأن تألم بذلك للاتصال باللحم .

فإن قبل قال الله تعالى ﴿ من يحي العظام وهي رمم ﴾ ٧٨ يس ، يسدل على حصول الحياة فيها ، وأجيب بان هذا مثل قوله تعالى يحي الأرض بعد موجها ، فلا يدل على سبق

<sup>(</sup>١) فيها -رهامش .

الحياة فيها ، والمواد به أصحاب العظام بانبات اللحم عليها وفطرتها وإعادة الأرواح إلى الأجساد فلا يدل على حقيقة حياة العظم . وقال صاحب الكشاف يردها غضة رطبة في بدن حساس أو يكون احياؤها في الآخرة ، فعليه يجعل الحياة في نفس العظم وأحوال الآخرة لا تضاهى أحوال الدنيا .

فإن قلت نفس هذه الأجزاء ميتة فتكون نجسة لقوله تعالى ﴿ جرَّمَتَ عَلَيْمُ المِيتَةَ ﴾ ٣ المائدة ، قلت الميتة عبارة عما فارقته الحياة بلا ذكاة ، وهذه الأشياء لا حياة فيها المساء بينا ، والمراد من الآية حرمة الأكل فلا يازم من ذلك حرمة الإنتفاع ، والدليل عليه حديث ميمونة رضي الله عنه المذكور فيا مضى .

فإن قلت في هذه الأشياء رطوبة . قلت نحن نقول بنجاستها ، فإذا غسلت وأزيل عنها الدم المتصل والرطوبة النجسة طهرت .

فإن قلت الشعرة تنمو بناء الأصل . قلت هذا النباء لا يدل على الحياة الحقيقية كا في النبات والشجر قولك ينمو بنباء الأصل غير مسلم ، لأنه قد ينمو مع نقصان الأصل ، كا إذا ذهل الحيوان بسبب مرض وطال شعره ، وفي النهاية وبين الناس كلام في السنانه عظم أو طرف عصب بائس ، فإن العظم لا يحدث في البدن بعد الولادة ، وتأويل قوله تعالى في من يحي العظام في ٧٨ يس ، النفوس . وفي العصب روايتان في أحدهما فيه حياة لما فيه من الحركة ، وينجس بالموت ، ألا ترى انه يتألم الحي بقطعه بخلاف العظم . انتهى ،

فإن قلت إذا طحن سن الآدمي مع الحنطة لا يؤكل . قلت ذلك لحرمة الآدمي لا لنجاسته . وفي فتاوي قاضي خان إذا صلى وفي عنقه قلادة فيها سن كلب أو ذئب تجوز صلاته . ولو صلى ومعه جلد حية أكثر من قدر الدرهم لا تجوز صلاته وإن كانت مذبوحة لأن جلدها لا يحتمل الدباغ ، فلا تقوم الذكاة مقام الدباغ .

وأما قميص الحية ففيه اختلاف المشايخ ، قيل انه نجس . وقيل انه طاهر ، ذكره الحلوائي ، وأشار إلى ان الصحيح انه طاهر ، فإن عين الحية طاهر حتى لو صلى ومعه حية غير ميتة يجوز ، فإذا كان عينها طاهرا كان قميصها طاهراً ، ولو صلى ومعه لحم آدميّ

منبوح أكثر من قدر الدرم جازت صلاته بخلاف الثعلب ، لأن ما كان سؤرسا نجساً لا يطهر لحمه بالذكاة وما كان طاهراً يطهر ، ولو خرجت البيضة من الدجاجة الحية فوقعت في الماء ، قيل إن كانت يابسة لا يفسد الماء مطلقاً ما لم يعلم ان عليها قنراً لأن رطوبة الحرج ليست بنجسة . فلهذا قالوا بان بجرى البول طاهر حتى يطهر موضع المنى بالفراك ، وفي الذخيرة أسنان الكلب طاهرة إذا كانت يابسة ، ولو صلى معهاجازت صلاته ، وأسنان نجسة إذا سقطت ولو صلى معها لا تجوز .

وحكى الفقيه أبر جمفر عن بعض المتقدمين من أصحابنا ان من أثبت مكان أسنانه أسنان كلب تجوز صلاته ، وأسنان الآدمي لا تجوز صلاته ، وهذا غريب ، والفرق أن الكلب تقع عليه الذكاة فعظمه طاهر ، بخلاف الآدمي والحنزير . وعن أبي يوسف و رح ، من الانسان طاهر في حق نفسه نجسة في حق غيره حق لو أثبتها في مكانها جازت صلاته ولو أثبت من غيره لا يجوز ، ولو جر السن تنجس لم يجز كمن أثبته ونزعه لانه صار باطنا خلقة وسقط حكم نجاسته ،

ودم الشيد ما دام عليه فهو طاهر تجوز الصلاة عليه معه ، فاذا زال صار نحسا ، وماء فم الميت قبل نجس وماء فم النائم طاهر عند أبي حنيفة ومحد رحمها الله وعليه الفتوى . ونافجة المسك إن كانت بحال لو أصابها الماء لم يفسد فهي طاهرة ، والاصح انها طاهرة بكل حال ذكرها في المذخيرة ، هذا إذا كانت من الميتة ومن المذكاة طاهرة ، ومرارة كل شيء كبوله ، ولحم السباع لا يطهر بالذكاة لان سؤرها نجس هو الصحيح ، مخلاف البازي ونحوه لطهارة سؤره ، ذكر هذه كلها ظهير الدين المرغيناني ،

( إذ الموت زوال الحياة ) كلمة إذ التعليل ، وهذه إشارة إلى أن بين الحياة والموت تقابل العدم والملكة . وقال السفناقي قال شيخي رحمه الله هذا تعريف بلازم المسمى لا بنفس المسمى ، بل الموت أمر وجودي يلزم منه زوال الحياة ، قال الله تعالى ﴿ خلتى الموت والحياة ﴾ ٢ الملك ، وما يدخل تحت الخلق فهو أمر وجودي ، وقيل الموت معنى ترول به الحياة ، وقيل فساد بنية الحيوان . وقيل عرض لا يصح معه إحساس معاقب

# وشعر الانسان وعظمه طاهر. وقال الشافعي • وح ، نجس لأنه لا ينتفع به ، ولا يجوز بيعه ، ولنا ان عدم الانتفاع والبيسع لكرامته فلا يدل على نجاسته

المحياة . قال تاج الشريعة قوله إذ الموت زوال الحياد ـ هذا طريق مجازاة الموت حقيقية حاله يلزم منها زوال الحياة لانه أمر وجودي قسال الله تعالى ﴿ خلق الموت والحياة ﴾ الملك .

فإن قلت الموت صفه وجودية بما ذكرنا والمخلوق لا يكون عدماً . قلت المراد بالحلق التقدير والعدم مقدر .

- ( وشعر الآدمي وعظمه طاهر ) كان يقتضي التركيب أن يقال طاهران ، ولكن التقدير وشعر الإنسان طاهر وعظمه طاهر . وعن محمد في نجاسة شعر الآدامي روايتان بنجاسته أخذ امام الهدي أبو منصور المساتريدي وبطهارته أخذ الفقيه أبسو جعفر والصفار (۱) واعتمدها الكرخي في كتابه وهسو الصحيح . وروى الحسن عن أبي حنيفة ورح ، وقد مضى الكلام فيه مفصلا .
- ( وقال الشافعي « رح » نجس لانه لا ينتفع به ولا يجوز بيمه ) وروى المسزني عن الشافعي « رح » انه رجع عن تنجيس شعر الآدمي وفي الحلية شعر الإنسان طساهر إذا قلنا انه لا ينجس بالموت في أصح القولين ، وإن قلنا انه ينجس به لا •
- ( ولنا ان حرمة (٢) الانتفاع والبيع لكرامته ) أي لاجل كرامته لان الآدمي مكرم بالنص والضمير في بــــه يرجع إلى الشعر ، وفي كرامته يجوز أن يرجع إلى الشعر أيضاً ولكونه مكرماً بكرامة صاحبه ، ويجوز أن يرجع إلى الإنسان وهو الظاهر .
- ( فلا يدل على نجاسته ) أي الفاء للنتيجة أي حرمة الانتفاع به إذا كانت لاجل كونه المكرما فلا تدل على نجاسته ، وكذا البيع ، ولان فيه ضرورة وبلوى ، فإنه متى حلتى الرأسأو مشط اللحية لا بد من أن يتنافر على بمض شعوره فليلتصتى به ، فاو منع ذلك

<sup>(</sup>١) الصغار . (٢) عدم -- هامش .

### فصل في البئر وإذا وقعت في البئر نجاسة

جواز الصلاة لضاق الامر على الناس. والدليل على ان فيه ضرورة وبلوى ما حكي ان ضيفاً نزل على الشافعي فدفع له قضية يشتري له الباقلاء الرطبة ، فاشترى ثم حلق رأسه ، ثم قام يصلي فقال له الضيف أليس هذا على مذهبك لا يجوز ، فقال نعم لكن إذا اضطررنا في شيء انحططنا إلى قول العراقيين فثبت ان فيه ضرورة .

#### ( فصل في البنر )

هذا فصل في بيان احكام ماء البئر ، ولما كان احكام مياه الآبار داخلة في باب الماء الذي يجوز به الوضوء ذكرها فيه ، ولكن لما كان في هذا الفصل أحكام كثيرة تخالف أحكام ما ذكر في الباب ذكرها بفصل على حدة ، فلذلك أفرد احكام الآبار وغيرهما أيضاً فذكرها بفصل على حدة . وقد تكلف الشارحون في هذا الموضع وذكروا أشياء بلا فائدة زائدة .

فقال السفناقي لما ذكر حكم الماء بأنه يتنجس كله عند وقوع النجاسة فيه حتى يراق كله ورد عليه حكم ماء البئر نقضاً انه لا ينزح كله في بعض الصور ، استدعى هو ذكر ماء البئر على حدة مرتباً عليه ، لان كونه من الماء القليل يقتضي أن يكون متصلا به من غير فصل ، لكن يخالفه في الحكم ، ففصله بفصل على حسدة رعاية للمعنى ، وتبعه صاحب الدراية ، وساق ما ذكره بعينه ، ثم ذكر الاكمل كذلك ، وهذا كله لا طائل تحته ، وتشويش على المحصلين بزيادة كلام لا يتعلق بالمسائل المذكورة في هذا الباب ، على انانقول ما كان ينبغي أن يذكروا فيه المناسبة بين هذا الفصل وبين المسائلة التي ذكرت قبلها مسألة شعر بعيدة فيها مسائل كثيرة ، قمن هذا عرفت ان الصواب ما ذكرناه .

( وإذا وقمت في البئر نجاسة ) الكلام أولاً في التركيب ومعاني ألفاظه ، فنقول الواو فيه تسمى واو الاستفتاح يستفتح بها كلامها مبتدأ ، وسمعت من مشايخي الاثبات

منهم الشيخ العلامة حسام الدين صنف البخاري وغيره ، ومع هـ ذا لا يخرج هاهنا عن كونها عاطفة على ما قبلها ، ويكون ذكر الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بمنى الذي ذكرناه مثل الجلة المعترضة ، ومعنى الوقوع السقوط ، والبثر يجمع فى القلة على أبـــور وآبار بهمزة بعد الباء ، ومن العرب من يقلب الهمزة فيقول آبار فاذا أكثرت فهى البثار وقد بارت بشراً ، والبؤرة الحفرة . وقال أبو زيد بارت آباراً حفرت بوره يطبخ فيها وهي الارض ، والبئيرة على وزن فعيلة وخبره قوله ( نزحت ) من نزح البئر نزحاً وهــو استقاء مائها ، يقال نزحت البئر ونزحتها لازم ومتعد ، وفى الحديث نزل الحديبية وهى نزح بالتحريك ، يعني أخذ ماؤها وإذا أخذ ماء البئر يقال بئر نزوح . وقال الاتوازي قال الشارحون أي نزحت البئر اطلاقاً لاسم المحل على الحال وقالوا لان نزح النجاسة لايتم الجواب . أقول هذا تكلف ناشىء عن عدم البصر لان قوله نزحت ليس بجواب وحده بل الجواب . أقول هذا تكلف ناشىء عن عدم البصر لان قوله نزحت ليس بجواب وحده بل الجواب هده من قوله .

( وكان نزح مائها طهارة لها ) لان قوله وكان عطف على قسوله نزحت أي نزحت النجاسة وكان . . النح ، فيكون بمعنى ما قالوا من التأويل بعد التكلف بعد هو مساقاله المصنف تصريحاً لانهم قالوا نزحت أي البئر أي ما فيها من المجاسة والماء ، وبقى قول و كان ما فيها من الماء زائداً – فيا أحسن قول من قال في حقهم رأى الامر يقتضى اه . قصر آخره أولا . وقال الاكمل بل نزحت أي ماؤها مجذف المضاف بعدم الالتباس كا ان نزح العين غير ممكن ، ونزح النجاسة لا يتم جواب المسألة فتمين ما قلنا والتأنيث اعتبار للاسناد الظاهري ، لان قوله وكان نزح ما فيها دليل على ما قلنا ، فكان هذا من قبيل اطلاق اسم المحل على الحال كقولهم جرى النهر .

قلت هذا بعينه كلام السفناقي، وأشار إليه بقوله قيل والقائل هوالسفناقي قال الاكمل وفيه نظر لانه حينئذ لا يكون لاخراج النجاسة ذكر ولا تطهر البشر الا بإخراجها، وعن هذاذهب بعض الشارحين الى ان ضمير نزحت النجساسة وجواب اذا هو الجموع من قوله نزحت إلى قوله طهارة لها ويكون تقديره نزحت النجاسة . فكان نزح ما فيها من الماء طهارة لها .

يقول أراد الاترازي بقوله اراد الشارحون -- السفناقي والسكاكي وغيرها ، ثم قوله هذا تكلف ناشىء عن عدم تبصر .. اه - وهو بعينه عدم التبصر بيان ذلك أن قوله -- نزحت - ليس بجواب وحده ، بل الجواب هو ومابعده ، اه ليس كذلك بل الجواب هو قوله نزحت ، والضمير في نزحت لا يرجع إلى قوله نجاسة بل يرجع الى البشر ، والتقدير نزح ماء البشر من قبيل جرى النهر وسال الميزاب ونزح ما فيها أفرغه عنها ، فإذا خرج جميع ما فيها من الماء يخرج معه النجاسة بالضرورة . وقوله -- وبقي -- قوله -- وكان نزح ما فيها من الماء زائداً - غير صادر عن تبصر ، لأن قول المصنف -- فكان نزحمافيها . الهيان انه لا يحتاج إلى غسل حيطانها ، واخراج ما فيها من المتراب والاحجار ،

ثم قول الأكمل وفيه نظر غير سديد لأن المراد من اسناد الشرح الى البئر افراغ مسا فيها ، وما فيها يشمل الماء والنجاسة . وقوله - ذهب بعض الشارحين - أرادبه الاترازي لأنه جمل الضمير في نزحت للنجاسة . وقوله - والتركيب والجواب . . إلخ عمل مسا ذكرت وقررته ، غير أن قوله - والتقدير أن يقال نزحت النجاسة والماء - ليس مقتضى التركيب ، ومقتضاه ما قلنا ، وكان نزح ما فيها من الماء طهارة لها إشارة بهذا إلى أن البئر تطهر بمجرد النزح من غير توقف على غسل الحيطان ونقل الأوحال ، وقد علمت هذا ان هذا الكلام مستقل بذاته بهذا المنى من غير اشتراك بما قبله في الممنى .

( باجهاع السلف ) أراد بهم الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ، ولم أر أحداً من الشراح مع كثرتهم ودعوى بعضهم التحقيق في هذا الكتاب تعرض إلى متعلق الباء في قوله باجماع السلف ، وهي متعلقة بقوله طهارة لها ، أي للبشر ، والمعنى ان طهارة البشر التي وقعت فيها النجامة نزح ما فيها ثبت باجماع السلف .

فإن قلت كيف إجماع السلف في هذا . قلت الاجماع من الصحابة في هذا هو ان ابن عباس رضي الله عنه أمر بنزح جميع ماء بئر زمزم حين وقع فيه زنجي وكان ذلسك في خلافة عبد الله بن الزبير ولا أحد من الصحابة في ذلك الزمان على ابن عباس ، فوقع الاجماع منهم على طهارة البئر بالنزح ،وكذلك روى

### ومسائل البئر مبنية على اتباع الآثار دون القيلس،

عن علي وأبي سعيد الخدري رضي الله عنها في هذا الياب على ما نذكره إن شاءالله تمالى . وأما الاجاع من التابعين فقد روي في هسنا الباب عن الشعبي وابراهم النخعي وعطاء والزهري والحسن البصري وغيرم ، ولم ينقل عن أحسد منهسسم خلافه فصار إجاعساً ، وسأذكر ذلك مفصلاً عن قريب إن شاء الله تعالى .

ومقط قول السروجي في شرحه وقوله بإجاع السلف وفيه نظر وبعض من لاخبرة له من أصحاب الشافعي طمن في هذا الموضوع ، وقال ما أكيس دلر أبي حنيفة حيث ميزالماء النجس من الطاهر ، وهسندا في الحقيقة تشنيع على الصحابة والتابعين حيث اجمعوا على طهارة البئر بالتزح فيقال لهم ما أكيس قرعة حيث ميزت بين الحر والرقيق ، وكذلك في تعارض البنيان تميز الحق من الباطل بالقرعة ، وقرعتهم هذه أكيس من دلونا .

وفي المبسوط م قالوا بالرأي ما هو أشد من هذا ؟ فقالوا في بئر فيها قلتان ؟ أي ماتت فيه فأرة فترحت منها دلو ؟ في إن حصلت الفأرة في العلم فالماء الذي في العلم نجس ؟ والذي بيتى في البئر فالعلم طاهر وما (١) بقي في البئر تجس وعلوم هذا أكيس من علونا . وقال الاترازي فيا العلم أيعته المشافعية كيف طهرت ظاهرها من مسرة عون باطنها وعكست أخرى ؟ وكيف طهرت البئر نارة ونجستها أخرى ؟ وكيف طهرت البئر نارة ونجستها أخرى ؟ وكيف طهرت البئر نارة ونجستها أخرى ؟ وكيف طهرت البئر المؤاب بقياسها على المشنعين علينا .

( ومسائل الآبار (1) مبنية على اتباع الآثار دون القيش ) لأن القياس أحد الأمرين ، إما أن لا يطهر البئر طهارة ينتفع بها لاختلاط النجاسة بما فيها من الأوحسال والحجارة والجدران ولا يمكن غسلها ، وهو قول بشر المريسي ، وإما أن لاينجسأبدا كالماء الجلري إذا نبع للاء من أسفه و كحوض الحهم إذا سقط من جانب ويؤخذ من جانب آخس الم يتجس بادخال يد جنب فيه ، ولهذا نقل عن عمد انه قال اجتمع رأيي ورأي أبي يوسف

<sup>(</sup>١) كلة - وما - ماقطة من الأصل - ا همصححة .

<sup>(</sup>٢) في للتن مفردة .

ان ماء البئر في حكم الجاري ، إلا انا تركنا القياس واتبعنا الآثار. ففي مصنف عبد الرزاق عن معمر قال سألت الزهري عن فأرة وقعت في البئر ، فقال ان أخرجت مكانها فلا بأس ، وإن مات فيها نزحت ، رواه عبد الرزاق عن معمر قال أخبرني من سمع الحسن يقول إذا ماتت الدابة في البئر أخذ منها ، وإن نفخت فيها نزحت أربعون دلواً.

وفي مصنف ابن أبي شيبة قال حدثنا وكيع قال حدثنا عبد الله بن شبرمة عن الشعبي في دجاجة ماتت في بئر قال تعاد منها الصلاة وتفسل الثياب . وقال ابن المنذر في الاشراق في الإنسان يموت في البئر تنزح كلها ، وذكر أبو عبيد ان هذا قسول الثوري وأصحاب الرأي . وقال الأوزاعي في ماء معين وجد فيه ميتة لم تغير الماء قال تنزح منها الدلاء وان غيرت ربح الماء وطعمها نزح بصفوف يطيب ، وكذلك قال الليث بن سعد ، وقال ابن القاسم عن مالك في الفارة والوزغة يسقي حق يطيب ، وروى قتيبة بن سعيد رحمه الله وأبو مصعب عن مالك و رح ، في الفارة والوزغة تموت في البئر قال تترف كلها ، ذكره في المارضة ، وذكر في البدائع والحيط وقاضي خان انه روي عن النبي عليها أنه أمر في الفارة تموت في البئر أن ينزح منها عشرون دلوا أو ثلاثون . وفي المبسوط عن أنس عن النبي عليه عن النبي عليه المناده ،

قلت لم يثبت شيء من ذلك عن النبي علي الله علي الله

( فإن وقعت فيها بعرة أو بعرنان من بعر الإبل أو الغنم لم يفسد الماء ) أشار بالفساء التفسيرية إلى مايجب نزحه من الماء بحيث ما يقع فيها النجاسة وما لا يجب والبعربسكون العين وفتحها ، وعند الكوفيين فتح عين الكلمة إذا كانت حسرف حلق قياسي ، وعند البصريين سماعي فإنه ينقل في وعد وعد والبعر للابل والغنم ، وهو يشمل الضأن والمز، والروث للفرس والحيار ، من راث الفرس من باب نصر . والحثى بكسر الحاء من خشى خثياً من باب ضرب .

( استحسانك ) أي من حيث الاستحسان ، أو التقدير استحسن ذلك استحسانا ، فعلى الأول تمييز وعلى الثاني مفعول مطلق .

#### والقياس ان يفسده لوقوع النجاسة في الماء القليل ، وجه الاستحسان أن آبار الفلوات ليست لهـــا رؤوس حاجزة والمواشي تبعر حولها فتلقيها الربح فيهــا ،

( والقياس أن يفسده ) أي أن يفسد الماء ( لـوقوع النجاسة في الماء القليل ) فصار كالوعاء إذا وقعت فيها بعرة أو بعرتان فإنها تنجس لعدم الضرورة وعن أبي حنيفة درح ان الاناء كالبئر في حق البعرة والبعرتين ، و كذا الحوض الصغير ، لامكان صون الماء عنها فإن كانت النجاسة جامدة وما وقع فيها جامد كالسمن ونحوه رميت النجاسة وما حولها وأكل الباقي ، لما روى البخاري عن ميمونة زوجة النبي عليه انه سئل عن فأرة سقطت في سمن قال إن كان جامداً فالقوها وما حولها وكلوا ، وان وقعت في المسائع نجسته لحديث أبي هريرة قال سئل النبي عليه عن الفأرة في السمن فقال إن كان جامداً فالقوها وما حولها ، واود وأحد .

ويجوز استعاله في دباغ الجلد ودهن الدواب والسفن والإستصباح ويجسوز بيعه ، ويجب عليه البيان ، وروي فانتفعوا به . وقال البخاري رواية أبي داو دو إن كان ما ثما فلا تقريم ويجب عليه البيان ، وروي فانتفعوا به . وقال البخاري رواية أبي داو دو إن كان ما ثما قلات والمرتان قال المناه و ذكر في التوشيح وفي الشاة تبعر في اللبن بعرب و تصدين مقاتل الوازي تومى البعرة ويشرب اللبن ، وروي ذلك عن خلف بن أبوب و نصر بن يحيى و محمد بن مقاتل الوازي لمكان الضرورة ، فإن الغنم لا تحلب من غير ان تبعر عند الحلب ، وهو يحكى عن على رضي الله عنه .

( وجه الاستحسان ان آبار الفلوات ) جمع فلاة وهي المفازة ، ويجمع على فلاة أيضاً، وأصل فلاة فلوة قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والجمع يرد الشيء إلى أصله . ( ليست لها رؤوس حاجزة ) أي مانعة وقسوع النجاسة من حجزه يحجزه حجزاً إذا منعه ، فالحجز وهو من باب نصر ينصر .

( والمواشي ) جمع ماشية وهي اسم يقع على الابل والبقر والغنم وأكثر ما يستعمل ( تبعر حولها ) أي حول الآبار خصوصاً وقت إيرادها للسقي ، وتبعر من باب بعرالبعير والشاة يبعر بفتح المين وسكونها ، وهو من باب منع يمنع ( وتلقيها الربح فيها ) أي تلقى الربح البعرات حول الآبار .

#### فجعل القليل عفو اللصرورة ، ولا ضرورة في الكثير وهو ما يستكثره الناظر إليه في المروي عن أبي حنيفة « رح» وعليه الاعتلد

( فجمل القليل عنواً الضرورة ) أي فإذا كان كذلك جمل القليل من البعر عنواً لأجل الضرورة ، فاو أفسده القليل أدى إلى الحرج ﴿ ومسا جعل عليكم في الدين من حرج ﴾ ٧٨ الحج ، والذي ذكره هسو أحسد وجهى الاستحسان . قال في المبسوط والمقيد للاستحسان وجهان أحدثما ان في القليل ضرورة ، ووجها مسا ذكره المعنف . والوجه الثاني لم يذكره المعنف وهسو ان البعر شيء صلب وعلى ظاهرهسا رطوبة في الأمعاء كالفلاف له وفيها لزوجة تمنع دخول الماء في أثنائه ه

( ولا ضرورة في الكثير ) من البعر ( وهو ) أي الكثير ( ما يستكثره الناظر ) اليه بأن يقول مذا كثير ( في المسروي عن أبي حنيفه « رح » ) أي في الآي روي عن أبي حنيفة « رح » .

فإن قلت الجار والجرور باذامتملق، وما علها من الاعراب ، قلت تعلقها بمحقوق تقديره الكثير هو الذي يستكثره الناظر المتعدعليه في المروى عن أبي حنيفة ، ولعليه قوله ( وعليه الاعتاد ) أي هذا المروي العمدة في هذا الباب ، إنها قال ذلك لأن أبا حنيفة و رح ، لا يقدر شيئا بالرأي في مثل هذه المسائل التي لا يحتاج إلى التقدير ، ولما كان مذا موافقاً لمذهبه قال وعليه الإعتهاد ، ولهذا قال في البدائع وقاضي خان هسو المصحيح وأما محلهامن الاعراب فالنصب على الحال وذو الحال هو المقدر الذي ذكرناه وقيل الكثير أن ينطى ربع وجه الماه وقيل لا أن يخلو علو عن بعرة ، وقال في للبسوط هو المصحيح . وقيل أن يأخذ جميع وجه الماه قدل النا الثلاث يفسده ، وهذا فاحد لأنه ذكر في الكتاب إن وقعت فيها بعرة أو بعرتان لا يفسد الله حتى يفحش ، والثلاث لمين بفاحش مكذا ذكره في المسوط والحيط والمنيد . وقال الاسيجابي في شرح مختصر الطحلوي والأول أظهر لان مجداً جمل الرجعة في البعرة والبعرتين لاغير ، وجعل الرطب واليابي والكرر أطهر لان محداً جعل الرجعة في البعرة والبعرتين لاغير ، وجعل الرطب واليابي المكسر نجساً وان قل ، وروي الحسن ان اليابي لا ينجي الضرورة ،

<sup>(</sup>١) وقيل الثلاث لان عمداً قال فإن وقعت -

# ولا فرق بــــين الرطب واليابس، والصحيح والمنكسر، والروث والخثي والبعر، لأن الضرورة تشمل الكل.

( ولا فرق ) في هذا الحكم ( بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر ) هـــذا على الوجه الذي ذكره المصنف من وجهي الإستحسان . وأما على الوجه الثاني فإنه يفرق بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر ( والروث والحثي والبعر ) فجعل الرطب نجسا لوجهين انه ثقيل يلتصق بالأرض ، فلا يرقمه الريح فلا ضرورة فيه ، يروى ذلك عن أبي حنيفة ، والثاني أن رطوبة الامتماء لم قنصب عليه لعدم يبسه ذكره في النوازل والحاكم في الإشارات ، والمنكسر ينجسه لدخول الماء باطنه مخلاف الصحيح .

قلنا الضرورة في المنكسر أشد لخفته ، وعن أبي يوسف الروث اليابس إذا خرج من ساعته لا ينجس ، والرطوبة ينجسه . وفي الحيط السرقين والروث قليلة وكثيرة رطبه ويابسة سواء ، لأنه تنسقت (١) فينتشر في الماء وكان قليله كالكثير وخثي البقر قيل ينجسه وإن كان صلباً فكالبمر ،

ثم اعلم انه يفرق بين آبار الفلوات وبين آبار الأمصار قال شيخ الاسلام في المبسوط فاما إذا كان في الأمصار اختلف مشايخنافيه قال بعضهم ينجس إذا وقع فيها بعر قاوبهر قان لأنها لا تخاو عن حائط بتابوت أو حائط ، فلا يتحقق فيها الضرورة . وقال بعضهم لا ينجس اعتباراً للوجه الآخر من الاستحسان . قال شيخ الإسلام والصحيح أن الكل والنصف سواه فلا ينجسه ، وذكره الحماكم الشهيد في كتابه الاشارات ، فقال إن كان رطبانجسه ، و إن كان يابسالا ينجس ، و الروث و الحثي والبعرهذه المجرورات عطف على قوله و المنكسر ، أراد أنه لا يفرق أيضا بين هذه الأشياء ، كالا يفرق بين الرطب واليابس ، والصحيح و المنكسر ، وفي الحثي خلاف ما ذكرناه آنفا .

وفي المبسوط في روث الحسمار والفرس والقليل والكثير سواء ، لأنه ليس صلابه فيتداخل الماء في أجزائه فينجس وكذلك المنفتة من البعر في ظاهر الرواية ، إلا انسه روي عن أبي يوسف قال القليل من الروث عفو ، وهو الأوجه كما ذكره الإمام المحبوبي.

( لأن الضرورة تشمل الكل ) أراد جميع ما ذكره من قوله ولا فرق . . الخ .

<sup>(</sup>١) هكذا في الأصل وربما أراد تشققت . ا ه مصححة .

وفي شاة تبعر في المحلب بعرة أو بعرتين قالوا ترمي البعرة ويشرب اللبن لمكان الضرورة ، ولا يعفى القليل في الاناء على ما قيل لعدم الضرورة ، وعن أبي حنيفة انه كالبئر في حق البعرة والبعرتين ، فإن وقع فيها خرء الحمام أو العصفور لا يفسده خلافاً للشافعي ه رح ، وله

( وفي الشاة تبمر في المحلب بمرة أو بمرتين ) كلمة في في قوله وفي الشاة تتعلق بقوله قالوا والمحلب بكسر الميم آلة للحلب بفتح اللام وهو مصدر ( قالوا ) أي المشايخ ( ترمى البمرة ويشرب اللبن ) معناه لا ينجس إذا رميت قبل أن يتغير لونه . قال شيخ الإسلام في مبسوطه لا ينجس إذا رميت من ساعته ولم يبق لها لون .

( لمكان الضرورة ) لآن الغنم يتمين حلبها بلا بعر ومن عادتها انها تبعر عند الحلب ( ولا يعفى القليل ) وهو الذي يستقله الناظر ( في الإناء على مسا قيل ) من قول بعض المشايخ ، وكلسة على بمعنى في ، وما مصدرية والمعنى ولا يعفى القليل في الآبار في قوله — وجاءت على بمعنى في – كما في قولهم كان كذا على عَهد فلان أي في عهده .

( لمدم الضرورة ) لا مكان صون الإناء بالتغطية ( وعن أبي حنيفة د رح ، انه ) أي ان الإناء ( كالبئر ) أي بمنزلة البئر في الحكم ( في حتى البعرة والبعرتين ) أي في عدم ننجس الماء بالبعرة والبعرتين تسهيلاً للأمر .

( فإن وقع فيها ) أي في البئر ( خرء الحيام ) بضم الخاء وضم الراء العذرة وجمعه خروة مثل جند وجنود ، والحيامة عند العرب ذوات الاطواق من نحو الفواخت والقياري وساق جرو القطاو الوارشين وأشباه ذلك يقع على الذكر والأنثى ، لأن الهاء إنما دخلت على انه واحد من جنس لا المتأنيث ، وعندالعامة الحمام هي الدواجن فقط الواحد المخامة ويجميع على حامات وحمائم ايضاً وربما قالوا حمام للواحدة ، قال الفرزدق :

تساقط ريش غـــادبة وغــاد وحماماً نقره قطط وقطـــارا ( أو العصفور ) بضم العين والأنثى عصفورة وقوله ( لا يفسده ) جواب ان أي لا يفسد ماء البئر ( خلافاً الشافعي و رح » ) أي خالفنا فيه الشافعي ( وله ) أي الشافعي

# انه استحال إلى انتن وفساد فاشبه خرء الدجاجة ، ولنا اجماع المسلمين على اقتناء الحمامات في المساجد

« - » يعني دليله ( انه ) أي ان خسره الحام والمصغور ( استحال ) أي متحول ( إلى نتن ) هو الرائحة الكريمة ( وفساد ) هو خروجه عن الصلاحية فصار كالبول والغائط وهو والتحقيق فيه أن الذي يحيله الطبيع من الغذاء على نوعين نوع يحيله الى نتن وفساد كالبول والغائط وهو نجس ، ونوع يحيله إلى صلاح كالبيض واللبن والعسل ، وخرء الحمام ، والعصفور من النوع الأول. ( فأشبه خرء الدجاجة ) وهو نجس بالاتفاق . وقال السروجي وكان الأنسب تقديم

( فاشبه خرء اللجاجه ) وهو نجس بالانفاق . وقال السروجي و 10 الانسب تعديم خرء المصفور ، لأن خرء الحيام إذا لم يفسد فالمصفور بالطريق الأولى فلا فائدةفي ذكرها لكن لما كإن خروهما طاهراً فلا فرق بينها يقدم أيها شاء .

قلت لا فائدة في ذكر هذا الاستغناء عنه وليس فيه مزيد فائدة .

(ولنسا إجاع المسلمين على إقتناء الحيامات في المساجد ) أراد بهذا الاجماع ان الصدر الاول ومن بعدهم أجمعوا على اقتناء الحيامات في المساجد حتى المسجد الحرام ، فدل هذا الاجساع على طهارة خرء الحيام ، وفي قسوله - على إقتناء الحيامات - نظر لأن الاقتناء والاتخاذ من قولهم قنوت الغنم وغيرها قنوة ، وقنيت ايضاً وقنية إذ القنية لا التجارة ، وإقتناء المال وغيره اتخاذه ، ولم ينقل عن أحد من الصدر الاول أو ممن بعدهم بانه اتخذ حياماً في مسجد من مساجد الله أو في مسجد الكعبة ؛ غاية ما في الباب انها كانت تأوي إلى المساجد ، ولم يكن أحد منهم يمنعه ويسكت عند فحيننذ يكون هذا نوعاً من أنواع الاجماع السكوتي .

فإن قلت ما كان سبب سكوتهم عن هذا حتى جعل إجماعاً منهم ، قلت حديث أخرجه الطبراني في معجمه والبزار في مسنده والبيهقي في دلائل النبوة من حديث عون ابن عمرو القيسي قال سمعت أبا مصعب المكي قال أدركت انس بن مالك « رح » وزيد ابن أرقم والمنبرة بن شعبة يتحدثون ان النبي عليه قسسال أمر الله تعالى شجرة ليلة الغار فنبت في وجهي ، وأمر الله العنكبوت فنسجت فسترني الله وأمر الله تعالى حامتين وحشيتين فوقفتا بفم الفار ، وأقبل فتيان من قريش بعصيهم وهراواتهم وسيوفهم حتى إذا كانوا من

#### مسع ورود الأمر بتطهيرها

النبي على قدر أربعين ذراعاً ، فجعـــل بعضهم ينظر في الفار فرأى حمامتين بقم الغار فرجع إلى أصحابه فقال مالك لم تنظر في الفار ، قال رأيت بغمه حمامتين فعرفت انــه ليس فيه أحد فسمع النبي على ما قال فعرف ان الله قد دراً عنه بهما ، فدعى لهما وشمت عليهن و اقرزن في الحرم ، وفوض خروجهن، وقال البزار لا نعلم روايته إلا عون بن عمر وهو بصري مشهور وضعفه العقيلي ، ويقال عون بن عمرو ،

قوله -- رشمت بالشين المعجمة وتشديد الميم يقال شمت فلانا وشمت عليه > اذا دعى له بالخير والبركة في حديث زواج فأطمة رضي الله عنها فأتاهما فدعى لهما وشمت عليهما ثم خرج .

فإنقلت لا ينعقد الاجماع إلا بدليل يوجبالعلم قطعاً ولا ينعقد بخبر الواحد والقياس قلت هذا من مذهب الشيعة والقاشاني من المعتزلة ران جريج ، ومذهب أهل السنة والجماعة الحكم بالاجماع بطريتي القطع ، وكون الاجماع حجة قطعية لم يثبت من دليل ، فنسب الداعي اليه بل انحا ثبت من قبل ذا أن الاجماع رفعة وكرامة لهذه الامة خاصه واشد أمة لحجة الله تعالى في الاحكام إلى يوم القيامة ، وقال السفناقي وأصله أي هذا الاجماع حديث أبي امامة الباهلي ورض ، أن الذي على المياحة فقسال إنها أوكرت على باب الغار حتى تلمت فجازاها الله تعالى بأن يجعل المساجد مأواها وتبعه على هذا صاحب الدراية ثم الاكمل في شرحيها ، فالعجب من هؤلاء بسذكرون حديثاً ولا يعزونه إلى غرجه ولا إلى حالسه .

( مع ورود الاسر بتطهيرها ) أي بتطهير المساجد والامر هو قوله عز وجـــل ﴿ ان طهر بيتي ﴾ ١٢٥ البقرة ، وأما الامر في الحديث فقد قال الاكمل قوله عليه السلام جنبوا مساجدكم صبيانكم ، قلمت هذاقطعة من حديث لم يذكر تمامه ولا الصحابي الذي رواه ولا من أخرجه ، وروى فيه عن عائشة وسمرة بن جندب رضي الله عنها ،

أما حديث عائشة رضي الله عنها فأخرجه أبو داود والترمزي وابن ماجة في كتاب الصلاة عن هشام بن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت أمر الرسول مِلِيَّةٍ ببناء المساجد

### واستحالته لا إلى قن رائحة فاشبه الحاة ، فإن بالت فيها شاة نزح الماء كله عند أبي حنيفة درح ، وأبي يوسف درح ، ، وقال محد درح ، لا ينزح

ِ في الدور وان تنظف وتطيب . ورواه ابن حبان في صحيحه وأحمد في مسنده .

وأما حديث سمرة فأخرجه أبو دلود عن حبيب بن سليان بن سمرة عسن أبيه سليان عن أبيه سمرة انه كتب الى ما بعد فان الذي على كان يأمرنا أن نضع المساجد في دورنا ونصلح صنعتها ونظرها وسكت عنه . وقال سفيان بن عيينة الدور القبائل ، وذكـــر الحطابي انها البيوت وحكى أيضاً أراد بها المحال التي فيها الدور . قلت الظاهر انه أراد بها البيوت مثله فقد ورد النهي عن إتخاذ البيوت مثل المقابر .

(واستحالته) أي استحالة خرء الحمام و العصفور هذا جواب عن قول الشافعي درح» انسه استحال الى نتن وفساد وجهه ان موجب التنجيس امران النتن والفساد ، والنتن هاهنا غير موجود وهو معنى قوله ( لا الى نتن رائحة ) بـل الى فساد وانتفساء الحرم يستدعي انتفاء الكل .

قان قلت الفساد وحده مما يوجب التنجيس. قلنا ينقض هذا بالتي قانه قد فسد وهو طاهر عنده وسائر الاطمعة فسد بطول المكث ولاتنجس ، ولئن سلمنا ما قاله فانه سقط الضرورة .

( فاشبه الحاة ) أى اذا كان الامر كذلك فاشبه خرء الحيام والحاة وهو الطين الاسود في قسر البئر ، فانه منتن في القالب مع انه طاهر والحاة بفتح الحاء وسكون الميم وفتح المهمزة وفي آخره هاء . واما الحاة فهو بفتح الميم ، قال الله تعالى د من حماً مسنون ، ٢٦ الحجر ، تقول منه حماًت البئر حماً بالتسكين اذا نزجت حماتها وحمات البئر بالكسر حماة بالتحريك كثرت حماتها واحماتها احماً القيت فيها الحاة .

( فان بالت فيها ) أي في البئر ( شاة نزح الماء كله عند أبي جنينة وأبي يوسف د رح ،) وبه قال الشافعي د وح ، وأبح ثور وميمون والحسن بن أبي الحسن وحماد رحمهم الله . ( وقسال محمد لا ينزح ) وبه قال عطاء والتخمي والزمري والشعبي و الثوري ومالسسك

# إلا إذا غلب على الماء فيخرج من أن يكون طهوراً ، واصله ان بول ما يؤكل لحسب طاهر عنده نجس عندهما له أن النبي عليه السلام امر العرنيين بشرب أبوال الابل وألبانها .

وأحمد رحمها الله إلا إذا غلب على الماء فيخرج من ان يكون طهوراً لغيره ( إلا اذا غلب) بول الشاة ( على الماء ) فعينتذ ( فيخرج من كونه طهوراً ) لغيره وأما إنه طاهر في نفسه عند محمد « رح » .

( واصله ) أي واصل الحكم في هذه المسألة ( ان بول ما يؤكل لحه طاهر عنده ) أي عند عند فعلى هذا قوله > فأن بالت فيه شأة من باب التمثيل لا من باب التقييد فأفهم ( نجس عندهما ) أي عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمها الله ( له ) أي لمحمد رحمه الله ( انه ) أي أن النبي عَلِيِّ ( أمر العرنيين بشرب أبوال الابل وألبانها ) هذا الحديث أخرجه الأثمة الستة في كتبهم ، فالبخارى ومسلم في الصلاة وأبو داود وابن ماجة رحمهما الله في الحدود والترمذي في الطهارة والنساني في تحريم الدم كلهم من حديث أنس رضي الله عنه أن أناساً من عرنية أصيبوا بالمدينة فوصف لهم رسول الله عليه ان يأكلوا أبــل الصدقة فيشربو من البانها وأبوالها فقتلوا الراعي واستاقوا الذف فأرسل رسول الله عليه فأسرهم فأتى بهم وقطع ايديهم وأرجلهم وسمل أعينهم وتركهم بالحرة يعضون الحجارة . ولفظ أبي داود والترمزى والنساني وأمرهم ان يشربوا من البانها و أبوالها . وفي لفظ البخارى عن أنس قال قدم أناس من عكل أو عرنية اجتووا المدينة فأمر لهم النبي عليه بلقاح أن يشربوا من أبوالها و البانها فانطلقوا فلها صحوا قتاوا راعي النبي عليه واستاقوا الابل فجاء الخبر في أول النهار فبعث في آثارهم ، فلما ارتفعالنهار جيء بهم فأمر بقطعهم وأرجلهم وسمرت أعينهم فقالوا في الحرة يستسقون فلا يسقون نقول وجسه الاستدلال بتسويته عليه السلام بين لبنها وبولها ، وتقديم بولها على لبنها مع انه عليه السلام لا يأمسر بشرب النجس ، فإن كان بول ما يؤكل لحمه نجساً لما أمرهم بشربه .

فإن قبل لمله أمر بذلك الشفاء والضرورة . قلنا لا شفاء في النجس المحرم يدل عليه ما رواه الطحاوي مرفوعاً أنه عليه السلام قال في الخر ذلك دواء ليس بشفأه ، وعن بن مسعود رضي الله عنه ما كان الله ليجعل في رجس أو فيها حرمه شفاه وأخرجه الطحاوي. وقوله \_ عرنية \_ بضم العين المهملة وفتح الراء والنون بينها ياء آخر الحروف ساكنة قال الجوهري عرنية بالضم اسم قبيلة . ورهط من العرنيين ارتدوا فقتلهم النبي عليكتاهذ وقلت هو تصغير عرنية وهو بجذاء عرفات . والعرنيون جمع عرني ، وكان قياس العرنيون بالياء بعدها الواو ، ولكنها حذفت كها في قولهم الجهنيون ، والقياس الجهنيون لأن ياء فعيلة تحذف في النسبة كما يقال جهني في جهينة ، وكذلك ياء فعيلة كحنيفة يقال في النسبة حنفي . وفي القياس حنفي . المكل بضم العين وسكون الكاف اسم قبيلة .

قوله - اجتورا المدينة بالجيسم أي استوجبوها ، افتعال من الجوى تقول جويت نفسي إذا لم توافقك ، واجتويته إذا كرهت المقام معه وبه ، وأن كنت في نعمة هكذا ذكره الجوهري ، قال السروجي وهذ لا يناسب الحديث . وقال أبو الحسن في شرح البخاري أجويت البلاد اذا كرهتها ، وأن وافقك في الحديثة بدنك ،

قلت هذا مثل الاول قوله بلقاح اللقاح جمع لقوح وهي الناقة اللبون الحديثة العهد بالولادة التي يكثر لبنها . والذود بفتح الذال المعجمة وسكون الواو وفي آخره دال مهملة وهو من الابل ما بين الثلاث الى التسع وقيل ما بين الثلاث إلى العشرة واللفظة مؤنثة ولا واحد لها من لفظها كالنعم . وقال أبو عبيد الذود من الاناث دون الذكور .

وقوله بالحرة بفتح الحاء المهملة وتشديد الراء وهي في الاسسل الارض ذات الحجارة السود، والمراد هاهنا حرة المدينة وهي أرض فيها حجارة سود كبيرة ، وتجمع على حرر وحراروحرات وحرار وهو من الجوع النادرة . وقيل ان واحد احريرا حرة .

قوله - وسمر أعينهم - أي أحمى لهم مسامير الحديد ثم كحلهم بها ، ويروى سمل أعينهم باللام موضع الراء أي تقاها بحديدة عماة أو غيرها وقيل نقرها بالشوك وهو معنى الثمار

( ولهم ) أى لابي حنيفة وأبي يوسف رحمها الله ( قوله ﷺ استنزهوا عن البول فإن عامة عذاب القبر منه ) هذا الحديث رواه ثلاثة من الصحابة رضي الله عنهم ، عن أنس

رضى الله عنه أخرجه الدارقطني من حديث قتادة عنه قال قال رسول الله عنه تنزهوامن البول فإن عامة عذاب القبر منه . ثم قال المحفوظ مرسل ، وفي رواية أبي جعفر الرازي وهو متكلم فيه بعد ابن المسديني كان يخلط ، وعن أحمد ليس بالقوي ، وعن أبي فرعة بهم كثيراً .

وعن أبي هربرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال استنزهوا .. النح مثل لفظ الكتاب رواه الدارقطني أيضاً ورواه الحاكم في مستدركه من طريق أبي عوانة عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هربرة قال قال رسول الله ﷺ أكثر عذاب القبر من البول ، وقال حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولا أعرف له عدة ولم يخرجاه .

وعن ابن عباس رضى الله عنها من حديث مجاهد عنه أن رسول الله على فال الرحد عنه الله الله والمارقطني والبيهقى عداب القبر من البول فتنزهوا منه. رواه الطبراني قى معجمه والدارقطني والبيهقى وكلهم سكتوا عنه .

وروى البزار عن عبادة بن الوليد عن أبيه عن جده قال سألت رسول الله على عن البول فقال إذا أمسكم منه شيئاً فاغتساره فإني أظن أن منه عسداب القبر. وفيه السدلاله به انه عليه السلام أمر باستنزاه البول من غير فصل ، والأمر الوجوب ، ولأن البول على بالألف واللام فيهم جميع البول ، ويروى - عن البول - مكان - من البول وفي المنرب وأمسا قولهم استنزهوا من البول فقال تاج الشريعة في شرحه تتزهوا عنه البول . يقال تنزه عن الأقذار إذا انصرف عنها واجتنبها ، وأما الاستنزاه فلم يوجد في قوانين اللغة ، فإن صع ما روي فوجهه ان استفعل فعل يشار كسه تقعل نحو استكبر واستقدم بمنى تكبر وتقدم .

قلت قد بينا الآن أن لفظ الدارقطني تنزهرا ، وقوله ان استفعل قد يشارك تقعل ، معناه ان من جملة معاني استفعل تفعل وأصل هذا الباب للطلب ، ومعناه نسبة القعل إلى فاعلم لإرادة تحصيل المشتق هو منه ، ولا يعني أن يكون استقعل هاهنا على بأبه والمعنى اطلبوا التنزه من البول .

فإن قلت المعنى الذي ذكرته لا يتأتى هاهنا . قلت هو يكون صريحاً نحو استكتبه اى طلب منه الكتابة ، وقد يكون تقديرا نحو استخرجت الزيد من الحائط ، فليس هاهنا طلب صريح ، بل المعنى لم أزل أتلف وأتحيل حتى خرج ونزل ذلك منزلة الطلب هاهنا كذلك فافهم ، وقال الأكمل رحمه الله وبما يؤيده أى وبما يؤيد ما ذهب إليه أبو حنيفة وأبو يوسف رحمها الله ما روى أن رسول الله ويسلم جنازة سعد بن معاد وكان يشى على رؤوس الأصابع من زحام الملائكة التى حضرت للصلاة عليه ، فلما وضع فى المقبر ضغطته الأرض ضغطة كادت أضلاعه تختلف ، فسئل رسول الله عن عن سمه ، فقال انه كان لا يستنزه من البول ،

وقال تاج الشريعة لما توقى سعد بن معاد رضي الله عنه تولى رسول الله عليه على وقال الله على وقال الله والله أكبر فلما فرغ خرج من قبره متغير اللون وقسال الله تعالى أكبر لا إلسه إلا الله والله أكبر لو نجى أحسد من ضغطة القبر لنجى سعد بن معاذ ، ولقد رأيت القبر ضمه حتى سبعت صوت أعضاته . قال الراوى كان قميص رسول الله على المناخرة افسئل عن ذلك فقال ان سبعين من الحور العين تعلقن بي . وقالت كل واحدة منهن زوجني من سعد ، ثم سئل النبي عليه السلام عن سبب هذه الضغطة فقال انه كان لا يستنزه عن البول .

قلت كل من الحديثين لم يذكره أحد بهذه الألفاظ ، بل روى الامام أحمد و رح ، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال ، لما دفن سعد ونحن مع وسول الله على سبحت رسول الله على فسبح الناس معه ثم كبر فكبر الناس معه ، فقالوا ما وسول الله لم سبحت قال لقد تضايق على هذا العبد الصالح قبره حتى فرج الله عنه ،

وروى البزار باسناد جيد من حديث نافع عن ابن عمر رضي الله عنه قال قال وسوله الله على البزار باسناد جيد من حديث نافع عن ابن عمر رضي الله عنه قال قال وسوله الله على الله عبط يوم مات سعد بن معاذ سبعون ألف ملك إلى الارص لم يبطوا قبل ذلك ولقد ضمه القبر ضمة ثم بكي نافع وكانت وفانه بعد انصراف الاحزاب بنحر من خمس وعشرين ليلة ، وكان قسدوم الأحزاب في شوال سنة خمس ، فأقامسوا قريباً من شهر وذكر في المبسوط في قوله انه كان لا يستنزه ، لم يرد به بول نفسه ، فإن من الستنزه منه

#### ولأنه يستحيل الى تتن وفساد فصاركبول ما لايؤكل لحمه وتأويل ما روي انه عرف شفاؤهم وحياً

لا تجوز صلاته ، وإنما أراد أبوال الإبل عند تمالجها . وذكر السفناقي هــذا في شرحه ثم أخذ عنه الأكمل .

قلت يؤيد ذلك ما رواه البيهةي حدثنا أبو عبد الله الحافظ أخبرنا أبو العباس رضي الله عنه حدثنا أحمد بن عبد الجبار حدثنا موسى بن بكير عن ابن اسحاق حدثني أمية بن عبد الله أنه سأل بعض آل سعد ما بلغكم من قول رسول الله عليه في هذا ، فقالوا ذكر لنا ان رسول الله عليه سئل عن ذلك فقال كان يقص في بعض الطهور من البول ، وكان سعد كبير الأوس ، وكان حامل لوائهم يوم بدر ومعالجة الابل وطبقة الفلمان .

وقال السفناقي وجه مناسبة عذاب القبر مع ترك استنزاه البول هو ان القبر أول منزل من منازل الآخرة ، والطهارة أول منزل من منازل الصلاة ، والصلاة أول ما يحاسب بهالعبد كا جاء في الحديث ، وكانت الطهارة أول ما يعذب بتركها في أول منزل من منازل الآخرة وليس ذلك إلا القبر .

( ولأنه ) أي ولأن بول الشاة ، هذه إشارة إلى دليل معقول وهو ان بول ما يؤكل لحمه ( يستحيل إلى نتن وفساد فصار كبول ما لا يؤكل لحمه ) والاستحالة إلى النتن والفساد حقيقة النجاسة ، وقد مضى عن قريب تفسير النتن والفساد .

فإن قلت قد اتفقوا على لعاب ما يؤكل لحه وعلى طهارة عرقه ، فوجب أن يكون بوله مثلها . قلت هذا يبطل بالآدمي فإن ريقه وعرقه طاهران ، وبوله نجس باجماع المسلمين ، نقل الإجماع ابن المنذر ، وبول الكبير والصغير سواء عند سائر العلماء ، إلا ما يروى عن داود ان بول الصغير طاهر ، وأمسا بول باقي الحيوانات التي لا يؤكل لحمها فينجس عند العلماء قاطبة كالأثمة الأربعة وغيرهم ، إلا ما نقل عن النخعي انه طاهر وحكى ابن حزم عن داود ان الأبوال والاوراث طاهرة من كل حيوان إلا الآدمي وهذا في نهاية الفساد ،

( وتأويل ما روي انه تلافتهان عرف شفاءهم فيه رحياً ) هذا جواب عن الحديث الذي احتج به محمد . قوله تأويل مرفوع بالإبتداء مضاف إلى قوله ما روي ويجوز الوجهان في

رواية أحدهما أن يكون صيغة معاوم أي تأويل ما رواه محمد رحمه الله . والثاني أن يكون صيغة مجهول أي تأويل ما روي في الحديث المذكور ، وقوله أنه خبر المبتدأ أي ان النبي عرف شفاءهم أي شفاء العرنيين فيه ، أي في بول الابل وحياً ، أي من حيث الوحي وهمو نصب على التمييز . فإذا كان من حيث الحكم يكون حكماً ولا يوجد مثله في زماننا فلا يحل شربه لأنه لا يتيقن بالشفاء فيه فلا يعرض من الحرمة .

وقال السفناقي أيضاً في حديث أنس رضي الله عنه فقد ذكر قتادة عن أنس انب رخص لهم في شرب البان الإبل ، ولم يذكر الأبوال ، وإنما ذكره في حديث حميدعنأنس فإذا دار بين أن يكون حجة وبين أن لا يكون سقط الإحتجاج بسمه وتبعه الأكمل على ذلك وكذلك صاحب الدراية .

قلت هذا كلام واه جداً ، فإن البخاري قسال حدثنا المسدد وحدثنا يحي عن شعبة حدثنا قتادة عن أنس أن أناساً من عسرنية اجتووا المدينة .. الحديث وفيه فيشربوا من ألبانها وأبوالها ، وقد ذكر فامعن قريب ، أخرجه البخاري في آخر الزكاة ، وروى الزكاة في باب المحاربة وفيه من أبوالها والبانها وهذا عن أبي قلابة عن أنس رضي الله عنه ، وقال في آخسر حديث فتادة عن أنس تابعه أبو قلابة وحميد وكاتب عن أنس رضي الله عنه فإذا كان كذلك فكيف يقول هؤلاء ذكر قتادة عن أنس انسه رخص لهم في شرب ألبان الإبل ولم يذكر الأبوال ، وفي إحدى روايات البخاري ذكر الأبوال ثم الألبان ، وفي الأخرى بالعكس ، وفي رواية تقديم الأبوال ما يوهم تأكيد إباحة شرب بول مسا يؤكل لحمه .

وقال الأكمل رحمه الله وقيل انه منسوخ ، ولم يبين ذلك ، وجهه انسه كان في أول الإسلام ثم نسخ بعد أن نزلت الحدود ، ألا ترى ان فيه قطع الأيسدي والارجل وتسميل الاعين لكونهم ارتدوا ، كما أشار إليه أبو قلابة في رواية الحديث عن أنس رضي الله عنه بقوله – لكونهم قتلوا وسرقوا وحاربوا الله ورسوله وسعوا في الارض فساداً – ولم يكن جزاء المرتد إلا القتل ، فعلم ان إباحة البول كالمثلة ،

ثم عند أبي حنيفة درح، لا يحل شربه للتداوي ، لأنه لا يتيقن بالشفاء فيه فلا يعرض عن الحرمة . وعند أبي يوسف درح، يحل للتداوي للقصة ، وعند محد درح، يحل للتداوي وغيره لطهارته عنده

(ثم عند أبي حنيفة ورح ولا يحل شرب ) أبي شرب بول الغنم (التداوي ) أبي لا التداوي (ولا غير ولا الله الله الله التداوي (ولا غير ولا غير التداوي (الانه ) أبي الله الشأن (الا يتيقن بالشفاء فيه ) أبي في شربه المتداوي (فلا يعرض عن الحرمة ) أبي في أب في شربه المتداوي (فلا يعرض عن الحرمة ) أبي في أب كذلك فلا تعرض عن كون شربه حراما إلا بتيقن الشفاء فلا يوجد ذلك والمرجم إلى فلك بقرل الاطباء وقولهم ليس بحجة قطعية ، فيجوز أن يكون شفاء القوم دون قدم لاختلاف الامزحة .

( وعند أبي يوسف د رح ، يحل ) أى يحل شربه ( للتداوى ) لانه لو كان حرامك مطلقاً لما أحله بالحديث وهو ان الله تمالى لم يجمل الشفاء في الحسرام ( للقصة ) يعني قصة العرنيين التي دلت على إباحة شرب بول الابل لاجل التداوى .

(وهند محد يحل للتداوى وغيره) أى يحل شربه لاجل التداوى ولغير التداوي أراد انه سوى بينه وبين اللبن ، وقوله منقوض بلبن الاتان فإنه طاهر بالاتفاق ولا يحل شربه ، وفي الملتقط لبن الاتان وعرقها وشحمها ولحمها بعد الذبح طاهرة بالاتفاق ، إلا أنها لا تؤكل ، ثم من أصحابنا من منع الانتفاع بلحمها وشحمها كالاكل ، ومنهم من جوزه كالزيت يخالطه دهن الميتة ، والزيت غالب ينتفع به ولا يؤكل ، وإذا لم يجهز التداوى بلبن الاتان باتفاق أصحابنا فبالحر أولى ، لان لبنها طاهر بالاتفاق والحر نجس باجماع المسلمين ، إلا مساحكي القاضي أبو الطيب عن ربيعة وداود انها قسالا بطهارتها واعتبره.

قال النووى ولا يظهر من الآية دلالة ظاهرة على نجاسة الخر لان الرجس عند أهل اللغة القدر ولا يلزم منه النجاسة ، وكذا الامر بالاجتناب كا في أجزائها في الآية ، قال

<sup>(</sup>١) غير مذكورة في المتن ١٠ هـ مصححة ٠

## وان ماتت فيها فأرة أو صعوة (١٠ أو عصفورة أو سودانية أو سعوة أو سام ابرص نزح منها عشرون دلواً إلى ثلاثين بحسب كبر الدلو او صغرها

وقول صاحب المهذب لانه يحرم تناوله من غير ضرر فكان نجساً كالمسم ولا دلالـــة فيه لوجهين ، أحدهما أنه ينتقض بالخاط عند الكل والمني عند الشافعي و رح ، . والثاني العلمة مختلفة فلا يصح القياس عليه لان المنع من الــــدم من استخبائه ، ومن الحر كونه سبباً للمداوة والبغضاء والصد عن ذكر الله وعن الصلاة . وقال الغزالي يحكم بنجاستها تغليظاً وزجراً عنها قياساً على الكلب وما دبغ فيه .

قلت قد انعقد الاجاع على نجاستها وداود لا يعتبر خلافه في الاجماع ولا يصح ذلك عن شريمة .

( وإن ماتت فيها ) أى في البئر ( فأرة أو عصفورة ) بضم المين قسال الجوهرى المصفور طائر والانثى عصفورة ( أو صعوة ) هي عصفورة صغيرة حراء الرأس ، وقال المطرزى الصعو صفار العصافير الواحدة . قلت ويجمع على صعاء فرائضا ( أو سودانية ) هي طويلة النف على قدر قبضة ، ويسمى العصفور الاسود وقيل الزرزر الاسودوأكلها المنبت والجراد ( أو سام أبرص ) هو من كبار الوزغة وجمعه سوام أبرص .

ولم يتمرض أحد من الشراح فيا رأيته إلى إعراب هذا فهو معرفة إلا انه تعريف جنس وها اسان جعلا واحداً ، وإن شئت أعريت الاول وأضفته إلى الثاني ، وإن شئت بنيت الاول على الفتح واعربت الثاني باعراب ما لا ينصرف ، وتقول في تثنية هذا ساماأبرص، وفي الجمع سوام أبرص ، وإن شئت قلت مؤلاء السوام ولا تذكر أبرص ، وإن شئت قلت هؤلاء البرصة والابارص ولا تذكر سام ، قال الشاعر ;

والله لو كنت بهـــذا خااصاً لكنت عبداً يـــــأكل الإبارس ويسمى بالفارسية سمار .

( ترّح منها ) أي من البئر ( عشرون دلواً إلى ثلاثين بحسب كبر الدلو وصغرها) يجوز

 <sup>(</sup>١) كلمة \_ أو صعوة \_ ماقطة من المـ تن والصحيح اثباتها كما في شرح فتح القدير
 أه مصححة \_

### يعني بعد اخراج الفارة ، لحديث أنس رضي الله عنه انه قال في الفارة إذا ماتت في البئر وأخرجت من ساعته ينزح منها عشرون دلواً أو ثلاثون

في سين حسب الفتح والسكون والقدر وكبر الداو بكسر الكاف وفتح الباء ، والصغر بكسر الصاد وفتح النباء ، والصغر بكسر الصاد وفتح الفين ، وقيل قدر الصاع كبير وما دونه صغير ، فإذا نزح بالكبير ينقض ، وإن نزح بالصغير يزداد ، وقيل الكبير عشرة أرطال ذكره الاسبيجابي ، وقيل الكبير ما زاد على الصاع والصغير دون الصاع والوسط الصاع ، ولو نزح بدلو عظيم مرة واحدة قدر عشرين دلوا أو أربعين دلوا جاز ، وقال زفر « رح » لا يجوز وهو رواية ، والدلو مؤنثة واحدة الدلاء ، والدلاء بالفتح واحدة دلاو .

( يعني بعد إخراج الفارة ) أشار بهذا إلى ان المنزوح إنما يكون معتبراً إذا كان بعد إخراج الفارة لان سبب نجاسة البئر حصول الفارة فيها الميتة فلا تحكم بالطهارة مع بقاء السبب الموجب للنجاسة .

( لحديث أنس رضي الله عنه انه قال في الفارة إذا مساتت في البئر وأخرجت من ساعتها ينزح منها عشرون دلوا أو ثلاثون ) لم يذكر هذا في كتب الاحاديث المشهورة ، غير أن السفناقي ذكر في شرحه رواه أبو علي الحافظ السمرقندي بإسناده ، ولكن فيه عن أنس عن النبي عليه الله قال ١٠ المخ . وتبعه الاكمل في ذلك حيث نقله في شرحه هكذا ، وقال صاحب الدراية كذا أمر النبي عليه المناك في رواية أنس رضي الله عنه . وأما الاترازي فإنه لم يذكره أصلا ، وقال الشيخ علاء الدين روى الطحاوى هذا الاثر بطرق .

قلت فإن كان مراده أنه رواه في معاني الآثار فليس له وجود فيه ، وإن كان في غيره فالبيان على مدعيه ، وعَن قريب نذكر وجه قول المصنف عشرون دلواً إلى ثلاثين دلواً ، وكذا وجه التردد في الاثر وعشرون دلواً أو ثلاثون .

فروع . عن أبي يوسف رحمه الله في الفارة إلى أربع فأرات عشرون دلواً ، وفي الحس إلى التسع أربعون دلواً ، وفي العشر ينزح ماء البئر كله . وعن محمد في الفارتين عشرون وفي الثلاث أربعون ، وإن كان هيئة الفار كهيئة الدجاج ينزح أربعون وإذا قمرت الفارة

#### والعصفورة ونحوها تعاذل الفأرة في الجثة فأخذت حكمها

من الهرة أو كانت بها جراحة أو قطع ذنبها ينزخ جميع مائها سواه أخرجت حية أو ميئة ، وفي النوادر هرة أخذت فأرة فوقعت في البئر ولم يخرجها وماتت الفأرة وخرجت الهرة حية ينزح أربعون ، وإن ماتت الهرة وخرجت الفارة حية ينزح أربعون ، وإن خرجتا حيتين لا ينزح شيء إلا على القول بأنها تبول من الخوف ، وإن صب الدلو الاخير في بئر طاهرة ينزح دلو ، وفي الثاني تسعة عشر دلواً ولو ماتت في كل واحدة منها فأرة في بئر طاهرة ينزح دلو ، وصب في الاخرى ينزح من الاخرى عشرون ، ولو ماتت في بئر فائة فنزح من الاولين أربعون فصب في الثلاث ينزح أربعون ، وإن صب فيها فأرة في بئر ثالثة فنزح من الاولين أربعون فصب في الثلاث ينزح أربعون ، وإن صب فيها من إحدى البئرين عشرون ومن الاخرى عشرين ، وإن صب فيها من إحدى البئرين عشرون ومن الاخرى عشر ينزح ثلاثون .

وفي شرح مختصر الكرخي لو صب دلو العاشرة في بئر طاهرة فينزح منها عشر دلاء في روايسة أبي سليمان. وفي روايسة أبي سفص إحسدى عشرة دلوا وهو الاصح و وبعضهم وفق فقسال عشر سوى المصبوبة وإحدى عشرة مع المصبوبة وفي الذخيرة عن أبي يوسف و رح و فإن ماتت في جب وصب ماؤه في بئر ينزح ماء الجب وثلاثون وعنه وعشرون و وعن محمد ينزح الأكثر من المصبوب ولو وجب نزح عشرين فنزح عشر فبعد الماء ثم نبع نزح عشرة عند أبي يوسف و رح و وعند محمد و رح و لا محتاج إلى عشرة شيء آخر .

( والعصفورة ونحوها تعادل الفارة في الجثة فسسأخذت حكمها ) أي حكم الفارة ، وأشار بهذا إلى أن الأثر الذي ذكره وإن كان ورد في الفارة يشمل كل حيوان قدر الفارة فيأخذ حكمها ، فيجب عشرون دلواً إلى ثلاثين .

فإن قلت مسائل الآبار مبنية على اتباع الآثار والنص ورد في الفارة والدجاجة والآدمي قيس بما عاد بهيا. قلت بعد أن استحكم هـذا الأصل صار كالذي يبنى على وفاق القياس في حق التفريع عليه كما في الاجسازة وسائر العقود التي يأبى القياس جوازها ، هكذا قسرره في المستصفى ، والمختارة والأولى أن يقول هسنذا الإلحاق بطريق الدلالة لا بالقياس.

#### ثم العشرون بطريق الايجاب والثلاثون بطريق الاستحباب

(ثم المشرون بطريق الإيجاب والثلاثون بطريق الاستحباب) أى العشرون من الدلاه في الفارة إنما يتملق بالإيجاب ، فالزيادة عليه إلى الثلاثين بطريق الاستحباب ، وإنما فعل ذلك لاختلاف الروايات فيه متعددة ، فروى قيس أن علياً رضي الله عنه قسال في بشر وقعت فيها فأرة فهاتت قال ينزح ماؤها ، رواه الطحارى باسناد صحيح .

وروى عبدالرزاق في مصنفه ما يخالف ذلك فقال حدثنا ابر اهيم بن محد عن جعفر بن محد عن أييه أن علياً رضى الله عنه قال إذا سقطت الفارة في البشر فتقطمت نزح منها تسمة ولاء ، فإن كانت الفارة كهيئتها لم تقطع ينزع منها دلواً ودلوان ، فإن كانت ميتة أعظم من ذلك فلينزع من البئر ما يسذهب الريح وروى عبد الرزاق عن معمر أخبرني من سمع الحسن يقول إذا ماتت الدابة في البئر أخذنا منها وان تفسخت فيها نزحت .

وروى ابن أبي شبة في مصنفه عن أبي عبينة عن ليث عن عطاء قال إذا وقع الجردني البئر نزح منها عشرون . والجرذ بضم الجم وفتح الراء (١) وفي الآخر ذال معجمة وهـو الذكر الكبير من الفأر ، وجمعها الجرذان . وروى أيضا عن حفص عن علصم عن الحسن في الفارة تقع في البئر قال يسقى منها أربعون دلواً .

وروى يوسف بن مالك عن ابن عباس في الفارة أربعون فلما وقع هذا الإختلاف اختار أصحابنا قدل من يقول بالعشرين التي هي الوسط بين القليل والكثير ، ثم زادو اعليه مقدار نصفه بطريق الاستحباب لأجل الإحتياط . وقسال الأكمل وفيه نظر لأن هسذا الممنى موجود في الثلاثين فلم يتمين عشرون للوجوب .

قلت في نظره لأن هذا المنى موجود نظر لأنهم اختاروا الوسط الذي هو خيرالامور ولم يرد عن أحد ستون دلواً حتى يتعين الثلاثون ، ثم قال الاكمل والأولى ما قيل أن الستة جاءت في رواية أنس بن مسالك رضي الله عنها عن الذي عليشكان أنه قسال في المفارة .. الحديث وقد مر عن قريب وأو لاحد الشيئين وكان الاقل ثابتاً بيقين وهو معنى الوجوب

<sup>(</sup>١) في الاصل - الواو - والصحيح ما أثبتناه . ا ه مصححة .

## فإن ماتت فيها حمامة أو نحوها كالدجاجة والسنور نزح منها ما بين أربعين دلواً إلى ستين . وفي الجامع أربعون أو خمسون وهو الأظهر

والاكثر يــؤتى به لئلا يترك اللفظ المروي ، وإن كان مستغنى عنه في العمل وهــو معنى الاستحباب .

قلت مسنده فيا قاله الحديث المذكور وهوغير ثابت ولا هو موجود عند أهله فمن أين يأتي الاولوية ، ثم قال – وأولا حد الشيئين – قلنا نعم ولكن ما بينه هل هي للشك أو للتنويع حتى يبني عليه ما ذكره ، وقال تاج الشريعة قيل شك الواوي في لفظ الحديث في حكم المسألة بلفظ الحديث المروي في الباب توفيقاً للزيادة على الشرع أو النقض منه .

قلت فعلى هذا ينبغي أن يكون الثلاثون واجبًا على ما لا يخفى .

( فإن ماتت فيها ) أي في البئر ( حمامة أو نحوها كالدجاجة والسنور نزح منها ما بين أربعين دلوا إلى ستين ) فهذا يشير إلى انه نزح بعد الاربعين دلوا أو دلوين أو ثلاثة إلى أن ينتهي إلى ستين كان يكفي ، أما الدليل على نفس الاربعين فيا رواه الطحاوي عن أبي بكر حدثنا أبو عامر المقدي قال حدثنا سفيان عن ذكريا عن الشعبي في الطير والسنور ونحوها يقع في البئر ينزح منها أربعون دلوا ، ومنجلة ما بين أربعين إلى ستين خسون دلوا ، لان الزيادة على الاربعين غالباً يكون رأس عقدة وهو الخسون ، والدليل عليه ما رواه الطبراني حدثنا ابن خزية قال حدثنا حجاح قال حدثنا حاد بن سلمة عن حماد بن أبي سليان انه قال في دجاجة وقعت في البئر فهاتت قال ينزح منها قدر أربعين درها دلوا أو خسين ثم يتوضاً منها .

وأما الدليل على الستين فيا رواه ابن أبي شيبة في مصنفه قال حدثنا هشيم عن عبدالله ابنسيرة عن الشمبي انه قسال يدلي منها سبعين دلواً بقي من الدجاجة والستون داخل في , السبعين . قوله ـ يدلي ـ من دلوت الدلو نزعتها .

( وفي الجامع الصغير أربعون أو خسون ) أراد بهذا الجامع الصغير المنسوب إلى محمد المنارحه الله ( وهو الاظهر ) أي ما ذكر في الجامع الصغير هو الاظهر في المذهب

لما روي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه انه قال في الدجاجة إذا ماتت في البئر ينزح منها أربعون دلواً. هذا لبيان الايجاب، والخسون بطريق الاستحباب ثم المعتبر في كل بئر دلوها الذي يستسقي بـــه منها، وقيل دلو يسع فيه صاع، ولو نزح منها بدلو عظيم مرة مقدار عشرين دلواً جاز لحصول المقصود

لانه آخر تصانيف محمد رحمه الله ، فيكون القول المذكور فيه هو المرجوع إليه .

( لما روي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه انه قال في الدجاجة إذا ماتت في البئر بنزح منها أربعون دلواً أو خسون ) ذكر المصنف هذا كما يروى موقوفاً ، وذكر في مبسوط فخر الاسلام مرفوعاً وتبعه على هذا صاحب الدراية ، وليس له أصل بل ذكره الطحاوي هكذا عن حاد بن أبي سليان وقد ذكرناه عن قريب .

( والاربعون بطريق الايجاب ، والخسون بطريق الاستحباب ) قلت هذا إغايقاً في إذا كانت كلمة أو للشك على ما لا يخفى . وفي البدائم وغيره أراد بسأو أن الاقل بطريق الوجوب والاكثر بطريق الاستحباب دون التخيير إذالتخيير بين القليل والكثير لا يعتبر مم اتحاد المعنى ، وقيل إنما قسال ذلك لاختلاف الحيوان في الصغر والكبر ، ففي الصغير ينزح الاكثر ، وفي رواية الحسن عنه جعله على خمس مراتب ، ففي الجلة وهو القراد العظم وولد الفارة ونحوها عشر دلاء ، وفي الفارة والعصفور ونحوها عشرون ، وفي الحباحة والسنورونحوها عشرون ، وفي الدجاجة والسنورونحوها أربعون ، وفي الدجاجة والسنورونحوها والبدائع وعن أبي يوسف و محد رحمها الله انها جعلاها على ثلاث مسراتب في الجلة ، والفارة عشرون ، وفي الجامة و الورشان أربعون ، وفي الآدمي والشاة كها .

فإن قلت قد قام انتبنى مسائل الآبار على الآثار دون القياس والرأي ، وما ذكرتم لا لا يخلو عن رأي ، قلت للمقادير بالرأي إنما يمنع في الذي يثبت لحق الله تعالى دون المقادير التى ترد بين القليل والكثير ، فإن المقادير في الحدود والعادات لا مدخل للرأي فيهاأصلا وكذا ما يكون بتلك الصفة . وأما الذي يكون من باب الفرق بين القليل والكثير فيا

#### وان مانت فيها شاة أو آدمي أو كلب نزح جميع ما فيها من الماء

يحتاج اليه فللرأي فيه مدخل ، ولما عرف في آثار الصحابة حكم طهارة البشر في الفصول كلها مع اختلاف الأقوال عنهم وعن غيرهم من التابعين في القليل والكتير من النزح ، صار ذلك من باب الفرق ، فدخل فيه الرأي لاختيار عدد دون عدد (١) صفة القضية ألا ترى أن محداً رحمه الله حكم في البشر المعين عائق دلو إلى ثلثاية ، بناء على كارة المساء في آبار بغداد ، فهذا رأي ولكنه عن دليل ، وذلك لأن الشرع لما أمرنا باخراج جميع ما فيها صار الواجب نزح ذلك الماء الذي وقعت فيه النجاسة ، وغالب مياه الآبار لا ترسد على مائتي دلو فينزح ذلك المقدار يحصل المطلوب ، وأما قوله — إلى ثلاثهائة فللاحتياط في بساب الطهر .

( وان ماتت فيها شاة أو آدمى أو كلب نزح جميع ما فيها من الماء ) أي هذا حكمها في الموت ؟ فإن خرجت بالحياة ، فإن نجس المعين كالحنزير ينجس الماء ، فإن كالدم والبول .

واختلفوا في الكلب بناء على نجاسة عينه وعدمها ، والاصح أنه لاينجسه اذا لم يصل فيه إلى المساء . وفي الدخيرة لو خرج من البئر حيانجسهاعندها. وعن أبي حنيفة ورح ، لا بأس به ، وإن كان آدمياً وخرج حياً ولم يكن ببدنه نجاسة حقيقية أو حكمية لاينزح في ظاهر الرواية ، وروى الحسن عن أبي حنيفة ورح ، انه ينزح عشرون دلواً وإن كان كافراً ينزح ماؤها ، يروى عن أبي حنيفة ورح ، لأن بدنه لا يخلو عن نجاسة حقيقية أو حكميه ، حتى لو اغتسل ثم وقع في الماء فخرج من ساعته لا ينزح .

وأما سائر الحيوانات فإن علم أن ببدنه نجاسة نجس الماء وإن لم يعلم قيام النجاسة عخرجه أو غيره من بدنه اختلف المشايخ فيه ، قيل العبرة لاباسة الأكل وحرمته إن كان مأكول اللحم لا ينزح شيء لطهارته ، وإن لم يكن مأكولا ينجس ، وقيل والعبرة بسؤره أن كان نجساً نجس المساء ، وإن كان مكروها يستحب أن ينزح عشر دلاء ، ولو كان

<sup>(</sup>١) كلمة غير واضحة في الأصل .

## لأن ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهما أفتيا بنزح الماً كله حين مات زنجي في بثر زمزم

مشكوكا فيه بنزح كله والماء مشكوك فيه . وفي التحف الصحيح انه لايصير مشكوكا فيب وكذا في المحيط والمقيد وعن أبي الليث رحمه الله في خزانة ينزح مساء البئر كله في البغل والحيار والكلب و الخنزير والفهد والنمر والاسد والذئب وكل ذي ناب من السباع وإن أخرج حياً . وفي المحيط في الحيوان الذي لايؤكل لحمه كسباع الطسير والوحش الصحيح انه لا ينجس المام .

ور. ي عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمها الله في الابسل والبقر ينجسان الماء لبقاء النجاسة في افخاذهما ، غير ان عند ابي حنيفة « رح » ينزح عشرون ، وفي الشاة عشسر لأن نجاسة بولها حقيقية . وعند ابي يوسف « رح » ينزح كلها لاستواء الحقيفة والفليظة في الماء ، وقيسل لاينزح شيء ذكسره في الينابيع . وذكر القدوري في شرح مختصر الكرخي أن في الحيوان المكروه السؤر كالسنور والدجاجة المخلاة والصقر والباز والفارة والحية والعضارة ، في رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله ينزح منها دلاء على وجسه الاستحباب ، وكذا في الفرس والبرزون .

وأما النجس كالخنزير والكلب والسباع والحار والبغل ينزح جميع الماء منه ، وإن لم يمت ( لها روي ان ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنها افتيا بنزح المساء كله حين مات زنجي في بئر زمزم ) أما الذي روى عن ابن عباس رضي الله عنه فأخرجه ابن ابي شيبة في مصنفة حدثنا عبد الله بن القوام عن سميد بن أبي مخرمة عن قتادة عسن ابن عباس ان زنجياً وقع في زمزم فهات فانزل إليه رجلا ثم قال انزحوا ما فيها من الماء .

وأخرج عبد الرزاق في مصنفة عن معمر قال سقط رجل في زمزم فهات فيها فأمسر ابن عباس ان تسد عيونها وتنزح ، قيل له ان فيها عيناً قد غلبتنا ، قال انها من الجنسة فأعطاهم مطرفاً من عنده فحشره فيها ثم نزح ماؤها حتى لم يبتى فيها شيء ، وأخرج .ه البيهةي في كتاب المعرفة من طريتى أبي لهيعة عن عمرو بن دينار أن زنجياً وقع في زمزم فهات فأمر به ابن عباس فأخرج وسد حيونها ثم نزحت .

وأخرج البيهقي أيضاً من طريق جابر الجهنى عن أبي الطفيل عن أبن عباس رضي الله

ُعنه فذكره قال ورواه جاير رضي الله عنه مرة أخرى عن أبي الطفيل معه ان غلاســاً وقع في زمزم فنزحت ٬ لم يذحڪر فيه ابن عباس رضي الله عنه وهــنـه الرواية عنـــــد العارضاني أيضاً .

وأخرج الدارقطني أيضاً في ستنه حدثنا عبد الله بن عمد بن زياد وعن أحد بن منصور عن محد بن عبد الله الاتصاري عن هشام عن محد بن سيرين ان زنجياً وقع في زمزم يمني فيات فأمر لبن عباس فأخرج ، وأمر بها أن تنزح قال فغلبتهم عين جامت من الركن ، قال فأمر بها فسنت بالتباطي والمطارف حتى تنزحوها ، فلم ينزحوها انفجرت عليهم .

وأما الذي روي عن ابن الزبير رضي الله عنه فأخرجه الطعاوي حدثنا صالح بن عبد الرحمن رضي الله عنه قال حدثنا عشم قال أخبرنا منصور عن علله بن (۱) لاحيث وقع في يثر زمزم فيات فأمر ابن الزبير بنزحها فنزح ماؤها فبسل الماء لايتقطع فنظر فإذا عين تجري من قبل المبر الامود ، فقسال ابن الزبير حسبكم . وأخرجه ابن أبي شية في مصنفه قال حدثنا عشم عن منصور عن عطاء . . . إلخ نحوه .

قان قلت قال البيهةي في المرقة رواه قتادة عن ابن عباس مرسلاً لم يلقه ولا سم منه اتحا هو بلاغ بلقه ، وقال أيضاً وجابر الجهنمي لا يحتج به وابن لحيمة ضعيف لا يحتج به . قلت الراسيل عندنا حجة ولا سيا أرسلت من طرق مختلفة ، فينبني أن يكون حجة عند الكل على انه ذكر البيهةي في الملاقيات عن شعبة انه قال حدثنا ابن سيرين عن ابن عباس والصحيح أن بينها عكرمة ، فإذا أرسل ابن سيرين وكان بينها ثقة وهو عكرمة كان المعيث صحيحاً عتملابه ، وفي التهذيب لابن عبد البر مراسيل ابن سيرين عندم حجة صحيحة كراسيل سعيد من المسيب .

ولما جاير فإن له أحاديث صالحة ، وقد روى عنه الثوري في الكبير مقدار خسين حعيثاً وقتيبة أقل رولية عنه من الثوري وقد احتماء الناس وردوا عنه ولم يختلف أحد في

<sup>(</sup>١) مكنا في الاصل رفيه كلم ساقط .

الرواية عنه ، وعن الثوري ما رأيت أورع في الحديث من الجمغي ، وهن شعبة قال همو صدوق في الحديث ، وأما عبد الله بن لهيمة قإنه حسن الحديث يكتب حديثه ، وقال حدثت عنه الثقات وقتيبة وعمرو بن الحارث والليث بن سعد ، وعن أحمد من كان مثل أبي لهيمة بمصرفي كثرة حديثه في ضبطه واتقانه ، وحدث عنه أحمد مجديث كثير ، وقال ابن وهب كان أبن لهيمة صادقاً ، ولئن سلمنا ما قاله البيهة في فإن نزح زمزم قد روي من طرق ضحاح منها رواية الطحاوي وابن أبي شببة التي ذكر .

فإن قلت اعتمد البيهةي في تضعيف هذه القصة بأثر رواه عن سفيان ابن عيينة ، قال أخبرنا أبو عبد الله الحسافظ عن أبي الوليد الفقيه عن عبد الله بن شبرمة قال سممت أبا قدامة يقول سمعت سفيان بن عيينة يقول الا بمكة منذ سبعين سنة لم أر صغيراً ولا كبيراً يعرف حديث الزنجي ، قالوا انه وقع في زمسزم ، ولا سمعت أحداً يقول نزحت زمزم . ثم أسند عن الشافمي قال لا يعرف هذا عن ابن عباس ، وكيف يروى عن ابن عباس وهو قد روي عن النبي عليه الماء لا ينجسه شيء ، ويترك وإن كان قد جعل فالنجاسة ظهرت على وجه الماء أو نزحاً للتنظيف لا للنجاسة فإن زمزم المشرب .

قلت قد عرفته الأمر وأثبته أبو الطفيل عامر بن واثلة أي الصحابي و محد بن سيرين وقتادة ولو أرسلاه ، وعمر بن دينار وعطاء بن أبي رباح ومعمر ، والمثبت مقدم على النافي خصوصاً مثل مؤلاء الاعلام ، ولا يلزم من عدم سماع من لم يدرك ذلك الوقت وعدم من يعرفه عدم هذا الأمر في نفسه وابن عباس رضى الله عنه لم يترك بل خصصه كاخدهت أنت أبها الشاقعي وقلت بنجاسة ما دون القلتين بالنجس ولم يعتبر نجاسته ما بلغ قلتين فصاعداً .

وأما الذي قاله ابن عيينة فيجوز أن لا يكون الذي قالوا ما قالوا ادركواالوقت الذي وقعت فيه القضية أو كانوا غائبين في معايشهم ومصالحهم ، ولأن البئرإذا نزحت لايحضره جميع أهل البلد ولا أكثرهم ، وإنما يحضره من له بصارة في أمر البئر وبعض من يستعان به على نزحه ، ألا ترى انك لو سألت الآن هل نزحت بئر بالقاهرة لعلة مساً عرفه أحد ،

وفيها أكثر من عشرة آلاف بئر أكثر من عين الادبر ، فكيف ينزح بئر لم يكن على عهدهم ولا عهد آبائهم ، ومع أن بين الشافعي رحمه الله وبين هذه الكائنة أكثر من مسائة وخمسين سنة ، فمن أين لهم ذلك ، وكذا الكلام فيها قال ابن عيينة .

فإن قلت قال الثوري بهذا أكثر أهل مكة فكيف يتوهم بعد هذا صحة هذه القضيية. قلت هذا مردود من وجوه • الأول : أن قول ابن عيينة ما سمعت لا يفيد ، لأن الأشياء التي ما سمعها هو ولا غيره لا تعد ولا تحصى ولا يدل ذلك على عدم وقوعها .

الثاني : ان الذي شاهد هذه القضية لا يلزم أن يجيء إلى ابن عيينة ويخبره بهسما حق يستدل بعدم اخباره على عدم وقوعها .

الثالث : انه لم يقل إني سألث عن هذا الأمر جميع أهل مكة ، وسألت عنه ثم كشف فلم أجده وقع .

الرابع: مسا ذكرنا من أن نقل الإثبات اثبات وهو مقدم على النفي ولا سيا في أبن عيمة فإنه زائد ، فالاثبات مقدم على النفي باجماع الفقهاء والاصوليين والمحدثين ، ولا سيما إذا كان المنكر الثاني لم يدرك بسبب الحادثة التي ينكرها وينفسها .

فإن قلت قال النووي وكيف يصل هذا إلى الكوفة ويجهله أهل مكة ، قلت هذه غفلة عظيمة منه ، وهذا القول منه نحالف لقول أمامه ، فإنه حكى هنه ابن القاسم بن عساكر انه قال لأحمد وغيره أنتم اعلم بالاخبار الصحاح منا ، فان كان خبر صحيح فاعلموني حتى أذهب إليه كوفياكان أو بصريا أو شاميا ، فهل قسال كيف امامه ويقتضي ما قال ينبغي أن لا يكون خبره حجة حتى يعرض على أهل مكة والمدينة ، فاذا لم يعرض لا يكون حجة ، وهذا خلاف الاجماع مع ما فيه من نحالفة نص امامه ، والذي يسدل على بطلان قوله ان علياً وأصحابه وعبد الله بن مسعود وأصحابه وأباموسى الأشعري وأصحابه وعبد الله بن مسعود وأصحابه وأباموسى الأشعري وأصحابه وعبد الله بن مسعود وأصحابه والموسى الأشعري وأصحابه وعبد الله بن عباس رضي الله عنه وجهاعة من أصحابهم رضي الله عنهم وسلمان الفارسي وعسامة أصحابه والتابعين رضي الله عنهم انتقاوا إلى الكوفة والبصرة ولم يبق بمكة إلا وعسامة أصحابه والتابعين رضي الله عنهم انتقاوا إلى الكوفة والبصرة ولم يبق بمكة إلا القليل وانتشروا في البلاد والولايات والجهاد وسمع الذس منهم ونشر العلم على أيدة بهم في

جيم البلاد الاسلامية ولا ينكرهذا إلا مكابر أو صاحب بدعة وصبة .

فان قلت قد قال النووي أيضاً فان صع هذا قاته يحمل على ان دمه غلب على المساء فنيره . قلت هذا أيضاً فاسد من وجوه الأول : الغالب أن من وقع في الماه يموت من حيته ولا يخرج منه دم ، فضلا عن ان يغلب على للله فينيره ولا سيها زمزم لكثرته .

الثاني انهم لما نزحوها جامتهم عين من الركن فتلبتهم فسعوها ونزحوها حتى انفجرت المين فقال احسبك ، فكيف يتصور أن يغلب دم شخص واحد ماء زمزم حتى نزحوها مرة بعد أخرى .

الثالث قال الراوي فهات فيها زنجي ؛ فأمر ان عباس بان تنزح فبسل علة نزحها موتب دون غلبة دمه كتولهم : زنى ماعز فرجم ؛ علسة قتله زناه وليست ردة ولا قتل نفس .

فان قلت عِمل الأمر على الاستحباب ، قلت مطلق الأمر الوجوب .

فان قلت جامت الآثار في بئر زمزم لا تنزح ولا تردم ('' . قلت ليس في حديث ابن عباس وابن الزبير انها قدرا على استمال الماء بالنزح حتى يكون خالفاً الآثار التي جامت بان لله يتطع ' وفي رواية البيهتي بسأن المين غلبتهم حتى صدت بالقباطي والمطارف ' وجعل السهلي حديث الجسن مؤيداً لما روي في صفتها انها لا تنزح (۲۰) .

ثم نذكر تفسير ما وقع في هذا للوضع من الألفاظ التي يحتاج إلى تفسيرها ' قدوله - زنجى - نسبة الى الزنج ' وهم خيل من السودان ' وجاه فيه جسر الزاء ' وفي رواية الطحاوي وغيره حبثى منسوب إلى الحبش وهم جنس من السودان مشهور - وقال السهلي بنوا حبش بن كوش بن حام بن فرح عليه السلام . وجاءني في رواية الطحاوي فوقع غلام في زمزم ويكن أن يكون هذا الغلام زنجيا أو حبشياً .

<sup>(</sup>١) في الأصل - ولا تدم - والمحيح ما أثبتناه . ا ه مصححة .

<sup>(</sup>٢) في الأصل - تتزت - ا ه مصحة ٠

وزمزم بثر بمكة أصلها مزبسير وهسو أهل المصر ركضه جبريل عليه السلام . والمطرف بكسر المم وفتح الراء وتضم أيضا ، والجمع على مطارف ، وهي أردية من حزمة لعدلها أعلام ، والقباطئ جمع قبط وهي الثوب من ثياب مصر رقيقة بيضاء ، وكأنب منسوب إلى القبط ، وضم القاف من تفسير ابن وهب ، وفي الثاني وأمسا الناس فقبطي بالكسر ، وقد فسر السروجي قبطية بالبرود وما عرفت هذا التفسير والذي ذكر ته أهل اللغة ، وبه فسرها ابن الأثير في النهاية ، وذكر السروجي أيضا الحديث الذي رواه الدارقطني والطحاري الذي مر ذكره وفيه فدست بالقباطي ، ثم قال ومعنى دست أي سدت ، قبل الظاهر أنه تصحيف منه أو من الناسخ ، لأن في روايتها فدست من الدس لا انه دسمت من الدس .

قلت انه ليس بتصحيف لأنه جاء في اللغة ذكره الجوهري وغيره ان الدسم هو السه ومنه الدسام بالكسر وهو ما تسد به الأذن والجرح ونحو ذلك ، تقول منه دسمته أدسمه بلم دسماً والدسام السداد وهو ما يسد به رأس القارورة ونحوها . قوله لل تذم اليم دسماً والدسام المعجمة إذا كانت أي لا يوجد ماؤها قليلا من قولهم بئر ذمة بكسر الذال المعجمة إذا كانت قللة الماء .

- (ثم المعتبر في كل بئر دلوها التي يسقى بها منها ) أشار إلى تفسير الدلو ، فانه ذكسر مبهماً فاحتاج إلى تفسيره وفسره بهسنذا لانه أيسر عليهم ولأن الإطسلاق فى الآبار ينصرف إلى الدلاء المتعارفة فى كل بئر لأنه أعدل وأهون .
- ( وقيل دلو يسع فيه صاع ) هذه رواية الحسن عن أبي حنيفة و رض ، وقيل دلويسع خسة امناء ، وقيل أربعة وقيل منوين وذكر الدلو أبين وإن لم تكن لها دلويعتبر بدلو ثمانية أرطال في رواية ، قلت الصاع مكيال يسع أربعة أمداد ، والمد مختلف فيه فقيل رطل وثلت بالعراقي وبه يقول الشافعي و رح ، وفقهاء الحجاز ، وقيل هو رطلان وبه أخذ أبو حنيفة رحمه الله وفقهاء العراق فيكون الصاع خمسة أرطال وثلثا وثمانيسة أرطال وسيجيء مزيد الكلام فيه في كتاب الزكاة .

ولو نزح منها بدلو عظيم مرة مقدار عشرين دلواً جاز لحصول المقصود وان ماتت فيها شاة أو آدمي أو كلب نزح جميع ما فيها من الماء لأن ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهما أفتيا بنزح الماء كله حين مات زنجي في بشر زمزم (۱۱)، فإن انتفخ الحيوان فيها أو تفسخ نزح جميع ما فيها صغر الحيوان أو كبر لانتشار البلة في أجزاء الماء ،

( لانتشار البة في أجزاءالماء) البة بكسر الباء الموحدة وتشديد اللام النداوة ، والبلة بالفتح البلل وكلاهما يجوز هاهنا وهو من باب نصر ينصر ، وهذه تعليل لقوله نزحجميم ما فيها ، وذلك أن الحيوان عند الانتفاح تنفصل منه بلة نجسة ماثمة تنشر في الماء عنولة

<sup>(</sup> ولو نزح منها بدلر عظيم مرة مقدار عشرين دلواً جاز لحصول المقصود ) وهسو نزح المقدار الذي قدره الشرع ، وفي الاصل إذا وقع في البئر فجاءوا بدلو عظيم تسسم وعشرين دلواً فاستقوا به مرة واحدة اجزأم ، وهو أحب إلى ، لأن القطر الذي يمود منه الى البئر اقسل . وعن الحسن انه لا يطهر بمرة واحدة ، بتواتر الدلاء يصير الماء في المنى الجاري . فقال (٢) ان المتبر القدر المنزوح ومعنى الجريان ساقط .

<sup>(</sup> فإن انتفخ الحيوان او تقسخ أخرج جميع ما فيها صغر الحيوان او كسبر) يعني الحيوان الواقع في البئسر اذا انتفخ أو تفسخ حتى تعزقت اعضاؤه نزح جميع ما فيها من الماء ، قوله - صغر - بضم الفين ومضارعه كذلك فهو صغير وصغار كبر بضم الباء أي عظم ومضارعه يكبر بالضم أيضاً فهو كبير وكبير كقعيل ، وهو صفة مشبهة باسم الباء على ما إذا أفوط قيل كبار بالتشديد ، وما كبر بكسر الباء فمعناه يكبر بالفتح وهذه المسألة يحاجج فيقال في أي موضع الحمل مع الحمل .

<sup>(</sup>١) جملة من وان ماتت وإلى قوله بئر زمزم علي مشروحة في الأصل . اله مصححه ،

<sup>(</sup>٢) فقلنا لما قدر الشرع - هامش .

وإن كانت البئر معينة بحيث لا يمكن نزحها أخرجوا مقدار ما كان فيها من الماء ، وطريق معرفته أن تحفر حفرة مثل موضع الماء من البئر ويصب فيها ما ينزح منها إلى أن تمتلىء أو ترسل فيها قصبة وتجعل لمبلغ الماء علامة حتى ينزح منها مثلاً عشر دلاء ، ثم تعاد القصبة فينظر كم انتقص فينزح لكل قدر منها مثلاً عشر دلاء ،

قطرة خر أو بول تقسمها ، ولهذا قال محمد لو وقع فيها ذنب فأرة نزح جميع الماء ، لأن موضع القطع لا ينفك عن نجاسة مائعة .

( فان كانت البئر معيناً ) أى ذات عين جارية من قولهم عين معيونة ، وكان القياس أن يقال معينة كما في بعض النسخ كذلك لان البئر مؤنثة ، وإنما ذكر بلفظ التذكير نظراً إلى اللفظ أو توهم أن فعيل بمعنى مفعول ، وفي الصحاح ماء معين أي معيون من مفعول من عنيت الماء إذا حفرت واستنبطت وبلغت العيون ،

فإن قلت الميم أصلية أو زائدة . قلت ما ذكرته عن الصحاح يدل على أن الميمزائدة ، ومنه يقال بماء معين معيون وعان الماء أي بان ، ولكنه ذكر في فصل الميم عنيت الأرض أي رويت ، وماء مدين أي جار فعلى هذا الميم أصلية .

( لا يمكن نزحها ) تفسير لقوله ممين . قاله تاج الشريعة ويقال صفة وهو الاصوب ( أخرجوا مقدار ما كان فيها من الماء ) هذا جواب المسألة ، وأشار بقوله مقدار ما كان فيها من الماء إلى ان الاعتبار للماء الذي كان زمن وقوع النجاسة .

(وطريق معرفته) أي طريق معرفة إخراج مافيها من الماء (ان يحفر حفرة مثل موضع الماء من البئر طولاً المن البئر طولاً وعرضاً وعمقاً ويجصص على قول بعض المشايخ حتى لا تشرب الارض الماء المصبوب فيها .

( أو ترسل فيها ) أى في البئر ( قصبة وتجعل لمبلغ الماء علامة ثم ينزح (١) منها عشر دلاء ثم تعاد القصبة فينظر كم انتقص ) من ماء البئر ( فينزح لكل قدر منها عشر دلاء )

<sup>(</sup>١) في المتن زيادة كلمة - مثلا .

وهذان عن أبي يوسف ، وعن محمد نزح مئتا دلو إلى ثلاثمائة فكأنه بنى قوله على ما شاهـــد في بلده . وعن أبي حنيفة في الجامع الصغير في مثله ينزح حتى يغلبهم المـــاء

حق لا يبقى من القصبة شيء حتى إذا كان طول المساء عشر قصبات انتقص عشر دلاء قصبة واحدة يعلم ان كل الماء بمائة دلو فينزح تسعون دلواً أخرى .

( وهذان عن أبي يوسف رحمه الله ) أى هذان الوجهان مرويان عن أبي يوسف رحمه الله (وعن محمد درح، نزحمائتادلوإلى ثلاثهائة) أي عند محمد ينزجمائتادلوإلى ثلاثهائة دلو (فكانه) أي فكأن محمد رحمه الله بنى جوابه في المسألة المذكورة ( بنى قوله على ما شاهد في بلده) وهو ببغداد من كثرة الماء في آبارها لجاورة دجلة ، فالمايتان تكون من طريق الوجوب، والماية الاخرى بطريق الاستحباب للاحتياط في أمور الدين . ولو قيل هذا نصب المقدر بالرأي ، فجوابه قد مر في هذا الباب .

( وعن أبي حنيفة « رح » في الجامع الصغير في مثله ) أي روى عن أبي حنيفة رحمه الله في مثل هذا الحكم المذكور ( ينزح حتى يغلبهم الماء ) أي حتى يعجزوا والماء لا يبقى فحينئذ يسقط التكليف ، لانه يعتمد الاسقاط عنه . وفي فتاوى الثعالبي عن أبي حنيفة رحمه الله إذا نزح مائنا دلو أو ثلاث مائة فقد غلبهم الماء وهو المختار ، وقدره أبو حنيفة رحمه الله في اشتراط الغلبة قول علي وابن الزبير رضي الله عنها ، ذكره ابن المنذر قاله بعض الشراح .

قلت قال الطحاوي حدثنا محمد معيد بن هشام الرعني (١) قال حدثنا على بن معبد قال حدثنا موسى ابن أعين عطاء عن شبروزاد عن على رضي الله عنه قال سقطت الدابة في البشر قائز حها حق يغلبك الماء . ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه حدثنا و كيع عن حمزة عن عطه بن السائب عن زادان عن على رضي الله عنه في الفارة تقع في البشر قسال تنزح إلى أن يغلبهم الماء .

<sup>(</sup>١) في الاصل غير واضعة وربما كانت الرصيني . ا ه مصححة

#### ولم يقدر الغلبة بشيء كما هو دأبه وقيل يؤخذ في هذا بقول رجلين

( ولم يقدر ) أى أبو حنيفة ( رح ) ( الغلبة بشيء ) لانها متفاوتة ، وهذا هو ظاهر الرواية . قال قاضي خان الصحيح عنه العجز وعنه التفويض إلى رأى المبتل به وعنه مائتادلو ) وعنه مائة دلو أفتى به في آبار الكوفة لقلة مائها . وفسر الاسبيجابي بالفلبة بمائتي دلو وثلاثماية ذكره في المحيط وقاضي خان . وفي المحيط في رواية مائتا وخمسون دلواً لان ماءها غالباً لا يتجاوز ذلك .

(كما هو دأبه) أى أبو حنيفة رحمه الله ، أى عادته ، فإن عادته أن يفوض مثل هذا إلى رأى المبتلى به كما فعل كذلك في تفسير البعرة الواقع الكثير حيث قال هو ما يستكثره الناظر ، وكما في حبس الغريم وحد التقادم ، وانقطاع حتى الحضانة .

فإن قيل قدر أبو حنيفة رحمه الله مدة البلوغ بالسن ثمانية عشر اللغلام وسبع عشرة للجارية بالراى ، وكذا قدر موت الفارة الواقعة في البئر يوم وليلة وقدر تفسخها ثلاثة أيام بالراى أجاب عنه السرخسي رحمه الله بأن الممنوع في المقادير التي تثبث لحق الله تمالى ابتداء دون المقادير المترددة بين القليل والكثير كالميل في التيمم كما ذكر في هذا الباب .

فإن قلت ما نحن فيه من قبيل ما تردد فيه بين القليل والكثير فكيف يتم ما ذكرتم من التعليل. قلت أبو حنيفة رحمه الله إنما يقدر ما تردد بين القليل والكثير بالراى إذا لم تكن معرفته بالرجوع إلى أحوال بالاستقلال والاستكثار. اما إذا أمكن فلا كما فيها نحن بصدده ، ألا ترى انه جعل الشهر فما فـــوق كثيراً وما دونه قليلا وصرف الحين والزمان إلى ستة أشهر والايام والشهور والاعياد والسنين إلى عشر من صغف.

( وقيل ) قائله أبو نصر بن محمد بن سلام ( يؤخذ في هذا الحكم بقول رجلين ) إذا قالا ماء هذا البئر مائة دلو ، ولو نزح ذلك القدر لأن الأخذ بقول الغير هو المرجع فيا لم يشتهر من الشرع فيه تقدير ، قال الله تعالى ﴿ فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون ١٤٣٨ النحل كا في حزاء الصيد حيث يقال ﴿ يحكم به ذوا عدل منكم ﴾ ٩٥ المائدة .

لهما بصارة في أمر الماء وهذا أشبه بالفقه ، وان وجدوا في البئر فأرة أو غيرها ولا يدري متى وقعت في البئر ولم ينتفخ اعادوا صلة يوم وليلة إذا كانوا توضأوا منها وغسلوا كل شيء أصابه ماؤها ، وإن كانت قد انتفخت أو تفسخت أعادوا صلاة ثلاثة أيام ولياليها وهذا عند أبي حنيفة « رح »

( لهما بصارة في أمر الماء ) هـذه جملة من المبتدأ المتقدم ، والخبر وقعت صفة لرجلين والبصارة بفتح الباء الموحدة وهو مصدر من بصر يبصر بضم الصاد وبصو بالشيء علمه ، والبصير العالم ، والمعنى لهما بصارة أي علم بأمر البئر وحذاقة وخبرة .

( وهذا أشبه بالفقه ) أي بالممنى المستنبط من الكتاب وسننه ففي الكتاب ، الاثنان نصاب الشهادة الملزمة لما ذكرها ، وفي البينة شاهدان أو يمينه ، ويقال معنى قسوله وهذا أشبه بالفقه ، أي بقول الفقهاء حيث اعتبروا قول رجلين في قيم الأشياء .

( فإن وجدوا ) أي أصحاب البئر أو المصلون ( في البئر فأرة أو غيرها ) من الحيوان ( ولا يدري متى وقعت في البئر ) وهي جملة وقعت حال من الفأرة ، والأوجه أن تكون صفة لفأرة ، وقيد به لأنهم إذا علموا زمان الوقوع يحكم بالنجاسة من ذلك الوقت بالاتفاق ( ولم ينتفخ ) جملة وقعت حالاً والواو فيه واو الحال . وقوله ولم تتفسخ عطف على الجملة الحالية ( أعادوا ) جواب المسألة أي أعاد أصحاب البئر والمصلون ( صلاة يوم وليلة إن كانوا توضأوا منها وغسلوا ) عطف على أعادوا ، وليس بعطف على توضأوا ( كل شيء ) كلام إضافي منصوب لأنه مفعول غسلوا ( أصابه ماؤها ) أي مهاء هذه البئر والجملة صفة شيء .

( وإن كانت الفارة قد تفسيخت أو انتفخت ) فإن قلت إذا كان الحكم في الانفساخ ( أعادوا صلاة ثلاثة أيام ) ففي التفسخ بطريق الأولى فما فائدة ذكره . قلت لا شك ان مدة التفسخ تزيد على مدة الانتفاخ ، فالفائدة في ذكره نفي الزيادة على ثلاثة أيام (ولياليها) عادوا وصلاة أيام ولياليها لاغير .

( وهذا ) أي هذا الحكم في الصورتين ( عند أبي حنيفة رضي الله عنه ) وهشذا لم

# وقالا ليس عليهم اعادة شيء حتى يتحقوا انها متى وقعت ، لأن اليقين لا يزول بالشك ، وصار كمن رأى في ثوبه نجاسة ، ولا يدري متى اصابته ،

يذكره في ظاهر الرواية ، وإنما رواه الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله كذا في البدائع .

( وقالا ليس عليهم إعادة شيء حتى يتحققوا انها متى وقمت ) هذه الفأرة في البئر ، وقوله - شيء - يتناول عدم إعادة الصلاة وعسدم غسل كل شيء أصابه ماؤها ( لأن اليقين لا يزول بالشك ) اليقين هو كون الماء طاهراً ، والشك في نجاسته فيا مضى ، واليقين لا يزول به فلا يحكم بالنجاسة إلا زمن اليقين بوقوعها ، لأن اليقين يزول بيقين مثله ، وهسو الذي ذكره هو القياس لأنه يحتمل موتها في البئر ويحتمل أن تقع فيها وهي ميتة بأن ألقتها الربح العاصف أو بعض السفهاء أو الصبيان أو القتها بعض اعداء الدين ، أو بعض من لا يعتقد تنجيس ما يهابها لكثرته أو لعدم تغيير لون الماء وطعمه وربحه بها أو بعض الطيور كما حكي عن أبي يوسف و رح ، انه كان يقول بقوله يعني أبي حنيفه و رح ، إلى المؤلس في بئر فرجع عن قوله والأصل في الحوادث أن يضاف إلى أقرب الأوقات المشك في الاستناد وذلك قبل وجودها في البئسس .

فإن قلت هلا حكمتم الحال كما في جريان ماء الطاحون . قلت مدة إجارة الطاحون معلومة فيجمل الماء حاجزاً من أول مدة العقد إلى انقضاء المدة ، وهاهنا ما قبله مجهول وأيضاً قد عارضه استصحاب الحال ، لأن البئر كانت طاهرة ، وأيضاً ما ذكرة طلاهر للدفع ، وما ذكر في التحكيم للايجاب والطاهر للدفع دون الاستحقاق والايجاب .

( فصار كمن رأى في ثوبه نجاسة ولا يدري متى أصابته ) فإنه لا يلزم إعادة شيء من الصلاة بالاتفاق على الأصح ذكره الحاكم الشهيد ، وهـــو رواية بشر المريسي عن أبي حنيفة رحمه الله ذكره في البدائم ، وكذا لو دخل المصلى حيامة في كمه ميتة ولا يدري متى ماتت أو رأت المرأة في كرسفها وما تدري متى نزل ، وكذا لو مات المسلم وله امرأة نصرانية فجاءت مسلمة بعد موته وقــال أسلمت قبل موته ، وقال الورثة بعــده فالقول لهم ،

ولأبي حنيفة ورح، إن للموت سبباً ظاهراً وهو الوقوع في الماء فيحال به عليه إلا أن الانتفاخ دليل التقادم فيقدر بالثلاث، وعدم الانتفاخ والتفسخ دليل قرب العهد فقدرناه بيوم وليلة لأن ما دون ذلك ساعات لا يمكن ضبطها .

( ولأبي حنيفة ورض ) ان للموت سبباً ظاهراً وهو ) أي السبب الظاهر لموت الفارة الواقعة في البئر ( الوقوع في الماء فيحال ) أى فصار الحكم وهو نجاسة الماء (به ) أى بالموت ( عليه ) أى الوقوع وان احتمل أن يكون الموت بغيره لأن السبب الموهم لايضر في مقابلة السبب الظاهر كمن رأى إنساناً في عنقه حية ملفوقة يغلب على الظن انها نهشتها فقتلته كذا ذكره شمس الأثمة الكردرى ، وكمن جرح انسانا فلم يزل صاحب فراش حتى مات ، فإن الموت يضاف إلى الجرح ، وان احتمل أن يكون بسبب آخر كذا في المسوط ، وكذا لو وجد قتيل في عل يضاف القتل إلى أهلها ، وإن احتمل انه قتل في على آخر ثم حمل اليها .

(الا ان الانتفاخ دليل التقادم) هذا كأنه جواب عن سؤال مقدر تقديره أنيقال لما كان الحكم يضاف إلى سبب ظاهر ما وجه التقصيل قريباً بالانتفاخ وعدمه ، فأجاب عن ذلك بقوله الانتفاخ دليل التقادم لأن الحيوان لا يموت بمجرد الوقوع في البئر بليضطرب ساعات ثم يموت فقدر يوم وليلة ، وفي غير المنتفخ لأن ما دون ذلك لا يتصور دركه ، وبالثلاث في المنتفخ لأن الانتفاخ دليل بعد المهد وتقادمه وأدنى التقادم ثلاثة أيام ولياليها كما في المست الذي دفن بلا صلاة عليه فإنه يصلى عليسه قبل الثلاثة ، وبعد الثلاث لا يصلى لأن التقادم يورث انتفاخ الميت .

فإن قلت ما هذه الاستثناء وما المستثنى منه • قلت ما تقدم هو اليوم •

( قيقدر بالثلاث ) أى بثلاثة أيام ولياليها ( وعسدم الانتفاخ والتفسخ دليل قرب الميد ) أى الزمان .

( فقدرة عبوم وليلة لأن ما دون ذلك ) أى دون اليوم والليلة ( ساعات لا يمكن ضبطها ) المراد من الساعات الأوقات لا الساعة الرملية فإنها مضبوطة بالرمل والساعات

### وأما مسألة النجاسة فقد قال المعلى هي على هذا الخلاف فيقدر بالثلاث في اليابس وبيوم وليلة في الطري

جمع ساعة ويجمع على سياع أيضاً والساعات عند أهل اللغة الوقت الحـــــاضر ، وأصلها سوعة ، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

( وأما مسألة النجاسة ) جواب عن قولها في قياس مسألة البئر على مسألة من رأى في ثوبه نجاسة لا يدرى متى أصابته ، فأجاب أولاً بطريتى المنع وهو نظير قوله واما مسألة النجاسة المذكورة ( فقد قال المعلى ) أى منصور الرازى تلميذ أبي يوسف ومحمد رحمها الله روى عنها الست والامالي وسمع هشاماً وحاد بن زيد وغيرهما ، وروى عنه محمد بن عبد الرحيم وعلي بن الهيئم في تفسير الاحزاب والبيوع ويستوع (١) في صحيح البخارى قال البخارى مات ببغداد في شهر ربيع الاول سنة إحدى عشرة ومائتين ، ودخلت عليه سنة عشر ومائتين ، ولم تحدث عنه في الجسامع بشيء ، وأنا حدثت عن رجل عنه وكان ورعاً وحفظ الفقه والحديث على جانب عظيم رحمه الله .

( وهي على هذا الخلاف ) أى الخلاف المذكور في مسألة الفارة ( فيقدر بالثلاث في اليابس ) أى يقدر بثلاثة أيام ولياليها في العتيق ، وأراد به النجاسة اليابسة ( وبيسوم وليلة في الطرى ) أى يقدر يوم وليلة في النجس الطرى قبل ان المعلى قال هذا من ذات نفسه تفريقاً على قياس قسول أبي حنيفة رحمه الله ، وقبل رواه عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رضى الله عنها ، وذكر ابن رستم في نوادره ان من وجد ميتاً في ثوبه أعاد من آخر نومة نامها فيه المشك فيا قبله ذكره في الحيط والبدائع بعيد من آخر ما احتلم فيه . وقبل في البول يعتبر من آخر ما بالى ، وفي الدم من آخر ما رعف ، وفي الحيط في الدم لا يعيد حتى يتبقن لأن الدم قد يصيبه في الطريق بخلاف المني ، فإن كان الثوب يلبسه هووغيره فهو كالدم ، وفي البدائع لو فتح حقة فوجد فيها فأرة ميت ولم يعلم مق دخلت فيها ، فإن لم يكن لها ثقب يعيد الصلاة من يوم وضع القطن منها ، وإن كانت لها ثقب يعيدها ثلاث يكن لها ثقب يعيد الماة البئر . قلت مراده اذا كانت بابسة .

<sup>(</sup>١) هكذا وردت الجملة في الاصل وربما فيها غلط من الناسخ . ١ ه مصححة .

#### ولو سلم فالثوب بمرأى عينه والبئر غائبة عن بصره فيفترقان. فصل في الأسآر وغيرها

( ولو سلم ) جواب بطريق التسليم بأن يقال سلمنا ان الأمركا قلتم ، لكن بينالثوب والبئر فرق ، أشار إليه بقوله ( فالثوب بمرأى عينيه ) أي عينه ، فسلوكانت النجاسة أصابته قبل ذلك لعلم ، والمرأى على وزن مفعل بالفتح اسم مكان الرواية ( والبئر غائبة عن بصره فيفترقان ) أي حكم الثوب وحكم البئر أراد أن قياس البئر على النجاسة قياس بالفارق فلا يصح .

#### ( فصل في الأسآر وغيرها )

أي هذا فصل في بيان احكام الأسار وغير الأسار والمناسبة بين الفصلين ، أعني هذا الفصل والفصل الذي قبله ، وهو فصل البئر هي انه لما بين احكام البئر من حيث وقدوع الحيوانات فيها استدعى ذلك ذكر الاحكام المستنبطة بسوَّرها ، وقال الاترازي « رح » مناسبة هذا الفصل لما تقدم من حيث أن بعض الأسار بما يجوز به الوضوء ، فاحتاج إلى ذكر الاسار ليقصل ذلك النقص منها ،

قلت ما تقدم هذا الفصل أنواع ، وكان ينبغي أن يبين أي نوع منها يناسب ذكر هذا الفصل ، والوجه ما ذكرناه ، وقال السروجي علم ان الماء القليل نجس بوقــوع الحيوان النجس السؤر فيه قلا بد لنا من معرفة الاسآر وأنواعها وأحكامها .

قلت هذا أبعد من الأول ، لأن تنجيس الماء القليل لا يقتصر على وقوع الحيوانالنجس السؤر وأيضاً رجه المناسبة لا يراعى الا بين الفصلين دون أن يراعى بين فصل وبين مسألة فصل عليه فقط ، ثم السؤر مهموز العين اسم للبقية بعد الشرب ، يعني بقية الماء التي ابقاها الشارب في الإناء ، ثم عم استعماله فيه وفي الطعام .

فإن قلت إذا كان السؤر إسها فها المصدر من هذا الباب ، ومن أي باب هـــو . قلت المصدر سأراً من سأر يسأر سأراً من باب فتح يفتح ، ومعناه أفضل وهو فعل متعدد وفي

المباب سئر يسأر إذا بقى ؟ وسأر إذا أفضل فضلة والفعل على قوله الأول من باب علم يعلم والثاني من باب فتح يفتح كما ذكرنا • ثم قسسال في المباب وأسأر بقية السور ؟ يقال إذا شربت فأسر أي أبق شيئًا من الشراب في مغب الإناء ؟ والفعل سأر على غير القياس سئر وأسأر وعلى هذا الوجه قول الأخطل:

شارب ربح بالكؤوس ما رمى لاقىلى بالحصور ولا فيها يسأر

ونظيره أخبره فهو خبار ، وأدركه فهو دراك ، وأقصر عن كفؤه نزح من القدرة فهو قصار ، ويجوز من هذا كله مفعل على القياس . قلت القياس مخبر ومدرك ومقصر ومنزع كما ذكره . . وقال في العباب أيضاً من همزة السورة من سور القرآن ، فقال سؤره جعلها بمنى بقية من القرآن وقطعة .

فإن قلت لم ذكر المصنف السؤر بالجمع . قلت لأن السؤر على أنواع ، قال في المبسوط والحيط والينابيع والبدائع والتحفة والأسآر عندنا أنواع أربعة . وقال الأسبيجابي على خسة أوجه ، قالوا نوع متفق على طهارته من غير كراهة كسؤر بني آدم مسلمهم وكافره، صغيرهم وكبيرهم ذكرهم وأنثاهم طاهرهم ، ونجسهم حائضهم وجنبهم ، إلافي حال شرب الحر، فإن سؤره نجس ، فإن بلع (١) ربقه ثلاث مرات طهر فيه عند أبي حنيفة رحمه الله وكذا سؤر مسا يؤكل لحمه كالإبل والبقر والغنم . وهونوع نجس وهوسؤر سباع البهائم . ونوع مكروه وهو سؤر النمر . ونوع مشكوك فيه كسؤر الحار والبغل وقسال الاسبيحابي النوع الخامس : سؤر الحنزير فإنه متفق على نجاسته والحلاف فيها عداه .

قلت هــــذا بمنوع ، فــإن مالكاً وداود قــالا بطهارته مع ســــور الكلب وكراهة سؤرها .

قوله – وغيرها – أي وغير الأسآر كاللماب والعرق وعرق كل شيء معتبر بسؤره. قال الأكمل كان الواجب أن يقول وسؤر كل شيء معتبر بعرقه لأن الكلام في السؤر لافي

<sup>(1)</sup> في الأصل بلغ والصحيح ما أثبتناه ا ه مصححة ٠

#### وعرق كل شيء معتبر بسؤره ، لأنها يتولدان من اللجم

العرق وليس بصحيح ، لأن المصنف أراد أن يبين في خمن الأسار العرق ، فلو قال وسؤر كل شيء معتبر بعرقه لوجب أن نقول بعده عرق الآدمي كذا وعرق الكلب كذا وعرق الخنزير ، كذا وكان الفصل اذ ذاك للعرق لا للسؤر .

قلت القائل في قيل هو السفناقي ، فإنه قال في شرحه ، فــــإن قلت ، كان من حق الكلام أن يقول وسؤركل شيء معتبر بعرق لأن الكلام في السؤر لا في المرق ، فحقه أن يجمل السؤر مقيساً عليه ثم قال .

قلت نعم كذلك إلا انها لما كانا متولدين من أصل واحسد لا مفاضلة لاحدها على الآخر عكان كل واحد منها بنية الاخير مقيساً ومقيساً عليه وذكر في الإيضاح هكذا عوتبعه صاحب الحداية .

وقال صاحب الدراية ( وعرق كل شيء معتبر بسؤره ) أي حكمها واحد لا مفارقة بينها إلا أن يكون أحدهما مقيساً والآخر مقيساً عليه .

(لأنها يتولدان من اللحم) قلت كلام المصنف ألطف من الاكمل ، لأن المصنف أراد أن يبين في ضمن الاسآر العرق ، فليس كذلك لأن المصنف بين العرق قصداً ، وكيف بيانه في ضمن الأسآر وقد فتح هذا الفصل ببيان العرق حيث قسال - وعرق كل شيء معتبر بسؤره - فجعل العرق مقيساً والسؤر مقيساً عليه ، فلزم من ذلك بيان المقيس عليه حق يعلم المقيس وبين ذلك بقوله - وسؤر الآدمي ، والخ - ولا يرد عليه النقض بسؤر الحمار لأنه مشكوك فيه ، وعرقه طاهر لأن الشك في طهوريته لا في طهارته ، وقول الاكمل أيضاً - كان الفصل اذ ذاك العرق لاالسؤر - ليس كذلك لأن الفصل غير مخصوص بالسؤر ، ألا ترى كيف قال المصنف - فصل في الأسآر وغيرها - أي وغير الأسآر وهو العرق واللماب والدمع ، وأما قول السفناقي - إلا انها كانا متولدين من أصل واحد . . الى الغرق والمس كذلك .

وأما كون تولد العرق من اللحم فظاهر ، وأما تولد السؤر منه فليس كذلك ، لأن السؤر بقية الماء الذي يبقيها الشارب كما ذكرنا ، فمن أين يتولد من اللحم. غاية ما في الباب

انه يمتزج باللماب ، والدليل عليه ما قاله صاحب الهداية على مايجي، ، وسؤر الآدمي وما يؤكل لحمه طاهر ، لأن المختلط باللماب أي المختلط بالسؤر اللماب وقد تولد من لحم طاهر ولكنه أيضاً ناقص كلامه ، لأنه ذكرها هنا ان السؤر مختلط به اللماب وذكر فيها قبله على ما يجيء لأنها متولدان من لحمه ، والسؤر لايتولد من اللحم وهذا لا خفاء فيه ، والما من اللحم من اللماب وهو متولد من اللحم .

وأما قدل صاحب الدراية - لا أن يكون أحدها مقيساً والآخر مقيساً عليه لأنها متولدان من اللحم فغير موجه أصلا لما ذكرنا من أن السؤر لا يتسولد من اللحم فإذا كان كذلك صار حكم أحدهما مقيساً ، وحكم الآخر مقيساً عليه . وقال تاج الشريعة - وعرق كذلك صار حكم أحدهما مقيساً ، وحكم الآخر مقيساً عليه . وقال تاج الشريعة وعرق كل شيء معتبر بسؤره - يعني يقاس العرق على السؤر مرة ، ويقاس السؤر على العرق مرة أخرى ، وعلى هذا ينبغي أن يكون عرق الحمار مشكوكاً فيه ، لكن النبي على الم كب الحمار معروفاً حكم بطهارته .

وقال الاترازي في هذا الموضع وكان الأولى أن يقول المصنف – وسؤر كل شيء معتبر بعرقه – لأن الفصل بيان السؤر لا العرق – قلت ادعاء الأولوية بطريق لا يجديه لما ذكرنا وقال السروجي قال في المتافع ثم الاصل أن ما يكون لعابه طاهراً يكون معتبراً به ، وهذا أوجه من قول صاحب الهداية – وعرق كل شيء معتبر بسؤره – لوجوه ثلاثــة أولها : أن الفصل في السؤر وهذا انما يعتبر باللماب بحسب طهارته ونجاسته ، فلا يناسب ذكر العرق هاهنا .

ثانيها: أن حكمها مأخوذ من غيرها وهو اللحم . فلا يؤخذ حكم أحدهما من صاحبه وقالتها : ان عرق البغل أو الحمار طاهر في المختار بلاشك ، وسؤرهما مشكوك فيه في الصحيح .

قلت في كل من الوجوم الثلاثة نظر . أما الاول فقوله - الفصل في السؤر - ليـــس كذلك ، لأنا قلنا انه في السؤر والعرق. وأما الثاني فقوله - ان حكمها مأخوذ من غيرها وهو اللحم - غير صحيح لأن السؤر غير مأخوذ من اللحم كا ذكرناه . فأما الثالث فلأن

طهارة عرقهما للحرج كا ذكرة في المبسوط والذخيرة – عرق البغل والحمار ولعابهما طاهر في الصحيح . وذكر في الذخيرة عن أبي يوسف ومحد رحهما الله لو سقط لعابهما أو عرقها في الماء أفسده ، أراد إنه لا يبقى طهوراً . وروى الحسن عن أبي مالك عن أبي يوسف و رح ، ان عرق الحمار ينجس الماء ، وعنه ان لعابهما وعرقهما نجس نجاسه حقيقية (۱)، وروى الكرخى عن أبي حنيفة ان سؤر الحمار نجس لانه لايخاو عن قليل دم لما يلحقه من التعسب وحمل الاثقال . وفي المفيد ان لعابه ينجلب من لحمه فيكون فيه قليل دم لتخلله من اللحم الممتزج بالدم ، إلا انه سقط في حق الآدمي للحرج كيلا يتنجس مأكوله ومشروبه ، وكذا ما يؤكل لحمه الحاقاً به .

ومن المشايخ من قال بنجاسة سؤر الحيار دون الاتان لأن الحيار يتنجس فمه بشسم البول. قال في البدائع هذا موهوم فلا يتنجس قال قاضي خان الاصح أنه فرق بينها وقال قاضي خان في لعابه وعرقه ثلاث روايات عن أبي حنيفة ورح ، في رواية نجس في المقاطة ، وفي رواية أخرى حقيقة وفي رواية أخرى لا يخمجو از الصلاة وان فحش وعليها الاعتاد وفي جامع البرامكة عن أبي يوسف ان ابا حنيفة ورح ، قال لماب ما لا يؤكل لحمه من الدواب وعرقه يفسد الثوب اذا زاد على قدر الدرهم فجمل نجاسة غليظة ، وهذا يوافق رواية الكرخي عنه ، وعن أبي يوسف لا يفسده حتى ينجس ، وفي المحيط عرقها ولما بها لا يفسدان الثوب وان فحشا الشك . وعن أبي حنيفة ورح ، يقسدانه اذا فحشا الشجاسة اعتباراً بلحمهما . وفي المنتقى عن محمد ان لبن الاتان كلمابها وعرقها يفسدان الماء دون الثوب ، وذكر ابو عبد الله البلخي أن سؤرهما نجس عند الحسن وزفر نجاسة خفيفة .

قسال قاضي خان هذه رواية عن زفر درح، وقيل اذا نزى الحمار على الرمكة لا يكره لحم البغل المتولد بينهما عن محمد فعلى هذا لايصير الماء بسؤره مشكوكاً فيه لأنهما قال الشراح أي لأن اللعاب والعرق. وقال السفناقي ذكر ضمير اللعاب وان لم يذكر قبله

<sup>(</sup>١) ربا أراد بها خفيفة . اه مصححة .

فأخذ أحدها حكم صاحبه وسؤر الآدمي وما يؤكل لحمه طاهر لأن المختلط به اللعاب وقد تولد من لحم طاهر فيكون طاهراً و يدخل في هذا الجواب الجنب

لأن السؤر هو مخالطة اللماب فكان ذكر السؤر ذكراً له فصلح ذكر ضميره وتبعه الاكمل في هذا ، وقال الاترازي لايقال كيف رجع الضمير اليهما واللعاب غير مذكور لأن الشهرة قائمة مقام الذكر لأن السؤر لماكان ممتزجاً باللماب صارذكم السؤر كذكر اللماب.

قلت هو ولأنه من إعادة الضمير الى العرق والسؤر المذكورين مما قبله لأجل ان السؤر لا يتولد من اللحم ، وقد صرح السفناق وغيره ان السؤر متولد من اللحم على ما ذكرنا من قريسب .

وقولهم – ان ذكر السؤر ذكر اللعاب غير ظاهر لأن هذا بطريق اللزوم والاقتصار أو بطريق ان السؤر يطلق على اللعاب ، وقول الاترازى – لان الشهوة قائمة مقام الذكر بل ظاهر أقله ظهوراً من ذلك وأى شهوة موجودة من ذلك حتى يقوم مقام الذكر بل ظاهر التركيب يدل على ان الضمير يرجع إلى العرق والسؤر ، ولكن يلزم التناقض في كلامهوقد ذكرناه عن قريب ويمكن دفع ذلك بأن تقول ان قوله لانها يتولدان من اللحم أى إطلاق بولد السؤر من اللحم يكون بطريق ان السؤر يمتزج به اللعاب ، فبهذا الإعتبار كأنه يتولد من اللحم .

- ( فأخذ أحدهما حكم صاحبه ) أى أخذ العرق والسؤر، وهاهنا لم يقل أحد منهم أن الضمير في أحدهما يرجم إلى اللعاب والعرق .
- ( وسؤر الآدمي وما يؤكل لحه طاهر لان الختلط به ) أي بالسؤر ( اللعاب وقد تولد من لحم طاهر فيكون طاهراً ) فيقال سؤر الآدمي وما يؤكل لحمه طاهر ، لأنه مختلط بلعاب متولد من طاهر ، وكل لعاب متولد من طاهر والختلط به طاهر ،
- ( ويدخل في هذا الجواب ) أي في جواب المسألة المذكورة ، وهو ثبوت طهارة سؤر الآدمي ( الجنب ) لانه آدمي ، والجنابة لا تؤثر في ذلك . قال الشراح لما روى ان النبي عليه الله التي عليه الله عنه و رض ، فمد يده ليصافحه فقبض يده وقسال إني جنب فقال عليه المؤمن لا ينجس ولم يبين أحد منهم نحرج الحديث .

والحديث أخرجه أبر دارد وابن ماجة ولفظ مسلم ان رسول الله عليتها لقيته وهـو جنب فحار عنه فاغتسل ثم جاء فقال كنت جنبا > قال ان المسلم ليس بنجس > ولفظ أبي داود ان رسـول الله عليه السلام لقاه فأهوى إليه فقال إني جنب فقال ان المسلم ليس بنجس .

وفي الباب عن أبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهم .

وأما حديث ابن عباس فأخرجه الحاكم عنه قـــال قال النبي عليه السلام لا تنجــوا موتاكم ، فإن المسلم ليس بنجس حياً ولا ميتاً . وقال الحـــاكم صحيح على شرطهـــما ولم يخرجاه .

( والحائض ) بالرفع عطفاً على قوله الجنب ، والدليل على ذلك حديث عائشه رضي الله عنها قالت كنت أشرب وأنا حائض فأناول النبي على فيضع في أخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجة .

و من قال بطهارة سؤر الجنب الحسن البصري و مجاهد والزهرى و مالك و الاوزاعي و الثرري و الشافعي و رح و وأحمد و رح و وروى عن النخمي انه يكره فضل شرب الحائض و وقد روي عن جابر انه سئل عن سؤر الحائض هل يتوضأ منه اللصلاة و فقال لا ذكر ذلك كله ان المنذر في الاشراق .

فإن قلت كان ينبغي أن ينجس الماء بشرب الجنب عند أبي حنيفة « رح » وأبي وسف « رح » لله على انه في مكان « رح » لسقوط الفرض به . قلت هذا تعليل في مقابلة النص ، فلا مجوز على انه في مكان

( والكافر ) طاهر أيضاً لما ثبت في الصحيحين ان النبي عليه مكن عامة بن اثال منأن عكث في المسجد قبل إسلامه ، فاو كان نجساً لما مكنه من ذلك .

فإن قلت قال الله تمالى ﴿ إِنْمَا المشركون نجس ﴾ ٢٧ التوبة ، قلت النجاسة في اعتقادهم لا في ذاتهم ، وقال ابن المنذر وكان بمن لا يرى بسؤر الكافر بأسا الاوزاعي والشافعي والثامورى وأبو ثور ، ولا أعلم أحداً كره ذلك إلا أحمد والحسن ، فإنها قالا لا ندرى ما سؤر المشرك .

( وسؤر الكلب نجس ) وقال مالك وداود طاهر ، وإن ولغ في لبن أو سمن فلا بأس بأكله . ونقل الطحاوى وعن مالك و رح ، في اختلاف العلماء انه كان يرى الكلب من أهل البيت .

(ويغسل الإناء من ولوغه ثلاثاً) أى ثلاث مرات والولوغ من ولغ الكلب في الإناء بعتم اللام فيها إذا شرب باطراف لسانه . وعن ثعلب انه يقال يالغ بكسر اللام ولكنها غير الصحيح و وتبعه على ذلك أبو علي وابن سيده وابن القطان عنه وأبو حاتم السيجابي وسكن بعضهم اللام وقال ابن جني مستقبلة يلغ بفتح اللام وكسرها ، وفي مستقبل ولغ بالكسر يلغ بالفتح ، وزاد ابن القطان ويلغ بكسر اللام كما في الماضي . وقال ابن خالويه ولغ يلغ ولفاً ولفائا ، وولغ ولفاً وولوغاً ولفائاً ، قال أبو زيد يقال ولغ الكلب بشرابنا وفي شرابنسا ومن شرابنا . وقال ابن الاثير واكثر ما يكون الولوغ في السباع ، ولا يكون الولوغ في السباع ، ولا من يتناول الماء بلسانه دون شفتيه . فاذن الولوغ صفة من صفات الشرب يختص بها الإسان ، و الشرب عبارة عن توصيل المشروب الى محله من داخسل الفم ، الا يحتى أنه يقال شربت الماء الشجر والارض ، والمصدر من ولغ الكلب الولوغ بالضم . قال الخطابي واذا أكثر فهو الولوغ بالفتح ، وقال الترمذي الولوغ الوالغ من الكلاب والسباع والسباع والماء الدول والمناع من الكلاب والسباع والسباع والمناء الدول والمناه و

كلها ، هو ان يدخل لسانه في الماء وغيره من كل مائع يحر كه تحريكاً قليلاً أو كثيراً. وقال مكي في شرحه فإن كان الاناء فارغايقال له لحس، مكي في شرحه فإن كان الاناء فارغايقال له لحس، وان كان فيه شيء يقال ولغ. وقال ابن درستويه معنى. ولغ قطعه بلسانه شرب منه أو لم يكن ، ولا يقال ولغ في شيء جوارجه سوى لسانه .

( لقوله عليه السلام يفسل الاناء من ولوغ الكلب ثلاثا ) هذا الحديث رواه أبو هريرذ رضي الله عنه من طريقين الأولين (١) أخرجه الدارقطني في سننه عسسن عبد الوهاب بن ضحاك عن اساعيل بن عياش عزاهشام بن عروة بن زناد عسسن الاعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله عليه يفسل الاناء من ولوغ الكلب ثلاثا أو خسا أو سبعاً.

الثاني أخرجه ابن عدي في الكامل عن الحسين عن الكرامي حدثنا اسحاق الازرق حدثنا عبد الملك عن عطاء عن ابي هريرة قسال قال رسول الله عليه اذا ولغ الكلب في اناء أحدكم فليهرقه وليغسله ثلاث مرات.

فان قلت قال الدارقطني تفرد به عبد الوهاب بن الضحاك عن ابن عباس وهو متروك وغيره يروى عن ابن عباس بهذا الاسناد فاغساوه سبعاً وهو الصواب ، وقال البيهقي في اسناده اساعيل بن عياش وهو لايحتج به وانه اذا روى عن أهل الحجاز (٢) قلت ظاهس هذا الكلام واطلاق القول – وانه لايصح الاحتجاج به – وانه – اذا روى عن اهسل الحجاز كان أشد في عدم الاحتجاج به – وعلى هذا قد خالف البيهقي ما ذكره هاهنا في باب ترك الوضوء من الدم ، وقال ماروى عسن الشاميين صحيح ، وقال القدوري في تجريد ان قولهم عبد الوهاب بن الضحاك عن اساعيل بن عباش وهما ضعيفان غير معتد به بينواصفة الضعف ، فإن الجرح المبهم غير معتبر .

قلت يلزم من كلام البيهةي أيضاً ان يكون الراوي ثقة من وجه دون وجه ، وهذا

<sup>(</sup>١) هكذا في الاصل وربما قصد – الاول منها –

<sup>(</sup>٢) في الاصل نقض يدل عليه ما بعده .

لايصح ، ومع هذا روى الدارقطني هذا الحديث بسند صحيح من حديث عبد الملك عن عطاء عن ابي هريرة أذا ولغ الكلب في اناء فأهرقوه ، ثم أغسلوه ثلاث مرات . وروى أيضاً من حديث عطاء عن أبي هريرة أنه كان أذا ولغ الكلب في الاناء يهرقسه ويغسله ثلاث مرات وروى الطحاوي أيضاً باسناد صحيح .

فإن قلت قال البيهقي نفرد به عبد الملك من بين اصحاب أبي هريرة والحفاظ الثقات من اصحاب عطاء وأصحاب ابي هريرة يروونه سبع مرات وعبد الملك لايقبل منة الأنفاف فيه الثقات ولمخالفة اهل الحفظ والثقة في زمانه تركه ربيعة ولم يحتج به البخاري في صحيحه .

وقداختلف عليه في هذا الحديث فمنهم من يرويه عنه مرفوعاً ، ومنهم من يرويه عنه موقوفاً على ابي هريرة رضي الله عنه من قولهم ، ومنهم من يرويه عنه من فعله ، وقد اعتمد الطحاري على الرواية المتواترة فيه في نسخ حديث السبع ، وان أبا هريرة الانخالف النبي عليه في ايرويه عند ، وكيف يجوز ترك رواية الحفاظ الاثبات من أوجه كثيرة الايكون مثلها غلطاً رواية واحد قد عرفت مخالفته الحفاظ في بعض احاديث .

قلت هذا تحامل منه لأن الحديث رواه الطحاوي صحيح و كذلك رواه الدارقطني عنه صحيح و وقال في الإمام هذا مسند صحيح ، ورواه ابن عدي أيضاً عن عبد الملك كا ذكرناه ، وعبد الملك قد أخرج له مسلم في صحيحه . وقال أحمد والثوري زين الحفاظ . وعن الثوري هو ثقة متفق عليه و وقال أحمد بن عبد الله ثقة ثبت في الحديث ، ويقال كان الثوري يسميه الزمان ولا يلزم من ترك الاحتجاج به أن يترك قوله تشنيعه على الطحاوي بانه اعتمد على الرواية الموقوفة في نسخ حديث السبع باطل لأنه لما صح عنده هده الرواية حمل رواية السبع على النسخ توفيقاً بين الكلامين وتحسيناً للظن في حق أبي هريرة ولا سيا وقد تأكدت الرواية الموقوفة بالرواية المرفوعة .

وروى عبد الرزاق في مصنفه عن معمر قال سألت الزهري عن الكلب يلغ في الإناء قال يغسل ثلاث مرات ، فهذا الزهري لولم يثبت عنده نسخ السبع لما أفق عاأفق به أيوهريرة.

وروى عبد الرزاق في مصنفه أيضاً عن جريح قال قال لي عطاء يغسل الإناء الذي ولغ فيه الكلب ، قال كل ذلك لك سبعاً وخمساً وثلاث مرات .

قان قلت قال البيه في وقدروى حاد بن زيد عن أبي سيرين عن أبي هريرة فتواه بالسبع كا رواه و في ذلك دليل على خطأر واية عبد الملك عن عطاء عن أبي هريرة في الثلاث ، بل يحتمل أن يكون فتواه بالسبع قبل ظهور الناسخ عنده أو يكون ذلك بطريق الندب ويخطى ه عبد الملك غطى م وقد روي عن أبي هريرة مرة واحدة أيضا ، قال عبد الرزاق أخبرنا معمر عن أبيب عن أبي سيرين عن أبي هريرة في الهريلغ في الإناء قال غسله مرة واحدة واسناده صحيح ورجاله رجال الصحيح . فهذا أدل دليل على ثبوت انتساخ السبع عنده ، وان مراده في رواية الثلاث هو أن يكون على الندب والإستحباب . وقال الطحاوي ولو وجب أن يممل بحديث السبع ولا يجمل منسوخا لكان ما روي فليفسله سبع مسرات وعفروا الثامنة بالتراب ، فهذا زاد على أبي هريرة رضي الله عنه والزائد أولى من الناقص فكان ينبغي لهذا الخالف ان يقول لا يطهر الإناء حتى يفسل ثمان مرات السابعة بالتراب والثامنة كذلك المأخذنا بحديثين جميعا ، فإن يترك هذا الحديث فقد لزمه منا ألزمه خصمه في ترك السبع وإلا فقد بينا ان أغلظ النجاسات يطهر فيها الإناء بفسل ثلاث مرات فها دونها أحق من أن مطهره ذلك .

فإن قلت قال ابن الجوزي في العلل المتشابهة في حديث الكرابسي (١) بعد أن رواه هذا حديث لا يصح لم يرفعه غير الكرابسي ، وهو بمن لا يحتج بجديثه . قلت قال ابن عدي بعد أن رواه لم أجد له حديثاً منكراً غير هذا ، وإنما عليه أحمد بن حنبل من جهة اللفظ بالقرآن ، فأما في حديث فلم أر به بأساً .

(ولسانه يلاقي الماء دون الاتاء ، فلما تنجس الاتاء من ولوغه فالماء أولى ) أي لسان الكلب يلاقي الماء الذي في الاتاء ولا يلاقي الاتاء فلا ينجس الاتاء من ولوغه ، وقد انعقد الاجماع على وجوب غسل الاتاء بولوغه ، فالماء أولى بالتنجس بدلالة الاجماع . وقال الأكمل

<sup>(</sup>١) في الأصل الكرابلسي والصحيح ما أثبتناه .

قيل يجوز أن يكون المراد بولوغ الكلب في الاناء لحمه فيكون لسانه ملاقياً للاناء ، فلا يتم الاستدلال ، وأجيب بأن الولوغ حقيقة في شرب الكلب وأشباهه المائمات بأطراف لسانه ، والكلام في الحقيقة إذا لم تصرف عنها قرينة .

قلت هذا السؤال والجواب للسفناقي ولكن فيه نظر ، لأن الولوغ هو اللط بلسانه شرب أو لم يشرب ، وكان في الاناء مائع أو لم يكن .

(وهذا الحديث) أي قوله عليه السلام يفسل الاناه من ولوغ الكلب ثلاثاً (يفيد النجاسة) أي نجاسة سؤر الكلب طــــاهر عنده لكون أي نجاسة سؤر الكلب طـــاهر عنده لكون الكلب طاهراً عنده . وذكر أصحابه عنه أربعة أقوال طهارته ونجاسته وطهارة سؤر المكلب طاهراً عنده . وذكر أصحابه عنه أربعة أقوال طهارته ونجاسته وطهارة سؤر المكلب ودوده وغيره ، والرابع لابن الماجشون يفرق بين البدوي والحضري .

ثم اختلف أصحابنا في الكلب على هو نجس العين كالخنزير أو لا ، والأصح أنه ليس بنجس المين كذا في البدائم ، وفي الايضاح فأما عين الكلب فقد روي عن محمد انه نجس و كذا عن أبي يوسف ورح او بعضهم قالوا طاهر لأن طهارة جلده بالدباغ وقال في فصل مسائل البئر فأما الحيوان النجس كالكلب و الحنزير والسباع ينزح كه لأنه نجس المين و لهذا قالوا في كلب إذا ابتل و انتضع به على ثوب أكثر من قدر الدرهم المجز الصلاة فيه . وذكر في قنية المنية الذي صع عندي من الروايات في النوادر و الأماني أن الكلب نجس المين عندها وعندا بني حنيفة رحمه الله ، و الظاهرية يفعلون بظاهر الألفاظ الواردة في هذا الباب عندها خلافاً لا بي حنيفة رحمه الله ، و الظاهرية يفعلون بظاهر الألفاظ الواردة في هذا الباب و حكموا بأشياء غالفة للاجماع . فقال ابن حزم فإن أكل الكلب في الاناء ولم يلغ فيه أو أدخل رجله أو ذنبه أو وقع كله فيه لم يلزم غسل الاناء ولا يهر اق ما فيه البتة و هو طاهر حلال أكله و كذا لو وقع الكلب في بقعة في الأرض أو في يد إنسان أو لا مما لا يسمى إنسانا فلا يلزمه غسل شيء من ذلك و لا يهر اق ما فيه ه

( والعدد في الغسل ) أي يقبل للعدد في غسل الاناء لأنه نص على الثلاث .

فإن قلت إفادة المدد بطريق الوجوب أو الاستحباب. قلت بطريق الاستحبابلان

راوي الحديث المذكور هو أبو هريرة كما ذكرناه ، وقد روي عنه اسناد صحيح انه قسال اغسله مرة واحدة فدل على ان مراده في رواية الثلاث الندب والاستحباب ويدل على هذا انتساخ السبع للعدد على ما نذكره إن شاء الله تعالى .

وقد شنع ابن حزم هاهنا على أبي حنيفة ورح » وأساء الأدب وقد قسال أبو حنيفة رحمه الله لا يفسل الاناء من ولوغ الكلب إلا مرة واحدة ، وإن كل ما في الاناء بهرق أي شيء كان وهذا قول لا يحفظ عن أحسد من الصحابة ولا من التابعين ، واحتج له بعض مقلديه بان أبا هريرة رضي الله عنه قد روي عنه انه خالفه وهو باطل لأنه روى هذا الخبر الساقط عبد السلام بن حرب وهو ضعيف ، وعلى صحة رواية شرط الثلاث فلم يحصلوا إلا على خلاف السنة وخلاف ما أعرضوا به عن أبي هريرة فإن النبي عليه البعوا ولا أبا هسريرة الذي احتجوا به قلدوا .

قلت هذا كلام في غانة الساحة والسفاهة ، لأن السخافة والتفاهة لم يقل فيه بالرأي ولا أحد من أصحابه ، بل مذهبه أن يغسل ثلاث مرات كما أفق به أبو هريرة ، وكيف يقول هذا قول لا يحفظ عن الصحابة ، والحكم عن حديث عبد السلام بالسقوط ساقط باطل ، وعبد السلام ثقة مأمون حافظ أخرج له الجماعة ، واعترض أيضاً ابن قدامة المعني علينا حيث قال ، أبو حنيفة « رح » لا يجب المدد في شيء من النجاسة إنما يغسل حق يغلب على الظن نقاؤه من النجاسة ، وفي الحديث الصحيح نص على السبع وفي آخسر خير بين الثلاث والحس والسبع وحديثهم يرويه عبد الوهاب بن الضان وهو ضعيف .

قلت قــــد مر الجواب عن هذا في حديث أبي هريرة رضي الله عنه المذكــــور فيا مضى .

( وهو حجة على الشافمي في اشتراط السبع ) أي حديث أبي هــريرة رضي الله عنه المذكور حجة على الشافمي رحمه الله في اشتراط السبع مرات في ولوغ الكلب في الاناء ، وقد ذكرنا وجه ذلك ، وقال بعضهم وكان ينبغي أن يقول وعلى مالك درح ، في عدم تنجيس الماء . قلت لم يقل ذلك لأنه روي عنه ما يقتضي انه النجاسة وقال أصحابه وإذا

#### ولأن ما يصيبه بوله يطهر بالثلاث فما يصيبه سؤره وهو دونه أولى ، والأمر الوارد بالسبع محمول على ابتداء الاسلام .

فرضنا الفسل بعد النجاسة فهل هو على الندب أو الوجوب فيه روايتان وكذلك في الحاق الحنزير وكذلك في اختصاص ذلك بالنهي عن اتخاذ الكلب أو تعميعه في جنس الكلاب، وأيضاً هل يختص هذا الحكم بالماء أو بغيره أبضاً ، ففي رواية ابن القاسم في الماء خاصة ، وفي رواية ابن وهب إن اناء الطعام بمنزلة إناء الماء ، وأيضاً هل يراق الماء والطعام فيه ثلاثة أقوال ، إراقتها وترك الاراقة فيها وتخصيصها بالماء دون الطعام ، وهل يغسل الاناء بالماء الذي ولغ فيه الكلب فقال الغزوني من علمائهم لا أعلم من أصحابنا نصا فيه ، بالماء الذي ولغ فيه الكلب فقال الغزوني من علمائهم لا أعلم من أصحابنا نصا فيه ، وحكى الشيخ أبو طاهر عن بعض أشياخه انه ذكر ان المسذهب على قولين في ذلك ثم عندهم يغسل بجاعة الكلاب سبعاً وللكلب الواحد إذا تكرر منه سبعاً ، وقبل سبعاً سبعاً .

( ولأن ما يصيبه بوله يطهر بالثلاث ) أي ولأن ما يصيبه بول الكلب من الثياب وغيرها يطهر بالغسل ثلاث مرات . قال الاترازي أي بالاجماع وفيه نظر لأن عندالشافمي بوله ودمه نجس منه لا يطهر إلا بالفسل سبماً ، ذكره في التهذيب ، وفي شرح الوجيز سائر فضلاته وأجزائه كلمابه ، وفي وجه كسائر النجاسات .

فإن قلت الحديث لا يدل على نجاسة لعابه لجـــواز أن تكون نجاسة الاناء باستمال النجاسة غالباً لأكله الجيف والميتات . قلت إذا فرضنا لتطهر دمه بماء كثير فوقع في الإناء فإما أن يثبت وجب تخصيص العموم وإن ثبت لزم ثبوت الحكم بدون علته وكلاهما على خلاف الأصل .

( فيا يصيبه سؤره وهو دونه ) أي والحال ان سؤره دون بوله ( أولى ) أي بالتطهير والأمرالواردبالسبع عمول على ابتداء الاسلام ) هذا جواب عما استدل به الشافعي بالأمر الوارد بالسبع . قال الاكمل رحمه الله أراد بهذا ما رواه عبد الله بن مغفل (١) رضي الله

<sup>(</sup>١) في الاصل - المقفل - والصحيح ما أثبتناه ا ه مصححة .

عنه فكذلك قال غيره من الشراح مع عدم تعيين الراوي ، وعن قريب نذكر ما رواه ابن المنفل ، والوجه أن يقال أراد بالأمر الواقع الوارد بالسبع ما رواه أبو هريرة ورض عن النبي بين الهوالية المناه إذا ولغ فيه الكلب سبع مرات أولاهن وآخسرهن بالتراب . والحديث أخرجه الأثمة الستة في كتبهم ، أو وجه ذلك أن مراد المصنف بيان نسخ الأمر الوارد بالسبع ، والخصم ما استدل إلا مجديث أبي هريرة رضي الله عنه .

هذا وفي حديث ابن المغفل ما هو حجة على ما بينه وهو انه روي عنه عليه أنه أمر بقتل الكلاب ثم قال ما في والكلاب ، ثم قال إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليفسله سبع مرات وعفروا الثامنة بالتراب أخرجه الطحاوي هكذا ولفظه أمر رسول الله وقيابقتل الكلاب ثم قال ما بالهم وبال الكلاب ، ثم رخص في كلب الصيد وكلب الماشية ، وقال إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فاغساوه سبع مرات وعفرا الثامنة بالتراب .

ورواه أبرداود ونحوه والنسائي أيضاً إلا انه ليس في روايته مالي والمكلاب وابن ماجة رواه مقتصراً على قوله إذا ولغ المكلب . . الخ ، وهذا فيه الأمر بالفسل سبعمرات وتمفير الثامنة بالتراب ، وقد تركه الشافمي و رح ، ولزمه ما الزم هو خصمه في ترك السبع ، وقد خصصنا فيه فيا مضى قوله عفروا قال صاحب المطالع معناه اغساوه بالتراب وهو من العفر بالتحريك وهو التراب ، يقال عفره بالتراب يعفره عفراً ، أو عفره تعفيراً أي إذا مرفته بشيء معفور ومعفر أي ترب .

فإن قلت ما الدليل على قوله محمول على الابتداء أي ابتداء الاسلام قلت هو انه عليه السلام كان يشدد في أمر الكلاب حتى يمنعوا من الاقتناء ، ونهاهم عن نخالطتهم كها أمسر بكسر دنان الحر ثم ترك ذلك وقال مالي والكلاب ثم روايسة أبي هريرة وجه النسخ وقد ذكرناه .

فإن قلت لم لا يجوز أن يكون المراد بغسل الاناء التمبد لا إرالة النجاسة كما ذهب إليه مالك · قلت الجمادات لا يلحقها حكم التطهير بعد إذ لا يوجب في غير موضع الاصابة كما في الحديث ·

### وسؤر الخنزير نجس لأنه نجس العين على ما مر ،، وسؤر سباع البهائم نجس خلافاً للشافعي « رح » فيما سوى الكلب والخنزير

فإن قلت الحجر الذي يستعمل به في رمي الجمار انه يغسل إذا رمى به ثانياً. قلت الحجر آلبة الرمي فجاز أن تعين الآلة بنقل فجاست، والآئسام إليها كالمساء المستعمل ومال الزكاة .

فإن قلت لو كان النجاسة لما احتيج إلى السبع ، فإن لعابه لا يكون أنجس من العذرة وبول الانسان والحار . قلت الحل طى التنجيس أولى لانه متى دار الحكم بين كونه تعداً أو معقول المعنى عو الوجه لندرة التعدد و كثرة التقل .

( وسؤر الخنزير نجس ) خلافاً لمالك وداود ، فإنه عندها طاهر ، ولكنها الحقاه بالكلب في العدد ومع كونه تعبداً عندها ( لأنه نجس العين ) أي لأن الخنزير نجس العين فصار لحمه نجساً واللعاب يتولد منه والسؤر يتزج به (على مامر) في باب الماء الذي يجوز به الوضوء عند قوله - بخلاف الخنزير لأنه نجس العين .

( وسؤر سباع البهائم نجس ) سباع البهائم كالأسد والنمر والدب والفهد ونعوها ( خلافا الشافعي درجه الله ) أي خالفنا نحن خلافا فيه للشافعي درجه ( فيا سوى الكلب والخنزير ) وما يتولد منها وبقوله قال مالك وأحمد رحمها الله ورواية ثم ان المصنف لم يسذكر مستند الشافعي و رح ، لا من حيث النقل ولا من حيث العقل ولا مستند أصحابنا من حيث النقل . وأما مستند الشافعي و رح ، من حيث النقل في أحادث :

أحدها: ما أخرجه ابن ماجة عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء عن أبي هريرة رضي الله عنه قسال سئل رسول الله عليه عن الحياض التي بين مكة والمدينة فقيل له ان الكلاب والسباع ترد عليها ، فقال لهسا ما أخذت في بطونها ولنا ما بقي شراب وطهور .

الثاني: ما أخرجه الدارقطني في سننه عن داود بن الحصين عن أبيه عن جابر رضي الله عنه عن عن جابر رضي الله عنه قبل يا رسول الله أتتوضأ بمسا أفضلت الحمر قال نعم وبما أفضلت السباع ، ورواه

البيهةي والشافعي وعبد الرزاق عن ابراهم بن أبي مجسي عن داود بن الحصين عن أبيه . ورواه الشافعي و رح ، أيضاً من حديث ابن أبي ذئب عن داود بن الحصين عن جابر بن عبد الرحمن من غير كراهة .

ثالثها: ما أخرجه ابن ماجة عن أبي مصعب المدني عن عبد الرحمن بن يزيد عن ابن عررضي الله عنه قال خرج رسول الله على يعض أسفاره فسار ليلافمر على رجل عند مقراة له فقال له عمر رضي الله عنه يا صاحب المقراة أولفت السباع الليلة في مقراتك فقال عليه السلام يا صاحب المقراة لا تخبرنا هذا تكلف لها ما حملت في بطونها.

الرابع: مَا رواه ابن ماجة عن أبي سميد الخدري و رض ، قال سئل عن الحياض التي بين مكة والمدينة تردها السباع والكلاب والحمر وعن الطهارة بها فقال لها ما حملت في بطونها ولنا ما بقي طهور .

والخامس: ما رواه مالك عن يحي بن عبد الرحمن بن خاطب ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرح في ركب فيهم عمرو بن العساص حتى وردوا أحواضاً فقال عمرو بن العاص يا صاحب الحوض هل ترد حوضك السباع فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه يا صاحب الحوض لا تخبره فإنا نرد على السباع وترد السباع علينا .

وأما سند الشافعي من حيث العقل فهو انها طاهرة جلدها وحرمة أكل لحمه لصون طباع بني آدم عن تعدى طباعها بواسطة التعدي دون النجاسة .

وأما مستند أصحابنا من حيث النقل فها رواه مسلم من حديث جابر بن عبد الله انه عليه السلام نهى عن كل ذى ناب من السباع وذي نحلب من الطيور ، والمراد بها الجوارح، فدل على ان كل ذى ناب حرام ، نهى عن أكل كل ذى ناب حرام مع صلاحيته اللغذاء لا لكرامته فيكون نجساً ولعابه متولد من اللحم النجس فيمزج بسؤره ، وقد استدل السفناقي وصاحب الدراية لأصحابنا بحديث مالك المذكور فقالا ولولا أنهايمني ان عمربن الخطاب وعمرو بن العاص كانا يريان التنجيس بورودها وإلا لم يكن لسؤل عمرو ولا عمر

#### لأن لحمها نجس ومنه يتولد اللعاب وهو المعنبر في الباب

لنهى (١) . والمنى في المسألة أنها في سؤر السباع يمكن الاحتراز عنه فكان نجساً قياساً على الخنزير . وقد استدل بعض الشراح للشافعي بهذا الحديث كما ذكرناه ولنا من حيث المعقل ، فقد أشار المصنف إليه بقوله :

( لأن لحمها ) أى لحم الكلب الخنزير ( نجس ومنه يتولد اللماب ) فيمتزج به السؤر ، وفيه إيراد على المصنف وهو انه يرى طهارة لحم الكلب وجلده بالذكاة وهو قول جماعة البضا ، وهاهنا تمسك بنجاسة السعر بنجاسة اللحم وقد ذكر انه يطهر بالذكاة وكان نجسا بالجاورة من اللماء والرطوبات النجسة فلزم ان يكون لمابه طاهر آ ، فإن لحم الشاة نجس ايضا بالجاورة حتى لو يذك حكم بعدم تطهيرها .

وأجيب عنه بأن اللحم وإن كان نجس العين يحتمل أن يتبدل إلى الطهارة بأمر شرعي ، فإن جلد الميتة نجس العين حتى المجن المنتخب العين حتى المجن والدهن النجس والدهن النجس ثم الدباغ أثر فيه وطهره كتخليل الحمر ، فعلم ان ما هو نجس العين إلى يحتمل التبدل إلى الطهارة بأمر شرعي ، ثم الذكاة تؤثر في الجلد الذي هو نجس العين إلى الطهارة ، فيجوز أن يؤثر في اللحم أيضاً فيكون اللحم نجس العين قبل الذكاة وبعدها طاهر كالحمر قبل التخليل نجس العين ، وبعده طاهر ولا يلزم على هذا الحنزير لأن الذبح لما لم يؤثر في جلده لاخراج الشرع إياه عن قبوله ولم يؤثر في لحمد أيضاً ، فثبت ان طهارة اللحم بالذبح لا تنافي النجاسة قبله وفيه نظر لأنه يؤدي إلى تخصيص العلة ، لأن نجاسة اللحم إنما عرفت من حرمة الأكل لا للكرامة مع صلاحية الغذاء وهي باقية بعد الذكاة ، اللحم إنما عرفت من حرمة الأكل لا للكرامة مع صلاحية النذاء وهي باقية بعد الذكاة ، فاو قلنا بطهارة اللحم مع بقاء الحرمة المستدعية للتنجيس كان نقضاً وتخصيصاً ، وحرمة بسع جلد الميتة ليست بنجاسة العين بل باعتبار اتصال الرطوبات النجسة بالجلد .

<sup>(</sup>١) هكذا في الاصل وربما أراد ــ معنى ـــ اله مصححه ٠

وأما الجواب عن أحاديث الشافعي ، فحديث أبي هريرة رضي الله عنه معاول بعبد الرحمن بن زيد ، فعن أحمد والنسائي وأبي ذرعة ضعيف . وعن أبي حاتم ليس بقوي في الحديث ، وكان في نفسه صالحاً وفي الحديث أنه رواه قال أبو داود أولاد زيد بن أسلمكلهم ضعفاء وأمثلهم عبد الله ، وأيضاً يلزم الشافعي طهارة سؤر الكلاب ولم يقل به ،

وحديث جابر فيه داود بن الحصين ضعفه ابن حبان ، وهـــولم يلتى جابراً أيضاً ، وحديثه عن طريقين ، أحدهما : عن الشافعي رحمه الله عن ابراهيم بن يحي عن داود بن الحصين . والثاني عن ابراهيم بن اسماعيل عن أبي حنيفة رحمه الله عن داود قال النووي الابراهيان ضعيفان عند أهل الحديث لا يحتج بها ، ثم قال وإنما ذكرنا الحديث وإن كان ضعيفاً لكونه مشهوراً في كتب الاصحاب ، وربما اعتمد بعضهم نبهت عليه .

وحديث أبي سميد فيه عبد الرحمن هذا أيضاً .

وحديث مالــــك رحمه الله فيه أيوب بن خالد الحراني قال ابن عـــــدي حدث عن الأوزاعي بالمناكبر .

قوله يا صاحب المقراة – بكسر المم غير مهموز مأخوذ من قريت الماء الحوض قريسًا وقرى إذا أجمعته و وقال ابن الأثير المقرى والمقراة الحوض الذي يجمع فيه الماء . وقسال ابن سيال هي الحوض العظيم يجمع الماء فيه و وقال الجوهري المسيل والموضع الذي يجتمع فيه ماء المطر من كل جانب و

وقوله ــ ولنا ما غبر ــ بفتح الغين المعجمة والباء الموحدة أي ما بقي .

ثم انا وإن سلمنا بثبوت هذه الأحاديث فهي محمولة على الماء الكثير ، أو هي محمولة على الماء الكثير ، أو هي محمولة على ما قبل تحريها ، أو المراد به حمر الوحش وسباع الطير .

وأما الجواب عن دليل الشافعي و رح ، من حيث العقل فهو ان الله تعالى حرم أكل كل نجس بنفسه الخر أو للمجاورة ، كما وقعت فيه نجاسة أو للاحترام كما في الآدمسي ولا احترام للسباع ولا خبث فيها فإنه كانت تؤكل قبل التحريم ، فلم يبتى إلا النجاسة ، ولا يجوز أن تكون الحرمة لتعدى الطبع ، فإن الطبائع نفرت عنها بخلاف الخر ولمساحرم

أكلها علم انها نجس ، فعلى هذا ينبغي أن لا يجوز بيمها لأنها نجس العين كالحنزير ، لكن الحرمة غير شاملة للجلد والعظم والشعر والعصب وما لا يؤكل منه طاهر فأشبه دهنا نجساً والمجاورة وجلده إنما يطهر بالدباغ لأن بين الجلد واللحم جلدة يمنع مماسة اللحم للجلد .

وقد رد على الشافعي ( رح ) بعضهم بقــوله عليه السلام في الحياض التي تكون في الفاوات وما استوى بها من السباع فقال عليه السلام إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً أخرجه الأربعة ، فلو كان سؤر السباع طاهراً لم يكن لذكر هــذا الشرط فائدة ، وكان التقييد به ضائعاً.

وأجاب النووى عن هذا بأجوبة أحدها انه تمسك بدليل الخطاب قال وهم لا يقولون به ، وقال السروجي ما قاله صحيح نحن لا نقول به ، ولا نعتقد صحة هذا الحديث أيضاً لأنهمطعون فيه لكنهم زعموا انه صحيح ومفهوم الشرط حجة عندهم ، فنحن نلزمهم ما هو حجة عليهم عندهم .

الثاني ان السؤال كان الماء الذي توده الدواب والسباع فتشرب منه وتبول فيه غالباً ، وأجيب انه لا يجوز تقييد التنجيس ببولها وحده لوجهين أحدها: ان ورد السباع على الماء للشرب لا لتبول فيه فلا يجوز ترك هذا الذي سبق الحديث لأجله . الثاني : ان كلمة ما عامة فلا تخصيص بالبول ويصرف عن غيره بلا دليل .

الجواب الثالث: أن الكلاب من جملة ما يردها فالتنجيس بسببها ، ويدل على دخولها في ذلك أوجه ، أحدها أنه جاء في رواية الدواب ورد عليه السروجي بأن كان التنجيس بسبب الكلاب دون السباع لم يكن لذكر السباع وترك الكلاب التي منها يفسد الماءعنده معنى إذ الكلاب لم تذكر في المشهور ، وأيضاً لو سلم ذكرها في بعض الطرق لما كان لضم السباع فيها فائدة إذ كان فساد الماء بسبب الكلاب لا غير عندهم . وقوله – انها من جملة الكلاب – لا يصح ، فإن من قال فلان قتل سبما لا يفهم منه قتل كلب ، والأصل عدم الاشتراك والترادف . وقوله انها داخلة في الدواب لذوات الحوافر كالفرس والبغل والحمار ولو كانت داخلة فيها لا يجوز إخراج غيرها بلا دليل .

قلت انكاره الكلب من السباع غير مسوجه لأن السبع في اللغة كل حيوان مفترس ولهذا ورد في الحديث السنور سبع مع ان الكلب أقوى منه وأشد افتراسا واستشهاده بقوله: فإن من قال . • . إلخ وليس طائل ولأن هذا نجساً يعرف بين الناس ودعواه بأن قوله مدخول الكلب في الدواب مباطل غير صحيحة ولأن الدابة في اللغة ما دب على الأرض وابة ودبيب والدابة التي تركب وقوله ما لأن لذوات الحوافر كالفرس والبغل والحار عير موجه ولأن التخصيص لهذه الثلاثة من أين والدابة منقوله عما يدب على وجه الأرض على ذوات الأربع من الحيوان فيشمل الجلل وغيره .

ثم اعلم ان محمداً رحمه الله ذكر نجاسة سؤر السباع ، ولم يبين ان نجاسته حقيقية حق يمتبر فيه الكثير أو غليظة حق يمتبر فيه أكثر من قدر الدرهم . وقسد روى عن أبي حنيفة « رح » في غير رواية الأصول انسه نجس نجاسة غليظة . وروى عن أبي يوسف رحمه الله ان سؤر ما يؤكل لحمه من السباع كبول ما لا يؤكل لحمه .

( وسؤر الهرة طاهر مكروه ) عند أبي حنيفة ومحمد رحمها الله بهسندا لفظ الجامع الصغير ، وأما لفظ دناب الصلاة : وإن توضأ بغيره كان أحب إلي ، قسال الاترازى وفائدته انه إذا توضأ به يجوز مع الكواهة إن كان يجد مساء مطلقاً ، وإن لم يجد فلا كراهية ، وبقولها قال طاووس وابن سيرين وابن أبي ليلى ويحي الانصارى ، وهوالروى عن ان عمر رضى الله عنه .

فإن قلت أهي كراهة تحريمية أم تنزيه . قلت قال الطحاوى كراهة سؤرها لحرمة لحمها ، وهذا يدل على انه إلى التحريم أقرب . وقال الكرخي كراهة سؤرها لأنها تتناول الجيف ، فلا يخلو فمها عن نجاسة عادة ، وهذا يدل على انه كراهة تنزيهية وهسو الاصح والاقرب إلى موافقة الآثار . وعن أبي يوسف و رح ، غير مكروه وبسه قال الشافعي ومسالك وأحمد والثورى والأوزاعي واسحاق وأبو عبيدة رحمهم الله . وفي المغني لابن قدامة السنور وما دونها في الخلقة كالفأرة وابن عرس وغيرها من حشرات الأرض سؤرها

#### وعن أبي يوسف درح » انه غير مكروه لأن النبي عليه السلام كان يصغي لها الاناء فتشرب منه ثم يتوضأ منه

طاهر يجـــوز شربه والوضوء به ولا يكره ، وهذا قول أكثر أهل العلم من الصحابـــة والتابعين من أهل المدينة والشام وأهل الكوفة وأصحاب الرأى إلا النمان ، فإنه كــره الوضوء بسؤر الهرة فإن فعل أجزأه .

وفي المبسوط والذخيرة تكره أن تلحس الهرة كيف إنسان ثم يصلي قبل غسلها أوياً كل من بقية الطعام الذي أكلت منه لقيام ريقها بذلك . وفي البدائع لو أكلت فأرة وسكتت ثم شربت الماء تنجس عند أبي يوسف ومحد رحمها الله كشارب الحمر وقال أبو حنيفة «رح» لا ينجسه . وقال قاضي خان مكثت ساعة أو ساعتين . وفي المفيد أبويوسف «رح» لم ينقل بطهارة فمها إذا غسلته بلعابها لاشتراط الصب في الابدان عدة . وفي الجامع الصغير أسقط الصب المحرج .

( وعن أبي يوسف و رح » انه غير مكروه ) وعنه انه لا يجوز الوضوء به ذكره المرغيناني قم أن أكثر أصحابنا ذكروا قول محد مع أبي حنيفة و رح »وكذاذكرصاحب المنظومة وصاحب الايضاح والمصنف الاصح ان محداً مع أبي يوسف ، وروى محمداً حديث مالك الذي يأتي ذكره إن شاء الله في موطاه ، ثم قال محمد لا بأس بأن يتوضأ بفضل سؤر الهرة وغيره أحب الينا منه ، وهذا قدول أبي حنيفة رحمه الله ، وذكر في الحميط والتحفة وقاضي خان قول أبي يوسف مع أبي حنيفة و رح ».

( لان النبي عَلَيْكُ كان يصغي لها الإناء فتشرب منه ثم يتوضأ به ) رواه الدارقطني في سننه من طريقين عن عائشة رضي الله عنها أحدها عن يعقوب بن ابراهم الانصارى عن أبيه ابراهم عن عروة بن الزبير عن عائشة أنها قالت كان رسول الله عليه عرب به الهرة فيصغي لها الإناء فتشرب منه ثم يتوضأ بفضلها قال ، ويعقوب هذا هو أبو يوسف القاضي « رح « ، وعبد ربه هو عبد الله بن سعيد العنبرى وهو ضعيف .

والثاني عن محمد بن عمرو الواقدى باسناده ، وعن عائشة .. اللخ وفي الواقدي مقال ، وأخرجه الطحاوى عن عائشة رضي الله عنها أيضاً ، ولفظه أن رسول الله عليها كان

يصغي الإنساء للهرة ويتوضأ بفضله ، وفي إسناده صالح بن حسان البصرى المدني ضعيف ماروك ،

وأخرجه الطبراني في الاوسط عن عائشة برجال موثقين ، وروى ابو داود منحديث داود وابن صالح التار عن امه ان مولاها ارسلها بهدية إلى عائشة و رض » فوجدتها تصلي فأشارت ان ضعيها ، فجاءت هرة فأكلت منها ، فله انصرفت اكلت من حيث اكلت الهرة ، فقلت ان رسول الله عليه السلام قال انها ليست بنجس انها من الطوافين عليكم ، وقد رأيت رسول الله عليه يتوضأ بفضلها ورواه الدارقطني وقال تفرد به عبد الرحمن السداودي عن داود بن صالح عن أمه متن حديث داود بن صالح التار عن أمه بهذه الالفاظ .

وروى ابن ماجة والدارقطنى من حديث الحارثة عن عمرة عن عائشة رضى الله عنها قالت كنت أتوضأ أنا ورسول الله عليه عليه من إناء واحد قد أصابت منه الهرة قبل ذلك . وقال الدارقطني والحارثة لا بأس به .

وأخرج ابن خزية في صحيحه عن سليان بن نافع عن شيبة الحسان قال سمعت منصور ابن صفية بنت شيبة بحديث عن أمه صفية عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله علي قال انها ليست بنجسة انها كبعض أهل البيت يعني الهرة .

وروى أبو داود بن عبد الله بن سلمة القصبي عن مالك عن اسحاق عبد الله بن أبي طلحة عن حيدة بنت عبيد بن رفاعة عن كتيبة بنت كعب بن مالك وكانت تحت ابن أبي قتادة أن أباقتادة دخل عليها فسكبت له وضوء فجاءت هرة فشربت منه وأصنى لها في الإنادحتى شربت قالت كتيبة فإني أنظر اليه ، فقال أتعجبين يا بنت أخي فقلت نعم ، فقال ان رسول الله علي قال انها ليست بنجس انها من الطوافين عليكم والطوافات . وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجة ، وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح .

ورواية أبو داود والترمذي بالواو ، ورواية الدارمي وروي الوجهان عن مـــالك ، وروى هذا الحديث أيضاً ابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهةي والشافعي وأبو يعلى

وحميدة بضم الحاء ، وقيل بفتحها بنت عبد بن رفاعة الانصارية وابن أبي قتادة اسمه عبد الله ، وأبو قتادة الحارث بن زبمي .

فإن قلت ابن مندة أعل هذا الحديث بأن حميدة خالتها كتيبة محلها على الجهالة ولا يعرف لها إلا هذا الحديث. قلت لا نسلم ذلك لأن الحميدة حدثنا آخر تشميت العاطس رواه أبو داود ، ولها ثالث رواه أبو نعيم وأما خالتها فإن حميدة روى عنها اسحاق بن عبد الله وهو ثقة عند ابن معين ، وأما كتيبة فقال انها صحابية ، فإن ثبت فيلا يضر الجهل لها .

قوله – فيصغي لها – أي اماله ليسهل عليها الشراب. قال الجوهرى صفى يصفو يصغى صغواً أمال ، وكذلك صفى بالكسر يصغى صفا وصفاء وصفت النجوم مـــالت للغروب وأصفيت انا أملت .

قــوله – ليست بنجس – بفتح النون والجيم يقــال فكل المستقذر نجس سبعة الجن .

قوله - فسكبت له وضوء - بفتح الواو وهو الماء الذي يتوضأ به . قـــوله - من الطوافين - هم بنو آدم ويدخل بعضهم على بعض بالتكرار ، والطوافات هي المواشى التي يكثر وجودها عند الناس مثل الغنم والبقر والإبل جعل النبي عليه السلام الهــرة من القبلين (١) لكثرة طوافها واختلاطه بالناس ، وأشار إلى الكثرة بصيغة التفضيل لأنــه للتكثير والمبالغة ، وموصوف كل واحد من الطوافين والطوافات محذوف أقيمت الصفة مقامه تقديره من الخدم الطوافين والحيوانات الطوافات .

( ولهما ) أى ولأبى حنيفة ومحمد « رح » ( قوله عليه السلام الهرة سبع ) رواه أبسو هريرة أخرجه عند الحاكم في مستدركه وقال حديث صحيح ولم يخرجاه ، ولكن لفظه السنور سبع ، وأخرجه الدارقطنى أيضاً بهذا اللفظ ، ورواه أحمسد « رح » وابن أبى

<sup>(</sup>١) هكذا رسمت في الأصل ١٠ ه مصححة .

شيبة واسحاق بن راهويه في مسانيدهم بلفظه الهرة سبع ، وكذا في روايـــة مختصرة للدارقطني ، قال وكيع الهرة سبع .

( والمراد به ) أى بهذا الحديث ( بيان الحكم دون الخلقة والصورة ) لأن النبي على المعث لبيان الأحكام لان الحقيقة لا يحتاج فيها إلى البيان النبوى لعلم كل أحد من الحساكة والرعاة ان ذلك الشيء حجر وذاك مدر وذلك شجر إلى غير ذلك ، وسبعية الهرة حقيقة ظاهرة يصبو بها الحشرات فصار المسراد منه ان الهرة حكمها حسكم السبع فكان ينبغي أن يكون سؤرها نجساً كسؤر سائر السباع .

(إلا انه سقطت النجاسة لعة الطواف ) المؤثر في التخفيف الدافع للحرج بقوله عليه السلام الهرة ليست بنجسة إنما هي من الطوافين والطوافات ( فبقيت الكراهة ) ولا يلزم من سقوط النجاسة سقوط الكراهة ، وقد بين المصنف ذلك بقوله إلا انه سقطت النجاسة لعة الطواف هذا كأنه جواب عن سؤال مقدر تقديره أن يقال لما كانت الهرة سبعاً كان ينبغي أن يكون سؤرها نجساً كسؤر سائر السباع ، فأجاب بقوله إلا انه .. النح وقوله لينبغي أن يكون سؤرها نجساً كسؤر سائر السباع ، فأجاب بقوله إلا انه .. النح وقوله أن يكون إشارة إلى ما روي عن عائشة رضي الله عنها المذكور عن قريب الذي رواه أبو داود والدارقطني ، وذكره السفناقي في شرحه ، ولفظه روي عن عائشة رضي الله عنها المناخ منها فلما فرغت من صلاتها دعت جارات لها فكن يتحابين عن موضع فمها ، فمدت يدها وأخذت موضع فمها وأكلت ، وقالت معمت رسول الله صلى الله عليه وآله وأصحابه وسلم يقول الهرة ليست بنجسة إنما هي من الطوافين عليكم ، فالكن لا تأكلن ،

وهكذا ذكره الأكمل وصاحب الدراية في شرحها ولم يتعرض أحد منهم إلى راويه ولا إلى غرجه ولا إلى هذه العبارة من ذكرها من أصحاب الحديث وليس عندهم إلا روى على أي وجه كان . وقال الأكمل فإن قبل حديث أبي هريرة يدل على النجاسة فهو محرم فهلا يرجح ، فالجواب ان حديث أبي هريرة معاول دون حديث عائشة رضي الله عنها فيقوى حديث عائشة بقوة حالها وقوة دلالته تعارض المحرمة .

قلت حديث أبي هريرة أقوى لان الحاكم وغيره من أغة الحديث صححوه وحديث عائشة رضي الله عنها رواه الدارقطني وقال تفرد به داود وصالح وكذا قسال الطبراني والبزار وقال لا يثبت والذي ذكره خارج عن صنعة أهل الحديث وعن اصطلاح الفقهاء أيضا وكان ينبغي ان يرتب هذا السؤال والجواب من حديث أبي هريرة وحديث قتادة والذي رواه الامام مالك وأخرجه الأربعة وصححه الترمذي .

فنقول وبالله التوفيق ان حديث أبي هريرة لا يلحق حديث أبي قتاده في القوة فــلا يخرج عليه .

فإن قلت قال بعضهم قوله ليست بنجس من قول أبي قتادة . قلت قال ابن عبد البر هـــنا غلط ، وروى الطبراني في الصغير من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن جـــده عن علي بن الحسين عن أنس قال خرج النبي عليه إلى أرض بالمدينة يقال لها بطحان فقال يا أنس اسكب إلى وضوء ، فسكبت له فلما قضى وضوءه أقبل إلى الإناء وقد أتى هـــرا فولغ في الإناء فوقف له النبي عليه حتى شربت فذكرت له ذلك ، فقال يا أنس إن الهرمن سباع البيت لن يقدر شيئاً ولن ينجسه قال تفرد به عمرو بن حفص فنفيت الكراهيه لأنه لا يلزم عن سقوط النجاسة سقوط الكراهة .

فإن قلت إنما يكون كذلك لورود ذلك النص قبل هذا النص قلت يراد من ذلك النص حرمة اللحم لكونه صريحًا فيها ومن هذا النص كراهة السؤر .

( وما رواه ) أي ما رواه أبو يوسف « رح » من فعله عليه السلام كان يصغي لـــه الاناء . . الحديث ( محمول على مــــا قبل التحريم ) أي قبل تحريم الهرة ، وذلك في وقت تحريم السباع .

فإن قلت من أين علم أن مــــا رواه أبو يوسف و رح ، كان قبل التحريم . قلت إذا المجتمع المبيح والمحرم في قضية ولا يعلم التاريخ فالعمل للمحرم ، وقيل إذا لم يعلم التاريخ يجعل كأنها ورد أيضاً وإضافة الحرمة إلى ما هو صريح في التحريم أولى ، وبقيت الكراهة المقصور العلة لأنه يمكن أن تحفظ الأوائي عنها بحيلة بأن تسد أفواهها ويقال يحمل مــا رواه

## ثم قيل كراهته لحرمة اللحم وقيل لعدم تحاميها النجاسة وهذا يشير إلى التنزه والاول إلى القرب من التحريم،

أبو يوسف على ان الهرة التي كانت في بيت النبي عليه ما كانت تأكل الفأرة كرامــة النبي عليه ما كانت تأكل الفأرة كرامــة النبي عليه ، وأما غيرها فيحمل على انها شربت عقيب أكل الفأرة ويحتمل غير ذلــك فكان مكروها ، وكراهة سؤر الهرة يروى عن ابن عمر وسعيد بن المسيب والحسن وابن سيرين وعطاء ومجاهد ويحى بن سعيد وابن أبي ليلي « رض » .

( ثم قيل كراهته لحزمة لحمه ) قائله الامام أبو جعفر الطحاوي أي كون كراهة سؤر الهرة لأجل ان لحمها حرام لأنها عدت من السباع

( وقبل لأجل عدم تحاميها النجاسة ) قائله الكرخي رحمه الله يمنى كراهة سؤرها لأجل عسدم احترازها عن النجاسة لأنها تأكل الفأرة والجيفة وفعها لا يخسطو عن النحاسة عادة .

( وهذا يشير إلى النزاهة ) أي ما قاله الكرخى يدل على أن سؤرها مكروه كراهة تنزيهة وهسو الأصح والأقرب إلى موافقة الحديث حيث قال فيه انها ليست بنجس ( والأول ) أي ما قاله الطحاري ( إلى القرب من التحريم ) وكلام المصنف أولاً يدل على انه أقرب إلى التحريم وبينها تناقض ظاهر ويمكن دفعه بأن يقال ان الحديث الذي فيه انها ليست بنجس يدل على الطهارة .

وقوله — الهرة سبع — يدل على النجاسة فدار أمر سؤرها بين الشيئين فالكرخى قال كراهته تنزيه أخذاً بالحديث الأول ولم يقل بالطهارة مطلقاً من غير كراهة لعدم تجانبها النجاسة والطحاوي أخذ بالثاني ولم يقل مجرمته مطلقاً لمعارضة الحديث الأول إياه وأشار بهذا إلى أن الحرمة الأصلية باقية لنهيه عليه الصلاة والسلام عن أكل كل ذي ناب من السباع.

فإن قلت كيف تقول الحرمة الاصلية باقية لنهيه عليه السلام انها ليست بنجس .قلت إنما قال ذلك للضرورة لأن لهـــا حق الشرب من الأواني ، ولهذا قال انها من الطوافين والطوافات وهم الخدم والمهاليك ومن يخدم لأهل البيت كها ذكرناه ، وقد سقط الحجاب في حقهم للضرورة ومع قيام الحرمة الاصلية .

ولو أكلت الفأرة ثم شربت على فوره الماء يتنجس الماء بالاجماع إلا إذا مكثت ساعـــة لغسلها فمها بلعابها والاستثناء على مـذهب أبي حنيفة « رح » وأبو يوسف « رح » ويسقط اعتبـــار الصب للضرورة. وسؤر الدجاجة المخلاة مكروه

( فلو أكلت فأرة ثم شربت على فورها الماء ) أى لو أكلت الهرة فأرة ثم شربت على فورها الماء يمنى قبل أن يسكن ، قال الجوهرى يقال أتيت فلانا من فوري أى قبل أن أسكن ، وفي بعض النسخ فوره أى على فور الاكل أى عقبه من غير تراخ .

(يتنجس الماء بالاجماع) وفي المجتبى وكذا لو شربت الحر ثم شرب الماء على الفور يتنجس الماء بالاجماع (إلا إذا مكث ساعة لفسلها فمها بلمابها والإستثناء) من قدوله يتنجس الماء ولكنه (على مذهب أبى حنيفة «رح» وأبى يوسف «رح») لأنعند محمد وزفر والشافعي رحمهم الله لا تجوز إزالة النجاسة بالمائمات الطاهرة غير الماء فلا يطهر فمها وفم السكران عندم، ولو شربت المساء أو شربه السكران يطهر حيننذ فمه. وقيد المصنف المكت بالساعة وفي المفيد ساعة أو ساعتين. قال المرغيناني هو الأصع.

( ويسقط اعتبار الصب للضرورة ) هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره أن يقال كيف يصح الاستثناء على قول أبي يوسف لأنه من مذهبه الصب شرط يمني صب الماء في الابدان ، وتقرير الجواب نعم الصب شرط عنده ولكنه هـــاهنا للضرورة . وفي المقيد أبو يوسف « رج » لم يقل بطهارة فمها إذا غسلته بلعابها لاشتراط الصب في الابدان .

( وسؤر النجاجة الخلاة مكروه ) المخلاة بالخاء المعجمة وهي الثبية الدائرة في عذرات الناس ، وقيل بالجيم وهي التي تأكل الجلة بفتح الجيم . وقال الجوهري أهو هي النعم ، وقال أيضاً هي الجلالة التي تأكل العذرة ، وفي ذلك نظر فمن يقول مجلاة بالجيم لأنه إن كان من جل البقرة يجل أي التقط من باب نصر ينصر يكون الفاعل منه جال الذكروجالة للانثى ، والمجلاة من باب جلى تجلية واستوى الفاعل والمفعول فيه في تقدير مختلف، ولكن معنى هذا الباب لا يساعد من يدعي ذلك ، وأما الخلاة بالخاء فهو من خلايخاو تخلية ومعناه صحيح

## لأنها تخالط النجاسة ولوكانت محبوسة بحيث لا يصل منقارها إلى ما تحت قدميها لا يكره لوقوع الأمن عن المخالطة ، وكذا سؤر سباع الطير لأنها لا تأكل الميتات فاشبه الدجاجة المخلاة ،

في هذا الباب ( لأنها تخالط النجاسة ) أي لأن الخلاة تخالط النجاسة فيكره سؤرها لأن منقارها لا يخلو عن قدر وشك في نجاستها والشكلايعارضاليقين فاثبت الكراهة للاحتال. ( ولو كانت عبوسة ) ولو كانت الدجاجة محبوسة للمقيمين ويكون أكلها وشربها

( ولو الله عبوسة ) ولو الله بقوله ( بحيث الله بقوله الله ما تحت قدميها لا يكره لوقوع خارج البيت اشار اليه بقوله ( بحيث الايصل منقارها الله ما تحت قدميها لا يكره لوقوع الامن عن المخالطة ) أى من خالطة النجاسة ،وان كانست محبوسة في بيت أو في قفص فإنها تجول في عذرات نفسها فلا تؤمن من خالطة النجاسة فيكره حيننذ سؤرها ، وهذا الذي ذكره المصنف هو الذي ذكره الامام الحاكم عبد الرحمن .

وفي مبسوط شيخ الاسلام لو كانت معبوسة لايكره لعدم النجاسة على منقارها مسن حيث الحقيقية ولا من حيث الاعتبار لأنها لاتجد عذرات غيرها حتى تجول فيها وهي في عذرات نفسها لا تجول وكذا سؤر الابسل الجلالة والبقر الجلالة مكروه لاحتمال نجاسة الفم.

(وكذا سؤر سباع الطير) هذا عطف على قوله – وسؤر الدجاجة المخلاة – فيكون داخلا في حكم الكراهية وسباع الطيور كالصقر والبازى والشاهين والعقاب وكل مالايؤكل لحه من الطيور، وهذ الذي ذكره الاستحسان والقياس بنجسه فيه كسباع البهائسسم والجامع حرمة اللحم، وجه الاستحسان ما ذكره في المبسوط والحيط، لأنها تشرب بمنقارها وهو عظم جاف مخلاف البهائم فإنها تشرب بلسانها وهو رطب لعابها، ولأن في سباع الطهير ضرورة وعم بلوى فانها ينقض من علو وهوي، ولا يمكن حول الاواني عنها لاسيا في البرارى والصحاري فاشبهت الفارة والحيسة . وعن أبي يوسف و رح، أن ما يقع على الجيف منها فسؤره نجس لأن منقارها لا يخلوا عن نجاسة في العادة والحية نجس والبازي والصقر ونحوها اذا كانت تأكل اللحم الذي لا يمكره ، ذكره في الحيف نبسا والمبازي والطير تأكل المباه المغلاة ) أي لأن سباع الطير تأكل المبه

وعن أبي يوسف و رح، انها إذا كانت محبوسة يعلم صاحبها انه لا قذر على منقارها لا يكره لوقوع الأمن عن المخالطة ، واستحسن المشايخ هذه الرواية وسؤر ما يسكن البيوت كالحية والفأرة مكروه لأن حرمة اللحم أوجبت نجاسة السؤر إلا انه سقطت النجاسة لعلة الطواف فبقيت الكراهة والتنبيه على العلة في الهرة

والمبتات فاشبه الدجاجة المخلاة فيكون سؤرها مكروها وباقي فيهـــا تقسيم المخلاة كها ذكرنا .

( وعن أبي يوسف رحمه الله انها اذاكانت محبوسة يعلم صاحبها انه لاقذر على منقارها لايكره الأمن عن المخالطة ) أي أن سباع الطير ، وفي الحيط وكان أبو يوسف و رح ، اعتبر الكراهة لتوهم إيصال النجاسة الى منقارها لا وصول لعابها إلى الماء ، وقال اذا لم يكن على منقارها نجاسة لا يكره التوضؤ بسؤرها .

( واستحسن المشايخ هذه الروايسة ) أي الرواية المذكورة عن أبي يوسف رحمه الله وافتوا بها .

( وسؤر ما يسكن البيوت كالحية والفأرة مكروه لأن حرمة اللحم أوجبت نجاسة السؤر ) أي سؤر ما يسكن في البيوت ( إلا أنه ) اي الا ان الشأن ( سقطت النجاسة لملة الطواف فبقيت الكراهة .

( والتنبه على العلة في الهرة ) قال الاكمل قبل معناه وبقى التنبيه على العلة التي كانت في الهرة . قلت قائله السفناقي ، وتمام كلامه يعني ان النبي المله على سقوط النجاسة في سؤر الهرة بمسلة الطواف بقوله انها من الطوافين والطوافات عليكم دفعاً للخرج فكان مقتضى ذلك التعليل ان يوجد الحكم المرتب على تلك العلة فيها وجدت تلك العلة ، فقسد وجدت تلك العلة وهي الطواف في سواكن البيوت بعينها بل ازيد منها فيثبت ذلك الحكم المرتب عليها أيضاً وهو سقوط النجاسة في سواكن البيوت كا في الهرة .

وقال الاكمل أيضاً قيل هو جواب سؤال . قلت قائله الاترازى فإنه قال هذا جواب

سؤال مقدروهوأن يقال كيف علام مقوط نجاسة سؤرها في سواكن البيوت بغة الطواف ، فمن أين نبهتهم هذه العلة وهل لها أو شرعي حتى يعتبر ، فأجاب عنه وقال التنبيه على علة سقوط النجاسة في سؤرسائر سواكن البيوت حاصل في الهرة لأن النبي على نبهنا عليها وعلها في الهرة وقال الهرة ليست بنجسة اتما هي من الطوافين والطوافات عليك ، اشار بتعليله قول المذعز وجل فوليس عليك ولا عليهم جناح بعدهن طوافون عليكم بعضكم على بعض كه ٨ ه النور سقط الاستئذان بعلة الطواف دفعاً للحرج وسقط النجاسة في سؤر الهرة بعلة الطواف دفعاً للحرج أيضاً .

قلت كلامنها اطال الكلام من غير حصول المراد فاقول قوله والتثنية مبتداً وخبره متعلق قوله في المهرة ، والتقدير والتنبيه على علة كراهة سؤر سواكن البيوت وهي المذكورة في حكم الهرة وهي علة الطواف التي اسقطت النجاسة فيها فكها ان الطواف علة في حكم سؤر الهرة فكذلك في سواكن البيوت ، فنبه المصنف على المسلة في سؤر الهرة حتى يسقط البدل في علة سؤر سواكن البيوت فافهم .

( وسؤر الحيار والبغل مشكوك فيه ) وبه قال احمد « رح » في رواية . وقال الشافعي « رح » طاهر وطهور . وفي المفني لابن قدامة النوع الثاني ما اختلف فيه وهو سؤرالسباع إلا السنور ومادونها في الحلقة ، وكذلك جوارح الطير والحيار الاهلي والبغل فعن أحمد أن سؤرها نجس اذا لم يجد غيره يتيمم وتركه ، وروي عن ابن عمر انه كره سؤر الحيار وهو قول الحسن وابن سيرين والشعبي والاوزاعي وحماد واسحاق، وعسن أحمد اذا لم يجد غير سؤر البغل والحيار يتيمم معه ، ثم قال والصحيح عندي طهارة البغل والحيار ، لأن الذي يتيم كان يركبها ويركب في زمنه و في عصر الصحابة ، فاو كان نجساً لمبين الذي علي المن ذلك .

وقوله عليه السلام في الحر انها رجس اراد بها عرمة كقوله تعالى في الميسر والانصاب والازلام و انها رجس . وفي المبسوط وكان ابو طاهه الدباس ينكر هذا ويقول لايجوز ان يكون في شيء من حكم الشرع مشكوكا فيه ولكن معناه يحتاط فيه فلا يجوز أن يتوضأ به في حالة الاختيار، واذا لم يجد غيره يجمع بينه وبين التيمم احتياطاً و

# وقيل الشك في طهارته لأنه لوكان طاهراً لكان طهوراً ما لم يغلب اللعاب على الماء. وقيل الشك في طهوريته لأنه لو وجد الماء لا يجب عليه غسل رأسه

قلست المشايخ قالوا بالشك لتعارض الادلة في طهارته وعدم طهارته لا أن المعنى يكون شيء من أحكام الشرع مشكو كا للجهل بحكم الشرع . وفي شرح القدورى القول بالوقف عند تعارض الادلة دليل العلم وغاية الورع .

( وقيل الشك في طهارته ) فاو وقع في ألماء القليل يفسده ، وقال قاضي خان ولو أصاب الثوب والبدن لايفسده ، وروى الكرخي عن أبي حنيفة رحمه الله أن سؤر الحمار نجس الا انسه سقط في حق الآدمي للحرج ، ومن المشايخ من قال نجاسة سؤر الحمار دون الاتان لأن الحمار نجس فعه لشبه (۱) البول. وفي البدائع هذا موهوم فلا ينجس ، وقال قاضي خان والأصح انه لافرق بينها ، وقسال السروجي الاجود ان يكون قبل بغيره أو لأنسه أول القولين فلا عطف ، وكذا قاله صاحب الدراية .

قلت لافساد في العطف ، وكيف لاينفي العطف بكونه اول القولين حتى يدعى الاجوديه. (لأنه) أي لأن سؤر الحيار والبغل (لوكان طاهراً لكان طهوراً ما لم يغلب اللعاب على الماء) لأن اختلاط الطاهر بالماء لايخرجه عن الطهورية مالم يغلب كا اذ اختلط الماءور دبالماء لكن ينبغي ان يمنع من شربه لأن لعاب مالا يؤكل لحمه موجود فيه كلبن الاتان ، وقال الوترى الشك في حكم الطهارة وفي حق الشرب وغيره طاهر وكذا لو شرب الحمار من لبن أو عصير .

( وقيل الشك في طهوريته ) في كونه طاهراً لغيره ( لأنسه ) أى لأن الذي يواد الوضوء ( لو وجد الماء ) المطلق ( لا يجب عليه غسل رأسسه ) يعني بعد ما مسح بسؤر الحمار وجد ماء مطلقاً لا يجب عليه غسل رأسه ، فلو كان الشك في طهارتة لوجب وانما عين الرأس دون غيره من الاعضاء لأن غيره من الاعضاء يطهر بصب الماء عليه حقيقة وحكما .

<sup>(</sup>١) هكذا في الاصل وربما قصد لشمه البول اله مصححة .

#### وكذا لبنه طاهر ولا يؤكل وعرقه لا يمنع جواز الصلاة وان فحش فكذا سؤره

فإن قلت هذا غير لازم لأن الرأس قبل المسح عليه بالماء المشكوك في طهارته فلا يدفع بالشك. قلت مراده بعد ما توضأ ، فإن الحدث قد حل بالرأس فإذا مسح عليه بالمطلق يكون حكم البلة حكم الماء المشكوك في كونه طاهراً وعلى تقدير كونسه نجساً يتنجس البلة فلا يرتفع به الحدث فلا يرفع الشك فيجب غسل رأسسه لهذا المعنى ، فلما لم يجب دل على أن الشك في طهوريته لافي طهارته .

( وكذا لبنه طاهر ) قال السروجي كان ينبغي أن يقول وكذا لبنها ، لأن اللبن من الاتان دون الحمار . قلت الحمار يتناول الذكر والانثى ، ويقال الانثى خاصة حمارة ، وقيل هذا ليس بظاهر الرواية ، وظاهر الرواية انه نجس والذي ذكره هو رواية عن محمد رحمه الله . وفي المحيط لبنه نجس في ظاهر الرواية ، واعتبر التمرتاشي والبزدوي فيسه الكثير الفاحش هو الصحيح ، وعن شمس الأثمة انه نجس نجاسة غليظة لأنه حرام بالاجماع وفي فتاوي قاضي خان في طهارته روايتان . ( ولايؤكل ) أي اللبن ، قسال السروجي والاحسن أن يقول لايشرب قلت اللبن يؤكل ويشرب وانما اختار لفظ الاكل لأنه إذا كان حراماً فالشرب بطريق الأولى والأكل في الالبان اكثر من الشرب عادة ، ثم الطهارة على قول محمد لا تستازم جواز الأكل كالمتراب ونجوه .

( وعرق ) أي عرق الحمار طاهر ( لايمنع جواز الصلاة وان فحش ) هذا احدى الروايات عن أبي حنيفة وفي أخرى نجس نحفف ، وفي أخرى مغلظ ، قال القدوري ان عرق الحمار طاهر في الروايات المشهورة ، كذا في الحيط ، وفي المنتقي عن محمد لبن الاتان كلمابها وعرقها يفسدان الماء دون الثوب. وفي المغني لابن قدامة كل حيوان حكم الحيوان (١) حكم جلده وشعره وعرقه ودمعه ولعابه حكم سؤرة في الطهارة والنجاسة .

( وكذا سؤره ) أي كذا سؤره طاهـر لان المرق لايتولد منه وكذا لبنه فإذا كانا

<sup>(</sup>١) هكذا الجملة في الاصل وفيها تكرير لا تستقيم الجملة به اله مصححة ٠

### وهو الاصح ويروى نص عن محمد « رح، على طهارته وسبب الشك تعارض الادلة في اباحته وحرمته

طاهرين فالسؤر كذلك (وهو الاصح) أي القول بأن الشك في طوريته وهو الاصح ، فإن كان الشك في طهوريته على الاصح كان بقاؤه على الطهارة بلا شك .

(ويروى نص عن محمد و رح » على طهارته ) أي على طهارة سؤره وقدال الاترازي أى على طهارة عرقه والاول أوجه لأن الذي نص عسن محمد ليس فيه ذكر العرق على ما يجيء الان وكان العرق كالسؤر و وقال السغناقي وهو ما روى عن محمد انه قال اربع لو غمس فيهن الثوب لم ينجس وهو سؤر الحمار والماء المستعمل ولبن الاتان ويول ما أكل لحمه كذا في المسوط لشيخ الاسلام وذكر قاضي خان وغيره في شرح الجامع الصغير ، قال لو غمس الثوب فيه يجوز الصلاة مع الماء المستعمل وسؤر الحمار وبول ما يؤكل لحمه .

قلت كان ينبغي ان يقال ثلاثة لو غمس الثوب فيها لأن الماء والسؤر والبول كل منها مذكور فتحت تأويلات لا يعود الضمير اليها مفرداً مذكراً ، وكذا الكلام في قوله أربماً.

( وسبب الشك تعارض الادلة في اباحته وحرمته ) لم يتعرض أحد من الشراح الى بيان عود الضمير في اباحته وحرمته وبيانه ؛

فان قلت يرجع الى السؤركا هو الظاهر فالادلة لم تتمارض فيه وانما تمارضها في لحم الحيار ، وان قلت الى اللحم فهو غير المذكور ، فأقول انه يرجع إلى الحمار لأن الاختلاف فيه فيكون المعني تعارض الادلة في اباحـــة لحم الحيار رحرمته ، وأراد بالادلة الاخبار والاثـــار .

واختلف المشايخ فيه فمنهم من قال سبب الشك في سؤر الحمار تعارض الادلة الواردة في الاحاديث ، ومنهم من قال اختلاف الصحابه في طهارته فالقسم الاول الاحاديث الواردة ، أما الحرمة ففي الصحيحين عن جابر رضي الله عنه ان النبي عليه نهى عن لحوم الحمر الاهلية يوم خيبر وأذن في لحم الخيل أخرجه البخاري .

وعن علي رضي الله عنه ان النبي عليه نهى عن لحوم الخيل والبغال و الحمر ، وأخرجه ابو داود والنسائى وان ماجة .

أما الاباحة ففي سنن أبي داود من حديث غالب بن الحراص اصابتنا سنة فلم يكن في مايي شيء أطعم أهلي الا شيئا من حمر ، وقد كان النبي على حرم لحوم الحر الاهلية فأتيت النبي على فقلت يا رسول الله اصابتنا السنه ولم يكن في مالي ما اطعم أهلي الا ثمان حمر وانك حرمت الحر الاهلية فقال أطعم أهلك من سمين حمرك فانما حرمتها من أجل حوالي القرية .

واشار الىالقسمالثاني بقوله (أو اختلاف الصحابة في نجاسته وطهارته) أي في نجاسة سؤر الحمار وطهارت وعطف اختلاف الصحابة على تمارض الادلة يوم ان اختلاف الصحابة غير الادلة وليس كذلك فإن أقوال الصحابة من جملة الادلة واختلافهم في سؤره هو ما روي عن أن عباس رضى الله عنه أنه كان يقول تعلف القت والطين فسؤره طاهر.

وروي عن ابن عمر رضى الله عند الله كان يقول رجس تعارض القولان فصار سؤر الحار مشكوكا فيد لآن التوفيق عند تعارض الادلة واجب ، والتعارض يقابل الدليلين والمعارضة المقابلة على سبيل المهانمة وذلكأي يرجب أحدالدليلين الحلو الآخر الحرمة أوغير ذلك، ولما كان الامر في سؤر الحار وقع كذلك او وقع الشك فقلنا انه لا يطهر النجس ولا ينجس الطاهر.

فإن قلت ينبغى ان يرجح دليل الحرمة . قلت الاصل في التعارض الجمع وقد امكن كا قلنا ، كذا قاله تاج الشريعة ، وقال شيخ الاسلام في مبسوطة هذا لا يقوى ، لأن لحم حرام بلا إشكال لأنه اجتمع المحرم والمبيح فغلب المحرم عليه كا لو أخبر عدل بأن هذا اللحم ذبيحة مجوسى والآخر ذبيحة مسلم فإنه لا يحل اكله لعلة الحرمة فكان لحمه حراماً بلا أشكال ولعابه مولد منه فيكون نجساً بلا اشكال .

وقال الاكمل وفيه نظر ، لأنه مستلزم نجاسة لبنه وقد تقدم من قول المصنف انسه طاهر ، والجواب بالإلزام فإنه في ظاهر الرواية نجس كا تقدم ،

قلت ما تعرض شيخ الاسلام إلى لبنه حتى يستلزم ما يقوله بنجاسته فالنظر ضعيف فكذاك أجاب بالالتزام . والجواب الواضح ما قاله شيخ الاسلام ان الاصل في التمارض الجم إلا إن لم يكن ولم يكن في اللحم للتضاد وفي السؤر مكنة بأن يكون واجب

الاستعمال عملاً بدليل الطهارة ، ووجب التيمم عملاً بدليل النجاسة .

فإن قلت المرجح هنا المحرم . قلـــت يقوى المبيح بقوله تعالى ﴿ وما جمل عليكم في الدين ﴾ ٢٢ الحح ولأن المحرم لا يرجح عند تعارض الحاجة والضرورة كما في الهرة .

فإن قلت ، لا يصير الماء مشكوكا بتعارض الخبرين كما في مسألة خبر العدلين أحدهما ، أخبر بطهارة الماء ، والآخر بنجاسته . قلت لا تعارض ثمة لأنه أمكن ترجيح أحدهما ، فإن الخبر عن طهارته لو استقصى ذلك وقال أخذته من البئر وسددت فم الماء ولم يخالطه شىء ورجعنا خبره لفائدة بالاصل وإن كان مبنى خبره على الاستصحاب رجعناالنجاسة لانه أخبر عن محسوس مشاهد ، فأما في سؤر الحار فالتعارض قائم لان لحمه نجس وعرقه طاهر ، والباوى فيه من وجه دون وجه فلا يمكن الحاقه بأحدهما فوجب المصير إلى ما كان ثابتاً فلا يطهر به نجس ولا ينجس به طاهر ، فإن عرف الماء طاهراً فوجب أن يبقى كذلك ، فإن البيقين لا يزول بالشك .

قلت وجب أن يكون مشكوكا فيه كلماب الحار لان الماء إذا أصابه شيء يوصف بصفة بصنعة ذلك الشيء والاصح في التمسك ان دليل الشك هو تردد في الضرورة ، فإن الحار يوبط في الدور والابنية ويشرب من الاواني وللضرورة أثر في إسقاط النجاسة كما في المرة والفأرة إلا ان الضرورة دون الضرورة فيها لدخولها تضايق المبيت بخلاف الحار ، ولو لم تكن الضرورة ثابتة أصلاكها في الكلب والسباع لوجب الحكم بالنجاسة بلا إشكال ، ولو كانت الضرورة فيها لوجب الحكم بإسقاط النجاسة ، فلما ثبتت الضرورة من وجه دون وجه واستوى موجب النجاسة والطهارة تساقطاً للتمارض فوجب المصير إلى الاصل ، والاصل هاهنا بيان الطهارة في جانب الماء والنجاسة في جانب اللماب لان لمابه نجس كما بينا وليس أحدها بأولى من الآخر فبقي الامر مشكلا نجسا من وجه ولا لاختلاف الصحابة في سؤره ، وبهذا التقدير يندفع كثير لهن الاسئة .

وقال الاكمل وهاهنا نكتة لا بأس بالتنبيه عليها وبناءها على كون النجاسة أما قبل

قلت لا دخل في الذبح وتفصيله هاهنا ، والكلام في حكم السؤر وهـو لا يتصور بعد الذبح والاصل في هذا الباب اللماب فإن كان من حيوان مأكول كان فسؤره طاهر ، وإن كان من حيوان غير مأكول كان نجساً فسؤره نجس إلا انه خولف فيه في سؤر الحيار مع كونه غير مأكول وسؤره طاهر كها ذكرنا من الوجوه فيه ،

( وعن أبي حنيفة و رح » انه نجس ) أي روي عن أبي حنيفه و رح » ان سؤر الحار غبس رواه عنه وقد ذكرناه مرة ( ترجيحاً للحرمة والنجاسة ) ترجيحاً نصب على المصدرية تقديره رجح أبو حنيفة و رح » ترجيحاً ، ويجوز أن يكون حالا أي حكم أبي حنيفة ورح » بنجاسة سؤر الحار حال كونه مرجحاً لتمارض الأدلة (١) لاختلاف الصحابة رضي الله عنهم ، ويجوز أن يكون الممنى ترجيحاً للحرمة لأن الحرم مرجح للنجاسة ، لأنسه إذا ترجح الحرم تترجح النجاسة أيضاً لامتناع الطهارة مع الحرمة قاله الأكمل ، وفيه نظر ، لأن الطهارة لاتمتنع بالحرمة وكم من طاهر حرام ،

وقال الأكمل أيضاً في هذا الموضع واستشكل بما إذا أخبر عدل بحل طعام وآخـــر بحرمته فــــإنه يترجح خبر الحل كما إذا أخبر عدل بطهارة المـــاء وآخر بنجاسته ترجح الطهارة .

قلت هاهنا اشكالان أحدهما : لحافظ الدين ذكره في الكافي عند قسوله والنجاسة ، والآخر لصاحب الدراية عن شيخه عند قوله للحرمة . والجواب عن الأول أن تعارض الخبرين في الطعام يوجب التهاتر والعمل بالأصل وهو الحل ، ولا يجوز ترجيح الحرمسة بالاحتياط لاستلزامه تكذيب الخبر بالحل عن غير دليل ، وأمسا تعارض أدلة الشرع في

<sup>(</sup>١) هنا كلمة غير مقروءة ولعلها بالنجاسة – اله مصححة ٠

# والبغل من نسل الحمار فيكون بمنزلته فإن لم يجد غيرهما يتوضأ بهما ويتيمم ويجوز أيهما قدم . وقال زفر لا يجوز إلا ان يقدم الوضوء

حل الطعـــام وحرمته فيوجب الترجيح بدليل وهو تعليل النسخ الذي هـــو خلاف الأصل.

والجواب عن الثاني أن تمارض الخبرين في المساء يوجب النهائر والعمل بالأصل لوقوع الشك في اختلاط النجاسة ، والاصل عدمه فبقي الماء على أصله وهو الطهارة . وأما هاهنا فقد اختلط اللعاب المتولد من اللحم بالماء بيقين . وقد ترجح الحرمة فيه باتفاق الروايات عن أصحابنا وهي مبنية على النجاسة على ما بينا فيجب ترجيح النجاسة بهذا الدليل .

( والبغل من نسل الحمار ) هذا جواب عما يقال قد يثبت حكم سؤر الحمار وما فيه من الامور المذكورة وما حكم البغل وحكم سؤره في ذلك مع أنك قلت وسؤر الحمار والبغل مشكوك فيه ، فأجاب بقوله والبغل من نسل الحمار ( فيكون بمنزلته ) أي بمنزلة الحمار في أحكامه ، وقال السروجي فيه نظر ، فإن البغل متولد بين الحمار والفرس فعلى قول أبي حنيفة « رح » لا يحتاج إلى جعله من نسل الحمار بل نسل أيها كان يحرم ، وأما على قوليها فمشكل ، فإن المنظور إليه الام فإن كانت الام مأكولة اللحم حل أكل ما تولد منها ، وإن كان الاب غير مأكول اللحم ويدل عليه ان الذئب إذا ثرى على شاة فولدت ذئب على أكله ويجزىء في الاضحية ذكره صاحب الكافي في الاضحية ،

قلت في قوله فإن البغل متولد بين الحيار والفرس لان البغل قد يتولد بين الحماروالبقر فإنه يؤكل بلا خلاف وإن كان متولد من لبن الحيار والفرس فيجري فيه الخلاف ٠

( فإن لم يجد غيرهما ) هذا تفريع على ما قبله فكذلك ذكر بالفاء أي فإن لم يوجد غير سؤر الحيار وسؤر البغل ( يتوضأ بهما ) أي سؤر الحيار والبغل وينبغي أن يقول . . فإن لم تجد غير سؤر الحيار والبغل توضيأ به ( ويتيمم ويجوز أيهما ) أي الإثنين أعني التوضؤ بالسؤر والتيمم ( قسدم ) وكلمة أي هاهنا شرطية كما في قوله تعالى ﴿ أيسا الاجلين قضيت ﴾ ٢٨ القصص .

( وقال زفر رحمه الله لا يجوز إلا أن يقدم الوضوء ) فيجب أن يؤخر التيمم وبهقال

# لأنه ماء واجب الاستعمال فأشبه الماء المطلق ولنا ان المطهر أحدهما فيفيد الجمع دون الترتيب.

أحمد في رواية ( لانه ) أي لان سؤر الحيار والبغل ( ماه واجب الإستعال ) وهذا قسول ابن تيمية ووافقنا زفر عليه ، ووجهه أن التيمم يجوز عند عدم الماء فتيجة الواجب الاستعال وهذا ما وجب استعاله بالاجماع ، فصار كالماء المطلق به وهو معنى قسوله ( فاشبه الماء المطلق ) هذه نتيجة قوله - ماه واجب الاستعال - فايوضاً به لا يجوز .

فإن قلت مل الجمع بينها واجب أم لا ، قلت قال قاضي خان و وقسال في كتاب الصلاة رجل لم يجد إلا سؤر الحار فإنه يتوضأ به والافضل أن يتيمم ممه ، فإن تيمم ولم يتوضأ به لا يجوز ، وقال وهذا اللفظ لا يوجب الجمع بينها ، وجه الجمع بينها انهمشكوك في طهوريته على الصحيح فلا بد من التيمم لاحتبال انه لا يرفع الحدث وحده .

(ولنا ان الطهر أحدها) أى أحد سؤر الجيار والتيمم (فيفيد الجمع دون الترتيب) الضمير في - فيفيد - يرجع إلى قوله مطهر أحدها وقوله - الجمع - منصوب به ، قال الاكمل الضمير في فيفيد راجع إلى قوله - يتوضأ بها ويتيمم - قلت كان ينبغي على قوله أن يقول - فيفيدان الجمع - لان المذكور اثنان سؤر الحيار والتيمم وهذا على تقدير أن يكون قوله الجمع منصوبا ، وأما إذا قرىء مرفوعاً بأن يكون فاعل - فيفيد - فيلا حاجة إلى هذا التكلف بل الاولى الرفع ، لان المفيد هو الجمع بين سؤر الحيار والتيمم والترتيب غير مفيد لان الماء إن كان طهوراً فلا معنى للتيمم تقدم أو تأخر إن لم يكن طهوراً فلامعنى للتيمم تقدم أو تأخر إن لم يكن طهوراً فالمهر هو التيمم تقدم أو تأخر وجود هذا الماء وعدمه سوام ، وإنما يجمع بينها لمدم العلم بالمطهر بها عينا ، وفي النهاية المسراد بالجمع أن لا تخلو صلاة واحدة عنها حق لو توضياً بالسؤر وصلى ثم أحدث وتيمم وصلى تلك الصلاة جياز ، لانه جمها في الصلاة واحدة .

فإن قيل هذا الطريق مستلزم أداء الصلاة بغير طهارة في أحد المرتين لا محالة وهـو مستلزم الكفر لتأديته إلى الاستخفاف بالـدين فينبغي أن لا يجوز ويجب الجمع في أداء

## وسؤر الفرس طاهر عندهم لأن لحمه مأكول ، وكذا عنده في الصحيح لأن الكراهة لاظهار شرفه فإن لم يجد إلا نبيذ التمر

واحد. قلت إذا كان فيا أدى بغير طهارة بيقين ، فأما إذا كان أداءه بطهارة من وجه فلا استخفاف لانه عمل بالشرع من وجه وهاهنا كذلك لان واحد هذين السؤروالتراب مطهر من وجه دون وجه فلا يكون الاداء بغير طهارة من كل وجه فلا يلزم منه الكفر كالوصلى حنفي بعد الفصد والحجامة لا تجوز صلاته ولا يكون كافراً لمكان الاختلاف وهدا أولى بخلاف ما لو صلى بعد البول في جامع المستوفى عن فصه في رجل لم يجد إلا سؤر حار بهرق ذلك حتى يصير عادماً للماء ثم يتيمم واختار الصفار ذلك وعن محمد في النوادر توضاً بسؤر الحار وتيمم ثم أصاب ماء نظيفاً ولم يتوضاً به حتى ذهب الماء ومعه سؤرالحها عاد التيمم دون الوضوء ، لانه إذا كان مطهراً فقد توضاً به ، وإن كان نجساً فليس عليه الوضوء في المرة الاولى ولا في المرة الثانية .

( وسؤر الفرس طاهر عندهما ) أي عند أبي يوسف ومحمد رحمها الله ( لان لحمه مأكول ) عندهما ، وذكر في الاصل لا بسأس بسؤر الفرس من غير ذكر خلاف ، وفي المبسوط سؤر الفرس طاهر في ظاهر الرواية ( وكذا عنده في الصحيح ) أي وكقولها طاهر عند أبي حنيفة في المروي الصحيح عنه وهو رواية كتاب الصلاة . وفي المحيط وفي سؤر الفرس عن أبي حنيفة « رح » أربع روايات ، روى البلخي عنه أحب إلي أن يتوضأ بغيره . وروى الحسن عنه انه مكروه كلحمه ، وروي أنه مشكوك كسؤر الحار ، وفي رواية طاهر كقولها .

( لان الكراهة ) أي كراهة لحمه ( لاظهار شرفه ) لانـــه يرهب به عدو الله فيقع اعزاز الدين واعلاء كلمة الله كها يقع بالآدمي لهذا اختص من بين الحيوانات بــأفراد السهم كالآدمي فلا يؤثر تحريمه في سؤره كا في الآدمي .

( فإن لم يجد إلا نبيذ التمر ) أي فإن لم يجد من يريد الصلاة وهـو عدث إلا نبيذ التمر ، وجه المناسبة في ذكره هذه المسألة هاهنا هو أن له شبها خاصاً بسؤر البغلوالحار على قول محمد ، فإنه يقول بضم التيمم إلى الوضوء به احتياطاً كما يجيء عن قـريب ،

## قال أبو حنيفة « رح » يتوضأ به ولا يتيمم ّ

فلذلك قال - فإن لم يجد - بالفاء فإن فيه بيان الجمع بين التيمم والسؤر وهذا أحسن مز ذكره بالواو لانه لمجرد العطف بخلاف الغاء ، فإنه يدل على معان مختلفة مع العطف كه ذكر في موضعه .

ثم ان النبيذ فعيل بمعنى مفعول في نبذت الشيء إذا طرحته وهو الماء الذي نبذ فيه قرات لتخرج حلاوتها إلى الماء ، وفي النهاية لابن الأثير النبيذ ما يعمل من الأشربة منالتمر والزبيب والعسل والحنطة والشعير وغير ذلك يقال نبذت التمر والعنب إذا نزلت عليه الماء ليصير نبيذاً مصرف من مفعول إلى فعيل ، وأنبذته إذا اتخذته نبيذاً وسواء كان مسكراً أو غير مسكر فإنه يقال له نبيذ ويقال الخمر المعتصر من العنب نبيذ كما يقال النبيذ خمر ، وقال ابن فارس في الجمل نبذت الشيء أنبذه إذا القيته من يدك ، ونبيذ التمر يلقى في الآنية ويصب عليه الماء ،

قلت هو من باب فعل بالفتح في الماضي والكسر في المضارع كضرب يضرب وكسذا ذكره صاحب الدستور ، وقال ابن سيدة النبيذ طرحك الشيء وكل طرح نبيذ والنبيذ النمر المطروح ، والنبيذ ما نبذته من عصير ونحوه ، وقد نبذ وانتبذ ونبذ ، وفي الصحاح العامة تقول أنبذت وكذا ذكره في كتاب الشرح لابن درستويه وذكر الخيالي في نوادره ومن خط الحافظ أنبذت لغة لكنها قليلة وذكره أيضاً في كتاب فعلت وأفعلت ، وفي الجامع الفراء وكثرة الناس يقولون نبذت النبيذ بغير ألف . وحكى الفراء عن الرازي أنبذت النبيذ قال ولم أسمعها أنا من العرب ، وفي الكافي أنبذت النبيذ لغة عسامة ونبذت الشيء نبذ أشده للمبالغة .

(قال أبو حنيفة رحمه الله يتوضأ به ) أي نبيذ التمر (ولا يتيمم) لتعيين نبيذالتمر، وقال أبو بكر الرازي في كتابه أحكام القرآن عن أبي حنيفة « رح » فيه ثلاث روايات وهذه هي المشهورة ، قال قاضي خان وهي قوله الأول وهو قول زفر « رض » • قال الرضي وقاضي خان ذكر في كتاب الصلاة ان تيمم معه أحب إلي وروى عنه الجمع بين سؤر الحار وبه قال محمد « رح » وروى عنه نوح بن أبي مريم وأسد بن عمر والحسن انه

يتيمم ولا يتوضأ ، قال قاضي خان هو الصحيح وهو قوله الاخير وقد رجع إليه وبه قال أبو يوسف ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم رحمهم الله من العلماء وهو اختيار الطحاوي وروى الحسن والمعلى عن أبي يوسف الجمع بينها وذكر قاضي خان ولو وجد نبيذ التم والماء المشكوك فيه والتراب يتوضأ بالنبيذ لا غير ، وعن أبي يوسف «رح» يجمع بين المشكوك والتيمم، وعند محمد يجمع بين الملاث ولوترك واحدم نها لا تجوز ذكر ذلك المرغيناني والاسبيحابي والتقديم والتأخير في ذلك سواء. وحكي عن ابن طاهر الدباس رحمه الله انه قال إنما اختلفت أجوبة أبي حنيفة ورح » لاختلاف الاسئلة فإنه سئل عن التوضوء إذا كانت الغلبة للحلاوة قبال يتيمم ولا يتوضأ ، وسئل عنه أيضاً إذا كان المساء والحلاوة سواء ولم يغلب أحدها على الآخر قال يجمع بينهما ، وقال السفناقي وعلى هذه الطريقة لا يختلف الحكم بين نبيذ التمر وسائر الانبذة ، وسئل عنه أيضاً إذا كانت الغلبة للماء فق ل يتوضأ به ولا يتيم ،

وذكر القدوري في شرحه عن أصحابنا التوضؤ بنبيذ التمر لا يجوز إلا بالنية كالتيمم لأنه بدل عن الماء كالتيمم حق لا يجوز التوضؤ به حال وجود الماء ، ولو توضأ بالنبيذ ثم وجد ماء مطلقاً ينتقض وضوءه كما ينتقض التيمم بوجود الماء . قلت وبقول أبى حنيفة قال عكرمة والاوزاعي وحميد بن حبيب والحسن بن جني واسحاق فانهم ذهبوا إلى جواز التوضؤ بنبيذ التمر عند عدم الماء المطلق ، وقال ابن قدامة في المغني وروي عن علي رضي الحق عنه انه كان لا يرى بأسا بالوضوء بنبيذ التمر وبه قسال الحسن ، وفي الحلية النبيذ ليمس عندنا .

وفي شرح الوجيز والجادات كلها على الطهارة إلا الحمر والنبيذ والمسكر والحيوانات كلها على الطهارة إلا الكلب والخنزير وفروعها . ﴿

( لحديث ليلة الجن ) قال السفناقي في حديث الجن هو ما روى أبو رافع وابن المغيرة عن ابن عباس أن النبي تنبيتها خطب ذات ليلة ثم قال ليقم معي من لم يكن في قلبه مثقال ذرة من كبر فقام ابن مسعود رضي الله عنه فحمله رسول الله تنبيتها مع نفسه وقال عبد الله بن مسعود و رض ، خرجنا من مكة فخط رسول الله حولى خطأ وقدال لا تخرج عن

هذا الخط فإنك إن خرجت لم تلقني إلى يوم القيامة ، ثم ذهب يدعو الجن إلى الإيمان ويقرأ عليهم القرآن حتى طلع الفجر ثم رجع بعد طلوع الفجر وقال لي هل معك ما أتوضأ ب فقلت لا إلا نبيذ التمر في اداوة فقال رسول الله عليه عرة طيبة وماء طهور ، وأخدن وتوضا وصلى الفجر . وذكر صاحب الدراية في شرحه بعينه وكذا ذكره الأكمل في شرحه .

وقال تاج الشريعة حديث ليلة الجن هو ما روي عن عبد الله بن مسعود و رض ، أن رسول الله عليه قالم الله عليه قالم الله عليه قالم الله على أمرت أن أقرأ على الجن الليلة فمن يتبعني قاله اللا على أمرة وأطرقوا إلا أنا قال ، فانطلقنا حق إذا كنا على مكة في شعب الحجون خط لي خطأوقال لا تخرج منه حتى أعود ثم افتتح القرآن وسمعت لفظا شديدا حتى خفت على رسول الله عليه وغشيته أسودة كثيرة حالت بيني وبينه حتى ما أسمع صوته ثم انطلقوا كقطع السحاب متفرقين بيض فقال رسول الله عليه الما أولئك نصيبين وكانوا اثني عشر ألفا ثم قال أمعك ماء قلت لا إلا عليه الصلاة والسلام أولئك نصيبين وكانوا اثني عشر ألفا ثم قال أمعك ماء قلت لا إلا نبيذاً في اداوة فقال عليه الصلاة والسلام تمرة طيبة وماء طهور فتوضأ به ،

وقال صاحب البدائع حديث ليلة الجن ما روي عن ابن مسعود و رض ، قسال كنا أصحاب النبي جلوسا في بيته فدخل علينا رسول الله عليه فقال ليقم منكم من ليس في قلبه مثقال ذرة من كبر فقمت وفي رواية فلم يقم منا أحد فأشار إلى بالقيام فقمت ودخلت البيت فتزودت اداوة من بيته فخرجت فخط لي خطأ فقال ان خرجت من هذا لم ترني إلى يوم القيامة فقمت قائمًا حتى انفجر الصبح ، فإذا انا برسول الله عليه وقد عرق حبينه كأنه جآذر حيا فقال لي يا ابن مسعود هل ممك ماء أقرضاً به قلت لا إلا نبيذ التمر في أداوة فقال تمرة طيبة وماء طهور فأخذت ذلك وتوضاً به وصلى الفجر .

قلت روى حديث ابن مسعود هذا عن أربعة عشر طريقا وليس فيها ما يوافق ذكر هؤلاء لائمتنا رلا اسناداً يلي .

روى ابن ماجة في سننه من طريق ابن لهيمة حدثنا قيس بن الحجاج عنحسينالصنعاني

عن عبد الله بن عباس رضي الله عنها أن رسول الله عليه قال لابن مسعود رضي الله عنه ليلة الجن أمعك ماء قال لا إلا نبيذ التمر في سطحية فقال رسول الله عليه تمرة طيبة وماء طهور صب علي قصب عليه فتوضاً به .

وأخرجه الطحاوي حدثنا ربيع بن المؤذن قال قال أخبرنا ابن لهيمة قال أخبرنا قيس بن الحجاج عن حابس الصبابي عن ابن عباس عن ابن مسعود رضي الله عنهم خرج مع النبي عليه الصلاة والسلام ليلة الجن فسأله رسول الله عليه المنه أصبب علي فتوضأ به وقال شراب طهور ، ورجاله ثقات غير ان عبد الله بن لهيمة فيه مقال على ما نذكره وظاهر هذا اللفظ يقتضي انه من سند ابن عباس رضي الله عنه ولكن الطبراني في معجمه جمله من سند ابن مسعود وكذا البزار في مسنده ولفظها بالاسناد المذكور عن ابن عباس عن ابن مسعود رضي الله عنهما انه خرجنا مع النبي على ليلة الجن (٢) نبيذ فتوضأ وقال مساء طهور . قال البزار هذا حديث لا يثبت لأن ابن لهيمة كان كتبه قسد احترقت وبقي ويروي من كتب غيره نصا في أحاديثه مناكير . ورواه الدارقطني في سننه وقال تفرد به ابن لهيمة وهو ضعيف .

ورواه أبو داود حدثتا هناد وسليان بن داود المبكي قسال حدثتا شريك عن أبي فزارة عن أبي زيد عن زيد عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ان النبي على قال ليله الجن ماذا في أداوتك فقال نبيذ فقال تمرة طيبة وماء طهور وقال أبو داود قال سليان بن داود عن أبي زيد قال كذا قال شريك ولم يذكر هناد ليلة الجن .

وأخرجه الترمذي من حديث أبي زيد مونى عمرو بن حريث عن عبد الله بن مسعود قال سألني رسول الله عليه ما في اداوتك قات نبيذ التمر فقال تمرة طيبة وماء طهور قال فتوضأ منه ووم الشيخ علاء الدين في عزوه هذا الحديث إلى النسائي أيضا فإنه لم يخرجه

<sup>(</sup>١) الحديث فاقص من الأصل وعمامة مثل الذي قبله ١ م مصححة ٠

<sup>(</sup>٢) الحديث مكذا في الأصل وربما سقط بعضه من الناسخ سهواً . ا ه مصححة .

وقد ضعفوا هذا الحديث بثلاث علل أحدها جهالة أبي زيد والثاني التردد في أبي فزارة هل هـــو رائد بن كيسان أو غيره . والثالث ان ابن مسعود رضي الله عنه لم يكن مع النبي عليه الصلاة والسلام ليلة الجن .

بيان الأول قال الترمذي أبو زيد رجل مجهول لا يعرف له غير هذا الحديث قال ابن حبان في كتاب الضعفاء أبو زيد شيخ بروي عن ابن مسعود رضي الله عنه ليس يدري من هو ولا يعرف له أبوه ولا بلده ومن كان بهذا النعت ثم لم يزد إلا خبراً واحداً خالف فيه الكتاب والسنة والاجاع والقياس استحق مجانبة ما رواه وقال ابن أبي حاتم في كتاب الملل سعت أبا زرعة يقول حديث أبي فزارة في الوضوه بالنبية اليس بصحيح وأبو زيسه مجهول ، وذكر ابن عدي عن البخاري قال أبو زيد الذي روى حديث ابن مسعود في الوضوء بالنبيذ مجهول لا يعرف بصحبته عبد الله ولا يصح هذا الحديث عن النبي علائقات وهو خلاف القرآن .

وبيان الثاني : وهو التردد في أبي فزارة فقيل هو راشد بن كيسان وهو ثقة أخرجله مسلم وقيل هما رجلان وان هذا ليس براشد بن كيسان وانما هو رجل مجهول .

وبيان الثالث: وهو انكار كون ابن مسعود ، مع النبي كلات الله الجن وروى مسلم من حديث الشعبى عن علقمة قال سألت ابن مسعود هل شهد منكم أحد مع رسول الله على خات ليلة قال لا فافتقدناه فالتمسناه في الاودية والشعاب فقلنا استطير أو اغتيل قال فبتنا بشر ليلة بات بها يوم أصبحنا إذ هو جاه من قبل حسراء فقلت يا رسول الله فقدناك فطلبناك فلم نجدك فبتنا بشر ليلة قال أتاني داعي الجن فذهبت معهم فقرأت عليهم القرآن وانطلق بنا فيرينا آثارهم وآثار نيرانهم وسألوه الزاد فقال لكم كل عظم ولكم كل بعرة علفا لدوابكم قال لا تسختوا بها فإنها طعام اخوانكم وفي لفظ لمسلم قسال لم أكن مع النبي بياني ليلة الجن ووددت اني كنت معه ، وفي لفظ نؤامن جن الجديدة .

ورواه أبو داود مختصراً لم يذكر القصة ولفظه عن علقمة قدال قلت لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه ومن كان منكم معالنبي عليه السلام قال ما كان معه منا أحد . ورواه الترمذي بتهامه في الجامع في سور الاحقاف. وقال البيهقي في دلائل النبوة وقسد دلت الاحاديث الصحيحة على أن ابن مسعود رضي الله عنه لم يكن مع النبي عليه السلام ليلة الجن و إنما كان معه حين انطلقوا بسه وبعيره يريه آثارهم وآثار نيوانهم.

والجواب عن العلة الاولى أن أبا بكر بن العربي ذكر في شرحه للترمذي وأبو زيسد مولى عمو بن حريث روى عنه راشد بن كيسان العيسى الكوفي وأبو روق وبهسذا يخرج عن حد الجهالة ولا يعرف إلا بكنيته ، فيجوز أن يكون الترمذي أراد به انه مجهول الاسم ولا يضر ذلك ، فإن جماعة من الرواة لا تعرف اساؤهم وإنما عرفوا بالكتى .

وعن العلة الثانية ان صاحب الامام قال أبا فزارة روى عنه جماعة من أهل العلم مثل سفيان الثوري وشريك بن عبد الله والجراح بن ملبح الرواسي ووكيع وقيس بن الربيع وزاد ابن العربى وجعفر بن برقان وجرير بن حازم وعلي بن عائشة ، فأين الجهالة بعد هذا فيطل دعوى الجهالة ، وقال أبو أحمد بن عدي أبو فزارة ثقة ثقة ، وقال ابن عبد صالح فيطل دعوى الجهالة ، وقال أبو أحمد بن عدي أبو فزارة ثقة ثقة ، وقال ابن عبد صالح البر فزارة مشهور ثقة عندهم ، وقال أبو حاتم صالح روى له مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجة .

فإن قلت قبل هو فيها ، فها رجلان وان هذا ليس براشد بن كيسان وإنما هو رجل مجهول ، وذكر البخاري ان أبا فزارة العيسي غير مسمى فجعلها اثنين وقسالو ان فزارة كان نباذاً بالكوفة ، وروى هذا الحديث لنفق سلعته ، قلت روي هذا الحديث عن أبي فزارة جماعة فرواه عنه شريك كا أخرجه أبو داود والترمذي وكا رواه عند الجراح كما أخرجه ابن ماجة ورواه عنه اسرائيل كما أخرجه البيهةي ورواه عنه قيس بنالربيع كما أخرجه عبد الرزاق فأين الجهالة بعد ذلك وقد جزم ابن عدي بأنه راشد بن كيسان كما أخرجه عبد الرزاق فأن الجهالة بعد ذلك وقد جزم ابن عدي بأنه راشد بن كيسان وقولهم وحكي عن الدارقطني أنه قال أبو فرازة في حديث النبيذ اسمه راشد بن كيسان ، وقولهم كان نباذاً بالكوفة باطل وهم لا يجوزون الرواية عن المستور فكيف يروي هؤلاء الإعلام عن الخار وفساده ظاهر لا يخفى على أحد .

وعن الثالثة بــــأن أربعة عشر رجلًا رووه عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه كما

رواه أبو زيد عنه مصرح فيها أن ابن مسعود كان مع النبي على ليلة وله سبع طرق مصرح فيها ان ابن مسعود كان معه عليه السلام ، والأول عن أحمد في مسنده والدار قطني في سننه من حديث يونس عن أبي رافع عن ابن مسعود و رض ، ان النبي على قال ليلة الجن أممك ماء قال لا قال أممك نبيذ قال أحسبه قال نعم فتوضأ به .

الثاني: عن الدارقطني من حديث أبي عبيدة وابن الأحوص عن ابن مسعود قال مربي رسول الله على فقال خد ممك أداوة من ماء ثم انطلق وأنا معه ... فذكر حديث ليلة الجن ، ثم قال فلما فرغت عليه من الاداوة إذ هو نبيذ فقلت يا رسول الله أخطأت بالنبيذ فقال ثمرة حاوة وماء عنب .

الثالث: عن الدارقطني أيضاً من حديث ابن غيلان الثقفي انه سمع عبد الله بن مسعود يقسول دعاني رسول الله على ليلة الجن بوضوء فجئته بادارة فإذا فيها نبيذ فتوضأ رسول الله على ليلة الجن فأنام فقرأ عليهم القرآن فقال لي رسول الله على في يعض الليل أممك ماه يا ابن مسعود ، قلت لا والله يا رسول الله الا اداوة فيها نبيذ فقال عليه السلام تمرة طيبة وماه طهور فتوضاً.

الرابع: عنه أيضاً من حديث أبي ائل قال سممت ابن مسعود يقول كنت مع التي على الرابع:

الخامس: من الطحاري من حديث قابوس عن أبيه قـــال انطلق رسول الله على السحر إل فخط خطا وادخلني فيه وقال لا تبرح حتى أرجع اليك ثم انطلق فيا جاء حتى السحر وجعلت اسمع اصواتاً ثم جاء فقلت أين كنت يا رسول الله قال أرسلت الى الجن ، فقلت ما هذه الاصوات التي سمعت قال هي أصواتهم حين دعوني وسلموا علي ، قال الطحاوي ما علمنا لأهل الكوفة حديثاً أثبت (١) ان ابن مسعود قال قال رسول الله على أممك ماء قال لا إلا النبيذ في اداوة قال تمرة طبية وماء طهور .

السابع : عن أبي داود من حديث أبي زيد عن عبد الله بن مسعود رقد ذكرناه .

<sup>(</sup>١) هنا كلام مقط من الناسخ ، وما ورد من الحديث هو الفرع السادس أم مصححة .

فان النبي عليه السلام توضأ به حين لم يجد الماء. وقال ابو يوسف درح، يتيمم ولا يتوضأ به وهو رواية عن أبي حنيفة درح، وبـــه قال الشافعي درح، عملا ولا يتوضأ به وهو رواية عن أبي حنيفة درح، وبـــه قال الشافعي درح، عملا

فإن قلت هذه الطرق كلها مخالفة لما في صحيح مسلم انه لم يكن معه كا ذكرناه عسن قريب قلت التوفيق بينها انه لم يكن معه عليه السلام حين المخاطبة وانما كان بعيداً عنه وقد قال بعضهم ان ليلة الجن كانت موتين ، ففي أول موة خرج اليهم ولم يكن مع النبي عليه السلام ابن مسعود ولا غيره كم هو ظاهر حديث مسلم ثم بعد ذلك خرج معه ليلة أخرى كا روى ابن ابي حاتم في تفسيره في أول سورة الجن من حديث أبي جريح قال قال عبد العزيز بن عمر أما الجن الذين لقوه هنجلة فهو فرقة ، وأما الجن الذين لقوه بمكة فهم من نصيبين .

قال القدوري في شرح مختصر الكرخي وروى كونه يعني ابن مسعود مع النبي عليه في خبر اجمع العلماء على العمل به وهو انه طلب منه ثلاثة أحجار فأتاه مججرين وروثة الحديث وقال ابن العربي صحته في البعض استوقفه وبعد عنه عليه السلام ثم عاد إليه فصح انه لم يكن معه عند الجن لا نفس الخروج ، وروى ابن شاهين بسنده عن ابن مسعود انه قال كنت مع النبي عليه السلام ليلة الجن والاثبات مقدم على النفي .

( فإن النبي عليه السلام توضأ به ) أي بنبيذ التمر ( ولا يتيمم ) (١) أي الذي وجد ( حين لم يجد الماء ) أي الماء المطلق .

( وقال أبو يوسف « رح » يتيمم ولا يتوضأ به ) أي بالنبيذ ( وهو ) أي قسول أبي يوسف « رح » ( رواية عن أبي حنيفة « رح » ) وقد ذكرنا انه روي عنه ثلاث روايات ( وبه ) أي وبقسول أبي يوسف « رح » ( قسال الشافعي « رح » ) ومالك وأحمد والطحاوي رحمهم الله ( عملاً بآية التيمم ) أي عمل ابو يوسف عملاً بآية التيمم فانها تنقل التطهير من الماء ونبيذ التمر ما من وجه فيرد الحديث بها ( لأنها أقوى ) أي لأنها أقوى

<sup>(</sup>١) غير موجود في المتن والاحسن ان يقول – ولم يتيمم – اه مصححة .

# أو هو منسوخ بهـــا لأنها مدنية وليلة الجن كانت مكية . وقال محمد ورح، يتوضِأ به ويتيمم لأن في الحــديث اضطراباً وفي التاريخ جهالة

من هذا الحديث (أو منسوخ بها) أي أو هو هذا الحديث منسوخ بآية التيمم (لأنها مدنية) أيلان آية التيمم نزلت بالمدينة (وليلة الجن كانت مكية) يعني قضية ليلة الجن التي ورد فيها الحديث المذكور كان وقعت عكة م

فان قلت نسخ السنة بالكتاب لا يجوز عند الشافعي فكيف يستقيم قوله أو هو منسوح بآية التيمم ، قلت على هذا رواية رويت عنه انه يجوز ذلك . وقال الاكمل ذلك جواب أبي يوسف و رح ، خاصة والمشترك بينها هو قوله - عملاً بآية التيمم - قلت هذا جواب عن سؤال لصاحب الدراية فالاكمل أخذها منه ،

( وقال عمد يتوضأ به ) أي بالنبيذ ( ويتيمم ) يمني يجمع بينها احتياطاً ( لأن في الحديث اضطراباً ) أي مقالاً في ثبوته . قال الاترازي في معنى الاضطراب بعضهم قالوا يتشجمه وبعدهم قالوا بعدم تتجمه ، وبعضهم قالوا كان ابن مسعود رضي ألله عنسه لية الجن ، وبعضهم قالوا لم يكن ، فوقع الشك ، فوجب الضم احتياطاً .

وقال السفناقي ممنى الاضطرب وذلك لأن مداره على أبي زيد مولى عمرو بن الحريث روى انه كان نباذاً روى هذا الحديث ليهون على الناس أمر النبيذ وتبعه على هذا المعنى الشنيع صاحب الدراية والاكمل وقد قلنا انه روي عنه الاعلام الاثبات والأثمة الثقات ، فكيف يستحسن هذا الكلام فيه طمن على الذين ردوا منهم .

( وفي التاريخ جهالة ) فيه نظر لأن أهل السير ذكروا ان قدوم وفد جن نصيبين كان قبل الهجرة بنحو ثلاث سنين وفي جامع قاضي خان تمسكوا في انتساخ هذا الحديث يجهالة التاريخ. قال بعضهم نسخ ذلك بآية التيمم. وقال بعضهم لم ينسخ لأنها نزلت في شأن الاسفار والنبيذ يستعمل في المفازات فيها قرب من الامصار فيجب الجمع احتياطاً. ويحتمل أن تكون ليلة الجن بعد آية التيمم.

قلت فيه نظر لأن الآية مدنيةوليلة الجنمكية اللهم إلا إذا كانت غير واحدة كاذكره

# 

المصنف ( فوجب الجمع ) أي بين السؤر والنبيذ ( احتياطاً ) أي لأجل الإحتياط في أمر الدين ، قلنا اشارة الىالجواب عما قال أبو يوسف ومحمد « رح » .

( قلنا ليلة الجن كانت غير واحدة ) يعني تكررت ، وذكــر النسفي في تفسيره أن الجن أنوا رسول الله ﷺ دفعتين فيجوز أن يكون الدفعة الثانية في المدينة بعد آية التيمم ( فلا يصح دعوى النسخ ) قال السروجي قوله قلنا ليلة الجنَّ كانت غير واحدة يوهم انهـــا كانت بالمدينة أيضًا ، ولم ينقل ذلك في كتب الحديث فيا علمته قلت حفظ شيئًا وغابت عنه أشياه ٬ وقد روى ابـــو نعيم في كتاب دلائل النبوة باسناده إلى عمرو بن غيلان النسفي قال أتيت ابن مسعود و رض ، فقلت حدثت انك كنت مع رسول الله ﷺ ليلة الجن ، فقال أجل قلت حدثني كيف كان قال ان اهل الصفة أخذ كل رجل منهم رجلا بعشائه إلا أنا لم يأخذنَي أحد فمر بي رسول الله عَلِيلَتُم فقال من هذًا قلت ابن مسعود فقال ماأخذك أحد بعثبتك (١) قلت لا يا رسول الله عليه قال فانطلق لعلي أجــــد لك شيئًا حتى أتى حجرة أم سلمة رضي آلَّه عنها فتركني ودخل إلى أهله ثم خرجت الجارية ، فقالت يا ابن مسعود ان رسول الله مالية ما يحد لك عشاء فـــارجع إلى مضجعك فرجعت إلى المسجد فجمعت حصى المسجد فتوسدته والتفيت بثوبي إلا قليلا حتى جاءت الجارية وقالت أجب رسول الله عليه السلام فأتيتها حتى بلغت مقامي ، فخرج رسول الله عَلِيْنَا وفي يده عسيب نخل قعرض به على صدري فقال انطلق أنت معي حيث انطلقت ، فانطلقنا حق أتينا بقيع الغرقد ، فخط بعصاه خطة ثم قال اجلس فيها ولا تبرح حتى آتيك ثم انطلق بمنتحب وأنا أنظر اليه حتى إذا كان من حيث لا أراه ، فرأيت مثل العجاجة السوداء ففزعت وقلت في نفسي هذه يهود مكروا برسول الله عليه السلام ليقتلوه ، فهممت أرب أسمى إلى البيوت فاستعيث الناس ، فــــذكرت أن رسول الله ﷺ وصاني أن لا أبرح

<sup>(</sup>١) مكذا في الأصل .

وسممت رسول الله على يقرعهم بعصاه وبقوله اجلسوا ، فجلسوا حتى كاد بين عمسود الصبح ثم بادوا أو ذهبوا ، فأتاني رسول الله على فقال أغت فقلت لا والله ، ولقدقرعت القرعة الأولى حتى هممت أن آتي البيوت فأستغيث الناس ، ولقد سمعتك تقرعهم بعصاك وقرعت من هذه الخلقة ثم لم آمن عليك أن تخطف ، فقال وهل رأيت شيئاً منهم ، قلت رأيت رجالاً سوداً مستنفرين عليهم ثياب بيض ، قال أولئك وفد جن نصيبين فسألوني الزاد وجعلت زادهم كل عظم حامل فقلت وما يُفني ذلك عنهم قال أنهم لا يجدون عظما إلا وجدوا عليه لحمه يوم أكل ولا روثة إلا وجدوا فيها حبه الذي كان فيها يوم أكلت ، فلا يستنجي أحدكم بعظم ولا روثة .

وأخرج أبو نعيم أيضاً عن عقبة بن الوليد حدثني نمير بن يزيد البق حدثنا مجاهد بن ربيعة حدثني الزبير بنالعوام رضي الله عنه قال صلى بنا رسول الله على الصبح في مسجد المدينة ، فلما انصرف قسال أيكم يتبعني الى وفد الجن اللية فأمسك القوم ثلاثاً فمر بي فأخذ بيدي فجعلت امشي (١) معه حتى غيبت عنا جبال المدينة كلها واقصيت الى أرهى براز فإذا رجال طوال كأنهم الرماح مستنفرين سهامهم بين أرجلهم فلما رأيتهم غشتني رعدة شديدة ، ثم ذكر نتحو حديث ابن مسعود ، فلا يصح دعواه النسخ يعنى واذا كانت ليلة الجن غير واحدة فلا يصح دعواه النسخ وعواه النسخ وعواه النسخ عندى واذا كانت

(والحديث مشهور)أي الحديث المذكور مشهور ثبت بطرق مختلفة شتى (عملت به الصحابة) مثل علي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود ، وأما الذي روي عسن علي رضي الله عنه انه كان لا يرى باساً بالوضوء بالنبيذ وضوء من لم يجد الماء .

وأما الذي روي عن ابن مسعود فظاهر ، وعن عكرمة النبيذ وضوء من لم يجد الماء ، وقدال الذي ذكرنا ، غير أن السحاق حلو أحب إلى من التيمم وجمعها أحب إلى ولهذا الذي ذكرنا ، غير أن الحديث ورد مورد الشهرة والاستفاضة حتى عمل به الصحابة وتلقوه بالقبول ، فصدار

<sup>(</sup>١) في الاصل - فيجملك امتى معه - والصحيح ما أثبناه . اه مصححة .

موجبا علما استدلالياً كخبر المعراج والقدر خيره وشره من الله تعالى وأخبار الرواية والشفاعة وغير ذلك بما كان الراوي في الاصل واحداً ثم اشتهر وتلقاه العلماء بالقبول وهذا معنى قول المصنف والحديث مشهور . وقال صاحب الدراية وفي كون الحديث مشهوراً تأمــــل .

قلت ليس التأمل إلا في قول من يقول انه غير مشهور فلا يكفي شهرت، عمل هؤلاء الكبار من الصحابة ، وهم أنمة كبار ونبلاء الصحابة فكان قولهم معمولا به .

( وبمثله ) أي بمشل هذا الحديث ( يزاد على الكتاب وتمسكه ) أي وتمسك هذا الحديث مبنى على الكتاب كما في المطلقة ثلاثًا فإنـ يراد الدخول عليه بالحديث المشهور ، وقال السروجي فيه نظر كبير لأن المشهور عندنا ما تلقته الأثمة بالقبول وعملت بــــه . وقال البزدوي ما كان من الآحاد ثم انتشر بنقل قوم لايكن تواطؤهم على الكذب ، وهذا الحديث أن عمل به واحد وإثنان من الصحابة لم يعمل به الباقون فكيف يكون مشهوراً. قلت قسال شيخ الاسلام شرط كون الخبر مشهوراً أن يكون آحاداً في الاصل بأن يكون الراوي عن النبي علي مرتبة الآحاد متواتر النقل بأن ينقله في القرن الثاني وما بعده قوم لا يتوم تواطؤم على الكذب ، وهذا الحديث كذلك ويعرف بالتأمل ويؤيد ذلك ما روي من فتاوى نجباء الصحابة في زمان أشد فيه باب الوحي . وقال أبو بكر الرازى في أحكام القرآن يستدل بقوله تعالى ﴿ اذا قمتم إلى الصلاة فاغساوا وجوهم ﴾ الآيه ٣ المائدة ، على جواز الوضوء بنبيذ التمر منوجهين أحدهما بقوله ﴿ فاغساوا وجوهم ﴾ عموم في جميع الماثمات ، لأنه يسمى غاسلًا بها إلا ما قام الدليل فيه ونبيذ التمر ما شمله العموم. الثاني : قوله - و فلم تجدوا ماء فتيمموا، ٦ المائدة، فإن ماأباح إلا عند عدم كلجزء من الماء لأنه لفظ منكر يتناول كل جزءمنه سواء كان مخالطاً بغيره أو منفرداً بنفسه ولا يمنع أحد أن يقول في نبيذ التمر ماء فلما كان كذلك وجب أن يجوز التيمم مع وجوده بالظاهر ويدل على ذلك أن النبي علين لل توضأ بمكة قبل نزول الآية في التيمم . (فأما الإغتسال به ) أي بنبيذ التمر فكأن هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره أن

فقد قيل يجوز عنده اعتباراً بالوضوء وقيل لا يجوز لأنه فوقه والنبيذ المختلف فيه أن يكون حلواً رقيقاً يسيل على الأعضاء كالماء وما اشتد منها صار حراما لا يجوز التوضؤ به وإن غيرته النار فما دام حلواً فهو على الخلاف، وان اشتدفعند أبي حنيفة • رح، يجوز التوضؤ به لأنه يحل شربه عنده وعند محمد ورح، لا يتوضأ به لحرمة شربه عنده

يقال قد ذكرت عن أبي حنيفة درح، جواز الوضوء النبيذ فهل حكم الاغتسال به مثل الوضوء أم لا فقال وأما الاغتسال . النح ولا نصعن أبي حنيفة في الإغتسال به ولكنهم اختلفوا (فقد قبل يجوز عنده) أي عند أبي حنيفة رحمه الله (اعتباراً بالوضوء) وهو الأصح، لأن الخصوص عن القياس بالنص ملحق به ما هو في معناه من كل وجه و اشار الى ذلك (استحساناً) أي استحسنه استحساناً وقد قبل لا يجوز) أي الإغتسال به (لأنه فوقه) أي لأن الاغتسال فوق الوضوء لأن الحديث ورد في الوضوء و الاغتسال قيوقه فلا يلحق به ، لأن الجنابة أغلظ الحدثين والضوورة فيه دون الوضوء و وقال في المبسوط الأصح فيه أنه يجوز الاغتسال به وقال في المبسوط الأصح فيه أنه يجوز الاغتسال به وقال في المبسوط الأصح فيه أنه يجوز الاغتسال به وقال في المبسوط الأصح فيه أنه يجوز الاغتسال به وقال في المبسوط الأصح فيه أنه يجوز الاغتسال به وقال في المبسوط الأصح فيه أنه يجوز الاغتسال به وقال في المبسوط الأصح فيه أنه يجوز الاغتسال به وقال في المبسوط الأصح فيه أنه يجوز الاغتسال به وقال في المبسوط المناب المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق وقال في المبسوط الأصح فيه أنه يجوز الاغتسال به وقال في المبسوط الأصح فيه النه يجوز الاغتسال به وقال في المبسوط الأصح فيه النه يجوز الاغتسال به وقول المنابق المنابة أعلى المنابق المنابق المنابق المنابق المنابق وقال في المبسوط الأصح فيه النه يجوز الاغتسال به وقول المنابق الم

( والنبيد المختلف فيه ) أشار به إلى بيان نبيذ ( الذي يجوز الوضوء به )الذي اختلفنا فيه ( أن يكون حلواً رقيقاً يسيل على الاعضاء كالمساء ) قد بينا في أول المسألة حقيقة النبيذ وحاصله انه لا يجوز الوضوء به إلا بشرطين ، أحدهما : أن يكون رقيقاً والآخران يكون سائلا كالماء ولا يكون مشتداً . وشرط آخر أن لا يكون مسكراً أشار اليه بقوله (وما اشتد منه صار حراماً لا يجوز التوضق به ) أي لا يجوز الوضوء به إجماعاً لأنسه صار مسكراً حراماً .

( وإن غيرته النار ) وإن غيرت النبيذ النار بأن طبخوه فيها ( فها دام حلواً فهو على هذا الخلاف ) أي الخلاف المذكور وهو جواز الوضوه إجهاعا عند أبي حنيفة و رح » لانه لم يخرج عن كونه طهوراً كالماء ، وعند أبي يوسف يتيمم ، وعند محمد يجمع بينهها ( ان اشتد ) أي وان اشتد النبيذ الذي غيرته النار وصار مسكراً ( فمند أبي حنيفة و رح » يجوز التوضوء به لأنه يحل شربه عنده وعند محمد لا يتوضأ لحرمة شربه عنده ) يعني شربه

## ولا يجوز التوضؤ بما سواه من الانبذة جرياً على قضيـــة القياس.

حرام عند محمد ، وفي المفيد والمزيد الماء الذي القي في تمرات فصار حلواً ولم يزل عنه اسم الماء وهو رقيق يجوز الوضوء به بلا خلاف بين أصحابنا وإن طبخ أدنى طبخة لا يجسوز الوضوء به حلواً كان أو مرا أو مسكراً ، قال وهو الأصح لأن المتنازع فيه المطبوخ الذي زال عنه اسم الماء بالحديث ، وقال الكرخي وهو المطبوخ وأدنى طبخه يجوز الوضوء به حلواً كان أو مسكراً إلا عند محمد في المسكر . وقال أبو الطاهر الدباس لا يجوز قال في حلواً كان أو مسكراً إلا عند محمد في المرغيناني والاسبيجابي منم محمد على أبي يوسف في المحيط هو الأصح كمرق الباقلاء ، وقال المرغيناني والاسبيجابي منم محمد على أبي يوسف في الزيادات فقال يجوز التوضوء به بسؤر الحار ، لم يرو فيه أثر ويمنع بنبيذ التمر وقد ورد فيه الأثر .

قلت ناقض المصنف كلامه الذي في باب الماء الذي يجوز به الوضوء فإنه قال هناكوان تغير بالطبخ بعدما خلط به غيره ولا يجوز التوضؤ به لانه لم يبتى في معنى المنزل من السهاء إذ النار غيرته .

( ولا يجوز التوضؤ بما سواه من الانبذة ) أي بما سوى نبيذ التمر كنبيذ الزبيبوالتين والحنطة والذرة ولاذر ونحوها هذا عند عامة العلماء . وقال الاوزاعي يجوز التوضؤ بالانبذة كلها حلواً كان أو غير حلو ، مسكراً كان أو غير مسكر ، نيئاً كان أو مطبوخاً إلا الحر خصاصة . وقال ابن أبي ليلي يجوز التوضؤ بمساء العنب إذا لم يكن مشتداً كا في التمر .

( جرياً على قضية القياس ) لان القياس كان يقتضي أن لا يجـــوز استمال النبيذ في إزالة الاحداث ولكنه خص بالاثر على خلاف القياس ، فيقتصر على مـورد النص وببقى الباقي على موجبه ولانه في الحديث علل باسمه وصفته فقال تمــرة طيبة وهو من العلل القاصرة ، فلما لم يوجد في غيره لم يجز غيره .

قلت ينبغي أن يجوز التوضو بسائر الانبذة كما قاله الاوزاعي إما بدلالة الانبذة بالنص ، وأما انه عليمتها نبه على العلة حيث قال تمرة طيبة وهذا المعنى مسوجود في نبيذ الزبيب وغيره فصار كالهرة الطائفة على العلة فيها بقوله فإنه من الطوافين والطوافات قيس عليها سائر سواكن البيوت لوجود المنى .

فإن قلت - جرياً - منصوب عاذا . قلت الجرى مصدر من جرى الماء وغيره لازم والمتعدي أجرى وانتصابه على التعليل أي لاجل الجري على قضية القياس ، ويجوز أن جرياً عمنى جارياً ويكون منصوباً على الحال والتقدير في الأول عدم جواز التوضؤ بما سواه من الانبذة لاجل الجري على قضية القياس ، وفي الثاني حال كونه جارياً على قضية القياس ،

### باب التيمم

#### ( باب التيمم )

أي هـــذا باب في بيان احكام التيمم فيكون ارتفاع باب على الخبريــة ، ويجوز أن يكون مبتدأ عذوف الخبر والتقدير هذا باب التيمم لما يأتي ، ويجوز انتصابه على المفعولية والتعدير خــند أو هاك باب التيمم ، وجب المناسبة بـــين البابين من حيث أن الباب الاول في احكام المياه التي هي الاصل في باب الطهارة ، وهذا الباب في بيان الخلف وحقه أن يكون عقيب الاصل ، أوتقول انه ابتدأ بالوضوء الذي هوطهارة صغرى ثم ثنى بالفسل الذي هو طهارة كبرى ، ثم ثلث بالتيمم لكونه خلفا وظيفته التعقيب . وقال صاحب الدراية ابتدأ بالتيمم تأسياً بكتاب الله ، وابتدأ بالوضوء لانه الاعم الاغلب ، ثم بالفسل لانه الانذر ، ثم بالآلة التي يحصلان وهو الماء المطلق ، ثم بالموارض عليه ، ن المخالطة طاهر أو نجس ، ثم الخلف وهو التيمم .

قلت قسوله – ابتدأ بالتيمم لا وجه له أصلا لانه إن أراد بالإبتداء الابتداء في أول الكتاب فليس كذلك ، وإن أراد به ها هنافلاو جه لانه ليس بابتداء ب بل هو ذكر بالتعقيب والصواب ما ذكرنا .

وقوله – أيضاً – تاسياً بكتاب الله – ليس كذلك لان المذكور في كتاب الله الوضوء ثم الغسل ثم التيمم ، والتأسي لا يكون إلا بذكره هكذا ولا يقال كيف يترك التأسي في تقديم المسافر وخارج المصر على المريض ، مع أن الله تعالى قدم المريض على المسافر لانا نقب ول التيمم مرتب على عدم الماء وهو في المسافر وخسارج المصر حقيقي ، وفي المريض حكمي

ثم اعلم أن أصل التيمم من الام وهو القصد ، يقال أمه يؤمه أما إذا قصده ، ويقال أم وتأيم وتيمم بمنى واحد ذكره أبو محمد في كتاب الراعي وفي الحكم ، واتيمه واليمم أصله من ذلك لائه يقصد التراب فيسمح به وفي الجامع عن الخليل التيمم يجري مجرى التوضؤ

## ومن لم يجد الماء وهو مسافر أو خارج المصر

يقوله تيمم أطيب ما عذب وأسقانا منه أي توضأت. وقال الفراء ولم أسمع يمت بالتخفيف. وفي المهذب لابي منصور التيمم التعمم ، وفي الصحاح يمت فلانا أي قصدته قال الشاعر:

وما أدري إذا يمت أرضا أريد الخير أيها يليني أي الخير الذي أنا ابتغيه أم الشيء الذي هو يبتغيني

قلت اسم الشاعر اللقب العبسي ، وقال الشيباني رجل يمهم يظفر بكلامنا يطلب . وفي الشرع التيمم هو القصد إلى استعال الصعيد في أعضاء مخصوصة على قصدالطهارة بشرائط مخصوصة ، فالاسم الشرعي فيه معنى اللغوي .

( ومن لم يجد الماء وهو مسافر ) الوار في مثل هذه المواضع تسمى واو الاستفتاح كذا سمعت من مشايخي ، ويجوز أن يكون العطف على ما قبله من الاحكام المتعلقة بالوضوء ، و كلمة من موصولة بمعنى الذي ، وقال بعض من لا خبرة له أن كلمة من هاهنا تتضمن معنى الشرط وكان ينبغي إدخال الفاء في جوابها ، ولكن المصنف تركه .

قلت هذا كلام من لا يصرف له ، ولانه إن من المتضمن معنى الشرط يكون الجهزاء مجزوما نحو من يلزمني الزمه إلا إذا كان الجزاء ماضيا فحيئنذ لا يظهر فيه الجزم ، وأط إذا كان الجزاء جملة فلا بد من الفاء فيه وقد تحذف في ضرورة الشعر . وقال ابن مالك ( رح ) يجوز في النثر نادرا .

قوله – وهو المسافر (١٠) – جملة اسمية وقعت حالاً ، وقــد علم ان الجلة الاسمية إذا وقعت حالاً فلا بد فيها من الواو ، وقد تحذف كيا في قوله كلمة قوه أي في .

فإن قلت لم قدم المسافر على المريض هنا وفي كتاب الله ذكر المريض مقدم. قلت قدم ذكر وفي كتاب الله تعالى من غير اختيار العبد ، والسفر عارض باختياره وقد ذكرناه عن قريب .

( أو خارج المصر ) يجوز فيه النصب والرقع ، أما النصب على وجوه ، أحدهما ، أن

 <sup>(</sup>١) هكذا في الاصل وفي المتن – وهو مسافر من غير تعريف . اه مصححه .

يكون نصبا على الحال عطفا على الجملة الحالية التي قبله . قال السفناقي في الآية لما جاز عطف الجمله الحالية على المفرد من الحال في قوله تعالى ﴿ الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم ﴿ ١٩١ آل عمران أي مضطجعين على جنوبهم جاز عليه أيضا. قلت قياما بعنى قائمين ، وقعودا بمعنى قاعدين ، فحينتُذ لا يكون عطف الجملة على المفرد اللهم إذا قلنا بذلك نظر إلى اللفظ .

الوجه الثانى ان يكون مفعولاً فيه تقديره أو في مكان خارج المصر ، كذا قــال السفناقي وغيره ، ولكن تحدثه شيء وهو أن لفظة خارج عارض هاهنا اسم لظاهر البلد وفيا قالوا اسم لفعل الحروج وهو الاولى والاوجه .

وأما الرفع فعلى أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره أو هو خارج المصر فتكون الجلة عطفا على الجملة فيكون محلها النصب على الحال ، ثم ان قوله – أر خارج المصر ولقول من يقول انه لا يجوز إلا للمسافر ذكر في الحيط وقال في الناس من قال لا يجوز التيمم لمن خرج من المصر إلا اذا قصد سفرا صحيحا ، والمعنى ويجوز لمن هو خارج المصر وإن اريكن مسافرا وفيه أيضا نفي لجواز التيمم في الامصار سوى المواضع المستثناة وهذا موافق لما ذكره في شرح الطحاوي حيث قال ان التيمم في المصر لا يجوز إلا في ثلاث أحدها إذا خاف من فوات صلاة الجنازة إن توضأ.

والثانية عند خوف فوت صلاة العيد .

والثالثة عند خوف الجنب من البرد بسبب الاغتسال

وقال الامام التمرتاشي من عدم الماء في الحضر لا يجوز له التيمم لأنه نادر ، وذكر في الاسرار جواز التيمم لعادم الماء في الامصار .

فإن قلت فعلى هــــذا لا يكون قوله أو خارج المصر مبينا لجواز التيمم في الامصار والاقل جواز التيمم لعدم الماء سواء كان في المصر أو خارجه .

( وبينه وبين المصر ميل ) وفي بعض النسخ الميل بالألف واللام ولا وجه له أي الحال ان بين خارج المصر وبين المصر ميل يعني قدر ميل . وقال الاترازي ولو قال بينه وبين

الماء مكان وبين المصر لكان احسن ليشمل الشخص جميعا المسافر والخارج عن المصر وهذا لأن المتبر هو الابعد بين المتيمم وبين الماء سواء كان في المصر أو غيره .

قلت الما يكون ما قاله أحسن لو قال وبينها أي بين المسافر والخارج عن المصر ولما رد الضمير الى الخارج عن المصرف وقال وبين المصر لأن الخارج من المصر إذا عدم الماء فالضرورة غالبا لا يجد الماء إلا في المصر فذكر المصر لا يستلزم الخارج من المصر من غير عكس ، ثم الميل ثلث فرسخ أربعة آلاف ذراع بذراع قال محمد بن قدح الشامي طولها أربعة وعشرون اصبعا بعدد حرف لا إله إلا الله محمد رسول الله ، وعوض الاصبع ست حبات شعير ملصقة ظهر البطن وزنة الحبة من الشعيرة ستون حبة خردل وهو الذراع الملكي وبه ذرع هارون رشيد الرق وجعل الفرسخ ثلاثة أميال والبريد اثنا عشر ميلا ، وفسر ابن شجاع الميل بثلاثة آلات ذراع وفسر العلوة بثلا ثماثة ذراع أي أربعائة ذراع وفصف كذا في الذخيرة . وفي الينابيع الميل ثلث الفرسخ أربعت آلاف وخطوة ذراع وفصف بذراع العامة وهو أربعون (١) وعشرون أصبعا .

(أو اكثر) بالرفع عطف على قوله ميل وارتفاع ميل بالابتداء وخبره قوله - وبينه وبين المصر - ويجوز بالنصب على ان يكون لفظ كان مقدراً فيه والتقدير أو كان اكثر من الميل .

فان قلت أفعل التفضيل لايستعمل إلا بأحد الاشياء الثلاثة بالاضافة والألف واللام وكلمة من وليس شيء من ذلك هاهنا . قلت قد يستعمل مجرداً عنها كما في قولك الله اكبر.

فأن قلت قوله أو أكثر مستغنى عنه لا فائدة تحته . قلت أجيب عنه باجوبة الاول انه للتأكيد لقوله تمالى ﴿ نفخة واحدة ﴾ ١٣ الحاقة ، لأن معنى التأكيد هو ان يستفاد من الثاني ما استفيد من الاول وهذا كذلك قال الاكمل ورد بأن تخلل العاطف ياباه . قلت الذي رد هو صاحب الكافي .

<sup>(</sup>١) هكذا في الاصل وربما مرادة – أربع وعشرون – اله مصححة.

والوجه مع الثاني أن المسافة تعرف بالحرز والطن فلو كان في ظنه ان بينه وبين الماء نحو ميل أو أقل لايجوز حتى يتبين انه ميل.

قال الاكمل وفيه نظر لأنه مبني على انه حرزاً أو ظنا فمن أين يتحقق ذلك م قلت معرفة المسافة بالحرز والظن يكون مبنى علمه .

الثالث: قال الاترازي الاصل في الدلالات المطابقة لا الالتزام فذكره بغهم الحكم بالمطابقة. قلت هذا عجيب والحكم بالمطابقة فهم من قوله سعيل – لأن هذا معناه المطابق ويفهم منه جواز التيمم في هذا المقدار ففي أكثر منه بالطريق الاولى .

الرابع : أنه ذكر رواية الحسن عن أبي حنيفة و رح » أن الماء أن كان قدامه فالمسافة ميلان وأن لم يكن فميل وفيه نظر لأنه يلزم منه أن يكون أربعة أميال ذهاباً وإيابا .

الحامس: قال السروجي يحتمل ان يكون ذلك شكا من الراوي في قوله – فإن صلت وربع ساقها أو ثلثه مكشوف – وفيه نظر لآنه اتما قيل ربع ساقها أو ثلثه إشارة الى ان كل واحد منهما رواية .

والسادس : ان قوله - ميل في الجهات الثلاثه - وقوله - أو أكثر - فيها أمامه أو أكثر على قول من شرط ميلين ورد بما رد به الوجه الرابع .

السابع: أن الذي قدره الشرع أربعة أنواع الأول: أن يمنع الاقل والاكثر كالحدود والصاوات المقروضة والمواريث الثاني: أن يمنعها لقوله تعالى ﴿ أَنْ أَهُ لَا يَظُمُ مُثَقَالَ فَرَهُ ﴾ } النساء والثالث: أن يمنع الاقل لا الاكثر كتصاب الشهادة والسرقة والزكاة . الرابع: أن يمنع الاكثر لا الاقل كمدة أمهال المرتد ومدة جواز الصلاة على الميت المدفون من غير صلاة ، وما في الكتاب من قبل النوع الثالث ذكره تنبيها التاظرين .

(يتيمم بالصعيد) خبر المبتدأ عن قوله من لم يجد ، وجواب المسألة والصعيد التراب قال الجوهري وقال ثعلب الصعيد وجهد الارض لقولى تعسالي ﴿ فتصبح صعيدا رُلقا ﴾ ٤٠ الكهف ، والجمع صعد وصعدات مثل طريق وطرق وطرقات سمى بسه لمعموده فعيل بمنى مفعول أو مصعود عليه حكاه ابن الاعرابي والخليل وثعلب ، وفي

# لقوله تعالى ﴿ فَــــلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً ﴾ ٦ المائدة ، وقوله عليه السلام التراب طهور المسلم ولو الى عشر حجج ما لم يجد الماء

معان الزجاج الصعيد وجه الارض كان موضع تراب أو لم يكن لان الصميد ليس وجه التراب ، وإنما وجه الارض ترابا كانأو صغراً لا تراب عليه، وقال لا أعلم خلافابين أهل اللغة في ان الصعيد وجه الارض .

وقال قتادة الصعيد الارض "تي لا نبات فيها ولا شجر ، وقال ابن دريد المستوي ، وسيأتي الحلاف في هذا الباب .

( لقوله تعالى ﴿ فتيمموا صعيدا طيبا ﴾ ٦ المائدة ) أشار بهذا الى أن ثبوت التيمم بالكتاب والسنة . أما الكتاب فهو قوله تعالى ﴿ فتيمموا صعيدا ﴾ كان نزولها في غزوة المريسيموهي غزوة بني المصطلق حين أقام رسول الله على الناس معه على التماس عقد عائشة رضي الله عنها حين انقطع فأصبحوا على غير ماء فأنزل الله آية التيمم بحديث العقد رواه البخاري ومسلم والنسائي وأبو داود والمريسيم بضم الميم وفتح الراء وسكون الياء آخر الحروف وكسر الشين المهملة بعدها ياء آخر الحروف ساكنة ، وفي آخره عين مهملة وهو اسم ماء بناحية قديد بين مكة والمدينة . وكانت غزوة بني المصطلق في شعبان من السنة الثالثة من الهجرة ، وقيل سنة أربع .

قوله (طيباً) أي طاهراً عند الأكثرين ، وقيل حلالاً . وقال الشافعي الطيب المنبت الحالص و لهذا لا يجوز التيمم بغير التراب وسيجيء الكلام فيه مستوفاً إن شاء الله .

وأما السنة فقد أشار اليها بقوله ( وقسوله علايتهان التراب طهور المسلم ولو إلى عشر حجج ما لم يجد الماء ) وقسوله بجرور لأنه معطوف على قوله تعالى والحديث روي عن أبي هريرة وأبي ذر رضي الله عنها .

أما حديث أبي هريرة فرواه البزار في مسنده مقدم بن محمد القدمي حدثنا القاسم بن محمد المقدم حدثنا القاسم بن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله مطاء بن مقدم حدثنا هشام بن حبان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله مطابق الله عليت الله وليمسه مطابق المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين ، فإذا وجد الماء قليت الله وليمسه

بشرته ، قال البزاز لا يعلمه يروى عن أبي هريرة إلا من هــذا الوجه ولم نسمعه إلا من مقدم وكان ثقة .

ورواه الطبراني في معجمه الأوسط حدثنا أحمد بن محمد بن صدقة حدثنا مقدم بن محمد المقدمي عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال كان أبو ذر في عيتم بالمدينة فلما جاء قال له النبي عليه أبا ذر فسكت فردها عليه فسكت فقال يا أبا ذر شكلتك أمك قال اني جنب فسدعى الجارية بماء فجاءته فاستدبر براحلته ثم اغتسل فقال النبي عليه يحزئك الصعيد ولو لم تجد الماء عشرين سنة فإذا وجدته فاشتر جلدتك . وقال يرويه عن ابن سيرين إلاهمام ولا عن هشام إلا قاسم تفرد به مقدم ، وذكر ابن القطان في كتابه من جهة البزاز وقسال اسناده صحيح وهو غريب من حديث أبي هريرة .

وأما حديث أبي ذر رضي الله عنه فرواه أبو داود والترمذي والنسائي من حديث أبي قلابة عن همرو بن نجدان عن أبي ذر قال رسول الله علي الصعيد الطبب وضوء المسلم ولو إلى عشرين سنة ما لم تجد الماء فليمد بشرته فإن ذلك خير وضوء ، وأبو داود وقال الترمذي حسن صحيح ، وفي رواية لأبي داود والزهري طهور المسلم ، ورواه ابن حبان في صحيحه ورواه الحاكم في مستدركه وقال حديث حسن صحيح ولم يخرجاه إذا لم يجد الماء ، وزاد غير أبي قلابة وضعف هذا الحديث ابن القطان في كتابه الوهم والايهام لأن فيه عمرو بن بجدان وهو لا يعرف له حالة .

قلت العجب منه لم يكتف بتصحيح في معرفة حال عمرو بن بجدان معتمريفه الحديث وبجدان بضم الباء الموحدة وسكون الجيم .

وقول المصنف ـــ التراب طهور المسلم ـــ لم يقع بهذا اللفظ إلا في رواية للترمذي ، و في رواية لأبي داود الصميد طهور .

قوله – ولو إلى عشر حجج – أي عشر سنين وكذا لفظ حديث أبي هريرة ؛ والمراد نفس الكثرة لا عشرة بعينها ، وتخصيص العشرة لأجل الكثرة لأنه منتهئ عدد الآحاد ،

### والميـــل هو المختــار في المقدار

والمعنى له أن يفعل التيمم مرة بعد مرة أخرى وإن بلغت مدة عدم الماء إلى عشر سنين ؟ وليس معناه أن التيمم دفعة واحدة يكفيه عشر سنين .

قوله – فإذا لم يجد الماء المراد به الماء الذي يكفي لرفع الحدث لأن ما دونه يستوي فيه وجوده وعدمه إذ لا تثبت به استباحة الصلاة فكان كالمدوم .

فإن قلت ماء في قوله تعالى ﴿ فلم تجدوا ماء ﴾ ٣ المائدة نكرة في سياق النفي فتناول ما يسمى به ماء قليلاكان أو كثيراً. قلت الآية سبقت لبيان الطهارة الحكمية فكان معنى قوله فلم تجدوا ماء طهوراً محللا الصلاة وبوجود ما لا يكفي الوضوء لم يوجد مسايطل الصلاة.

واعلم أن المراد من الوجود القدرة ؛ ومعنى الآية فلم تقدروا على استماله ؛ ولفظ الوجود كما يستعمل الظفر بالشيء يستعمل القدرة عليه ، يقال الشيء ظفر به ووجده إذا قدر عليه فحملناه على القدرة هاهنا لاعتاد التكليف عليها إلا على الوجوب معلقاً ألا ترى أن صعطوع (١) الذي إذا تعسفر عليه الوضوء منه ولا يجد من يوضئه يباح له التيمم والماء (٢) أما وضوء على الطريق لا يمنع التيمم إلا إذا كان كثيراً يعلم أنه وضع الوضوء والشرب والغني والققير سواء وما وضع التوضؤ يجوز الشرب منه .

وفي المرغيناني الماء الذي يحتاج إليه العطش والخبز وكذا الثمن يحتاج إليه العطش أو العجين تيمم معه ولاتخاذ المرقة لا يتيمم ، لأن حاجة الطبخ دون حاجة العطش والخبز وكذا الثمن الذي يحتاج إليه الزاد يتيمم معه بمنزلة مساء العطش وعطش رفيقه كمطش نفسه وعطش دابته وكلبه كذلك .

( والميل هو الحتار في المقدار ) أي في مقدار بعد الماء وجه كونه غتاراً ان المسافة القريبة جداً مانع من جواز التيمم والبعد يجوزه له فقدر البعيد بالميل الالحاق الجسرح إلى

<sup>(</sup>١) هكذا في الأصل وربا أراد بها القطوع أي اليدين ا ه مصححه .

<sup>(</sup>۲) ربما سقطت كلمة موجود ا ه مصححه .

## لأنه يلحقه الحرج بدخول المصر والماء معدوم والمعتـــــبر المسافة دون خوف الفوت

وصول الماء وفيه احتراز عن غيره من الأقوال ، وعند محسد شرطه أن يكون بينه وبين المصر ميلان ، وعن أبي يوسف لو ذهب اليه وتوضأ به وتذهب القافلة وتغيب عن بصره يجوز التيمم وهذا أحسن جداً . وقيل إذا كان نائياً عن بصره ، واختلفوا في النائي قيل قطع ميل ، وعن محمد قطع ميلين ، وقيل فرسخ ، وقيل جواز قصر الصلاة ، وقيل عدم سماع الاذان . وقيل عدم سماع أصوات النباس . وقيل لو نودي من أقصى المصر لا يسمع وفي البدائع ان ذهب إليه لا ينقطع عنه جلبة الغير ويحسن أصواتهم وأصوات دراء فهو قريب ، قال قاضي خان وأكثر قريب ، قال قاضي خان وأكثر المشايخ عليه وكذا ذكره الكرخي .

وأقرب الاقوال اعتبار الميل ولا يبلغ ميلا ، وعن محمد يبلغ ، وقسال زفران خشي فوت الوقت يجوز وإن كان قريباً .

فإن قلت النص مطلق عن اشتراط المسافة فلا يجوز تقييدها بالرأي . قلت المسافة القريبة غير مانعة بالاجماع والبعيدة غير مسانعة بالاجماع فجعلنا الفاصل بينها الميل أشار اليه بقوله ( لأنه يلحقه الحرج بدخول المصر والماء معدوم حقيقة ) أي لأن المكلف يلحقه الحرج وهو مدفوع شرعاً . وقال الاترازي فلو قال بإبانة الماء لكان أولى وتكلمنا فيه عند قوله بينه وبين المصر .

( والمعتبر المسافة ) أي الاعتبار في جواز التيمم كون الماء إلى الماء (دون خوف الفوت أي وقت الصلاة ، وقال الاترازي هذا يحتاج إلى قيد آخر بأن يقال دون خوف الفوت أي وقت الصلاة ، وقال الاترازي هذا يحتاج إلى خلف يكون خوف الفوت معتبراكا في صلاة العيد والجنازة حتى يحتاج إلى التيمم .

قلت لا يحتاج إلى ذلك لأنه عن قريب يذكر هذا الحكم مفصلا فيه احتراز عن قول زفر ، فإن عنده يجوز التيمم إذا خاف لفوت الوقت وإن كان الماء قريباً أقل من ميل هو يقول لاطلاق الآية . لأن التفريط يأتي من قبله ، ولو كان يجد الماء إلا انه مريض فخاف إن استعمل الماء اشتد مرضه يتيمم لما تلونا ، ولأن الضرر في زيادة المرض فوق الضرر في زيادة ثمن الماء وذلك يبيح التيمم فهذا أولى ولا فرق بين أن يشتد مرضه بالتحرك أو بالاستعمال ، واعتبر الشافعي « رح » خوف التلف

وأشار المصنف إلى دليلنا بقوله ( لان التفريط ) أي التقصير ( يأتي من قبله ) أي من تأخيره الصلاة فليس له أن يتيمم إذا كان الماء قريباً منه .

( ولو كان يجد الماء إلا انه مريض ) إلا هاهنا بمنى لكن وفي كل موضع شأنه هذا المخاف ( كفاف ( ) ان استعمل الماء اشتد مرضه يتيمم ) واشتداد المرض تارة يكون بالتحريك كالمبطون ومن به المرق المديني وتارة يكون باستعال الماء بالجدري والحصبة ( لما تاوتا ) أراد به قوله ﴿ وإن كنتم مرضى ﴾ ٦ المائدة ( ولأن الصرر في زيادة المرض فوق الصرر في زيادة ثمن الماء ) أي لان الضرر الحاصل له عندي خوف من زيادة المرض إذا استعمل الماء فوق ضرره في زيادة ثمن الماء الذي يباع بأكثر من ثمن ، فإذا كان الجرح مدفوعاً عند زيادة الثمن في الماء فاندفاعه عند الحوف من زيادة المرض أولى وأجدر لأن النفس أعسن من المال .

( وذلك ) إشارة لما ذكرنا من زيادة ثمن الماء ( يبيح التيمم فهذا أولى ) هذا إشارة لما ذكرنا من زيادة المرض .

( ولا فرق ) في المره (بين أن يشتد مرضه بالتحريك ) كالمبطون كـــا ذكرنا ( أو بالإستمال ) أي باستمال الماء كالجدري .

( واعتبر الشافعي « رح » خوف التلف ) أي تلف نفسه أو عضوه وهذا الذي ذكره المصنف هو القول الجديد للشافعي « رح » ، وقوله القديم مثل قولنا في شرح الوجيز ، أما مرض يخاف منه زيادة العلة وبطء البرء فقد ذكر فيه ثلاثة طرق أحدهما ان في جواز

١) في المتن فخاف .

التيمم قولان أحدهما المنع وهو قول أحمد ، وأظهرهما الجواز وهو قول الاصطخري وعامة أصحابه وهو قول مالك وأبي حنيفة . وفي الحليه وهسو الأصح فإن كان مرض لا يلحقه باستعماله ضررا كالصداع والحي لا يجوز له التيمم .

وقال داود يجوز ويحكى عن مالك وعطاء والحسن البصري انه لا يجوز للمريض إلا عند عدم الماء ولو خاف من استعمل الماء شيئًا في الحل قال أبو العباس لا يجوز له التيمم على مذهب الشافعي ، وقال غيرهما ان كانت الشين كأثر الجدري والحراقة ليس له التيمم وإن كان يؤمن من خلفه ويؤدي من وجهه كثير فيه قولان ، والثاني من الطرق انه لا يجوز قطعًا . والثالث انه يجور قطعًا .

وأجموا على انه لو خاف على نفسه الهلاك أو على عضوه ومنفعته يباح له التيمم وحكى صاحب الحاوي في خوف أحدها فيه قولان كما في زيادة المرض وأصحها يقطع بالجواز كما قال الجهور . وقال امام الحرمين عن العراقيين انهم قالوا في جواز التيمم من خاف مرضا مخوفا قولين وهنا النقل عنهم مشكل ، فإن الموجود في كتبهم كلهم القطع بجواز التيمم لخوف حدوث مرض مخوف ، وقد أشار الشافعي أيضاً إلى الإنكار على إمام الحرمين في هذا النقل .

( وهو ) أي قول الشافعي ( مردود بظاهر النص ) وهو قوله ﴿ وإن كنتم مرضى ﴾ ٢ الماثدة ، فانه أباح التيمم بكل مرض من غير فصل وهذا الرد لا يستقيم إلا على أحد قوليه الذي هو غير صحيح وغير مشهور .

فإن قلت كيف لا يتناول لمن لا يشتد مرضه . قلت بسياق الآية وهو قوله تعـــالى ﴿ مَا يُرِيدُ اللهِ لَيْجُمُلُ عَلَيكُمْ مَنْ حَرَجٍ ﴾ ٦ المائدة ، فإن الحرج إنما يلحق من يشتد مرضه فبقي الباقي على ظاهرها .

( ولو خاف الجنب ان اغتسل ان يقتله البرد ) كلمتـــه الأولى مكسورة والثانية

# أو بمرضه يتيمم بالصعيد وهذا إذاكان خارج المصر لما بينا ولوكان في المصر فكذلك يتيمم عند أبي حنيفة خلافاً لهما ، هما يقولان ان تحقق هذه الحالة

مفتوحة في محل النصب على انه مفعول لقوله خاف ثم انه ذكر الجنب ولم يذكر المحدث . قال في الاسرار انهما سواء على قول أهي حنيفة ، وذكر قاضي خان ثم الجنب الصحيح في المصر إذا خاف الهلاك بالبرد جاز له التيمم على قوله – وأما المسافر إذا خاف الهلاك من الاغتسال جاز له التيمم بالاتفاق – وأما إلحدث في المصر فساختلفوا فيه على قول أبي حنيفة في المحدث اختلاف الرواية يجوزه شيخ الاسلام ولم يجوزه الحلوائي ، وقال صاحب الدراية عنه انه قال مشايخنا في ديارة الا يجوزون المقيم أن يتيمم بالاتفاق لان في عرف ديارة أجرة الحمام بعد الحروج فيمكنه أن يدخل الحمام ويغتسل ويتعذر بالمسرة ،

( أو يمرض ) عطف على قوله ان يقتلها البرد وهو مرفوع لانه فساعل لقوله أرب يقتله وهو من الامراض أي يمرضه البرد ( يتيمم ) جواب لرد هو جواب المسألة .

( وهذا ) إشارة إلى جواز التيمم ( إذا كان ) أي الذي يريد به التيمم لاجل الخوف من الموت أو المرض ( خارج المصر لما بينا ) أراد به قوله لانه يلحقه أخرج بدخول المصر ه

( ولو كان ) أي لو كان الجنب الحائف من المرض أو القتل ( في المصر فكذلك يتيمم عند أبي حنيفة خلافاً لهما ) أي لابي يوسف ومحمد ، وذكر في قاضي خان الجنب الصحيح في المصر إذا خاف الهلاك من الاغتسال جاز له التيمم في قولهم جميعاً .

وأما المحدث إذا خاف الهلاك من التوضؤ اختلفوا فيه على قول أبي حنيفة والصحيح انه لا يباح له التيمم بالاتفاق ، وإن كان عنده من يعينه على استعمال الماء المتعين حسرا أو امرأة جاز له التيمم في قول أبي حنيفة ، وعندهما لا يجوز وإن كان المعين بملوكا اختلف المشايخ على قوله ، وقيل إن كان المعين بغير بدل لا يجوز له التيمم بسالاتفاق وبأجر يتيمم عنده قل أو كثر وقالا بربع درهم.

( لا يتيمم وقالاهما ) أي أبو بوسف وعمد ( يقولان ان تحقق هذه الحالة ) أي العجز

( نادر في المصر فــــلا يمتبر ) لأن الفالب فيه على القــدرة عليه دخول الجـــام فلا يمتبر النادر .

(وله) أي ولابي حنيفة (ان العجز ثابت حقيقة) اذ الفرض خوف الهلاك مسم وجود الماء ومشروعية التيمم لدفع الحرج وهو شامل لها (فلا بد من اعتباره) ولوكان نادرا في المصر إذا تحقق فلا بد ان يجب الحروج عند عهدته ولهذا لو عدم الماء في المصر يتيمم ولوكان نادرا كها لو عدم في البر، ولهما نظائر على هذا الحلاف منها إذا كان لا يقدر على استمال القيام بنفسه، ومنها إذا كان على فراش نجس ولا يمكنه التحول إلى مكان طاهر ثم وجد يحوله، ومنها الاعمى إذا وجد قائدا يقوده إلى الجمعة والحج،

واتفقوا على انه إذا عجز عن القيام بنفسه وثم من يسينه يصلي قساعدا ، والمقمد إذا وجسسه من يحمله إلى الجمة لا جمة عليه عند الكل ولا حج ولا حضور الجماعة . وقيل الكل على الحلاف .

فروع . المسافر خارج المصر يجوز له جماع زوجته وأمته عند عدم الماء وعليه عمامة العلماء ، يروى ذلك عن ابن عباس وجابر وزيسه واسحاق وقتادة والثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد واسحاق (١) وابن المنفر . وعن علي وابن مسعود يمنعه لعدم جواز التيمم عند ابن مسعود ومثله عن ابن عمر والزهري و وقال مالك لا أحب له أن يصيب امرأته إلا ومعه ماه ، عن عطاء إن كان بينه وبين الماء ثلاثة أميال لم يصبها وان كان أكثر جاز وعن أحمد في كراهته وجهان ، وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال يا رسول الله الرجل لا يجنب ولا يقدر على الماء أيجامع زوجته قال نعم ، رواه أحمد وفي اسناده الحجاج بن ارطأة وهو ضعف .

والتيمم عن النجاسة الممينة لا يجوز ، ومعناه إذا كان على جسده نجاسة يتيمم لها وفي وجه بيديه لا يصح ، وهو قول الجهور من أهل الملمخلافاً لأحمد وأسحابه في إعادة صلاته، ولو كانت على بدنه لا يتيمم بها لكن ينبغى له ان يسح موضم النجاسة باتراب تقليداً لها .

<sup>(</sup>١) كرر اسعاق مرتين في الأصل ١ ١ م مصححه .

ولنا ان الفسل لا يكون في غير موضع النجاسة فكذا التيمم . وفي المرغيناني المرتبد المسجون تازمه الاعادة لصلاة التيمم ، ولو جاءت قبل خروجه لا يأثم ، ولو منع في السفر وصلى بالتيمم لا يعيدو في صلاة الحسن لا يصلي حتى يقدر على الماء ولوتيمم لقراءة القرآن الصحيح انه لا تجوز الصلاة به ولو تيمم لدخول المسجد أومس المصحف جازت الصلاة به عندا بي بكر البلخي وعامة المشايخ بخلافه ، وعلى هذا التيمم لزيارة القبور والتعليم لا يصلي به .

وفي التحفة لوتيم لصلاة الجنازة أوسجدة التلاوة أواقراءة القرآن فجازله أن يؤدي جميع مالا يجوز إلا بالطهارة بخلاف التيمم لمس المصحف و دخول المسجد حيث يعتبر إلا في حقها لأنها من أجزاء الصلاة . وفي القدوري لا يجوز التيمم لسجدة التلاوة وقيل هو جائز ، ولو تيمم لسجدة الشكر لا يصلي به المكتوبة ، وعن محمد يصليها بناء على انها قربة عنده .

جنب وحائض طهرت وميت معهم من الماء ما يكفي أحدهما فصاحب الماء أحق به وبه قال مالك . وقال بعض الشافعية يبيعه من الميت وإن كان الماء لهم لا يجوز استعاله لأجل نصيب الميت . وفي المحيط وينبغي أن يصرف نصيبهما إلى الميت ويتيعما وإن كان مباحاً فالجنب أولى به وتتيعم المرأة ويتيعم الميت وتقتدي المرأة بالرجل ، وقال أحمد الحائض أولى به لاجل حق زوجها في الوطىء وان كان معهم محدث فكذلك ، وقال المرغيناني وقيل الميت أولى ، والأول أصع . وفي البدائع المحبوس في المصر عنده تراب طاهر يصلي يتيعم ويعيد ، وروى الحسن عن أبي حنيفة انه لا يصلي وهو قول زفر ،وعن أبي يوسف يصلي ولا يعيد كالمريض والمحبوس ، وإذا لم يجد ماء ، ولا تراباً نظيفاً فيإنه لا يصلي عند أبي حنيفة ، ولا تراباً نظيفاً فيإنه لا يصلي عند أبي حنيفة ، وعامة الروايات عن مجد .

وقال اصبغ من المالكية لا يصلي وان خرج الوقت إلا بوضوء أو تيمهم. وقال أبو يوسف يصلي بالماء ويميد وبه قال محمد في رواية أبي سليان ، وقال بعض المشايخ إنما يصلي بالإيماء إذا كان المكان رطباً وإن كان يابساً يصلي بالركوع والسجود ، والصحيح عنده انه يؤدي كيف ما كان ، ومذهب عمر وابن مسعود رضي الله عنها ان من لم يجد ماء لايصلي ذكره ابن بطال ، في المحيط دل عليه ان الصلاة بغير طهارة أو إلى غير القبلة أو في ثوب نجس متممداً يكفر والصحيح انه لا يكفر بغير طهارة ولا يكفر فيها .

متيمم يصلي قال له يهودي خذ هذا الماء يلغى في صلاته لأنه مستهزى، به فإن أعطاه بعدها أعاد .

( والتيم ضربتان ) وبه قسال الشافعي في الجديد والثوري والنخعي والحسن وابن نافع والليث والأوزاعي وابن الحكم واسماعيل القاضي وهو قول ابن عمر ومالك في المدينة وقال مالك وأحد ضربة للوجه وضربة لليدين إلى الرسفين ، والرسغ مفصل الكف وأحد طرفيه كوع . ويقال كاع أيضاً كياع وكوع يلي الإبهام والآخر له كرسوغ يلي الخنصر ، وقال ابن أبي ليلي وابن جني ضربتان يمسح بكل واحدة منها وجهه ويديه . وقسال ابن سيرين ثلاث ضربات الثالثة لها جميعاً وعنه ضربة ضربة للوجه وضربة للكف وضوبة للذراعين ، وعن الزهري إلى المناكب . ويروى عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه وروى أبو داود أن رسول الله خلاصين مسح إلى أنصاف ذراعيه قال ابن عطية لم يقل أحد بهسذا الحديث فيا حفظت ،

وفي قواعد ابن رشد روي عن مالك الاستحباب إلى ثلاث والفرض اثنان . وفي شرح الاحكام لابن بزيزة قالت طائفة من العلماء يضرب أربع ضربتان للوجه وضربتان للذراعين وقال ابن بزيزة وليس له أصل في السنة . قال أبو عمر قال الأوزاعي التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين إلى الكوعين والفرض عند مسالك إلى الكوعين والإختيار إلى الموقعين وروي عن الأوزاعي وهو الأشهر قوله التيمم ضربة واحدة يمسح بهسا وجهه ويديه إلى الكوعين والفرض هو قول عطاء والشعبي في رواية وبه قال أحمد واسحاق والطوسي وفي المغني لابن قدامة المسنون عن أحمد التيمم بضربة واحدة ، فإن تيمم وشربتين جاز .

وقال القاضي الاجزاء يحصل بضربة واحدة والكمال بضربتين. وقال الاكمل قيل في قوله ضربتان إشارة إلى نفس الضرب داخل في التيمم ، فمن ضرب يسديه على الأرص التيمم وأحدث قبل أن يمسح بها وجهه وذراعيه ثم مسحها بهالم يجز لأنه أحدث بعدما أتى

ببعض التيمم وكان كن أحدث في خلال الوضوء . وذكر الاسبيجابي جواز وكن ملاكفيه ما على الوضوء ثم أحدث ثم استعمله .

قلت قوله \_ قيل — قائله السفناقي . وقال الاترازي عندقوله والتيمم ضربتان والقصود من الضربان يدخل الغبار في خلال الأصابع تحقيقاً بمنى الاستيماب كما هو ظاهر الرواية وإنما قلناهذا لأن الوضع كاف وإن الهرجد الضرب وما قيل إنما اختار لفظ الضرب لأن الآثار جاءت بلفظ الضرب ففيه نظر لأن الله تمالى لم يقيده بالضرب في قوله ﴿ فتيمموا ﴾ وكذا سائر الآثار كقوله التراب طهور المسلم ولو إلى عشر حجج وقوله جملت لي (١ الأرض مسجداً ) وقوله عليكم بالصعيد إلا ان في بعضها جاء لفظ الضرب ولا يقال بمثل جاءت الآثار بالفظ الضرب.

قلت في نظره نظر لأن استدلاله على ذلك بالآية والأحاديث الثلاثة غير صحيح لأنها تدل على مشروعية التيم ولا تدل على كيفيته وكيفيته بأحاديث غيرها وفيهالفظالضرب منها في حديث عهار رضي الله عنه أخرجه البخاري ومسلم وفيه ثم ضرب بيده الأرهى ضربسة واحدة ، وفي رواية أخرى فقال عليه السلام إغسا يكفيك أن تضرب بيديك الأرهى .

ومنها حديث ابن عمر رواه الحاكم في مستدركه والدارقطني في سننه قال قال رسول الله على الله عليه السلام فضربنا بيدينا على الصعيد وفي الآخسر السالني عليه السلام قال في التيمم ضربتين ضربة الوجه وضربة اليدين إلى المرفقين .

ومنها حديث جابر رواه الحاكم في المستدراك عنه عن النبي علي قال ضربتان ضربة للوجه وضربة للنراعين إلى المرفقين . وقال الحاكم صحيح الاستاد .

ومنها حديث عائشة رضي الله عنها رواه البزاز في مسنده ان النبي عليه السلام قال في التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة البدين إلى المرفقين .

<sup>(</sup>١) في الأصل كلمة لي ساقطة . ا ه مصححه .

### يمسح باحداها وجهه وبالاخرى يديسه الى المرفقين

ومنها حديث ابن عباس رضي الله عنه أخرجه ابو داود عنه عن عمار بن ياسر قسال كنت في القوم حين نزلت الرخصة في المسح بالتراب إذا لم نجسد الماء فسأمرنا فضربنا واحدة م

ومنها حديث أبي موسى الأشعري أخرجه البخاري ومسلم وأبو م رانسائي وفيه إنما كان يكفيك أن تصنع هكذا وضرب بيديه على الأرض ولحديث عبار طرق كثيرة وفيها لفظ الضرب ومن جملة طرقه طريق فيه عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

ومنها حديث أبي امامة أخرجه الطبراني و رص ، عن النبي الله على قسال التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين .

ومنها حديث الاسلع خادم النبي عليه وفيه ضرب رسول الله عليه السلام بكفيه الارض ، وأخرج الطحاوي من حديث ابن عمر رضي الله عنه بأربع طرق موقوفة صحاح وفيها لفظ الضرب وأخرج عن الحسن انه قال ضربة للوجه والكفين وضربة للذراعين إلى المرفقين ، وأخرج عن سالم انه ضرب بيديه على الارض حين سأله عن التيمم وأخرج الشمبي عن النبي عليه السلام انه قال التيمم ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين ، فإذا كان الأمر هكذا فكيف يقول الاترازي وفي بعضها جاء لفظ الضرب ولا يقال بمثله الآثار جاءت بلفظ الضرب ، ولو اطلع على ذلك لم يقل هكذا ، وقوله - وما قيل - قائله تاج الشريعة رحمه الله

(عسح باحداهما وجهه) أي عسح المتيمم باحدى الضربتين وجهه (وبالاخرى)أي وعسم بالضربة الاخرى (يديه إلى المرفقين) أي مع المرفقين ، وقال الاكمل فيه نفي لقول الزهري فانه عسم إلى الآماط وهورواية عن مالك عن نفي لرواية الحسن عن أبي حنيفة ورح، إلى الرسغ وهو مروي عن ابن عباس رضى الله عنه .

قلت أخذ هذا من معراج الدراية وهذا ليس قول الزهري وحده بل هو قوله وقول الأوزاعي والاعمش وقول قديم الشافعي ، ثم قال وهو مروي عن ابن عباس رضي الشعنه ولم يبين مخرجه

( لقوله عليه السلام التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة لليدين ) الى المرفقين روى هذا الحديث عبد الله بن عمر وجابر وعائشة رضي الله عنهم وقد ذكرنا جميعهاعن قريب. وقال الحاكم في حديث ابن هم الحدا اسنده إلا على بن ظبيان عن عبدالله وهوصدوق وقد وثقه يحي بن سعيد وهشام وغيرهما ومالك عن نافع ، وقال الدارقطني هكذا رفعه على بن ظبيان وقد وثقه يحي بن القطان وغيره وهو الصواب ، وكذا قال ابن عدي وقد ضعف بعضهم هذا الحديث بعلي بن ظبيان فقال أبو داود ليس بشيء ، وقال النسائي وأبو حاتم مثل ذلك ، وقال أبو ذرعة واهي الحديث .

قلت وثقه الحاكم وقال صدوق ووثقه يحي ن سعيد وهشام وغيرهما ، وحديث جابر صححه الحاكم وقال الدارقطني رجاله كلهم ثقات ، وقال ابن الجوزي فيه عثمان بن محمد وهو متكلم فيه وتعقبه صاحب الشيخ وقال هذا الكلام لايقبل منه لأنه لم يبين من تكلم فيه، وقد روى عنه أبو داود وأبو بكر بن أبي عاصم ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه صرح.

وحديث عائشة رضى الله عنها في حديث ابن الحريش قال البخاري فيه نظر وانا لا أعرف حاله . قلت حريش بفتح الحاء المهملة وكسر الراء وسكون الياء آخر الحروف وفي آخره شيين معجمة ، والخرية بكسر النخاء المعجمة وتشديد الراء المكسورة وسكون الياء آخر الحروف وفي آخره تاء مثناة من فوق . قال ابن ماكولا روى عن ابن أبي مليكة وروى عنه حرص بن عمارة ومسلم بن ابراهيم وهذه الاحاديث حجة على قدول من يقول التيمم ضربة وعلى من يقول ثلاث ضربات وحجة لمن يقول الى المرفقين وعلى من يقول الى المرفقين وعلى من يقول الى المرفقين وعلى من يقول الى المناكب .

وقال الخطابي الاقتصار على الكفين اصح في الرواية ووجوب الذراعين أشبه بالاصول وأصح في القياس ، قلت لأن الله تمالى أوجب في الوضوء غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس في صدر الآية واسقط منها عضوين في التيمم فبقي العضوان فيه على ما كانا عليه في الوضوء

<sup>(</sup>١) ربما اراد - الرسفين - بدل كلمة المرفقين - اله مصححة

وانما ذكر الوجه والبدين لأجل اسقاط العضوين الآخرين اذ لولا ذلك لم يحتج الى ذكرهما لأنه كان يؤخذ حكمه من الوضوء .

فإن قلت فقد بين النبي عليتها حكم البدين في التيمم ولم يحمله على الوضوء حيث مسح على الوضوء حيث مسح على الحديث الثالث عن عمار رضي الله عنه وإن ثبت مسحه عليتها الى المرفقين يحمل على الاستحباب اذ لو كان واجبا لما تركه . قلت لعله عبر بالكفين المعهودين في الوضوء .

فإن قلتوفي لفظ الدارقطني ثمتسح بها وجهك وكفيك الى الرسفين يمنع هذا التأويل. قلت لم يروه مرفوعاً عن حصين غير ادم بن طهان وثقمه شعبه وزائدة وغيرهما.

( وينفض يديه ) النفض تحريك الشيء ليسقط ما عليه من غبار وغيره وفيه خلاف، قبل ينفض مرة ، وقبل مرتين ، وفي الزاد الأحوط أن يضرب بيديه على الأرض وينفضها حتى يتناثر التراب فيمسح بها وجهه ثم يضرب أخرى فينفضها ويمسح بباطن أربع أصابع يديه اليسرى ظاهر يسده اليمنى من رؤوس الأصابع إلى المرفقين ثم يمسح بباطن كفه اليسرى ظلاه ذراعه اليمنى إلى الرسغ ويو بأبهام يسده اليمنى ثم يفعل بيده اليسرى كذلك .

قال صاحب السراية هكذا حكى ابن عمر وجابر رضي الله عنها يتيمم رسول الله على وعله على الاسلم كذلك. قلت حديث ابن عمر رواه أبو داود وفيه ضرب يديه على الحائط ومسح بها وجهه ثم ضرب أخرى فمسح ذراعيه .. الحديث ، وسنده ضعيف. ولابن عمر أحاديث غير هذا وقد ذكرناهما عن قريب وله حديث آخر أخرجه الحاكم والدار قطني من حديث سالم عن أبيه قال تيممنا مع رسول الله على فضربنا بايدينا على الصعيد الطيب ثم نقضنا أيدينا فمسحنا بها وجوهنا ثم ضربنا ضربة أخرى الصعيد ثم مسحنا بأيدينا من المرافق إلى الالف على منابت الشعر من ظاهر وباطن وفيه سلمان بن أبي داود وهو ضعيف .

وحديث جابر رضي الله عنه ذكرناه أيضاً .

وحديث الاسلع أخرجه الطبراني في كتابه الكبير بإسناده عن الاسلع رجل من بني الاعرج بن كليب قال كنت أخدم النبي عليه السلام فقال لي يا أسلع قم أرق كذا وكذا ، قلت يا رسول الله أصابتني جنابة فسكت عني ساعة حق جاء جبريل الصعيد الطيب قال قال قم يا أسلع ، قال الراوي ثم رأى الأسلع كيف علمه رسول الله عليه التيمم قال ضرب رسول الله عليه السلام بكفيه الارض ثم نفضها ثم مسح بهما وجهه حق أمر على اللحية ثم عادها إلى الأرض فمسح بكفيه الأرض فدلك احداها بالأخرى ثم نفضها ثم مسح ذراعيه ظهرها وبطنها وأخرجه الطحاوي والدارقطني والبيهي وأبو بكر الرقسي في معرفة الصحابة والحافظ في كتاب الصحابة وابن حسزم في الحلى وضعف هذا الحديث .

ثم المعب من صاحب الدراية يقال هكذا حكى ان عمر . النح فانظر هل يناسب ما في هذه الاحاديث ما ذكره صاحب الدراية الذي نقله في الرواية غاية ما في الباب موافقة في الضربتين والنفض ، وأعجب منه ما قاله الاكمل وقد حكى ابن عمر وجابر رضي الله عنه تيمم رسول الله علي وكيفيته ان يضرب بيديه الارض الى آخر ما ذكره في الزاد وذكر صاحب الينابيع كيفية التيمم مثلما ذكره صاحب الدراية .

وقال بعض مشايخنا ينبغى ان يضع بطن أصابع يده اليسرى على كف اليمنى ويسح بثلاثة أصابع اصغرها ظاهر يده اليمنى الى المرفق ، ثم مسح باطنها بالابهام والمسحة الى رؤوس الاصابع ، ثم يفعل في اليد اليسرى كذلك . وفي الحيط يضرب يديه على الارض ثم ينفضها ويسح بها وجه بحيث لا يبقى شيء وان قل ،وان يسح الوترة التي بين المنخرين ثم يضرب يديمه على الأرض ثانياً وينفضهما ويسح بهما وجه كفيسه وذراعيه ولا يجوز المسح باقل من ثلاثة أصابع الرأس والخفين .

وقال في الذخيرة لم يذكر هاهنا انه يضرب ظاهر كفيه وباطنهما ، واشار الى انسه يضرب باطنها فإنه قال لو ترك المسح على ظاهر كفه لا يجوز ، فدل على ان الضرب بباطن كف وظاهرها على الارض ، ولو تيمم بالكف والاصابع جاز من غير ان يراعى ذلك .

قال أبو يوسف سلمه الله سألت الامام عن كيفية التيم فيضرب يديه على الصعيد ، قال في البدائع أقبل بها وأدبر فسح بها وجهه ثم أعاد على الصحيح الى الصعيد ثم أقبل بها وأدبر ثم رفعها ولفظها ثم مسح بكل كف الذراع الآخرى ، وقيل يفعل ذلك حتى لا يلصتى التراب بيديه فيصير مثله ، وفي صلاة الاصل النفض كلما رفع يديه مرة واحدة في علام الرواية . وعسن أبي يوسف في صلاة الوتر ينفضها مرتين وفي صلاة النوادر ان النبار اذا لم يدخل بين اصابعه يجب تخليلها وهذه تحتاج الى ثلاث ضربات ضربة الوجه وضربة اليدين وضربة المتخلل على ما روي عن أبي يوسف عن أبي حنيفة بحتاج الى أربع ضربات وضرب اليدين من وضعها حتى يدخل التراب بين اصابعه يقبل بها ويدبر عند الضرب حتى يلتصتى التراب بيديه .

وذكر في المسوط الوضع ويستحب تسمية الله تعالى في أوله كما في الوضوء. وفي قاضي خان هرل يسح الكف ، اختلفوا فيه والصحيح انه لا يسح وضربها على الارض يكفي . وقال النووى قال جماعة من الحراسانيين لا يشترط في التيمم ضربتان بل الواجب إيصال التراب الى الوجه واليدين بضربة أو ضربتين أو ضربات ، وعندنا لو ضرب يديه مرة واحدة ومسح بها وجهه ويديه لا يجوز فإن التراب الذي كان على يديه يصير مستعملا المسح على الوجه واقتداء برسول الله عليها .

وعسن محمد في النوادر رجل يرى التيمم الى الرسغ والوتر ركعة ثم رأى التيمم الى المرفقين والوتر ثلاثاً لا يعيد ما صلى لأنه مجتهد فيه ، وان كان فعل ذلك من غير ان يسأل أحد ثم سأل فأمر بالثلاث في الوتر والى المرفقين في التيمم يعيد ماصلى لأنه غير مجتهد فيه. (بقدر ما يتناثر التراب كيلا يصير مثلة ) الباء في – بقدر – متعلق بقوله – ينفض وأشار بذلك الى ان النفض لا يقدر بمرة كما روي عن محمد بل ان احتاج الى الثاني فعل وإلا بمرتين كا روي عن أبي يوسف بل ان تناثر بمرة لا يحتاج الى الثاني ، لأن المقصود هو ان لا يصير مثلة وهو محصل بالنفض سواء كان مرة أو مرتين . و – المثلة – بضم الميم ما يتمثل منه في تبديل خلقه وبتغير هيأته سواء كان بقطع عضو أو تسويد وجه وتغييره

#### ولا بد من الاستيعاب في ظاهر الرواية

هكذا فسره الاكمل أخذه من الدراية . وقال تاج الشريعة المثلة ما يتمثل فيه في القبح . قال الاترازي نحوه وزاد وأصلها قطع الاعضاء ويريد الوجه .

قلت المثلة إسم لمصدر المثل بفتح الميم وسكون الثاء ، يقال مثلت بالحيوان امثل مثلا اذا قطعت اطراف وشوهت به ومثلت بالعبد اذا جزعت أنفه أو اذنه أو مذاكيره أو شيئاً من أطرفه ، وهو من باب نصر ينصر ، والعجب من صاحب الهداية انسه جعل ترك النفض مثلة وهذا من حيث اللغة لا من حيث الشرع لعدم وروده هكذا ولا يصير مثلة اذا ترك النفض .

غاية ما في الباب تلوث وجهه بالتراب ان أخذه بيديه كثيراً وكان التراب طباوتلوث عضو من الأعضاء بالتراب لا يسمى مثلة . وقال الاترازي تسويد الوجه ليس له فضل في المعنى اللغوي ، نعم إذا سود الوجه يكون تشويها ربما يشابه المثلة ، ولو قال صاحب الهداية وينفض يديه اتباعاً للسنة لكان أولى لو أراد أن يذكر الحكمة فيه لكان يمكن أن يقال انه عليه السلام فعل ذلك حتى لا ينقل أثر التراب المستعمل في يديه في الضربة الأولى .

( ولا بد من الاستيعاب ) أشار به يستوعب وجهه ويديه إلى المرفقين وأصله استوعاب قلبت الواوياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، وأصل الاستيعاب شرط في التيمم حتى إذا ترك شيئاً قليلاً لم يجز له كا في الوضوء والاستيعاب أن يستوعب وجهه ويديه إلى المرفقين، وأصل الاستيعاب الايصال في كل شيء وكذلك الايعاب من أوعب والثلاثي وعب ، وفي الحديث عن عائشة رضي الله عنها كان المسلمون يوعبون في السفو مع رسول الله عليه السلام أي يخرجون أجعهم في الغرمو .

( في ظاهر الرواية ) احترز به عما رواه الحسين عن أبي حنيفة رضي الله عنه قسال الاكثر يقوم مقام الكل لأن في الممسوحات الاستيماب ليس بشرط كما في مسح الرأس والحف . وجه الظاهر ان التيمم قائم مقام الوضوء وهو شرط فيه فكذا ما قام مقامه وقال الحلوائي ينبغي أن يحفظ رواية الحسن لكثرة البلوى . قال النووي رحمه الله مذهب

#### لقيامه مقام الوضوء ،

الشافعي رحمه الله انه يجب إيصال التراب إلى جميع البشرة الظاهـــرة من الوجه والشعر الظاهر عليه .

قال وعن أبي حنيفة روايات أحدها كمذهبنا قال وهي التي ذكرها الكرخي في مختصره قلت له ان أراد الله كمذهبهم في الاستيعاب فصحيح ، وان أراد به إبصال التراب فليس ذلك مذهباً له ولا رواية عنه ، وقال الثانية ان ترك قدر درهم لم يجزئه ودونه يجزئه وشرح مختصر ليس لها أصل في الكتب الأمهات لاصحابنا مثل المبسوط والمحيط والذخيرة وشرح مختصر الكرخي والبدائع والمفيد ونحوها . قال الثالثة الرابع ما مع الرابعة مسح الأكثر يجزئه ثم انه يجب على الظاهر نزح الحاتم والسوار في حق المرأة .

قلت أصل السؤال والجواب لتاج الشريعة ولكنه قال في الجواب أحسن منه وهـــو انه قال ان الاستيعاب هاهنا ثابت بالسنة المشهورة ، فجعلت الباء صلة كما في قوله يضرب بالسيف ويرجو بالفرح ، أي يرجوه ، أو بدلالة الكتاب لأنه مجموع خلفاً .

قلت الباء في قوله يضرب بالسيف ليست بصلة وإنما هي التبعيض وكأنه ذكر مثالين أحدها قوله يضرب بالسيف إشارة إلى أن الباءفيه التبعيض كافي آية الوضوء والباءفي قوله ويرجو بالقدح إشارة إلى الباء فيه صلة كما في آية التيمم فإذا كان كذلك يكون الاستيماب شرطا.

وقال الأكمل وفيه بحث ، كأنه أشار به إلى أن جعل الباء صلة في آية التيمم ليس فيه وجه ، لأن التيمم خلف عن الوضوء فالباء في آية الوضوء للتبعيض فلا يقتضي استيعاب الرأس بالمسح فذلك ينبغى أن تكون في التيمم لأن الخلف لا يخالف الاصل .

( لقيامه مقام الوضوء ) أي لقيام التيمم مقام الوضوء لا يقال انه اضمار قبل الذكر لان التيمم ذكر في أول الباب . قال الاكمل الاستيعاب في الوضوء شرط فكذا فيما قسام مقامه ، ولولا الخليفة لكان المسح إلى المناكب واجباً عملا بالمقتضى وهو ذكر الايسدي

#### ولهذا قالوا يخلل الاصابع وينزع الخاتم ليتم المسح ، والحدث والجنابة فيـه سواء ،

في الكتاب والسنة ، ولا يازم آية السرقة لان النبي على القطع وهو الزند بالقول والفعل مخلاف ما نحن فيه .

قلت خلفية التيمم عن الوضوء تظهر في المسع فقط ألا ترى انسه سقط فيه عضوان وبقي فيه عضوان فصار التيمم خلفاً عن البعض والاستيماب في المسح الذي في الوضوء المس بشرط فكذا في خلفه وهو التيمم .

فإن قلت لما سقط عضوان بقي عضوان من اشتراط الاستيعاب فيها • قلت نعم لولا الباء في آية التيمم فإنهم وقوله عملا با قتضى وهو ذكر الايدي في الكتاب والسنة . قلت إنما يتوجه ما ذكره لو كانت الباء فيها صلة والفرض انها للتبعيض • فيها أما آية الوضوء فقد تقرر فيا مضى كونها للتبعيض وأما هاهنا فلأن التيمم خلف عنه فلا يخالف أصله .

قوله - ولا يازم آية السرقة ... - النح قلت إنما يازم ذلك إذا قلتا ان الباء صلة وآية السرقة ليست فيها باء فاقتضى قطع البد من المناكب ، ولكن الشارع بينه بخلاف مسانحن فعه .

(ولهذا) أي ولاجل كون الاستيعاب شرطاً (قالوا) أي المشايخ ( يخلل الاصابع وينزع الحاتم ليتم المسخ – للوجه واليدين وينزع الحاتم ليتم المسخ – للوجه واليدين فإنه اسم للكل ، ويؤيد هذا ما ذكره عمد في النوادر ان النبار إذا لم يدخل بين أصابعه يجب تخليلها . وفي المحيط لو لم يحسح تحت الحاجبين وفوق العينين أو لم يحرك خاتمه وهسوض لا يجوز به .

( والحدث والجنابة فيه سواه ) أي في التيم من حيث الجواز والكيفية والآلة ، أما الجواز فكما يجوز التيمم للمحدث فكذلك يجوز للجنب ، وأما الكيفية فكما ذكرناه في حق الجنب . وأما الآلة فكما يجوز للمحدث بكل ما كان من جنس الأرض فكذلك يجوز للجنب .

قال السفناقي قال شيخ الاسلام في المبسوط وهو قول أصحابنا وعليه العلماء. وقــال

بعض الناس بأنه لا يتيمم الجنب والحائض والنفساء . قلت عن النخعي ان الجنب يـؤخر الصلاة حتى يجد الماء . وقال السفناقي المسألة مختلفة بين الصحابة ، روي عن عمر وعبدالله المن مسعودرضي الله عنه وعبـــد الله بن عمر رضي الله عنه انهـــم كانوا لا يجوزون التيمم للجنب .

قلت لم يبين من أخرج عنهم هذا وكذا غيره من الشراح فالمروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه بسنده عنه انه قال لا يتيمم الجنب وإن لم يجد الماء شهراً ، وروى أيضاً بسنده عن ابن مسمود انه قال إذا كنت في سفر فاجنبت فلا تصل حتى تجد الماء .

قال النووي في شرح المهذب وغيره اجماع الصحابة ومن بعدهم على جوازالتيمم للحدث الاصغر والاكبر الذي هو الجنابة وقد ذكروا رجوع عمر وابن مسعود وهو المروي عن على وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم ، ومنشأ الاختلاف فيها بينهم ان قوله تعالى وأو لامستم النساء ﴾ ٤٣ النساء ، محمول على المس باليد أو على الجماع فذهب أصحابنا وعامة العلماء إلى الثاني وذهب النافون للجنابة إلى الاول فقالوا القياس ان لا يكون التيمم طهوراً وإنها اباحه الله تعالى للمحدث فلا يباح للجنب لانه ليس معقول المعنى حتى يصح القياس وليس في معناه حتى يلحق به بل هو فوقه .

قلنا أريد بالملامسة الجماع بجازاً لسياق الآية ، فإن الله تعالى بين حكم الحدث والجنابة في آية الوضوء ثم نقل الحكم بالتراب حال عدم الماء وذكر الحسدث الاصغر بقوله فو أو جاء أحد منكم من الفسائط كه ٤٣ النساء ، فيحمل لامستم على الحدث الاكبر لتصير الطهارتان والحدثان مذكوران في آية البدل كها ذكرنا في آية الوضوء ولكن سلمنا أن الله تعالى شرع التيمم للمحدث فرسول الله عليه شرعه للجنب أيضاً وهو الحديث الذي ذكره المصنف على ما نبينه ان شاء الله تعالى ، والشافعي أباح التيمم للجنب ومع ذلك حمل الملامسة في الآيسة على المس باليد فيكون قولاً ثالثاً مخالفاً للطائفتين من الصحاب رضى الله عنهم .

# وكذا الحيض والنفاس لما روي ان قوماً جاموا إلى رسول الله وَ اللهِ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ اللهُ

(وكذا الحيض والنفاس) أي وكذا التيمم في الحيض والنفاس سواء يعني يجسوز للحائض والنفساء كما يجوز للجنب والحائض ( لما روي أن قوماً جاءوا إلى رسول الله عليه وقالوا الما قوم نسكن هذه الرمال ولا نجد الماء شهراً أو شهرين وفينا الجنب والحائض والنفساء فقال عليه السلام عليكم بارضكم) هذا الحديث رواه أحمد في مسنده والبيهقي في سننه واسحاق بن راهويه في مسنده وأبو يعلى المسوصلي في مسنده والطبراني في معجمه الاوسط من حديث أبي هريرة ان ناساً من أهل البادية أنوا الذي على فقالوا انا نكون بالرمال الاشهر الثلاثة والاربعة ويكون فينا الجنب والحائض والنفساء ولا نجد الماء فقال عليه السلام عليكم بالارض . . الحديث ، وفي مسنده المثنى بن الصاح .

قال الإمام قال أحمد والبزار لا يساوي شبئاً ، وقال النسائي متروك الحسديث في اسناده أبو يعلى بن لهيمة وهو ضعيف وذكره الاترازي بلفظ ان رجلا سأل النبي على النا نكون بالرمال الاشهر وفينا الجنب والحائض والنفساء ولا نجد الماء فكيف نصنع فقال عليكم بالصعيد ، قلت ما وقعت على لفظه في كتب الامهات .

فإن قلت هذا الحديث ضعيف فلا يتم به الاستدلال ، قلت قد ورد في ذلك حديث عران بن الحصين رضي الله عنه أخرجه البخاري وغيره أن رسول الله عليه السلام رأى رجلا معتزلاً لم يصل في القوم فقال أفلان مسا منعك أن تصلي في القوم فقال يا رسول الله عليكم بالصعيد فإنه يكفيك .

قوله - عليكم بارضكم - أي افعاوا التيمم بارضكم ، ولفظ عليكم هاهنا اسم الفعل بعنى

## 

خذوا ويقال عليكم زيد أو زبد . وقال الاترازي – عليكم بارضكم – أي باستعمال أرضكم. قلت التيمم لا يضاف إلى الأرض بل إلى الفعل .

( ويجوز التيمم عند أبي حنيفة ومحمد بكل ما كان من جنس الأرض كالتراب والرمل والحجر والجص) بفتح الجيم وتشديد الصاد ويقال بكسر الجيم أيضاً . وقال الجوهري هو ما يبنى به وهو معرب ، وقال في فصل القاف القصة الجص لغة حجازية ، وفي لغة المصريين الجص يسمى الجير بكسر الجيم وسكون الياء آخر الحسروف، وفي لغة غيرهم يسمى كلثاً وبالفارسي يسمى كج ( والنورة ) قال الجوهري النورة ما يطلاً به وفي المغرب همزوا والنورة خطأ ( والكحل والزرنيخ ) بكسر الزاء الكبريت والتوتياء والزاجات والطين الأحمر والأبيض والأسود والحائط المطين والمجصص والمراد مسخ والملحي الجبلى .

وفي قاضي خان لا يصح على الأصح لأنه يذوب والماء لا يجوز اتفاقاً ويجوز أيضا المياقوت والزبرجه والزمرد والبلخش والفيروزج والمرجان والارض الهندية والطين الرطب ولا يجوز بالطين المغاوب بالماء ويجوز بالآجر في ظاهر الرواية من غير فصلوشرط الكرخي أن يكون مدقوقاً. وقد منع أبو يوسف في غير المدقوق ذكره في الذخيرة ، وفي رواية لا يحسوز.

وفي المحيط والخزاف إذا كان من طين خالص يجوز وإن كان خالطه شيء آخر ليسمن جنس الارض لا يجوز فالزجاج المتخذ من الأرض وشيء آخر ليس من جنس الارض. قال الثعلبي وأجاز أبو حنيفة التيمم بالجوهر المسحوق والجوهر عندهم هو الاؤلؤ الكبير وهو غلط منه لانه ليس من أجزاء الارض بل هو متولد من حيوان في البحر. ونقل القرطبي الاجماع على منع التيمم بالياقوت والزمرد وهو وهم منه وها من الاجزاء النفيسة فيجوز التيمم بها عند أبي حنيفة ، وفي المحيط لا يجوز بمسبوك الذهب والفضة ويجوز بالمختلط بالتراب إذا كانت الغلبة للتراب.

وقال المرغيناني يجوز بالذهب والفضة والحديد والنحاس ومسا أشبهها ما دامت على

# وقال أبو يوسف لا يجوز إلا بالتراب والرمل وقال العنفي مرح، لا يجوز إلا بالتراب المنبت وهو رواية عن أبي يوسف ورج علاما تعالى ﴿ فتيمموا صعيداً طيباً ﴾ تراباً منبتاً قاله ابن عباس و رض

الارض ولم يصنع منه شيء وقال أبو عمر وجميع العلماء على ان التيمم بسالتراب دون الغبار جائز . وعند مالك يجوز بالتراب والرمل والجين والحر والسانح والمطبوخ بالجص والآجر . وقال الثوري والاوزاعي يجوز كل ما كان على الارض حتى الشجر والثلجوالجد ونقل النقاش عن ابن علية وابن كيسان جسوازه بالمسك والزعفران وان اسحساق منعه بالسباخ .

( وقال أبو يوسف لا يجوز إلا بالتراب والرمل ) هذا قوله المرجوع عنه كان يقــول أولا هكــــذا ثم رجع فقال لا يجوز إلا بالتراب الخالص ، رواه المعلي عنه وهــــو آخر قوله .

( وقال الشافعي لا يجوز إلا بالتراب ) الذي له غبار وبه قال أحمد ، وعن أحمد في رواية في السبخة والرمل انه يجوز التيمم به فإن دق الحزف والطين المحرق لم يجز التيمم به وعن الشافعي في القديم يجوز بالرمل ومن أصحابه من قال لا يجوز به قولاً واحداً ، وما قاله في القديم محمول على رمل مخالطه تراب ، ومنهم من قال على قولين أحدهما الجواز والآخر عدمه المعروف من مذهبه الذي قطع به أصحاب النصوص عليه في الإمام لا يجوز إلا بالتراب وفي الحلية لا يصح التيمم عندنا إلا بتراب طاهر له غبار تعلق بالوجه واليدين وبه قال أحمد وداود عن بعض أصحاب الشافعي لا يصع إلا بتراب غبار تراب الحرث وبه قال اسحاق .

( وهو رواية عن أبي يوسف ) أي قول الشافعي رواية عن أبي يوسف وهو قولـــه المرجوع إليه كا ذكرنا لقوله تعالى ﴿ فتيمموا صعيداً طيباً ﴾أي (١) تراباً منبتاً قاله ابن عباس ، رواه البيهةي من جهة قابوس بنأبي « رض » ) ٣٤ النساء ، الذي قاله عبد الله بن عباس ، رواه البيهةي من جهة قابوس بنأبي

<sup>( )</sup> في المتن من غير .. . ا ه مصححه .

ظبيان عن أبيه عن ابن عباس قال الصعيد الحرب حرث الارض ، ورواه من جهة جريو عن قابوس عن أبيه عن ابن عباس قال أطيب الصعيد حسرت الارض ، وسئل عنه أي الصعيد أطيب ، قال الحرث لقوله تعالى ﴿ والبلد الطيب يخرج نباته بإذن ربسه ﴾ ١٨ الاعراف .

قلت الاستدلال الشافعي في هذا غير موجه لانه غير قائل باشتراط الانبات فيالتراب الذي يجوز به التيمم ، وقال في التيمم الانبات ليس بشرط في الاصح .

فإن قلت قوله في الاصح يدل على ان الانبات شرط في غير الاصح ويكون الاستدلال عا روي عن ابن عباس موجها قيل يخدش ذلك كون الاستدلال لابي يوسف والشافعي ، ولم يرو عن أبي يوسف كما هو شرط عند الشافعي قال كذا ذكره في التأويلات .

وذكر صاحب الدراية الاستدلال الصحيح لهما قوله عليه السلام جعلت لي الارض مسجداً وطهوراً، رواه البخاري ومسلم، وقوله عليه التراب طهور المسلم. قلت هذا الذي ذكره في الحقيقة استدلال لابي حنيفة وعمد على جواز التيمم بجميع أجزاء الارض لان اللام قيها المجنس فلا يخرج شيء منها ولان الارض كلها جعلت مسجداً ومساجعل مسجداً هسو الذي جعل طهورا، وعورض بالرواية الاخرى وهي وجعلت تربتها لنا طهورا.

وأجيب بان الاصل قد انفر دأ بر مالك بها و جميع طرقه جعلت في الارض مسجد او طهور او لا اعتداد بمن خالف الناس و يمنع كون التربة يراد بها التراب بل كل مكان تراها ما يكون فيه من التراب أو الرمل أو غير ذلك من جنس تلك الأرض بما يقابل التربة وبأنه مفهوم اللقب وهو ضعيف عند جميع الاصوليين ، قالوا لم يقل به إلا الدقاق وهويدل بمنطوقه على جميع أجزاء الارض وطهور أعطف على قوله مسجداً ومعناه و جعلت في الأرض طهور ا وهو أقوى من مفهوم اللقب ، وقال ابن القطان

في شرح البخاري قوله عليه السلام أيما رجل أدركته الصلاة فليصل دليل على ان المراد الارض كلها فإنهقد تدركه في أرض عليها

#### غير ان ابا يوسف زادعليه الرمل بالحديث الذي رويناه ، ولهما أن الصعيد اسم لوجه الارض

تراب ويجوز أن يكون ذكر التربة خرج نحرج الغالب لا انه (١) يجوز غيره .

فإن قلت قوله - فليصل - لا يدل على انه يتيمم ويصلي بل إذا لم يجد تراها يصلي بغير وضوء على حسب حاله عنده فلا حجة فيه . قلت المنع أولاً فإنه لا يصلي بغير طهور عند أبي حنيفة د رض ، ورواية عن عمد وبأنه تلزمه الإعادة عند من يأمره بالصلاة بغير طهور ولا إعادة هاهنا الوجهين ، أحدها لم يذكرها النبي على فلو وجبت إعادتها لبينها على الثاني وجوب الاعادة حكم الطهارة بغير طهور وهاهنا الطهور موجود ، وجواب المتحدة على والحديث يفسر بعضه بعضاً .

(غير ان أبسا يوسف زاد عليه ) أي على التراب الرمل فإنه يجوز عندها بها لا غير والضمير في عليه ترجع إلى التراب كما قلنا ويجوز أن يرجع إلى الشافعي أي زادأبويوسف الرمل على ما ذهب اليه الشافعي وهو التراب الذي اتفقا فيه ( بالحديث الذي رويناه ) الباء تعلق بقوله زاد وأراد بالحديث هو الذي مضى ذكره وهو ان قوماً جاءوا إلى رسول الله عليه وكان ينبغي المصنف أن يقول بالحديث الذي ذكرناه أو نحو ذلك وهو لم يروه فكيف يقول رويناه .

(ولهم) أي ولأبي حنيفة ومحد رحمها الله (أن الصعيد اسم لوجه الأرض) قد ذكرناه عند قوله تيمم بالصعيد ما قاله أهل اللغة في معنى الصعيد ، والذي قاله المصنف منقول عن الاصمعي والحليل وثعلب وإن الأعرابي والزجاج. وقال في معاني القرآن الضعيد وجه الأرض ولا ينافي كان في الموضع تراب أو لم يكن لأن الصعيد ليس التراب ألما هو وجه الارض تراباً كان أو صخرا لا تراب عليه أو غسيره ، قال تعالى ﴿ فتصبح صعيدا زلقا ﴾ . ٤ الكهف ، فعلم الصعيد يكون زلقا ، وقال الزجاج لا أعلم فيه خلاف أهل اللغة . وقال قتادة الصعيد الارض التي لا نبات فيها ولا شجر .

<sup>(</sup>١) ربما هنا خطأ من الناسخ والاصح – لا انه لا يجوز غيره . أ ه مصَّحه ٠

#### سمي به لصعوده ، والطيب يحتمل الطاهر فحمل عليه لأنه أليق بموضـــع الطهارة

(سمي به) أي سمي وجه الارض بالصعيد (لصعوده) أي لكونه ما يصعد اليه من باطن الارض. وقال الاكمل قال المصنف سمي به لصعوده ، وهو إشارة إلى انه فعيل عمنى فاعل فإذا كان كذلك فتقييده بالتراب المنبت تقييد المطلق بلا دليل.

قلت ليس كذلك بل يكون بمنى مفعول يعنى مصعود ، وإذا كان بمعنى فاعل على ما قاله فيكون بمعنى صاعد ، وليس المراد ذلك ها هنا ، وإن كانوا قالوا انه يجيىء بمعنى فلساعل أيضا ، فالذي قلنا أشار إليه الخليل وابن الاعرابي وثعلب وهم الذين يرجسع اليهم في هذا الباب، ثم قوله فتقييده بالتراب المنبت تقييد للمطلق بلا دليل ليس كذلك لان الصعيد وإن كان مطلقاً فقد قيده بالصفة وهي قوله طيباً ولكن اختلف في ان معناه طاهراً أو منبتا ما نذكره عن قريب .

( والطيب يحتمل الطاهر ) هذا جواب عما قاله الشافعي أن معنى طيبا في قول معنى العلم والطيب يحتمل الطاهر ) ثم استدل بنفي الطاهر على ذلك بقول ابن عباس حيث فسر الطيب بسالمنبت ، تقرير الجواب ان الطيب مشترك بين الطاهر والنظيف والحلال والمنبت والطيب بمعنى الطاهر ، فإن الطيب في اللغة خلاف الخبيث ، وأما بمعنى النظيف ، فقال أبو اسحاق الطيب النظيف، واما بمعنى الحلالفقوله تعالى و كلواواشربوا من طيبات مارزقناكم و وأما بمعنى المنبت فقوله تعالى و والبلد الطيب يخرج نباته بإذن من طيبات مارزقناكم و وأما بمعنى المنبت فقوله تعالى و والبلد الطيب يخرج نباته بإذن العمل من طيبات مارزقناكم و الاعراف والاكثر على انه بمعنى الطاهر ، وقد أريد به الطاهر بالاجماع لان الطهارة شرط فيه لان النجس لا يكون طهورا فإذا أريد به المعنى لا يراد غيره ، لان الشترك لا عموم له .

### أو هو مراد بالاجماع ، ثم لا يشترط ان يكون عليـــ فبار عند أبي حنيفة «رح»

بعضاً • قلت آخر الآية يدل على إن المراد الطاهر لانه لو كان المراد منبتاً لكان قسال موضع قوله - ليطهر كم - لتزرعوا ، لأن الانبات يناسب الزرع •

( أو هو مراد بالاجماع ) هذا دليل آخر على ان المراد من - طيبًا - أن يكون طاهراً تقريره انه يحتمل المعاني المذكورة والطاهر مراد بالاجماع كما ذكرنا آنفا ، فإذا تعين أحد معاني المشترك للارادة بطل الباقي لأن المشترك لا عموم له .

فإن قلت الشافعي قائل بعموم المشترك ، قلت شرط فيه أن لا يمنع الجمع وان يتجرد اللفظ عن القرينة الصافة إلى أحد المعاني ، وهاهنا لم يتجرد عن القرينة ، على أن المسراد الظاهر ثم ان المصنف لم يجب عن قول ان عباس رضي الله عنه .

ف الجواب عنه ان المطلق لا يقيد بخبر الواحد فكيف الأثر ، وأيضاً المتقول عن ابن عباس الطيب الصعيد أرض الحرث فهو يدل على جواز التيم بغير الحرث لأنه إذا كان أطيب الصعيد دل على انه غير طيب وهو المأمور به ، ثم الإستدلال بهذا الأثر يدل أن لا يجوز التيمم بالسبخية ، وذكر النووي ان السبخية هي التراب الذي فيه ملوحة ولا ينبت ، والتيمم به جائز .

وحديث أبي جهم الانصاري يرد أيضاً على الشافعي وهو انه قسال أقبل رسول الله عليه تن نحو يد حمل موضع بالمدينة فلقيه رجل فسلم عليه فلم يرد النبي عليتها حق أقبل إلى الجدار فمسح بوجهه ويديمه ثم رد عليه السلام، رواه البخاري مسنداً ومسلم تعليقاً. قال الطحاري حيطان المدينة مبنية من حجارة سودة من غير تراب أو لم تثبت الطهارة بهذا التيمم لما فعله عليه . وقال ابن القصار المسالكي تيمم النبي عليه بالجدار (١١) على الشافعي في اشتراط التراب . وقال الماذري قال الشافعي قول شاذ وقسال الذهبي في أبي جهم الصواب أبو جهم بالتصغير .

(ثم لا يشترط أن يكون عليه ) أي على الصميد ( غبار عند أبي حنيفة « رهى » )

<sup>(</sup>١) ربما هنا كلام ساقط . ا ه مصححه .

أي الغبار الذي يلتزق باليد ليس بشرط عنده ، فحينئذ لو تيمم بالحجر الأملس والصخرة الملساء يجوز ، وقال الوالوالجي إذا ضرب يده على صخرة لا غبار عليها أو على أرض يده ولم يتعلق بيده شيء يجوز عند أبي حنيفة وبه قال مالك ، وعن محمد روايتان لا يجهوز بدون الغبار وهو قول أبي يوسف والشافعي وأحمه وداود ، وعند عدم الغبار عند أبي يوسف روايتان ، وفي البدائع قول أبي يوسف الثاني الغبار ليس من الصعيد ، وفي قاضي خان وعنه تيمم به ويعيد ، ثم انه رجع وقال الغبار ليس من الصعيد وكذا رجع عنجواز التيمم بالرمل ولو لم يكن بثوب غبار فليتلطخ جسده بالطين حتى جف جاز التيمم عليه وكذا لو تيمم بالطين جاز إلا ان فيه مثلة .

وفي الدراية والتيم جائز عنسد أبي حنيفة بالطين وعن محمد روايتان إلا إذا كان مغلوباً بالماء ولوأصابه غبار فمسح به وجهه وذراعيه ناوياً التيم جاز عنسد أبي حنيفة فذكره في الوجيز وفي صلاة الاصل لو أصاب وجهه وذراعيه غبار لم يجزئه عن التيمم قالوا تأويله انه يمسح به وجهه وذراعيه حتى نص على هذا في كتاب الصلاة للمعلى فقال هدم حائط أو كال حنطة فأصابه غبار لم يجزئه عن التيمم حتى يمر يديه عليه ، وقال الشافعي يجوز التيمم بتراب على فخذه أو ثوب أو حصير أو جسدار أو أداوة أونحوها ذكره النووي في شرح المهذب ،

وقال العبدري وغيره كذا لو ضرب يده على حنطة أو شعير التيمم وفيه غبار وكذا لوتيمم على ظهر كلب أو خنزير وشعره يابس جاز عند أبي حنيفة . وفي البحر لا يجوز بغبار الثوب النجس ، إلا اذا وقع التراب بعدما جف الثوب ، وعن أصحابنا يجوز التيمم بتراب غالب على رماد وبالعكس لا يجوز وكذا اذا خالط التراب غير الرماد ولا بشيء من أجزاء الارض كالدقيق تعتبر فيه الغلبة ، والشافعي فرق بين مخالطة الدقيق ونحوه ومخالطة الرمل حيث جاز في الرمل دون الدقيق ، ولو ضرب يسده على بشرة اجنبية عليها تراب إن كان كثيراً يمنع التقاء البشرتين صح تيمه و إلا فلا ، قاله القاضي حسين . ( لاطلاق ماتلونا ) وهو قوله تعالى ﴿ فتيمموا صعيداً طيباً ﴾ ٣٤ النساء ، ودليل أبي

يوسف في رواية قوله تعالى ﴿ وامسحوا بوجوهكم وايديكم منه ﴾ أي من التراب وهو كا تراه يوجب المسح بشيء من الارض لأن كلمة من التبعيض و الجواب أن الضمير في منه يرجع الى الحديث ولئن سلمنا انه يرجع الى التراب فهي لابتداء الغاية كقولك خرجت من البصرة ويعني ابتداء المسح من الصعيد بدليل قوله تعالى في موضع آخر ﴿ فامسحوا بوجوهكم وأيديكم ١٤٣٤ النساء وقال صاحب الدراية قيل لا يستقيم هذا الاستدلال لأن المطلق والمقيد اذا وردت في حادثة واحدة في حكم واحد فيجب حمل المطلق على المقيد بالاتفاق و كذا قوله عون لابتداء الغاية عدول عن حقيقة هذه الكلمة لأنها حقيقة التبعيض مجاز لغيره وفيه تأمل و

قلت وجه التأمل ان هذا ليس ورود المطلق والمقيد في الآيتين المذكورتين في النساء والمائدة من قبيل ورودهما في حكم واحد بل في سبب الطهارة ولا تزاحم في الاسباب فجرى عجرى المطلق على اطلاقه ولا مجمل على المقيد. وقوله - لأنها حقيقة للتبعيض مجاز في غيره - غير صحيح لأن الغالب على كلمة من ان تكون لابتداء الغاية حتى ادعى جماعة ان سائر معانيها راجعة إليه ه

قال الاترازي وليس قول أبي يوسف والشافعي قال الله تعالى ﴿ فامسحوا بوجوهم وايديكم منه ﴾ ٦ المائدة ، وهذا يدل على ان غير التراب لا يجوز به التيمم فنقول لا نسلم انسه يدل على ذلك إلا فيها إذا أريد به التبعيض من قوله – منه – أو فيها اذا أريد منه الابتداء فلا ، فإن قلتم بالثاني فلا نسلم الدلالة على ماقلتم لأنه معنى يحصل في كل جزء من أجزاء الارض ، وإن قلتم بالإول فنعم يلزم ما قلتم إذا سلم لكن لا نسلم أن التبعيض هو المسراد.

قلت هو الذى ذكره لا يوافق دليلاً إلا في الخلاف الذي يجوز فيه التيمم بغير التراب أو لا يجوز ،والدليل الموافق هو الذي ذكرناه الآن وهو الخلاف في اشتراط التصاق الغبار وعدمه . وقوله – لا نسلم ان التبعيض هو المراد منع مجرد ويمكن ان يكون التبعيض لأنه أحد مماني كلمة من .

فإن قلت علامة كلمة التبعيض ان يسد بعض مسدها كقراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه دحتى تنفقوا بعض ما تحبون، ٩٢ آل عران ، قلت لا يتصور هاهنا هذا التقدير فافهم .

( وكذا يجوز ) أى التيمم ( بالغبار مع القدرة على الصعيد عند أبي حنيفة ومحمد ) بان نفض ثوبه أو لبده وارتفع فتيمم منه يجوز عندهما ، وبه قسال الشافعي . وعند أبي يوسف لايجوز ، وحكي عن مالك أيضاً وفي الايضاح أن أبا يوسف رجع عن ذلك . وقال صاحب الدراية قوله مع القدرة على الصعيد نفي لقول أبي يوسف . قلت ليس الامر كذلك ، وخلاف أبي يوسف معهم من الاقتصار على ذكر أبي حنيفة ومحمد ، وانما هذا قيد قيد به لأنه اذا لم يقدر على الصعيد جاز التيمم بالغبار حينئذ اتفاقاً .

( لأنه ) أى لأن الغبار ( تراب رقيق ) ألاترى انمن نفض ثوبه يتأذى جاره بالتراب ، فكما يجوز بالحشن منه فكذا في الرقيق . وقال أبو يوسف الغبار ليس بتراب خالص ولكنة تراب من وجه والمأمور منه التيمم بالصعيد وحالة العجز مستثناة .قلنا هو تراب حقيقة ولكنه امتزج بالهواء . وفي المبسوط واحتج أبو حنيفة ومحمد بحديث عمر رضي الله عنه فإنه كان مع اصحابه في سفر فمطروا بالجنابة فأمرهم ان ينفضوا لبودهم وسروجهم فتيمموا بغبارها .

( والنية فرض في التيمم ) النية شرط جواز التيمم عند عامة العلماء حتى لو تيمم بلاً نية لا يجوز .

( وقسال زفر ليست بفرض لأنه خلف عن الوضوء ، فلا يخالفه في وصفه ) أى في وصف الوضوء الذي هو الصحة فإن الوضوء بدون النية صحيح فلو لم يصح التيمم بلا نية كان الحلف مخالفاً للأصل في وصفه فلا يجوز ذلك لخروجه عن الخلف حينئذ .

# ولنا انه ينبىء عن القصد فلا يتحقق دونه أو جعل طهوراً في حالة مخصوصة . والمساء طهور بنفسه على ما مر

(ولنا انه) أى ان التيمم (ينبىء عن القصد فلا يتحقق دونه) أى دون القصد .
فان قلت لما كان التيمم القصد لغة فلا حاجة إلى النية . قلت مطلق القصد غير مراد بالاجماع ، بل المراد القصد الشرعي وهذا لا يكون إلا بالنية ، قال الاكمل قبل التيمم يدل على القصد ، والقصد هو النية ، وامرنا بالتيمم والامر الوجوب فتشترط النيسة . بخلاف الوضوء فإن الامر فيه ورد بالغسل والمسح ولا دلالة لها على النية . قلت قائل هذا هو الاترازى . ثم قال الاكمل وفيه نظر ، لأن القصد المأمور به هو قصد استمال التراب وتفسير النيسة في التيمم ان ينوى الطهارة أو الحدث أو الجنابة أو استباحة الصلاة وهذا غير ذلك لا محالة فلا يلزم من كون احدها مأموراً به أن يكون الآخر شرطاً .

قلت وفيه نظر أيضاً لأن قصد استعال التراب هـو عين النية لأنه لا يقصد إلا لأحد الأمور الاربعة ، وإلا يلزم أن يكون هاهنا نيتان أحدها القصد المأمور به وهو قصد استعال التراب والآخر نية أحد الامور الاربعة ولم يقل أحد ان التيمم يحتاج الى نيتين .
( أو جعل طهوراً ) هذا دليل آخـر على فرضية النية في التيمم أى وجعل التراب

طهوراً (في حالة مخصوصة )وهي حالة ارادة الصلاة والنية هي الارادة أيضاً فاشترطت النية فيه وليس كذلك الماء فإنه بالطبع مطهر فلم تشترط فيه النية واشار الى هذا بقوله: (والماء مطهر بنفسه) أى بطبعه فلا يحتاج الى النية بخلاف التراب فإنه ماوث بطبعه فافترقا وقيال الاكمل قوله والماء طهور بنفسه جواب سؤال تقديره ان الماء أيضاً في الآية جعل طهوراً في حالة مخصوصة كا ذكرتم فكان الواجب ان تكون النية فيه شرطاً وتقدير الجواب أن الماء طهور بنفسه أى عامل بطبعه فلا يحتاج الى النية كا في ازالية النحاسة العنبة ،

قلت السؤال غير موجه لأنا نقول في ان الماء أيضاً في الآية جمل طهوراً في حالة مخصوصة وليس كذلك بل الماء مطهر في جميع الحالات وليست طهارته مقتصرة على ارادة الصلاة بخلاف التراب ، فإن طهارت، مقتصرة على وقت ارادة الصلاة كما ذكرنا ،

# ثم إذا نوى الطهارة أو استباحة الصلاة أجزأه ولا يشترط نية التيمم للحدث أو للجنابة وهو الصحيح من المذهب.

وفي الجواب أيضا نظر ، لأن قياس الوضوء على ازالـــة النجاسة المينة غير صحيح لأن الوضوء من باب المآمورات وإزالة النجاسة من باب المتروك كترك الزنا واللواطـــة وود المنصوب قبل الطهارة ترك الحدث. وعورض بأن الوضوء ليس ترك الحدث بدليل الوضوء على الوضوء ، أجيب بانه ليس طهارة ترك الحدث على الحقيقة لتحصيل الحاصل ، وانما جمـــل طهارة مجازاً في حق الآخر ولهذا لم يجعل الغسل مثله عندنا ، وعند الخصم على المذهب الصحيح المشهور على ما مر في باب أحكام المياه .

(ثم اذا نوى الطهارة أو استباحة الصلاة اجزأه) لأن التيمم طهارة لايلزمه نيسة اسبابها كما في الوضوء فلا يشترط التعيين ألا ترى انه لو توضأ للظهر يجوز اداء العصر به وكذا على المكس.

(ولا يشترط التميين (هو الصحيح من المذهب) أي عدم اشتراط التميين هـ و الصحيح من المذهب احترازاً عما روي عن المذهب ) أي عدم اشتراط التميين هـ و الصحيح من المذهب احترازاً عما روي عن الامام أبي بكرالرازي رحمه الله فإنه كان يقول يحتاج الى نية للحدث أو الجنابة لأن التيمم لها بصفة واحدة فلا يتميز احدهما عـن الآخر كصلاة الفرض عن النافلة وهو صحيح فإن محد بن سماعة روى عن محمد أن الجنب لو تيمم يريد به الوضوء أجزأه عن الجنابة والحاجة الى النية لتقع طهارة واستباحة الصلاة مثلها وفي الجنابة ينوي استباحة الصلاة ولو نوى رفـم الحدث لم يصح تيمه في أصح الوجهين . وعن بعض أصحاب أبي حنيفة انه يرفع الحدث ولا بد في استباحـة الصلاة في التيم الفرض من طهر وعصر فيه وجهان ففي قول يباح الفرض بنية صلاة مطلقه أو نافلة ولو تيمم الفرض استباح به النفل قبل الفرض وبعده وفي قول لا يجوز به النفل وبعده يجوز وبه قـال

ولو تيم لحسمس المصحف أو لقراءة القرآن أو للطواف استباح ما نواه وهل يبيح بسه النفل فيه وجهان ، ثم أعلم ان المصنف رحمه الله لم يجب عن قول زفر لأن الخلف لا يجوز ان يكون مخالفاً لأصله .

والجواب عنه ان الخلف قد فارق الاصل لاختلاف حالها ألا ترى ان الوضوء يجعل باربعة أعضاء بخلاف التيمم ومن التكرار في الوضوء دون التيمم .

فإن قلت لاشك ان النيمم خلف عن الوضوء فلا ينبغي أن يخالف الاصل قطعاً • قلت قد بينت لك انه يخالف الاصل باختلاف الحال على انا لانسلم ان التيمم خلف عن الوضوء عند الكل فإن عند عمد خلف عن الوضو وعندهما خلف عن الماء في حصول الطهارة حتى جازت امامة المتيمم للمتوضىء عندهما خلافاً لما قالم وسيجيء تحقيقه في باب الامامة ان شاء الله تمالى .

واعلم أيضاً أن التيمم رافع للحدث أو مبيح فعندنا رافع للحدث الى وقت وجود الماء وقال أبو بكر الرازي لا يرفع وفيه قال الشافعي كالمسح على الحقين يرفع الحدث عن الرجل والأول المذهب للحسدث الذي في الصحيحين وجعلست لي الأرض مسجداً وطهوراً ، وحديث انس الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو الى عشر حجح .

فإن قلب معنى الحديثين فإن التراب قائم مقام الطهور في اباحة الصلاة اذ لوكان طهوراً حقيقة لما احتاج الجنب بعد التيمم ان يغتسل والدليل على ذلك ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث عمران بن الحصين رضي الله عنه قال كنا في سفر مع رسول الله تشخيف بالناس فإذا هو برجل معتزل فقال ما منعك أن تصلي قال اصابتني جنابة ولا ماء قال يكفيك الصعيد ، واشتكى اليه الناس العطش فدعى علياً وآخر فقال استبغيان الماء فذهبا فجاءا بامرأة معها مزادتان فأفرغ من أفواه المزادتين ونودي في الناس فسقى واستقى وكان آخر ذلك ان اعطى الذي اصابته الجنابة اناء من ماء فقال اذهب فافرغه عليك .

فإن تيمم نصراني يريد بــه الاسلام ثم أسلم لم يكن متيمماً عند أبي حنيفة ومحمد « رح » . وقال أبو يوسف « رح » هو متيمم لأنه نوى قربة مقصودة ،

قلت ليس في الحديث انه تيمم ويحتمل انه عليه السلام عاجله بالماء قبل التيمم أو أنه عليه السلام أمره بالاغتسال استحباباً لا وجوباً وقد روى أو داود من حديث عمرو بن العاص قال احتلمت (1) في ليلة باردة وأنا في غزوة ذات السلاسل فاشفقت إن اغتسلت أن أهلك فتيممت ثم صلبت بأصحابي الصبح ثم أخبرت النبي عليه السلام فضحك ولم ينقل شيئا ورواه الحاكم على شرط الشيخين فلو كان الاغتسال بعد التيمم واجباً لأمره به وفيه حجة على من أمر باعادة الصلاة التي تصلى بالتيمم لأنه عليه السلام لم يأمره بالاعادة لا صريحاً ولا دلالة ، وغزوه السلاسل كانت في جمادى الأولى منة ثمان من الهجرة وذات السلاسل واد من وادي القرى بينها وبين المدينة عشر أيام . فقوله – فاشفقت – أي خفت ،

( فإن تيمم نصراني يريد به ) أي بالتيمم ( الاسلام ثم أسلم لم يكن متيمماً ) يعني لا تجوز الصلاة بذلك التيمم ( عند أبي حنيفة وعمد ) وهذه من مسائل الجامع ، وشرط فيه كون التيمم للاسلام فلذلك قال المصنف يريد به الاسلام وهو معتبر به ، ولم يشترط في الأصل ، وما في الجامع هو الصحيح اذ الاختلاف ثابت فيا اذا اراد الاسلام وهو بقربه وفيا اذا لم يرده أولى ان تصح .

( وقال أبو يوسف فهو متيمم ) يعني اذا أراد به الصلاة فصلى به .

فإن قلت ها هنا فإن الأولى في قوله — فإن تيمم نصراني — والثاني في قوله – فهـو متيمم — قلنا ذكرهـا في الأولى لكون المسألة متفرعة على ما قبلها ، وفي الثاني .كأنها جواب شرط محذوف تقديره قال أبو يوسف ان تيمم النصراني يريد الاسلام باق على تيمه (لأنه) أي لأن النصراني ( نوى قربة مقصودة ) مع كونها قربة لأن الاسلام أعظم القرب وأمـا مقصودة فلأنها ليست في ضمن شيء آخـر كالشرط ، فإذا كان كذلك صح تيمه كلسلم تيمم للصلاة .

<sup>(</sup>١) في الاصل احتملت – والصحيح ما أثبتناه . اه مصححة .

بخلاف التيمم لدخول المسجد ومس المصحف لأنه ليس بقربة مقصودة ولهما الله التراب ما جعل طهوراً إلا في حال ارادة قربة مقصودة لا تصح بدون الطهارة والاسلام قربة مقصودة يصح بدونها بخلاف سجدة التلاوة لأنها قربة مقصودة لا تصح بدون الطهارة.

( بخلاف التيمم لدخول المسجد ومس المصحف) أي بخلاف تيمم المسلم لدخول المسجد أو لمس المصحف ( لأنه ) أي لأن تيممه لدخول المسجد أو مس المصحف ( ليس بقربة مقصودة ) لحصوله في ضمن شيء آخر و كذا لو تيمم لخروج المسجد بأن دخل متوضئاً ثم أحدث أو تيمم المسلام أورده أو المتعليم على الاصح خلافاً لما رواه الحسن عن أبي حنيفة تيمم لقراءة القرآن على ظهر القلب أو لزيارة القبور أو لدفن الميت أو للأذان فانه لا يجوز الصلاة به عند عامة العلماء لأنه ليس بقربة مقصودة رفيه خلاف أبي سعيد البلخي حيث قال تجوز الصلاة به عنده .

(ولهم) أي لأبي حنيفة ومحمد (ان التراب ما جعل طهوراً إلا في حالة ارادة قربة بمقصودة لا تصح بدون الطهارة والاسلام قربة مقصودة يصحبدونها أي بدون الطهارة وال السفناقي في هذا اللفظ اشارة الى ان الكافر اذا تيم للصلاة ثم أسلم لاتجوز الصلاة بذلك التيم نص على هذا شيخ الاسلام في مبسوطه بل المقبول في التعليل أن يقال الكافر اذا تيم للصلاة ثم أسلم لا تجوز الصلاة بذلك التيمم لأنه ليس من أهل النية والتيمم لا يصح بدونها فلذلك قال لا يصح منه التيمم ، وعن هذا فرق أو يوسف بين نية الاسلام ونية الصلاة فقال يكون في الاول دون الثاني ، وقال لأن الاسلام يصح منه فتصح نية التيمم منه للسلام بخلاف مالو تيمم بنية الصلاة لأن الاسلام تصح من الكافر ولا تصح منه فلا يصح منه فتصح نية التيمم منه للسلام بخلاف مالو تيمم بنية الصلاة لأن السلام قربة لا تصح من الكافر ولا تصح نية الصلاة فجمل وجود هذه النية وعدمها بمنزلته فبقي التيمم من غير نية فلا يصح .

( بخلاف سجدة التلاوة لأنها قربة مقصودة لا تصح بدون الطهارة ) قيل هذا نخالف لا ذكر في الأصول حيث قال فيها انها قربة غير مقصودة . قلنا المراد بكونها مقصودة هاهنا أن لا يجب في ضمن شيء آخر بخلاف التبعية بل شرعت ابتداء من غير أن يكون

وإن توضأ لا يريد به الاسلام ثم اسلم فهو متوضى عندنا خلافاً للشافعي ورح ، بناء على اشتراط النيه فإن تيمم مسلماً ثم ارتدوالعياذ بالله ثم اسلم فهو على تيممه. وقال زفر ورح يبطل تيممه لأن الكفر ينافيه فيستوي فيه الابتداء والانتهاء

تبعاً لآخر ، والمراد بما ذكر في الاصول ان هيئة السجدة ليست بمقصودة لذاتها عندالتلاوة بللاشتالها على التواضع المحقق الموافقة المؤمنين أو مخالفة المشركين فلهذا لا يخص إقامة الواجب بهذه الهيئة بل ينوب الركوع منابها ، وجاصل هذه أن المعترض ادعى التناقض ، والجيب نفاه لاختلاف الجهتين على ما ذكرنا .

في الطهارة شرعت الصلاة في السب المهارة وهي ليست بقصودة . قلت الطهارة شرعت المسلاة في الأصح فكانت نيتها نية إباحة المسلاة حتى لو تيمم لتعليم الغير لا تجروز أبه المسلاة في الأصح على ما ذكرنا .

( وان توضأ ) أي النصراني والحال ( لا يريد به الاسلام ) أي المتوضى الاسلام ( ثم أسلم فهو متوضى عندة ) حتى لو صلى به يجوز ( خلافا الشافعي ) فإنه عنده ليس بمتوضى ، وأشار إلى دليل الشافعي بقوله ( بناء على اشتراط النية ) فإن النية شرطعنده وهو ليس من أهلها ويفهم منه أيضاً دليلنا ، لأنه إذا لم تكن النية شرطا عندنا صح وضوء وان لم تعتبر نيته ،

( فإن تيمم مسلم ثم ارتـــد والعياذ بالله ثم اسلم فهو متيمم ) يعني له أن يصــــلي بهذا التيمم .

( وقال زفر بطل تيممه ) باعتراض الارتداد ( لأن الكفر ينافيه ) أي ينافي التيمم ابتداء فكذا انتهاء ( فيستوي فيه الابتداء والبقاء (١) ) أي إذا كان الكفر ينافيه ابتداء فيستوي في هذا الحكم الابتداء والبقاء .

فإن قلت الضمير في قولــــه – فيه – يرجع إلى مــــاذا قلت قد أشرت إليه بقوله

<sup>(</sup>١) في الأصل — الانتهام وفي الشرح بعض المخالفة للمتن . أ ه مصححه .

فيستوي في هذا الحكم - وقال بعضهم أي يستوي في هذا الأمر المنافي حالة الابتداء وحالة البقاء وهذا مثل الأول في المنى . وذكر في الجامع الصغير الحسامي ان المنافسة بينها باعتبار معنى العبادة فإنه شرع مطهر غير معقول المعنى تعبداً فينسافيه الكفر كسائر العبادات ، وفي المختلف انه عبادة فلا يجامع الكفر ، فعلى هذا لا يتصور الخلاف المذكور إلا في التيمم المنوي ، لأن غيره وإن كان مفتاحاً للصلاة عنده ليس بعبادة كالوضوء بلا نية فلا ينافيه الكفر فبقي بعد الارتداد على أصه ، والصحيح أن المنافاة بينها باعتبار عدم الاهلية ، فإن كافراً لو تيمم لايصبح التيمم مشروعاً في حقه ويكون فعلم كفعل البهيمة فثبت أن الكفر مناف للتيمم يستوي فيه الإبتداء والبقاء ، فعلى هذا بطل تيمه عنده نوى أو لم ينو . وفي الكافي ويبطل عنده لأنه عبادة فينافيه الكفر ثم سيق الكلام إلى ان قيل فإنه إنما يصير عبادة بالنية وهي ليست بشرط عنده . قلنا الكلام في المنوي أو غيره لا خلاف ، وقال عبد العزيز يبعد ما ذكره .

قلت أراد به انه لا خلأف في بقائه على الصحة بعد الكفر فهو غير مستقيم لأن هذا لا يصح أصلا عندنا لعدم شرطه فكيف بقي على الصحة ، وان أراد به لا خلاف في بطلانه وهو الظاهر فهو كها قال إلا ان ما قال زفر على كونه عبادة فينافيه الكفر غير مستقيم لما بينا ان غير المنوي ليس بعبادة فكيف يصح بناء بطلانه على الكفر المنافي للعبادة مسع انتفاء صفة العمادة عنه .

فإن قلت كان من حقه أن ينعكس الحكم لانعكاس العلة فإنه من حقه ان لا يبطل تيمم المسلم بارتداده على قوله لعدم احتياجه إلى النية وهذه كالوضوء في ذلك . قلت قال شيخ الاسلام هذه المسألة من زفر رواية منه ان التيمم لا يرجح إلا بالنية ، وروى عنه انه يصح بغير النية ، فعلى هذا لا ببطل على مذهبه بالردة كالوضوء ، فكان عنه روايتان ان التيمم من غير نية يتادى أم لا .

وجواب آخر انه تكلم فيه على قول من يرى فيه وجوب النية كما تكلم أبو حنيفة في المزارعة على رأي من يرى صحتها وان كان هو لا يرى بجوازها .

كالمحرمية في النكاح. ولنا ان الباقي بعد التيمم صفة كونه طاهرآ فاعتراض الكفر عليه لا ينافيه كما لو اعترض على الوضوء وانما لا يصح من الكافر ابتداء لعدم النية منه ، وينقض التيمم كل شيء ينقض النقض الوضوء لأنه خلف عنه.

(كالمحرمية في النكاح) بأن كان الزوجان رضيعين وقد زوج كلامنها أبواهما ثم ارضعتهما امرأة أو كانا كبيرين وقد مكنت المرأة ابن زوجها بعد النكاح حيث قال يرتفع النكاح بينها بعد الثبوت كما لا ينعقد فيهما ابتداء . والاصل ان كل صفة منافية الحكم يستوي فيها الابتداء والبقاء (كالردة والمحرمية في النكاح (١١)) والحدث العمد الصلاة .

فإن قلت لو سبقه الحدث في الصلاة لا يعيدها فينبغي ان يفسدها لأنها لا تنعقد بـــه ابتداه . قلت ذلك مخصوص بالنص وهو قوله عليه السلام من قــــاه أو رعف في صلاة فلينصرف وليتوضأ وليبن على صلاته ما لم يتكلم رواه ابن ماجة من حديث عائشة رضي الله عنها .

(ولنا ان الباقي صفة كونه طاهراً) يعني الباقي بعد التيمم صفة كون المرتد طاهراً بذلك التيمم ( فاعتراض الكفر عليه ) أي على التيمم ( لا ينافيه ) أي لا ينافي كونه طاهرا لأن التيمم عند الكفر لا يكون موجوداً حتى بطل لوجودماينافيه (كما لواعترض على الوضوء فإنه لا يبطله للبقاء فيه فكذا التيمم على الوضوء ) أي كاعتراض الكفر على الوضوء فإنه لا يبطله للبقاء فيه فكذا التيمم ( لأنه ) أي لأن التيمم ( خلف عنه ) أي عن الوضوء ولا شك ان حال الخلف دون حال الأصل فكان مبطلا للاعلى فأولى أن يكون مبطلا للأدنى بخلاف الصوم والصلاة لأن حكمها بعد الفراغ عنها الثواب وهو لا يجامع الكفر والتيمم له حكم آخر وراءالثوابوهو الطهارة والكفر يجامعها فجاز أن ينفي التيمم بعد هذا الحكم ، فإن السبب يبقى بعد بقاء أحد الحكمين وان بطل الآخر كما في الثواب والطهارة بعد الارتداد .

<sup>(</sup>١) وضعها الشارح من المتن وليست في الاصل منه . ١ ه مصححه .

( فأخذ حكمه ) أي فأخذ الخلف حكم الأصل ، فالحلف هو التيمم والأصل هــو الوضوء ، وقد ذكرنا ان كون التيمم خلفاً عن الوضوء مذهب محمد « رح ، .

فإن قلت الردة تحبط العمل لقوله تعالى ﴿ ومن يكفر بالايبان فقد حبط عمله ﴾ ٥ المائدة و ووضوءه وتيممه من حمله فكيف يبقيان بعــــد الردة . قلت الردة تحبط ثواب العمل وذلك لا يمنع زوال الحدث كمن توضأ رياء ٬ فإن الحدث يزول به وان كان لا يثاب على حمل الوضوء .

( وإنما لا يصح التيمم من الكافر ابتداء)أي ابتداء الأمر يعني قبل أن يسلم ( لانمدام النية منه ) أي من الكافر قوله – وإنما لا يصح . . النح كأنه جواب سؤال مقدر تقديره أن يقال أنتم قلتم يبقى تيمم المسلم الذي ارقد وقلتم ان اعتراض الكفر لا ينافيه فها له لا يصح منه ابتداء ، وتقدير الجواب أن يقال إنما لا يصح من الكافر ابتداء لانمدام النية وليس انتهاء كذلك لوجودها ، قوله الانعدام – مصدر من انعدم ولكنهم قالوا أعدمه فانعدم وهو خطأ فلا يقال ذلك كها لا يقال علمه فانعلم لأن هذا البناء يختص بالفلاح والعدم ليس بفلاح .

( وينقض التيمم كل شيء ينقض الوضوء ) النقض عبارة عن خروجه عن حكمه الأصلى وهو كونه مبيح الصلاة ( لأنه ) أي لأن التيمم ( خلف عنه ) أي عن الوضوء في النقض ولا شك أن الأصل أقوى من الخلف ، فها كان ناقضاً للاضعف بطريق الأولى .

(وينقضه) أي ينقض التيمم أيضاً (رؤية الماء) النكافي حتى لوكان لم يكفه لا يلزم استعاله عندنا وهو قول الحسن والزهرى وحماد وابن المنذر وبعد قال مالك وقال الشافعية في أحد قولي الشافعي انه يلزم استعاله ويتيمم به للباقي وبه قال أحمد في الجنابة وفي الوضوء له وجهان ، واسناد النقض إلى رؤية الماء اسناد بجازى لأن الناقض في الحقيقة

<sup>(</sup>١) هكذا ورد تسلسل متن الهداية ولكن الشارح خلط في المتن فأخر وقدم . اه

#### اذا قدر على استعاله لأن القـدرة هي المراد بالوجود الذي هو غايـة لطهورية التراب

هو الحدث السابق ، لكن يظهر الرؤية فاضيف اليه بجازاً (إذا قدر) أى المتيم (على استعاله) أي على استعال الماء (لأن القدرة هي المرادة بالوجود الذي هو غاية لطهورية التراب) أراد بالوجود هو المذكور في القرآن بقوله تعالى ﴿ فلم تجدوا ماء ﴾ وفي قوله عليما التراب علهور المسلم ولو إلى عشر حجج ما لم يجد الماء ، وإنها سماه غاية منحيث الممنى لا حيث الصفة لانه لم يرد فيه كلمة الغاية أما في الآية فظاهر .

وأما في الحديث فان قوله عليمتان ما لم يجد الماء ، ليس غاية للتيمم حيث لم يقل الى وجود الماء بل فيه بيان مدة التيمم كما في قوله اجلس ما دمت جالساً ، لكن معناهما يتفقان في ان الحكم في ذلك الوقت يخالف ما قبله فسمي باسم الغاية.

وقال الأكل بل لا يازم من انتهاء طهورية التراب انتهاء الطهارة الحاصلة به كالماء فإنه يصير نجساً بالإستعمال أو ينتهي طهورية ويبقى الطهارة به . قلت هذا القائل هو البخاري ذكره في حواشيه والجواب ان التراب مطهر مؤقت حكماً لا حقيقة على معنى انه لاتزول طهورية بدون شيء يتصل به فثبت به الطهارة المؤقتة على صفة التطهير كالماء كان مطهراً حقيقة على معنى انه لا تزول طهوريته دون شيء يتصل به فثبت الطهارة على المائية على ان ما كان ضعيفاً شرط لبقاء ما يشترط لابتداء التيمم فكذا لبقائه ، هدذا جواب الحبازي .

وقال صاحب الدراية وفيه تأمل لأن كون التراب مطهراً مؤقتاً مسلم لكن الطهارة الحاصلة به مؤقت غير مسلم وفي زيادات القدرة على الماء تمنع الطهارة بالتيمم ابتداء وبقاء لأن القدرة على الأصل قبل حصول المقصود بالخلف يبطل حكم الخلف. وقال حافظ الدين في المستصفى العمل بالحديث مشكل لأنه لم يتعرض لانتفاض التيمم السابق بل فيه بيان ان التيمم لا يجوز بعد رؤية المساء ، وجاز ان يكون رؤية الماء منافية للابتداء لاللبقساء كعدم الشهود في النكاح فإنه يمنع ابتداء النكاح لا البقاء.

تمديل الجواب أن يقول الطهورية صفة راجمة إلى المحل فالإبتداء والبقاء فيه سواء

كالمحرمية في باب النكاح ، وهذا الجواب هو الذي ذكره الاكمل عن مسؤال الخبازي أخذاً من كلام حافظ الدين وقال صاحب الدراية مع ان هذا بعض الحديث وتمامه فإذا وجدت الماء فالتمسه بشرتك ، كذا في المصابيح والمبسوط لا يدل على انتقاض الوضوء الأنهذا بطريق الاستحباب بدليل انه علايتان قال في آخره فإن ذلك خير .

قلت قد ذكرنا ان هــــذا الحديث أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي والحـــاكم والدارقطني من حديث أبي ذر رضي الله عنه ولفظ أبي داود الصعيد الطيب وضوء لكم ولو إلى عشر سنين وأذا وجدت الماء فامسحه جلاك. وبهذا أخرجه النسائي وابن حبان.

وأخرجه البزاز من حديث أبي هريرة ولفظ الصعيد وضوء لكم ، وإن لم يجد الماء إلى عشر سنين فإذا وجد الماء فليتتى الله وليمسه بشرته فإن ذلك خير ومن أعجب العجائب ان هؤلاءالشراح أغة كبار فإذا وقع حديث لا يشبعون الكلام فيه من جهة الترجيح ومن جهة الإلفاظ ومن جهة الصحة فغالبهم يحيلونه من كتب الفقه وليس هذا شأن المحققين . وقوله قبل - فالتمسه بشرتك . . - النح كلام غير صحيح لأن قوله عليه السلام -وليمسه بشرته - للوجوب لا للاستحباب فاستدلال هذا القائل على الاستحباب بقوله فإن ذلك غير صحيح لانه ليس معناه ان الوضوء والتيمم كلاهما جائزان عند وجود الماء لكن الوضوء خير ، هل المراد به ان الوضوء واجب عند وجود الماء ولا يجوز التيمم وهذا نظير قوله تعالى ﴿ أصحاب الجنة يومئذ خير مستقراً وأحسن مقيلا ﴾ ٢٤ الفرقان مع انه لا خير ولا حسن لمستقر أصحاب النار ومقيلهم .

ثم اعلم ان وجود الماء الفاضلة عن حاجة المقدور على استماله ينقض الوضوء وإن كان في الصلاة عندنا وإليه ذهب الثوري وأحمد في بختار قوله واختاره المزني وابن شريح ونقله البنوي عن أكثر العلماء ، وقال مالك والشافعي لا ينقض وضوءه ويتم صلات ولا يعيدها في صلاة السفر وهو رواية عن أحمد وقول داود ، وقبل يجوز الخروج منها فيه وجهان للشافعي أظهرهما انه أفضل ، والثاني انه لا يجوز ، وعن بعض أصحابه الخروج منها مكروه ، وقال الأوزاعي تصير صلاته نفلا .

وفي الحلية لو تيمير لشدة البرد في الحضر وجب عليه الإعادة عند وجود الماء الحسار وإن كان في السفر ففي وجوبها قولان وفي شرح الجمع صلى بالتيمم في الحضر لإعسواز الماء ففي بطلان صلاته عند الشافعي قولان وأحدها لا تبطل صلاته والثاني تبطل وفي المجتبى رأى في صلاته سؤر الحار لا تبطل صلاته فيتمها ثم يتوضأ به فيعيد ولو رأى فيها سرابا فظنه ماء فمشى إليه بطلت صلاته جاوز مكان الصلاة أولا ولو رأى مساء فظنه سرابا فصلى ثم علم بعدها يعيدها ولو رأى فيها رجلا في يدهماء فأتم صلاته ثماله فأعطاه لا يعيدها . وفي جامع أبي الحسن رأى فيها رجلا معه ماء كثير لا يدري أيعطيه أم لا يتم صلاته ثم يسأله فإن أعطاه أعادها وإلا فلا وإن أبى ثم أعطى لا يعيد وكذا العارى لو رأى فيها ربا .

( وخائف السبع ) كلام إضافي مبتدا وهو الحيوان المفاترس كالأسد والنمر والفهد والدب والذئب ونحوها ( والعدو ) سواء كان مسلما أو كافرا أو قاطع طريق أو لهسا ونحوه الحريق والحية ( والعطش ) أي وخائف العطش على نفسه أو على رفيقه أو على حيوان معه نحو دابته وكلبه وسنوره وطيره ( عاجز ) مرفوع لأنسه خبر المبتدأ أعني قوله وخائف السبع ( حكما ) أي من حيث الحم لا من حيث الحقيقة لأنه واجسد ظاهراً ولكنه عاجز والقدرة شرط كما مسر ، وفي التنجيس وفتاوى الولوالجي رجل أراد أن يتوضأ فمنعه إنسان عنه يعيد ، قبل ينبغي أن يتيمم ويصلي ثم يعيد الصلاة عند زوال ذلك عنه لأن هذا جاء من قبيل العباد ف لا يسقط الفرض عنه كالمحبوس إذا صلى بالتراب في الحبس ، فإذا خرج يعيد فكذا هذا .

وفي شرح الطحاوي إذا خاف على نفسه أو ماله يجوز التيمم ، وذكر الولوالجي متيمم مر على الماء في موضع لا يستطيع النزول عنه لخوف على نفسه أو ماله لا ينقض تيمه لأنه غير قادر . وفي شرح الوجيز لو خاف على نفسه أو ماله من سبع أو سارق فله التيمم ولو احتاج إلى الماء لعطش رفيقه أو لعطش حيوان محترم جاز له التيمم وفي المفنى لابن قدامة أو كان الماء عند جمع فساق فخافت المرأة على نفسها الزنا جاز لها التيمم .

# 

(والنائم) مرفوع على الابتداء والمراد النائم الذي ليس بمضطجم ولا مستند في المحل لأنه إذا كان كذلك ينقض تيممه بالنوم فلا تتأتى هذه المسألة وكذا المراد النائم سواء كان راكبا أو ماشيا وقدموا على الماء وهو متيمم (عند أبي حنيفة قدادر تقديراً) أي حكما لأنه واجد للماء ظاهراً فإذا كان قادراً ينقض تيمه عنده لأنه عاجز عن الإستمال لمذر جاء من قبله فلا يكون معذوراً ، وقبل ينبغي أن لا ينقض عند الكل لانه لو تيمم وبقربه ماء لا يعلم به يجوز تيمه عند الكل . وقال التمر تاشي فيه وزيادات الحلوائي في انتقاض تيمم النائم المار بالماء روايتان من غير ذكر اختلاف ، وفي فتاوى قاضي خان لا ينتقض تيمم النائم المار على الماء بالإتفاق . وفي المجتبى الأصح انه لا ينتقض تيمه عند الكل .

قلت فلذلك لم ينبه المصنف على خلافهما لأن المختار في الفتاوى عدم الانتقاص اتفاقاً. وقبل في ستة وعشرين موضعاً للنوم حكم اليقظة هذه المسألة وصائم نائم على قفاه فوقع المطرفي فيه أو قطرت ماء في فيه فوصل الى جوفه فسد صومه ونائمة جامعها زوجها فسد صومها . وحرم كذلك ، وعرم نائم حلق انسان رأسه فعليه الجزاء وعرم نائم انقلب على صيد فقتله ، كذلك ونائم مر بعرفات أجزأه . هو قائم وقع صيد عنده كالو وقع عند يقظان وهو قادر على زكاته . ونائم انقلب على مال فأتلفه يضمن ، ونائسم وقع على مورثه فقتله على قول البعض أو وقسع قائماً فوضعه تحست جدار واه فسقط عليه فمات فلا ضمان ، ونائم مكثت امرأته عنده في بيت ساعة صحت خاوته ، ونائم رضع صغير من ثديها ثبتت الحرمة ، ونائم في صلاته تكلم فسدت . ونائم قرأ فيها أجزأته . ونائم تلى آيسة السجدة تلزم صاحبه ، ونائم اخبر بالتلاوة عنده يجب عليه السجدة في قول

وقـــال شمس الأئمة يفتي بعدم الوجوب فيها ونائم يكلم من حلف انه لا يكلمه ولم يستيقظ حنث في الاصح، ونائمة مسها مطلقها صار مراجعا، ونائم قبلته بشهوة يثبت

#### والمرادما يكفي للوضوء لأنه لامعتبر بمادونه ابتذاء فكذا انتهاء

حرمة المصاهرة اذا علم بفعلها ، ونائم يومين وليلتين يجب القضاء . ونائم احتلم في صلاته وجب الفسل ولا يمكن البناء ، ونائمان عقد بينهما يصح على قول ونائم اخبر انك تاوت آية السجدة وجب على السامع وعليه السجدة في قول والاصح انها لا تجب .

( والمراد ) أي المرد من قوله وينقضه أيضاً رؤية الماء ( ما يكفيك للوضوء ) لأن الذي لايكفي في حكم العدم ، وفي هذه العبارة يجوز وجهان احدهما أن يكون كلمة ما في قوله ما يكفي موصولة . والمعنى والمراد الماء الذي يكفي الوضوء .

والثاني : ان يكون التقدير والمراد ماء بالمد والهمزة •

وقوله – يكفي في الوجه الاول – صلة وفي الثاني صفة ، وقال الاكمل قوله والمراد ما يكفي يعني الماء الذي يمر عليه النائم . قلت تقييده بهذا غير صحيح بل المراد ما فيه كفاية الوضوء سواء كان ماراً نائماً أو يقظان ماراً أو مقيماً أو مسافراً ، سائراً أو نازلاً في موضع وذلك لأن المصنف بين المراد من قوله وينقضه أيضاً رواية الماء الذي في أي حال كان اذا قدر على استعماله وكان فيه كفاية للوضوء فظن الاكمل ان قوله – والمراد مسايكفي – يرجع الى قوله والنائم عند أبي حنيفة قادر تقديراً وليس كذلك ، بل المراد ما قلنا يشمل الكل ،

( لأنه ) أي لأن الشأن ( لايعتبر بما درنه ) أي لا اعتبار بما دون ما يكفي للوضوء ( ابتداء ) أي في ابتداء الامر اراد انه اذا أراد أن يصلي فلم يجد ماء يكفي للوضوء يتيمم لأنه لا اعتبار له لذلك ( فكذا انتهاء ) أي فكذا المراد ما يكفي للوضوء في حالــة الانتهاء ) اراد انه اذا كان متيمماً فرأى ماء لايكفي للوضوء فإنه على تيممه لأنه في حكم العدم ، واراد بالانتهاء السبق والبقاء معتبراً بالابتداء وهذا بناء على الحلاف .

وفي ان المحدث والجنب اذا وجد بعض ما يكفيه من الماء لطهارته هل يجب عليسه استعماله ، فالاصح عند الشافعي وجوب استعماله بالتيمم بعده وهو أقوى الروايتين عن أحمد وداود ، وحكاه ابن الصباغ عسن عطاء والحسن البصري ومعمر بن راشد . وفي القول الآخر للشافعي عدم وجوب الاستعمال وهسو مذهبنا ومذهب مالك والثوري

والاوزاعي وابن المنذر والزهري وحماد . وقال البغوي وهو قول أكثر العلماء .

ودليل الشافعي حديث أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله عليه السلام قال المرتكم بشيء فافعلوا منه ما استطعتم ، رواه البخاري ومسلم، وقول الله تعالى ﴿ فَلَمْ تَجْدُوا مَاء فَتَيْمَمُوا ﴾ ٢ المائدة ، وهو نكرة في موضع النفي فيعم الماء اليسير والكثير كالعاري اذا وجد ثوباً يستر بعض عورته فإنه يلزمه ستر ذلك القدر ، وكذا اذكانت به نجاسة حقيقية يجب استعماله في ذلك القدر فينبغي ان يجب في النجاسة الحكمية أيضاً.

قلنا نحن نقول لموجب الآية أيضاً إذ المراد منه ما يكفي للوضوء وذلك لأن الآيسة سيقت لبيان الطهارة الحكمية وكان قوله ﴿ فَلْم تجدوا ماء ﴾ ٦ المائدة ، أي طهوراً عللا الصلاة باستماله في هذه الأعضاء ، وبوجود ما لا يكفي للوضوء لم يوجد ما يحلل الصلاة باستمال هذه الماء لم يثبت شيء من الحل ، فإنه موقوف على الكمال فإنه الحكم والعلة غسل جميع الأعضاء وشيء من الحكم لا يثبت ببعض العلة كبعض النصاب في حق الزكاة بخلاف النجاسة الحقيقية وستر المعورة ، لأن المزال أمر حسي فاعتبر الزوال حالاً حكماً فثبت بقدر الماء الذي معه والثوب الذي معه ، وأما هاهنا فالطهارة حكمية فلا يثبت شيء من الحكم ببعض العلة ، لأن المطلق ينصرف إلى المتعارف وهو الكافي للوضوء أو الغسل ، ولأن استمال قطرة أو قطرتين في الماء في بدنه الجنب بعدما عبثا ، والنكرة وإن كانت تعم في النفي لكن لا يمكن اجراؤه على المعوم إذ وجود ما يحتاج إليه العطش غير مراد فيراد به أخص الخصوص ، ولأنه عجز عن بعض الاصل فيسقط الاعتداد به مع البدل في حالفة واحدة كمن عجز عن بعض الرقبة في الكفارة فصار بمنزلة من لم يستطع شيئاً وهو الجواب عن قوله عليه السلام - فأتوا منه ما استعطتم - ولا يلزم إذا غسل لبعض الاعضاء ثم ودياً للفرض بالتيمم خاصة والعدة ان بلغت المرأة الإياس بالشهور خاصة .

( ولا يتيمم إلا بصعيد طاهر ، لأن الطيب ) المذكور في قـــولة تعالى ﴿ صعيداً طيباً ﴾ ٢ المائدة ( أريد به الطاهر ) بالإجماع إذ طهارة التراب شرط عند الائمة الاربعة ،

#### ولأنه آلة التطهير فلا بد من طهارته في نفسه كالماء ، ويستحب لعادم الماء وهو يرجوه أن يؤخر الصلاة إلى آخر الوقت

وعن داود إذا تغير بالنجاسة لا يجوز التيمم به ، وإن لم يتغير جاز ، ويجوز التيمم بالتراب المستعمل عندنا ، وفي قول الشافعي وظاهر مذهبه لا يجوز ، والمستعمل ما يقام في العضو . وقال بعض أصحابه ما بقي في العضو مستعمل دون ما يتناثر عنه كذا في الحلية ، ولسو تيمم جماعة بججر واحدو النبتة واحدة أو أرض جاز .

فإن قلت لا يلزم من شوط الطهارة أن يكون المراد من الطيب الطاهر في الآيسة لجواز أن تثبت شرطية الطهارة بدليل آخر • قلت لو لم ترد بالآية لاقتضى مطلق الآيسة جواز التيمم بدون طهارة فكان الدليل الآخر معارضاً لمطلق النص وذا لا يجوز بَ

( ولانه ) أي ولان الصميد ( آلة التطهير فلا بد من طهارته في نفسه كالماء ) حيث الرط طهارته عند الاستعال .

( ويستحب لمادم الماء وهو يرجوه ) أي والحال انه يرجو الماء ، والمراد بالرجاء غلبة الظن ، أي يغلب على ظنه انه يجد الماء في آخر الوقت ، كذا في الإيضاح ( أن يسؤخر الصلاة إلى آخر الوقت ) كلمة ان مصدرية في تأريل ، ويستحب تأخير الصلاة لمن يرجو الماء ، وفي الذخيرة عن محمد المسافر الذي لا يجد الماء ينتظره إلى آخر الوقت ، فإن خاف فوته تيمم . وفي القدوري يؤخر الصلاة إلى آخر الوقت إذا كان على طمع ورجاء من وجوده وهو الصحيح وألا يؤخر عن الوقت المستحب .

وفي البدائع هذا لا يوجب اختلاف الرواية بل يجعل تفسير الماه ما أطلقه في الاصل ، وعن على رضي عنه يتلو إلى آخر الوقت . وقال القدوري التأخير مستحب لا حتم ، وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف انه حتم هذا إذا كان الماه بعيداً وإن كان قريباً لا يتيمم ، وإن خاف خروج الوقت قال الفقيه أبر جعفر أجمع أصحابنا الثلاثة على هذا . وقيل إذا كان بينه وبين موضع الماء يرجوه ميل أو أكثر ، فإن كان أقل منه لا يجزئه التيمم وإن خاف فوت وقت الصلاة . وفي الحلية فإن لم يكن على ثقة من وجود الماء في آخسر

الوقت ولا على اياس من وجوده فالاصل أن يصلي بالتيمم في أول الوقت في أصح القولين وهو اختيار المزني •

والثَّاني : التَّاخير أفضل ، وعن أبي حنيفة روايتان كالقولين .

ولا يؤخر العصر إلى تغير الشمس والمغرب عن أول وقته وقيل يؤخره إلى ما قبيل غيبوبة الشفق ، وعن حماد والشافعي لا يؤخسر ، روي ان هذا أول واقعة خالف أبو حنيفة فيها استاذه حباد بالتيمم في أول الوقت ووجداً بوحنيفة الماء في آخر الوقت وصلاها وكان ذلك على اجتهاده و رض و وصوابه فيه وقال الاكمل قيل هذه المسألة تدل على ان الصلاة في أول الوقت أفضل عندنا أيضا إلا إذا تضنن التأخير فضيلة لا تحصل بدون كتكثير الجماعة والصلاة بأكمل الطهار تين و

قلت قائل هذا السفناقي ناقلا عن شيخه تاج الشريعة والشيخ عبد العزيز في حواشيها ، وقال الاترازي قال الشارحون هذه المسألة تدل إلى آخر ما ذكرناه ، ثم قال أقول هذا سهو من الشارحين وليس مذهب أصحابنا كذلك ، ألا ترى ما صرح به صاحب الحداية وغيره من المتقدمين في كتبهم بقوله – ويستحب الاسفار بالفجر والابراد بالظهر في الصيف بتأخير العصر ما لم تتغير الشمس ، وتأخير العشاء إلى ما قبل ثلث الليل – وأجاب الاكمل بما قاله الاترازي بقوله وردبأن هذا ليس مذهب أصحابنا إلى آخره المجب من الاكمل كيف رضي بنسبة الاترازي السهو إلى الشارحين ، وأورد في شرحه ما قاله بل الحق ان السهو منه لا منهم كل مهم على خلاف مقصوده ،

بيان ذلك انه فهم من قولهم بأن أداء الصلاة في أول الوقت أفضل لغير المترجي بأن المراد بأول الوقت المذهب ، فلزم من ذلك ما ذكره ، لكن ليس هذا بمراد بل مرادهم بأن المبادات في أول الوقت المستحب المعهود

# فإن وجد الماء يتوضأ وإلا تيمم وصلى ليقع الاداء بأكمل الطهارتين فصاركالطامع في الجماعة ،

في حقهم المقيم أفضل لغير راجي الماء ، يعني التأخير عن أول الوقت المستحب إنما يكون مستحباً لعدم الماء إذا كان راجياً لوجدانه وإلا فالمستحب الاداء في أول وقت الاستحباب لا التأخير ، والذي يدل على ما ذكرة ما ذكره في البدائع بقوله وإن لم يكن على طمع لا التأخير ، والذي يدل على ما ذكرة ما ذكرة في البدائع بقوله وإن لم يكن على طمع لا يؤخر ويتيمم ويصلي في الوقت المستحب ، وكذا يدل عليه كلام الشيخ عبد العزيز عن شمس الأثمة في الامام وهو قوله فإن كان لا يرجو ذلك لا يؤخر الصلاة عن وقتها المعهود، وأراد بذلك المعهود في حتى غيره ، وهو أول الوقت المستحب المعهود، وفي المندم على صاحب التحفة الوقت المعهود على مذهب الشافعي ويدل عليه ما نقله الاترازي المعترض على صاحب التحفة روى المعلى عن أبي حنيفة وأبي يوسف الطامع في الماء يؤخر إلى آخر الوقت ، وغير الطامع يؤخر إلى آخر الوقت ألمستحب وآخر الوقت المستحب لا كا فهمه الاترازي فإنه احترز بقوله الموضع أول الوقت المستحب وآخر الوقت المستحب لا كا فهمه الاترازي فإنه احترز بقوله الماء عن قول الشافعي لا غير العادم ، لأن مذهب الشافعي ان عادم الماء وان رجي أن يحده في آخر الوقت قدم الصلاة وهو غير صحيح على ما نص عليه الشافعي في الاملاء فإنه موافق لمذهنا .

وقال الأكمل وقوله العادم الماء ليس احترازاً عن غير عادمه بل هو احتراز عن قول الشافعي فإن عنده ان عادم الماء إلى آخر ما ذكرناه الآن . قلت هذا بمينه كلام الاترازي وقد بينا فساده الآن .

( فإن وجد الماء ) الفاء فيه للتفصيل أي فإن وجد عادم المساء بعد تأخير الصلاة إلى آخر الوقت ( يتوضأ وبصلي به ) وقوله – يتوضأ – هذا جواب الشرط وهو محمدو في مقدر ( وإلا ) أي وإن لم يجد الماء ( تيمم ) لأنه عادم الماء حقيقة ( وصلى ) صلاته التي أخرها ( ليقع الاداء ) أي أداء الصلاة التي أخرها إلى آخر الوقت ( بأكمل الطهارتين ) وهو الوضوء ، وصيغة أفعل تدل على ان التيمم طهارة كاملة ، ولكن الوضوء أكمل منها ( وصار ) هذا الشخص في هذه الحالة ( كالطامع في الجماعة ) أي كالشخص الذي يؤخر

#### وعن أبيحنيفة وابي يوسف «رح» في غير رواية الاصول ان التأخير حتم

الصلاة إلى آخر الوقت طمعاً في كارة الجاعة .

وقال الأكمل قوله كالطامع في الجاعة ليس احترازاً عن غير الطامع بل السزام على الشافعي لأن مسنه ان التأخير مستحب إذا كان طامعاً في الجاعة ، قلت هذا بعينه كلام الاترازي وهو ليس بصحيح بل هو احتراز عن غير الطامع ، وليس بالزام على الشافعي لأن مذهبه المنصوص عليه كمذهبنا على ما ذكرنا ، والطامع في الجماعة على قسمن أحدها الطامع المسافر ، فإن كان واجداً للماء أو غير راج فإن المستحب فيه أداء الصلاة أول الوقت لأن الأصل هو المسارعة إلى أداء العبادات على ما نطق به التنزيل والرفقة كلهم حاضرون فلايثبت التأخير في حقه قضيته للأصل ، ولهذا يستحب الأداء في أول الوقت في الشتاء لهذا المعنى ويدل على ما قلنا قول المصنف و ويستحب لعادم الماء وهو يرجوه - لأن تخصيص الاستحباب به يدل على ان الاستحباب أداء الصلاة أول الوقت لمسافر الواجد ولفير الراجي .

والقسم الثاني للطامع المقيم فإن المستحب في حقه تأخيرها للطمع في كثرة الجماعة .

( وعن أبي حنيفة وأبي يوسف في غير رواية الأصول ) وهي رواية النوادر والأمالي والرقيات والكيسانيات والهارونيات وروايسة الأصول روايسة الجامعين والزيادات والمسوطات . قلت الرقيات جمع رقية نسبة إلى رقية بفتح الراء وتشديسد القاف وهي واسطة ديار ربيعة مدينة خسراب كبيرة مورده على الجانب الغربي من الجسانب الشرقي .

وقال ابن حوقل الرقة أكبر مدن ديار بكر ويقال لها الراقية ، وقال سعيد واسمها البيضاء والرقيات مسائل جمعها محمد حين كان قاضياً بالرقية المذكورة . والكيسانيات جمع كيسانية نسبة إلى كيسان وكان من أصحاب محمد أبو عمر وسليان بن شعيب الكيساني من قولهم ذكر محمد في الكيسانيات أو في امسلا الكيساني وكيسان أحد جدار سليان ابن شعيب ونسبته إليها . والهارونيات جمع هارونية .

﴿ ان التَّاخَيرِ ﴾ أي تأخير الصلاة لعادم الماء الراجي ( حتم ) أي واجب يعني إذا كان

### لأن غالب الرأي كالمتحقق. وجه الظاهر ان العجز ثابت حقيقة فلا يزول حكمه إلا بيقين مثله.

ذلك الموضع بعيداً نص عليه في المسوط وفي الحيط والذخيرة لأن شرع التيمم لدفع الحرج وصيانة الوقت عن الفوات فإذا تيقن أو غلب على ظنه وجود الماء آخر الوقت فقد أمن من الفوات حقيقة أو ظـامراً فلا يجزئه التيمم ويجب التأخير ( لأن غالب الرأي كالمتحقق ) ولهذا وجب العمل بخبر الواحد ، والقياس يؤيده ، قال الله تعالى فامتحنوهن الله أعلم بايمانهن فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار كو ١٠ الممتحنة ، علق عدم الرد اليهم بالعلم بكونهن مؤمنات ، والعلم بذلك لا يكون إلا لغالب الرأي وهـو كالثابت حقيقة وفي ظاهر الرواية يجب التأخير عنه مع بعد المسافة ويجزئه التيمهم مع غلبة الظن بوجدان الماء في آخر الوقت أو التيقن .

وأشار إلى وجه الظاهر بقوله ( وجه الظاهـ ر ) أي وجه ظاهر الرواية ( إن العجز ثابت حقيقة ولا يزول حكمه ) أي حكم العجز وهـ وجواز التيمم ( إلا بيقين مثله ) قيل هذا ليس بوجه ، فإن زوال العجز لا يتوقف على اليقين ، ألا ترى ان وجود الماء لـ وكان مظنونا بأن كان في العمران ورأى من بعيد أشجاراً أو سرابا ظنه ماء لا يتيمم فقد زال عذره بغير تنبر .

ونقل الأكمل هاهنا عن الشيخ عبد العزيز اشكالا ملخصه أن قوله لأن غالب الرأي كالمتحقق يقتضي أن يجب التأخير عند التحقق في آخر الوقت مسع بعد المسافة في ظاهر الروايات ليصلح مقيساً عليه ، ويمكن الحاق غالب الرأي وليس كذلك فإنه ذكر في أول الباب ان من كان خارج المصر يجوز له التيمم إذا كان بينه وبين الماء ميل أو أكثر وإن كان أقل لا يجوز ، وإن خاف فوت الصلاة ، وإن جعل هذا يعني التعليل على ان المرادمنه ان التيمم لا يجوز في التحقق في غير رواية الأصول فالحق غالب الظن به في هذه الرواية لا يستقيم أيضاً لأنه علل وجه ظاهر الرواية بأن العجز ثابت (حقيقة فلا يزول حكمه إلا بيقيامثه) وذلك يقتضي ان حكم المعجز يزول عند اليقين بوجود الماء في ظاهر الرواية وليس كذلك على ما بينا ، وان حمل على هذا فيها اذا كان بينه وبين ذلك الموضع أقل من

ميل لا يستقيم أيضاً لأنب لا فرق في تعليل ظاهر الرواية بين غلبة الظن واليقين فيها اذا كانت المسافة أقل من ميل في عدم جواز التيمم كما انه لا فرق بينهما إذا كانت المسافة أكثر من ميل في جواز التيمم .

وقد صرح في آخر هذا الباب انه إذا غلب على ظنه ان بقربه ماء لا يجزئه التيمم كا لو تيقن بذلك فعلم انه مشكل ، بقي وجه آخر وهو ان يحمل هذا على ما إذا لم يعلم ان المسافة قريبة أو بعيدة ، فاو ثبت انه تيقن بوجود الماء في آخر الوقت فقد أمن من الفوات ولما لم يثبت بعد المسافة المشك فيه لم يثبت جواز التيمم فيجب التأخير . أما لو غلب على ظنه عدم بعد المسافة و كذلك عندهما في غير رواية الأصول ، لأن الغالب كالمتحقق ، وفي ظاهر الرواية لا يجب التأخير لأن العجز قابت لعدم الماء حقيقة ، وحكم هذا العجز وهو جواز التيمم لا يزول إلا بيقين مثله وهو اليقين في وجود الماء في آخر الوقت ولم يوجد فلا يجب التأخير ، ولكن هذا الوجه لا يخلو عن تمحل ويلزم عليه انه فرق هاهنا بين غلبة الطن واليقين في ظاهر الرواية ولم يفرق بينها فيا إذا غلب على ظنه ان بقربه ماء في عدم جواز التيمم ولا فيا إذا كانت المسافة بعيدة في جواز التيمم كا بينا .

قال الشيخ فالأظهر بقاء الاشكال وقدة كرهذا كهصاحب العراية أيضاً ناقلاً عن شيخه والعجب من الشيخ حيث لم يذكر وجه التخلص منه مع كونه من المحققين الكبار ، وكذا صاحب الدراية والأكمل ذكر هذا وسكتا عليه فنقول وبالله التوفيق نذكر وجها ينحل منه مذا الاشكال وهو انه يعتبر رجاء الماء وعدم رجائه باسباب أخر غير بعد المسافة أو قربها وهو ان يكون في الساء غيم رطب وغلب على ظنه انه يمطر ويقدر على الماء في آخر الوقت فإنه يستحب له التأخير في ظاهر الرواية ويجب عليه في غير رواية الأصول كا لو تحقق بوجود الماء أو يكون الماء بعيداً لكن أرسل من يسقي له وغلب على ظنه حضور من أرسله الماء في آخر الوقت أو كان الماء في بشروام تكن له آلة الاستسقاء من الدلو والحبل لكن غلب على ظنه وجدانه في آخر الوقت أو كان الماء بقرب منه ولم يعلم مكانه وجود ثمن يشتري به الماء وعنده ما يعد العطش وغلب على ظنه وجود ماء آخر غير

### ويصلي بتيممه ما شاء من الفرائض والنوافل ، وعند الشافعي • رح ، يتيمم لكل فرض لأنه طهارة ضرورية ، ولنا انه طهارة ضرورية

مشغول بالحاجة الاصلية ، أو كان الماء عند اللصوص أو السباع أو الأفاعي أو الحيات أو من يخاف منه على نفسه أو ماله وغلب على ظنه زوال المانع آخر الوقت وقس على هــــذا أسباب أخر .

والمصنف رحمه الله لم يقيد الرجاء وعدمه ببعد المسافة أو قربها بل أطلق أوجب حمله على وجه لا يرد عليه الاشكال وليس في كلامه اشعار بمسا قيد الشيخ حتى يرد عليه من الاشكال ما لا مخلص له .

(ويصلى) أي المتيمم الذي يريد الصلاة (بتيمه ما شاء من الفرائض والنوافل) وبه قال ابن عباس وسعيد بن المسيب وعطاء والنخعي والحسنالبصري عنه على ماذكر النووي عنه وداود والمزني وقول الروياني وهو الاختيار. وقال شريك بن عبد الله يتيمم لكل صلاة فريضة ونافلة. وقال مالك لكل فريضة ومذهبه مضطرب فيه ، فإنه لوصلى فرضين روى ابن القاسم انه يعيد الثانية ما دام في الوقت فدل على صحتها ، قال أبو الفسرج من أصحابه ان من قضى صلوات كثيرة بتيمم واحد فلا شيء عليه وذلك جائز فقد تناقض مذهبه الا يكونوا قد تركوه فجعلوا ذلك مذهبا لهم .

(وعندالشافعي يتيمم لكل فرض)أي لكل فرض مع ما شاء من النوافل و وبه قال ما لك وأحد وأو ثور واختلف أصحاب الشافعي في الجمع بين الفوائت بتيمم واحداً و يقول الشافعي قال على وابن عمر والشعبي وقتادة وربيعة الانصاري واسحاق (لأنه) أي لأن التيمم (طهارة ضرورية) لأنه جعل حالة الضرورة بالعجز عن الماء إذ التراب ياوث في نفسه ولهذا يعود حكم الحدث السابق إذا رأى الماء فلم يرتفع الحدث السابق إذ لو ارتفع لا يعود إلا بحدث جديد ولكن أبيحت الصلاة للضرورة ، فإذا صلى الفرض انتفت الضرورة .

وقال الاترازي ثم نقول الشافعي هل انتقض تيمه بعد أداء فرضه أم لا ، فإن قــال انتقض فليقل لا يصلي نفلاً بعد ذاك لأنه لا صلاة إلا بالطهارة وهو خلاف مذهبه ، وان قال لم ينقض فليقل يصلي فرضاً آخر كا يصلي نفلا ، لأن الطهارة تعتبر كا كانت و لولي جد

الحدث ولا الماء حتى يبطل تيمه . ولئن قال لا يجوز الجمع بين الفرضين لأنب طهارة ضرورية كما في طهارة المستحاضة فنقول لا نسلم ان المستحاضة لا يجوز لحما أن تجمع بين فرضين ولا نسلم ان هذا القياس صحيح أصلا لأن طهارة المستحاضة في غاية الضعف لقارنة الحدث لها والتيمم لم يقارنه الحدث ، وقياس ما جعلت طهارة بدون المنافاة على ماجعل طهارة مع المنافاة .

فائدة . واحتح الشافعي بما رواه الدارقطني من حديث الحسن بن عمارة عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس قال من السنة أن لا يصلى بالتيمم أكثر من صلاة واحدة ، وبما رواه البيهةي من حديث نافع عن ابن عمر رضي الله عنه قال يتيمم لكل صلاة .

(ولنا انه) أي التراب (طهور حال عدم الماء) بالنص وهو قوله عليتهاد الصعيد الطيب وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين ، رواه أبو داود والنسائي والترمذي وقال حديث حسن صحيح وقد مر بيانه مستوفى . وقال النووي التراب عندنا يطهر وإن لم يرفع الحدث وهذا لا معنى له لأن المطهر المثبت الطهارة وبقاء الحدث مع ثبوت الطهارة متنافيان ، والأصل فيه ان التيمم عندنا رافع وعنده مبيح وبه قال أبو بكر الرازي وقد مر الكلام فيه .

( فيعمل عمله ) أي فيعمل التراب عمل الماء ( ما بقي شرطه ) أي شرط التراب في كون التراب علهوراً والمراد بالشرط عدم الماء وعدم الحدث ، توضيحه ان التراب بدل عن الماء بالنص فثبت له حكم يكون الماء وحكمه انه يثبت به طهارة مطلقة غير ضرورية فكذا حكم بدله لا يقال هذه العبارة تقتضي أن يكون وجود الشرط مستلزماً لوجود المشروط وهو غير صحيح لانا نقول بصحة ذلك عند مساواتها ، فإن كل واحد من عدم الماء وجواز التيمم مساو للآخر بلا محالة فجاز أن يستلزمه وعلى الأصل المذكور قال أصحابنا يجوز التيمم الفرض قبل دخول وقته كالنافلة وافقنا اللث وأهل الظاهر وابن شعبان من المالكية والمزني من أصحاب الشافعي . وقال ابن رشد المالكي في القواعد اشتراط دخول الوقت التيمم ضعيف ، فإن التأقيت في العبادات لا يجوز إلا بالسمع ويلزم

من ذلك أن لا يجوز التيمم إلا في آخر الوقت .

وفي المغني عن أحمد القياس ان التيمم كالوضوء حتى يجد الماء أو يحدث قال فعلى هذا يجوز قبل الوقت . وقال الشافعي لا يجوز تقديمه على الوقت لانه مستغنى عنه . وقال النووي ولأنه طهارة ضرورية فلا يجوز قبل الوقت كطهارة المستحاضة . قال وهم وافقونا عليها وقال أبو سعيد الاصطخري لا نناظر الحنفية في جواز تقديم التيمم على السوقت فأنهم خرقوا الاجماع فيه . وقال إمام الحرمين يثبت جوازه بعد الوقت فمن جوزه قبله فقد حاول إثبات التيمم المستثنى عن القاعدة بالقياس وليس ما قبله في معنى ما بعده ، ولأن القياس إلى الصلاة إنما يكون بعد دخول وقتها .

والجواب عن ذلك كله اما احتجاج الشافعي بما رواه الدارقطني عن ابن عباس فإن في إسناده الحسن بن عماره وهو ضعيف ، رواه عنه ابن يحيي الخماني وهو متروك مع ان السنة لا يمنع الجواز وهو متروك الظاهر ، فإن الشافعية يجوزون أكثر من صلاة واحسدة من النوافل مع الفرض وليس في حديثهم ذلك .

وأما قوله – لأنه يستغنى عنه – فإنه بمنوع ، فإن الحاجة ماسة إلى تقديمه على الوقت ليشتغل أول الوقت بأداء الفرض والسنن الراتبة قبلها .

وأما قول النووي – وهم وافقونا عليها أي على طهارة المستحاضة – وكذا قــــال ابن قدامة ، فإنه غلط منها ، فإن طهارة المستحاضة تصح قبل الوقت عند أبي حنيفة ومحمد حتى ان المستحاضة لو توضأت حين طلعت الشمس يجوز لما أن تصلي به مــا شاءت من الفرائض والنوافل حتى يذهب وقت الظهر ، وإنما ينتقض بخروج الــوقت للاستغناء عنه وكذا أصحاب الاعذار .

وأما قول الاصطخري فإنه باطل لأن جماعة من أهل العلم قالوا بقولنا وقد ذكرناهم عن قريب .

ويتيمم الصحيح في المصر اذا حضرت جنازة والولي غيره فخاف ان اشتغل بالطهارة ان تفوته الصلاة لأنها لا تقضى فيتحقق العجز وكذا من حضر العيد فخاف إن اشتغل بالطهارة ان يفوته العيد يتيمم لأنها لا تعاد.

وقول إمام الحرمين فإنه وهم لا شك فيه ، فإن من أثبت حوازه قبسل الوقت وبعده أثبته بالنصوص الواردة في التيمم لا بالقياس فــــإنها لم تفصل بين وقت ووقت ، والمطلق يجرى على إطلاقه ه

وقال ابن الحداد من الشافعية لو تيمم لفائنة ضحوة النهار فلم يؤد حتى زالت الشمس جاز اداء الظهر به فقد جوز تقديمه على الوقت ،

(ويتيمم الصحيح في المصر) وغيره لصلاة الجنازة وغيرها ولياكان أو غير ولي لعدم الماء فيها غالباً (إذا حضرت جنازة) قيد بها لان الوجوب بحضورها (والسولي غيره) والحال ان الولي غير الصحيح الذي تيمم قيد به لان المتيمم إذا كان ولياً لا يجوز له التيمم لأنه ينتظر وفي المحيط لا يجوز للسلطان أيضاً لأنه ينتظر (فخاف إن اشتغل بالطهارة أن تفوته الصلاة) قيد به لأنه إذا لم تخف الفوت لا يجوز له التيمم فكلمة ان من الأولى مكسورة والثانية مفتوحة لأنها مصدرية في محل النصب على انها مفعول خاف.

( لأنها ) أيّ لأن الصلاة على الجنازة ( إذا فاتت لا تقضى فتحقق العجـــز ) أي عن الاداء وبقولنا قال الزهري والاوزاعي والثوري واسحاق ورواية عن أحمد .

وقال الشافعي ومالك لا يجوز التيمم لصلاة الميد والجنازة مع القدرة على الماء لخوف فوتهما ، ومبني هذا على الحلاف على صلاة الجنازة هل تقضى أم لا فعنده لا تقضى إلا إلى بدل فلا يتحقق العجز ، وعندنا نفوت فيتحقق العجز .

( وكذلك من حضر العيد ) أي كحكم من حضر الجنازة بالتيمم عند خوف الفوات حكم من حضر صلاة العيد ( فخاف ان اشتغل بالطهارة ان يفوته العيد ) أي صلاة العيد ( لا تعاد ) لأنها تفوت لا إلى خلف . وقال النووي

#### 

قاس الشافعي صلاة الجنازة والعيد على الجمة وقال تفوت الجمعة بخروج الوقـت بالاجماع والجنازة لا تفوت بل تصلى على القبر الى ثلاثة أبام بالاجماع ، ويجوز بعدها عندنا . قلنـا فوات الجمعة إلى شيء هو أصل وهو الظهر بخلاف صـــــلاة الجنازة والعيد فإنها يفوتان لا إلى خلف .

وقوله – الجنازة لا تقوت بل تصلى على القبر إلى ثلاثة أيام بالإجماع – صادر عن عدم تحقق موضع الخلاف : بيانه انا قلنا لو تيمم هذا الشخص فصلى عليها غيره فتفوته الصلاة عليها في حقه ، والصلاة لا تعاد عندنا فلا ينال أجر الصلاة على الميت إذ الفرض قد سقط بالأولى والنفل فيها غير مشروع.

- ( وقوله ) أي قول القدوري في مختصره ( والولي غيره ) إشارة إلى انه (لايجوز للولي) لأنه ينتظر كما ذكرنا ( وهو ) أي عدم الجواز للولي ( رواية الحسن عن أبي حنيفة وهـو الصحيح ) أي عدم جواز التيمم للولي هو الصحيح . وفي المجتبى وكذا الولي والامام لأنه ينتظر بها .
- ( لأن للولي حتى الاعادة ) أي إعادة الصلاة على الميت إذا صلى غيره ( فلا فوات في حقه ) أي في حتى الولي ، وفي ظاهر الرواية يجوز للولي أيضاً لحديث ابن عباس رضي الله عنه عن النبي عليتها قال إذا جاءت جنازة وأنت على غير وضوء فتيمم . , واه ابن عدي في الكامل ثم قال هذا مرفوع غير محفوظ بل هو موقوف . وفي التحقيق قال أحمد في مسنده فعبره بابن زياد وهو ضعيف وكذا قال البيهةي في المعرفة مغيرة ضعيف ويرويسه عن عطاء موقوفاً .

قلت رواه ابن أبي شيبة في مصنفه بسنده عن ابن عباس قال إذا خفت أن تفوتك الجنازة وأنت على غير وضوء فتيمم وصل ، رواه الطحاوي في شرح الارشاد والنسائي عن العاني بن عمران به موقوفا ، وغرج ابن أبي شيبة نحـــوه عن عكرمة وعن ابراهيم

وإن احدث الامام أو المقتدي في صلاة العيد تيمم وبنى عند أبي حنينة «رح»، وقالا لا يتيمم لأن اللاحق يصلي بعد فراغ الامام فلا يخاف الفوت، وله أن الخوف باق لأنه يوم زحمة فيعتريه عارض يفسد عليه صلاته، والخلاف فيا إذا شرع بالوضوء

النخمي عن الحسن وأخسرج عن الشعبي فقال فصل عليها على غير وضوء • ودوى البيهةي من طريق الدارقطني ان ابن عمر رضي الله عنه أتى يجنازة وهو على غير وضوء فتيمم وصلى عليها ، والحديث إذا كثرت طرقه وتعاضدت قويت فلا يضره الوقف ، فإن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يقفون بالحديث تارة فلا يرفعونه وتارة يرفعونه فلا يقفونه .

( فإن أحدث الامام والمقتدي في صلاة العيد تيمم وبنسى عند أبي حنيفة « رُض » ) هذا بعد شروعه بالوضوء ، ولو كان شروعه بالتيمم تيمم البناء إتفاقاً . وفي البدائع إن كان يدرك بعضها مع الامام لا يتيمم هذا عند الشروع في أول الصلاة وبعد الحدث فيها ان كان لا يخاف زوال الشمس ويمكنه أن يدرك شيئًا منها مع الامام لو توضأ لا يتيمم لأنه إذا أدرك البعض معه تيمم الباقي وحده ولو كان لا يدرك شيئًا منها مسع الامام تتمم عنده .

( وقالا لا يتيمم لأن اللاحق ) وهو الذي أدرك الامام في الأول قام ثم أشبه بعد فواغ الامام فإنه ( يصلي بعد فراغ الامام ) من صلاته ( فلا يخاف الفوات ) لأنه في حكم الصلاة بالجهاعة .

( وله ) أي ولاً بي حنيفة ( أن الحوف ) أي خوف الفوات ( باق لأن ه ) أي لأن يوم الميد ( يوم زحمة ) أي ازدحام الناس ( فيعتريه عارض ) مثل أن يسلم عليه أحد فيرد السلام أو يهنئه بالميد فيجيبه أو ما أشبه ذلك فلا يسلم علم ( يفسد عليه صلاته ) فيتيمم .

( والخلاف ) أي الخلاف المذكور بين أبي حنيفة وصاحبيه ( فيما إذا شرع بالوضوء ) يعني إذا شرع في صلاة العيد مع الإمام وهو متوضى، فعنـــده يتيمم ويبني خلافاً لهما كها ذكرنا

#### ولو شرع بالتيمم تيمم وبنى بالاتفاق لأنا لو أوجبنا عليه الوضوء يكون واجداً للماء في صلاته فيفسد . ولا يتيمم للجمعة وان خاف، الفوت ولو توضأ فإن أدرك الجمعة صلاها وإلا صلى الظهر أربعاً

( ولو شرع بالتيمم ) أي ولو شرع في صلاة العيد مع الامام وهو متيمم ( تيمم وينى ) بالاتفاق ( لأنا لو أوجبنا عليه الوضوء يكون واجداً للماء في صلاته فتفسد صلاته ) المتيمم وجد الماء في خلال صلاته فإنه يستأنف الصلاة . وقال الأكمل قيل هذا اختيار بعض المتأخرين ، ومنهم من قال يتوضأ ويبنى لقدرته على الماء والأداء .

قلت قائله صاحب الفوائد الظهرية فإنه قال ان كان شروعه بالتيمم فسبقه الحدث تيمم وبنى عند أبي حنيفة بلا اشكال . وأساعلى قولها فاختلف المتأخرون قال بعضهم تيمم وبنى كما هو قول أبي حنيفة . وقال بعضهم لا بل يتوضأ ويبنى وفرق بين هذا وبينمتيمم يحد الماء في خلال الصلاة ، فإن التيمم ينتقض هناك بصفة الاستناد إلى ابتداء وجودالحدث عند اصابة الماء لأنه يصير محدثاً بالحدث السابق إذ الاصابة ليست مجدث وفيا نحن فيه لم ينتقض التيمم عند إصابة الماء لصفة الاستناد بل بالحدث الطارىء على التيمم .

( ولا يتيمم للجمعة وان خاف الفوت ، ولو توضأ فإن أدرك الجمعة صلاها ) الفاء فيه للتفصيل يعني إذا توضأ بعدما سقه الحدث وهو في الجمعة ، فإن أدرك الجمعة صلاها (وإلا) أي وان لم يدرك الجمعة ( صلى الظهر في الوقت ) أي وقت الظهر ، وفي بعض النسخ صلى الظهر أربعاً قاله الأكمل . قيل هو تأكيد وقطع لارادة الجمعة بالظهر مجازاً لكونها خلفه .

قلت قائله الاترازي وأخذه الاترازي من المكافىء قال في وإنها يكون أربعاً لأن الجمعة تسمى ظهراً باعتبار أنها خلف عن الظهر عندنا فقال أربعاً لذلك المجاز . وقال الجمعة تسمى ظهراً باعتبار أنها خلف عن الظهر عندنا فقال أربعاً كيلا يظن أنها يكفيه ركمتان قضاء الجمعة أخذه صاحب الدراية من البدرية .

الامام التمرتاشي التيمم لصلاة العيد قبل الشروع فيها لا يجوز للامام لانه ينتظر . وأما المقتدي فإن كان الماء قريباً بحيث لو توضأ لا يخاف الفوت لا يجوز و إلا فيجوز فلو أحدث أحدهما بعد الشروع بالتيمم تيمم وبنى ، وإن كان الشروع بالوضوء وخاف ذهاب الوقت لو توضأ فكذلك عند أبي حنيفة « رح » خلافاً لهما .

وفي الحيط إن أحدث المؤتم في صلاة العيد في الجبانة فإن كان قبل الشروع ويرجو إدراك شيء مع الإمام لو توضأ لا يتيمم وإلا فتيمم ، وإن كان الحدث بعد الشروع وهو متيمم تيمم وبنى بلا خلاف ، وإن كان بالوضوء وخاف زوال الشمس لو توضاً تيمم بالاجماع وإلا فإن كان يرجو إدراك الامام قبل الفراغ لا يتيمم بالاجماع ، وإلا تيمم وبنى عند أبي حنيفة ، وقال لا يتوضأ ولا يتيمم فمن المشابخ من قال هذا اختلاف عصر وزمان في زمن أبي حنيفة كانت الجبآنة بعيدة من الكوفة ، وفي زمنها كانوا يصاون في جبانة قريبة وكان شمس الأثمة الحاوائي وشمس الأثمة السرخسي يقولان في ديارنا لا يجوز التيمم لصلاة العيد لا ابتداء ولا بقاء لأن الياء محيط لمصلى العيد فلا يخاف الفوت حتى لو خاف تيمم ، ومنهم من قال هذا اختلاف حجة وبرهان قال أبو بكر الاسكاف هذه المسألة بناء على ان من شرع في صلاة العيد ثم أفسدها لا قضاء عليه عند أبي حنيفة فكان تفوته الصلاة لا إلى بدل فكذلك جاز التيمم .

وعندها يازمه القضاء فلا تفوته لا إلى بدل فلا يجوز التيمم وقبل الشروع إذا فاتسه الأداء لا يمكنه القضاء بالاجماع فكان الفوات إلى بدل فلا يجوز التيمم وغيره من المشايخ جعل هذا اختلافاً مبتدأ.

( لأنها ) أي لان الجمعة ( تفوت إلى خلف وهو ) أي الخلف عن الجمعة ( الظهر ) اختلف المشايخ في فرض الوقت فقيل فرض الوقت الجمعة والظهر خلف عنها وهو المروي عن زفر رحمه الله. وقيل الفرض أحدها وهو رواية عن محمد وعن أبي حنيفة وأبي يوسف فرض الوقت الظهر لكنه مأمور باسقاطه بالجمعة فكان قول المصنف وهو الظهر إشارة إلى القول الأول وعلى المذهب المختار الظهر أصل لا خلف ولكنه تصور بصورة الخلف بإعتبار

## بخلاف العيد وكذا إذا خاف فوت الوقت لو توضأ لم يتيمم ويتوضأ ويقضي ما فاتـــه لأن الفوات إلى الخلف وهو القضاء والمسافر إذا نسي المـــاء في رحله

أن المأمور في هذا يوم الجمعة ولهذا أسقط بالاعذار وهو يقوم مقامها عند فوتها .

( بخلاف العيد ) أي بخلاف صلاة العيد فإنها تفوت لا إلى خلف بحيث لا تقضي فتيمم عند خوف الفوت ( و كذا إذا خاف فوت الوقت ) أي و كذا لا يتيمم إذا خاف فوت وقت صلاة من المكتوبات لأنها تعضى ( لو توضأ ) أي لو اشتغل بالوضوء لما عرف أن التيمم شرع رخصة لدفع حرج كثرة الفوات لا لخوف فوت الوقت ( لم يتيمم ويتوضأ ويقضي ما فاته ) لأن الفوات إلى خلف كلا فوات . وقال الاكمل لا يقال الفوات إلى خلف كلا فوات . وقال الاكمل لا يقال هذا وقع مكرراً لماأن هذا الحكم عرف في أول الباب من قوله - و المعتبر المسافة دون فوت الوقت - لان ذلك كان قول صاحب الهداية وهذا قول القدوري .

قلت قال الاترازي هذا وقع تكراراً من صاحب الهداية فأخذه الاكمل ونقله بهدنه الصورة ، وأجاب الاترازي عن هذا بجوابين أحدها : أخذه الاكمل وهو الذي قالمه ورضي به • والثاني : نظر فيه وهو قوله – وقيل – لانه علل بتعليل غير التعليلالسابق ولا وجه لقوله وفيه نظر ، لان الفرق بين التعليلين ظاهر .

فإن قلت فضيلة الجمعة وفضيلة الوقت تفوت لا إلى خلف فينبغي ان تيممه له كصلاة الجنازة والعيدين ولهذا جوز للمسافر التيمم لخوف فوت الوقت ولهذا جازت صلاة الحوف مع ترك التوجه إلى القبلة وراكباً بالاياء . قلت فضيلة الوقت والاداء وصف المؤدى تابع له غير مقصودة لذاتها بخلاق صلاة الجنازة والعيدين فانها أصل فيكون فواتها فوات أصل مقصودة وجوازه للمسافر بالنص لا لخوف الوقت لئلا يتضاعف عليه الفوت ويقع في الحرج في القضاء ، وكذا صلاة الحوف الخوف دون خوف الوقت .

( والمسافر إذا نسي الياء في رحله ) بفتسح الراء وسكون الحاء المهملة . قال الازهري رحل الرجل منزله من حجر أو مدر وشعر ودير قالوا ويقع أيضاً في متاعه وأثاثه ومنه قول الشاعر :

## فتيمم وصلى ثم ذكر الماء لم يعدها عند أبي حنيفة ومحسد و رح ، وقال أبو يوسف و رح ، يعيدها والخلاف فيا إذا وضعه بنفسه أو وضعه غيره بأمره

القى الصحيفة كي يخفف رحله والزادِ حتى فعله الفاهـــا وفي المغرب يقال المنزل للافاقي وماؤه رحل وجمعه ارحل ورحال ومنه نســي الماء في رحلــــه ٠

فإن قلت لم قيد بالمسافر والحكم فيه، وفي خارج المصر سواء ولهذا قال فخر الاسلام في شرح الجامع الصغير بأن المسافر وغيره سواء استدلالاً بعدم ذكر المسافر رجل في رحله ماء نسيه فتيمم وصلى ثم ذكر في الوقت فقد تمت صلاته . وقال السفناقي قيد بالنسيان لأن في الظن لا يجوز بالاجماع يعيد الصلاة .

( فتيمم وصلى ثم ذكر الماء لم يعدها ) أي الصلاة التي صلاها بالتيمم ( عند أبي حنيفة وعمد ) وبه قال الثوري وأبو ثور ودارد والشافعي في القديم ومالك في رواية وتوقف أحمد فيه .

( وقال أبو يوسف يعيدها ) أي الصلاة ربه قال الشافعي في الجديد وأُحمد في رواية ( والحلاف فيم إذا وضعه هو أو وضعه غيره بأمره ) أي الحلاف المذكور فيما إذا وضعه الله في رحله بنفسه أو وضعه غيره بأمره أي بأمر صاحب الرحل أو بغير أمره بغيروضعه غيره بغير أمره بلا علم منه .

وقال الاترازي قال بعض الشارحين قيد بقوله – أو وضعه غيره بأمره – فإنه لو وضعه غيره وهو لا يعلم به يجزئه بالاجهاع لأن المرء قط لا يخاطب بغمل الغير، أقول دعوى الاجهاع ليست بصحيحة ، ألا ترى ما أورد فخر الإسلام في شرح الجامع الصغير قال في كتاب الصلاة في مسافر تيمم وفي رحله ماء وهو لا يعلم به والذي لا يعلم به ان وضعه غيره في الرحل بنفسه أو علمه ، قال ومسألة هذا الكتاب أي الجامع الصغير فيا إذا وضع الماء في الرحل بنفسه أو غيره بأمرة ثم نسيه ثم قال فثبت أن الخلاف في الفصلين واحد وكذا ان سائر نسخ الجامع الصغير فعلم أن دعوى الاجماع هو أشهر كلامه .

قلت أراد بقوله قال بعض الشارحين السفناقي فانه قال في شرحه قبل بقوله أو وضعه غيره بأمره فانه لو وضعه غيره بغير علم اتفاقًا . وقال في الينابيع والمسألة على الخلاف، وذكر المراخي أن المسألة على ثلاثة أوجه اما ان وضعه بنفسه ولم يطلبه أو وضعه خلافه أو جيرانه وهو لا يعلم؛ أو وضعه بنفسه ولكنه نسي ففي الأول لا يجزئه التيمم بالاجماع لأن التقصير جاء من قبله ، وفي الثاني يجوز بالاجهاع ، وفي الثالث خلاف وعن محمد في غير رواية الأصول ان الفصول الثلاثة على الإختلاف و لو كان الإناء معلقاً على إكاف ، فار كان راكباً والماء في مؤخرة الرحل يجزئه عندهما ، وإن كان ماشيك فان كان الماء في مقدم الرحل يجزئه عندهما وإن كان في مؤخره لا يجزئه بالإجماع وإن كان قائداً يجزئه كيفما كانولو كان في إناء على ظهره أو معلقا في عنقه أو موضوعاً بين يديه لا يجزئه بالاجماع. ولو كان على شاطىء النهر فعن أبي يوسف في الاعادة روايتان ولو مر بالماء وهو متيمم لكنه نسي أنه تيمم ينتقض تيممه ولو ضرب الفسطاط على رأس النهر فقد غطى رأسهالم يعلم بالماء فتيمم وصلى ثم علم بالماء أمر بالإعادة ولو وجد بئراً في الطريق فيها ماء وهو لا يستطيع أخذه منها ولا يجد ماء غيره تيمم ، ولو كان معه منديل طاهر لا يجزئــــه التيمم به وهذا قول يوافق بما ذكره الشافعية وهو أنه لو وجد بثراً فيها ماء لا عكشه الغزول إليه وليس معه ما يدليه إلا ثوبه أو عمامته لزمه ادلاؤه ثم يعصره ان لم ينقص قيمة الثوب أكثر من ثمن الماء فان زاد النقص على ثمن الماء يتيمم ولا اعادة وان قدر على استنجارها ينزل إليها باجر المثل لزمه ولم يجز التيمم وإلا جاز بلا إعادة .

ولو كان معه ثوب ان شقه نصفين وصل الماء وإلا لم يصل فان كان نقصه بالشق لا يزيد على الأكثر من ثمن الماء أو ثمن آلة الاستيقاء لزمه شقه ولم يجز التيمم وإلا جاز بلا اعادة وهذا موافق لقواعدنا.

( وذكره في الوقت وبعده سواء ) أي ذكر المتيمم الماء في وقت الصلاة أو بعد وقتها سواء وهذا من تتمة قول أبي يوسف، ولو ظن أن ماءه قد فني ثم تبين أنه لم يفن عليه الإعادة إتفاقاً به .

## له انه واجداً للماء فصاركما إذاكان في رحله ثوب فنسيه ولأن رحل المسافر معدن للماء عادة فيفترض الطلب ، ولهما انه لا قدرة بدون المسافر معدن للماء عادة فيفترض الطلب ، ولهما انه لا قدرة بدون المسافر معدن للماء بالوجود

(له) أي لأبي يوسف (انه) أي ان المتيمم (واجداً للماء) لأنه في رحله ورحله في يده والنسيان لا يمادل الوجوه من قبله (فصار)أي حكم الشخص المذكور (كما إذا كان في رحله ثوب فنسيه) فصلى عارياً فانه يعيد ما صلى وكذا الرجل لوصلى في ثوب نجس وفي رحله ثوب طاهر قد نسيه أو صلى مع النجاسة ونسي ما يزيلها أو محدثاً نسي غسل بعض الاعضاء أو ستر العورة أو صلى مع النجاسة ناسيا تجب الإعادة أو حكم بالقياس ونسي النص أو كفر بالصوم وفي ملكه رقبة فيها أو كان الماء في ركوة معلقة على رأسه أو قربة على ظهره أو كانت معلقة بعنقه قد نسيه ه

(ولأن رحل المسافر) دليل آخر أي ولأن منزلة المسافة (ممدن الماء عادة فيفترض الطلب) لأن كل ما كان ممدنا كالماء عادة يفترض على المتيمم طلب الماء فيه كما كان في المعران فانه يفترض عليه طلب الماء لكونه في معدنه فان لم يطلب وتيمم لم تجز فصار كمن جاء قوماً ولم ير عندهم ماء فتيمم قبل طلبه منهم ثم علم بأنه قد كان (ولهما) اي لابي حنيفة ومحمد (انه) أي ان الشأن (الاقدرة بدون العلم) فلا يكون واجداً والنص شرط عدم الوجود وهو القدرة اشار إليه بقوله (وهسو المراد بالوجود) اي القدرة هي التي اريدت بالوجود في القرآن والحديث لأنه لم يرد بقوله تعالى ﴿ فلم تجدوا ﴾ عدم الماء حقيقة وإنما المراد بسه لم تقدروا على استعمال الماء فتيمهوا الاترى ان المريض يتيمم مع وجود الماء حقيقة لأنه غير قادر على استعماله.

فإن قلت كيف لا قدرة بدون العلم والمكفر بالصوم اذا نسي الرقبة في ملكه لا يجزئه صومه فعليه أن يعتق . قلت المعتبر في التكفير الملك لا القدرة حتى لو عرض عليه شخص الرقبة أن لا يقبله ويكفر بالصوم . وروى الحسن عن أبي حنيفة ان فضل التيمم والتكفير سواء كذا في المجتبى ، وفي الختار العلم كالآلة يتوصل به الى استعمال الماء فكان عنزلة الدلو والرشاء فانعدامه عنزلة انعدامها .

#### ماه الرحل معد للشرب لا للاستعمال ،ومسألة الثوب على الاختلاف ولوكانت على الاتفاق ففرض الستر يغوت لا إلى خلف

(وماه الرحل معد للشرب لا للاستمال) هذا جواب عن قوله ولأن رحل المسافو .. التح . وقال الاكمل تقديره ان رحل المسافر معدن الماء عادة معد للشرب لا للاستمال والاول مسلم غير مفيد ، والثاني بمنوع . قلت ما قرر شيئا في الجواب ، وانما زاد فيه الأول مسلم غير مقيد ، والثاني بمنوع ، فإن أراد بالأول التعليل وهو على الثوب الذي نسيه في رحله فكونه مسلماً ظاهر . لأن في كون كل من المقيس والمقيس عليه النسيان موجود ولكنه لا يضاد الموجود كما ذكرنا ، وكونه غير مقيد ظاهر ، وان أراد بالأول كون المساء معد الشرب وبالثاني قوله - لا للاستمال - قلايقسد ماقاله، فإن أراد بالاول كون رحل المسافر معدناً الماء عادة وبالثاني كونه معدناً للشرب فهذا ظساهر يفهم بالتأمل .

( ومسألة الثوب على الاختلاف ) جواب عن قوله -- فصار كا إذا كان في رحله ثوب نسيه -- وهو المقيس عليه الذي قاس عليه أبو يوسف ، وتقريره أن يقال فإن أراد بالاول رحل المسافر معدنا الماء عادة لا نسلم ان مسألة الثوب متفق عليها ، والحلاف فيهاواقع أيضاً ذكره الكرخي وهو الاصح فإذا كان كذلك لا ينتهض حجة .

( ولو كانت ) أي مسألة الثوب ( على الاتفاق ففرض الستر يفروت لا إلى خلف ) مناجواب بطريق التسليم ، يعنيولئن سلمنا ان مسألة الثوب على الاتفاق بيننا ولكن الفرق بينها موجود وهو أي ستر المعورة يفوت إلى خلف بخلاف صورة النزاع ، وأيضا شرط القياس المسلواة بين المقيس والمقيس عليه ولا نسلم وجودها في صورة النزاع ، لأن فرض الستر يفوت لا إلى خلف ، وفرض الوضوء يفوت إلى بدل وهو التيمم بمذرالتسيان والمقلب ، والفائت بلا بدل كلا فائت فافترقا ونظير مسألة الكتاب إذا كان معه إناء ان وجدهما نجس يومتها ولا يتحرى لأنه يفوت الى خلف وهو التيمم ، ولو لم يرق وتيمم وجدهما نجس يومتها ولا يتحرى لأنه يفوت الى خلف وهو التيمم ، ولو لم يرق وتيمم وجدهما نجس يومتها ولا يتحرى لأنه يفوت الى خلف وهو التيمم ، ولو لم يرق وتيمم حاز فلو توضأ بالمامين وصلى يجزئه إذا مسح في موضعين من رأسه لأن النجس إن تأخوا يحد ما يزيل به النجاسة فتجوز صلاته ، ذكره في الحيط ، ونظير مسألة الثوب وأخواتها لو

والطهارة بالماء تفوت إلى خلف وهو التيمم وليس على المتيمم طلب الماء إذا لم يغلب على ظنه ان بقربه ماء ، لأن الغالب عدم الماء في الفلوات ولا دليل على الوجود ، فيلم يكن واجداً وان غلب على ظنه ان هناك ماء لم يجز له أن يتيمم حتى يطلبه لأنه واجد للماء نظراً إلى الدليك

كان ثوبان أحدهما متنجس يتحرى ، لأن الستر يفوت لا الى خلــف فكان فائتــاً أصلاً وبدلاً .

( والطهارة إلى خلف )(١) يعني تفوت الطهارة إلى خلف ( وهو ) أي الخف ( التيمم وليس على المتيمم ) أي الذي يريد التيمم ( طلب الماء إذا لم يغلب على ظنه ان بقرب ماء ) كلمة ان مصدرية في محل الرفع على انها فاعل لم يغلب تقريره إذا لم يغلب على ظنه قرب الماء منه .

وفي الجتبي هذا في الفلوات ، أما في العمران فالطلب واجب بالاجماع ولذا يجب الطلب إذا غلب على ظنه ان بقربه ماء وغلبة الظن هي الدليل على وجوده مثل ما إذا كان في العمران أو رأى في الفلاة طيوراً نازلين ومن حيوانات البر ما يستبين بخلاف ما إذا كانت في براري الرمال سيا طريق الحجاز . وفي النافعي في إيراد هذه المسألة عقب مسألة ماء الرحل نظر ، فإن الإختلاف فيها بناء على اشتراط الطلب وعدمه .

( لأن الغالب عدم الماء في الفلوات ) التي ليس فيها دليل على وجود الماء وسو معنى قوله ( ولا دليل على الوجود ، فلم يكن واجداً ) حكماً لأنه ليس كذلك في غالب الظني ( وان غلب على ظنه أن هناك ماء ) أشار به إلى مواضع قريبة منه (إيجزله أن يتيمم حتى يطلبه ) أي الماء ( لأنه واجد الماء نظراً إلى الدليل ) وهو غلبة الظن ، وقسال أبو يوسف سألت أبا حنيفة عن المسافر لا يجد الماء يطلبه عن يمينه ويساره في طريقه ، قسال

<sup>(</sup>١) هذه في الأصل غير عبارة المتن . اه مصححه .

وإن كان على طمع فيه فليطلبه ولا يبعد أصحابه فيضربهم وبنفسه .

وقال الشافعي الطلب عنسة ويسرة شرط ، وفي جامع الوجيز قال المسافر حالات أحدها أن يتحقق عدم الماء حواليه ففي تقديم الطلب فيهاوجهان أحدها أنه يجبو أظهرها انه لا يجب ، ويشترط أن يكون الطلب بعد دخول الوقت ليحصل الضرورة وهل يجب أن يطلب بنفسه فيه وجهان أظهرها أنه يجوز أن يبعث غيره فيه حتى لو بعث النازلون أحداً لطلب الماء أجزأ طلبه عن الكل ويطلب إلى حيث لو استمان بالرفقة أن يأتون ، وبقول الشافعي قال مالك وأحمد في رواية .

وقال الثوري القطع بوجوب الطلب بكل حسال هو الذي أطلقه المراقيون وبعض الحراسانيون وقالوا ان تحقق عدم الماء حوله لم يازمه الطلب ولهذا (۱) قطع إمام الحرمين والغزالي وغيرهما واختاره الزوذباني و وقال امام الحرمين إنها يجب طلبه إذا توقع وجوده قريباً فإن قطع أن لا ماء هناك بأن كان في رمال البراري فيعلم بالضرورة استحالة وجود الماء لم يكفه التردد لأن طلب ما يعلم عدمه واستحالته محال ، وصفة الطلب عندهم ان ينظر عينا وشالاً ووراء وأماماً ، ولا يلزمه المشي بل يكفيه نظره في عده الجهات وهو لا يبرح مكانه إذا كان حوله لا يستر عنه ، فإن كان بقربه جبل صغير صعمد ونظر حواليسه .

وله أن يوكل بالطلب ولا يجب أن يطلب من كل واحد بعينه بل ينادي فيهم من معه ماء من يجد الماء ، ولهم وجه آخر انه لا يصح التوكيل بالطلب إلا المعذور ان أراد تيمما آخر لبطلان الأول بحدث أو بغريضة أخرى ان احتمل حصول الماء ولو على يد ورد بان انتقل من موضع التيمم وجب الطلب فكل موضع تيقن بالطلب الأول ان لا ماء فيه ولم يحتمل حدوث الماء فيه ففي وجوب الطلب وجهان .

قال أبو حامد وإذا طلب ثانياً ثم حضرت صلاة أخرى وجب الطلب لها ثالثاً وهكذا

<sup>(</sup>١) ربيا قصد - وبهذا - ٠

ثم يطلب مقدار الغلوة ولا يبلغ ميلاً كيلا ينقطع عن رفقته ، وإن كان مع رفيقه ماء طلب مته قبل أن يتيمم لعدم المتع غالباً ، فإن منعه منه يتيمم لتحقق العجز ، ولو تيمم قبل الطلب أجزأه عند أبي حنيفة درح، لأنه لا يلزمه الطلب من ملك الغير

كلها حضرت الصلاة ، قال ولو كان عليه فزالت يجب الطلب لكل واحدة وكذا في الجمع بين الصلاتين يطلبه الثانة .

واستدل الشافعي فيا ذهب إليه بقوله تعالى ﴿ قلم تجدوا ﴾ ٢ المائدة ويقتضي عسم الوجدان مطلقاً فمن قيد الطلب قيممل باطلاقه وقال أبو بكر الرازي الوجود لايستدعي الطلب وقال تعالى ﴿ قد وجدنا ما وعدن ربتاحقاً فهل وجدتم ما وعدر بكر حقاً قالوا نعم ﴾ ٤٤ الاعراف و ولا طلب وقوله ﴿ فوجدا فيها جداراً ﴾ ٢٧ الكهف لم يكن منها طلب الجدار ، وقوله علي عن وجد منك لقطة قليمرفها ولا طلب من الوجد .

(ثم يطلب مقدار الناوة) قبل هي رمية القوس ، وفي المترب مقدار ثلاثياتة ذراع إلى أربعيائة ذراع . وفي الصحاح غاوات السهم إذا رميت به أبعد ما يقدر عليه والناوة الفاية مقدار رمية ويقال أول من سماها سليان بن عبدالملك وعن أبي يوسف إذا كان بحال لو ذهب لا تغيب القافلة عن بصره ، وفي المستصفى شرط الطلب مقدار ما يسمم صوت أصحابه ، وقبل يطلب دون الميل وان طلمت الشمس .

( ولا يبلغ ميلا ) أي لا يبلغ طلبه مقدار ميل ( كيلا يتقطع عن رفقته) لأنه إذا زاد عن لليل ربها انقطم عن رفقته فيحصل الضرر والحرج والضرر مدفوع شرعاً .

( وان كان مع رفيقه ماء طلبه منه قبل أن يتيمم لمدم للتع غالباً ) لأن الماء مبذول عادة ( فإن منعه منه ) أي فإن منع المعالوب الطالب من الماء ( تيمم لتحقق المجز عن الماء ) وفي المحيط لو غلب على ظنه الاعطاء وجب السؤال وإلا فلا . وفي الجتبي الفالسب عدم الفنة بالماء حق لو كان في موضع يجري فيه الضنة لا يجب الطلب .

( ولو تيم قبل الطلب أجزأه عند أبي حنيفة لأنه لا يازمه الطلب من ملك النير )

لأن في الطلب فل وفيه ضور لا يجب حمله ، وذكر هذا الحلاف . وفي الإيضاح والتقريب وشرح الأقطع بين أبي حنيفة وصاحبيه كما ذكره المصنف . وفي المبسوط وإن كان مسع رفيقه ماء فعليه أن يسأله إلا على قول الحسن بن زياد فإنه كان يقول السؤال ذل وفيسه بعض الحرج وما شرع التيمم إلا لدفع الحرج فإن مضى عليها وسأله بعد فراغه فأعطاه أو باعه أعادها ان كان ثمنه ممه وان منعه لم يعد ، وكذا لو أعطاه بعد منعه أو منعه قبل شروعه فيها وبذله بعد فراغه ، وذكر الزدرني وغيره انه لو تيمم قبل الطلب أجزأه عند أبي حنيفة في رواية الحسن عنسه وذكر في الذخيرة عن الخصاصي انه لا خلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه ، ومراد أبي حنيفة فيما إذا غلب على ظنه منعه إياه ، ومرادهما عندغلبة الظن بعدم المنع . وفي التجريد لا يجب الطلب من الرفيق عند أبي حنيفة ومحد خلاف لأبي يوسف رحمه الله .

وعند الشافعي لا يجب الاستيهاب من صاحبه في قوله لصعوبة السؤال على أهـــل المروءة ، وإلا ظهر انه يجب لأنه ليس في هبة الماء كثير هبة . وفي النهايــة لم يذكر في عامة النسخ قول أبي حنيفة في هذا الموضع بل قيل لا يجوز النّيمم قبل الطلب إذا كان في غالب ظنه انه يعطيه مطلقاً من غير ذكر خلاف بين علمائنا الثلاثة إلا على قول الحسن بن زياد فانه يقول السؤال ذلة وفيه ضرر.

( وقالا لا يجزئه لأن الماء مبذول عادة ) فكان قادراً على استعمال الماء ظاهراً فلا بد من الطلب لتحقق العجز أو القدرة ( ولو أبى ) أي امتنع ( أن يعطيه إلا بثمن المثل ) في ذلك الموضع أو في أقرب الموضع الذي يعز وجود الماء فيسه ( وعنده ثمنه ) أي والحال ان عنده ثمن الماء ( لا يجزئه التيمم لتحقق القدرة ) لأن المضرر مسقط أي للقدرة أي مسقط للوجوب ( ولا يلزمه تحمل الغبن الفاحش ) وهو ضعف الثمن كذا في النوادر ،

وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة انه يشتري ما يساوي درهما بدرهم ونصف . وقيل مالا يدخل تحت تقويم المقومين . وقيل ما لا يتغابن في مثله .

قول الحسن بازمه الشراء بجميع ماله وافورا كما أن قول الشافعي الزيادة على ثمن المثل عذر في ترك الشراء قليلة كانت أو كثيرة تفريط . وقال النووي في ثمن المثل ثلاثة أوجه اجرة نقله إليه اختاره الغزالي بناء على ان الماء لا يملك ، قال وهو تخفيف الثاني يعتبر قيمة في ذلك الموضع في غالب الأوقات لا في وقت عزته المضرر عليه ، قال وليس بسسيء ، والثالث عن مثله في ذلك المكان في تلك الحال قال وهو الصحيح فما زاد على ثمن المثل لم يازمه الشراء بلا خلاف فيه وهم سواء كثرت الزيادة أو قلت وهو الصحيح ، ونص عليه الشافعي في الأم ، وفيه وجه آخر انه بازمه شراء وبغين يسير الذي يتغان الناس في مثله وبه قال البغوي وقطع به .

قال النووي بالأول ؛ قال وقال أبو حنيفة والنووي يلزمه شراءه بالغبن اليسير ، وقال مالك ان طلب منه بزيادة لا تجحف لزمه الشراء.

فروع . وإن كان مع رفيقه دلو وليسمعه دلو لا يجب عليه ان يسأل فان سال الدلو فقال انتظر حتى استقى الماء ثم ادفع إليك فالمستحب عند أبي حنيفة أن ينتظر إلى آخر الوقت ، فان خاف فوات الوقت تيمم وعلى هذا لو كان مع رفيقه ثوب وهو عريان فقال له انتظر حتى أصلي وأدفع إليك الثوب لم يجزه عرياناً . وعن أبي حنيفة انسه تيمم وعرياناً . وأجمعوا على انه إذا قال له أتحسب لك مالي لتحج فانه لا يجب عليه الحج لأن الضرر يسقط أي يسقط الوجوب هو من الاسقاط باب الأفعال .



#### باب المسح على الخفين

#### المسح على الخفين جائز بالسنة

#### ( باب المسح على الخفين )

أي هذا باب في احكام المسح على الحفين وجه المناسبة بين البابين من حيث ان كلامنها بدل فالتيمم بدل عن الوضوء والمسح على الحفين مدل غسَل الرجلين.

فإن قلت كان ينبغي تقديم المسح على التيمم لأنه بدل عن البعض والبعض بدل مقدم على الكل . قلت نعم ولكن ثبوت التيمم بالكثاب والمسح بالسنة فالأول أقوى . وقدال الاوازي قيل وجه مناسبة هذا الباب لها تقدم من حيث الرخصة لأن المسح شرع رخصة كالتيمم أو من حيث المعارضة لأن الأصل هو غسل المرجل كما أن الوضوء هو الأصل والمسح والتيمم عارضان أو من حيث التوقيت لأن لكل منها وقت أو من حيث أن كلا منها يكتفي فيه بالبعض انتهى .

والوجه الثاني ان كلا منها بدل عن الفسل ، والاترازي أخذ هذا الوجه ، والثاني من الجسريمة في شرحه . وقال الأكمل انحسا أعقب المسح على الحقين عن التيمم لأن كلا منهما طهارة مسح أو لأنهما بدلان عن الفسل أو من حيث انهما رخصة مؤقتة إلى وقت فالأول والثاني أخذهما من النهاية ، والثالث من الكفاية.

( المسح على الحقين جائز بالسنة ) معنى جائز انه ان فعله جاز وان لم يفعله جاز فهو غير بين المسح ونزع الحف والغسل • وفي المستصفى إنها قال جائز لكون الفسل أفضل لأنه أبعد من مظنة الحلاف ، وفي القنية المسح أفضل أخذاً باليسر . وقسال الاترازي انها قال جائز لأن الشخص إذا لم يمسح أصلا ونزع خفيه وغسل رجليه لا يأثم. قلت بشرط ان لا تري المسح ولا يكره ، وقال الاكمل المسح على الحفين جائز بالسنة أى بقول النبي بيان وفعله ولم يزد على هذا. وقال تاج الشريعة انها قال جائز ولم يقل واجب لأنه نخير كما ذكرناه . وقوله نفي لما قال بعضهم ان ثبوت بالكتاب الكريم وهو قراءة الجر في قوله تعالى ﴿ وأرجلكم ﴾ وقد تكلمنا في أول الكتاب في الآية الكريمة مستقصى وانها قال بالسنة ولم يقل بالحديث لأن تقرير المسح ثبت بالسنة زيادة بالمشهور على الكتاب وهي جائزة به ، وان كان نسخاً على ما عرف في أصول الفقه.

قلت لم يقصد المصنف ما قاله وانها مراده ها هنا ان أصل المسح ثبت بالسنة وات كان مقداره أيضاً ثبت بالسنة .

(والاخبار فيه) أي في المسح على الحنين (مستفيضة) أي كثيرة شائمة قولاً وفعلا، وفي المبسوط عن أبي حنيفة انه قال ما قلت بالمسح حتى جاء في مشل ضوء النهار وفي الاسبيجابي حتى وردت أثار أضوأ من الشمس، وفي الحيط عن أبي حنيفة من أنكر المسح على الحنين يخاف عليه الكفر. وفي المفيد لو كان المسحما مختلف فيه لمسحنا، وفي النوادر من أنكر المسح على الحنين عن الكرخي مخاف عليه الكفر. وفي المقيد قال لأنه ورد فيه الأخبار ما يشبه التواتر قال وكتب في السعرقنديات على قياس قول أبي يوسف وعلى قول محمد لا يكفر لأنه بمنزلة الآحاد، ومن أنكر خبر الآحاد لا يكفر قيال محمد لم جوزت على الحنين إذا كان خبر المسح من الآحاد وفيه نسخ لكتاب الله فقال ما نسخت كتاب الله بل خصصته به قال يريد به تخصيص الحال لأنها عمست حالة الستر والكشف والحديث بين ان الأمسر بالفسل مختص بحالة الكشف دون الستر بالحف قال وتخصيص الكتاب بالآحاد جائز عندي ،

قلت مراده بالآحاد التي اشتهرت قبل يجوز جوازه بالكتاب أيضاً قال قراءة الجر. قلت فيه ضعف لأن المسح إلى الكعبين غير واجب اجهاعاً. وقال أبو البقاء القدوري عن أحمد روى حديث المسح على الحقين سبعة وثلاثون من أصحاب رسول الله على وقال ابن ابي حاتم رواه عن رسول الله على أحد وأربعون صحابياً ومثله عن أحمد ذكر

في المعني ومثله عن أبي عمر ذكره في الاستذكار وفي الاشراق عن الحسن حدثني به سبعون صحابياً وفي البدائع روى عن الحسن البصري انه قال أدراد سبعين بدرياً من الصحاب يرون المسح على الحقين عن الذي على عمر وعلى والمسح على الحقين عن الذي على عمر وعلى وسعيد وابن مسعود والمغيرة بن شعبة وأبو موسى الاشعري وعمرو بن العاص وأبو أبوب وخالد بن زيد الانصاري وأبو أمامة الباهلي وسهل بن سعد وجابر بن عبد الله وأبو سعيد وحديقة وعار وأبو مسمود الانصاري وجابر بن عمرة والمبراء بن عازب وأبو بكرة وبلال وصفوان وعبد الله بن الحارث بن حزم وأبو زيد الانصاري وسليان وثوبان وعبادة ابن الصامت ويملى بن مرة وأسامة بن شريك وعمر بن أمية الضمري وبريدة وأسامة بن ريد وأبو هريرة وعوف بن مالك وعبد الله بن عمر وعائشة رضي الله عنهم .

قلت مؤلاء تسمة وثلاثون نفراً ذكرم بجردين ولم يذكر الخرجين عنهم . وقد ذكرت في شرح المعاني الآثار سبعة وستين صحابياً ، وأشرت إلى نحرج كل واحد باشارة لطيفة فنهم الجماعة المذكورون والبقية : أبر عبيدة بن الجراح ورجل له صحبة وبديل بن ورقاء وعبد الرحمن بن عوف وعبد الله بن رواحة وفضالة بن عبيدة وأبو بردة الاسلى وأبسو عوسجة وشيبة بن غالب المكندي ويسار جد عبد الله بن أسلم وأبو زيد رجل من المحابة وأبر عمار وعقبة بن عامر ومالك بن سعد وأبو ذر وكعب بن عجرة وأبو طلحة وعثان بن عغان رازبير بن العوام وخساله بن سعيد بن العاص وأبو العلاء المدارمي وأويس الثقفي وربيمة بن كعب وخالد بن عرفطة وعبد الرحمن بن حسنة وعمرو بن حزم وعسروة بن مالك وميعونة زوج النبي علي وسعة بنت ثابت رضي الله عنهم .

فحديث عمر رضي الله عنه عند ابن أبي شيبة بسند حسن ، وحديث ابن مسعودرضي الله عنه عند البزاز ضعيف . وحديثا المفيرة عند جماعة (١١) ، وحديث خزيمة رضي الله

 <sup>(</sup>١) ربما أراد يهم – الجماعة – أصحاب الكتب الستة ، وقد ذكـــرت في الاصل
 منكرة ، وهكذا ما بعدها . ا ه مصححه .

عنه عند ابن حبان في صحيحه وحديث ابن عباس رضي الله عنه عند البزاز في مسنده وحديث جرير و رض عند جماعة . وحديث أنس بن مالك رضي الله عنه عند جماعة وابن حبان و وحديث قيس بن سعد عند البيهتي و وحديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه عند البيهتي أيضاً . وحديث عمرو بن العاص عنده أيضاً . وحسديث أبي أبوب رضي الله عنه عند الطبراني واسحاق بن راهويسة وعند النيسابوري في كتاب الأبواب صحيح . وحديث أبي اهامة رضي الله عنه عند عبد الله بن وهب بسند ضعيف وحديث سهل ابن سعد عند القاضي أبي أحمد بسند حيد و وحديث جسابر بن عبد الله رضي الله عنه عند البيهتي . وحديث حذيفة البزاز والطبراني في الأوسط . وحديث أبي سعيد الحدري عند البيهتي . وحديث حذيفة و رض » عند مسلم . وحديث عمار رضي الله عنه عند البيهتي .

وحديث أبي مسعود الانصاري عند أبي عمر بن عبد البر ، وحديث جابر بن سمرة ورض عند البيهتي مرفوعاً وعند ابن أبي (١) شية موقوفاً . وحديث البراء بن عازب رضي الله عنه عند الطبراني ، وحديث أبي بكرة بن الحارث عند ابن خزية في صحيحه والطبراني في معجمه والبيهةي في سننه ، وحديث بلال رضي الله عنه عند مسلم وابن خزية في صحيحه . وحديث صفوان بن غالب عند النيسابوري والترمذي وابن ماجة والطحاوي والطبراني في الكبير . وحديث عبد الله بن الحارث عند البيهةي ، وحديث أبي زيد الانصاري عند أبي مسلم ، وحديث سلمان رضي الله عنه عند ابن حبان في صحيحه . وحديث ثوبان مولى رسول الله عنه عند أبي داود وأحمد في مسنده والحاكم في مستدر كه وقال على شرط مسلم .

وحديث عبادة بن الصامت عند ابن وهب . وحديث يعلى بن مرة عند النيسابوري في كتاب الأبواب . وحديث امامة بن شريك عند أبي يعلى الموصلي وأبي ظاهر الدهلي بسند لا بأس به . وحديث عمر بن أمية عند البخاري . وحديث بريرة عند الجماعة إلاالبخاري.

<sup>(</sup>١)كلمة – أبي ساقطة من الأصل والصحيح اثباتها • ا ه مصححه .

وحديث أسامة بن زيد رضي الله عنه عند النيسابوري في سننه وابن نافع بسنده ومسلم في كتاب التمييز . وحديث ابي هـــريرة رضي الله عنه عند أحمد في مسنده والبيبقي في سننه وعند ابن عبد البر . وحديث عوف بن مالك الأشجمي عند أحمد في مسنده ولسحاق ابن راهـــوية والبزاز والطبراني في ممجمه ، وحــديث عبد الله بن حمر رضي الله عنه عند البيبقي . وحديث عائشة رضي الله عنها عند الدارقطني بسند جيد . وحديث أبي عبدة بن الجراح رضي الله عنه عند أبي عمر باسناد حسن ، وحديث رجل له صحبة عند البخارى وأعله .

وحديث بديل بن ورقاء عند المسكري في كتاب الصحابة . وحديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه عند أبي عمر باسناه جيد ، وحديث عبد الله بن رواحة عنه أبي نافع والطبراني . وحديث فضالة بن عبيدة عند أبي عمر . وحديث أبي بردة الأسلي عند البزاز والنيسابوري في الآداب ، وحديث أبي عوسجة عند الطبراني والبزاز وأعلا . وحديث شيب بن غالب الكندي عند أبي نعيم في معرفة الصحابة . وحديث يسار جد عبد الله ابن مسلم عند ابن أبي حاتم وأعلا . وحديث ابن أبي عارة عند الحاكم وصححه . وحديث عقبة بن عامر عند النيسابوري في الأبواب ، واستفرد به . وحديث مالك بن سعد عند أبي نعيم في كتاب الصحابة . وحديث أبي فرعة عند ابن حزم وصححه . وحديث كمب ابن عجرة عنده أيضا عند أبي طلحة عند الله الطبراني في الصغير . وحديث عثان بن عفان عند أبي عمر . وحديث الزبير بن العوام عند الطبراني و الصغير . خالد بن سعيد بن القاس (۱) عند النيسابوري . وحديث أبي الملاه الدارمي عند الحافظ ابن عساكر في ترجمة أحمد بن علي . وحسديث أوس الثقفي عند ابن أبي شبسة في مسنده .

وحديث رميعة بن كعب عند الطبراني • وحديث خالد بن عرفطة عند أسلم بن سهل

<sup>(</sup>١) هكذا في الأصل وربما أراد ـــ ابن العاص ـــ ا ه مصححه .

#### حتى قيل ان من لم يره كان مبتدعاً

الواسطي في تاريخ واسط ، وخساله هذا له حديث واحد عند الترمذي والنسائي . وحديث عبد الرحمن بن حسنة عند الطبراني . وحديث عمرو بن حزم عنده أيضا . وحديث عروة بن مالك وحديث ميمونة رضي الله عنها عند الدارقطني بسند صحيح . وحديث أم سمد عند النيسابوري . وقال أبو عمر بن عبد البر لم يرو عن أحد من الصحابة انكار المسح على الحقين إلا عن ابن عباس وأبي هريرة وعائشة رضي الله عنهم .

اما ابن عباس وأبو هريرة فقد جاء عنها موافقة سائر الصحابة بأسانيد حسان . وأما عائشة رضي الله عنها فقد أحالت علم ذلك على على رضي الله عنه وذلك في صحيح مسلم، وقال لا ينكر المسح إلا مبتدع خارج عن جهاعة المسلمين أهل الفقه والأثر .

وقال البيهةي إنما بلغنا كراهة ذلك عن علي وابن عباس وعائشة ، فأمـــا الرواية عن علي سبق في كتاب المسح على الحقين فلم يرد ذلك عنه باسناد موصول يشبت مثله .

وأما ابن عباس فإنما حين لم يشت مسح النبي بيكي بعد نزول المائدة ، فلما ثبت رجع إليه . وقال الكاساني وأما الرواية عن ابن عباس فلم تصح لأن مداره طي عكرمة وروى انه لما بلغ ذلك عطاء قال كنب عكرمة . وروي عن عطاء قال كان ابن عباس يخالف الناس في المسح على الخفين فلم يمت حتى وافقهم .

(حتى قيل ان من لم يره كان مبتدعاً) قال شيخ الاسلام وغيره ومعنى لم يره أي من لم يمتقد المسح كان مبتدعاً لمخالفة السنن المشهورة ، والمبتدع هو الذي يخرج عن منهب أهل السنة والجماعية ، وقد مر عن الكرخي انه قال من أنكر المسح يخساف عليه من الكفر.

وقالت الخوارج والامامية لا يجوز المسح على الحقين ، وبه قال أبـــو بكر بن داود وخالف أباه في ذلك ، فكأنهم تعلقوا بما روي عن ابن عباس انه قال مسح رسول الشريخي بعد سورة المائدة ، ولأن أمسح على طهر في صلاة أحب إلى من أن أمسح على الحقين . وإنما روي عن عائشة رضي الله عنها لأن تقطع قدماي أحب إلى من المسح على الحقين .

والجواب عما روي عن ابن عباس فقد ذكرناه آنفاً .

وأما حديث عائشة رضي عنها فقال ابن الجوزي في العلل المتناهية هذا حديث موضوع (١) وضعه محمد بن مهاجر على عائشة رضي عنها . وقال ابن حبان محمد بن مهاجر كان يضع الحديث فظهر ان الحديث باطل لا أصل له .

وأما الرافضة فإنهم يرون المسح على الرجلين من غير حائل . وقدال النووي حكى المحاملي في المجموع وغيره عن مالك ستة روايات أحدها لا يجوز المسح أصلا ، ثانيها يكره ثالثها يجوز من غير توقيت وهي المشهورة عند أصحابه . رابعها يجوز مدود . وقال أبو يجوز المسافر دون المقيم . سادسها قال النووي كل هذا الخلاف باطل مردود . وقال أبو بكر ومن روى عن مالك انكاره مستدلا بأن رسول الله يجلى وأبا بكر وعمر رضي الله عنها أقاموا بالمدينة أعمارهم ولم يرو عن أحد منهم انه مسح على الحفين فهو وهم منه ولا يلزم لأن هدة الحيلة العزيزة الكريمة فعلت الأفضل في ترك المسح وسن الجدواز رفقاً بالامة .

قلت روي عن حذيفة (رض) قال كنت معه عليتها فانتهى إلى سباطة قـوم فبال قائمًا فتوضأ ومسح على خفيه ، رواه مسلم ، وفي رواية البيهقي سباطة قوم بالمدينة . وعن الاساعيلي الحافظ كذلك . وقال في الاماموقد وقـــع لنا من جهة ابن أبي نعيم عن المغيرة انه مسح مع رسول الله على إلمدينة وقد علم ان الاثبات مقدم على النفي .

فإن قلت المسح أفضل أم الترك . قلت الغسل أفضل وبه قال الشافعي ومالك وروى ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وأبنه رضي الله عنه . ورواه البيهقي عن أبي أبوب الأنصاري أيضاً وقال الشعبي والحكم وحماد والامام الرستفني من أصحابتا ان المسح أفضل وهو أصح الروايتين عن أحمد .

أما نفي التهمة عن نسبته إلى الروافض والخوارج فإنهم لا يرونه كما قلنا ، وأما العمل بقراءة النصب والجر . وعن أحمد في رواية أخرى عنه سواء وهو اختيار ان المنذر .

<sup>(</sup>١) في الأصل - موضع - والصحيح ما أثبتناه . ا ه مصححه .

#### لكن من رآه ثم لم يمسح أخذاً بالعزيمة كان مأجوراً ،

واحتج من فضل المسح بقوله عليمتهم في حديث المغيرة بهذا أمرني ربي ، رواه أبو داود والأمر إذا لم يكن للوجوب يكون ندباً .

ولنا ما روي عن على رضي الله عنه قال رخص لنا رسول الله على في ثلاث أيام المسافر ويوم وليلة للحاضر ، ذكره ابن خزيمة في صحيحه . وفي حديث صفوان رخص لنا ان لا ننزع خفافنا ، رواه النسائي ، والأخذ بالعزيمة أولى . وقال ابن عبدالبر لا أعلم أحداً من الفقهاء روى عنه انكار المسح إلا مالكا والروايات الصحاح بخلاف ذلك .

قلت فيه نظر لما روي في مصنف ابن أبي شيبة من أن مجاهد أو سعدبن جبيروعكرمة كرهوا وكذا حكاه أبو الحسين النابت عن محمد بن علي بن الحسين وأبي إسحاق البيهةي وقيس بن الربيع .

(ولكن من رآه ثم لم يمسح) حال كونه (أخذاً) على صيغة الفاعل، ويجوز أت يكون مصدراً بمعنى الفاعل أيضاً ( بالعزيمة ) الباء تتعلق بأخذ . قال الاترازي – أخذاً بالعزيمة – أي للاخذ بما هو أصل . قلت جعل انتصاب أخذ على التعليل وما قلنا هـو الأحسن لأن الحال قيد، وكون الأخذ قيداً أولى من كونه علة . والعزيمة في اللغة عبارة عن الارادة المؤكدة دل على هذا ذلك قوله تعالى ﴿ ولم نجد له عزمـاً ﴾ ١١٥ طه ، أي قصداً بليغاً ، وفي الشريعة ثابتاً ابتداء غير متصل بعارض .

(كان فيه مأجوراً ) يعني مثابًا لأن العمل بالعزيمة أولى .

فإن قلت تجب أن لا يكون مأجوراً لما انه رخصة اسقاط وفيها لا ينفي العزيمة مشروعة أصلا فلأجل ذلك قيل ان المصنف مأخوذ بهذه الآية خالف رواية أصول الفقه ، فإن المذكور فيها ان المسح على الخفين رخصة إسقاط كالصلاة في السفر والعزية لم تكن مشروعة فيها فكيف يؤجر على غير المشروع . قلت ليس الأمر كذلك لأن المسح إنحاك أن رخصة إسقاط ما دام المكلف مخففاً ، وأما إذا نزع خفيه أو أحدهما والنزع مشروع في حقيه فلا يكون حينئذ من ذلك النوع فكان نظير هذا من تراك السفر فإنه يسقط عنه سبب الرخصة .

### ويجوز من كل حدث موجب للوضوء إذا لبسها على طهارة كاملة ثم أحدث خصه بحدث موجب للوضوء لأنه لايمسح من الجنابة على ما نبين ان شاء الله .

وأما أخذ المصنف بهذا فغير موجه لأنه تبع في هذا شيخ الإسلام خسواهر زادة في مبسوطه ، فإن ذكر فيه وقال كان مأجوراً . وقال تاج الشريعة فإن قلت كيف يكون مأجوراً وانه رخصة إسقاط فكان نظير الصلاة في حق المسافر ، ولو صلى المسافر أربعاً لا يؤجر بل يكره ، قلت ان الفسل أشق من المسح ويكون أبعد من الخلاف .

( ويجوز ) أي المسح على الخفين ( من كل حدث موجب للوضوء )موجب بكسر الجيم من الايجاب وجعل الحدث موجبًا مجازًاً لأنه ناقض للوضوء فكيف يكون موجبًاو الموجب ارادة الصلاة والحدث شرطه فجاز ان يضاف الايجاب إليه كما في صدقة الفطر .

فإن قلت ذكر في المبسوط وخير مطلوب ان الحدث هو السبب . قلت نعم ذكره هكذا ولكنه غير صحيح ، والحدث شرط على الصحيح وقيده بقوله موجب للوضـــوء احترازاً عن موجب الجنابة على ما يأتي عن قريب ان شاء الله تعالى .

(إذا لبسها) أي الحقين (على طهارة كاملة) قيد بهذا احترازاً بما إذا توضأ بسؤر الحاراً و بنبيذ التمر لا يجوز المسح عليها لأن نبيذ التمر بدل عن الماء عند أبي حنيفة و لهذا لو وجد في خلال صلاته يفسد صلاته فلو جاز المسح كان هذا بدل البدل وذا لا يجوز ، وفي زيادة الحلم كم الشهيد لا يمسح بنبيذ التمر لعدم الضرورة ويمسح بسؤر الحار لأنه ماء مطلق عند طهوريته ، وفي زيادات قاضي خان اختلف المشايخ في جواز المسح على الحقين بنبيذ التمر ، وفي خواهر زاده نبيذ التمر ذكره عنه المرغيناني ، وفي جوامع الفقه الميالي في جواز المسح بنبيذ التمر روايتان عن أبي حنيفة ، وحكى الجواز الاسبيحابي أيضاً . في جواز المسح بنبيذ التمر روايتان عن أبي حنيفة ، وحكى الجواز الاسبيحابي أيضاً . (ثم أحدث ) أي ثم أحدث بعد لبسها على طهارة كاملة ، وأشار بكلمة ثم إلى ان المسح بعد الحدث لا بعد اللبس ، وهذه عبارة القدوري وباقي ما قاله المصنف فيه (خصه المسح بعد الحدث المنف فيه (خصه المسح بعد الحدث ) أي خص القدورى « رح » المسح بحدث ( موجب الوضوء ) فسر المصنف قدول القدووى جذا بقوله (لأنه ) أي لأن المثان ( لا يمسح ) على الحفين ( من الجنابة على ما نبين إن شاء الله تمالى ) لأن الجنابة الزمت غسل جميع البدن ومع الحف لا يتأتى .

# وبحدث متأخر لأن الخف عهد مانعاً ولو جوزناه بحدث سابق كالمستحاضة إذا لبست ثم خرج الوقت والمتيمم إذا لبس الخفين ثم رأى الماء كان رافعاً . وقوله إذا لبسهما على طهارة كاملة لا يفيد اشتراط الكمال وقت اللبس بل وقت الحدث

( وبحدث متأخر ) أي خص القدورى المسح أيضاً مجدث متأخر عن الوضوء كذا ما قاله الأكمل . وقال الاترازى متأخر عن اللبس وهدو الأوجه ( لأن الحف عهد ) أى عرف وهو صيغة المجهول والعهد يأتي لمعاني كثيرة بممنى اليمين والأمان والذمسة والحفظ ورعاية الحرمة والوصية فكل واحد من هذه يذكر لما يناسبه مجسب الداعي ( مانعاً ) نصب على الحال من الضمير الذي في عهد يعني مانعاً من سراية الحدث إلى القدم لا رافعاً للحدث لأن الرفع هو المطهر والحف ليس كذلك .

( ولو جوزناه )أي ولو جوزة المسح على الخفين ( بحدث سابق على اللبس كالمستحاضة اذا لبست ) الخفين والدم يسيل ( ثم خرج الوقت ) قيد به لأن المستحاضة يجوز لها ان تمسح ما دام الوقت باقياً فإذا خرج الوقت ففيه الخلاف فعندنا لا تمسح ، وعند زفر تمسح مدة المسح على حسب السفر والاقامة .

(والمتيمم) أي وكالمتيمم (إذا لبس الخفين ثم رأى الماء) وتوضأ لا يمسح لأنه برؤية الماء ظهر الحدث السابق (لكان الخف رافعاً) للحدث السابق والحكم في مسألة المستحاضة أن يكون الدم سائلا عند الوضوء واللبس أو عند أحدها أو بينها ، وان كان منقطعاً عندها أو بينها فحكمه حكم الاصحاء ، وعند زفر حكمها حكم الاصحاء في الوضوءات كلها وعلى هذا سائر أصحاب الأعذار .

( وقوله ) أي قول القدوري لا يقال انه اضار قبل الذكر وكذلك الضمير في قول محمد لانه معلومة بقرينة الحال لأن المصنف في صدد شرح كلام القدوري ( إذا لبسها على طهارة كاملة لا يفيد اشتراط الكيال وقت اللبس) يعني اشتراط القدوري كمال الطهارة وقت لبس الخفين لا يجوز لأن المذهب اشتراط الكيال وقت الحدث اشار بكلمة الاضراب بقوله ( بل وقت الحدث)أي بل اشتراط الكيال وقت الحدث هو الذي يفيده

وقال الاكمل ان كان مراد المصنف هذا الذي قرروه فني كلام القدوري تسامح ، وإن كان غير ذلك يحتاج إلى بيان لأن ظاهر كلام القدوري يفيد ذلك .

قلت تحرير هذا ان القدوري ذكر اللبس واراد به بقاء يمني إذا لبسها باقياً عند الحدث يمسح لأن ماله دوام يأخذه بقاؤه حكم ابتدائه كها لو حلف لا يسكن هذه الدار يحنث فيها بالبقاء حتى لو غسل رجليه وادخلها خفيه ثم اكمل طهارته يمسح وكذا لو لبسها وهسو محدث ثم توضأ وخاض الماه حتى انفسلت رجلاه ثم أحدث يمسح لكمال السبها وهسو محدث ثم توضأ وخاض الماه حتى انفسلت وجلاه ثم أحدث يمسح لكمال الطهارة عند الحدث ولو غسل رجله الواحدة وأدخلها الحق وحدها ثم غسل الآخرى وأدخلها الحق يجوز له المسح إذا أحدث وبه قال الثورى والمزني وابن المتفر والطبرى وداود الظاهرى ويحي بن آدم وأبو ثور وقسال الشافعي وأحمد ينزع الحق الأول ثم وداود الظاهرى ويحي بن آدم وأبو ثور وقسال الشافعي وأحمد ينزع الحق الأول ثم يعيده إلى مكانه وان لم يفعله لا يجوز له المسح . وفي المسوط هذا اشتغال بها لا يغيد . (وهو المذهب عندنا ) أى اشتراط الكمال وقت الحبس ، واحتج الشافعي على ذلك عندنا خلافاً الشافعي ، فإنه يشترط الكمال وقت اللبس ، واحتج الشافعي على ذلك بأحاديث منها في الصحيحين حديث المنبرة بن شعبة وفيه ثم أهويت إلى الحقين لاتزعها بأحاديث منها في الصحيحين حديث المنبرة بن شعبة وفيه ثم أهويت إلى الحقين لاتزعها بأحاديث منها في الصحيحين حديث المنبرة بن شعبة وفيه ثم أهويت إلى الحقين لاتزعها بأحاديث منها في الصحيحين حديث المنبرة بن شعبة وفيه ثم أهويت إلى الحقين لاتزعها

روسو السبب على المراحد الحال وقت اللبس ، واحتج الشافعي على ذلك عندنا خلافاً الشافعي ، فإنه يشترط الكال وقت اللبس ، واحتج الشافعي على ذلك بأحاديث منها في الصحيحين حديث المنيزة بن شعبة وفيه ثم أهويت إلى الحفين الاتزازى فقال دع الحقين فإني ادخلت القدمين الحقين وها طاهران فعسع عليها واستدل الاتزازى بهذا الحديث على اشتراط اللبس على الطهارة، وليس بظاهر على ما نقول في جوابه وأقرب ما يستدل به حديث اخرجه الدارقطني عن أبي بكرة عن التي يجافي افه رخص المسافر ثلاثة أيام ولياليها والمقيم يرما ولية إذا تطهر فلبس خفيه أن يمسع عليها فقالوا ان الفاء التحقيب والطهارة إذا أطلقت انها يراديها الطهارة الكامة.

والجواب عن ذلك انه ليسله حجة في الأحاديث التي تعلق بنا ، لأنا نقول بعدم جواز للسح إلا بعد غسل الرجل ، ومحل الخلاف يظهر في المسألتين احداها إذا أحسدت ثم توضأ غسل رجليه ثم لبس الحقين ثم مسح عليها ثم اكمل وضوء الثانية إذا أحدث ثم توضأ فلما غسل إحدى رجليه لبس عليها الحق ثم غسل الآخرى ثم لبس عليها الحق ، فإن هذا غسل إحدى رجليه لبس عليها الحق ثم غسل الآخرى ثم لبس عليها الحق ، فإن هذا المسح جائز عندنا في الصورتين خلافاً له هذا تحرير مذهبنا . والشافعية يقول هنا ان

الحنفية لا يشترطون كمال الطهارة في المسح وهذا يدخل ما لو توضأ ولم يغسل رجليه ثم لبس الحفين وليس كذلك عندنا ، بل لا يجوز له في الصورة ، لأن الحدث باق في القدم .

وقال الخطابي في تعليل هذه المسألة وذلك أنه جعل طهارة القدمين معا قبل لبس الحقين شرطا لجواز المسح عليها وعلله بذلك والحكم الملق بشرطلا يصح إلا بوجود شرطه ولكن لا نسلم انه شرط كمال الطهارة وقت اللبس الأنه لا يفهم من نص الحديث اغاية ما في البابأخبر انه لبسها وقدماه كانا طاهرين فأخذنا من هذا اشتراط الطهارة لاجل جواز المسح سواء كانت الطهارة لأجل جواز المسح حاصلة وقت اللبس أو وقت الحدث وتقييده بوقت اللبس أمر زائد لا يفهم من العبارة . وقال الطحاوى رحمة الله عليه معنى قوله ينين أدخلها وهما طاهرتان يجوز أن يقال طاهرتان إذا غسلها وان لم تكمل الطهارة كما يقال صلى ركمتين قبل ان يتم صلاته ويحتمل ان يريدهما طاهرتان من جنابة أو خنث .

فإن قلت إذا كان الخف مانماً من سراية الحدث إلى القدم كان ينبغي أن يسح عليه إذا غسل رجليه ولبس الخفين ثم أحدث قبل كال الطهارة ، قلت علم كونه مانماً من سراية الحدث الى القدم بالنص على خلاف القياس عند كال الطهارة فيقتصر عليه .

وأما حديث أبي بكرة فإنه ضعيف وفي إسناده مهاجر بن مخلد قال ابن أبي حاتمة سألت أبي عنه فقال ابن الحديث ليس بذلك . ثم انه قد روى بالواو وليس خفيه ، وعلى تقدير صحته فهو محمول على طهارة الرجلين .

(حتى لو غسل رجليه ولبس خفيه ثم اكمل الطهارة ثم أحدث يجزئه المسح) هذه نتيجة قوله وهو المذهب عندنا ، قال الاكمل قبل لا يصح أن يكون نتيجة ما ذكر من اشتراط اللبس على طهارة كاملة فان عدم جواز المسح ها هنا باعتبار تسرك الترتيب في الوضوء لا باعتبار اشتراط الطهارة الكاملة وقت اللبس . قلت هذا كلام السفناقي وصاحب الدراية بعده . ثم قال الاكمل ويجوز أن يقال لما أثبت المصنف بالدليل فيا تقدم الترتيب في الوضوء ليس بشرط صح ان يبنى هذا الفرع على هذا الخلاف لكونه أثبت

#### وهــــذا لان الخف مانع حلول الحدث بالقدم فيراعي كال الطهارة وقت المنع حتى لوكانت ناقصة عند ذلك كان الخف رافعاً

الدليل في الوضوء ان الترتيب ليس بشرط بل يمكن أن يقال ان هذا الفرع له وجهان في الفساد عند الشافعي أحدهما من جهة ترك الترتيب ، والثاني من جهة عدم كمال الطهارة وقت اللبس ، فالمصنف في هذا يدل على الوجه الثاني مع قطع النظر عن الاول .

( وهذا لأن الحف مانع حلول الحدث بالقدم ) هذا استدلال من جهة العقل ولم يذكر ما هو من جهة النقل ( فيراعى كال الطهارة وقت المنم ) الفاء فيه جواب شرط محذوف أي فإذا كان الحف مانعاً عن سريان الحدث إلى القدم فيراعـــى كال الطهارة عن حلول الحدث ولا يراعى وقت اللبس .

(حتى لو كانت) نتيجة ما قبله ، أي حتى لو كانت الطهارة ( ناقصة عند ذلك ) أي عند حلول الحدث ( كان الخف رافعاً ) وليس كذلك لأنه عهد مانعاً ، أراد أرب الطهارة إذا لم تكن كاملة عند الحدث لا يجوز المسح كما إذا لبس خفيه بعد غسل رجليه ثم أحدث ثم توضأ لا يجوز المسح لما قلنا ، ولأن الحدث وان ارتفع عن الرجلين لم يوتف حكمه ، ولهذا لا تجوز صلات فيكون الخف رافعاً حكماً وان جعل مانعاً حقيقة ولو توضأ للفجر وغسل رجليه ولبس خفيه وصلى ثم أحدث وتوضأ للظهر وصلى ثم للعصر كذلك ثم تذكر انه لم يسح برأمه في الفجر نزع خفيه ويعيد الصلوات لأنه تبين ان اللبس كذلك ثم تذكر انه لم يسح برأمه في الفجر نزع خفيه ويعيد الصلوات لأنه تبين ان اللبس على طهارة كاملة ، وان تبين انه لم يسح للظهر فعليه اعادة الظهر خاصة لأنه لبسه على طهارة كاملة فتكون طهارة الأصل كاملة .

فإن قلت إذا غسل القدمان رفع الحدث عنهما حكماً فإذا انضم إليه غسل بقية الأعضاء ارتفع الحدث بالجموع فكان مانماً لا رافعاً • قلت كلهم اتفقوا على ان المسح لا يجوز إلا بعد طهارة كاملة واختلافهم في وقتها فلو كانت الطهارة ناقصة عند حلول الحدث يرمه أن يكون الحف رافعاً للحدث الحكمي الذي حل بالقدم لأنه وان: ال بالماء حقيقة لكنه باق حكماً لعدم التجزي وعن بقية الأعضاء أيضاً يرد النقض على مسح الحف (١)

<sup>(</sup>١) هنا كلمة غير واضحة ، اله مصححه .

#### ويجوز للمقيم يومآ وليلة والمسافر ثلاثة أيلم ولياليها

طهارة كلمة فكان مانساً لا رانساً وهو خلف .

قان قلت هذا يتغني وجود الطبارة الكاملة وقت الحدث ؛ وغن لا غنع ذلك وإثما تقول إنها لا تكفي بل عِمتاج إلى وجودها وقت اللبس أيضاً . وما ذكرتم لا يعفع ذلك . قلت كلم المصنف لا يعفع ذلك والمعافع أن وجود الطهارة عِمتاج إليه عند طرآن ما يزيلها وهو الحدث تحقيقاً الإزالة ؛ وأما قبل ذلك فهي مستغنى عنها قلا فائدة في اشتراطها .

(ويجوز) أي المسح ( للقم يرمساً ولية والمساقر ثلاثة أيام ولياليها) التوقيت في المسح قول علمة العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وقال الخطابي هو قول عامة الفقهاء . وقال لبن المتدر هو قول عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وابن زيد الانصاري وعطاء وشريح والكوفيين ويحي و عن الأرزاعي وأبي ثوروالحسن بنصالح وأحمدواسحات وقالت طائفة لا قوقيت في المسح ويسح ما شاء يروى عن الشعبي وربيعسة والليث وأكثر أصحاب مالك وسمع مطرف مالكا يقول التوقيت بدعة . وقال الشافعي لاتوقيت فيه قاله نصر . وقال التووي هو قوله القديم قال وهو ضعف رواه جداً ولا تقريع عليه وحكى ابن المتدر عن سعيد بن جبير انه يسح من غدرة إلى الليل . وعن الشعبي وأبي ثور وسليان بن داود انه لا يصلي به إلا خس صاوات ان كان مقيماً وخمس عشرة ان كان

مسافراً وهو منعب مردود لان التوقيت بالزمان لا بتعدد الصادات .
وفي الحيط لو خاف على رجله يمسح على خفيه من غير توقيت للضرورة وفي جوامسع المتقد المسافر بعد الثلاث يمسح على خفيه لخوف البرد المضرورة . وفي الاستذكار روي عن مالك انتكار المسمح على الحقين في الحضر والسفر اكثر وأشهر رعلى ذلك بنى موطأه ، وقد ذكرنا في أول الباب عن مالك ست روايات . وقال ابن المتقر في كتاب الاجاع اجمسع العلماء على جواز المسمح على الحقين ، وقد صح رجوع من كان نخالهم وكذلك لا أحلم أحداً من فقهاء المسلمين روى عنه انكار المسمح إلا مالك الرواية الصحيحة الرجوع بخلاف ذلك وطي ذلك جميع أصحابه احتبج من قال بعدم التوقيت يسبها خرجه أبر داود والدار قطلي والمبيئي عن ابن ابي عمارة وقد كان صلى مع رسول الله يهلي إلى القبلتين قال قلت يارسول والمبيئي عن ابن ابي عمارة رقد كان صلى مع رسول الله يهلي إلى القبلتين قال قلت يارسول الله يهلي ألى المبلتين قال نعم ومسائلة على دواية حتى بلغ سبعاً فقال عليه السلام نعم ما بدا لك .

والجولب عنه أن أبا داود قال هذا الحديث ليس بالتوي واختلف في استاده + وقسال

الدارقطني اسناده لا يثبت ، وقال ابن القطان فيه محمد بن زيسد وهو ابن أبي زياد صاحب حديث الصور قال فيه أبو حاتم مجهول ، ويحي بن أيوب مختلف فيسه وهو بمن عيب على مسلم إخراج حديثه . وقال ابن العربي وفي طريقه ضعفا أو مجاهيل منهم عبد الرحمن بن زيدين ومحمد بن يزيد وأيوب بن قطن . وقال البخاري حديث مجهول لا يصح . وقال أحمد رجاله لا يعرفون ، وقال الثوري اتفقوا على انه ضعيف مضطرب لا محتج به .

فإن قلت رواه الحاكم في المستدرك وقال اسناده بصري ولم ينسب واحد منهم إلى جرح وابي بن عمارة صحابي مشهور ولم يخرجاه . قلت لا يؤخذ منه ما قاله مع وجود ماذكرنا وكيف يخرجه البخاري مع قوله حديث مجهول .

فان قلت اذا كان الامر كذلك فها مستند أهل المدينة في المسح اكثر من ثلاثة (١) ويوم وليلة . قلت قال أبو ذرعة لهم فيه أفر صحيح من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه انه كان لا يوقت في المسح على الخفين وقتاً واحتجوا أيضاً برواية حماد ابن زيد عن كثير بن سطير عن الحسن قال سافرنا مسع أصخاب رسول الله ملك فكانوا يمسحون خفافهم بغير وقت ولا عذر رواه ابن الجهيم في كتابه ، وروى ابن الجهيم في كتابه بسنده إلى سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه انه خرج من الخلاء فتوضاً ومسح على خفيه ، فقلت له تمسح عليهما وقد خرجت من الخلاء قال نعم إذا أدخلت القدمين إلى الخفين وها طاهرتان فامسح عليهما ولا تخلعها إلا لجنابة .

وروى أيضاً بسنده إلى عروة أنه كان لا يوقت في المسح، وروي نحو ذلك عن جياعة من الصحابة قاله ابن عبد البر في الاستذكار وهم عمر بن الخطاب وسعد بن أبي وقاصوعقبة ابن عامر وعبد الله بن عمر .

والجواب عن ذلك ان هذا لا يصادم الاحاديث الصحيحة في التوقيت على ما نذكره

 <sup>(</sup>١) ربما في التعبير كلام ساقط وتمامه - في المسح اكثر من ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر
 ويوم وليلة للمقيم - والله أعلم . اله مصححه .

عن قريب أن شاء الله تعالى ، على أن أبن حزم ضعف كثير بن سطير جداً وعن يزيسه بن مغفل عن عمر رضي الله عنه قال للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوم وليلة فدل ذلك على رجوع عمر إلى التوقيت في المسح.

وأخرج الطحاوى ما روى عن عمر رضي الله عنه من ثبان طرق ، وأخرجه البيهقي من حديث الاسود عن شبابة عن عمر رضي الله عنه قــال للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن .

وروى ابن أبي شيبة في مصنفه أخبرنا عائذ بن حبيب عن طلحة بن يحي عن ابان بن عثمان قال سألت سعد بن أبى وقاص عن المسح على الحفين فقال نعم ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوم وليلة للمقيم ، فهذا أيضاً يدل على رجوعه إلى التوقيت ، والمرجع في هذا الى قول النبي علي الله أولى .

وروى الحاكم أيضاً من حديث عقبة بن عامر الجهني انه قدم على عمر رضي الله عنه بفتح دمشق قال وعلي خفاف فقال لي عمر رضي الله عنه كم لك يا عقبة منذ كم لم تنزغ خفيك فذكرت من الجمعة منذ ثمانية أيام فقال أحسنت وأصبت السنة ، وقسال الحاكم حديث صحيح على شرط مسلم ورواه الدارقطني والبيهقي أيضاً.

قلت الجواب عن الأول ما قاله ابن الجوزي في التحقيق انسه محمول على مدة الثلاث ، وقال ابن حزم هذا مها انفرد به أسد بن موسى عن حهاد وأسدمنكر الحديث لا يحتج به . قلت ليس كذلك فان أسد ثقة وليس له ذكر في شيء من كتب الضعف ووثقه البزاز وان يونس .

والجواب عن الثاني ما قاله الطحاوي ليس فيه دليل قطعي على أن قوله أصبت السنة من النبي عَلَيْنِ لأن السنة محتمل أن تكون سنة أحد من النبي عَلَيْنِ لأن السنة محتمل أن تكون سنة أحد من الصحابة ، وض ، وقد يطلق أيضاً على قول أحد من الصحابة ، وض ، و

فان قلت روي عن خزيمة بن ثابت رضي الله عنه عن النبي عليه السلام قال المسح على الحفين للمسافر ثلاثة أيام وللمقيم يوم وليلة ، ورواه أبو داود والطحاوى ثم قال أبوداود رواه منصور بن المعمر عن ابراهيم التميمي باسناده ولو استزدناه لزادنا، وفي رواية الطحاوى ولو اظب (۱) عليه السائل لزاده . قلت ذكر في الامام ان فيه ثلاث علل ، الاولى اختلاف اسناده وله ثلاث مخارج ، رواية ابراهيم التميمي وابراهيم النخمي ورواية الشعبي ثم ذكر الزيادات أعني لو استزدنا لزادنا ، وبمضها ليست فيه .

الثانية : الانقطاع قال الترمذي سألت محمد بن اساعيل يعني البخاري عن هذا الحديث فقال لا يصح . وحديث خزيمة بن ثابت في المسح لانه لا يعرف لابي عبد الله الجذلي سماع من خزيمة .

الثالثة : قال ابن حزم ان أبا عبد الله الجذلي لا يمتمد على روايته .

فإن قلت لما روى الترمذي حديث خزية هذا قال حديث حسن صحيح وكيف ينقل عن البخاري انه لا يصح قلت والظاهر ان قوله – لم يصح – هو بالزيادة المذكورة مسع الحلاف رواية ، واما تصحيحه وتحسينه فبغير الزيادة المذكورة ، واسم أبي عبد الله الجذلي عبد بن عبيد ويقال عبد الرحن بن عبيد .

وذكر الأكمل في احتجاج مالك حديثين أحدهما قال لحديث عمار بن ياسر قال قلت يا رسول الله على الحقين الحقين يوما قال نعم فقلت يومين قال نعم حتى انتهيت إلى سبعة أيام فقال إذا كنت في سفر فامسح ما بدا لك .

والآخر ما روى سعد بن أبي وقاص وجرير بن عبد الله وحذيفة بن الياني في جماعة من الصحابة فإنهم رووا المسسح على الخفين غير مؤقت ، ذكره أبو بكر السسرازي في شرح مختصر الطحاوي .

فالحديث الأول لمالك في عدم جواز المسح للمسافر ، والثاني انه غير موقت وكذا نقله

<sup>(1)</sup> هكذا ــ أظب ــ في الاصل ولم أجدها في مختار الصحاح . اه مصححه .

#### لقوله عليه السلام يمسح المقيم يوماً وليلة والمسافر ثلاثة أيام ولياليها

الاترازي عن أبي بكر الرازي . قلت هذا عجز ظاهر حيث يذكر أحد الحديثين ونسبه إلى أحد من الفقهاء أو نقله من كتاب الأصل فكان يبين غرجه رجال بسنده حتى يرضى الخصم بذلك .

وأما حد نسبة الأكمل الحديث الأول إلى عسار بن ياسر رضي الله عنه فيه نظر لأن الحديث لأبي عمارة أخرجه أبو داود وغيره كاذكرناه عن قريب . وأما حديث عمارة فقد قال البيهقي روينا عنه جواز المسح .

( لقوله تلطحة يمسح المقيم يوماً وليلة والمسافر ثلاثة أيام ولياليها ) هذا الحديث أخرجه جماعة منهم الطبراني من حديث البراء بن عازب قال قال رسول الله على المسافر ثلاثمة أيام ولياليها وللمقيم يوم وليلة في المسح على الحفين .

ومنهم الحافظ أبو نعيم في كتاب معرفة الصحابة من حديث مليكة بنت الحارث قالت حدثني أبي عن جدثني أبي عن الحسل عن الحقين قال عن المسح على الحقين قال ثلاثة أيام للمسافر وبوم وليلة للمقيم .

ومنهم أبو نعيم أيضاً من حديث مالك بن ربيمة قال رأيت رسول الشيطية توضأومسح على خفيه وروى للمسافر ثلاثة أيام وللمقيم يوم وليلة .

ومنهم من حديث شريح بن هانى، قال أتيت عائشة رضي الله عنها اسالها عن المسح على الحفين فقالت عليك بابن أبي طالب فاسأله فإنه كان مسافراً مع رسول الله على فقال جعل رسول الله على ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ويوماً وليلة للمقيم ، ورواه أبن خزيمة في صحيحه بلفظ رخص لنا رسول الله على الحفين ثــــلاثة أيام .. الى آخره .

ومنهم ابن أبي شيبة أخرجه في مسنده من حديث عمر رضي الله عنه سمعت رسول الله

على عامر بالمسم على ظاهر الحف للسافر ثلاثة أيام ولياليها والنقيم وما ولية.

ومنهم الحافظ أبر بكر النيسابوري من حديث عرو بن أمية الغمري أنه علايتهاد قال المسافر ثلاثة أيام ولياليهن والعقيم يوم ولية .

ومنهم البزاز من حديث عوف بن مالك لا يخفى انه عليتهد أمسر بالمسح على الحقين في غزوة قبوك ثلاثة أيام ولياليهن المسافر وجم ولية للمقيم .

ومنهم البزاز أيضا من حديث أبي هريرة ان رجلا سأل التي على عن للسع على الحقين فقال المقيم يرم ولية والمساقر ثلاثة أيام ولياليهن .

ومنهم الدارقطني من حديث عبد الرحن بن أبي بكرة عن أبيه عن التي على السلام المساقر ثلاثة أيام ولياليهن والمعقيم وم ولية إذا طهر ولبس خفيه أن مسمعليها، ورواه ابن خزيمة أيضاً والاثرم ، وقال الطحاوي هو صحيح الاستاد ، وقدال البخاري حديث حسن .

ومنهم الطبراني في الكبير من حديث المتيرة آخر غزوة غزونا مسم رسول الله عليه السلام أمرنا أن نمسع على خفافنا للمسافر ثلاثة أيام ولياليها وللمقيم يرماً وليلتما لم يخلم.

ومنهم الترمذي من حديث صفوان بن عدال بفتح المين المهلة وتشديد السين المهلة قال كان رسول الله على يأمرنا إذا كنا مسافرين أو سفراً ان لا نتزع خفافتا ثلاثة أيسلم ولماليهن إلا من جنابة ، ويروى لا من جنابة ولكن من غائط وبول ونوم ، وقالى حديث حسن صحيح ، ورواه التسائي وابن ملجة وابن حبان في صحيحه وابن خزيمسة ، أيضا قوله – أو سفراً – شك من الراوي بفتح السين وسكون القاء جمع مسافر كسركب وراكب ، وقيل اسم جمع وذكر المقائط والبول والنوم خرج نخرج المقالب ، وفي معناها زوال المقل بالجنون والانجاء وكذا التيء وخروج اللم وكلما كان حدثاً وفي معنى الجنابة التفاس والحيض على أصل أبي يوسف إذا كانت مسافرة الآن أقل الحيض عنده يوسسان ولياتان وأكثره الثلاث فيمكنها المسح على الحق من نجاسة .

#### قال وابتداؤها عقيب الحدث لأن الخف مانع سراية الحدث إلى القدم فيعتبر المدة من وقت المنع

قوله - لكن - حرف استدراك بعد النفي وإذا استدرك بها الاثبات يختص بالجلة دون المعنى ، وقيل في لفظ الحسديث اشكال لأن قوله أمرنا أن لا ننزع خفافنا إلا من جنابة معقب بالاستثناء فيصير ايجاباً . وقوله - بعد ذلك - لكن استدرك من إيجاب المفرد وذلك خلاف على ما تقدم . قوله - وبول ونوم - بواو العطف في كتب الحديث ووقع في كتب الففه كلها أو للتنويع .

(قال) أي القدوري (وابتداؤها) أي ابتداء مدة المسح (عقيب الحدث) لا من وقت اللبس وبه قال الشافعي والثوري وجهور العلماء وهو أصح الروايتينعن أحمد وقال الأوزاعي وأبو ثور وابتداء المدة من حين يمسح بعد الحدث وهسو رواية عن أحمد وداود وهو المحتار والراجح دليلا ذكره النووي واختاره ابن المنذر وحكى نحوه عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ، وعن الحسن البصري ان ابتداؤها من وقت اللبس ، ويلزم على قول الحسن انه إذا مضى يوم وليلة على المقيم ولم يحدث وجب أن ينزع الحسف ولا يجزئه المسح بعد ذلك وهو محال وعلى من يعتبر من وقت المسح انه إذالبس خفيه وأحدث ولم يسح تم أغمي عليه بعد ذلك أسبوعاً أو شهراً انه لا ينزع خفيه ويسح عليها وهو محال أيضاً كذا في مبسوط شيخ الاسلام وشمس الأثمة .

ثم بيان الأقوال الثلاثة ممن توضأ عند طاوع الفجر ولبس الحف ثم أحدث بعد طاوع الشمس ثم توضأ ومسح بعد الزوال فعلى قول العامة يمسح المقيم إلى وقت الحدث من اليوم الثاني وهو ما بعد طاوع الشمس من اليوم الثاني ، وعلى القول الثاني إلى وقت طاوع الفيس من اليوم الثاني ، وعلى القول الثاني وهو وقت اللبس ، وعلى القول الثالث إلى ما بعد الزوال من اليوم الثاني وهو وقت المسح والصحيح قول العامة .

 طريان المنوع ثم الحقيقة أولى بالاعتبار فتعتبر المدة من عنده . وفي المبسوط لأن الحسدث . سبب للوضوء فتعتبر المدة من وقت السبب .

وقال أبو نصر الاقطع عن ابراهيم الحرمي قال روى عن عشرة من الصحابة وعشوين من التابعين ان ابتداء المسح من وقت الحدث لا من وقت اللبس ، ولأن الحسدت أسبب الرخصة حتى لو لم يحدث لا يحتاج إلى المسح فتعتبر من وقت السبب فأكثر ما يصلي به القيم من الصلاة الوقتية ست صلوات والمسافر ستة عشر وقتاً إلا بعرفة والمزدلفة فإنها أنكون سبعاً للمقيم وسبع عشر للمسافر ومثلها عند الشافعي في سائر الأماكن للجمع .

( والمسح على ظاهرها ) أي محل المسح على ظاهر الخفين وهو المستحب عندناو مسح أسفل الخفين غير مستحب ، وفي البدائع المستحب عندنا الجمع بين ظاهره وباطنه في المستحب إذا لم يكن به نجاسة وبه قسال الشافعي حكاه في المهذب حيث قسال والمستحب أن يمسح أعلى الخف وأسفله والواجب عنده أقل جزء من أعلاه . وقال السفناقي قسال الامام السرخسي في المسوط فإن مسح باطن الخف دون ظاهره لم يتجز ، فإن موضع المسح ظهر القدم .

وقال الشافعي المسح على ظاهر الخف فرض وعلى باطنه سنة . وقال صاحب الهداية قوله على ظاهرهما احتراز عن قول الشافعي والزهري ومالك فان السنة عندهم المسح على الحف وأسفله الا ان يكون على أسفله نجاسة ولكن لو اقتصر على مسح أعلاه يجوز على ظاهر الذهب وأظهر القولين عن الشافعي ويجزئه في قول .

وأما مسح العقب فمن أصحابه من قال يمسحه قولاً واحدا ومنهم من قال فيه قولان أصحها انه يمسحه وفي الإقتصار على العقب قولان الأظهر انه يجوز وعندنا والثوري وداود وأحمد لا مدخل لأسفل الحف في المسح ولا للعقب. قلت ما ذكر في البدائع هسو قول على وأنس وقيس بن سعد وعروة بن الزبير والحسن البصرى والشعبي وعطاء والنخمي والثورى والأوزاعي وغيرهم واختاره ابن المنذر ، وروي عن سعد بن أبي وقاص وابن

عر وعمر بن عبد العزيز والزهرى ومالك وجوب مسع ظلهرهــــا وباطنها ، وحكى التووى عن ابن للتند ان مسع اسفلها استحباب عندم وبه قال الشافعي وهو قول المالك السبة مسع اعلا الحق وأسفله •

قلت هذا يخالف لا نقله النووى وما نقله المفناقي عن الشافعي و رح » . وقال الاكمل وفي المنني ولا يسن مسح أسقله ولا عقبه وبذلك قسال عروة وعطاء واسحاق والنخمي والأوزاعي واسحاق وأصحاب الرأى وابن المنذر ولا نعلم أحدا قال يجزئه مسح أسفل الحق إلا أشهب من أصحاب مالك وبعض أصحاب الشافعي والمنصوص عن الشافعي انه لا يجزئه . وقال ابن المنذر لا أعلم أحدا يقول بالمسح على الحقين ويقول لا يجزئه المسح على أعلى الحق

(خطوطاً بالأصابع) قال الأكمل هو منصوب على الحال بمنى مخطوطاً. قلت أخذه من السفناقي وكذا قال صاحب الدراية وتاج الشريعة ولم يبين أحدا منهم ان الفظ الحطوط مصدر أولجع وان ذا الحال ما هو فنقول والخطوط جمع خط. قال الجوهسرى الحط واحد الخطوط وكذا قال في العبارات فان كان الخطوط مصدرا والمصدر الخطيقال خط الكتابة خطاً. قال السفناقي يقال خطه فلان كما يقال كتبه فلان ثم قال في آخس الباب وأكثر كتبه يدل على انه من باب نصر ينصر كذا في دستور اللغة والحلاهوالمبتدأ أي قوله - والمسع - لأنه مرفوع على الإبتداء والخبر متملق قوله - على ظاهرهما - وهو كان أو جائز أو نحو ذلك وخطوطاً على حاله من غير تأويل .

قان قلت المطابقة بين الحال وذى الحال شرط وما هذا الحال جمع وذو الحال مفرد. قلت المصدر يتناول القليل والكثير ويمكن أن يقال ان ذا الحال محنوف والخطوط حال منه والتقدير ومسح الماسحين على ظاهر الحقين حال كونهم مخططين بالأصابع فحينشف يجوز خطوطاً بالمخططين على صيغة اسم الفاعل لا للتأويل بالمقرد على ما قسالوا من غوروية.

وقال الاترازي وقوله خطوطاً بيان السنة لا شرط الجواز وقال هذا احتراز عن قول

#### يبدأ من قبل الاصابع إلى الساق

عطاء فإنه يقول بتثليث المسح اعتباراً بالغسل وذلك لأن الخطوط انها تبقى اذا مسح مرة واحدة . قلت هذا ليس باحتراز عن قول عطاء فإنه لو قيل خطوطاً بالأصابع مسرة كان احترازاً عن قول عطاء قال لأن الخطوط إنها تبقى إذا مسح مرة وفيه نظر ، لأن بقساء الخطوط ليس بشرط ، وغايه ما في الباب ان عطاء قاس مسح الخف على الفسل .

(يبدأ من قبل الأصابع إلى الساق) هذا كيفية المسح أن يبدأ الماسع ، وابتداؤه من قبل أصابع الرجل وانتهاؤه إلى الساق وفيه أشار إلى أن الساق لا يدخل ، لأن الغاية لا تدخل تحت المغيا، وعن هذا قال الحسن عن أبي حنيفة انه يمسح ما بين أطراف الأصل إلى الساق ، وهذا الذي ذكره هو مقدار الواجب في المسح . وقال أحمد الواجب مسح أكثر ظاهره ، وعند مالك جميعه إلا مواضع وعند الشافعي ان اقتصر على جزء من أعلاه أجزأه بلا خلاف وإن اقتصر على بعض أسفله لا يجزئه نصه في البويطي ومختصر المزني.

ولهم فيسه طرق ثلاث طريقة جهورهم عدم الاجزاء ذكره النووي في شسرح الهذب. وقال أبو عمر حديث المغيرة يبطل قول أشهب انه لا يجوز الاقتصار على ظاهر الخنف وفي المغني عن أشهب وبعض الشافعية انه يجوز الاقتصار على أسفله وقال ابن المنذر لا أعلم أحداً يقول بالمسح على الخفين انه لا يجزى والمسح أعلى الحفين وقال ابن بطال الصحابة مجمون على انه ان مسح أسفله دون أعلاه لم يجزه وفي المحيط السنة إكال الفرص في محلا كالمقب والحدة في ثلاثة مواضع أو في محلا كالمقب والمدة في ثلاثة مواضع أو بدءاً من الساق أو من ظهر القدم عرضاً جاز ولو كان بعض خفه خالياً ومسح قدر ثلاثة أصابع على المفسول جاز على الحال لا يجوز والبداءة من رؤوس الأصابع مستحبة اعتباراً والفسل وهو قول المرغيناني وظاهرهما من رؤوس الأصابع إلى مقدار شراك النعل .

وفي جوامع الفقه ولو مسح على احدى رجليه مقدار إصبعين وعلى الآخرى مقـــدار خسة أصابع لا يجزئه فيعتبر مقدار ثلاث أصابع من رجل • ونص محمد على أن المعتبر فيه أكثر آلة المسح ذكره في الحميط والزيادات ، وقال الكرخي ثلاث أصابع الرجل واعتبره بالحرق والأول أصح ولا يجزئه اصبع ولا اصبعان كما في مســـح الرأس ولو أصابه مطر أو

لحديث المغيرة ان النبي مِتَطِلِيَّةِ وضع يديه على خفيه ومدهما من الاصابع إلى اعلاهما مسحة واحدة وكأني أنظر إلى أثر المسح على خف رسول الله مِتَطِلِيَّةٍ خطوطاً بالاصابع.

مشى على حشيش مبتل بالمصر يجزئه وكذا بالطللانه ماء . وقيل لا يجزئه لأنه نفس دابة في البحر يجذبه الهواء فيرش على الأرض .

قال المرغيناني الصحيح الاول ، وفي فناوى قاضي خان وكيفية المسح ان يضع بعض أصابع يده اليسرى على مقدم خفه الأيسر ويدهما إلى الساق فوق الكعبين ويفرج بين أصابعه ، ولو بدأ من أصل الساق ومد إلى الأصابع جاز وفي المجتبي إظهار الخطوط ليس بشرط في ظاهر الرواية . وقال الطحاوي المسح على الخفين خطوط بالأصابع.

( لحديث المغيرة أن النبي على وضع يديه على خفيه ومدها من الأصابع إلى أعلاها مسحة واحدة و كأني أنظر إلى أثر المسح على خف رسول الله على خطوطاً بالأصابع) قلت حديث المغيرة بن شعبة لم يرو على هذا الوجه وإنما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه حدثنا الحسين رضي الله عنه عن أبي عامر الحرار عن الحسن عن المغيرة بن شعبة قال رأيت رسول الله على المنافق ومسح على خفيه ووضع يده اليمنى على خفه الميمنى ويده اليسرى على خفه الأيسر ثم مسح أعلاها مسحة واحدة حتى كأني أنظر إلى أصابسع رسول الله على الحفين . هذا الحديث مع غرابته يدل على أحكام الأول أن السنة وضع المدين على الحفين .

وعن محمد يضع أصابع يديه على مقدم الرّجل وعدها أو يضع كفه مسبع الأصابع إلى أعلاها والمد سنة لأنه ورد أنه عنينتها مسح بالمد وبغير المد.

الثاني : أن السنة في المسح في كيفية الوضع وضع يده اليمنى للايمن واليسرى للايسر. الثالث : ان السنة المسح مرة واحدة .

فإنَّ قلت أخرج أبو داود والترمذي وابن ماجة من حديث ثور بن يزيدعن سرجان<sup>(١)</sup>

<sup>(</sup>١) مكذا في الاصل وربها قصد رجاء بن حيوة . اه مصححه .

ابن حيوة عن كاتب المغيرة عن المغيرة قال وضات رسول الله على غزوة تبوك فمسح أعلا الحقف وأسفله. قلت ضعف هذا الحديث ، فقال أبو داود إن ثوراً لم يسمعه من رجاء قال الترمذي حديث معاول لم يسنده عن ثور عن الوليد بن مسلم ، وسألت محمداً وأباذرعة عن هذا الحديث فقالا ليس بصحيح لأن ابن المبارك رواه عن ثور عن رجاء قال حديث كاتب المغيرة عن النبي على مرسل . وقال الدارقطني في العلل هذا حديث لا يثبت لأن ابن المبارك رواه عن ثور بن يزيد مرسلا و كذا ضعفه أحمد بن حنبل و رح » .

قلت حاصل ما ذكروا في هذا الحديث أربع علل الأولى أن ثوراً لم يسمعه من رجاء ، ويجاب عن هذا بأن البيهةي أسنده عن داود بن رشيد حدثنا الوليد عن ثور حدثنا رجاء عن كاتب المغيرة عن المغيرة وقد صرح فيها بأن ثوراً قال حدثنا رجاء وإن كان رواه قد روى عنه أنه قال عن رجاء .

الثانية : أن كاتب المغيرة أرسله ، ويجاب عن هذا بأن الوليد بن مسلم زاد في الحديث ذكر المفيرة وزيادة الثقة مقبولة .

الثالثة: ان كاتب المفيرة مجهول ، ويجاب عن هذا بأن المعروف بكتابة المفيرة همو مولاه ، وزاد الثقفي وكنيته أبو سميد ويقال أبو الورد سمع المفيرة روى عنه الشعبي ورجاء بن حيوة وأبو عون وغيرهم ، وروى له الجماعة ، وصرح ابن ماجة في سننه فقال عن رجاء عن داود كاتب المفيرة فصرح باسمه .

الرابعة: أن الوليد مدلس ، ويجاب عن هذه بأن أبا داود قال عن الوليد أخبرني ثور فأمن بذلك تدليسه فلذلك استدل بب جماعة منهم الشافعي ان مسح أسفل الخفين مستحب عندهم .

قلت وعن هذا قال صاحب البدائع المستحب عندنا الجـــمع بين ظاهره وباطنــه وقد ذكرناه .\*

وجمهور أصحابنا استدلوا بما روي من حديث الأعمش عن أبي اسحاق عبد خير عن على رضي الله عنه لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح عليه من ظاهره ، وقد

رأيت رسول الله على الحقين على ظاهرها الرواه أبو داود وأحمد والترمذي وقال على حديث حسن صحيح ورواه أبو داود أيضاً من حديث الأعمش باسناده قال ما كنت أرى باطن القدمين إلا أحق بالمسح حتى رأيت رسول الله على على على ظاهر خفيه . وقال أبو داود رواه أبو السوداء عن أبيه قال رأيت علياً رضي الله عنه توضأ ففسل ظاهر قدميه وقال لولا أني رأيت رسول الله على يفعله لظننت بطونها أحق بالمسح وقال البيه فيه إلى عبد خير وهو لم يحتج به صاحب الصحيح .

قلت عدم احتجاج صاحبي الصحيح ليس بقادح في روايته ، والحق من أخذه لم يحتجا به ، وقد احتج به غيرها وحديثه صحيح . وقال إمسام الحرمين في النهاية في الحديث الصحيح أنه عليه السلام مسح على خفيه خطوطاً فكانه تبع القاضي حسين ، فإنه قسال روى حديث علي رضي الله عنه كنت أرى أن باطن القدمين أحق بالمسح من ظاهرها قال فحكى عنه أنه قال ولكني رأيت رسول الله على على ظاهر الخف خطوطا بالاصابع وتبعه الغزالي في الرسيط.

وقال النووي في شرح المهذب هذا الحديث ضعيف روي عن على مرفوعاً وعن الحسن البصري موقوفاً. قلت وروى ابن أبي شيبة أثر الحسن البصري قال من السنة أن يمسحعلى الحفين خطوطاً. وقال في التنقيح قول امام الحرمين انه صحيح غلط فاحش لم نجده من مرويات على ، ولكن روى ابن أبي شيبة أثر الحسن المذكور. قلت كان النووي أراد بقوله هذا الحديث ضعيف هو الذي نقله امام الحرمين ، وأما الذي رواه أبو داود فهسو صحيح كا قلنا والدليل على ذلك ما قاله صاحب التنقيح ، وقال السروجي في تعليل ترك المسح باطن الخفين لأن المسح إذا تكرر على أسفل الخف خلق وبلى واضربه مسع الدوس بالبلل على الأرض كا ذكروا في ساق الحف بل أولى ، لأنه لا يلحق الأرض .

قلت هذا التعليل معدول لا يخفى ، وقال أيضاً ولأنه معدول عن القياس فيقتصر على ما ورد به الشرع وهو ظاهر الخف دون باطنه قلت القياس يقتضي مسح الظاهروالباطن لأنه يدل على الفسل والشرع كا ورد بالظاهر ورد بالباطن كا ذكرنا مستقصى .

#### ثم المسح على الظاهر حتم

( تم المسح على الظاهر حتم ) أي ثم مسح الخف على ظاهره حتم أي واجب . قسال الاترازي يعني أنه واجب لا يحتمل غيره. قلت ان أراد بعدم الاحتمال عقلا فممنوع ومنعه ظاهر ، إن أراد به شرعاً فممنوع أيضاً لأنه ورد أنه عليه السلام مسج على باطن خفسه كما مر من حديث المفيرة بن شعبة .

وقال صاحب الدراية فإن قبل ينبغي أن يجوز المسح على الباطن والقعر لأنه خلف عن الفسل فيجوز في جميع محل الفسل كما في مسح الرأس فإنه يجوز المسح في جميع الرأس وان ثبت مسحه عليه السلام في الناصية. قلت لا يجوز لأن فعله عليه الصلاة والسلام ابتداء شرع وهو غير معقول المعنى فيعتبر جميع ما ورد به الشرع من رعاية الفعل والحل بخلاف مسحه عليها فإنه بيان ما ثبت بالكتاب لا نصب الشرع فيجب العمل بمقدار ما يحصل به البيان وهو المقدار ، لأن المحل معلوم بالنص فلا حاجة إلى فعله بياناً له ،

قلت ان أراد بقوله لا يجوز يمني مسح البطن والعقب مع مســـ الظاهر فلا نسلم ذلك ، لأنه ورد مسح الظاهر والباطن بقوله فيمتبر جميع ما ورد به الشرع من رعايسة الفعل والمحل لا يصلح دليلا لمدعى الاقتصار على الظاهر ، لأنه ورد في الشرع فعل الباطن ، رثبت انه محل أيضاً لفعله عليه السلام فكما انه يراعى الفعل والحــل لو ورد الشرع بها فكذلك ينبغي أن يراعى ذلك في الباطن أيضاً ، فإن الشرع ورد بهما أيضاً.

وقوله - لأن الحل معلوم بالنص فلا حاجه إلى نقله بياناً له - غير مسلم في حق المقدار. قال صاحب الدراية فإن قيل ينبغي أن يجوز المسح على الباطن مع الظاهر لكونها مرويين والجمع بمكن فثبت فرضية مطلق المسح وسنية المسح عليها كما قال الشافعي . قلت هذا السؤال غير وارد فلا يحتاج إلى قوله ينبغي ٠٠ النح والعمل بما قاله الشافعي لو ورد حديث الظاهر والباطن وإمكان الجمع بينها في العمل وتأويله في جواب هذا السؤال بقوله - يحتمل أن يكون المراد من أعلاه مها يلي الساق ومن أسفل مها يلي الاصابح فلا يثبت سنية مسح الباطن - فالشك غير صحيح لأن هذا مفسر فلا يحتاج إلى التأويل إذا لم يمكن الجمع وقد أمكن كها ذكرنا .

### حتى لا يجوز على باطن الحنف وعقبه وساقه لأنه معدول به عن القياس فيراعي جميع ما ورد به الشرع والبداية من رؤوس الأصابع استحياب

- (حتى لا يجوز على باطن الخف وعقبه وساقه ) هذه نتيجة قوله -- ثم المستح على الظاهر حتم قلت ان اراد بقوله لا يجوز الاقتصار على الباطناو العقب أو الساق فمسلم. وان أراد به مع الظاهر فغير مسلم كا ذكرنا. وقال الأكمل يعني لا يجوز على باطن الحف وعقبه خلافاً للشافعي في قوله . قلت هذا لا يصح فإنه لم ينقل عن الشافعي انه أجاز مسح الباطن وحده بل نص في الام وغيره ان مسح الباطن وحده لا يجوز .
- ( لانه معدول به عن القياس ) أي لان المسح معدول به عن القياس ، لان المسح لا يطهر ولا يزيله فجمل قائماً مقام الغسل التخفيف رخصته . وقال الاترازي قوله معدول به عن القياس إشارة إلى ما ذكرنا من حديث على رضي الله عنه قال لو كان الدين بالرأي الحديث ، قلت يفهم من كلام هذا أن القياس مسح الباطن وعدل به عنه إلى الظاهروليس كذلك بل القياس أن لا يجوز المسح أصلا كما ذكرة الآن .
- ( فيراعى جميع ما ورد به الشرع ) هذه نتيجة قوله لانه معدول به عن القياس ولكن ظاهر هذا الكلام لا يستقيم لان استيعاب ظاهر الخف والبداءة من رؤوس الأصابع غمير معتبر في الوجوب فلو روعى جميع ما ورد به الشرع لوجب ذلك ولم يدل به أخذا لخف م
- ( والبداءة من رؤوس الاصابع استحباب ) الخبر لا يطابق المبتدأ في المنى والمطابقة مستحبة وهو يتضمن الاستحباب اللهم إلا إذا جعل هذا من قبيل زيد عدل ، فاقهم . ونتيجة قوله استحباب انه لو بدأ من الساق جاز . وسأل الاكمل ها هنا سؤالا ، وملخصه أنه كان ينبغي أن تكون البداءة من الاصابع حتماً لا مستحباً كالمســح على ظاهرهما ، لان الشرع ورد بمد البدين من الاصابع إلى أعلاهما ، ثم أجاب عن ذلك بقوله ما روي انه عليه السلام مسح على خفيه من غير مد إلى الساق ، قلت في حديث المغيرة الذي ذكره المصنف ومدهما من الاصابع إلى أعلاهها .

فان قلت ان هذا غريب لم يرو حديث المغيرة هكذا . قلت رري في حديث جابر

# اعتباراً بالاصل وهو الغسل وفرض ذلك مقدار ثلاث أصابع من أصابع الرجل الأول أصح أصابع اليد . وقال الكرخي « رض » من أصابع الرجل الأول أصح اعتباراً بآلة المسح ، ولا يجوز المسح على خضافيه خرق كثير

رضي الله عنه قال قال رسول الله عليه بيده هكذا من أطراف الاصابع إلى أصل الساق، ورواه ابن ماجة .

فإن قلت في مسنده جرير بن زيد ، قال صاحب التنقيح وجرير هذا ليس بمشهور ولم يرو عنه غير بقية ، وفي سنده أيضاً منذر بن زياد الطاري وقد كذبه الفلاس ، وقسال الدارقطني متروك وهذا الحديث مها استدركه الحافظ المزني على ابن عساكر إذا لم يذكره في أطراقه و كأنه ليس في بعض نسخ ابن ماجة . قلت أخرج الطبراني في معجمه الأوسط عن بقية عن جرير بن يزيد الحيري عن محمد بن المنكدر وعن جابر بن عبد الله قال مسرر رسول الله على يتوضأ وهو يغسل خفيه فنفخه بيده وقال انما أمرنا بالمسح هكذا ومد يده من مقدم الخفين إلى أصل الساق مرة وفرج بين أصابعه .

( اعتباراً بالأصل وهو الغسل ) اعتباراً على انه مفعول مطلق أي اعتبرنا في مستح الحف البداءة من الأصابع اعتباراً بالأصل وهو غسل الرجلين ( وفرض ذلك ) أي فوض مسح الحف ( مقدار ثلاث أصابع من أصابع اليد ) قال في التحفة سواء كان المسح طولاً أو عرضاً ، أما التقدير بثلاث أصابع كما ذكر في حديث جابر المذكور آنفاً ، وقد ذكر بلفظ الجمع وأقله ثلاثة ، وأما اعتبارها من أصابع اليد فلانها آلة كما في مسح الرأس .

( وقال الكرخي من أصابع الرجل ) وقال الشيخ أبو الحسن الكرخي في مختصره إذا مسح مقدار ثلاث أصابع من أصابع الرجل أجزأه واعتبره بالحرق ( والأول أصح ) أي اعتباراً لأصابع اليد ( اعتباراً بآلة المسح ) لأن المسح فعل يضاف إلى الفاعل لا إلى الحل فتعتبر الآلة كا في الرأس .

( ولا يجوز المسح على خف فيه خرق كبير ) يروى كبير بالباءالموحدة وكثير بالثاء الثلثة ، فالاول يقابله الصغير ، والثاني يقابله القليل ، والأول أيضاً يستعمل في الكميــة

### يبين منعقد ثلاث أصابع من أصابع الرجل . وإن كان أقل من ذلك حاز . وقال زفر والشافعي « رح ، لا يجوز وإن قـل

المتصلة ، والثاني في المنفصلة ( تبين منه قدر ثلاث أصابع الرجل ) هذه الجملة الفعلية في محل الرفع لأنه صفة لقوله كبير ، وفي المحيط والبدائع والاسبيجابي الحرق المانسے هو المفتوح الذي ينكشف ما تحت الحف أو يكون منضما لكن سيفرج عند المشي ويظهر القدم ، وإذا كان طولا منضما لا ينكشف ما تحته لا يمنع كذا روي عن أبسي يوسف ، ولو انكشف الطهارة وفي داخلها بطانة من جلد ، وفي الذخيرة أو خرقة محروزة بالحف لا يمنع ، وقيل ولو كان الحرق تحت القدم لا يمنع ما لم يبلغ أكثر القدم . وفي الكعب يمنع ثلاث أصابع لا ما دونها وما فوق الكعبين لا يمنع لانه ليس بموضع المسح ولا لمشي وفي الذخيرة الكبير ثلاث أصابع للرجل أصغرها وفي بعض المواضع كالابهام وجاز لها . قال الحلوائي ان كان الحرق عند أكبر الاصابع يعتبر أكبرها ، وإن كان عند أصغر الاصابع يعتبر أصغرها وهذا في الحرق المنفرج الذي يرى ما تحته من الرجل .

وإن كان طويلا يدخل فيه ثلاث أصابع وأكثر ولكن لا يرى شيء من أصابع إلا ينفرج عند المشي لصلابته لا يمنع ، وفي مقطوع الاصابع يعتبر الخرق بأصابع غيره وقيل بأصابع نفسه لو كانت قائمة . وفي المرغبناني إن ظهرت من الحرق الابهام والوسطى والحتصر شيء من الخف لم يجز المسح ولو ظهر الابهام ولكن قدر ثلاث أصابع الرجل أصغرها لا بأس بالمسح ، وفي صلاة الحسن يعتبر قدر ثلاث أصابع الرجل مضعومة لا ينفرج الحف الذي لا ساق له كذي الساق وصاحب الرجل الواحدة يمسح ، وفي المنية مقطوع الاصابع تحته خرق في موضع الاصابع مقدار ثلاث أصابه قدميه أصغرها لو كانت قائمة يمنع المسح ولا يعبأ بأصابع غيره وإن كان موضع الابهام وخرجت هي وجارتها كنع وجارة واحدة منها لا يمنع في الاصح وإن ظهرت الاصابع ولم تخرج لا يمنع

( وإن كان أقل من ذلك جاز ) أي من ثلاث أصابع الرجل جاز المسح ، لأن الحف لا يخلو عن الحرق القليل عادة فجمل عفوا لدفع الحرج .

( وقال زفر والشافعي لا يجوز بخرق وان قل ) أي الخرق . وقال أحمد وعن الثوري

لأنه لما وجب غسل البادي يجب غسل الباقي ، ولنا ان الحفاف لا تخلو عن قليل خرق عادة فيلحقهم الحرج في النزع وتخلو عن الكثير فلا حرج ، والكثير ان ينكشف قدر ثلاث أصابع الرجل أصغرها هو الصحيح

ويزيد بن هارون وأبي توروجوازه على جميع الحفاف وعندمالك اليسير غير مانع والكبير مانع و وعن الأوزاعي أن ظهرت طائفة من رجل مسح على خفيه وعلى ما ظهر من رجليه وعن الحسن إن ظهر أكثر الأصابع لم يجر ، وفي شرح الوجيز ولو كان الحف منخرق ففيه قولان في القديم يجوز المسح عليه ما لم يتفاحش ، وبه قال مالك ، وحد الفحش ما قاله الأكثرون ما لم يتمالك في الرجل ، ولا يتأتى المشي عليه وإلا فليس بفاحش . وقيل حده أن لا يبطل له اسم الحف ، وبه قال النووي .

وفي الجديد لا يجوز المسح عليه قليلا كان الخسرق أو كثيراً ، وبه قال أحمد والطحاوي .

- ( لأنه ) أي لأن الشأن ( لما وجب غسل البادي ) أي الظاهر من الرجل ( يجبغسل الباقي ) اعتباراً بالكثير عندنا ، والجمع بين الغسل والمسح لا يجوز .
- ( ولنا أن الخفاف لا يخلوعن الحرق القليل عادة فيلحقهم الحسرج في النزع ) أي في نزع الخف ولا سيا في حسق المسافر ( وتخلو ) أي الخفاف ( عن الكثير فلا حرج ) فيه لندورته ، وقولهم لما وجب غسل البادي قلنا وجوب غسل البادي غير مسلم لهم فاليسير الذي ذكروه ، فإن مواضم الاشفار الخف كان مثل ذلك فيه خرق ، ألا تسسرى كيف بدخل التراب من ذلك .
- ( والكثير أن ينكشف قدر ثلاث أصابع الرجل أصغرها ) الكثير مبتداً ، وأن مصدريه في محل الرفع على الخبرية والتقدير الكثير انكشاف قدر ثلاث أصابع الرجل ، قوله أصغرها بالجربدل من ثلاث أصابع ، بدل البعض من الكل ( همو الصحيح ) واحترز به عما روي عن الحسن عن أبي التقدير بثلاث أصابع الرجل هو الصحيح ، واحترز به عما روي عن الحسن عن أبي

لأن لأصل في القدم هو الأصابع والثلاث أكثرها فيقام مقام الكل واعتبار الأصغر للاحتياط، ولا معتبر بدخول الانامل إذا كان لا ينفرج عند المشي، ويعتبر هذا المقدار في كل خف على حدة

حنيفة انه قال قدر ثلاث أصابع من أصابع اليد ، وقال الأكمل قسوله ــ هو الصحيح ــ احتراز عن رواية الحسن كما ذكرنا وعما قال شمس الأئمة الحلوائي المعتبر بأكبر الأصابع إن كان الخرق أكبرها وأصفرها إن كان عند أصفرها .

قلت أخذ الأكمل هذا من السفناقي وليس كذلك ، بل قوله – هو الصحيح ــ احتراز عن رواية الكرخي ، وأما الاحتراز عن رواية الحلوائي فنقول أصغرها .

( لأن الأصل في القدم هو الأصابع والثلاث أكثرها ) أي ثلاثة أصابع أكثر القدم وفيه نظر ، لأنه جمل الأصل في القدم الأصابع ، ثمقال والثلاث أكثرها ، وهذا يقتضي أن يكون الأصابع من أجزاء القدم وجزء الشيء لا يكون أصلا له ( فيقام مقام الكل ) أي إذا كان الثلاث أكثر القدم فيقام مقام الكل بضم الميم الأولى لأن أكثر الشيء له حكم كله .

( واعتبار الأصغر للاحتياط ) وهذا كأنه جواب عما يقال لم اعتبر الأصابح لثلاث له لعغير ، فأجاب بقوله للاحتياط في باب العبادة ( ولا يعتبر بدخول الأنامل إذا كان لا ينفرج عند المشي ) أى لا عبرة بدخول الانامل في حكم الأصابع يعني إذا بدأ مقدار ثلاث أصابع الرجل لا يمنع الجواز ، وقيل يمنع وإليه مال السرخسي ، والأصح أنه إذابداقدر ثلاث من اصابع الرجل بكالها يمنع وإليه مال الحلوائي . وفي المجتبى له بدا ذلك من بطانة المخف دون الرجل . قال الفقيه أبو جعفر الأصح انه يمسح عند الكل كأنه كالجوارب المنعل ، وحكم الكعب المرتفع حكم الخف ، لأنه كالمخف لا ساق له .

وفي شرح الوجيز لو تخرقت البطانة وحدها أو الطهارة وحدها جاز المسح ان كان ما يقي ليس بضعيف و إلا لا يجوز في أظهر القولين (ويعتبر هذا المقدار) أي مقدار ثلاث أصابع الذي يمنع بدوها عن المسح ( في كل خف على حدة ) أي في كل واحد من الخفين منفرداً.

### فيجمع الخرق في خف واحد ، ولا يجمع في خفين لأن الخرق في أحدهما لا يمنع قطع الغير بالآخر بخلاف النجاسة المتفرقة لأنه حامل للكل.

وقوله على حدة \_ أى على حال ، والهاء فيه عوض عن الواو ، وأصله وحده ، ولما حذفوا الواو عوضوا بها الهاء في آخره على عدة وكذلك أحد أصله وحد (فتجمع الخروق في خف واحد ) هذه نتيجة قوله \_ ويعتبر هذا المقدار في كل خف على حسدة \_ ( ولا تجمع ) أى الخروق ( في الخفين ) وغن أبي يوسف « رح » لا تجمع في خف أيضاً ( لأن الخرق في أحدهما لا يمنع قطع الغير بالآخر ) أى بالخف الآخر بخلاف الخسرق من الخفين ه

قال الأكمل قيل ينبغي أن يجمع في الخفين أيضاً ، لأن الرجلين صارا كعضو واحد للدخولها تحت خطاب واحد . وأجيب بانها صارا كعضو واحد في حق حكم شرعسي ، والحرق أمر حسي فلا يكونان فيه كعضو واحد كما في قطع المناخر ، ولهذا لو مد الماء من الأصابع إلى العقب جاز ولم يظهر له حكم الاستمال لأنه عضو واحد ، ولو مد الماء من الرجلين إلى الأخرى لم يجز . قلت هذا السؤال مع جوابه في الدراية ، ولكن جواب صاحب الدراية قلت نعم صار كعضو واحد في حق المسافر .

فإن قبل هلا يغسل أحدهما ، قلنا لما كان العضوين واحداً في حق حكم شرعي ، فلو غسلت احداهما ومسح الاخرى يكون جمعاً بين المسح والفسل في عضو واحد حكماً ، وذا غير مشروع ، كذا في الكافي ، وفي الإيضاح الوظيفة فيهما ان كانت متحدة حتى انتقض المسح ينزع احدهما ولكنهما في حتى الفسل عضوان .

( بخلاف النجاسة المتفرقة ) على الخفين بأن كانت في احدها قليلة وفي الاخسرى كذلك يجمع بينها ( لانه ) أى لان صاحب الخف ( حامل للكل ) أى لكل النجاسة وهو ممنوع في الحمل . وقبل في الفرق بين النجاسة والخرق إنما يمنع المسح لا بعينه بل لمنى يتضمنه وهو انه لا يمكنه قطع السفر به بخلاف النجاسة ، فإن المانع غيرها لا لممنى

وانكشاف العورة نظير النجاسة . ولا يجوز المسح لمن وجب عليه الغسل لحديث صفوان بن عسَّال و رض، انه قال كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا كنا سفراً أن لا نتزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليها إلا عن جنابة ولكن عن بول أو غائط أو نوم

يتضمنه وهو انه لا يمكنه قطع السفر بالنجاسة خصت به ، فإذا كان كذلك فمتى بلغت النجاسة أكثر من قدر الدرم تمنع الجواز .

( وانكشاف العورة نظير النجاسة ) يعني انه يجمع وان كان في مـواضع كما يجمع النجاسة المتقرقة في بدن الإنسان أو ثوبه أو خفه . وفي الزيادات ولو انكشف شيء من فرجها أو شيء من بطنها وشيء من فخذها وشيء من ساقها وشيء من شعرها نجيث لو جمع يكون ربع ساقها أو شعرها أو فرجها لا يجوز صلاتها .

( ولا يجوز المسح لمن وجب عليه الفسل ) صورت رجل توضأ ولبس الخف ، ثم أجنب ثم وجد ماء يكفي للوضوء ولا يكفي للاغتسال فإنه يتوضأ ويفسل رجليه ولا يسح ويتيم للجنابة ذكر هذا في المنتقى . وقيل صورته مسافر أجنب ومعه ماء يكفي للوضوء فتيمم للجنابة ثم أحدث وتوضأ بذلك الماء ولبس خفيه ثم مر على الماء انتقض وضوءه السابق لقدرته على الاغتسال فلو لم يغتسل وعدم الماء ثم حضرت الصلاة وعنده ماء قدر ما يكفي الوضوء تيمم وتعود الجنابة لرؤية الماء ولو أحدث بعده فتوضأ بذلك الماء ولكن ينزع خفيه ويفسل رجليه وفي الجنابة المسألة لا تحتاج إلى صورة معينة ، فإن من أجنب بعد لبس الحقف على طهارة كاملة لا يجوز له المسح مطلقاً ، لأن الشرع جعل الحق مانعاً لرؤية الحدث الاصفر لا الاكبر . وقال شمس الاثمة السرخسي الجنابة لزمها غسل جميع البدن ومع الحق لا يتأتى ذلك .

( لحديث صفوان بن عسال « رض » قال كان رسول الله على يأمرة إذا كناسفر أأن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليها إلا عن جنابة ولكن من بول أو غائط أو نوم ) ، هذا الحديث أخرجه النسائي وابن ماجة والترمذي وقال حديث حسن صحيح ، وأخرجه ابن

#### ولأن الجنابة لا تتكرر علاة فلاحرج في النزع بخلاف الحدث لأنه بتكرر .

حبان في صعيعه وابن خزية في مستدركه ، وفي رواية الترمذي والحديث مغاول بتضمن قضية المسع والعلم والتوبة والهوى ، ورواه الشافعي أيضا وأحمد والدار قطني والبيهةي ، ووقع في الدراقطني زيادة في آخر هذا المتن وهي قوله أوربح ولكن وكيع تفرديها عن مضر. قلت ان كثير أمن الشراح المشهورين لم يتعرضوا لذكر هذا الحديث أصلا ، أما السفنا في فلميذكره أصلاو كذلك الاترازي و والعسال بالمين المهاجيبا علم العسل ولم يذكر شيئا غير ذلك . أما صاحب الدراية فأمعن في موقال الحديث في المستصفى ولكن ذكر فيسته والاعن جناية وهكذا ذكره أكثر المحدثون .

قلت روى إلا بكلمة الاستثناء وبكلمة لا للنفى وكلاهما صحيح ، ولكن المشهور هو الاول ، والمشهور أيضاً في كتب المحدثين بالواو في قوله - أو غائط أو نوم - وكلمة أو في كتب الفقه ، وقد تكلمنا فيه فيا مضى . وقال صاحب الدراية روى الطحاوى في كتب الفقه ، وقد تكلمنا فيه فيا مضى . وقال صاحب الدراية روى الطحاوى في كتابه إلا عن جنابة كا ذكر في المتن وهو الأشبه بالصواب ، وقال ولمل بعض الرواية بها في كتابه وكتب الامكان لا ، كذا في شرح المصابيح ، ويعتمل أن الصحابي قسال كان عليه السلام يأمرنا بنزع خفافنا من بول وغائط ونوم لا عن جنابة ، فرواه مقاوباً كذا قبل .

قلت هذا كله تخمين وتصرف غير سديد ، وقد قلت انه روي بوجهين صفوان فلا يحتاج إلى هذا التكلف ، وقال الاكمل بعد قوله - والاستدلال به ظاهر - أي بحديث صفوان وقال حميد الدين الموضع موضع النفي فلا يحتاج إلى التصوير . قلت مولانا حميد الدين لم يقل هذا المذكور في الحديث واغا قال في قول المصنف لا يجوز المسح لمن وجب عليه النسل ، لانهم قالوا ان ذكر الصور جذا تكلف قصر ، ولهذا قال في المنافع أيضاً هو موضع النفي فلا يحتاج إلى التصوير .

( ولأن الجنابة لا تتكرر عادة فلا حرج في النزع بخلاف الحدث فإنه يتكرر )وفي نزع الحف فيه حرج ، وشرعية المسح لعقم الحرج .

#### وينقض المسحكل شيء ينقض الوضوء لأنه بعض الوضوء، وينقضه أيضاً نزع الخفين لسراية الحدث إلى القدم حيث زال المانع، وكذا نزع أحدهما لتعذر الجمع بين الفسل والمسح في وظيفة واحدة

فإن قلت قوله – بخلاف الحدث – يتناول الحدث الأصغر والأكبر • قلت دلـــت القرينة اللفظية على أن المراد مو الحدث الأصغر .

(وينقض المسح كل شيء ينقض الوضوء) لأنه بدل عن النسل فصار كالتيمم (لأنه) أي لأن المسح ( بعض الوضوء) فيعتبر البعض بالكل (وينقضه أيضاً) أي ينقض المسح أيضاً ( نزع الحفين لسراية الحدث إلى القدم حيث زال المانع) وهو الحف ، لأنه لو كان المانع عن حلول الحدث السابق فلها زال حل وعمل عمله (وكذا نزع أحدهها) أي وكذا ينقض المسح نزع أحد الحفين ( لتعدر الجمع بين الغسل والمسح في وظيفة واحدة) وهسي غسل الرجلين لأن اتيان البدل الهايئاتي عند عدم الأصل ، ومن أصحاب مالك من قال لا يازمه ذلك بل يمسح على الآخر ويغسل الرجل وهو مذهب الزهري وأبي ثور أيضا ، وها هنا خسة أشياء .

الأول: انه قال النزع في الصورتين وحكم الانتزاع كذلك وسراية الحدث السابق إلى القدمين كها ذكرنا .

والثاني : قال في وظيفة واحدة لأنه إذا كان الجسع بين النسل والمسح في وظيفتين لا يمنع كفسل الوجه والبدين ومسح الرأس والرجلين .

والثالث : ان النزع أو الانتزاع غير ناقض، وانها الناقض هو الحدث السابق ، ولكن لما كان ظهور عمله عند وجود النزع أضيف النقض إليه مجازاً .

والرابع: ان التعذر الذي ذكره هو باعتبار ما تقتضيه القاعدة ، وأما باعتبار غير ذلك فلا يقدر ، وهذه الأربعة متعلقة بالكتاب .

والخامس: دخول الماء أحد خفيه حتى تصير رجله منسولة ينقضه أيضاً ، ويجب غسل رجله الاخرى لمنع المسح الجمع وإن لم يبلغ لا ينقص .

#### وكذا مضي المدة لمــــا روينا ، وإذا تمت المدة نزع خفيه وغسل رجليــه وصلى

وزاد أبو جعفر في نوادره أن الماء إذا أصاب أكثر الرجل ينقض ، وفي الجاوي إذا ابتل جيع أحد القدمين ينقض مسحه ، ذكره في الزيادات غسلت إحدى الرجلين أو بعض الرجل لا يجوز المسح وفي المرغيناني الاصح أن غسل أكثرالقدم ينقضه ، وفي متنه إذا بلغ الماء أكثر رجليه الواحدة روايتان في انتقاض المسح . وفي الذخيرة قال في صلاة الميون الماسح على الخف إذا أحدث فانصرف ليتوضأ فانقضت مدة مسحه قبل فله أن يغسل رجليه ويبنى على صلاته كالمتيمم إذا أحدث فانصرف فوجد ماء لا تفسد صلاته ، وله أن يتوضأ ويبني على صلاته كذا ها هنا ، قال وذكر في مجموع النوازل نزعها لهذه المسألة فقال لو انقضت مدة مسحه بعدما أعاد إلى مكان صلاته فسدت وإذا انقضت مدة مسحه وهو في الصلاة ولم يجسد ماء فإنه يمضي على صلاته ، ومن المشايخ من قال تفسد صلاته .

( وكذا مضي المدة ) أي وكذا ينقض المسح لمضي يوم وليلة في المقيم وثلاثة أيام في المسافر ( لما روينا ) وهو قوله علائة يسح المقيم يوماً وليلة والمسافر ثلاثة أيام ولياليها ، وقال الأكمل لما روينا من رواية صفوان أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام وكذا قال صاحب الدراية والأكمل أخذه منه والأوجه هو الأول على ما لا يخفى . وقوله - لما روينا - ليس على الحقيقة ، وإنها هو حكاية أو بمجرد نقل ، والرواية غير ذلك على مسا عرفت ، وقال ابن أبي ليلى المسح على الحقين قائم مقام غسل الرجلين، فلو غسل رجليه ولبسخفيه، منزع لم يجب عليه غسل رجليه فكذا ها هنا قلنا انه قائم مقامه شرعاً في وقت مقدر ، فإذا مضى لا يقوم مقامه كطهارة التيمم .

( واذا تمت المدة ) وفي بعض النسخ – وإذا انقضت المدة – وهي اليوم والليلة للمقيم وثلاثة أيام ولياليها للمسافر ( نزع خفيه وغسل رجليه وصلى )لسريان الحدث إلىالقدمين إذا كان متوضئاً. قال الأكمل قيل هو تكرار لأنه علم حكمه من قوله – وكذا مضي المسدة – وأجيب بأنه ذكر تمهيداً لما رتب عليه من قوله – ينزع خفيه وغسل رجليه –

# وليس عليه إعادة بقية الوضوء، وكذا إذا نزع قبل المدة لأن عند النزع يسري الحدث السابق إلى القدمين كأنه لم يغسلهما وحكم النزع يثبت بخروج القدم إلى الساق

قلت ليس كذلك ، وانها ذكره تمهيداً لما رتب عليه حكماً آخر وهو قوله ( وليس عليه إعادة بقية الوضوء ) قال الاكمل هذا احتراز عن قول الشافعي فإنه يقول عليه أرب يعيد الوضوء .

قلت المصنف في صدد بيان مذهبه ، ولم ياترم بيان مذهب غيره إلا في مواضع لأجل نصب الدلائل رداً عليه ، ثم ان عدم بقية الوضوء إذا كان متوضئاً ، وأما إذا كان محدثاً فمليه أن يتوضأ وهو قول أبي عمرو الشعبي والنخعي وعلية والأسود وأبي ثور والليست والشافعي في أصح قوليه ومالك والليث إلا انها قالا ان أخر غسلها يستأنف الوضوء . وقال الحسن بن جني والزهري ومكحول وابن سيرين اذا خلع خفيه أعاد الوضوء من أوله ، ولا فرق بين تراخيه وعدمه . وقال الحسن البصري وطاووس وقتادة وسليان بن حرب اذا نزع بعد المسح صلى كها هو ، وليس عليه غسل رجليه ولا تجديد الوضوء ، واختاره ابن المنذر واعتبروه بحلق الشعر بعد مسح الرأس.

وأجيب عن ذلك بأن الشعر من الرأس خلقة ومسحه مسح الرأس بخلاف الخف فإنه منفصل عن الرجل فلا بعد المسح عليه غسلا للرجل فكان الحدث قائماً بالرجل بعد نزع الحف عنها .

( وكذا اذا نزع قبل مضي المدة ) أي وكذا ليس عليه إعادة بقية الوضوء إذا نزع الحف قبل مضي مدة المسح في حق المقيم والمسافر ( لأن عند النزع يسري الحدث السابق إلى القدمين كأنه لم يفسلها ) فإذا لم يفسلها بقيتا بلا غسل ولا مستح مع الحدث بها وذا لا محوز .

( وحكم النزع يثبت بخروج القدم إلى الساق ) لما كان لنزع الحف قبل مضي المدة حكم قدر ذكره اشارة بهذا الى ان النزع الذي يترتب عليه الحكم ما هو حكمه ، فقال حكم

#### لأنه لا معتبر به في حق المسح ، وكذا بأكثر القدم هو الصحيح . ومن ابتدأ المسح وهو مقيم فسافر قبل تمام يوم وليلة مسح ثلاثة أيام ولياليها عملاً باطلاق الحديث

النزع الى ساق الخف ثبت بخروج القدم أي بخروج قدم المتوضىء الماسح إلى موضع ساقه من الحف لأن موضع المسح فارق مكانه فكأنه ظهر رجله .

( لأنه ) أي لأن الساق ( لا معتبر به في حتى المسح ) أي بالساق في حق المسح حتى لو لبس خفا لا ساق له يجوز المسح إذا كان الكعب مستوراً ، وإنها قلنا به مسع أن الساق مؤنثة ساعية إما باعتبار لفظ المذكورو إما باعتبار العضو ( و كذا بأكثر القدم ) أي و كذا ثبت حكم النزع بخروج أكثر القدم الى ساق الخف . وفي مبسوط شيخ الاسلام أخسرج رجليه إلى الساق ثم أعادها لا يسسح عليها بعد ذلك . وقال الشافعي في القديم له المسح لما انه لم يظهر من محل الفرض شيء فلا يلزمه الغسل ، وفي الجديد وهو الاصح وهوقولنا وقول مالك وأحمد لا يجوز المسح ( هو الصحيح ) هو المروي عن أبي يوسف ، وفي شرح الطحاوي إذا خرج أكثر المقب من الخف ينتقض مسحه . وعن محمد إذا بقي في الخف من القدم قدر ما يجوز المسح عليه جاز والا فلا ، وهذا اذا قصدالنزع ثم بدا له أن لا ينزع ، فإذا كان لزوال المقب فلبس الخف فلا ينتقض المسح .

وفي الكافي على قول محمد أكثر المشايخ ، لأن المعتبر هو محل الفرض فيا بقي لا ينقض مسحه . وفي النخيرة رجل أعوج يمشي على قدميه وقد ارتفع عقبيه عن عقب الحف ، أو كان لا عقب للخف وصدور قدمية في الحف أو رجل صحيحة أخرج قدميه من عقب الحف الا أن مقدم قدميه في الحف في موضيع المسح له أن يمسح ما لم يخرج صدور قدميه من الحف الى الساق .

( ومن ابتدأ المسح وهو مقيم ) أي والحال انه مقيم ( فسأفر قبل تهام يوم وليلة مسح ثلاثة أيام وليلاق الحديث) وهو قوله عليه السلام وللمسافر ثلاثة أيام ولياليها، لأن اطلاق الحديث سبق رخصة المسح في كل مسافر وهذا مسافر فيمسح كها في سائر

المسافرين ، وبقولنا قال الثوري وأحمد رجع اليه عن قوله الأول وهو قول داود «رض» وقال الشافعي اذا أحدث ومسح في الحضر ثم سافر قبل تهام يوم وليلة يتم يوم وليلة من حين أحدث ، وبه قال مالك واسحاق وأحمد وداود في روايسة عنها ولو أحسدث في الحضر ثم سافر ومسح في السفر قبل خروج وقت الصلاة فإنه يتم مسح مسافر من حيث أحدث في الحضر عند الجمهور إلا ما نقل عن المزني انه يتم مسح مقيم ، وقيل ما نقلاعنه غلط بل قوله قول الجمهور . ولو لبس في الحضر وسافر قبل الحدث يسح مسح مسافر بالاجاع ، ولو أحدث في الحضر ثم سافر قبل خروج الوقت هل يسح مسح مسافر أومقيم فيه الوجهان ، والصحيح مسح مسافر ، والمسألة على أربعة أوجه ، والمرأة كالرجل في المسح على الخف شرعيته ومدته وشروطه ونواقضه كالتيمم والمستحاضة كمن به سلس المبول عليه خف مغصوب جاز .

وقال أحمد لا يجوز ، وكذا عليه خف من حرير عنده ، وقال النووي ولو اتخذ خفا من زجاج أو خشب أو حديد يمكن متابعة المشي عليه بغير عصى جاز المسح عليه . وقال إمام الحرمين والغزالي يمسح على خف الحديد وإن عسر المشي فيسه لثقله وذلك الصنف اللابس وإن كان يرى ما تحته لصفائه بخلاف ستر عورته بزجاج يصف ما تحته حيث لا تجوز صلاته لعدم سترالعورة وكذاعند الحنابات وعند نالا يجوز المسح على شيء من ذلك لأن الشرعورد بالمسح على الخف وهو اسم للمتخذ من الجلد الساتر للكعبين فصاعداً وما ألحق به من المكعب والجرموق والخفاف المتخذة من السار التزكية على ما ذكره السرخسي ، والصحيح عنده ان كانت تحتها ادم يجوز ذكره في البحر .

وجنب اغتسل وصب الماء في خفيه فانغسلت رجلاه وارتفعت الجنابة عنها وصحت صلاته وانقضت المدة فغسل رجليه في الخف صح ، فلو أحدث بعد هذا لا يلزمه نزع خفيه بل له أن يسح عليها ، وقال الشافعي ينزع خفيه ثم يلبسها ولو دميت رجله في الخسف فغسلها فيه جاز المسح بعده اتفاقاً ، ولا يشترط نزعه نسي المسح على الخف ثم خاص ماء جار البادي الفرض بإصابة البلة ظاهر الخف ولا يصير الماء مستعملا عند أبي يوسف، وقال محد يصير مستعملا ولا يجزئه عن المسح إذا كان الماء قليلا غيز جار .

ولأنه حكم متعلق بالوقت فيعتبر فيه آخره بخلاف ما إذا استكمل المدة للاقامة ثم سافر ، لأن الحدث قد سرى إلى القدم والخف ليس برافع ، ولو أقام وهو مسافر ان استكمل مدة الاقامة نزع لأن رخصة السفر لا تبقى بدونه ، وان لم يستكمل أتمها لأن هذه مدة الاقامة وهو مقيم ومن لبس الجرموق فوق الخف مسح عليه خلافاً للشافعي « ر ح »

( ولأنه حكم متعلق بالوقت فيعتبر فيه آخره ) أي لأن المسح متعلق بالوقت وهو يوم وليلة للمقيم وثلاثة أيام ولياليها للمسافر فيعتبر فيه آخر الوقت كالصلاة فإنها حكم متعلق بالوقت فاعتبر فيها آخر الوقت في الطهر والحيض والاقامة والسفسر والباوغ والاسلام (بخلاف ما إذا استكمل المدة للإقامة ثم سافر) يلزمه غسل رجليه (لأن الحدث قدسرى إلى القدم والحف ليس برافع ) بل هو مانع في المدة .

- ( ولو أقام وهو مسافر إن استكمل مدة الاقامة نزع لأن رخصة السفر لا تبقى بدونه ، وان لم يستكمل أتمها لأن هذه مدة الاقامة) وهي يوم وليلة مدة الاقامة ( وهـو مقيم ) أي والحال انه مقيم فيتمها .
- ( ومن لبس الجرموق فوق الخف ) يمني قبل أن يحدث لبس الجرموق على الخف والجرموق ما يلبس فوق الخف وساقه أقصر من الخف ويقال وهو معسرب عن يرموق (مسح عليه ) عندنا ، وبه قال الثوري والحسن وأحمد وداود وجهور العلماء ، قال أبو حامد هو قول العلماء كافة . وقال المزني لا أعلم بين العلماء خلافاً في جوازه ، حكاه عنها النووي في شرح المهذب وهو قول الشافعي في القديم وإلا فلا ، وقال في الجديد لا يجوز المسح عليه إلا إذا لبسه وحده بلا خف ،
  - ( خلافاً للشافعي ) وبه قال مالك في رواية ، وفي شرج الوجيز هذا لا يخلو عن أربعة أحوال أحدها أن يكون يسح الاسفل بحيث لا يسح عليه الحف أو بخرق الأعلى يسسح عليه فالمسح على الأعلى والأسفل كاللفافة .

#### فإنه يقول البدل لا يكون له بدل ولنا ان النبي عليه السلام مسح على الجرموقين

والثانية : أن يكون على المكس من ذلك فيمسح على الأسفل القوى وما فوقه كخرقة فلو مسح الأعلى فوصل البلل إليه ، فإن قصد المسح على الأسفل أو عليها جاز ، وإنقصد الأعلى فقط لم يجز وإن لم يقصد شيئًا فوجهان والأظهر الجواز .

والثالثة : أن لا يكون واحد منهما بحيث يمسح عليه فلا يخفى بمذر المسح .

والرابعة : أن يكون كل منهما بحيث يمسح عليه فهل يجوز المسح على الأعلى فيه قولان في القديم يجوز وهو قول أبي حنيفة وأحمد وهو اختيار المزني ، وفي الجديد لا يجوزوهو أشهر الروايتين عن مالك.

- ( فإنه يقول ) أي فإن الشافعي يقول ( البدل لا يكون له بدل ) يعني الشرع ورد بالمسح على الخفين بدلاً عن غسل الرجلين ، فاو جوز المسح عليهما أقامها مقام الخفوالخف لا يكون له بدل .
- ( ولنا أن النبي على مسح على الجرموقين فوق الحف (١١) ) هذا الحديث رواه بلال وأبو ذر و رض » .

أما حديث بلال فأخرجه أبو داود من حديث أبي عبد الله بن عبد الرحمن شهد عبد الرحمن بن عوف يسأل بلالاً عن وضوء رسول الله على فقال كان يخرج يقضي حاجة فآتيه بالماء فيتوضأ ثم يسح على عمامته وموقيه. رواه ابن خزيمة في صحيحه والطبر اني في معجمه من حديث شريح بن سيال عن على « رض » قال زعم بلال أن رسول الله عليه مسح على الخفين والحار ورواه ابن خزيمة في صحيحه من حديث أبي ادريس الخولاني عن بلال أن النبي على الموقين والحار .

وأما حديث أنس فرواه البيهةي من حديث عاصم الأحوال عن أنس بن مالك ان رسول الله كان يسح على الموقين والخار .

<sup>(</sup>١) عبارة \_ فوق الخف \_ غير مذكورة في المتن .

وجه ۲۰

وأما حديث أبي ذر فرواه الطبراني في معجمه الأوسط من حديث عبيد الله بنالصامة عن أبي ذر قال رأيت رسول الله ﷺ يمسح على الموقين والحمار .

وقال الشيخ تقي الدين في الإمام قد اختلفت عباراتهم في تفسير الموق فقال ابن سيدة الموق ضرب من الحقاف والجمع أمواق عربي صحيح 6 وحكى الأزهري عن الليث كذلك، وقال الفراز الموق الحف فارسي معرب وكذا قال الهروي الموق الحف وقال الحطابي أيضاً الموق نوع من الحف معروف وساقه إلى القصر . وقال النووي أجاب أصحابنا عن الحديث ان الموق هو الحف لا الجرموق لأوجه الأول : لأنه اسمه عند أهل اللسان .

الثاني : انه لم ينقل عن النبي ﷺ انه مسح على جرموقه .

الثالث أن الحجاز لا يحتاج فيه إلى الجرموقين فينقد لبسه .

الرابع: أن الحاجة لا تدعو إليه في الغالب فلانتملق به الرخصة .

قال السروجي ما ملخصه أن قوله الموق وهو الحف لا الجرموق غير مستقيم لأت الجوهري والطرزي والمكبري قالوا ان الجرموق والموق يلبسان فوق الحف فعلم أن الموق والجرموق متغايران وغير الحف فبطل .

قوله – ان الموق هو الخف – . وقال أبو البقاء وأبو نصر البغدادي ان الموق هـــو الجرموق يلبس فوق الخف فصار معنى قوله – ان الموق هو الخف لا الجرموق – وهــذا ظاهر الفساد . وقوله – انه لم ينقل عن النبي عليه انه كان له جرموقان من صــوف – والإثبات مقدم عليه و وقوله ان الحالجاز لا يحتاج فيه إلى الجرموقين – ممنوع بل يرده في الشتاء الشديـــد . – وقوله – فإن الحاجة مــا تدعو إليه – النع يناقض منهبهم في رخصة المسح عند عدم غلبة الحاجة فمنــد عدم الحاجة أولى ، وقد أثبتوها في هــذه الأشياء عند عدم الحاجة وهذا ظاهر بين ليس لهم معه كلام .

وقال الصنماني في العباب الجرموق الذي يلبس فوق الحف ثم قال في باب التيمم الموق الذي يلبس فوق الحف فارسي معرب وهو تقريب مؤكد . وقال الليث الموقان ضرب من الحقاف يجمع أمواق . قلت إذا ثبت أن الجرموق غير الحف ، وان الموق هو الجرموق

#### ولأنه تبع للخف استعمالاً وغرضاً فصار كخف ذي طأقــــين وهو بدل عن الرجل لا عن الخف

يكون استدلال المصنف ببلال وغيره الذي ذكره مستقيا ، وإذا ثبت أن الموق هو الخف على ما ذكره القراز والهروي وكراع يكون استدلاله بالحديث المسند كور غير مستقيم ، ولهذا قال الاترازي ولنا ما روي في المبسوط عن عمر رضي الله عنه رأيت رسول الشيالي مسح على الجرموقين ، ولم يذكره ما يذكره المصنف ، ولكن قال النووي لم ينقل عن النبي ما الله مسح على جرموق . والجواب الذي ذكره السروجي على هذا غير مستقيم على ما لا يخفى ، ولكن روى محمد في كتاب الآثار قال أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه كان يسح على الجرموقين ،

( ولأنه ) أي ولأن الجرموق ( تبع للخف استعمالاً وغرضاً ) أي من حيث الاستعمال ومن حيث الفرض ، أما الاستعمال فمن حيث المشي والقيام والقعود والانخفاض والإرتفاع فإنه أين ما دار الحف يدور معه فكان تبعاً للخف في الاستعمال .

وأما الفرض من لبسه فإنه يلبس صيانة للخف عن الخرق والاقذار كا ان الخسف وقاية للرجل.

( فصار كخف ذي طاقين ) أي فصار الخف من هاتين الجهتين كخف ذي طاقين ثم نزع أحد طاقيه أو كان الخف شعراً فمسح عليه ثم حلق الشعر فإنه لا يجب إعادة المسح قلت لما كانت تبعية في الإستعبال والغرض لم يكن بالأصالة ، فإذا زال بالنزع زالت التبعية وحل الحدث بما تحته فيجب إعادة المسح ، وأما طاقة الخف فلشدة انصال أحدهما بالآخر كانا كالشعر مسم البشرة وقد تقدم انه إذا مسح على الرأس ثم حلقه لا يجسب علمه إعادة المسح .

( وهو ) أي الجرموق ( بدل عن الرجل لا عن الخف ) هذا جواب عن قول الشافعي البدل لا يكون له بدل وهو أن يقال لا نسلم انه بدل عن الخف وانما هو بدل عن الرجل كالخف لم ينعقد فيه حكم المسح بعد .

فإن قلت لا نسلم أليس انه لو نزع الجرموقين يلزمــه المسح على الخفين ولا يجب غسل

القدمين ، ولو كان الجرموق بدلاً عن الخف لوجب غسل القدمين عند نزعها كها في نزع الخفين ، قلت عدم سريان الحبث إلى الرجل لا لأن الجرموق كان بدلاً عن الخف بل لأن المخف لم يكن محلاً للمسمع بعد نزح الجرموقين ، وقيل حلول الحدث على الخف لا يصير علا فإذا لم يكن محلالم يكن الجرموق بدلاً عنه .

( بخلاف ما لبس الجرموق بعدما أحدث لأن الحدث حل بالخف فلا يتحول إلى غيره) وهو الجرموق فلا يسح عليه .

( ولوكان الجرموق من كرباس لا يجوز المسح عليه ، لأنه لا يصح بدلاً عن الرجل ) إذا لم يكن تتابع المشي عليه ( إلا أن تنفذ البلة إلى الخف لرقته ) فيكون المسح عليه كالمسح على الخف .

( ولا يجوز المسح على الجوربين عند أبي حنيفة ) الجورب يتخذ من جلد يلتبس في القدم إلى الساق لا على هيئة الخف بل هو لبس فارسي معرب وجمعه جواربة ، وفي الصحاح ويقال جوارب أيضاً. قلت الجورب هو الذي يلبسه أهل البلاد الشامية الشديدة البرد وهو يتخذ من غزل الصوف المفتول ، يلبس في القدم إلى ما فوق الكعب . وفي المنافع وجورب مجلد وإذا وضع الجلد على أعلاه وأسفله المنعل هو الذي وضع جلاعي أسفله كالنعل للقدم . وفي المعرب أنعل الخف ونعله جعل له نعلا ، والنعل في الجورب يكون إلى الكعب ، وقيل مقدار القدمين .

والمسح على الجوربين في ثلاثة أوجه : في وجمه يجوز بالاتفاق وهو ما إذا كانا ثخينين منعلين . وفي وجمه منعلين . وفي وجمه لا يجوز بالإتفاق ، وهو أن لا يكون ثخينين ولا منعلين . وفي وجمه لا يجسوز عند أبي حنيفة رحمه الله عنه خلافاً لصاحبيه وهمو أن يكونا ثخينين غير منعلين .

( إلا أن يكونا مجلدين أو منعلين ) بضم الميم وسكون النون من أنعلت كما ذكرنا ، وقبل بالتشديد .

( وقالا يجوز إذا كانا ثخيين ) ما تقوم على الساق من غير أن يشد بشيء ( لا يشفان ) بفتح الياء آخر الحروف و كسر الشين المجمة من شف الثوب إذا وصف ما تحته ، من باب ضرب يضرب ، والذي يقول ها هنا لا ينشفان من نشف الثوب العرقوهو من باب علم يعلم خطأ لا يعتمد عليه ، وهذه الجلة في محل البصب إما على الحالية من تخيين وإما على الوصفية ، وإنما ذكرها تأكيداً للشخانية ، وقولها قول الجهور من الصحابة كملي بن أبي طالب وابن مسعود وأبي سعيد مسعود البدري وأنس بن مالك والبراء بن عازب وأبي أمامة البلوي وعمر وابنه وسعد بن أبي وقاص وسعيد بن عرو بن حريث وسعيد وبلال وعمار بن ياسر فهؤلاء الصحابة لا يعرف لهم خالف ومن التابعين سعيد بن السيب وعطاء والتخعي والأعش وسعيد بن جبير ونافع مولى ابن عمر ، وبه قال الثوري والحسن بن صالح وابن المبارك واسحاق بن راهويه وداود وأحمد ، وكره ذلك بحساهد وعمرو بن دينار والحسن بن مسلم ومالك والأوزاعي .

وقال الشافعي يجوز المسح عليها بشرط أن يكون صفيقاً منعلا ، نص عليه في الأم وفي الحلية ، وبقول ابي حنيفة قال الشافعي . وبقولها قال أحمد وداود . وفي الأسرار وقال الناطفي لا يجوز على الكل ، وفي شرح الوجيز لا يجوز المسح على اللفائف والجورب المتخذة من الليدوالصوف لأنه لايمكن المشي عليها وكذاعلى الجوارب المتخذة من الجلدالي تكسر مع الكعب وهي الجوارب الصوفية لا يجوز حتى تكون بحيث يمكن متابعة المشي عليها يمتبر قمود الحاء أو التجليد للقدمين والنعل على الأسفل والإلصاق بالكعب ، وحكى بعضهم انها كانت معقودة صفيقة ففي اشتراط تجليد القدمين قولان .

وكره مالك والأوزاعي المسح على الجوربين من مرغزى والرقيق من غزل أو شعر بلاخلاف ، ولوكان ثغيناً مجيث يعشي معه فرسخاً فصاعداً كجوارب أهل بدر فعلى الحلاف ، وكذا الجورب من جلد رقيق على الحلاف ، ويجوز على الجوارب اللمديسة ،

#### لما روي أن النبي عليه السلام مسح على جوربيه .

ويجوز على الجوارب المشقوق على ظهر القدم ولــــه إذا دار كخروق الحف يشد عليه فيستره لأنه كغير المشقوق وإن ظهر من ظهر القدم شيء فهو .

وأما الحنف الدوراني الذي بعتاده سغهاء زماننا ، فإن كان مجلداً يستر جلده الكعب يجوز وإلا فلا . وفي شرح الوجيز الخف المتخذة من الخشب أو الحديد إذا كانت رقيقاً يمكن المشي عليه ويجوز وإلا فلا ، وفي الوسيط يجوز المسح على الخف منه وإن عسر المشي عليه ، وفي المتخذ من الذهب والفضة قولان .

( لما روي أن النبي على الله على الله على جوربيه ) هــــــذا الحديث روي عن المغيرة وأبي موسى وبلال رضي الله عنهم .

وأماحديث المفيرة بن شُعبة فروي من طريق أبى قيس عن هذيك بنرحبيل عن المفيرة بن شعبة أن النبي علية توضأ ومسح على الجوربين والنعلين ، وقال الترمذي حديث حسن صحيح ، وقال النسائي في سننه الكبرى لا نعلم أحداً تابع أبا قيس على هذه الرواية والصحيح عن المفيرة ان النبي علية مسح على الحقين، وذكره البهقي حديث المفيرة هذا وقال انسه حديث منكر ضعفه سفيان الثوري وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنيل ويحي بن معين وعلى بن المديني ومسلم في الحجاج ، والمعروف عن المفيرة حديث المسح على التخفين . وقال النووي كل واحد من هؤلاء لو انفرد قدم على الترمذي مع ان الجرح مقدم على التعديل قال واتفتى الحفاظ على تضعيفه ولا نقل قول الترمذي انسه حسن صحيح . وذكر البيهقي في سننه ان أبا محمد يحي بن منصور رضي الله عنه قسال رأيت مسلم بن الحجاج وضعف هذا الحديث . وقال أبو قيس الارزي وهذيل بن شرحبيل لا يحتملان وخصوصاً مع خالفيها إلا جلد الذئب رووا هذا الحديث عن المغيرة فقال لو مسع على الخفين.

قلت قال في الامام أبو قيس اسمه عبد الرحمن بن مروان احتج به البخاري في صحيحه و وثقه ابن معين ، وقال الجعفي ثقة ثبت وهذيل وثقة العجلي وأخسرج لهما البخاري في صحيحه ، ثم انهما لم يخالفا الناس محالفة معارضة بل رويا أمراً زائداً على ما رواه بطريق مستقل غير معارض فيحمل على أنهما حديثان ، ولهذا لما أخرجه أبو داود وسكت عنه

وصححه ابن حبان والترمذي ، فإذا كان كذلك كيف يقبل قول النووي في حق الترمذي ولا يقبل قول الترمذي في تصحيحه هذا الحديث فكيف يؤخذ بصحيحه في غيره . وأما البيهقي فإنه نقل ما قاله واعتمد عليه من غير رواية ، لأنه ادعى في هذا الحديث المخالفة للأثمة الجلة وقد قلنا انه ليس فيه مخالفة بل أمر زائد مستقل فلا يكابر في هذه الأسانيد متعصب .

وأما حديث أبي موسى الاشفري رضي الله عنه فأخرجه ابن ماجة في سننه والطبراني في معجمه عن عيسى بن سنان عن الضحاك بن عبد الرحمن عن أبي موسى أن رسول الله عليه توضأ ومسح على الجوربين والنعلين .

فإن قلت هذا الحديث لم يذكره ابن عساكر في الاطراف فلذلك قال الزيلمي لمأجده في نسختي . قلت عزو ابن الجوزي في التحقيق لابن ماجة وكذا ذكر في الامام انه لابن ماجة ، ويمكن أن يكون ساقطاً من بعض النسخ .

فإن قلت قال أبو داود هذا الحديث ليس بمتصل ولا بالقوي، وقال البيهقي والضحاك ابن عبد الرحمن لم يثبت سماعه من أبي موسى وعيسى بن سنان لا يحتج به . قلت قال عبد الغني في الكمال الضحاك بن عبد الرحمن سمع أباه وأبا موسى الأشعري وأبا هريرة وعيسى بن سنان قال يحي بن معين فيه انه ثقة .

وأما حديث بلال رضي الله عنه فأخرجه الطبراني في معجمه من طريت ابن أبي شيبة حدثنا أبو معاوية عن الأعش عن الحكم بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة عن بلال رضي الله عنه قال كان رسول الله على الحقين والجوربين واحتج الاترازي لهما بحديث أبي موسى ولم ينسبه إلى أحد وكذا الاكمل ثم قال على ان أبا داود طعن فيه وقال ليس بالمتصل ولا بالقوي ولم أر أحداً منهم يشد مذهبه بكلام يرد خصمه رداً قطعياً ولا تكلم في حال حديث حين يذكره للاحتجاج غاية قولهم ويروى افترى ونحو ذلك وليس فيه نفع ولا نفيع .

ولأنه يمكن المشي فيه إذا كان ثخيناً ، وهو أن يستمسك على الساق من غير أن يربط بشيء فأشبه الخف . وله أنه ليس في معنى الخف لانه لا يمكن مواظبة المشي فيه إلا إذا كان منعلاً ، وهو مجل الحديث ، وعنه أنه رجع إلى قولهما وعليه الفتوى . ولا يجوز المسح على العمامة

( ولانه يمكن المشي فيه إذا كان ثخيناً وهو أن يستمسك على الساق من غير أرب يربط بشيء فأشبه الحف ) فيلحق به في الحكم .

(وله) أي ولابي حنيفة (انه) أي ان الجورب (ليس في معنى الحف) لانه لا يمكن قطع مسافة السفر به فيه وهو معنى قوله (لانه لا يمكن مواظبة المشي فيه إلااذا كان) أي الجورب (منعلا) وقد مر تفسيره (وهو محسل الحديث) أي كون الجورب منعلا وهو محمل الحديث الذي رواه أبو موسى وغيره ، وأراد بهذا الكلام الجواب عن هذا الحديث الذي احتجا به لانه يقول ان المسح على الخف ورد على خلاف القياس لان النص يقتضي الغسل فلا يلحق به غيره إلا ما كان في معناه من كل وجه فثبث بدلالة النص يقتضي الغسل فلا يلحق به غيره إلا ما كان في معناه من كل وجه فثبث بدلالة النص بخبر الواحد وذا لا يجوز كذا في الكافي .

( وعنه ) أي وعن أبي حنيفة ( انه رجع إلى قولهما ) أي قول أبي يوسف وعمد رحمها الله وهو انه مسح على جوربيه في مرضه ثم قال لأصحابه فعلت ما كنت أمنعالناس عنه فاستدلوا به على رجوعه إلى قولها كذا قال في المبسوط ، ونقله الأكمل في شرحه وفيه نظر لا يخفى ، وقد صرح بعضهم انه رجع إلى قولها قبل مسوته بسبعة أيام ، وفي فتاوى الكرخي ثلاثة أيام ( وعليه الفتوى ) أي وعلى قولها الفتوى أو على الذي رجم إليه أبو حنيفة « رح » الفتوى .

( ولا يجوز المسح على العمامة ) أراد اقتصار المسح عايها وهو قول الجمهورحكاه الخطابي وقال ابن المنذر حكي عن عروة بن الزبير والشعبي والنخعي والقاسم ومالك وحكاه غيره

عن علي بن أبي طالب وابن عمر وجابر رضي الله عنهم و وفي الحلية ويستحب لمن على رأسه لا يريد نزعها أن يمسح على ناصيته ويتمم المسح على العهامة ، فإن اقتصر على مسحها لا يجوز وبه قال أبو حنيفة ومالك انتهى وقالت طائفة بجواز الإقتصار على العهامة قالة الثوري والاوزاعي وأحمد وأبو ثور واسحاق ومحمد بن جرير وداود ، وقال ابن المنشذر مسح على العهامة أبو بكر الصديق وبه قال عمر وانس بن مالك وأبو أمامة رضي الله عنهم ، وروي عن سعد بن أبي وقاص وأبي الدرداء وعمر بن عبد العزيز ومكحول والحسن وقتادة والأوزاعي ، وشوط بعضهم أن يلبسها على طهارة وهو مذهب أحمد فإنه شرط أن يكون قد تعمم على طهر ، وفي النهاية قال بعض أصحاب الحديث والشافعي في قول بجواز المسح عليها .

( والقلنسوة ) لحديث بلال انه قال رأيت رسول الله بها مسح على عمامته وخفيه وجاء في حديث ثوبان انه عليه السلام بمث سرية وأمركم أن يمسحوا على المساودوالثاخسين والمساود العائم ، والثاخسين الخفاف ولأنه لو سجد على كور عمامته يجوز فكذا المسح.

قلت حديث بلال رضي الله عنه رواه البخاري ، وحديث ثوبان رضي الله عنه رواه أبو داود بأسانيد جيدة ذكره النووي ورواه أيضاً الترمذي والنسائي وابن ماجة قـوله المساود وقوله الثاخسين قيل لا واحد لها من لفظها ، وقيل واحدها سخان وسخن والثاء فيها زائدة ، وقيل أصل ذلك كلما يسخن به القدم من خف وجورب ونحوهها .

والجواب عن هذين الحديثين وأمثالها انه عليه السلام كان يقتصر على مسجعض الرأس فلا يسحه كله مقدمه ومؤخره ولا ينزع عمامته عن رأسه ولا ينقضها . وحديث المغيرة ابن شعبة كالمقر له وهو انه وصف وضوءه ثم قال ومسح بناصيته وعلى عامته ، فدخل مسح الناصية بالعمامة ووقع أداء من مسح الرأس بمسح الناصية إذ هي جزء من الرأس وصارت العمامة تبعاً له كا روي انه مسح أسفل الخف وأعلاه وكان الواجب في ذلك مسح أعلاه وصار مسح أسفله كالتبع له ، والاصل ان الله تعالى فرض المسح وحديث ثوبان ونحوه يحتمل التأويل فلا يترك الاصل المفيد وجوبه بالأحاديث المتحملة للقلنسوة .

#### والبرقع والقفازين لانه لا حرج في نزع هذه الاشياء والرخصة لدفع الحرج ، ويجوز المسح على الجبائر وإن شدها على غير وضوء

( والبرقع ) بضم الباء الموحدة . وقال الجوهري البرقع والبرقع بضم القاف وفتحها النقاب تلبسه نساء الاعراب و كذا البرقوع ( والقفازين ) تثنية قفاز بضم القاف وتشديد الفاء وقال النسفي القفاز تلبسه النساء في أيديهن لتغطية الكف والأصابع وقال غيره القفاز شيء يعمل لليدين يحشى بالقطن وله أزرار تزر على الساعدين من البرد تلبسه المرأة في يديها وقلت ومنه الذي يلبسه الصيادون في أكفهم حين يحملون الطيور ( الآنه الاحرج في نزع هذه الأشياء ) مخلاف النخف ( والرخصة لرفع الحرج ) يعني الرخصة التي في مسح النخف كانت لرفع الحرج في نزع هذه ، وجمهور العلماء ممن عرف بالفقه على عدم جواز المسح على هذه الأشياء إلا ما ذكره الجلال عن أبي موسى انه مسح على قلنسوته ، وعن ابن عمر رضي الله عنه انه قال ان شاء مسح على وأسه وإن شاء على قلنسوته قال ذلك بأسانيد صحام .

( ويجوز المسح على الجبائر ) جمع جبيرة وهي العيدان التي تجبر بها العظام ، ويقال الجبيرة والجبائر بكسر الجيم أعواد ونحوها تربط على الكسر ونحوه لتضم بعض العضو إلى بعضه ليلتحم ( وإن شدها على غير وضوء )كلمة ان بالكسر واصلة عا قبلها وذلك لأنها إلى بعضه ليلتحم ( وإن شدها على غير وضوء )كلمة ان بالكسر واصلة عا قبلها وذلك لأنها تربط حالة الضرورة ، واشتراط الطهارة في ذلك يفضي إلى الحرج فسلا يعتبر ، وفي الحيط لو ترك المسح على الجبائر والمسح يضر جاز ، وإن لم يضر لم يجزه ، ولا تجوز صلاته عندهما ولم نجد في الأصل قول أبي حنيفة و رح ، وقيل عنده يجوز تركه والصحيح انه واجب وليس بفرض عنده حتى تجوز صلاته بدونه ، وذكر في منية المصلي عن أبي حنيفة واجب وليس بفرض عنده حتى تجوز المسح على الجبيرة إذا كان يضر المسح على الترحة أما إذا قدر على غسلها وعلى هذاعصابة أما إذا قدر على المست عليها لا يجوز على الجبيرة كما لو قدر على غسلها وعلى هذاعصابة المنصد وفي المستصفى الخلاف في المجروح وفي المكسور يجب المسح اتفاقاً . وفي جدوامع المفتد وقد صح رجوعه إلى قولها فيه وفي تجريد القدوري الصحيح من مذهبه ان المسح على الجبيرة ليس بفرض .

وفي الحيط إذا زادت الجبيرة على رأس الجرح أو جاوز رباط الفصد موضع الجراحة ان كان حل الخرقة وغسل ما تحتها يضرها لجراحة يمسج على الكل تبعاً ، وإن كان المسح والحل لا يضر بالجرح لا يجزئه مسح الخرقة بل يفسل ما حول الجراحة . ويمسح عليها لا على الخرقة ، وإن كان يضر المسح ولا يضر الحل يمسح على الخرقة التي على رأس الجرح ويغسل حواليها وتحت الخرقة الزائسدة ، ولو انكسر ظفره فجمل عنيه دواء أو علكاً ويضر نزعه مسح عليه ، وان ضره المسح تركه ، ذكره الكرخي ، وقبل لا يجوز تركه لأنه لا يضره عادة ان العادة تمنع شرب الماء .

وفي منية المصلي في أعضائه شقوق يمر الماء عليها أن قدر وإلا غسل ما حولها ، ولو أدخل في اصبعه مرارة ومسح عليها عن محد أنه يجوز بغير كراهة ، وإن كانت بهابول شأة قبل ينبغي أن يكون قول أبي يوسف كذلك المتداوي بسمه . وعند أبي حنيفة يكره بخلاف الخرقة النجسة . وفي الحلية وضعها على طهر لو ضرها مسح على جميعها في أظهر الرجهين ، وهل يجب ضم التيمم إليه فيه قولان أحدها لا يضم إليه ، ويصلي به ما شاء من الفرائض ، والثاني يضم إليه وتيمم لكل فسرض ، وهل يجب الإعادة بعد البرء فيه قولان أحدها لا يجب وهوقول أبي حنيفة واختاره المزني ، ولو وضعها على غير طهرو خاف من نزعها مسج عليها وأعاد قولاً واحداً وقيل فيه قولان وليس بشيء . وقسال أحد في رواية لا تعتبر الطهارة في مسحها ووضعها ولا يصلي ولا يعيد ، وبه قال مسالك ولو زادت الجبائر أو عصابة الفصد على الجرح يجزئه المسح على خرقة المنتصد دون عصابة ، وقبل ان أمكنه شد العصابة بنفسه لم يجز .

( لأن النبي (1) عليه السلام فعل ذلك ) أي فعل المسح على الجبيرة ولم أر أحداً من الشراح المشهورين تعرض لهذا غير ان الأكمل قال والأصل في ذلك ما قال في الكتاب ان النبي عليه في فعل وأمر عليه رضي الله عنه واكتفى بهذا الكلام ومضى • قلت فيه حديثان مرفوعان ٤ أحدها أخرجه الدارقطني في سننه من حديث ابن عمر ان النبي عليه كان

<sup>(</sup>١) لم يذكر كلمة - النبي - في المتن .

### 

يمسح على الجبائر ، وفي مسنده أبو عبارة محد بن أحمد ، قال الدارقطني هو ضميف جداً ولا يصح هذا الحديث مرفوعاً .

والحديث الآخر أخرجه الطبراني من حديث أبي أمامة رضي الله عنه عن النبي عليها انه لمارماه ابن قميئة يوم أحسد رأيت النبي عليها إذا توضأ حل عصابته ومسح عليها بالوضوء ، وذكر الشيخ جمال الدين الحضرمي في خير مطلوب انه عليه السلام مسح وجهه يوم أحد فداواه بعظم بال فمصب عليه فكان يمسح على العصابة . وقال السروجي وما رأيته في كتب الحديث .

قلت مداواته عليه السلام بعظم بال وجهه يوم أحد ذكره أهل السير . وقال أبسو سليان بن الجوز حدثنا محمد بن اسحاق حدثني ابراهيم بن محمد حدثني أبي عبد الله بن محمد ابن أبي بكر بن حزم عن أبيه عن أبي امامة بن سهل بن حنيف ان رسول الله مالية داوى وجهه يوم أحد بعظم بال . وحديث غريب وأبو أمامة هذا اسمه أسعد سماه رسول الله عن وروي في رواية للبخاري أن فاطمة أخذت قطعة من حصير فأحرقتها فالصقتها فأمسك الدم .

( وأمر ) أن النبي عليه ( عليه رضي الله عنه به ) أي بالمسجعلى الجبيرة. قال الاترازي وأمر ) في جواز المسح على الجبيرة ما روي أن عليها رضي الله عنه كسرت يده يوم أحد فسقط اللواء منها فقال النبي عليه اجعلوه في يساره فإنه صاحب اللواء في الدنيه والآخر فقال يا رسول الله عليه ما أصنع بالجبائر فقال امسح عليها . رواه الكسرخي في مختصره باسناده إلى على رضي الله عنه .

قلت هذا الحديث لا أصل له ، والذي روي عن علي رضى الله عنه هوانكسار إحدى زنديه وان الذي على أمره بالمسح على الجبائر وهو أيضاً غير صحيح ، رواه ابن مساجة في سننه من جديث عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن أبيه عن جده الحسين بن أبى طالب رضى الله عنهم قال انكسرت إحدى زندي فسألت النبي على في أمرني أن أمسح على الجبائر ، وأخرجه الدارقطني ثم البيهتى في سننها ، قال الدارقطني وعمرو بن خسالد

الواسطى متروك و وقال البيهةى وقد تابع عمرو بن خالد عليه ابن موسى بن دحية فرواه عن زيدبن على مثله و ابن دحية متروك منسوب إلى الوضع وقال ابن أبى حاتم في علله سألت أبى عن حديث رواه عمرو بن خالد عن زيد بن على عن أمامة فقال هذا حديث باطل لا أصل له ، ، وعمرو بن خالد و رض ، متروك الحديث ، وقال ابن القطان في كتابه قال اسحاق بن راهوية عمرو بن خالد كان يضع الحديث . وقال ابن معين كذاب غير ثقة ولا مأمون ، وروى العقيلي هذا الحديث في سعانة وأعله بعمرو بن خالد وقال لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به ونقل تكذيبه عن جهاعة .

وقال السروجي وجه وجوب المسح على الجبيرة ما أخرجه ابن ماجة عن زيد بن على إلى آخره ، ثم قسال وفي المغرب إلى آخره ، ثم قسال وفي المغرب وكسرت احدى زندي لان الزند مذكر ، وذكر في المبسوط وخير مطلوب والبادي يوم خيبر كما ذكره في المغرب وصوابه يوم أحد كماذكره ابن ماجة وهكذا ذكره في المحيط.

قلت لأن هذا جواب ولا زال الحديث ليس له أصل كا ذكرنا. والعجب من السروجي كيف رضي بهذا الذي قاله مع اتباعه الاحاديث التي لها أصل في الصحاح أو الحسأن، وكان يمكن للأترازي وغيره من الشراح أن يقول الأصل في هذا الباب حديث جابر رضي الشعنه رواه أبو داود في سننه حدثنا موسى بن عبد الرحمن الانطاكي قال حدثنا محد بن سلمة عن الزبير بن خريف عن عطاء عن جابر رضي الله عنه قال خرجنا في سفرة فأصاب رجلا منا حجر فشجه في رأسه ثم أوتكه قال لأصحابه هل تجدون لي رخصة في التيمم فقالواما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء فاغتسل فيات ، فلها قدمنا على النبي عليه أخبر بذلك فقال قتلوه قتلهم الله أي الاسألوا إذا إيعلموا فانها الدي السؤال انها كان يكفيه أن يكيم أو يعصبه وشد على جرحه خرقة ثم بمسح عليه ويفسل سائر جسده وقال البيمةي في المعرفة هذا الحديث أصح ما روي في هذا الباب مسع اختلاف في اسناده ، والزبير بن خريف بضم المؤاه في الزبير وضسم الحاء المعجمة في خريف والمهين بكسر العين المهمة وتشديد الساء الحل ه

### ولأن الجرح فيه فوق الحرج في نزع الحف فكان أولى بشرع المسح ويكتفي بالمسح على أكثرها ، ذكره الحسن

قوله بمنى – يعصبه – وفي الحديث دليل على جواز المسح على الجبائر بعد تعصيبها يغسل بعضها .

فإن قلت قال الخطابي في القصة انه امر بالجمع بين التيمم وغسل سائر بدنه بالماء ولم ير أحد الامرين كافياً دون الآخر وقال أصحاب الرأي إن كان أقل أعضائه مجروحا جمع بين الماء والتيمم وإن كان الأكثر كفاه التيمم وحده . قلت لم يأمر عليه الصلاة والسلام أن يجمع بين التيمم والغسل وانها بين ان الجنب المجروح له أن يتيمم ويسح على الجراحة ويغسل سائر بدنه فيحمل قوله – يتيمم ويمسح – على ما إذا كان أكثر بدنه جريحا ، ويحمل قوله – ويغسل سائر جسده – إذا كان أكثر بدنه صحيحاً وعليه قوله ويغسل سائر جسده إذا كان أكثر بدنه صحيحاً وعليه قوله الخطابي مذهبنا على هذا الوجه فغلط غير صحيح ، بل المذهب ما ذكرناه وليس عندنا الجمع بين التراب والماء .

( ولأن الجرح فيه ) أي في نزع الجبيرة ( فوق الحرج في نزع الحف ) لأنه يتضرر في ذلك دون نزع الحف ( فكان أولى من مست خلك دون نزع الحف ( فكان أولى بشرع المسح ) أي فكان مسح الجبيرة أولى من مست الحف في المشروعية ( ويكتفي بالمسح على أكثرها ) أي على أكثر الجبيرة . وفي نسخـــة الاترازي أي على أكثره ثم تكلف وقال يذكر الضمير على تأويل الجبور أو المذكور .

قلت قوله – على تأويل الجبور – غير صحيح ، لأن الجبور هو صاحب الجبيرة وليس المراد الاكتفاء بالمسح على أكثر صاحب الجبيرة ، وانها المراد الاكتفاء بمسح أكثر الجبيرة.

(وذكره الحسن) بن زياد فإنه ذكر في املائه انه اذا مسح على الاكثر أجزأه وإن مسح على النصف لا يجزئه و وفي السروجي والغرض فيه الاستيماب وقبل الأكثر. قلت لم يذكر في ظاهر الرواية إلا الاكتفاء بالبعض دون البعض ، وذكر في كتاب الصلاة قسال الحسن قال أبو حنيفة « رض » إذا مسح على العصابة فعليسه أن يمسح على موضع الجرح

### ولا يتوقف لعدم التوقيف بالتوقيت. وإن سقطت الجبيرة عن غير برء لا يبطل المسح لأن العذر قائم والمسح عليها كالغسل لمساتحتها ما دام العذر باقياً • وإن سقطت عن برء بطل لزوال العذر

وعلى جميع المصابة أو على الاكثر ، وفي الكافي الصحيح ما ذكر، الحسن لثلا يؤدي إلى عامة الجراحة .

( ولا يتوقت ) أي المسح على الجبيرة ليس له وقت معلوم ( لعدم التوقيف التوقيت ) يعني لعدم سماع شيئًا في الوقت حيث لم يرد فيه أثر ولا خبر فيمسح إلى وقت البرء بخلاف مسح الحف فإنه مؤقت بالحديث وبين مسح الجبيرة ومسح الحف (١) فـــرق من وجوه ، الأول : هذا المذكور .

الثاني : ان مسح الجبيرة يجوز وإن شدها بلاوضوء ، ومسح الحف لا يجوز إذا لبسه قبل غسل الرجل .

والثالث : ان سقوط الجبيرة لا عن برء لا يبطل المسح ونزع الحف يبطل المسحفوجب غسل الرجل .

( وان سقطت الجبيرة عن غير برء ) بضم الباء أي عن غير صحة ( لا يبطل المسح ، لأن العذر قائم ) فيعمل المرخص عمله ( والمسح عليها ) أي على الجبيرة ( كالفسل لماتحتها مما دام العذر باقياً ، وإن سقطت عن برء بطل لزوال العذر ) فلا يزول المسح وإن زال المسوح كما لو مسح رأسه ثم حلق شعره بخلاف الحف لأنه مانع لا لعلة العمد . وفي المجتبى المسح على الجبيرة كالفسل لما تحتها بخلاف المسح على الحف وفائدته تظهر في عشر مسائل الثلاثة الأولى كما ذكرناها .

والرابعة : اذا مسح ثم شد عليها أخرى أو عصابة جاز المسح على العليا . الخامسة : مسح على الجبائر في الرجلين ثم لبس الخفين ثم يمسح عليهما . السادسة : الاستيماب في المسح عليهما أو اكثرها شرط على اختلاف الروايتين.

<sup>(</sup>١) كلمة الحف ساقطة من الأصل.

#### 

السابعة : إذا أدخل الماء تحت الجبائر أو العصابه لا يبطل المسج .

الثامنة : انه لا يشترط الشد في جميع الروايات فيه .

التاسعة : من التثليث فيه عند البعض إذا لم يكن على الرأس.

العاشرة : إذا كان الباقي أقل من ثلاث أصابع اليد كاليد المقطوعة أو الرجل جاز المسح على الخف .

(وإن كان) أي سقوط الجبيرة (في الصلاة استقبل لأنه قدر على الأصل) وهـو المسح على الخفين (قبل حصول المقصود بالبدل) وهو مسح الجبيرة ، فصار كالمتيمم يحد الماء في خلال صلاته فإنه يصليها لذلك . وذكر في الزيادات أن مسح الجبيرة كالفسل لما تحتها وليس ببدل مبدل والمسح على الخفين بدل عن الفسل ، ولهذا لا يمسح على الخفين في إحدى الرجلين ويغسل الرجل الأخرى لأنه يؤدي إلى الجمع بين الأصل والبدل ، ولو مسح على الخف في الأخرى يكون جما بينهما فلا يجوز ويجب غسلها ، فثبت أن المسح على الجبيرة ما دام المذر باقياً أفضل وهو أصل لا بدل ،

وأورد مسألة التحري إذا ظهر الخطأ فيه لا يستقبل مع أن جهة التحري بدل عن جهة الكعبة ، وأجيب بأن ذلك بعلامة النسخ لما قبله لما ان أصله كان بطريق النسخ فبقي في حق التحري كذلك ، والنسخ يظهر في حق القائم لا في حق الغائب فلذلك يبني ولا يستقبل والله أعلم بالصواب .

#### **\* \* \***

#### باب الحيض والاستحاضة

#### ( باب الحيض والاستحاضة )

أى هذا باب في بيان أحكام الحيض وأحكام الاستحاضة وارتفاعه على انه خبر مبتدأ محذوف كها ذكرنا ، ويجوز أن ينتصب على تقدير خذ باب ألحيض . والبساب النوع والكتاب يشتمل على الانواع .

وجه المناسبة بين البابين من حيث أن الخف مسقط لركن الوضوء إذ هو رخصة اسقاط والحيض مسقط لجميع أركانه والجزء مقدم فمسقط كذلك ، وقيل لانه في بيان الطهارة أصلا وخلفاً والتيمم خلف الكل والمسح خلف من البعض ، فأخر الحيض لانسه مسقط . وقال الاترازى و رح » لما فرغ من بيان أحكام الطهارة من الأحداث أصلا وخلفاً ، شرع في بيان الطهارة عن الانجاس ، وقدم الحيض لاختصاصه بأحكام على حسدة أو لكثرة مناسبته بالاحداث من حيث حرمة الصلاة وقراءة القرآن ودخول المسجد وغير ذلك .

وقال السفناقي ما حاصله ان الأحتى بالتقديم ما يكثر وقوعه وهو الحدث الأصغر والأكبر ، فلذلك قدم ذكرها مع متعلقاتها ، ثم رتب عليه ما يقل وقوعه بالنسبة إلى ذلك وهو الحيض والنفاس ، والحيض لما كان أكثر وقوعاً من النفاس قدمه عليه لا يقال كان الأولى تأخير باب الحيض لأنه بين الطهارة عن الأحداث فيحتاج إلى بيان الطهارة عن الانجاس ثم يرتب عليه باب الحيض باعتبار انه طهارة من الأنجاس لأنا نقول ان حكم الجنابة فينبغي ذكره في طهارة الاحداث دون الانجاس .

فان قلت يصح تسمية النجاسة باعتبار أن الدم نجس مغلظ . قلت البول والغائط يشاركان في هذا الحكم ، فالطهارة عنها طهارة عن الاحداث فكذا الطهارة عن الحيض، لأن أكثر الأحكام المذكورة في هذا الباب مختصة بالأحداث لا بالأنجاس كحرمة قراءة القرآن والطواف ودخول المسجد وغيرها .

فان قلت لم لقب هذا الباب بالحيض دون النفاس ، وإن كان مشتملا عليها ، قلت لأن الحيض حالة معهودة بين بنات آدم عليه السلام دون النفاس إذا حلها الحيض ، وقال عن الحيض هذا شيء كتبه الله تعالى على بنات آدم . وقال بعضهم كان أول مساأرسل الحيض على بني اسرائيل ، رواه البخارى معلقاً . وأخرج عبد الرزاق عن ابن مسعود باسناد صحيح وقال كان الرجال والنساء في بني إسرائيل يصلون جميعاً ، وكانت المرأة للشرف للرجل ، فألقى الله تعالى عليهن الحيض ومنعهن من المساجد ، وعدة عن عائشة رضى الله عنها نحوه .

وروى الحاكم وابن المنذر باسناد صحيح عن ابن عباس رضي الله عنه ان ابتداء الحيض كان على حق حواء عليها السلام بعد أن هبطت من الجنة ، قلت هذا أقرب وأوجه ، لأن الطبرى روى عن ابن عباس رضي الله عنهما وغيره ان قوله تعالى في قصة إبراهيم عليه السلام ﴿ وامرأته قائمة فضحكت ﴾ ٧١ هود ، أى حاضت ، والقصة في سورة بنسبي اسرائيل بلا ريب . ثم الكلام فيه في عشرة مواضع في تفسيره لفة ، وشرعاً ، وسبه ، وركنه ، وشرطه ، وقدره ، وألوانه ، وأوانه ووقت ثبوته ، وحكمه .

أما تفسيره لغة فقال صاحب الدراية الدم الخارج يقال حاضت السمرة وهمي شجرة يسيل منها شيء كالدم ، ويقال حاضت الأرنب ، إذا خرج منها شيء كالدم . وقال الاترازى الحيض في اللغة خروج الدم يقال حاضت الارنب إذا خرج منهاالدم وقال في الاكمل الحيض في اللغة الدم الخارج ومنه حاضت الأرنب وكذلك قال السفناقي وتاج الشريعة . قلت ليس كذلك بل الحيض في اللغة عبارة عن السيلان سواء كان دما أو ماء أو نحوها ، يقال حاض السيل والوادى ، وحاض المشجون إذا قذف شيئاً أحمر يشبه الدم وفي المبسوط حاضت السمرة إذا خرج منها الصمغ الأحمر قال عهار بن عقيل:

حالت حضاهن الذرارى وحيضت عليهن حيضات السيول الطواحم وقال الصاغاني التحييضالتسييل ثم أنشد هذا البيت . والطواحم جمع طاحمة من طحمة السيل وهي دفعة ومعظمة كذلك طحمة الليل . ويقال حاضت الارنب وحاضت

المرأة تحيض حيضاً أو محاضاً ومحيضاً . وعن اللحياني حاض وحاض وحاض وجاز كلها بمعنى ، وفي المغرب الحيض موضع الحيض وهو الفرج . قلت يتصرف منه العد والموضع والزمان والهيئة وكلها ورد في ألفاظ الحديث .

والمرأة حائض ، وفي اللغة الفصيحة الثابتة بغير تاء ، واختلف النحاة في ذلك ، فقال الخليل لما لم تكن جائزة على الفعل كان منزلة المنسوب عنده بمعنى حائض أى ذات حيض كذراع وتامل وتامس ولابن وكذا طالق وطامث وقاعد الأيسة أى ذات طلاق بمعنى أن الطلاق ثابت فيها . وقال السروجي يرد عليه قوله تعالى ﴿ في عيشة راضية ﴾ ٢١ الحاقة ، قالوا بمعنى ذات رضى وقد أتى بالتاء . قلت راضية بمعنى مرضية فلا يرد ، ومذهب سيبويه أنذلك معزى مذكور أى ما لبيان أو شخص حائض وطامث وطامس وطالق ، ونظيره غلام نصفه وربعه على تأويل نفس لكنه لا يطرد لأنه مقصور على الساع ، ومذهب الكوفيين انه استغنى عن علامسة التأنيث لأنه مخصوص بالمؤنث ونفض مجمل بازل وباقد بازل وضامر بها وبالحازى على الفعل نحو حاضت المرأة فهي حائضة ، وأرضعت فهى مرضعة .

وللحائض عشرة أسماء ، الحائص والطامث والطامس والدارس والمسارك والضاحك والفارك والكابر. وقال النووى الكبر والمصبر والنافس والطامث بالثاء المثلثة والطاء بالهمزة في آخره ونساء حيض وحوائض ، والحيض بالفتح المرأة وبالكسر اسم للدم والخرقة التي تستر بها المرأة والحالة وفي تهذيب النووى اذا أقبلت الحيضة ، قال الخطابي قال المحدثون بالفتح وهو خطأ والصواب بالكسر ، لأن المراد بها الحالة اورده القاضي عياض وآخرون وقالوا الأظهر الفتح لأن المراد إذا أقبل الحيض .

وأما تفسيره شرعاً فقال صاحب البدائع وهو عبارة عن الدم الخارج من الرحم وهو موضع الجاع والولادة لا يعقب ولادة مقدارا في وقت معلوم . وقال أبو منصور الأزهرى الحيض دم ينفض رحم المرأة بعد بلوغها في أوقات معتادة من معدن الرحم . وقال ابن

عرفة الحيض اجتاع الدم ومنه الحوض يجتمع فيه إلماء . وقال السروجي هذا حده (١) لفظاً ومعنى لأن الحيض من السيلان دون الاجتباع وهو من معتل العين بالياء دون الواو قلت أخطأه المخطىء ، لأن العرب تدخل الواو على الياء والياء على الواو ولأنها من حد واحد وهو الهواء . قال الأزهرى ومنه قبل للحوض حوض لأن الماء يحيض إليه أي يسيل وقال الكرخي الحيض دم تصير به المرأة بالغة بابتداء خروجه ، وقال صاحب الدراية هو دم ممتد خارج عن موضع محصوص وهو القبل . وقال الفضلى هو دم ينغضه رحسم المرأة السليمة من الداء والصغر ومنه أخذ صاحب الكافي .

قوله – رحم المرأة – احترز عن الرعاف والدمياء الخارجة من الجراحات ودم الاستحاضة لآنها دم عرق لا دم رحم ، وقوله السليمة من الداء – احتراز عن النفاس ، فإن النفاس في حكم المريضة حتى اعتبرت تبرعاتها من الثلث ، وقوله – والصغر –احتراز عن دم تراه الصغيرة قبل بلوغها بتسع سنين فانه لا يمتبر في الشرع .

فان قلت ما تراه الصغیرة لیس بدم رحم ظاهرا ، وقد خرج ذلك بقوله – ینفضه رحم امرأة – قلت دم ولكنه فاسد والذی یخرج من رحم المرأة لیس بفاسد .

فان قلت الذي تراه الصغيرة استحاضة فلذلك احترز بقوله ــ والصغر ــ قلت لايقال له استحاضة لأنها لا تكون إلا على أثر حيض على صفة لا يكون حيضاً ، فلذلك قلناانه دم فاسد .

وأما سبب الحيض في الإبتداء فقيل ان أمنا حواء عليها السلام لما تناولت من شجرة الحلد ابتلاها الله بذلك وبقي في بناتها إلى يوم القيامة .

وأما ركنه فامتداد دور الدم لأن ركن الشيء ما يقوم به ذلــــك الشيء ، والحيض يقوم بــــه .

وأما شرطه فتقدم نصاب الطهر حقيقة وحكماً وفراغ الرحم عن الحبل . وأما قدره فنوعان الأقل والاكثر وسيجيء بيانه إن شاء الله تعالى .

<sup>(</sup>١) و ضده ، في الأصل ، والتصحيح من الهامش .

#### أقل الحيض ثلاثة أيام ولياليها

وأما ألوانه فسيجيء إن شاء الله تعالى عند قوله — وما تراه المرأة . . إلى آخره ، وقدم الكمية على الكيفية ، لأن الكمية عبارة عن المقدار في الذات ، والكيفية راجعة إلى الصفة ، والذات مقدمة على الصفة .

وأما بيان أوانه فقد اختلف في مدة الحكم ببلوغها ، فقال بعضهم ست سنين وقبل سبع سنين . وقال محد بن مقاتل تسع سنين وبه أخذ أكثر المشايخ وهو الشافعي وأحد ورض » . وقال أبو علي الدقاق اثنتا عشرة سنة اعتباراً للعادة في زماننا ، كذا في الحيط واختلف في زمان الإياس فقيل ستون سنة ، وعن محمد رحمه الله في المولدات ستون سنة وفي الروميات خس وخسون سنة وقيل اقرابها من قرابتها ، وقيل يعتبر تركيبها لاختلاف الطبائع بأختلاف البلدان ، وعن أحمد خسون سنة في المعجمية وستون في العربية . وقال الصاغاني ستون سنة وقيل لم يقدر بشيء فاذا غلب على ظنها الإياس فاعتدت بالشهور ولو رأت دما في أثناء الشهور والنقضى ما مضى من عدتها وبعد تمامها لا تبطل وهسو ولو رأت دما في أثناء الشهور والنقضى ما مضى من عدتها وبعد تمامها لا تبطل وهسو وسفيان الثورى وابن المبارك ومحمد بن مقاتل الرازى رضي الله عنهم وبه أخذ نصر بن يحي وأبو الليث ، وعن السعرقندي والمصنف لم يذكر الوقت وابتداء الباب ببيان المقدار وأبو الليث ، وعن السعرقندي والمصنف لم يذكر الوقت وابتداء الباب ببيان المقدار

وأما الاستحاضة فهو استفعال من الحيض ، يقال استحاضت المرأة إذا استمر بها الدم بعد ايامها فهي مستحاضة . وفي الشرع اسم لما نقص عن أقل الحيض أو زاد على أكثره . فإن قلت ما وجه بناء الفعل للفاعل في الحيض والمفعول في الاستحاضة قلت لمسا

الأول معتاداً ومعروفاً بنى إليها ، والثاني لما كان نادراً غير معروف الوقت وكان منسوباً إلى الشيطان كما ذكرنا انها ركضة من الشيطان بنى لما لم يسم فاعله .

فإن قلت ما هذه السين فيه . قلت يجوز أن تكون للتحول كما في استحجر الطينويعني أيضاً تحول دم الحيض إلى غير دمه وهو دم الاستحاضة .

( أقل الحيض ثلاثة أيام ولياليها ) أي أقل مدة الحيض ؛ وانما قيدنا هذا لأن الأقل

والأكثر بعض المضاف إليه والثلاثة هي الأيام والأيام ليست حيضافلا بد منالتقدير ونظيره ﴿ الحِمِحَ أَشَهُ مَعْلُومات ﴾ ١٩٧ البقرة ، أي مدة الحج أو زمانه أو وقته ويجوز رفسم ثلاثة أيام ونصبها ، أما الرفع فلكونها خبر المبتدأ ، وأما النصب على الظرف .

ثم اعلم ان ظاهر الرواية هو الذي ذكره المصنف وبسه قال الثوري ، وروى الحسن عن أبي حنيفة « رح »انه ثلاثة أيام وما يتخللها من اللياليوهو الليلتان ذكره في المبسوط ، وقال في الينابيع يريد بقوله لياليها ليال تقع في بعض هذه الأيام ولا يريد الثلاث ليال مقدرة لتقديره بثلاث أيام فعلى هذا قال أبو حنيفة « رض » لو رأت في أول اليوم غدوة دما وانقطع ثم رأته في اليوم الثاني ساعة ، ثم رأته في اليوم الثالث ثم انقطع بالعشي هذا حيض كله .

ثم اعلم أن كون الدم يمتد إلى ثلاثة أيام بحيث لا ينقطع ساعة حتى يكون حيضاغير شرط ، لان ذلك لا يكون إلا نادراً بل انقطاع ساعة أو ساعتين فصاعداً غير مبطل الحيض وهو قوله عليه السلام في النقدير بيوم وليلة ، وفي الحلية أقل الحيض يوم وقال في موضع آخر يوم وليلة ، فمن أصحابنا من قال فيه قولان ومنهم من قال قولاً واحداً يوم وليلة وهو قول أحمد وهو الاظهر نص عليه الشافعي وتفرع عليه أحكام الحيض . ومنهم من قال يوماً قولاً واحداً وهو قول داود ، وقال مالك درض » لاحد لاقله في العبادات، وروى عنه ابن وهب أن أقله في العدة والاستبراء خمسة أيام بلياليها ، وقال محمد بن جرير الطبري أجمعوا على أنها لو رأت الدم ساعة وانقطع لا يكون حيضاً كأنه لم يتصدر بخلاف مالك فإنه يقول أقله دفعة ، وقالت طائفة ليس لأقله ولا لاكثره حد بالأيام بسل الحيض اقبال الدم المنفصل عن دم الاستحاضة .

( فيا نقص من ذلك ) أي من أقـــل الحيض الذي هو ثلاثة أبام ولياليها ( فهو ) أي الناقض ( استحاضة ) عندنا ولو بساعة وعليه الفتوى 'قاله الصدر الشهيد، لأن الآيام إذا ذكرت بلفظ الجم انتظمت ببيان انها من التوالي فنقصان ساعة منها تنفي الحيض كمـــا

#### لقوله عليه السلام أقل الحيض للجارية البكر والثيب ثلاثة أيام ولياليها

ذكرنا ( لقوله عنطتها أقل الحيض الجارية البكر والثيب ثلاثة أيام ولياليها )هذا الحديث روى عن عائشة رضى الله عنها من (١) الصحابة .

الأول: حديث أبي أمامة رواه الطبراني في معجمه والدارقطني في سننسه من حديث حسان بن ابراهيم عن عبد الملك عن العلاء بن كثير عن مكحول عن أبي أمامة رضي الله عنم أن النبي عليه قال أقل الحيض للجارية البكر والثيب ثلاثة وأكثر ما يكون عشرة أيام ، فإذا زاد فهي مستحاضة .

الثاني : حديث واثلة بنت الاسقم رواه الدارقطني في سننه من حديث حاد بن المنهال البصري عن محمد بن راشد عن مكحول عن واثلة بن الاسقم قال قال رسول الله عليه الميض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام.

الثالث: حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه أخرجه ابن عدي في الكامل عن محمد بن سعيد الشافعي حدثني عبد الرحمن بن غنيم سمعت معاذ بن جبل يقول انه سمع رسول الله يقول لا حيض دون ثلاثة أيام ولا حيض فوق عشرة أيام ، فها زاد على ذلك فهي مستحاضة تتوضأ لكل صلاة إلا أيام أقرائها ولا نفاس (٢) دون أسبو عين ولا نفاس فوق أربعين يوما فإن رأت النفساء دون الأربعين صامت وصلت ولا يأتيها إلا بعد أربعين .

الرابع: حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه رواه ابن الجوزي في العلل المتناهية من حديث أبي داود النخمي حدثني أبو طوالة عن أبي سعيد الخدري عن النبي علي قال أقل الحيض ثلاث وأكثره عشر وأقل ما بين الحيضتين خمسة عشر يوماً.

الخامس: حديث أنس رضي الله عنه أخرجه ابن عدي في الكامل عن الحسن بن دينار عن معاوية بن مرة عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله علي قال أقل الحيض ثلاثة أيام وأربعة وخسة وستة وسبعة وثبانية وتسعة وعشرة ، فإذا جاوز العشر فهي

<sup>(</sup>١) ربها هنا كلام ساقط يدل عليه ما بعده من روايات الصحابة . اه مصححه .

<sup>(</sup>٢) طهر - هامش .

السادس: حديث عائشة رضي الله عنها ذكره ابن الجوزي في التحقيق قــال وروى حسين بن علوان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها عن النبي على أنــه قال أكثر الحيض عشر وأقله ثلاث.

فإن قلت هذه الأحاديث كلها ضعيفة فلا يصح الاحتجاج بها ، ففي حديث أبي أمامة عبد الملك مجهول والعلاء بن كثير ضعيف الحديث ومكحول لم يسمع من أبي أمامة ما قاله الدارقطني . وفي حديث واثلة حماد بن الريان قال الطبراني مجهول وفيه محمد بن راشد ، قال ابن حبان كثير المناكير في روايته فاستحق النرك وفي مسنده أيضا محمد بن أحمد بن أنس ضعيف . وفي حديث معاذ محمد بن سعيد فالبخاري وابن معين والثوري قالوا انسه يضع الحديث ، وفي حديث الخدري أبو داو دوالنخعي واسمه سليان قال ابن حبان كان يضع الحديث وقال أحمد كان كذلك وقال البخاري هو معروف بالكذب . وفي حديث أنس الحسن بن دينار وقال ابن عدي ان جميع من تكلم في الرجال أجمع علىضعفه . وفي حديث عائشة رضي الله عنها حسين بن علوان ، قال ابن حبان كان يضع الحديث لا يحل كتب حديثه كذبه أحمد ويحي بن معين .

قلت أجاب القدوري في التجريد ان ظاهر الاسلام يكفي لعدالة الراوي ما لم يوجد فيه قادح ، وضعف الراوي لا يقدح إلا أن تقوى جهة الضعف ، وقسد ذكر النووي في شرح المهذب ان الحديث إذا روي من طرق ومفرداتها ضعيفة يحتج به. وقال الدارقطني مكحول لم يسمع أبا امامة غير مسلم لانه أدرك أبا أمامة وسمع في عصره وإذا روى عنه فالظاهر السماع فإن الشرط عند مسلم امكان اللقي ولو ثبت ارساله فالمرسل حجة عندنا و

فإن قلت قال أحمد أخبرتني امرأة ثقة انها تحيض سبعة عشر. وقال ابن المنذربلغني عن نساء الماجشون انهن يحضن سبعة عشر يوماً وكذا حكى عنهن أحمد، وروى اسحاق ابن راهوية ان امرأة من نساء الماجشون كانت تحيض عشرين ، وعن ميمون بن مهرين أن زوجته بنت سعيد بن جبير رضي الله عنهما كانت تحيض شهرين من السنة . وقال يزيد بن هارون عندي امرأة تحيض يومين ، وعن عبد الرحمن بن مهدي كانت امرأة يقال لها

ام العلاء حيضتي منذ أيام الدهر يومان . قال النووي وروينا ذلك باسناد صعيح .

قلت مالك ما حكى عن نساء الماجشون وقال اسحاق كنت أرى ما زاد على خمسة عشر صحيحاً ، وما ذكر عن اسحاق ويزيد بن هارون انكره أبو بكر بن اسحاق الفقيم على انا تقول قد شهد لمذهبنا عدة أحاديث من عدة من الصحابة من طرق مختلفة كثيرة بمضها بعضاً وان كان كل واحد ضعيفاً لكن يحدث عند الاجتاع ما لا يحدث عنسد الانفراد على ان بعض طرقها صحيحة وذلك يكفي للاحتجاج خصوصاً في المقدرات والعمل به أولى من العمل بالبلاغات والحكايات المروية عن نساء مجهولة ولا يجوز تراك الحجة بغير الحجة ولأنا لو فتحنا باب اتساع وجود الدم في كل ما يحدث يظهر الخطأ والاضطراب ونحن مع هذا لا نكتفي بها ذكرنا بل نقوى ما ذهبنا إليه بالآثار المنقولة عن الصحابة رضي الله عنهم في هذا الباب.

فمن ذلك ما روي عن أنس رضي الله عنه رواه البيهةي في حديث الجلد بن أيوب عن معاوية بن قوة عن أنس بن مالك انه قال قراء المرأة أو قال حيض المرأة ثلاث أو أربع حتى ينتهسي إلى عشرة فتزاد في رواية ثم تنتسل وتصوم وتصلي وزاد غيره فإذا جاوزت العشرة فهي مستحاضة ، قال في الامام هذا مشهور برواية جلد عن أنس مرفوعاً رواه جماعة من الأكابر منهم سفيان الثوري وبه أخرجه الدارقطني من رواية وكيع وأبيأحمد الترمذي عن الثوري ، ففي رواية أبي أحمد أدنى الحيض ثلاثة وأقصاه عشرة . وقسال وكيع الحيض ثلاثة إلى عشرة فما زاد فهو استحاضة . ومنهم حماد بن زيد ولفظه عن أنس الحيض ثلاث وأربع وخس وست وسبع وثمان وتسع وعشر . ومنهم اسماعيل بن أبر اهم بن بمير يكنى أبا بشر مولى أنس بن خزيمة بصري ثقة ينسب إلى أمه علية ذكر ذلك في العلم المشهور .

ومنهم هشام بن حسان وسعيد أخرجه الدارقطني ولفظه الحائض تنتظر ثلاثة أيسام إلى عشرة أيام فإذا جاوزت فهي مستحاضة تغتسل وتصلي ، والذي اغتسل به خال جلد بفتح الجيم وسكون اللام ، فإن البيهةي ذكر تضعيفه عن جماعــة . وقال ابن عدي لم ير

للجلد حديثاً منكراً جداً وقد جاء لحديثه متابعات من سواهن منها ما أخرجه الدارقطني من حديث الربيع بن صبيح بفتح الصاد وكسر الباء الموحدة عمن سمع أنساً رضي الله عنه يقول لا يكون الحيض اكثر من عشر ، والربيع هذا وثقة يحي بن معين وقال أحمد لا بأس به رجل صالح ، وقال شعبة هو من سادات المسامين ،

فإن قلت قولهم عمن سمع أنسا بجهول. قلت هو معاوية بن قرة صرح بذلك عبد الرزاق في مصنفه ولده طريقان آخران عن أنس أحدهما أخرجه الدارقطني، وروى أخرجه البيهقي، وروى أيضاً عن ابن مسعود رضي الله عنه أخرجه الدارقطني، وروى أيضاً عن عثان بن أبي العاص أخرجه الدارقطني أنه قال الحائض إذا جاوزت عشرة أيام فهي بمنزلة الاستحاضة تغتسل وتصلي، قال البيهقي هذا الأو لا بأس باسناده، وحديث آخر رواه العقلي عن معاذ بنجبل لا حيض أقل من ثلاثة ولا فوق عشرة وهو من حديث محمد بن الحسن الصدقي، وفي الامام عن جعفر بن محمد و رض عن أبيه عن جده عن النبي علايتها قال أقل الحيض ثلاث وأكثر، عشر وأقل ما بين الحيضتين خسة عشر يومساً وذكر أبو الخطيب بسنده إلى يعقوب بن سفيان عن يحي بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن النبي عليها النبي المناسات النبي عليها النبي عليها النبي عليها النبي عليها النبي المناسات النبي عليها النبي عليها النبي عليها النبي المناسات النبي عليها النبيا المناسات النبي المناسات النبي المناسات النبي المناسات النبيا المناسات النبيا المناسات النبي المناسات النبيا المناس النبيا المناسات النبيا المناسات المناسات النبيا المناسات النبيا المناسات النبي المناسات النبيا المناسات المناسات النبيا المناسات المن

وقال القدوري وقد روي مثل قولنا عن عمر وعلى وابن عباس وأنس وابن مسعود وعثان بن أبي العاص الثقفي رضي الله عنهم ولا يعرف قولهم يخالف فوجب تقييدهم أو نقول ان ما لا يدل عليه القياس يحمل فيه قول الصحابي على انه قاله سهاعاً فكأنه رواه عن النبي على وننا وجه آخر من هذا الباب احتج به الطحاوي الثلاث والعشر وهسو حديث أم سلمة ان سألت عن المرأة تهرق الدم فقال عليه الصلاة والسلام تنظر عدد الأيام والليالي التي كانت تحيض من الشهر فلتترك قدر ذلك من الشهر ثم تغتسل وتصلي فأجابها بذكر عدد الليالي والأيام من غير مسألة لها عن مقدار حيضها قبل ذلك وأكثر ما يتناوله الأيام عشرة وأقله ثلاثة.

قلت روى هذا الحديث أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجة وغيرهم من حهيث سليان

ابن يسار عنها و قال النووي اسناده على شرطها و وقال البيهةي هو حديث مشهور إلاأن سليان لم يسمعه منها وفي رواية لأبي داود عن سليان ان رجلا أخبره عن أمسلمة والدار قطني عن سليان أن فاطمــة بنت أبي حسن استحيضت فأمرت أم سلمة رضي الله عنها وقال المنذري لم يسمعه سليان وقد رواه موسى بن عقبة عن نافـــع عن سليان عن مرحام عنها وساقه الدار قطني من حديث جويرية عن نافع عن سليان انه حدثه رجل عنها.

قوله - تهراق - على صيغة الجهول في الرواية والدم منصوب وفي رواية الدماء أي تهراق هي الدماء فيشصب الدماء على التمييز ، وإن كان معرفة وله نظائر ، ويجوز رفسع الدماء على تقدير تهراق دماءها وتكون الآلف واللام بدلان عن الاضافة . قوله لتنظر عدد الليالي والآيام أي تحتسب عدد الليالي والآيام التي تحيض فيها قبل أن يصيبها الذي أصابها وهو الاستحاضة فلتترك الصلاة قدر ذلك أي قدر ما كانت تراه قبل ذلك مثلاإن كانت عادتها من كل شهر عشرة أيام إما من أولها وإما من أوسطها وإما من آخرها تترك الصلاة عشرة أيام من هذه الشهر فغير ذلك .

فإن قلت من أين كانت تحفظ هذه المرأة عدد أيامها التي كانت تحيضها أيام الصحة علم تكن تحفظ ذلك لم يكن لقوله عليه الصلاة والسلام لتنظر عدد الليالي والأيام التي كانت تحيضهن من الشهر قبل أن تصيبها التي أصابها معنى ان لا يجوز يردها إلى رأيها ونظرها في أمر هي غير عارفة بكنهه .

فإن قلت كيف الأمر فيمن لم تحفظ عدد أيامها • قلت هذه مسألة مشهورة في القروع وهي انسه يجب من كل شهر عشرة أيام حيضها ويكون الباقي استحاضة واحتج الاترازي لأصحابنا بسها احتج به أبو بكر الرازي في شرح مختصر الطحاوي على تقدير أقل الحيض وأكثره فقال والأصل فيه ما روي عن النبي عيسيه انسه قال لفاطمة بنت أبي حبيش دعي الصلاة أيام محيضك . وفي بعض الألفاظ أيام أقرائك من كل شهر وقال المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها وأقل ما يتناوله اسم الأيام ثلاثة أيام •

( وأكثره عشرة أيام ) فقد أفادنا هذا الخبر مقدار الأقل والأكثر ، لأن ما دور.

وهو قول أنس وهو حجة على الشافعي و رح ، في التقدير بيوم وليلة وعن أبي يوسف و رح ، انه يو مان والأكثر من اليوم الثالث اقامة للأكثر مقام الكل، فقلنا هذا نقص عن تقدير الشرع وأكثره عشرة أيام والزائد استحاضة

الثلاثة لا يسمى أياماً ونقول ثلاثة أيام إلى عشرة ، ثم نقول أحد عشر يوما ، انتهى كلامه ، قلت لم يبين من راوى هذا الحديث من الصحابة ومن أخرجه من أهل الحديث ورواه أبو داود والنسائي من حديث فاطمة بنت أبي حبيش انها سألت رسول الله عليه عن الدم فقال إذا أتاك قرؤك فلا تصلي وإذا مر قرؤك فتطهري وصليما بين القرء إلى القرء ورواه النسائي من حديث الزهري عن عرة من حديث عائشة رضي الله عنها أن أم حبيبة كانت مستحاضة فسألت النبي عليه فأمرها أن تترك الصلاة قدر أقرائها وحيضها ، ورواه ابن حبان من طريق هشام عن أبيه عنها نحوه ، ورواه البيهقي موقوفاً والطبراني في الصغير مرفوعاً من طريق قمير بن أبي مسروق عنها وزاد إلى مثل أيام أقرائها .

( وهو قول أنس رضي الله عنه ) أي المذكور في الحديث المذكور قول أنس بن مالك وليس هذا في كثير من النسخ ، وقد ذكرناه عن قريب مفصلا . ( وهو ) أي الحديث المذكور ( حجة على الشافعي في التقديربيوم وليلة ) رعلى مالك أيضاً فيا ذهب إليه من أن الدفعة حيض ، وعلى أبي يوسف أيضاً فيا ذهب إليه من أن أقله يومان والاكثر من اليوم الثالث ولكنه رواية عنه اشار المصنف إليه بقوله ( وعن أبي يوسف انه يومان والاكثر من اليوم الثالث اقامة للأكثر مقام الكل ) بضم المم واقامة نصب على انه مفعول مطلق والتقدر أقمنا اقامة أو اقيمت اقامة -

<sup>(</sup>قلنا هذا نقص عن تقدير الشرع) هذا جواب عا ذهب إليه أبو يوسف تقديره أنَّ الشرع نص على عدد معين فلا يجوز تغييره ، فلو جاز النقص فيه لجاز في اقامة اليوميزمقام الثلاثة لأنها أكثرها ولأن العدد بعد النص عليه يعتبر عليه كما له كأعداد الركمات وأيام الصيام وغيره أي يومين لمراعاة نص العدد.

<sup>(</sup> وأكثره ) أي اكثر الحيض ( عشرة أيام والزائد )على العشرة ( استحاضة )فتجري

فيه أحكام الاستحاضة ( لما روينا ) والمصنف لم يرو الحديث ولا يشير لأحده من الصحابة وإنها ذكره ( وهو ) أي الحديث المذكور ( حجة على الشافعي و رح » في التقدير ) أي في تقدير اكثر الحيض ( بخمسة عشر يوماً ) وبه قال مالك وأحمد في رواية وأبو يوسفأيضا في رواية وأبو حنيفة أولاً وداود وأظهر الرواية عن أحمد انه سبعة عشر يوماًوهو رواية عن مالك . وعنه لا حسد لقليله ولالكثيرة ولم يذكر المصنف حجة الشافعي و رض » ولا حجة مالك .

أما حجة الشافعي و رض ، ومن وافقه فهو حديث رووه عن رسول الله كي انه قال تمكن إحداكن شطر عمرها أو دهرها لا تصلي ، وقال الشطر النصف فدل على أن أكثره خسة عشر يوماً .

قلت ذكر السفناقي هذا الحديث ولفظه لقوله عليه الصلاة والسلام في نقصان دين المرأة تقمد احداهن شطر عمرها لا تصوم ولا تصلي .وذكر ، الاترازي فقال قال عليت ما رأيت فقصات عقل ودين أقدر على سلب عقول .فوي الالباب ، قيل يا رسول الله ما نقصات عقلهن ودينهن فقال أما نقصان عقلهن فشهادة امرأتين شهادة رجل ، وأما نقصان دينهن فلأن احداهن تمكث نظر (١) عمرها لا تصلي ، فعلم بهذا أن اكثر الحيض مقدر بخمسة عشر يوما . وقال ابن مندة لا يتبت عن رسول الله علي بوجه من الوجوه ، وقال ابن الجوزي هذا لا يمرف ، وقال النووي هذا حديث باطل لا يعرف ، وقال البيهةي في كتاب المعرفة والذي يذكره بعض فقهائنا من قعودها شطر عمرها أو دهرها لا تصلي قد طلبت كثيراً فلم أجده في شيء من كتب أصحاب الحديث ولم أجد له اسناد بحال فهذا الحديث لم يثبت وانها الثابت من الصحيحين حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي على مسلوراً منات عقل ودين أغلب لذي لب منكن ، قال وتمكث الليالي ما تصلي وتفطر رمضان فهذا نقصان الدين والمعجب من الاترازي يذكر هذا الحديث ويرضى به ويسكت أو ادعائه ان له يداً في الحديث ولم يكن له فيه غير قوله لا نسلم ان مكث احداهي شطر مطر العائم ان مكث احداهي شطر

<sup>(</sup>١) هكذا ــ نظر ــ في الاصل ، وربها اراد بها شطر . اه مصححه .

#### ثم الزائد والناقص استحاضة ، لأن تقدير الشرع بمنع إلحاق غيره . به ، وما تراه المرأة من الحمرة والصفرة والكدرة حيض

عرها يدل على ما قلتم ، بل المكث بهذه الصغة حاصل فيا قلناً الا ترى ان المرأة إذا بلفت بخمسة عشر سنة ثم حاضت من كل شهر عشرة أيام ثم ماتت بعد ستين سنة تكون تاركة الصلاة نصف عمرها لا محالة .

وقال السفناقي في جوابه المراد ليس حقيقة الشطر لأن في عمرها زمان الصغر ومدة الحبل وزمان الإياس ولا يختص في شيء من ذلك فعرفنا ان المراد به ما يقارب الشطر حيضاً ، وإذا قدرنا بالمشرة بهذه الأثار فقد جعلنا ما يقارب الشطر حيضاً .

واما حجة مالك فإنه يقول الكتاب مطلق عن التقييد بالزمان وهو قولم تعالى في اعتزلوا النساء في الحيض كه ٣٢٣ البقرة ، والتقييد ينافي الاطلاق . والجواب عنه ان الذي استدل به مجمل يحتاج إلى البيان فالأحاديث المذكورة الاجال .

(ثم الزائد) على المشرة (والناقص) عن الثلاثة (استحاضة لأن تقدير الشرع يمنسع الحاق غيره به) أي غير تقدير الشرع بتقدير الشرع ، لأن العقل لا ابتداء له في المقادير ، ويقال ان الدم الزائد والمناقص إمسا أن يكون دم حيض أو نفاس أو استحاضة فانتفى الأولان فعين الثالث.

ثم اعلم أن هذه الأيام والليالي المقدرة في أقل الحيض والمرأة تعتبر بالساعات حتى لو رأت وقد طلع نصف قرص الشمس وانقطع في الرابع وقد طلع دون نصفه فليس بحيض فتتوضأ وتقضي الصلوات ولو طلع تهام القرص تغتسل ولا تقضي و كذا لو رأت معتادة بخمسة وقد طلع نصف الشمس وانقطع في الحادى عشر وقد طلع أكثرها اغتسلت وقضت صلوات خمسة أيام وإلا فلا ، وقال أبو اسحاق الحافظ هذا فأقل الحيض وأقل الطهر وفيا سواها ان كانت المرأة انها طهرت في الحادى عشر حد بها بعشرة وفي العاشر سبعة وفي الطهر مثله ، وما كان يتعرض للساهات وعليه الفتوى ،

( وما تراه المرأة من الجمرة والصفرة والكدرة ) بضم الكاف وهي التي لونها كلون الماء الكدر في أيام الحيض ( فهو حيض ) ارتفاع حيض على انه خبر ما الموصولة اعنى

الالوان التي ذكرناها في أول الباب الموعود بذكره والألوان ستة السواد والحمرة والصفرة والكدرة والحفرة والتربية وهي التي على لون التراب وهي نوع من الكدرة فحكمها حكم الكدرة وهي بضم التاء المثناة من فوق وسكون الراء وبكسر الباء الموحدة وتشديد الياء آخر الحروف. وقال التربية نسبة إلى الترب والتراب والترب بضم التاء وهو التراب وقيل التاء بدل من الواو من لفظة ورأ لأنها من لفظة ترى بعد الحيض. وقيل هي تربية على وزن تفعلة من برئي (١) بفتح المباء وسكون الراء وكسر الهمزة وفتح الياء آخر الحروف وقيل فعلية ذكره القراء. وقل تربة بتشديد الراء وتخفيفها مع الادغام ، وفي قاضي خان الربية على وزن البرية ، وذكر المغرب هي الربة لأنها على لونها.

فإن قلت لم يذكر السواد ، قلت لا اشكال في كونه حيضا ، واستدل به صاحب الدراية ثم الاكمل في ذلك بقوله عليه السلام دم الحيض أسود غليظ محترم ، وذكره الاترازى أيضاً ولم يبين أحد منهم راويه من هو ولا نخرجه من هو ، قلت هذا روي من وجوه مختلفة فروى أبو داود من حديث فاطمة بنت أبي حبيش انها كانت تستحاض فقال لها النبي عليه إذا كان دم الحيضة فإنها دم أسود ويعرف ، فإذا كان ذلك فامتسكي عن الصلاة فإذا كان الآخر فتوضئي وصلي فإنها ذلك عرق ، وأخرجه النسائي أيضاً وزاد بعضهم فيه وان له رائحة بعد قوله – تعرف – وليس كذلك بقولها ودفع الشافعية تبعاً للنهاية بعد قوله – فانها هو عرق انقطع – وانكر ابن الصاح والنووى وابن الرفعة قوله طريق ابن ابي مليكة جاءت خالتي فاطمة بنت أبي حبيش الى عائشة رضي الله عنها ، . فذكر الحديث وفيه فإنها هو داء عرض أو ركضة من الشيطان أو عرق انقطع .

وذكر الشافعية في صفة الاسود لأنه محترم وليس لهأصل بل وقع في تاريخ العقيلي عن عائشة قالت دم الحيض أحمر بحمر قاني ودم الاستحاضة كغسالة اللحم وصفية ووقعت الصفة المذكورة في كلام الشافعي في الام . وذكروا أيضاً في صفته أنه أحمر سرق وليس

<sup>(</sup>١) في الاصل ــ رائت ــ والصحيح ما أثبتناه . اه مصححه .

له أصل ولكن روى الدارقطني والبيهقي والطبراني من حديث أبي أمامة مرفوعادم الحيض أسود خاثر تعاوه حمرة ، ودم الاستحاضة أسود رقيق ، وفي رواية دم الحيف لا يكون إلا أسود غليظاً تعاوه حمرة، ودم الاستحاضة دم رقيــــق تعاوه صغرة . وذكر صاحب المحيط حديث فاطمة بنت أبي حبيش وفيه ليست بالحيضة انها هي ركضة من الشيطان أو عرق عند أو داه اعترض .

قوله -- محترم - والحاء المهملة، قال الجوهري احترم الدم اشتدت حمرته حتى يسود، وفسره الاكمل بقوله أي طري شديد الحمرة إلى السواد. قلت قوله - طري - ليس لله دخل في تفسيره ، قوله - أو عرق عند - بفتح العين المهملة وكسر النون ، ويقسال له الماذل أيضاً من عند العرق سال ، ولم يرقاً . والعاذل بالعين المهملة وكسر الذال المعجمة اسم للعرق الذي يسيل منه دم الاستحاضة ، وسئل ابن عباس رضي الله عنه عن دم الاستحاضة فقسال ذاك العاذل يعذو تستشفر بثوب ولتصل . وقوله - يعذو - أي يسيال .

وأما الحرة فهو اللون الأصلي للدم إلا عند غلبة السوداء يضرب إلى سواد ، وعند غلبة الصفرة يضرب إلى الصفرة ويتبين ذلك لمن افتصد .

وأما الصفرة فهي من ألوان الدم إذا رق ، وقيل هي كصفرة البيض أو كصفرة القز . وفي قاضي خان الصفرة تكون كلون السبر أو لون التين . وفي المجتبي وهذه الثلاثة أعني الأسود والأحمر والأصفر حيض . وعن الصحابة رضي الله عنهم انهم قالوا السواد والحجرة والصفرة حيض . وفي مبسوط أبي بكر عن أبي منصور الماتريدي لو اعتادت ان تزى أيام طهرها صفرة وأيام حيضها حمرة فحكم صفرتها حكم الطهر بدلالة الحال . وقيل انها اعتبر ذلك في صفرة عليها بياض ولها حكم الطهر على قول اكثر المشايخ وعن أبي بكر الاسكاف ان كانت الصفرة على لون البقم فهسي حيض وإلا فلا ، والمنقول عن الشافعي في مختصر المزني الصفرة والكدرة في أيام الحيض حيض ، واختلف أصحابه في ذلك على ستة أوجه الصحيح المشهور ما قاله ابن شريح وأبو اسحاق المروزي وجماعة من المتقدمين أو من المتأخرين الصفرة والكدرة في زمان الامكان وهو خمسة عشر يوماً يكونان حيضاً سواء كانت مبتدأة أو معتادة خالف عادتها أو وافقها كما لو كان أسود أو أحمسر وانقطع مند.

الثاني: قول الاصطخري ان الصفرة والكدرة في أيام المادة حيض وإن رأتها مبتدأة أو معتادة في غير أيام العادة قلت محيض.

الثالث : أبي على الطبري انه إن تقدم الصفرة والكدرة دم أسود قوي أو أحمر ولو بعض يوم كانت حيضاً وإن لم يتقدم منها شيء لم يكن حيضاً تبمــاً للقوي ، وان تقدمها دون يوم وليلة قلبت حيضاً .

الخامس (١): حكاه ابن كح إن تقدمها دم قوي كانت حيضاً وإلا كانت استحاضة. السادس: حكاه السرخسي ان تقدمها دم قوي يوم وليلة ولحقها دم قوي يوماً وليلة كانت حيضاً وإلا فلا.

وأمــــا الكدرة فهي حيض عند أبي حنيفة ومحمد سواء رأت في أول أيامها أو آخرهــــا .

وأما الخضرة فقال في البدائع اختلف المشايخ فيها فقال الشيخ الامام أبو منصور إذا رأتها في أول الحيض يكون حيضاً وإن رأتها في آخر الحيض واتصل بها أيام الحيض لا

<sup>(</sup>١) هكذا في الأصل ذكر الخامس ولم يذكر الرابع . اه مصححه ٠

حتى ترى البياض خالصاً. وقال أبو بوسف درح، لا تكون الكدرة من الحيض إلا بعد اللم لأنه لو كان من الرحم لتأخر خروج الكدر عن الصافي، ولحما ما روي أن عائشة رضي الله عنها جعلت ما سوى البياض الخالص حيضاً

يكون حيضاً ، وجهور الأصحاب على كونها حيضاً كيف ما كان ، وقيل الخضرة مشل الكدرة ، وقيل الخضرة والتربية والكدرة والصفرة انها يكون حيضاً على الاطلاق في غير المجائز وفيهن ان وجدتها على الكرسف وشدة وصفه تربية فهي حيض وإن طالت لم تكن حيضاً لان أرحام العجائز تكون منتنه فيتغير الهاء بطول المكث ودم النفاس كدم الحيض .

( حتى ترى البياض خالصاً ) كلمة حتى الفاية والمعنى أنهــا تراه الحائض من الالوان المذكورة في أيام الحيض حيض إلى أن ترى البياض خالصاً على انه حال من البياض .

( وقال أبو يوسف لا تكون الكدرة حيضاً إلا بعد الدم ) يعني إذا رأتها في آخر أيام الحيض ، وإذا رأتها في أول أيام الحيض لا تكون حيضاً وبه قال أبو ثور ، واختاره ابن المنذر وقال داود لا تكون الكدرة والصغرة حيضاً بحال . وقال الشافعي ان كانتا في زمن الامكان بأن لا يكون أقل من يوم وليلة حيض كما أيام العادة ، ونقل ذلك ابن الصباغ صاحب الشامل عن ربيعة ومالك و رض ، والثوري والاوزاعي وأحمد واسحاق ( لأنه ) أي لأن الكدرة ، انها ذكر الضمير باعتبار الكدر أو باعتبار المذكور ( لو كان من الرحم لتأخر خروج الكدر عن الصافي ) لأن الكدرة من كل شيء يتبع صافيه ، فلو جعلت حيضاً ولم يتقدم عليها دم كانت حيضاً مقصودة لا تبعاً .

(ولها) أي لأبي حنيفة ومحمد (ما روي أن عائشة رضي الله عنها جعلت ما سوى البياض الحالص حيضاً) روى مالك عن محمد في موطئها عن علقمة بن أبي علقمة عن أمة مولاة عائشة ورض ، انها قالت كان النساء يبعثن إلى عائشة رضي الله عنها في الدرجة فيها الكرسف فيه الصفرة من دم الحيض فسألتها عن الصلاة فتقول لهسن لا تعجلن حتى

ترين القصة البيضاء تريد بذلك الطهر من الحيض. ورواه عبد الرزاق في مصنف أخبرنا معمر عن علقمة بن أبي علقمة به سواء ، أخرجه البخاري في صحيحه تعليقاً ولفظه قسال وكن يبعثن إلى عائشة رضي الله عنها بالكرسف فيه الصفرة فتقول لا تعجلن حتى تربن القصة السضاء .

قوله - بالدرجة - بكسر الدال وفتح الراء جمع درج مثل حرج وحرجة وترس وترسة والدرج كالفط الصغير تضع فيه المرأة حتى متاعها وطبيها ، وقيل انها هي الدرجة وبالضم تأنيث درج وجمعها الدرج بضم الدال . والكرسف بضم الكاف ، قال ابن الاثير هو القطن ؛ وقال غيره الكرسف خرقة أو قطنة ونحو ذلك تدخله المرأة فرجها لتعرف هل بقي شيء من أثر الحيض أم لا ، ويستحب أن تكون مطيبة بالمسك أو الغالية لتدفسم رائحة دمها ، قال عليه الصلاة والسلام لامرأة استحيضت خذي فرصة بمسكة ، والفرصة بضم الفاء قطعة من صوف أو قطن أو خرقة ، والمسكة المطيبة بالمسك ، وفي رواًية عن بعضهم حكاه أبو داود قرصة بالقاف أي شيئًا يسيراً مثل القرصة بطـــرف الاصبعين ، وحكي عن أبي قتيبة قرضة بالقاف والضاد المعجمة أي قطعة من القرض وهو القطـــع والقصة بفتح القاف وتشديدالصاد المهملةالبحصة تشبه الرطوبة الصافية بعد الحيض بالجص وقيل القصة شيء يشبه الخيط الأبيض يخرج من قبل النساء في آخرهن تكون علامـــة طهرهن ، وقيل هو ماء أبيض يخرج في آخر الحيض ، وفي الحيط القصة في حديث عائشة رضي الله عنها الطين الذي يغسل به الرأس وهو أبيض يضرب لونه إلى الصفرة ، أرأيت انها لا تخرج من الحيض حتى ترى البياض الخالص ، ويخرج من الطين بالجفوف أيضاً و في المبسوطُ القصة البيلون الذي يغسل به الرأس وهو أبيض يضرب لونه الى الصفرة • قلت البيلون بفتح الباء الموحدة وسكون البساء الأخيرة وضم اللام وسكون الواو وفي آخره نون وهو الذي يقال له الطفل وهو لغة بلدية .

( وهذا لا يعرف إلا سياعاً ) أي هذا الذي جملته عائشة رضي الله عنها لا يعرف إلا من حيث السياع فيحمل على انها سمعت من النبي علي الله المعمد على انها سمعت من النبي علي الله المعمد على انها سمعت من النبي علي الله المعمد الله على انها سمعت الله على ال

الاترازي وهذا الذي قلنا مذهب علمائنا . قلت مقصوده هو الذي قاله لا يهتدى إليه إلا من طريق السياع من الذي عليه والذي ذكرة أجود (١) وأصوب ولا يقال ان قوله عليه على دم الحيض أسود غبيط محترم يدل على أن هذه الأشياء ليست بحيض وهو أقوى من فعل عائشة رضي الله عنها فلا يجوز تركه به ، لأنا نقول تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي ما عداه وقد عرف في الأصول .

( وفع الرحم منكوس ) هذا جواب عن قول أبي يوسف لأنه لو كان من الرحم لتأخر خروج الكدر عن الصافي ، وتقريره أن يقال نعم هو كذلك اذا لم يكن الخرج من أسفل وفسم الرحسم منكوس يعني من الأسفل لا من الأعلى فيخرج الكدر أولاً ثم الصافي كالجرة إذا ثقب أسفلها فإنه يخرج الكدر أولاً ، وان من خاصة الطبيعة انها تدفع الكدر أولاً كا في الفصد والبول والغائط. قلت على هذا لو خرج الصافي أولا ثم الكدرلا ينبغي أن يكون الكدر حيضاً (فيخرج الكدر أولا) نتيجة قوله وفع الرحم منكوس (كالجرة أذا ثقب أسفلها ) هذا شبه فع الرحم بالجرة إذا ثقب أى يحسن أسفلها فإنه حيناذ إذا كان فيها شيء من الماثعات يخرج الكدر منها أولا ، والرحم كذلك لأن فيه من أسفل ، والتشبيه بالجرة الموضوعة هكذا لا بالجرة المطلقة ، لأن التشبيه لا يكون إلا في صفة خصوصة كا في قولك زيد كالأسد ، فإن التشبيه فيه في الشجاعة مطلقاً .

واعلم ان للمرأة فرجاً داخلا وفرجاً خارجاً ، فالداخل بمنزلة الدبر والخسارج بمنزلة الالبتين ، فإذا وضعت الكوسفة في الخارج فابتداء الجانب الداخل منه كان ذلك حيضاً وان لم ينفذ الى الحارج ، وإن وضعته في الفرج الداخل فابتدا منه لم يكن ذلك حيضاً لأنه بمنزلة قصية الذكر وإن نفذت البلة إلى الجانب الحارج ، فإن كان الدبر عالياً عمل على رأس الفرج أو محاذياً له يكون حيضاً لظهور البلة ، وإن كان منتقلاً عنه لم يكن حيضاً وعلى هذا التفصيل اذا حشي الرجل احليه بقطنة فابتلت ، وهذا كه اذا لم يسقسط

<sup>(</sup>١) في الأصل أوجد .

## وأما الخضرة فالصحيح أن المرأة إذا كانت من ذوات الأقراء تكون حيضاً ويحمل على فساد الغذاء ،

الكرسف ، فإن سقط فهو حيض كيف ما كان لظهور البلة ، وكذلك الحكم في النفاس.

وعن عمد بن سلمة أنه كان يكره للرأة أن تضع كرسفها في الفرج الداخل لأنه يشبه النكاح بيدها ولو وضعت الكرسف في أول الليل ونامت فلها أصبحت فنظرت الكرسف فرأت البياض الخالص يازمها قضاء العشاء لأنا تيقنا بطهرها من حيث وضعت الكرسف ولم كانت طاهرة حين وضعت الكرسف ونامت ثم أصبحت ووجدت البلة على الكرسف فإنها تجعل حائضاً من أقرب الأوقات وهو ما بعد الصبح أخذا باليقين والاحتياط حتى يازمها قضاء العشاء إن لم تكن صلت .

( وأما الحضرة فالصحيح ان المرأة اذا كانت من ذوات الأقراء ) أي الحيض ( تكون حيضاً ) هذا أحد ألوان الحيض ، فلذلك ذكره بكلمة التفصيلية وقد ذكرة أنهاستة فذكر منها الثلاثة أولاً وهي الحمرة والصفرة والكدرة ، وذكر هنا الرابع وهو الحضرة ولميذكر اللائة أولاً وهي الحرة والصفرة والكدرة ، وذكر هنا الرابع وهو الحضرة ولميذكر اللونين وها الأسود والمتربية . وقال صاحب الدراية وانها لم يذكر الثلاثة من ألوان الحيض لأن الثلاثة متداخة في الثلاثة المذكورة الأن الحرة إذا اشتدت صارت سوداء والحضرة قريبة إلى الصفرة ، والتربية تكون داخة في الحرة إذا رقت الحرة تضرب إلى التربية .

قلت ليس الأمر كذلك، فإنه ذكر الأربعة وهي الحرة والصغرة والكدرة والخضرة و وأما الأسود فلأنه أصل في باب الحيض معهود فاستغنى عن ذكره ، وأما التربية فإنها نادرة فلذلك تركها . وأما الحضرة فقد اختلف فيها مشايخنا ، فمنهم من أنكر وجودها حتى استبعده (١) نصر بن سلام حين سئل عنها فقال كأنها أكلت فصيلا . وذكر أبوعلي الدقاق ان الحضرة فوع من الكدرة ، وأشار المصنف إلى أن الصحيح من المذهب أن المرأة إذا كانت من ذوات الأقراء تكون الحضرة حيضاً.

ثم أشار إلى سبب كون الدم أخضر بقوله ( ويحمل ذلك على فساد الفذاء ) يعني

<sup>(</sup>١) في الاصل - استبعه . أه مصححه.

يجعل كأنها أكلت غذاء فاسداً ففسد دمها فصار لونه أخضر ، ولهذا قال أبو نصر كأنهـــا أكلت فصلا .

(وان كانت) أي المرأة (كبيرة) أي آيسة (لاترى غير الحضرة) لا يكون حيضاً (تحمل) ما تراه من الخضرة (على فساد المنبيّت) بفتح الميم وسكون النون وكسر الباء الموحدة وفي آخره تاء مثناة من فوق وهو موضع النبات، والممنى انه يحمل الحضرة على انها لم تكن في الأصل دماً ، فإن الدم في الأصل لا يكون أخضر.

ثم اعلم ان قوله وان كانت كبيرة إشارة إلى الإياس ، وإن لم يبين هنا حده وقدد كرنا في أول الباب ان الكلام في الحيض(١) فقال أبو نصر بن سلام ست سنين وقيل سبعسنين، وقال عد بن مقاتل تسع سنين وبه أخذ أكثر المشايخ وهو قول الشافعي وعمد . وقال أبو علي الدقاق ثنتي عشرة سنة اعتباراً للعادة في زماننا كذا في الحيط ، وفي البخاري وغيره قالت عائشة رضي الله عنها إذا بلغت تسع سنين فهي امرأة ، قال ابن تيمية ورواه القاضي أبو يعلى باسناده يعني إذا حاضت ، وعن ابن عمر رضي الله عنه قال اذا أتى على الجارية تسع سنين فهي امرأة ، ذكره ابن عدي ، وروى الدارقطني عن عباد المهلي قال ادركت قبا يعني المهالبة امرأة صارت جدة وهي بنت ثباني عشرة سنة ولدت تسع سنين ابنا ، وهو محمول على غير مدة الحل فيها ، وانها لم يذكر الراوي لنقصها عن السنة واجتاع سنة من الزيادتين لا تمنع قوله – صارت جدة في ثباني عشر سنة – لا يحتمل أن تكون بترك الكسرين أو شك في قدره . وقال الاسبيجابي ابنة عشر سنة – لا يحتمل أن تكون بترك الكسرين أو شك في قدره . وقال الاسبيجابي ابنة عشر سنة – لا يحتمل أن تكون بترك الكسرين أو شك في قدره . وقال الاسبيجابي ابنة عشر سنة بي البلخي صارت جدة في ثباني عشرة سنة وهو بالتفسير الذي تقدم .

واعلم انه بقي من الأنواع العشرة نوعان أحدهما وقت ثبوت الحيض والآخسر حكمه والمصنف ذكر حكمه على ما يأتى عن قريب .

<sup>(</sup>١) هكذا الجلة في الأصل وربها تصحيها – وقد ذكرناه في أول الباب في الكلام في أول الجلة عن الكلام في أول الحين المصححة .

وأما ثبوته فلا يكون إلا بالبروز ، وعن عمد انها إذا احست بالبروز يثبت حكم الحيض والنفاس أيضا إلا بالبروز . وثمرة الاختلاف تظهر فيا اذا توضأت المرأة ووضعت الكرسف ثم أحست أن الدم نزل منها فأدخلت الكرسف قبل غروب الشمس فالصوم نام عند عمد ، وعندهم تقضي . ثم البروز انها يعلم بمجاوزة موضع البكارة اعتباراً بنواقض الرضوء ، والاحتشام يسن للثيب ويستحب للبكر حالة الحيض ، وأما في حالة الطهسر فيستحب الثيب دون البكر ، ولوصلتا بغير كرسف جاز . وفي المفيد قبل في بنت سبع منين يكون ما تراه حيضاً لقوله عليه الصلاة والسلام أمرهم بالصلاة إذا بلغوا سبما والأمر للوجوب ، والصحيح انه استحاضة والأمر للاستحباب ليتمرنوا على الصلاة ويتخلقوا بها كا يؤمر الوضوئه ، بخلاف التسع فإنه كا يؤمر الوضوئه ، بخلاف التسع فإنه عليه السلام بنى بمائشة رضي الله عنها وهي بنت تسع سنين ، والظاهر انه كان بعد بلوغها .

وفي الاسبحابي عن أبي نصر بنت ست لو رأت اللم من غير آفة حيض، وما دون الست اجماع انه ليس محيض، وبنت ست اتفاق انه حيض واختلفوا فيا بينها، وفي المفيد الصغيرة جداً لو جعل ذلك منها حيضا به بالغة وتبقى أهلا التكاليف الشرعية وهي غير صالحة، وفي المحيط ابنة اثنتي عشرة اذا رأت اللم من غير داء فهو حيض عند بعضهم وفيه الكيرة العجوز لو رأت اللم في مدة الحيض فهوحيض كيا لو رأته على الدوام كان حيضاً فانقطاعه بينها لا يمنع حيضاً لأن في اياسها به فمتى عاودها السدم كان حيضاً ولم تكن آيسة لما تبين من عود الدم، وزوجة الحليل عيستهذ حاضت وولدت وهي بنت تمات تسمين أو اثنتي وثهانين، وزوجة زكريا عيستهذ ولدت يحي عليه السلام وهي بنت ثمات وتسمين سنة كذا روي عن ابن عباس رضي الله عنه . والاياس المبيح اللاعتداد بالاشهر أن لا ترى النام في سن لا يحيض في مثله غالباً لا يقينا بدليل قوله ان ارتبتم . وقال محمد بن مقاتل الرازى قاضي بغداد حده خسون سنة وما تراه بعده لا يكون حيضاً وهو قول أبي عبد الله الزعفراني والثوري وابن المبارك واختاره أبو الليث ونصر بن يحي ، وبدقيسال

أحمد هذا اذا لم يحكم باياسها ، فإن حكم به ثم رأت الدم لا يكون حيضاً ، قال في الحيط وهو الصحيح لأن الاجتهاد لا ينقض باجتهادمثله لأنه يجوز أن يكون الدم بعد ذلكفاسداً، وما نقل كان معجزة فلا يرجد إلا على وجه الاعجاز .

وقيل ان رأته سائلا كما تراه في حيضها فهو حيس وان رأت بلة يسيرة لم يكن حيضاً بل يكون ذلك من نتن الرحم ، وقيل ان رأته أسود أو أحمر يكون حيضاً وأصفر وأخضر لا يكون حيضاً وأو اختار هذا انساناً كان حسناً إلا في بطلان الاعتداد بالأشهر وقيل في حد الإياس تعتبر أقراؤها من قرابتها ، وقيل تركها لاختلاف الطبائس باختلاف البلدات والأهوية والازمان ، ألا ترى أن النعسة تبطىء الإياس ، والفقر يسرع به ، وعن محمد انه قدره بستين سنة ، وعنه في المولدات ستين سنة وفي الروميات بخمس وخسين سنة ، لأن الروميات أنعم من المولدات فكن أسرع تكسراً من المولدات، وعن أحمد خقسون في المجمية ستون في العربية . وعن عائشة رضي الله عنها لن ترى المرأة في بطنها ولداً بعد خمسين سنة ، وقال صاحب الامام لم أقف على سنده . قلت قسال ابن تيمية رواه الدارقطني في مسنده عن عائشة رضي الله عنها . وفي الحيط أفتى عامة لشايخ بغمس وخمسين سنة وهم أعدل الأقوال في سائر الأوقات وأقرب العادات ، لشايخ بغمس وخمسين سنة وهم أعدل الأقوال في سائر الأوقات وأقرب العادات ، وفي رواية يقدر للإياس مدة ، فإذا غلب على ظنها انها آيسة اعتدت بالاشهر ثم رأت الدم في اثناء الشهور انتقض ما مضى من عدتها وبعد تمامها لا تبطل وهو الحتار ، ولو انها لم تحض قط وقد بلغت ملفاً تحيض امثالها فيه غالباً يحكم بإياسها . وفي الجامع الصغير اذا بلغت ثلاثين سنة ولم تحض يحكم بإياسها .

( فلا يكون حيضاً ) نتيجة قوله – وإن كانت كبيرة ... إلخ – وفي بعض النسـخ بالواو ولا يكون حيضاً ويكون عطفاً على قوله يحمل على فساد المنبت .

( والحيض يسقط ) من الاسقاط ( عن الحائض الصلاة ) هـذا شروع في بيان حكم الحيض الذي هو من العشرة التي ذكرناها في اول الباب • وقال السفتاقي وغيره اى احكام الحيض اثنا عشر ، ثمانية يشارك فيها الحيض والنفاس ، واربعة مختص بالحيض دون النفاس ،

# ويحرم عليها الصوم، وتقضي الصوم ولا تقضي الصلاة لقول عائشة وضي الله عنها كانت إحدانا على عهد رسول الله عليه السلام اذا طهرت من حيضها تقضي الصيام ولا تقضي الصلاة

اما الثانية تترك الصلاة لا إلى قضاء ، وتترك الصوم الى قضاء وحرمة الدخول في المسجد وحرمة الطواف بالبيت وحرمة قراءة القرآن وحرمة مس المصحف وحرمة جماعها والثامن وجوب الغسل عند انقطاع الحيض . واما الأربعة الخصوصة فانقضاء المدة والاستبراء والحكم ببلوغها والفصل بين طلاقي السنة والبدعة ، فالسبعة الأولى تتعلق ببروزالدم عندها وبالاحساس عند محمد ، والثامن وهو الحكم ببلوغها معلق ، والاربعة الباقية تتعلق بانقضائه وهو وجوب الاغتسال مع الثلاثة من الأربعة المخصوصة

(ويحرم عليها) اى على الحائض (الصوم). فإن قلت قال في الصلاة تسقط وفي الصوم يحرم لماذا من الفائدة. قلت انها تسقط في الصلاة على القاضي ابي زيد ، فإن عنده نفس الوجوب ثابت على الصبي والجنون والحائض لقيام الذمة الصالحة للايجاب الكن يسقط بالعذر ، والمسقوط يقتضي سابقة الوجوب ، واما على قول عامة المشايخ لا يجب فيكون المراد من قوله - فيسقط - يمنع . واما في الصوم فلم يقل يسقط إشارة إلى أن الصوم يقضى ، وهل هو على التراخي ام على الفور ، ففي المجتبى الأصح عند اكثر المشايخ انه على التراخي ، وعند ابي بكر الرازى على الفور ، والمبتدأة إذا رأت دما شركت الصلاة والصوم عند اكثر مشايخ بخارى ، وعن ابي حنيفة لا تترك حتى يستمر السدم ثلاثة أيام .

 اسأل ، قالت كان قضينا ذلك فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة .

وفي رواية البخارى كالحيض (١) مع رسول الله على المرة على المرة ، أو قالت فلا نفعه وفي رواية للبخارى كالحيض (١) مع رسول الله على ثم لا نؤمر بالقضاء ، وفي رواية لمسلم قد كانت احدانا تحيض على عهد رسول الله عنها أتقضي الحائض الصلاة ، قالت أحرورية انت ، لقد كنا نحيض على عهد رسول الله على فلا نقضي ولا نؤمر بالقضاء ، وفي رواية فنؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة .

وفي رواية للترمذى كنا نحيض عند رسول الله بالله فيأمرنا بقضاء الصوم ولا يأمرنا بقضاء الصوم ولا يأمرنا بقضاء الصلاة ، عن معاذة العدوية أن أمرأة سألت عائشة رضي الله عنها اتقضي الحائض الصلاه أذا طهرت فقالت احرورية انت ، قد كنا نحيض على عهد رسول الله علياتي ثم نتطهر فيأمرنا بقضاء الصوم ولا يأمرنا بقضاء الصلاة .

وفي رواية ابن ماجة عن معاذة العدوية عن عائشة رضى الله عنها ان امراة سألتها انتفضي الحائض الصلاة ، قالت لها عائشة رضي الله عنها احرورية انت قد كنا نحيض عند رسول الله عليه منظير ولم يأمرنا بقضاء الصلاة.

قوله - احرورية انت - الهمزه للاستفهام على سبيل الانكار ، اى هذه طريقة الحرورية وبئست الطريقة ، والحرورية طائفة من الخوارج نسبوا الى حروراء قريسة على ميلين من الكوفة تمد وتقصر كان أول اجتاعهم فيها على عهد على رضى الله عنه، وقيل انها خرجت عن الجماعة وخالفت السنة كما خرج هؤلاء عن جماعة من المسلمين وقيل كانوا يرون على الحائض قضاء الصلاة وشددوا في ذلك ، وكانوا يتعمقون في أمور الدين حتى خرجوا منه ، والسائلة أيضاً كأنها تعمقت في سؤالها فكذلك قالت لها عائشة رضي الله عنها احرورية انت .

فإن قلت وجوب القضاء يبنى على وجود الاداء في الاحكام ، فكيف تخلف هذا الحكم ها هنا ، قلت الاصل هذا ولكنه ثبت على خلاف الفياس .

<sup>(</sup>١) هكذا في الاصل ، والصحيح – كنا نحيض محنه – ا ه مصححه .

# ولأن في قضاء الصلوات احراجاً لتضاعفها ولا حرج في قضاء الصوم، ولا تدخل المسجد وكـــذا الجنب لقوله عليه السلام فإني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب

( ولان في قضاء الصلوات احراجاً ) هذا دليل عقلي لوجود الحسرج ( لتضاعفها ) الى لتضاعف الصلاة ، لانها خس صلوات في كل يوم وليلة ( ولا حرج في قضاء الصوم ) لأنه في السنة مرة واحدة مع انضمام النص إليه فوجب ،

(ولا تدخل المسجد) اى لا تدخل الحائض المسجد وبه قال مالك والثورى وابن راهوية وهو مروي عن ابن مسعود رضي الله عنه (وكذا الجنب) اى كالحائض لايدخل المسجد الجنب ايضا (لقوله عليه السلاة والسلام فإني لا اصل المسجد لحائض ولا جنب) هذا شطر من حديث رواه ابو داود باسناده عن حديث دجاجة قالت سمعت عائشة رضي الله عنها تقول ، جاء رسول الله وجود بيوت اصحابنا شارعة في المسجد فقال وجهوا هذه البيوت عن المسجد ثم دخل النبي على ولم يضع القوم شيئا رجاء ان ينزل لهم رخصة فقام إليهم بعد فقال وجهوا هذه البيوت عن المسجد فإني لا احل المسجد لمائشة رضي الله عنها عن النبي على المخارى في تاريخه الكبير وفيه زيادة ، وذكر بعده حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي على المحل المسجد المعاشرة وقال ابن القطان في كتابه قال ابو محمد عبد الحق في حديث جسرة هذا انه لا يثبت من قبل اسناده ولم يبين ضعفه ولست اقول انه حديث صحيح واتما أقول انه حسن، لأن ابا داود يرويه عن مسدد وهو يرويه عن عبد الواحد بن زيساد وهو ثقة لم يذكر بقادح ، وعبد الحق احتح به في غير موضع من كتابه وهو يرويه عن قليب بن خليفة قال احد ما ارى به بأسا ، وسئل عنه ابو حاتم الرازى فقال شيخ .

وقليب بضم القاف ، ويقال اقلب ايضاً وهو يروى عن جسرة بفتح الجيم وسكون السين المهلة بنت دجاجة بكسر الدال بخلاف واحدة الدجاج . قال احمد تابعية تقسة وذكرها ابن حبان في الثقات . وقال البخاري ان قليباً سمع من جسرة بنت دجاجة .

## وهو باطلاقه حجــة على الشافعي « رح، في اباحة الدخول على وجه العبور والمرور

فإن قلت قال الخطابي وضعفوا هذا الحديث ، وقالوا ان اقلب راويه مجهول لا يصح الاحتجاج بحديثه . قلت قال المنذري فيها قاله نظر ، فإنه اقلب بن خليفة ويقسال اقلب كذا يروى ، ويقال الدهلي كنيته أبو حسان حديثه في الكوفيين ، روى عنسه سفيان الثوري وعبد الواحد بن زياد ويؤيد هذه الرواية ما رواه ابن ماجة في سننه عن أبي بكر ابن ابي شبة والطبراني في معجمه عن ام سلمة رضي الله عنها قالت دخل رسول الله عنها مرحة هذا المسجد فنادى بأعلى صوته ان المسجد لا يعل لجنب ولا حائض .

قوله - ووجوه بيوت أصحابه - البيت أبوابها ولذلك قيل لناحية البيت التي قيها الباب وجه الكعبة ، ومعنى شارعة في المسجد مفتوحة فيه يقال شرعت الباب إلى الطريق أى انفذته إليه ، فالشارع الطريق الاعظم . قوله - وجهوا هذه البيست - اى اصرفوا وجوهها عن المسجد يقال وجهت الرجل إلى ناحية كذا اذا جعلت وجهه إليها ووجهته اذا صرفته عن وجهها إلى جهة غيرها . قوله - رجاء أن تنزل لهم وخصة - اى لترجى بنزول الرخصة ونصبه على التعليل ، وأن مصدرية محلها الجو بالاضافة ، فغرج للبهم بعد ذلك . قوله - فإني لا احسل - من الاحلال من الحل الذي هو ضد الحوام ، والالف واللام في المسجد للعهد وهو مسجد النبي مناق وحكم غيره مثل حكمه ، ويجوز أن وكون للجنس فيدخل فيه جميع المساجد وهو أولى .

فإن قلت لم قدم الحائض على الجنب . قلت للاهتام في المنع والحرمة لأن نجاستها الخلظ والنفساء مثل الحائض ، وروى الترمذى في جامعه في مناقب على رضي الله عنه عن ابي سعيد الحدري رضي الله عنه قال قال رسول الله علي لا يعل لاحد يجنب في هدذا المسجد غيري وغيرك ، وقال حديث حسن غريب . وقال ابو نعيم ضوار بن صوحة معناه لا يحل لاحد يسطرقه جنباً غيري وغيرك .

 على وجه العبور من غير مكث ، والمرور بان كان فيه طريق يمر فيه الناس ، وبقوله قال الحمد ، وعن احمد له المكث فيه ان توضأ وهو خلاف قول الجمهور ، ولآنه لا اثر للوضوء في الجنابة لعدم تحريكها اتفاقاً . وعن الحسن البصري وابن المسيب وابن جبير وابندينار مثل قول الشافعي رضي الله عنه وقول المزني وداود وابن المنذر يجوز له المكث فيسه مطلقاً ، ومثله عن زيد بن اسلم واعتبروه بالشرك بل أولى ، وتعلقوا بقوله عليه الصلاة والسلام المؤمن لا ينجس ، قلنا معناه لا يصير نجس العين حتى لو تلطخ بالنجاسة منع عن الصلاة ودخول المسجد لتنجسه بمجاوزة النجاسة .

وفي شرح الوجيز في للمبور وجهان لو خافت تلويث الدم إما لغلبة الدم ، وإما انها لم تستوثق ، فليس لها العبور صيانة له ، وكذا المستحاضة ومن بسمه سلس البول ، فإن المنت التلويث فيه وجهان ، احدهما لا يجوز لاطلاق الحديث واصحهما الجواز .

واحتج الشافعي و رض » في الجنب بظاهر قوله تمالى ﴿ ولا جنباً إلا عابرى سبيل حتى تغتساوا ﴾ ٣٤ النساء ، قلنا – إلا – ها هنا بمنى لا قاله اهل التفسير ، ونظيرقوله تمالى ﴿ وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ ﴾ ٢٦ النساء ، والممنى لا خطأ . وقسال الزجاج معنى الآية ولا تقربوا الصلاة وانتم جنب الا عابرى سبيل اى إلا مسافرين قال لان المسافر قد يفوته الماء فخص المسافرين بذلك . وقال ابو بكر الرازى في احكام القرآن روى علي وابن عباس رضي الله عنها ان المراد بعابرى السبيل المسافرين اذا لم يحدوا الماء يتعموا ويصاون به ، قال والتيمم لا يرفع الجنابة فأبيح لهم الصلاة به تخفيفا من الله تعالى عن المكلف .

قلت هذا اختياره ، وظاهر المذهب ان التيمم رفع الحدث إلى غاية القدرة على استعال الماء الكافي ، لكن لما كان يعود جنباً عند ذلك سماه جنباً باعتبار عاقبته . وقال الزنخشري من فسر الصلاة بالمسجد مع ما بعده فمعناه لا تقربوا المسجد جنباً إلا مجتاذين فيه إذا كان الطربق إلى الماء أو كان الماء فيه ، وقول الشافعي و رض » ليس في الصلاة عبور سبيل ، إنا عبور السبيل في موضعها وهو المسجد . قلنا عبور السبيل هـو السفر ، ففي الصلاة

حينئذ عبور سبيل فاندفع قوله . أما إذا حلنا الصلاة على المسجد فجاز افليس له جواب عن قوله تمالى ﴿ حق تعلموا ما تقولون ﴾ ٤٣ النساء ، فإن حمل الصلاة والمسجد مما فقد جمع بين الحقيقة والمجاز في البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قسال أقيمت الصلاة وعدلت الصفوف قياماً فخرج الينا رسول الله على ، فلما قام في مصلاه ذكر انه جنب فقال لنا مكانكم ثم رجع فاغتسل وخرج الينا ورأسه يقطر فكبرنا وصلينا معه .

قال ابن بطال في شرحه قال أبو حنيفة « رض » إذا كان الماء في المسجد يتيمم الجنب ويدخل المسجد فيخرج الماء عنه قال وهذا الحديث يدل على خلاف قوله لأنه لما لم يازمه التيمم للخروج كذا من المضطر إلى المرور فيه جنب لا يحتاج الى التيمم وقلت هذا الحديث لم يرد في دخول المسجد وإنما ورد في خروجه منه والخروج ضد الدخول فلا يسدل عليه بوجه من وجوه الدلالات الثلاث المطابقة والتضمن والالتزام فثبت أن الحديث لا يسدخل على إباحة الدخول بوجه وإنما يدل عليه القياس إذا لم يذكر الفرق بينها . وقوله وهسذا الحديث يدل على خلاف قول أبي حنيفة « رح » من حمل مسر بالفقه وأصوله وليس في الحديث نفي التيمم بل هو سكوت عنه فلعله عليه السلام تيمم ثم خرج ولا يلزم من عدم التصريح بذكره عدم وقوعه ، اختلف فيمن أجنب في المسجد هل يخرج لوقته أو يتيمم الم يخرج .

فإن قلت روى سعيد بن منصور عن جابر رضي الله عنه قسال كنا نمر بالمسجد جنباً عتازين ، وعن عطاء قال رأيت رجالاً من أصحاب رسول الله عليه يجلسون في المسجد وهم جنبون إذا توضؤوا وضوء الصلاة ، رواه سعيد و (١) لا حجة في ذلك على جسواز مكث الجنب في المسجد ولا على جواز دخوله فيه لأنه لم ينقل انه عليه السلام علم ذلك منهم فأقرهم عليه .

( ولا تطوف ) أي الحائض ( بالبيت ) أراد به الكعبة المشرفة وهو من الأسماءالغالبة كالنجم والصعق ، وكذلك لا يطوف بالبيت .

<sup>(</sup>١) كلام غير مقروء في هذا الموضع . ا ه مصححه .

## لأن الطواف في المسجد، ولا يأتيها زوجها لقوله تعالى ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنْ حَتَى يُطْهُرُنْ ﴾ ٢٢٢ البقرة

فإن قلت عدم جواز طواف الحائض بالبيت فهم من قوله – ولا يدخل المسجد – لأن الطواف لا يكون إلا فيه . قلت نعم فهم لكن بطريق الالتزام لا بطريق المطابقة وهي الدلالة الحقيقية ، وربما يختص حالة الشروع في الطواف بعد الدخول فيحتاج إلى ذكر المنع عن الطواف قصداً ، وجواب آخر وهو انه انما ذكره مع ظهوره لئلا يتوهم انه لما جاز فيها الوقوف مع انه أقوى أركان الطواف الحج فإن الطواف أولى . وجواب آخر وهو انه لو قدر ان الطواف لم يكن في المسجد فإنه لا يجوز مع انه عارض لم يكن في زمان المراهيم المثليل عليه السلام .

والحاصل ان حرمة الطواف على الحائض والجنب لدخول انتقض فيه لا لدخوله المسجد ولهذا يجب عليها الحافر [ كذا في الأصل ]

( لأن الطواف في المسجد ) هذا تعلَّيل لقوله ولا يطوف . قال الاكمل ولو علل بقوله لأن الطواف بالبيت صلاة لأن الطواف بالبيت صلاة ليس بطريق الحقيقة ، ولهذا يجوز محدثاً .

(ولا يأتيها زوجها) أي ولا يأتي الحائض زوجها بمنى لا يطأها وفيه رعاية الأدب حيث ذكره بطريق الكناية عن الشك ( لقوله تعالى ﴿ ولا تقربه هن حق يطهرن ﴾ ٢٢٢ البقرة ) هذا نهي عن القربان في حالة الحيض فيقتضي التحريم فلا يجسوز الجاع وعليه إجاع المسلمين واليهود والجوس خلاف النصارى • وذكر القرطبي عن بجاهد قال كانوا في الجاهلية يجتنبون النساء ويأتون في أدبارهن في مدته ، والنصارى يجاهموهن في فروجهن في زمان الحيض و والجوس واليهود يتغالون في تجنب الحيض وهجرانهن في مدة الحيض في زمان الحيض و الجوس واليهود يتغالون في تجنب الحيض وهجرانهن في مدة الحيض فأمر الله تعالى بالقصد بين ذلك . وقال غيره واليهود يعاقلون النساء بعد انقطاع الدم وارتفاعه سعة أيام اعتزالاً يفرطون فيه إلى حد ان أحدهم لو لبس ثوبه مع ثوب امرأة لنجسوه مع ثوبه وان ذلك من أحكام التوراة التي بأيديهن ، وان فيها أيضاً من مص عظما أو وطيء قبراً أو حضر ميتاً عند موته فإنه يصير من النجاسة بحال لا يتخرج له منها إلا

#### برباد البقرة التي كان الإمام الهاد تحرقها وهذا نص من يتداولمونه .

ثم اعلم انه لو وطىء الحائض مع العلم بالتحريم فليس عليه إلا التوبة والإستغفار عندة وهو قول عطاء والشعبي والنخعي والزهري ومكحول وسعيد بن جبير وحماد وربيعة ويحي بن سعيد وأبوب السختياني والليث ومالك والشافعي في الجديد وأحمد في رواية وحكاه الخطابي عن أكثر العلماء وقال بعض العلماء تجب الكفارة ديناراً في الإقبال ونصفه في الادبار وهمو القول القديم للشافعي وحكى أبن المنازع عن ابن عباس وقتادة والحسن والأوزاعي وأحمد في رواية واسحاق وعن سعيد بن جبير ان عليه عتق رقبة وعن الحسن البصري ان عليه ما على المجامع في نهار رمضان .

واحتج من أوجب الدينار أو نصفه بجديث صفية عن مقسم بن يجرة عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي على إذا وقع الرجل على أهله وهي حائض فليتصدق بدينار أو نصف دينار ، رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة والبيهةي ثم أعله البيهةي بأشياء منها ان جهاعة رووه عن شعبة موقوفاً على ابن عباس وان شعبة رجع عن رفعه ، ومنها ان روي مفصلا ، ومنها ان في سننه اضطراباً لأنه روي بدينار أو نصف دينارعلى الشك ، وروي يتصدق بدينار في الله أو يجد فنصف دينار ، وروي يتصدق بخمسي دينار ، وروي يتصدق بنصف دينار ، وروي يتصدق بنصف دينار ، وروي أنه إذا كان دما أحمر فدينار وإذا كان أصفر فنصف دينا. ، وروي إن إن كان الدم غبيطاً فليتصدق بدينار وإن كان أصفر فنصف دينا.

والجواب عن ذلك كله ان الحاكم أخرجه في مستدركه وصححه ، وكذا ابن القطان صححه وذكر الحلال عن أبي داود ان أحمد قال ما أحسن حديث عبد الحميد وهو ما رواه أبو داود ، وحدثنا مسدد قال حدثنا يحي عن شعبة قال حدثني الحكم عن عبد الحميد ابن عبد الرحمن عن نعيم عن ابن عباس عن النبي على في الذي يأتي امرأته وهي حائض، قال يتصدّق بدينار أو بنصف دينار ، قيل لأحمد انذهب إليه قال نعم إنها هسو كفارة واثن سلمنا ان شعبة رجم عن رفعه فإن غيره رواه عن الحكم مرفوعا وعن عمرو بن

قبيس الميلاني إلا انه أسقط عبد الحميد وكذا أخرجه من طريق النسائي وعمر هذا ثقة ، وكذا رواه قتادة عن الحكم مرفوعاً وهو أيضاً أسقط عبد الحميد ، ومقتضى القواعد ان رواية الرفع أشبه بالصواب لأنه زيادة ثقة .

فإن قلت فعلى هذا يثبت الوجسوب ، قلت يحمل على الاستحباب كا ورد عن النبي على من ترك الجمعة بغير عذر فليتصدق بدينار فإن لم يجد فنصف دينار ، رواه أبو داود والنسائى وان ماجة واحمد .

فإن قلت ما القرينة على ان الامر للاستحباب . قلت التخيير بين الدينار ونصفه اذ لا تخيير في جنس الواحد بين الاقل والاكثر وامر ابو بكر رضي الله عنه فيه بالاستغفار وان لا يعود .

واحتج من اوجب العتق بحديث ابن عباس جاء رجل فقال يا رسول الله على اصبت امرأتي وهي حائض فأمره بعتق نسمة وقيعة النسمة يومئذ دينار و قلنا هذا ضعيف ولئن سلمنا صحته فالأمر للاستحباب كما ذكرنا ولا كفارة في الوطىء بعد انقطاع الدم قبل الغسل عند الجيع خلافا القتادة والاوزاعي وهذا كله اذا وطىء عامداً عالماً بالتحريم فإن وطئها ناسياً او جاهلا به او بأنها حائض لا شيء عليه. وقال بعض اصحاب الحديث يجيء على قوله القديم عليه الكفارة كذا في شرح الوجيز و قال ابو حنيفة وهو رواية عن أبي يوسف يجوز الاستمتاع بالحائض بما فوق السرة وما تحت الركبة .

وتحرم المباشرة بين السرة والركبة بدون الازار وهو قول سعيد بن المسيب وسالم والقاسم وشريح وطاووس وقتادة وسليمان بن يسار ومالك والشافعي و رض ، وحكاه البغوى عن اكثر العلماء . وقال محمد يجوز الاستمتاع بها دون السرة بلا ازار ، ويجب عليه اجتناب شعار الدم ، وهو قول عطاء والشعبي والنخعي والثورى واحمد واصبخ المالكي وابو ثور واسحاق وابن المنذر وداود ، واحتجوا بما روي عن ابن عباس في قوله تمالي فو فاعتزلوا النساء في الحيض في ٢٢٢ البقرة ، اي فاعتزلوا نكساح فروجهن ، وقوله عليه السلام اصنعوا كل شيء إلا النكاح ، رواه الجماعة ، وفي لفسط النسائي وابن ماجة إلا الجماع .

### وليس للحائض والجنب والنفساء قراءة القرآن لقوله عِيَالِيَّةِ لا تقرأ الحائض والجنب شيئاً من القرآن

ولهما ما روي في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت كانت إحدانا اذا كانت حائضاً فأراد رسول الله على إلى يباشرها امرها ان تتزر ثم يباشرها . وعن ميمونة نحوه رواه البخاري ومسلم ، وفي رواية كان يباشر نساءه فوق الازار يعني في الحيضوالمراد بلباشرة التقاء البشرتين على إي وجه كان .

والجواب عن الحديث المذكور انه محمول على القبلة ومس الوجه واليد ونحو ذلك ، وفي النوادر امرأة تحيض من دبرها لا تدع الصلاة لانه ليس بحيض، ويستحب الاغتسال عند انقطاعه ويستحب للزوج ان لا يأتبها .

- ( وليس للحائض والجنب والنفساء قراءة القرآن ) على قصد القرآن دون قصد الذكر والثناء ، وكذلك لا قراءة التوراة والانجيل والزبور لأن الكل كلام الله إلا ما بدل منها وحرف وبه قال الحسن وقتادة وعطاء وابو العالية والنخمي والزهري واسحاق وابو ثور والشافعي و رض ، في اصح قوليه وهو قول عمر وعلي وجابر وابي وائل «رض» والجها سعيد بن المسيب وحماد بن ابي سليمان وداود وعنابن عباس كالمذهبين، ولو علمالصبيان، حرفا حرفا فلا بأس به لحاجة .
- ( لقوله عليه الصلاة والسلام لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئًا من القرآن) هذا الحديث روي عن ابن عمر وعن جابر رضى الله عنهما .

اما حديث ابن عمر فأخرجه الترمذي وابن ماجة عن اسماعيل بن عياش عن موسى ابن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله عليه لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن ، ورواه البيهةي في سننه وقال قال البخاري فما بلغني عنه انما روى هذا اسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة وأعرفه من حديث غيره واسماعيل منكر الحديث عن اهل الحجاز واهل العراق ثم قال وقد روي عن غيره عن موسى بن عقبة وليس بصحيح ، وقال ابن المعرفة هذا حديث تفرد به اسماعيل بن عياش ورواية عن اهل الحجاز ضعيفة لا يحتج بها قاله أحمد ويحي بن معين وغيرهما من الحفاظ ، وقدروى هذا عن غيره غيره ضعيفة لا يحتج بها قاله أحمد ويحي بن معين وغيرهما من الحفاظ ، وقدروى هذا عن غيره

### وهو حجة على مالك في الحائض وهو باطلاقه يتناول ما دون الآية فيكون حجة على الطحاوي في اباحته .

وهو ضعيف ؛ وقال ابن ابي حاتم في عله سمعت ابى وذكر حديث اسماعيل بن عياش هذا فقال خطأ اتما هو من قول ابن عمر رضي الله عنه ، وقال ابن عدي في الكامل هذا الحديث لهذا الاسناد لا يروى عن غيراسماعيل بن عياش وضعفه احمد والبخاري وغيرهما، وصوب ابو حاتم رفعه على ابن عمر رضى الله عنه .

واما حديث جابر رضي الله عنه فرواه الدارقطني في سننه في آخر الصلاة من حديث عمد بن الفضل عن أبيه عن طاووس عن جابر مرفوعاً نحوه ، ورواه ابن عدي في الكامل واعلم بحمد بن الغضل واغلظ في تضميفه عن البخاري والنسائي وابن ممين .

فإن قلت اذا كان الامر كذلك فلم يبق في الحديث المذكور وجب الاستدلال في المذهب. قلت روى حديث صحيح في منع الجنب عن القراءة اخرجه الاربعة من حديث عرو بن مرة عن عبد الله بن سلة بكسر اللام عن علي رضي الله عنه كان رسول الله علي لا يحبيه أو لا تحجزه عن القرآن شيء ليس الجنابة. قال الترمذي حديث حسن صحيح، ورواه ان حبان في صحيحه والحاكم في المستدرك وصححه،

قوله – لا يحجبه – ورواه ابي داود ولم يكن يحجره او يحجزه الأول من الحجر بالراء المهملة وهو المنع ، والثاني بالزاء من حجزه بمعنى منعه ايضاً وكلاهما من باب نصر پنصر . قوله – ليس الجنابة – بمعنى غير الجنابة وهذا الحديث يقوى الحديثين الأولين .

( وهو ) اي الحديث المذكور ( حجة على مالك و رح ، في الحائض ) فإن يجوزها للحائض لكونها معذورة محتاجة إلى القراءة عاجزة عن تحصيل الطهارة بخلاف الجنب فإنه قادر عليب بالفسل والتيمم ( وهو ) اي الحديث المذكور ( باطلاقه ) اي بعمومه وشموله ( يتناول ما دون الآية ) لأن قوله شيئًا – نكرة في سياق النفي يتناول مادون الآية فتمنع قراءته كالآية ( فيكون حجة على الطحاوي و رح ، في اباحته ) أي في اباحة ما دون الآية .

قلت فللطحاوي أن يقول هذا الحديث ما يثبت عندي وعندي حديث ما يدل على ما

### وليس لهم مس المصحف إلا بغلافه ولا أخذ درهم فيه سورة من القرآن إلا بصرته

ذهبت إليه وهو ما رواه احمد و رح ، في مسنده حدثنا عامد بن حبيب حدثني عامر بن السمت عن ابي العريف الهمداني قال انبأني علي رضي الله عنه بوضوئه فمضمض واستنشق ثلاثاً وغسل وجهه ثلاثاً وغسل يديه ثلاثاً وذراعيه ثلاثاً ثم مسح برأسه ثم غسل رجليه ثم قال هكذا رأيت رسول الله عليه توضأ ثم قرأ شيئاً من القرآن ثم قال هذا لمن ليس بجنب فأما الجنب فلا ولا آية ، ورواه الدارقطني. موقوفاً بغير هذا اللفظ ، وفيه ثم قرأ صدراً من القرآن ، ثم قال اقرؤوا القرآن ما لم يصب احدكم جنابة فإن اصابه فلا ولا حرفاً وقال واحد قال الدارقطني هو صحيح عن على رضي الله عنه .

فإن قلت كيف يساعد هذا الحديث الطحاوي ، قلت مساعدة المرفوع ظاهرة وأسا الموقوف فعليه ، فإن قال الطحاوي تمنسع كون ما دون الآية من القرآن لوجود هذا المقدار في كلام من لا يعرف القرآن من الاعراب اصلا مثل قوله الحمد لله وبسم الله إلا اذا قصد الشخص به قراءة القرآن ، وقال الفقيه ابو الليث في كتاب العيون لا يقرأ الجنب آية كاملة ، ويجوز اقل من آية ، ولو انه قرأ الفاتحة على سبيل الدعاء او شيئاً من الآيات التي فيها معنى الدعاء ولم يرد به القراءة فلا بأس به. قال الاترازي وهو المختار ، وقال الهندواني لا افتي بهذا وإن روي في العيون وغيرها .

وأورد الحافظ بأن العزيمة لو كانت صغيرة من القرآن لكان ينبغي اذا قرأ الفاتحة في الأوليين بنية الدعاء لا تكون يجزئه ، وقد نصوا على انها يجزئه ، واجاب بانها اذا كانت في محلها لا يتغير بالعزيم حتى لو لم تقرأ في الأوليين فقرأ في الآخريين بنيسة الدعاء لا تحزئه .

(وليس لهم) اي للحائض والجنب والنفساء (مس المصحف إلا بغلافه) وكذا مس الملحف إلا بغلافه) وكذا مس الملح المكتوب عليه آية من القرآن (ولا أخذ درهم فيه سورة من القرآن إلا بصرته) اي ولا مس الدرهم المكتوب عليه آية إلا بصرته ، واراد بالسورة الآية من قبيل ذكو الكل وإرادة الجزء لأن السورة تشتمل على ما فوق الآية ، فإذا جعل السورة قيداً يلزم منه عدم

### وكـــذا المحدث لا يمس المصحف إلا بغلافه لقوله عليه السلام لا يمس القرآن إلا طاهر .

كراهة من الدرم الذي عليه آية ، ومع هذا هو مكروه به قال ابن عمر وعطاء والحسن ومجاهد وطاووسومالك والشافعي والثوري والأوزاعي واحمد واسحاق وابو ثور والشعبي وابن سيرين ، ورخصه سعيد بن جبير وحاد بن ابي سليات والظاهرية وحماوا قوله تمالى لا يسه إلا المطهرون م ١٩ الواقعة ، على الكرام البررة ، وتعلقو بكتابة النبي عليالي هوقل، وذكر ابن ابي شيبة في مصنفه ان سعيد بن جبير رفع مصحفه إلى غلام وهو بحوسي ومنع الحكم بمن المصحف بباطن الكف خاصة .

(وكذا المحدث لا يس المصحف إلا بغلافه) اي لا يجوز الحائض والجنب والنفساء مس المصحف إلا بغلافه كذلك لا يجوز المحدث ان يس المصحف إلا بغلافه (القوله على الله عنها المحدث إلا بغلافه القد عنها الأول: لا يمس المصحف إلا طاهر) هذا الحديث رواه خسة من الصحابة رضي الله عنها الأول: عرو بن حزم اخرج حديثه النسائي في سننه في كتاب الديات وابو داود في المراسيل من حديث محمد بن بكار بن بلال عن يحي بن حزة عن سليان بن ارقم عن الزهري عن ابي بكر ابن محمد بن عرو بن حزم عن ابيه عن جده ان في الكتاب الذي كتبه رسول الله عليه إلى المل اليمن في السنن والفرائض والديات ولا يمس القرآن إلا طاهو .

اوردهنا ايضا من حديث الحكم بن موسى عن يحي بن حمزة حدثنا سليان بن داود الحولاني حدثني الزهري عن ابي بكر بن محمد بن عرو بن حزم عن ابيه عن جده نحوه قال ابو داود وهم فيه الحكم بن موسى يمني في قوله سليان بن داود وانها هو سليان بن ارقم ، وقال النسائي الأول اشبه بالصواب ، وسليان بن ارقم مسائول بالسند النسائي : رواه ابن حبان وقال سليان بن داود الخولاني من اهل دمشق ثقة مأمون ، واخرجه الحاكم في مستدر كه وقال هو من قواعد الاسلام والطبراني في معجمه والدارقطني ثم البيهتي في سننها واحمد في مسنده وابن راهوية ، وروي هذا الحديث من طرق اخرى بعضها مرسل .

الثاني : عبد الله بن عمر رضي الله عنه اخرج حديثه الطبراني في معجمه والدارقطني ثم

البيهةي من جهته في سننها من حديث ابن جريج عن سليان بن موسى عن الزهري قــال معت سالماً يحدث عن ابيه قال قال رسول الله عليه القرآن إلا طاهر ، وسليان بن موسى الاشدق مختلف فيه فوثقه بعضهم ، وقال البخاري عنده مناكير ، وقــال النسائي ليس بالقوي .

الثالث: حكم بن حزم اخرج حديثه الحاكم في المستدرك في كتاب الفضائل من حديث سويد بن ابي حاتم حدثنا مسطر الورق عن حسان بن هلال عن حكيم بن حزام قال لمسا بعثني رسول الله عليه قال لا تمس القرآن إلا وأنت طاهر ، وقال الحاكم صحيح الاسنساد ولم يخرجاه ، ورواه الطبراني في معجمه والدارقطني ثم البيهقي من جهته في سننهما .

الحامس: ثوبان اخرج حديثه على بن عبد العزيز في منتخبه من حديث ابي اسهاءارجى عن ثوبان قال وسول الله على بن عبد القرآن إلا طاهر والعمرة هي الحسج الأصغر واسناده ضعيف جداً ، ولو استدل المصنف على ذلك بقوله تعالى ولا يمسه إلا المطهرون واسناده ضعيف بكان أولى وأقوى .

وقال الاكمل فإن قلت ما بال المصنف لم يستدل بقوله تعالى ﴿ انْ لَهُ لَمُ آنَ كُرْمُ فِي كَتَابُ مَكْنُونُ لا يُسه إلا المطهرون ﴾ فإنه ظاهر في النهي عن مس المصحف بغيرالطاهر. قلت لأن بعض العلماء حملوه على الكرام البررة فكان محتملا فترك الاستدلال به . قلت هذا الاحتمال البعيد لا يضو الاستدلال به ، لأن حمل الآية على مس الملائكة بعيد لأنهم كلهم مطهرون وتخصيص بعض الملائكة من بين سائر المطهرين على خلاف الأصل مع وجود الأحاديث المذكورة.

فروع . يكره للجنب أو الحائض أن يكتب الكتاب الذي في بعض سطوره آيـــة القرآن وإن كانا لا يقرآن لأن فيه من القرآن . وفي فتاوى أبي الليث الجنب لا يكتب القرآن وإن كان ما دون الآية ، وفي القرآن وإن كان ما دون الآية ، وفي

## ثم الحدث والجنابة حلا اليد فيستويان في حكم المس والجنابة حلت الفم دون الحدث فيفترقان في حكم القراءة

الحيط لا بأس لها بكتابة المصحف إذا كانت الصحيفة على الأرض عند ابي يوسف لأنه لا يمس القرآن بيده وانها يكتب حرفاً فحرفاً ، وليس الحرف الواحد بقرآن . وقال محمد احب إلى أن لا يكتب ومشايخ بخارى اخذوا بقول محمد كسذا في الذخيرة ويكره لهما ان يسكا بكمها ما عليه سورة من القرآن .

واما الاذكار فلم ير بعضهم بمسه بأساً والأولى عند عامة المشايخ ان لا يمس الا بحائل كما في غيره •

ويكره كتابة القرآن وأسماء الله تعالى على ما يبسط ويفرش وكتابة القرآن على المحاريب والجدران ليست بمستحبة ،ويكره كتابة سورة الاخلاص على الدرم حين تضرب، وفي المفيد قيل لا يكره من حواشي المصحف والبياض الذي لا كتابة عليه ،وانما المكروه مس موضع الكتابة لا غير ، والصحيح منعه لأنه تبع القرآن ، ولا بأس أن يلقن الكافر القرآن ، لأنه ربما اسلم اذا عرف نجاسته ويكره المسافرة بالقرآن الى دار الحرب ،

(ثم الحدث والجنابة علا اليد فيستويان في حكم المس) هذه اشارة إلى بيان اشتراك الحدث والجنابة في حرمة المس وافتراقهما في حكم القراءه بين صورة الاشتراك بقوله - ثم الحدث والجنابة حلا اليد - اي نزلا بها يعني ثبت حكم الحدث والجنابة في اليد فيستوي كلاهما في حكم المس وهو حرمة للمحدث والجنب وبين صورة الافتراق بقوله ( والجنابة حلت الفم ) أي نزلت به ( دون الحدث ) يعني لم ينزل الحدث بالفم ( فيفترقان ) أي الحدث والجنابة ( في حكم القراءة ) حيث جازت قراءة المحدث لانه لم يثبت حكم الحدث في الفم ، ولهذا لا يجب غسله ويثبت حكم الجنابة فيه ، ولهذا وجب غسله فلم تجز قراءة الجنب .

فإن قلت الحدث حل الغم ايضاً لأن المرء اذا صار محدثاً يحل الحدث جميع البدن لمدم التجزي ، لكن الاقتصار على غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس ثبت تعبداً . قلت هذا حدث ضعيف ، ولهذا سقط في ضمن الغسل قلا يحل الغم لأنه باطن من وجه بخلاف

## وغلافه ما يكون متجافياً عنه دون ما هو متصل به كالجلد المشرر هو الصحيح . ويكره مسه بالكم هو الصحيح لأنه تابع له

الجنابة فإنه حدث قوي يحل الفم لأنه ظاهر من وجه ، ولهذا يجب غسله ، وقال فخسس الاسلام في شرح الجامع الصغير فان غسل الجنب فمه ليقرأ او يديه ليمس أو غسل المحدث يده ليمس لم تطلق القراءة ولا المس للجنب ولا المس للمحدث هذا هو الصحيح لأن ذلكلا ينجزأ وجوداً ولا زوالا .

( وغلافه ) أي غلاف المصحف ؟ أشار بهذا إلى بيان الفلاف الذي يجوز مسالمصحف به لأنه قال وكذا المحدث لا يمس المصحف إلا بفلافه ، واختلف المشايخ فيه فقال بعضهم هو الجلد الذي عليه ، وقال بعضهم هو الكم ، وقال بعضهم هو الخريطة التي يعني الكيس الذي يوضع فيه المصحف وهو الصحيح ، أشار إليه بقوله وغلافه ( ما يكون متجافيا عنه ) أى متباعداً عن المصحف وهو الكيس وأصل مادته من الجفائف بالمد من جفايحفو ، وأصل معناه البعد والرفع ومنه في تتجافى جنوبهم عن المضاجع في ١٦ السجدة ، أي بعدت عن مضاجعهم ( دون ما هو متصل به ) اي بالمصحف ( كالجلد المسرز ) أى المصوق به فيقال مصحف مشرز اي مضعوم مشرز أجزاؤه أي مسد وبعضها من الشيرازة وليست بعربية ، وفي العباب مصحف مشرز اى مضعوم الكراريس والاجزاء بعضها إلى الشيرازة وهو فارسية ، والشيراز الذي يؤكل المستجد من اللبن وأصله شراز بالتشديد بعض مضموم الطرفين ، فإن لم يضم طرفاه فهو مشرش بشينين وليس مشرز مشتق من الشيرازة وهو فارسية ، والشيراز الذي يؤكل المستجد من اللبن وأصله شراز بالتشديد بعض مضموم الرائين ياء آخر الحروف كما في قيراط وديباج أصلها قيراط ودبساج بالتشديد .

( هو الصحيح ) أي المذكور وهو كون الفلاف متباعداً من المصحف هو الصحيح لأنه منفصل عنه ، ولهذا لا يدخل في بسم المصحف إلا بالذكر .

( ويكره مسه بالكم ) اى مس المصحف بكم الماس ( هو الصحيح لأنه تابع له ) أى كون مسه بالكم مكروها هو الصحيح ، وفي الحيط لا يكره مسه بالكم عند عامة المشايخ لعدم المس باليد لأن الحرم هو المس وهو اسم للمباشرة باليد بلا حائل ، ولهذا

### بخلاف كتب الشريعة لأهلم حيث يرخص في مسها بالكم لأن فيه ضرورة ولا بأس بدفع المصحف إلى الصبيان لأن في المنع تضيع حفظ القرآن وفي الأمر بالتطهير حرجاً بهم ،

لو وقمت امرأة أجنبية في ذطين وردغت حل للاجنبي ان يأخذها بيدها مجائل ثوب ، وكذا لا تثبت حرمة المصاهرة بالمس بحائل . وفي الذخيرة عن محمد انسه لا بأس بالمس بالكم ، وقيل عنه روايتان .

( بخلاف كتب الشريعة لاهلها حيث يرخص لأهلها في مسهابالكم لأن فيه ضرورة ) وهذا قول عامة المشايخ ، وكرهه بعضهم ، وفي الذخيرة ويكره لهم مس كتب الفقه والتفسير والسنن لأمها لا تخلو عن آيات من القرآن ، ولا بأس بمسها بالكم بلا خلاف . وفي الايضاح بمنع الكافر عن مسه وان اغتسل. وفي الفوائد الظهيرية النظر إلى المصحف لا يكره للجنب والحائض ويكره للمحدث كتابة القرآن عند محمد وهو قول مجاهد والشعبي وابن المبارك وبه اخذ الفقيه أبو الليث . قال تاج الشريعة وعليه الفتوى . وعن أبى يوسف لا بأس به اذا كانت الصفحة على الارض .

( لأنه تابع لليد ) (١) اي لأن الكم تابع لليد ولهذا لو بسط كمه على النجاسة وسجد عليها لا يجوز ، وكذا لو حلف لا يجلس على الأرض نجلس على الأرض نجلس على الأرض يحنث بخلاف كتب الشريعة مثل كتب التفسير والحديث والفقه وما فيه ذكر الله تعالى حيث يرخص لأهلها في مسها بالكم لأن فيه ضرورة أى لأن مسها بالكم ضرورة وهي مدفوعة وقد ذكرناه الآن .

( ولا بأس بدفع المصحف إلى الصبيان ) المحدثيناى لا بأس الطهارة من يدفع المصحف إلى الصبيان المحدثين ( لأن في المنع ) أى في منع دفع المصحف إليهم ( تضيم حفظ القرآن ) لان الحفظ في الصغر كالنقش في الحجر والحفظ في الكبر كالنقش على المدر (وفي الأمر بالتطهير حرجاً بهم اى مشقة وكلفة

<sup>(</sup>١) غير مذكورة في المتن ٠

# وهذا هو الصحيح، وإذا انقطع دم الحيض لأقل من عشرة أيام لم يحل وطؤها حتى تغتسل لأن الدم يدر تارة وتنقطع أخرى فلا بـــد من الاغتسال ليترجح جانب الانقطاع ،

والضمير في بهم يرجع إلى الصبيان وأعاده الاكمل إلى الاولياء حيث حال جرح الأولياء او المعلين الدافعين والأوجه ما قلنا على ما لا يخفى .

ثم اعلم ان ذكر المصنف هذه المسألة اعني دفع المصحف إلى الصبيان مسم انهم غير مخاطبين بشبهة ترد وهي ان الدافع البالغ إلى الصبي المحدث يجب أن لا يدفع إليه كما يجب ان لا يلبس الذكر منهم الحرير وان لا يسقيه الخر ولا يوجه إلى جهسة القبلة في يجب ان لا يلبس الذكر منهم تلك الشبهة بقوله لأن في المنع يضيم حفيظ القرآن .. قضاء حاجة ، ثم أشار إلى دفع تلك الشبهة بقوله لأن في المنع يضيم حفيظ القرآن .. اله ، وحاصل هذا الكلام ان كل ذلك ممنوع غير ان دفع المصحف تعلق امر ديني وهو حفظ القرآن مخلف عدمن امثاله فافهم .

( وهذا هو الصحيح ) اى الذى ذكرناه من جواز دفع المصحف إلى الصبيان وهــو الصحيح ، واحترز به عن قول بعض المشايخ ان ذلك مكروه بناء على ان الدافع مكلف بعدم الدفع .

قال ، اى القدورى (واذا انقطع دم الحيض لأقل من عشرة ايام) مثلا انقطع دمهـــا لتسعة ايام ولثانية ايام او نحو ذلك ، والحال ان هذه الايام كانت عادتها (لم يحلوطؤها حتى تغتسل ) اى لم يحل لزوجها ان يطأها حتى تغتسل .

( لأن الدم يدر ) بكسر الدال وضعها اى يسيل ( تارة وتنقطع تارة أخرى فلا بد من الاغتسال ليترجح جانب الانقطاع ) اى انقطاع الدم بوجود ما زاد على زمان عادتها من مدة الاغتسال لصيرورتها من الطاهرات حقيقة . وفي البدرية اذا كانت المرأة مبتدأة او ذات عادة فانقطع دمها على العادة او فوقها ، اما لو انقطع إلى ما دونها يكره وطؤهاإلى تما العادة وان اغتسلت ، وفي الحيط لو انقطع مما دون المشرة ولكن بعد مضي ثلاثة أيام فاغتسلت او مضى عليها الوقت كره وطؤها الزوج ، والزوج يزوج اخر حتى تأتي عادتها وتغتسل ، أما لو انقطع على رأس عادتها اخرت الاغتسال إلى آخر الوقت ، قسال

# ولو لم تغتسل ومضى عليها أدنى وقت الصلاة بقدر أن تقدر على الاغتسال والتحريمة حل وطؤها ، لأن الصلاة صارت ديناً في ذمتها فطهرت حكماً ،

الهندواني تأخر في هذه الحالة بطريق الاستحباب ومما دون عادتها بطريق الوجوب .

( ولو لم تغتسل ) اى هذه المرأة التي انقطع دمها لأقل من عشرة ايام ( ومضى عليها ادنى وقت الصلاة ) وهو قدر ان تقول فيه الله بعد الاغتسال عندهما ، وعند ابي يوسف و رح ، قدر ان تقول الله أكبر ( بقدر ان تقدر على الاغتسال والتحريمة ) وهو قول الله والله اكبر على الاختلاف المذكور ( حل وطؤها لان الصلاة صارت ديناً في ذمتها ) لأنها إذا أدركت من الوقت مسايسع الاغتسال والتحريمة فعليها القضاء لان بالاغتسال يحكم بطهارتها ، وإذا بقي من الوقت ما يسع فيه التحريمة فقد ادركت جزءاً من الوقت وهي طاهرة فعليها قضاء تلك الصلاة ، ولان هجزت عن الاداء لأن نفس الوجوب لا يفتقر الى القدرة على الاداء ، ألا ترى أن النائم إذا استيقظ يخاطب بالقضاء بخلاف ما إذا بقي من الوقت ما يسع فية التحريمة فهارتها .

( فطهرت حكماً ) اى من حيث الحكم لا من حيث، الحقيقة لان الشرع إذا حكم عليها يوجوب الصلاة ولا يصح حال كونها حائضاً اذن انه حكم بطهارتها . وفي بعض النسخ او يمضي عليها وقت صلاة كامل . وقال السفنافي فقد قلت قوله كامل ان كان صفة لوقت يجب ان يكون مرفوعاً وإن كان صفة لصلاة يجب ان يقال كاملة فما وجهه . قلت صفة لوقت وانجراره الجوار كما في حجر صب حرب .

قلت هذا السؤال مع جوابه لا طائل تحته لانه لم يتمين جر كامل حتى يضطر إلى تشبيه بحجر صب حرب ، وأغرب من هذا أن الاكمل اخذ هذا السؤال من السفناقي فقال ان كان كامل صفة للوقت كان مرفوعاً وليس بمروى بجعل الاصل اداة التشبيه المذكور عدم كونه مرويا ، وهذا فاسد من وجهين أحدهما ان هذا خبر ثابت في حال النسخ ، والثاني على تقدير الثبوت هو اللفظ النبوى حتى يراعى فيه الرواية فارفع أنت الكامل وارح نفسك من الناقص .

ولو انقطع العم دون عادتها فوق الثلاث لم يقربها حتى بمضي عادتها ، وان اغتسلت لأن العود في العسادة غالب فكان الاحتياط في الاجتناب ، وان انقطع العم لعشرة أيام حمل وطؤها قبل الغسل ، لان الحيض لا مزيد له على العشرة إلا انسه لا يستحب قبل لان الحيض لا مزيد له على العشرة إلا انسه لا يستحب قبل الاغتسال للنهي في القراءة بالتشديد.

( وان انقطع الدم ) اى دم المرأة ( لعشرة ايام ) قلت قيد الانقطاع مستغن عنه ، لان الدم اذا انقطع لعشرة ايام حل وطؤها قبل الغسل وكذا لو لم ينقطع لكنه ذكره لان الدم اذا انقطع لعشرة ايام حو إذا انقطع دم الحيض لاقل من عشرة ايام و واخرجه نحرج المعتادة ثم حل القربان قبل الاغتسال لتمام العشرة مذهبنا ، وقال زفر والشافعي وأحمد ومالك وابو ثور و رض ، لا يحل قبله وإن انقطع دمها لاكثر الحيض لقوله تعالى و حتى يطهرن ، ٢٢٢ البقرة ، بالتشديد اى يغتسلن ، وقال داود لو غسلت فرجها من الدم بعد الانقطاع حل وطؤها ، وعن طاووس ومجاهد لو توضأت حل وطؤها .

قلنا قراءة التشديد تقتضي حرمة الوطىء الى غايـــة الاغتسال ، وقراءة التخفيف تقتضي حرمة الوطىء الى غاية الطهر وهو انقطاع الدم ، فحملنا قراءة التشديد على مساؤا كان الانقطاع لعشرة إذا كان الانقطاع لعشرة التخفيف على ما اذا كان الانقطاع لعشرة ايام رفعاً للتمارض بين القراءتين .

(حل وطؤها قبل الفسل ، لان الحيض لا مزيد له على العشرة ) اى لا زيادة للحيض على العشرة لأنها اكثر الحيض ، والمزيد مصدر بمعنى الزيادة ( إلا انه ) استثناء من قوله – حل وطؤها – والضمير في انه للشأن ( لا يستحب وطؤها قبال الاغتسال النهي في القراءة بالتشديد ) وحتى يطهرن لان ظاهر النهي فيما يوجب حرمة الوطىء قبال

### قال والطهر إذا تخلل بين الدمين في مدة الحيض فهو كالدم المتوالي ، قال « رض» هذا إحدى الروايات عن أبي حنيفة « رح»

الاغتسال في الحالين باطلاقه ، فما ذهب إليه زفر والشافعي و رض ، والمراد من النهي قوله تعال و ولا تقربوهن حتى يطهرن > ٢٢٢ البقرة ، فانه قرىء بالتشديد والتخفيف وقد ذكرنا الآن التوفيست بهين القراءتين وفيما قلنا يكون لكل قراءة فائدة ، وفيما قال زفر والشافعي و رض ، فائدة واحدة في القراءتين والأول أولى ، غير انسا أوجبنا الفسل في الصورة الاولى واستحسناه في الثانية احتياطاً فيصير نظيراً لمن توضأ ثلاثاً ثلاثاً فإنه أولى وأحب ممن توضأ مرة مرة ،

فروع . القرانية اذا انقطع دمها فيما دون العشرة ولم يبق من الوقت إلا قدر ما تغتسل يحل وطؤها قبل الاغتسال وتاتزوج بغيره وتبطل رخصتها بنفس الانقطاع ، ولو أسلمت بعده تصوم وتصلي ويأتيها زوجها ولها أن تاتزوج وتنقطع الرجعة ان كان آخر عدتها لأنها خرجت من الحيض بنفس الانقطاع ، لان الاغتسال لا يعرض عليها لانها لا تخاطب بالشرائع ولكنها لا تقرأ القرآن ما لم تغتسل لانها بمنزلة الجنب ، وهذه تدل على أن الكافرة اذا أجنبت ثم اسلمت يازمها الاغتسال ، ولو اسلمت ثم انقطع دمها فهي والمسألة سواء .

(قال) اى القدورى (والطهر اذا تخلل بين الدمين في مدة الحيض فهو) اى الطهر المتخلل بينهما (كالدم المتوالي) اي بحكم المتواصل لانه ليس بطهر معتبر، صورته مبتدأة رأت يوما دما وثمانية طهراً ويوما دما فالكل حيض، لان الطهر فاسد فيصير كله دما، ولو رأت يوما دما وتسعة طهراً ويوما دما لم يكن شيئاً منها حيضاً كذا في المسوط.

(قال رضي الله عنه) أي قال المصنف (هذا) أي هذا المذكور ( احدى الروايات عن أبي حنيفة و رض ») والروايات عن أبي حنيفة في هذا خمسة رواه خمسة من أصحابه وهم ابو يوسف وعمد وزفر والحسن بن زياد وعبد الله بن المبارك « رض » ، فروى كل واحد منهم في هذه المسألة رواية ، والمذكور هو رواية محمد عن ابي حنيفة ، واصل ذلك

ووجه ان استيعاب الدم مدة الحيض ليس بشرط بالاجماع فيعتبر أوله وآخره كالنصاب في باب الزكاة . وعن أبي يوسف « رح» وهو رواية عن أبي حنيفة « رح» وقيل هو آخر أقواله أن الطهر اذا كان أقل من خسة عشر يوماً لا يفصل وهو كله كالدم المتوالي لانه طهر فاسد فيكون بمنزلة الدم

ان الشرط أن يكون الدم محيطاً بطرفي المشرة ، فإذا كان كذلك لم يكن الطهر المتخلل فاصلا بين الدمين وإلا كان فاصلا ، وعلى هذه الرواية لا تجوز بداية الحيض ولا ختمسه بالطهر ، قال لأن الطهر ضد الحيض فلا يبدأ الشيء بما ضاده ولا يختم به ولكن المتخلل بين الطرفين يجمل تبماً لهما كما قلنا في الزكاة ، وان كال النصاب وحده شرط لوجوب الزكاة ونقصانه في خلال الحول لا تفرد بين هذا في المسائل ما ذكرناه الآن .

( ووجهه ) اي وجه المروي في ذلك عن أبي حنيفة و رض ، ( ان استيماب الدممدة الحيض ليس بشرط بالاجماع فيعتبر أوله وآخره ) نتيجة عدم اشتراط استيماب الدم مدة الحيض ( كالنصاب في باب الزكاة ) اي إذا كان الاستيماب غير شرط فيها كال النصاب في أول الحيض وآخره كما ذكرة الآن .

( وعن ابي يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله ) الضمير أعني قوله – وهو – يرجع الى متعلق بكلمة عن في قوله – وعن ابي يوسف – تقديره والمروي عن ابي يوسف وهو مروي عن أبي حنيفة درض » ولا يقال انه اضمار قبل الذكر لأنه في حكم الملفوظبه يبعد عن الجار المتعلق كما عرف في موضعه .

( وقيل هو آخر أقواله ) هذه جملة معترضة بين قوله — عن ابي حنيفة « رض » — وبين قوله — ان الطهر — و كلمة ان مصدرية ، والعامل فيه متعلق كلمة عن والتقدير وهو رواية تثبت عن ابي حنيفة كون الطهر اذا كان أقل من خمسة عشر يوماً غير فاصل، فإذا كان كذلك يكون قوله ( ان الطهر ) في عل الرفع لانه فاعل ، وقوله ( إذا كان أقل من خمسة عشر يوماً ) جملة ظرفية فيها معنى الشرط وقوله ( لا يفصل ) جملة في محل الرفع لانها خبر ان أي لا يفصل بين الدمين ( وهو كله كالدم المتوالي ) اي المتتابع والمتواصل ( لانه طهر فاسد فيكون بمنزلة الدم ) المستمر لان اقل مدة الطهر خمسة عشر يومساً ،

صورته مبتدأة رأت يوما دما وأربعة عشر يوما طهراً ويوما دما فالعشرة من اول ما رأت عند ابي يوسف حيض يحكم ببلوغها به ، و كذلك اذا رأت يوما دما وتسعة طهراً ويوما دما والطهر إذا كان بخمسة عشر يوما فصاعداً يكون فاصلا لكته لا يتصورذلك إلا في مدة النفاس لان اكثر الحيض عشرة (والاخذ بهذا القول) اي الاخذ بقول ابي يوسف (ايسر) على المفتي والمستفتي ، لان في قول محمد تفاصيل يشتى ضبطها خصوصاً على الحيض القاصرات العقل (وتمامه يعرف في كتاب الحيض) اي تمام ما ذكر من قوله هذا إحدى الروايات يعرف في كتاب الحيض لحمد «رح» وسنبين ذلك بتوفيتي الله تعالى . وقد قلنا أن الروايات عن ابي حنيفة رحمه الله خمسة وقسد ذكر المسنف قولين وبقت ثلاثة:

الاول: قول زفر فانه روى عن ابي حنيفة و رض به أنها اذا رأت في طرفي العشرة ثلاثة أيام دما فهي حيض وإلا فلا ، لان الطهر يجعل دما تبعاً للدمين فلا بد من ان يكون من انفسهما صالحين للحيض في وقت الحيض، وعبارة الحيط قال زفر وهو رواية عنابي حنيفة رحمه الله انه اذا رأت أقل الحيض في العشرة يحصل حيضاً، ولا عبرة بالطهر في العشرة حتى لو رأت يوماً في أولها ويومين في آخرها دما وطهراً بينهما كان الكل حيضاً ، وكذا يومين في اولها ويوماً في آخرها ، وأما لو كانت رأت يوماً في أولها ويوماً في آخرها فهو حيض .

الثاني : قول الحسن بن زياد فانه روى عن ابي حنيفة و رض ، أن الطهر المتخلل بين الدمين اذا كان دون ثلاثة أيام لا يصير فاصلا فكان كله كالدم المتوالي ، فإذا بلغ الطهر ثلاثة أيام ولياليها كان فاصلا على كل حال مثاله مبتدأة ، رأت يوماً دماً ويومين طهراً ويوماً دما فالاربعة حيض ، وكذا لو رأت ساعة دما وثلاثة ايام غير ساعة طهراً وساعة دما فالكل حيض ، فإن رأت يومين دما وثلاثة ايام طهراً ويوماً دما لم يكن شيء منه حيضا على قوله لان الطهر المتخلل ثلاثة أيام ، وان رأت ثلاثة دما وثلاثة طهراً وثلاثة دما فالحيض عنده الثلاثة الاول لانه اسرعهما امكاناً .

الثالث: قول ابن المبارك فانه روي عن ابي حنيفة ورض ، ان المروي في اكثر الحيض إذا كان مثل اقله فالطهر المتخلل لا يكون فاصلا ، وان لم يكن شيء منه حيضاً مثاله لو رأت يوماً دماً وثمانية طهراً ويوماً دماً لم يكن شيء منه حيضاً علىهذه الرواية، لان المروي من الدم دون الثلاث ، ولو رأت يومين دماً وسبعة طهراً او يوماً دماً وسبعة طهراً ويوماً دماً وسبعة المروية عن أبي حنيفة .

وفي البسوط اختلف المشايخ في فصل هده الجلة على قول محمد وهوانه اذا اجتمع طهران معنبران وصار أحدهما الاحاطة الدم بطرفيه واستوائه كالدم المتوالي ، ثم هل يتعدى حكمه إلى الطهر الآخر ، قال ابو زيد يتعدى ، وقال ابو سهل الغزالي الا يتعدى وهو الاصح ذكره في الحيط . بيان ذلك مبتدأة رأت يوما دما وثلاثة طهراً ويوما دما فولانة طهراً ويوما دما وثلاثة طهراً ويوما دما وثلاثة طهراً ويوما دما على قول ابي ريد ولو رأت يوما دما وثلاثة طهراً ويومين دما وثلاثة طهراً وبوما دما ، على قول ابي زيد العشرة حيض الدم والطهر ، وعلى قول ابي سهل حيضها الستة الأخيرة اليوم الثلاثة ، وان رأت يوما دما وثلاثة طهراً ويوما دما وثلاثة طهراً ثم استمر بها الدم فعلى قول ابي سهل حيضها عشرة بعد اليوم والثلاثة الاولى أولى بالاستمرار ستة حيض ، ولو قول ابي سهل حيضها عشرة بعد اليوم والثلاثة الاولى أولى بالاستمرار ستة حيض ، ولو رأت يومين دما وثلاثة طهراً ويوما دما وثلاثة طهراً ثم استمر بها الدم فعلى قول أبي زيد عيضها من أول ما رأت فيكون اول يوم من الاستمرار من جمة حيضها به تتم العشرة ، وعلى قول ابي سهل حيضها ستة ايام من اول مسا رأت فلا يكون من اول الاستمرار من جمة حيضها به تتم العشرة ، وعلى قول ابي سهل حيضها ستة ايام من اول مسا رأت فلا يكون من اول الاستمرار من حملة حيضها به تتم العشرة ، حيضا ، و كذلك لو رأت يوما دما وثلاثة طهراً أو يومين دمسا وثلاثة طهراً ثم استمر عها الدم .

وفي المحيط رأت يوماً دماً ويوماً طهراً ويوماً دماً فالأربعة حيض عند الكل إلا زفر « رح » لأن الطهر قاض عن ثلاثة أيام فلم يفصل ، وعند زفر الدم قاض يتبعه فلا يتبع غيره . ولو رأت يومين دماً وخمسة طهراً وثلاثة دماً فالمشرة عيض عند الكل إلا الحسن

فإن عنده الثلاثة حيض واليومان استحاضة لأنه وجد الفاصل عنده ؟ و كذا لو رأت يوماً دما وثلاثة طهراً ويومين دما فالستة حيض لأنها ثلثاه فلا يصير الطهر قاصلا بين الدمين عندهم وغيره ليس بشيء من ذلك بحيض لوجود الفاصل بينها ؟ أو لو رأت يوما دمسا وثلاثة طهراً ويوما دما لم يكن شيء منه حيضا عند محمد وزفر والحسن ؟ أما عند محمد فلأن الطهر ثلاثة أيام وهو غالب على الدمين فصار فاصلا ؟ و كذا عند الحسن و رح » قمد وجد الفاصل ، وعند زفر لم يوجد الصالح للحيض . ولو رأت ثلاثة دما وستة طهراً ويوما دما فمند محمد والحسن الثلاثة الأولى حيض لأن الطهر أكثر من الدمين فيفصل بينها لوجود الفاصل واليوم الأخير استحاضة ، و كذلك لو رأت يوما دما وستة طهراً وثلاثة دما وستة فالثلاثة الأخيرة حيض عندها وعند الكل حيض في المسألتين . ولو رأت ثلاثة دما وستة فيكون الطهر أكثر فيفصل بينها ، والثلاثة الأخيرة استحاضة لأنه لم يتخلل بين الدمين في العشرة أربعة وعدد الطهر ستة فيكون الطهر أكثر فيفصل بينها ، والثلاثة الأخيرة استحاضة لأنه لم يتخلل بين الدمين طهر صحيح ، وعند الحسن وجد الطهر الصحيح لكن الطرف الأخير لا يصلح الحيض ، ولو كان يصلح لكان أولى لأنه أسرعها امكاناً ، وعندها العشرة من أول ما رأت حيض والماقي استحاضة .

وقال تاج الشريعة في الأقوال الستة صورة تجمع هذه الاقوال الستة . مبتدأة رأت يوما دما وأربعة عشر طهراً ويوما دما وثانية طهراً ويوما دما وسبعة طهراً ويومين دما وثلاثة طهراً ويوما دما ويومين طهراً ويومين دما فهذه خمسة وأربعون يوما ، فالعشرة الأولى والرابعة حيض عند أبي يوسف وأبي حنيفة « رح » أخرالقصور الطهر عن خمسة عشريوما هو كالدم المتوالي عندهما ، وجواز بداءة الحيض وحتمه به عندهما ، والعشرة بعد الطهر الثالث الأول حيض في رواية محمد لاحاطة الدم بطرفيه في العشرة والعشرة بعد الطهر الثالث حيض عنده فيحسب . وعند الحسن الاربعة الأخيرة حيض لقصور الطهر فيها من الثلاثة .

( وأقل الطهر خسة عشر يوماً ) أي الطهر الذي يكون بين الحيضتين ، وبه قـــال

الثوري والشافعي و رض ». قال ابن المنذر ذكر أبو ثور أن ذلك لا يختلفون فيه فيمايعلم وفي المهذب لا أعرف فيه خلافاً . وقال الكامل (١) أقل الطهر خمسة عشر يوماً بالاجماع ونحوه في التهذيب ، وقال القاضي أبو الطبب أجمع الناس على أن أقسل الطهر خمسة عشر يوماً ، قال و رح » دعوى الاجماع غير صحيح لأن الخلاف فيه بين العلماء مشهور ، فيان أحمد واسحاق أنكرا التحديد في الطهر فاول أحمد الطهر بين الحيضتين على ما يكون . وقال اسحاق توقيتهم الطهر مجمسة عشر يوماً غير صحيح ، وقال ابن عبد البر أما أقسل الطهر فقد اختلف فيه قول مالك وأصحابه ، فروى أبو القاسم عنده عشرة أيام وروي أيضاً عنه ثمانية أيام وهو قول سحنون . وقال عبد الملك بن الماجشون أقل الطهر خمسة أيام وهو رواية عن مالك .

( وهكذا نقل عن ابراهم النخعي و رح » ) لس هذا موجود في الكتب المتعلقة بنفس الاحاديث والاخبار ، وقال بعض الشراح الظاهر انه سمع من الصحابي وهو سمع من النبي علق لأن منصبه أجل عن الكذب ، قلت هذا يسلم إذا ثبت النقل عنه ، وقال الاكمل الظاهر انه منقول عن النبي علق ، قلت هذا أيضاً انما يصح إذا ثبت عنه أو لا ولم يثبت فكيف بقال الظاهر انه منقول وهذا مثل ما يقال اثبت المرش ثم انقشه .

واحتج بعض أصحابنا في ذلك عاروى أبو طوالة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وجعفر بن محسد عن أبيه عن جسده عن النبي على انه قال أقسل الحيض ثلاث واكثره عشرة وأقل البين الحيضتين خمسة عشر يوماً ، وفيه كلام. ومثله عن يحي بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن النبي على أعلى من رواية أبي داود النخعي ذكره في الامام وتكلم في أبي داود . وفي الحيط انه قال أقام الشهر في حتى الآيسة والصغيرة مقام الطهر والحيض ، وما أضيف إلى شيئين ينقسم عليهما نصفين فينبغي أن يكون نصف الشهر في حستى وما أضيف إلى شيئين ينقسم عليهما نصفين فينبغي أن يكون نصف الشهر في حستى الآيسة والصغيرة مقام حيضة ونصف طهر إلا انه قام الدليل على نقصان الحيض عن النصف فيبغى الطهر على ظاهر القسمة ، وهذا الاستدلال منقول عن أبي منصور الماتريدي . وفي فيبغى الطهر على ظاهر القسمة ، وهذا الاستدلال منقول عن أبي منصور الماتريدي . وفي

<sup>(</sup>١) ربما قصد الاكمل أو د في الكامل ، .

### وانه لا يعرف إلا توقيفاً ولاغاية لاكثره لانه يمتد إلى سنة وسنتين فلا يتقدر بتقدير إلا اذا استمر بها الدم

المبسوط مدة الطهر نظير مدة الاقامة من حيث انها تعيد ماكان ساقطاً من الصوم والصلاة و لهذا قدرنا أقل مدة الحيض ثلاثة أيام اعتباراً بأقل مدة السفر ، فإن كلا منهما يؤثر في الصوم والصلاة ، وفي كل واحد منهما نظر لا يخفى .

(وانه) أي وان كون أقل الطهر خمسة عشر يوماً (لا يعرف إلا توقيفاً) اي من حيث التوقيف علىالسماع الأن المقدرات لا اهتداء للعقل فيها (ولا غاية لأكثره) اي لاكثر الطهر و ومعناه انه تصلي وتصوم ما ترى الطهر وان استفرق عمرها (لأنه) اي لأن الطهر ( يمتد إلى سنة وسنتين) ومن النساء من تحيض في الشهر مرة ومرتين ومنهن من تحيض في شهرين مرة (فلا يتقدر بتقدير) لأنه لا يدخل تحت الضبط (إلا إذا استمر بها الدم) استثناء من قوله - فلا يتقدر بتقدير - يعني في وقت استمرار الدم بها له غايسة .

( فاحتيج إلى نصب العادة ) (١) أي فاحتيج عند الاستمرار إلى نصب العادة فتكون له عادة عند ذلك عند عامة العلماء خلافاً لأبي عصمة سعد بن معاذ الرازي وأبي حازم القاضي فإمه لا غاية لأكثره عندهما على الاطلاق لأن نصب المقادير بالسماع ولا سماع هامنا وعلى هذا إذا بلغت امرأة فرأت عشرة دما وسنة أو سنتين طهراً ثم استمر بها الدم فعندهما طهرها ما رأت وحيضها عشرة ايام تدع الصلاة في اول زمان الاستمرار عشرة ايام وتصلي سنة او سنتين ، فإن طلقها زوجها تنقضي عدتها بثلاث سنين أو ست سنين وثلاثين يوماً .

وأما العامة فاختلفوا في المقادير فقال محمد بن شجاع طهرها تسعة عشر يوماً ، لأن اكثر الحيض في كل شهر عشرة والباقي طهره (٢) تسعة عشر بيقين . وقال محمد بن سلمة طهرها سبعة وعشرون يوماً فما دونها لأن اقل الحيض ثلاثة ايام فيرفع عن كل شهرفيبقى

<sup>(</sup>١) زيادة من الشارح وليست في المتن أصلا . اه مصححه .

<sup>(</sup>٢) طيرها - هامش ٠

سبعة وعشرون يوماً و وقال محمد بن ابراهيم الميداني طهرها ستة أشهر إلا ساعة وعليب الاكثر ، لأن اقل المدة التي يرتفع الحيض فيها ستة أشهر وهو أقل مدة الحمل إلا أن مساعليه الأصل أن مدة الطهر أقل من مدة الحمل فنقص منه شيئاً يسيراً وهو ساعة فتقضي عدتها بتسعة عشر شهراً إلا ثلاث ساعات لجواز أن يكون وقوع الطلاق عليها في حالة الحيض فيحتاج إلى ثلاثة أطهار كل طهر ستة أشهر إلا ساعة وكل حيض عشرة ايام ، وقال الحاكم الشهيد طهرها شهران وهو رواية ابن سماعة عن محمد ، لأن العادة مأخوذة من المعاودة والحيض والطهر ما يتكرر في الشهرين عادة إذ الغالب ان النساء يحضن في كل من المعاودة والحيض والطهر ما يتكرر في الشهرين عادة إذ الغالب ان النساء يحضن في كل شهر مرة فإذا طهرت شهرين فقد طهرت في ايام عادتها ، والعادة تنتقل بمرتين فصار ذلك الطهر عادة لها فوجب التقدير به وهو اختيار أبي سهل .

قال الامام برهان الدين همر بن علي ، الفتوى على قول الحاكم الشهيد لآنه أيسر على المفتى والنساء، وقال ابن مقاتل الرازي وأبو علي الدقاق تقدر طهرها بنصب العادة سبعة وخمسين يوما لأنه إذا زاد على ذلك لم يبق في الشهرين ما يحصل حيضاً فتنصف هو بالكثرة . وقال الزعفر اني اكثر الطهر في حقها مقدر بسبعة وعشرين يوماً لأن الشهر في الغالب يشتمل على الحيض والطهر وأقل الحيض ثلاثة أيام فيبقى الطهر سبعة وعشرين يومساً حق لو رأت مبتدأة عشرة دما وستة طهراً ثم استعر بها الدم فعند أبي عصمة تدع من اول الاستعرار عشرة وتصلي سنة هكذا ادامها اذ لا غاية الطهر عنده . وقال في الخلاصة اكثر مدة الطهر الذي يصلح لنصب العادة شهر كامل وهو الذي ذكرناه في حق العادة ، أما في حق سائر الأحكام لم يقدر الطهر بشيء بالاتفاق بل تجتنب أبداً ما تجتنبه الحائض من قراءة القرآن ومسه و دخول المسجد ونحو ذلك ولا يأتيها زوجها وتفتسل لكل صلاة فتصلي به الفرض والوتر وتقرأ فيهما قدر ما تجوز به الصلاة ولا تزيد ، وقيل تقرأ الفاتحة وسورة لانهما واجبتان ، وان حجت تطوف طواف الزيارة لانه ركن ثم تميد بعد عشرة أيام وتطوف الصدر لانه واجب وتصوم شهر رمضان لاحتال انها طاهرة ثم تقضي خمسة وعشرينيوما لاحتال انها حاضت في الرمضان خمسة عشر يوما خمسة (١) عشر في اوله وخمسسة في الوحتال انها حاضت في الومضان خمسة عشر يوما خمسة (١) عشر في اوله وخمسسة في الوحتال انها حاضت في الومضان خمسة عشر يوما خمسة (١) عشر في اوله وخمسسة في

<sup>(</sup>١) ربما قصد – عشرة في اوله وخمسة في آخره – أه مصححه .

# ويعرف ذلك في كتاب الحيض ودم الاستحاضة كالرعاف لا يمنع الصوم ولا الصلاة ولا الوطىء لقوله عليه السلام توضئي وصلي وإن قطر الدم على الحصير

آخره وبالمكسولايتصور حيضها في شهر واخد اكثر من ذلك ، ثم يحتمل انها حاضت في القضاء عشرة فيسلم في خمسة عشر بيقين .

( ويعرف ذلك في كتاب الحيض ) لما كان الأقوال في المسألة الذكورة كثيرة قسال ويعرف ذلك في كتاب الحيض الذي صنف محمد بن الحسن كتاباً مستقلا في أحكام الحيض .

( ودم الاستحاضة كالرحاف الدائم (١) لا يمنع الصلاة ولا يمنع الصوم ولا الوطى، ) أي ولا يمنع وطىء الزوج إياها ايضاً وهو قول اكثر العلماء ، ونقله ابن المنذر في الاشراف عن ابن عباس وابن المسيب وعطاء وسعيد بن جبير وقتادة وحماد بن أبي سليمان وبكر بن عبد الله المزني والثوري واسحاق وأبي ثور ، وقال ابن المنذر وبه أقول ، وحكي عن عائشة رضي الله عنها والنخمي والحكم وابن سيرين منع ذلك ، وقال البيهةي وغيره ان تفصيل المنع عن عائشة رضي الله عنها ليس بصحيح عنها بل هو قول الشعبي ادرجه بعض الرواة في حديثها . وقال أحمد لا يجوز الوطىء إلا اذا خاف المنت وفي رواية لا يأتيها زوجها إلا أن يطول ، واحتجوا بأن دم الاستحاضة كالحيض حتى يجب غسله من البدت والثوب والمنع في الحيض بمنى الاذى وهو موجود فيها ما أشبهت الحائض .

واحتج المصنف لنا ولمن وافقونا بحديث عائشة رضي الله عنها وهو قوله ( لقوله عليه المصلاة والسلام توضئي وصلي وان قطر الدم على الحصير ) هذا الحديث أخرجه ابن ماجة في سننه من حديث و كيم عن الأعش عن حبيب بن ثابت عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها قالت جاءت فاطمة بنت حبيش إلى النبي علي فقالت يا رسول الله انبي المرأة مستحاضة فلا أطهر فأدع الصلاة قال انحا ذلك عرق وليس بالحيض اجتنبي الصلاة

<sup>(1)</sup> كلة الدائم - زادها الشارح ، اه مصححه .

أيام حيضك ثم اغتسلي وصلي وتوضأي لكل صلاة وإن قطر الدم و كذا اخرجه أحمد في مسنده وأخرجه أبو داوذ ولكن لم يقل فيه وإن قطر الدم على الحصيد ولم يتسب عروة فيه كما نسبه ابن ماجة بانه عروة بن الزبير وأصحاب الأطراف لم يذكروه في توجمة عروة ابن الزبير واتحا ذكروه في توجمة عروة المنافي معيد بن أبي اوفي في ذلك على قول ابن المديني أبي حبيب بن أبي ثابت لم يسمع عن عروة بن الزبير ورواه أحمد واسحاق بنر اهويه وابن أبي شببة والبزار في مسانيدهم ولم ينسبوا عروة ، ولكن ابن ماجة والبزار أخرجاه في توجمة ابن الزبير عن حائشة رضي الله عنها وفي لفظ لابن أبي شببة بهذا الاسناد ان النبي في توجمة ابن الزبير في بعض ألفاظه وضعف الحديث . قال وزعم سفيان الثوري بن حبيب بن عروة بن الزبير في بعض ألفاظه وضعف الحديث . قال وزعم سفيان الثوري بن حبيب بن عروة بن الزبير في بعض ألفاظه وضعف الحديث . قال وزعم سفيان الثوري بن حبيب بن ابن عبا آت رواه عن الأعمش فوقفه على عائشة رضي الله عنها وانكر أن يكون مرفوعا أبي عبا آت رواه عن الأعمش فوقفه على عائشة رضي الله عنها وانكر أن يكون عنه ووقفه ايضاً اسباط بن محمد عن الاعمش أيضاً رواه مرفوعاً أو له وانكر أن يكون عنه الوضوء عند كل صلاة ، وبأن الزهري رواه عن عروة عن عائشة رضي الله عنها وقال فيه وكانت تنتسل لكل صلاة .

قلت حاصل الكلام ان قصدهم ابطال احتجاج الحنفية فيما ذهبوا إليه بهذا الحديث ﴿ وَلَكُنَ لَا يُشْنِي هِذَا مَنْهِم لَانْهُم تَعْلَقُوا فِي هذا بأمور :

الأول : انهم قالوا ليس فيه وان قطر الدم على الحصير ، الجواب عنه انه ثبتذلك في رواية ابن أبي شيبة وفي رواية الدارقطني أيضاً .

الثاني : قالوا ان عروة لم ينسبه إلا ابن ماجة ، الجواب عنه ان الدارقطني نسب. في رواية وكذلك البزار في رواية .

الثالث: قالوا ان حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة بن الزبير ، الجواب عنه ان ابا عمر قال وحبيب لا شك انه ادرك عروة ، وقد روى أبر داود في كتاب السنن ، وقد روى حرة الزيات عن حبيب عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها حديثاً صحيحاً

وهذا أشد تظاهراً على ان حبيباً سمع من عروة وهو مثبت فيقدم على من ينفي ، وأيضاً حبيب لا يتكرالقاء عروة لرواية عن مو اكبر من عروة وأجل وأقدم ثبوتاً .

الرابع: قالوا انه موقوف ، والجواب عنه إن كان ها هنا قد روي موقوفاً من جهات ثقات مثل وكيع ومثله فقد رواه أيضاً ثقات كرواية وكيع مرفوعاً عن الأعمش مشل الحربري وسعيد بن محمد الوراق وعبد الله بن نمير فهؤلاء كبار رووا عن الاعمش الرفع فوجب على مذهب الفقهاء ، وأصل الاصول توجيح روايتهم لأنها زيادة ثقة ويحمل رواية من وقفه على عائشة رضي الله عنها إنها سمعت من النبي على فروت مرة وأقلت به مرة أخرى،

( واذا عرف حكم الصلاة ثبت حكم الصوم والوطىء بنتيجة الاجماع ) هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره أن يقال انكم قلتم ان دم الاستحاضة لا يمنع الصلاة والصوم والوطىء ودليلكم لا يدل الاعلى أحكام الصلاة فقط فأجاب عنه بأن حكم الصلاة وهو جوازها مسع سيلان دم الإستحاضة اذا عرف فإنه كالعدم في حكم الصلاة مع المتافاة الثابتة بينهالكونه منافياً الطهارة التي هي شرط الصلاة يثبت حكم الصوم والوطىء مسع عدم المتافاة بينها وينه وذلك أن الصوم نقيضه الفطر لا الدم ، والوطىء نقيضه تركه لا الدم ، وقسال المصنف ثبوت حكم الصوم والوطىء نتيجة الاجماع. وقال صاحب الدراية مثله ثم قسال فإن الاجماع على أن دم العرق لا يمنع الصلاة والصوم والوطىء بخلاف دم الرحم فإنه ينسع منها فكمسالم يمنع هذا الدم الصلاة على انه دم عرق فلا يمنع الصوم والوطىء بدلالة الاجماع .

وفي الكافي تفسير نتيجة الاجماع بدلالة غير صحيح لفظاً لا معنى ، والتفسير بالحكم أشد طباقاً ، وقال الشيخ عبد العزيز رحمه الله قد يجوز أن نتيجة من حيث ان دلالة النص أو الاجماع لا يكون إلا به ومستحيل أن يثبت قبله فكأنها نتيجة والنص والاجماع أصسل ، ولو فسرت بالحكم لأوهم ان دلالة النص أو الاجماع لا تكون إلا لذلك فلذلك فسرت بالدلالة .

### ولو زاد الدم على عشرة ايام ولها عادة معروفة دونهـــــا ردت إلى أيام عادتها والذي زاد استحاضة

قلت حكم الصلاة لم يثبت ابتداء بالاجماع ، وإنها يثبت بالنص ، فكيف يكون حكم الصوم والوطىء بدلالة الاجماع مع انه ورد خبر صحيح يجواز وطىء المستحاضة ، ورواة أبو داود وغيره من حديث عكرمة عن حمنة بنت جحش انها كانت مستحاضة وكان زوجها يغشاها، ورواه زوجها يغشاها، وزوج حمنة طلحة بن عبد الله.

( ولو زاد الدم على عشرة أيام ) التي هي أكثر الحيض فالمرأة لا تخاو إما أن تكون معتادة أو مبتدأة أو مختلفة العادة ، وأشار إلى القسم الأول بقوله ( ولها عادة معروفة دونها ) اي دون العشرة بأن كانت عادتها ستة أيام أو سبعة ايام أو ثبانية أيام أو تسعة أيام فزاد الدم على عادتها وعلى العشرة أيضاً ( ردت إلى أيام عادتها ) باتفاق أصحابنا فيكون الحيض ايام عادتها وما زاد على عادتها المعروفة الى ما فوق العشرة إلى أن ينتهي يكون استحاضة وهو معنى قوله ( والذي زاد ) يعني على العادة المعروفة ( استحاضة فيصير حكمها حكم المستحاضات .

وأما اذا زاد على عادتها المعروفة دون العشرة فقد اختلف فيه المشايخ ، فذهب أئسة بلخ إلى انها تؤمر بالاغتسال والصلاة لأن حسال الزيادة مترددة بين الحيض والاستحاضة لأنه اذا انقطع الدم قبل العشرة كان حيضاً وان جاوز العشرة كان استحاضة فلا تتراك الصلاة مع التردد .

وقال مشايخ بخارى لا تؤمر بالاغتسال والصلاة لأنا عرفناها حائضاً بيقين، ودليل بقاء الحيض وهو رؤية الدم قائم فلا تؤمر حتى يتبين أمرها ، فإن جاوز العشرة أمرت بقضاء ما تركت من الصلاة بعد ايام عادتها . وفي الجتبى وهو الصحيح .

وقال الشافعي ورض ، ما زاد على عادتها يميز باللون فإن كان أسود غليظاً أو احمس غليظاً أو أحمر غليظاً أو أحمر غليظاً أو أحمر خالصا يجعل حيضها ولا عبرة للايام ، وإن لم يكسن أسود كان دم الاستحاضة، وان لم يكن التمييز باللون بأن لم يكن أسود خالصاً أو أحمر خالصاً بل يشبه كلاهما فحينتذ تعتبر الآيام فترد إلى أيامها .

#### لقوله عليه السلام المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها

وفي الحلية ممتادة تميز وهي التي برى في بمض الآيام دما أسود وفي بمضها دما أحمــر وجاوز الدم الأكثر فحيضها الاسود لقوله عليتهن دم الحيض أسود فهذا يبقى بظاهره كون غيره حيضاً.

وقال ابن حبان والاصطخري تقدم المادة على المتميز ، وقال مالك الاعتبار المتميز لا المادة فإن لم يكن لها تمييزاً استظهرت بقدر زمان العادة بثلاثة أيام إلى انتجاوز خمسة عشر ، وإن كانت غير مميزة فحيضها أيام عادتها.

( لقوله علاقتهاد: المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها ) هذا الحديث روي عن جد عدي ابن ثابت وعائشة رضي الله عنها وأم سلمة وسودة بنت زمعة رضي الله عنهم ٠

الم حديث جد عدي فرواه أبو داود والترمذي وابن ماجة من حديث شريك عن أبي اليقظان عن عدي بن ثابت عن ابيه عن جده أن النبي عليه قسال المستحاضة تدع الصلاة ايام أقرائها ثم تغتسل وتصلي ، قال الترمذي هذا حديث تفرد به شريك عن أبي اليقظان قال وسألت محداً رفيق البخاري عن هذا الحديث فقلت له عدي بن ثابت عن أبيه عن جده جد عدي ما اسمه فلم يعرفه ، وذكرت له قول يحي بن معين ان اسمه دينار فلم يعبأ به . وقال أبو داود حديث عدي بن ثابت هذا ضعيف لا يصح ، ورواه أبو اليقظان عن عدي بن ثابت عن أبيه عن علي رضي الشعنه وشريك هذا هو ابن عبد الله النخمي الكرخي قاضي الكوفة تكلم فيه غير واحد ، وأبو اليقظان اسمه عثان بن عمر الكوفي ولا يحتج عديه . قلت قال أبو نعم وقال غير يحي أن جد عدي اسمه قيس الخطى ، وقبل لا يعام من جده وذكر ابن حبان في الثقات ان ثابتاً هو ابن عدي بن عدي أخي البراء بن عسازب ، وعن يحي بن معين قال شريك صدوق ثقة ، وقال أحمد بن عبد الله المجلي كوفي ثقة .

وأما حديث عائشة رضي الله عنه فرواه الدارقطني في معجمه الصغير من حديث يزيد ابن هارون أخبرنا أيوب أبو العلاء عن عبد الله بن شبرمة القاضي عن قمراء امرأة مسروق عن عائشة رضي الله عنها عن النبي علي الله قال في المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها ثم

تغتسل مرة ثم تتوضأ إلى مثل أيام أقرائها ، ورواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي عوانة عن هشمام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها سئل النبي عليه عن المستحاضة فقال تدع الصلاة ايام اقرائها ثم تغتسل غسلا واحمداً ثم تتوضأ عند كل صلاة.

وأما حديث أم سلمة رضي الله عنها ، فرواه الدارقطني في سننه من حديث معقل بن أسد أخبرنا وهب أبو أيوب عن سليان بن يسار أن فاطمة بنت أبي حبيش استحيضت فأمرت أم سلمة ان تسأل رسول الله عليه فقال تدع الصلاة أيام أقرائها ثم تغتسل وتستدفو بثوب وتصلي . وقال الدارقطني رواته كلهم ثقات ، ورواه ابن أبي شيبة في مسنده حدثنا يزيد بن هارون حدثنا حجاج عن نافع عن سليان بن يسار أن امرأته اتت أم سلمة تسال فل رسول الله عن المستحاضة فقال عليه الصلاة والسلام تدع الصلاة أيام أقرائها ثم تغتسل وتستفر بثوب وتتوضأ لكل صلاة وتصلي إلى مثل ذلك ، انتهى . وهذه المرأة هي فاطمة بنت أبي حبيش يفسره رواية الدارقطني المذكورة .

وأما حديث سودة رضي الله عنها فرواه الطبراني في معجمه الأوسيط من حديث الحكم بن عيينة عن أبي جعفر عن سودة بنت زمعة قال قيال رسول الله عليه المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها التي كانت تجلس فيهسا ثم تغتسل غسلا واحداً ثم تتوضياً لكل صلاة .

قوله -- تدع -- أي تترك ، - والاقراء -- جمع قرء بمنى الحيض ، قوله -- تستفر -- أي تسرب وهو مأخوذ من تفر الدابة التي تجمل تحت دنها ، وقوله -- تستدفر -- من الدفر وهو الرائحة ، ومعناه تستعمل طيباً في الثوب تزيل به الرائحة ، وقد يسمى الثوب طيباً لأنه يقوم مقام الطيب .

 لتنظر عدة اللياني والآيام التي كانت تعيضهن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر عفإذا خلفت ذلك فلتغتسل ثم لتستفر بثوب ثم لتصل ورواه مالك في موطأه والشافعي في مسنده وأحمد في مسنده والنسائي في مسنده بأسانيد صحيحة على شرط البخاري ومسلم وقد مر في أول الباب بها فيه من المعاني والأحكام (ولأن الزائد على المادة يجانس ما زاد على العشرة فيلحق به) هذا دليل آخر تقديره أن يقال الزائد على العادة يجانس الدم الذي يدل على المشرة من حيث الندرة ومن حيث كونه زائداً على العادة المعروفة ولا يجانس الواقع المعروفة إلا من وجه واحد وهو انها وقعا في المدة الأصلية للحيض وهي العشرة فكان الحاقها لما وقع خارج المشرة أولى وهو معنى قوله - فيلحق - اي يلحق بالزائد على العشرة . وقال الاترازي نظر عندي لأن معنى قوله حالة بين من الزائد على العشرة أولى عندي لأن معرفتها وبين الزائد إلى العشرة لأن كمل واحد منها في مدة الحيض لا بل المجانسة ها هنا اكثر لان أحد الزائد في مدة الحيض والآخر في غيرها .

قلت لو تأمل الاترازي في هذا وقدح فكره لم يقل في هذا التعليل نظرعندي والتأمل فيه يحدث عن هذا النظر بما قررتاه الآن. وقال الأكمل وعورض فإن الزائد على العادة يكن أن يكون حيضا بخلاف الزائد على العشرة فإنها يتجانسان وقلت هذا الذي ذكره سأله صاحب الدراية بقوله فإن قيل الزائد على العشرة لا يمكن أن يكون حيضا والزائد على العادة يمكن أن يكون حيضا والزائد على العادة يمكن أن يكون حيضا فكيف يتجانسان ثم أجاب بقوله قلت في مسألتنا لا يمكن أن يكون عليها حيضا لأن ما زاد على العشرة استحاضة بيقين واما في أيام حيضها حيض يقينا وفنها زاد إلى تمام العشرة ان الحقناه بما بعده كان استحاضة ، وان الحقناه بما قبله كان حيضا فوقع الشك في كونه حيضا فلا تترك الصلاة بالشك لأن وجوب الصلاة كان عبيقين فلا تترك إلا بيقين فحينئذ يتجانسان من حيث عدم منع الصلاة و

وجواب الاكمل غير هذا ، وملخصه أن التجانس بين الزائد من الوجهين وبين الزائد والمسادة من وجه فكان الأول أولى ، وهذا محصل بما قررناه أولاً . وقسال صاحب الدواية أيضاً :

### وان ابتدأت مع البلوغ مستحاضة

فإن قيل كيف يكون وجوب الصلاة بيقين فإنها لا تجب عليها في الأصع في أيام حيضها قلنا وجوبها عليها بيقين نظراً إلى انقضاء العدة وفي كون ما زاد على العادة حيضاً شك فلا يزول ذلك اليقين .

( وان ابتدأت ) أي المرأة هذا شروع في بيان حالة المرأة المبتدأة وقد ذكرة ان المرأة لا يخلو إما أن تكون معتادة أو مبتدأة أو مختلفة العادة ، وقد ذكر في حال العادة وهذا في بيان المبتدأة .

وقوله — ابتدأت — على صيغة المبني للفاعل ، ويروى على صيغة المبني للمفعول بضم التاء . وقال الاترازي والأول أوجه عندي الثاني أوجه لأن المسرأة مبتدأة على صيغة المفعول فلذلك اختار صاحب النهاية صيغة المفعول في ابتدأت .

(مع البلوغ) يعني كا بلغت استمر عليها الدم وهو معنى قوله (مستحاضة) وهـو نصب على الحال المقدرة ، أي حال كونها مقدرة للاستحاضة ، وذلك لأنه لم تثبت الاستحاضة حال ابتداء رؤيتها الدم ولكن يعلم عند الزيادة على العشرة فعينئذ تكون العشرة في كل شهر أيضاً والباقي وهو الزائد على العشرة استحاضة ، وعند زفر والشافعي ورض » ترد إلى أقل الحيض لأنه متيقن والباقي مشكوك وبه قال أحد ، وفي قـول الشافعي ورض » يعبر حيضها بنساء عشيرتها وفي قوله الآخر بالوسط وهو ست أو سبع وبه قال الثوري وأحمد في رواية ، وعند مالك تقعد ما دام يأتيها ولتستظهر بعد ذلك بئلانة أيام ما لم يتجاوز ذلك مجموع خسة عشر يوما ، وعن مالك رواية أخرى أنها تجلس ما دام الدم بثلاثة أيام إلى أن يبقى خسة عشر يوما وهو رواية عن أحمد .

فإن قلت كيف يكون نصب العادة في المبتدأة . قلت أول ما رأت المبتدأه وماتلاك الصلاة كا رأته عند مشايخنا ، وعند أبي حنيفة و رض ، انها لا تترك حتى يستمر بها الدم ثلاثة أيام ، والأول أصح ، ولو رأت خسة دما وخسة عشر طهراً ثم استمر بها الدم فإنها تترك الصلاة من أول الاستمرار خسة ثم تصلي خسة عشر يوماً وذلك عادتها لأن الانتقال عن حالة الصغر عادة في النساء فتحصل بمرة واحدة ، وأما الانتقال عن العادة الثانية في

العادة ليس بعادة لها فلا يحصل بالمرة عند أبي حنيفة ومحمد و رض ، وبه قال بعض الشافعية وهو رواية عن أحمد ، وفي أشهر الروايتين لا يثبت إلا بالتكرار ثلاثاً . وقال أبو يوسف والشافعي و رض ، ثبت بمرة واحدة . وقال مالك يثبت بمرة لكن إذا اختلف بالزيادة والنقصان ثم استحيضت جلست أكثر ما كانت تجلسه ثم تستظهر بالثلاث .

ثم اعلم أن العادة على نوعين أصلية وجعلية ، فالأصلية على نوعين أحدها أن ترى دمين خالصين وطهرين خالصين متعقبين على الولاء بان رأت مبتدأة ثلاثة دما وخعسة عشرطهرا وثلاثة دما وخسة عشرطهرا وثلاثة دما وخسة عشرطهرا وثلاثة دما وخسة عشرطهرا وثلاثة دما وخسة عشر وما ، لأن ذلك صارحادة لها بالتكرارو كذالورات ثلاثة دما وخسة عشر طهرا أو أربعة دما وستة عشر طهرا ثم استمر بها الدم فحيضها ثلاثة وطهرها عشر عادة أصلية لها فتصلي من أول الإستمرار سنة عشر لأنها حين رأت أربعة دما فثلاثة منها مدة حيضها ويوم من حساب طهرها ، فلما طهرت سنة عشر فأربعة عشر تما طهرها ويومان من حيضها لم تر فيها الدم فتصلي إلى موضع حيضها الثاني وذلك سنة عشر ثم تدع العملاة وتصلي خسة عشر .

والثاني: أن ترى دمين وطهرين مختلفين بأن رأت مبتدأة ثلاثة دما وخمسة عشر طهرا ، ثم استمر بها الدم فعند أبي يوسف أيام حيضها وطهرها ما رأت آخر مسدة ، واختلفوا على قولها قبل عادتها ما رأته أول مدة لأن العادة لا تنتقل برؤية الحالف مرة واحدة عندها فيكون حيضها ثلاثة وطهرها خمسة عشر فلما رأت في المرة الثانية فاليوم الرابع من طهرها ولما رأت ستة عشر فأربعة عشر منها بقية طهرها ويومان من حيضها الثاني وذلك ستة عشر وقيل عادتها أقل المرتين فتترك من أول الاستعرار ثلاثة وتصلي خمسة عشر لأن العادة في المبتدأة تحصل بمرة واحدة .

وأما العادة الجعلية فهي أن ترى ثلاثة دما وأطهاراً مختلفة ثم استمر بها الدم بأت رأت خمسة دما وسبمة عشر طهراً أو أربعة دماً وخمسة

<sup>(</sup>١) في الأصل غير واضحة وربما كانت ستة ٠

### فحيضها عشرة آيام من كل شهر والباقي استحاضة لأنا عرفناه حيضاً فلا يخرج عنه بالشك والله أعلم

عشر طهراً ، قال بعضهم تجمل عادتها أوسط الاعتداد فتدع من أول الاستمرار أربعـــة وتصلي ستة عشر . وقال بعضهم أقل المدتين الآخيرتين تدع من أول الاستمرار لأنه (١) وتصلي خمسة عشر والفتوى على هذا لأنه أيسر على النساء .

مبتدأة رأت ثلاثة دماً وخمسة عشر طهراً وأربعة دما وستة عشر طهراً وخمسة دما وسبعة عشر طهرا ثم استمر بها الدم فعادتها أربعة في الدم وستة عشر في الطهر اتفاقاً .

مبتدأة رأت ثلاثة دماً وخمسة عشر طهرا وأربعة دما وستة عشر طهرا وثلاثة دما وخمسة عشر ، وتلك وخمسة عشر ، وتلك وخمسة عشر ، وتلك العادة جعلية لها فان طرأت الجعلية على العادة الأصلية لأنها دونها والشيء لا ينقض بما هو دونه كالوطن الآصلي لا ينقضه الوطن الاقامة .

وقال مشايخ بخارى ينقض العادة بالجملية ، ومثاله ان كانت العادة الأصلية في الحيض خمسة لا يثبت الجعلية إلا برؤية ستة وسبعة وثمانية ويتكرر فيها بخلاف العادة الأصلية مرارا لأن سبعة وثمانية بتكرارها ستة والعادة الأصلية تنقض بالتكرار بخلافها لكونها مختلفة متفاوتة في نفسها بكون العادة الثانية جعلية لا أصلية .

( فعيضها عشرة أيام من كل شهر ) ففي الشهر الأول تكون العشرة من أول ما رأت حيضا ( وباقي الشهر استحاضة ) فحكمها حكم الطاهرات لكنها تتوضأ لوقت كل صلاة ثم بعد ذلك حيضها ايام من كل شهر ( لأنا عرفناه حيضا فلا يخرج عنه بالشك ) اي عرفنا الدم المرثمي في العشرة حيضا فلا يخرج عن كونه حيضا بالشك لأنا تيقنا بالدخول فيه والايام صالحة ، فاذا تجاوز الدم العشرة تيقنا بخروجها فكانت طاهرة حكما .

<sup>(</sup>١) ذكر كلمة التعليل ولم يعلل

والمستحاضة ومن به سلس البول والرعاف الدائم والجرح الذي لا يرقأ يتوضؤون لوقت كل صلاة فيصلون بذلك الوضوء في الوقت ما شاؤوا من الفرائض والنوافل

#### ( فمسل )

الفصل منها فصل لا ينون ومنها فصل ينون لأن الاعسراب لا يكون إلا بعد المقد والتركيب وعقد هذا الفصل لاحكام الاستحاضة رقدمها على النفاس لانها أكثر وقوعا .

( والستحاضة ) مبتدأ وقد تكلمنا فيها في أول الباب مستقصى ( ومن بعد سلس البول) وكلمة من موصولة عطف على ما قبله ، وسلس البول كلام إضافي مبتدأ وخبره بالكسر يقال شيء سلس أي سهل ، وأصل سلس بالكسر أي لين معتاد وفسلان ساس البول بالكسر إذا كان لا يستمسك ، وسلس بوله بالكسر يسلس بالفتح من باب علم يعلم .

( والرعاف الدائم ) بالرفع عطف على ما قبله وهو دم الأنف لا يرقـــاً أي لا يسكن ( والجرح الذي لا يرقأ ) بالرفع أيضا عطف على ما قبله يقال رقى النمع يرقى رقاءورقوا

أي سكن وكذلك الدم.

( يتوضؤون ) جملة في محل الرفع على انه خبر المبتدا المذكورة أعني قوله\_المستحاضة\_ وما أضيف إليها ( لوقت كل صلاة ) اللام فيه للتعليل ( فيصاون بذلك الوضوء في الوقت ما شاؤوا من الفرائض والنوافل) وبه قال الأوزاعي والليث وأحمد هكذا ذكره عنه أبو الخطاب في الهداية ، ولم يجك خلافًا ، وفي الغني لابن قدامة تتوضأ لكل صلاة وبه قال الشافعي وأبو ثور وعزى هذا إلى أصحابنا أيضا وهو غلط منه . وقال ابن تيمية الحراني في هذه رواية عن أحمد ، وقال مالك « رض » لا يجب الوضوء على المستحاضة ومن بـــه سلس البول ونحوه ، وهو قول ربيعة وعكرمة وأيوب ، وأما الوضوء به مستحب لكل

صلاة عنده ذكره في التمهيد وذكر كثير من اصحابنا في كتبهم عنه انها تتوضأ لكل صلاة. وقال الثوري درض ، والمستحاصة تتوضأ لكل فريضة وهو مذهب الشافعي درض ، ايضا كها نذكره الآن .

وقال النخمي تغتسل في آحر وقت الظهر اولوقت المصر والعصر في آخر وفته كذلك تغتسل في آخر وقت المغرب فتصلي وكنذلك في العشاء والفجر، وعن وابن عمر رضي الله عنه وجوب الغسل عليها لكل صلاة وعدما لا يجب عليها الفسل إلا مرةواحدة لحروجها من الحيض وهو قول عامة اهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم كملي وابن مسعود وابن عباس وعائشة وعروة وابي سلمة وعبد الرحمن والشافعي واحد ومالك في رواية .

وقال بعضهم تغتسل كل بوم غُسلا ، وروي ذلك عن عائشة رضي الله عنها وان عمر وانس وسعيد بن المسيب . وقسال بعضهم تجمع بين الظهر والعصر بغسل وبين المغرب والعشاء بغسل وتصلي الصبح .

احتج من قال بوجوب الفسل لكل صلاة بما روت عائشة رضي الله عنها ان ام حبيبة بنت ححش استحضد فسألت رسول الله على فأمرها ان تعتسل لكل صلاة ، والجواب عن ذلك انه هذا لم يرفعه إلا محمد بن اسحاق عن الزهري ، واما سائر اصحاب الزهري فانه وقولون فيه عن عروة عن عشقة ضي الله عها عن ام حبيبة بنت جحش استحيضت فسألت رسول الله على وقال إنما هو عرق وليس بالحيضة ، فأمرها ان تغتسل وتصلي ، ففهمت ذلك عنه فكانت تغتسل لكل صلاه .

وقال ابو عمر في التمهيد عن عائشة رضي الله عنها انهـــــا (١) بعد رسول الله عليه في المستحاضة منها تتوضأ لكل صلاه فافتوها بذلك بعد وفاة النبي عليه ، دلت على نسخ ما رونت عنه خصيرة إذ لا يسوغ لها خلاف رسول الله عليه ، ويحمل دلك على الاستحباب او على الثانية الم عادتها فافهم.

( البناية في شرح الهداية \_ ج ١ \_ م ٣) )

 <sup>(</sup>١) كلمة غبر مقزوءة في الأصل وربما هي أفتت .

فان قلت روى ابو داود ان امرأة كانت تهريق على عهد رسول الله على وان رسول الله على أمرها أن تغتسل عند كل صلاة وقلت أجاب النووي عن ذلك أن الأحاديث الواردة في سنن أبي داود والبيهةي وغيرها أن النبي على أمرها بالغسل لكل صلاة فليس فيها شيء ثابت وقد بين البيهةي ومن قبله ضعفها واحتج من قال تغتسل في كل يوم مرة في أي وقت شاءت من النهار بما رواه أبو داود في سننه من حديث معقل الحنثمي عن علي رضي الله عنه قال المستحاضة إذا انقضى حيضها اغتسلت كل يوم لأجل الاحتياط وأما الصوف التي فيها السمن أو الزيت فإن بها يدفع الدم وينشفه ومعقدل بالمين المهمة وبالقاف .

واحتج من قال بأنها تفتسل من طهر إلى طهر مها رواه مالك عن سمي مولى أبي بكر ابن عبد الرحمن قال سألت سعيد بن المسيب رحمه الله عن المستحاضة فقال تفتسل من طهر إلى طهر وتتوضأ لكل صلاة ، فإن كان عليها الدم استفرت . الجواب عن ذلك ان الجواب و ذلك ان الجواب قال مالك إني لا أظن حديث ابن المسيب من ظهر إلى ظهر بالطاء المجمة ، إغام هو من طهر إلى طهر بالطاء المهمة ولكن الوم دخل فيه فعليه الناس من ظهر إلى ظهر بالمحمة وقال الخطابي لأنه لا معنى للاغتسال من وقت صلاة الظهر إلى مثلها ولا أعلمه قولا لأحد من الفقهاء ، وإنها هو من طهر إلى طهر بالمهمة فيها وهو انقطاع دم الحيض ، وقد يجيء بما روي من الاغتسال من ظهر إلى ظهر بالمهمة فيها في بعض الأحوال لبعض النساء ، وهو أن تكون المرأة قد نسيت الأيام التي كانت عادتها ونسبت الوقت أيضاً ، إلا انها تعلم انها وتتوضأ لكل صلاة وما بينها وبين الطهر من اليوم الثاني فقد يحتمل أن يكون سعيد بن المسيب إنسها مثل عن امرأة هذه حالها فنقل الراوي الجواب ولم ينقل السكوال

وفي الاستذكار ليس في ذلك وهم لأنه صحيح عن سعيد معروف من مسذهبه في الاستحاضة تغتسل كل يوم من ظهر إلى ظهر ، وكذلك رواه ابن عيينة عن موسى مسولى

## وقال الشافعي « رح) تتوضأ المستحاضة لكل مكتوبة لقوله عليه السلام المستحاضة تتوضأ لكل صلاة ، ولأن اعتبار طهارتها ضرورة أداء المكتوبة

أبي بكر بن عبد الرحمن قالت سألت سعيد بن المسيب عن المستحاضة فقال تغتسل من ظهر إلى ظهر وتتوضأ لكل صلاة ، فإن كان عليها استدفرت وصلت .

واحتج مالك فيا ذهب اليه من أن المستحاضة ليس عليها وضوء بما رواه في الموطأ عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها انها قالت ، قالت فساطمة بنت أبي حبيش يا رسول الله عليه إني لا أطهر فأدع الصلاة قال إنها ذلك عرق ولمست بالحيضة فدعي الصلاة وإذا ادبرت (١) فاغسلي عنك الدم ثم صلي ، وأخرجه الجماعة . وجهالتمسك به انه عليه السلام قال لها فاغتسلي وصلي ، ولم يذكر الوضوء لكل صلاة . والجواب عنه الوضوء مذكور في غيره على ما نذكره .

( وقال الشافعي رحمه الله تتوضأ المستحاضة لكل مكتوبة لقوله خلفته المستحاضة تتوضأ لكل صلاة ) الحديث أخرجه ابن ماجة من حديث شريك عن أبي اليقطان عن عدي بن ثابت عن أبيه عن جده عن النبي عليه قال المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها ثم تغتسل وتتوضأ لكل صلاة وتصلي وتصوم . رواه أبو داود ، ولفظه والوضوء عند كل صلاة ، وله شواهد ، منها ما أخرجه أبو داود وابن ماجة من حديث عائشة رضي المشعنها قالت جاءت فاطمة بنت أبي حبيش ، الحسديث ، وفي آخره اغتسلي وتوضئي لكل صلاة .

ومنها ما أخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث فاطمة بنت أبي حبيش وفي آخره فاغتسلي وتوضئي لكل صلاة .

ومنها ما رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده من حديث جابر أن النبي عَلِيْجُ أمر المستحاضة بالوضوء لكل صلاة .

( ولأن اعتبار طهارتها ) دليل عقلي ، أي طهارة المستحاضة ( لضرورة أداءالمكتوبة

<sup>(</sup>١) في الأصل – هرت – وربما الصحيح ما أثبتناه . ا ه مصححه .

فلا تبقى ) أي الضرورة ( بعد الفراغ منها ) أي من المكتوبة ، وقال الاترازي في جواب دليل الشافعي « رض » بأن طهارة المستحاضة ضرورية لكن لا نسلم ان لا ضرورة لها في حكم أداء مكتوبة أخرى . قلت الشافعي « رض » أن يقول بعد التسليم انها ضرورية كيف يمنع عدم الضرورة في حقها مكتوبة أخرى ، ومطلق الضرورة موجود عند كل مكتوبة تقدير الطهارة في المكتوبة والحاضرة تقدر تلك الضرورة لأنه ليس من المعقول التجاوز عن قدر الضرورة ، ثم منع الاترازي هذا بقوله ولا نسلم انها تقدر بقدرالضرورة عند الشافعي رضي الله عنه ، وقد جاز لها أداء النوافل ما شاءت بالاتفاق ، والمشافعي « رض » أن يقول لا ضرورة في النوافل بعد أداء الفرض ، ولكن هي تابعة للفرض في دخل في حكم المتبوع بعد الشروع مجلاف مكتوبة أخرى ، لأنها عبادة أخرى مستقلة تحتاج إلى طهارة أخرى لكون الطهارة ضرورية في حق الأولى فلم يجاوز إلى غيرها .

قال الاترازي انا نقول هل بقيت الطهارة بعد المكتوبة الواحدة أم لا ، فإن قلت نعم فقل تصلى الفوائض والنوافل ، وإن قلت لا فقل لا تصلي الفرائض والنوافل أصلا إلا بوضوء جديد ، فالشافعي و رض و يقول هذه الترديد مردود فإني لم أقل إلا انها تصلي فسرضا واحداً مع تبعية النفل ثم لا تصلي فرضاً آخر إلا بوضوء جديد ، لأن الشارع لما اسقط حكم سيلان الدم لضرورة الحاجة إلى أداء فرض الوقت الذي هو الأصل سقط كذلك في حق التبع مخلاف فرض آخر كها ذكرنا ، فإذا كان الأمر كذلك كيف يقسول الاترازي وهذا الالزام شيء يسكت الحصم ، وقد أورد الأكمل ها هنا إيراداً على الشافعية ملخصه أن الصلاة في قوله عليه السلام لكل صلاة أعم من أن تكون مكتوبة أوغيرها فاختصاصها بالمكتوبة تحكم . ثم أجاب عن ذلك بأن الصلاة مطلق وهو منصرف إلى الكيال والكامل هو المكتوبة ثم رد هذا بأن الصلاة عام بدخول كلمة كل فلا ما ذكرتم .

قلت فلهم أن يقولوا سلمنا العموم ولكنه يحتمل التخصيص ؟ وهما هنا التخصيص موجود وهو الضرورة المؤخرة للصلاة مع سيلان الدم ، مع أن القياس لا يقتضي الجواز أصلا ولكن النص حكم عليه الضرورة فيقتصر عليها ويتقدر بقدرها . والجواب المسكت

ول ا قوله عليه السلام المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة وهو المراد بالأول ، لأن اللام تستعبار للوقت ، يقال آتيك لصلاة الظهر أي وقتهــــا ،

ورود لفظة هذه الصلاة مقيدة بالوقت في حديث آخر على ما نقرره عن قريب .

ثم أجاب الأكمل بجواب آخر وهو أن الطهارة بمد أداء المكتوبة إن كانت بـــاقية فساوت الفرائض والنوافل في جواز الأداء بها وإلا فلا ، ثم قال وفيه نظر . وجه التنظير هو أن يقال نمم باقية بالنسبة إلى النوافل دون الفرائض .

( ولنا قوله عليه الصلاة والسلام المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة ) قال بعضهم هذا غريب يعني بلفظ – لوقت كل صلاة – قلت ليس كذلك لأنه لا يلزم من عدم اطلاعه عليه أن يكون غريبا ، بل روي هذا الحديث بهذه اللفظة في بعض الفاظ حديث فاطمة بنت أبي حبيش وتوضئي لوقت كل صلاة ذكره ابن قدامة في المغني ، ورواه الامام أبو حنيفة هكذا المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة ، فكره السرخسي في المبسوط . وروى أبو عبد الله بن بطة باسناده عن حمنة بنت جحش انه عليه الصلاة والسلام أمرها أن تغتسل لوقت كل صلاة ، والفسل يعني عن الوضوء فيطل الاشتراط لكل صلاة

(وهوالمرادبالأول) هذه إشارة إلى الجواب هما احتج به الشافعي «رضى في كون الوضوء الصلاة أي الوقت وهو المرادبالحديث الأول وهوا حتج به الشافعي (لأن اللام تستمار للوقت ويقال آتيك لصلاة الظهر أي الوقت اللام كثير الاستمال في الوقت وردذ لك في الكتاب والسنة ومتمار قالناس . أما الكتاب فقوله تعالى ﴿ فخلف من بعدم خلف أضاعوا الصلاة ﴾ ٥٥ مريم ، أي وقت الصلاة ، وأما السنة فقوله عليه السلام جملت لي الارض مسجداً وطهوراً فأينها أدركتني الصلاة تيممت ، أراد وقت الصلاة لأنسه فعله وفعله لا يسبقه لان المدرك هو الوقت لا الصلاة ، وقال عليه الصلاة والسلام ان المصلاة أولاً وآخرا كوقتها ، المدرك هو الوقت لا الصلاة ، وقال عليه الصلاة والسلام ان المصلاة أولاً وآخرا كوقتها ، وأما تعارف الناس فيقال آتيك لصلاة الظهر أي لوقتها ، فحينتذ يكون ما رواه الحنفي مفسرا بالوقت فيحمل المحتمل على المفسر، وهذا هو التوفيق بين الحديثين دفعاً التعارض .

فإن قلت لم لا يتفكس (١) الحمل . قلت لانه يازم ترجيح المحتمل على المفسر .

(ولان الوقت أقيم مقام الاداء تيسيرا) هذا دليل عقلي تقريره ان الشرع اسقط اعتبار الحدث للحاجة إلى الاداء ، والناس يختلفون فيه ، فمنهم المطول ، ومنهم المقتصر ، ومنهم من يرى الاداء في أول الوقت ، ومنهم بالمكس ، ومنهم من يحتاج إلى تأخيره لمانع منه لبعد الماءمنه ، ومنهم من يوسوس إلى عادة الصلاة دفعاً للوسوسة فلذلك جعل الوقت مقام الاداء ليستوي الكل في بقاء تيسيرا للأمر على المأمور ، فأدير الحكم على الوقت وسقط اعتبار الحدث ، وإذا أقيم شيء مقام شيء آخر يكون المنظور إليه بذلك الشيء فيكون المنظور إليه هاهنا الوقت فتكون الطهارة بافية ما دام الوقت باقياً ، فتقدير الطهارة بالوقت دفعاً للخروج .

فإن قلت إذا قدرت طهارة كل شخص بادائه ارتفع الحرج. قلت هذا بمنوع ، لأنهاذا قدر ذلك وفرض الفراغ منه وأوجب عليه وضوء آخر كل ما يصلي من قضاء أو واجب أونذر في وقته أو مكتوبة أخرى في وقت آخر تحقق الحرج في موضح التخفيف وذلك باطل ولأن الوقت معاوم ولا يتفاوت والاداء غير معاوم فيكون في تقدير الطهارة به بعض الجهالة.

(فيدار الحكم عليه) أي على الوقت وأراد بالحكم جواز الصلاة ، ودليل آخر أن الأصول شاهدة لاعتبار الوقت دون فعل الصلاة ، لأنا وجدنا فيها رخصة مقدرة بالوقت وهو المسح على الخفين ولم نجد رخصة مقدرة بفعل الصلاة ، وقال الطحاوي ومذهبناقوي من جهة النظر وذلك انا عهدنا للاحداث اما خروج خارج أو خروج وقت ، فخروج الحارج معروف ، وخروج الوقت وانقضاء المدة حدث في المسح على الخفين ، فرجعنا في هذا الحديث المختلف فيه ، فجعلناه كالحديث المختلف فيه الذي أجمع عليه ووجد له أصل ولم يجعله كما لم يجمع عليه ، ولم نجد له أصلا ولم يجعله كما لم يجمع عليه ، ولم نجد له أصلاً الم يعهد الفراغ من الصلاة حدثاً قط ،

وأجاب بعضهم عن الحديث الذي احتج به الشافعي و رض » انه ضعيف ، وقال اتفق الحفاظ على ضعف الحديث الذي فيه الوضوء لكل صلاة ، حكاه النووي في المهذب

<sup>(</sup>١) هكذا كتبت في الاصل ربما أراد ينعكس •

قلت هذه اللفظة أعني قوله - وتوضأ لكل صلاة - معلقة عند البخاري عن عسروة في في صحيحه وأخرجها الترمذي عن أبي معاوية متصلا ، ثم قال في آخره حديث حسن صحيح ، وقال ابن راشد في قواعده وصحح قوم من أهل الحديث هذه الزيادة يعني توضأ لكل صلاة ، وقال في موضع آخر صححها أبو عمر بن عبد البر ، وذكر البيهةي عن الشافعي ورض ، انه قبل له روينا انه علايتها أمر المستحاضة تتوضأ لكل صلاة ، قال نعم قسد رويتم ذلك وبه نقول قياساً على سنة رسول الله عليه في الوضوء مها خرج من دبر أو ذكر أو فرج ولو كان محفوظاً لكان أحب إلينا من القياس . قلت يلزم على قياس الشافعي «رض» أن لا تختص المستحاضة بفرض واحد كالوضوء مها يخرج من أحد السبيلين .

فإن قلت الفرق أن حديث المستحاضة بعد الفرض موجود قائم ، قلت فواجب أن لا يصلي بعد ذلك نافلة ، ثم انه خصص العموم وجوز من النوافل ما شاءت ، وجعل التقدير لكل صلاة فرض ، فكما أضمر ذلك فلخصه أن يضمر الوقت ويقول التقدير لوقت كل صلاة على انا نقول قد روي ذلك على ما ذكرنا .

فإن قلت ذكر البيهقي قوله على انها أمرت بالوضوء إذا قمت إلى الصلاة ، وحكي عن أبي بكر الفقيه أنه قال أخبر عليه الصلاة والسلام ان الله تعالى أمره بالوضوء إذا قام إلى الصلاة لا دخول وقت الصلاة أوخروجه, قلت ظاهره متروك بالإجاع بين الفقهاء ، وإنها يؤمر بالوضوء من قام إلى الصلاة وهو فرض ، ومن قال بانتقاض طهارتها عند خروج الوقت أو دخوله لا يأمرها بالوضوء عند ذلك ، وإنها يقول طهارتها مقيدة بالوقت على مقتضى ما مر ، فإذا خرج الوقت أو دخل على حسب اختلافهم عمل على حكم الحديث السابق ، فإذا أرادت الصلاة بعد ذلك فقد أرادتها وهو هي محدثة فتؤمر بالوضوء عملا بدلك الحديث ، ونظير هذا الماسح على الحقف إذا انقضت مدته فإنه تنقض طهارته بلا خلاف وإن كان لم يقم إلى الصلاة ، ولما ألفي الشافعي و رض ، طهارتها في حق النوافل وإن كان في ذلك مخالفة لطرد هذا الحديث أعني قوله عليه إنها أمرت بالوضوء إذا قمت إلى الصلاة ، فذلك خصه بنفي طهارتها في حق المهلاة كلها ما دام الوقت باقياً عملا مجديث المستحاضة فلذلك خصه بنفي طهارتها في حق المهلاة كما ذكرنا .

فروع: المستحافة تستوثق بالشد والثلحم وحشو فرجها بقطنة أو خرقة دفعاً النجاسة أو تقليلا لها إلا أن تكون صائمة أو يضرها ذلك ، وفي حديث أم سلمة رضي الله عنها لتستشفر بثوب وهو أن ترتشد ثوباً تحتجز به تمسك موضع الدم ، وفي حديث حنة بنت بحش فبالحى قالت انها اشج شجاً . الحديث رواه أبر داود والترمذي وأحمد وصححاه ، وفي المد وط وشرح محتصر الكرخي القدوري قالت فاطمة بنت قيس الم يذكر في المستحاضات ، والتي قالت أشج هي حمة لا فاطمة ، فالوهم بينها في موضعين في حمل فاطمة بنت قيس المستحاضة ، وفي نسبة شداً وتعصيب جسماً قيسو ولأنه نجس وحدث ، فإن غلب الدم وخرج بعد الشد لم يقر في الوقت لما روت عائشة رضي الله عنها قالت اعتكفت امرأة من أزواج النبي على فكانت ترى الدم والطبب تحتها وهي تصلي ، رواه البخاري ، وكان زيد بن ثابت رضي الله عنه يسلس البول وكان يداويه ما استطاع ، فإذا غلبه توضاً ولا يبالي بما أصاب ثوبه ، وعمر رضي الله عنه كان يصلي يتعب ، وما رواه أحد و لدارقطني .

وفي الذخيرة إذا حثت فرجها ومنعته من الخروج لا ينتقض وضوءها في احدى الروايتين ، وفي الحسوط والحيط وغيرها الروايتين ، وفي الحسوط والحيط وغيرها إذا أصاب ثوبها من ذلك الدم فعليها أن تفسلها بأن كان مقيداً بأن لا يصيبه مرة أخرى حتى لو لم تفسله وهو اكثر من قدر الدرهم لم يجزها ، وإن لم يكن مقيداً بأن كان يصيبها مرة بعد مرة أخرى اجزأها ولا يجب غسله ما دام القدر قائماً ، ومثله سلس البول والجرح السائل ،

وفي المحيط وقيل اذا أصابه خارج الصلاة يغسله لأنه قادر على أن يفتتح الصلاة في ثوب طاهر وفي الصلاة لا يمكنه التحرز عنه فسقط عنه . وفي الحاوي الرباط اذا المتنسع من السيلان لا ينتقض الوضوء وأجزأه من الحدث إلى الحدث ، فإن نشف الدم في الحرقة فهو سائل ، وكان محمد بن مقاتل الراري يقول في الدم ونحوه عليه غسل ثوب عند وقت كل صلاة مرة كالوضوء . وغيره من المشايخ قال لا لمزمه ذلك ، وكذا لا يلزم عندنا اعسادة

الشد وغسل الدم ولا ابداله ولا الاستحاء لوقت كل صلاة للحرج • ثم الطهارة إذا وقعت للسيلان لا ينتقض به في الوقت وينتقض بحدث آخر وعند خروج الوقت ، وشرط وفرعها السيلان أن لا يكون السيلان مقارنا لها أو طارئا عليها وهو يحتاج إليها لأجله ، وعند خروج الوقت يظهر حكم الحدث السابق حتى يفسل التي هو قيها عندخروجه ويتوضأ ويستقبل ولا يبنى ، ولو كانت نافلة يجب القضاء لصحة الشروع فيها ، ولو توضأ لأجل متجربة وسال من الاجزاء انتقض ، ولو توضأ لها فانقطع احدهما فهو على وضوئه مسا بقي الوقت ، وعلى هذا القروح ال تحدد فيها زيادة بعسد الوضوء أو انقطع الدم من بعضها .

( وإذا خرج الوقت بطل وضوؤهم واستأنفوا الوضوء لصلاة أخرى ) أي إذا خرج وفت صلاة المدورين بطل وضوءهم ، واضافة البطلان إلى الخروج مجاز لأنه لا يوصف بذلك فضلا عن أن يكون حدثاً ، وإنما الانتقاض بالحدث السابق لكن اثره يظهر عنده ، لأن الوقت مانع ، فإذا زال أثره ظهر والشرط يقام مقام العلة في حتى إضافة الحكم ،

وقال الاكمل قبل قوله - واستأنفو الوضوه - مستدرك لأن بطلان الوضوه بستازمه. قلت هذا السؤال مع جوابه للسفناقي ولكنه قال في الجواب قال شيخي في جوابه جاز ان يبظل الوضوه مجتى صلاة ولا يبطل مجتى صلاة أخرى ، ولا يجب عليهم الاستثناف في حق تلك الصلاة كما قال الشافعي «رض» ببطلان طهارة المستحاضة للمكتوبة بمد أدائها وبقاء طهارتها للنوافل و كذلك قوله في السيمم أيضاً وكما قال بعض أصحابنا في حسق المتيمم لصلاة الجنازة ، وفي المصر ببقاء تيممه في حق جنازة أخرى لو حضرت هناك على وجه لو لشتغل بالوضوء تفوته صلاة الجنازة وببطل في حق غيرها ه

وذكر صاحب الدراية أيضاً هذا السؤال ثم قال في جوابه قال مرلانا حافظ الدين في جوابه ما قاله الشيخ السفنافي وهو الشيخ عبد المزيز ولكنه لم يذكر من قوله وكا قسال أصحابنا إلى آخره ، ثم قال الاكمل وفيسه تمحل كا ترى أراد بالتمحل أن الكلام في الوضوء لا في التيمم .قلت فياقاله تمحل لأنه نظر في ذلك بما قاله الشافعي ، رض ، في

# وهذا عند أصحابنا الثلاثة مرح، وقال زفر استأنفوا إذا دخل الوقت، فإن توضؤوا حين تطلع الشمس أجزأهم حتى يذهب وقت الظهر

الرضوء ، وأما التيم فإنه كالوضوء لأنه خلف عنه قائم مقامه ، ثم قال الاكمل يجوزأن يكون تأكيداً.

قلت إنها يصحح ذلك لو كان في قوله - بطل وضوءه - احتال لمدم البطلات بوجه من الوجوه ، وقال أيضاً ويجوز أن يكون كالتفسير الأول ، ثم علله بعلة لا تجدي، قلت انما يصح ذلك لو كان قوله - بطل وضوءهم - احتالاً أو إيهاماً، وقال أيضاً ويجوز أن يكون الأول لبيان المذهب والثاني نفي لقول زفر فإنه يقول اما بقوله اذا دخل الوقت قلت وهذا صادر من غير ندور لانه لا خلاف في الاستثناف المستازم للبطلان ، وإنحا الحلاف في أن البطلان بدخول الوقت أو خروجه أو بكليهما على ما يأتي بيانه عن قريب ان شاء الله تعالى، فكيف يقول بنفي قول زفر وهنو لا يقول بالاستئناف حتى ينفي فول، ولئن سلمنا ما ذكره وانه لا يحتاج إلى نفي قول زفر بقوله واستأنفوا لانه خرج بقول زفر بقوله - وقال زفر استأنفوا - على ما نذكره الآن .

( وهذا عند علمائنا الثلاثة ) أي بطلان الوضوء بخروج الوقت عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله .

( وقال زفر رحمه الله استأنفوا ) أي وضوءهم ( إذا دخل الوقت ) أي وقست صلاة أخرى (فإن توضؤوا حين تطلع الشمس أجزأهم حتى يذهب وقت الظهر ) أي فسبإن توضأ هؤلاء المعذورون وقت طلاع الشمس كفاهم هذا الوضوء إلى خروج وقت الظهر ، وأصل هذا ان طهارة هؤلاء تبطل بخروج الوقت عند علمائنا الثلاثة ، وعند أبي يوسف تبطل بالدخول أيضا ، وعند زفر لا تبطل بالدخول لاغير على رواية الشيخ الامام اسماعيل الزاهد وبالدخول والخروج جماً على رواية الشيخ الامام أبي عبد الله الحراجي كا هو قول أبي يوسف ذكر الروايتين عن زفر في شرح الجامع الكبير لابي بكر محمد بن الحسين البخاري الممروف بخواهر زادة ، وخواهر زادة ابن احبيا القاضي نائب قاضي سمرقنة واللآن سير

وهذا عند أبي حنيفة « رح » ومحد « رح ». وقال أبو يوسف « رح » وذفو « رح » اجزأهم حتى يدخل وقت الظهر ، وحاصله أن طهارة المعذور تنتقض بخروج الوقت بالحدث السابق عند أبي حنيفة ومحد « رح »

المصنف رحمه الله إلى الأصل المذكور ، وإنما قدم هذه الصورة لكون أبي يوسف مع زفر أشار إليه بقوله ( وهذا عند أبي حنيفة وعمد رحمهما الله ) اي هذا الذي ذكرنا من بقاء وضوءهم إلى أن يذهب وقت الظهر عند أبي حنيفة ومحمد « رح » .

( وقال أبو يوسف وزفر رحمهما الله أجزأهم حتى يدخل وقت الظهر ) أي كفاهم لوجود الدخول عندهما ، وإنما ذكرنا هذه الصورة عقيب تلك الصورة اشارة لكون أبي يوسف مع زفر لا يخالفهما فيهما إلا أبو حنيفة ومحمد .

( وحاصله ) أي حاصل ما ذكرنا من الاختلاف في المسألة المذكورة ( أن طهارة المعنور تنتقض ) محلا رفع لانها مع اسمها وخبرها أعني قوله – ننتقض – خبر المبتدأ أعني قوله – حاصله – ( بخروج الوقت ) أي وقت المكتوبة أي عنده هذا تفسير لقوله – خروج الوقت – يعني المراد بخروج الوقت عند الحروج ( بالحدث السابق عند أبي حتيفة ومحمد رحمها الله ) لأن الحروج شرط الانتقاض والعلة هي الحدث السابق ، وانما لم يظهر أثره في الوقت الضرورة فظهر أثره ، ولهذا لم يظهر أثره في الوقت الوقت زالت الضرورة فظهر أثره ، ولهذا لم يحز مسح المستحاضة بعد خروج الوقت على الحقين إذا كان الدم سائلا وقت الوضوء أو الليس .

وقال الاكمل وانما قال أي عنده لان خروج الوقت ليس من صفات الانسان فضلا أن يكون حدثا ، فكان الانتقاض بالحدث السابق لكن الوقت مانسع ، فإذا زال ظهر أبر الحدث فكانت السبيسة الى الخروج بجازاً واعترض بأن الانتقاض لو أسند إلى الحدث السابق لما وجب القضاء على ما شرع في التطوع ثم خرج الوقت لانه ظهر انه شرع فيسه بلا طهارة ، قلت أخذ هذا كله من الغاية والذخيرة ، وتقدير الجواب ليس هذا بظهور من وجه أيضاً ومن وجه فأظهرنا الاقتصار في القضاء والظهور في حق المسح ، وانما لم يمكس الاقتصار والظهور لما ذكرنا ليكون عملا بالاحتياط وفي عكسه لا يكون عملا به .

# وبدخول الوقت عند زفر «رح» وبأيهما كان عند أبي يوسف «رح» وفائدة الاختلاف لا تظهر إلا فيمن توضأ قبل الزوال كما ذكرنا أو قبل طلوع الشمس

#### (وبدخول الوقت عند زفر رحمه الله) أي تنتقض بدخول الوقت فقط عندزفر (وبأجها

كان عند أبي يوسف رحمه الله ) يمني تنتقض بأي شيء كان من الدخول والخروج عنده ( وفائدة الخلاف لا تظهر إلا فيمن توضأ قبل الزوال كما ذكرنا ) يمني ثمرة الاختلاف انما تظهر في الصورتين ، احداهما فيمن توضأ قبل الزوال ، ثم دخسل الوقت لا تنتقض طهارته ويصلي بها الظهر عند أبي حنيفة ومحمد « رح » خلافاً لأبي يوسف وزفر « رح » لوجود الدخول بلا خروج ،

والثانية هي قوله (أو قبل طلوع الشمس) أي لو توضعاً قبل طلوع الشمس بعد طلوع الفجر ثم طلعت الشمس تنتقض طهارته عندهما لوجود الخروج وكذا عند م أبي يوسف لوجود أحد الأمرين خلافاً لزفر لمدم الدخول.

فإن قلت لم حصرت الفائدة في الصورتين لأن في الأول دخولا بلا خروج ، وفي الثانية خروجاً بلا دخول ، هذا ظاهر كلام المصنف . وقال المحققون من مشايخنا مشكل فخر الاسلام ومن تابعه على قول أبي يوسف لا تننقض طهارته بدخول بلا خروج ، وانها تنتقض بخروج بلا دخول كما هو قولها وفيها إذا توضأت المستحاضة قبل الزوال ودخل وقست الظهر انما يحتاج إلى الطهارة لأجل الظهر عنده لا لكون طهارنها انتقضت بدخول الوقت بلا طهارة ، لأن طهارتها ضرورية ولا ضرورة في تقديم الطهارة على الوقت وكذا ذكر فخر الاسلام أيضاً في طرق زفر ورح ، أيضاً ، وقال فظن السائل أن زفر لم يجمل الخروج حدثاً بل جعل الدخول حدثاً وليس كذلك ، بل الصحيح من مذهبه أن شيئاً من ذلك ليس بحدث ، وانها لم تنتقض الطهارة بطلوع الشمس عنده ، لأن قيام الوقت جمل عذراً وقد بقيت شبهته حتى لو قضى صلاة الفجر قضاها مع سنتها فكان كال الحروج بدخول وقت آخر ولم يوجد فبقيت شبهته فصلحت لبقاء حكم المذر تخفيفاً ،

وقال السفناقي وبهذا التقدير دملم ان العلماء الاربعة كلهم متفقون على ان الحدث السابق

لزفر (رح) ان اعتبار الطهارة مع المنافي للحاجمة إلى الاداء ولا حاجة قبل الوقت فلا تعتبر. ولأبي يوسف (رح) أن الحاجمة مقصورة على الوقت فلا تعتبر قاله ولا بعده، ولهما أنه لا بد من تقديم الطهارة على الوقت ليتمكن من الأداء كما دخل الوقت

انما يعمل عند خروج الوقت لا غير إلا عند أبي يوسف « رح » تقديم الطهارة غير معتبر لمدم الحاجة فيجب عليها الوضوء ثانياً بعد خروج الوقت ، وعند زفر « رح » لم بوجب الحروج من كل وجه ما لم يدخل وقت مكتوبة أخرى ، فلذلك يجب عليها الوضوء بعد دخول الوقت عنده .

( لزفر ه رح » أن اعتبار الطهارة مع المنافي ) وهو سيلان الدم ( للحاجة إلى الأداء ولا حاجة قبل الوقت فلا تعتبر ) أي الطهارة قبل الوقت .

فإن قبل فغير المعتبر كيف يوصف بالانتقاض عند دخول الوقت ، أجيب بأن عدم الاعتبار قبل الوقت المعتبر قبله وبعده . قلت هذا السؤال والجواب للسفناقي ذكرها الأكمل في شرحه .

( ولأبي يوسف درح ۽ أن الحاجة ) إلى الأداء ( مقصورة على الوقت فلا تعتبر قبله ولايمده)أي فلا تعتبر الطهارة قبل الوقت ولا بعد الوقت .

(ولهما) أي لأبي حنيفة ومحمد ورح ، (انه) أي أن الشأن ( لا بد من تقديم الطهارة على الوقت ليتمكن من الأداء) لأن الشرع أمر بالصلاة في أول الوقت ولهذا استفرق جملة الوقت بالصلاة ، فيجب أن يتمكن من ذلك ولا يتمكن منه إلا بتقديم الطهارة على الوقت ، فاو كان دخول الوقت ناقضاً الطهارة لما انتفع بالتقديم .

فإن قلت قوله ــ لا بد من تقديم الطهارة ــ يورث بوجوب التقديم ، لأن لفظة لا بد تستعمل في الوجوب وليس كذلك . قلت فيه تسامح ، والمضاف محذوف تقديره لا بدمن حواز تقديم الطهارة .

(كما دخل الوقت ) الكاف فيه للمفاجأة ، وكلمة ما مصدرية وليست الكافللتشبيه

وخروج الوقت دليل زوال الحاجة فظهر اعتبار الحدث عنسده، والمراد بالوقت وقت المفروضة حتى لو توضأ المعذور لصلاة العيد له أن يصلى الظهر به عندهما وهو الصحيح، لأنها بمنزلة صلاة الضحى،

أي لتفاجىء تمكن الآداء بدخول الوقت ، لأن الوقت قائم مقام الآداء وتقديمها على الآداء والمناح والجب فكان تقديمها على خلفه وهو وقت الآداء جائز ، ولهذا قال بعضهم على قياس قولها لو توضأت للعصر قبل العصر جاز أن تصلي العصر به ، وقال بعضهم لا يجوز ، لأن هذا دخول مشتمل على الخروج وبه تنتقض لا بالدخول ، وإليه أشار المصنف بقوله وعندها أي عند أبي حنيفة ومحد ليس له أن يصلى العصر به على ما يجيء عن قريب .

( وخروج الوقت دليل زوال الحاجة ) يعني ان خروج الوقت يدل على انقضاء الطهارة وأسا وانقضاؤها لا يستدعي بقاء الطهارة فنجعل الحدت السابق في انقضاء الطهارة وأسا دخول الوقت فيدل على تحقق الحاجة وتحقق الحاجة يستدعي ثبوت الطهارة وتحكان خروج الوقت الذي لا يستدعي بقاء الطهارة أحق بان يضاف إليه انتقاض الطهارة من الدخول الذي يستدعي بقاؤها ( فظهر اعتبار الحدث عنده ) أي عند خروج الوقت .

(والمراد بالوقت وقت المفروضة) أي المراد بالوقت الذي اعتبر خروجه و حخوله وقت الصلاة المفروضة (حتى لو توضأ المعذور لصلاة العيد له أن يصلي الظهر به) أي بذلك الوضوء وليس هذا باضمار قبل الذكر ، لأن قوله توضأ يدل على الوضوء ، كما في قوله تمالى في اعدلوا هو أقرب للتقوى كه ٨ المائدة ، (عندهما) أي عند أبي حنيفة وعمد ، وإنها خصهما بالذكر مع ان الحكم عند الكل كذلك لما ان الشبهة ترد على قولهما حيث جوز تقديم الوضوء على الوقت ، وما قالا بالانتقاض بالدخول (وهو الصحيح) احترز به عن قول بعضهم انه ليس له أن يصلي الظهر به لأن خروج وقت صلاة واجبة لان صلاة العيد واجبة (لانها) أي لان صلاة العيد ، وإنما ذكر الضمير اما باعتبار المذكور ، وإما باعتبار المذكور ، والما فخر الاسلام الفير في شرح الجامع الصغير فإن توضأ صاحب العذر يوم العيد بعد طلوع الشميل لصلاة

ولو توضأ مرة للظهر في وقته وأخرى فيه للعصر فعندهما ليس له أن يصلي العصر به لانتقاضه بخروج وقت المفروضة والمستحاضة هي التي لا يمصي عليها وقت صلاة إلا والحدث الذي ابتليت به يوجد فيه

العبد هل يصلي به الظهر ، فقد قيل ليس له ذلك، ثم قال ولا رواية فيه.وفيل بلهي، صلاة الضحى في الاصل فأشبه سائر الايام .

( ولو توضأ مرة للظهر في وقته وأخرى فيه ) أي توضأ مرة أخرى في وقت الظهر ( للعصر ) أي لاجل صلاة العصر ( فعندهما ) أي فعند أبي حنيفة ومحمد ( ليس له أن يصلي العصر به ) أي بذلك الوضوء ( لانتقاضه ) أي لانتقاض ذلك الوضوء ( بخـــروج وقت المفروضة ) وهو صلاة الظهر .

فإن قلت ما الفائدة في وضع المسألة في وقت صلاة • قلت لتبيين انه ليس بين وقت المصر وبين وقت الطهر وقت مهمل كما هو مذهب الحسن بن زياد فــــانه روى عن أبي حنيفة انه إذا صار الطل قائمة يخرج وقت الظهر ولا يدخل وقت المصروهوالذي تسميته بين الصلاتين وليس هذا بصحيح •

( والمستحاضة هي التي لا يمضي عليها وقت الصلاة إلا والحدث الذي ابتليت به يوجد قيه ) أي في الوقت هذا تعريف المستحاضة بعد ذكر أحكامها ، وكان ينبغي تقديسم تعريفها على بيان أحكامها ثم هذا الحد في حتى الدوام والبقاء ، وأما اشتراط استيعاب الوقت بالسيلان لثبوت العذر ليس بشرط عند المصنف ، وهو الذي ذهب إليه صاحب البدائع وفتاوي قاضي خان والمفيد والمزيد والينابيع ، وإنما قلنا هكذا لئلا يود عليه ما لو رأت الدم في أول الوقت ثم انقطع فتوضأت على الانقطاع ودام الإنقطاع حق خرج الوقت فإنه لا تنقض طهارتها ، ولو لم يؤول كلامه بما ذكرنا لما كان تنقض طهارة المستحاضة تنتقض بخروج الوقت فلا بد من العناية المد كورة لدفع هذا الإيراد ، وذكر في الذخيرة وفتاوى المرغيناني والواقعات والحاوي وخير مطلوب وجامع الخلاطي والمنافع والحواشي وفتاوى المرغيناني والواقعات والحاوي وخير مطلوب وجامع الخلاطي والمنافع الحواشي وقت ملاة فتوضأت وصلت ثم خرج

الوقت ودخل وقت صلاة أخرى وانقطع دمها ودام الانقطاع إلى آخو الوقت توضأت وأعادت تلك الصلاة ، وان لم ينقطع في وقت الصلاة الثانية حتى يخرج الوقت لا تعيدها لان في الوجه الاول لم يستوعب السيلان وقت صلاة ، فلم يحكم باستحاضتها وفي الوجه الثانى تستوعبه فيحكم باستحاضتها .

وقال تاج الشريعة في حد المصنف الاستحاضة ، هذا حد المستحاضة بقاء ، ولم يتعرض إلى شيء غير ذلك ، و كذلك السفناقي وصاحب الدراية ، ولم يعرض (١) عليه إلاالاترازي فإنه قال هذا الذي قاله صاحب الهداية فيه نظر عندي ، لان التعريف ينبغي أن يكون جامعاً ومانعاً وهو ليس بجامع ، لان حقيقة المستحاضة لا يوجد بهذا القدر قال حق يوجد الاستفراق في الابتداء وليس بمانع لدخول الحائض تحته ، لان الحائض قد يكون بهذه المثابة بأن لا يمضي عليها وقت صلاة إلا والحدث الذي ابتليت به يوجد فيه .

قلت نظره ضعيف لانه إنما يازم ما ذكره لو لم يحمل كلامه على ما بعد الثبوت أي بعد ما ثبت انها مستحاضة ، لانا ذكرنا ان حده الذي ذكره في حق الدوام والبقاه ، وكذا قال الامام حيد الدين الضرير في شرحه هذا حد المستحاضة بقاء ، أما في قوله - مستحاضة ابتداء - فالشرط أن يكون الحدث مستغرقاً لجيع الوقت حق لو لم تستغرق كل الوقت لا تكون مستحاضة ، وإنما استغرق مدة لا تحتاج إلى الاستغراق بعد ذلك بل وجوده في الوقت مرة كاف ، وقال الاترازي وبعد أن قال فيه نظر ، وهذا الذي قال الامام حيد الدين لانه قال هذا حد المستحاضة بقاء . . الخ وذلك يقتضي تعدد حقيقة الشيء وهو فاسد ، وأخذ الاكمل منه فقال يازم اختلاف حقيقة الشيء بالنسبة إلى الحالتين والحقائق فاسد ، وأخذ الاكمل منه فقال يازم اختلاف حقيقة الشيء بالنسبة إلى الحالتين والحقائق الشيء ، وأما بالنظر إلى ضفاته فلا مانع منه ، لان ذات المستحاضة من سيل دمها في غير الشيء ، وأما بالنظر إلى صفاته فلا مانع منه ، لان ذات المستحاضة من سيل دمها في غير

ولما صفتها التي هي التعريف الشرعي فهو الذي ذكره المصنف مسم قيد في الدوام

<sup>(</sup>١) ربما قصد يعارض ،

والبقاء ، وأما كونه مستحاضة ابتداء فله شرط آخر على ما ذكرناه ، ثم طول الاترازي في حد الاستحاضة ، وادعى انه وقع في خاطره من الانوار الربانية والاسرار الألهية ، وكذلك طول الأكمل فيه ، وقال ولعل الصواب أن يقال في تعريفها إلى آخر ما ذكره ، وطوينا ذكرهما خوفاً من التطويل لما فيهما من التعسف .

(وكذلك كل من هو في معناها) أي في معنى المستحاضة أن يكون حكمه حكم المستحاضة (وهو من ذكرناه) أراد به قوله – ومن به سلس البول والرعاف الدائم والجرح الذي لا يرقأ (ومن به استطلاق بطن) عطف على قوله – من ذكرناه—واستطلاق البطن عبارة عن الاسهال ، وقال الجوهري استطلاق البطن فيه (وانفلات ربح) عطف على ما قبله ، والانفلات خروج الشيء فلتة أي بغتة ، كذا قاله المطرزي (لأن الضرورة بهذا) أي بما ذكر من الانفلات أو بما ذكر من الانفلات أو بما ذكر من الاحداث (يتحقق وهي) أي الضرورة (تعم الكل والله أعلم) أي تشمل كل ما ذكر من فيكون حكم الكل حكم المستحاضة ، ويعرف المعذور بمن حصل به دوام حدث وقت صدلة كاملة ثم لا يخلو عنه منذ توضأ فيه .

#### ( فصل في النفاس )

أي هذا فصل في بيان أحكام النفاس ، أخره عن الحيض والاستحاضة لقلة وقوعه ، والنفاس بكسر النون ولادة المرأة ، مصدر سمي به الدم كا يسمى بالحيض ذكره المطرزي وهو مأخوذ من تنفس الرحم بخروج النفس الذي هو الدم ، ومنه قول إبراهيم النخعي ما ليس له نفس سائلة إذا مات في الماء لا يفسده ، أي وليس له دم سائل وهو عربي فصيح وفي الصحاح جعلة حديثاً عن النبي عليه ومنه قول الشاعر :

تسيِل على حد السيوف نفوسنا وليس على غير السيوف تسيل

### والنفاس هو الدم الخارج عقيب الولادة لأنه مأخوذ من تنفس الرحم بالدم أو من خروج النفس

والنفس ذات الشيء ومنه جاء زيد نفسه ، في التأكيد ، فسمي المولود نفسا ، ومنه ما من نفس منفوسة ، والنفس الروح ، يقال خرجت نفسه ، أي روحه ، والنفس المين ، يقال أصابته نفس أي عين ، والنافس المائن ، والنفس قدر دبغة يدبغ بها الأديم من قرط وغيره ، والنفس بالتحريك واحد الأنفاس ، والنفس الجرعة . وفي المغرب النفاس مصدر نفست المرأة بضم النون وفتحها إذا ولدت فهي نفساء وهن نفاس ، وقول أبي بكر رضي الله عنه ان أسماء نفست أي حاضت ، والضم فيها خطأ . وفي الدراية وأما اشتقاقه من تنفس الرحم أو خروج النفس بمعنى الولد فليس بذلك ، وفي المجتبى مشتق من تنفس الرحم أو خروج النفس أو الولادة على ما قال الشاعر :

إذانفس المولود من آل خالد بدا كرم الناظرين قريب

وأما النفساء فهي الوالدة عقال الجوهري ليس في الكلام من فعلاء يجمع على فعال غير تفساء وأما النفساء فهي الوالدة عقال الجوهري ليس في الكلام من فعلاء يجمع على فعال حب المطالع وحشراء وهي الحامل من البهائم. قلت و يجمع أيضا على نفس بضم النون وقال صاحب المطالع وبالفتح أيضاً ويجمع أيضا على نفس بضم النون والفاء ويقال في الواحد نفسى مثل يسرى نفسى بفتح النون أيضاً وامر ألمان نفساوان

(والنفاس هو الدم الخارج يمقب الولادة) الواو في - والنفاس - واو الاستفتاح كذا معقه من اساتذتي الكبار، ولم أره في الكتب ولا مانع من كونها للمطف، وقديمة من شيء بين المعطوف والمعطوف عليه، وهذا الذي ذكره المصنف هو حدالنفاس، واصطلاحاً قوله عقيب الولادة، وفي بعضها - هو الدم الخارج يمقب الولاد - وفي بعضها - هو الدم الخارج يمقب الولد - وهذه الجملة صفة الدم لانه لم يرد به تفسير معين فهو في معنى النكرة قاله الاكمل، قلت إنها قال هكذا لدفع قول من قال لان الدم معرف بالالف واللام، والجملة لا تكون صفة للمعرف،

( لانه ) أي ولان النفاس ( مأخوذ من ننفس الرحم بالدم أو من خــــروج النفس )

# بمعنى الولد، أو بمعنى الدم والدم الذي تراه الحامل ابتداء أو حــال ولادتها قبل خروج الولد استحاضة وإن كان ممتداً . وقال الشافعي

#### د رح ، حيض

بالسكون ( بمعنى الولد أو بمعنى الدم ) وقد ذكرنا هذا عن قريب ( والدم الذي تراه الحامل ابتداء ) أى قبل خروج الولد ( أو حال ولادتها قبل خروج الولد أو حال الحبل استحاضة ) وليس مجيض .

( وإن كان ممتداً ) أى وان بلغ نصاب الحيض وهو ثلاثه أيام فليس بحيض ، وبه قال سعيد بن المسيب والحسن والاوزاعي وعطاء ومحمد بن المنكدر وجابر بن زيد والشمبي ومكعول والزهرى والحكم وحماد والثورى وأحمد وأبو ثور وأبو عبيد وابن المنذر .

( وقال الشافعي رحمه الله حيض ) وهو قوله الاصع ، وبه قال قتادة ومالكوالليث، وعن الشافعي « رض » في قوله – انه دم فاسد – وفي شرح الوحيز ما تراه الحسامل على ترتيب الحيض في القديم هو دم فاسد أى استحاضة وفي الجديد هو حيض ولا فرق على القولين بين ما تراه قبل حركة الحل أو بعدها ، وقيل القولان فيا بعد حركة الحل اما قبل حركته فهي كالحبالى وفق الحلية ، والذي يخرج مع الولد فيه وجهان أحدها : انه نفاس والثاني : انه حيض ، وفي شرح الهداية الإبي الحطاب ما تراه قبل الوضع باليومين والثلاثة بقاس تترك له الصلاة والصوم وبه قال اسحاق .

وقال الحسن والاوزاعي دم المطلق المتتابع نفاس وما قبله فاسد ، وان خرج بمض الولد فالدم قبل انفصاله نفاس عند أحمد وان قـــل ، وان القته مضغة أو علقة فلبس بنفاس ، وفي المضغه عنه روايتان إذا لم يستبين بعض خلقه ، وعندنا إن خرج أكثر الولد يكون نفاساً وإلا فلا . وفي المفيد والنفاس يثبت مخروج أقل الولد عند أبي يوسف، وعند محمد بخروج أكثره ، وكذا ان انقطع الولد منها وخرج فهي نفساء ، وخسروج أكثره كخروج أقله ، وعند محمد وزفر لا تكون نفساء ، والسقط إن استبان بعض خلقه تكون به نفساء على ما يجيء عن قريب إن شاء الله تعالى .

وقالت الشافعية في شرح المهذب ان وضمت لحالم يتصور بعد صورة آدمي والقرابل

اعتباراً بالنفاس إذ هما جميعاً من الرحم ولنا أن بالحبل ينسد فم الرحم كذا العادة والنفاس بعد انفتاحه بخروج الولد، ولهذا كان نفاساً بعد خروج بعض الولد فيا يروى عن أبي حنيفة ومحمد « رح، لأنه ينفتح فيتنفس به ،

قلن انه لحم آدمي يثبت حكم النفاس ، ولو شربت دواء فأسقطت جنيناً ميناً حتى صارت نفساء لا تقضي صلاة مدة نفاسها ، وان كانت عاصية عندهم على الاصح ذكره في شرح المهذب للنووى وهو ينقض قاعدتهم في منع الرخصة بالمصية .

(اعتباراً بالنفاس) أى الشافعي ورض اعتبر ما تراه الحامل حيضااعتبار آبالنفاس يعني ان بقاء الولد في البطن لا ينع كون الدم نفاساً ولهذا يكون المرئي بين الولدين نفاساً عند أبي حنيفة ورح وأبي يوسف فلا ينع كونه حيضاً (اذ هما جميعاً من الرحم) كلمة اذ المتعليل أى لان الدم الذي تراه الحامل ودم النفاس كلاها من الرحم والدم من الرحم حيض .

(ولنا أن بالحبل ينسد فم الرحم) حفظاً للولد ، لان النقب من السفل فلا يخرج مع وجود الانسداد (كذا المادة) أى كذا عادة الله جرت بذلك لئلا يترك مافيه (والنفاس بعد انفتاحه) أى بعد انفتاح فم الرحم (بخروج الولد) هذا جواب عن اعتبار الشافعي ورض الحيض بالنفاس (ولهذا) أى ولكون النفاس بعد انفتاح فم الرحم بخروج الولد (كان نفاساً بعد خروج بعض الولد (كان نفاساً بعد خروج بعض الولد) ولهذا كان ابتداء النفاس من خروج بعض الولد (فيا يروى عن أبي حنيفة ومحد رحمها الله) رواه المعلى عن أبي حنيفة وبه قال الحد ، وفي رواية خلف عن أبي يوسف عن أبي حنيفة اذا خرج أكثره ، وعن محدمثله وعنه كله . واختار القدورى الاكثر حيث قال وما تراه الحامل حال ولادتها قبل خروج أكثر من نصف البدن أوالرجلين وأكثر من نصف البدن أوالرجلين

( لانه ) اى فم الرحم ( ينفتح فيتنفس به ) اى بالدم ، ولنا في هذا الباب أحاديث واخبار ، منها حديث سالم عن ابيه وهو ابن عمر رضي الله عنه وانه طلق امراته وهي حائض فسأل عمر رضي الله عنه النبي عليه فقال مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ثم

#### والسقط الذي استبان بعض خلقه ولد

تحيض ثم تطهر ثم ان شاء امسكها وان شاء طلقها قبل ان يمس ، فتلك العدة التي امر الله تعالى ان تطلق بها النساء ، متفق علمه .

ومنها حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال في سبايا أوطاس لا توطأ حامل حتى تستبرى، بحيضه ، رواه أبو داود .

ومنها حديث رويفع بن ثابت رضي الله عنه قال قال رسول الله طلق لا يحل لأحد أن يسقي ماءه زرع غيره ولا يقع على أمة حتى تحيض او يتبين حملها ، رواه أحمد ، فجمل علايتها وجود الحيض علماً على براءة الرحم من الحبل في الحديثين ، ولو جاز اجتاعهما لم يكن دليلا على ابقائه ، ولو كان بعد الاستبراء بحيض احتال الحل لم يحل وطؤهاللاحتياط في أمر الابضاع .

ومن الاخبار ما روي عن علي رضي الله عنه قال ان الله تمالى رفع الحيض من الحسبل وجعل الدم رزقاً للولد ، رواهما أبو حفس بن شاهين ، وما روى الارقم والدارقطني باسنادهما عن عائشة « رض » في الحامل ترى الدم فقالت الحامل لا تحيض وتفتسل وتصلسى .

وقوله - تغتسل - استحباب لكونها مستحاضة ولا يعرف عن غيرهم خلافه إلا عن عائشة رضي الله عنها فإنه قد ثبت عنها رواية أخرى انها قالت الحامل لا تصلي ، وما روي عن عائشة « رض » يدل أن الحائض قد تحبل ونحن نقول به ، لكنه يقطع حيضها ويدفعه ، والحلاف في طرآن الحيض على الحبل ، ولهذا لم يكن الذي تراه الحامل قبسل الوضع حيضاً ولا نفاساً عند جمهور الشافعية « رض » هكذا ذكره في العدة والحلاطي منهم لا تنقضي به العدة إلا في صورة غريبة في أحد الوجهين ان من طلق الحامل ثم وطئها بشبهة وجبت العدة في القول الذي لا تتداخل العدةان ، فلو حاضت وهي حامل تنقضي العدة للشبة .

( والسقط ) بالحركات الثلاثة في السين ( الذي استبان ) أي ظهر ( بعض خلقه ولد ) وارتفاع ولد على انه خبر للمبتدأ ، أعني قوله - والسقط - وبعض خلقه كالأصبع والشعر

# حتى تصع المرأة به نفساء وتصير الأمة أم ولد به وكذا العدة تتقضي به

والظفر (حتى تصير المرأة به ) أي بالسقط ( نفساء وتصير الأمة أم ولد به وكذا المدة تنقضي به ) أما في أمومية الولد إذا وجد الدعوة من المولى ، واما انقضاء المسدة فغي تمليق الطلاق بالولادة لأنه ولد ولأنه ناقص الخلقة ، ونقصان الخلقة لا يمنع تبوث أحكام الولد كما لو ولدت ولداً ليس له بعض أطرافه ، فإن لم يظهر شيء من خلقه فلا نفساس لأن هذه علقة أو مضغة فلم يكن الدم الذي عنه نفاساً ، ولكن ان امكن جعل المراثي من الحيض دم الدم حيضاً بأن تقدمه طهسر نام جعل حيضها ان كان ثلاثة أيام وإلا فهو استحاضة .

ثم المسألة على وجهين ، إما أن ترى الدم قبل اسقاط السقط أو بعده ، فإن رأت قبله وقد استبان بعض خلقه ما تركت من الصلاة والصوم لانه يتبين انها كانت حاملا ، وان لم يستبن خلقه ، فإن كانت رأت قبل السقط ثلاثة أيام وقد وافق أيام عادتها أو كان مرئياً عقيب طهر صحيح فهو حيض لأنها يتبين انها لم تكن حاملا ، وما رأته بعد السقط استحاضة ، وان رأت قبل السقط يوما أو يومين تكمل ثلاث أيام مما رأت بعد السقط والباقي استحاضة .

أما إذا رأت الدم بعد اسقاط السقط ولم تر ما قبله فإن امكن جعلم حيضاً يحسل حيضاً الله عن مستبين الحلقة أولم يكن السقط لا يدرى بانه كان مستبين الحلقة أولم يكن بان اسقطت في الخرج فهو على وجهين .

إما ان رأت الدم قبل اسقاط السقط أو بعده فإن رأت بعده واستمر الدم فهي مبتدأة في النفاس وصاحبة عادة في الحيض والطهر كان عادتها في الحيض عشرة وفي الطهر عشرين فنقول على تقدير السقط مستبين الحلق هي نفساء ونفاسها يكون أربعين يوما ، وعلى تقدير أن السقط يكون مستبين الحلق لا تكون نفساء ويكون عشرة أيام عقيب الاسقاط حيضا ، وإذا وافق عادتها أو كان ذلك عقيب طهر صحيح فتترك هي الصلاة عقيب الاسقاط عشرة أيام بيقين ، لأنها اما حائض أو نفساء ، لأن السقط ان كان مستبين الحلق فهي نفساء وإلا فهي حائض ، فلم تجب عليها الصلاة بكل حال ، ثم تغتسل وتصلي عشرين

#### 

يوماً بالوضوء لوقت كل صلاة بالشك لتردد حالها فيه بين الحيض والنفاس ثم تترك عشرة أيام بيقين ، لأن فيها اما حائض أو نفساء ثم تغتسل لتمام عدة النفاس أو الحيض .

فان رأت الدم قبل الاسقاط تنظر إن رأت ثلاثة أيام دما قدر ما يتم به حيضها لا تدع الصلاة فيما رأته قبل الاسقاط بكل حال ، لانه أن كان السقط مستبين الخلق لم يكن ما رأته قبله حيضاً ، وأن لم يكن كان حيضاً فتردد حالها بين الطهر والحيض فلا تترك الصلاة بالشك .

ولو رأت قبل الاسقاط عشرة دما ثم اسقطت عسلت تلك العشرة بالوضوء ثم اغتسلت وصلت بعد السقط عشرين يوماً بالوضوء بالشك لتردد حالها فيه بين الطهر والنفاس ، ثم تدع الصلاة عشرة بيقبن لانها فيها اما حائض أو نفساء ثم تغتسل وتصلي عشرين يومسا بالوضوء بالشسك لتردد حالها فيه بين الطهر والنفاس ، ثم تغتسل وتصلي عشرة لتردد حالها فيها بين الطهر والحيض ، ثم تغتسل وهكذا دأبها ان تغتسل في كل وقت لتوهمانه وقت خروجها من الحيض أو النفاس .

( وأقل النفاس لاحد له ) وهو قول أكثر أهل العلم منهم عطاء والشعبي ومالك. والشافعي وأحمد واسحاق « رض » • قال الثوري معنى قولهم – لاحد لاقله – انه لا يتقيد بساعة ولا بنصفها بل يكون مجرد حجة ، وقال اما اطلاق جماعة من أصحابنا أن أقله ساعة ليس معناه الساعة التي هي جزء من اثني عشر جزءاً من النهار ، بسل المراد اللحظة فيما ذكره الجهور هذا هو الصحيح ، وحكى أبو ثور عن الشافعي « رض » ان أقله ساعة ، و كذا وقع في بعض نسخ المزني وأشار ابن المنذر الى أن للشافعي « رض » في ذلك قولين . وقال الثوري أقله ثلاثة أيام كاقل الحيض .

وقال المزني أقله أربعة أيام كأقل الحيض أربع مرات. وروي عن أبي حنيفة «رح» أن أقله خمسة وعشرون يوماً ، ذكره أبو موسى في مختصره ، قال وليس المراد به انه اذا انقطع دونها لا يكون نفاساً بل المراد انه إذا وقعت حاجة إلى نصب العادة في

### لأن تقدم الولد علم الحروج من الرحم ، فأغنى عن امتداد ما جعل علماً عليه بخلاف الحيض

النفاس لا نقص عن ذلك إذا كان عادتها في الطهر خمسة عشر يوماً ، اذ لو نصب لها دون ذلك أدى إلى نقص العادة فمن أصله أن الدم إذا كان محيطاً بطرفي الاربعين فالطهر المتخلل بينها لا يكون فاصلا طال الطهر أو قصر حتى لو رأت ساعة دما وأربعين يوما إلا ساعتين طهراً ثم ساعة كان الأربعون يوماً نفاساً عنده ، وعندها أن يكون الطهر خمسة عشر يوماً فصاعداً يكون الأول نفاساً والآخر حيضاً أن أمكن ثلاثة أيام وإلا كان استحاضة وهو رواية ابن المبارك عنه ه

وعن أبي يوسف انه قدر أقلم بأحد عشر يوماً ليكون اكثر من اكثر الحيض في حتى الاخبار بانقضاء العدة ، أما لو انقطع دون ذلك فلا خلاف انه نفاس . وذكر شيخ الاسلام في مبسوطه اتفق اصحابنا أن أقـل مدة النفاس ما يوجد ، فإنها كا ولدت إذا رأت الدم ساعة ثم انقطع عنها الدم فإنها تصوم وتصلي فكان ما رأت نفاساً لا خلاف في هذا بين أصحابنا ، انما الخلاف فيما إذا وجب اعتباراً أقل النفاس في انقضاء العدة بأن قال لها إذا ولدت فأنت طالق ، فقالت انقضت عدتي أي مقدار يعتبر لأقل النفاس مع ثلاث حيض عند أبي سنيفة يعتبر أقله بخمسة وعشرين يوما ، وعند أبي يوسف بأحد عشر يومسا ، وعند عمد درح ، بساعة . وأما في حق الصوم والصلاة فأقله ما يوجد .

ولو ولدت امرأة ولداً ولم تردماً فعند أبي حنيفة وزفر هي نفساء وعليها الغسل العسل العسل العسل الم واكثر الم خروج الولد لا يخاو عن قليل الدم ظاهر أ فيحتاط في ايجاب الغسل واكثر المشايخ أخذوا بقول أبي حنيفة وبه كان يفتي الصدر الشهيد وهو الاصح عنسد مالك والشافعي و رض » ، وفي رواية الحسن عن أبي يوسف هي طاهرة ذكره في إملائه فسلا غسل عليها لعدم الدم ، هكذا نقل عن محمد وبعضهم أخذوا بقوله ، وفي المفيد والحاوي هو الصحيح.

( لأن تقدم الولد علم ) أي أمارة ظاهرة ( على الحروج ) أي على خروج الدم ( من الرحم فأغنى ) أي تقدمه ( عن امتداد ما جعل علماً عليه في (١) الحيض ) هكذا وقع

<sup>(</sup>١) في المتن - جمل علماً عليه بخلاف الحيض - اله مصححه .

## وأكثره أربعون يوماً ، والزائد عليــــه استحاضة ، لحديث أم سلمة رضي الله عنها ان النبي عليه السلام وقّت للنفساء أربعين يوماً

في بعض النسخ باضافة امتداد إلى قوله – ماجعل كلمة موصولة – وقوله في الحيض جملة وقمت حالاً من قوله – علماً – والنتيجة الصحيحة هكذا عن امتداد جعل علماً علماً الحيض ، فقوله – عن امتداد – بالتنوين ، أي عن امتداد دم ، وقوله – جعل علماً بعملة وقمت صفة لقوله امتداد – وجعل على صيغة الجهول وعلما نصب على انه مفعول بأن يحمل قوله – عليه – أي على خروج الدم من الرحم يمني لا يشترط الامتداد في النفاس لأن خروج الولد عن ذلك بخلاف الحيض ، حيث يشترط فيه امتداد المدم ثلاثة أيام شرعاً ليمل بذلك أن الدم من الرحم ، اذ لا دليل على كونه من الرحم إلا بالامتداد . واكثره ) أي أكثر النفاس (أربعون يوماً) وبه قال الثوري و ابن المارك وأحمد وأبي عبيد واسحاق بن راهوية وهو قول اكثر أهل العلم ، وحكى الليث بن سعد عن وأبي عبيد واسحاق بن راهوية وهو قول اكثر أهل العلم ، وحكى الليث بن سعد عن وعن أهل العلم أنه سبعون يوماً ، وفي المحيط وهو قول مالك ولا أصل له ، وفي البدائع وعن مالك والشافعي و رض » أربعين ، وعن المال والشافعي و رض » أربعين ، وعن المال وعن الأوزاعي من الغلام خمسة وثلاثون وهنه ثلاثون ، وعن الجارية البصوي خمسون ، وعن الأوزاعي من الغلام خمسة وثلاثون وهنه ثلاثون ، ومن الجارية أربعون ، وعن الضحاك أربعة عشر يوماً .

(والزائد) على الاربعين (استحاضة) كالزائد في الحيض على عشرة أيام (لحديث أم سلمة رضي الله عنها أن النبي على وقت النفساء أربعين يوماً) هذا الحديث رواه أبوداود والترمذي وابن ماجة فرواه أبو داود في سننه عن أحمد بن يونس عن زهير عن علي بن عبد الأعلى عن سهل عن مسة عن أم سلمة كانت النساء على عهد رسول الله على تقمد بعد نفاسها أربعين يوما وأربعين ليلة وكنا نطلي على وجوهنا الورس يعني من الكلف، ورواه الحاكم في مستدركه ، وقد ال حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه ، ورواه الدارقطني والبيهتمي في سننها ، وقال الخطابي وحديث مسة اثنى عليه محمد بن اساعيل ، وقال عبد الحق في أحكامه أحاديث هذا الباب معلولة وأحسنها حديث مسة الازدية ولا يلتفت إلى

كلام ابن القطان حيث قال وحديث مسة معاول ، لأن مسة لا يعرف حالها ولا عينها ، ولا يعرف في غير هذا الحديث ولا إلى كلام ابن حبان في كتاب الضعفاء ان كثير بن زيادروى الأشياء المعلومات فاستحق تعليقه بها انفرد به من الروايات ، لأن البخاري أفتى على هذا الحديث ، وقال مسة هذه أزدية وكثير بن زياد ثقة ، وكذا قال ابن معين ثقة ،

قلت كثير بن زياد في رواية أخرى لأبي داود حدثنا الحسن بن يحيى قال حدثنا محمد ابن حاتم قال حدثنا عبد الله بن المبارك عن يونس بن نافع عن كثير بن زياد بن سهل قال حدثتني الازدية قالت حضت فدخلت على أم سلمة فقالت يا أم المؤمنين السمرة بنت جندب تأمر النساء يقضين صلاة الحيض فقالت لا يقضين ، كانت المرأة من نساء النبي عليه بقضاء صلاة النفاس أربعين ليلة لا يأمرها النبي عليه بقضاء صلاة النفاس .

فإن قلت أرواج النبي عليه م تكن منهن نفساء معه إلا خديجة رضي الله عنهاونكاحها كان قبل البعثة فلا معنى لقولها قد كانت المرأة ... النع . قلت أرادت به نفساء من غير أزواجه عربيات وقريشيات ومارية سرية النبي عليه . ومسة بضم المم وتشديد السين المهمة وتكنى أم لبسة بفتح الموحدة .

قوله -- على عهد رسول الله على - أي في زمانه وأيامه . قوله -- بعد نفاسها - أي بعد ولادتها . قوله -- وكنا نطلي -- من طلت الشيء بالدهن وغيره طلتا وتطليت به ، فاطليت به ، والورس بفتح الواو وسكون الراء في آخره سين مهملة نبت يكون باليمن يخرج على الرمث بين الشتاء والصيف يتخذ منه الجرة للوجه ، وقال ان الورس نبتأصفر يصبغ به ، والرمث بكسر الراء وسكون الميم وفي آخره ثاء مثلثة يرى في مراعي الابل وهو من الحض بفتح الحاء المهملة وسكون الميم وفي آخره ضاد معجمة وهو من النبات وهو للابل كالفاكهة للانسان ، قوله - كالكلف - بفتح الكاف واللام وهو شيء يعاو الوجه كالسمسم وهو لون بين السواد والجرة ، وروي في هذا المباب أحاديث أخر:

منها ما رواه ابن ماجة باسناده عن أنس أن رسول الله عليه وقت للنفساء أربعينيوما إلى ان ترى الطهر قبل ذلك ، ورواه الدارقطني في سننه ثم قال لم يروه عن حميد غيرسلام ابن سلم وهو ضعيف . ومنها ما رواه الحاكم في مستدركه عن الحسن عن عثمان بن أبي العاص قسال وقت رسول الله على الحسن لم يسمع عن عثمان ابن البي العاص .

ومنها حديث عائشة رضي الله عنها أخرجه الدارقطني ان النبي بَرَائِيَّةٍ وقت النساء في نفاسهن أربعين يوماً ، وأخرجه ابن حبان في كتــــاب الضعفاء ، قالت وقت رسول الله عنه أربعين يوماً إلى أن ترى الطهر فتغتسل وتصلي ولا يقربها زوجها في الاربعين وفي اسناده عطاء بن عجلان وهو كوفي ضعيف .

ومنها حديث جابر رضي الله عنه أخرجه الطبراني في الأوسط قسال وقت رسول الله عنه أربعين يوماً .

ومنها حديث أبي الدرداء وأبي هريرة رضي الله عنها أخرجه ابن عدي في الكامل قالا قال رسول الله عليه تنتظر النفساء اربعين يوما ان ترى الطهر قبل ذلك ، فإن بلغت اربعين يوماً ولم تو الطهر فلتغتسل وهـــي بمنزلة المستحاضة ، وفي اسناده العلاء بن كثير ضعف .

وهذه الاحاديث يسند بعضها بعضاً وهي حجة على الشافعي « رض » ومن وافقه من أن اكثر النفاس ستون بوما ، وعلى كل من قال غير الاربعين ، وحكى ابن المندر مثل هذا عن عمر وابن عباس وانس وعثمان بن ابي العاص وعائذ بن عمرو وأم سلمة ، ولا يعرف لهم غالف في عصرهم ، وقال أبو عبيد وعلى هذا جماعة المسلمين ، وقال اسحساق هو السنة المجمع عليها ولا يصح في مذهب من جعله إلى شهرين نسبة ، واتما يروى عن بعض

# وهو حجة على الشافعي درح، في اعتباره الستين ولو جاوز الدم الاربعين وكانت ولدت قبـــل ذلك ولها عادة في النفاس ردت إلى أيام عادتهـــا

التابعين ، وقال الطحاوي ولم يقل بالستين أحد من الصحابة ، وانحـــا قاله بعض من بعدهم ، وروي أيضاً مثل مذهبنا عن أبي الدرداء وصفاد وأنس وأبي هريرة رضي الداهاء عنهم .

( وهو ) أي حديث أم سلمة رضي الله عنها ( حجة علىالشافعي رحمه الله في اعتباره) أي في اعتبار النفاس ( الستين ) يوماً على من ذهب إلى غيره أيضاً ، وقال النووي تضعيف حديث أم سلمة مردود ، والحديث جيد ، وبقية الأحاديث ضعفها البيهتي . قلت قدقلنا أن بعضها يشد بعضاً فلا يفيد قوله ذلك .

(وان جاوز الدم الاربعين وكانت) أي والحال انها قد كانت (قد ولدت قبل ذلك ولها عادة) أي والحال ان لها عادة معينة (وفي النفاس ردت إلى أيام عادتها) فإن كانت عادتها في النفاس عشرين أو ثلاثين أو خمسة وعشرين فرأت اكثر من عادتها ، فإن لم مجاوز الاربعين فالكل نفاس ، وان جاوزت الاربعين بأن رأت خمسة واربعين فنفاسها مما كانت عادتها ، والباقي استحاضة سواء كانت ختم بعروقها بالدم او بالطهر إذا كان بعدها عند ابي يوسف ، وعند محمد ان ختمت بعروقها بالدم فكذلك وان ختمها بالطهر فلاتيانه كانت عادتها في النفاس ثلاثين فولدت فرأت الدم عشرون وانقطع فرأت الطهر عشرة ايام تمام عادتها في النفاس ثم رأت الدم حتى جاوز الاربعين فإنها ترد إلى معرفتها ويحمل ذلك نفاساً في قول أبي يوسف ورح ، وان حصل ختمه بالطهر وعند محمد فيفاسها عشرون يوما من أيام الرؤية لأنه لا يختم النفاس بالطهر ، وإن كانت مبتدأة بأن كان ذلك اول ما ولدت والدم مستمسر فنفاسها اربعون يوما ، والزائد عليها استحاضة ، كان ذلك اول ما ولدت والدم مستمسر فنفاسها اربعون يوما ، والزائد عليها استحاضة ، ولو انقطع الدم دون الاربعين ، فيان جميع ذلك نفاس سواء كانت مبتدأة او معتادة ، وإذا انقطع الدم دون الاربعين ، فيان جميع ذلك نفاس سواء كانت مبتدأة او معتادة ، وإذا انقطع الدم دون الاربعين اغتسلت وصلت بناء على الظاهر ، فإن عاد الدم في الاربعين اعتمال النقاء الفاصل بين الدمين في مسدة النفاس طهر تصلي

# لما يينا في الحيض، وان لم تكن لها عادة فابتداء نفاسها أربعون يوماً لأنه أمكن جعله نفاساً ، فإن ولدت ولدين في بطن واحد فنفاسها من الولد الأول عند أبي حنيفة وأبي يوسف درح،

وتصوم ولا تقضي بعود الدم ، وبه قال أحمد ، وان انقطع دون اليوم وعنه إذا كان يومــــا كاملا ، وللشافعي قولان أحدهما انه طهر ، والثاني نفاس ، وهو المشهور وبه قطع جمهورهم .

وقال النووي في الدم الثاني وجهان اصحها مثل قول ابي يوسف ومحمد ، وفي الوجه الآخر وهو قول ابي العباس شرع الدمان نفاس كما لو كان الظهر اقل من خمسة عشر ، وعن مالك ان كان النقاء يومين او ثلاثة فهو نفاس ، وان تطاول فهو حيض ، ثم قيل في حالة الطلق يؤتى بقدر فيجعل تحتها ، وقيل يحفر لها حفيرة وتجلس عليها وتصلي كيلا يؤذى و لدها .

( لما بينا في الحيض) وهو قوله في فصل الحيض اذا تجاوز الله على عشرة أيام ولها عادة معروفة دونها ردت إلى ايام عادتها، والذي زاد استحاضة ( وان لم تكن لهاعادة) بأن كانت مبتدأة ( فابتداء نفاسها أربعون يوماً ، لأنه امكن جعله نفاساً ) اي جعل الاربعين ، فاو انقطع الدم دون الاربعين فالكل نفاس ، سواء كانت مبتدأة او معتادة، وعند الانقطاع فيما دون الأربعين فتفتسل وتصلي بناء على الظاهر ، فسيان عاد الدم في الأربعين اعادت الصوم .

( فإن ولدبت ولدين في بطن واحد فنفاسها من الولد الأول هند ابي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ) وبعد قال مالك وأحمد في اصح ووايتيه، وهو اصح الوجوه عند الشافعية ، وصححه ابن العاص وامام الحرمين والغزالي ، وفي الهداية للشافعي ثلاثة اقوال احدهما : وهو الاصح انه يعتبر من الاول ابتداء المدة ، وبه قال ابو اسحاق ومالك وأحمد في الاصح .

الثاني : أنه يمتبر ابتداء المدة من الثاني وبه قال داود .

والثالث : انه يعتبر ابتداؤها من الأول ، ثم تستأنف من الثاني.

وإن كان بين الولدين أربعون يوماً ، وقال محدد رح، من الولد الاخير وهو قول زفر « رح ، لانها حامل بعد وضع الاول فلا تصير نفساء كما انها لا تحيض ، ولهذا تنقضي العدة بالاخير بالاجماع ، ولهما أن الحامل انما لا تحيض لانسداد فم الرحم على ما ذكرنا وقد انفتح بخروج الاول و تنفس بالدم فكان نفاساً ، والعدة تعلقت بوضع حمل مضاف إليها

( وان كان بين الولدين أربعون يومآ ) احترز به عما قال بعض المشايخ فيما إذا كان بين الولدين أربعون يوما ان النفاس فيه يكون من الولد الثاني عند ابي حنيفة ، وليس هذا الصحيح ، واتما الصحيح ما اختاره المصنف ، لان اكثر مدة النفاس اربعون يوماً وقد مضت فلا تجب النفاس بعده ، ولو كان بين الولدين ثلاثون يوماً فمن الولد الثاني عشرة ايام ، وان ولدت ثلاثة اولاد بين الأول والثاني اقل من ستة اشهر وبين الثاني والثالث كذلك ، ولكن بين الاول والثالث اكثر من ستة اشهر ، والصحيح أن يجمل كحمل واحد ،

( وقال محمد رحمه الله من الولد الآخير ) أي نفاسها من الولد الثاني ( وهو ) اي قول عمد مو ( قول زفر رحمه الله ) وقول داود وبه قال بعض الشافعية ( لانها حامل بعد وضع الاول ) اي الولد الاول ( فلا تصير نفساء ) لان الحل من الثاني واقع خروج الدم من الرحم فلا تكون نفساء بالولد الاول ( كما انها لا تحيض ولهذا تنقضي المدة بالاخير ) اي بالولد الآخير ( بالاجماع ) لان الولد الاخير هو المتبر في انقضاء العدة فكذا النفاس .

( ولهما ) أي لأبي حنيفة وأبي يوسف رجمه الله ( ان الحامل انها لا تحيض لانسداد فم الرحم على ما ذكرة ) عندنا خلافاً للشافعي ( وقد انفتح ) أي فم الرحم ( بخروجالولد) أي الولد الأول ( وتنفس ) أي الرحم ( بالدم فكان نفاساً ) لأن الخارج من الرحم بعد الولادة يكون نفاساً ( والعدة تعلقت بوضع عمل مضاف إليها ) أي إلى المرأة كرهــــــذا

جواب عن قياس محمد النفاس على انقضاء المدة ، ووجهه أن المدة تنقضي بوضع الحل ، لقوله تعالى ﴿ وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن ﴾ ٤ الطلاق ، والحمل اسم لكل ما في البطن وما بقي الولد في بطنها موجوداً كانت حاملا فلا تنقضي العسمة حتى تضع الجميع ، ولهذا لو قال ان كان حملك غلاماً فأنت حرة ، فولدت غلاماً وجارية لم تعتق ، لأن الغلام صار بعض الحمل ، والشرط كونه كل الحمل ( فيتناول الجميع ) أي كل الحمل في تضع الجميع لا تنقضي العدة .

فروع . امرأة ولدت في غرة رمضان فصامت رمضان كله ثم ولدت آخر فيا بعد رمصان لأقل من ستة أشهر من رمضان قضت صوم النصف الأول وصلاة النصف الأخير ، لأن الولد الثاني من علوق حادث لأنه تخلل بين ولادة الولدين أقل مدة الحل وهر ستة أشهر فعلم انها حبلت في النصف الأخير من رمضان ودم الحامل لا مكون نفاساً وكانت طاهرة في النصف الأخير فتقضي ما تركت من الصلاة فيه إلا أن تكون اغتسلت على رأس النصف الأخير ، لأن الإغتسال يشترط لجواز الصلاة وتقضي صيام النصف الأول لأن صومها لم يصح فيه ولا تقضي صلاتها لأنها كانت حائضاً فيه ، وإن كانت اغتسلت يوم الفطر وصامت شوال بنية رمضان وصلت قضت صوم يوم واحد وصلاة خسة عشر يوما ، لأنها قضت صيام رمضان في شوال وهي طاهرة فيجزئها إلى يوم الفطر وعليها صاوات النصف الأخير من رمضان لأنها كانت طاهرة ولم

فروع أخر . ولو خرج ولدها ميتاً من قبل أو دبر لا تصير نفساء ، ولو سال الدم من الأسفل صارت نفساء لأنه وجد خروج الدم من الرحم عقيب الولادة ، ولو كانت معتدة تنقضي عدتها لأنها وضعت حملها وتصير الجارية أم ولد له .

### باب الانجاس وتطهيرها

#### ( باب الانجاس وتطهيرها )

أي هذا باب في بيان أحكام الأنجاس وبيان أحكام تطهيرها وارتفاعه على أنه خبر مبتدأ عذوف ، أي هذا ، ويجوز نصبه بتقدير خذ باب الانجاس ، قال تاج الشريعة قد يحذف المضاف كا في قوله تمالى ﴿ فقيضت قبضة من أثر الرسول ﴾ ٣٦ طه ، وقوله باب الإنجاس من قبيل القسم الثاني ، أي باب بيان أنواع الانجاس . قلت لا حاجة إلى هذا التعسف ، لأن لفظ الانجاس يشمل الأنواع ، وكونه من القسم الأول أولى .

ولما فرغ من بيان النجاسة الحكمية وتطهيرها ، ولما كان الأولى أقوى وأكثر قدمها على الثانية ، والانجاس جمع نجش بفتح النون و كسر الجيم وبسكونها مع فتح النون ويكسر النون مع سكون الجيم و كلها مستعملة في اللغة ، قاله على بعض الشراح . قال الاكمل و الانجاس جمع نجس بفتحتين وهو كل مستقدر وهو في الأصل مصدر ثم استعمل اسما ، قال الله تعمل في الأصل مصدر ثم استعمل المجيم وهو الشيء الذي أصابته نجس بحمر الجيم وهو الشيء الذي أصابته النجاسة ، والنجس بالفتح كل ما استقدرته . وقال صاحب الدراية وهو في الأصل مصدر ، والمراد هامنا الاسم ،

قلت قد رأيت ما بين أحد منهم حقيقة هذه المادة ، وهو من باب علم يعلم ، تقول نجس ينجس نجساً بفتح فهو نجس بكسر الجيم وفتحها ، وفي دستور اللغة نجس بكسر الجيم ينجس بفتح النون وسكون الجيم وهو مصدر ، وكذلك نجس نجاسة ، وكذلك ذكره في باب فعل يفعل بالضم فيها ، وفي العباب والنجس فيها ، وفي العباب والنجس نبحس مثال كرميكرم ، والنجس ضد الطهارة ، ونجس ينجس مثال سمع يسمع ، ونجس ينجس مثال كرميكرم ، وإذا قلت رجل نجس بكسر الجيم ثنيت وجمت ، وإذا قلت نجس بفتحهام تنن ولم تجمع وقلت رجل نجس ورجلان نجس ورجال نجس وامرأة نجس ونساء نجس ، ويقال

أنجسه ونجسه تنجيساً فمن هذا ان قول الاكمل الانجاس جمع نجس بفتحتين غيرصحيح والصحيح ما قاله تاج الشريعة فافهم .

ثم الخبث يطلق على الحقيقي والحدث على الحكمي والنجس يطلق عليها .

قوله \_ وتطهيرها \_ أي وفي بيان تطهير الانجاس ، والتطهير إن فسرهابالازالة فحسن اضافة التطهير إليها ، وإن فسرها باثبات الطهارة فالمراد طهارة علما كالبدن والثوب والمكان ، لان نجاسة هذه الاشياء بحاورة النجاسة ، فإذا زالت ظهرت الطهارة الاصلية ، وهذا لانه لا يمكن تطهير عين النجاسة فلا بد من التأويل فذكر الحال وأراد ب الحل عكس قوله في البئر \_ نزحت \_ فإنه ذكر المحل وأراد به الحال ، والنجاسة عل ممنى إذا حلت بالحل يوجب الاختلال بالثوب إلى المعبود ويمنع كال التعظيم له سبحانه وتعالى . ( تطهر النجاسة ) أي تطهير على النجاسة ، لان النجاسة لا تثبت فيها صفة الطهارة أصلا بل تثبت في علمها بإزالتها عنه ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، وإنها أشأ الضمير لانه إضافة إلى ضمير الانجاس . ( واجب ) أي فرض ، وهذا كما قسالوا الزكاة واجبة ، وإنها ذكر لفظ الواجب ليشمل الكل إذ الفرض هو الاصل ( من بدن المصلي وثوبه والمكان الذي يصلي عليه ) كلمة من تتملق بقوله \_ تطهير النجاسة \_ وهو في الاصل لابتداء الغاية ، لكن السلائق ها هنا أن تكون للمجاوزة ، وهذه ثلاثة أساء :

الاول : بدن المصلي ، فإن كان عليه نجاسة اكثر من قدر الدرهم لا تجوز صلاته وفيا دونه يجوز ويكره .

الثاني : الثوب كذلك ويحتسب بغلظ النجاسة وتخفيفها ، وقال أبو عمر ذهب مالك وأصحابه أن إزالة النجاسة من البدن والثوب سنة وليست بفرض ، وقال هشام يعيد صلاته في النجاسة والجنابة في الوقت وبعده ، وهو قول ابي قلابة والشافعي وأحمد وابي ثور والطبري ، وقال ابو عمر روى ابن عمر وسعيد بن المسيب وعطاء وطاووس ومجاهد والشعبي والزهري ويحي بن سعيد في الذي يصلي في الثوب النجس لا يعلم إلابعد

الصلاة انه لا اعادة عليه وب قال اسحاق بن راهويه ، وعن الحسن في الثوب يعيد في الوقت وفي جسده في الوقت وبعده .

الثالث : المكان ، والمعتبر في طهارة المكان تحتقدم المصلي ، حتى لو افتتح الصلاة وتحت قدميه اكثر من قدر الدرهم من النجاسة فصلاته فاسدة ، فكذا اذا كان تحست احدى قدميه وهو الاصح ، وقيل يجزئه ، واذا كان في موضع السجود دون القدم ففي رواية محمد عن ابي حنيفة و رح ۽ انه لا يجوز وهو الاصح وهو قولهما ، وفي روايــة ابي يوسف عن ابي حنيفة انه يجوز ، وإن كان في موضع يديه او ركبتيه يجزئه عندنا خلافاً الشافعي وزفر « رح » ، ولو صلى على مكان طاهر وسجد عليه لكن إذا سجــد وقع ثيابه على الارض النجسية جازت صلاته ، ولو افتتحها على مكان طاهـ ر ثم تحول الى مكان نجس ثم تعول منه الى مكان طاهر جازت صلاته ، إلا أن يمكث . ولو صلى على بساط وفي طرف منه نجاسة قيل يجوز في الكبير دون الصغير وحده اذا رفع احد طرفيه لا يتحرك الطرف الآخر إدات تنحرك صغير والاصح انه يجوز مطلقاً • ولو قسام على النجاسة وفي رجله جوربان او نعلان لم تجز صلاته ، ولو فرش نعلية وصلى عليهما جازت لانه بمنزلة ما لو بسط الثوب الطاهر على الاريض النجسة وصلى عليها جازت واللبنة والاجرة إذا كان احدوجهيهانجساً وقام على الوجه الطاهر وصلى عليها ان كانت مفروشة جازت ، وإن لم تكن مفروشة روي عن معمد انه لا يجوز ، وعن ابي يوسف انـــه يجوز ، ولو سجد على مكان نجس ثم اعاد السجدة على مكان طاهر جاز ، وعن محمد لـــو سجد على ميت وعليه لبد إن كان لا يجد حجم الميت جاز ، وان وجد حجمه لا يحوز .

( لقوله تعالى وثيابك فطهر ) ٤ المدثر ، اي طهرها من النجاسة ، والأمر للوجوب ، وقال ابن عباس و رض ، وابن زيد والحسن وابن سيرين اغسلها بالماء ونقها من الدرن ومن القدر ، وقال الاكمل فإن قيل قال المسرون معناه فقصر فلايتم دليلا على از الةالنجاسة . اجبب بأن ذلك مجاز والأصل هو الحقيقة ، على ان تقصير الثياب يستازم الطهر عادة

### وقال عليه السلام ُحتِّيه ثم اقرضيه ثم اغسليه بالمـاء ولا يضرك أثره

فيكون امراً بتطهير الثوب اقتضاء. قلت اخذ هذا من الدراية؛ وقوله – قال المفسرون– من هم هؤلاء المفسرون حتى يؤخذ هذا عنهم ، ثم يحتاج الى الجواب مع انه قيل ومـــــا نقل من هذا في تفسير الآية لايوافق ظاهر اللغة .

فإن قلت نقل ذلك عن الفراء ذكره ابو الليث في تفسيره . قلت الاصل في التفسير تفسير ابن عباس ومثله من الصحابة ومن بعدهم من التابعين الكبار كالحسن وابن سيرين وغيرهما والفراء ومثله ائمة اللغة والنحو ، مع ان تفسيره هذا خلاف اللغة .

( وقال النبي على حتيه ثم اقرضيه ثم اغسليه بالماء ولا يضرك اثره ) هذا أصل في الحديث الصحيح ، ولكن ما روي بهذا اللفظ ، وروى الاثمة الستة في كتبهم واللفظ السلم من حديث هشام بن عروة عن امرأته فاطمة بنت المنذر بن الزبير عن جدته اسماء بنت ابي بكر رضي الله عنهما قال جاءت امرأة إلى النبي على فقالت احدانا يصيب ثوبها من دم الحيضة كيف تصنع به قال تحته ثم تقرضه بالماء ثم تنضحه ثم تصلي فيه ، وفي رواية لابي داود حتيه ثم اقترضيه بالماء ثم انضحيه ، وفي رواية له ان رأت فيه دما فلتقرضه بشيء من الماء ولتنضح ما لم ير وتصلي فيه . ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه وقيل قال اقرضيه بالماء واغمليه وصلي فيه ، ورواه الامام ابو محمد عبد الله بن الجارود في كتاب المنتقى ، وفي رواية حتيه واقرضيه بالماء واغسليه وصلي فيه ، ورواه الامام ابو محمد عبد الله بن الجارود في كتاب المنتقى ، وفي رواية حتيه واقرضيه بالماء واغسليه وصلي فيه ورشيه بالماء .

قوله - حتيه - من حت يحت من باب نصر ينصر اذا قشر بيده ، قوله - واقرضيه من قرض يقرض من باب نصر ينصر أيضاً ، وهو الدلك باطراف الاصابع والاظافر مسع صب الماء عليه حتى يذهب أثره وهو أبلغ في غسل الدم من غسله بجميع يده . وقال الخطابي اصل القرض أن يقبض باصبعيه على الشيء ثم يغمزه غمزاً جيداً . وقال أبو عمر في التمهيد ، ويروى فلتقرضه بفتح التاء وضم الراء وكسرها ، ويروى فلتقرضه بالتشديد على التكثير اي فلتقطعه بالماء ، ومنه تقريض الطحين والنضح الرش ، وقال الخطابي وقد يكون بمنى الصب والنسل ، وقال المهلة هي

# إذا وجب التطهير في الثوب وجب في البدن و المكان ، لأن الاستعمال في حالة الصلاة بشتمل الكل

الرواية ، ولو قال بالخاء المعجمة لكان اقرب الى معنى الفسل لانه اكثر من المعلق وقيل النضح هو الرش في موضع الشك لدفع الوسوسة .

وجه الاستدلال بالحديث المذكور انه يدل على وجوب الطهارة في الثياب ، وفيسه دلالة على نجاسة الدم ، وهو اجماع المسلمين ودلالة على أن العدد لا يشتوط في ازائسة النجاسات ، بل المراد الانقاء .

فإن قلت استدل به البيهقي في سننه على أصحابنا في وجوب الطهارة بالمساء دون غيره من المائمات الطاهرة . قلت هو مفهوم لقب لا يقول به امامه •

فإن قلت الحدث ورد في اسماء بنت ابي بكر رضي الله عنهما حين سألت عن دم الحيض يصيب الثوب فيقتصر عليه ، قلت قال في الدراية العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ثم قال كذا قيل ، وفيه تأمل ظاهر ، والاوجه ان يقال الموجب لوجوب تطهير الحيض كونه نجساً فلا خصوصية له بذلك فكل من كان نجساً يلحق به .

ثم أن المصنف رحمه الله استدل بالآية والحديث المذكور على وجوب طهارة ثيباب المصلي ويأتي وجه وجوب طهارة البدن والمكان .

( اذا وجب النطهير ) أي تطهير المصلى بما ذكرنا ( فى الثوب ) اى فى اشتراط طهارة ثوب المصلي بها ذكره من الآية والحديث ( وجب في البدن ) اي وجب النطهير في بدن المصلي ( والمكان ) اي وفي المكان الذي يصلي عليه ( لأن الاستعبال ) أي استعبال المصلي ( في حالة المصلاة يشتمل الكل ) اي الثوب والبدن والمكان ، وجه ذلك أت التمسك بالنص يكون بطرق أربعة بالعبارة والدلالة والاشارة والاقتضاء ، ثم وجوب تطهير الثوب ثبت بالعبارة والبدن والمكان بالدلالة ، وهذا لأن تطهير الثوب إنها وجب المصلاة لأنها مناجاة مع الرب وهي أعلى حالة العبد ، فيجب أن يكون المصلى على أحسن حاله وذلك في طهارته وطهارة ما حل به ، وقد وجب عليه تطهير الثوب بالنص مع قصور اتصاله به وتصور الصلاة بدونه في الجلة فلأن يجب عليه تطهير بدنه ومكانه مسع

#### ويجوز تطهيرها بالماه وبكل مائع طاهر بمكن ازالتها به

كمال اتصالمها به لقيامه بهما وعدم تصور الصلاة بدونهما بطريق الاولى .

ويستدل أيضاً في وجوب طهارة الثوب بما روي عن عمر رضي الله عنه قسال حين أجنب في ثوبه افسل ما رأيت وانضح ما لم أره ، ومثله عن أبي هسريرة رضي الله عنه ذكرهما أبو عمر في التمهيد .

واستدل في وجوب طهارة بدن المصلى بقوله عليه في الذي أجنب (۱) وضاً وانضح فرجك وواه مسلم والمراد من النضح الفسل والدليل عليه ما رواه البخاري اغسل ذكرك وتوضأ وقد ذكرة أن النضح كارة الصب مستدل في وجوب طهارة المكان بما رواه (۲) عن أنس عن النبي عليه أنه قال جعلت لي كل أره طيبة مسجداً وطهوراً .قال في الإمام هذا حديث صحيح أخرجه الإمام أبو بكر بن أبي ولها في سننه ، فدل على اشتراط طهارة مكان الصلاه كطهارة الثياب المتيمم ونهى رسول الله عليه عن الصلاة في الأماكن السبعة ، رواه ابن ماجة لأنها مظنة النجاسات ، ولما حمل عمر رضي الله عنه على صخرة بيت المقدس التراب والزبل الذي كان عليها نهى الناس أن يصاوا عليها حتى يصبها ثلاث مطرات واه حرب بإسناده ، فأفاد نجاسة الزبل وانها مانعة من جواز الصلاة عليها . ويجوز تطهيرها ) أي تطهير النجاسة ، وقد ذكرنا أن المراد به اما الهل أو الازالة وإنها قال ويجوز ولم يقل ويجب لأن استمال عين الماء ليس بواجب عند أبي حنيفة وأبي وسف د رح ، بل إزالة النجاسة واجبة بأي مائع طاهر مزيل كان على ما يأتي الآن (بالماء) يوسف د رح ، بل إزالة النجاسة واجبة بأي مائع طاهر مزيل كان على ما يأتي الآن (بالماء) الباء متعلق بالتطهير ( وبكل مائع طاهر يكن إزالتها به ) أي إزالة النجاسة بالمسائع

الطاهر ، وشرط ثلاث أشياء في جواز استمال غير الماء في إزالة النجاسة : الأول : كونه مائماً يسيل كالحل ونحوه ، لأنه إذا كان نجساً ليبقا (٣) كالعبس ونحوه لا يجوز . •

<sup>(</sup>١) في الأصل من غير لفظة - أجنب - وربما الأصح زيادتها . ا ه مصححه .

<sup>(</sup>٢) الأصح أن يقول ـ بما روي ـ ا ه مصححه .

<sup>(</sup>٣) ربا الأصح في الجلة - لأنه إذا كان جامداً يبقى كالدبس - ا ه مصححه .

الشرط الثاني: أن يكون المائع طاهرا لأن النجس لا يزبل النجاسة. وقال الأكمل قوله طاهرا احتراز من بول ما يؤكل لحه ، فإن الأصح أن التطهير لا يحصل به ، وقيل يحصل حتى لو غسل الدم بذلك رخصنا فيه ما لم يفحش. قلت لا وجه لتخصيص الاحتراز بالطاهر عن بول ما يؤكل لحه ، فإن الماء المستعمل أيضاً مائع ، ولكنه غيرطاهوعلى إحدى الروايات عن أبي حنيفة كا مر بيانه فيا مضى .

الشرط الثالث أن يكون المائع الطاهر مزيلا كالخل وماء الورد ونحوها ، واحترز به عن الدهن والدبس واللبن ونحوها ، فإن بها يبسط النجاسة ولا تزول ، وفي الذخيرة روى الحسن عن أبي يوسف لو غسل الدم من الثوب بدهن أو سمن أو زيت حتى أذهب أثره جاز ، ومثله رواية بشر عنه في اللبن ، وفي بول ما يؤكل لحمه اختلف المشايخ فيه ، والصحيح انه لا يطهر ذكره السرخسي ، وفي الحيط في اللبن روايتان ، وفي بعض نسخ الحيط والماء المستعمل ولا حجة له إلا على رواية عن أبي حنيفة انه طاهر ، وفي شرح أبي وسائر الثار والأشجار والبطيخ والقثاء والصابون والباقلاء والأنبذة وماء الخلاف والبنوفة واللبسان وكل ما اختلط به طاهر وغلب عليه وأخرجه عن طبع الماء وصار مقيدا فهو في حكم المائع ذكره الطحاوي . وفي المغني عن أحمد ما يدل على ذلك ، وعن أبي يوسف انه لا يجوز في البدن إلا الماء ومثله عن أبي حنيفة ذكره في العيون .

ثم ان المصنف ذكر هاهنا ما ذكره القدوري وهو انه لم يفرق بين الثوب والبدن قال ويجوز تطهيرها بالماء وبكل مائع على ما يأتي الآن .

(كالخل وماء الورد) والماء المستعمل بين به الطاهر المائع المزيل (وينحو ذلك) بالجر عطف على قوله كالحل وإنها أفرد الضمير وإن كان المعطوف عليه اثنان باعتباركل واحد منها (مها إذا عصر انعصر) كهاء البطيخ وسائر الثار وقد ذكرناه. وقدوله وانعصر من باب الانفعال وهو المطاوعة بقوله عصر مطاوع بغتج الواو، وقد ولد انعصر عطاوع بالكسر لأنه طاوع الأول وهو بالفتح لأنه طاوعه الثاني.

وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف ورح ، وقال محمد وزفر والشافعي ورح لا يجوز إلا بالماء لأنه يتنجس بأول الملاقاة والنجس لا يفيد الطهارة إلا ان هذا القياس ترك في الماء للضرورة ، ولهما ان المائع قالع والطهورية في الماء بعلة القلع والازالة والنجاسة للمجاورة

( وهذا ) أي جواز تطهير النجاسة بالمائع الطاهر المزيل ( عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمها الله ، وقال محمد وزفو والشافعي رحمهم الله لا يجوز إلا بالماء ) وبه قال مالك وعامة الفقهاء ( لأنه ) أي لأن الماء ( تنجس بأول الملاقاة ) يعني لاختلاطه بالنجاسة ( والنجس لا يفيد الطهارة ) لأن الماء صار نجساً بملاقاته النجاسة ، فلم يبتى له قوة الإزالة . ( إلا ان هذا المقياس ترك في الماء المضرورة ) هذا جواب عما أورد على ما قاله محمد تقرير الإيراد أن يقال ان الذي قلته هو القياس في المساء أيضاً وينبغي أن لا يجوز إزالة النجاسة بالماء أيضاً .

وتقرير الجواب ان الحكم في الماء ثبت بخلاف القياس لأجل المضرورة والنظافة وسرعة اتصاله ، وسائر هذه المائعات لا نص فيها فبقي على أصل القياس يؤيده قوله عليه اغسليه بالماء فلا يجوز بغيره لأن الأمر للوجوب ، ولأن الله تعالى ذكر الماء في معرض الامتناب والانعام فقال ﴿ وينزل عليكم من السياء ماء ليطهركم به ﴾ ١١ الانفال ، فدل على اختصاص الطهر به ، ولأن النجاسة الحقيقية تمنع جواز الصلاة فلا تزول بغير الماء قياساً على النجاسة الحكمة .

(ولهما) أي لآبي حنيفة وأبي يوسف (أن المائع قالع) من قلع الشيء واقلعته إذا أزاله من موضعه من باب فعل يفعل بالفتح فيها ، وكانت العلة في الماء الازالة (والطهورية في الماء بعلة القلع والازالة) وغير الماء كالحل يشاكله في الإزالة بل أولى وأقوى، لأن الحل أقلع النجاسة من الماء لأنه يزيل اللون والدسومة لما فيه من الشدة والحموضة ، وفي الألوان ما لا يزول بالماء وماء الورد يزيل العين والمرائعة .

( والنجاسة للمجاورة ) هذا جواب عن استدلال محمد ومن معه بقولهم لأنالماءيتنجس

بأول الملاقاة، تقديره أن النجاسة لم تنجس الحل بعينه بل كانت المجاررة وإن كانت نحسة بأول الملاقاة .

( فإذا انتهت أجزاء النجاسة ) إنتهاء أجزائها المتناهية لتركبها من جواهر لا تتجزأ ( يبقى ) أي الحل ( طاهرا ) لزوال النجاسة بالعصر ، لأنه إذا عصر يخرج منه ويصحبه ما يلاقيه من أجزاء النجاسة هكذا في المرة الثانية والثالثة إلى أن يزول محل الأجزاء فيبقى الحل طاهرا لانتقال النجس إلى الماء جزءا فجزء ، لأن الشيء الواحد محال أن يكون في معلين في حالة واحدة ، والحكم إذا ثبت لمنى يزول بزوال ذلك الممنى ، ولهذا لو قلع محل النجاسة بقي الثوب طاهرا .

وقال الأكمل لا يقال التعليل بالقلع لا يجوز ، لان النص يقتضي الفسل بالماء قال التعليم بالماء عنه السؤال للاترازي وتقرير الجواب أن يقال ان اقتضاء النص الفسل بالماء الذاته أم لغيره •

فإن قلت لذاته فلا نسلم لأن المصلي إذا قرض موضع النجاسة وصلى بذلك الثوب جاز، فعلم ان استعمال عين الماء ليس بواجب، وإن قلت لغيره وهو التطهير فنقول نعم، ولكن يحصل الطهارة بغيره كالخل، فإنه إذا استعمل مكررا يحصل التطهير كالحصل بالماء.

وقال تاج الشريعة فإن قلت لو كان القلع علة لوجب أن يجوز بشيء نجس .قلت ولهذا إذا زالت النجاسة الغليظة ببول ما يؤكل لحمه يكون حكم ذلك الشيء بعد الغسل حكم بول ما يؤكل لحمه حتى لا يمنع جواز الصلاة ما لم يبلغ ربع الثوب •

فإن قلت محمد ومن معه احتجوا بالحديث أيضاً وهما لا يحتجا إلا بالمعقول وقلت ما اكتفيا بذلك بل احتجا بالحديث أيضاً وهو ما رواه البخاري في صحيحه عن مجاهد قال قالت عائشة رضي الشعنها ما كان لاحدانا إلا ثوب واجد تحيض فيه وفإذا أصابها شيء بدم الحيض قال تربقها فمضغته بظفرها وروى أبو داود عن مجاهد قال قلت ما كان لاحدانا إلا ثوب واحد فيه تحيض وفإذا أصابه شيء من دم بلته بربقها ثم قصعته بظفرها ولو كان

# وجواب الكتاب لا يفرق بين الثوب والبدن ، وهذا قول أبي حنيفة واحدى الروايتين عن أبي يوسف « رح ، وعنه انه فرق بينهما

الدم بالدلك بريقها لا يطهر لكان ذلك تكثرا للنجاسة ومع الكثرة لا تصفى والمضغ والمضغ والمضم الحك بالظفر ومنه قصم القملة .

فإن قلت يمد قوله بالأمر في قوله على اغسليه ، وقالوا الأمر للوجوب قلت لا نسلم انه أمر بالغسل بالماء بل الامر متعلق بنفس الغسل والاباحة بوصف الماء لقوله تعالى في انكوم النساء ، فعلق الأمر بالاذن والاباحة بنفس النكاح فثبت بهذا أن يكون أحدهما واجبا والآخر مباحاً .

فان قلت نص على الغسل بالماه . قلت هو مفهوم اللقب وهو غير حجة ، ولانه خرج غرج الغالب في الاستعال لا الشرط ، ولأن تخصيص الشيء بالذكر لا ينفي الحكم عما عداه عندنا .

فان قلت غسله بالخل وماء الورد والحلاف اضاعة المال وهي منهي عنه . قلت انفاق المال لغرض صحيح يجوز فلا يكون اضاعة ، والماء بعد الاحراز في الاواني يكون بملوكا وقال فلا يجوز استعبال اضاعة المال ويفرض المال فيما إذا كان الماء عزة فوق الحل ، ولو سلم استعمال الحل في إزالة النجاسة فاذا استعمل فيها يزيلها كالماء الممنوع من استعماله لاجل العطش لو توضأ به وترك التيمم جاز ، وكذا المغصوب .

فروع . الماء القليل إذا ورد على النجاسة تنجس به الماء ، وقال أحمد إن كان أرضا فهو طاهر ، وفي غير الارض وجهان ، وقال الامام مالك لا فرق بينورودالماءعلى النجاسة وورود النجاسة على الماء لا ينجس فيها إلا بالتغيير ، وقال الشافعي و رض ، ان ورود الماء على النجاسة يوجب تنجيسه ، وورود النجاسة على الماء دون القلتين ينجسه وانكانت النجاسة يسبرة .

( وجواب الكتاب ) أي مختصر القدوري وهو قوله - ويجوز تطهيرها بالماء وبكل مائع . . الخ - ( لا يفرق بين الثوب والبدن ) لانه أطلق في قوله - ويجوز . . الخ - لم يقيد الثوب (وهذا) أي عدم الفرق ( قول أبي حنيفة رحمه الله واحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله وعنه ) أي وعن أبي يوسف ( انه فرق بينهما ) أي بين الثوب

#### فلم يجوز في البدن بغير الماء، وإذا أصاب الحف نجاسة لهـ اجرم كالروث والعذرة والدم والمني فجفت فدلكه بالارض جاز وهذا استحسان. وقال محمد «رح» لا يجوز

والبدن بغير الماء ( فلم يجوز في البدن بغير الماء ) وهو رواية الخبر ابن أبي مالك عنه لان غسل البدن طريقة العبادة ، فاختص بالماء كالوضوء وغسل الثوب ، وطريقة إزالةالنجاسة لابعاده فلا يختص بالماء .

وقال الاترازي وذكر في بعض نسخ القدوري الماء المستعمل فقال كالحل وماء الورد والماء المستعمل ، وقال أبو نصر البغدادي في الشرح الكبير للقدوري ، وأما جوازه بالماء المستعمل فلأنه طاهر على رواية محمد عن أبي حنيفة بمنزلة الحل .

( وإذا أصاب الخف نجاسة لهاجرم ) أى حبسته والجملة حالية وقعت بدون الواو وهو جائز على العلة ( كالروث والعذرة ) بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة وهي المفائط التي لقيها الناس ( والدم والمني فجفت ) أي يبست ( فدلكه بسالاً رض جاز)وهنا قيود الاول قيد الحف لان الثوب لا يطهر إلا بالفسل إلا في المني .

الثاني : قيد بالجرم لان ما لا جرم له لا يطهر بالدلك ، وإن جف إلا إذا التصق به من التراب أو رمل فجف بعد ذلك .

الثالث : قيد الجفاف لان ماله جرم من النجس إذا أصاب الحف ولم يجف لا يطهر بالدلك إلا على رواية عن أبي يوسف .

الرابع: قيد بالدلك لانه بالغسل يطهر اتفاقاً. وقال محمد لا يطهر بالدلك إلا في المني على ما يجيء.

( وهذا استحسان ) أي الجواز في الصورة المذكورة استحسان ، أي مستحسن بالاور على ما يأتي . وفي الحيط ذكر في الجان النجاسة التي لها جرم إذا أصابت الخف فحكهاأو حتها بعدما يبست تطهر في قولهما ، قال القدوري هذا في حتى الصلاة ، وأما لو أصاب الماء بعد ذلك يعود نجساً في رواية ، وفي الاصل إذا مسحها بالتراب تطهر ، وقيل الدلك رواية الاصل .

( وقال محمد « رح ، لا يجوز ) وبه قال زفر والشافعي في الجديد ومالك في العذرة

وهو القياس إلا في المني خاصة ، لان المتداخل في الحف لا يزيله المجفاف والدلك بخلاف المني على ما نذكره ، ولهما قوله عليه السلام فإن كان بهما أذى فليمسحها بالارض فإن الارض لهما طهور

والبول. وأما في أرواث الدواب له روايتان أحدهما الغسل؛ والثانية يمسح وقال الشافعي في القديم إذا دلكه بالارض كان عفوا. وقال أحمد يجب غسل جميع النجاسات إلى الارض إذا أصاب نجاسة . واختلف أصحابه في ضم التراب. وفي الحميط والصحيح أن محمدا رجسم عن هذا القول في الذي لما رأى من كسرة السرقسين في الطرق.

( وهو القياس ) أي قول محمد هو القياس كما في الثوب ( إلا في المني خماصة ) الاستثناء من قوله - لا يجوز - فانسه قال يطهر في المتني بالدلك والفرك إذا جف على الثوب .

فإن قلت لفظ خاصة منصوب عاذا وما معناه . قلت خاصة اسم عمنى اختصاصاً من قولهم خص بالشيء يختصه خصياً وخصوصية وخصوصاً بفتح. الخاء وخصوصاً بالفسم وخصوصية وخصيصي وخصيصها عن ابن الاعرابي وخصه يخصه عن ابن عباد اذا فضله واختار ثملب الخصوصية بفتح الخاء وخصه بالرد لذلك ، وأما انتصابه فعلى أنه قائم مقام المصدر .

( لأن المتداخل في الحف لا يزيله الجفاف والدلك ) لأن الجلد يتشرب فيصير كالثوب والبدن فانها لا يطهران إلا بالغسل فكذلك الحف ( بخلاف المني على ما نذكره ) لأنب خص بالنص على القياس فلا يقاس عليه غيره .

( ولهما ) أي ولابي حنيفة وأبي يوسف ( قوله عليه الصلاة والسلام ، فإن كان بهااذى فليمسحها الارحى فإن الأرحى لهما طهور ) هذا الحديث روي عن ابي هريرة وأبي سعيد الحدري وعائشة رضي الله عنهم .

أما حديث ابي هريرة فرواه ابر داود من طريقين أحدها عن محمد بن كثير الصنعاني عن الأوزاعي عن ابن مجلات عن سعيد بن أبي سعيد الهروي هن أبيد عن أبي عن أبي هريرة رضي الله عنسه عن النبي علي قسال إذا وطيء أحدكم الآذي بخفيسه

فطهورهما التراب ، ورواه ابن حبان في صحيحه ، وقال حديث صحيح على شرط مسلمولم يخرجاه . وقال للنووي في الخلاضة رواه أبو داود باسنادصحيح الطرق .

الشاني عن عمر بن عبد الواحد عن الأوزاعي قال انبئت أن سعيد المقبري حدث عن أبيه عن ابي هريرة أن رسول الله مالية قال إذا وطىء احدكم بنعله الاذى فإن التراب له طهور..

فإن قلت قال ابن القطان في كتابه في الطريق الأول هذا الحديث رواه ابو داود من طريق لا أظن بها الصحة فإنه رواه من لا أظن (١) حديث محمد بن كثير عن الأوزاعي ومحمد ابن كثير الصنعاني الأصل المقتضى الدار أبو يوسف ضعيف وأضعف ما هو من الأوزاعي قال عبد الله بن أحمد قال أبي هو منكر الحديث يروي أشياء منكرة ، وقال صالح بن محمد بن حنبل قال ابي هو عندي ليس بثقة ، وقال المنذري في مختصره الاول فيه محمد ابن عجلان وفيه مقال لم يحتجا به والثاني فيه مجهول . قلت محمد بن كثير سئل عنه يحي ابن معين فقال كان صدوقاً ثقة ، وقال ابن سعد كان ثقة ومحمد بن عجلان وثقب يحي وأبو ذرعة وأبو حاتم والنسائي وصحح الطريق من ذكرناهم والثاني قائل بالأول .

ولنا حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ورواه أبو داود أيضا في الصلاة عن موسى بن اساعيل عن حاد بن سلة عن أبي نعامة العربي عن أبي نصرة عن أبي سعيد الخدري قال بينها رسول الله عليه يأسحابه اذا خلع نعليه فوضعها عن يساره ، فلها رأى القوم ذلك القوا نعالهم ، فلها قضى رسول الله عليه قال ما حملكم على القاء نعالكم قالوا اريناك القيت نعليك فألقينا نعالنا فقال رسول الله عليه أن جبريل عليها تذراً وقال إذا جاء أحدكم إلى المسجد فلينظر ، فان رأى في نعليه قذراً أو أذى فليمحه ويصلي فيها، ورواه ابن حبان في صحيحه ولم يقل وليصل فيها ، ورواه عبد بن حميد والحتى ابن راهوية وأبو يعلى الموصلي في مسانيدهم بنحو أبي داود رحمه الله وأبو نعامة اسمه مدرية البصري، وأبو نصرة اسمه المنذر بن مالك البصري،

<sup>(</sup>١) مكذا في الأصل اه مصححه .

وأما حديث عائشة رضي الله عنها فرواد أبو داود وأيضاعن معمد بن الوليداخبوني سعيد بن أبي سعيد رضي الله عنه عن القمقاع بن حكم عن عائشة رضي الله عنها عن النبي يتلفق بمعناه ولم يذكره لفظه ورواه ابن عدي في الكامل عن عبد الله بن زياد بن سمعان القرشي مولى أم سلمة عن سعيد المقبري عن القمقاع بن حكم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها سألت النبي يتلفق الرجل يطأ بنعله في الأذى قال التراب لها طهور وعبد الله بن زياد ضعفه البخاري ومالك وأحد وابن معين ، ورواه الدارقطني مسنداً إلى ساعة وهسوضعيف ، وقال ابن الجوزي قال ابن مالك هو كذاب ، وقال احمد متروك الحديث .

قوله – الاذى – أراد به النجاسة ، و – ينجل النمل – الحذّاء مؤنثة وتصغيرهافعيلة، وقال ابن الاثير وهي التي يلبس في المشي مماوة .

وجه الاستدلال بالاحاديث المذكورة ظاهر ، فإنه قال فإن طهورها تراب أي يزيل نجاستها ، وكان الأوزاعي يستعمل هذا الحديث على ظاهر، وقال يجزئه أن يصح القذر في نعلم أو خفه باتراب ويصلي فيه ، وروى مثله عن عروة بن الزبير وكان النخمي يمسحالنمل والحنف يكون فيه السرقين عن باب المسجد ويصلي بالقوم ، وقال أبو ثور في الحقوالنمل إذا مسحها بالارض حتى لا يجد له ريحاً ولا أثراً رجوت أن يجزئه .

فإن قلت الحديث مطلق فلم قيده أبو حنيفة بقوله النجاسة التي لها جرم .قلت التي لا جرم لها خرجت بالتعليل وهو قوله على فإن التراب لها طهور أي مزيل نجاسته ، ونحن نعلم يقينا أن النعل والحف إذا شرب البول أو الحمر لا يزيله المسع ولا يخرجه من أجزاه الجلد فكان الخلاف في الحديث مصروفا إلى الأذى الذي يقبل الازالة بالمسع حتى ان البول او الحمر لو استجد بالرمل او التراب فجف فإنه يطهر أيضا بالمسع على ما قال شمس الاثمة وهو الصحيح فلا فرق بين ان يكون جرر النجاسة منها أو من غيرها ، هكذاذكر الفقيه ابو جعفر والشيخ الامام ابو بكر بن محمد بن الفضل عن ابي حنيفة « رح » وعن ابي وسف مثل ذلك الا انه لم يشترط الجفاف .

فإن قلت لمل الاذي المذكور في الحديث كان طينا . قلت الاذي في لسسان الشرع

ولأن الجلد لصلابته لا يتداخله أجزاء النجاسة إلا قليلاً ثم يجتذبه الجرم إذا جف، فإذا زال زال ما قام به، وفي الرطب لا يجوز حتى يغسله لان المسح بالارض يكثّره ولا يطهره. وعن أبي يوسف ورح، انه إذا مسحه بالارض

يحمل على النجاسة كناية عن عينها ، ولو كان طيناً لصرح باسمه ولم يذكره بالكناية لما فيه من اللبس ، ويدل عليه قوله فإن الارض لها طهور.

فإن قلت الحديث لم يفصل بين النجاسة التي لا جرم لها وبين التي لها جرم ، فإن اسم الاذى يطلق عليها وكذلك لم يفصل بين الرطب واليابس وانتم قد فصلتم . قلت بل فصل الحديث بين الرطب واليابس بالتعليل الذي ذكرناه .

فإن قلت حديث ابي سعيد ساقط العبرة لأنه عليه السلام لم يستقبل الصلاة . قلت يحتمل أن الحظر مع النجاسة ترك في ذلك الوقت ويحتمل أن يكون لأقل من قدر الدرهم كذا في المبسوط والاسرار.

( ولأن الجلد لصلابته لا يتداخله أجزاه النجاسة إلا قليلا ) لأن صلابة الجلد و كثافة النجاسة ينعان شربها فيه ، ورخاوتها بعد اليسير ، حذف إليها فلا يبقى فيها إلا قليسل وهو معفو ( ثم يجتذبه الجرم إذا جف ) يعني يجذبه الجرم إلى نفسه ( فيادا زال ) اي الجرم ( زال ما قام به ) أي بالجرم ، لأنه لما جذبه إلى نفسه فيبس مع الجرم فلا يبقى إلا اليسير وهو عفو بخلاف البدن ، لأن رطوبته ولينه وما به من العرق يمنع من الجفاف ، وبخلاف الثوب لأن النجاسة متداخلة فلا يخرجها إلا المساء والاحتراز عن النجاسة فيه ممكن .

( وفي الرطب ) اى وفي النجس الرطب ( لا يجوز حق يغسله ، لأن المسح بالارض يكثره ) أى يكثر النجس بالرطب ، لأنه ينشر ويتلوث ما لم يصبه أيضاً ( ولا يطهره ) أى ولا يظهر الحف لانتشار النجس فيه ،

(عن أبي يوسف انه اذا مسحه بالأرض) أي إذا مسح النجس بالارس يعنى إذادلكه

حتى لم يبق أثر النحاسة يطهر لعموم البلوى واطلاق ما يروى عليه مشايخنا درح، فإن أصابه بول فيبس لم يجز حتى يغسله وكذاكل ما لا جرم له كالخمر ، لأن الاجزاء تتشرب فيه ولا جانب يجذبها ، وقيل ما يتصل به من الرمل جرم له ، والثوب لا يجزى عنه إلا الغسل وإن يبس ، لأن الثوب لتخلخه

على سبيل المبالغة (حق لم يبق أثر النجاسة يطهر لعموم البلوى) أى البلية ، وكذلك البلية بكسر الباء وسكون اللام ، والمبلوى بالكسر أيضاً ، والبلاء كلها اسماء وهذه من المواد الناقصة الواوية (وعليه مشايخنا) (۱) أى على قول ابي يوسف مشايخ مسا وراء النهر (واطلاق ما يروى) يعني اطلاق قوله بالله ، فإن كان بهما اذى حيث لم يفصل بين الرطب واليابس ، والجواب عن هذا الاطلاق قد مر آنفاً . وفي فتاوى أهل العصر ذكر الجلائي في صلاته لو أصابت النجاسة الحف أو الكمب أو الجرموق فأمر الماء عليه ثلاث مرات تطهر من جفاف .

( فإن اصابه بول ) اى فإن أصاب الحف بول ( فيبس لم يجز حتى يفسله ) لتمكن البول فيه بالجفاف ( وكذا كل ما لا جرم له ) اى وكذا لا يجوز اذا أصاب الحف كل ما لا جرم له ( كالحمر لأن الاجزاء ) لأن أجزاء الحمر أو البول ( فتشوب فيه ) أى في الحف ( ولا جاذب يجذبها ) أى يجذب أجزاء النجاسة وجد .

( وعن ابي يوسف ان ما يتصل به ) أى بالخف الذى اصابته النجاسة الرطبة ( من الرمل والرماد والتراب الناعم جرم له ) (٢) اى الذى أصابه ، فإذا جف فدلكه بالأرض طهر كالتي لها جرم .

( والثوب لا يجزىء فيه إلا الفسل وإن يبس ، لأن الثوب لتخلخله ) اى لكون

<sup>(</sup>١) هذا غير عبارة المتن . اه مصححه .

<sup>(</sup>٢) قد يرى القارىء اختلاف نص الشارح مم المتن .

#### يتداخله كثير من أجزاء النجاسة فلا يخرجها إلا الغسل، والمنى نجس يجب غسله رطباً فإذا جف على الثوب أجزأ فيه الفرك

قرح في خلالها ، وقولهم – أجزاء الثوب يخلخله – أى في خلالها قرح لرخاوتها ويكون بحوفة غير يسيرة ( يتداخله كثير من اجزاء النجاسة فلا يخرجها ) أى اجزأء النجاسة (إلا النسل ) بالماء أو بمائع طاهر مزيل . وقال النسفي الخف الخراساني الذى ضرمه توسخ فالقول حكمه حكم الثوب لا يطهر بالدلك بل يفسل ثلاثاً ويجفف في كل مرة .

( والمني نجس ) وبه قال مالك والثورى والاوزاعي والحسن بن جني وأحمد في رواية ، إلا أن مالكا قال يفسل رطبه ويابسه وهو قول الحسن البصرى وقول بعض مشايخ بلخ مثل محمد بن الازهرى وأبي معاذ البلخي ( يجب غسله رطباً ) اى حال كونه رطباً .

(فإذا جف على الثوب أجزأ فيه الفرك) أى كفى فيه الدلك والحك ، وقولسه اجزأ — من الاجزاء يقال أجزأ في الشيء أى كفاني وهي لغة بني تميم ، وعن الازهرى بعض الفقهاء أجزى بمعنى قضى ، والمعنى على هذا أجزى الفرك عن الفسل أى ناب عنه وأغنى . قلت الاول مهموز والثاني ناقص . وقال أبو اسحاق الحافظ المني اليابس انحا يطهر بالفرك إذا كان رأس الذكر طاهراً وقت خروجه بأن كان بال واستنجى ، أما إذا لم يكن طاهراً فلا ، وهكذا روى حسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله ، وقال الفقيه أحمد بن ابراهيم وعندى ان المني إذا خرج في رأس الأحليل على سبيل الدفق ولم ينشر على رأسه لأنه يطهر بالفرك الأن البول الذى هو داخل الاحليل غير معتبر ، ومرور الذي علمه غير مؤثر .

فأما إذا انتشر المني على رأس الاحليل لا يكتفي بالفرك ، فعلى هذا القول إذا بال ولم يتجاوز البول ثقب الاحليل حتى لم يصل رأس الاحليل شمي من البول ثم احتلم يكفي فيه الفرك ، قيل أيضاً إذا كان رأس الاحليل طاهراً وانما يطهر المضاف بالفرك اذا خرج المذى قبل خروج المني على رأس الاحليل ثم خرج المني لا يطهر الثوب بالفرك إلا ان يقال انه مغاوب بالمني فيجعل تبعاً له ، وروي عن محمد إذا كان المني غليظاً فجف

#### لقوله عليه السلام لعائشة رضي الله عنها فاغسليه ان كان رطباً وافركيه ان كان يابساً

يطهر بالفرك اعلاه واسفله لا يطهر إلا بالفسل ، كذا في المبسوط . وفي فتاوى قاضي خان الثوب إذا اصابه المني ويبس وفرك يحكم بطهارته في قولهما ، وعن ابي حنيفة روايتان ، واظهرهما ان بالفرك فعل النجاسة تجوز السلاة فيه ، واذا اصابه الماء يعدود نجساً في اظهر الروايتين عن ابي حنيفة ، وهندهمالايعود نجساً ، وعن الفضل ان مني المرأة لا يطهر بالفرك لأنه رقيق ، وعن محمد ان المني اذا كان غليظاً فجف يطهر بالفرك ، وان كان رقيقاً لا يطهر إلا بالفسل ، والصحيح انه لا فرق بين مني المرأة ومني الرجل كذا لو نفذ المني إلى البطانة يطهر بالفرك قال الرعاني هو الصحيح .

واختلف المتأخرون في الطار الباقي من الثوب ، والصحيح انسه يطهر بالفرك كالأعلى بخلاف لعابة الحنف ، ذكره في المبسوط . وفي شرح بكر أصاب الثوب دم غبيط فجف فحينئذ طهر الثوب كالمني .

( لقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله عنها فاغسليه ان كان رطباً وافركيه إن كان يابساً ) هذا الحديث بهذا اللفظ غريب ، قال ابن الجوزى في التحقيق والحنفية يحتجون على نجاسة المني بحديث رووه عن النبي عليه قال لعائشة رضي الله عنها اغسليه إن كان رطباً وافركيه إن كان يابساً ، قال وهذا حديث لا يعرف ، وانما روي نحسوه من حديث عائشة رضي الله عنها. قلت عدم المعرفة منه أو من غيره لا يستلزم نفي معرفة غيره مع أن أصل الحديث في الصحاح ، وقد روى مسلم والاربعة من حديث عائشة رضي الله عنها قالت كنت أغسل الجنابة من ثوب النبي ما في فيخرج الى الصلاة وان يقع الماء في ثوبه ، وقالت ايضاً كنت افرك المني من ثوب رسول الله على فيه ، أخرجه مسلم وأبو داود .

وروى الدارقطني والبيهقي عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت أ غسل المني من ثوب رسول الله عنها إذا كان رطباً وأفركه إذا كان يابساً ، ورواه البزار في مسنده وقال لانعلم أحداً أسنده عن عائشة رضى الله عنها إلا عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما ، ورواه غيره

عن الحزة مرسلا ومن الناس من حمل فرك الثوب على غير الثوب الذي يصلي فيه • ورد هذا ما وقع في صحيح مسلم كنت أفرك من ثوب رسول الله عليه فيصلى فيسه ، وعند أبي داود – ويصلى فيه –وان يرفع احتال غسله بعد الفرك وحمله بعض المالكية على الفرك بالمساء ، ويرده ما صح أيضاً لقد رأيتني وإني لأحسك من ثوب رسول الله عليه بابساً وبظفري .

وأما الآثار في ذلك فكثيرة روى ابن أبي شيبة في مصنفه سأل رجل عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال إني احتلمت على طنفسة ، فقال إن كان رطباً فاغسله ، وإن كان يابساً فاحكه ، وان خفي عليك فارسيه ، وعن عمر وعائشة رضى الله عنهما انهما يفسلان المني من الثوب وعن أبي هريرة في المني يصيب الثوب ان رأيته فاغسله وإلا فاغسل الثوب كله ورواه الطحاوي ، وعن جابر بن سمرة انه سئل عن الثوب الذي يجامع أهله فيه قال صل فيه إلا أن ترى منه شيئاً فيفسله ولا ينضحه قال لأن النضح لا يزيل الأثر ، وسئل أنس رضي الله عنه عن قطيفة أصابها نجاسة لا يدري موضعها قال اغسلها ، وعن الحسن ان المني بمنزلة البول فهؤلاء الصحابة والتابعون قد غساوا المني ، وأمروا بفسل الثياب منه ، وهذا إزالة النجاسة .

( وقال الشافعي المني طاهر ) هذا نص الشافعي ، وحكى صاحب البيان وبعض الخراسانيين قولين ، ومنهم من قال قولين في منى المرأة فقط ، قال النووي الصواب الحزم بطهارة منيه ومنيها والمسلم والكافر فيه سواء ينجس منيها برطوبة فرجها ان قلنا بنجاستها ، كا لو بال الرجل ولم يغسل ذكره ، وفي مني غير الآدمي ثلاثة أوجه أحدها الجميع طاهر الا منى الكلب والحنزير .

الثاني: أن الجميع نجس.

الثالث : ان مني ما يؤكل لحه طاهر وغيره نجس .

وأحمد مع الشافعي في أصح قوليه ، واحتج الشافعي رضي الله عنه بما روي عنعائشة رضي الله عنها قال كنت أفرك المني من ثوب رسول الله عليه ثم يصلى فيه ولا يغسله٬رواه الطحاوي وأخرجه البزار وقال كنت أفراك المني من ثوب رسول الله عليه وما أغسل ، وروى أبو بكر بن خزيمة عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت أفراك المنى من ثوبرسول الله عنها كانت تحت المنى من ثبابه وهو في الصلاة الله عنها كانت تحت المنى من ثبابه وهو في الصلاة قال البيهةى ، ولو كان المنى نجساً لما جازت الصلاة معه ، وكان علاي المنى من ثوبه بعراك الآخر ثم يصلى فيه ، رواه أحمد .

وعن ابن عباس قال سئل النبي ﷺ عن المنى يصيب الثوب فقال هـــو بمنزلة المخاط والبصاق، وإنما يكفيك أن تمسحه بخرقة أو بارجزة ، ، رواه الدارقطنى وقال ولم يعرفه غير اسحاق الأزرق عن شريك رحمه الله .

وقال الاترازي في المنى عند الشافمى و رض عطاهر لأنه أصل الأنبياء ولم يذكرله شيئا غير ذلك من حديث أو أثر . ثم قال في جوابه قلنا أصل الأعداء أيضاً فنمرود وفرعون وغيرهما ، وهذا ليس بشديد ، والذي قساله غيره ان المنى أصل البشر والطين خلق منه البشر فكان طاهراً كالطين وأيضاً هو في بنى آدم كهاء البيض في الطيور وهو خارج من حيوان فكان المنى طاهراً كالبيض ، وأيضاً ان حرمة الرضاع شبهت بحرمة النسب كاللبن الذي يحصل به الرضاع طاهر والمنى الذي يحصل به النسب أولى لأنه أصل، والرضاع محاوية ، ومن ذلك قالت المالكية و رض ، المنى لسف الشافعية و رص » .

وقال النووي في شرح المهذب ان المنى يحل أكله في وجه فعارضهم فقــــالوا الكلب . يحله بعض المالكية . الجواب عن هذه الأشياء فنقول :

أما حديث عائشة رضى الله عنها الذي فيه ولا ينسله ، فقد قال الطحاوي وليس في هذا عندنا دليل على طهارته ، وقد يجوز أن يكون كانت تفعل به هذا فيظهر بذلك الثوب والمتى في نفسه نجس كا قد روي فيا أصاب الفعل من الأذى حيث قال فطهورها التراب فكان ذلك الذاب يحري في غسلها وليس في ذلك دليل على طهارة الأذى في نفسه فكذلك ما ووي في المتى على انه قد روي عن عائشة رضى الله عنها ما يدل على ان المتى كان عندها

نجساً وهو ما رواه الطحاوي ثنا ابن داود قال ثنا منذر قال ثنا يحى بن سعيدعن شعبة عن عبد الرحن بن قاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت في المنى إذا أصاب الثوب إذا رأيته فاغسله وإن لم تره فانضح وهذا إسناد صحيح .

قلت هذا لا يجري دعوى لأن الطحاوي بعد ان رأى هذا الحديث قال ما في ذلك دليل لأنه لو كان حكمه عندها حكم سائر النجاسات من الفائط والبول والدم لأمسرت بغسل الثوب كله ، ولما كان الحكم عندها إذا كان موضعه من الثوب غير معلوم النضح ثبت بذلك ان حكمه كان عندها بخلاف سائر النجاسات. قلت قدروي في ذلك آثار كثيره من الصحابة وهى التي ذكرناها عن قريب فكلها تدل على نجاسته كا ذكرنا على الما نقول ان النضع يأتي بمنى الصب والفسل ، وفي حديث دم الحيض تقرصيه بالمساء ثم تنضحيه أي تفسله .

فإن قلت لما اختلفت الأحاديث والآثار في حكم المنى لم يدل دليل قطعاً على نجاسته ولا على طهارته ، قلت في مثل ذلك يرجع إلى النظر والقياس فنقول المنى حدث لأنه خارج عن السبيل وكل خارج عن سبيل نجس ، فالمنى نجس .

فإن قلت إذا ثبت كونه نجسا كان الواجب غسله مطلقاً رطباً كان أو يابسا كسائسر النجاسات. قلت نعم كان القياس يقتضى ذلك ، ولكنه ترك ، فالأحاديث السواردة بالفرك في يابسه .

وأما حديث عباس رضى الله عنه الذي فيه انما هو بمنزلة المخاط والبصاق (١) فالجواب عنه انه موقوف ، ولئن ثبت انه مرفوع ، فإنه يشهد لنا من وجه لأنه أمر بالإماطة ، ومطلق الأمر للوجوب ، والتشبيه بالبصاق والمخاط يشهد له فسقط الاحتجاج به .

وأما الجواب عن كونه أصل البشر فإنه لا ينفى النجاسة كالمضغة والعلقة . وقسال النووي المنى يستحيل في الرحم فيصير علقة وهى الدم الغليظ ، ففى نجاستها وجهان ، قال أبو اسحاق نجسة ، وقال الصير في طاهرة ، فإذا استحال بعده وصار قطعة لحموهى

<sup>(</sup>١) البزاق \_ هامش .

#### والحجة عليه ما رويناه ، وقال عليه السلام انما يغسل الثوب من خس وذكر منهـــــا المني ،

المضغة فالمذهب عندهم القطع بطهارتها كالولد ، وقيل فيها الوجهان .

فإن قلت لم يسمع هذا الذي ذكرتم في الجواب ولا يازم الزامكم بالعلقة والمضغة قطماً. قلت قال أبو اسحاق العراقي المنى تجرى من الدماغ بعد نضجه ويصير دما أحمر في فقار الظهر إلى أن يصل إلى الكليتين فينضجانه ثم يبعثانه إلى الانثيين فينضجانه منيا أبيض فإذا كان كذلك ثبت انه متولد من الدم وهو نجس والنجس لا ينقلب عندهم طاهراً إلا الله النجس إذا صار قلتين والحر إذا تخللت بنفسها وذكر الأكمل الشافعي ورض عحيث ابن عباس انه قال المنى كالمحاط فامطه عنك ولو بأذخرة الم يحصل جوابه انهموقوف فلا يصح الاحتجاج به قلت يعنى عند الشافعي ورض وكان ينبغي أن يستدل بجديث من الأحاديث المرفوعة الصحيحة التي ذكرها الترجيح مذهبه .

( والحجة عليه ) أي على الشافعي رضى الله عنه ( ما رويناه ) وهو حديث عائشة و رض » المذكور ، وقال الاكمل فإن قيل إذا استدل الشافعي و رض » مجديث و نحن محديث فيا وجه قول المصنف والحجة عليه ما رويناه . فالجواب ان وجه ذلك ان حديثه لا يدل عليه ، لأن قوله كالخاط لا يقتضي أن يكون طاهرا لجواز أن يكون التشبيه في النوجية وقلة التداخل وطهارته بالفرك والأمر بالإماطة مع كونه للوجوب يستدعى أن يكون نجساً لأن إزالة ما ليس بنجس ليست بواجبة ، قلت هذا السؤال إنما يرد أن لو كان الشافعي و رض » يرى بالأثر المذكور ويقول به نعم لوذكرله حديثاً من الأحاديث كان يتوجه السؤال ، وتشبيه ابن عباس و رض » له بالخاط إنماكان في النظر والبشاعة لا في يتوجه السؤال ، وتشبيه ابن عباس و رض » له بالخاط إنماكان في النظر والبشاعة لا في

( وقال على وإنها يغسل الثوب من خمس وذكر منها المنى ) هذا دليل آخـــر على نجاسة المنى ، وهذا قطعة من حديث رواه الدارقطنى من حديث تابت بن حياد عن علي ابن زيد عنسميد بن المسيب عن عبار « رض » قال مر بى رسول الله علي وأنااسقي راحلة

لي في ركوة إذ انتخمت فأصابت نخامتي ثوبى فأقبلت اغسلها فقال يا عمار ما نخامتك ولا دموعك إلا بمنزلة المساء الذي في ركوتك إنها ينسسل الثوب من خمس ، من البول والفائط والمنى والدم والقىء ، وفي الاسرار الحر مكان القىء ، وجه الإستدلال بهظاهر وهو أنه يدل على نجاسة المنى .

فإن قلت الاستدلال به يقتضى غسله رطباً وبابساً ، ولستم قائلين به فكان متروكاً . قلت حديث عائشة رضى الله عنها في جواز فرك اليابس ، ويحمل هذا على الرطب توفيقاً بين الحديثين ، والنخامة بضم النون ما يخرج من الحيشوم .

فإن قلت قال الدارقطنى لم يرو حديث عمار غير ثابت بن حاد وهو ضعيف جداً ، ورواه ابن عدي في الكامل قال لا أعلم روى هذا الحديث عن على بن زيدغير ثابت وحاد، وله أحاديث في أسانيد الثقات مخالفها وهى مناكير ومعلومات. وقال البيهتى هذاحديثه باطل إنها رواه ثابت بن حماد وهو متهم بالوضع عن حماد بن زيد وهو غير محتج بسه قلت على بن زيد روى له مسلم مقروناً بسه ، وقال العجلى لا بأس به ، وفي موضع آخر فكتب حديثه ، وروى له الحاكم فى المستدرك ، وقال الترمذي صدوق ، وأما ثابت فلم يتهمه أحدا بالوضع غير البيهتي مع انسه ذكره في كتابه المرفة ولم ينسبه إلى الوضع ؟ وانما حكى فيه قول الدارقطني وابن عدي ، وقال البزار وثابت بن حماد كان ثقسة ولا يعرف انه روى غير هذا الحديث وله متابع .

ورواه الطبراني في معجمه الكبير حدثنا الحسن بن اسحاق الترمذي ثنا علي بن بحرثنا إبراهيم بن زكريا العجلي ثنا حماد بن سفة عن علي بن زيد به سنداً ومتنا .

فإن قلت كلمة \_ إنما \_ تخصيص ولا حصو فيها ، لأن النسل يجب في غيرها كالخمر . قلت غيرها في معناها فيلحق بها كما في قوله \_ لاقود إلا بالسيف \_ وقـــد الحق الحنجر وغيره لما انه في معناه .

( ولو أصاب المتى البدن قال مشايخنا « رح » ) أراد يهم مشايخ بخارى وسمرقند ( يطهر بالفرك لأن الباوى فيه أشد ) أي لأن البلية في البدن أشد من البلية في الثوب عقاما وعن أبي حنيفة « رح، انه لا يطهر إلا بالغسل، لان حرارة البدن جاذبة فلا يعود إلى الجرم، والبدن لا يمكن فركه، والنجاسة إذا أصابت المرآة والسيف اكتفي بمسحهما لأنه لا تتداخلهما النجاسة، وما على ظاهره يزول بالمسح

طهر الثوب بالفرك طهر البدن بالطريق الأولى دفعا للحرج .

( وعن أبى حنيفة رحمه الله ) ورواه الحسن عنه ( انه ) أي ان المبدن ( لا يطهر إلا بالغسل ) ذكر هذا شمس الأثمة السرخسى في المبسوط ( لأن حرارة البدن جساذبة ) يجتذب رطوبة المنى ( إلى نفسه فلا يعود إلى الجرم ) بالبين فلا يزول بالفرك مثل مايزول في الثوب ، لأن المنى لزج لا يتداخل أجزاء الثوب منه إلا قليل ، فإذا يبس يجذب إلى نفسه فاذا فرك زال بالكلية ، فان بقى منه قليل وانه ممنوع بخلاف رطبه لأنه لم يوجد فيه الجذب كذا في جامع الكردري ( والبدن لا يمكن فركه ) لأنه متعذر فساحتيج إلى الماء لاستخراجه .

( والنجاسة إذا أصابت المرآة والسيف اكتفى بمسحهما لأنه لا تتداخلهما النجاسة ) لصقل تمام لأنه صقيل بل بقى على ظاهره ( وما على ظاهره يزول بالمسح ) ولا يبقى إلا القليل وهو غير معتبر ، ولا فرق بين الرطب واليابس والعذرة والبول ، ذكره الكرخى في ختصره ، وذكر في الأصل أن السيف والسكين إذا أصابه بسول أو دم لا يطهر الا بالفسل ، وان أصابه عذرة ان كانت رطبة فكذلك ، وان كانت يابسة طهرت بالحت عندهما وبه قال مالك ، وعند محمد و رح ، لا يطهر إلا بالفسل ، وبه قال زفر والشافعي عندهما وبه قال مالك ، وقال الاترازي قال شيخي برهان الدين الحريفعي إنها وتضم ورض ، والإمام مالك . وقال الاترازي قال شيخي برهان الدين الحريفعي إنها وتضم

قلت ذكر في البدرية والذخيرة والمنافع خصها بالذكر لكونها مصقولين ولا مدخل الشرب فيها حق لوكانت قطعة غير مصقولة وأصابها نجاسة لا يكفي بجسحها ، وفي جامع الكردري الشرط أن يمسح مخففاً (١) غير مشق للرطوبة ، وعن أبي القاسم ذبح شاة ومسح

<sup>(</sup>١) من \_ هامش .

#### وان أصابت الارض النجاسة فجفت بالشمس وذهب أثرها جازت · الصلاة على مكانها وقال زفر والشافعي « رح » لا تجوز

السكين على صوفها أو ما يزيل تطهر ، وفي الحلية ذكر القاضي حسين لو سقى السكين بماء نجس ثم غسل يطهر ظاهره دون باطنه ، والجد في تطهيره أن يسقيه بماء طاهر مرة أخرى وبجرد الفسل يكفي في تطهير الذهب والفضة وزبر الحديد (۱) وهذا عند الشافهي «رض» وعند أبي يوسف يمر السكين بالماء الطاهر ثلاثاً ويجفف في كل مرة ، وعند محمد « رح » لا يطهر أبداً ، وفي الإيضاح السيف يطهر بالمسح ، لأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يقتلون الكفار بسيوفهم ثم يسحونها ويصلون معها ، ولأن الفسل يفسدها فكان في تركها ضرورة . وفي الفتاوى أيضاً وكذا لو لحس السكين بلسانه حتى ذهب أثر الدم طهر، وعند غيره كان ظاهراً وأباح أكله . وفي المسوط وسكين القصاب تطهر بالمسح بالتراب وفي غيره كان طهراً وأباح أكله . وفي المسوط وسكين القصاب تطهر بالمسح بالتراب وفي المسط والقنية ما دامت النجاسة رطبة لا تطهر إلا بالفسل ، فإن جفت أو جففها بالمسح بالتراب أو غيره يطهر بالحت وطاهر بالمسح ه

( وإن أصابت الأرض نجاسة فجفت بالشمس وذهب أثرها ) قيدالجفاف بالشمس وقع اتفاقا ، لأن الغالب تجف الأرض بالشمس ، وليس باحتراز على الجفاف بأمر آخر ، لأن الأرض إذا جفت بالغار أو بالريح ( جازت الصلاة على مكانها ) أي مكان النجاسة التي جفت ، وهذا الكلام يشير إلى انه لا يجوز التيمم به وهو ظاهر الرواية ، وروى ابن طاووس النخعي عن أصحابنا انه يجوز التيمم به لأنه حكم بطهارته كذا في المسوط ، ومذهب علمائنا الثلاثة وهو قول أبي قلابة والحسن البصري ومحمد بن الحنفية ، وقال النووي إذا جف لا بأس بالصلاة عليه .

( وقال زفر والشافعي « رح » لا يجوز ) وبه قال مالك وأحمد ، والشافعي قولان في القديم وفي الاملاء يطهر ، وفي الامم لا يطهر ، وقيل القطع بانها تطهر ، والقولان فيما إذا لم يتى النجاسة طعم ولا ربح ولا لون ، وعند احمد لا يطهر ، وقال امام الحرمين انهم

<sup>(</sup>١) الجد ـ هامش ٠

#### لانه لم يوجد المزيل ، ولهذا لا يجوز التيمم بها ، ولنا قوله عليه السلام ذكاة الارض يبسها

طردوا القولين في الثوب كالارض ، وهل يطهر الثوب بالجفاف ، وفي الظل وجهان ذلك كله للنووي في شرح المهذب ، واختلفوا في الشجر والكلام ما دام قائماً على الارض يطهر بالجفاف وبعد القطع لا يطهر إلا بالغسل ( لأنه لم يوجد المزيل ) للنجاسة إذا اصابت فلا يطهر ( ولهذا ) أي ولأجل عدم المزيل ( لا يجوز التيمم بسه ) اي بمكان النجاسة التي أصابت وحفت .

(ولنا قوله على دكاة الارض يبسها) هذا لم يرفعه أحد إلى النبي على واغا همو مروي عن أبي جعفر محمد بن على أخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه عنه ، قال ذكاة الأرض يبسها . وخرج عن ابن الحنفية وابي قلابة قال إذا جفت الارض فقد ذكت ، وروى عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا معمر عن ابوب عن ابي قلابة ، قال جفوف الارض طهورها. في الاسرار الحديث المذكور موقوف على عائشة « رض ». وقال صاحب الدراية هذا الحديث لم يوجد في كتب الحديث ، وهذا لا نص له لانه ثبت بنقل العدل أو يكون ذلك النقل بالمعنى عند من جوزه .

وقال الاكمل ولقائل أن يقول معناها واحد فيجوز أن يكون نقلا بالمعنى فيكون مرفوعاً. قلت انميا يجوز نقل الحديث بالمعنى عند من يجوزه إذا كان حديثان معناها واحد، وكيف يقال فيكون مرفوعاً والمنقول عنه لم يعرف، ولكن يقال الشافعي «رح» الذي انتصب مفتيا في زمان الصحابة «رض» تقلد عنه بعض مشايخنا كذا في التقويم.

وعند ابن اسحاق البروري ثم يروي (١) في كتاب طبقات الفقهاء محسد بن الحنفية من فقهاء التابعين بالمدينة ، وقال فيه روي عن محمد بن الحنفية انه قال الحسن والحسين خيرمني وأنا أعلم مجديث ابي منها ، وذلك لان الصحابة لما قروه على الفتوى منهم صار كواحد

<sup>(</sup>١) في الاصل – ثم يا ودى في – اه مصححه .

منهم تبصر بهم كما اذا فعل فعل بين يدي رسول الله على الاجماع ولا سيا وقد وافقه عنه أن ذكاة الارض يبسها ولم يرو عنه غيره خلافه حل محل الاجماع ولا سيا وقد وافقه أبي جعفر محمد بن علي وابو قلابة وعائشة و رض و وعمد بن الحنفية مات سنة ثمانينوقيل سنة إحدى وثمانين وهو ابن خمس وستين سنة ، ولد في خلافة ابي بكر الصديق رضي الله عنه ، ومع هذا استدل اكثر أصحابنا في هذه المسأله بما رواه ابو داود وأحسد بن صالح قال حدثنا عبد الله بن وهب وقال اخبرني يونس عن ابن شهاب قال حدثني حرة بن عبد الله بن عمر رضي الله عنها قال قال ابن عمر و رض » كنا في المسجد على عهد وسول الله على وكنت فتي شاباً وكنت قياساً مساغ با غربا ، فكانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد على يكونوا يرشون شيئاً من ذلك ، وأخرجه أيضاً أبو بكر بن خزيسة في صحيحه .

فإن قلت قال الخطابي يتأول على انها كانت تبول خارج المسجد في مواطنها وتقبل وتدبر في المسجد عاصرة إذ لا تحرك إذ ترك الكلب سبيات المسجد حتى تنبشه ويبات فيه ، وانها كان اقبالها وادبارها في اوقات نادرة ، ولم يكن على المسجد ابه اب حتى تمنع عبورها فيه . قلت هذا تأويل بعيد جدا ، لأن قوله في المسجد ليس ظرفاً لقوله وتغتسل وثدبر وحده – بل انها هو ظرف لقوله – تبول وتقبل وتدبر – كلها وايضاً قوله – يكونوا يرشون شيئا من ذلك – يمنع التأويل لأنها لو كانت تبول في مواطنها ما كان يحتاج إلى ذكر الرش وغيره إذ لا فائدة فيه ، وأبو داود بوب على هذا بقوله باب طهور الارض إذا يبست ، فهذا أيضاً يرد عليه هذا التأويل الظاهر انها كانت تبول في المسجد ، ولكنها تنشف فتطهر فلا يحتاج إلى رش الماء ، وانما حمل الخطابي على هذا التأويل الفاسد منعه هذا الحديث أن لا يكون حجة للحنفية عليهم .

فإن قلت احتجوا علينا بما رواه مسلم عن أنس رضي الله عنه قال بينها نحن في المسجد مع رسول الله عليه إذا جاء اعرابي فقام يبول في المسجد ، فقال أصحاب رسول الله عليه مه مه ، فقال رسول الله عليه لا تزرموه فتركوه حتى بال ، ثم أمر رجلا فدعى بدلو من

ماء فصبه عليه . وأخرجه البخاري أيضاً ولفظه فبال في طائفة من المسجد فزجره الناس فنهاهم وَاللَّهُ فلما قضى بوله أمر النبي عَلِيَّةٍ بذنوب من ماء فاهريق عليه. وأخرجه النسائي وابن ماجة رضي الله عنها أيضاً .

قوله -- مه -- (١) امر فعل من مونة ، ومعناه اكفف ، مه الثاني تأكيد له . وقوله -- لاتزرموه بتقديم الزاء على الراء المهملة اي لاتقطعوا عليه بوله فَسنه بالسين المهملة ويروى بالمعجمة فمعنى الاول الصب المتصل ، ومعنى الثاني الصب المنقطع . قوله -- في طائفة من المسجد -- أي قطعة منه ، والذنوب بفتح الذال المعجمة الدلو الكبير ، وقيل لا يسمى ذنوبا إلا إذا كان فيه ما قلت نحن ما تركنا العمل ، ونحن نقول أيضاً يصب الماء إذا كانت الارض رخوة حتى ينتقل منها ، فإذا لم يبق على وجهها شيء من النجاسة وينقل المساء يحكم بطهارتها ولا يعتبر فيه العدد، فإن كانت الارض صلبة ، فإن كانت الارض صعوبة الحفر في اسفلها حفيرة ويصب عليها ثلاث مرات ، وينقل إلى الحفيرة ثم يبس الحفيرة ، وان كانت مستوية بحيث لا يزول عنها الماء لا يغسل لعدم الفائدة بل يحفر . وعند ابي حنيف قد الارض حتى تجف الارض إلى الموضع الذي وصلت إليه النداوة ،

ودليلنا على الحفر ما رواه الدارقطني بإسناده الى عبد الله قال جاء أعرابي فبال في المسجد ، فأمر رسول الله عليه علائه فاحتفر فصب عليه دلو من ماء ، وما رواه عبسه الرزاق في مصنفه عن أبي عيينة عن عمرو بن دينار قال بال اعرابي في المسجد فأرادوا أن يضربوه ، فقال عليه الحفسروا مكانه واطرحوا عليه من ماء علموا ويسروا ولا تعسروا.

فإن قلت الاول مرفوع ضعيف لان في اسناده سممان بن مالك ليس بالقوني ، وقال ابن خراش مجهول . والثاني مرسل وتركتم الحديث الصحيح . قلت لا نسلم ذلك فإنا قد علمانا بالكل ، فعلمنا بالصحيح كا اذا كانت الارض صلبة ، وعملنا بالضعيف على

<sup>(</sup>١) مه اسم لفعل يزجرونه . – هامش .

## وإنما لا يجوز التيمم لان طهارة الصعيد ثبت شرطاً بنص الكتاب فلا تتأدى بما ثبت بالحديث

زعكم فيها إذا كانت الارض رخوة ، والعمل بالكل أولى من العمل بالبعض والاجمال بالمعسف .

فإن قلت كيف تحملون الارض فيه على الصلب ، وقد ورد الأمر بالحفر يدل على أنها كانت رخوة . قلت يحتمل أن يكون يصبان في الواحدة كانت الارض صلبة وفي الاخرى كانت رخوة .

( وانها لا يجوز التيمم ، لأن طهارة الصعيد ثبت شرطاً بنص الكتاب فلا تتأدى بما ثبت بالحديث ) هذا جواب عن قول زفر والشافعى و لهذا لا يجوزالتيمم به . تقرير الجواب أن طهارة الصعيد الذي هو وجه الارض يثبت ببعض الكتاب وهو قوله تعالى ﴿ فتيمموا صعيداً طيباً ﴾ ٣٤ النساء ، فلا يتأدى بما ثبت بخبر الواحد ، كما لا يجوز التوجه إلى الحطيم ، وإن كان ورد فيه قوله على الحطيم من البيت ، ولأن التيمم قائم مقام الوصف ، فلما كان قليل النجاسة مانما بلا خلو صار مانماً المخلو بطريق الاولى ، والمراد من النص عبارة الكتاب فلا يعارض ماثبت بخبر الواحد ، بخلاف اشتراطه طهارة ، فإن ذلك ثبت بدلالة النص فحينئذ يعارض بما ثبت بخبر الواحد ، لأن العبارة فوق الدلالة .

فإن قلت الثابت بها قطمي كالثابت بالعبارة فكيف تجوز معارضة خبر الواحد للدلالة ، قلت النص الوارد في طهارة المكان مخصوص ، لأنه خص من النجاسة العلمة بالاجهاع فعارضه خبر الواحد بخلاف النص الوارد في التيم قطعي بلا معارضة خبر الواحد .

وقال الاكمل ، فإن قلت أليس قد تقدم ان طهارة المكان ثبت بدلالة قوله تعالى : و وثيابك فطهر كه والثابت بالدلالة كالثابت بالعبارة في كونه قطعياً حتى ثبت الحد له والكفارات بدلالة النصوص فوجب أن لا تجوز الصلاة عليها كما يجوز التيمم بها، أجيب بأن الآية هنا ظنية ، لأن المفسرين اختلفوا في تفسيرها ، فقيل المراد به تطهير الثوب ، وقيل تقصيره للمنع عن التكبر والخيلاء ، فإن العرب كانوا يجرون أذيالهم تكبراً وقيل

#### وقدر الدرهم وما دونه من النجس المغلظ كالدم والبول والحمر وخرم الدجاج وبول الحمار جازت الصلاة معه ،

المرادبه تطهير النفوس عن المعائب والآخلاق الردية ، وإذا كان كذلُّك كان ظنـــي الدلالة لذلك. الله الذلك.

قلت لا يوافق معنى الآية ها هنا ، لان من فسر بتطهير الثوب وهو الذي تقتضيه اللغة وبقية التفاسير لا تساعدها اللغة بل فيها تفسير أهل التصوف ، فكيف يكون هذا ظني الدلالة ، وكل واحسد من هذه المعاني خلاف المعنى اللغوي غير قطعي ، فكيف يصير القطعي بهذا ظنماً .

والجواب السديد أن يقول خص من هذه الآية غير حالة الصلاة والنجاســة القليلة والثيـاب التي اعدت للدخول والبروز واعمـــام المخصوص ظني فيجوز تخصيصه يخبر الواحد .

فإن قلت النص لا عموم له في الاحوال ، لأنها غير داخلة فيه وانها يثبت ضرورة ولا عموم لما ثبت في الضرورة والحنصوص يستدعي بسبق العموم . قلت لا هموم له في الاحوال لأنه لما قال ﴿ وثيابك فطهر ﴾ ؛ المدثر، تناول تطهير الثياب في كل حالة تلحقها الخصوص بعد ذلك فصارت ظنية الدلالة فافهم .

( وقدر الدرم ) كلام اضافي مبتداً وخبره يأتي ، والمراد به الدرم الشهليلي نسبة إلى موضع يسمى الشهليل ، وفي المغرب الشهليلي من الدرام مقدار عرض الكف . وفي الحيط الدرم ما يكون مثل عرض الكف ، وفي صلاة الاحدالدرهم الكبير المثقال ، ومعناه ما يبلغ وزنه مثقالا ، وفي بعض الكتب قدره بالدرم البغلي ، وعند السرخسي « رح » يعتبر بدرهم زمانه ، وفي الاسرار دون الدرهم لا يمنع جواز الصلاة لكن تكره الصلاة معها ( وما دونه ) أي ما دون قدر الدرهم وهذا الخبر لا يخفى ( من النجس المغلظ ) كلمة من الليان .

(كالدم والبول والحمر وخرء الدجاج وبول الحمار) وخرء الحية وبولها ومرارة كل شيء كبوله (جازت الصلاة معه) جازت الصلاة جملة فعلية في محل الرفع على انها خبر

#### وان زاد لم تجز . وقال زفر والشافعي « رح ، قليل النجاسة وكثيرها سواء ، لان النص الموجب للتطهير لم يفصل ،

المبتدأ ٤ لا عن قوله - وقدر الدرهم - قوله - معه - أي مع قدر الدرهم ومسا دونه (وإن زاد لم تجور ) يعني وان زاد النجس المغلظ على قدر الدرهم لم تجور صلاته .

( وقال زفر والشافعي قليل النجاسة وكثيرها سواء ) وفي المبسوط وقال الشافعي اذا كانت النجاسة بحيث يقع البصر عليها يمنعه . وفي الحلية النجاسة دم وغير دم ، فغير الدم إذا لم يدركه البصر فيه ثلاث طرق احدها يعفى ، والثانية لا يعفى ، والثالث قولان أما الدم فيعفى عن القليل من دم البراغيث والكثير في كثير وجهان أصحهما أنه يعفى عنه .

وقال الاصطخري لا يعفى وفي دم غيرها ثلاثة أقوال ، أصحبا انه يعفى عن القدار الذي يتعافاه الناس بينهم ، والثاني لا يعفى عن شيء منه ، وفي القديم يعفى عما دون الكف ، وعن مالك يعفى عن يسير الدرهم ولا يعفى عما تفاحش وغيره في دم الحيض روايتان أحداها انه كغيره ، والثانية انه يستوي فيه قليله وكثيره ، وحكي عن أحمد انه قال الكثيرماتفاحش وحكي عنه أيضاً انه يعفى عن النقطة والنقطتين ، واختلف عنه فيا بين ذلك .

وقال النووي اتفق أصحابنا انه يعفى عن قليل الدم ، وفي كثيره وجهان مشهوران أحدها قاله الاصطخري لا يعفى عنه وأصحها باتفاق الاصحاب يعفى عنه ، وهو قول أبن شريح وأبي اسحاق وسائر أصحابنا ، والقليل ما يعفوه الناس أي عدوه عفواً ، والكثير ما غلب على الثوب وطبعه ، وقيل في القليل قدر ما دون الكف ، وفي الجديد وجهان أحدها الكثير ما يظهر للناظر من غير تأمل ، والقليل دونه وأصحها الرجوع إلى العادة، وهذه الاقاويل في دم غيره ، وأما في دم نفسه فضربان ، أحدها ما يخرج من بثره فله حكم دم البراغيث بالاتفاق ، والثاني ما يخرج من الفصد ففيه طريقان .

( لأن النص الموجب التطهير )النص هو قوله تعالى ﴿ وثيابك فطهر ﴾ إ المدثر ، وغيره من الاحاديث ( لم يفصل ) بين القليل والكثير ، إلا أن الشافعي ومن معه لم يعتبروا إلا ما وراه المين لمدم المكان الاحاواز عنه .

# ولنا أن القليل لا يمكن التحرز عنه فيجعل عفواً ، وقدرناه بقدر الدرهم أخذاً عن موضع الاستنجاء

(ولنا أن القليل لا يمكن النحرز عنه فيجعل عنواً) اجاعا لأن ماعمت بليته سقطت قضيته . وأما الحدث فإنه لا يتجزأ ولا حرج في تكليف ازالته (وقدراه)أي القليل الذي هو خلاف الكثير (بقدر الدرهم) المثقالي إن كان النجس ذا جرم وقدر عرض الكف إن كان مائعاً على ما يأتي (أخذاً عن موضع الاستنجاء) أخذاً منصوب الآنه مفعول مطلق من قدرناه الآن فيه معنى الاخذ ، قلت الاحسن أن يقول تقديره وقدرناه حال كوننا آخذين أخذاً في موضع الاستنجاء ، والمراد من مواضع يقول تقديره وضع خروج الحدث ، روي عن ابراهيم النخعي أرادوا أن يقولوا مقدار القمد واستقبحوا ذلك فقالوا مقدار الدرهم .

فإن قلت النص وهو قوله تعالى ﴿ وثيابك فطهر ﴾ ٤ المدتر ؟ لم يفصل بين القليل والكثير فلا يعفى عن القليل . قلت القليل غير مراد منه بالاجهاع بدليل عفو موضع الاستنجاء فيتمين الكثير . وأجاب بعضهم بها روي عن أبي هريرة عن النبي علي انه قال في الدم اذا كان اكثر من قدر المعرهم أعاد الصلاة ، فشرط إعادتها في الزيادة على قدر المدرهم . قلت هذا الحديث أخرجه المدارقطني في سننه عن روح بن عطيف عن الزهري عن أبي سلامة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي علي قلت تعاد الصلاة من قدر المدرهم من الدم . وفي لفظه إذا كان في الثوب قدر المدرهم غسل الثوب وأعيدت الصلاة . وقال المنادي هذا حديث البخاري هذا حديث باطل وروح هذا منكر الحديث . وقال ابن حبان هذا حديث موضوع لا شك فيه لم يقله رسول الله علي أنه ولكن أخبر عنه أهل الكوفة وكان روح بن عطيف يروي الموضوعات عن الثقات ذكره ابن الجوزي في الموضوعات من طريق نوح عن عليه مريم .

وروى البيهقى عن ابن عمر انه رأى دما في ثوبه وعليه ثياب فرمى بالثوب الذي فيه الدم وأقبل على صلاته ، وروي عن القاسم بن محمد انـــ رأى دمـــا في ثوبه وهو في الصلاة فخلمه ولم يستقبل ، فدل على ان منع الدم درن القليل منه. وذكر في الاسرارعن

#### ثم يروى اعتبار الدرهم من حيث المساحة وهو قدر عرض الكف في الصحيح ، ويروى من حيث الوزن وهو الدرهم الكبير المثقال وهو ما يبلغ وزنه مثقالاً

(ثم يروى اعتبار الدرهم من حيث المساحة ) أشار بهذا إلى بيان إختلاف عبارات عمر رضى الله عنه في اعتبار الدرهم ، فروي عن محمد أن اعتباره بالمساحة ( وهو قسدر عرض الكف ) أى ما وراء مفاصل الاصابع، وهذا الاعتبار يروى عن الكرخى عن محمد ( في الصحيح ) أشار به إلى أن هذا الاعتبار هو الصحيح ذكره محمد في النوادر ، وقسال الدرهم الكبير هو ما يكون مثل عرض الكف ه

( ويروى من حيث الوزن وهو الدرهم الكبير المثقال ) أي اعتبار الوزن في الدرهم هو الدرهم الكبير المثقال ، ذكر هذا عن مجمد انه ذكره في كتاب الصلاة الى اعتبار الدرهم الكبير المثقال ، قال الاترازي وقوله – الكبير المثقال – يجوز برفع اللام على انه صفة بعد صفة ، اى الدرهم الموصوف بأنه مثقال ، ويجوز بجر اللام للاضافة كا في الحسن الوجه ، فافهم ، وبعض المتقلدين النفقة في الدين الأحسن لهم ، ولا من يعلم الاعراب يظن أن المثقال لا يجوز جره لانه يلزم حينئذ دخول اللام في المضاف ، ولهذا ليس إلا من سوء فهمه وقله علمه وعدم دركه ، لان الاضاقة اللفظية يجوز فيها دخول اللام في المضاف – فهمه وقله علمه وزنه مثقالاً ) أى الدرهم الكبير هو الذي يبلغ وزنه مثقالاً وانتصاب مثقال على انه مفعول يبلغ ومعناه ما يصل إليه كا في قولك بلغت لمكان كذا ، معناه

### وقيل في التوفيق بينهما ان الاولى في الرقيق والثاني في الكثيف، وإنما كانت نجاسة هذه الاشياء مغلظة لانها تثبت بدليل مقطوع بـــه

وصات إليه ، وكذلك إذا شارفت عليه ، ومنه قوله تعالى ﴿ فَإِذَا بِلَغِنَ أَجِلُهِنَ ﴾ ٢٣٤ البقرة ، أي قاربنه وشارفن عليه .

( وقيل ) قائله أبو جعفر الهندواني ( في التوفيق بينها) أي بين الروايتين المذكورتين ( ان الاولى في الرقيق )أى أن الرواية الأولى وهي اعتبار الدرهم من حيث المساحة في النجس الرطب والمائع ( والثانية في الكثيف ) أي والرواية الثانية ، وهي اعتبار الوزن في النجس المسجد كالمذرة ، وهو الصحيح نص عليه في الحيط ، لأن التقدير بالمرض في المسجد قبيح ، وفي جامع الكردري وهو المختسار في المسوط والخلاصة الدرهم يكون من القدر المعروف في البلد ، وأما النقود المنقطع عملها كالبشهيلي وغيره قيسل يعتبر وهو ضعيف ،

( وانها كانت نجاسة هذه الأشياء ) يعني الاشياء المذكورة كالدم والبول والخر ونحوها ( مغلظة ) يعنى موصوفة بالتغليظ ( لانها ) أى لأن هذه الأشياء أى نجاستها ( تثبت بدليل مقطوع فيه ) أى بنص وأراد فيه بلامعارضة نص آخر مثلا ، فإن نجاسته بنص القرآن لقوله ﴿ رجس ﴾ اى نجس ولم يعارضه نص آخر .

فإن قلت لا يظهر من الآية دلالة ظاهرة على نجاسة الخمر ، لأن الرجس عند اهل اللغة القذر ولا يازم ذلك النجاسة ، وكذا الامر الوارد بالاجتناب لا يازمه فيه النجاسة . قلت لما رمي رسول الله على بالروثة ، وقال انها رجس أو ركس دل على ان الرجس النجس . فإن قلت حكي عن ربيعة وداود انها قالا الخمر طاهر فأقل الرطبة أن يكون نجساً غففاً . قلت نقل أبو جسامة الاجهاع على نجاستها وأراد بها النجاسة المفلظة .

فإن قلت يازم بما ذكرت ان يكون ما عطف على الخر في الآية نجسا. قلت القرآن في النظم لا يوجب القرآن في الحكم ، ويكون المراد من قوله بدليل مقطوع به الاجماع ، كالدم مثلا فإنه حرمة فأشبه بنص القرآن ، ونجاسته مجمع عليها بلا خلاف وهو حجة قطعية ، والمراد من الدم الدم المسفوح ، وفي الجنازية والمراد بكونه قطعياً أن يكون سالماً عن الأسباب

الموجبة التخفيف من معارض النصين (۱) الاجتهاد والضرورات المحققة . قلت يأتم مه من سلامته عا ذكر أن يكون مقطوعاً به ، لأن خبر الواحد السالم عن ذلك لا يكون الحكم الثابت به وحده متطوعاً بسه ، وعلى هذا الاصل الاختلاف بين أبي حنيفة و رض ، وصاحبيه ، فإن التغليظ عند أبي حنيفة يثبته بنص ، فعلى نجاسته من غير معارضة نص آخر في طهارته ، والتخفيف يثبت بتعارض النصين ، وعندها التغليظ يثبت بما وقسع الاجماع على نجاسته ، والتخفيف بما وقع الاختلاف .

وفائدة الخلاف تظهر في مثل الروث ، فعنده نجس مغلظ لحديث ابن مسعود رضي الله عنه الجن ، ولم يعارضه غيره ، وعندها مخفف لأنه عند مالك « رح » ظاهر ، ومن الأشياء المذكورة فيا مضى البول وهو على أنواع أربعة .

الأول: بول الآدمي الكبير فحكمه انه نجس مفلظ بإجماع المسلمين من أهل الحسل والمقد ، وابن المنذر نقل الاجماع عن أصحابنا وأصحاب الشافعي « رض » .

الثاني: بول الصبي الذي لم يطعم فكذلك عند جميع أهل العلم قاطبة إلا ما نقل عن داود الظاهري بطهارتها ولا يعتبر خلافه ، وعند الشافعي نجاسة خفيفة ، وقال الأوزاعي لا بأس ببول الصبي ما دام يشرب اللبن ولا يأكل الطعام ، وهو قول عبد الله بن وهب صاحب الامام مالك ، واحتجوا في ذلك بأحاديث منها ما رواه البخاري ومسلم واللفظله عن عائشة رضى الله عنها قالت كان رسول الله بيالي يؤتى بالصبيان فيترك عليهم ويحنكهم ، فأتى بصبي فبال عليه فدعى باء فأتبعه بوله ولم يفسله قلنا لم يفسله محمول على نفى المبالغة فيه ، وما ورد في الأحاديث من النضح المراد به الصب وقال في المعلم في شرح صحيح الهافي بال في ثوبه عائد إلى الصبي وهو في حجره عليه السلام على ثوب نفسه فنضح ثوبه خوفاً من أن يكون طار منه على ثوبه ، وهو بعيد ، لأن الآثار جاءت صريحة بأن المراد به النبي عملية .

والثالث : بول الحيوان الذي لا يؤكل لحم فحكمه انب نجس مغلظ عندنا وعند

<sup>(</sup>١) هنا كلمة غير مفهومة ورسمها في الأصل – ولجازن .

وإنكانت مخففة كبول ما يؤكل لحمه جازت الصلاة معه حتى يبلغ ربع الثوب ، يروى ذلك عن أبي حنيفة «رح» ، لأن التقدير فيه بالكثير الفاحش والربع ملحق بالكل في بعض الاحكام ، وعنه ربيع أدنى ثوب تجوز فيه الصلاة كالمئزر ، وقيل ربيع الموضع الذي أصابه كالذبل والدخريص ،

الشافعي وعند الإمام مالك والفقهاء كافة « رح » بعموم قوله عَلِمَتَهِانذ استنزهوا . وحكى عن النخمي طهارته وهو مردرد ، وحكى ابن حزم الظاهري عن داود أن الأبوال كلها والأرواث كلها طاهرة من كل حبوان إلا الآدمي ، وهذا في نهاية الفساد .

والرابع: بول الحيوان الذي يؤكل لحمه فحكمه انه نجس عند أبي حنيفة وأبي يوسف والشافعي وغيرهم رحمهم الله على ما يأتي تفصيله في النجاسة ، وقال مالك وعطاء والثوري والنخمي وزفر وأحمد بوله وروثه طاهران ، واختاره الروياني وابن خزيمة من أصحاب الشافعي ورض ، هكذا حكاه النووي ، والصواب في مذهب زفر أن روث نجس محفف كمذهب أبي بوسف ومحمد ، وعند محمد والليث بوله طاهر وروثه ،

(وإن كان) النجس ( محففاً كبول ما يؤكل لحمه ) كالابل والبقر والغنم (جازت الصلاة معه حتى يبلغ ربسع الثوب ) أى إلى أن يبلغ النجس المخفف ربسع الثوب ( يروى ذلك عن أبي حنيفة « رح » ) أى يروى جواز الصلاة مع النجس المخفف ما لم يبلغ ربع الثوب ، رواه أحمد رحمه الله عن أبي حنيفة « رض » ( لآن التقدير فيه ) أى في النجس المخفف ( بالكثير الفاحش ) في منع الصلاة ، وذلك لان الكثير ما يستكثره الناظروة ، ويستفحشه ( والربع يلحق بالكل في بعض الاحكام ) كمسح الرأس وانكشاف العورة ، وفي حتى المحرم وغيرها .

( وعنه ) أى عن أبى حنيفة و رض » ( ربع أدنى ثوب تجوز فيه الصلاة كالمئزر ) لانه أقصر الثياب ، وفيه الاحتياط ، ويقرب منه ما قال أبو بكر الرازى يعتبر السراويل احتياطاً ( وقيل ربع الموضع الذي أسابه كالذبل والدخريص ) قال في المحيط وهو الاصح وكذا قال في التحفة .

#### وعن أبي يوسف ورح، شبر في شبر وإنما كان مخففاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف ورح، لمكان الاختلاف في نجاسته أو لتعارض النصين على اختلاف الاصلين،

( وعن أبي يوسف شبر في شبر ) أي شبر طولاً ، وشبر عرضاً ، أخذاً في باطن الخفين يعني ما يلي الأرض من الخف ، فإن باطنها يبلغ شبراً في شبر ، فيجوز تقدير الكثيرالفاحش به ، وعن محد مقدار القدمين يعني قدم في قدم ، قاله في شرح الطحاوي، وعن أبي يوسف ذراع في ذراع ذكره في المفيد . وفي الذخيرة ما روى ابراهيم عن محمد و رح ، انالكثير الفاحش في الحف الكثيرة ، وانها خص الحف والقدمين لاستدامة الضرورة في ذلك ، لا سيا في حق سواس والدواء ، وفي المبسوط روي عن محمد أن الروث لا يمنع إن كان كثيراً فاحشا ، وقال يمنع آخر أقواله حتى كان بالراي مع الحليفة هارون الرشيد رحمه الله تمالى فرأى في الطرف والحافات بالارواث والناس فيها بلوى عظيمة ، وقال سواء عليها طين بخارى ، وانحا خصها لأن شنى الناس والدواب يختلط فيها مثل ديار مصر ، بخلاف المدائن وغيرها في ازقها يمشي على حدة ابن آدم ، فإن البلوى فيها أقل . وعن ابي حنيفة و رح ، انه كره ان يحد لذلك حداً ، وقال الفاحش يختلف باختلاف طباع الناس قيقف الامر فيه على العادة وما يستفحشه المبتلى به كاهو دأبه .

(وانما كان) يمني بول ما يؤكل لحمه ( محفقاً عند أبي حنيفة « رح » وأبي يوسف لمكان الاختلاف في نجاسته ) على أصل أبي يوسف « رح » فإن تخفيفها عنده انما ينشأ من سوغ الاجتهاد ( أو لتمارض النصين ) على أصل أبي حنيفة «رح» وها هنا حديث الاستنزاه من البول وحديث العرنيين ، فإن تخفيفها عنده ينشأ من تعارض النصين ( على اختلاف الاصلين ) أي أصل أبي يوسف وأصل أبي حنيفة في بول ما يؤكل لحمه تعارض النصين ، وأصل أبي يوسف « رض » اختلاف العلماء وكل منهما على أصله في تخفيف بول ما يؤكل لحمه .

فإن قلت أصل محمد و رح ، أيضاً مثل أصل أبي يوسف و رح ، فلم يذكر محمداً معه . قلت لان الكلام في بول ما يؤكل لحمد وهو ليس بنجس عند محمد و رح ، فكان

وإذا أصاب النوب من الروث أو من اختاء البقر أكثر من قــــدر العدوم لم تجز الصلاة فيه عند أبي حنيفة « رح، لأن النص الوارد في نجاسته وهو مــا روي انــــه عليه السلام رمى بالروثة وقال هذا رجس أو ركس

أصل أبي يوسف وحده في هذه المسائل ، فلذلك لم يذكره معه ، وقال السفنافي وانما أخر اصل أبي حنيفة « رح » رعاية لفواصل الالفاظ ، فانها مسا تراعى ألا ترى ان الله تعالى أخر خلق السموات عن خلق الارض في سورة طه في قوله ﴿ تنزيلا ممن خلق السموات العلى ﴾ وفي غيرها استمر ذلك ، وذكر خلق الشموات فتدخل الارض نحو ﴿ الجسد الله ي خلق السموات والارض ﴾ 1 الانعام ، وغير ذلك من الآيات .

وقال الاكمل وأرى أن تقديمه ما كان ينافي ذلك ، ولمله من باب الترقي . قلت هـذا الذي ذكره انما يراعى في كلام الفصحاء البلغاء ولا يراعى ذلك في عبارات الفقهاء ، بل هم مسامحون في عباراتهم بذكر الفاظ مخالفة لقواعد الصرف واصطلاحات النحاة ، لأنجل مقصودهم لأن المعاني كا سعته على ذلك في مواضع من الكتاب ان شاء الله تعالى .

( وإذا أصاب النوب من الروث أومن خناء البقر ) والاخناء جمع خنى بكسر الخساء المعجمة وسكون الثاء المثلثة . قال الجوهري الحثى للبقر . قلت ولكل حيوان ذو ظلف والحثى بالفتح مصدر خثى البقر يخنى خثياً من باب ضرب يضرب ضرباً ( أكثر من قسدر السرهم لم تمجز الصلاة فيه عند أبي حنيفة لأن النص الوارد في نجاسته ) أي نجاسة الحثى ( وهو ) أي النص ( ما روي انه عللي رمى بالروثة وقال هذا رجس أو ركس ) الحديث اخرجه البخاري ، وقامه عن عبد الرحمن بن الاسود عن أبيسه عن ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي علي أتى الفائط فأمرنى ان آتيه بثلاث أحجار فوجدت حجرين والتمست الثالث فلم أجده ووجدت روثة فأتيته بها فأخذ الحجرين والتى الروثة ، وقال هذا ركس ، ورواه ابن ماجة وقال فيه هذا رجس بالجم ، ورواه الدارقطني ثم البيهتى فزاد ركس ، ورواه ابن ماجة وقال فيه هذا رجس بالجم ، ورواه الدارقطني ثم البيهتى فزاد قبه اتيتني بحجر ، محتجين بذلك على وجوب الاستنجاء بثلاثة أحجار ، وسيأتي عن قريب ان شاء الله تعالى .

لم يعارضه غيره ولهذا يثبت التغليظ عنده والتخفيف بالتعارض، وقالا يجزئه حتى بفحش، لأن للاجتباد فيه مساخاً وبهدذا يثبت التخفيف عندهما، ولأن فيه ضرورة لامتلاء الطرق بها وهي مؤثرة في التخفيف،

(لم يمارض غيره ) جملة في محل الرفع لأنها خبر ان في قوله – لان النص – قول ه عيره – ما روي من الحديث المذكور (ولهذا) أي بورود نص على التنجيس لم يمارضه نص آخر (يثبت التغليظ) في النجاسة فحينئذ يكون الروثوالحثى من النجاسة الغليظة عند أبى حنيفة بناء على أصله (والتخفيف بالتعارض) أي يثبست التخفيف في النجاسة بتعارض النصين كما في حديث الاستنزاه عن البول بحديث العرنيين .

(وقالا) أي أبو يوسف ومحمد و رح » ( يجزئه ) أي يجزى المصلي إن أصاب ثوبه من الروث والحثى اكثر من قدر الدرهم ( حتى يفحش ) أي حتى يصير فاحشاً وهو أن يبلغ ربع الثوب كا ذكرنا ( لأن للاجتهاد فيه ) أى التخفيف ( مساغاً ) أى جوازاً ، حاصله ان الاجتهاد كالنص ، قال الله تعالى ﴿ فاعتبروا يا أولي الأبصار ﴾ ٢ الحشر، قلما ثبت التخفيف بالنص ثبت بالاجتهاد أيضاً ، فالروث عند مالك و رح ، طاهر وعند ابن أبى ليلى السرقين ليس بشى قليله و كثيره لا يمنع الصلاة لانه وقود أهل الحومين ، ولو كان نجساً لما استعماوه كالمذرة .

(ولهذا) اى ويجوز الاجتهاد في هذا الحكم (يثبت التخفيف عندها) أى يثبث تخفيف النجاسة عند أبى يوسف ومحمد (ولان فيه ضرورة) إشارة إلى التخفيف يثبت عندها بشىء آخر وهو الضرورة والضمير فيه يرجع إلى الروث لامتلاء الطرق بها مذا بيان الضرورة أى لأجل امتلاء طرق الناس بها أى بالروث والحثى (وهى) أى المضرورة (مؤثرة في التخفيف) أى في تخفيف النجاسة والا ترى انها مؤثرة في سقوط النجاسة في المرة وإلا ان الضرورة ها هنا دون الضرورة هناك فأوجبنا التخفيف دون الاستاط.

بخلاف بول الحمار ، لأن الارض تنشفه . قلنا ضرورة في النعال وقد أثرت في التخفيف مرة حتى تطهر بالمسمح فتكفي مؤنتها ولا فرق بسين مأكول اللحم ، وزفر « رح، فرق بينهما

( بخلاف بول الحمار ) هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره أن يقال ان الضرورة في بول الحمار كالضرورة في روثه ، وقد قلتم بتغليظه ، وتقرير الجواب انا لا نسلم ذلك ( لان الارض تنشف ) أى تشربه من تنشف الثوب المرق ، تنشف بكسر الشين في الماضى وفتحها في المستقبل فإذا كان كذلك قد يبقى على وجه الأرض منه شيء يبتل به الماء بخلاف الروث .

(قلنا أن الضرورة) التي ذكرها في الروث أشارة إلى الجواب عمدا قالا في ثبوت التخفيف في الروث أنما هي ( في النمال قد أثرت في التخفيف مرة حتى يطهر بالمسح فيكتفى بمؤنتها ) أى بمؤنة الضرورة فلا يخفف في نجاستها ثانياً الحاقاً للروث بالمذرة ، فأن الحكم فيها كذلك بالاتفاق .

فإن قلت هذا التعليل يخالف التعليل الذي ذكره في قدر القراءة في السفر في قصل القراءة وهو قوله لأن للسفر أثر في اسقاط الصلاة ، فلان يؤثر في تخفيف القراءة أولى حيث يستدل بوجود التخفيف مرة على تخفيفه ثانياً هناك ، ومنعه ها هنا فها وجهه. قلت لا مخالفة بينها في المعنى بل كل منها في نجس ، وذلك لان سقوط شرط الصلاة في السفر من قبل رخصة الاسقاط والحكم فيها وهو أن لا يبقى العزيمة مشروعة أصلا لسقوط العينية في المسلم ، فلها كان كذلك الساقط كأن لم يكن أصلا شيء لو أتى بالاربع كان الفرض هو الركعتين فقط فكان في القراءة حينئذ ابتداء لا ثانياً ، فلذلك راعى المصنف ورح ، لفظ الاسقاط في الركعتين ، ولفظ التخفيف في قدر القراءة اشارة إلى ما قلنا .

( ولا فرق بين مأكول اللحم وغير مأكول اللحم ) أراد بيان الأرواث كلها نجســـة نجاسة خفيفة ، وحال ذلك انه لا فرق بين علمائنا الثلاثة في أصل نجاسة الروث ، غير ان اختلافهم في الصفة ، ولم يفرق في ذلك إلا زفر أشار إليه بقوله ( وزفر فرق بينها ) أي فوافق أبا حنيفة في غير مأكول اللحم ، ووافقهما في المأكول، وعن محد درح، أنه لما دخل الريّ ورأى البلوى أفتى أن للكثير الفاحش لا يمنع أيضاً ، وقاسوا عليها طــــين بخاري أو عند ذلك رجوعه في الحف يروى

بين مأكول اللحم وغير مأكول اللحم ( فوافق ) أى زفر وافق ( أب احنيفة في غير المأكول ) أي غير مأكول اللحم حيث قال ان الروث إن كان من غير مأكول اللحم فهو نجس مغلظ كا قال أبو حنيفة مطلقاً ( ووافقها ) أي وافق أبا يوسف ومحد « رح » ( في المأكول ) أي في مأكول اللحم ، حيث قال ان الروث ان كان من مأكول اللحم فهو نجس مخفف كما قالا مطلقاً ، لأن حل الاكل مؤثر في حق النجاسة كما في الابوال ،

( وعن محمد انه لما دخل الري ) بفتح الراء وتشديد الياء اسم مدينة في عراق العجم كبيرة، ويكون قدر عمارتها فرسخا ونصفا في مثله ، وفيها نهران جاريان وهي أيضاً ويها قبر محمد بن الحسن والكسائي وبها ولد الرشيد ، لأن المهدى تركها في خلاف المنصور وبنائها ، فلذلك سمى الرى الحمدية ، والنسبة إليها الراى بزيادة الياء في آخرها على غير القياس ، وكان دخول محمد الرى مع هارون الرشيد (ورأى الباوى) أي بلية الناس في الارواث ( فافتى بأن الكثير الفاحش لا يمنع أيضاً ) لما فيه من البلوى ( وقاسوا عليه ) أى قياس مشايخ بخارى على قياس قول محمد و رح » ( طين بخارى ) وإن فعض لما فيه من الفرورة ، وإن كان ترابه مختلطاً بالمذرات ، ويبتني على هذا مسألة معروفة وهي ان الماء والتراب إذا اختلطا وصارا طيناً واحدها نجس ، فقيل العبرة فيه للماء وقيل للتراب وقيل للنالب ، وقيل أيها كان طاهراً فالطين طاهر ، وبه قال الاكثر ، وقيل ان كانا غيسين فالطين طاهر ، لانه صار شيئاً آخر كالخير إذا تخللت ، والكلب والخنزير إذا عبدن فالطين طاهر ، لانه صار شيئاً تخر كالخير إذا تخللت ، والكلب والخنزير إذا في الخف يووى ) أى رجوعه عن قوله في الخف بأنه لا يطهر به مالدلك يروى عنه وقد

وإن أصابه بول الفرس لم يفسده حتى يفحش عند أبي حنيفة وأبي يوسف و رح، وعند محمد ورح، لا تمنع وان فحش لأن بول ما يؤكل لحميه طاهر عنده مخفف نجاسته عند أبي يوسف ورح، والتخفيف ولحمه مأكول عندهما . أما عند أبي حنيفة ورح، فالتخفيف لتعارض الآثار ،

نقدم أن مذهبه أن النجاسة التي لها جرم إذا أصابت الحف لا يجزى، فيها الدلك 4 بسل يشترط فيها النسل فرجع عن قوله هذا إلى قولها فقال لا يجزى، فيها الدلك 4 ولا يحتاج إلى الفسل لما وأى من كثرة السرقين في طريق الرى وكثر الزحام.

(وإن أصابه) أى الثوب ( بول الفرس لم يفسده ) أى الثوب يمني لم يضره ( حتى يفحش ) أى حتى يصير فاحشا بأن يبلغ ربع الثوب ( عند أبي حنيفة وأبي يوسف « رح» ) وكل واحد منها مشى على أصله > أسا عند أبي حنيفة فالفرس غير مأكول وبوله نجس مخفف لتمارض الآثار > ولولا التمارض لكان نجساً مغلظاً على أصله > وأسا عند أبي يوسف فلأنه مأكول وبوله مخفف وبقي الكلام في قول محمد فعنده بول الفرس طاهر .

أشار إليه بقوله ( وعند محمد لا يمنع ) اى لا يمنع جواز الصلاة ( وإن فحس ) يمني وان صار فاحشاً بأن زاد على الربع ( لأن بول ما يؤكل لحمه طاهر عنده ) أى عند محمد و رح ، ( فخفف نجاسته ) أى نجاسة بول الفرس ( عندأبي يوسف ) على ماذكرنا، وأشار الى مبنى كلامهم بقوله ( ولحمه مأكول عندها ) أى لحم الفرس ما يؤكل عند أبي يوسف ومحمد وكل منها على أصله .

وبقي الكلام في قول أبي حنيفة أشار إليه بقوله ( وأما عند أبي حنيفة فالتخفيف) في بول الفوس ( لتمارض الآثار ) فإن حديث المرنيين يدل على طهارة البول في الجمة ، وحديث استنزهوا من البول يدل بعمومه على نجاسة البول مطلقاً .

فإن قلت التمارض انما يتحقق إن جهل التاريخ ، وفي حديث المرنيين دلالة التقدم ،

وإن أصابه محره ما لا يؤكل لحمه من الطيور أكثر من قدر الدرهم أجزأت الصلاة فيسه عند أبي حنيفة وأبي يوسف « رح» . وقال محمد « رح» لا يجوز فقد قيل ان الاختلاف في النجاسة وقد قيل في المقدار

لأن فيه المثلة فيكون منسوخاً فلا تعارض بين الناسخ والمنسوخ. قلت أجاب الاكمل أخذاً من كلام السفناقي بقوله سلمنا أن فيها تعارضاً ولكنه في بول ما يؤكل لحمه والفرس عنده غير مأكول ، والكراهة فيه كراهة التحريم فيكون بوله نجساً مفلظاً. ثم أجاب عنه بحا ملخصه بأن حرمة الفرس لم تكن لنجاسته ، بل تحرزاً عن تقليل مادة الجهاد فكان لحمه طاهراً ، ولهذا قال بطهارة سؤرة ، ولكن يتحقق التعارض في بوله فيكون مخففاً.

قلت طول الاكمل بما يشوش الناظر وخلاصة الجواب أن يقال ذكر فخر الاسلام في الجامع الصغير ان الفرس يؤكل لحمها ، وهو قولهم جميعاً يعني عند أبي حنيفة أيضا يؤكل ، وانما كره للتنزه وهو الحمابي عن قطع مادة الجهاد ، والكراهة لا تمنع الاباحة كأكل لحم البقرة الجلالة قبل التنقية ، فان بوله كبول ما يؤكل لحمم ، وقبل أراد بالتعارض تعارض الآثار في لحمه ، فإنه روي انه عليه نهى عن لحوم الحيل والبغال ، وروي انه عليه أذن في لحوم الحيل ، فهذا يوجب قولاً في تخفيف بوله لأنه ما كول من وجه فلا يكون كبول الكلب والحمار .

(وإن أصابه خرء ما لا يؤكل لحه من الطيور) أى وإن أصاب الثوب خرء ما لا يؤكل لحه من الطيور مثل الصقر والبازي والشاهين ونحوها (اكثر من قدر الدرهم) اكثر منصوب ، لأنه حال من الحرء (أجزأت الصلاة فيه) أى فى ذلك الثوب (عند أبى حنيفة وأبى يوسف ، وقال محمد لا يجوز ، وقد قبل) قائله الكرخى (ان الاختلاف فى النجاسة) يمنى انه طاهر عندها ونجس عند محمد كاللحوم .

( وقد قيل ) قائله أبو جعفر الهندواني ( في المقدار ) يعنى انسه نجس بالاتفاق ؟

### وهو الأصح هو يقول ان التخفيف للضرورة ، ولا ضوورة لعدم المخالطة قلا يخفف ، ولهما انها تذرق من الهواء والتحامي عنه متعذر

لكته خفيف عند أبى حنيفة غليظ عندهما ، وأبو يوسف مع أبى حنيفة و رح ، على رواية الكرخى ومع محمد على رواية الهندواني كا هوصريح فى المنظومة ، والمختلفولا يفهم هذا من لفظ الهداية ، بل الذى يفهم منه ان أبا يوسف فى الجامع الصغير مسع أبى حنيفة على الروايتين جيما ، وجعل فخر الاسلام قول ابى يوسف فى الجامع الصغير مع أبى حنيفة على رواية خفة نجاسة الحرء ، وعلى رواية طهارته ( وهو الأصح ) أى كون الاختلاف فى المقدار هو الاصح ، نص عليه فى الجامع قاضى خان والحيط ، لأنه مما حاله طبع الحيوان إلى نتن وفساد ، ولكن ذكر فى المسوطين ومحيط السرخسى خلاف هذا فقال ليس لما ينفصل من الطيور نتن وخبث رائحة ولا ينحى شىء من الطيور عن المساجد ، فعرفنا ان خرء الجميع طاهر ، ولانه لا فرق فى الحرء بين مايؤكل لحمه وبين ما

وفى الجتبي قبل خرء الحمار نجس إن كان سلطا لكثرة علفها. وقال النووى خسره السجاج طاهر للبلوى ، وخرء دود القز والفارة وبولها نجس، وعن محمد لا بأس ببولها وبول السنور الذى تعتاد من البول على الثياب لا بأس به للبلوى، وعن محمد بوله طاهر وبه قال أبو نصر ، وقبل خفيفة ، وفى الايضاح وبول الحنافس وخرؤها ليس بشىء لتمذر الاحتراز عنة ، وخره الحام والعصفور طاهر.

( هو يقول ان التخفيف للضرورة ) أى محمد يقول بتخفيف النجاسة انمــا يكون للضرورة ( ولا ضرورة ها هنا لعدم الحالطة ) أى لعدم مخالطة هذه الطيور التي لايؤكل لحما مع الناس ولا تأوى البيوت ( فلا تخفف ) بل تغلظ بخلاف الحمام والعصفور لوجود المحالطة فسما .

( ولهما ) أي ولأبي حنيفة وأبي يوسف ( انها ) أي ان هذه الطيور ( تذرق من الهواء) بالذال المعجمة ، من ذرق يذرق من باب نصر ينصر وضرب يضرب ، ومعنساه ذرق ، وذرق الطائر خرؤه ( والتحامي عنه متعذر ) أي التحفظ عنه صعب ، لأنه يأتي بغتة من فتحقق العنرورة ، ولو وقع في الإثاء قيل يفسده وقيل لا يفسده لتعذر صون الأواني عنه . وإن أصابه من دم السمك أو من لعأب البغل أو الحمار أكثر من قدر الدرهم أجزأت الصلاة فيه ، أما دم السمك فلأنه ليس بدم على التحقيق .

غير روية ( فتحققت الضرورة ) فتحققت الباوى .

( ولو وقع ) خرء طير من هذه الطيور ( في الإناء قيل يفسده ) أي يفسد ما في الإناء و سواء كان مناء أو غيره من المائمات ، وقال هذا أبر بكر الآعش لإمكان مسون الإناء والتفطية ونحوها ( وقيل لا يفسده ) قائله الكرخي ( لتمذر صون الأواني عنه ) أي عن الحرء المذكور ، ولهذا قالوا يفسده خرء الدجاج لأنه لا ضرورة فيه حيث يمكن صون الأواني عنه .

(وإن أصابه) أي الثوب (دم السمك أو لعاب البغل أو الحار أكثر من فدر المدرم أجزأت الصلاة فيه) أي في ذلك الثوب (أما دم السمك فليس بدم على التحقيق) لأن اللهم على التحقيق يسود إذا شمس ، ودم السمك يبيض ، ولهذا يحل تماوله من غير ذكاة ، ولأن طبع الدم حار وطبع الماء بارد ، فلو كان السمك دم لم يدم سكونه في المساء . وفي مبسوط شيخ الإسلام انه ما أخذ أى ما يتغير ، وقال بعضهم هو دم ولكته طاهر ، لأنه لو كان نجساً لأمر بالطهارة فصار حكه حكم الكند والطحال ودم يبقى في العروق ، كذا في الإيضاح ، وفيه انه ما يلون ، لأن الدم لا يمكن في .

فإن قلت أثبت المصنف و رح ، أولا أنه دم ثم نفاه وهذا تناقض و قلت أجساب الاترازي بأنه أراد بالاثبات صورة الدم وبالنفي حقيقة الدم و قلت يجوز أن يقال أن الاثبات بالنسبة إلى قول من قال أنه دم حقيقة والنفي بالنسبة إلى قول الجهور أنه ليس بدم على التحقيق ، وقال أو يوسف في قول الشافعي هو نجس الحاقاً بسائر الدماء وهسو ضعيف ، ودم البق والبراغيث ليس بشيء ، وبه قال مسالك وأحد في رواية لأنه ليس بسفوح ، والمسفوح ، ودم الحداة والأوزاغ نجس لأنه دم سائل ومسا يبقى في العروق

فلا يكون نجساً. وعن أبي يوسف « رح » انه اعتبر فيه الكثير الفاحش فاعتبره نجساً. وأما لعاب البغل والحمار فلأنه مشكوك فيه فلا يتنجس به الطاهر ، فإن انتضح عليه البول مثل رؤوس الابر فذلك ليس بشيء ،

واللحم طاهر لا يمنع جواز الصلاة وإن كثر لأنه ليس بمسفوح ، ولهذا حل تناوله · وعن أبي يوسف انه معفو عنه في الثياب لمدم الاحتراز فيه دون الثوب ·

( فلا يكون نجساً ) هذا نتيجة قوله - فلأنه ليس بدم على التحقيق - فإذا لم يكن دماً حقيقة فلا يكون نجساً فلا يمنع الصلاة .

( وعن أبي يوسف « رح » انه اعتبر فيه ) أي في دم السمك ( الكثيرالفاحشفاعتبره نجساً ) مخففاً للضرورة ، وهــذه رواية المعلى عنه .

( وأما لعاب البغل والحمار فلأنه مشكوك فيه ) كسؤرها ، ومعنى الشك تقدم ( فلا يتنجس به الطاهر ) أي لا يتنجس بالمشكوك فيه الثوب الطاهر ، فلا يمنع جواز الصلاة وإن كثر ، وعن أبي يوسف أن لعاب البغل والحمار يمنعان جواز الصلاة إذا كثر ، لأن اللعاب يتولد من اللحم النجس .

( وان انتضح ) أي وان ترشرش ، وهو بالضاد المعجمة والحاء المهملة ( عليه ) أي على المصلي (البول)أراد به البول الذي أجمع على نجاسته بالتغليظ ( مثل رؤوس الابر )بكسر الهمزة وفتح الباء الموحدة جمع إبرة الحياط ( فذلك ليس بشيء ) أي ليس بشيء معتبر ، ولا مانع من جواز الصلاة معه .

فإن قلت هذا شيء لأنه موجود فكيف يصح نفيه . قلت من التفسير يعلم جوابه . وفي الكافي أما لو انتضح مثل رؤوس المسألة . . يمنع لعدم الضرورة ، وعن الفقيه أبي جعفر ما قال محمد « رح » في الكتاب مثل رؤوس الابر دليل على ان الجانب الآخر من الابر معتبر ، وغيره من المشايخ لا يعتبر الجانبين دفعاً للحرج . ولو انتضح ويرى أفره لا بد من غسله ، وإن لم يغسل حتى صلى به وهو مجال لو جمع كان أكثر من الدرهم أعاد كذا ذكر البقالي والمحبوبي في جامعه .

لأنه لا يستطاع الامتناع عنه. قال والنجاسة ضربان مرئية وغير مرئية ، فما كان منها مرئياً فطهارتها بزوال عينها ، لأن النجاسة حلت المحل باعتبار العين فتزول بزواله إلا أن يبقى من أثرها ما يشق ازالته لأن الحرج مدفوع .

( لأنه ) أي لأن الشأن ( لا يستطاع الامتناع عنه ) خصوصاً في مهب الرياح .

(قال) أي القدوري (والنجاسة ضربان) أي نوعان (مرثية) أي يرى بالمين ويدرك بالنظر كالدم والعدرة ، والآخر لا يرى ولا يدرك بالنظر وهو معنى قوله (وغير مرثية) كالبول ونحوه (فما كان منها) أي من النجاسة (مرئياً قطهارتها بزوال عينها) أي عين النجاسة من غير اشتراط عدد فيه (لأن النجاسة حلت المحل باعتبار المين فتتول بزواله سال أي يزوال المين ، وفي بعض النسخ بزواله بالضمير المسندكر ، أي بزوال المين أيضاً.

(إلا أن يبقى من أفرها ما يشتى إزالته لأن الحرج مدفوع) الكلام فيه في مواضع . الأول : في الاستثناء ، قال السفنافي ما ملخصه ان المستثنى منه محنوف غير مذكور لفظا ، لأن استثناء الأثر من المين لا يصح ، لأنسه ليس من جنسه فكان تقديره ؛ فطهارته زوال عينه وأثره ، إلا أن يبقى من أثره ما يشتى إزالته ، ثم استشكل بأن حذف المستثنى منه في المثبت فلا يجوز ، فلا يقال ضربني إلا زيد ، ثم استدرك ذلك بأن هذا لا يحوز عند استقامة الممنى وعند عدم الاستقامة يجوز بقولك قرأت إلا يوم كذا ، لأنه يجوز أن يقرأ الايام كلها إلا يوما ، بخلاف ضربني إلا زيد فإنه لا يستقيم أن يضربه كل ويستشي زيد ، وهذا من قبيل ما يستقيم فيه المنى ، فإن قولك قطهارته زوال عينه وأثره في جميع الصور وأما الأكمل فإنه قال وهذا استثناء العرض من المين فيكون منقطماً .

قلت لم يكن له حاجة إلى ادعاء حذف المستثنى منه ولا الاستشكال ، والجواب عنه بل الأوجه ها هنا أن يقول إلا ها هنا استثناء من قسوله – فاتول بزوالهسا – والممنى

فالنجاسة لا تبقى بزوال عينها كا حمل لفظ يأبى في قوله تمالى ﴿ ويسابى الله الا أن يتم نوره ﴾ ٢٣ التوبة ، على معنى لا يريد بهما بمنى واحد ، و كذلك هاهنا معنى قوله فاتزول، فلا يبقى فحينئذ وجد الشرط في هذا الاستثناء وهو كون الكلام غير إيجاب ، فيكون معنى فاتزول النجاسة فلا تبقى النجاسة فلا تبقى النجاسة فلا تبقى النجاسة فاترول عنها إلا بقاء أثرها الذي يشق إزالته ، فإنه معنوي فيجيء كلام الأكمل وهو استثناء العرص من العين فانتفى قول السفناقي ، لأن اسنثناء الأثر من العين لا يصح .

الثاني: أن المراد من الأثر هو اللون والرائحة وتعريفهم المشقة بالاحتياج في قلعه إلى شيء آخر نحو الصابون والحرص وغيرها ، ومنه قال الأكمل ما يشى إزالته بالاحتياج إلى الازالة إلى غير الماء كالصابون والاشنان ، قلت هذا التفسير ليس بشيء لأن المعنى ليس على هذا بل المعنى الذي يقتضيه التركيب عدم إزالة الأثر بالماء لا يضر ، والدليل عليه حديث خولة بنت قتادة سألت النبي على عن دم الحيض فقال اغسليه فقلت يفسل فيبقى فقال على ولا يضرك أثره ، أخرجه أبو داود في رواية ابن الاعرابي والبيهقي من طريقين . وقال ابراهيم الحربي لم يسمع خولة بنت يسار إلا في هسذا لحديث ، ورواه الطبراني في الكبير من حديث خولة بنت يسار إلا في هسذا لحديث ، ورواه الطبراني في كذلك فادر أبا داود وانما رواه من حديث خولة بنت يسار كا ذكرت الم أبي داودوليس كذلك فادر أبا داود وانما رواه من حديث خولة بنت يسار كا ذكرت عن اللون والنجاسة لم يزل كان ذلك ضرورة فيسقط بها حكم النجاسة ، ولان الاثر عبارة عن اللون والنجاسة ما كانت باعتبار اللون بل باعتبار العين والنتن وقدر الاقل .

فإن قلت روى أبو داود عن معاذة قالت سألت عائشة رضي الله عنها عن الحائض يصيب ثوبها الدم ، قالت تفسله ، فإن لم يذهب أثره فغيره بشيء من صفرة ، وفي رواية الدارمي باصفرار الزعفران ، فهذا يدل ان الاحتياج إلى شيء غير الماء . قلت هدذا موقوف وأيضاً فلا يدل على ان الاحتياج المذكور ضروري ، وإنما أمرت عائشة رضي الله عنها بذلك لتغيير اللون لا للازالة ، فإن ذلك يشق وفيه حرج وهو مدفوع . .

فإن قلت روى أبو داود وغيره حديث أم قيس بنت محصن تقول سألت النبي ما عن

#### وهذا يشير إلى أنه لا يشترط الغسل بعد زوال العين وإن زال بالغسل مرة واحدة ، وفيـــه كلام ، وما ليس بمرئي فطهارته أن يغسل حتى يغلب على ظن الغاسل انه قد طهر ،

دم الحيض يكون في الثوب ، قال حكيه بضلع وماء وسدر ففيه اضافة سدر إلى الماء . قلت إنما أمرها مبالغة في الانقاء وقطع أثر دم الحيض لا غير ، واسم ام قيس اميمة ، قاله السهيلي وقيل خزامة ويعفى بقاء ربحه بعد زوال العين ، قال الكرخي في شرح الجامع الصغير الثوب أصابته نجاسة كثيرة ففسل وبقيت رائحتها لم يكن لها حكم ، وقال الاترازي في هذا الموضع إلا إذا بقي ما في إزالته مشقة بأن لا يزول بالماء الصرف كالمون فيعفى عنه ذلك لقوله عليه في دم الحيض حتيه ثم اقسرضيه ثم اغسليه بالماء ولا يضوك أثره .

قلت ولم يبين أحد هذا الحديث ولا من خرجه ويحتج به تماماً . والحديث رواه أبو داود من حديث أسماء بنت أبى بكر ، قالت سألت امرأة رسول الله عليه فقالت يسار رسول الله عليه أرأيت أحدنا إذا أصاب ثوبها اللم من الحيضة كيف تصنع قال حتيه ثم اقرضيه بالماء ثم انضحيه وليس فيه ولا يضرك أثره .

الموضع الثالث: قيه إشارة إلى ان عينالنجاسة اذاز التبرة واحدة لا يحتاج إلى غسل بعده اشار إليه بقوله (وهذا) أي لفظ القدوري (يشير الى انه لا يشترط الفسل بعد زوال العين) أي عين النجاسة (وان زالت بالفسل مرة واحدة) كلة ان واصلة بمساقبله والمعطوف عليه في الحقيقة محذوف تقديره ان لم يزل وان زالست (وفيه كلام) أي اختلاف المشايخ. وقال الهندواني والطحاوى يفسل مرتين بعد زوال العين ، وقال بعضهم يطهر وان كانت بمرة واحدة كذا في المبسوط ، وفي جامع الكردرى يفسل ثلاثاً بعده ، وكذا في فخر الاسلام يفسل ثلاثاً بعد زوال العين ذكره في الجامع الكبير.

( وَمَا لَيْسَ عِرثُى ) أَى النَّجِسَ الذَّى لا يرى بالعين ( فطهارته أَنْ يَغْسَل حَقَّ يَغْلَبُ عَلَى ) وَمَا لَيْسَ عَلَى النَّالِ النَّالِ النَّالِ أَصَلَ فِي الشَّرَعَ طَهْر ) لان الظن أصل في الشرع

فإن قلت لو غسل الصبي أو الجنون طهر ولا ظن ، قلت غسلهما مثل المساء الذي

لأن التكرار لا بد منه للاستخراج ولا يقطع بزواله فاعتبر غالب الظن كما في أمر القبلة ، وإنما قدروا بالثلاث لأن غالب الظن يحصل عنده فأقيم السبب الظاهر مقامه تيسيراً ، ويتأيد ذلك بجديث المستيقظ من منامه ثم لا بد من العصر في كل مرة في ظاهر الرواية لأنه هو المستخرج

جرى على الثوب النجس وغلب على ظنها زوالنجاسته زوالاستماله ولا نجاسة ها هنا . ( لان التكرار لا بسد منه للاستخراج ولا يقطع بزواله ) يعني لا يعلم قطعا ويقينا بزوال ما ليس بمرثى ( فاعتبر غالب الظن كها في أمر القبلة ) اذا اشتبهت ( وانها قدروا بالثلاث ) يعني انها قدر المشايخ المتقدمون بالثلاث ( لان غالب الظن يحصل عندهم ) أى عند الثلاث ( فأقيم السبب الظاهر ) وهو الثلاث ( مقامه ) بضم الم ، أى مقام غالب الظن ( تيسيراً ) أي جرى التيسير لاجسل التيسير وهو منصوب لانه مفعول ( ويتأيد الله ناي يتأيد تقدير الثلاث ( مجديث المستيقظ من منامه ) وهو قوله على اذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثاً وقد مر هذا مع مافيه من النجاسة والانجاث في أول الكتاب ، وقد شرط ثلث في النجاسة الموهومة ، ففي النجاسة المتحققة أولى .

ثم اعلم ان اشتراط العصر فيما ينعصر بالعصر، اما فيما لا ينعصر كالحنطة إذاتنجست عائم والجرد والحديد والسكين الموه ممسا ينجس والحصير إذا تنجس فعند أبي يوسف يغسل ثلاثاً ويجفف في كل مرة فيطهر ، وقال محمد لا يطهر ابداً لأن النجاسة لا تزول إلا بالعصر، ولأبي يوسف انالتجفيف يقوم مقام العصر في الاستخراج إذ لاطريق سواه .

( لأنه هو المستخرج ) أي لأن العصر هو الذي يستخرج النجاسة ،

فروع . اذا انتضح من الفسالة المتفصلة من المرة الاولى وجب غسله ثلاثاً في ظاهر المذهب ، وفي رواية الطحاوي و رح » يفسل مرتين ، وفي المرة الثانية يفسل مرتين ، بغيمس ، وفي الثالثة مرة . وعند الشافعي والحنابلة على اعتبار العدد ، والنفع شرط عنده في جميع النجاسات ، ذكره ابن قدامة في المغني والنووي ، وفي شرح المهذب اغتسل جنب في عشر آبار افسدها ولا يجزئه غسله عند أبي يوسف وعند محمد يخرج من الثانية طاهراً سواء كان على بدنه نجاسة حقيقية ، أو لم يكن ، فان كانت على بدنه منها شيء فالمياه الثلاثة نجسة وما بعدها مستعملة ، وإن لم يكن فالمياه الثلاثة مستعملة ، وكذا في أدخل يده في عشر جرار خل يطهر عند أبي يوسف وفي عشر جرار خل يطهر عند أبي حنيفة ، و روي الحيط عند أبي حنيفة ، و ولا يطهر عند أبي حنيفة ، و ولا يطهر عند أبي عنيفة .

وقمت فأرة في خمر وماتت ثم صارت الحر خلا ، قيل بباح أكله وقيل لا ، وقيل ان انتفخت لا يحل وإلا حل ، هذا إذا أخرجت قبل أن يصير الحمر خلا ، ولو صارت خلا والفأرة فيها لا تحل .

ولو وقع الكلب في العصير ثم تخمر ثم تخلل يجب أن يكون نجساً ، ولو وقسع خرء الفارة في زفر حنطة وطعنت لم يجز اكلها ويفسد الدهن عن الحسن بن زياد وقال محدبن مقاتل الرازي لا يفسد الدهن ولا الحنطة ما لم يتغير طعمه . وفي المرغبناني يرمى خرء الفارة من الخبز ويؤكل اذا كان صلباً ، ولو وقع في الدهن أو الماء لا يفسده ، وكذا في الحنطة إذا كان قليلا . وفي مسائل الشيخ الزاهد أبي حفص لا يفسد الخسل ولا الرب ، وعن أبي اسحاق الضرير لو كان لي لشربته .

وبول الهرة نجس إلا قولاً شاذاً . والدودة الساقطة من السبيلين نجسة ، وذكر الفقيه أبو حفص في غرائب الرواية انها طاهرة ، وان سقطت من اللحم فهي طاهرة أيضاً .

وجرة البعير بكسر الجيم وتشديد الراء ما يخرج من جوفه من الاحتراز نجسة ، وب قال الشافعي ، والحمار لو شرب من العصير لا يجوز شربه ، وقال محمد بن مقاتل لا بـأس بشربه . وقال أبو الليث هذا خلاف قول أصحابنا .

بخار النجاسة إذا تجمد ثم سال نجس. وقال في المرغيناني لا ينجس في الصحيــــــــــ ، موضع الحجامة يسح بثلاث خروق رطاب ، ويجزئه عن الفسل ذكره أبو الليث ، وعن أبي يوسف يشترط غسله الحصير النجس ان كانت نجاسته يابسة دلكه ، وان كانت رطبــــة أجرى عليه الماء ثلاث مرات ، وفي الذخيرة يطهر عند أبي يوسف « رح » خلافاً لمحمد .

والبساط يحمل في نهر جار لية يطهر العذرة إذا صارت تراباً ، قيل تطهر كالحسار الميت إذا وقع في المملحة حتى صار ملحاً عند محمد . قال في الذخيرة عندها وعند قول أبي يوسف نجس ، وكذا السرقين والعذرة اذا احرقت بالذار وصارت رماداً فهي على هذا الحلاف ، وفي الفتاوى رأس الشاة إذا أحرق حتى زال الدم تطهر ، وكذا بلة التنور النجسة تزول بالاحراق وعند الشافعي الاعيان النجسة لا تطهر بالاحراق بالنسار . وقال في الحضري منهم رماد هذه الاشياء طاهرة ، وفي دخان النجاسة وجهان مشهوران عنده .

وفي الذخيرة لا توقيت في إزالة النجاسة إذا أصابت الحجر أو الآجر والاواني بسل يفسل حتى يغلب على ظن الغاسل طهارتها ولا يبقى لهسا رائحة ولا طعم ولا لون وسواء كانت الآنية من خذف أو غيره أو كانت قديمة أو حديثه ، وعن محمد ان الحذف الجديد لا يطهر أبداً . وفي المرغيناني حانة الحمر لو غسلت ثلاث مرات تطهر إذا لم تبقى لهسا رائحة الحمر ، وان بقيت لا . ولو صب الماء في الحمر ثم صارت خلا تطهر في الصحيح .

الحنطة المتنجسة قبل أن تنتفخ تفسل ثلاثاً وتؤكل إذا لم يبق لها رائحة ولاطمم . وفي شـــرح الطحاوي لا يجل وهو قول محمد « رح » ، وان طبخت بالخمر حتى استمر بطبخ بعده ثلاث مرات تنتفخ في كل مرة ويجفف بعد كل طبخة . وغن أبي حنيفة إذا طبخت بالخمر لا تطهر أبداً لقول محمـد . ولو وقعت الحنطة في الخمر ثم قلبت لا تطهر أبداً والمتمر لا يؤكل وليس له حيلة .

وفي الذخيرة صب خمر في قدر قبل الغليان يطهر اللحم بالفسل ثلاثًا وبعده لا يطهر،

وقيل يغلى ثلاث مرات كل مرة بهاء طاهر ويجفف في كل مرة ويجففه بالزبد . والحبر الذي عجن بالخمر لا يطهر بالفسل ولو صب فيه الحل وذهب أفرها يطهر ، ولو صبغ يده بحناء نجس أو شعره بأن خلط ببول أو خر أو دم فغسله فزالت العين وبقي اللون فهو طاهر وهو الصحيح . قال صاحب الحاوي فان قلنا لا يطهر وكان عليها شعر كاللحية لا يلزمه حلقها بل يصلي ، فإذا اتصل عاد الصلاة وكذا على البدن ، وان كان مها لا يصل كالوسم فإن أمن التلف يلزمه قطمه ، وإن جاوز وكان غيره اكرهه عليه تركه وإن كان هـو الذي فعل فوجهان ، ولو غسل يسده من دهن نجس طهرت ولا يضره أفر الدهن على الأصح.

ولو تنجس المسل يكفأ ويصب عليه الماء ويغلى حتى يعود إلى المقدار الأول، هكذا يفعل ثلاثاً، وعلى هذا الدبس الحبت اذا الزروا في الحمام وصب الماء على جسده ثم صب الماء على الازار محكم بطهارته!.

امرأة تتحرت التنور ثم مسحته بخرقة مبتلة نجسة ثم حرقت فيه ، فإن أكلت حرار النار البلة قبل الصاق الخبز بالتنور لا ينجس الخبز .

المسك حلال على كل حال يؤكل في الطمام ويجعل في الأدوية وان كان أصله دماً على ما قبل بعد • وأما الزناد ان كان لبن سنور في البحر طاهر وعرق سنور برى كما قيسل فهو المرق غير مأكول اللحم .

الذي صلى ومع جلد حية اكثر من قدر الدرهم لا تجوز صلاته وان كانت مذبوحة وأما قميص الحية ففيه اختلاف المشايخ ، فقيل انه نجس ، وقيل انه طاهر ، وأشارشمس الأئمة إلى الصحيح انه طاهر.الماء الذي يسيل من فم النائم طاهر في الأصح .

#### ( فسل في الاستنجاء )

أي هذا فصل في بيان الاستنجاء وأحكام الكلام ، فيه أنواع .

الأول: انه ذكر هذا الفصل في هذا الباب ، لأن الإستنجاء إزالة النجاسة العينية ، فذكره أشق ، وأيضاً اتبع المصنف فيه القدوري وهو اتبع محمداً في انه لم يورده عند ذكر سنن الوضوء . وقيل فيه أوجه أخرى لا طائل (١) تحتها .

الثاني: في معنى الإستنجاء وهوعلى وزن استفعال ، تقول استنجى يستنجي استنجاء ، والسين فيه للطلب وهو على قسمين ، أحدهما صريح نحو استكتبته ، أي طلبت من الحكتابة ، والثاني أن يكون تقديراً نحو استخرجت الوتد من الحائط ، فليس هنا طلب صريح بل المعنى له أول المطلق والحبلى حتى يخرج ، ونزل ذلك منزلة الطلب .

فإن قلت الاستنجاء من أيها . قلت من الثاني ، فإن المستنجي لم يزل يتلطف حتى يزول النجو عن موضعه ، وهذا هو التحقيق هنا .

واكثر الشراح قالوا السين للطلب وسكتوا عليه ، وليس ذلك يغيد المقصود على ما لا يخفى ، والنجو ما يخرج من البطن ، يقال نجى وانجى اذا أحدث ، يقال نجسى الغائطة نفسه ينجو . وقال الأصمعي استنجى أي مسمح موضع النجو أو غسله وله هذه المادة معان ، يقال نجوت من كذا نجا فممدود نجاه مقصورة العدد منجاة ، ونجوت أيضا نجاء ممدود أي أسرعت وانبعثت ، واستنجى أي اسرع ونجوت فلانا إذا اسكنه ونجوت معده البعير عنه والحدم إذا اسلحه والجما مقصور جلد اسحد النحل إذا التقطت رطبها عن الأصمعي ، وقال أيضا نجوت غصون الشجرة اذا قطعها ، والنجاة القصر والجمع نجا والنجو السحاب الذي أقصاه والجمع نجا بكسر النون ، والجماة المكان المرتفع لايعلوه السيل والبحر السرقين ، قال بجوته نجواً ساروته، وكذلك ناجيته ، والنجوى اسم ومصدر . وفي المغرب نجى وأنجى إذا أحدث وأصله من النجوة وهو المكان المرتفع لأنه يتساتر بها

<sup>(</sup>١) في الأصل – أوجه أخرى وطائل تحتها – اله مصححه .

وقت قضاء الحاجة ، ثم قالوا استنجى إذا مسح موضع النجو وهو ما ينغرج من البطن أو غسله ، وقيل من نجى الجلد إذا مر ، قلت يمكن أن يراعى المماني المشهورة في لفسط الإستنجاء في هذا الباب

الثاني: ان معنى الإستنجاء والإستطابة والإستجار وكلها عبارة عن ازالة الجارى من السبيلين عن غرجه ، فالإستنجاء والإستنضاف يكونان بلناء وغيره كالحجر ونحوه ، والإستجار يختص بالاحجار مأخوذ من الجار وهي الحصى الصغار والإستطابة أعم من الطيب لأنه يطيب نفسه بازالة الحبث . قلت فعلى هذا الإستطابة أعم وبقسي الإستنجاء والإستنقاء والإستنزاه . فالإستنجاء قد ذكرناه .

والإستنقاء طلب النقاوة بالحجر والمدر أو تحوهها. وقال بعضهم هو أن يدلك مقمدته حتى تذهب الرائحة الكريهة وذلك بيده اليسرى . وقال بعضهم هو أن يدلك مقمدته حتى يتيقن أنها قربت الجفاف . وقال بعضهم هو أن ينشف بالمشقة (١) أو بالحرقة حتى لا يقطر منه شيء من الماء المستعمل على الثوب .

وأما الإستبراء فهو طلب البراءة ، وهو أن يركض برجلب على الأرض حتى يزول عنه (٢) الطسعة .

وأما الإستنزاه فهو طلب النزه بضم النون وسكون الزاء المعجمة وهو البعسه من البول .

النوع الثالث: في آداب الإستنجاء وقضاء الحاجة الابعاد روى مسلم من حديث المفيرة ، قال انطلق رسول الله على حتى توارى عنا فقضاء قضاء حاجته ، وروى أبو داود والترمذي انه على كان إذا ذهب أبعدوا عراب النبل ، روى محمد بن الحسن عن عيسى بن أبي عيسى الخياط عن الشعبي عن عمر سمع النبي على يقول اتقوا الملاً عن الثلاث، وأعدوا النبل رواه أبو عبيد عن محمد بن الحسن ، وقال سمعته يقول النبل هي الحجارة

<sup>(</sup>١) ربا أراد - بالتشفة - اه مصححه .

<sup>(</sup>٢) كلمة غير مقرومة في الأصل ربما هي ــ بزواله .

للاستنجاء وهو بضم النون وفتح الباء الموحدة قاله الأصمعي وقال أبو عبيد والمحدثون يقولون النبل بالفتح سميت نبلا لصغرها ، وهذا من الأضداد يقال للمظام نيـل وللصفار نيل والكبير لقضاء حاجة .

وعن عبد الله بن جعفر قال كان أحب ما استنزه به رسول الله عليه لقضاء حاجته هدف أو حائش نخل ، رواه مسلم وقال الفارس الهدف كل شيء عظيم ، وقيل ما ارتفع من الأرض للبقال والحائش بالحاء المهملة والشين المعجمة جماعة النحل وادامة السترحتى يدنو من الأرض ، وعن ابن عمر رضي الله عنه انه عليه كان إذا أراد قضاء حاجة لا يوفع ثوبه حتى يدنو من الأرض ، رواه أبو داود وابن ديان المكان للبول عن أبي موسى الأشعري واسمه عبد الله بن قيس مع رسول الله عليه ذات يوم فأراد أن يبول فأتى دما في أصل جدار قبال ، ثم قال إذا أراد أحدكم أن يبول فليرتد لبوله ، الدمة بفتع الدال المهملة والميم المكان اللين السهل وكراهة البول في الهواء عن أبي هريرة رضي الله عنه انه عليه السلام كان يكره البول في الهواء .

وفي مسند أبي يوسف النعر وهو ضعيف، وفي حديث الحضرمي و كان من أصحاب رسول الله عليه الصلاة والسلام قال إذا بال أحدكم فلا يستقبل الربح ببوله فيره عليه، ذكر وفي الامام. الحاتم عليه اسم الله عن أنس رضي الله عنه كان رسول الله عليه إذا دخل الحلاء وضع خاتمه ، رواه أبو داود وقال منكر ورواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح . وكراهة ذكر الله في الحلاء ، روي عن ابن عباس هكذا وهو قول عطاء وباهسد والشعبي وعكرمة وبه قال أصحابنا وهو الاحتياط بتركها لإسم الله تعالى واحتراماً له .

وروي عن مالك والنخمي واباحته واتقاء الملاء روى أبو داود من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه قال قال رسول الله ملح القوار الملاء عن الثلاثة البراز في الموارد وقارعة الطرق والظل والموارد والطرق إلى الماء ، والبراز بكسر الباء الموحدة كناية عن الغائط.

وروى أبو داود أيضاً عن عبد الله بن سرخسأنه عليه السلام نهى أن يبال في الحجر، قال قتادة ويقال انها مساكن الجن، وفي المراسيل عن مكحول نهى رسول الله عليه أن يبال في أبواب المساجد وعن أبي مجلس انه عليه أمر عمر ان نهى عنه ان يبال في قبلة المسجد، وعن أبي هريرة لا يبولن أحدكم في الماء الناقع أخرجه ابن ماجة الناقع بالنون والقاف الماء المجتمع، وعنه عليه أنه نهى عن البول في المفتسل رواه أبو داود والنسائي والدارمسي.

وعن عبد الله بن معقل قال رسول الله على مسعه فإن عامة الوسواس منه أخرجه الأربعة ويجتنب القمى في قضاء الحاجة عن أبي هريره رضي الله عنه قال رسول الله على الأربعة ويجتنب القمى في قضاء الحاجة عن أبي هريره رضي الله عنه قال رسول الله عن من جلس على قبر يتفوط أو يبول فكأنها جلس على جمرة ، أخرجه أبو جعفر البغوي ما جاء من الذكر عند دخول الخلاء فليقل إني أعوذ بك من الخبث والخبائث ، أخرجه الجاعة . والخبث بضمتين جمع خبيث والخبائث جمع خبيثة ، فاستعاذ عليه السلام من ذكران الجن وأناثهم ، وقال الخطابي وعامة المحدثين يقولون بسكون الباء وهو غلط والصواب الضم.

قلت يجوز تسكننها تخفيفاً ، وذكر أبو عبيد بالسكون ومعناه الرد والكفس أو الشيطان . وعن علي رضي الله عنه قال رسول الشيطان . وعن علي رضي الله عنه قال رسول الشيطان عنه المناب الجناب المناب المناب

وروى البيهقي من جهة ابن خزيمة زيادة غفرانك ربنا وإليك المصير وقال الخطابي قيل في سبب غفرانك في هذا الموضع قولان أحدها انه استغفر من تركه ذكر الله حال لبثه على الحلاء .

فان قيل فتركه مأمور به فكيف يسأل المنفرة قبل الخرج إلى الخلاء من قبل نفسه ، الثاني استغفر خوفاً من تقصيره في شكر نعمة الله تعالى من خلاصه من الأذى وغفرانك

#### الاستنجاء سنة ، لأن الني عليه السلام واظب عليه

مصدر منصوب بتقدير أسألك أو اغفر غفرانك ، وعن اميمة بنت رقيقة قال كان له عليه السلام قدح من عيدان يبول فيه ويضعب تحت سريره ، رواه أبو داود والنسائي والبيهةي ، والعيدان بفتح المين المهملة ، وواحده عيدانه وهي النخل الطوال المتجردة ، ( والإستنجاء سنة ) وبه قال مالك وابن سيرين وسعيد بن جبير والمزني ، وقسال الشافعي واجب من البول والغائط وكل خارج ملوث من السبيلين وهو شرط في صحة الشافعي واجب من البول والغائط وكل خارج ملوث من السبيلين وهو شرط في صحة الصلاة . وبه قال أحمد والحسن وداود وأبو ثور والخلاف مبنسي على عفو القليل من النجاسة وعدم عفوه وقد تقدم ( لأن النبي على الإستنجاء والدليل على مواظبته عليه السلام أحاديث كثيرة .

ومنها ما أخرجه أبو داود من حديث أبى هريرة رضى الله عنه قال كان النبى على الدرض أبي النبى على الارض أبيته بهاء في تور أو ركوة فاستنجى ثم مسح يده على الارض ثم أتيته بهاء آخر فتوضأ .

ومنها ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث أنس رضى الله عنه كان رسول الله عليه على يدخل الحلاء فأحمل وأنا غلام عدى أرواه من ماء وعترة فيستنجى بالماء.

فإن قلت مواظبة النبى على على فعل يدل على وجوبه و فكيف قال المصنف الإستنجاء سنة ، لأن النبى على واظب عليه فكان ينبغى أن يكون واجباً. قلت عادة المصنف على هذا الإصطلاح انه يجعل مواظبته عليه السلام دليلا على السنة ، لكن مراده السنة المؤكدة وهى في قوة الواجب ، ولكنه ليس بواجب مطلقاً بل تارة يكون واجباً وتارة يكون فرضاً وتارة يكون سنة وتارة يكون مستحباً وتارة يكون بدعة ، أما الواجب فهو ما إذا كانت النجاسة مقدار الدرهم ، وأما الفرض فهى ما إذا كانت النجاسة أكثر من قدر الدرهم فالإستنجاء من قدر الدرهم ، وأما الستحب فهو ما إذا كانت النجاسة قبل من قدر الدرهم فالإستنجاء حينئذ سنة ، وأما المستحب فهو ما إذا بال ولم يتغوط فإنه يفسل قبله دون دبره ، وأما

البدعه فهى ما إذا خرج من غير السبيلين شيء أو خرج زيح من دبره أو دودة فالإستنجاء فمه بدعة .

ثم ان المصنف أطلق كلامه ولم يبين أي نوع من الإستنجاء سنة وكذلك لم يبين أنه والماء أو بالحجرة ونحوه . وفي مبسوط شيخ الاسلام الإستنجاء نوعاننوع بالحجر والمدر ، ونوع بالماء ، والإستنجاء بالحجر أو ما يقوم مقامه كالأعيان الطاهرة والعود والحرقسة سنة ، لأنه عليه السلام فعله على سبيل المواظبة وكذلك الصحابة رضى الله عنهم اتباع الماء ادب لأنه عليه السلام كان يستنجى بالماء مرة رتوك أخرى وهو حد الأدب ، ومكذا روي عن بعض الصحابة قال مشايخنا انما كان ذلك أدباً في الزمان الأول، وأما في زماننا سنة حتى قيل للحسن البصري رحمه الله كيف يكون سنة ، وقد فعله عليه السلام مرة وتزكه أخرى ، وكذا الصحابة كعمر وابن مسعود رضى الله عنها فقال انهم كانوا يبعرون بعراً وانتم تشلطون ، ولا خلاف في الأفضلية .

قلت فعلى هذا قول المصنف الإستنجاء سنة محمول على الاستنجاء بالحجر ونحوه ، ومع هذا تجاوزت النجاسة الخرج اكثر من قدر الدرم لا يجوز إلا بالماء كما يصرح به عن قريب . وقال الاكمل في هذا الموضع وهو سنة لأن النبي على واظب عليه ، والمواظبة مع ذلك دليل السنة . قلت من ذكر من الصحابة والتابعين انه عليه السلام توك الاستنخاء في الجلة حتى قيد بهذا القيد ، ولم ينقل الترك عنه عليه السلام ، وفي الكافي أجاب عن هسذا السؤال وقال والدليل ان المراد عدم الوجوب ، لأن قدر الدراهم معفو يعلم ان الاستنجاء لسن واجب .

وقال صاحب الدراية وفيه تأمل ، فأن عند الخصم قدر الدرهم غير معفو بل نقول نفس المواظبة دليل السنة ، وعدم الترك لم يثبت فلا يدل على الوجوب ، وعدم فعل اللوك لا يدل على عدم . قلت الاشكال يا (١) ولأن المواظبة مع عدم الترك يدل على الوجوب ، وقوله نفس المواظبة دليل السنة وعدم الترك لم يثبت فيه نظر ، لأن نفس المواظبة قليل

<sup>(</sup>١) ربما هنا كلام ناقص.

# ويجوز فيه الحجر وما قام مقامه يمسحه حتى ينقيب لأن المقصود هو المجوز فيه الحجر وما قام فيعتبر ما هو المقصود

الوجوب وان لم يثبت عدم الترك لم يثبت الترك ايضاً ، وذكر المواظبة من غير قيد يقهم منه الوجوب وان كان نفس الأمر يحتمل الترك وعدمه ، والاحتمال الثاني عند غيره دليل لا يعتبر ولا يترك دلالة صريح اللفظ بأمر موهوم فافهم .

( ويجوز فيه الحبو ) أى يجوز في الاستنجاء استمال الحبو ( وما قام مقامه ) أى ويجوز أيضاً بما قام مقام الحبو كالمدر والتراب والعود والحرقة والقطن والجلد ونحوذلك. وفي المفيد وكل شيء طاهر غير مطموم يعمل عمل الحبو عن ابن عباس رضى الله عنه عن النبي بين إذا أتى أحدكم حاجته فليستنجي بثلاث أجبار أو ثلاث أعواد أو ثلاث مشبات من التراب ، رواه الدارقطني وبه قال مالك والشافعي ، وقال اهمل الظاهر لا يجوز بغير الاحجار وضبط في تهذيب الشافعية بكل جامد طاهر مزيل المعين ليس له جرم ولا جزء من حيوان قالوا وسواء في ذلك الاحجار والأخشاب والحرق والخذف والآجر ليس من سرقين وما أشبه ذلك ، ولا يشترط اتحاد جنسيته بل يجوز في الفسل جنس آخر ، ويجوز ان يكون الثلاثة حجراً و خشبة أو خرقة نص عليه الشافعي .

( يمسحه حتى ينقيه ) أى يمسح الموضع إلى ان ينقيه وهو بضم الياء من الانقاء وهو التنظيف ، وأصله من نقى الشيء بالكسر ينقى بالفتح نقلوة بفتح النون فهو نقي أى نظيف ، والنقاء مدود النظافة والنقاء مقصور الكثيب من الرمل ، ونقارة الشيء بضم النون خياره ، وكذلك النقاية .

فإن قلت يمسحه فيه ضميران احدها ضمير مرفوع مستكن والآخر منصوب ظاهر وليس لها مرجع وهو اضار قبل الذكر وهو لا يجوز . قلت يجوز إذا قامت قرينة لعدم الالتباس ، وهاهنا فصل الاستنجاء وهو مستازم المستنجي ، وموضع الاستنجاء وليس لهذه الجلة محل من الاعراب لأنها ابتدائية .

( لأن المقصود) من الاستنجاء (هوالانقاء) أي التنظيف (فيمتبر ما هو المقصود) فلا حاجة إلى غير المقصود ، وكيفية الاستنجاء أن يجلس معتمداً على يساره منحرفاً عسن

القبلة والريح والشمس والقمر ومعه ثلاثة احجار يدبر باحدها ويقبل الثاني ويدبر بالثالث وقال الفقيه أبر جعفر هذا في الصيف وفي الشتاء يقبل بالاول ويدبر بالثاني ويقبسل بالثالث ؟ لأن خصيتيه في الصيف مدلتان دون الشتاء ؟ والمرأة تفعل في الأوقات كلما كما يفعل الرجل في الشتاء ؟ وفي المجتبى المقصود هو الانقاء فيختار ما هو أبلسخ فيه وإلا سلم من زيادة التاوث ؟ وفي الدراية ولنا كيفية الاستنجاء هو أن يأخذ الذكر بشائه ويره على حجر أو مدر يأتي من الأرض ولا يأخذ الحجر بيمينه ولا الذكر به لأنه عليه السلام نهى عن الاستنجاء باليمنى و مسح الذكر به .

وأما حنفية بالماء فهو أن يستنجي بيده اليسرى بعدما ترخى موضع الاستنجاء كل الادخال حتى يتم التنظيف إذا لم يكن صائماً ويستنجي بأصبع أو أصبعين أو بثلاثة أصابع عرضاً يعضونها لا برؤوسها احترازاً عن الاستمتاع بها ويصعد أصبعه الوسطى على سائر اصابعه صعوداً قليلاً في ابتداء الاستنجاء ويفسل موضعه ثم يصعد بنصره ويفسل موضعه ثم يصعد خنصر ثم سبابته ويفسل حتى يطمئن قلبه أنه قد طهر ، وعن محد من لم يدخل أصبعه في دبره لا تطفأ . قال الاسبيجابي هذا غير معروف ، وقيل ذلك يورث الباسور وينقض صومه ، لأن اصبعه لا يخلو عن بلة ويبدأ فيه بالفسل حتى لا تتلوث يده ، فإن كان لا ينبغى أن يقوم من موضع الاستنجاء حتى ينشف الموضع مجرقة كيلا تصل الماء اطنه فيفسد صومه .

والمرأة كالرجل إلا انها تقعد بين رجليها وتغتسل ما ظهر منها ولا تدخل الاصابع في فرجها وقيل تستنجى برؤوس أصابعها الآنها تحتاج في تطهير فرجها الحارج وقيل يكفيها مزاجها . وقيل تعرض اصابعها والعفر آلا تستنجى باصبعها خوفاً لزوالعفرتها . وفي النظم المرأة تصعد بنصرها ووسطاها اولا معا دون الواحد كيلا يقع في قبلهافينزل فيجب الفسل ، وفي الجامع الاصغر لها ان تفسل ما يقع من فوجها على راحتها قاله أبو مطيع وقد تدبر اصبعها في فرجها .

قال محد بن سلمة قول ابي مطبع احبه إلى ، ولو جرى بالاستنجاء طي الحف يحسكم

#### وليس فيـــه عدد مسنون . وقال الشافعي « رح » لا بد من الثلاث لقوله عليه السلام وليستنج منكم بثلاثة أحجار

بطهارته ، وكذا لو دخل من جانب وخرج من جانب آخر وفي موضع احتاج إلى كشف العورة ليستنجي بالحجر لا الماء ، ولو كشف العورة الاستنجاء صار فاسقاً وكشفه عند الشافعي وجهان ، قال علي بن أبي هريرة يضع حجراً على مقدم الصفحة اليمنى ويمره إلى مؤخرها ثم يدبرها إلى مؤخرها ويمره عليها إلى الموضع الذي بدأ ويأخذ الثاني فيمرهمرة من مقدم صفحته اليسرى ويمره إلى مؤخرها ويدبرها الى اليمنى على ما ذكرةا ، ويأخذ الثالث فيمره على الصفحتين والمس به . وقال الحق يأخذ حجرين للصفحتين وحجراً للمس والاول أصح وينبغي ان يضع الحجر على موضع طاهر بالقرب من النجاسة ، وان كان يستنجى من البول أمسك ذكره باليسار ومسحه على الحجر ، والثيب والبكر سواء ، والصحيح الواجب ان تفسل ما ظهر من فرجها عند جاوسها وذلك دون البكر حكذا في الحلمة .

والاستنجاء على شط النهر يجوز عند مشايخ بخارى خلافاً لمشايخ للعراق ، ولو خرج دبره وهو صائم فغسله لا يقوم من مقامه حتى ينشفه بخرقة قبل رده وهو جائز في الدم والماء وما يأكل ذلك إذا خرج من السبيلين ، وفي جوامع الفقه إن خرج من فرجه قيح أو دم يجب غسله ، وقيسل يجوز الحجر في الكل ، وفي العينية إذا أصاب موضع الاستنجاء نجاسة من الحارج اكثر من قدر الدرهم يطهر بالحجر ، وقيسل الصحيح ان لا يطهر إلا بالغسل والاستنجاء من الربح والنوم بالاجماع .

( وليس فيه ) أي في الاستنجاء بالحجر ونحوه ( عدد مسنون ) أى عدد في سنة ، لأن النجاسة مرئية فكان المقصود زوال عينها أو حقيقتها فلل يمتبر بالمدد في ذلك والحاصل ان عندنا المقصود هو التنقية دون العدد ، حتى إذا حصلت التنقية بالمرة الواحدة لا يحتاج إلى الثانية ، وإذا لم تحصل التنقية بثلاث مرات يزاد على الثلاث .

( وقال الشافعي لا بد من الثلاثة ) أى من ثلاثة احجار ( لقوله علي وليستنج منكم بثلاثة أحجار ) هذا الحديث رواه أبو داود والنسائي وابن ماجة وابن حبان في صحيحه

# ولنا قوله عليه السلام من استجمر فليوتر فمن فعل فحسن ومن لا فلا حرج

وأحمد في مسنده كلهم بلفظ ، وكان يأمر بثلاث أحجار ، وتمام الحديث عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله على الله عنه أنا لم بمنزلة الوالد أعلم ، فاذا أتى احدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ولا يبطش بيمينه ، وكان يأمر بثلاث أحجار ، ونهى عن الروث والرمة . أخرجه البيهقي ايضاً في سننه بلفظ الكتاب. وروى الدارقطني أيضاً بلفظ الكتاب من حديث ابن عباس قال قسال رسول الله يؤلي إذا قضى أحدكم حاجته فليستنج بثلاثة أحجار أو ثلاثة أعواد أو بثلاث حفنات من تراب ، قال رفعه ابن صالح وهو أحد رواته فحدث به ابن طاووس فقال اخبرني أبي عن ابن عباس رضى الله عنه بهذا سواء . قال الدارقطني لم يسنده عن المصري وهو كتاب المصر أحد رواته وهو أحد بن الحسن و رض » وغيره يوويه عن طاووس مرسلا ليس فيه ابن عباس رضى الله عنه . وقد رواه ابن عينه عن سلمة عن طاووس قوله .

وحديث آخر في هذا الباب رواه ابن عدي في الكامل عن حماد بن الجمد حدثنا قتادة حدثني خالد الجهني عن أبيه السائب ان النبي على قال إذا دخل أحدكم الحلاء فليستنج بثلاث أحجار ، وضعف أحمد بن الجمد عن ابن معين .

والنسائي من حديث عائشة رضى الله عنها ان رسول الله عليه قال إذا ذهب أحدكم إلى الفائط فليذهب معه ثلاثة احجار فانها تجزىء عنه ، وقال اسناده صحيح .

( ولنا قوله على من استجمر فليوتر ، فمن فمل فحسن ومن لا فلا حرج ) الحسديث رواه أبو داود وابن ماجة من حديث أبي هريرة قال قسال رسول الله على من استجمر فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا . وأخرجه أحمد في مسنده والبيهةي في سننه وابن حبان في صحيحه والحديث في الصحيحين دون هذه الزيادة عن أبي هريرة «رض» مرفوعاً من استجمر فليوتر ، وفي لفظ مسلم فليستجر وتراً . قوله — ومن لا فلا حرج عليه — أى

فلا إثم عليه ، ولفظ الحديث \_ فقـــد أحسن \_ ولفظ الكتاب \_ فحسن \_ والمعنى صحيح قريب .

فإن قلت قال البيهةي بعد أن روى هذا الحديث إن صح ، فإن ما أراد بعد الثلاث أستدل على هذا التأويل بجديث أخرجه عن أبي هريرة رضى الله عنه مرفوعا إذا استجمر أحدكم فليوتر ، فإن الله وتر يحب الوتر ، أما ترى الساوات سبما والارض سبما والطواف ، وذكر اشياء . قلت هذا مكابرة ، فكيف يقول ان صح وقد رواه ابن حبان والطواف ، وذكر اشياء . قلت هذا مكابرة ، فكيف يقول ان صح وقد رواه ابن جان صححه ، وتأويله يوتر يكون بعد الثلاث غير صحيح لأنه دعوى من غير دليل ، ولو صح ذلك يازم منه أن يكون الوتر بعد الثلاث مستحباً لأنه عليه السلام مقتضى هدا التأويل ، وعندهم لو حصل النقاء بالثلاث فالزيادة عليه اليست بستحبة بلهي بدعة وإن المحصل النقاء بالثلاث فالزيادة عليه اليست بستحبة بلهي بدعة وإن المحصل النقاء بالثلاث فالزيادة عليها واجبة لا يجوز تركها . ثم حديث أما ترى الساوات سبعاً على تقدير صحته لايدل على ان المراد بالوتر ما يكون بعد الثلاث ، لأنه ذكر فرداً من أفر ادالوتر إذلوارا دبذلك الحديث السبع لخصوصيتها لازم بذلك وجوب الاستنجاء بالسبع لأنها المامور به في ذلك الحديث .

فإن قلت قال الخطابي وفيه وجه آخر وهو رفع الحرج بالزيادة على الثلاث وذلك ان مجاوزه الثلاث في الماء عدوان وترك السنة والزيادة في الاحجار ليست بعدوان وانصارت شفعاً. قلت هذا الرجه لا يفهم من هذا الكلام على ما لا يخفى على الفطن، وايضا مجاوزة الثلاث في الماء كيف يكون عدوانا إذا لم تحصل الطهارة بالثلاث والزيادة بالاحجار وإن كانت شفعاً كيف لا يصير عدوانا وقد نص عليه الانباري فاقهم ، قلت نحن نستدل مجديث أخرجه البخاري في صحيحه حدثنا ابو نعيم حدثنا زهير عن ابي اسحاق قال ليس أج عبيدة ذكره ، ولكن عبدالرحن بن الاسود عن أبيه انه سمع عبدالله يقول اتى النبي عبيدة ذكره ، ولكن عبدالرحن بن الاسود عن أبيه انه سمع عبدالله يقول اتى النبي طوجدت روثة فأتيته بها فأخذ الحجرين والتى الروثة وقال هذا ركس . وجه الاستدلال فوجدت روثة فأتيته بها فأخذ الحجرين والتى الروثة وقال هذا ركس . وجه الاستدلال به ظاهر لأنه أنقى بالحجرين ولم يبتغ ثالثاً .

وقال الطحاوي حديث عبدالله دليل على ان الثلاثة ليست بشرط بيانه انه عليل قمد

للغائط في مكان لم يكن فيه حجارة لقوله لمبدالله ناولني ثلاثة ، ولو كان بحضرة حجارة لما احتاج ان يناوله غيره من غير ذلك المسكان ، ولما اقتصر على الحجرين دل ذلك على ان الاستنجاء يجزى، يهما ما يجزى، منه الثلاثة إذ لو لم تجزى، الشسلائة لما اكتفى بالحجرين ولامر عبد الله أن يأتيه بالثلاث ، وقال ابن القصار وقد روي في بعض الآثار التي لا يصحح انه أتي بحجر ثالث ، قال ولو صح ذلك فالاستدلال لنا به صحيح لأنه على اقتصر للموضمين على على حجرين أو ثلاثة يحصل لكل واحد منها أقل من ثلاثة احجار ضرورة ولا يقتصر على الاستنجاء لأحد الموضمين ويترك الآخر ، ولمسل ذكر الثلاثة خرج مخرج الفالب في الاكتفاء بحصول الانقاء بها لا يخرج الشرط أو تحمل الثلاثة على الاستحباب ، ولأن الثلاثة متروكة عندهم حتى انه بالحجر الواحد إذا كان له ثلاثة أحرف فيقوم مقام الثلاثة فكذا يقوم الحجر أو الحجران اذا حصل الانقاء مقام الثلاثة لحصول المقصود من الانقاء فلا معنى للحمول على لفظة الثلاثة مع حصول المقصود المفهوم من الشرع . وعن محسد لا يجزئه حجر له ثلاثة أحرف .

فإن قلت يحمل الوتر المطلق على القيد وهو الثلاثة ، قلت هذا النوع على أصلنا ولثن سلمنا فقد يقع الحرج على تاركه فانتفى وجوب الاستنجاء بثلاثة أحجار ، وبين ان المراد بالأمر الاستحباب والندب .

فإن قلت قد فهمنا ان النهى لمنى الكراهة وتركها لا ينع الجواز ، قلت ونحن فهمنا أيضاً ان المقصود من الأمر بالتثليث تحصيل إزالة النجاسة وجملها وتحقيقها ، فإذا حصل ذلك كفى .

فإن قلت محمل قوله \_ ومن لا فلا حرج \_ على تراك الوتر بعد الثلاث ، قلت هذافاسد لأنه ان حصل النقاء بالثلاث ، فإن زاد على الثلاث لا تكون مستحبة عندكم ، وان لم محصل الثلاث فالزيادة واجبة عندكم كا قررناه عن قريب .

وان قلت قال ابن المنذر قد ثبت انه قال لا يكفي أحدكم دون ثلاثة احجار ، قلت فإن قلت قال ابن المنذر قد ثبت انه قال لا يكفي لاقامة الأمر المستحب ، وأيضاً قد تركوه

في الحجر له ثلاثة أحرف ، وأيضاً فإنه ﷺ قد اكتفي بحجرين ولم يطلب الثالث ، ولأنه إذا زالت بالأول لا يكون الثاني والثالث استنجاء ، لأنه ازالة ، ولم يزله .

فإن قلت الثلاثة يعد كالاقرار في العدة ، لأن فراغ الرحم يحصل بالواحد ، قلت نحوه يفسد ما في باب العدة بالصغير والآيسة وعدة الوفاة قبل الدخول بخلاف ما نحن فيه ، فإنه لا يجب بخروج الصوت والريح والدودة والحصاة . وجواب آخر ان العددة على خلاف القماس .

فإن قلت حديث البخاري الذي استدل فيه ثلاثة اشياء ، الاول : ان فيه الانقطاع بين ابي اسحاق وعبد الرحمن بن الأسود .

الثاني: فيه التدليس من أبي اسحاق ذكره البيهةي ، والخلافات عن ابن أبي الوشى قالماسمت بتدليس قطأعجب من هذا ولا أخفى ، قال أبو عبيدة لم حدثني ولكن عبدالرحمن عن فلان ولكن لم يقل حدثني فجاز الحديث وسار .

الثالث: لاختلاف في اسناده قال ان أبي حاتم قال سمعت أبا ذرعة يقول في حديث اسرائيل عن ابي عبيدة عن عبدالله ان النبي الله استنجي بحجرين والقى الروثة ، فقال أبو ذرعة اختلفوا في اسناده ، فمنهم من يقول عن أبي اسحاق عن ابي الأسود عن عبد الله ، ومنهم من يقول عن أبي اسحاق عن عبد الله . ومنهم من يقول عن أبي اسحاق عن عبد الله ، والصحيح عندي حديث أبي عبيدة ، وكذلك روى اسرائيل عن أبي اسحاق عن أبي عبيدة واسرائيل احفظهم .

عن قلمة بن قيس عن ابن مسعود ان رسول الله عليه في خاجته فأمر ابن مسعود ان يأتيه بثلاثة أحجار ، فأناه بحجرين وروثة فالقي الروثة وقال لو أتيتني بحجر .

الجوايب عن الاولى والثاني : أن البخاري لما خرج هذا الحديث فقال وقال ابراهيم بن

### وما رواه منروك الظاهر ، فإنه لو استنجى بحجر له ثلاثة أحرف جاز بالاجماع وغسله بالماء أفضل لقوله تعالى ﴿ فيه رجال يحبون أن يتظهروا ﴾ ١٠٨ التوبة ، وأنزلت في أقوام

يوسف عن ابي اسحاق حدثني عبد الرحمن هذا فزال الانقطاع والندليس ايضاً ، ودليل آخر على رفع التدليس ما ذكره الاساعيلي في صحيحه المستخرج عن البخاري بمدروايه الحديث من جهة يحيى بن سعيد عن ابي زهير بن معاوية عن اسحاق عن عبدالله بن يحيى ابن سعيد الارسي ان ما أخذه عن زهير عن ابي اسحاق ما ليس بساع لابي اسحاق .

والجواب عن الثالث : ان البخاري لم يجعل ذلك معارضًا، وجعلها اسنادين اواسانيد ورجح رواية زهير لكونه احفظ واتقن من اسرائيل .

والجواب عن الرابع: ان الحديث في البخاري فيه الزيادة المذكورة ، والايتارية على الواحد يعني لما قال رسول الله على الستجمر فليوتر ، أمر بالايتار والايتار قد يقع على الواحد ولا يلزم ان يكون ثلاثا أو خسا ؛ وأصل الايتار أوتار ، قلبت الواو له لسكونها وانكسار ما قبلها ..

( وما رواه ) أى ما رواه الشافعي من قوله كَالْتُهُ وليستنج بثلاثة احجار ( متروك الظاهر فإنه لو استنجي بججر له ثلاثة أحرف ) والاحرف جمع حرف وحرف كل شيء طرفه وشفره وحده ( جاز بالاجماع ) فلا يصح استدلاله به على الخصم أو يقول ما رواه يحتمل الاستحباب، وما رويناه محكم فيحمل المجمل على الحكم توفيقاً بين الحديثين ( وغسله ) عسل موضع الاستنجاء ( بالماء افضل ) من الاستنجاء بالحجر .

واختلف السلف في الاستنجاء ، اما المهاجرون فكانوا يستنجون بالأحجاد ، وانكر الاستنجاء بالماء سمد بن أبي وقاص وحذيفة وابن الزبير وابن المسيب قالوا انسا ذلك وصف النساء ، وكان الغسل لا يتفسل بالماء . وقال عطاء وكان الانصار يستنجون بالماء وكان ابن عميراه ابعد ان لم يكن يراه وقد جربناه ووجدناه دواء وطهوراً ، وبه قال رافع النخديج وعن أنس كان يستنجي بالحرض .

( لقوله تمالى ﴿ فيه رجال يجبون أن يتطهروا ﴾ ١٠٨ التوبة ، وأنزلت في أقوام

#### كانوا يتبعون الحجارة الماء ، ثم هو أدب وقيل سنة في زماننا .

كانوا يتبعون الحجارة بالماء) أراد بالاقوام أهل قباء ، وقال الشعبي لما نزلت هذه الآية قاله عليه على أهل قباء ما هذا الشأن الذي اثنى عليكم قالوا ما من احد إلا وهو يستنجي بالماء ، وفي رواية قال يا معشر الانصار ان الله عز وجل قد اثنى عليكم فيا الذي تصنعون عند الوضوء أو عند الفائط ، قالوا يا رسول الله عليه نتبع الفائط بالاحجار الثلاثة ثم نتبع الأحجار الماء فتلي النبي عليه فيه رجال يحبون ان يتطهروا كه ١٠٨ التوبة ، واحتح الطحاوي للاستنجاء بالماء بقوله تعالى ﴿ ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين بالماء ، قال هكذا عطاء ومثله عن علي رضى الله عنه وألى الجواز .

(ثم هو أدب ) أي الغسل بالماء بعد استعمال الحجر أو المدر أدب لما روي عن عائشة ولت رضى الله عنها انه عليه كان يفسل مقعدته ثلاثاً ، رواه ابن ماجة ، وعن عائشة قالت مرن أزواجكن أن يفسلوا أثر الغائط والبول بالماء ، فإن رسول الله يهيه كان يفعله وان استنجى منهسم ، رواه أحمد والترمذي وصححه ، وعن علي رضى الله عنه كانوا يبعرون بعراً وانتم تشلطون شلطاً فاتبعوا الحجارة بالماء ، رواه ابو بكر الاساعيلي . وفي الحيط ليس فيه عدد لازم بالماء وكان أدباً في عصره عليه ثم صار سنة اشار اليه بقوله (وقيل هو سنة في زماننا) رواية عن علي رضى الله عنه المذكورة آنفاً في الحلية الافضل الجمع بينها ، فإذا المتصر على أحدهما فالماء اولى ، وان اقتصر على الحجر جاز . وفي شرح الوجيز لو كان الحارج من السبيلين عادراً كالدم والقيح ففيه قولان :

الثاني : انه يجوز الاقتصار على الحجر وهو الأصح نظراً إلى المخرج . وفي المبسوط أستنجي من الغائط والبول والمذي والودي والمني والدم الخارج من السبيلين دون سائر الاحداث ، وفي الدراية كون الفسل أفضل إذا أنقال بالأحجار ، لأن النص ورد على هذا الوجه .

### ويستعمل الماء إلى أن يقع في غالب ظنه أنه قد طهر ولا يقدر بالمرات إلا إذا كان موسوساً فيقدر بالثلاث في حقـــه وقيل بالسبع، ولو جاوزت نجاسة مخرجها لم يجز إلا الماء

( ويستعمل الماء إلى ان يقع في غالب ظنه انه قد طهر ) أى يستعمل المستنجي الماء إلى وقوع غلبة ظنه أن الموضع قد طهر ، واشار بهذا إلى ان العدد فيه ليس بشرط ونبه عليه ايضاً بقوله ( ولا يقدر بالمرات ) أي ولا يقدر استعمال الماء بالعدد ، بل الاعتبار غلبة الظن ( إلا إذا كان ) أى المستنجي ( موسوساً ) بكسر السين على صيغة الفاعل لأنه هو الذي يلقي الوسوسة في جلده ، والوسوسة حديث النفس . وقدال الاترازي ولا يقال بالفتح . قلت لا مانع من ذلك ، لأن صاحب الكافي قال الوسوسة الخدير الذي يرى في المرأة كايقاع الشيطان شيئاً في قلب المؤمن فهي وسوسة ، فتأمل وتجد الفتح باباً والشيطان الذي يوسوس في هذه الحالة يسمى ولهان ( فيقدر بالثلاث في حقمه ) أي في حق الموسوس وذلك كما في غير الرؤية .

( وقيل بالسبع ) وقيل يقدر في حقه سبع مرات اعتباراً بالحديث الذي ورد في ولوغ الكلب ، كذا قاله الاترازي والاكمل ايضاً . قلت أصحابنا ما اعتبروا السبع مناك فكيف يعتبرونه هاهنا ، وقيل بالتسع وقيل بالعشر ، وقيل يقدر في القبل اللاشه وفي القعدة بالخمس . وروى صالح عن احمد أنه عن أبيه انه قال أقل ما يقدر من المساء في الاستنجاه سبع فرات . وفي الجمتبى يفوض ذلك إلى رأى المبتلى به .

( ولو جاوزت النجاسة غرجها لم يجز إلا الماء ) هذا قول محد لا رح ، في اشتراط الماء لازالة النجاسة . وفي الحيط انما يجب غسلها عند محد ، لأنه يريد على قدر الدرهم وفي الذخيرة وما جاوز موضع الفرج وزاد على قدر الدرهم فانه يغسل اجماعاً ولاتكفيه الاحجار ، وكذا لو زاد على قدر الدرهم من البول في طوف الاحليل ، وان كانت الزيادة على قدر الدرهم مع موضع السرح يجوز فيه الحجر عندها ، وعند محمد لا يجوز إلا الماء ، وكذا روي عن أبي يوسف أيضاً ، وان كانت النجاسة في موضع الاستنجاء اكثر من قدر الدرهم فانقاؤها بالأحجار ولم يغسلها بالمساء ، قال الفقيه أبو بكر لا يجوز به ، وعن

#### وفي بعض النسخ إلا المائع ، وهــــذا يتحقق اختلاف الروايتين في تطهير العضو بغير الماء

أبي شجاع يجزئه وهكذا في النجاسة فصلاته فاسدة فكذا إذا كانت تحت إحدى قدميه وهو الأصح ، وقيل ينجسه ، وإذا كان في موضع السجود دون القدم ففي رواية عن محمد عن أبي حنيفة « رح » انه لا يجوز وهو الأصح وهو قولهها .

وفي رواية أبي يوسف وأبي حنيفة انه يجوز ، وان كان موضع يديب أو ركبتيه يجزئه عندنا خلافاً للشافعي « رض » وزفر . ولو صلى على مكان طاهر وسجد عليه لكن إذا سجد وقع ثيابه على الأرض النجسة جازت صلاته ، ولو افتتحها على مكان طاهر ثم تحول إلى مكان نجس ثم تحول منه إلى مكان طاهر جازت صلاته إلا ان يمكث ، ولو صلى على بساط وطرف منه نجاسة قد يجوز في الكبير دون الصغير وحده إذا رفسع أحد طرفيه إلا إذا كان أحس وجهها نجساً فقام بالماء ثم انضحيه، وفي رواية له فإن رأيت فيه دماً فلتقرضه بشيء من الماء ولينضح ما لم يره فصلى فيه . ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه وفيه قال أقرضيه بالماء واغسليه وصلى فيه ، ورواه الإمام أبو عبدالله بن على بن الجارود في كتاب المنتقي ، وفي رواية حتيه واقرضيه ورشيه بالماء .

قوله ـ حتيه ـ من حت يحت من باب نصر ينصر ، عن الطحاوي قـــال الفقيه في التساوى وبه نأخذ . وفي الملتقطات لو أصاب موضع الاستنجاء نجاسة من خـــارج الدبر قدر الدرهم يطهر بالحجر ، وقيل الصحيح انه لا يطهر ذكره المرغيناني .

واتفق المتأخرون على سقوط اعتبار ما بقى من النجاسة في حق الفرد وإن زاد على قدر الدرهم ولم يرو عنهم فيما إذا جلس هذا المستنجي فيما قليل هل تنجس ، حكي عن الفقيه أبي جعفر انه قال لا ينجس فله وجه ، وان قيل ينجس فله وجه وهو الصحيح ، وذكر في المبسوط انه يتنجس ولم يذكر خلافاً .

( وفي بعض النسخ ) أى وفي بعض نسخ القدوري لم يجز ( إلا المائع ) أي الطلعر المزيل وهذا قول ابي حنيفة وأبي يوسف ( وهذا ) أى هذا الذي قاله إلا الماء وإلا المائع ( تحقيق اختلاف الروايتين في تطهير العضو بغير المساء ) فقوله الماء يدل على ان ازالة

على ما بينا ، وهذا لأن المسح غير مزيل ، إلا انه اكتفى به في موضع الاستنجاء فلا يتعداه ، ثم يعتبر المقدار المانع وراء موضع الاستنجاء عند أبي حنيفة وأبي يوسف « رح ، لسقوط اعتبار ذلك الموضع ، وعند محمد « رح ، مسمع موضع الاستنجاء اعتباراً بسائر المواضع ولا يستنجي بعظم و لا بروث ، لأن النبي عليه السلام نهى عن ذلك

النجس الحقيقيعن البدن لا يجوز إلا بالماء ، وقوله - إلا المائع - يدل على ان ازالته يجوز بالمائع المزيل ( على ما بينا ) في أول باب الانجاس .

(وهذا) أى هذا الذي قلنا من اشتراط المائع إذا جاوزت النجاسة نحرجها ( لأن المسح غير مزيل) بالكلية (إلا انه اكتفي به) أى بالمسح ( في موضع الاستنجاء) بضرورة ، والثابت بالضرورة يتقدر بقدرها (فلا يتعداه) أى في المسلا يتعدى موضع الاستنجاء إلى غيره (ثم المعتبر في المقدار المانع وراء موضع الاستنجاء عند ابي حنيفة وأبي يوسف لسقوط اعتبار ذلك الموضع) فكان طاهراً حكماً ، فبهيت العبرة لما عداها ، فإن كان أقل من درهم لا يمنع ، وان كان اكثر يمنع ، وموضع آخر فإنه لم يسقط اعتباره شرعاً .

( وعند محمد موضع الاستنجاء ) أي المعتبر عند محمد رحمه الله تعالى في المقدار المانع موضع الاستنجاء ( اعتباراً بسائر المواضع ) يعني ان في سائر المواضع قدر الدرهم عفو ، الإذا زاد عليه يكون مانعاً ، فإذا في موضع الاستنجاء ينبغي أن يكون قدر الدرهم عفوا، وما زاد عليه يكون مانعاً فكذا في موضع الاستنجاء .

( ولا يستنجي بعظم ولا بروث ، لأن النبي بيلي نهى عن ذلك ) أي عن الإستنجاء بالعظم والروث ، وفيه أحاديث ، فروى البخاري في بدء الخلق من حديث أبي هـريرة قال له النبي بيلي أتيتني بأحجار استنقض بها ولا تأتني بـ ظم ولا بروثة ، قلت ما العظام والروثة ، قال انها من طعام الجن .

وروى الجماعة غير البخاري من حديث سلمان « رض ، قلت نهاني رسول الله عليه أن

### ولو فعل يجزئه لحصول المقصود ، ومعنى النهي في الروث النجاسة ، وفي العظم كونه زاد الجن ، ولا بطعام لانه إضاعة واسراف

تستقبل القبلة بغائط أو بول وأن يستنجى برجيع أو عظم ، وفي لفظ ونهــــى عن الروث والعظام .

روى مسلم من حديث ابن مسعود حديث الوضوء بالنقير وفيه وسألوه الزاد فقال اكم كل عظم ولكم بعرة علف دوابكم ، ثم قال لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام فإنه زاد أخوانكم من الجن .

( ولوقعل بجزئه ) أي ولو فعل الاستنجاء بالعظم أو بالروث يجزئه ، ولكنه يكره ، وبه قال مالك إذا كان العظم طاهراً ، وقال الشافعي لا يجزئه ( لحصول المقصود ) وهو انقاء الموضع ( ومعنى النهى في الروث النجاسة وفي العظم كونه زاد الجن ) أشار بهذا إلى أن النهي يعد في غيره فلا ينفي المشروعية ، كما لو توضأ بماء مفصوب واستنجى بججر مفصوب .

( ولا يستنجي بطعام لأنه إضاعة واسراف ) وهما حرام ، ولأنسه عَلِيلَةً نهى عن الاستنجاء بالعظم لكونه زاد الجن ، فهي زاد الانس بالطريق الأولى ، ويكره الاستنجاء بعشرة أشياء العظم والرجيع والروث والطعام واللحم والزجاج وورق الشجر والشعر (۱) ولو استنجى بها يجزئه مع الكراهة خلافاً للشافعي و رض ، وأحمد في الطعام والعظم والروث ، وفي سقوط الفرض بالطعام وجهان عند الشافعية مطعوم ، وفي المسوط يكره والروث ، وفي سقوط الفرض بالطعام وجهان عند الشافعية مطعوم ، وفي المسوط يكره ووفي النجر والخزف والفحم وليس له قيمة أو حرمة كحرمة الديباج والأطارش ، وفي النظم ويستنجي بثلاثه الماء ، فإن لم يجد فثلاثية أكف من تراب ، ولا يستنجي بما سواها من القرفة والقطن ونحوهما لأنه روي في الحديث انه يورث تراب ، ولا يستنجي بما سواها من القرفة والقطن ونحوهما لأنه روي في الحديث انه يورث النقرز ، وعنده يجوز الاستنجاء بقطعة من الحشب ومن الذهب والفضة في أظهر الروايتين كا يجوز بالقطعة من الديباج عنه ، وروى الدارقطني من حسديث رجل من أصحاب النبي

<sup>(</sup>١) ومن العشرة الماقمة القرفة والقطن – هامش .

## ولا بيمينه لأن النبي عليه السلام نهى عن الاستنجاء باليمين

وقال ابن القطان في رواية مجاهد ( وهو بيمينه ) أي ولا يستنجي بيمينه ( لأن النبي عن الاستنجاء باليمين ) أخرجه الجماعة في كتبهم مطولاً ومختصراً من حديث أبي قتادة قال قال رسول الله منظم إذا بال أحدكم فلا يمس ذكره بيمينه ، وإذا أتى الخلاء فلا يمسح بيمينه ، وإذا شرب فلا يشرب نفساً . والجماعة غير البخاري في حديث سلمان رضي الله عنه عن النبي من الاستنجاء باليمين .

قوله - لا يمس ذكره - هذا إذا كان في الخلاء ، وعلى الاطلاق ما رويع عثان رضي الله عنه الله عنه الله الله عنه عليه طعامه .

تم مجمسد الله الجزء الأول من البناية في شرح الهسداية في ١٦٠ ذو القمدة ١٤٠٠ هـ ويليسه الجزء الثاني وأوله كتاب الصلاة

#### فهرس الكتساب

#### صفحة خطبة الكتاب. ١٥٦ مسم الأذنين بهاء الرأس . بداية الكتاب. ۱۹۰ فرع . 11 ١٨ معاني الماء. ١٦٥ تخليل الاصابع. بداية شرح خطبة الكتاب. ١٦٨ تكرار الغسل الى الثلاث . 7 2 أساوب المصنف في كتابه . 71 ١٧٣ النبة للمتوضىء . ١٧٥ مسألة مســح الرأس والحلاف ٧٥ ﴿ كتاب الطهارات ﴾ فيها . ٧٦ شرح معنى كلمة الكتاب. ١٨٢ الترتيب في الوضوء . ٨٤ شرح آية الطهارة . ١٨٧ البداءة بالمياس. ۱۸۸ فروع ۰ الرحلن. ١٠٧ مسألة دخول الغاية تحت المفيا. ( فصل ) ١٠٩ تعريف الكعب. ١٩٤ ( في نواقض الوضوء ) ١١١ مقدار مسح الرأس . ١٩٧ الخيلاف في الوضيوء من ١٢٤ سنن الطهارة . القيء • ١٢٢ تسمية الله تعالى في ابتداء ۲۰۷ فروع ۰ الوضوء ٢١٧ الخـــلاف في الوضــــوء ١٤٣ التسمية قبل الإستنجاء وبعده . النوم . ١٤٣ السواك. ۲۲۲ فروع .

مصفحة

٢٢٤ فائدة .

٢٢٦ القبقية في الصلاة ٠

مسألة فساد الصلاة من القيقية •

٢٤٣ الوضوء من مس المرأة.

( فصل )

٢٥٠ ( في الغسل )

٢٥٧ سنن الغسل .

٢٦٢ وليس على المــرأة أن تنقض ضفائرها.

۲۲۳ موجبات الغسل .

٢٦٥ في خروج المني من غير دفق ولا شهوة ٠

٣٧٣ مسألة التقام الختانين من غير انزال .

٣٧٩ الغسل الجمعة والعيدين وعرفة والاحرام .

٢٨٨ وليب في المذي والودي غسل.

٢٩١ تعريف المني.

۲۹۲ تعريف المذي.

( باب ) ( الماء الذي يجوز به) ۲۹۶ ( الوضوء وما لا يجوزبه )

٢٩٩ الماه المتصرة.

٣٠٣ ولا يجوز بـــاء غلب عليــه

غيره ٠

٣١٠ فروع .

صفحة

√ ۳۱۳ و كل ماء وقعت النجاسة فيه لم يجز الوضوء به ۰

٣١٩ الكلام في بئر بضاعة.

٣٢٨ حكم الماء الجاري.

و۳۲۰ حكم موت ما ليس له نفس سائلة في الماء .

٣٤٠ الخلاف في موت ما يعيش في الماء.

ع ٢٤٤ حكم الماء المستعمل.

٣٥٢ تعريف الماء المستعمل.

٣٥٨ أحكام الصلاة في الجلود ومـــــا يدبغ منها .

٣٧٧ حكم تشميس وترتيب الجلود . ٣٧٧ حكم شعر الميتة .

> ( فصل ) ۳۸۶ ( فی الشر )

٣٨٩ حكم ما إذا وقعت البعرة في الشر •

٣٩٥ حكم بول ما يؤكل لحمه . ٣٠٤ حكم ما إذا مانت فأرة أو صعوة ونحوهما في البئر ، صفحة

٤٠٩ حكم ما إذا ماتت شاة أو آدمي في البئر .

٤١٧ حكم ما إذا كانت البشر معينة لا يمكن نزحها .

٤٢٠ إذا وجدوا في البئــــر فأرة أو أو غيرها ولا يدرى متى وقمت .

> ( فصل ) ٤٢٤ ( في الأسار وغيرها )

٤٢٦ وعرق كــل شــــيء معتبر بسؤره.

٤٣١ الحلاف في الغســل من سؤر الكلب.

> ٣٩ حكم سؤر الحنزير والسباع . ٤٤٤ حكم سؤر الهرة .

٤٥١ حكم سؤر الدجاجة المخلاة .

٤٥٣ حكم سؤر مسا يسكن البيوت كالحمة والفارة.

201 حكم سؤر الحمار والبغل .

٤٦٣ حكم سؤر الفرس.

لا ٤٦٣ الخلاف في الوضوء من نبيسذ التعر .

٤٧٥ حكم الاغتسال بنبيذ التمر عنـــد
 من جوز الوضوء به .

( باب ) ( التيسم ) ٤٧٩

٤٨٢ تفسير الصعيد.

٤٨٨ إذا خاف المريض ازدياد مرضه في استعمال الماء .

٤٩٣ الحلاف في ضربات التيمم .

٤٩٧ نفض اليدين .

ه.ه ما يجوز التيمم به .

٥١٣ النية فرض في التيمم .

١٧٥ إن تيمم نصراني يريد بـــه الاسلام.

٥١٩ إن تيمم مسلماً ثم ارتد والعياذ بالله ،

٥٢١ نواقض التيمم.

٥٢٩ ويستحب لمادم المــــاء وهو يرجوه أن يؤخــر الصلاة إلى آخر الوقت .

٥٣٥ كم يصلي بالتيمم من الفرائض

وغيرها .

٥٣٦ فائدة .

صفحة

ووه الحلاف في إذا أحدث في صلاة العيد .

عهو على يعيد الصلاة ناسي الماء في رحله .

٥٤٧ وليس على المتيمم طلب الماء إذا لم يغلب على ظنه ان يقربه ماء ...

۵۵۲ فروع .

( باب ) ۵۵۳ ( المسح على الحقين )

٥٦١ ويجوز من كل حدث موجب للوضوء إذا لبسها على طهارة .

١٦٥ كم يسح المقيم وكم يسسح المسافر.

٧٧٥ كيفية المسح على الحقين .

٧٩٥ موضع المسح على الحقين ٨٨٥ إذا كان في الحق خرق .

٥٨٦ هل يجوز مسح من وجب عليــه الغسل .

٨٨٥ نواقض المسح على الحقين .
 ٩٣٥ حكم المسح على الجرموق إذا كان فوق الحف .

٩٧٥ حكم المسح على الجوريين والحلاف

-۲۰۱ المسج على العهامة والقلنسوة ۰۰۰

٦٠٣ المسح على الجبيرة .

( باب ) ۱۹۰ ( الحيض والإستحاضة )

٩١٤ الخلاف في أقل الحيض ·

٦٢١ الحلاف في أكثر الحيض.

٦٢٣ ألوان الحيض .

مهه الحيض يسقسط عن الحائض الصلاة .

٦٣٤ تحريم الصوم على الحائض وقضائه.

٦٣٦ ولا تدخل الحائض المسجد وفيه خلاف للشافعي .

٦٣٩ ولا تطوف بالبيت .

. ۲۶ ولا يأتيها زوجها .

٦٤٣ حكم قــراءة القرآن الجنب والنفساء والحائض.

منعة

٦٥١ حكم وطسىء الحائض إذا انقطـــع دمها لأقل من عشرة أيام .

٢٥٤ حكم الطهر إذا تخلسل بين السين .

۲۵۶ فروع •

٢٥٨ مسألة أقل الطهر.

370 الاستحاضة.

( فصل ) ( في الذين يتوضئون ) ٦٧٢ ( لكل صلاة )

7۸۰ فروع · 7۸۱ بطلان الوضوء بخروج الوقت ۲۸۷ تعریف المستحاضـة والأقوال ذ .

( فصل ) ۲۸۹ ( في النفساس ) ۱۹۹۷ أقل النفاس . ۲۹۷ أكثر النفاس .

۷۰۱ إن ولدت ولدين ممسن يكون نفاسها .

۷۰۳ فروع . ( باپ )

٧٠٤ ( الانجاس وتطهيرها )

٧١٠ مطهرات النجاسة .

٧١٤ الحكم فيا إذا أصاب الخسف نجامة.

٧٢٠ مسألة غسل المني وفركه .

٧٢٨ الحكم فيا إذا أصابـت الأرض
 النجامة

٧٣٣ جواز الصلاة مع القليسل من النجاسة .

٧٣٩ قدر ما يجوز الصلاة معه من النجس الخفف.

٧٤٦ الحكم إن أصابه خرء مسا يؤكل لحه من الطيور .

۷٤۸ حكم دم السمك ولعاب البغــل والحار .

> ٧٥٣ اشتراط المصر بعد الفسل. ( فصل )

٧٥٧ (في الأستنجاء) ٧٦٥ عدد الحجارة التي يستنجي بها ٠ ٧٧٤ الخلاف في جسواز الاستنجاء

بالعظم والروث .